د. علي السلمي

وَصْفُ مِصْرَ

بالعَيْرِي

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء إلى مص المحروسة

تعامد الشمس على تمثال رمسيس

6688244قائمة المحتويات

فصول الكتاب	الصفحة
الفصل الأول تحيـــــــــــــــــة لمصـــــــــر	4
الفصل الثاني قلق على مصـــــــــــــــــــر	66
الفصل الثالث أحلام لمصر . . . . . لينها تتحقق	90
الفصل الرابع السنوات الأخيرة لنظام مبـــــــــارك	128
الفصل الخامس أحوال مصر المحروســـــــــــــة	367
الفصل السادس أحوال أهل الحكم ونظامهـــــــم	475
الفصل السابع أحوال أهل المحروســـــــــــــة	551
الفصل الثامن أحوال الشمبة والفساد في مصر المحروسة	702
الفصل التاسع توثيق بالفيديو لأهم أحداث وصف مصر	764
الفصل العاشر اعتذار لمصـــــــــــــــــر	852

الفصل الأول

تحيـــــــــــة لمصـــــــــــر!

https://youtu.be/_cyfzoVG_Zc

https://youtu.be/W64332wd62s

https://youtu.be/t4zmjPnxMQM

مصطفى كامل[1]

مصطفى كامل باشا (1291 هـ / 1874 - 1326 هـ / 1908) زعيم سياسي وكاتب مصري. أسس الحزب الوطني وجريدة اللواء.[2] كان من المنادين بإنشاء (إعادة إنشاء) الجامعة الإسلامية. كان من أكبر المناهضين للاستعمار وعرف بدوره الكبير في مجالات النهضة مثل نشر التعليم وإنشاء الجامعة الوطنية، وكان حزبه ينادي برابطة أوثق بالدولة العثمانية، أدت مجهوداته في فضح جرائم الاحتلال والتنديد بها في المحافل الدولية خاصة بعد مذبحة دنشواي التي أدت إلى سقوط اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر.

نشأته

ولد مصطفى كامل في 1 رجب عام 1291 هـ الموافق 14 أغسطس عام 1874م، في قرية كتامة الغابة التابعة لمركز بسيون بمحافظة الغربية وكان أبوه «علي محمد» من ضباط الجيش المصري، وقد رُزِقَ بابنه مصطفى وهو في السنين من عمره، وعُرِف عن الابن النابه حبُه للنضال والحرية منذ صغره؛ وهو الأمر الذي كان مفتاح شخصيته وصاحبه على مدى 34 عامًا

[1] مصطفى كامل - ويكيبيديا(wikipedia.org)

والمعروف عنه أنه تلقى تعليمه الابتدائي في ثلاث مدارس، أما التعليم الثانوي فقد التحق بالمدرسة الخديوية، أفضل مدارس مصر آنذاك، والوحيدة أيضًا، ولم يترك مدرسة من المدارس إلا بعد صدام لم يملك فيه من السلاح إلا ثقته بنفسه وإيمانه بحقه.[2]

وفي المدرسة الخديوية أسس جماعة أدبية وطنية كان يخطب من خلالها في زملائه، وحصل على الثانوية وهو في السادسة عشرة من عمره، ثم التحق بمدرسة الحقوق سنة (1309 هـ = 1891م)، التي كانت تعد مدرسة الكتابة والخطابة في عصره، فأتقن اللغة الفرنسية، والتحق بجمعيتين وطنيتين، وأصبح يتنقل بين عدد من الجمعيات؛ وهو ما أدى إلى صقل وطنيته وقدراته الخطابية.

وقد استطاع أن يتعرف على عدد من الشخصيات الوطنية والأدبية، منهم: إسماعيل صبري الشاعر ووكيل وزارة العدل، والشاعر خليل مطران، وبشارة تقلا مؤسس جريدة الأهرام، الذي نشر له بعض مقالاته في جريدته اللواء.

في سنة (1311 هـ = 1893م) ترك مصطفى كامل مصر ليلتحق بمدرسة الحقوق الفرنسية؛ ليكمل بقية سنوات دراسته، ثم التحق بعد عام بكلية حقوق تولوز، واستطاع أن يحصل منها على شهادة الحقوق، وألف في تلك الفترة مسرحية «فتح الأندلس» التي تعتبر أول مسرحية مصرية، وبعد عودته إلى مصر سطع نجمه في سماء الصحافة، واستطاع أن يتعرف على بعض رجال وسيدات الثقافة والفكر في فرنسا، ومن أبرزهم جوليت آدم، وازدادت شهرته مع هجوم الصحافة البريطانية عليه.[3]

سيرته

تدرب مصطفى كامل كمحام بكلية الحقوق الفرنسية بالقاهرة وكلية الحقوق بجامعة تولوز بفرنسا . في يناير 1893، اشتهر كامل عندما قاد مجموعة من الطلاب الذين دمّروا مكاتب صحيفة المقطم التي دعمت الاحتلال البريطاني لمصر.[4] بصفته قوميًا متحمسًا، فقد كان من مؤيدي الخديوي عباس حلمي الثاني، الذي عارض بشدة الاحتلال البريطاني. وكان عباس حلمي، الذي التقى به لأول مرة عام 1892، هو الذي دفع تكاليف تعليم كامل في تولوز.[5] وصف المؤرخ الأمريكي مايكل لا فان كامل بأنه «خطيب ساحر، مسافر لا يكل، كاتب غزير الإنتاج وشخصية كاريزماتية».[4] صادق كامل المستشرق الفرنسي فرانسوا ديلونكل الذي وعد بتقديمه إلى السياسيين الفرنسيين، لكنه بدلاً من ذلك منحه وظيفة كسكرتير له، مما جعله يستقيل مشمئزا.[4]

حظي كامل باهتمام واسع خارج مصر لأول مرة عندما قدم النماسا لمجلس النواب الفرنسي في باريس في يونيو 1895 يطلب من الحكومة الفرنسية الضغط على بريطانيا لمغادرة مصر.[5] ودفع كامل مقابل طباعة ملصق يُظهره وهو يقدم النماسًا إلى ماريان في «معبد العقل» يطلب منها تحرير مصر، مع وقوف الجماهير المصرية البائسة خلفه بينما يقف جندي بريطاني يمسك بامرأة مقيدة في سلاسل ترمز إلى مصر في مقدمة الملصق.[5] على يمين ماريان يقف العم سام وشخصيات رمزية أخرى لأمم أخرى في العالم، والذين كانوا جميعًا يبدون سعداء.[5] صار ملصق كامل مع تمثيله الرمزي لوضع مصر شائعًا للغاية، وأعيد طبعه في العديد من الصحف الأوروبية والأمريكية في عام 1895.[5] في خطاب ألقاه بالفرنسية في تولوز في 4 يوليو 1895، اتهم كامل اللورد كرومر بـ «التعيين المتعمد لرجال عاجزين أو غير مبالين أو خونة على رأس وزارات الحكومة المصرية وغيرها من المناصب الإدارية. وبهذه الطريقة لا يتلاعب هؤلاء الرجال فقط كأداة تحت سيطرته ولكنه يستخدم عدم كفاءة هؤلاء الرجال ليحاول أن يثبت لأوروبا أن بلادنا تفتقر إلى طبقة إدارية حاكمة».[5] وفي نفس الخطاب، دعا كامل إلى مساعدة فرنسا قائلا: «من واجب فرنسا . . التدخل وإنقاذنا . . . فرنسا التي أيقظت مصر من سباتها العميق وعاملتنا دائمًا مثل أعز نسلها، وكسبت في هذه العملية احترامنا الأبدي، النابع من أعماق قلوبنا»[5]

عند عودته إلى مصر، كتب كامل ونشر كتيبًا باللغة الفرنسية (لغة النخبة في مصر) بعنوان كاشف لأطروحته وهو *Le peril anglaise: Conséquence de l'Egypte par l'Angleterre*.[5] من عام 1895 إلى عام 1907، زار كامل فرنسا كل عام، ودائمًا ما كان يلقي الخطب ويكتب مقالات في الصحف تنتقد الحكم البريطاني في مصر.[5] أدت صداقة كامل مع الكاتب الفرنسي بيير لوتي والناشطة النسوية جوليت آدم إلى تعريفه بالكثير من المثقفين الفرنسيين، الذين أعجبهم الشاب المصري الذكي ذو الكاريزما والذي تحدث وكتب الفرنسية بطلاقة.[5] ومع ذلك، فقد كان خطاب كامل الفرانكوفيلي محسوبًا، إذ قال لسكرتير عباس حلمي في رسالة في سبتمبر 1895: «كما يعرف أي شخص واقعي، فإن الدول لا تلبي سوى مصالحها العليا. الفرنسيون، تمامًا مثل الإنجليز؛ بغض النظر عن تظاهرهم بالولاء لنا، سوف يفعلون كل ما هو في مصلحتهم السياسية العليا. لذلك من خلال التقارب وتوددنا لهم نحن فقط نوظف مناورة سياسية هادفة إلى كسب ثقتهم وربما -حتى لو كان ذلك مؤقتا- يمكننا الاستفادة منها سياسيًا».[5] بالغ كامل في بعض الأحيان في التودد لفرنسا للفوز بدعمها لصالح مصر، كما ورد في خطاب ألقاه في باريس في 18 يونيو 1899 عندما قال:

«الحرب التي يشنها جيرانكم من الطرف الآخر للقناة الإنجليزية ضد نفوذكم الثقافي ومكانتكم على ضفاف النيل هي حرب غير معلن عنها . استهدفت الكراهية الإنجليزية بشكل خاص اللغة الفرنسية، لأنهم تحاولون بحماسة وبدون كلل استبدال لغتهم بلغتكم.»[5] على الرغم من ذلك، ظلت الفرنسية إحدى اللغات الرسمية في مصر حتى ثورة 1952.[6]

في البداية، سعى كامل إلى التعاون بصورة وثيقة مع فرنسا والإمبراطورية العثمانية، لكنه صار لاحقاً بشكل تدريجي أكثر استقلالية عن الداعمين الخارجيين، واكتفى بمناشدة الشعب المصري بشكل أساسي للمطالبة بإنهاء الاحتلال البريطاني. غالبًا ما عمل كامل كدبلوماسي غير رسمي، وقام بجولات في عواصم أوروبا نيابة عن الخديوي، طالبًا الدعم لإنهاء الاحتلال البريطاني لمصر.[4] كان لكامل ما وُصِف بـ «ولاءات معقدة» فيما تخص كون مصر ولاية عثمانية تتمتع بالحكم الذاتي في ظل أحفاد محمد علي، وذلك قبل احتلال بريطانيا لمصر عام 1882.[4] مثل معظم المصريين في جيله، رأى كامل الخديويين حكامًا شرعيين لمصر، والذين بدورهم دانوا بالولاء للخليفة العثماني في القسطنطينية.[4] كما دعا الخديوي عباس لمنح سلطة حكومة دستورية للشعب. وإدراكًا منه أن مصر لا تستطيع طرد البريطانيين بالقوة، اتجه كامل بجهوده للعلاقات العامة، فكتب: «أدرك حكماء البريطانيين خطورة احتلالهم لمصر. ما تحتاجون لمعرفته هو المشاعر الحقيقية للأمة المصرية ومخاوفها وآمالها وحقيقتها . هذا سيجبر حكومتهم على ترك وادي النيل. أفضل ما يمكننا فعله كمصريين الآن هو الإعلان عن الحقيقة في أوروبا بأكبر عدد ممكن من اللغات، وخاصة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.»[5]

في عام 1900، أسس كامل صحيفة *«اللواء»* كمنصة لآرائه ولاستغلال مهاراته في الصحافة والمحاماة. كما أسس مدرسة للبنين مفتوحة أمام المصريين المسلمين والمسيحيين واليهود. لكونه فرانكوفيل، كان كامل متأثرا بالقيم الجمهورية الفرنسية من *حرية، مساواة، أخوة*، واعتبر فرنسا تجسيدا لقيم التقدم والازدهار والحرية.[4] ساعدت كتابات كامل في إعادة تعريف *الولاء للوطن* من خلال ربطه بالتشديد على أهمية التعليم، *النظام*، وحب *الوطن*، منتقدا ضمنا الدولة التي صنعها محمد علي الكبير، والتي كانت تدار على أسس مبالغة في العسكرة.[4] مثل العديد من القوميين المصريين الآخرين في أوائل القرن العشرين، افتخر كامل بإنجازات الحضارة المصرية القديمة، والتي أظهرت بالنسبة له أن مصر لديها تاريخ قومي يعود إلى آلاف السنين، وهو ما ميز المصريين عن غيرهم من الشعوب.[4]

تأثر كامل كثيرا بالفيلسوف الفرنسي أرنست رينان الذي جادل بأن ما يُعَرِّف الأمة هو "*Le désir d'être ensemble*" («الإرادة للعيش معا»)، وأكد كامل أن المصريين منذ آلاف السنين يريدون العيش معا في دولة واحدة.[4] كانت حجة كامل أن توحيد مصر العليا والسفلى حوالي 3100 قبل الميلاد مثّل ولادة مصر كدولة، واستند إحساسه القومي المصري على الولاء لمصر كدولة وكيان جغرافي، وتناقض ذلك مع بعض الآراء الإسلاموية التي رأت أن تاريخ مصر قبل الفتح الإسلامي 639–642 م كان فترة من «*الجاهلية*».[4] مثل العديد من القوميين المصريين الآخرين في القرن التاسع عشر، اعتز كامل باكتشافات علماء الآثار الذين كشفوا أنقاض مصر القديمة، وقدّم التاريخ المصري من زمن الفراعنة إلى الوقت الحاضر باعتباره تاريخًا واحدًا يجب أن يفخر به جميع المصريين.[4] رأى كامل أن محمد علي لم يقم سوى بإعادة مصر إلى مكانتها التاريخية كقوة عظمى، والتي بدأت مع أيام الفراعنة.[4] كان مصطفى كامل فخورا بأصله المنتمي إلى الفلاحين، ورأى نفسه مصريا في المقام الأول ثم تابعا الإمبراطورية العثمانية بعد ذلك بمسافة كبيرة.[4] كان موقف كامل من دور الإسلام في الحياة المصرية مرنا للغاية حيث اعتمادا على جمهوره المُخاطَب، قال في مرة أن الإسلام هو حجر الزاوية في الهوية الوطنية المصرية وفي أوقات أخرى أكد أن حب *الوطن* هو ما يجعل المرء مصريًا، وهو ما يجعل الأقباط واليهود المصريين على قدم المساواة مع المسلمين.[4] مال كامل إلى اعتبار *الوطنية* المصرية مدعومة من قبل الإسلام بدلاً من كونها مبنية على الإسلام.[4] على الرغم من أن كامل لم يكن على استعداد لرفض الخطاب القومي الإسلامي الخاص بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، كانت تميل كتاباته إلى القول بأن مسلمي مصر لديهم من القواسم المشتركة مع بعضهم البعض أكثر مما لديهم مع المسلمين من الأراضي الأخرى، ورأى الإسلام كوسيلة لتوحيد الشعب المصري وليس كغاية.[4] دعم كامل رؤية عبد الحميد القومية الإسلامية باعتبارها أفضل طريقة لجعل الإمبراطورية العثمانية داعمة لمصر، على أمل أن يقنع السلطان البريطانيين بمغادرة مصر، لكنه رفض احتلال مصر من قبل العثمانيين مرة أخرى.[4]

عادة ما وصف اللورد كرومر كامل في رسائله إلى لندن بأنه «ديماغوجي قومي»، وفي إحدى الرسائل قال عن محادثة مع مثقف مصري قومي يُعتَقَد أنه كامل أنه «شرح لشاب مصري متأثر بالفرنسيين أن مبادئ الحكومة الجمهورية ليست قابلة للتطبيق في مجملها على المجتمع المصري الحالي»، وقال أنها غير مناسبة لـ«فلاح

ليس لديه سوى ثوب واحد، ولا يستطيع قراءة جريدة»، بينما هي مناسبة للأوروبيين الذين رأى كرومر أنهم أكثر منطقية.[4]

اختلف كامل بشدة مع ادعاءات اللورد كرومر المتكررة بأن «الشرقيين» ليس لديهم نفس القدرة على التفكير التي يتمتع بها الأوروبيون، وكانت الكثير من كتاباته معنية بإظهار أن المصريين عاقلون ولديهم القدرة على التفكير الذكي.[4] كما هاجم كامل كرومر في خطاب لمحاولته «إلغاء النفوذ الفرنسي، الذي لا يزال واسع النطاق ومهيمنًا بشكل مفرط».[5] رأى كامل بأن النظام التعليمي المصري الذي كان في يوم من الأيام مكانًا «للمعلمين المصريين المخلصين والفرنسيين، هو الآن مكان التقاء المغامرين البريطانيين الأكثر جهلًا والأكثر غرورًا . . . تحاول البريطانيون إنشاء مدارس أنجلو فيلية تخدم لأطفالنا . لن تصدق كمية دروس الكراهية التي تعطى يوميا ضد فرنسا وتركيا .»[5] انتقد كامل كرومر كثيرًا لإهماله النظام التعليمي المصري، مجادلاً بأنه إذا كان كرومر قد اهتم بتعليم المصريين بدلاً من سداد الديون التي تراكمت على إسماعيل من خلال استغلال مصر، لكان قد رأى أن المصريين يمتلكون الذكاء الذي نفى أنهم يمتلكونه.[4] وفي خطاب إلى «سوسيتي دو جيوغرافي دو باريس»، احتج كامل على التلميحات بأن «المصريين لا يصلحون لحكم بلدهم» ووصفها بالافتراء، الذي يمكن لأي شخص عاقل دحضه."[5] عند كتابته للجماهير الأوروبية، وخاصة الفرنسية، كثيرا ما هاجم ادعاء كرومر أن "المسلم المصري متعصب متعطش للدماء يبحث عن أي فرصة لقتل المسيحيين.[5] في مقال صحفي، كتب كامل:

«إن الإنجليز قد ظلموا بعد ظلم، ولكنهم أقنعوا أوروبا بأننا شعب متعصب، نعادي كل المسيحيين. هذه هي أم كل الأكاذيب! نحن لسنا متعصبين أو معادين للمسيحيين. نحن شعب حكيم ومضياف والدليل لا يقبل الجدل. . . على مدى القرن الماضي، كنا على اتصال مباشر مع أوروبا وخاصة فرنسا، ولم نكن أبدًا معادين لأحد. على العكس من ذلك، تجد العالم بأسره في مصر كرم الضيافة. إذا كان أعداؤنا يدعون أننا متعصبون دينيون، فقد حان الوقت لوضع حد لخدعهم وأساطيرهم».[5]

كان كامل يميل إلى تصوير العلاقات بين الأغلبية العربية المسلمة والأقلية المسيحية القبطية في مصر على أنها مثالية، بحجة أن مصر كانت أمة متسامحة وليست مثل صورة اللورد كرومر للأمة المسلمة «المتعصبة» التي تضطهد الأقباط.[5] لمواجهة حجة كرومر، صاغ كامل شعار "*Libre chez nous، hospitalers pour tous*" («أحرار في بلادنا، ومضيافون للجميع»)، والذي أصبح شعاره الأبرز.[5]

تعززت مساعي كامل بعد حادثة دنشواي في 13 يونيو 1906 حيث حوكم أربعة فلاحين وشنقوا لاعتدائهم على ضباط الجيش البريطاني بعد أن قتل أحدهم امرأة مصرية، مما تسبب في وفاة أحد الضباط بضربة شمس. حفزت حادثة دنشواى الحركة القومية المصرية، واستغل كامل قضية مقتل مزارع مصري على يد القوات البريطانية (بعد محاولته مساعدة ضابط بريطاني توفي بضربة شمس مع شنق أربعة مزارعين آخرين بتهم التحريض على القتل)، لإثارة الغضب القومي، ليصبح المتحدث باسم الحركة القومية المصرية.[4] في مقال في صحيفة *لو فيغارو* في 11 يوليو 1906، كتب كامل: «وقعت حادثة مأساوية في قرية دنشواي المصرية في الدلتا، والتي تمكنت من التأثير عاطفيًا في الإنسانية بأكملها.»[5] لفت مقال كامل في *لو فيغارو* الانتباه الدولي إلى حادثة دنشواي، وفي 15 يوليو 1906، زار كامل لندن.[5] ترجم كامل مقالته إلى اللغة الإنجليزية وأرسلها بالبريد إلى كل نائب بريطاني، حيث ألقى خطابًا في جميع أنحاء بريطانيا تروي قضية دنشواي.[5]

في 26 يوليو 1906 ألقى كامل خطابًا في فندق كارلتون بلندن، بدأ بإلقاء الضوء على تاريخ الأقلية القبطية في مصر لمواجهة حجة كرومر عن «تعصب» المصريين المسلمين، ثم هاجم كرومر لإهماله للنظام التعليمي المصري، متهمًا إياه بالتسبب في أن أجيالاً بأكملها من المصريين لم يتعلموا منذ أن تولى مسئولية مصر.[5] ثم انتقل كامل إلى التعليق على حادثة دنشواي قائلًا: «أنشأ اللورد كرومر محكمة خاصة في دنشواى والتي أثارت غضب الجميع . . . محكمة لا تتبع أي نص قانوني ولا أعراف. . . . كان وجودها بمثابة مهزلة ضد الإنسانية والحقوق المدنية للشعب المصري ونقض لشرف الحضارة البريطانية.»[5] بعد ذلك، زار كامل 10 داونينج ستريت للقاء رئيس الوزراء، هنري كامبل بانرمان.[5] طلب كامبل بانرمان من كامل قائمة بالمصريين القادرين على تولي منصب الوزارة، مما دفعه لكتابة 32 اسمًا، تم تعيين العديد منهم في مجلس الوزراء المصري.[5] أدت حادثة دنشواي إلى استقالة اللورد كرومر في مارس 1907، وفي خطاب استقالته، أشار كرومر لأول مرة إلى كامل بالاسم، فكتب: «لو كنت أصغر سنًا، كان من الأفضل أن أستمتع بمحاربة الخديوي ومصطفى كامل وحلفائهم من الإنجليز، علاوة على ذلك، أعتقد أنني يجب أن أهزمهم».[4] وقد كان كامل مدعومًا بقوة من محمد فريد العضو البارز في الأرستقراطية المصرية والسودانية. بمساعدة فريد، أسس كامل الحزب الوطني في ديسمبر 1907، قبل شهرين من وفاته.

يُذكر كامل باعتباره قوميًا مصريًا منحمسًا ومدافعًا صريحًا عن استقلال مصر. يُعتقد أن النشيد الوطني المصري الحالي (بلادي) مستوحى من إحدى خطابات مصطفى كامل والتي ذكر فيها مقولته الشهيرة: «لو لم

أكن مصريًا لوددت أن أكون مصريًا» . يقول فضل الرحمن مالك أنه على الرغم من أن كامل كان علمانيًا، إلا أن قوميته كانت مستوحاة أيضًا من الماضي الإسلامي . ويبدو أن هذا هو الاستنتاج الطبيعي لأن مصر ظلت تحت حكم الخلافة الإسلامية لقرون قبل مولده .[7] غالبًا ما اتهمه البريطانيون بالدعوة إلى القومية الإسلامية على الرغم من كونه قوميًا مصريًا، ومن المعروف أنه دعم السلطان العثماني ضد السلطات البريطانية في مصر في النزاع على طابا في مايو 1906، على الرغم من أنه في وقت لاحق من حياته ابتعد عن فكرة كون مصر جزءًا من عالم إسلامي شامل، ورآها ككيان إقليمي فريد .[8]

صاحب فكرة إنشاء الجامعة المصرية

أرسل إلى الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد برسالة يدعو فيها إلى فتح باب التبرع لمشروع الجامعة، وأعلن مبادرته إلى الاكتتاب بخمسمائة جنيه لمشروع إنشاء هذه الجامعة، وكان هذا المبلغ كبيرًا في تلك الأيام؛ فنشرت الجريدة رسالة الزعيم الكبير في عددها الصادر بتاريخ (11 شعبان 1324 هـ الموافق 30 سبتمبر 1906م) .

لم تكد جريدة المؤيد تنشر رسالة مصطفى كامل حتى توالت خطابات التأييد للمشروع من جانب أعيان الدولة، وسارع بعض الكبراء وأهل الرأي بالاكتتاب والتبرع، ونشرت الجريدة قائمة بأسماء المتبرعين، وكان في مقدمتهم حسن بك جمجوم الذي تبرع بألف جنيه، وسعد زغلول وقاسم أمين المستشاران بمحكمة الاستئناف الأهلية، وتبرع كل منهما بمائة جنيه .

غير أن عملية الاكتتاب لم تكن منظمة، فاقترحت المؤيد على مصطفى كامل أن ينظم المشروع، وتقوم لجنة لهذا الغرض تتولى أمره وتشرف عليه من المكتتبين في المشروع، فراقت الفكرة لدى مصطفى كامل، ودعا المكتتبين للاجتماع لبحث هذا الشأن، واختيار اللجنة الأساسية، وانتخاب رئيس لها من كبار المصريين من ذوي الكلمة المسموعة حتى يضمن للمشروع أسباب النجاح والاستقرار. أتمت لجنة الاكتتاب عملها ونجحت في إنشاء الجامعة المصرية يرأسها الملك فؤاد الأول آنذاك .[9]

اهتمامه بالحياة الثقافية

في عام (1316 هـ = 1898م) ظهر أول كتاب سياسي له بعنوان «كتاب المسألة الشرقية»، وهو من الكتب الهامة في تاريخ السياسة المصرية. وفي عام (1318 هـ الموافق 1900م) أصدر جريدة اللواء اليومية، واهتم بالتعليم، وجعله مقرونًا بالتربية.

من أقواله المأثورة

«لو لم أكن مصريًا لوددت أن أكون مصريـاً»

«أحرار في أوطاننا، كرماء مع ضيوفنـــــا»

«الأمل هو دليل الحياة والطريق إلى الحريـة»

«لا يأس مع الحياة ولا معنى للحياة مع اليـأس»

«إني أعتقد أن التعليم بلا تربية عديم الفائدة»

«إن الأمة التي لا تأكل مما تزرع وتلبس مما لا تصنع أمة محكوم عليها بالتبعية والفناء»

«إن من يتهاون في حق من حقوق دينه وأمته ولو مرة واحدة يعش أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان»

«إن مصر للمصريين أجمع وعلى حامل اللواء أن يجد ويجتهد حتى ينصهر داخل العمل الوطني فلا تستطيع أن تقول إلا أنه جزء من الشعلة»

وفاته

توفي عن عمر يناهز 34 عاما رغم أنه عاش ثماني سنوات فقط في القرن العشرين فإن بصماته امتدت حتى منتصف القرن، وتوفي في 6 محرم 1326 هـ الموافق 10 فبراير 1908م. تسببت وفاته في حالة كبيرة من الحزن الشعبي، وحضر جنازته مئات الآلاف الذين اعتبروا كامل بطلهم.[4] وصار فريد، الذي أنفق كل أمواله في دعم حركة التحرر الوطني في البلاد، زعيمًا للحزب الوطني بعد وفاة كامل.

صار ضريح مصطفى كامل (الذي بني بين 1949–1953) بالقرب من قلعة صلاح الدين الأيوبي على الطراز المملوكي الجديد مفتوحًا للجمهور كمتحف، وتحتوي في غرفة جانبية على عرض لتذكارات تتعلق به.[10]

محمد فريد[2]

محمد فريد (20 يناير 1868 في القاهرة – 15 نوفمبر 1919 في برلين)، سياسي وحقوقي مصري من أصل تركي[4]، أنفق ثروته في سبيل القضية المصرية. من أشهر ما كتب: «تاريخ الدولة العلية العثمانية». [11109876 5]

أهداف محمد فريد لمص

أعلن محمد فريد أن مطالب مص هي: الجلاء والدستور. وكانت من وسائله لتحقيق هذه الأهداف: تعليم الشعب على قدر الطاقة ليكون أكثر بصيرة بحقوقه، وتكتيله في تشكيلات ليكون أكثر قوة وارتباطاً. أنشأ محمد فريد مدارس ليلية في الأحياء الشعبية لتعليم الفقراء وكبار السن الأميين مجاناً. وقام بالتدريس فيها رجال الحزب الوطني وأنصاره من المحامين والأطباء الناجحين، وذلك في أحياء القاهرة ثم في الأقاليم.

إنجازات محمد فريد

وضع محمد فريد أساس حركة النقابات، فأنشأ أول نقابة للعمال سنة 1909، كما أنشأ معها أول اتحاد تجاري، ودعا لوضع مجموعة من القواعد القانونية لحقوق العمال، وقد كانت «نقابة عمال الصنائع اليدوية» هي النواة التي بدأ منها التاريخ النقابي في مص وكان مقرها بولاق، وبلغ عدد أعضائها 800 عضو، لتكون تلك بأكورة العمل النقابي المطالب بحقوق العمال في تاريخ مص الحديث، وفي السياق نفسه كان فريد مهتمًا

---

[2] محمد فريد - ويكيبيديا(wikipedia.org)

بالجانب المجتمعي من الأزمة المصرية إبان الاحتلال الإنجليزي، وهي أزمة التعليم، فعمل على إنشاء مدارس تعليم ليلية في مختلف الأقاليم المصرية وكذلك الأحياء الشعبية، وذلك لنشر العلم بين الفئات الأكثر فقرًا آنذاك بالمجان، وعلى نفقته الخاصة.[12] ثم اتجه إلى الزحف السياسي، فدعا الوزراء إلى مقاطعة الحكم، وقال:

من لنا بنظارة (وزارة) تستقيل بشهامة وتعلن للعالم أسباب استقالتها؟ لو استقالت وزارة بهذه الصورة، ولم يوجد بعد ذلك من المصريين من يقبل الوزارة مهما زيد مرتبه، إذن لأعلن الدستور ولنلناه على الفور.

عرفت مصر على يديه المظاهرات الشعبية المنظمة، كان محمد فريد يدعو إليها، فيجتمع عشرات الآلاف في حديقة الجزيرة وتسير إلى قلب القاهرة هاتفة بمطالبها. وضع محمد فريد صيغة موحدة للمطالبة بالدستور، طبع منها عشرات الآلاف من النسخ، ودعا الشعب إلى توقيعها وإرسالها إليه ليقدمها إلى الخديوي، ونجحت الحملة وذهب فريد إلى القصر يسلم أول دفعة من التوقيعات وكانت 45 ألف توقيع وتلتها دفعات أخرى.

محاكمته

تعرض محمد فريد للمحاكمة بسبب مقدمة كتبها لديوان شعري بعنوان (وطنيتي) للشاعر علي الغاياتي؛ حيث جاءت مقدمته للديوان تحت عنوان «أثر الشعر في تربية الأمم»، ومما جاء فيها:

> لقد كان من نتيجة استبداد حكومة الفرد إماتة الشعر الحماسي، وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد والإطراء الفارغ للملوك والأمراء والوزراء وابتعادهم عن كل ما يربي النفوس ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال.. كما كان من نتائج هذا الاستبداد خلو خطب المساجد من كل فائدة تعود على المستمع، حتى أصبحت كلها تدور حول موضوع الزهد في الدنيا، والحض على الكسل وانتظار الرزق بلا سعي ولا عمل

ذهب محمد فريد إلى أوروبا كي يُعد لمؤتمر لبحث المسألة المصرية بباريس، وأنفق عليه من جيبه الخاص كي يدعو إليه كبار معارضي الاستعمار من الساسة والنواب والزعماء، لإيصال صوت القضية المصرية إلى المحافل الدولية. نصحه أصدقاؤه بعدم العودة بسبب نية الحكومة محاكمته بدعوى ما كتبه كمقدمة

للديوان الشعري، ولكن ابنته (فريدة) ناشدته على العكس بالعودة، في خطابها الذي مما جاء فيه: «لنفرض أنهم تحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاويش، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم. . . وأختم جوابي بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية، التي تضحون بكل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا وتتحملوا آلام السجن!»

حُكم على محمد فريد بالسجن سنة أشهر، قضاها جميعاً ولدى خروجه من السجن كتب الكلمات الآتية: «مضى علي سنة أشهر في غيابات السجن، ولم أشعر أبداً بالضيق إلا عند اقتراب خروجي، لعلمي أني خارج إلى سجن آخر، وهو سجن الأمة المصرية، الذي تحده سلطة الفرد. . وتحرسه الاحتلال! أن أصبح مهدداً بقانون المطبوعات، ومحكمة الجنايات. . محروماً من الضمانات التي منحها القانون العام للقتلة وقطاع الطرق. .» (2)

وفاته

استمر محمد فريد في الدعوة إلى الجلاء والمطالبة بالدستور، حتى ضاقت الحكومة المصرية الموالية للاحتلال به وبينت النية بسجنه مجدداً، فغادر محمد فريد البلاد إلى أوروبا سراً، وفي يوم الخامس عشر من نوفمبر 1919م وافته المنية هناك في برلين بألمانيا، وحيداً فقيراً، حتى أن أهله بمصر لم يجدوا ما لا كافياً لنقل جثمانه إلى أرض الوطن، إلى أن تولى أحد التجار المصريين نقله بنفسه على نفقته الخاصة وهو الحاج خليل عفيفي، تاجر قماش من الزقازيق باع كل ما يملك وسافر لإحضار جثمانه من الخارج وقد مُنح نيشان الوطنية من الحكومة المصرية تقديراً لجهوده في هذا الشأن.

أحمد عرابي[3]

أحمد عرابي (31 مارس 1841 - 21 سبتمبر 1911)، قائد عسكري وزعيم مصري. قائد الثورة العرابية ضد الخديوي توفيق ووصل إلى منصب ناظر الجهادية (وزارة الدفاع حاليًا)، وكان أميرالاي (عميد حاليًا).[3] حفظ القرآن في صغره.

نسبه ونشأته

اسمه بالكامل أحمد محمد عرابي محمد وافي محمد غنيم عبد الله الحسيني،[4]، والدته كان اسمها فاطمة بنت السيد سليمان ابن السيد زيد، وتجتمع مع والده في الجد الثالث عشر المسمى إبراهيم مقلد والعارف بالله السيد صالح الذي جاء إلى مصر في منتصف القرن السابع الهجري.[5]

ولد أحمد عرابي في 31 مارس 1841م في قرية هرية رزنة بمحافظة الشرقية، وكان عرابي ثاني الأبناء. أما الابن الأكبر فهو محمد، وشقيقاه الصغيران هما عبد السميع وعبد العزيز. تعلم القرآن الكريم، ثم عهد به والده الذي كان عمدة القرية إلى صراف القرية الذي كان يدعى ميخائيل غطاس حيث درب على العمليات الحسابية والكتابية ومكث يتمرن على يديه نحو خمس سنوات أحسن فيها معرفة القراءة والكتابة وبعض القواعد الحسابية.

---

[3] أحمد عرابي - ويكيبيديا(wikipedia.org)

وفي سن الثامنة طلب من أبيه أن يلحقه بالجامع الأزهر فأجاب طلبه وأرسله إلى القاهرة فدخل الأزهر في نوفمبر 1849م، ومكث فيه أربع سنوات أكمل خلالها حفظ القرآن وأجزاء من الفقه والتفسير، وقد توفي والده في 23 يوليو 1848م إثر إصابته بوباء الكوليرا عن سن 63 عامًا، وكان عرابي آنذاك يبلغ من العمر 8 سنوات. وتولى أخوه محمد الإنفاق عليه وكان مصدر عيش الأسرة ربع 74 فدانًا تركها والده.

حياته العسكرية

حين أمر محمد سعيد باشا بإلحاق أبناء المشايخ والأعيان بالجيش ضمن جهوده للمساواة بين الشركس والمصريين، التحق عرابي بالخدمة العسكرية في 6 ديسمبر 1854م وبدأ كجندي بسيط، ولحسن حظه عين ضابط صف بدرجة أمين بلوك «مساعد حالياً»، واستفاد من نظام الترقي بالامتحانات فوصل إلى رتبة ملازم ثاني بعد أربع سنوات فقط في الخدمة، ثم ارتقى عرابي سلم الرتب العسكرية بسرعة في عهد سعيد باشا حيث حصل خلال عام 1859م على ترقيتين هما يوزباشي «نقيب حالياً» وصاغ «رائد حالياً». وخلال عام 1860م رقي إلى بكباشي «مقدم حالياً» ثم إلى قائمقام «عقيد حالياً» وهو لم يكمل العشرين عاماً. كان سعيد باشا يثق بعرابي إلى درجة أنه كان يشركه معه في ترتيب المناورات الحربية، ووصلت درجة التقارب بينه وبين سعيد باشا أن أهداه كتاباً عن تاريخ نابليون بونابرت مكتوباً باللغة العربية.

تغيرت الأوضاع بعد وفاة سعيد باشا وتولي خلفه الخديوي إسماعيل الحكم، حيث عادت التفرقة بين المصريين والشراكسة في الجيش. ووقع خلاف بين عرابي وأحد اللواءات الشراكسة يدعى اللواء خسرو باشا الذي سعى لإقالته بدعوى «شراسة الخلق وقوة الرأس» وقدم بسببها للمحاكمة العسكرية وحكم عليه المجلس بالسجن واحد وعشرين يوماً، ولكنه استأنف الحكم أمام المجلس العسكري الأعلى والذي قضى بإلغاء الحكم الابتدائي. وبسبب ذلك حدث خلاف بين وزير الحربية وقتئذ إسماعيل سليم باشا وبين رئيس المجلس العسكري الأعلى؛ لأن الوزير كان يرغب في تأييد الحكم الابتدائي، وذهب وزير الحربية إلى الخديوي إسماعيل ليفصل عرابي. وتم فصله فعلاً وتركت هذه الحادثة في نفسه كراهية شديدة للضباط الشراكسة وسيطرتهم على الجيش. وحاول رفع مظلمته للخديوي إسماعيل ولكن لم ينم النظر فيها، وحاول رفع الكثير من المظالم إليه مدة ثلاثة أعوام. وفي هذه الفترة التحق بوظيفة في دائرة الحلمية، وخلال شغله هذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير إلهامي باشا وهي أخت حرم الخديوي محمد

توفيق فيما بعد من الرضاعة. ومن هنا كانت وساطة بعض المقربين من زوجته لاستصدار أمر من الخديوي إسماعيل بالعفو عنه وإعادته إلى الجيش برتبته العسكرية التي خرج عليها، وحرم من رتبته خلال مدة فصله فزادت كراهيته على أوضاع الجيش ونفوذ الضباط الشراكسة وتعنتهم مع الضباط المصريين، بعد ذلك عين مأموراً للحملة العسكرية المصرية في الحبشة. انتهت هذه الحملة بهزيمة الجيش المصري، وكان للهزيمة أثر كبير في نفسه لما رآه من استهتار للقيادة الشركسية.

حادثة عثمان رفقي

أصدر ناظر الجهادية عثمان رفقي باشا عدداً من القرارات التي اعتبرها الضباط المصريون تحيزاً للشركس في الجيش على حساب المصريين:

- منع ترقية ضباط الصف المصريين والاكتفاء بمن تخرجي المدارس الحربية.
- استبدال بعض كبار الضباط المصريين بالضباط الشركس في المواقع القيادية بالجيش.

أثارت تلك القرارات غضب الضباط المصريين واتهموا الضباط الشركس بالعمل على استعادة دولة المماليك، ثم اجتمع الضباط المصريون على تقديم مذكرة لرياض باشا رئيس النظار وقعها أحمد عرابي واثنين من زملائه اشتملت على النقاط التالية:

- التظلم من انحياز عثمان رفقي للضباط الشركس.
- المطالبة بتعديل قوانين الجيش للمساواة بين جميع الأجناس في الجيش.
- تعيين ناظر للحربية من الوطنيين.
- المطالبة بقيام مجلس نواب وطني كما وعد الخديوي إبان توليه.
- زيادة عدد الجيش المصري إلى 18 ألفاً.

لم يتقبل الخديوي هذه المطالب وقرر القبض على أحمد عرابي وزملائه ومحاكمتهم عسكرياً حيث اعتبرهم من المتآمرين. وبالفعل استدعي عرابي وزملاؤه إلى ديوان الجهادية حيث تم اعتقالهم لبرهة قبل أن يقوم الضباط المصريون بتحريرهم بالقوة. ثم انضمت إليهم المزيد من وحدات الجيش المصري. اتصل عرابي بالقنصل الفرنسي لإعلامه بالأحداث وبقية القناصل الأجانب وطلب تدخلهم لإصلاح ذات البين.

استجاب الخديوي لمطالبهم وعين محمود سامي باشا بعد تزكية عرابي له رغم كونه من الضباط الشركس. وشرع محمود سامي في تعديل القوانين العسكرية وإصلاحها، ولكن سرعان ما عزله رئيس النظار

وعين مكانه داود باشا يكن الذي أصدر عدداً من القرارات التي رفضها الضباط المصريون، وقدموا مذكرة ثانية في صباح يوم الجمعة 9 سبتمبر 1881، يعلمون فيها الحكومة بقدوم كامل القوات المقيمة بالقاهرة إلى سراي عابدين في عصر نفس اليوم لعرض طلباتهم على الخديوي، ثم خاطبوا القناصل الأجانب لطمأنتهم على سلامة رعاياهم. وقد استجاب الخديوي لمطالبهم مرة ثانية فأسقط الوزارة وأنشأ مجلسا للنواب وزاد عدد الجيش.

الثورة العرابية 1881

أحمد عرابي أمام قصر عابدين في 9 سبتمبر 1881 وحوله جماهير الشعب ينتظرون لقاء الخديوي توفيق لعرض مطالبهم.

الأوضاع الداخلية قبل الثورة

- التدخل الأجنبي في شؤون مصر بعد صدور قانون التصفية عام 1880.
- عودة نظام المراقبة الثنائية (الإنجليزي الفرنسي).
- لجوء رياض باشا إلى أساليب الشدة والعنف مع المواطنين المصريين.
- معارضة تشكيل مجلس شورى النواب.
- سياسة عثمان رفقي الشركسي والخيازة السافر للضباط الأتراك والشراكسة واضطهاده للضباط المصريين.
- سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة تخصيص مبالغ لسداد الديون للأجانب.
- انتشار الوعي الوطني بين المصريين.

خطبته الشهيرة

أحمد عرابي يسلم الخديوي توفيق مطالب الشعب في ميدان عابدين

الخديوي توفيق: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا.

عرابي: لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم تخلقنا تراثًا أو عقارًا؛ فوالله الذي لا إله إلا هو، لا نُورَث، ولا نُستعبَد بعد اليوم.

الاستجابة للمطالب

استجاب توفيق لمطالب الجيش حين رأى الثقاف الشعب حول عرابي، وعزل رياض باشا من رئاسة النظار، وعهد إلى محمد شريف باشا بتشكيل الوزارة وتشكلت بذلك أول نظارة شبه وطنية في تاريخ مصر الحديث. ويمكن القول أن الوزارة كانت شبه وطنية بسبب أن محمد شريف باشا كان من أصول شركسية إلا أنه كان رجلاً كريمًا مشهود له بالوطنية والاستقامة، فألف وزارته في (19 شوال 1298هـ = 14 سبتمبر 1881م)، وتم تعيين محمود سامي البارودي ناظرا للجهادية وهو أول مصري يتولى هذا المنصب. وسعى لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف هذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شؤون البلاد بعد أن ازدادت ضغوط الدول الأوربية الدائنة على مصر التي بات يتعين عليها دفع ما يقارب العشرين مليون جنيه إسترليني أو ما يقرب من ثلث دخلها القومي سنوياً لسداد الديون. أصرت بريطانيا وفرنسا على إدارة شؤون الخزانة المصرية باعتبارهما أكبر الدائنين. وبسبب العقلية الاستعمارية المتغطرسة التي كانت سائدة في ذلك الوقت التي روجت لفكرة أن الشعوب الشرقية لا تصلح لإدارة شؤونها وخصوصاً الشؤون المالية. وفعلاً تم فرض تعيين مفتشين ماليين على شؤون الخزانة المصرية أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي. كرد فعل لكل هذه الضغوط، أصر مجلس الأعيان برئاسة محمد سلطان باشا على تغيير وزارة محمد شريف باشا التي قبلت بكل هذه التدخلات في شؤون مصر الداخلية. وتأزمت الأمور، وتقدم محمد شريف باشا باستقالته في (2 ربيع الآخر 1299 هـ = 2 فبراير 1882 م).

تعيينه ناظرا للجهادية

تشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب "ناظر الجهادية" (وزير الدفاع) ونائب رئيس مجلس النظار. وقوبلت نظارة "البارودي" بالارتياح والقبول من مختلف

الدوائر العسكرية والمدنية؛ لأنها كانت تحقيقاً لرغبة الأمة، ومعقد الآمال، وكانت عند حسن الظن، فأعلنت الدستور، وصدر المرسوم الخديوي به في (18 ربيع الأول 1299 هـ - 7 فبراير 1882 م).

غير أن هذه الخطوة الوليدة إلى الحياة النيابية تعثرت بعد نشوب الخلاف بين الخديوي ووزارة البارودي حول تنفيذ بعض الأحكام العسكرية، ولم يجد هذا الخلاف مَن يحتويه من عقلاء الطرفين، فاشتدت الأزمة، وتعقد الحل، ووجدت بريطانيا وفرنسا في هذا الخلاف المسعر بين الخديوي ووزرائه فرصة للتدخل في شؤون البلاد، فبعثت بأسطوليهما إلى شاطئ الإسكندرية بدعوى حماية الأجانب من الأخطار.

تظهر هنا شخصيتان، الأولى هي السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي أخذ يتصل بأحمد عرابي سراً ويشجعه على الوقوف بوجه التدخل الأوروبي وبوجه الخديوي. الشخصية الثانية هي شخصية الخديوي توفيق الذي يعد أسوأ ملوك أسرة محمد علي على مدى تاريخها الطويل.

كان توفيق يكره عرابي كرها شديداً ومع ذلك كان دائما ما يتظاهر بتأييد عرابي بينما كان يتصل سراً ببريطانيا وفرنسا ليؤلبهما عليه. أخذ توفيق يبالغ في تصوير الموقف للأوروبيين بأنه شديد الخطورة على مصالحهم، حيث أن عرابي حسب وصفه كان وطنيا متطرفا يكره كل ما هو أجنبي ويهدف إلى طرد كل الأجانب من مصر. تحمست بريطانيا بالذات لفكرة التدخل العسكري في مصر لقلقها من ناحية فرنسا التي كانت قد استولت لتوها على تونس. كذلك شعرت بريطانيا أن طريق مواصلاتها إلى الهند الذي يمر عبر قناة السويس قد بات مهددا وأنه أصبح يتعين عليها سرعة التحرك قبل أن تتجه فرنسا شرقاً أو حتى روسيا جنوباً والتي كانت تتطلع بترقب الهيار الدولة العثمانية وتحلم بالتوسع جنوباً للتحكم في مضايق البحر الأسود. في البداية، اتفقت بريطانيا وفرنسا على التحرك سوياً بالرغم من توجس كل منهما تجاه الأخرى ووجهت الحكومتان دعوة إلى الحكومة العثمانية لإرسال قوة إلى مصر "لحفظ الأمن" على اعتبار أنه من الناحية القانونية كانت مصر ما تزال جزءاً من الدولة العثمانية المحتضرة.

سرعان ما عدلت القوتان الاستعماريتان عن تلك الفكرة لعدم ثقتهما في السلطان عبد الحميد الثاني ولرغبتهما في الاحتفاظ بزمام المبادرة. تم إرسال أسطول بريطاني فرنسي مشترك إلى الإسكندرية على سبيل الإنذار للحكومة المصرية، إلا أن هذا الإنذار جاء بنتيجة عكسية تماماً حيث

أنه أدى إلى ازدياد شعبية عرابي في مصر والتفاف الناس حوله من كل الطبقات. استنفر كل من السلطان عبد الحميد الثاني والخديوي توفيق في سياستهما المعتادة في اللعب مع كل الأطراف.

لم يكد تخلص الأسطولان الإنجليزي والفرنسي إلى مياه الإسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان الحكومة المصرية بلغة التهديد والبلاغات الرسمية، ثم تقدم قنصلا الدولتين إلى البارودي بمذكرة مشتركة في (7 رجب 1299 هـ - 25 مايو 1882 م) يطلبان فيها استقالة الوزارة، وإبعاد عرابي وزير الجهادية عن القطر المصري مؤقتًا مع احتفاظه برتبه ومرتباته، وإقامة علي باشا فهمي وعبد العال باشا حلمي - وهما من زملاء عرابي وكبار قادة الجيش - في الريف مع احتفاظهما برتبتيهما ومرتبيهما.

كان رد وزارة البارودي رفض هذه المذكرة باعتبارها تدخلًا مهينًا في شؤون البلاد الداخلية، وطلبت من الخديوي توفيق انضمام معها في الرفض؛ إلا أنه أعلن قبوله لمطالب الدولتين. وإزاء هذا الموقف قدم البارودي استقالته من الوزارة، فقبلها الخديوي.

بقاء عرابي في منصبه

غير أن عرابي بقي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا بعد حدوث مذبحة الإسكندرية في (24 رجب 1299 هـ - 11 يونيو 1882 م)، وكان سببها قيام مكاري (مرافق لحمار نقل) من مالطة من رعايا بريطانيا بقتل أحد المصريين، فشب نزاع وسرعان ما تطورت تلك المشاجرة البسيطة إلى أحداث عنف ضد الأوربيين المقيمين في الإسكندرية وقتل فيها حوالي خمسين أوروبيا وأصيب خلالها أيضاً أحد ضباط الأسطول البريطاني.

وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها "إسماعيل راغب"، وشغل "عرابي" فيها نظارة الجهادية، وقامت الوزارة بتهدئة النفوس، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة، ومعاقبة المسؤولين عنها.

الحرب الإنجليزية المصرية

تطورت الأحداث بسرعة في صيف عام 1882 ومع ظهور الأسطول البريطاني الفرنسي المشترك في مياه الإسكندرية، ازدادت سخونة الأحداث. وجدت إنجلترا وفرنسا في أحداث الإسكندرية فرصة

ساخطة للتدخل واتهمتا "عرابي" في التسبب في حصول هذه الأحداث حيث اعتبرتاه المسؤول عن تحريض المصريين ضد الأجانب، ومن الغريب أن ذريعة الإنجليز لغزو مصر كانت الإرهاب.

حادثة الإسكندرية

قصف الإسكندرية

تزعمت بريطانيا جهود القضاء على "عرابي" بينما تراجع الدور الفرنسي (المنافس التقليدي للدور البريطاني) إلى الاكتفاء بالمشاهدة وسحبت فرنسا أسطولها إلى بورسعيد. انتظرت بريطانيا أي فرصة لبدء العدوان على مصر حيث أنها لم تكن مرتاحة لفكرة التدخل التركي لحل الأزمة. في السابع من يوليو وجدت بريطانيا الذريعة التي كانت في انتظارها. كانت الحكومة المصرية قد نصبت بعض المدافع على قلعة الإسكندرية فاعتبرت بريطانيا أن هذا عمل عدائي ضد حكومة صاحبة الجلالة. في (24 شعبان 1299 هـ - 10 يوليو 1882 م) وجه قائد الأسطول البريطاني إنذارا للحكومة المصرية إما تسليم القلعة للأسطول البريطاني وإلا سوف تضرب الإسكندرية من البحر.

مارس الخديوي توفيق لعبة المعتادة حين قابل "عرابي" وشجعه على مقاومة المعتدين بينما كان قد اتصل سراً بقائد الأسطول البريطاني ودعاه إلى الهجوم على عرابي. لم يقبل "عرابي" الإنذار البريطاني وانتظر تنفيذ البريطانيين لتهديدهم. بدأ الإنجليز في ضرب الإسكندرية يوم 12 يوليو 1882 ونزلت قواتهم إليها في اليوم التالي بعد أن قرر "عرابي" سحب قواته منها والتحصن عند كفر الدوار.

حين سمع الخديوي توفيق بانسحاب "عرابي" أمام الإنجليز تشجع وظهر على حقيقته حيث أعلن "عرابي" متمردا في الرابع والعشرين من يوليو. وبدلاً من أن يقاوم الخديوي المحتلين، استقبل في قصر الرمل بالإسكندرية الأميرال بوشامب سيمور قائد الأسطول البريطاني، وانحاز إلى الإنجليز، وجعل نفسه وسلطته الحكومية رهن تصرفهم حتى قبل أن تحتلوا الإسكندرية. فأثناء القتال أرسل الإنجليز ثلة من جنودهم ذوي الجاكتات الزرقاء لحماية الخديوي أثناء انتقاله من قصر الرمل إلى قصر رأس التين عبر شوارع الإسكندرية المشتعلة. ثم أرسل الخديوي إلى "أحمد عرابي" في كفر الدوار يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية، وتحمله تبعة ضرب الإسكندرية، ويأمره بالمثول لديه في قصر رأس التين؛ ليتلقى منه تعليماته. صارت المواجهة مكشوفة بين كل الأطراف منذ ذلك التاريخ. [حاجة لمصدر]

قررت الحكومة البريطانية أن تكون المواجهة شاملة وأن تكون الحرب كاملة، فجلبت المزيد من قواتها إلى الحرب. تم تحريك 15,000 جندي من مالطة وقبرص بالإضافة إلى 5,000 من الهند باتجاه مصر مما رفع تعداد قوة الهجوم على مصر إلى 30,000 جندي وضعت تحت قيادة السير جارنت ولسلي.

معركة كفر الدوار

مواجهة الخديوي ورفض قراراته

رفض "عرابي" الانصياع للخديوي بعد موقفه المخزي، وبعث إلى جميع أنحاء البلاد ببرقيات يتهم فيها الخديوي بالانحياز إلى الإنجليز، وتحذر من اتباع أوامره، وأرسل إلى "يعقوب سامي باشا" وكيل نظارة الجهادية يطلب منه عقد جمعية وطنية ممثلة من أعيان البلاد وأمرائها وعلمائها للنظر في الموقف المتردي وما تجب عمله، فاجتمعت الجمعية في (غرة رمضان 1299هـ - 17 يوليو 1882م)، وكان عدد المجتمعين نحو أربعمائة، وأجمعوا على استمرار الاستعدادات الحربية ما دامت بوارج الإنجليز في السواحل، وجنودها تحتلون الإسكندرية.

كان رد فعل الخديوي على هذا القرار هو عزل "عرابي" من منصبه، وتعيين عمر لطفي محافظ الإسكندرية بدلاً منه، ولكن عرابي لم يمتثل للقرار، واستمر في عمل الاستعدادات في كفر الدوار لمقاومة الإنجليز. بعد انتصار "عرابي" في معركة كفر الدوار أرسل عرابي إلى يعقوب سامي يدعوه إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية للنظر في قرار العزل.

في (6 رمضان 1299 هـ - 22 يوليو 1882م) عُقِد اجتماع في وزارة الداخلية، حضره نحو خمسمائة من الأعضاء، يتقدمهم شيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومُفتيها، ونقيب الأشراف، وبطريرك الأقباط، وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون، ومديرو المديريات، وكبار الأعيان وكثير من العمد، فضلا عن ثلاثة من أمراء الأسرة الحاكمة.

في الاجتماع أفتى ثلاثة من كبار شيوخ الأزهر، وهم "محمد عليش" و"حسن العدوي"، و"الخلفاوي" بموقف الخديوي عن الدين لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده، وبعد مداولة الرأي أصدرت الجمعية قرارها بعدم عزل "عرابي" عن منصبه، ووقف أوامر الخديوي ونظارة وعدم تنفيذها؛ لخروجه عن

الشرع الحنيف والقانون المنيف ولم يكتفوا بهذا بل جمعوا الرجال والأسلحة والخيول من قرى وعزب وكفور البلاد.

وقد قام العمدة محمد إمام الحوت عمدة الصالحية شرقية والعمدة عبد الله هادر عمدة جهينة جرجاوية ببث الحماسة في الناس وجمع ما يستطيعون من الرجال والسلاح لدعم الدفاع عن البلاد فقد قدم العمدة عبد الله هادر نحوا من 600 مقاتل من رجال جهينة المعروفين بالبأس والشجاعة و140 فرسا و74 بندقية والعديد من الأسلحة الأخرى وكميات كبيرة من الغلال وقدم العمدة محمد إمام الحوت نحو من 40 مقاتلا بعددهم وعتادهم وقدم سليمان زكي حكيم من أعيان مركز طوخ 41 فرس وأحمد حسني مأمور مركز ميت غمر قدم 33 بندقية.

إغلاق ترعة السويس (اسم قناة السويس آنذاك)

لجأ الإنجليز والخديوي توفيق لمختلف الحيل لكسر شوكة "أحمد عرابي" ورجاله. صدر منشور من السلطان عبد الحميد الثاني يعلن عصيان "أحمد عرابي" وأكد دليسبس أن الإنجليز لن يهاجموه في الجهة الشرقية عن طريق قناة السويس لأن القناة محايدة. وانضم محمد سلطان باشا صراحةً إلى الخديوي توفيق ضد عرابي، وعلي يوسف (خنفس باشا) وعدد من الضباط. احتل الإنجليز بورسعيد. وفي 21 أغسطس وصلت القوات الهندية إلى السويس وفي 25 أغسطس سقطت المحروسة.

معركة القصاصين

في 28 أغسطس 1882 أثناء تقدم الجيش البريطاني غرباً في محافظة الإسماعيلية بقيادة الجنرال جراهام. حوصر هذا الأخير من قبل الأهالي العزل فطلب الإمداد بمزيد من الذخيرة في الساعة 4:30 عصراً فوصلته الساعة 8:45 مساءً مما مكنه من القيام بمذبحة كبيرة بين الأهالي. بعد أن جاء الجيش البريطاني من الإسماعيلية اشتبك مع الجيش المصري في معركة حامية عند القصاصين وقد كاد الجيش المصري أن ينتصر لولا إصابة القائد راشد حسني.

معركة التل الكبير

وقعت معركة التل الكبير في 13 سبتمبر 1882 (الموافق 29 شوال 1299 هـ) الساعة 1:30 صباحا واستغرقت أقل من 30 دقيقة. فاجأ الإنجليز القوات المصرية المتمركزة في مواقعها منذ أيام والتي كانت نائمة وقت الهجوم. وفوجئ "أحمد عرابي" بوصول القوات الإنجليزية لقلب معسكره قبل أن يكمل

ارتداء حذائه العسكري وفشل في منع تفرق جنوده الذين فاجئهم الهجوم، ونصحه خادمه بضرورة الإسراع للقاهرة لتحصينها فلا أمل هنا، فأستجاب لهُ وامتطى جوادة مسرعا إلى الزقازيق ليستقل القطار إلى القاهرة فلم يجده، فأكمل على صهوة جواده إلى بلبيس حيث وجد قطارا أقلهُ للقاهرة.

ودارت مناقشات مع وجهاء المدينة انتهت بالاتفاق علي الاستسلام، وأرسل عرابي عارضا استسلام القاهرة شرط استسلامه شخصيا لعهدة الحكومة البريطانية وليس الخديوي توفيق وهو ما أمن بهِ علي حياته من حكم الإعدام المنتظر علي يد الخديوي توفيق.[6]:392

الخيانة

واصلت القوات البريطانية تقدمها السريع إلى الزقازيق حيث أعادت تجمعها ظهر ذلك اليوم، ثم استقلت القطار (سكك حديد مصر) إلى القاهرة التي استسلمت حاميتها بالقلعة بقيادة خنفس باشا عصر نفس اليوم. وكان ذلك بداية الاحتلال البريطاني لمصر الذي دام 74 عاماً؛ فقد غادرت بعد ذلك القوات البريطانية في 18 يونيو 1956 بعد توقيع معاهدة 19 أكتوبر 1954 مع جمال عبد الناصر: (التي تنص على جلاء القوات من قناة السويس خلال عشرين شهرا).

ما بعد انتهاء المعركة

اللورد دوفرين

بعد دخول الإنجليز القاهرة في 14 سبتمبر 1882 ووصول الخديوي قصر عابدين في 25 سبتمبر 1882، عقدت محاكمة "لأحمد عرابي" وبعض قادة الجيش في المعركة وبعض العلماء والأعيان. وحكم عليهم في 3 ديسمبر 1882 بالنفي إلى جزيرة سرنديب (سيلان) أو سريلانكا حالياً.

بعد المعركة قال الجنرال جارنت ولسلي قائد القوات البريطانية إن معركة التل الكبير كانت مثالاً نموذجيا لمناورة خطط لها مسبقاً في لندن وكان التنفيذ مطابقا تماماً كما لو كان الأمر كله لعبة

حرب Kriegspiel [الإنجليزية]. إلا أنه أردف أن المصريين "أبلوا بلاءً حسناً" كما تشير خسائر الجيش البريطاني.

اختار ولسلي الهجوم الليلي لتجنب القيظ ولمعرفته بتشتي العشى الليلي (night blindness) بشكل وبائي بين الجنود المصريين إلا أنه لاحظ أن الجنود النوبيين والسودانيين لم يعانوا من هذا المرض.

نهاية الثورة العرابية

أسباب فشل الحركة العرابية خاصة النل الكبير:

1. خيانة الخديوي توفيق: فقد ساند التدخل الأجنبي في شؤون مصر منذ بداية توليه.
2. خيانة ديلسبس: صاحب شركة قناة السويس، والذي أقنع "عرابي" بعدم ردم القناة لأن الإنجليز لا يستطيعون المرور عبرها بدعوى أن القناة حيادية، ولكنه سمح للإنجليز بالمرور، ولو ردمت القناة لما دخل الإنجليز مصر.
3. خيانة بعض بدو الصحراء والذين أطلعوا الإنجليز على مواقع الجيش المصري.
4. خيانة بعض الضباط: وخاصة علي يوسف، وقد ساعدوا الإنجليز على معرفة الثغرات في الجيش المصري.
5. خيانة خنفس باشا قائد حامية القاهرة.
6. السلطان العثماني: أعلن عصيان "عرابي" في 9 سبتمبر 1882 وهو وقت حرج جدا، وكان ذلك بتحريض من إنجلترا؛ جعل الكثير من الأشخاص ينقلبون ضده.
7. قوة أسلحة الإنجليز.
8. عنصر المفاجأة والذي استخدمه الإنجليز.

المحاكمة

صورة مرسومة لمحاكمة "أحمد عرابي" ورفاقه عام 1882

واصلت القوات البريطانية تقدمها السريع نحو الزقازيق حيث أعادت تجمعها ظهرا ثم انتقلت إلى القاهرة التي استسلمت حاميتها بالقلعة عصر نفس اليوم. وكان ذلك بداية الاحتلال البريطاني لمصر الذي دام 74 عاماً.

احتجز "أحمد عرابي" في ثكنات العباسية مع نائبه طلبة باشا حتى انعقدت محاكمته في 3 ديسمبر 1882 والتي قضت بإعدامه. وخفف الحكم بعد ذلك مباشرة (بناء على اتفاق مسبق بين سلطة الاحتلال البريطاني والقضاة المصريين) إلى النفي مدى الحياة في جزيرة سن نديب (سيلان). انتقل السفير البريطاني لدى الباب العالي لورد دوفرن إلى القاهرة كأول مندوب سامٍ – حيث أشرف على محاكمة "أحمد عرابي" وعلى عدم إعدامه.

أما عمن ساندوا "عرابي" أو قاتلوا معه أو حرضوا الجماهير على القتال من العلماء والعمد والأعيان فقد كان الحكم أولاً بقتل من أسموهم برؤوس الفتنة من هؤلاء وعزل الباقين ثم خفف إلى عزل الجميع فعزلوا من مناصبهم وجردوا من نياشينهم وأوسمتهم.

كان الصحفي اللبناني نجيب إبراهيم طراد مترجمًا له خلال محاكمته. [7]

النفي إلى جزيرة سيلان

"أحمد عرابي" عام 1900

تمثال "أحمد عرابي" بالزقازيق

نفى الأسطول البريطاني "أحمد عرابي" وزملائه عبد الله النديم ومحمود سامي البارودي إلى سريلانكا سيلان سابقاً حيث استقروا بمدينة كولومبو لمدة 7 سنوات. بعد ذلك نقل أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي إلى مدينة كاندي بذريعة خلافات دبت بين رفاق الثورة.

العودة إلى مصر

عاد أحمد عرابي من المنفى بعد عشرين عاماً ومعه محمود سامي البارودي بعد 18 عاماً. عاد هذا الأخير من أجل إصابته بالعمى من شدة التعذيب وسوء صحته لدى عودته من المنفى عام 1903، أحضر أحمد عرابي شجرة المانجو إلى مصر لأول مرة.

وفاته

توفي في القاهرة في 21 سبتمبر 1911.

مؤلفاته ومآثره

كتب العرابي مذكراته في ثلاثة دفاتر كبيرة، استعرض فيها جميع أحداث ثورته، وقد طبع الجزء الأول من مذكراته تحت عنوان: (مذكرات الزعيم أحمد العرابي: كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية) وحقق المذكرات الدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميعي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، وطبعت في ثلاث مجلدات بدار الكتب والوثائق القومية (مركز تاريخ مصر) عام 1426هـ/2005م.

سعد زغلول[4]

سعد زغلول (1858م - 1927م) زعيم مصري وقائد ثورة 1919م في مصر وأحد الزعماء المصريين الوطنيين. أحد الذين طالبوا باستقلال مصر. شغل منصب رئيس وزراء مصر ومنصب رئيس مجلس الأمة.

نشأته

ولد سعد في قرية إبيانة التابعة لمركز فوة سابقا مركز (مطوبس حاليا) مديرية الغربية سابقا (محافظة كفر الشيخ حاليا). تضاربت الأنباء حول تاريخ ميلاده الحقيقي، فمنهم من أشار إلى أنه ولد في يوليو 1857م وآخرون قالوا يوليو 1858م، بينما وجد في سجلات شهادته التي حصل عليها في الحقوق بأنه من مواليد يونيو 1860م. كان والده رئيس مشيخة القرية وحين توفي كان عمر سعد خمس سنوات فنشأ بينما هو وأخوه أحمد زغلول، من أسرة ريفية مصرية.[1][2][3]

سيرة حياته

[4] سعد زغلول - ويكيبيديا(wikipedia.org)

تلقى تعليمه في الكتاب ثم التحق بالأزهر عام 1873م. تعلم على يد السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده والف مثل الكثير من زملائه حول جمال الدين الأفغاني، ثم عمل معه في الوقائع المصرية. انتقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية لكنه فصل منها لاشتراكه في ثورة عرابي. اشتغل بالمحاماة لكن قبض عليه عام 1883م بتهمة الاشتراك في التنظيم الوطني المعروف بـ "جمعية الانتقام".

وبعد ثلاثة أشهر خرج من السجن ليعود إلى المحاماة. دخل إلى دائرة أصدقاء الإنجليز عن طريق الملكة نازلي، وسعى وقتها إلى تعلم اللغة الإنجليزية. تزوج من ابنة مصطفى فهمي باشا، رئيس وزراء مصر. تعلم الفرنسية ليزيد من ثقافته.

توظف سعد وكيلا للنيابة وكان زميله في هذا الوقت قاسم أمين. ترقى حتى صار رئيساً للنيابة وحصل على رتبة الباكوية، ثم نائب قاض عام 1892م. حصل على ليسانس الحقوق عام 1897م.

انضم سعد زغلول إلى الجناح السياسي لفئة المنار، التي كانت تضم أزهريين وأدباء وسياسيين ومصلحين اجتماعيين ومدافعين عن الدين، واشترك في الحملة العامة لإنشاء الجامعة المصرية وكان من المدافعين عن قاسم أمين وكتابه "تحرير المرأة". في عام 1906م تم تعيينه ناظراً للمعارف ثم عين في عام 1910م ناظرا للحقانية.

وفي عام 1907م كان سعد أحد المساهمين في وضع حجر الأساس لإنشاء الجامعة المصرية مع كل من: محمد عبده، ومحمد فريد، وقاسم أمين، وتم إنشاء الجامعة في قصر جناكليس (الجامعة الأمريكية حاليا) وتعيين أحمد لطفي السيد كأول رئيس لها.

ساهم سعد أيضا في تأسيس النادي الأهلي عام 1907م وتولى رئاسته في 18 يوليو 1907 م[4]

أصبح سعد نائباً عن دائرتين من دوائر القاهرة، ثم فاز بمنصب الوكيل المنتخب للجمعية. بعد الحرب العالمية الأولى تزعم المعارضة في الجمعية التشريعية التي شكلت نواة «جماعة الوفد» فيما بعد وطالبت بالاستقلال وإلغاء الحماية.

تمثال الزعيم سعد زغلول باشا في الإسكندرية

أدى غياب زغلول إلى الاضطرابات في مصر، مما أدى في نهاية المطاف إلى الثورة المصرية في عام 1919م.[5] لدى عودته من المنفى، قاد زغلول القوى الوطنية المصرية حتى إجراء الانتخابات في 12 يناير 1924م، حيث أدت إلى فوز حزب الوفد المشكل من الجمعية التشريعية بأغلبية ساحقة، وبعد ذلك بأسبوعين، شكلت الحكومة الوفدية برئاسة سعد زغلول.

الجماهير تعتبر زغلول الزعيم الوطني، وزعيم الأمة، البطل القومي المنشد. وقد فقد خصومه مصداقيتهم على حد سواء كما أنهم تضاءلوا في أعين الجماهير. ولكنه أيضا قد حان أخيرا أو أن اعتلائه السلطة ويعود ذلك جزئيا أنه تحالف مع مجموعة القصر حيث قبلوا ضمنيا الشروط التي تنظم حماية المصالح البريطانية في مصر.

في أعقاب اغتيال السير لي ستاك، سردار (مصر) والحاكم العام للسودان إبان ما يعرف بالحكم الثنائي[6]، وفي 19 نوفمبر 1924م وعلى إثر تصاعد المطالب البريطانية اللاحقة والتي كان مفادها أن سعد زغلول أصبح شخصاً غير مرغوب به؛ كما سيتم تفصيله في فقرة العودة للحياة السياسية؛ اضطر زغلول إلى تقديم استقالته. ثم عاد لاحقا إلى الحكومة في عام 1926م حتى وفاته في عام 1927م.

الوفد المصري

خطرت لسعد زغلول فكرة تشكيل الوفد المصري للدفاع عن القضية المصرية عام 1918م ضد الاحتلال الإنجليزي، حيث دعا أصحابه إلى مسجد وصيف في لقاءات سرية للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918م.

تشكل الوفد المصري الذي ضم سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي وآخرين، أطلقوا على أنفسهم الوفد المصري.

وقد جمعوا توقيعات من أصحاب الشأن وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية. جاء في الصيغة: "نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول وفي أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر تطبيقا لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى".

اعتقل سعد زغلول ونفي إلى جزيرة مالطا في البحر المتوسط هو ومجموعة من رفاقه في 8 مارس 1919م فانفجرت ثورة 1919م التي كانت من أقوى عوامل زعامة سعد زغلول. اضطرت إنجلترا إلى عزل الحاكم البريطاني وأفرج الإنجليز عن سعد زغلول وزملائه وعادوا من المنفى إلى مصر، وسمحت إنجلترا للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس ليعرض عليه قضية استقلال مصر.

لم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصري فعاد المصريون إلى الثورة وازداد حماسهم، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية، فألقى الإنجليز القبض على سعد زغلول مرة أخرى، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي، فازدادت الثورة اشتعالا، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة، ولكنها فشلت مرة أخرى.

في عام 1921 برزت الخلافات بين سعد زغلول وبعض أعضاء الوفد فصل على أثرها عشرة من أعضاء الوفد رغم أنهم كانوا أغلبية، حينها قال كلمته المشهورة، المسألة ليست مسألة أغلبية وانما مسألة توكيل، فأخضع هذه الكلمة القاعدة الديمقراطية للقاعدة القانونية.[7]

العائلة

زوجة سعد، صفية زغلول تزوجها عام 1895م، وهي ابنة مصطفى فهمي باشا، وزير في مجلس الوزراء المصري ورئيس وزراء مصر مرتين.[8]، كانت ثائرة نسائية وكانت أيضا ناشطة سياسية.

الجدول الزمني

1857م يوليو: ولد لعائلة من الفلاحين من الطبقة المتوسطة في إبيانه في دلتا النيل.

سنوات الشباب: أكمل تعليمه في جامعة الأزهر الإسلامية في القاهرة، وكذلك في المدرسة المصرية للقانون.

1892م: عُين قاضيا في محكمة الاستئناف.

1906م: يصبح رأس وزارة التربية والتعليم.

- يشارك في تأسيس حزب الأمة، في الوقت التي كانت مجموعة معتدلة من المصريين تدعى المزيد للحصول على استقلال مصر من بريطانيا .

1910م: عُين زغلول وزيرا للعدل.

1912م: يستقيل من منصب وزير العدل بعد خلاف مع الخديوي عباس حلمي الثاني.

1912م: تم انتخابه إلى الجمعية التشريعية.

1913م: تم تعيينه نائبا لرئيس الجمعية التشريعية، وهو المنصب الذي يستخدم لانتقاد الحكومة.

1914م - 1918م: خلال الحرب العالمية الأولى، فإن زغلول والعديد من أعضاء الجمعية التشريعية من الجماعات الناشطة شكلت هيكلا تشريعيا في جميع أنحاء مصر. أدت الحرب العالمية الأولى إلى الكثير من الصعاب على السكان المصريين، وذلك بفضل العديد من القيود البريطانية.

13 نوفمبر 1918م: مع نهاية الحرب العالمية الأولى، فإن زغلول واثنين آخرين من أعضاء سابقين من المجلس التشريعي دعوا المفوض السامي البريطاني، للسؤال عن إلغاء الحماية البريطانية. يسألون أيضا أن يكون لمصر ممثلين في مفاوضات السلام بعد الحرب. ولكن تم رفض هذه المطالب، فما كان من أنصار زغلول، وهي مجموعة تعرف الآن باسم الوفد، بأن أصبحت تحرض على الفوضى في جميع أنحاء البلاد.

1919م مارس: زغلول وثلاثة أعضاء آخرين من الوفد تم نفيهم إلى مالطا. لكن سرعان ما تم إطلاق سراح سعد وبعد ذلك عين الجنرال إدموند اللنبي وتولى منصب المفوض السامي لمصر. سعد سافر إلى باريس، فرنسا في محاولة لتقديم رواياته للحالة المصرية إلى ممثلي الدول الحليفة، ولكن دون نجاح يذكر.

1920م: زغلول عقد عدة لقاءات مع وزير المستعمرات البريطاني، اللورد ميلنر وينوصل إلى تفاهم معه، ولكن زغلول كان غير متأكد من ردة فعل المصريين تجاه هذا التفاهم وكيف سوف يستوعبون أنه يصوغ اتفاقا مع البريطانيين، لذلك فضل أن ينسحب.

1921م: استخدم زغلول أنصاره لعرقلة تشكيل الحكومة، ثم رد اللورد اللنبي على محاولات سعد لعرقلة تشكيل الحكومة، بترحيله إلى جزر سيشل في المحيط الهندي.

1922م فبراير: حصلت مصر على استقلال محدود، وفقا لتوصيات اللورد ميلنر، حيث تم إبرام هذا من خلال المحادثات مع زغلول.

1923م: السماح لزغلول بالعودة إلى مصر.

1924م:

أ. فبراير: أصبح زغلول رئيسا للوزراء بعد أن فاز الوفد ب 90٪ من مقاعد البرلمان في الانتخابات.

ب. أثبت سعد زغلول من التجارب أنه قادر على وقف المظاهرات وأعمال الشغب بين المصريين.

جـ. تشرين الثاني (نوفمبر): وقعت حادثة اغتيال السير لي ستاك قائد الجيش المصري وحاكم السودان، والتي أسفرت تداعياتها عن تقديم سعد زغلول باستقالته؛ كما سيتم ذكرها بالتفصيل في الفقرة اللاحقة.

1926م: زغلول يصبح رئيسا للبرلمان، وهذا المنصب يمكنه من السيطرة على تصرفات المنطرفين القوميين.

23 أغسطس 1927م: وفاة زغلول في القاهرة.

العودة للحياة السياسية

عاد من المنفى وقام بتأسيس حزب الوفد المصري ودخل الانتخابات البرلمانية عام 1923م ونجح فيها حزب الوفد بالكتساح. تولى رئاسة الوزراء من عام 1923م واستمر حتى عام 1924م حيث تمت حادثة اغتيال السير لي ستاك قائد الجيش المصري وحاكم السودان والتي اتخذتها سلطات الاحتلال البريطاني ذريعة للضغط على الحكومة المصرية حيث وجه اللورد اللنبي إنذارا لوزارة سعد زغلول يطالب فيه:

1. أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا عن هذه الجريمة.
2. تقديم مرتكبي هذه الجريمة والمحرضين عليها للمحاكمة والعقاب.
3. تقديم تعويض مقداره نصف مليون جنيه إسترليني للحكومة البريطانية.
4. أن تسحب القوات المصرية من السودان.
5. أن تقوم بزيادة مساحة الأراضي المزروعة قطنا في السودان.

كان الإنجليز يهدفون من هذا الإنذار إلى إبعاد مصر عن السودان لتنفرد بها بريطانيا ووضع السودان ومصر في تنافس اقتصادي حول محصول القطن وظهور إنجلترا بمظهر المدافع عن مصالح السودان إزاء مصر. وافق سعد زغلول على النقاط الثلاثة الأولى ورفض الرابعة. فقامت القوات الإنجليزية بإجلاء وحدات الجيش المصري بالقوة من السودان، فتقدم سعد زغلول باستقالته. وقام الملك فؤاد بتكليف زيور باشا

برئاسة الوزارة كما قام بخل البرلمان. ولكن نواب البرلمان اجتمعوا خارج البرلمان وقرروا التمسك بسعد زغلول في رئاسة الوزراء. فقامت الحكومة البريطانية بإرسال قطع بحرية عسكرية قبالة شواطئ الإسكندرية في مظاهرة تهديدية، لذلك قرر سعد زغلول التخلي عن فكرة رئاسة الوزراء حتى لا يعرض مصر لنكبة أخرى مثل ما حدث عام 1882م.

وتم قبول استقالته في 24 نوفمبر سنة 1924م.[9][10] وخاض صراعا مع الملك فؤاد وأحزاب الأقلية المتعاونة مع الملك دفاعا عن الدستور، وتوج كفاحه بفوز حزب الوفد بالأغلبية البرلمانية مرة ثانية عام 1927م، وانتخب سعد رئيسًا لمجلس النواب حتى وفاته عام 1927م.

وفاته

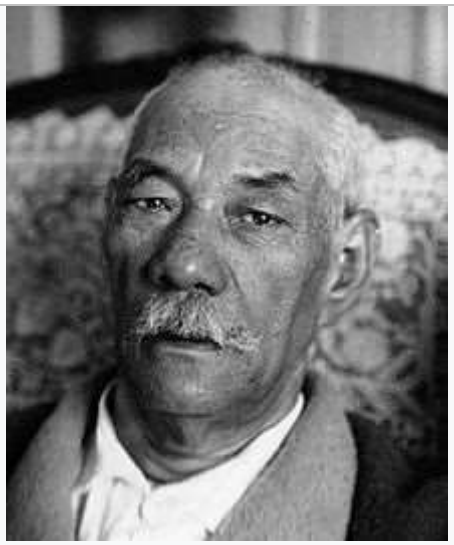

سعد زغلول عام 1924م

توفي سعد زغلول في 23 أغسطس 1927م، ودفن في ضريح سعد المعروف ببيت الأمة بالمنيرة بحي السيدة زينب الذي شُيّد عام 1931 ليُدفن فيه زعيم أمة وقائد ثورة ضد الاحتلال الإنجليزي (ثورة 1919م). فضلت حكومة عبد الخالق ثروت وأعضاء حزب الوفد الطراز الفرعوني حتى تُتاح الفرصة لكافة المصريين والأجانب حتى لا يصطبغ الضريح بصبغة دينية يعوق محبي الزعيم المسيحيين والأجانب من زيارته ولأن المسلمين لم يتذوقوا الفن الفرعوني وكانوا يفضلون لو دفن في مقبرة داخل مسجد يطلق عليه اسمه فأهملوه حتى اتخذ عبد الرحيم شحاتة محافظ القاهرة قرارا بترميمه على نفقة المحافظة كما وضعه على الخريطة السياحية للعاصمة.

كان سعد باشا زغلول قد اشترى الأرض المقام عليها الضريح عام 1925م. وذلك قبل وفاته بعامين ليقيم عليها ناديا سياسيا لحزب الوفد الذي أسسه ليكون مقرا بديلا للنادي الذي استأجره كمقر للحزب في عمارة "سافوي" بميدان سليمان باشا – وسط القاهرة – وقامت حكومة زيوار باشا بإغلاقه، وهذه الأرض يطل عليها من بينه ومساحته 4815 مترا مربعا، وقد كلف سعد زغلول باشا كل من فخري بك عبد النور وسينوت بك حنا عضوا الوفد بالتفاوض مع بنك اثينا وهو الجهة المالكة للأرض، ولكن حكومة زيوار أوعزت للبنك بعدم البيع عنادًا لسعد زغلول حتى لا يستخدم الأرض في إقامة مقر لحزب سياسي.

وفي يوم 23 أغسطس عام 1927م اجتمعت الوزارة الجديدة في ذلك الوقت برئاسة عبد الخالق باشا ثروت، وقررت تخليد ذكرى الزعيم سعد زغلول وبناء ضريح ضخم يضم جثمانه على أن تتحمل الحكومة جميع النفقات، وبدأ تنفيذ المشروع ودفن سعد باشا مؤقتاً في مقبرة بمدافن الإمام الشافعي لحين اكتمال المبنى، كما أقامت حكومة عبد الخالق ثروت تمثالين له أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية.

واكتمل هذا البناء في عهد وزارة إسماعيل باشا صدقي عام 1931م، وكان من خصوم سعد زغلول، فحاول جعل الضريح الضخم لشخص واحد واقترح تحويل الضريح إلى مقبرة كبرى تضم رفات كل الساسة والعظماء، ولكن صفية زغلول الملقبة بـ «أم المصريين» وزوجة سعد زغلول رفضت بشدة هذا الاقتراح وأصرت على أن يكون الضريح خاصا بسعد فقط، وفضلت أن يظل جثمانه في مقابر الإمام الشافعي إلى أن تتغير الظروف السياسية وتسمح بنقله في احتفال يليق بمكانته التاريخية كزعيم للأمة.

وفي عام 1936م تشكلت حكومة الوفد برئاسة مصطفى باشا النحاس وطلبت أم المصريين نقل جثمان سعد باشا إلى ضريحه بشارع الفلكي والذي يطل عليه بيت الأمة، وحدد النحاس باشا يوم 19 يونيو عام 1936م للاحتفال بنقل رفات زعيم الأمة بعد أن ظل في مقبرة الامام الشافعي تسعة أعوام تقريبا وفي اليوم السابق للاحتفال ذهب النحاس باشا مع بعض رفاق سعد زغلول إلى المقبرة سرا للاطمئنان على رفاته قبل نقلها ظنا منهما أنه ربما حدث أو تحدث شيئا لرفات زعيم الأمة، وكان معهما محمود فهمي النقراشي باشا ومحمد حنفي الطرزي باشا والمسؤول عن مدافن الإمام الشافعي، ولفوا جسد الزعيم الراحل في أقمشة حريرية ووضعوه في نعش جديد ووضعوا حراسة على المكان إلى أن حضر كل من أحمد باشا ماهر رئيس مجلس النواب ومحمود بك بسيوني رئيس مجلس الشيوخ في السادسة من صباح اليوم

التالي ثم توالى الحاضرون إلى المقبرة من الوزراء والنواب والشيوخ وحمل النعش على عربة عسكرية تجرها 8 خيول واخترق موكب الجنازة للمرة الثانية القاهرة من الإمام الشافعي حتى وصل إلى موقع الضريح بشارع الفلكي وكان قد أقيم بجواره سرادق ضخم لاستقبال كبار رجال الدولة والمشيعين من أنصار سعد وألقى النحاس باشا كلمة مختارة في حب زعيم الأمة جددت أحزان الحاضرين ودمعت عيناه وبكت أم المصريين بكاء شديدا ونقلت صحافة مصر تفاصيل نقل الجثمان إلى الضريح وكتبت مجلة "المصور" تفاصيل نقل الجثمان تحت عنوان "سعد يعود إلى ضريحه منتصرا" .

وقد قام بتصميم الضريح على الطراز الفرعوني المهندس المعماري الراحل فهمي مؤمن كما أشرف على بنائه، وتقدر المساحة الإجمالية للمشروع 4815 مترا مربعا ، أما الضريح فيحتل مساحة 650 مترا ويرتفع حوالي 26 مترا على أعمدة من الرخام الجرانيت وحوائط من الحجر، وللضريح بابان أحدهما يطل على شارع منصور وهو من الخشب المكسو بالنحاس وارتفاعه ستة أمتار ونصف وهو نسخة طبق الأصل من الباب الآخر المطل على شارع الفلكي وتغطي حوائط المبنى من الخارج والداخل بطبقة من الرخام الجرانيت بارتفاع 255 سم كما أن السلالم مكسوة أيضا بنفس النوع من الرخام، وتحاط الضريح بدرابزين من النحاس والحديد والكريستال.

مواقف لسعد زغلول

- يروي سعد في يوميات 25 أكتوبر 1913م ملخص حديث دار بينه وبين المؤرخ الشيخ محمد الخضري عن التاريخ وعدالة الصحابة، فيقول سعد: "هل الصحابة معصومون لا يُشك في حديثهم؟ فيجيب الخضري: إنهم ليسوا بمعصومين، ولكن لا يُشك في صدقهم. فيقول سعد: إني أريد بالعصمة الثقة في الرواية! فيجيب الخضري: هم ثقاة، فيرد سعد: ومن أين يكون لهم ذلك، وقد كانوا يرتكبون الجرائم ويأتون الآثام كما يرويه المؤرخون؟ "[11]

أشهر أقواله

- "نحن لسنا محتاجين إلى كثير من العلم، ولكنا محتاجون إلى كثير من الأخلاق الفاضلة. "[12]
- "نحن لسنا بأوصياء على الأمة، بل وكلاء عنها ، ولكن وكلاء أمناء، فيجب علينا أن نؤدي لأمتنا الأمانة كما أخذناها منها . "[12]
- "فساد الحكام من فساد المحكومين. "[12]

- " الرجل بصراحته في القول وإخلاصه في العمل. "[13]
- " أنا لا أستخدم نفوذ أي اسم كان للحصول على أية غاية كانت. "
- " إن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية. "[14]
- " الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة. "[15]
- "مفيش فايدة. " عندما كان يتحدث لزوجته؛[14] وهنالك تفسيرين لهذا القول الأخير:

1. أنه كان يقصد الوضع السياسي في مصر في مجمله آنذاك، وذلك هو التفسير الشائع.
2. أنه كان يقول لزوجته ألا تعطيه مزيدا من الدواء لأنه لا يبدو أنه يأتي بأية نتيجة واضحة، بل وأن حالته كانت تزداد سوءًا . والرواية الثانية هي الأرجح.

ويقال إن الكاتب الصحفي الراحل حافظ محمود قد كتب عن هذا الموضوع، وأكد أن الرواية الثانية هي الأكثر صحة، وأن سعد زغلول لم ييأس أبدا من الوضع السياسي في مصر. والله أعلم.

تعامد الشمس على تمثال رمسيس

طلعت حرب[5]

محمد طلعت بن حسن محمد حرب (25 نوفمبر 1867 – 13 أغسطس 1941) اقتصادي ومفكر مصري، كان عضوًا بمجلس الشيوخ المصري، وهو مؤسس بنك مصر ومجموعة الشركات التابعة له، يعد أحد أهم أعلام الاقتصاد في تاريخ مصر ولقب بـ "أبو الاقتصاد المصري"[1] فقد عمل على تحرير الاقتصاد المصري من التبعية الأجنبية وساهم في تأسيس بنك مصر والعديد من الشركات العملاقة التي تحمل اسم مصر مثل شركة مصر للغزل والنسيج ومصر للطيران ومصر للتأمين ومصر للمناجم والمحاجر ومصر لصناعة وتكرير البترول ومصر للسياحة وستوديو مصر وغيرها.[2]

ولد بالقاهرة وتخرج من مدرسة الحقوق عام 1889 والتحق للعمل كمترجم بالقسم القضائي "بالدائرة السنية" ثم أصبح رئيسا لإدارة المحاسبات ثم مديراً لمكتب المنازعات حتى أصبح مديراً لقلم القضايا . وفي عام 1905 انتقل ليعمل مديراً لشركة كوم إمبو بمركزها الرئيسي بالقاهرة، ثم مديراً للشركة العقارية المصرية والتي عمل على تصيرها حتى أصبحت غالبية أسهمها للمصريين، وفي عام 1910 حاولت الشركة المالكة لقناة السويس تقديم مقترح لمد امتياز الشركة 50 عاماً أخرى، إلا أن طلعت حرب ساهم في حشد الرأي العام لرفض ومعارضة هذا المقترح وأصدر كتابه "مصر وقناة السويس"، حيث أثمرت هذه الجهود لاحقاً قيام مجلس النواب برفض هذا المقترح.

---

[5] طلعت حرب - ويكيبيديا(wikipedia.org)

شارك في ثورة 1919 وبدأت بعدها تتبلور فكرة بنك وطني للمصريين للتحرر من الاحتكار المصرفي الأجنبي، وساهم في إنشاء "شركة التعاون المالي" بهدف الإقراض المالي للمصريين، ومع انتشار دعوته التف حوله الكثيرون ونجحوا في تأسيس "بنك مصر" عام 1920، وتوالت العديد من المشروعات الاقتصادية الكبرى داخل وخارج مصر، إلا أنه في عام 1940 عانى البنك من أزمة مالية كبيرة تحت ضغط كلا من الحكومة المصرية وسلطات الاحتلال الإنجليزي، ورفض البنك الأهلي منحه قروض بضمان محفظة الأوراق المالية، وعندما لجأ طلعت حرب إلى وزير المالية أشترط وقتها أن يترك منصبه لعلاج الأزمة، مما أجبره على الاستقالة من البنك عام 1939.

كان لدى طلعت حرب أيضاً العديد من المساهمات الأدبية والثقافية، ولعل أبرزها معارضته الشهيرة لكتابات وأفكار قاسم أمين والتي جعلته يصدر كتابيه: تربية المرأة والحجاب وكتاب فصل الخطاب في المرأة والحجاب، كذلك لديه بعض المؤلفات الأخرى مثل: مصر وقناة السويس وتاريخ دول العرب والإسلام، كما كان من أعضاء الجمعية الجغرافية. توفي طلعت حرب عام 1941م في قرية تابعة لفارسكور بدمياط.[3]

نشأته

حي الحسين بالجمالية، بالقاهرة

ولد طلعت حرب في 25 نوفمبر 1867 بمنطقة قص الشوق في حي الجمالية وفي رحاب مسجد الحسين، وكان والده موظفاً بمصلحة السكك الحديدية الحكومية، وينتمي إلى عائلة حرب بناحية ميت أبو علي من قرى منيا القمح (وتتبع حاليا الزقازيق) بمحافظة الشرقية، كما كانت والدته تنتسب إلى عائلة صقر لقرية تابعة لمنيا القمح أيضاً.[54]

حفظ طلعت حرب القرآن في طفولته ثم التحق بمدرسة النوفيقية الثانوية بالقاهرة. والتحق بعد ذلك بمدرسة الحقوق الخديوية في أغسطس 1885 وحصل على شهادة مدرسة الحقوق في 1889 وكان من

أوائل الخزنجين، اهتم بالإضافة لدراسة الحقوق بدراسة الأمور الاقتصادية، وكذلك الاطلاع على العديد من الكتب في مختلف مجالات المعرفة والعلوم وقام بدراسة اللغة الفرنسية حتى أجادها إجادة تامة.[6][7]

بدأ طلعت حرب حياته العملية مترجماً بقلم ليشتغل مترجماً بالقسم القضائي "بالدائرة السنية". وهي الجهة التي كانت تدير الأملاك الخديوية الخاصة، ثم أصبح رئيسا لإدارة المحاسبات ثم مديراً لمكتب المنازعات خلفا لمحمد فريد وذلك في عام 1891 ثم تدرج في السلك الوظيفي حتى أصبح مديراً لقلم القضايا،[8] كانت كفاءة طلعت حرب في إدارة المشروعات سبباً في استعانة بعض الأعيان به، ومن أبرزهم عمر سلطان باشا الذي كان يعد أحد أغنى أغنياء مصر في ذلك الوقت، والذي أوكل إليه إدارة أعماله بصفة دائمة. ساهمت تلك الأعمال في إكسابه خبرة واسعة في الأمور الإدارية والتجارية، كما تمتع بشهرة جيدة وتم اعتباره واحداً من أبرز الكوادر الإدارية في تلك الفترة.[9][10][11]

حياته الأولى

في عام 1905 انتقل ليعمل مديراً لشركة كوم إمبو بمركزها الرئيسي بالقاهرة التي كانت تنشط في مجال استصلاح وبيع الأراضي واستقال منها عام 1909، كما أسندت له في نفس الوقت إدارة الشركة العقارية المصرية التي عمل على توطينها حتى أصبحت غالبية أسهمها في يد المصريين، وفي عام 1905 حصل طلعت حرب على لقب البكوية.[5]

كانت مصر في هذه الفترة تعاني من استحواذ غير المصريين على كافة المناصب والأعمال التجارية، وكذلك كانت تعاني من أزمة اقتصادية كان يدفع ثمنها المواطن البسيط، بالإضافة إلى ظروف الاستعمار الذي بدأ في عام 1882، كان طلعت حرب يرى أن أولى خطوات التحرر من الاستعمار تأتي بضرورة تمصير الاقتصاد الذي كان معظمه بأيدي الأجانب، ولعل هذا هو ما شجعه على دراسة العلوم الاقتصادية وإتقان اللغة الفرنسية.[12]

طلعت حرب مع كل من شريف صبري باشا ، رئيس الوزراء إسماعيل صدقي باشا ، رئيس الوزراء فيما بعد محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء السابق عدلي يكن باشا ، في شركة كوم إمبو عام 1932

كان طلعت حرب أيضاً في بداية حياته كاتباً بارعاً ، وسخر الكثير من كتاباته حول مناقشة قضايا العالم الإسلامي وقضايا مصر، خاصة في عام 1894 عقب عقد مؤتمر المستشرقين في باريس، فقام عثمان كامل (سكرتير السلطان) بإهداء طلعت حرب رسالة في الدفاع عن الدين الإسلامي فقام طلعت حرب بترجمتها إلى اللغة العربية وعنونها (كلمة حق عن الإسلام والدولة العثمانية)، ثم أهداها إلى الشعب المصري، بالإضافة إلى قيامه بكتابة مقالات في الصحف ضد هذه الحملات. وفي أوائل القرن العشرين قام قاسم أمين بنشر أولى كتبه "تحرير المرأة " والذي لقي معارضة واضحة من جانب طلعت حرب، حيث استمرت الحرب الأدبية بينهما لفترة من الوقت.[13][14]

في عام 1910 تقدمت شركة القنال بطلب للحكومة المصرية بتمديد فترة امتياز شركة قناة السويس التي كانت ستنتهي في17 نوفمبر 1968 لمدة 40 سنة أخرى تنتهي سنة 2008 . ووقفت الحكومة البريطانية وسلطة الاحتلال موقف المؤيد لمد الامتياز "خصوصا وقد بدأت الحركة الملاحية بالقناة تتضاعف ضعف ما كانت عليه، وكانت البضائع البريطانية تمثل 78,6 % من مجموع البضائع المارة بالقناة، [15]

ولكن الحركة الوطنية المصرية بقيادة محمد فريد قادت هجوماً كاسحا على طلب المد وقلبت الرأي العام ضده، حتى أن إبراهيم الوردني الذي قام باغتيال رئيس الوزراء بطرس غالي باشا سنة 1910 صرح من ضمن اعترافاته أنه أقدم على فعلته لعدة أسباب منها ما ذكره من سعي بطرس غالي باشا لمد امتياز القناة،[15]وقام طلعت حرب بتأليف كتاب عن قناة السويس ليوضح الحقائق للعامة والخاصة عن تاريخ القناة، وكيف ضاعت حصص مصر من الأسهم والأرباح وخسائرها حتى 1909م. وخلص إلى القول أن الأسهم التي باعتها مصر ب 560 فرنكا للسهم الواحد أصبح سعرها بعد ثلاثين سنة فقط 5010 فرنكا للسهم، وحصتها من أرباح القناة التي باعتها ب 22 مليون فرنك أصبحت قيمتها 300 مليون فرنك،[16]وقام طلعت

حرب بطبع هذا الكتاب ونشره، مما ساهم في إنشاء ضغط شعبي دفع بالجمعية العمومية (مجلس الشعب) بتكليف كل من محمد طلعت حرب وسمير صبري بكتابة تقرير عن الموضوع، وبالفعل قدما تقريرهما للجمعية الذي وضحا فيه خسائر مصر المالية المتوقعة في حالة تمديد الامتياز الحالي بالشروط السالف ذكرها، وبناءً على هذا التقرير رفضت الجمعية العمومية عرض تمديد امتياز شركة قناة السويس. وبقي الامتياز قائما بشروطه حتى جاء التأميم 1956م قبل نهاية الامتياز بـ12 سنة.[17][15]

وبالرغم من أدوار طلعت حرب الوطنية في تلك الفترة وإشادة مصطفى كامل به لدوره في مساعدة الفلاحين فترة عمله كمدير قلم الدائرة السنية، وكذلك لموقفه القوي في الدفاع عن الحجاب والمعتقدات، إلا أنه تعرض كثيراً للنقد من شخصيات الحركة الوطنية ومنهم محمد فريد، خاصة أنه لم يكن من مساندي مبادئ مصطفى كامل بل كان معارضاً لها، وعمل على استمالة صديقه عمر سلطان باشا عضو الحزب الوطني والعمل على إيقاف دعمه المالي،[18] واعتبرت بعض الشخصيات أن طلعت حرب يميل للأثرياء والخديوي خاصة بعد انضمامه لحزب الأمة الموالي للإنجليز، إلا أن موقف طلعت حرب الوطني شهد تغييراً جذرياً في السنوات التالية، ويرجح المفكر فتحي رضوان أن هذا التغيير سببه انتشار الوعي الوطني في هذه الفترة، وزيادة المد الثوري الذي شهدته مصر كلها قبل ثورة 1919 التي فجرت الكثير من البواعث الوطنية لدى الكثيرين.[19]

دوره الاقتصادي

في عام 1911 قدم طلعت حرب رؤيته الفكرية واجتهاداته النظرية عن كيفية إحداث ثورته الثقافية وذلك من خلال كتابه "علاج مصر الاقتصادي وإنشاء بنك للمصريين"، كان طلعت حرب ميالاً (بشكل واعٍ) للفلاحين والفقراء حيث كان يضطر معظمهم للاستدانة بشكل ربوي مجحف من بعض المرابين، وساهم في الدفاع عنهم عند تصفية الدائرة السنية وسعى إلى بيع الأراضي للفلاحين الذين يزرعونها. كانت أسعار القطن عالمياً قد شهدت زيادة، لكنها لم تصب في صالح المزارع المصري البسيط، كذلك لم يكن هناك نظام مالي يدعمهم فرغم إنشاء البنك المصري (Bank of Egypt) والبنك الأهلي، لكنهما كانا مخصصين لتمويل الأجانب فقط، وتسببت ظروف الاستعمار وقتها في استنزاف موارد الاقتصاد المصري لمصالحهم فقط.[20]

لذلك بدأ طلعت حرب دعواه عام 1906 من أجل إنشاء نظام مالي مصري خالص لخدمة أبناء الوطن وللسعي أيضا للتحرر من القيود الاستعمارية الاقتصادية، وقد لقيت دعواه استجابة واسعة،[21]، استطاع طلعت حرب في عام 1908 تأسيس شركة التعاون المالي برأس مال مصري وذلك بهدف تقديم العديد من القروض المالية للشركات الصغيرة المنغسرة مادياً،[22] وساعده أيضاً عودة الدكتور فؤاد سلطان من الخارج والذي كان يعد أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين، وقام بتقديم الدعم الكامل لمساعي طلعت حرب.[23]

قام طلعت حرب بإصدار كتابه "علاج مصر الاقتصادي" الذي طرح من خلاله فكرته في ضرورة إنشاء بنك للمصريين لخدمة المشاريع الاقتصادية في مصر والنظر في المشكلات الاجتماعية، تحمس الكثيرون لفكرته بالرغم من معارضة السلطات الإنجليزية، وقرر المجتمعون بالفعل تنفيذ فكرة حرب في إنشاء بنك مصر، لكن هذه الجهود تعطلت بسبب الحرب العالمية الأولى. وعادت فكرة إنشاء البنك عقب قيام ثورة 1919 في مصر.[24][25]

بنك مصر

صورة بنك مصر عند تأسيسه

كانت فكرة إنشاء بنك مصري وطني حلماً راود الكثيرين منذ أيام محمد علي باشا . فبالرغم من أن محمد علي قبل وفاته أمر بإنشاء بنك برأسمال قدره 700 ألف ريال، لكن مشروع البنك انهار كسائر مشروعات والي مصر لما أصابه المرض بعد أن ضاعت ثمرة حروبه عليه نتيجة التواطؤ الدولي على حصار قوته.

ثم عادت فكرة (بنك مصر) إلى الحياة بعد أن دعا إليها "أمين شميل" في مقال له في 26 أبريل 1879 في جريدة "التجارة"، واجتمع على أثر ذلك عدد من أعيان مصر، غير أن الخلاف الذي نشب بين الجمعية الوطنية المصرية التي أنشأها الخديوي إسماعيل وبين الخديوي والتي وقعت في أعقابه الثورة العرابية أعاق إتمام

الفكرة. وتحكي صديق عرابي الشهير "مستر بلنت" في مذكراته عن الثورة العرابية عن عزم عرابي إنشاء "بنك تسليف" للفلاحين لولا أن الاحتلال داهم الحكومة العرابية وقضى على المشروع.[26][27]

بعد ذلك عادت فكرة (بنك مصر) إلى الظهور عندما بدأ "عمر لطفي بك"، عضو الحزب الوطني ووكيل كلية الحقوق، في إلقاء محاضرات في نادي المدارس العليا ابتداءً من اليوم الأول في نوفمبر 1908، عن نظام التعاون والتسليف في ألمانيا وإيطاليا؛ لكن الفكرة عانت من الخلاف بين التيارات التقدمية والرجعية، ولم تنجح الفكرة مجدداً إلا مع مجهودات طلعت حرب الذي بدأ بطرح الفكرة في بعض خطبه، وعقب انعقاد المؤتمر المصري الأول في 29 أبريل عام 1911 انتهز محمد طلعت حرب باشا اجتماع أعيان البلاد وكبرائها وعرضت لجنة المؤتمر فكرة إنشاء بنك مصري وقرر المؤتمر بالإجماع وجوب إنشاء بنك مصري برؤوس أموال مصرية، كما قرر اختيار محمد طلعت حرب باشا للسفر إلى أوروبا لدراسة فكرة إنشاء البنك بعد عمل دراسة كافية عن المصارف الوطنية وأسلوب عملها في الدول الأوربية، فلما صدر كتاب محمد طلعت حرب باشا بعد ذلك، آمن كل مصري بالفكرة التي يدعو إليها وإلى تنفيذها، لكن الحرب العالمية الأولى التي أعلنت في 4 أغسطس سنة 1914 أدت إلى تأجيل فكرة البنك لأكثر من 8 سنوات، وعادت من جديد الدعوة لإنشاء البنك بعد قيام ثورة 1919.[28]

إنشاء البنك

أقنع طلعت حرب مائة وسنة وعشرين من المصريين بالاكتتاب لإنشاء البنك، وبلغ ما اكتتبوا به ثمانين ألف جنيه، تمثل عشرين ألف سهم، أي أنهم جعلوا ثمن السهم أربعة جنيهات فقط، وكان أكبر مساهم هو عبد العظيم المصري بك من أعيان مغاغة الذي اشترى ألف سهم. وفي الثلاثاء 13 ابريل سنة 1920 نشرت الوقائع المصرية في الجريدة الرسمية للدولة مرسوم تأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى "بنك مصر"؛ كان قد تم قبل ذلك عقد تأسيس الشركة بين ثمانية من المائة والسنة والعشرين مساهماً جميعهم مصريون، وحرر بصفة عرفية في 8 مارس سنة 1920 – ثم سجل في 3 أبريل – أي بعد أقل من شهر وهؤلاء الثمانية هم: أحمد مدحت يكن باشا، يوسف أصلان قطاوي باشا، محمد طلعت بك، عبد العظيم المصري بك، الدكتور فؤاد سلطان، عبد الحميد السيوفي أفندي، اسكندر مسيحه أفندي، عباس بسيوني الخطيب أفندي.[29]

بنك مصر

اقام بنك مصر ليلة أمس حفلة كبرى في الاوبرا السلطانية بمناسبة عقد جمعيته الاولى العمومية بعد صدور المرسوم السلطاني بتأسيس البنك فتلا حضرة المالي الكبير احمد طلعت بك خرب خطاباً طويلا سننشره ورتلت قصيدة أمير الشعر احمد شوقي بك وهي : —

قف بالمالك وانظر دولة المال
واذكر رجالا أدالوها باجمال
واتل وكاب الغواني في جوانبها
لا في جوانب رسم المنزل البالي
ماهيكل الهرم الجزئي من ذهب

خبر إعلان تأسيس البنك عام 1920 – من جريدة الأهرام

نص عقد الشركة الابتدائي، على أن الغرض من إنشاء البنك هو القيام بجميع أعمال البنوك، من خصم وتسليف على البضائع والمستندات والأوراق المالية والكمبيو والعمولة، وقبول الأمانات والودائع، وفتح الحسابات والاعتمادات، وبيع وشراء السندات والأوراق المالية، والاشتراك في إصدار السندات، وغير ذلك مما يدخل في أعمال البنوك بلا قيد أو تحديد، وأنه يجوز زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، على أن يقوم بإدارة الشركة أو البنك مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضواً على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية، وتم انتخاب مجلس الإدارة المكون من:

1. أحمد مدحت يكن باشا . . رئيسا لمجلس الإدارة
2. يوسف أصلان قطاوي . . وكيلا
3. محمد طلعت حرب بك . . نائب للرئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب
4. الدكتور فؤاد سلطان بك . . عضو مجلس الإدارة المنتدب بالإنابة
5. أما الأعضاء فهم: عبد الحميد السيوفي وعلي ماهر وعبد العظيم المصري واسكندر مسيحة ويوسف شيكوريل وعباس بسيوني الخطيب. [30] [31]

سعد زغلول في زيارة لهنتة لطلعت حرب بمناسبة افتتاح بنك مصر

اشترط العقد أن يملك عضو مجلس الإدارة مائتين وخمسين سهماً على الأقل، ولا يجوز له التصرف فيها طول مدة عضويته، وألا يكون عضواً بالجمعية العمومية من يملك أقل من خمسة أسهم، وتأسس بنك مصر حول المحاور الرئيسية وهي إنشاء بنك مصري برأسمال مصري وإدارة مصرية وكوادر مصرية ولغة تعامل عربية وتحويل تنموي للاقتصاد الوطني من الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الصناعي.

لم تحاول سلطات الاحتلال البريطاني منع قيام هذا البنك المصري أو وضع العقبات في طريق إنشائه، على الرغم من أنه قام لينافس البنك الأهلي الذي كان يمثل سلطة الاحتلال الاقتصادي الإنجليزي لمصر، وأرجح ذلك إلى أن الشارع المصري كان في ذلك الوقت في حالة غليان في أعقاب ثورة 1919م، فلم تشأ سلطة الاحتلال أن تفجر الوضع مرة أخرى مثل ما حدث باعتقال سعد زغلول من قبل. كما أن الإنجليز ربما رأوا أن بنك مصر برأس ماله الصغير وقلة خبرة المصريين في أعمال البنوك لن يستطيع الصمود في المنافسة، ولن يلبث أن يقع ويغلق أبوابه، فلا داعي لدخول معركة ضد الرأي العام لا حاجة لهم بها.

وفي 10 مايو 1920م تم افتتاح البنك رسمياً، وألقى طلعت حرب خطبة في دار الأوبرا المصرية بمناسبة بدء أعمال بنك مصر، وكان أول مقر له في شارع الشيخ أبو السباع. وبدأت رحلة بنك مصر في تصدير الاقتصاد المصري والقيام بدور كبير في الاقتصاد المصري، حيث ساهم في تأسيس مجموعة من الشركات المستقلة التي تدور في فلكه فترفعه والقطاعات الاقتصادية الأخرى تدريجياً نتيجة التفاعل الطبيعي بينها جميعاً وأدت سياسته إلى الكثير من التطورات التي شوهدت في الاقتصاد الوطني والتي كانت مرتبطة إلى حد كبير بنشاط بنك مصر وشركاته أو كانت تمثل نتيجة من نتائجه.[32][33]

المشاريع الأخرى

بعد عامين فقط من إنشاء بنك مصر قام طلعت حرب عام 1922م بإنشاء أول مطبعة مصرية برأس مال قدره خمسة آلاف جنيه وذلك ليدعم الفكر والأدب ويقوي المقاومة الوطنية، ووصل رأس مال المطبعة بعد فترة لأكثر من 50 ألف جنيه.

بعد إنشاء المطبعة، توالت الشركات المصرية التي ينشئها البنك مثل شركة مصر للنقل البري التي قامت بشراء أول حافلات لنقل الركاب، كما قامت الشركة بشراء الشاحنات الكبيرة لنقل البضائع من الموانئ؛ كما أنشأ البنك شركة مصر للنقل النهري ثم شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى واستقدم طلعت حرب خبراء هذه الصناعة من بلجيكا وأرسل بعثات العمال والفنيين للتدريب في الخارج. كما أقام مصنعا لحلج القطن في بني سويف، وأنشأ البنك مخازن (شون) لجمع القطن في كل محافظات مصر.[34]

طلعت حرب مع الملك سعود (كان أمير آنذاك) خلال زيارته الأولى للقاهرة عام 1930 م

ساهم أيضاً في إنشاء شركة مصر للتمثيل والسينما، وفي عام 1927 أنشأ شركات مصر للنقل والملاحة البحرية، ومصر لأعمال الأسمنت المسلح، ومصر للصباغة، ومصر للمناجم والمحاجر، ومصر لنجارة وتصنيع الزيوت، ومصر للمستحضرات الطبية، ومصر للألبان والتغذية، ومصر للكيمياويات، ومصر للفنادق، ومصر للتأمين، كما أنشأ طلعت حرب شركة بيع المصنوعات المصرية لتنافس الشركات الأجنبية بتزايون – صيدناوي وغيرهم.

سعى طلعت حرب لإنشاء شركة مصرية للطيران إلى أن صدر في 27 مايو 32 مرسوم ملكي بإنشاء شركة مصر للطيران كأول شركة طيران في الشرق الأوسط برأس مال 20 ألف جنيه، وبعد عشرة أشهر زاد رأس المال إلى 75 ألف جنيه، وقد بدأت الشركة بطائرتين من طراز "دراجون موت" ذات المحركين تسع كل منها لثمانية ركاب، وكان أول خط من القاهرة إلى الإسكندرية ثم مرسى مطروح، وكان الخط الثاني من القاهرة إلى أسوان. في عام 1934 بدأ أول خط خارجي للشركة من القاهرة إلى القدس.[35]

ساهمت هذه المشاريع الوطنية في إذكاء الروح الوطنية في هذه الفترة، حيث شجعت هذه المشاريع الكثيرين على فكرة الادخار لدى البنك، وزادت ودائع البنك مقارنة بكل البنوك الأجنبية العاملة في مصر، مما أنهى مقولة الاستعمار والتي كانت تردد في ذلك الوقت "المصري لا يعرف إلا الاسدانة" حيث استطاع بنك مصر تحفيز الادخار لدى كل المصريين حتى الأطفال بعد أن وزع البنك حصالات على تلاميذ المدارس الابتدائية ثم يأخذ ما فيها ويفتح للأطفال دفاتر توفير بالبنك.

كذلك شجعت المشاريع المواطنين للإقبال على شراء منتجات هذه الشركات كبديل عن البضائع الأجنبية، كما أسس بعض المفكرين جماعة "المصري للمصري" وعملت على تشجيع المواطنين والتجار والمصانع للتعامل مع الشركات المصرية، وساهم النقراشي باشا رئيس الوزراء في إنشاء معرض صغير للمنتجات في النادي السعدي، وكان هذا السبب في إنشاء شركة المصنوعات المصرية في عام 1932، وتم افتتاح العديد من الفروع لها في أنحاء البلاد.[36][37]

مشروعات خارجية

طلعت باشا حرب مع اعضاء الكتلة الوطنية في دمشق عام 1932

كان طلعت حرب يتطلع لقيام بنك مصر بدور أكبر في الأقطار العربية، وفتح مجالات أخرى لنشر فكرة البنك ومزيد من التعاون المشترك، ونفذت مشاريع وإنجازات طلعت حرب مع بنك مصر بصيت واسع في العديد من الدول المجاورة، خاصة أنها كانت تعاني من هيمنة الاقتصاد الأجنبي عليها وعدم وجود أنظمة مالية وطنية.[38]

في ديسمبر 1935 قام طلعت حرب بزيارة السودان واستطاع أن يلتقي بالحاكم العام للسودان،[39] وفي بداية عام 1936 قام بزيارة الحجاز وساهم في استكمال مستشفى جدة ومكة وساهم أيضا في تأسيس مرفق الإسعاف الكامل في مكة المكرمة، وكانت العملة الحجازية تعاني من الاضطراب صعوداً وهبوطاً في مواسم الحج نتيجة أسعار صرف العملات الأجنبية في جدة، مما دفع طلعت حرب لإقناع الحكومة

بقيام بنك مصر بتحصيل تكلفة الحج قبل سفر الحجاج، ثم تحصل القيمة دفعة واحدة على أساس قاعدة الذهب، ما ساهم في استقرار العملة.[40]

وقامت الحكومة العراقية بتوجيه دعوة له فقام بزيارة العراق، ثم توجه بعدها إلى المعرض العربي بدمشق ثم زار بيروت، وساهمت الزيارة في تأسيس بنك مصر – سوريا – لبنان.[41]

كان طلعت حرب ينتمي بعضويات مجالس إدارات شركات أجنبية قبل تأسيس بنك مصر، وساهمت هذه العلاقات في فتح أبواب جديدة للتعاملات الخارجية، حيث قام في 22 نوفمبر 1936 بتأسيس "بنك مصر – فرنسا" في باريس.[42][43]

قائمة المشروعات التي ساهم فيها طلعت حرب بالترتيب الزمني:[44][45][46]

1. 1907: ساهم في تأسيس النادي الاهلي المصري 100 جنيه[47]
2. 1920: بنك مصر، رأس مال 80,000 جنيه
3. نادي طلعت حرب الرياضي؛ يعتبر متنفسا رياضيا واجتماعيا وترفيهيا للعاملين ولأسر العاملين ببنك مصر وشركاته.[48]
4. 1922: شركة مصر للطباعة (مطبعة مصر)، رأس مال 5,000 جنيه
5. 1923: شركة مصر لصناعة الورق، رأس مال 30,000 جنيه
6. 1923: شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان، رأس مال 30,000 جنيه
7. 1925: شركة مصر لصناعة السينما (استديو مصر)، رأس مال 15,000 جنيه
8. 1926: الشركة المصرية العقارية، رأس مال 116,000 جنيه
9. 1926: بنك مصر الفرنسي رأس مال 5 ملايين جنيه
10. 1927: شركة مصر للغزل والنسيج، رأس مال 300,000 جنيه
11. 1927: شركة مصر لمصايد الأسماك، رأس مال 20,000 جنيه
12. 1927: شركة مصر لغزل الحرير، رأس مال 10,000 جنيه
13. 1927: شركة مصر للكتان، رأس مال 45,000 جنيه
14. 1929: بنك مصر سوريا، رأس مال مليون ليرة سوري
15. 1930: شركة مصر للنقل والشحن، رأس مال 160,000 جنيه

16. 1932: شركة المصنوعات المصرية، رأس مال 5,000 جنيه

17. 1932: شركة مصر للطيران، رأس مال 40,000 جنيه

18. 1934: شركة مصر للسياحة، رأس مال 7,000 جنيه

19. 1934: شركة مصر للتأمين كأول شركة تأمين برأس مال مصري وإدارة مصرية [49]

20. 1934: شركة المصريون للجلود والدباغة

21. 1935: شركة مصر للمناجم والمحاجر، رأس مال 40,000 جنيه

22. 1937: شركة مصر لصناعة وتكرير البترول، رأس مال 30,000 جنيه

23. 1938: شركة مصر للصباغة (بالتعاون مع برادفورد)، رأس مال 250,000 جنيه

24. 1940: شركة مصر للمستحضرات الطبية والتجميل، رأس مال 10,000 جنيه

النهضة الفنية

مسرح الأزبكية وستوديو وسينما مصرية والسينما في الشرق الأوسط

أم كلثوم في فيلم وداد بأكورة إنتاج ستوديو مصر عام 1935

كان طلعت حرب يؤمن بأن تجديد الاقتصاد في مصر في بلد زراعي متخلف لن ينهض إلا إذا ازدهرت الثقافة واستنارت العقول بالأفكار الجديدة والثقافة الرفيعة [50]، وكان يؤمن أيضا بأن الثقافة استثمار كبير. لذلك في عام 1930 أنشأ شركة ترقية التمثيل العربي وأقام لها مسرح الأزبكية (المسرح القومي بعد ذلك) لتقدم أعمالها عليه. [51]

ولكن كان الحافز الأساسي الذي دفع طلعت حرب إلى التفكير في إنشاء ستوديو مصري هو غلبة العناصر الأجنبية العاملة في هذا الحقل وهو يريده أن يكون مصريا من الألف إلى الياء ولو على مراحل. وفي عام 1925 أنشأ شركة مصر للتمثيل والسينما (ستوديو مصر) [52]، ووضع حجر الأساس لبناء ستوديو مصر في السابع من مارس عام 1934، وفي الثاني عشر من أكتوبر عام 1935 افتُتح الاستديو في منطقة الهرم بالجيزة. [53] [51]

وقد أنتج ستوديو مصر فيلما قصيرا لمدة عشر دقائق للإعلان عن المنتجات المصرية. كما أنتج نشرة أخبار أسبوعية عن الأحداث في مصر يتم عرضها في دور العرض قبل بداية أي فيلم، بدأ ستوديو مصر بإنتاج أول أفلامه بقصة مصرية هي وداد بطولة أم كلثوم وأحمد علام، وإخراج الألماني فيرتز كرامب، وقد مثل الفيلم مصر لأول مرة في مهرجان فينيسيا الدولي السينمائي (1936).[54][55] ولكي توفر الشركة الخبرات الوطنية أوفدت كوكبة من الشباب المصري لينهلوا[56] من منابع الفن في أوروبا وليكونوا دعامة قوية تقوم عليها صناعة السينما في مصر على أساس من العلم والخبرة والمران، ففي عام 1933 انطلقت أول بعثة سينمائية إلى الخارج وتتكون من أربعة أفراد هم:[51] أحمد بدرخان ومورييس كساب لدراسة الإخراج في باريس، ومحمد عبد العظيم لدراسة التصوير في برلين، وتبعهم حسن مراد لدراسة فنون إعداد الجرائد السينمائية في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وانضم إليهم بعد ذلك المصريون الذين يدرسون السينما بالخارج على نفقتهم الخاصة ومنهم نيازي مصطفى ومصطفى والي، وقد عين الممثل المعروف في ذلك الوقت أحمد سالم أول مدير للاستديو. أكد طلعت حرب على أهمية السينما وخطورة دورها عندما قال:

> إننا نعمل بقوة اعتقادية وهي أن السينما صرح عصري للتعليم لا غنى لمصر عن استخدامه في إرشاد سواد الناس. *طلعت حرب*،[57][58]

استقالته

على الرغم من النجاح الذي حققه بنك مصر والإنجازات الاقتصادية التي قام بها، إلا أن الأزمات المفتعلة من قبل سلطات الاحتلال الإنجليزي وبوادر بدء الحرب العالمية الثانية أدت إلى حالة من الكساد الاقتصادي ودفعت المخاوف الكثيرين لسحب ودائعهم لدى بنك مصر مما تسبب في أزمة سيولة، ومما زاد الأزمة سحب صندوق توفير البريد لكل ودائعه من البنك، ورفض المحافظ الإنجليزي لبنك الأهلي وقتها أن يقرضه بضمان محفظة الأوراق المالية، وعندما ذهب طلعت حرب إلى وزير المالية حينذاك حسين سري باشا لحل هذه المشكلة، وطلب منه إما أن تصدر الحكومة بيانا بضمان ودائع الناس لدى البنك، أو أن تحمل البنك الأهلي على أن يقرض بنك مصر مقابل المحفظة، أو أن تأمر بوقف سحب ودائع صندوق توفير البريد، إلا أن حسين سري رفض ذلك بإيعاز من علي ماهر باشا بسبب قيام طلعت حرب بمساندة

خصمه النحاس باشا من قبل، واقترح الوزير حلا لهذه الأزمة لكنه اشترط تقديم طلعت حرب لاستقالته، فقبل على الفور هذا الشرط من أجل إنقاذ البنك، وقال كلمته المشهورة:[59]

> مادام في تركي حياة للبنك فلأذهب أنا وليعيش البنك.

وفاته

الملك فؤاد يجلس في السرادق المقام بشركة غزل ونسيج القطن بالمحلة الكبرى حيث كان يستمع إلى خطبة طلعت حرب

عقب استقالته من إدارة بنك مصر، انتقل طلعت حرب للعيش في قرية العنانية، في مركز فارسكور بدمياط، حيث عاش بعيداً عن الأضواء، وتوفي في الثالث عشر من أغسطس عام 1941 عن عمر يناهز 74 عامًا بالقاهرة.[62] أُقيمت جنازته بمنزله الموجود في شارع رمسيس. حضر الجنازة كل من: مندوب الملك ومصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء والعديد من الشخصيات السياسية مثل: أحمد ماهر باشا وأحمد حسنين باشا وشيخ الأزهر مصطفى المراغي ووكيل بطركية الأقباط ومفتي الديار المصرية وشيخ المشايخ الصوفية. والعديد من كبار الموظفين الحكومة والمفوضيات الأجنبية وأعضاء مجلس إدارة وموظفي بنك مصر.[63] كما نعاه العديد من الشعراء بقصائد رثاء مثل عباس العقاد وإحسان عبد القدوس وصالح جودت وأمير الشعراء أحمد شوقي.[64]

دوره في قضية المرأة

طلعت حرب وهدى شعراوي عام 1933 بمطار ألماظة في حفل تكريم أول طيارة مصرية لطفية النادي بالرغم من موقف طلعت حرب من دعوات قاسم أمين وكتاباته، إلا أن نقطة الخلاف كانت في فكرة السفور الذي كان يعتبره البعض عائقاً لحرية المرأة وطالب بإزالته، فكان طلعت حرب يعتبر أن القضية الرئيسية لا تتعلق بحجاب المرأة إنما في تعليمها والتي أشار إليها في كتاب *تربية المرأة والحجاب*، وبالرغم من أفكار طلعت حرب التي أعتبرها البعض نوعاً من الرجعية إلا أن البعض وصفها بأنها تميل إلى الاعتدال.[67]

في أبريل من عام 1928 قام الاتحاد النسائي بالاحتفال بالذكرى العشرينية لذكرى قاسم أمين بمسرح حديقة الأزبكية، وتم دعوة طلعت حرب لها وقبل الدعوة، وعند وصوله للحفل ورغم حسن التنظيم إلا أنه سأل المنظمين «وأين أماكن النساء؟»، وهو ما فسره المفكرون أن طلعت حرب ليس لديه اتجاهات سلبية نحو نشاطات المرأة، إنما كان يستهدف المحافظة على العادات والتوابت الموجودة بالمجتمع، واستشهدوا بقرار طلعت حرب بضرورة المشاركة النسائية الدائمة في جميع حفلات بنك مصر واجتماعاته.[68]

كذلك عقب إنشاء شركة مصر للتمثيل والسينما (ستوديو مصر) كانت أولى المشاركات نسائية وأبرزهم: أم كلثوم وأسمهان وفاطمة اليوسف وعزيزة أمير،[65] وفي عام 1932 بعد أن قام طلعت حرب بتأسيس مدرسة الطيران، التحقت بها الآنسة عصمت فؤاد بتشجيع عمها الذي توسط لها عند طلعت حرب، كذلك التحقت به لطفية النادي والتي استطاعت الحصول على إجازة الطيران في عام 1933 لتصبح أول فتاة مصرية عربية أفريقية تحصل على هذه الإجازة، وثاني امرأة في العالم تقود طائرة منفردة، والتي قام طلعت حرب فيما بعد بتكريمها.[69]

إنتاجه الأدبي ومؤلفاته

فصل الخطاب في المرأة والحجاب

غلاف كتاب: فصل الخطاب في المرأة والحجاب

قام طلعت حرب بنشر العديد من الكتب، كانت أولها كتب تتعلق بالدفاع عن الهوية الإسلامية في العقد الأخير للقرن التاسع عشر وهي:

1. "كلمة حق على الإسلام والدولة العلية"،
2. "تاريخ دول العرب والإسلام".
3. وفي خضم معركته الأدبية والفكرية مع قاسم أمين أصدر كتابي: تعليم "المرأة والحجاب"(1898) و"فصل الخطاب في المرأة والحجاب" (1900).[70]
4. كما أصدر كتاب "مصر وقناة السويس" عام 1908، للتصدي لمحاولات الاستعمار لتمديد عقد امتياز قناة السويس.
5. وفي عام 1911 أصدر كتاب "علاج مصر الاقتصادي".

كما صدر أيضا لطلعت حرب كتب منوعة وهي:

1. "غاية الأدب في صناعات شعر العرب".
2. "البراهين البينات على وجوب تعليم البنات".[3]
3. كما تم تجميع جميع خطابات طلعت حرب في كتاب أطلق عليه: "خطب طلعت حرب" نشرته مطبعة مصر عام 1927.[71][72] كما كان لطلعت حرب بعض الإسهامات الشعرية، وصدر له عدد من المقطوعات والقصائد منها: قصيدة في تهنئة السلطان عبد الحميد الأفخم (كتبها عام 1897)، وقصيدة في تهنئة محمود رياض باشا (1941)، وقصيدة مطلعها: «صرحت بالقصد والمحبوب قد كنى» (1941).[73]

أوسمة وجوائز

في عام 1931 منحه الملك فؤاد الأول لقب صاحب السعادة ورتبة باشا عقب افتتاح شركة مصر لغزل القطن والنسيج بالمحلة الكبرى.[74] كما قام ملك السعودية الراحل الملك عبد العزيز آل سعود بإهداء طلعت حرب كسوة باب الكعبة الشريفة عام 1937، تقديرا لجهوده في إقامة المشروعات الثموية بالمملكة آنذاك.[75][76][77] وفي عام 1980 وفي الذكرى السنين لتأسيس بنك مصر تم تكريم اسم طلعت حرب حيث قام الرئيس الراحل محمد أنور السادات منح طلعت حرب قلادة النيل العظمى تكريما لمجهوداته العظيمة في الاقتصاد المصري.[78][79][80]

حياته الشخصية

تزوج طلعت حرب في بداية شبابه، ولكن زوجته توفيت في سن مبكرة ولم يتزوج بعدها، وله ابن واحد (حسن) توفي في مطلع شبابه، إضافة إلى أربع بنات:[81] فاطمة (توفيت عام 1976م) وعائشة (توفيت عام 1988م) وخديجة (توفيت عام 1997م) والصغرى هدى (توفيت عام 1996م). أما أحفاده وحفيداته فقد عملوا في شتى المجالات من أبرزهم: السفير جلال عزت الذي كان سفيرا لمصر في الفاتيكان وهولندا (توفي عام 2006).[81]

ما كتبه الآخرون عنه

صورة تجمع بين طلعت حرب ومصطفى النحاس وعدد من الوزراء

مع السيدة صفية زغلول حرم الزعيم سعد زغلول على ظهر مركبة الكوثر في منتصف الثلاثينات.

غلاف كتاب طلعت حرب وتحدي الاستعمار - ايريك دفيز

قام الكاتب الأمريكي إيريك دفيز بتأليف كتاب بعنوان (طلعت حرب وتحدى الاستعمار. دور بنك مصر في التصنيع 1920 . 1941)[86] وهي دراسة أكاديمية نال عنها رسالة الدكتوراه من جامعة شيكاغو، تعرض الكتاب إلى تجربة طلعت حرب في التنمية جديرة حقا بالتأمل والدراسة، إذ نجح الرجل عبرها في

عقد تزاوج ناجح ومثمر بين الصناعة والبنوك حيث قام بنك مصر بتمويل الشركات الصناعية والإنتاجية ونهض بها مؤسسا قلعة مصر الاستثمارية ومقدما في الوقت نفسه منظومة اقتصادية متكاملة عاشت مصر في رحابها في النصف الأول من القرن الماضي.

كما ترصد دور بنك مصر منذ نشأته في أبريل عام 1920 وتطوره عبر السنوات، إذ لم يكن الهدف من إنشاء هذا البنك مجرد هدف تجاري عادي شأن بقية البنوك، وإنما كان مؤسسوه يأملون قيامه بدور ممول للصناعة الوطنية المصرية وكمركز لمجموعة عملاقة من الشركات، كلها تحمل اسم مصر، حيث يصبح البنك بمثابة القوة المحركة لوجود قطاع صناعي حديث في الاقتصاد المصري. تعرض الدراسة إذن لدور بنك مصر خلال فترة ما بين الحربين مقدمة تفاصيل المشروع الاقتصادي الناجح الذي إدارة طلعت حرب باقتدار، حيث تم تأسيس مجموعة الشركات التي ضمت أكبر شركة لصناعة النسيج في الشرق الأوسط وشركة للنقل وأخرى لحلج القطن وثالثة للتأمين، هذا فضلا عن أول شركة طيران مصرية ومجموعة أخرى من الشركات الأصغر حجما.

وظل دور بنك مصر يتنامى ويتعاظم مع نجاح التجربة. البداية كانت لا تزيد على الثمانين ألف جنيه مصري عام 1920، لتصل قيمة رأس مال مجموعة شركاته عند اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى خمسة ملايين جنيه، ولم يقتصر تأثير البنك على مجموعة شركاته فقط وإنما لعب دورا رئيسيا في تشكيل السياسة المالية للحكومة خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين كما كان مؤثرا في مجال تنمية الاقتصاد المصري حيث امتدت أنشطته خارج القطر المصري إلى دول الوطن العربي.

وتتعرض الدراسة كذلك للمشاكل والأزمات والحروب التي واجهها طلعت حرب خلال تصديه لمشروعه. فلم يكن الطريق مفروشا بالورد والرياحين، بل كان وعرا فقد واجه الرجل تحالفات قوية وقفت أمام طريقه، فهناك كبار الملاك المصريين والجاليات الأجنبية المقيمة في مصر وهناك أصحاب النطلعات السياسية. جبهات عديدة كان عليه مواجهتها وربما من هنا تحديدا اكتسبت تجربته قوة وصلابة واستطاعت أن تصنع لنفسها مكانة في قلب الاقتصاد المصري.

وربما أهم ما تشير إليه الدراسة في فصولها هو ضرورة دراسة الحالة الاقتصادية في إطار محيطها المجتمعي وليس بمعزل عنها، حيث تأتي التجارب الاقتصادية لخدمة المجتمع، لا أن يتم استغلال البشر لدفع تكلفة نمو الاقتصاد، وهو حال معظم تجارب النمو الاقتصادي التي تتبناها المنظمات الرأسمالية العالمية من جانب

الصندوق والبنك الدوليين فتجربة طلعت حرب الاقتصادية هنا تمخضت عنها مجموعة اقتصادية ناجحة عملت على خدمة المجتمع والشعب بمختلف فئاته فضلا عن الاقتصاد المصري بمختلف عناصره، ومن هنا تكتسب أهميتها وتأثيرها الإيجابي.[87 88 89]

تكريمه

ميدان طلعت حرب وشارع طلعت حرب

طابع البريد الذي أصدر تكريماً لذكراه

ميدان طلعت حرب وسط القاهرة

في عام 1960 قرر الرئيس جمال عبد الناصر إطلاق اسم طلعت حرب على ميدان سليمان باشا (سابقا) ووضع تمثاله بوسط الميدان.[90 91] ويعد ميدان طلعت حرب واحد من أهم وأشهر الميادين بوسط القاهرة والذي يقع على تقاطع شارع طلعت حرب وشارع قصر النيل وشارع محمد صبري أبو علم وشارع محمود بسيوني، ويطل على الميدان مطعم جروبي الشهير وعمارة يعقوبيان ومكتبة مدبولي وعمارة صيدناوي الشهيرة. وله أيضا ميادين أخرى تحمل اسمه، ومنها ميدان في مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية.[92 93]

كما أطلق اسمه أيضا على شارع سليمان باشا (سابقا) والذي يعد أيضا أشهر وأهم الشوارع بوسط القاهرة.[94] وتوجد أيضا شوارع أخرى تحمل اسمه بالإسكندرية،[95] والجيزة والزقازيق،[96] وشبين

الكوم والسويس والمنصورة.[97] وفي عام 1995 قامت وزارة الثقافة المصرية بإنشاء "مركز طلعت حرب الثقافي" كما أنشأت أيضا مكتبة تحمل اسمه.[98] كما أطلق اسمه على العديد من المدارس الحكومية.[99] كما أطلق بنك مصر اسم طلعت حرب على النادي الخاص بالبنك والذي يقع في حي العجوزة بالجيزة.[100][101]

وفي الذكرى السبعين لإنشاء بنك مصر قام البنك بافتتاح متحف خاص به،[102] وتم تخصيص ركن خاص بطلعت حرب ومشواره ومقتنياته وإنجازاته مع البنك. شهد الافتتاح أيضا حضور أسرة طلعت حرب وأحفاده.[103][104] وقامت مصلحة البريد عامي 1970 و1992 بإصدار طابع بريد تخليدا لذكراه.[10]

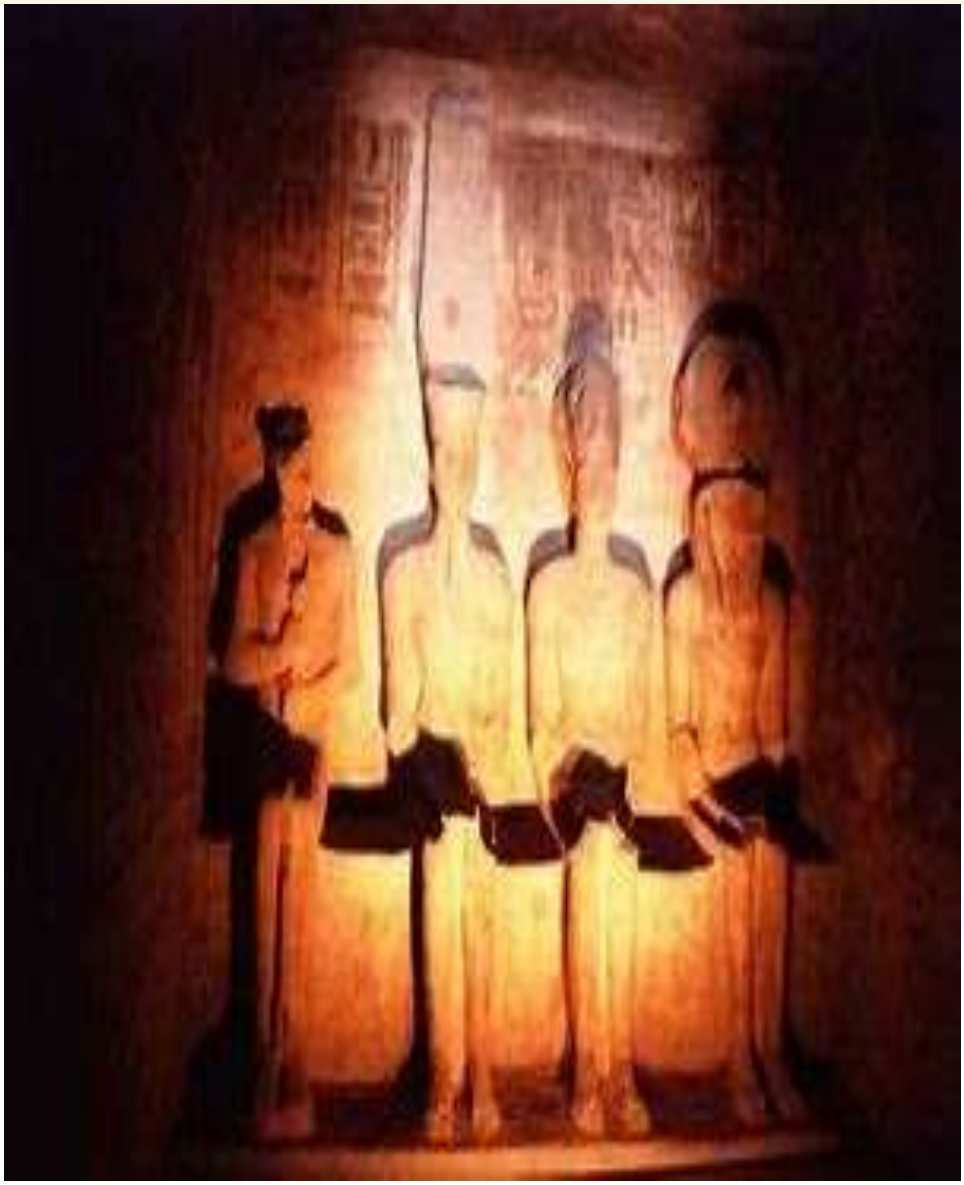

تعامد الشمس على تمثال رمسيس

رواد العلم

د. أحمد زويل

د. أحمد فؤاد شريف

د. أحمد مستجير

دكتورة سميرة موسى

دكتور علي مشرفة

دكتور مصطفي السيد

دكتور نبيل علي[6]

[6] تعرف على المهندس المصري نبيل علي محمد وإسهاماته في المعالجة الآلية للغة العربية | إم آي تي تكنولوجي ريفيو(technologyreview.ae)

رواد الأدب والفن والرياضة

محمود سامي البارودي

إبراهيم المازني

محمد كامل حسين

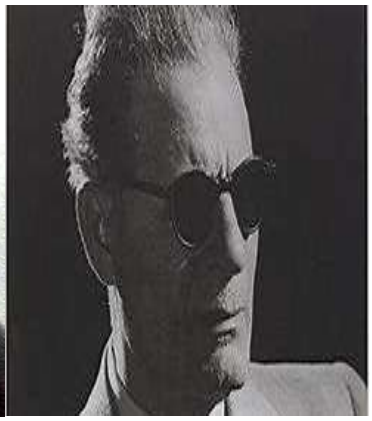

دكتور طه حسين

أ. عباس محمود العقاد

أمير الشعراء أحمد شوقي

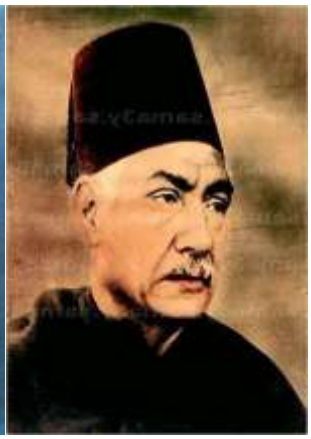

شاعر النيل حافظ إبراهيم

نجيب محفوظ

صلاح جاهين

سيد درويش

محمد عبد الوهاب

أم كلثـوم

و. . . . . محمد صلاح

الفصل الثاني

قلق على مصـــــــــــــــر !

1. لماذا القلق على مصـــــــــــــر[7]؟

أنا قلق على مصر، وأتصور أن القلق على حاضر المحروسة ومستقبلها هو شعور مشترك بجميع ملايين المصريين المخلصين ممن لا يستطيعون تجاهل ما أصاب الوطن من وهن وما يعترضه من صعاب وتحديات. والمصريون المحبون لوطنهم يساورهم القلق على الوطن نتيجة ما يشاهدونه من مآس يتعرض لها وكوارث تصيب أبنائه وكلها ناتجة عن فشل سياسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً من دون أن يعترف بما ارتكبه في حق الوطن والمواطنين، أو تبدو بارقة أمل في أن يبتعد عن الساحة ويترك المجال لمن هم أقدر على خدمة الوطن وتحقيق آمال أبنائه ولتأكيد حق المصريين في نظام يحترم تداول السلطة.

كارثة الفشل في مفاوضات مياه النيل

ولست في حاجة إلى تعداد أسباب تنامي الشعور بالقلق على مصر ومستقبلها، فقد كانت أنباء فشل دورة شرم الشيخ لوزراء الري والموارد المائية لدول حوض النيل كافية لتبرز إلى السطح الكارثة التي تهدد مستقبل مصر نحرمانها من حقها في حصتها التاريخية من مياه النيل، ناهيك عن ضياع أي أمل في أن تزيد تلك الحصة.

وتجمع المختصون على فشل حكومات الحزب الوطني الديمقراطي على مدى السنوات الماضية في التعامل بكفاءة مع ملف مياه النيل، بل لقد تم التفريط والتهاون في تنمية العلاقات مع دول المنبع التي تتحكم في نصيب مصر من المياه، وتركت حكوماتنا الفرصة سانحة لإسرائيل كي تعربد في المنطقة وتحفز دولها على رفض مطالب مصر في ضمان حصتها، وتقدم لهم المساعدات لإقامة مشروعات للسدود على مجرى النهر بما يهدد فرص حصول مصر على حصتها بل وفرصتها في الحياة.

وضاعت ثروة مصر!

ويزداد القلق على مصر حين نطالع يومياً آثار الجريمة التي ارتكبتها حكومات الحزب الوطني الديمقراطي بتبديد ثروات مصر وإهدار طاقاتها الإنتاجية فيما أسمته مرة "برنامج الخصخصة" ثم عادت لتخفي معالم الجريمة بإطلاق اسم "إدارة أصول الدولة" على عمليات التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام، وفي نفس الوقت تتوالى مشاهد الاحتجاج والاعتصام على أرصفة مجلسي الشعب والشورى لمئات

---

[7] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

من العاملين في الشركات التي تم بيعها لمستثمرين لم يلتزموا بعقود الشراء واتجهوا إلى تعطيل المصانع وتشريد العمال تحت دعاوى المعاش المبكر ومحاولات بيع أراضي تلك الشركات.

كل ذلك والحكومة الذكية لا تتخذ موقفاً ولا تعلن رأياً، بل تترك هؤلاء المشردين يلقون مصيرهم، ومصر تندب حظها أن ضاعت ثروتها وتبددت مصانعها التي أنشئت بجهود وأموال وعرق الكادحين من أبنائها المخلصين!

وكذلك يشهد المصريون أراضي بلادهم في توشكي تبدد وتباع بأثمان بخسة للوليد بن طلال يتركها من دون زراعة رغم مليارات الجنيهات التي أنفقت في إنشاء الترعة وتبطينها وإقامة محطات رفع المياه وغيرها من مقومات المشروع كان يوصف بالعملاق ثم انتهي إلى لا شيء!

وتبقى سيناء جنة مهجورة!

ويأتي يوم الخامس والعشرين من إبريل لتتكرر مأساة كل عام، إذ ينصب الإعلام الرسمي زفة الاحتفال بعيد تحرير سيناء بينما تبقى سيناء ذاتها قفر لم تمتد إليها يد التعمير والتنمية، ويبقى أهلنا في سيناء محرومين من تملك أراضيهم، وتستمر القبضة الأمنية هي الأساس في التعامل معهم وكأنهم أعداء وليسوا مواطنين يشاركون في ملكية الوطن.

ويستمر أهل سيناء المنضرين من آثار السيول على حالهم، ويبقى مشروع التنمية الشاملة لسيناء وهماً لا يتحقق على أرض الواقع، وينسى رئيس الوزراء تصريحه يوم زيارته لسيناء لتفقد آثار السيول أن الحكومة قد انتهت من إعداد خطة شاملة لتنمية سيناء!

كارثة انهيار التعليم والبحث العلمي

وكيف لا يقلق المصريون على مستقبل وطنهم وهم يطالعون بكل العجب – وليس الإعجاب – ما ينشر عن الزيارات المفاجئة لوزير التربية والتعليم وما يكتشفه من انهيار في المدارس الحكومية.

فالإدارة المدرسية غائبة، والطلاب لا تحضرون إلى المدارس، والمعلمون منشغلون بالدروس الخصوصية في بيوت التلاميذ وفي المراكز التي تملأ الإعلانات عنها الجدران في شوارع المحروسة، والكتب المدرسية التي تتكلف مئات الملايين من الجنيهات تهدر وتلقى جانباً بينما تنسيد الموقف الكتب الخارجية التي يؤلفها الموجهون والمعلمون في وزارة التربية والتعليم!

ويكتب أحمد زويل عن دور العلم والتكنولوجيا في التنمية والتقدم، وينابع المصريون حسرتهم على ما آلت إليه أوضاع العلم والعلماء في بلدهم، ويغبطون قطر والمملكة العربية السعودية على ما تحقق في كل منهما من اهتمام بالعلم يتمثل في إقامة مراكز وجامعات بحثية وتكنولوجية متطورة بالتعاون مع كبرى الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية.

ويعجب المصريون إذ يقرؤون تقريراً صادراً عن إحدى وحدات وزارة التعليم العالي التي اختصت بموضوعات تطوير التعليم الجامعي ليكتشفوا أنه خلال السنوات 2002-2009 قد تم إنفاق قرض من البنك الدولي قيمته خمسين مليون دولار فضلاً عن مكون محلي قيمته عشرة ملايين دولار بإجمالي يقارب 330 مليون جنيه مصري على ما يسمى مشروعات تطوير الجامعات، ثم تكون النتيجة تلك الحالة المتردية للتعليم الجامعي وتدني مستوى الجامعات التي لم تستطع أي منها الظهور في قائمة الجامعات الأفضل في العالم لعام 2009 بينما ظهرت بالقائمة سبع جامعات إسرائيلية وثلاث جامعات من جنوب إفريقيا وجامعتين من الهند وجامعة من تركيا وجامعة من المملكة العربية السعودية هي جامعة الملك سعود!

وفي الوقت الذي تنفق فيه تلك الأموال من قرض دولي من دون عائد، تجأر أساتذة الجامعات بالشكوى من تدني رواتبهم ويدخلون في صراع مستمر مع الدولة للحصول على ما أطلق عليه حوافز الجودة التي لا تصل إليهم إلا بشق الأنفس.

هوان المصري في الدول الشقيقة

وأصدم وغيري من المصريين للهوان الذي أصاب المصريين في الدول العربية "الشقيقة" حين نرى الكويت تطرد عشرات المصريين لمجرد أنهم يهتمون بشأن وطنهم ويرغبون المشاركة في الحركة السياسية الداعية إلى التغيير الديمقراطي.

ويزيد الشعور بالهوان ويتصاعد القلق على مصر حين يرى المصريون حالة الصمت التي تعالجها حكومتهم تلك الإهانات التي تلحق بالمصريين، وحين يكتشفون أن من الدوائر الرسمية والإعلامية الحكومية في مصر من يلتمسون العذر للحكومة الكويتية ويلقون باللوم على إخوانهم المصريين الذين لم يسيئوا إلى الشقيقة الكويت!

غموض المشهد السياسي

ولعل المصدر الأكبر للقلق على مصر ومستقبلها هو الموقف الحكومي السلبي من حالة الحراك السياسي والمطالب الشعبية بالتغيير والإصلاح الدستوري.

فالرأي المعلن لأقطاب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً هو أنه لا تعديلات دستورية قبل الانتخابات الرئاسية القادمة، كما أنه لا تعديل في نظام الانتخابات التشريعية بالتحول إلى الانتخاب بالقائمة النسبية وهو المطلب تجمع عليه كافة القوى السياسية في البلاد.

من جانب آخر، تتصاعد حدة التعامل الأمني مع الشباب المطالبين بالتغيير، بل ويدعو نائب من أعضاء الحزب الوطني إلى إطلاق الرصاص عليهم موجهاً اللوم إلى الشرطة أنها تتعامل باللين مع هؤلاء المارقين ممن أسماهم بالخارجين على القانون. ألم يسمع النائب الفاقد للشرعية ما صرح به رئيس وزراء تايلاند من رفضه التعامل بالقوة مع الثائرين – ولا أقول المتظاهرين – رغم أنهم قد احتلوا مناطق واسعة من العاصمة بانكوك مطالبين بعزله وإنهاء نظام حكمه؟

وفي الوقت الذي تعلن فيه الأحزاب الديموقراطية في الدول المتحضرة والمتقدمة عن برامجها الانتخابية وأسماء مرشحيها للانتخابات التشريعية والرئاسية قبل فترات معقولة من تاريخ الانتخابات حيث يعلم المواطنون كل شيء بشفافية ووضوح عن المتنافسين في الساحة الانتخابية ومن ثم تكون لهم فرص كاملة للدراسة والمفاضلة ويكون اختيارهم يوم التصويت على أساس عقلاني، إلا أننا نرى حالة من التعتيم وافتقاد الشفافية بالنسبة للحالة المصرية.

فمن المعلوم أن أياً من الأحزاب السياسية المصرية – باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً – لا يستطيع أن يجزم بأنه سيكون قادراً على خوض انتخابات الرئاسة في 2011 حتى تتضح نتائج الانتخابات التشريعية في 2010 ويتبين أن له مقعد واحد على الأقل في أي من مجلس الشعب أو مجلس الشورى. كذلك لا يمكن بفضل المادة الخطيئة 76[8] في الدستور لأي من المرشحين المستقلين أن يتأكد من قدرته على خوض انتخابات الرئاسة بأن يحصل على تزكية 250 عضواً من مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية وجميعها تقع تحت السيطرة الكاملة للحزب الوطني الديمقراطي.

---

[8] المادة الخطيئة هي التسمية أطلقها أ.د. يحي الجمل الفقيه الدستوري الكبير رحمه الله.

إذن ففي المشهد السياسي المصري لا يستطيع سوى الحزب الوطني الديمقراطي أن يضمن الترشيح للانتخابات الرئاسية، ومع ذلك فالغموض يلف موقف ذلك الحزب، فلا الرئيس مبارك تحسم الموقف ويعلن عن ترشحه أو عدم الترشح، ولا الحزب يعلن عن ترشيح أحد أعضاء هيئته العليا لذلك المنصب. ويبقى المصريون في حالة من القلق والضياع لا يعرفون من هو رئيسهم المقبل. وتلك الحالة تثير شهية مروجي الشائعات ومحللي السيناريوهات وتمتلئ صفحات الصحف بالتحليلات والتخمينات وكل يغني على ليلاه!

وكيف لا يصيبنا القلق على مصر ونحن نشهد حالة الرعب التي أصابت مسئولين مصريين وهم يسارعون إلى نفي أن تكون صواريخ قد أطلقت من الجانب المصري على مدينة إيلات في إسرائيل!!!

2. مصر المحروســـــة .... إلى أين[9]؟

المتابعون للمشهد المصري المعاصر ينتابهم الكثير من الدهشة والعجب لما آلت إليه الأمور في مصر على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات. وحيث يكون المصريون هم المتابعون للمشهد فإنهم فضلاً عن الدهشة والعجب يصيبهم الألم والفزع والخوف على مصير بلادهم وما ينتظرها من مستقبل غامض لا يعلم أبعاده إلا الله سبحانه وتعالى.

وفي محاولة للاقتراب من الحالة المصرية يكفي قراءة الصحف ومشاهدة الفضائيات وما تحفل به من أنباء عن أوضاع متردية ومشكلات وأزمات متعددة لا تكاد تخفت آثار بعضها حتى تنطلق أخرى أشد وأعتى.

فمن حالات متكررة لاعتداءات يتعرض لها المصريون في أقسام الشرطة وأساليب مبتكرة يتبعها بعض أفراد الشرطة في تعذيب وإهدار كرامة المواطنين من دون أسباب ظاهرة تصل إلى وفاة البعض منهم، يقابل هذا اعتداء على بعض أفراد الشرطة من جانب مجهولين يودي بحياة مجند وتفقأ عين ضابط من دون أن تتضح ملابسات أو أسباب.

وتتفاقم أزمة مياه الشرب ويثور المواطنون الباحثون عن المياه ويقطعون الطريق الساحلي الدولي وتنتشر حالات التجمهر في قرى ومحافظات متعددة ومنها الجيزة ثانية محافظات إقليم القاهرة الكبرى.

ورغم تنفيذ كادر المعلمين بعد فترة طويلة من التردد والتسويف من جانب الحكومة، فقد ارتفعت الأصوات بالشكوى والتهديد بالاعتصام والإضراب عن الطعام من جانب فئات المعلمين والعاملين في حقل التعليم ممن لم يشملهم الكادر الجديد.

وتنطلق الحكومة في عمليات بيع وحدات القطاع المصرفي وآخرها الإعلان عن قرار بيع 80% من بنك القاهرة لمستثمر إستراتيجي – أجنبي أو غير مصري في الأغلب – غير عابئة باعتراض ورفض قطاعات المجتمع المصري كلها لهذا القرار، ثم تتبعه بالإعلان عن نيتها تحويل شركة المقاولون العرب إلى شركة مساهمة تخضع لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 تمهيدا لطرح شرائح منها في البورصة وتسمي هذا الإجراء "إعادة هيكلة" وتنفي أنه بيع. وأيضاً لا تلقي الحكومة بالاً إلى الاعتراضات الجماهيرية وآراء المختصين والمهمومين بالشأن الوطني وتمضي في طريق البيع غير مكترثة.

---

[9] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

ويتابع المصريون تخطيط الحكومة للانسلاخ من مسئولياتها الوطنية عن التأمين الصحي وتوفير العلاج للمواطنين من خلال المستشفيات ودور العلاج الحكومية، وتتجه إلى تحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة تمهيداً لتكوين شركات تتملك مستشفيات التأمين الصحي يسهم فيها - أو يتملكها بالكامل القطاع الخاص المصري أو الأجنبي - وتطبيق آليات السوق على خدمة العلاج مما يخرج ملايين المصريين غير القادرين من مجال الحصول على تلك الخدمات.

ويبتسم المصريون في مشاهدة مسرحية عبثية تهدف إلى دمج شركات التأمين في قطاع الأعمال العام في شركة واحدة في مشهد يذكرهم بالخطوة الأولى في مسرحية بيع بنك القاهرة حين أعلن عن دمجه في بنك مصر ثم تقرر عدم الدمج بعد مرور أكثر من سنة من إجراءات الاندماج ومن بعدها أُعلنت نية بيع بنك القاهرة.

ويرى كثير من المصريين أن عملية إدماج شركات التأمين هي مقدمة للتخلص من هذا القطاع الحيوي وتسليمه لأصحاب الحظوة والنفوذ! وعلى نفس الشاكلة تتصاعد الشواهد على نية الحكومة بيع الموقع النادر الذي تحتله مباني إدارة جامعة الإسكندرية ومجمع الكليات النظرية بالشاطبي وإهداءه لمستثمرين لن يصل ما سيدفعونه لقاء هذا الموقع مهما بلغ إلى قيمته الحقيقية، ولاتزال قصة بيع شركة عمر أفندي بأقل من قيمتها الحقيقية ماثلة في الأذهان.

مشكلات كثيرة وأزمات متكررة ومصاعب يعيشها المصريون ويتحملونها بصبر - ولا أقول في استسلام للقدر - وهم يعزون أنفسهم بانتظار انفراج الغمة حين تتحقق وعود الحكومة وينتهي تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس مع نهاية فترة الرئاسة الخامسة ويبدئون في ممارسة رغد الحياة من خلال التوظف في الألف مصنع التي سيتم بناؤها، وتجد أبناؤهم المنعطلين فرص عمل ضمن الأربعة ملايين ونصف المليون وظيفة التي يتضمنها البرنامج الرئاسي وينعمون بمرتباتهم التي ستكون قد تضاعفت خلال الست سنوات الخمس من 2005 إلى 2011 بإذن الله. !!!!!!!!!!

وهم - أي المصريون - في فترة الانتظار لا يشغلون أنفسهم كثيراً بما يتردد عن احتمالات تغيير وزاري أو استمرار رئيس الوزراء الحالي، ولا يلقون بالاً للأسماء التي ترددها الصحف عن المرشحين لخلافة رئيس الوزراء. كما لا يعير المصريون اهتماماً لمسألة الانتخابات المحلية والتي تم تأجيلها عن موعدها المقرر في

أكتوبر من العام الماضي 2006 إلى عام 2008 بدعوى صياغة قانون جديد للإدارة المحلية لم يرَ النور حتى الآن ولا يهتم المصريون حتى بالسؤال إن كانت تلك الانتخابات ستتم في الموعد الجديد أم لا[10].

والمصريون إذ ينصرفون على هذا النحو يؤكدون اقتناعهم أن مثل تلك القرارات يتخذها رئيس الجمهورية وفق تقديراته الخاصة وفي التوقيت يراه، وأنهم لا دور لهم فيها، ومن ثم ينصرفون عن متابعتها كما ينصرفون عن الانتخابات ذاتها والاستفتاءات، وعن متابعة جلسات مجلس الشعب التي اعتاد التليفزيون الحكومي بثها ثم اكتشف المسئولون عنه أن أحداً لا يهتم بها فأوقفوها مشكورين.

ولكن ثمة مشكلة هي مصدر القلق الأكبر والهم الأعظم يؤرق حياة المصريين – ومعهم كل محب لمصر مهموم بشأنها في الدول العربية الشقيقة والإسلامية الصديقة ودول الجوار – فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية راعية الديموقراطية والحرية والتنمية في مصر وعموم الشرق الأوسط الكبير. تلك المشكلة أن المصريين لا يعرفون بالضبط من سيحكمهم بعد انتهاء فترة الرئاسة الحالية للرئيس مبارك! في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً معروف تماماً أن الرئيس الحالي جورج بوش لا يستطيع الترشح للرئاسة مرة ثالثة، وأن الرئيس الأمريكي القادم إلى البيت الأبيض سيكون إما مرشح ديمقراطي تحدده انتخابات داخلية في الحزب الديمقراطي أو مرشح يقدمه الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة من خلال انتخابات داخلية في الحزب، وأن صوت الناخب الأمريكي داخل أمريكا وخارجها هو سيحدد أيهما سيكون الرئيس القادم.

وكذلك كان الشأن في بريطانيا حين أعلن توني بلير اعتزامه التخلي عن رئاسة الوزارة نتيجة الضغط الشعبي الرافض لسياساته وانصياعه وتبعيته الكاملة للسياسة الأمريكية، فقد تمت تسمية جوردون براون وزير ماليته لخلافته في رئاسة الوزارة بإجماع حزبي.

وفي جميع الديمقراطيات يعلم الناس المصادر التي يأتي منها المرشحون للرئاسة، ويعلمون كذلك أن الرئيس القادم تحدده أصواتهم في الانتخابات الشفافة التي يتجلى فيها دور الصناديق الزجاجية لتحديد الفائز بأغلبية أصوات الناخبين، وأن استمرار الرئيس أو تجديد رئاسته لفترة ثانية رهن بإرادة المواطنين.

وحتى في الدول الملكية، فإن ولاية العهد تحددها دساتير تلك الدول ويعلم جميع المواطنين من هو ولي العهد سيؤول إليه العرش.

---

[10] لم تُجرى الانتخابات المحلية حتى الآن ونحن في أكتوبر2022!!!!!!!

وما يصدق على منصب رئيس الجمهورية ينسحب أيضاً بالنسبة لمناصب رئيس الوزراء ورؤساء المجالس النيابية والمحافظين وغيرهم من القياديين والتنفيذيين، إذ يتحددون جميعاً من خلال ترشيح الأحزاب السياسية لأفضل عناصرها، وينسحب الاختيار بالانتخابات الديموقراطية الحرة. وكما ينسحب اختيارهم تجري تغيير هؤلاء القادة والمسئولين حال فشلهم في تحقيق ما وعدوا الناس به أو تقصيرهم وانحرافهم عن التوجهات التي ارتضاها الناخبون حين أعطوهم أصواتهم.

ولكن الحالة المصرية تخالف كل تلك الأعراف والنظم الدستورية المستقرة في الديمقراطيات المعاصرة. فالمصريون لا يجدون أمامهم نائب لرئيس الجمهورية يستكمل فترة رئيس الجمهورية إذا ما استحال عليه مباشرة مهام منصبه لأي سبب [كما حدث في حالة نائب الرئيس الأمريكي جونسون الذي استكمل فترة رئاسة جون كيدي بعد اغتياله]. كما لا يجدون هذا النائب الذي يمكن أن يكون هو المرشح الطبيعي – أو الأكثر احتمالاً – من جانب الحزب الحاكم [كما حدث حين تم ترشيح الرئيس مبارك وكان نائباً للرئيس السادات].

المصريون يواجهون احتمالات كثيرة يصعب على أي منهم – إن لم يكن ذلك ضرباً من المستحيل – أن يتكهن بأي منها سوف يتحقق.

وتبرز أمام المصريين الاحتمالات التالية عند انتهاء فترة الرئاسة الحالية للرئيس مبارك:

1. ان يقرر الرئيس الترشح لفترة رئاسية سادسة، فالمادة 77 من الدستور لا تضع قيداً على مدة تولي الرئيس للرئاسة، وقد صرح الرئيس نفسه بأن الشعب من حقه أن يختار من يريد للرئاسة ولأي فترات يراها الناس. وفي هذه الحالة فالنتيجة شبه معروفة مقدماً اعتباراً بنتيجة الانتخابات الرئاسية في 2005.
2. أن يرى الرئيس عدم الترشح، وهنا سيكون الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة الرئيس – أو غيره والله أعلم حسب نتيجة الانتخابات في مؤتمر الحزب في نوفمبر القادم – هو صاحب القول الفصل في اختيار المرشح للرئاسة لن تجد صعوبة في الوصول إلى رئاسة مصر بفضل المادة 76 من الدستور التي تجعل من المستحيل لغير مرشح الحزب الوطني الديمقراطي أن تجد فرصة للترشح ناهيك عن الفوز بالانتخابات.

3. ويتفرع عن الاحتمال الثاني احتمالات متعددة بعضها يتصل بفكرة التوريث والبعض الآخر تسانده التأكيدات المستمرة من بعض قيادات الحزب أن التوريث غير وارد، وفي مقدمة هؤلاء جمال مبارك ذاته حين أعلن في حوار تليفزيوني منذ عدة أشهر في برنامج " أتكلم" أنه غير راغب في تولي منصب رئيس الجمهورية. وإذا كان هذا القول هو الحقيقة، فسوف يكون المصريون في غاية الحيرة وهم يتساءلون عمن يمكن أن يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي في مثل تلك الحالة؟
4. وثمة احتمال آخر يردده بعض المصريين أن هناك مؤسسات أخرى في الدولة غير الحزب الوطني الديمقراطي قد يكون لها رأي آخر في هذا الشأن، ومن ثم تنعقد الرؤية ويصعب على الكثيرين حتى ممن يروجون لهذا الاحتمال الجديد أن يتبينوا كيف يتم وما هي فرص تحققه.

إن مناقشة هذا الموضوع الحيوي يمثل في تقديري محور الارتكاز وحجر الأساس في تحديد مستقبل مصر.

وليس الأمر مجرد اختزال القضية في شخص الرئيس والخلاف على من يخلفه – أو استمراره في موقعه – ولكن القضية أكبر بكثير إذ أن كل معطيات المستقبل وتوجهات التطوير والتحديث وإعادة بناء المجتمع المصري ديمقراطياً وتهيئة مصر للانطلاق الحقيقي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً، واستعادة موقعها الرائد والمحوري في السياسة الدولية والإقليمية، كل تلك الأمور مرهونة بتصويب النظام السياسي وتحديث نظام الحكم وتطوير قواعد وآليات ديموقراطية حقاً لاختيار وتغيير ومساءلة من يتبوأ موقع الرئاسة.

كذلك يرتبط بشخص الرئيس ومن حوله ونظام اختياره واختيارهم أمور في غاية التعقيد والخطورة منها مثلاً الفصل بين مسئوليات الحكم وبين مصالح واهتمامات رجال الأعمال الذين عادة ما يتحلقون حول مؤسسة الرئاسة ويحققون مواقع متميزة في الحزب الحاكم بما يخل بتكافؤ الفرص مع غيرهم، وقد يتيح ذلك لهم فرصاً للحصول على منافع من الدولة وتأكيد مراكز احتكارية وحمايتهم بدرجات مختلفة من الوقوع تحت طائلة القانون. ولعل ما يؤكد هذا القول قضايا أكياس الدم الملوثة لصاحبها عضو مجلس الشورى، وكارثة العبارة السلام 98 وحالات الفساد التي كشفت الرقابة الإدارية عن بعض منها، وفي جميع تلك الحالات كان المتورطون فيها من فئة رجال الأعمال المتحلقين حول الحزب الوطني والممثلين له في المجالس التشريعية.

إن تعميق الديموقراطية وتأكيد اللامركزية والفصل بين السلطات، وتطوير الاقتصاد الوطني وفق رؤية وطنية شاملة، وإعادة صياغة دور الدولة بما يتوافق ومتطلبات عصر العولمة والمعرفة، وضرورة إشراك

المواطنين في إدارة شئون البلاد من خلال تفعيل التعددية الحزبية وإطلاق الفرص للقوى السياسية والمدنية وإلغاء احتكار حزب وحيد للسلطة من دون مساءلة، كل تلك القضايا ترتبط في مصر بأسلوب اختيار رئيس الدولة وحدود الصلاحيات التي يتمتع بها ومدى القدرة على مساءلته واستبداله غيره به وفق قواعد دستورية واضحة وشفافة.

https://youtu.be/WrDMAk2HQzE

https://youtu.be/LGL2yj-U_SM

3. مص..... التي لا نعرفها[11]!

يبدو أن هناك مص أخرى غير تلك التي نعيش على أرضها ونشقى بحبها والعمل في سبيلها، والتي تغنت أم كلثوم بشعر حافظ إبراهيم عنها "مصر التي في خاطري وفي فمي، أحبها بكل روحي ودمي".

مص الأخرى تبدو في صورة غير مسبوقة تصورها لنا تصريحات القادة والمسئولين في المحروسة، ويتغنى بها مطربو الحزب الوطني الديمقراطي وتطل علينا من اللوحات الدعائية الضخمة التي ملأ الحزب بها جدران المحروسة مبشراً بانطلاقة ثانية نحو المستقبل. وفي قراءة سريعة لبعض ما جاء في صحف المحروسة المسماة ب "القومية" تطالعنا الصور الزاهية التالية:

أوضحت صحيفة الأهرام في صدر صفحتها الأولى يوم 9 سبتمبر 2006 أن الحكومة حددت محاور مهمة لاستكمال عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة ورعاية محدودي الدخل وتقديم خدمات أفضل للمواطنين ودعم التنمية الشاملة [لاحظ أن هذا تحدث في مص التي لا نعرفها نحن، فهم يتكلمون عن مص أخرى]. وتشمل خطط الحكومة إنشاء مصانع جديدة [غير محددة]، تشجيع وتنمية الصادرات [من دون تحديد ماهية السلع التي سيتم تصديرها وإلى أين]، وتوفير الآلاف من فرص العمل [من غير بيان العدد]. كما تعتزم الحكومة إنشاء 500 مدرسة جديدة سنوياً والعديد [لاحظ الدقة في التحديد] من الكليات والمعاهد والجامعات الخاصة [الحكومة ستقوم بإنشاء جامعات خاصة!].

ويستمر الخبر في سرد مجموعة من الأحلام تدغدغ مشاعر المواطن السعيد كونه محدود الدخل إذ يشعر بمدى اهتمام حكومته به!

وفي نفس الصفحة من نفس الجريدة يعلن وزير النقل أن مجموعة إماراتية بحرينية ستضخ 170 مليار جنيه على مدى السنوات الخمس القادمة كاستثمارات في قطاع النقل [بمتوسط 34 ملياراً سنوياً] وذلك لإقامة طرق وخطوط سكك حديدية وتشغيل عبارات جديدة على خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والسعودية [رحم الله شهداء العبارة السلام 98 ممن لم يمهلهم القدر للتمتع بركوب العبارات الإماراتية- البحرينية].

والغريب في الخبر أن الوزير بعد أن أعلن المشروعات وقيمة الاستثمارات ذكر أن دراسات الجدوى لهذه المشروعات ستنتهي خلال 9 أشهر، وأضاف تفصيل الخبر المنشور بالصفحة 14 من الجريدة أن هذه

---

[11] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2006.

المشروعات تستهدف تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك [شكراً للأخوة في الإمارات والبحرين لتلك المساهمة في تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك]. وفي نهاية الخبر توضيح بسيط أن 20% من تلك الاستثمارات أي 34 مليار جنيه هي مساهمة من وزارة النقل وهيئاتها المشاركة في تأسيس الشركة القابضة مع الجانبين الإماراتي والبحريني، ولا أدري هل هذه المبالغ مدرجة في الخطة الخمسية 2007-2012 أم من أين سيأتي بها الوزير خاصة وأنه لا يبدو في الأفق صفقة لشبكة رابعة للمحمول.

وأمام مؤتمر اليورومني الذي انعقد بالقاهرة، أطلق د. أحمد نظيف طائفة جديدة من النصائح تصور جوانب أخرى من مصر التي يعرفونها هم ولا ندري عنها شيئاً، حيث أكد سيادته أن برنامج الحكومة سيركز في الفترة المقبلة على تحسين الرعاية الصحية، وخدمات التعليم، والنقل، والإسكان، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين. ولم يقل سيادة رئيس مجلس الوزراء فيما كانت الحكومة منشغلة به عبر العامين الماضيين إذا كان كل ذلك سيتم التركيز عليه في الفترة المقبلة والتي لا ندري متى تبدأ ولا متى تنتهي، ولا ما هو مدى الارتفاع المخطط لمستوى معيشة المواطن حتى يستعد المواطنون للتدرب على تسلق ذلك المستوى المرتفع.

وقد أوضح رئيس الوزراء أن ثقة العالم تزايدت جداً في الاقتصاد المصري، وأن هذه الثقة هي المفتاح لجذب الاستثمارات [والدليل على ذلك تقرير مجموعة البنك الدولي عن ممارسة الأعمال في مصر وجاء ترتيبها فيه برقم 165 من بين 175 دولة شملها التقرير مما أثار غضب وزير الاستثمار وجعله يتحفظ على التقرير رغم أنه في أجزاء منه أشار إلى بعض التحسن في الإجراءات المطبقة في مصر].

وأغرب ما سمعته عن مصر التي لا نعيش فيها ولا نعرفها، ما قاله رئيس مجلس الوزراء أمام المؤتمر المشار إليه حول جهود الحكومة في دفع برنامج الإصلاح السياسي [أين هو هذا البرنامج وما عناصره وجدوله الزمني؟ ألم أقل لكم أنها مصر أخرى! [وأكد سيادته أن هذا البرنامج يمضي قدما إلى الأمام [بدليل الانطلاقة الثانية للحزب المحروس] جنباً إلى جنب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإنه من جوانب الإصلاح السياسي قابلية الحكومة للمحاسبة وهذا ما يتم من جانب البرلمان إلى جانب وجود صحافة حرة تنتقد قرارات الحكومة وأداءها [هل يعكس هذا تقدم الحكومة بمشروع قانون حبس الصحفيين في جرائم النشر ووافق عليه مجلسا الشعب والشورى ثم تدخل الرئيس مبارك في اللحظة الأخيرة لإلغاء مادة الحبس فيما

يتعلق بموضوع الذمة المالية؟]. أظن أن هذا كاف للدلالة على مستوى الإصلاح السياسي الذي يتمتع به إخواننا المصريين في مصر الأخرى التي لا نعرفها ولا نعيش فيها .

ولعل أخطر ما جاء في حديث د. أحمد نظيف أمام المؤتمر " أن أداء الحكومة أصبح قابلاً للفحص ليس من الداخل فقط، ولكن من الخارج أيضا" . والسؤال يطرح نفسه ما هي الجهات الخارجية التي تفحص أداء حكومة مصر؟ وما هي نتائج هذا الفحص؟ وما مدى التزام الحكومة بما يوجهه الفاحصون من الخارج من ملاحظات أو انتقادات؟ وهل كانت إشارات بوش في حديثه لجريدة الوول ستريت وتقييمه لبعض وزراء الحكومة نموذجاً لمثل هذا الفحص الخارجي؟

ويواصل رئيس مجلس الوزراء تصويره لمصر التي يعرفها هو ولا ندري نحن عنها شيئاً، فيعلن في لقائه مع رئيس شركة "هني ويل" الأمريكية أنه في إطار تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي [ويبدو أنه قد حل محل خطة الدولة وبرامج الحكومة المعلنة في خطاباتها أمام مجلس الشعب] أن الحكومة خصصت مليار جنيه لدعم المشروعات الجديدة بالصعيد، وتوفير مائة ألف فرصة عمل. كما رصدت الحكومة 500 مليون جنيه لتدريب وتأهيل العمالة [لم تحدد سيادته أين وكيف سيتم التدريب والتأهيل ولا ما هي موضوعاته ولا أعداد المتدربين المستهدفين]، وأكتفي بالقول إن هذا يتم بهدف القضاء على شكاوى المستثمرين من ندرة العمالة المدربة، فهل رأيتم اهتماماً بمشاعر المستثمرين وحل مشاكلهم أكثر من هذا؟ والغريب أن رئيس مجلس الوزراء وجد جانباً مهماً من وقته الثمين يمضيه مع رئيس شركة أمريكية لا تزيد استثماراتها في مصر عن مائة مليون جنيه كما أشارت جريدة الأهرام، فهل يا ترى سيقابل سيادته جميع المستثمرين الراغبين في التعرف على فرص الاستثمار في مصر؟ وما دور وزير الاستثمار وهيئة الاستثمار؟

وقد احترت في تعقب تصريحات المسئولين حول قيمة الاستثمارات الأجنبية التي جاءت إلى مصر، فرئيس مجلس الوزراء يصرح في مؤتمر اليورومني أن الاستثمارات بلغت العام الحالي [2006] 3.9 مليار دولار مقابل 400 مليون دولار العام الماضي [أي ما يقرب من 10 أمثال] وأننا نستهدف في العام المقبل 8 مليارات دولار [أي الضعف تقريباً]. من ناحية أخرى يصرح وزير المالية في حوار له نشرته صحيفة نهضة مصر يوم 7 – 8 سبتمبر 2006 أن الاستثمارات الأجنبية زادت من 450 مليون جنيه إلى 4 مليارات بما يعادل عشرة أضعاف [يقصد عشرة أمثال]، وأننا في أول شهرين من السنة المالية الجديدة [يشير إلى شهري يوليو وأغسطس 2006] حصلنا على 60% من قيمة الاستثمارات الأجنبية من العام الماضي بمعنى 4

مليارات جنيه في الشهر. والحقيقة أنني كنت أتصور حسب ما تعلمت في مدارس الدولة أن 60% من 450 مليون تساوي 270 مليون، ولكن ببركة السيد وزير المالية أصبحت 4000 مليون! أرجو استخدام تعبير الراحل العظيم صلاح جاهين.. وعجبي!

ويؤكد الرئيس مبارك في كلمته إلى المؤتمر التعاوني العام أن برنامجه الانتخابي يتضمن استزراع مليون فدان جديدة خلال السنوات من 2006 – 2011 [بمعدل 167 ألف فدان سنوياً في المتوسط] بما يوفر 440 ألف فرصة عمل مباشرة وإنشاء 400 قرية جديدة في الظهير الصحراوي، كما أشار سيادته إلى أنه تم استصلاح واستزراع حوالي 2.2 مليون فدان منذ بداية الثمانينات وحتى الآن [بمعدل يقترب من 92 ألف فدان سنوياً في المتوسط]، أي أنه من المخطط أن يتم في 6 سنوات استصلاح واستزراع ما يقرب من 50% مما تم في ربع قرن تقريباً!

وعلى الجانب الآخر نقرأ تصريحاً لمستشار وزير الزراعة أن تنفيذ برنامج الرئيس المشار إليه يتطلب التغلب على المشكلات التي واجهها مشروع تمليك الأراضي لشباب الخريجين [وقد كان يشار إليه من قبل على أنه من إنجازات الحكومة] في مجالات التمويل والإنتاج والتسويق والاستفادة من وفورات السعة واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة وغيرها من المشكلات. وأن الحل اهتدت إليه وزارة الزراعة هو إنشاء شركات مساهمة لتملك تلك الأراضي في مساحات تتراوح بين ألفين وعشرة آلاف فدان على أن يباع 70% من أراضي كل شركة للمستثمرين ذوي الخبرة في الزراعة والتصدير و30% لشباب الخريجين. كما أوضح تصريح سيادة المستشار أن هذه المليون فدان ستكون في مناطق توشكي وسيناء وباقي أنحاء الجمهورية.

وهنيئاً – لإخواننا أبناء مصر الثانية التي لا نعرفها نحن – بهذا الخير العميم الذي سينهال عليهم [متى لا نعرف، ولكن على حد قول وزير المالية أن عدم قدرة الحكومة على نقل صورة الازدهار الاقتصادي للشارع تعود إلى صعوبة الإجراءات التي يمر بها الاقتصاد المصري للتحسن فهذا يأخذ وقتاً طويلاً" [أليست أربعة وعشرين عاماً كافية؟].

وعلى صعيد آخر، علمنا من السيد وزير التعليم أن هناك مبادرة مصرية للتعليم يجري تنفيذها على أرض الواقع من دون أن نلحظ لها أثراً في تخفيف الاحتقان وحالة التردي التي يعاني منها نظام التعليم في مصر وحدا بمجموعة من إخواننا أولياء الأمور في مصر الأولى التي نعيش فيها أن ينظموا محاكمة شعبية للسيد

الوزير وللسياسات التعليمية. وفي المقابل لا يزال معلمو مصر الثانية في انتظار كادر المعلمين الموعود لعله يظهر في مرحلة الانطلاقة الثانية.

وفي نفس الوقت تطالعنا تصريحات وزير التعليم العالي بأن الوزارة "تضع حلولاً غير تقليدية للعديد من المشكلات التي تواجه التعليم العالي، الأمر يتطلب ضرورة التفرغ الكامل للإدارة بالنسبة للقيادات الجامعية والالتزام بالوجود في الكليات سواء في العملية التعليمية أو في التواصل المستمر مع الطلاب". ويفهم من تصريحات الوزير أن ما كان وما يزال يجري من محاولات للتطوير هي حلول تقليدية لمشاكل التعليم العالي، وأن القيادات الجامعية لم تكن تتفرغ لا للعملية التعليمية ولا للتواصل مع الطلاب! وتتكرر الأماني الحلوة من نوع تطوير النظم والبرامج الدراسية، ودور لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وتمويل البحث العلمي ودعم النشر العلمي في الدوريات العالمية، وطبعاً مع الإشارة إلى جودة التعليم! وأهمية ربط الجامعة بالمجتمع [يبدو أن عدم تحقق هذا الربط حتى تاريخ نشر تصريحات السيد الوزير هو الذي يحول بين الجامعة وبين الانطلاقة الثانية] والاستفادة من أعضاء هيئات التدريس في المراكز البحثية وسد النقص في بعض التخصصات الدراسية بالجامعة [أطمئن السيد الوزير أن هذه الاستفادة تتم الآن حيث ينشر أعضاء هيئات التدريس من الجامعات الحكومية للتدريس في كافة الجامعات في الدول العربية الشقيقة والمعاهد العليا الخاصة في مصر الأولى التي نعرفها ويبدو أن الوزير لا يعرفها، كما ينشغل جانب مهم منهم في إعطاء الدروس الخصوصية لطلابهم الأعزاء، بينما يهتم عدد لا بأس به منهم في دعم برامج الثانوية العامة الإنجليزية والأمريكية والكندية وغيرها بتدريس مناهجها لطلاب المدارس الخاصة في مراكز متخصصة منتشرة في طول البلاد وعرضها].

من جانب آخر، فقد احتفي مجتمع الجامعات المصرية بظهور اسم جامعة القاهرة في قائمة أحسن 500 جامعة في العالم وإن كانت قد احتلت المركز رقم 403 بينما جاءت الجامعة العبرية في القدس في الترتيب رقم 60. والأهم أن نعرف أن الفضل في هذا الإنجاز يعود إلى الأديب الراحل نجيب محفوظ رحمه الله والدكتور محمد البرادعي أمد الله في عمره حيث حصل كل منهما على جائزة نوبل حيث أن أحد معايير التقييم التي تقيس جودة التعليم في الجامعة هو مدى حصول أحد خريجيها على جائزة نوبل أو ميدالية فيلدز في الرياضيات، ونحن نعلم بالقطع أن جامعة القاهرة لا فضل لها فيما حققه محفوظ والبرادعي. أما باقي

المعايير والمتعلقة بقياس جودة هيئة التدريس والإنتاج البحثي للجامعة فقد حصلت جامعة القاهرة على صفر في كل منها .

ومما يسعد إخواننا المصريين في مصر الثانية، التي لا نعرفها نحن، أن أعداد الشركات التي تم إنشاؤها في العامين الأخيرين بلغ حسب تصريحات وزير الاستثمار 10061 وأن عدد المصانع التي يجري إنشاؤها يبلغ 2958 مصنعاً وفق تصريح وزير الصناعة والتجارة الذي حصل مؤخراً على شهادة تقدير من الرئيس الأمريكي بوش وحرص على أن يوضح أن إنشاء تلك المصانع يتم في إطار تنفيذ برنامج الرئيس مبارك الانتخابي.

ولكن فرحة إخواننا أهل مصر الثانية تبدأ في التحول إلى نوع من الكآبة كالتي نعاني منها نحن في مصر الأولى حيث يوضح الوزير أن من بين المصانع التي يجري إنشاؤها 1227 مصنعاً تحت التأسيس، و496 مصنعاً تم تخصيص أراض لإنشائها، وأن هناك طلبات مقدمة من مستثمرين للحصول على أراض لإنشاء 1235 مصنعاً، ومن ثم يكون المجموع 2958 مصنعاً فأين باقي المصانع؟ كما يوضح الوزير أن 277 مصنعاً فقط قد بدأت الإنتاج بالفعل [لم تحدد ماذا تنتج تلك المصانع] وأن من بينها 37 مصنعاً كبيراً و53 مصنعاً متوسطاً و187 مصنعاً صغيراً ومتناهي الصغر!

أما قطاع الصحة فهنيئاً له بضخ 1.7 مليار جنيه إضافية لتطوير 2214 وحدة صحية بالريف خلال السنوات الثلاث القادمة، وأنه قد تم الاتفاق مع رجال الأعمال على تطوير 400 وحدة، وأن كادراً خاصاً يجري إعداده لا يقل راتب مدير المستشفى بمقتضاه عن 2500 جنيهاً شهرياً بدلاً من ال 500 جنيه التي يتقاضاها حالياً. كما يجب أن يسعد المصريون لأن بيت خبرة أمريكي شهير يعمل الآن على إعادة هيكلة قطاع الصحة.

أما التأمين الصحي فسوف يغطي جميع المصريين في عام 2010. وأضيف قضية مهمة أشار إليها وزير التضامن الاجتماعي [وليس وزير الصحة] في حواره مع صحيفة الأهرام يوم 8 سبتمبر 2006 إذ أعلن أن الوزارة قررت إضافة الحديد للرغيف في محافظات المنيا وسوهاج وجنوب الوادي نظراً لأن الأطفال فيها تعاني من الأنيميا، وأن ذلك كان بناء على توصية لدراسة لمنظمة الصحة العالمية. وأود التنبيه أن الحديد لازم لمرضى الأنيميا ولكن بحساب وأن زيادة معدلاته في الدم لا تقل خطورة عن نقصها، لذا لزم التنبيه على الجميع بضرورة عمل صورة دم بصفة منتظمة تحوطاً من مشكلات ترسب الحديد الزائد في الدم.

وعلى المصريين أن يطمئنوا فقد وفرت الحكومة مبلغ خمس مليارات جنيه لتمويل خطة تطوير السكك الحديدية ووعد وزير النقل بتنفيذها خلال عامين وإلا فإنه سوف يستقيل من منصبه. وتبعه وزير التضامن الاجتماعي الذي قطع على نفسه وعداً بترك منصبه إذا فشل في إيصال الدعم إلى مستحقيه من محدودي الدخل من دون أن تحدد أجلاً واضحاً لذلك. ونرجو أن ينكرم وزراء مصر الثانية التي لا نعرفها بأن تحدد كل منهم موعد استقالته.

وقبل أن أنهي حديثي عن مصر التي لا أعرفها لا بد من تهنئة الأخوة الصحفيين في مصر التي نعرفها بنجاتهم من لطشة أمين الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي الذي تحفل بإطلاق انطلاقته الثانية نحو المستقبل حيث أعلن لا فض فوه" نحن لدينا مادة في القانون كنا نستطيع أن نلطشهم بيها سنتين سجن، بالإضافة إلى حبسهم احتياطياً أثناء فترة المحاكمة ولكننا نرفض في الحزب الوطني حبس الصحفيين وندعو نقابة الصحفيين أن تأخذ موقفاً من هؤلاء الصحفيين نن يسيئون للمهنة".

ألم تلاحظوا أن سيادته بدأ حديثه بقوله "نحن" يعني هم أصحاب البلد، وأنه يقول إن الحزب الوطني يرفض حبس الصحفيين أي أن ذلك الحزب يملك مقدرات الناس يمنح ويمنع ويهدد وينوعد. الله الله على الحرية وهنيئاً لمص بالانطلاقة نحو "المجهول" آسف نحو المستقبل.

إنني أدعو جميع المصريين إلى أن ينظروا حولهم لمشاهدة التغييرات والتطورات التي تحدث في مصر وألا يكونوا ممن وصفهم أمين السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بأنهم "ناس مش عايزة تصدق". ولله الأمر من قبل ومن بعد.

https://youtu.be/8nfMLKN6gXQ

4. مصر أحق بالاهتمام والرعاية[12]!

وصل إلى سمعي فقرات من حديث مقدم أحد البرامج التليفزيونية وهو يصف الحال في عزبة القرود إحدى مناطق القاهرة العشوائية، وشدني الحديث لأتابع المشاهد التي يعرضها البرنامج لحالات الفقر المدقع والتردي المخيف في الظروف الحياتية لمواطنين يتكدسون في أشباه بيوت آيلة للسقوط لا تتوفر لها أي مقومات للحياة الآدمية، وصكت أذناي كلمات مقدم البرنامج وهو يستصرخ المسئولين ويتساءل كيف يأتيهم النوم بينما مواطنوهم يعانون الفقر والمرض ويعيشون حياة تأباها الحيوانات الضالة.

وأعادتني تلك المشاهد والكلمات لنؤكد حقيقة موجعة أن الاهتمام الرسمي في مصر ينصرف أساساً إلى قضايا خارجية، وإن كانت لها تأثيراتها غير المباشرة على المواطن المصري، إلا أن مشكلات الوطن والمواطنين أجدى وأولى بالاهتمام والرعاية.

لقد تفاقمت مشكلات الفقر والبطالة وانتشار الأمراض بين فقراء مصر، واشتبكت تلك المشكلات لتفرز ظاهرة العشوائيات بكل ما فيها من صور صعوبة الحياة.

ومع ذلك لا يبدو أن الدولة تولي تلك الكارثة الاهتمام اللازم، وينحصر دور القيادات الحكومية في إبداء الأسف حين وقوع كارثة كما حدث في الدويقة، ثم إصدار مجموعة من التصريحات التي لا تلبث أن يطويها النسيان. ففي أعقاب مأساة الدويقة أعلنت الحكومة عن إنشاء صندوق للتعامل مع مشكلة العشوائيات بتمويل قدره 500 مليون جنيه، ويومها تساءلت مع غيري من المتابعين عن مصادر تمويل هذا الصندوق وهل هناك خطة استراتيجية لحصر العشوائيات وتحديد أولويات وأساليب التعامل معها. ولم نسمع من الحكومة الذكية شيئا له معنى عن عمل هذا الصندوق وإنجازاته إن كان له ثمة إنجازات!

ومن المثير للانتباه أنه لم ترد كلمة العشوائيات ومن يعيشون فيها حين تحدثت الحكومة الذكية عن إنجازاتها في مجال الضمان الاجتماعي والمعاشات وكأن إنقاذ ضحايا العشوائيات وساكني القبور ليس من اهتمامات الضمان الاجتماعي، بل أكدت الحكومة بذكر إنجازها العظيم أنه قد تم الانتهاء من المسح الاجتماعي للمناطق الفقيرة في بعض المحافظات وذلك ضمن مشروع الفئات الأولى بالرعاية، ولكن لم

---

[12] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

تذكر لنا الحكومة ماذا فعلت ببيانات ذلك المسح وهل حصلت الأسر التي تم تجميع معلومات عنها بالأولوية في رعاية الحكومة الذكية!

وفي تقريرها عن الإنجازات في مجال الإسكان، بشرتنا الحكومة الذكية أنه من مجموع 1221 منطقة عشوائية في المحروسة، فقد تم إزالة 12 منطقة وتطوير 352 منطقة أخرى وذلك خلال خمس سنوات هي عمر الحكومة من 2004 -2009 . ولكن ما لم يذكره تقرير الإنجازات الذكية هو ما المقصود بالتطوير وما هي حال تلك المناطق التي تم تطويرها وهل من بينها عزبة الورود بالقاهرة؟ وإذا كان تطوير تلك المناطق استغرق خمس سنوات، فهل معنى ذلك أن على سكان باقي المناطق العشوائية الانتظار عشر سنوات أخرى حتى يصل إليهم التطوير؟

والجدير بالذكر أن تقرير الحكومة عن أدائها عبر خمس سنوات لم ترد به إشارة واحدة عن صندوق تطوير العشوائيات ومصير الخمسمائة مليون جنيه التي قيل إنه تم رصدها لتمويل عملياته!! بينما اعتبرت الحكومة أن إحباط محاولات غسيل الأموال والتصدي الفعال لمحاولات الجماعات الإرهابية ودعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان هي أهم إنجازاتها من أجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

ولم تدرك الحكومة الذكية أن المناطق العشوائية هي قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة لتدمر كل ما تتباهي به الحكومة من إنجازات هي في حقيقتها مصادر لاستفزاز واستثارة غضب ما يقرب من عشرين مليوناً من المصريين سكان العشوائيات الذين يعيشون على هامش الحياة ويعانون الفقر ويتعرضون لكل أشكال المخاطر ومن لا يصل إليهم نتائج إبداعات الحكومة الذكية وإنجازاتها.

ثم ألا تعتبر الحكومة أن الحصول على سكن مناسب والحياة في بيئة صحية سليمة آمنة هي من أهم حقوق الإنسان التي تتباهي بأنها تعمل على نشر ثقافتها وتعتبرها واحدة من إنجازاتها السنية! وكنت أتمنى أن يكون السيد رئيس الوزراء قد شاهد بنفسه حديث مقدم البرنامج عمرو الليثي مع تلك المرأة العجوز الناحل جسمها والتي لا تكاد تستطيع الوقوف وهي على باب الجحر التي تعيش فيه ويهبط تحت مستوى الشارع بدرجات، ولا أزال أتمنى أن أعرف رد فعل رئيس الوزراء حين يسمع عمرو الليثي وهو يسأل تلك السيدة العجوز "ماذا تريدين يا أمي؟ وتجيبه "عاوزه أموت!" يا الله، هل أصبح تمني الموت هو المخرج للمصريين مما هم فيه من عنت وشقاء وقد فقدوا أي أمل في أن تقوم الدولة بواجباتها نحوهم!

ورغم انتشار العشوائيات في جميع محافظات مصر المحروسة، إلا أن الحديث يتركز عادة عن المناطق العشوائية بالقاهرة ومنها عشوائيات عين شمس والمطرية والتي يصعب دخولها أو المرور فيها وبين مساكنها أو في شوارعها، كما تعاني حلوان ومدينة 15 مايو من تلوث الهواء نتيجة الأدخنة المتصاعدة من مصانع الأسمنت ومناطق تكسير الرخام في شق الثعبان، كما يوجد بها مناطق عشوائية ملتصقة بالمقابر مثل عرب غنيم والحكر وعرب راشد وكفر العلو والنبين، وفي وسط القاهرة توجد قلعة الكبش.

ويذكر تقرير نشرته صحيفة الأهرام العربي في يناير 2008 أن مساكن عزبة القرود بمصر القديمة وعزبة أبو حشيش المتاخمة لمنطقة حدائق القبة وحكر الشرايبة المتاخم لشارع شركات البترول بغمرة في حالة ترد تام فهي مبنية من الصفيح أو الطين أو الخشب وهي معرضة للحرائق فضلاً عن تشبعها بمياه الصرف الصحي، والبشر هناك يعيشون مع الحيوانات في حالة تآلف تام وسعي مشترك علي الرزق ولقمة العيش.

وجاء في البرنامج التليفزيوني الذي أشرت إليه لقطة لفتاة صغيرة لا يتعدى عمرها الثانية عشرة من سكان عزبة القرود تصف أهوال الحرائق التي تضرب مساكنهم وكيف تتأخر عربات الإطفاء عن الوصول، ثم تصرخ مطالبة بإزالة المنطقة تماماً!!

ومع تباطؤ الحكومة الذكية في التعامل مع مشكلة العشوائيات، فإنها لا تدرك حجم المشكلة وتداعياتها، فإنها ليست مشكلة مساكن يمكن إحلالها، ولكنها في الأساس مشكلة الفقر وسوء توزيع الدخل وانعدام الفرص في حياة كريمة لملايين المصريين، وهي مشكلة اجتماعية تتبلور في تدني الأخلاقيات وانتشار الجريمة والعنف وتفشي البطالة والمخدرات وكل الموبقات التي يعاني منها المجتمع.

وأعود لأتساءل ألا تدرك الحكومة وحزبها الوطني الديمقراطي حجم الخطر على حاضر مصر ومستقبلها من مشكلات العشوائيات وما تصيب به أجيالاً متعاقبة من أطفال مصر وشبابها من مشاعر عدوانية ضد الوطن ومن فيه من أثرياء ورجال أعمال ومسئولين تعاونوا جميعاً على إفساد حياتهم وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان. وأسأل الوزراء والمحافظين المعنيين ماذا ستقولون لسكان عزبة القرود وغيرها من المناطق العشوائية في عموم بر مصر؟

وكلمة أخيرة، هل نتوقع أن يقوم رئيس الوزراء وأمين السياسات بالحزب الوطني ووزراء الإسكان والصحة والبيئة والداخلية ومعهم محافظ القاهرة بزيارة لعزبة القرود وإنجاز تطويرها بنفس السرعة والكفاءة التي تمت بها تنظيف المنطقة المجاورة لجامعة القاهرة استعداداً لاستقبال أوباما؟

وأختم برسالة تحذير للحكومة ورجال الأعمال والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن ينهضوا جميعاً لأداء واجبهم وتحمل مسئولياتهم الوطنية والأخلاقية نحو مواطنيهم سكان العشوائيات قبل أن تقع الكارثة، وما انفجار جنود الأمن المركزي في 1986 عنا ببعيد.

https://youtu.be/fjpNu2_3bMI

صورة من الواقع 2017

العشوائيات في مصر تحت التطوير

https://youtu.be/dZkysJPji7E

19/11/2021

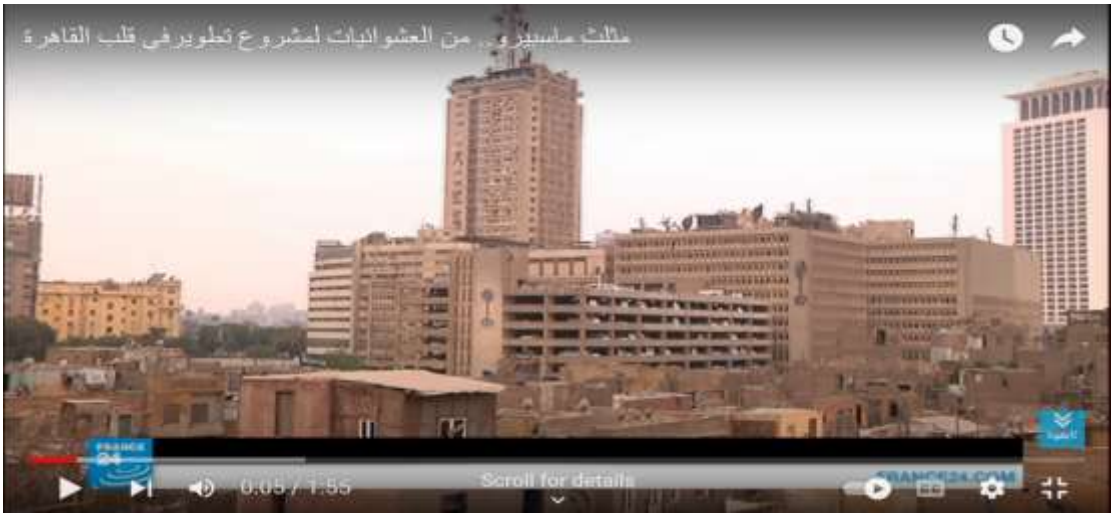

https://youtu.be/05qNCVhpiEo

12/4/2017

https://youtu.be/yHuNVKilNC4

https://youtu.be/11wum60wJoc

18/1/2022

الفصل الثالث

أحلام لمص . . . . لينها تتحقق !

من تراث الراحلين أحمد رجب ومصطفى حسين

1. ماذا نريد لمصـــر المحروسة؟[13]

كانت كارثة تصادم قطاري بنها والمنصورة عند قليوب الاثنين الماضي [21 أغسطس 2006] قمة الدراما السوداء التي تحكي ما آلت إليه أحوال مصر التي طالما تغنينا بكونها "المحروسة".

وبغض النظر عن كل ما يقال عادة في مثل تلك الكوارث من أنها نتيجة خطأ بشري كما سارع مسئولو هيئة السكك الحديدية إلى القول، أو أنها بسبب الإهمال ونقص الصيانة كما يكرر الخبراء عادة، أو كونها نتيجة قصور الاعتمادات المالية وفقر الهيئة وشح الدولة في تدبير الاعتمادات اللازمة للتجديد والتطوير كما يردد الوزراء المختصون في كل مرة، إلا أن الحقيقة الواضحة تبقى أن مؤسسات مصر ومرافقها وكياناتها الإنتاجية والخدمية وهياكلها التنظيمية والإدارية قد أصابها جميعاً الوهن والانهيار نتيجة سنوات طوال من سيطرة الفكر التقليدي على مقدرات البلاد وغياب الديموقراطية وافتقاد آليات التغيير وتداول السلطة.

إن مصر تمر الآن بمرحلة يمكن أن توصف بأنها الأصعب [إن لم تكن الأسوأ] في تاريخها المعاصر. فقد تكاثرت المشكلات وتعقدت وشملت كافة مجالات الحياة المصرية، وأصبح البحث عن طريق لإنقاذها مما هي فيه هو الهم الأكبر لأبنائها المخلصين الذين يدركون خطورة ما تمر به ويستبينون ما يمكن أن يؤول إليه حالها لو استمرت أوضاعها السياسية والاقتصادية على ما هي.

إن كارثة تصادم واحتراق القطارات ليست هي المصيبة الوحيدة التي يعاني منها فقراء مصر، بل امتد الانهيار إلى خدمات التعليم والصحة ومختلف الأجهزة الحكومية، وطال الفساد كثير من الإدارات المركزية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام والمؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

إن الناس في مصر يعانون من انهيار المباني لفساد مواد البناء وتعطيل قرارات الإزالة للآيل منها للسقوط، ويعانون من سوء الحال في المدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الصحية الحكومية، وينعرضون للابتزاز حين يضطرون للتعامل مع تلك المؤسسات في القطاع الخاص والتي لا تخضع عادة لرقابة ذات معنى من الأجهزة الحكومية المعنية.

---

[13] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2006.

وتتبارى الحكومة مع أساطين القطاع الخاص في تحميل المواطنين مزيداً من التكلفة:

فنرى الجامعات الحكومية تقدم ما تسميه "برامج متميزة" لكي تحصل من المواطنين على رسوم دراسية تكاد تصل إلى مستوى الجامعات والمعاهد الخاصة من دون أن تكون هناك أي سمة من سمات التميز.

ونرى المستشفيات الحكومية تتوسع في نظم العلاج بأجر أو ما تسميه العلاج الاقتصادي لتتفادى مسئولياتها الأساسية عن توفير الرعاية الصحية والعلاجية للمواطنين مجاناً أو بتكلفة رمزية حسب التزامها الدستوري.

ونسمع وزراء يجاهرون بأنه لا مجال الآن للخدمات الحكومية المجانية ولا مكان "للبلاش".

وتُستلب موارد المصريين في مؤسسات صحفية وإعلامية يشار إليها ب "القومية" وهي في حقيقتها لسان الحزب الحاكم وحكومته ولا تعبر عن مصالح الشعب في كثير أو قليل وتهدر فيها مئات الملايين من أموال الناس دافعي الضرائب والباحثين عن فرصة عمل أو مسكن أو مجال للعلاج،

كما تُهدر آلاف وملايين الجنيهات في مشروعات فاشلة من دون أن تجرى لها دراسات جدوى أو تقييم اقتصادي وفني سليم، وتبنى المباني وتهدم وتهدر الفرص من دون مساءلة أو عقاب.

إن مصر في وضعها الحالي تفتقد السمة الرئيسية للعصر الذي نعيشه وهي التحولات الديموقراطية المتسارعة واتساع دوائر المشاركة الشعبية في بحث شئون الأوطان واتخاذ القرارات في كل ما يخص الوطن والمواطنين.

لقد انتهى عصر السيادة المطلقة لطبقة الحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترضاه أغلبية المواطنين.

وفي نظم الحكم الديموقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء. ولو كانت مصر تعيش عصر الديموقراطية لما صار حالها إلى ما هي فيه الآن من هوان وتدهور وانهيار تنعكس كلها على مواطنيها الذين يعيش ما يقرب من نصفهم تحت خط الفقر.

إن المواطنين أصحاب البلد لا يعلمون من أمور حكمها وإدارتها شيئاً، فالوزراء يعينون ويقالون من دون تفسير أو توضيح،

والقوانين تسن وتعدل بغض النظر عن آراء ومطالب فئات الشعب المعنيين بها والمفروض أن تؤخذ آرائهم فيها،

وحتى الدستور يُرفض تعديله أو تجرى به التعديلات على هوى الحاكم ومن دون استشارة أصحاب البلد أبناء المحروسة.

إن المهمة الوطنية الأولى في مصر حالياً هي ضرورة العمل الوطني المنسق للخروج بالبلاد من أزمتها وتصحيح مسارها نحو مستقبل أفضل وذلك بتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع متطلبات الجماهير وتشوقها إلى الحرية والديموقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

المحاور الإستراتيجية للخروج بمصر من أزمتها

تتبع المحاور الإستراتيجية لإخراج مصر من أزمتها الحالية وإعادة وضعها على طريق الديموقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية، وكل ما يعتمل في المجتمع المصري المعاصر من أوجه الضعف والقصور التي نتجت عن سنوات طويلة انفرد فيها حزب واحد بالحكم وتعطلت خلالها الآلة الديموقراطية وتوقف تداول السلطة، وتكلست عبرها المفاهيم واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

كذلك تتبع تلك الأهداف من مطالعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديموقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

وتتوجه المحاور الإستراتيجية التالية لإعادة المسار المصري نحو المستقبل وبناء مصر جديدة تواكب حركة دول العالم المتقدم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً وثقافياً.

المحور الأول:

إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر ومتغيراته ويكرس حق المصريين في المشاركة الفاعلة في تقرير مصير الوطن ويوفر متطلبات أمن الوطن والمواطنين وتحقق السلام الاجتماعي المستدام، وينم ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب الدستور الحالي ويكرس مفاهيم

الديموقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللاهائية للحاكم، على أن تتم صياغته بواسطة جمعية وطنية منتخبة ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

المحور الثاني:

إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئولياتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحرياتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديموقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

المحور الثالث:

تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

المحور الرابع:

تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

المحور الخامس:

إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

المحور السادس:

تأكيد هوية مصر العربية الإفريقية الإسلامية، وتطوير وتنمية علاقاتها مع دول العالم العربي والإسلامي والدول الأفريقية بما يحقق المصالح المشتركة لمصر وتلك الدول ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

المحور السابع:

استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال القرار المصري في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر.

مصر التي نريد:

تحلم كل مصري ومصرية بمصر جديدة تتخلص من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم الشمولي الغير ديمقراطي – بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم. حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لنذهب بالأخضر واليابس.. ومصر الجديدة التي نحلم بها ونريدها ونجب أن نعمل من أجل تحقيقها هي التي تتمتع بالسمات التالية:

نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على تعادل السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء المنتخب]، ويتقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً، وذلك في ضوء تجربة طويلة مع النظام الرئاسي أثبتت أنه ليس الأفضل.

دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تتحاز لمرشح دون غيره وبذلك يزيل آثار التعديل غير السوي للمادة 76 من الدستور الحالي وما نتج عنها من تقييد فرص الأحزاب – بخلاف الحزب الوطني الديمقراطي – والمستقلين في الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة وحصر فرص الترشح فيمن يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما نريد دستوراً يغير المادة 77 من الدستور الحالي وتحدد مدة رئيس الجمهورية في فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وتحسم مسألة تمثيل العمال والفلاحين في المجالس المنتخبة وما يمثله ذلك من إهدار المساواة بين المصريين فضلاً عن عدم وضوح تعريف من هو عامل ومن هو فلاح، وكذلك تحسم قضية مجلس الشورى

ومدى الحاجة إليه أو إعطاءه دوراً تشريعياً ورقابياً واضحاً، وكذا قضية المجالس القومية المتخصصة ومدى الفائدة منها والحاجة إليها وجدوى النص عليها في الدستور.

نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة بعيداً عن سيطرة وتجاوزات جهات الأمن والسلطة التنفيذية.

هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن تحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وما قد تخلفه محله من قوانين يتغير اسمها ولكن تظل في الأساس سيفاً على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.

اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.

احترام حقوق الإنسان المصري وتوفر ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.

إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.

معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.

قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو تحصل على عضوية مجلس منتخب.

حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي يجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج الخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها. كما تحافظ على أموال التأمينات الاجتماعية وتديرها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.

حكومة تواجه بحسم وعلم قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والخطورة الناشئة عنها من توجهات نحو التعصب والإرهاب والانقلاب على المجتمع وقيمه وأمنه، وتعمل وفق برامج واضحة لخلق فرص العمل المنتج لشباب مصر الباحثين عن عمل.

إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير.

منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته لا تتوقف على رؤى الوزراء المتعاقبين للتعليم وإنما تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم تختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

القضاء على العشوائية وإعادة الانضباط إلى الشارع المصري وتأكيد الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري بالتربية والتعليم والتدريب ومن خلال وسائل الإعلام وبفرض الحوافز الإيجابية والسلبية المناسبة للقضاء على تجاوزات المواطنين.

قد يتساءل الكثيرون منا، هل يمكن تحقيق هذه الأحلام؟ هل من الواقعية أن نتصور إمكانية تحقيق هذه الصورة الزاهية لمصر الجديدة؟ وأجيب نعم يمكن وقد حققتها دول قبلنا، ولكن السبيل الوحيد هو الديموقراطية.

ما تزال أحلام الديموقراطية والحكم الرشيد والتنمية الوطنية الشاملة والمستدامة في علم الغيب!

الحلم المصري

للتعرف على ذلك الحلم اضغط الرابط التالي:

الحلم المصري – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/ByiEhn4YfUs

مذكرات دكتور كمال الجنزوري . . . تعبير عن حلمه المصري!

https://youtu.be/xpxt8mPhnF4

19/9/2022

2. مصر وإسرائيل.. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[14]!

نشرت جريدة "المصري اليوم" منذ شهور أن مسئولاً حكومياً كبيراً لم توضح اسمه أعد دراسة مهمة يقترح فيها أن تسعى مصر للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وأنه سيعرض هذا التقرير على الرئيس مبارك قريباً. ثم زفت إلينا الصحافة الحكومية منذ فترة نبأ اختيار مصر لعضوية لجنة الاستثمار بالمنظمة الدولية واعتبرت ذلك انتصاراً عظيماً واعترافاً بقدرة الاقتصاد المصري وتفوقه على كثير من اقتصادات دول كثيرة لم تحظ بشرف هذه العضوية. ثم هدأت الزفة الحكومية ولم نقرأ في صحف الحكومة الخبر اليقين أن المنظمة العتيدة قد أعلنت في شهر مايو الماضي [2007] أن الدول الثلاثين الأعضاء فيها قد أعطت الضوء الأخضر لبدء محادثات الانضمام إلى المنظمة مع خمس دول دعتها لعضويتها وهي شيلي، استونيا، روسيا، سلوفينيا، و. إسرائيل. كذلك غضت الصحف الحكومية الطرف عن أن المنظمة الدولية بدأت ما تسميه "الارتباط المطوّر" – وهو مقدمة للتهيئة للانضمام إلى العضوية – مع مجموعة دول أخرى هي البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، وجنوب إفريقيا وذلك في ديسمبر من عام 2006، دون أن تظهر في الأفق أي علامات على توجيه دعوة مماثلة لمصر.

وفي الوقت تقتنص علاقة مصر بتلك المنظمة على مشاركتها في أعمال لجنة واحدة هي المختصة بالصلب، فجد إسرائيل تشارك في عضوية ثلاثة وأربعين لجنة – وهي جميع اللجان العاملة بالمنظمة–. من جانب آخر تشترك مصر في برنامجين وجههما المنظمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما برنامج تنمية مناخ الاستثمار وبرنامج آخر يهتم بقضية الحكم الرشيد كأساس للتنمية.

وبرغم السجل الأسود لإسرائيل في مجالات حقوق الإنسان وعدوانها المستمر على الفلسطينيين وممارسة التمييز العنصري ضدهم ببناء الجدار العازل وزرع المستوطنات في قلب الضفة الغربية وحصارها القاتل لقطاع غزة وتقطيعها أوصال دولة السلطة الفلسطينية بإقامة الحواجز ونقاط التفتيش وتعويق حركة الفلسطينيين داخل "دولتهم"، إلا أنها تلقت دعوة للحوار حول انضمامها إلى المنظمة الأمر أثار غضب كثير من الهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان ومنها منظمة "أوقفوا بناء الجدار" Stop the Wall التي وجهت

[14] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد يوم 17 يونيو 2008.

نداء للعالم كله ودعت أصدقاء الشعب الفلسطيني للعمل معاً من أجل منع انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتجدر بنا في مصر أن نشارك في تلك الحملة حكومة وشعباً ونرفع صوتنا عالياً لمطالبة ممثلي الدول الثلاثين أعضاء المنظمة أن يرفضوا عضوية إسرائيل مستشهدين بسجلها الأسود بجانب في دستور المنظمة بعدائها الشديد لحقوق الإنسان، ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وممارستها ألوان من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين واستمرار احتلالها لأراضيهم بالقوة.

ومن المهم التأكيد على دعوتنا لرفض عضوية إسرائيل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا ينبع فقط من منطلق مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق، ولكن وبالأساس حفاظاً على فرص انضمام مصر لتلك المنظمة، إذ لو أصبحت إسرائيل عضواً بها فسيكون احتمال وصول مصر في يوم من الأيام إلى تلك العضوية ضرب من المحال حيث يلزم إجماع الدول الأعضاء على قبول الأعضاء الجدد، ويمكن لإسرائيل أن تكون عقبة في طريق مصر بامتناعها عن التصويت لصالحها حتى ولو وافقت باقي الدول كلها.

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمات الدولية المهمة التي تهتم بتنمية نظم الحوكمة في مجالات الخدمات العامة والشركات، كما تعمل على مساعدة حكومات الدول الأعضاء لتوفير الاستجابة السريعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال آليات الرقابة القطاعية. وتهتم المنظمة بإعداد الدراسات والبحوث والمسوح القطرية وتوفير المعلومات وتطوير السياسات بما يساعد راسمي السياسات ومتخذي القرارات في الدول الأعضاء لتبني توجهات استراتيجية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتزيد من قدرته على الاندماج والتفاعل في الاقتصاد العالمي.

ونحن نرى من حيث المبدأ أن التفكير في انضمام مصر إلى تلك المنظمة هو أمر مفيد وإيجابي في الأساس حيث أنه يدفع المسئولين إلى تدارس شروط ومعايير العضوية، ومن ثم تقييم مدى الخراف الواقع المصري عنها، وقد يساعد هذا في تبنيهم خطط وبرامج تستهدف استكمال شروط الانضمام وهذا خير في ذاته وبغض النظر عن احتمالات الفوز بالعضوية. وفي البداية لا بد من التذكير بأن الدعوة للانضمام تصدر من مجلس المنظمة إلى الدول التي يرى أنها قريبة من المعايير والشروط والتي تتركز بالأساس في مدى التزام الدولة بنظام حكم ديمقراطي ونظام اقتصادي حر يقوم على اقتصاديات السوق والتزامها بمبادئ الأمم

المتحدة والمساعدة في ترويج التنمية الاقتصادية في الدول غير الأعضاء، وتنمية التعاون الدولي لخلق علاقات بناءة.

إن عملية الانضمام إلى المنظمة ليست نزهة قصيرة بل هي عملية صعبة قد تستغرق عاماً أو عامين وتصل في بعض الحالات إلى سبع سنوات تقوم فيها لجان المنظمة المتخصصة بفحص وتحليل موقف الدولة الراغبة في الانضمام من حيث توافقها مع نظم ومعايير وقيم المنظمة، ودراسة تفصيلية لمواقفها ومدى تناسبها مع وثائق وقرارات المنظمة في جميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل الزراعة، تحركات رأس المال، قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار، سياسات حماية المستهلكين، نظم ومعايير حوكمة الشركات، العمليات غير المنظورة في الاقتصاد الوطني، التعليم، حالة التوظف ومستوى البطالة وشئون العمال والأوضاع الاجتماعية ، البيئة، الطاقة، سوق رأس المال، النظام الضريبي، سياسات المعلومات والاتصالات، التأمين، الاستثمار الدولي وموقف الدولة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، الطاقة النووية، الإدارة العامة، سياسة العلم والتكنولوجيا، النقل البحري وبناء السفن، صناعة الحديد والصلب، السياحة، التجارة.

تلك هي الموضوعات التي تهتم بها المنظمة وتصدر في شأنها ما تسميه " آليات" Instruments ينبغي على الدولة الراغبة في العضوية الالتزام بها [وإن كان من حق الدولة طبعاً التحفظ على ما لا يناسبها، وهذا سيكون له تأثيره على فرصها في الحصول على العضوية].

وقد قطعت مصر أشواطاً لا بأس بها في مجال التحول نحو اقتصاد السوق كما نوه إلى ذلك التقرير الصادر عن منظمة OECD في 2007 ، وحققت تقدماً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلاد، كما نجحت في تنمية علاقاتها الاقتصادية مع كثير من دول العالم في مقدمتها روسيا والصين وتركيا، مما قد يجعلها مؤهلة لبدء مشوار الانضمام إلى المنظمة وذلك برغم بعض الملاحظات التي أبداها التقرير حول تفاقم الدين المحلي العام وارتفاعه إلى مستويات خطيرة وتزايد عجز الموازنة وارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من المصريين ن يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا [حوالي 20% من المصريين].

إلا أن ما تحقق في مصر على صعيد التطوير الديمقراطي والإصلاح السياسي لا يمكن أن يرتفع بها إلى مستوى التأهل للانضمام إلى المنظمة. وقد أشارت كثير من التقارير الصادرة عن هيئات دولية – فضلاً عما

يعايشه المصريون من واقع سياسي غير محابى للديمقراطية – إلى عدد من النقاط السالبة في تقييم النظام السياسي والمستوى الديمقراطي بلغته مصر وأهمها الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وسيطرة الحزب الحاكم وضعف الأحزاب المعارضة، ونظام انتخاب رئيس الجمهورية ولم يتغير في الواقع عن نظام الاستفتاء حيث تكفل تعديل المادة 76 من الدستور بتكريس الاستفتاء في شكل انتخاب صوري نتيجة كل القيود التي تضعها في سبيل الترشح للرئاسة من غير الحزب الوطني الديمقراطي، وانخفاض نسبة الناخبين ن يدلون بأصواتهم في الانتخابات العامة والتي لا تتعدى 24% في أحسن الأحوال. كما تشير التقارير إلى ضعف دور المجلس القومي لحقوق الإنسان واستمرار حالة الطوارئ وتغلب الأداة الأمنية القمعية في التعامل مع كافة صور الاحتجاج على الأوضاع الراهنة.

كما تمثل السمات السلبية في الواقع المصري عوامل مهمة في تقليل فرص استيفاء مصر شروط الانضمام للمنظمة وفي مقدمتها السجل غير المريح لمصر في مجالات حقوق الإنسان، وانتشار ظاهرة تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة، واستشراء الفساد في الأجهزة الإدارية الحكومية وخاصة في الإدارات المحلية. كل ذلك فضلاً عن تراجع الاهتمام بتوسيع نطاق الممارسة الديموقراطية والتقييد المستمر لحركة الأحزاب والقوى السياسية وتعقيد ممارسة مؤسسات المجتمع المدني.

وتأتي بعض المشكلات الاقتصادية كعلامات تنذر بتضاؤل فرص مصر للحصول على دعوة لبدء حوار من أجل انضمامها إلى المنظمة وخاصة ما يتصل بالممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني وضعف أداء جهاز منع الاحتكار وعدم حسم مسألة الاحتكار في صناعة الحديد.

ولعلنا نذكر أن هذه المشكلات السياسية كانت من أهم العقبات التي عطلت الوصول إلى اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي لعدة سنوات حيث كانت مسائل حقوق الإنسان والديموقراطية من أهم ما يصر الجانب الأوربي على ضرورة التزام مصر به وفق المعايير الأوروبية، ولعلنا لا ننسى أن أغلبية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم من دول أوروبا ذات النظم الديموقراطية فضلاً عن دول غير أوروبية هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا.

كذلك لابد من ملاحظة أنه في حالة اقتناع مجلس المنظمة بتقارير اللجان وإمكانية قبول الدولة في عضوية المنظمة، سيكون لازماً توقيع اتفاق بين الدولة والمنظمة يقره مجلس الشعب، وهذا يعني أن تكون عملية

التفاوض من أجل انضمام مصر إلى تلك المنظمة شفافة تشارك فيها كافة أجهزة الدولة ذات العلاقة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكلها ممن تهتم بهم منظمة إل OECD وتمنح الكثير منهم فرص التعامل معها كغير أعضاء Non-members . وأشير إلى أن إتباع النمط الديمقراطي والشفافية أمر مهم في هذه الحالة وهي تختلف بالقطع عن قصة تمرير اتفاقية الكويز وعدم عرضها على مجلس الشعب باعتبارها بروتوكول تعاون وليست اتفاقية دولية تقتضي الحصول على موافقة مجلس الشعب.

إن محاولة الانضمام إلى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمر يجب الترحيب به وتشجيعه ولكن بشروط أجملها فيما يلي:

- أن يكون قرار السعي للحصول على عضوية المنظمة الدولية نتيجة حوار وطني تشارك فيه كل طوائف المجتمع ويبدي فيه جميع الأحزاب والقوى والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني آرائهم والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وتحترم أياً كانت توجهاتها مع الفكرة أو ضدها .
- أن تعتبر محاولة التأهل لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة بمثابة مشروع وطني شامل للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بحيث يلتزم الجميع رئيساً وحكومة وهيئات مدنية بالعمل من أجل استكمال مقومات المجتمع الديمقراطي القائم على الحرية والمساواة والعدالة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وحق المواطنة لجميع المصريين.
- أن يتم طرح عناصر وآليات ومراحل ومقومات مشروع الإصلاح الوطني الشامل للمناقشة والحوار الوطني، وتعلن برامجه وتحدد الجهات المسئولة عن تنفيذها وآليات المتابعة والرقابة الشعبية لتقييم ما يتحقق ولا يصبح البرنامج مجرد شعارات لا تجد طريقها إلى التنفيذ.

إسرائيل تفوز بعضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . . . . ومصر والعرب صامتون[15] ! ! !

في العاشر من شهر مايو 2010 تناقلت وكالات الأنباء خبر دعوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كلا من إسرائيل واستونيا وسلوفينيا لعضويتها بعد أن اجتازت الدول الثلاث كافة المراحل واستوفت المتطلبات التي تؤهلها لعضوية المنظمة عبر فترة استمرت عدة سنوات. وقد مر الخبر مرور الكرام في

[15] تمت تلك الإضافة في 14 مايو 2010.

مصرنا المحروسة ولم تحظ بما يستحقه من اهتمام وسائل الإعلام بما يشير إليه من وصول الدولة العبرية إلى مرتبة اقتصادية وتقنية متقدمة تضعها في مصاف الدول الكبرى الإحدى والثلاثين التي تتكون منها المنظمة العالمية. وفي ذات الوقت فإن للخبر دلالته القاسية بالنسبة لمصر التي كانت تسعى – من دون طائل – للانضمام إلى مجموعة الدول المرشحة للدخول في مراحل استيفاء متطلبات العضوية لتلك المنظمة.

وقد ناقشت فيما سبق تقريراً للصحفي مصباح قطب جاء فيه أن مسئولاً حكومياً كبيراً – لم يوضح اسمه – أعد دراسة مهمة رفعها للرئيس مبارك يقترح فيها أن تسعى مصر للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبينت مناقشتي ما حفلت به الصحافة الحكومية في تلك الأيام من 2008 من أخبار اختيار مصر لعضوية لجنة الاستثمار بالمنظمة الدولية باعتبار ذلك انتصاراً عظيماً واعترافاً بقدرة الاقتصاد المصري ومبرراً لتوجه مصر للحصول على عضوية المنظمة والتي تكاد تكون مضمونة وفق دراسة المسئول الكبير. ثم أوضحت الخبر اليقين تغافلت عنه وسائل الإعلام المسماة ب"القومية" أن المنظمة العتيدة كانت قد أعلنت في شهر مايو 2007 أن الدول الثلاثين الأعضاء فيها – في ذلك الوقت وقبل انضمام شيلي أوائل مايو 2010 – قد أعطت الضوء الأخضر لبدء محادثات الانضمام إلى المنظمة لخمس دول هي شيلي، استونيا، روسيا، سلوفينيا، و. . . إسرائيل، وأشرت أنه في الوقت كانت علاقة مصر بتلك المنظمة قاصرة على مشاركتها في أعمال لجنة واحدة هي المختصة بالصلب وكذلك في برنامجين وجههما المنظمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما برنامج تنمية مناخ الاستثمار وبرنامج آخر يهتم بقضية الحكم الرشيد كأساس للتنمية، كانت إسرائيل تشارك في عضوية ثلاثة وأربعين لجنة وهي جميع اللجان العاملة بالمنظمة.

كذلك كنت قد أوضحت كيف أن الصحف الحكومية قد غضت الطرف عن أن المنظمة الدولية بدأت ما تسميه "الارتباط المطور" – وهو مقدمة لتهيئة الدول المرشحة للانضمام إلى العضوية – مع مجموعة دول أخرى هي البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، وجنوب إفريقيا وذلك في ديسمبر من عام 2006، دون أن تظهر في الأفق أي علامات على توجيه دعوة مماثلة لمصر.

واليوم تحتفل إسرائيل بانتصارها وفوزها بعضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرغم من سجلها الأسود في مجالات حقوق الإنسان وعدوانها المستمر على الفلسطينيين وممارسة التمييز العنصري ضدهم ببناء الجدار العازل وزرع المستوطنات في قلب الضفة الغربية والقدس وحربها الهمجية على جنوب

لبنان وقطاع غزة، واستمرار حصارها للقطاع وتقطيعها أوصال دولة السلطة الفلسطينية بإقامة الحواجز ونقاط التفتيش وتعويق حركة الفلسطينيين داخل "دولتهم"، واجتياحها المستمر لمخيمات ومدن وبلدات الضفة الغربية وغزة واعتقالها من تريد وقت أن تريد، كل ذلك مع رفضها المستمر الانصياع لما تحب القادة العرب تسميته "الشرعية الدولية" وعدم استجابتها للسلام وهو "الخيار الإستراتيجي" لقادة الوطن العربي ولا لمبادرتهم الشهيرة التي أطلقوها في قمتهم التي عقدوها في بيروت عام 2002 !

وقد أشار قرار المجلس الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالموافقة على عضوية إسرائيل إلى بيان الحكومة الإسرائيلية الصادر في 11 مارس 2010 بقبولها الالتزامات المترتبة على عضوية المنظمة وإلى الاتفاق الموقع مع الحكومة الإسرائيلية في 19 يناير 2010 ويقضي بمنح المنظمة وأجهزتها المميزات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في لوائح المنظمة. كما أوضح قرار منح العضوية لإسرائيل ما حققته الدولة العبرية من تقدم اقتصادي تمثل في سياسات فعالة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وإصلاحات هيكلية ساعدت في تحقيق معدل نمو مرتفع، وكيف أن معدلات الإنفاق والدين العام فيها تقترب من المستويات المقبولة وفق معايير المنظمة، وأن الدولة العبرية استطاعت مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

وبناء على كل ذلك رأي المجلس أن إسرائيل في وضع يؤهلها للعضوية الكاملة للمنظمة.

وكما أثارت دعوة المنظمة إسرائيل للحوار حول انضمامها في 2007 غضب كثير من الهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والتي وجهت نداءات للعالم كله دعت فيها أصدقاء الشعب الفلسطيني للعمل معاً من أجل منع انضمام إسرائيل إلى المنظمة، فقد انطلقت الآن أصوات الشرفاء في العالم تندد بقرار ضم الدولة العبرية إلى المنظمة، ونشر برلمانيون أيرلنديون بياناً تحثون حكومتهم للتصويت بعدم الموافقة على ضم إسرائيل للمنظمة باعتبار ذلك كفيل بإسقاط قرار الضم حيث ينبغي أن يكون القرار بإجماع أعضاء المنظمة. وجاء في البيان أن تأييد ضم إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتبر تأييداً لعدوانها على الفلسطينيين ومنح الشرعية لما تقوم به من إهدار حقوق الإنسان وتدمير بنية وهوية المجتمع الفلسطيني، ودعوتها لنهويد الدولة وممارستها للتمييز العنصري ضد غير اليهود وهم يمثلون 20% من سكانها . وأشار البيان إلى ما قامت به إسرائيل من تزوير في البيانات التي قدمتها للمنظمة حين أدمجت المعلومات عن الأراضي المحتلة ضمن تقريرها الاقتصادي. وقال البرلمانيون الأيرلنديون إن منح إسرائيل عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يكرس احتلالها للأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان السورية، وهو ما

يعتبر انحراف عن مبادئ المنظمة وقيمها الأساسية. وأضاف البيان أن أيرلندا كانت من ضمن ست دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيدت توصيات تقرير جولدستون حول ممارسات إسرائيل في حربها على قطاع غزة في ديسمبر 2008، ومن ثم ينبغي عليها أن تواصل تأكيد موقفها الأخلاقي بالتصويت ضد قبول إسرائيل في المنظمة وبالتالي تعمل من أجل وقف هذا القرار. كذلك أدان حزب اليسار في السويد قرار ضم إسرائيل إلى منظمة OECD وأعلن زعيمه لارس أوهلي Lars Ohly أن ازدواجية المعايير بمكافأة إسرائيل على عدوانها هو العار ذاته، ودعا إلى الاعتراض على ضمها إلى المنظمة.

وحيث كان يكفي أن تعترض دولة واحدة من دول المنظمة الإحدى والثلاثين لإبطال قرار الضم، فقد كان الأمل أن تمارس مصر وغيرها من الدول العربية والإسلامية الضغط على تركيا مثلاً – وهي الدولة الإسلامية الوحيدة ضمن أعضاء المنظمة – لرفض القرار، ولكنها لم تفعل. وكان المنصور أن تحاول مصر الرسمية وغيرها من الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية استخدام ما تملكه من وسائل الضغط أو التلويح بما قد يؤدي إليه غضب الجماهير العربية من ضرر يصيب المصالح الأمريكية إذا لم تحاول وقف قرار ضم إسرائيل، ولكن أحداً لم يتحرك ساكناً! كذلك كان الأمل أن تكرر ليبيا توجيه غضبها إلى سويسرا لمشاركتها في التصويت لصالح إسرائيل كما فعلت منذ أسابيع قليلة لأسباب لا تتصل بقضايا العرب وحقوق الفلسطينيين، إلا أنها لم تفعل!!!

وكان المنصور أن تحظى خبر حصول الدولة العبرية على عضوية منظمة OECD باهتمام الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وكذا جماعات الرفض السياسي وجماهير الشعب في مصر، ولكن للأسف من الخبر ولم نشهد احتجاجاً ولا اعتراضاً من أي جهة رسمية أو شعبية وكأن الأمر لا يعني أحد! كما لم يثر الخبر أي رد فعل في مجلسي الشورى والشعب – إن كان قد وصل إلى علم السادة الأعضاء –، ولم يصدر عن وزارة الخارجية أي تعليق، كما لم نسمع صوتاً لمتحدث من جامعة الدول العربية!

لقد كان الجدير بمصر – حكومة وشعباً – أن تشارك في مطالبة ممثلي الدول أعضاء المنظمة أن يرفضوا عضوية إسرائيل مستشهدة بسجلها الأسود تجاه في دستور المنظمة بعدائها الشديد لحقوق الإنسان، ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وممارستها ألوان من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين واستمرار احتلالها لأراضيهم بالقوة، ولكن أحداً في مصر لم يبد حراكاً أو اهتماماً بهذا الشأن على خطورته.

وأكرر ما سبق أن كتبته حول هذا الموضوع عام 2008 أن انضمام إسرائيل إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجعل احتمال وصول مصر في يوم من الأيام إلى تلك العضوية ضرب من المحال حيث يلزم إجماع الدول الأعضاء على قبول الأعضاء الجدد، وستكون إسرائيل هي أهم عقبة في طريق مصر بامتناعها عن التصويت لصالحها حتى ولو وافقت باقي الدول كلها، وذلك فضلاً عما يعانيه النظام المصري من غياب الديموقراطية والشفافية وعدم الالتزام بأسس الحكم الرشيد وكلها من شروط العضوية

ورغم تأييدي لاقتراح السعي للانضمام إلى منظمة OECD بالشروط التي بيننا، أليس من الأجدى والأوفق أن نشرع في تنفيذ التزاماتنا وتفعيل ما اتفقنا عليه مع مجموعة الدول الأفريقية التي أعلنت المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا" النيباد" NEPAD وآلية مراجعة النظراء Peer Review Mechanism الملحقة بها ؟ وتلك المبادرة تقضي بضرورة تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والديموقراطية وسيادة القانون وقد قطعت جنوب إفريقيا على سبيل التحديد أشواطاً بعيدة في تطبيقها !

اليوم يبلغ عدد أعضاء منظمة OECD خمسة وثلاثون دولة من بينهم إسرائيل وتركيا واليونان.

ومنذ 2007 دعت المنظمة كلاً من البرازيل، الهند، إندونيسيا، الصين وجنوب إفريقيا ليكونوا شركاء للمنظمة Partners!

3. مصر دولة متقدمة في 2020 . . . . حلم أم حقيقة[16]؟

أثار د. أحمد نظيف رئيس الوزراء أثناء زيارته الأخيرة إلى إيطاليا قضية مهمة أراها جديرة بأن تكون محوراً رئيساً من محاور الحوار الوطني دعا إليه حزب الوفد، وذلك حين صرح بأن" مصر في طريقها إلى أن تصبح دولة متقدمة بحلول عام 2020 ونمراً اقتصادياً لإفريقيا، مع اكتمال برامج الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي". وقد اعتمد رئيس الوزراء في نبوءته بتحول مصر إلى دولة متقدمة في غضون 13 عاماً إلى كونها في العام 2006 حققت معدلاً للنمو الاقتصادي بلغ 7%، وأن حجم الاستثمارات الأجنبية وصل إلى 11 مليار دولار في نفس العام بعد أن كان 2 مليار دولار في 2002، كما أن عائدات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج قد زادت كلها. كما أضاف د. أحمد نظيف مجموعة أخرى من التطورات التي يراها مساعدة في وصول مصر إلى مرتبة الدول المتقدمة منها قيام مشروعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وأن مصر بصدد أن تصبح قاعدة للخدمات في جنوب حوض المتوسط خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات. وقد أشار رئيس الوزراء إلى جنوب أفريقيا باعتبارها النمر الإفريقي الثاني بجانب مصر.

ويطرح تصريح رئيس الوزراء تساؤلاً مهماً ومحورياً أراه جديراً بأن يكون موضوعاً للبحث والتحليل، وهو هل تكفي هذه المؤشرات كي تكون دليلاً على تحقيق مستوى الدولة المتقدمة؟ وما هي العوامل الأخرى الواجب التعامل معها والتخطيط لها كي تتحقق لمصر فعلاً تلك المرتبة المرموقة بين الدول بحلول العام 2020 ؟ وأتصور أن جانباً مهماً من البحث لا يمكن أن يغفل العلاقة بين الأداء الاقتصادي وبين مجمل ملامح الحياة المصرية على الأصعدة السياسية والاجتماعية والعلمية والتعليمية وغيرها من جوانب المجتمع وقطاعاته ذات التأثير المباشر على إمكانيات تحول البلاد إلى مستوى الدول المتقدمة.

ومن أجل توضيح هذه القضية المحورية، وحتى لا تنحصر في دائرة الشعارات أو الأحلام غير المستندة إلى أساس من الواقع، نعرض في عجالة لسمات تجربة " رؤية ماليزيا 2020" والتي قامت على أسس من المشاركة والشورى بين القيادة ممثلة في د. مهاتير محمد ومعاونيه وبين قطاعات الشعب ومؤسساته من العلميين ورجال الأعمال والمفكرين حيث تم تحديد المحاور الرئيسة للرؤية المستقبلية وأخضعت للنقاش

---

[16] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

وقام د. مهاتير بعقد اجتماعات كثيرة لعرض الرؤية والإجابة عن الأسئلة التي وجهت إليه، حتى تم التوصل إلى التوافق العام بين القيادة ومؤسسات الشعب وطوائفه.

وفيما يلي نطرح المحاور المهمة التي قامت عليها "رؤية ماليزيا 2020" والتي لا بد أن يكون لها ما يماثلها في مصر إذا أرادت أن تحقق ما نجحت فيه ماليزيا فعلاً حين اتخذت لنفسها ذات الهدف واعتمدته باعتباره التوجه الاستراتيجي تبناه وعمل له كافة قطاعات وأفراد الشعب الماليزي.

المحور الأول:

في الرؤية الماليزية اعتبار التحول لتصبح دولة متقدمة في تاريخ معين مشروعاً وطنياً متكامل الأركان يقوم على إدارته حكومة واعية بهذه الرؤية وتعتبرها مسئوليتها الجماعية حيث تعمل الوزارات والأجهزة الحكومية كلها في تناغم وفق توجهات محددة وأدوار وخطط مرسومة للوصول إلى نتائج مستهدفة يمكن متابعتها وتقييمها، وأن يكون هذا المشروع الوطني معلناً وواضحاً لكل الشعب بطوائفه وفئاته المختلفة من قطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني وأفراد يعلمون ما عليهم القيام به في تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

المحور الثاني:

فهو السعي لإقامة مجتمع ديمقراطي ناضج يتمتع أفراده بالحريات الأساسية ويشاركون في تحمل المسئوليات الوطنية واتخاذ القرارات المصيرية. وإن كان البعض قد يختلف في مدى نجاح التجربة الماليزية في تحقيق الديموقراطية، إلا أنها يجب أن تكون هدفاً للتجربة المصرية لتفادي ما ترتب على أخطاء الحكام في ماليزيا من تأثيرات سلبية قد تكون قللت من فعاليات وإنجازات التجربة بكل ما حققته من نتائج اقتصادية وثقافية وتقنية يشهد بها العالم. وبرغم ما قد يوجه إلى ماليزيا من نقد لضعف الحالة الديموقراطية بها، إلا أن القياسات العالمية توضح أنها تحتل مركزاً متقدماً عن مصر في الترتيب العالمي لسنة 2007 على محور الديموقراطية حيث احتلت المركز 91 من بين 172 دولة بينما جاءت مصر في المرتبة 99، وكانت ماليزيا الدولة رقم 33 في مقياس الفساد على حين احتلت مصر المرتبة 57 [علماً بأن ارتفاع المرتبة في هذا المقياس مؤشر على زيادة الفساد]، وكانت مصر الأفضل في مقياس حرية الصحافة حيث كانت في المرتبة 97 بينما جاءت ماليزيا وراءها في المرتبة 112 [ولا شك أن ما طرأ على أوضاع الصحافة المصرية في الأسابيع الأخيرة سيكون له انعكاس على ترتيبها في دورة القياس التالية 2008].

المحور الثالث:

يمكن استخلاصه من تجربة ماليزيا هو الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطني وبين العدالة والعمل على تضييق الفجوة الناشئة عن سوء توزيع الثروة وتفاوت مستوى الدخول بين أفراد الشعب. كانت ماليزيا حريصة في تجربتها على أن تحقق مجتمعاً متقدماً ينعم المواطنون فيه جميعاً بعائد التنمية، وتسوده المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية باعتبارها الدرع الواقي لجهود التنمية والتقدم [قارن هذا بما اعترف به أكثر من مسئول في الحكومة المصرية أن أغلب المصريين لم يشعروا بعد بنتائج ما تحقق من تقدم اقتصادي!]. وقد اعتمدت ماليزيا هدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بمعدل 7% سنوياً لمدة 30 سنة هي فترة تحقيق الرؤية في 2020 وتكون قد حققت بذلك معدل نمو 800%. كذلك استهدفت ماليزيا التمسك بتحقيق معدلات عالية للادخار المحلي والاستثمار، كما تم التركيز على التصنيع والتصدير وتفعيل طاقات القطاع الخاص.

المحور الرابع:

أطلق عليه "ماليزيا الشركة" Malaysia Incorporated نموذجاً رائداً للتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص وتنمية قنوات للتشاور المستمر وإقامة المشروعات المشتركة بينهما، مع تطوير وتحديث القطاع العام ليقوم بدور قيادة الاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت تيسير مهمة القطاع الخاص. وفي إطار مفهوم "ماليزيا الشركة" جرى تطوير الجهاز الإداري للدولة لفتح السبل وإزالة المعوقات والعراقيل التي تعترض القطاعات الإنتاجية والاستثمارية.

المحور الخامس:

اعتماد العلم والتقنية دعامتين لتوجيه مشروع التحول إلى دولة متقدمة، وقد حققت ماليزيا تفوقاً واضحاً في هذا المجال وخاصة في مجالات الزراعة والقطاعات الصناعية، مع خلق مناخ مشجع للعلماء والباحثين. وقد تفوقت ماليزيا في تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات وكانت من أوائل الدول في العالم التي أدخلت مفاهيم الحكومة الذكية والمدارس الذكية وغيرها من نماذج استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات والمعلومات في تطوير الأداء في مختلف المؤسسات العامة والخاصة ورفع كفاءته والوصول به إلى المستويات العالمية. وكان جزء مهم من "رؤية ماليزيا 2020" الاهتمام بتطوير تعليم الرياضيات والعلوم

وتنمية ميول الطلاب لدراسة العلوم والهندسة والموضوعات المتصلة بالتقنيات الحديثة، مع التركيز في الجامعات والمعاهد التقنية على تعليم تقنيات الإلكترونية.

المحور السادس:

التركيز على العنصر البشري، فاهتمت ماليزيا بتكثيف العمل في محو أمية السكان وحققت في ذلك نجاحاً باهراً، كما انتشر تعليم اللغة الإنجليزية باعتبارها وسيلة التواصل مع العالم المتقدم وهي لغة العلوم والتقنيات الحديثة. ووضعت خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية والتأكيد على الجوانب الأخلاقية في العمل ومكافحة الفساد في الإدارة الحكومية.

ومنذ انطلقت "رؤية ماليزيا 2020" في العام 1991 وحتى الآن حققت ماليزيا مؤشرات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تتفوق على ما حققته مصر بتاريخها الطويل. إن مقارنة بسيطة توضح الفارق في الإنجاز بيننا وبينهم حسب أرقام 2005 والصادرة عن البنك الدولي حيث بلغ الدخل القومي الإجمالي في ماليزيا 125.7 بليون دولار أمريكي بينما هو في مصر 92.5 بليون دولار، كما بلغ نصيب الفرد الماليزي من الدخل القومي الإجمالي 4960 دولار أمريكي على حين لم يتجاوز نصيب الفرد المصري 1250 دولار، وبينما يبلغ معدل الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في ماليزيا 43.9% فإن هذه النسبة في مصر 17.2%، وفي الوقت بلغت فيه الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي الماليزي 121.2% فإن النسبة في حالة مصر هي 31.7% فقط. وعلى حين يصل العمر المتوقع للفرد الماليزي عند الولادة إلى 73 سنة فإن الرقم المناظر في مصر هو 70 سنة فقط، وبالنسبة لكل 1000 طفل ماليزي يولد حياً يموت منهم 10 فقط على حين يموت 26 طفل مصري بالمقابل. وبينما يقطن 67% من الماليزيين في المناطق الحضرية تبلغ نسبة سكان الحضر في مصر 43%. وقد نجحت ماليزيا في التغلب على مشكلة الأمية بمعدل أعلى من مصر حيث أن 89% من عدد السكان فوق سن 15 سنة يعرفون القراءة والكتابة، بينما لا تزيد هذه النسبة في مصر عن 71%.

وكما فعلت ماليزيا فقد فعلتها دول أخرى كانت مصر سابقة لها في مسيرة التقدم ولم تكن أي منها تمتلك ما لدى مصر من مقومات علمية وبشرية وموارد مادية. لقد حققت دول مثل الهند، إندونيسيا، الجزائر والمغرب مراتب أعلى من مصر في مؤشرات التنمية والتقدم اقتصادياً واجتماعياً. ومن ثم فإن تحدياً مهماً يواجه المشاركين في الحوار الوطني أن يتوصلوا إلى إطار شامل لتحقيق التطوير الحضاري والتنمية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمصر، والتفكير في البنية المؤسسية اللازمة لإعداد خطط وبرامج التطوير، واقتراح الآليات الضرورية للتنفيذ، وابتكار وسائل حفز وتحريك المصريين جميعا للمشاركة الفاعلة الإيجابية والمنتجة من أجل تحقيق تلك الغاية وضمان استمرارية قوى الدفع من أجل التطوير المستمر والتنمية المستدامة.

وفي تصوري أن الأهداف الإستراتيجية لمشروع "مصر 2020" يمكن حصرها في وضع تصور متكامل لصورة مصر كما نحبها في العام 2020 وتوضيح الملامح العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المميزة لها عند بلوغ تلك السنة قياساً على المعدلات والمعايير العالمية وبالنظر إلى ما حققه الآخرون في تلك المجالات. كما ينبغي أن يتضمن مشروع مصر 2020 رصد الموارد ومصادر الثروة الطبيعية ومجالات الاستثمار في ميادين الإنتاج والخدمات التي تتوفر بمصر وتمثل فرصاً للمستثمرين الوطنيين والأجانب وينبغي أن تكون محلاً للإعلام والترويج والتهيئة حتى تكون مناحة للاستثمار الفعلي، وكذلك حصر مناطق التوسع العمراني الممكنة لاستثمار الجزء الأكبر من أراضيها والخروج من الانحصار في الحيز المعمور الآن والذي لا يتجاوز 5-6 % من إجمالي مساحة مصر. ويتكامل مع هذا الجهد ضرورة حصر المزايا التنافسية لمصر والتي تجب توظيفها كعوامل لجذب الاستثمارات الوطنية والوافدة، وتوجيهها لمشروعات تنموية في كافة مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات الإنتاجية والخدمات التعليمية والصحية والسياحة وغيرها من مجالات النشاط المنتج.

ويعتبر من أهم ملامح مشروع مصر 2020 رصد العناصر والرموز البارزة في المعمور المصري كي تكون علامات أساسية ونقاط ارتكاز محورية سواء في جذب السائحين وتنمية صناعة متطورة للسياحة أو في إقامة مشروعات اقتصادية وثقافية وتقنية عملاقة تجتذب المستثمرين من كل أنحاء العالم. ثم تكتمل عملية إعداد الرؤية المستقبلية لمصر في 2020 بتطوير مجموعة مشروعات محددة للتطوير الاقتصادي، ومشروعات النهضة التكنولوجية، ومشروعات التطوير العمراني والتنسيق الحضاري، فضلاً عن مشروعات التطوير والتنمية السياحية وتطوير المرافق الرياضية. وستكون مشروعات التطوير العلمي والثقافي ومشروعات تهيئة مناخ الأعمال والاستثمار من أهم العلامات المميزة لمصر 2020.

ويثير الحلم بأن تكون مصر دولة متقدمة ونمراً اقتصادياً في العام 2020 قضية مهمة وهي ضرورة تمثل الدروس المستفادة من التجربة الماليزية وغيرها من الدول التي حققت نهضة مماثلة، ذلك بأنه لا يكفي

أن تجري لحاورة بين مجموعة الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني ولا يكفي أيضاً أن ينتج عن الحوار وثيقة مهما بلغت من الدقة والكمال، ذلك أن الأهم هو أن تتحول تلك المحاورات والدراسات والوثائق إلى حركة وطنية شاملة تحرك طاقات الشعب كله بجميع طوائفه وتنظم تلك الطاقات في عمل جاد ومنتج وسوف يكون من مسئولية المتحاورين توصيل تلك الأفكار والمقترحات إلى الدولة وإقناعها بأن تكون هي أساس عملها في تهيئة البنية المؤسسية اللازمة لتحقيقها وتوفير الموارد والطاقات لوضع الخطط الإستراتيجية والبرامج التنفيذية التي توضح مسارات التنمية المطلوبة وتحدد معايير الكفاءة في تنفيذها .

إن دوراً مهماً يجب على الأحزاب المشاركة في الحوار ومؤسسات المجتمع المدني وأجهزة الحكم كلها أن تقوم به، وهو التصميم على نشر وتدعيم ثقافة الإنجاز والاتقان بين المواطنين، وإبراز أمثلة النجاح والالتزام بقيم التقدم والجودة المؤدية إلى تحقيق صورة مصر كما نريدها في 2020 . لقد كان د . مهاتير محمد يفاخر بأن الشعب الماليزي استطاع أن يصمم ويشيد ويجهز القاعة المعروفة باسم قاعة 2020 في فترة لا تتجاوز شهرين ونصف شهر، كما تمكن الماليزيون من إقامة وتشغيل فندق خمس نجوم يضم 1200 غرفة في مدينة Langkawi في أربعة أشهر، كما تمكنوا من صناعة السيارة الماليزية بروتون .

إن كفاءة الحوار الوطني الجديد مرهونة بقدرة المشاركين فيه على جعل "مصر 2020 دولة متقدمة وذات اقتصادي" هدف كل مصري ومصرية وقضية الوطن كله. كما أن الحكومة مسئولة بدرجة أكبر عن المشاركة الجادة في هذا العمل الوطني وتهيئة كل السبل لنجاحه وتفعيله ومد يدها لكل فئات المجتمع والقوى السياسية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تحويل هذا الحلم إلى حقيقة بمشاركة وطنية قوامها الشفافية والديموقراطية والمحاسبة على النتائج والإنجازات. هذا فقط يمكن أن تتحقق نبوءة د . أحمد نظيف.

في عام 2012 بلغ الناتج القومي الإجمالي في جنوب إفريقيا 384 مليار دولار، وفي ماليزيا 303 مليار دولار، وفي نيجيريا 262 مليار دولار، أما في مصر فقد بلغ 257 مليار دولار.
http://www.nationmaster.com/country-info/stats/Economy/GDP-per-capita
فهل صدقت نبوءة أحمد نظيف؟؟؟؟

4. مصر نمر أفريقي . . . وإزالة آثار الصفر الكبير[17] !

سبق أن أشرت إلى نبوءة د. أحمد نظيف أن مصر ستكون نمراً إفريقياً في العام 2020 إلى جانب جنوب إفريقيا . ومن أجل مزيد من تمحيص هذه النبوءة فقد عادت بي الذاكرة إلى يوم 15 مايو 2004 حين تم إعلان فوز جنوب إفريقيا بتنظيم مسابقة كأس العالم لكرة القدم في 2010 وقد حصلت يومها على جميع أصوات لجنة الفيفا المختصة بالاختيار وعددهم 24 بينما لم تحصل مصر على أي صوت، وكان يومها هو يوم "الصفر الكبير".

وكالعادة حاولت الحكومة تبرير ما حدث بأنه نتيجة أخطاء من جانب الفريق الذي كان مكلفاً بإعداد ملف مصر، وتم توجيه اتهامات بالفساد المالي لبعض أعضاء الفريق وجرت معهم تحقيقات لا يهمنا ما انتهت إليه بقدر ما يهمنا التأكيد على الحقيقة الأساسية وهي أن فوز جنوب إفريقيا كان مبرراً ومستحقاً وأنه حتى لو كان أعضاء فريق الملف المصري كلهم من الملائكة ما كانت مصر لتحصل على أي صوت.

ودعونا نقرأ تفسير فوز جنوب إفريقيا من على موقع الفيفا الرسمي بشبكة الإنترنت حيث يذكر أن جنوب إفريقيا كانت قريبة جداً من الفوز بتنظيم مسابقة عام 2006 حين حصلت على 11 صوت وجاءت ألمانيا في آخر لحظة لتفوز بحصولها على 12 صوتا . وكان تقييم ملف جنوب إفريقيا لدورة 2006 بواسطة الفيفا أنه متميز عن ملف كل من البرازيل وإنجلترا ومتعادل مع ملف ألمانيا . وكان رد فعل جنوب إفريقيا إيجابياً إذ أبلغت الفيفا في ديسمبر 2002 عن رغبتها في تنظيم مسابقة 2010 وتم تأكيد هذه الرغبة بواسطة حكومة جنوب إفريقيا واتحاد كرة القدم بها في مايو 2003 .

وكما يقول تقرير الفيفا فقد كانت رسالة جنوب إفريقيا بسيطة وواضحة وقوية، فهي تملك أحسن مجموعة من الاستادات الرياضية في إفريقيا أغلبها موجود فعلاً والبعض يجري تطويره والبعض تحت الإنشاء، كما كان عدد من الشركات العالمية يوفرون لها الدعم التجاري في حالة فوزها بتنظيم المسابقة، وهي تتمتع بأكبر اقتصاد مستقر في القارة الإفريقية، وصناعة إعلامية ووسائل اتصالات عامة متفوقة، فضلاً عن التأييد الوطني الشامل لفكرة تنظيم مونديال كرة القدم فيها . وكان لنجاح جنوب إفريقيا في تنظيم عدد من المسابقات الدولية في سنوات سابقة مؤشراً مهماً على قدرتها التنظيمية . وقد حشدت جنوب إفريقيا لدعم

---

[17] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007

طلبها إلى الفيفا لجومها العالميين وفي مقدمتهم الزعيم نيلسون مانديلا والرئيس ميكي اعتبر هذه المناسبة جزءاً مهماً من استراتيجية شاملة لإحياء جنوب إفريقيا . وقد عمدت جنوب إفريقيا إلى تنظيم عدة مباريات دولية مهمة لتعرض على العالم قدراتها وإمكانياتها ومنها مباراة شارك فيها فريق إنجلترا بقيادة اللاعب الإنجليزي الأشهر دافيد بيكهام أعلن تأييده لطلب جنوب إفريقيا . وانتهى تقرير الفيفا المنشور على موقعها على الإنترنت حتى الساعة إلى بيان فوز جنوب إفريقيا ب 24 صوتا والتأكيد على أن مصر لم تحصل على أي صوت، ومن دون الإشارة إلى الدول الأخرى المتنافسة على تنظيم البطولة.

وإذا تركنا الرياضة وكرة القدم جانباً، دعونا نلقي نظرة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعام 2006 لنرى الفارق بين الحالة المصرية والنمر الجنوب إفريقي. فعلى حين يبلغ الناتج القومي الإجمالي في مصر 104 بليون دولار كان الرقم المعادل في جنوب إفريقيا 262 بليون دولار أي أكثر من مرة ونصف الرقم المصري. وبينما كان فائض الميزان التجاري المصري بالسالب 11 بليون دولار كان الفائض الجنوب إفريقي موجباً وبلغ 4 بليون دولار، وعلى حين كان فائض ميزان المدفوعات المصري [الحساب الجاري] 2 بليون دولار بلغ الفائض في حالة جنوب إفريقيا 14 بليون دولار. وحيث بلغت حصة مصر من إجمالي صادرات إفريقيا 10% كانت حصة جنوب إفريقيا 16%. وعلى صعيد الهيكل الاقتصادي العام نجد الزراعة تشكل في مصر 14.1% من إجمالي الناتج القومي وهي في جنوب إفريقيا تمثل 2.7%، والصناعة في مصر تمثل 20% وفي جنوب إفريقيا 20.9%، وتبلغ مساهمة التشييد في الناتج القومي الإجمالي في مصر 4.1% وفي جنوب إفريقيا 2.4%، وتبلغ مساهمة الخدمات في مصر 47.5% بينما هي في جنوب إفريقيا 66.4%.

والنتيجة أن اقتصاد جنوب إفريقيا أقرب في هيكله إلى اقتصاد عصر المعرفة، وأصبحت جنوب إفريقيا متقدمة في مجالات الاتصالات والمعلومات التي تعتمد عليها كأحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتتجه الحكومة هناك نحو نمط الحكومة الإلكترونية المركزة حول خدمة المواطنين. كما احتلت جنوب إفريقيا المركز السادس والثلاثين من بين 115 دولة على مستوى العالم في مدى استعدادها في مجالات تقنيات الاتصالات والمعلومات ولا يسبقها في إفريقيا سوى تونس.

وإذا تأملنا في تقرير مجموعة البنك الدولي عن "سهولة أداء الأعمال" في جنوب إفريقيا ونقارن مركزها بالقياس إلى مركز مصر التي هللت الحكومة لأخبار فوزها بأحسن مركز في العالم بين الدول التي حققت إصلاحات في إجراءات ممارسة الأعمال فيها . فحسب تقرير 2008 جاءت جنوب إفريقيا في المركز 35 من

بين 178 دولة وكانت في العام السابق تحتل المركز 37 . وفيما تخص مؤشرات سهولة الحصول على الائتمان جاءت في المركز 26 بعد أن كانت في المركز 32، وفي مجال حماية المستثمرين احتفظت بالمركز التاسع لعامي 2007 و2008 على التوالي، كذلك احتفظت بالمركز 85 في مجال تنفيذ العقود . ويذكر أن جنوب إفريقيا مصنفة من بين دول الشريحة الأعلى للدول متوسطة الدخل، وقد بلغ متوسط الدخل الوطني الإجمالي للفرد 5390$ وعدد السكان 47.4مليون. والآن نلقي نظرة على ذات المؤشرات بالنسبة لمصر، فهي في تقرير 2008 تحتل المركز 126 بعد أن كانت في المركز 152 في العام الماضي [وهذا التقرير السابق كان سبباً في ثورة وزير الاستثمار وإعلانه الغضب الشديد على صانعي التقرير ومشككاً في مصداقيته، ولكنه عاد الآن إلى التفاخر بالتقدم حققته مصر مؤكداً أهمية التقرير ودلالاته !]، وجاءت مصر في المركز 115 على مؤشر سهولة الحصول على الائتمان بعد أن كانت في المركز 156، وفي مجال حماية المستثمرين جاءت مصر في المركز 83 بعد أن كانت في المركز 105، وفي مجال تنفيذ العقود تأتي مصر في المركز 145 متقدمة مركز واحد حيث كانت العام الماضي في المركز 146 . ومصر مصنفة في الشريحة الدنيا من مجموعة الدول متوسطة الدخل، وبلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي 1350 دولار وعدد سكانها 75.4 مليون. إذن وبرغم التحسن النسبي في مركز مصر في هذا التقرير فإنها لا تزال بعيدة تماماً عن منافسة جنوب إفريقيا .

وعلى ذكر المنافسة دعونا نلقي نظرة على موقف البلدين في تقرير التنافسية العالمي وتقرير تنافسية إفريقيا ن يصدرهما منتدى العالم الاقتصادي في دافوس وتحتفل الحكومة المصرية بلقاءاته ويذهب إليها وفد رفيع المقام يرأسه رئيس الوزراء ووزراء كثيرين . فقد جاءت مصر حسب تقرير 2007 في المركز الرابع إفريقياً يسبقها كل من موريشيوس في المركز الثالث، جنوب إفريقيا في المركز الثاني، وتونس في المركز الأول. ويعتبر التقرير جنوب إفريقيا في المرتبة الوسطى المدفوعة بالكفاءة Efficiency Driven على طريق التنمية [المرتبة الدنيا هي الدول المعتمدة على المواد الخام كقوة محركة للتنمية والمرتبة العليا هي الدول التي تندفع على طريق التنمية بقوة الابتكار والاختراع Innovation Driven . وعلى مستوى التنافسية العالمية جاءت مصر في المركز 65 من بين 128 دولة، وهي مصنفة ضمن المجموعة الدنيا في طريق التنمية باعتمادها على مواردها الطبيعية Factor Driven . وفي المقابل جاءت جنوب إفريقيا في المركز 46 . إذن لا تزال المقارنة في صالح جنوب إفريقيا حتى الآن. وإذا ألقينا نظرة على تقرير منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العالم

لعام 2007 لجد جنوب إفريقيا في موقع أفضل كثيراً من مصر حيث حصلت في مؤشر إدراك الفساد [اعتماداً على استقصاء آراء عينة من رجال الأعمال والمحللين المحليين] على 5.1 من 10 وهي القيمة الأعلى التي تدل على تدني معدل الفساد في الدولة [بالمناسبة جاءت الدانمرك وفنلندا ونيوزيلاند في قمة القائمة بمعدل نظافة [عكس الفساد] لكل منها 9.4]، أما مصر فهي تحتل مركزاً متأخراً في مقياس النظافة من الفساد إذ جاءت في المركز 105 بين 128 دولة وبمعدل 2.9 بينما جنوب إفريقيا في المركز 43 .

وحسب توقعات وزير الاستثمار في تصريحاته التي أعلنها خلال زيارته إلى المكسيك احتلت مصر المركز الأول على المستوى الإفريقي للدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب تقرير الاستثمار في العالم لسنة 2007 أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD منذ يومين. وبرغم هذا لا يجب أن يصرفنا ذلك الإنجاز الطيب عن بعض الأمور ذات الدلالة. فحسب التقرير وبرغم تدفق استثمارات قدرها 10 بليون دولار، فإن مصر لا تزال بعيدة عن قائمة أكبر 20 دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 والتي تظهر بها كل من الأردن في المركز الثامن، البحرين في المركز الحادي عشر، لبنان في المركز الرابع عشر، والسودان في المركز التاسع عشر ! كذلك لا يبدو واضحاً تأثير هذه الزيادات في الاستثمارات المتدفقة على تخفيض مستوى البطالة ومدى الإضافات الجديدة إلى الطاقات الإنتاجية وفرص العمل الحقيقية.

أطرح هذه التساؤلات في ضوء الإشارات الواضحة في تقرير الاونكتاد المشار إليه أن النسبة الغالبة من الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه في الغالب إلى سوق الأوراق المالية، كما يتم في شكل عمليات استحواذ على الشركات الوطنية وليس إنشاء شركات جديدة. وأظن أن الواقع المصري يعزز هذه الملاحظة حيث اتجهت أغلب الاستثمارات الوافدة إلى شراء البنوك [بنك الإسكندرية، البنك المصري الأمريكي، بنك الدلتا الدولي، بنك مصر رومانيا، بنك مصر الشرق الأقصى . . .] وشراء الشركات التجارية القائمة فعلاً [عمر أفندي] وغير ذلك من شركات القطاع العام التي تم بيعها لمستثمرين أجانب من خلال برنامج الخصخصة تسميه الحكومة الآن " برنامج إدارة الأصول"، كما تتركز معظم الاستثمارات العربية الآن في المجال العقاري بشراء الأراضي وتشييد العقارات والمنتجعات السكنية الفاخرة. كذلك كانت نسبة مهمة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام الماضي في مجال الاتصالات بشراء رخصة المحمول الثالثة. كذلك يشير تقرير الاونكتاد إلى اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية إلى التحول عن مجالات

الإنتاج السلعي والصناعات الاستخراجية وتتجه أكثر إلى مجالات الخدمات، ففي الدول النامية استقطبت الخدمات 70% تقريباً من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في عمليات الاستحواذ والاندماج. وفي جميع الأحوال، لا يبدو تأثير هذه الاستثمارات فاعلاً في التخفيف من مشكلة البطالة أو حل مشكلات تدهور البنية التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي وذلك على الرغم مما يؤكده تقرير الاونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في صناعات مرتبطة بالبنية التحتية خلال 2006 بنسبة 22% من إجمالي عمليات الاستحواذ والاندماج عبر الحدود Cross-borders Mergers & Acquisitions، وفي مجال الكهرباء فإن الاعتماد الأساسي هو على القروض بعد أن فشلت تجربة مشروعات الاستثمار بأسلوب BOT حيث كانت شركة الكهرباء المصرية تشتري الكهرباء من المستثمرين بالدولار الأمريكي ومع كل ارتفاع في سعر الدولار ترتفع تكلفة الكهرباء المشتراة.

لقد كانت الزيادة واضحة في الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى مصر حيث ارتفع من 2.2 بليون دولار في العام 2004 إلى 5.4 بليون في 2005 ثم إلى 10.0 بليون دولار في 2006. وحسب المعلومات الواردة في تقرير الاونكتاد فإن ما يقرب من 50% من هذا الرقم عبارة عن عمليات استحواذ الشركات الأجنبية على شركات وطنية، وإذا قدرنا أن نسبة 70% من الباقي اتجه إلى مجالات الخدمات [الاتصالات والبنوك مثلاً]، فإن ما تم استثماره في مشروعات جديدة في مجالات الصناعات التحويلية وغيرها من المجالات غير الخدمية لا يزيد عن 1.5 بليون دولار! والأمر يحتاج توضيح من وزير الاستثمار.

وإذا انتقلنا إلى جانب آخر من جوانب المقارنة بين مصر وجنوب إفريقيا وهو مجال التعليم الجامعي سنجد أن جنوب إفريقيا لها أربع جامعات ضمن أحسن 500 جامعة في العالم لسنة 2007 وتحتل بذلك المرتبة السابعة والعشرين من بين ثمانية وثلاثين دولة، ومصر لها جامعة واحدة فقط هي جامعة القاهرة وتحتل المركز 36. وعلى المستوى الأفريقي ظهرت 21 جامعة من جنوب إفريقيا من مجموع خمسة وعشرين جامعة ضمن قائمة أحسن 100 جامعة إفريقية وقد احتلت المراكز الثمانية الأولى، أما الجامعات المصرية فقد ظهرت سبع جامعات حكومية ضمن تلك القائمة من أصل اثنين وثلاثين جامعة منها جامعة القاهرة في المركز الثالث عشر وجامعة حلوان في المركز المائة في ذيل القائمة، كما ظهرت ثلاث جامعات خاصة ضمن القائمة وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة في المرتبة العاشرة بينما احتلت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا المرتبة التاسعة عشرة. أما على صعيد البحث العلمي فقد ظهر مركزين بحثيين من جنوب

إفريقيا ضمن قائمة أحسن 1000 مركز علمي في العالم هما مجلس البحث العلمي والصناعي وجاء في المركز 395 ومركز جنوب إفريقيا للبحوث الطبية وترتيبه 860 . ولم يظهر في تلك القائمة أي من مراكز البحث العلمي المصرية. وفي تقرير لمنظمة اليونسكو يتضح أن جنوب إفريقيا رصدت في عام 2002 مبلغ 1.3 بليون دولار لأغراض البحث والتطوير وتشمل طاقاتها البحثية مجالات الطيران، الهندسة النووية، الكيمياء، التعدين، الزراعة والطب. وأورد نفس التقرير أن مصر استثمرت في العام 2000 مبلغ 400 مليون دولار لأغراض البحث والتطوير بنسبة 0.1% من الإجمالي العالمي.

إن ما حققته جنوب إفريقيا خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة عشر عاماً منذ بداية الحكم الديمقراطي وإلغاء العنصرية يعتبر إنجازاً غير مسبوق بكل المقاييس، ويصبح من الصعب علينا كمصريين أن نشهد مصر ذات التاريخ والإمكانيات والثروة البشرية التي تقترب من ضعف عدد سكان جنوب إفريقيا وهي تتراجع بمسافات تتسع في كافة المجالات عن جنوب إفريقيا . ولا بد من توضيح أن ما تحقق في تلك الدولة الإفريقية التي أصبحت تحق النمر الإفريقي الفعلي يستند إلى حالة من الديموقراطية الرائعة التي تفتقر إليها مصرنا العزيزة. ولعل من أمثلة التفوق الجنوب إفريقي في الممارسة الديموقراطية أن نقارن بين منصب محامي الشعب يطلق عليه The Public Protector وهو منصب مستقل عن السلطة التنفيذية ويتم تعيينه بواسطة رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من الجمعية الوطنية لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد، ولا تخضع في عمله إلا للدستور والقانون، ولا يجوز لأي فرد أو هيئة من هيئات الدولة التدخل في عمله ، وتختص بتلقي شكاوى المواطنين ضد الحكومة وأجهزتها والمسئولين الحكوميين، ولها قوة التوصية باتخاذ الإجراءات التصحيحية وإصدار تقارير عن الموضوعات التي يتم التحقيق فيها . وخدمات محامي الشعب مجانية ومتاحة للجميع.

ولقد كانت جنوب إفريقيا إحدى دول إفريقية خمسة ضمت مصر، الجزائر، نيجيريا، السنغال واشترك رؤساؤها في إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD التي تم إقرارها في يوليو 2001 لتكون رؤية وإطار إستراتيجي لتنمية وتجديد إفريقيا . وكانت تلك المبادرة تهدف مساعدة الدول الإفريقية على مواجهة التحديات والعمل المنظم من أجل التخلص من الفقر والتخلف الاقتصادي والتهميش تعاني منه إفريقيا . وقد اشتملت المبادرة إلى جانب القضاء على الفقر على أهداف مهمة منها إعادة وضع الدول الإفريقية منفردة ومجتمعة على طريق التنمية المستدامة وإدماجها في الاقتصاد العولمي، وتحسين ظروف

المرأة وتمكينها، وتطبيق قواعد الحكم الرشيد في الحكومات الإفريقية وقطاعات الأعمال بها . وتؤكد المبادرة على أهمية الاستثمار الفعال لموارد الدول الإفريقية وتنمية التعاون بين شعوبها، وبناء قدراتها التنافسية لتحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ورغم أن أحداً في مصر لم يلق بالاً إلى تلك المبادرة ولا نجد لها آثاراً في التطبيق سواء ضمن ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي أو أثناء طرح التعديلات الدستورية التي تجافي بكل المعايير القيم والتوجهات التي تدعو إليها مبادرة النيباد، فإن جنوب إفريقيا قطعت أشواطاً بعيدة في تطبيقها على مختلف الأصعدة وحققت تطوراً ملحوظاً في مجالات البناء الديمقراطي والتواجد على الساحة الدولية.

إن القضية ليست فقط زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من انخفاض نصيب جنوب إفريقيا من هذا التدفق الاستثماري إلا أنها تتفوق على مصر في ميادين الاقتصاد، والعلم والتعليم والديموقراطية فضلاً عن الرياضة، وأنه إذا أردنا اللحاق بها – ناهيك عن التفوق عليها – فالأمر يحتاج مراجعة شاملة لمجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والهياكل والمؤسسات السياسية من أجل تهيئة البنية التحتية للانطلاق والتنمية المستدامة.

وأولاً وقبل كل شيء فإن تحرير الإنسان المصري من القيود الأمنية وضغوط الفقر والبطالة، وإطلاق الفرص له للتغيير والاختيار والمشاركة الديموقراطية في تقرير مصير الوطن، كلها مقومات لا غنى عنها لتحقيق النقلة كي تكون مصر نمراً اقتصادياً حقيقياً .

نجحت جنوب إفريقيا في الانضمام إلى مجموعة "البريكس" BRICS وتضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين فضلاً عن جنوب إفريقيا، بينما لا تتوفر حتى الآن في مصر شروط الانضمام إلى المجموعة، واقتنص تواجدها في المؤتمر الأخير لقمة البريكس على كونها ضيف شرف بدعوة من الصين التي استضافت المؤتمر في سبتمبر 2017.

مص، هل تكرر التجربة الماليزية[18]!

ألقى د. مهاتير محمد محاضرتين بمكتبة الإسكندرية عن التجربة الماليزية في التنمية الشاملة ركز في المحاضرة الأولى على قضية تنمية الموارد البشرية، بينما أفاض في المحاضرة الثانية في طرح آراءه حول قضية الاندماج أو التناطح بين الحضارات وتأثيراتها على مسيرة التنمية في ماليزيا والدول النامية بشكل عام.

وقد كان حضور هاتين المحاضرتين فرصة نادرة للاقتراب من فكر الرجل صاحب التجربة الناجحة- والتي امتدت على مدى 22 سنة - واستكشاف الخلفية الفكرية التي أسهمت في صياغة تلك التجربة وتتمثل فيما يلي:

- ☑ التركيز على أن قيم الإسلام ومبادئه الرئيسية.- قيم العدالة، الأخوة الإسلامية، المساواة وتجنب الظلم .- هي التي تشكل أساس التقدم والنهضة في ماليزيا، مع إدراك أن تلك القيم الإسلامية لا تتماشى مع قيم ومبادئ الثقافة الغربية، ومن ثم لا مجال للتوحد أو الاندماج بين الحضارتين الإسلامية والغربية وأن هذا التناقض لا يشكل بالضرورة صراعا بين الحضارات، ولكنه بالقطع نموذج لعدم التوافق، لذا يجب على ماليزيا .وغيرها من الدول الإسلامية. أن تتمسك بقيمها الأصلية في مواجهة الغزو الثقافي وتسلل القيم الغربية غير الأخلاقية إلى مجتمعاتها . وفي ذات الوقت التقيد بسماحة الإسلام في تمكين غير المسلمين من مواطني ماليزيا من ممارسة شعائر عقائدهم الدينية بحرية.
- ☑ الإدراك الواعي بأن الإسلام يواجه حربا عنيفة من الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) وأن التمسك بالقيم الإسلامية وتعميق الوحدة بين أفراد الشعب الماليزي وتكريس توحد وتعاون الدول الإسلامية وتأكيد معنى "الأمة" هو الأمل في إمكانية مواجهة تلك الهجمة الغربية على الإسلام.
- ☑ أن العولمة نتاج للفكر الغربي الوارد من دول شمال الأطلسي التي تحاول التسلط على مقدرات الشعوب. ومنها شعوب الأمة الإسلامية -، وهي تعكس ثقافة تقوم على قهر الشعوب والاستيلاء على البلاد وثرواتها وحتى القضاء على أهالي البلاد الأصليين كما فعل المهاجرون الأوربيون إلى أمريكا وأستراليا . ومع ذلك فإن التجربة الماليزية لا تدعو إلى الانعزال عن العالم الخارجي، بل

---

[18] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2005

قامت على أساس ضرورة التميز والتفوق في الاقتصاد الماليزي حتى تجد له مكانا في أسواق العالم، والسعي لاستثمار ظروف العولمة لصالحها وذلك بفهم واستيعاب الكيفية التي تعمل بها والمفاهيم المستندة إليها . ويتطلب ذلك أن تستفيد ماليزيا من عصر المعلومات وأن تشارك في ثورة التكنولوجيا، حتى لا تتكرر أخطاء التخلف عن النهضة الصناعية.

- ☑ أن الأزمة الاقتصادية، التي ضربت ماليزيا وغيرها من دول شرق وجنوب شرق أسيا، هي نتاج مضاربة مستثمرون غربيون في عملات تلك البلاد، مما أدى إلى تخفيض عملاتها وإفقار شعوبها . وبذلك تجب تأمين الاقتصاد الماليزي ضد هذه المضاربات ووضع بعض الحدود والقيود في وجه الانفتاح الاستيرادي للحد من تدفق السلع والمنتجات الغربية إليها ولحماية منجزات التنمية، مع استمرار احترام آليات السوق ومن دون الانزلاق إلى نظم الاقتصاد المدارة بالقرارات الحكومية.

ماليزيا 2020

اعتمدت تجربة ماليزيا التنموية على مشروع "ماليزيا 2020" صاغه د. مهاتير محمد في 1991 للتحول بماليزيا إلى دولة متقدمة على النحو التالي:

[بحلول العام 2020 ستكون ماليزيا أمة موحدة، تقوم على مجتمع ماليزي واثق من نفسه Confident، متمسك بقيم أخلاقية وسلوكية قوية، يعيش في ديمقراطية تتسم بالتحرر والتسامح والعناية بأفراده، ويتمتع بالعدالة الاقتصادية، وهو مجتمع تقدمي وبه نمو مستمر، ويقوم على اقتصاد عالي التنافسية والحركية والقوة والمرونة].

ووفق هذه الرؤية سيكون الواقع الماليزي حسب المواصفات التالية:

- ☑ تحسين جودة الحياة في ماليزيا ولجميع المواطنين.
- ☑ الارتفاع بمستوى التعليم والوصول إلى المعايير العالمية في جودة التعليم.
- ☑ مضاعفة الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي.
- ☑ تحقيق معدل نمو سنوي 7% وهو ما يؤدي إلى تنمية كلية عبر 30 سنة تعادل 800%.
- ☑ تحقيق معدلات عالية في مجالات تنمية الموارد البشرية، والارتفاع بمستوى المهارة للمواطن الماليزي من أهل القرى لتكوين مورد بشري فعال ومنتج يستطيع استيعاب التقنية الجديدة والتعامل مع وسائل الإنتاج الصناعي.

فلسفة مشروع ماليزيا 2020

تقوم فلسفة الشمية الماليزية على المحاور التالية:

رؤية واضحة لصورة ماليزيا المستهدفة في المستقبل، أن تكون ماليزيا دولة كاملة التقدم Fully developed country في العام 2020 من دون تقليد أيا من الدول أل 19 الأكثر تقدماً الآن، أي ستكون ماليزيا دولة متقدمة وفق نمط خاص بها . وكذلك وضوح أهداف التقدم ليس فقط في الجانب الاقتصادي، ولكن في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الروحية، النفسية والثقافية.

أن تكون ماليزيا:

- ☑ دولة متقدمة بمعنى التوحد الوطني والتماسك الاجتماعي بين عناصرها العرقية الثلاثة، والاستقرار السياسي، نظام الحكومة، جودة الحياة، القيم الاجتماعية والروحية، الاعتزاز الوطني والثقة بقدراته.
- ☑ حكومة قوية تنسق أدوار مختلف الطوائف والفرق في المجتمع وتوجه جهوده نحو تحقيق أهداف ماليزيا 2020، وتشجع نظاما اقتصاديا يقوم على آليات السوق مع ضبط حكومي معقول للأسواق والأسعار، وتحرير التجارة والتركيز على تنمية الصادرات.
- ☑ تحجيم التضخم وتنمية الادخار المحلي يصل في المتوسط إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي .
- ☑ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا مكملا لتراكم الرأسمالي الوطني وليس بديلا عنه.
- ☑ تشجيع القطاع الخاص وإسناد دور مهم إليه في تنفيذ مشروعات الشمية مع وضوح المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وعدم انفلاتها سعيا وراء الربح المجرد أو السريع بالتناقض مع أهداف الشمية المجتمعية الشاملة.
- ☑ تحقيق العدالة في توزيع عوائد الشمية بين طوائف الشعب الماليزي الثلاثة الرئيسية الملاويين وهم الأغلبية المسلمة، الصينيين وهم يمثلون ما يقرب من 26% من السكان والهنود ويمثلون ما يقرب من 8% .
- ☑ إتاحة فرص المشاركة في جهود الشمية للجميع، ونشر فلسفة ماليزيا 2020 في كل الأوساط وتنمية ثقافة وقيم تحابي الشمية والتطور والاعتزاز بالقيم الإسلامية ومحاربة الغزو الثقافي الأجنبي وما تحمله من قيم تعادي القيم الإسلامية وتصرف الناس عن الاهتمام بالعمل والإنتاج.

- ☑ الإفادة من تجارب الآخرين واستثمار الخبرات والعارف التي أثبتت نجاحها في دول أخرى- خاصة اليابان - والاستفادة حتى من مفاهيم الإدارة الغربية التي تمثل أساسا وركيزة في نجاح المشروعات إذا أحسن تطبيقها .
- ☑ حماية الاقتصاد الوطني ضد المضاربات الأجنبية ووضع قيود على حركة الأموال الخارجة من ماليزيا خاصة بعد أزمة 1997 .
- ☑ الاعتماد على الذات والقدرات الذاتية والموارد الوطنية لماليزيا ، والعزوف عن الاقتراض والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية وتجنب الوقوع في شرك وصفقات صندوق النقد والبنك الدوليين] مع الاقتراض من اليابان لفترة نتيجة الجوار وتقارب الثقافة.]
- ☑ التركيز على تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي وتطوير المنتجات والطاقات الإنتاجية وتنمية قدرات ذاتية في مجالات التقنية الجديدة،] في ماليزيا لجنة عليا على مستوى وزاري لتنمية التنافسية في الاقتصاد الماليزي] .
- ☑ تنويع الإنتاج من السلع والخدمات، وذلك تحقق فرصا أكبر لدخول أسواق التصدير الهائلة في الصين، جنوب أسيا ، ومنطقة الخليج وأمريكا اللاتينية، فضلا عن التغلغل في سوق الاتحاد الأوروبي .
- ☑ الانطلاق في التنمية الاقتصادية إلى الصناعة، الزراعة، والخدمات وفي مقدمتها السياحة .
- ☑ العناية بالريف وتطويره وإحداث عملية تحويل شاملة في أوضاعه حتى يكتسب أبناء الريف قيم العمل والإنتاج والمهارات والخبرات المعرفية والتقنية الملازمة للحضر وأنماط الإنتاج الصناعي والتقني المتطورة فيه.
- ☑ العناية بمصادر الثروات الطبيعية في البلاد المحافظة عليها والبيئة يجب أن نحافظ عليها من التلوث، ومصادر المياه نظيفة وآمنة من التلوث.
- ☑ الانطلاق بقوة للتحول نحو مجتمع المعلومات، واستثمار تقنيات المعلومات في دفع النشاط الاقتصادي وتعظيم القيمة المضافة للمجتمع.
- ☑ بناء العلاقات الخارجية لماليزيا في ضوء مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وليس على أساس اعتبارات سياسية فقط.

دور الحكومة الماليزية في إدارة التنمية

تلعب الحكومة دورا مهما في إدارة التنمية الشاملة وفق رؤية ماليزيا 2020 حيث تركز على وضع السياسات والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي والتأكد من تطبيقها والالتزام بها من خلال:

- ☑ ضمان وجود جهاز حكومي كفء وغير فاسد competent and non-corrupt.
- ☑ إشراف فعال وعقوبات صارمة للمخالفين إذا لزم الأمر.
- ☑ تفعيل نظام قضائي فعـــــــــــــــــال ومرن.
- ☑ تهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الادخار والاستثمار المحلي.
- ☑ تعميق الأنشطة المعرفية وتقنيات الاتصالات والمعلومات وتوظيفها في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة knowledge-based economy.
- ☑ استثمار وتوظيف مفاوضات تحرير التجارة متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أهداف ماليزيا والوصول مع نهاية 2004 إلى اتفاق واحد مع 146 دولة أعضاء منظمة التجارة العالمية يسمح لها بفرص أوسع لدخول أسواقها بالسلع والخدمات الماليزية.
- ☑ المتابعة اليقظة للأداء الاقتصادي والكشف عن بوادر الانحراف عن الخطط أو الأهداف، أو بداية مظاهر أزمات أو مشكلات، والتدخل الحاسم لعلاجها قبل استفحالها (أثناء أزمة 1997-1998 كانت هناك لجنة على المستوى الوزاري وتضم خبراء وممثلين لقطاع الأعمال لمتابعة حركة الاقتصاد الوطني ومتغيراته على مدى الساعة).
- ☑ السيطرة على أسعار الصرف للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، والحرص على ضرورة المحافظة على قيمة العملة الوطنية ومنعها من الانخفاض (ناهيك عن الانهيار).

التحديات الإستراتيجية التسعة

حددت رؤية ماليزيا 2020 تسع تحديات ينبغي التعامل معها بحزم وبمشاركة جميع المواطنين وهيئات المجتمع من اجل إتاحة فرصة لتحقيق الهدف أن تكون ماليزيا دولة كاملة التقدم بحلول العام 2020، تلك التحديات هي:

التحدي الأول:

توحيد الأمة متعددة الأعراق في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

التحدي الثاني:

خلق مجتمع ماليزي متحرر، صحيح نفسيا ومطمئن يشعر بالثقة ويؤمن بقدراته، ومتحفز لمواجهة أي أخطار أو عقبات تعترضه. تجب أن يتصف هذا المجتمع الماليزي بالتميز، لا تخضع لأي طرف وتحظى باحترام الأمم الأخرى.

التحدي الثالث:

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف ماليزيا ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

التحدي الرابع:

خلق وتدعيم مجتمع يقوم على الأخلاق القويمة والقيم الدينية السليمة، يمارس أفراده عقائدهم الدينية ويتمسكون بقيم أخلاقية قوية.

التحدي الخامس:

خلق مجتمع يقوم على التسامح وقبول الآخر، يكون فيه كل الماليزيين سواء بغض النظر عن العقيدة أو العرق أو الجنس أو اللون، لهم جميعا حرية ممارسة عاداتهم وثقافتهم وعقائدهم الدينية، وفي نفس الوقت يشعرون أنهم ينتمون جميعا إلى أمة واحدة.

التحدي السادس:

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

التحدي السابع:

إقامة مجتمع الرعاية تكون فيه الأسرة وليست الفرد أو الدولة هي الخلية الأساسية ومحور الاهتمام والرعاية، وفيه يؤثر الفرد المجتمع (الوطن) على نفسه.

التحدي الثامن:

الحصول على مجتمع عادل اقتصادياً، حيث يوجد توزيع عادل لثروة الأمـــــــة.

التحدي التاسع:

تأسيس مجتمع مزدهر مع اقتصاد منافس، ديناميكي، متين وقوي بشكل كامل.

من المؤكد أنه لا يمنع مصر أن تكرر التجربة الماليزية سوى
أنها تحتاج إلى شعب مثل شعب ماليزيا و د. محمد مهاتير!!!!! مع الاعتذار للشعب المصري وحكامه!

كيف تنهض الدول؟

لقراءة التقرير اضغط الرابط التالي:

دكتور علي السلمي يصف "كيف تنهض الدول - !"موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/850glXtRWzc

الفصل الرابع

أحوال أهل الحكم ونظامهم

عبد الناص صاحب النكسة السادات الرئيس المغتال مبارك أجبره الشعب على التنحي

محمد مرسي الرئيس المخلوع بعد ثورة 30 يونيو 2013

عن الرئيس الأسبق . . وابنه أتحدث !

الشعب أسقط النظام ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

1. ماذا نريد من رئيس الجمهورية[19]؟

تجتهد الكثيرون في مصر الآن في محاولة استقراء المستقبل بحثاً عن إجابة لسؤال أصبح يتردد على كل لسان في المحروسة.. من الرئيس القادم؟ ووجدنا عشرات من الأفراد والجماعات المهمومين بالشأن العام يتطوعون بترشيح شخصيات عامة لمنصب رئيس الجمهورية. كما وجدنا بعض الأحزاب تعلن عن استعدادها لمنح عضويتها لأشخاص بعينهم على أن يكونوا مرشحيهم للانتخابات الرئاسية!

ومع تعدد الأسماء المطروحة كمرشحين محتملين للتنافس على منصب رئيس الجمهورية فإن أحداً ممن يرشحونهم لم يحاول أن يتعامل مع السؤال الأهم **وهو ماذا يريد المصريون من رئيس الجمهورية القادم؟**

إن المنشغلين بقضية الرئيس القادم لم يناقشوا أبداً المواصفات المطلوبة فيمن يتم انتخابه لمنصب الرئيس والتوجهات والقيم والأهداف التي ينبغي عليه الالتزام بها كي تحوز ثقة الناخبين ويفوز بالمنصب الأعلى في الدولة، ولا تساءلوا عن معرفته وإدراكه للمشكلات التي يعاني منها الناس وعن رغباتهم وأمنياتهم.

إن الأسس التي تقوم على أساسها عملية انتخاب رئيس الدولة في النظم الديموقراطية تتضمن ضرورة أن يعرض برنامجه على الناس وأن يتقبل أسئلتهم واستفساراتهم التي تصل لحد الرغبة في التعرف على أفكاره ومفاهيمه وجوانب من حياته الشخصية. وتلك الأسس والممارسة الديموقراطية ينبغي أن تكون هي أساس اختيار الرئيس القادم لمصر سواء كان الرئيس مبارك أو جمال مبارك أو أي مرشح آخر يقدمه الحزب الوطني الديمقراطي أو أي من الشخصيات العامة أو قيادات الأحزاب الأخرى ن تنطبق عليهم الشروط التي جاءت بها المادة 76 الشهيرة من الدستور بعد تعديلات 2007.

وفي تصوري أننا

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يكون ملتزماً بالديموقراطية أسلوباً للحكم وأميناً على تطبيق عناصرها المحورية وهي سيادة القانون، التعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب، والانتخابات الحرة النزيهة واعتماد التقنيات الحديثة في إدارة العمليات الانتخابية بعيداً عن تدخلات الإدارة الحكومية. كما ينبغي أن يعلن الرئيس احترامه

[19] [19] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

لحقوق الإنسان والتزامه بإعلاء كلمة القانون وحماية استقلال القضاء، وتجنب استخدام قانون الطوارئ إلا في حالات الضرورة ولمدة محددة يعينها القانون.

☑ نريد من الرئيس القادم

ألا يكون فوق القانون وخارج نطاق المساءلة والمحاسبة البرلمانية والشعبية. إن الرئيس هو القدوة ويجب أن يكون مثالاً لشعبه في الالتزام بالقانون والخضوع للمساءلة عما يصدر عنه من قرارات وتصرفات. نريد من رئيسنا القادم ألا يقبل أن يكون هو المصدر الوحيد للتوجيهات التي يعمل وفقاً لها الوزراء والمسئولين كافة، بل نريد أن يصر على أن يتحمل كل مسئول مسئولياته وأن يبدع ويطور ويبتكر ويتخذ القرارات التي تتناسب مع ما يتمتع به من صلاحيات حتى ولو كانت تخالف رأي الرئيس أو توجيهاته طالما كانت هي الأفضل لصالح المواطنين.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يشرك الشعب معه في جهد وطني إيجابي لإيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديموقراطية وصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما تحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يقبل بالنظام البرلماني يكون دوره فيه حكماً بين السلطات وراعياً لمشروع النهضة المصرية تقوم بتنفيذه حكومة منتخبة ديمقراطياً وحائزة على ثقة المجلس التشريعي. نريد من الرئيس أن يقبل باقتناع حقيقي أنه يؤدي مهام منصبه لمدة محددة وسيأتي بعده آخرون. كما يجب أن يتقبل المعارضة باعتبارها جزءاً أساسياً من النظام الديمقراطي وأن أي حزب معارض له فرصة الفوز بثقة المواطنين ويمكن أن يشكل الحكومة.

أي أننا ببساطة نريد أن يتقبل الرئيس القادم لمصر مبدأ أن يكون رئيساً سابقاً بعد أن ينهي مهمته التي اختارته الشعب لها سواء أمضى فترة رئاسية واحدة أو اثنين على الأكثر.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يكون رئيساً لكل المصريين وليس فقط لأعضاء حزبه، ونريده أن يتخلى عن رئاسة حزبه بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وأن يؤكد على فصل الحزب الحاكم عن الدولة ومنع الخلط بين القضايا الحزبية وقضايا الوطن ومصالحه. نريد أن يكون الرئيس القادم متواجداً معنا من دون حواجز، يزور المناطق الشعبية ويتعرف على أوضاع الناس وأحوالهم من دون تزويق ولا إعداد وتجهيز من الأجهزة، وأن يولي قضية العشوائيات اهتماماً جديراً بحجم المشكلة الكارثية وتأثيراتها السلبية على الأمن الاجتماعي. نريد الرئيس مستمعاً لشكاوى المواطنين مباشرة من دون وسطاء، وأن يكون على اتصال بمؤسسات المجتمع المدني وعلى تواصل مع وسائل الإعلام كلها سواء المؤيدة أو المعارضة له.

☑ نريد من الرئيس القادم

ألا يسمح بتزاوج السلطة والمال من خلال اقتراب رجال المال والأعمال من المواقع الحزبية وتعيينهم في مناصب وزارية. نطلب من الرئيس أن يُفعل الضوابط الدستورية والقانونية التي تحتم عليه وعلى الوزراء والمحافظين وشاغلي المناصب التنفيذية في الدولة أن يعلنوا بيانات الذمة المالية قبل شغل المنصب وبعد الخروج منه وتفعيل قانون محاكمة الوزراء، ونريده داعماً لجهود ونظم وقوانين مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين وتعقبهم ومعاقبة من يساندونهم من المسئولين في الدولة.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يصارحنا ويتفق معنا على أسس النظام الاقتصادي لمصر المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما تحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يلتزم بالمحافظة على الثروة الوطنية وأصول وممتلكات الوطن ولا يسمح بالتفريط فيها تحت دعاوى الخصخصة وغيرها من مفردات أصحاب مذهب تقليص دور الدولة وإطلاق المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي بلا ضوابط.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يلتزم بالتوجه نحو اللامركزية وإعطاء الفرص الكاملة للخروج بمصر من الحيز الضيق لا يتجاوز 7% من مساحتها، ودعم مشروعات الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60% من مساحة الوطن الكلية.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن تكون قضية التعليم والبحث العلمي في قمة أولوياته من أجل إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. نريد من الرئيس أن يكون العلم هو أساس اتخاذ القرارات وأن تكون كلمة العلم والعلماء هي الفيصل في رسم السياسات ووضع الخطط وإقامة المشروعات.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يكون منحازاً بالفعل وليس بالقول للفقراء ومحدودي الدخل، وأن يرعى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية، ويدعم نظم ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يعمل معنا في صنع المستقبل وتحقيق اكتفائنا الذاتي من الغذاء، والتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، واستعادة قلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان سابق مجدها، وإعادة القطن المصري إلى مكانته العالمية التي فقدها، ونجاح جامعاتنا في تبوأ مركزاً متقدماً على قائمة أفضل الجامعات في العالم.

☑ نريد من الرئيس القادم

أن يلتزم بالعمل معنا في تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

كنا كلنا نتوقع أن حسني مبارك سيترشح للفترة الرئاسية السادسة في 2011، وكنا نريد من رئيسنا القادم – فضلاً عما ذُكر – أن يلتزم استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال القرار المصري في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر.

ولكن مضت ثلاثون عاما – خمس فترات رئاسية – ولولا أن انتفض الشعب في 25 يناير 2011 لكان مبارك قد ترشح لفترة سادسة – أو كان ابنه جمال قد بدأ فترته الرئاسية الأولى – دون تحقيق ما طالب به المصريون على مدى الثلاثين عاما !!!

https://youtu.be/mQOlrmue5Rw

https://youtu.be/nz9OgWLgjqM

قراءة في خطاب الرئيس مبارك "الأسبق"[20] !

في كل مرة أقرأ أحد خطابات الرئيس في المناسبات الوطنية والرسمية، ينتابني شعور بالإشفاق على من قام بكتابة الخطاب إذ أشعر أنه مطالب باستخدام كلمات فخمة وجمل إنشائية رنانة ومعان وطنية تستثير الحماس وتخاطب مشاعر المواطنين، في ذات الوقت تحرص فيه كاتب الخطاب بالالتزام بالتجديد والاختلاف نوعا ما في كل خطاب عن الخطابات السابقة.

وعند قراءة خطاب الرئيس أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة والأخيرة في الفصل التشريعي الحالي، فقد بدت لي مجموعة من الملاحظات أولها أن الخطاب لم يأت بجديد لم يذكره الرئيس في خطاباته السابقة، كما لم يتعامل الخطاب مع المعطيات التي حددها الرئيس حين تحدث عن " مرحلة حاسمة من مسيرة الوطن" . . و"تحديات داخلية" . . و"أزمات إقليمية" . . و"عالم مضطرب"/ . . و"ركود للاقتصاد العالمي هو الأعنف والأخطر . . منذ نحو المائة عام" !

https://youtu.be/8fuGmqxaeWE

لقد جاء تعامل الخطاب تقليديا ولم يتوجه لأي من تلك المعطيات الخطيرة بما هي جديرة به من تفصيل وتعميق وتوضيح للسياسات والبرامج التي يقدمها الرئيس لمعالجتها .

وفي ظاهرة واضحة أفاض خطاب الرئيس في إطراء البرلمان مسجلاً له فضل إنجاز العديد من التشريعات كانت في مقدمتها التعديلات الدستورية – علماً بأن البرلمان لم يفعل أكثر من إقرار الصياغة التي جاءت في

[20] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

اقتراحات الرئيس ولم يدخل تعديلاً واحداً عدا الفاصلة الشهيرة التي أدخلها د. آمال عثمان على صياغة إحدى المواد.

وبرغم ما يمكن اعتباره إنجازاً للبرلمان، فإن خطاب الرئيس لم يتعامل مع مدى تطبيق تلك التشريعات هل حققت المستهدف منها من "إصلاح دستوري، وترسيخ للديمقراطية وحقوق المواطنة، وتدعيم دور الأحزاب والبرلمان"!

وخطاب الرئيس في هذا الإطار تختلف في مضمونه ومراميه عما يشعر به الكثيرون من أبناء هذا الوطن وما تردده الأحزاب والقوى السياسية من مطالب بإصلاح دستوري شامل يقوم على إحداث دستور جديد يتبنى مفهوم النظام البرلماني ويقلص من سلطات رئيس الجمهورية ويكون فيه مجلس الوزراء هو المسئول عن إدارة شئون البلاد تحت رقابة البرلمان.

كما لا يتوافق مضمون خطاب الرئيس مع ما يثار حول أهمية تأكيد استقلال القضاء وتأكيد اختصاص المجلس الأعلى للقضاء بطل شئون القضاة وكذا أن تنقل إليه تبعية التفتيش القضائي وأن يكون تعيين النائب العام بقرار من المجلس وليس بقرار من رئيس الجمهورية. كنت أتمنى أن يتعامل خطاب الرئيس مع تلك القضايا حتى برفضها وبيان مواطن الخلل فيها، وذلك أفضل كثيراً من تجاهلها.

وحين تناول الرئيس في فقرة مهمة من خطابه الأجندة التشريعية الجديدة، ذكر على سبيل التحديد أن الحكومة سوف تتقدم بطلب عاجل لاعتماد إضافي لبرنامج ثالث للإنعاش الاقتصادي يتجاوز 10 مليارات جنيه بموازنة الهيئات الاقتصادية يوجه أساساً لمشروعات المياه والصرف الصحي والطرق وقرى الظهير الصحراوي، ولكن الخطاب جاء خلواً من بيان واضح لما تم إنجازه نتيجة المليارات الثمانية عشرة التي تم تخصيصها العام الماضي لغرض مواجهة الأزمة المالية العالمية، واكتفى الخطاب بترديد مقولة أننا نجحنا في اجتياز الأزمة اعتماداً على مواردنا الذاتية دون المساس بعجز الموازنة ومع استمرار تخفيض نسبة الدين العام لدخل مصر القومي!

إن مجموعة التشريعات التي ستقدمها الحكومة للبرلمان في دورته الجديدة وأشار إليها خطاب الرئيس تمس جوانب مهمة من حياة المصريين وخاصة الفقراء والبسطاء منهم والتي لم تتح حتى الآن فرص للنقاش الجماهيري بشأنها، ولم تحصل عليها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لدراستها الدراسة الكافية وإبداء رأيها فيما تضمنته، وإن كان ما تسرب منها قد أثار موجة من الاعتراض الشديد خاصة مشروع قانون

المعاشات والتأمينات ومشروع قانون التأمين الصحي، الأمر يحتم طرح تلك الحزمة من القوانين لنقاش مجتمعي عام وتخصيص وقت كاف لعقد جلسات استماع في مجلسي البرلمان للتعرف على اتجاهات الطوائف المجتمعية ذات العلاقة بشأن تلك القوانين، وكذا الاستماع عن الانتماء إلى الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطني الديمقراطي لتمريرها على هوى الحكومة ثم العودة إلى إدخال التعديلات عليها حين تتضح سلبياتها . إن الاستماع إلى آراء المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية هو التزام على نظام الحكم إن كان فعلاً يريد ترسيخ الديموقراطية وتعزيز حقوق المواطنين كما جاء في خطاب الرئيس .

والملاحظ أن خطاب الرئيس يكاد يكرر نفس المعلومات التي جاءت في كتاب الحكومة عن إنجازاتها السنين في سنين شهراً حين استعرض ما أطلق عليه إصلاحات جريئة شملت الزيادة في الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وإتاحة فرص العمل وزيادة الصادرات وتحسن مستويات الأجور ومخصصات الإنفاق الاجتماعي، وهي كلها إصلاحات أو إنجازات لم يشعر بها أغلبية المواطنين وذلك باعتراف أركان الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي! وجاء الحديث في خطاب الرئيس عن المكتسبات الجديدة تكراراً لشعارات ترفعها الحكومة وحزبها من دون أن تكون لها ملامح واضحة على أرض الواقع.

فالخطاب يعدد تلك المكتسبات في كونها التزامات ثابتة تجاه البسطاء والفقراء ومحدودي الدخل، وتجاه الفلاحين والعمال وأبناء الطبقة الوسطى، وتجاه كل مواطن مصري وأسرة مصرية.

ولكن الخطاب لم يعرض بوضوح لماهية هذه الالتزامات وماذا تحقق منها وماذا ينتظر أن يحصل عليه المصريون منها خلال الفترة الباقية من عمر هذا البرلمان وقبل أن تحين موعد الخطاب التالي للرئيس في افتتاح الفصل التشريعي الجديد بعد انتخابات 2010 .

كما لم يتعرض الخطاب لقضايا حيوية تثير اهتمام الناس وتتعلق بمستقبل بلادهم ومنها قضية تعمير سيناء التي لم يرد اسمها ولو مرة واحدة على سبيل التذكار. إن السؤال يحير المصريين ولا يجدون له إجابة هو لماذا توقف المشروع القومي لتنمية سيناء كان يستهدف إنفاق ما يقرب من خمسة وسبعين مليار جنيهات لإنشاء مشروعات البنية الأساسية واستزراع 400 ألف فدان في وسط سيناء وتوطين ثلاثة ملايين مصري في أرض الفيروز. ولم يتعرض خطاب الرئيس إلى قضايا تردي الخدمات الحكومية وسوء حالة المرافق العامة ومنها السكك الحديدية التي لم تحظ شهدائها بكلمة من كاتب خطاب الرئيس، كما لم يتطرق إلى مسألة خلو منصب وزير النقل منذ استقالة الوزير السابق في أعقاب حادث تصادم قطاري الصعيد عند

العياط منذ شهر تقريباً ! كذلك لم يتعرض خطاب الرئيس لقضية العشوائيات سوى بإشارة عابرة من كلمتين اثنتين " تطوير العشوائيات" في معرض الحديث عن مصر المستقبل.

ما تضمنه خطاب الرئيس من رؤية للمستقبل المصري – وإن كانت تمس آمال يتشوق إليها المصريون – إلا أنها كسابق عهدنا بخطابات مماثلة لا تجد آليات حقيقية لتفعيلها وترجمتها إلى واقع يعيشه الناس وينعمون في ظله بمستويات حياة أفضل وممارسة ديمقراطية حقيقية.

فالحديث المتكرر عن ترسيخ أركان الديموقراطية، وتعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، وبناء المجتمع الديمقراطي يرسخ دعائم اللامركزية ويضع بأيدي المحليات أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشرك المجالس الشعبية في وضع السياسات وفي اتخاذ قرارات إنفاق الموارد واستخداماتها وتحديد أدوات التنفيذ ومتابعة ومحاسبة القائمين عليه، كلها شعارات تدغدغ مشاعر المصريين المشوقين لحياة ديمقراطية، بينما لم تتوفر الإرادة السياسية والرغبة الجادة لتحقيقها على أرض الواقع طوال أكثر من خمسين عاما منذ قيام حركة الضباط الأحرار في يوليو 1952.

https://youtu.be/t3XXF9TIkDs

يا أهل الحكم.. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم[21]!

تتصاعد مشكلات الوطن يوماً بعد يوم، وتتكاثر سحب الغضب والإحباط بين جماعات وطوائف متزايدة من أبناء الوطن، وتتسارع حالات التنازع والتصادم بين الأفراد والمؤسسات ومختلف عناصر المجتمع بصور غير مسبوقة ولا مقبولة. والناس في مصر المحروسة قد فقدوا الثقة في كثير مما يصدر عن أهل الحكم من أقوال وتصريحات عن إنجازات لا يرونها ولا يشعرون بآثارها بينما لا تكف عن تكرار الحديث عنها مؤتمرات أهل الحكم ومجالسهم وحزبهم الحاكم منذ ثلاثين عاماً، ولا يمل كتابهم في الصحف الحكومية المسماة بالقومية من تسويد صفحات بأكملها في محاولات لتجميل أداء الحكومة وحزبها من دون جدوى. وكان أبناء المحروسة قد صدموا - كالمعتاد - بما أسمته الحكومة "تعديلاً وزارياً" خرج بمقتضاه الدكتور مهندس يسري الجمل وزير التربية والتعليم ليحل بدلاً منه دكتور مهندس آخر هو أحمد زكي بدر رئيس جامعة عين شمس السابق وذلك من دون الثقات إلى طبيعة مجال التربية والتعليم بكل ما فيه من تخصصات علمية وتقنيات تعليمية وتجارب مجتمعية تنشأ لها كليات وتحصل المتخصصون فيها على درجات الماجستير والدكتوراه، بل إن كثيراً من الدول المتقدمة تشترط ضرورة حصول المعلمين في المدارس على درجة الماجستير في التربية حتى ينسنى لهم الاستمرار في وظيفة "معلم"، فما بالنا بالوزير القائم على إدارة منظومة التعليم في البلاد لا يشترط فيه مثل هذا الشرط؟

وليس مجرد خروج وزير من الوزارة هو مصدر انعدام الثقة بين الناس وأهل الحكم، ولكن المثير للدهشة أن الأنباء التي يتلقاها الناس من وسائل الإعلام - ولا تنفيها الحكومة - كانت كلها تؤكد أن دكتور الجمل نجح في إقناع الحكومة بنظام الثانوية العامة الجديد وأنه قد حصل على تأكيد بأن الدولة سوف تخصص المبلغ المطلوب لتطبيق النظام اعتباراً من العام 2012/2011 وهو ما يصل إلى 2.5 مليار جنيه حسب ما أوردته جريدة اليوم السابع يوم 19 أغسطس 2009، كما أشارت أنباء صحفية أن وزير التربية والتعليم المُقال كان قد تلقى تأكيداً من رئيس مجلس الوزراء في مكالمة هاتفية يوم 20 يوليو الماضي تفيد تجديد الثقة به وحثه على الانتهاء من مشروع الثانوية العامة الجديد للتقدم به إلى مجلس الشعب في الدورة البرلمانية الجديدة. التي بدأت في شهر نوفمبر الماضي.

---

[21] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

حينما يسمع الناس في مصر ويقرؤون ويشاهدون مثل تلك الأنباء، أليس من حقهم أن يفقدوا الثقة بكل ما يصدر عن تلك المصادر الحكومية حين يفاجئون بإقالة الوزير كان حتى أسابيع قليلة محل الرضا التام، وذلك من دون أي تفسير!

وكانت كلمات المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أكثر وضوحاً في تفسير أسباب انعدام ثقة الناس في الحكومة حين صرح أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب يوم الاثنين الرابع من يناير 2010 – وبحسب ما أوردته صحيفة الوفد يوم الخامس من يناير – أن مصر في حاجة إلى وزراء سياسيين يعرفون كيف يتعاملون مع المواطنين ولديهم الإحساس بشعور الناس. ويؤكد المستشار الملط في حديثه أن الحكومة تخلق أزمة ثقة بينها وبين المواطنين بسبب كثرة التصريحات الوردية للوزراء التي لا تتحقق على أرض الواقع، وكذلك بسبب عجز بعض المسئولين عن التعامل مع الإعلام بشفافية، وعجز بعض أجهزة الدولة عن تسويق قرارات عادلة تمس المصلحة العليا للبلاد وإحساس المواطنين بتجاهل بعض المسئولين لهمومهم ومواجعهم.

وبدلاً من أن يناقش أهل الحكم تلك الأقوال الصادرة عن رئيس أكبر جهاز رقابي في مصر والمخول قانوناً بتقييم أداء الحكومة، يتعرض الرجل لاتهامات بأنه خرج عن دوره كرقيب ومارس دور المعقب السياسي، وأن الجهاز يرأسه يجب أن يعتمد على المنهج العلمي في الرقابة المالية! وكان هذا الهجوم صادراً عن "المهندس" رئيس لجنة الخطة والموازنة لم يستطع اكتشاف العلاقة بين "الرقابة المالية" و "تقييم الأداء الاقتصادي" للحكومة وما يترتب على تدني العائد الاقتصادي لما تنفقه الحكومة من آثار سياسية!

ومع التصاعد في مشكلات المواطنين ومعاناتهم ترتفع حدة الانتقادات الصادرة ضد الحكومة من المعارضين من الأحزاب والقوى السياسية والمفكرين وقادة مؤسسات المجتمع المدني، وتزداد معدلات الاحتقان الشعبي وتتنشر الوقفات الاحتجاجية وأشكال الرفض العام لسياسات الحكومة ومنطلقاتها الفكرية المحابية بالتمام لقوى السوق الرأسمالية من رجال الأعمال والمستثمرين والمتقاربين مع أهل الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تستمر مصادر أهل الحكم في رفض تلك الانتقادات موجهة كل أسلحتها الهجومية على معارضيها متهمة إياهم بالمبالغة وإنكار الإنجازات والصيد في الماء العكر لتأليب المواطنين ضد حكومتهم الذكية والحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً.

وتتردد على ألسنة أهل الحكم مقولة "الذي يده في الماء – يقصدون المعارضين – ليس كيده في النار – يشيرون إلى أنفسهم" ويتباكون على ما يعانونه في سبيل هذا الشعب الناكر للجميل. وفي ردي على أحد رموز الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قلت له "لماذا لا تحاول حزبكم التخفف من تلك المعاناة التي يكابدها منذ ثلاثين عاماً وتخرج من النار كي يتمتع بوضع يديه في الماء المثلج ويمارس دور المعارضة لفترة ولو قصيرة؟".

ويردد أهل الحكم دائماً أن المعارضين يبالغون فقط في تصوير المشكلات ولا يقدمون حلولاً! ويقول لهم إن المعارضين تحت أصواتهم في طرح الحلول ورسم طرق تحقيقها والتي تتوقف في الأساس على اعتراف الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بضرورة تطوير نظام الحكم بما يسمح بتداول السلطة من خلال الاحتكام إلى الشعب في انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء، وذلك للمفاضلة بين البرامج التي يطرحها المتنافسون. ولأن أهل الحكم يدركون تماماً أن بضاعتهم هي الفاسدة – على عكس ما صرح به دكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب من أن بضاعة الأحزاب المعارضة رديئة – فإنهم يخشون المواجهة الصريحة في انتخابات تعتمد على نظام القائمة الحزبية وليس الدوائر الفردية، كما أنهم يجعلون اللجنة العليا للانتخابات تحت هيمنة السلطة التنفيذية، ويرفضون اعتماد قاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد الجداول الانتخابية وتحديثها، ويتباعدون – وهم أصحاب الحكومة الذكية – عن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة في جميع مراحل العملية الانتخابية درءاً للتزوير والتلاعب في الأصوات واستخراج النتائج.

كما يصر الحزب الحاكم على إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في يوم واحد من أيام الأسبوع المعتادة وذلك عكس الاتجاه العالمي في الدول الديمقراطية بإجراء الانتخابات على مراحل تستغرق عدة أيام وأن تكون في أيام عطلة نهاية الأسبوع حتى يتمكن المواطنون من المشاركة والإدلاء بأصواتهم من دون عنت أو إرهاق.

لقد طرح حزب الوفد برنامجه الانتخابي الجديد داعياً إلى "عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى

نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها". كما يدعو برنامج الوفد الانتخابي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، وينجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة".

نقول لأهل الحكم إن انفرادكم بالرأي والقرار واستئثاركم بالسلطة على مدى ثلاثين عاماً ورفضكم الحديث الدائم عن الإصلاح الدستوري والتطوير الديمقراطي وتجاهلكم لآراء المخلصين من أبناء هذا الوطن الحريصين على أمنه وتماسكه، كل ذلك لن يمنع من حدوث التغيير يطالب به الناس مهما طال الوقت ويومها لن ينجدي التجاهل أو التعالي.

وأقول لكم بكل الصدق يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم حتى تدركوا خطورة ما أنتم ماضون فيه، وحتى تكتشفوا أن هناك بدائل أخرى وبضاعة أجود من بضاعتكم يتمناها الناس وأنتم تمنعونها عنه. يا أهل الحكم جربوا أن تكونوا يوماً في صفوف المعارضة!

ونحن الآن في عام 2017 وقد مضى على نشر ذلك المقال سبع سنوات تغيرت فيها أمور كثيرة، ولكن أزعم أن الدعوة إلى أهل الحكم ما تزال صالحة إلى اليوم!!!

الرؤساء يتساقطون مثل قطع الدومينو تحت وطأة غضب الشعوب!

حول حوار ابن الرئيس[22] !!!

لا تزال دواعي الغضب والإحباط تتصاعد في الساحة المصرية. وتأتي هذه المرة مما جاء في حوار أجرته مجلة " السياسة الدولية" الفرنسية مع جمال مبارك بصفته الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي وأمين لجنة السياسات بالحزب ، نشرت صحيفة الأهرام ترجمته إلى العربية يوم الخميس الحادي والثلاثين من يوليو 2010 جاء فيه أن الفقر هو عامل مساعد للقوى الأصولية التي تعمل على عدم استقرار البلاد، ويقول "هدفنا العمل على تحسين ورفع المستوى المعيشي للمصريين، وللوصول إلى ذلك نتحرك على ثلاث جبهات، الأولى تحييد إدخال مصر في منظومة الاقتصاد العالمي، والثانية تقليص دور الدولة، وأخيراً إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص".

واسمحوا لي – بصفتي مصرياً يتأثر بتلك السياسات وآثارها سلباً أو إيجاباً – أن أشكك في جدوى تلك السياسات التي تعتبر تطبيقاً مباشراً للوصفة المعروفة ب " توافق واشنطن" والتي روجت لها مجموعة من الاقتصاديين في الثمانينات من القرن الماضي على رأسهم جون ويليامسون، وتتضمن عشرة توصيات باعتبارها "وصفة معيارية" للإصلاح الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية.

وقد تبنت تلك الوصفة منظمات دولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية. وقد شاعت تلك الوصايا العشر باسم " وصفة البنك الدولي". والمعلوم أن عدداً من الدول جربت تطبيق جرعات من تلك الوصايا العشر وكانت النتائج دائماً سالبة ونخص عنها حالات من عدم الاستقرار وانتقدها الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل جوزيف ستيجلتز باعتبارها تمثل "أصولية السوق" تعبيراً عن جسامة الخطر يصيب المواطنين جراء تطبيق تلك الوصفات التي تضعهم تحت رحمة غلاة الرأسماليين وأقطاب القطاع الخاص!

وتدور الوصايا العشر التي قامت عليها فلسفة "توافق واشنطن" حول القضايا المحورية الثلاثة التي ذكرها جمال مبارك:

☒ تحرير التجارة الدولية والانخراط في الاقتصاد العالمي.

---

[22] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

☒ اتباع اقتصاديات السوق والخصخصة وإطلاق العنان للقطاع الخاص ليقود مسيرة التنمية الاقتصادية بديلاً عن القطاع العام كان دستور 1971 يعتبره "قائد التنمية".

☒ تخفيض الانفاق العام ومنع الاستثمارات الحكومية وانسحاب الدولة من مسئولياتها في مجالات التعليم والصحة والتأمين الصحي وغيرها من الخدمات العامة الأساسية التي تحتاجها الفقراء ومحدودي الدخل، وتركها كلها للقطاع الخاص.

كذلك تشمل وصايا "توافق واشنطن" تحرير قطاعات الاتصالات والخدمات المالية وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي ليدخل قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني لأي دولة مثل القطاع المصرفي وخدمات التعليم والصحة والتشييد والبناء وصناعات مواد البناء.

ولا شك أن مناقشة ما جاء في حوار جمال مبارك هي أمر ضروري وواجب وطني، فأنا أزعم أنه لا يوجد اتفاق وطني عام على قبول تلك الاختيارات التي عبر عنها سيادته باعتبارها سياسات اتخذت وتجري تطبيقها، وما على المواطنين إلا أن ينتظروا ليروا نتائجها.

لم تطرح للاستفتاء العام والحوار الوطني الجاد سياسات الخصخصة وإطلاق الفرص للقطاع الخاص وتخلي الدولة عن مسئولياتها في تخطيط وتوجيه التنمية الاقتصادية وإدارة منظومة الخدمات العامة وخلق وتفعيل شبكة الضمان الاجتماعي.

وقال أمين لجنة السياسات يرى أن الحزب والحكومة – بالتالي – سيكون عليهما بعد عامين " واجب الإعلان والمحاسبة أمام الناخبين، فهل ستتحسن منذ اليوم وحتى ذلك التاريخ حياة المصريين، هل حققنا الإصلاحات التي وعدنا بها، لو تم هذا فسوف نكون راضين ونكمل المسيرة في هذا الاتجاه. ولو كانت النتيجة غير ذلك فعلينا أن نكون شرفاء أمام أنفسنا وأمام الرأي العام ونعترف بفشلنا".

ولو أن جمال مبارك لم يوضح ما العمل في حالة اتضاح فشل السياسات وعدم تحقق النتائج، إلا أنني أصارحه بكل الوضوح أنه ليس عليه وعلى الحزب والحكومة الانتظار حتى عام 2010 لمعرفة النتيجة، فهي معروفة منذ بدأ تطبيق سياسات "توافق واشنطن"، الفقر، الغلاء، تردي الخدمات، اتساع نطاق الفساد، اختلاط السلطة بالمال، وتغول رجال الأعمال القريبين من السلطة، زيادة البطالة، انتشار اليأس بين الجميع. كل تلك النتائج واضحة وضوح الشمس ولا تحتاج لمزيد وقت حتى يتبينها أصحاب تلك السياسات، والاعتراف بالفشل فضيلة كبرى.

وتعقيب على تصريحات ابن الرئيس وأمين السياسات[23] !

شنت الصحافة المسماة بالقومية وكثير من كتابها المشايعين للحزب الوطني الديمقراطي حملة شعواء على الدكتور محمد البرادعي بمجرد أن أعلن نيته في الدخول إلى حلبة السياسة المصرية واستعداده للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية استجابة للنداءات الشعبية التي وصلته من فئات مختلفة من المصريين.

ولما تبين أهل الحكم الضرر الذي أحدثته تلك الهجمة الإعلامية غير الموفقة توقف الهجوم على شخص البرادعي، وعمدت وسائل الإعلام الحكومية إلى التجاهل التام لأخباره حتى خبر وصوله لم تحظ سوى بسطور قليلة في الصحف الحكومية التي أغفلت الإشارة إلى احتشاد مئات من المصريين لاستقباله في مطار القاهرة.

ومع تنامي ظاهرة البرادعي، فقد وقع تغير في الخطاب الرسمي حين أعلن الرئيس مبارك من ألمانيا – حسب المنشور في صحيفة الأهرام يوم الجمعة 5 مارس 2010 – أن لا قيود على ترشيح البرادعي مستقلاً أو من خلال حزب وفقاً للدستور، وجاء رد الرئيس على سؤال وجه إليه من الجانب الألماني حول "هل سترحبون بانضمام البرادعي إلى حزب سياسي؟"، أن البرادعي له مطلق الحرية.. وإذا كان يريد ترشيح نفسه من خلال أي حزب فليتفضل، وإذا رغب في الترشيح كمستقل فليتفضل.. فليس لدينا قيود في هذا المجال طبقاً للدستور"!!! وعلامات التعجب من عندي.

ثم أوضحت صحيفة الأهرام في نفس العدد تصريحات نسبتها إلى الأستاذ جمال مبارك في المؤتمر الموسع – حسب صحيفة الأهرام – عقده يوم الأربعاء 3 مارس مع القيادات الطلابية بالجامعات المصرية في المدينة الشبابية بالأقصر يمكن منها استخلاص عدة أمور كاشفة لتوجهات الحزب الحاكم وتفسيره للديمقراطية في البلاد؛

أولاً – لا تعديلات دستورية،

ثانياً – لا تعديلات في نظام الانتخاب،

[23] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

ثالثاً – وتحسب صحيفة المصري اليوم في نفس يوم الجمعة – فإن ما يجري في القاهرة من مطالبات بإصلاح دستوري وسياسي هو نوع من الصخب بعيد عن التحديات والمشكلات التي يواجهها سيادته ويكشفها على أرض الواقع أثناء الزيارات شبه الأسبوعية التي يقوم بها لقرى مصر.

كذلك نسبت صحيفة المصري اليوم إلى جمال مبارك قوله "لا يمكن إجراء تعديلات دستورية استجابة لمقال صحفي"! وزاد الأستاذ جمال في تصريحاته تأكيده على أن الأصل في الانتخابات الرئاسية أن تكون بين مرشحي الأحزاب السياسية وأن دخول المستقلين إليها هو استثناء من الأصل، كما أضاف أن التعديلات الدستورية في 2007 كانت تهدف إلى دعم الأحزاب وتمكينها من المنافسة في الانتخابات الرئاسية حيث يستطيع أي حزب له عضو منتخب في مجلس الشورى أو مجلس الشعب أن يقدم مرشحاً من بين أعضاء هيئته العليا ممن مضى عليهم سنة على الأقل في عضويتها وذلك وفق ما تنص عليه المادة الدستورية الشهيرة رقم 76 بعد تعديلها.

ولعلنا نذكر أن الحزب الوطني قد بادر بمجرد إقرار ذلك التعديل الدستوري إلى إنشاء هيئة عليا ضمت بين أعضائها الأستاذ جمال مبارك!

وما يستفاد من تصريح الرئيس والنصر تحات المنسوبة إلى الأستاذ جمال مبارك هو أنه لا توجد أي عوائق في طريق من يريد الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، وأن الأحزاب لها فرص متكافئة في دخول الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن أن ضمانات نزاهة الانتخابات البرلمانية متوفرة من خلال وجود مندوب لكل مرشح داخل لجان التصويت كما أن منظمات المجتمع المدني لها حق متابعة الانتخابات لضمان نزاهتها!

وجدير بنا أن نناقش تلك النصر تحات وذلك استناداً إلى دراسات علمية موثقة، ففيما يتعلق بنظام الانتخاب أوضحت دكتورة سعاد الشرقاوي أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة في بحث لها قدمته في منتدى الإصلاح الدستوري في مارس 2007 أن "النظام الانتخابي ليس مجرد تشريع أو قوانين ولوائح أو نصوص في الدستور، إن النظام الانتخابي يستلزم وجود عقد سياسي بين السلطة والطبقة السياسية والناخبين على احترام إرادة الناخبين والاحتكام بأمانة إلى صندوق الاقتراع". كذلك يتطلب النظام الانتخابي وجود قوى مدنية تعترف بها السلطة الحاكمة وتمنحها فرصة الحياة والتطور والقيام بدور مستقل في الحياة السياسية وأهم تلك القوى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والنقابات العمالية...،" وتضيف دكتورة سعاد الشرقاوي "أن عدم إشراك المجتمع المدني في العملية [الانتخابية] وانفراد الأمن بالإشراف

على الانتخابات بأساليب متنوعة بدءاً من إعداد الكشوف إلى التواجد المكثف خارج وداخل لجان الاقتراع، يهدر العملية الانتخابية برمتها وتجعلها فاقدة لأسباب وجودها" . وبعد أن استعرضت دكتورة سعاد الشرقاوي تطور النظام الانتخابي في مصر من النظام الفردي إلى نظام القائمة مع التمثيل النسبي ثم الانتخاب بالتمثيل النسبي مقرونا بالانتخاب الفردي قالت" أسباب الانتكاسات المتوالية هي حرص الحزب الوطني على تبني قوانين تضمن له أغلبية كبيرة فعندما صدر قانون 1983 تم منع الأحزاب من الإتلاف والتحالف وهذا عكس مبادئ التمثيل النسبي، . . . كذلك استبعد قانون 1983 وقانون 1986 كل الطرق المعروفة لتحقيق العدالة في توزيع المقاعد عندما نص على أن الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في الدائرة تحصد المقاعد الباقية" !

أما فيما يتعلق بأن أساس الانتخابات الرئاسية هم الأحزاب، فردنا على هذا القول إن ذلك حق يراد به باطل، فالكل يعرف كيف تنشأ الأحزاب في مصر بقرار من لجنة لشئون الأحزاب يسيطر عليها الحزب الحاكم تعطي الترخيص لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء، وحين يتظلم المتضررون فلا سبيل لهم إلا الاحتكام إلى محكمة للأحزاب لا تدخل ضمن منظومة القضاء المستقل بل تخضع هي الأخرى لسيطرة وتوجيه الحزب الحاكم من خلال أعضائها من الشخصيات العامة. والأستاذ جمال مبارك يعلم ولا شك أن الطريق لتكون الأحزاب أساس النظام الانتخابي في الديمقراطيات المعروفة في العالم هو حرية إنشاءها بمجرد الإخطار !

وفي ذلك يقول أ.د. فتحي فكري الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة في بحثه المقدم إلى منتدى الإصلاح الدستوري المشار إليه في تعقيبه على تعديل المادة الخامسة من الدستور في 2007 بالنص على أن نظامنا السياسي قوامه التعددية الحزبية " ولقد تعددت التلميحات في اقتراح التعديل باستهدافه تفعيل الحياة الحزبية وإثراء تجربتها، ولا تخالجنا الشك في أن تلك الغاية رهن بتحرير تأسيس الأحزاب من أسر الترخيص والاكتفاء بالإخطار. وقد يتصور أن الهدف المبتغى يتحقق بإحلال المشرع الإخطار محل الترخيص، إلا أن هذا التصور يتغافل عن إدراج ضابط الإخطار في الدستور يغل يد المشرع عن تقييد إنشاء الأحزاب ببواعث ودوافع سياسية" . ولم يفت دكتور فتحي فكري الإشارة إلى أن " الأحزاب في ظل دساتير العهد الملكي كانت تعامل كالجمعيات، بحيث تبدأ في ممارسة نشاطها لحظة الإخطار عنها" .

أما بشأن المقولة المنسوبة إلى الأستاذ جمال مبارك في صحيفة الأهرام " أن مصر شهدت حواراً واسعاً استغرق نحو العامين حول التعديلات الدستورية الأخيرة في 2007 وأن نتائج بعض هذه التعديلات سوف

تظهر بشكل أكبر في المستقبل، وخاصة ما يتعلق بزيادة سلطات البرلمان ودعم الحياة الحزبية" فلا شك أن سيادته يعلم أن التعديلات التي اقترحها الرئيس هي التي تم إقرارها في مجلس الشعب بأغلبية الثلثين؛ حيث وافق عليها بعد التصويت بالنداء بالاسم 315 نائباً كلهم حزب وطني، بينما رفضها 113 نائباً يمثلون كتلة الإخوان وكل المستقلين وكل المعارضة، إضافةً إلى نائبي الحزب الوطني محمد حسين وطاهر حزين [وقد عاد بعد ذلك إلى حزبه الأصلي وهو حزب الوفد]. وقد خرجت التعديلات بدون أية إضافة عليها طبقاً لتقرير اللجنة التشريعية باستثناء التعديل الخطير الذي أدخلته الدكتورة آمال عثمان على المادة الأولى باستبدال الفاصلة بالنقطة في الفقرة الأولى من المادة الأولى! وبغض النظر عن كل ما قدمته الأحزاب السياسية وما أفاض فيه شيوخ وفقهاء القانون الدستوري ن كانت لهم رؤى مخالفة ومعارضة لكثير من التعديلات المقترحة من الرئيس فقد جرى الاستفتاء عليها يوم 26 مارس 2007 بكل ما شهده ذلك اليوم من أحداث غير ديمقراطية بأي حال.

وعلى الرغم من أن الأحزاب المعارضة وفي مقدمتها حزب الوفد تركز على ضرورة تعديل المواد أرقام 76، 77، 88 باعتبارها تعديلات عاجلة، إلا أن المطلب الأساس هو صياغة دستور جديد للبلاد يبنى الجمهورية البرلمانية ويقيم التوازن بين السلطات ويؤسس لمرحلة من الحكم الديمقراطي يكون فيه الشعب هو مصدر كل السلطات.

https://youtu.be/fN6xHGuunlQ

كلام حق أُريد به باطل قبل أقل من 3 شهور على 25 يناير 2011

وأخيراً، جاء في تصريحات الأستاذ جمال مبارك التي نسبتها إليه صحيفة الأهرام" أن الحزب الوطني لديه تعاون مستمر ويدير حوارات مستمرة مع أحزاب المعارضة. . " والحقيقة أن هذا التصريح يحتاج إلى توضيح من هي تلك الأحزاب المعارضة التي يتعاون معها الحزب الوطني وأين تتم تلك الحوارات المستمرة ومع أي قيادات تلك الأحزاب وما هي نتائجها وانعكاساتها على المشهد السياسي المصري؟ أخشى أن يكون المقصود بتلك الفقرة هي مجموعة الأحزاب التي وصفها الكاتب عادل السنهوري في عموده بصحيفة المصري اليوم يوم الجمعة 5 مارس بأنها أحزاب "بير السلم".

ولله الأمر من قبل ومن بعد مع تحياتي للحزب الوطني الحاكم إلى الأبد ! ! !

ولعلي أختم تلك المصارحة الغاضبة، بكلمات كتبها أستاذ الجيل عميد الأدب العربي دكتور طه حسين ونشرت عام 1947 . . . . . .

كتب دكتور طه حسين يقول في مقال عنوانه " جوع وأحاديث" "كانت رائعة خطبة العرش التي ألقاها رئيس الوزراء في البرلمان، صورت لنا الحياة المصرية كأحسن ما تكون حياة الأمم: حكومة جادة لا تنام ولا تنيم، وشعب عامل لا يريح ولا يستريح ! وقد رضيت الحكومة عن نفسها فأثنت على نفسها ورضي البرلمان عن الحكومة فصفق للحكومة، وسمع الشعب للحكومة تقول والبرلمان يصفق، فرفع الأكتاف وهز الرؤوس، وترك الخلق للخالق. . . . " !

https://youtu.be/hH3PKVzZX64

كلام حق أريد به قبل أيام قليلة من تفجر ثورة 25 يناير 2011

وماذا بعد زيارة الرئيس الأسبق لأمريكا[24]؟

https://youtu.be/xOPlpl0Tvoc

انتهت زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام قلائل، وكان الرئيس الأمريكي أوباما قد قام قبلها بزيارته الشهيرة إلى مصر في الرابع من شهر يونيو 2009 وألقى خطاباً إلى العالم الإسلامي روجت له الآلة الإعلامية الأمريكية ووصفته بأنه فتح جديد في علاقات أمريكا بالعرب والمسلمين، وتوقع الكثيرون أنه سيعلن عن خطوات أمريكية حاسمة لمساعدة الفلسطينيين على استعادة حقوقهم وإقامة دولتهم المستقلة.

ولكن مضت الأيام والشهور من دون أن تتحقق على أرض الواقع أية تطورات ذات بال يمكن رصدها على أنها خطوات نحو الهدف الذي عاش الكثيرون من العرب حكاماً ومحكومين يمنون أنفسهم بتحقيقه على يد المنقذ أوباما . وحين اتخذ أوباما موقفاً إعلامياً ضد توسع إسرائيل في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية من فلسطين السليبة وتأكيده أن موقفه هذا لن يتبدل، توقع الكثيرون أن تبادر إسرائيل ورئيس حكومتها نتنياهو بالخضوع والتوقف عن بناء المستوطنات والتوسع فيها، إلا أننا سرعان ما شاهدنا أوباما هو يتراجع ويوافق على الطلب الإسرائيلي أن تبادر الدول العربية بالتطبيع واسع النطاق مع إسرائيل في مقابل تجميد بناء المستوطنات لمدة سنة ثم خفضت إلى ستة أشهر !

---

[24] [24] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

ولما كانت زيارة الرئيس مبارك لأمريكا قد تأجلت عن موعدها السابق تحديده في يونيو الماضي نتيجة الظرف الحزين بوفاة حفيد الرئيس ثم تحدد موعدها في الثامن عشر من أغسطس 2009، فقد ارتفع سقف التوقعات لما يمكن أن تسفر عنه زيارة الرئيس المصري لواشنطن بعد انقطاع خمس سنوات نتيجة سوء العلاقات مع الرئيس السابق بوش.

ومن دون استباق الأحداث لا يوجد فيما تناولته الأنباء عن نتائج الزيارة ما يوحي بأن انفراجة حقيقية سوف تحدث في القضية الفلسطينية وهي الأهم على قائمة مباحثات الرئيسين.

فقبل أن يلتقي الرئيسان وعقب اجتماع الرئيس مبارك مع هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية لمدة ساعة كاملة خرج المتحدث باسم وزارة الخارجية يبشرنا بأنهم - أي الأمريكيون - يحاولون خلق ظروف جديدة للمساعدة على تحريك الموقف وإتاحة الفرصة لمعاودة المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويضيف المتحدث الأمريكي أن مصر وأمريكا متفقتان على ضرورة أن تتم جهود متوازية من جانب إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية كلها لتمهيد المسرح لعودة المفاوضات، على أن تتضمن تلك الجهود أن توقف إسرائيل نشاطها الاستيطاني، وأن يعمل الفلسطينيون على تأكيد الأمن، بينما تقوم الدول العربية بخطوات واضحة في التطبيع مع إسرائيل!

ومفاد الموقف الأمريكي - الذي تدعي وزارة الخارجية الأمريكية أنه متوافق مع الموقف المصري - أن يتم التطبيع العربي الشامل مع إسرائيل ليس مقابل إلغاء الاستيطان وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وإقامة الدولة الفلسطينية، بل مقابل مجرد أن يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مع بقاء جميع المستوطنات القائمة!

وقد نشرت صحيفة هآرتس Haartz الإسرائيلية أن أحد ن حضروا اجتماع الرئيس مبارك مع القيادات اليهودية نقل إليها أن الرئيس تحدث عن القيادة الإسرائيلية بإيجابية أدهشت الحضور، وأنه ذكر كلمات دافئة عن رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع أيهود باراك والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز وأوضح أنهم ملتزمون بتحريك عملية السلام إلى الأمام مع الفلسطينيين، إلا أنه تمسك بضرورة ألا يتم التطبيع مع إسرائيل إلا بعد إقرار السلام الدائم. ومن جانبهم شكر أعضاء الوفد اليهود الرئيس على جهوده في المنطقة، إلا أنهم تمنوا أن يقنع زملاءه القادة العرب بتقديم بعض لفتات إيجابية لتشجيع إسرائيل على التقدم نحو تسوية نهائية.

ويبدو الآن جلياً أن موقف إسرائيل، الداعي إلى أن تقدم الدول العربية خطوات تطبيعية لإقناعها بالتقدم في مفاوضات من أجل تسوية نهائية، قد تبنته الإدارة الأمريكية ووجدته فرصة لتبرير عجزها عن تنفيذ ما أعلنته من موقف صارم ضد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ومن ثم إلقاء التبعة على العرب في تجميد الموقف بأنهم هم من لم يقدموا تلك الخطوات الإيجابية المقترحة. وقد أكد المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشل هذا الاستنتاج حين صرح في شهر يوليو الماضي [2009] أن على الدول العربية اتخاذ خطوات لها معنى في التطبيع مع إسرائيل.

وفي الوقت ذاته أعلن وزير الخارجية أحمد أبو الغيط أن على إسرائيل أن تبدأ بخطوات لاستعادة ثقة العرب فيها وذلك بوقف النشاط الاستيطاني ليس في الضفة الغربية فقط بل وفي القدس ذاتها وأن تسحب قواتها من الضفة الغربية لتعود الأوضاع إلى ما قبل الانتفاضة الثانية.

ومن هنا يصبح الموقف نوعاً من الصراع الإستراتيجي تتحدد نتيجته بحسب القوة النسبية لطرفي الصراع.

فمن الجانب الإسرائيلي تبدو الجبهة الداخلية متماسكة وداعمة لموقف الحكومة المتشدد والرافض للضغط الأمريكي الهين بشأن وقف بناء المستوطنات، ومن ثم فهو في موقف تفاوضي قوي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر.

أما الجانب العربي فهو يعاني من درجة عالية من التفكك بدءاً من الصراع الفلسطيني الداخلي والمواجهة المحتدمة بين حماس وفتح وتوقف مفاوضات المصالحة بينهما التي ترعاها مصر، مروراً بالخلافات المتراكمة بين مصر وكلاً من سوريا وقطر، وفتور الهمة العربية في اتخاذ موقف موحد في مواجهة تحديات القوة الإسرائيلية وانحصار القرار العربي في محاولة تسويق المبادرة العربية التي أطلقت في قمة بيروت عام 2002 ووقفت الدبلوماسية العربية بعدها جامدة بينما رفضت إسرائيل تلك المبادرة ولم تعن حتى بمناقشتها وإبداء رأي بشأنها.

إن الصراع الإستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية -وفي مقدمتها مصر- سوف تتوقف نتائجه على مدى ما تستطيع الدول العربية تحقيقه في امتلاك وسائل القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ومصادر الدعم الدولي للقضية الفلسطينية في مواجهة ما تملكه إسرائيل من تلك القوى. ولكن يبقى التحدي الحقيقي للدول العربية - وفي مقدمتها مصر - وهو أن تحقق التحول الديمقراطي في نظم الحكم بها، وأن

ترفع عن شعوبها ضغوط التعاملات الأمنية والتهميش السياسي، وأن تفتح الأبواب لحياة ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة النزيهة.

إن التطوير الديمقراطي وتحرير الإنسان العربي – المصري في المقدمة – وتمكينه من ممارسة حقوقه السياسية في اختيار حكامه ومحاسبتهم هي الخطوة الأساس في مواجهة العدو الإسرائيلي، ومن دونها لن يكون لخطة أوباما المنتظرة فرصة وسنلحق بسابقاتها من خطط أمريكا لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

يصدق على تلك الزيارة – والزيارات السابقة واللاحقة – المثل المصري الحكيم "المغطي [بأمريكا عريان"].

https://youtu.be/qofDpAacwUQ

أحوال الحكومة ورئيسها ووزراءها !

1. عش حكومات أدارت مص في عهد مبارك أقصرها حكومته وأطولها وزارة عاطف صدقي[25]

اتسم عهد الرئيس مبارك بطول عمر الحكومات، حيث لم يتجاوز عدد هذه الحكومات على مدي الـ 27 عاما الماضية الـ 10 حكومات، يرأس مبارك واحدة منها عقب انتخابه رئيسا للجمهورية، وهي الوزارة الأقصر في عهده حيث لم تستمر سوي شهرين و20 يوما فقط.

وتولي منصب رئاسة الوزارة منذ عام 1981 وحتى الآن 8 شخصيات هم بالترتيب الزمني محمد حسني مبارك، والدكاترة فؤاد محيي الدين، كمال حسن علي، علي لطفي، عاطف صدقي، وكمال الجنزوري وعاطف عبيد وأحمد نظيف.

وكانت وزارة الدكتور عاطف صدقي هي الأطول عمرا في عهد الرئيس مبارك بل أطول الوزارات عمرا منذ قيام ثورة 1952، حيث استمرت 10 سنوات ابتداء من نوفمبر 1986 وحتى يناير 1996، تأتي بعدها وزارة د. عاطف عبيد التي استمرت 5 سنوات ابتداً من 10 أكتوبر 1999 وحتى 9 يوليو 2004 ثم وزارة الدكتور كمال الجنزوري التي استمرت 4 سنوات من 4 يناير 1996 وحتى 5 أكتوبر 1999.

وفي المقابل، لم تستمر حكومتا الدكتور علي لطفي والدكتور كمال حسن علي سوي عام واحد لكل منهما، بينما استمرت وزارة الدكتور فؤاد محيي الدين لنحو العامين، بالإضافة إلى وزارة د. أحمد نظيف التي مر عليها حتى الآن 4 سنوات ومازالت متواجدة بالرغم من الأزمات التي شهدتها مصر ولاتزال تعيشها في عهدها.

عهد الرئيس مبارك لم يتسم بالوزارات المعمرة فحسب، وإنما شهد أيضا الكثير من رجال السلطة المعمرين، وعلى رأسهم صفوت الشريف الذي كان ولايزال أحد أبرز رجال الدولة علي مدي "25" عاما منذ توليه وزارة الإعلام من 1983 وحتى 2004 ثم رئاسة مجلس الشورى وأمانة الحزب الوطني من 2004 وحتى الآن.

---

[25] 10 حكومات أدارت مصر في عهد مبارك... أقصرها حكومته... وأطولها وزارة عاطف صدقي | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

2. قراءة في حوار رئيس الوزراء[26]

في حوار مع التليفزيون الحكومي قدم د. أحمد نظيف مجموعة من الأخبار تحتاج إلى وقفة لمناقشتها لما لها من دلالة على كيف تحكم البلاد! وكان رئيس الوزراء قد قدم مجموعة مماثلة من الأخبار في حوار سابق له مع صحيفة الأهرام نشر يوم 18 أكتوبر 2008 وكانت لي وقفة معها في مقالي بالوفد يوم 28 من ذات الشهر بعنوان "اعترافات رئيس الوزراء!". ولما كنت لم أشاهد الحوار التليفزيوني، فقد اعتمدت على العرض المنشور له على موقع رئاسة الوزراء بشبكة الإنترنت وما نشرته صحيفتا "الشروق" و"الوفد" حول هذا الحوار، الأمر الذي حرمني من مشاهدة الملامح والتعبيرات والإيماءات التي صاحبته.

https://youtu.be/ADKNuNfhU7Q

دكتور أحمد نظيف في مؤتمر دافوس

وأول أخبار رئيس الوزراء أن تكليفه بتشكيل الوزارة في يوليو 2004 كان مفاجأة له – وهو الأمر المعتاد مع جميع من كلفوا بتشكيل وزارات مصر منذ 1952 –، فرئيس الوزراء يأتي إلى موقعه الخطير من دون إعداد ولا تسنح له فرصة لتكوين رؤية ومنهاج لما يريد تحقيقه للبلاد، وغالباً يأتي من غير القيادات الفاعلة في الحزب الحاكم وهو ما يمثل قمة التناقض حيث تكون صلة رئيس الوزراء المكلف مقطوعة تقريباً بسياسات وبرامج الحزب. والمثير للعجب أن اختيار من يشغل أعلى منصب تنفيذي في البلاد بعد

[26] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

رئيس الجمهورية ينتهج هذا الأسلوب الذي يعتمد على الإعجاب بشخص المكلف لشغل المنصب وليس على خبراته وقدراته القيادية وأفكاره وتوجهاته السياسية ورؤيته لإدارة البلاد.

ويفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف آخر، أنه لم يكن المقصود بتشكيل الوزارة في المقام الأول، بل كان المتوقع أن يتم تعديل في وزارة عاطف عبيد، ولكن تطور الأمر فجأة ليجد نفسه هو المكلف بالتشكيل ومطالباً بإحداث طفرة اقتصادية في البلد وهو لم تسنح له فرصة للتفكير في هذا الموضوع، فيضطر إلى الاعتماد على الدكتور يوسف بطرس غالي حيث تم التشاور معه في تشكيل الحكومة وكيفية عمل طفرة اقتصادية، كل ذلك كان مطلوباً في فترة ضيقة جداً في ذلك الوقت كما يقول د. نظيف حيث تم تكليفه يوم 8 يوليو وتشكلت الوزارة يوم 14 يوليو، أي أن التخطيط لعمل طفرة اقتصادية في البلد بواسطة حكومة جديدة واختيار الأفراد المناسبين لتكوين فريق عمل ووزارات تعمل بتناغم جماعي سوياً تم في ستة أيام!

ويقدم لنا دكتور نظيف رؤية مناقضة لكيفية تشكيل الوزارة الجديدة حين يقول إن الرئيس مبارك ترك له الحرية في الاختيار ولكن له تعليقه على من يتم اختيارهم، وأن الرئيس كان يطلب في أي منصب أو وظيفة معينة أكثر من اسم، ثم يعود مرة أخرى ليقول ولكن الرئيس لم يتدخل ولم يفرض أي أسماء.

فكيف بالله يكون لرئيس الوزراء المكلف الحرية ولا يفرض الرئيس عليه أي أسماء في نفس الوقت تجب عليه تقديم أكثر من اسم لكل منصب ويكون للرئيس تعليقه على من يتم اختيارهم؟ أليس المعنى الذي أراده د. نظيف الالتفاف حوله أن القرار النهائي في اختيار هيئة الوزارة هو للرئيس شخصياً؟ وهو يؤكد هذا الاستنتاج بما هو معروف لدى الكافة أن اختيار وزراء الوزارات السيادية يتم بقرار مباشر من الرئيس وأن رئيس الوزراء المكلف لا رأي له في هذا الجانب. ويقول دكتور نظيف أن أحداً ممن استدعاهم للتشاور وقت تشكيل الوزارة لم يرفض المنصب "حيث أنه من الصعب على أحد رفض هذا التكليف لخدمة بلده"، ولكن ما لم يقله رئيس الوزراء هو هل تطرقت المشاورات إلى توضيح المهام المطلوب تحقيقها ومستويات الأداء المستهدفة وطبيعة المعايير التي سيتم بها تقييم أداء الوزير الجديد؟ وهل تأكد رئيس الوزراء أثناء تلك المشاورات من أن المرشحين فعلاً يمثلون تجانساً وتناغماً في الآراء والتوجهات والخلفيات السياسية مما يسمح بتكوين فريق العمل المطلوب لتحقيق الطفرة المنتظرة؟

وحين عرضت صحيفة الشروق [عدد 13 يوليو] للحوار ركزت على ما قاله د. نظيف من أنه هو الذي طلب استبعاد د. محمود أبوزيد وزير الري السابق وبرر ذلك أن د. أبوزيد أدى دوره لمدة تزيد على 10 سنوات، وأضاف قائلا [حسب الصحيفة] "الواحد لما يقعد لفترة طويلة يبقى أسير للسياسات اللي هو ماشي فيها". والسؤال هل ينطبق هذا على الدكتور أبوزيد فقط أم ينطبق كذلك على كل مسئول يبقى في موقعه فترة طويلة ولتكن عشر سنوات فأكثر؟ ألا يوجد في هيئة الوزارة من أمضى أكثر من عشرين عاماً في نفس المنصب؟ ألا يوجد في قمة الدولة من يشغل منصبه لفترات زادت عن الفترة التي أمضاها د. أبوزيد بكثير؟ فهل يقصد د. نظيف أن جميع هؤلاء المسئولين هم الآن أسرى للسياسات "اللي هم ماشيين فيها"؟ والمهم أن هذا القول أكدته أيضاً صحيفة الوفد [عدد 13 يوليو]، بينما لم يتطرق إليه ملخص الحوار المنشور على موقع رئاسة الوزراء بشبكة الإنترنت، كما تجاهلته صحيفة الأهرام أيضاً حين عرضت بعض نقاط مما تطرق إليه حوار رئيس الوزراء [صفحة 9 عدد 13 يوليو].

وإذا كان أحداً لم يرفض قبول المنصب الوزاري، وأن أحداً من الوزراء لا تخرج من الوزارة إلا مستبعداً في تعديل وزاري، فهل معنى ذلك أن وزراء مصر المحروسة كلهم راضون عن أعمالهم وإنجازاتهم ويشعرون بالامتنان للبقاء في مناصبهم من دون أن تخطر لأحدهم فكرة الاستقالة؟ ولعلي أقرر حقيقة أن هناك استثناءات قليلة لهذا القول منها مثلاً الوزير حسب الله الكفراوي كان تحمل خطاب استقالته في حقيبة أوراقه وتقدم بها ثلاث مرات فعلاً فلم تقبل إلى أن تم إخراجه بالطريقة المصرية المعتادة، تعديل وزاري!

ونعود إلى أصل الحكاية ومناسبة الحوار وهي مرور خمس سنوات على تشكيل حكومة د. نظيف وطلب هذه المناسبة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات التابع لمجلس الوزراء أن يعد تقريراً بعنوان "الحكومة في خمس سنوات" لتعريف الناس بما تم تحقيقه خلال تلك الفترة بمنتهى الأمانة، وكأنهم لا يعرفون ما فعلته بهم الحكومة من تردي في الخدمات وسوء في الأوضاع المعيشية وكوارث العبارات وانهيار الصخور على ساكني العشوائيات وانتشار مزارع تربية الخنازير في المناطق السكنية. وظني أن رئيس الوزراء لم يطلع على تقرير سابق أعده مركز المعلومات يعرض فيه نتيجة استطلاع رأي عينة من المواطنين خلص منها المركز إلى أن نسبة 86% من المصريين راضون عن الحكومة، فهل يطمع د. نظيف في رفع النسبة إلى 100% أو أكثر بعد إصدار التقرير الجديد؟

3. ثم قراءة في اعترافات رئيس الوزراء[27]

تضمن حوار الأهرام مع رئيس الوزراء د. أحمد نظيف المنشور صباح السبت 18 أكتوبر الجاري [2008] أكثر من مفاجأة، فقد نوه الأهرام قبلها بيوم عن "استجواب رئيس الوزراء" ثم اتضح من المنشور في اليوم التالي أنه لا يمثل استجواباً ولا يزيد عن كونه "طلب إحاطة"!

وكانت المفاجأة الثانية أن الحوار لم يشر إلى أسئلة ومحاورات كتيبة الكتاب والصحفيين ن حضروا اللقاء مع رئيس الوزراء ومنهم مع رئيس التحرير كتاب كبار مثل مكرم محمد أحمد وسلامة أحمد سلامة، فقد وجهت الأسئلة باسم الأهرام ولم يفصح محرر الحوار عما دار من مناقشات أو محاورات أو اعتراضات من جانب أعضاء فريق الأهرام، وهو الأمر يؤكد أن الأمر لم يعدو أن يكون مناسبة لإعطاء رئيس الوزراء فرصة للتجمل وتحسين صورة الحكومة أمام الرأي العام بعد كل ما أصابها من تشوهات خاصة بعد أحداث أجريوم والدويقة وما يعانيه الناس من وطأة الغلاء وصعوبة العيش في ظل حكومة د. نظيف.

د. نظيف يمنح النار على الحكومات السابقة

أطلق الدكتور نظيف على حكومته. وبالتالي على رئيسها – مجموعة من صفات المبالغة والتفخيم والتضخيم، فهي أكثر حكومة عملت من اجل المواطن العادي، وهي التي حققت أكبر زيادة لرواتب الموظفين، كما أنها الحكومة التي أضافت أكبر عدد من المواطنين إلى بطاقات التموين. هذا التضخيم لإنجازات الحكومة هو في ذات الوقت إبراز لعجز حكومات الحزب الوطني الديمقراطي السابقة وتأكيد لفشلها في خدمة المواطنين. ولكن القضية ليست في أن يقارن د. نظيف نفسه بمن سبقوه في رئاسة الوزراء، بل الأهم أن تكون المقارنة مع أهداف ومستويات للتنمية يتطلع إليها المواطنون، ومع ما سبق للحكومة أن التزمت به في بياناتها إلى مجلس الشعب، ناهيك عن أن تكون المقارنة الواجبة مع ما حققته دول أخرى سبقتنا بمراحل في ميدان التنمية والتقدم.

وكشف حوار د. نظيف أنه يبدو غير مقدر لحجم الفقر والعشوائية والعنت الذي يعيشه ملايين المصريين، فهو لا يرى إلا شباب القرية الذكية وهم نفر قليل لا يقارن بملايين الشباب العاطلين ن لم تتح لهم فرصاً

---

[27] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

للعمل وإظهار مواهبهم وقدراتهم. ويرى د. نظيف أنه لا توجد مشكلة بطالة في المحروسة ولكنها مشكلة ثقافة العمل التي لا يدركها هؤلاء المتعطلين. كما أن رئيس الوزراء لا يرى في الاشتباك الحاصل بين السلطة ورأس المال أي مشكلة، فقد قال إنه وضع ضوابط لفض هذا الاشتباك في حالة وزراء من رجال الأعمال وانتهي الأمر. وكان يجب عليه – أو على محاوريه من كتيبة الأهرام – أن يذكر أن حكومته هي أكثر حكومة عملت من أجل رجال الأعمال، فقد جعلت منهم وزراء، وأسندت إلى كبارهم رئاسة أهم لجان مجلس الشعب، ويسرت لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأسعار خسة أو حتى بلا ثمن، وهي الحكومة التي أنجزت لهم اتفاق الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة لتنعش صادراتهم من الملابس الجاهزة إلى أمريكا بعد إلغاء العمل بنظام حصص التصدير نتيجة تفعيل اتفاقية منظمة التجارة العالمية أوائل 2005، وهي الحكومة التي سمحت لوزيرين من رجال الأعمال بالاستحواذ على نسبة مهمة من حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي، وهي الحكومة التي سمحت لرجل الأعمال رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب أن يدخل تعديلاً على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تم بموجبه تروبيع من تحدثه نفسه بالإبلاغ عن ممارسة احتكارية وذلك بفرض عقوبة عليه تصل إلى 150 مليون جنيه! وهي الحكومة التي لا يزال جهاز حماية المنافسة التابع لها ينعش – أو يتردد – في إصدار تقريره عن حالة الاحتكار في صناعة الحديد. وهي الحكومة التي زادت في عهدها كوارث الانهيار والغرق والحريق وأكياس الدم الملوثة والتي راح ضحيتها مئات المصريين فضلاً عن عشرات ملايين الجنيهات وما لا يقدر بثمن من الآثار والممتلكات، وتلك المصائب كلها من صنع شركات رجال أعمال أعضاء في حزب الحكومة يستعد بشعار جديد لمؤتمره القادم.

أما تفاخر د. نظيف بتحقيق حكومته أعلى زيادة في رواتب الموظفين، فقد كان واجباً عليه أن يعترف بأن هؤلاء الموظفين وغيرهم من المواطنين الفقراء هم من ساهموا في تدبير المليارات لتمويل علاوة الـ30%، وأن موظفي ضريبة العقارات لم يحصلوا على زيادة رواتبهم إلا بعد معاناة وصلت إلى الاعتصام لعشرة أيام أمام مكتب رئيس الوزراء، وأن المعلمين عانوا أكثر من عامين انتظاراً لتطبيق المرحلة الأولى من الكادر الخاص بهم وأنهم في سبيل الحصول على ما سنأتي به المرحلة الثانية كان عليهم أن يخضعوا لاختبار – من دون تدريب – كان مثالاً للفوضى ومحلاً لسخرية كل من تابعه. كما أن د. نظيف فاته أن يذكر مطالب الأطباء بتحسين رواتبهم، وتعدد اعتصام عمال المحلة وغيرهم حتى يحصلوا على بعض

حقوقهم، وأن أساتذة الجامعات لا يزالون يخوضون معركة زيادة الرواتب في ظل النظام المبتدع الذي أقره المجلس الأعلى للجامعات رغم معارضة جموع أعضاء هيئات التدريس. وأخيراً كان لا بد للدكتور نظيف أن يذكر أن أصحاب المعاشات قد كونوا اتحاداً للدفاع عن مصالحهم ولا يزالون يطالبون بتنفيذ حكمي المحكمة الدستورية العليا بشأن صرف المستحقات المتجمدة للأجر المتغير بأثر رجعي ولا تزال وزارة المالية تراوغ في تنفيذه، وأن حكومته هي التي أجهزت على أمل ملايين المصريين في ضمان مدخراتهم وفق نظام التأمينات الاجتماعية حين قامت بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية لإخفاء حقيقة إهدار فوائض التأمينات الاجتماعية.

ومن الغريب أن رئيس الوزراء – وهو يتحدث عن إنجازات الحكومة في زيادة الرواتب ومعاش الضمان الاجتماعي – لم يبين لنا ما آل إليه مشروع رفع الحد الأدنى للأجور قبل بحثاً في المجلس الأعلى للأجور ويطالب به الاتحاد العام للعمال وكان محلاً لمفاوضات طويلة بين الاتحاد والحكومة.

الاعتراف الأول، الدولة يجب أن يكون لها دور في ضبط السوق

على خلاف الخطاب الرسمي وتوجهات لجنة السياسات بالحزب الوطني، اشتمل حوار د. نظيف على اعترافات مهمة ينبغي إبرازها وإلقاء الضوء عليها وعدم تركها تمر مرور الكرام، بل لا بد من مطالبته بتنفيذ ما جاء في اعترافاته لتصحيح الأوضاع التي يعيب عليها هو نفسه. ولنبدأ بأول اعتراف حين أكد رئيس الوزراء أن الدولة يجب أن تكون موجودة في إدارة الاقتصاد الوطني. فهو يعترض على تعبير "الاقتصاد الحر" ويفضل عليه تعبير "اقتصاد السوق". وهو يرى أن الدولة مطالبة بوضع ضوابط وعليها حماية التنافس لتحقيق المعادلة الصعبة بين العرض والطلب. ومع اتفاقنا مع تصوير رئيس الوزراء للنظام الاقتصادي الأفضل، فإنه لم يوضح ما هي تلك الضوابط التي قال إنها موجودة في السوق المصري، ولم يبين ما هي الآليات والأدوات التي تستخدمها الحكومة لضمان انضباط السوق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

ضغوط أم نصائح؟

يواصل د. نظيف اعترافاته المهمة ويصرح بأن "هناك ضغوطاً خارجية تمارس على مصر قائلاً" الضغوط دايما موجودة، ولا أحد ينكر ذلك، ولن نضحك على أنفسنا" ويستدرك "ولكننا دائماً نعمل ما في صالحنا" ويستشهد على ذلك بالرئيس حين يقول" والرئيس مبارك يؤكد هذه الحقيقة"! ويفجر رئيس الوزراء قنبلة حين يقول" صحيح أنه يمكن أن تكون هناك "نصيحة" ولا نجد حرجاً في أن نأخذها ما

دامت تحقق مصلحتنا" ! ولم يوضح رئيس الوزراء الفرق بين الضغط والنصيحة، ومن يقدر ما إذا كان ما تتعرض له مصر في موقف معين هو ضغوط أم نصائح. ومن حقنا أن نسأل رئيس الوزراء هل كانت معارضة مصر لموقف حزب الله في حربه ضد إسرائيل عام 2006 نتيجة ضغوط تم ممارستها عليها أم كانت استجابة لنصيحة؟ وهل قرار إعادة تعيين سفير لمصر في بغداد – رغم تردي الأوضاع الأمنية وبغض النظر عن تجربتها الأليمة في مقتل السفير الشهيد إيهاب الشريف – كان استجابة لضغوط أم نصائح؟ وهل كانت الحكومة واقعة تحت ضغوط أم كانت تتلقى نصائح حين اتخذت موقفها المناصر لمشروع أجريوم في رأس البر والحل الذي التفت به على معارضة أهل دمياط ونجحت في تمريره؟ وهل الموقف المصري السلبي تجاه إيران وحركة حماس وسوريا هو نتيجة ضغط من جهة ما أو استجابة لنصائح؟

وشهد شاهد من أهلها

وفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف من العيار الثقيل حين ينتقد سياسة الخصخصة التي اعتبرتها حكومته قضيتها الأساسية لبيع كل ما يمكن بيعه، ويقول " إن الدولة تدخلت في بعض شركات قطاع الأعمال العام التي سبق بيعها، وخسرت و"وقعت" فاستعادتها الدولة، لأن العملية ليست بيعاً وشراء، وإنما إدارة محفظة أموال عامة وليست الخصخصة هدفاً في حد ذاتها" ! واتساقاً مع هذا الرأي الذي نوافقه عليه، هل نطلب من رئيس الوزراء أن تقوم حكومته بمراجعة شاملة لعمليات الخصخصة التي تمت في عهدها وكذلك ما سبقها، وبيان نتيجتها من منظور المصلحة الوطنية وسلامة الاقتصاد الوطني. هل يواصل د. نظيف بيان الحقيقة التي بدأها باعترافه أن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها، ويقدم للشعب بياناً بما حصلت عليه الحكومة من عائد الخصخصة وما آلت إليه أوضاع الشركات التي تمت خصخصتها، ومصير العاملين ن أحيلوا إلى المعاش المبكر، وحجم الأرباح والفوائض التي كان من الممكن تحقيقها لصالح الشعب إذا بقيت تلك الشركات في الملكية العامة. من ناحية أخرى، كيف يستقيم رأي رئيس الوزراء بأن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها مع إصرار الحكومة على بيع بنك القاهرة حين تتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية؟

وحديث صدق عن توشكي

كان د. نظيف صريحاً وواضحاً إلى أبعد الحدود في تقييمه لمشروع توشكي ومدى جدواه فقال بالحرف – كما نشرت الأهرام وبما في العبارة من خطأ لغوي – "ومن أفضل المناطق المؤهلة اليوم "غرب الدلتا" . . في رأي أن ما صرف في توشكي لو صرف في غرب الدلتا [كانت] الأمر سيكون أسرع لأن هناك أراض

قابلة للزراعة بمساحات كبيرة جداً، كما أنها قريبة جداً من خطوط النقل، ومن شاطئ البحر المتوسط وهذا كله يساعد على التصدير، ولذلك نفكر في إقامة مطار غرب مدينة السادات"!!! وبعد سنوات من التهليل الحكومي للمشروع العملاق وإنفاق ما يزيد عن سبع مليارات من الجنيهات، يأتي اعتراف رئيس الوزراء بأفضلية مواقع أخرى كانت أجدى بأن تتجه إليها جهود الدولة، مما يمكن اعتباره اعترافاً ضمنياً بما نشرته صحيفة الوفد يوم 5 سبتمبر الماضي من أن الحكومة بدأت في تسريح خمسين من العاملين بالمشروع شهرياً، وأنها قد أرجأت الموافقة على طلبات الحصول على أراض بالمشروع تقدمت بها بعض الشركات المصرية والعربية بسبب عدم توفر المياه اللازمة لعمليات الاستصلاح.

وأعجب أن أحداً من المحاورين لم يسأل رئيس الوزراء مني أكشف هذه الحقيقة عن توشكي؟ وماذا هو فاعل بعد اعترافه هذا؟ هل سيتخذ مجلس الوزراء قراراً بوقف العمل في توشكي وتحويل الاعتمادات المقررة لذلك المشروع – الأقل جدوى في رأي رئيس الوزراء – لتنمية منطقة غرب الدلتا؟ هل سيطلب رئيس الوزراء من وزير الري والموارد المائية أن يراجع تصريحاته المتكررة عن جدوى ما ينفق في توشكي والوعود البراقة التي يذكرها بعد كل زيارة له إلى المشروع؟ وهل يمكن أن يكون هذا الاكتشاف بعدم جدوى مشروع توشكي هو تفسير لتوقف زيارات الرئيس مبارك للمشروع وتأجيل زيارته التي كان مقرراً لها شهر أغسطس الماضي؟

الحكومة متأخرة في تطبيق اللامركزية

قال رئيس الوزراء "اللامركزية موضوع كبير ونحن متأخرون فيه جداً" ويعترف د. نظيف أن المحافظين عندهم صلاحيات لكنهم "مقيدين في كثير منها وبالذات في الجانب المالي مع الوزارات". ويرى رئيس الوزراء أن "المحافظ الشاطر هو الذي يستطيع أن يحرر نفسه مالياً إلى حد ما، وينجز ويصنع مبادرات فردية واتجاهنا هو أن نحرره مالياً". وهذا أغرب اعتراف من رئيس الوزراء إذ بدلاً من العمل الجاد لتطبيق اللامركزية حقاً وتوفير الظروف الموضوعية المساعدة للمحافظين وهيئات الإدارة المحلية للقيام بدورهم بفعالية في التنمية المحلية، فهو يطلب إليهم حل مشكلاتهم كل بطريقته وحسب شطارته واتخاذ ما يرونه من إجراءات للخروج عن القيود التي تحد من صلاحياتهم!!!

ويحمد لرئيس الوزراء أنه لم يستخدم ولا لمرة واحدة التعبير الوزاري الشهير "حسب توجيهات الرئيس مبارك".

المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء

طرح رئيس الوزراء ضمن اعترافاته قضايا مهمة وضعها في صورة شكاوى أو تمنيات ومواقف يتبناها من دون أن يوضح ماذا هو فاعل بشأنها برغم ما سوف تثيره تلك الاعترافات من بلبلة بين ملايين المصريين ن تتأثر حياتهم ومستقبلهم بمواقف رئيس الوزراء والحيازة لسياسات لن تلقى قبولاً شعبياً . من تلك القضايا موقف د. نظيف من الدعم حين يقول " وأنا شخصياً نفسي " أشيل" من فلوس الدعم وأحطها في التعليم لو وافق مجلس الشعب، ولا أتصور أن مجلس الشعب سيوافق على اقتراح كهذا" . ورغم اتفاقنا مع رئيس الوزراء في تقديره لأهمية التعليم وضرورة زيادة الاستثمارات المخصصة لهذا المجال الحيوي، فإننا لا نتفق معه في أمنيته بتقليل مخصصات الدعم من قبل إيجاد البدائل الحقيقية لتحسين أوضاع محدودي الدخل والتعامل الإيجابي مع مشكلة الفقر التي يعاني منها أكثر من نصف المصريين بدرجات مختلفة، ولا نرى في تعميم استخدام البطاقات الذكية بين المواطنين أساساً كافياً للتحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي كما أكد رئيس الوزراء.

إن المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء كثير، فلم يتعرض أبداً إلى مسائل السياسة الخارجية، ولم يتعرض إلى موضوع الرؤية الإستراتيجية لمصر في 2030 ولا أشار إلى إستراتيجية القاهرة 2050 برغم تعرضه لموضوع إنشاء محافظتين جديدتين سلخاً من القاهرة والجيزة. ولم يبد رئيس الوزراء رأيه في قضايا داخلية مهمة مثل ترسانة التشريعات التي تعدها الحكومة ومنها مشروع قانون الإرهاب، ولم يبين وجهة نظره في مشروع قانون تنظيم البث الفضائي الذي أثار ضجة كبرى حين كشفت صحيفة المصري اليوم عن تفاصيله. كذلك لم يوضح د. نظيف موقف الحكومة من مشروع قانون الانتخابات ونظام الانتخابات الجديد الذي أشار إليه البرنامج الانتخابي للرئيس، ولم يبين مصير قانون الإدارة المحلية الجديد. وعلى الرغم من تأكيده أهمية التعليم، لم يعلق رئيس الوزراء على الأنباء المتواترة والمتناقضة حول نظام الثانوية العامة الجديد.

https://youtu.be/BSonwhexM74

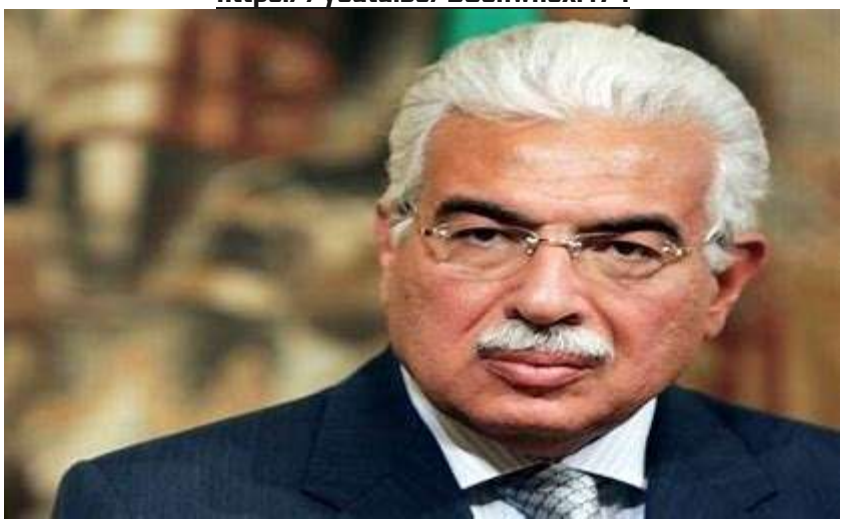

4. الملفات المنسية. . . . عند الحكومة الذكية[28] !

ينعم المصريون بنعمة كبرى اختصهم الله سبحانه وتعالي بنسبة وافرة منها دون عباده في مشارق الأرض ومغاربها، تلك هي نعمة النسيان. فالمصريون ينسون بسرعة، فهم ينفعلون ويثورون لمختلف الأمور والقضايا، ثم تراهم ينسون أو يتناسون تلك الأمور والقضايا، ويعودون إلى ممارسة حياتهم بكل ما فيها من مشكلات ومصاعب.

ويشترك في ظاهرة النسيان معظم المصريين حكاماً ومحكومين، فالحكام يصرحون صباح مساء بما سوف يفعلون وما سيحققون من إنجازات ومشروعات ستجعل المحروسة نمراً اقتصادياً إفريقياً لا ينازعها في ذلك سوى جنوب إفريقيا وذلك من باب التواضع ودرءاً للحسد. والمصريون من المحكومين يطالعون ويسمعون ويشاهدون ثم يكتفون بمصمصة الشفاه والانصراف إلى حال سبيلهم وهم يتذمرون بنكات لا تجاريهم في خفة ظلها وسرعة ابتكارها شعب آخر. ونتيجة لهذه القدرة على النسيان تتراكم ملفات مهمة في أدراج مكاتب الوزراء والمسئولين لتصبح من التراث المصري يورثه الآباء للأبناء، نعرض لثلاث ملفات منها اليوم.

الملف الأول. الاحتكار وصناعة الحديد

تابع المصريون بحماس شديد مناقشات تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والتي جرت في مجلس الشعب في شهر يونيو الماضي قبل أيام معدودة من انتهاء دورة عمله وبدء إجازته السنوية. وكانت تلك المناقشات قد انتهت بإضافة المادة 26 والتي تفرض نصف العقوبة التي أقرها القانون على من يتقدم ببلاغ عن قيامه أو علمه بممارسة احتكارية، وهو الأمر الذي أثار دهشة الجميع إذ أنه لا يعقل أن يتقدم شخص ما ليعترف بارتكابه أعمالاً احتكارية ويعرض نفسه طواعية لغرامة ضخمة تصل إلى 150 مليون جنيه!

ونهذه المناسبة يتساءل الناس في المحروسة – وأنا منهم ومعهم – عن مصير التحقيق الذي طلبه وزير التجارة والصناعة من جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة لبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ ويثير ذلك التساؤل شجون المصريين حين يسترجعون تصرفات بعض رجال الأعمال ن ناسبوا الحكومة – مع

---

[28] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

الاعتذار لأغنية الراحل عبد المنعم مدبولي الشهيرة في مسرحية ريا وسكينة –، فقد ظهر على الساحة الاقتصادية المصرية وفي غفلة من الزمن من يسيطر على أهم وأكبر شركات إنتاج الحديد في البلاد بعد أن تمكن من الاستحواذ على شركة الدخيلة التي كانت مشروعاً مشتركاً بين المال العام والجانب الياباني، وذلك بطريقة غير مفهومة – بالنسبة لي على الأقل –، ونسي المصريون هذا الملف!

وفي محاولة للتذكير بهذا الملف المنسي، كان واجباً أن نعود إلى قراءة قانون "حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية" رقم 3 لسنة 2005، وأنشئ بموجب المادة رقم 11 منه جهاز يحمل ذات اسم القانون كي يمارس مهاماً تنتهي باتخاذ التدابير الواردة به حيال المخالفين ن يمارسون أعمالاً من شأنها تقييد المنافسة وتمثل ممارسات احتكارية يمنعها القانون. والغريب في هذا القانون أنه يجعل مهمة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خارج نطاق اختصاص الجهاز المنشأ وفقاً له، ويرمي بمسئولية تلك الحماية وذلك المنع على المحتكرين أنفسهم بالدرجة الأولى، ثم على المواطنين المتضررين مما يعتقدون أنه تقييد للمنافسة أو ممارسة احتكارية.

إن القانون يخص جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. المفترض أن يكون إيجابياً في رصد حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار. في دور سلبي هو تلقي الطلبات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات عن حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار، ثم الأمر باتخاذ إجراءات حددها القانون إن اتضح للجهاز صحة ما جاء بتلك الطلبات. والمعنى، أنه إن لم يتلق الجهاز إخطاراً بطلب فحص حالة معينة، لن يبادر الجهاز بذاته بفحص تلك الحالة مهما كانت شدة تقييدها للمنافسة ووضوح نزعتها الاحتكارية.

كذلك لن يتحرك الجهاز من تلقاء ذاته مهما حدث من حالات استحواذ أو اكتساب أي أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو تحالفات أو دمج شركات، أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر والتي حددها القانون باعتبارها مؤشرات على إمكانية حدوث تقييد للمنافسة أو ممارسة الاحتكار، إلا أن يأتيه طلب أو إخطار من شخص ما يفيد وقوع تلك الأحداث.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن القانون قد حدد في مادته الرابعة أن الشخص الذي تزيد حصته على 25% من تلك السوق يكون قادراً على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض بها دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك، وبرغم أن أحد أهم منتجي الحديد في مصر يعلن صراحة في

إعلانات تبث على قنوات التليفزيون أنه يسيطر على 39% من السوق المصري، وبرغم أن وزير التجارة والصناعة كان قد طلب من الجهاز فحص ملف هذا المنتج، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عام على ذلك الطلب، لم يصدر الجهاز تقريره في هذا الشأن. من جانب آخر، لم نسمع شيئاً عن نتيجة التحقيق في البلاغ الذي تقدم به النائب مصطفي بكري إلى النائب العام السابق يتهم فيه أحد عز باحتكار ما يزيد عن 50% من صناعة الحديد في مصر!

وحتى لو صدر قرار من مجلس الجهاز يثبت مخالفة الشخص الصادر بشأنه طلب إجراء التقصي والبحث، أو الشخص مقدم الإخطار بشأن اكتسابه أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات.. إلى آخر الأمور المنصوص عنها في الفقرة 2 من المادة 11 من القانون، أي ثبوت وجود حالة تقييد للمنافسة أو حدوث ممارسة احتكارية، فإن أقصى ما يستطيعه الجهاز هو – وحسب المادة رقم 20 من القانون – تكليف المخالف بتعديل أوضاعه وإزالة المخالفة فوراً، أو خلال فترة زمنية تحددها مجلس إدارة الجهاز وإلا وقع الاتفاق أو التعاقد المخالف للمادتين [6،7] من القانون باطلاً – ومن الغريب أن القانون جعل سلطة الجهاز في إزالة المخالفات ووقف الممارسات المحظورة – سواء فوراً أو بعد الفترة الزمنية التي تحددها مجلس إدارة الجهاز جوازيه وليست وجوبية.

ومن أخطر ما جاء في هذا القانون أنه حظر رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها بالنسبة للأفعال المخالفة للقانون إلا بطلب كتابي من رئيس الوزراء بصفته الوزير المختص حسب القانون [أو من يفوضه].

ولا شك أن هذا القيد يقلل كثيراً من احتمالات تفعيل القانون في حالات ثبوت المخالفات حيث يكون رئيس الوزراء مقيداً باعتبارات حزبية وتوجيهات سيادية عليا قد تغل يده عن ممارسة هذه السلطة.

من جانب آخر، وعلى الرغم من أن المادة رقم 10 من القانون تجيز لمجلس الوزراء تحديد سعر بيع منتج أساسي أو أكثر لفترة زمنية محددة بعد أخذ رأي الجهاز، إلا أن مجلس الوزراء لم يلجأ لاستخدام هذا الحق رغم الارتفاع المتصاعد في أسعار حديد التسليح والأسمنت بغير مقتضى حسب رأي الخبراء، وعلى الرغم من التأثيرات الضارة لذلك الارتفاع على مجمل صناعة التشييد والبناء والتنمية العقارية، ومن ثم التأثير السالب على مجمل حركة الاقتصاد الوطني.

ومن المفيد الإشارة إلى أن مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ويتكون من خمسة عشر عضواً يضم في عضويته أعضاء ممن لهم مصالح تتنافى مع الحياد المفترض فيمن يقوم على الفصل

في قضايا مهمة مثل تحديد ما إذا كانت هناك شبهة تقييد للمنافسة أو ممارسات احتكارية. ذلك أن تشكيل المجلس يضم ثلاثة من المتخصصين وذوي الخبرة من دون أن يشترط عدم اتصالهم بمصالح عمل أو تقديم استشارات أو غير ذلك بمجالات الأعمال التي تقع في نطاق القانون، كما يضم ثلاثة أعضاء يمثلون منظمات لرجال الأعمال وهم المخاطبون بهذا القانون في الأساس ولا يتصور وجود من يمثلهم في مجلس إدارة الجهاز المنوط به منع الاحتكار. وعلى الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة رقم 12 من القانون تنص أنه "لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يشارك في المداولات أو التصويت في حالة معروضة على المجلس يكون له فيها مصلحة أو بينه وبين أحد أطرافها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة أو يكون قد مثل أو يمثل أحد الأطراف"، إلا أن هذا القيد ليس كافياً حيث يستطيع العضو ذو المصلحة الاتصال بالأعضاء الآخرين ومحاولة التأثير عليهم وإن انسحب من حضور الجلسات التي تنظر فيها حالة له بها صلة.

ومع تعقد الملف وتداخل المصالح وتشابكها، يكون النسيان فضيلة كبرى تجعل الجميع ينعمون براحة البال ولو مؤقتاً إلى أن تقع كارثة تعيد الملف مرة أخرى إلى الأضواء لفترة ثم تخبو كالعادة وتجد لنفسه مكاناً آمناً في أحد أدراج بعض المسئولين.

الملف الثاني. زيارات الرئيس الخارجية

مع كل الاحترام والتقدير للجهد الخارق الذي يبذله الرئيس في زياراته للدول الخارجية ونشاطه المتصل في لقاءاته برؤساء الدول التي يزورها ومباحثاته مع كبار المسئولين فيها، إلا أن ظاهرة النسيان تمتد لكي تطوي ملفات تلك الزيارات وما يصاحبها عادة من إعلان توقيع اتفاقات وتصريحات ببدء مشروعات وتنمية علاقات سوف تحيل اليابس أخضراً في أرض المحروسة وتنهي مشكلتها وتضعها في مصاف الكبار.

لقد قام الرئيس خلال الشهور السبعة الأولى من 2008 بإحدى عشر زيارة شملت حضوره القمة الإفريقية التي انعقدت في طرابلس [ليبيا] في شهر يناير، ثم قام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر فبراير. وفي شهر مارس كانت زيارته الأولى إلى بولندا، ثم أتبعها بعد أيام قليلة بزيارة روسيا. وشهد شهر إبريل زيارتين قام بهما الرئيس إلى كل من ألمانيا وفرنسا. وزار الرئيس إيطاليا في شهر يونيو. أما شهر يوليو الماضي فقد كان حافلاً بالزيارات الخارجية للرئيس إذ التقى الرئيس الفرنسي ساركوزي للمرة الثانية هذا العام إبان مشاركته في القمة التي انعقدت في باريس لإعلان قيام "الاتحاد من أجل المتوسط"، ثم بعد أقل من أسبوعين زار الرئيس إيطاليا للمرة الثانية وعقد جلسات

مباحثات مع رئيس الوزراء بيرلسكوني، وكانت آخر زيارات الرئيس في شهر يوليو تلك التي زار فيها جنوب إفريقيا وأوغندا في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي.

وفي جميع تلك الزيارات يصحب الرئيس الوزراء المعنيين بالموضوعات التي يتم بحثها مع المسئولين في تلك الدول، كما يصاحب الزيارات الرئاسية ويعقبها سيل من تصريحات المسئولين المصريين وكتابات رؤساء تحرير الصحف الحكومية – ن يصاحبون الرئيس في تلك الزيارات – عن الإنجازات التي تحققت والنتائج الباهرة التي أمكن التوصل إليها، وسرعان ما يطوي النسيان كل ما قيل، لنبدأ الضجة الإعلامية من جديد مع زيارة جديدة للرئيس.

الملف الثالث. القمح

من أخطر الملفات التي تثار عادة في أعقاب تلك الزيارات قضية الزراعة والقمح على وجه الخصوص، إذ يصرح المسئولون في أعقاب الزيارات الرئاسية بأنه تم الاتفاق على زراعة آلاف الأفدنة من أراضي الدولة المضيفة بالقمح لحساب مصر، وآخر تلك التصريحات ما أعلنه وزير الزراعة الأسبوع الماضي عن بحث هذا الموضوع أثناء زيارة الرئيس لأوغندا وما تقرر من سفر وفد مصري رفيع المستوى إلى أوغندا في منتصف سبتمبر القادم لبحث التفاصيل! كذلك تمثل مقترحات زراعة القمح في دول خارجية موضوعاً طريفاً لبعض الوزراء في أعقاب زياراتهم لبلاد العالم، وكان وزير أسبق للتموين قد اقترح استئجار أراض في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر، ورئيس سابق للوزراء زار رومانيا واقترح أيضاً زراعة القمح هناك. أما عن مشروعات التكامل مع السودان وملايين الأفدنة التي ستزرع قمحاً فحدث ولا حرج. وقد جاء في كلمة د. أحمد نظيف في ختام اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا المصرية السودانية – وأنا أنقل هنا عن الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت – تأكيده على أن تتم قبل يناير القادم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المزمع إنشاؤها، وأن تحتفل بتدشين تلك المشروعات على أرض الواقع في اجتماع العام القادم الذي تمنى سيادته أن ينعقد في السودان. !

وكما ينسى المصريون، ينساهم العالم وتتجاوزهم أمم لم يكن لها من قبل شأن يذكر. ولله الأمر من قبل ومن بعد!

بفضل الله فإن أغلب من ورد ذكرهم في مقالاتي لا يزالون على قيد الحياة منعهم الله بمزيد من الصحة ، وحين أعيد التذكير بتلك المقالات في هذا الكتاب . وفي عام 2017 . سيخطر على بالي سؤال، لو أعاد كل المسئولين السابقين في المحروسة قراءة بياناتهم وتصريحاتهم وحواراتهم، وراجعوا قراراتهم أيام أن كانوا في المناصب ومن أهل الحكم، وقارنوا تلك القراءة بالأوضاع الحالية في المحروسة والنتائج. إيجابية أو سلبية . التي تحققت عن تصرفاتهم، فماذا يكون رد الفعل لديهم، وهل يصرون على اتخاذ ذات النهج مارسوه أيام الحكم والألهة والتي مضت دون حساب أو مساءلة!!!!!

https://youtu.be/r06mQB6Seg4

29/9/2014

https://youtu.be/B9cnxmVoxOM

30/10/2016

5. الحكومة الذكية..... ومبادرتها القروية[29] !

يمثل الفقر مصدراً رئيسياً للخطر يهدد أمن المجتمع في مصر وينعكس على مجمل مظاهر الحياة لما يقرب من نصف المصريين يعيشون في ظروف لا تصل إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة. ويتركز الفقر بشكل أساسي في ريف مصر حيث توضح بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن هناك 10.3 مليون شخص يعيشون في الألف قرية الأكثر فقراً نصفهم فقراء، وأن أفقر 100 قرية تضم 715 ألف شخص 76% منهم يعيشون تحت خط الفقر. والفقر المقصود يعني عدم القدرة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الطعام والسكن الملائم والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم ويعبر عنه بأن الفرد يعيش على اقل من ست جنيهات يومياً لمواجهة كافة متطلبات الحياة.

وتكشف بيانات الفقر في مصر عن أن محافظة أسيوط هي الأكثر فقراً حيث يبلغ عدد الفقراء بها 58.1% من عدد السكان منهم 24.8% لا تجدون قوت يومهم فيما تحتل محافظة بني سويف المركز الثاني حيث يبلغ عدد الفقراء بها 53.2% منهم 20.2% لا تجدون قوت يومهم. وتأتي محافظة سوهاج في المركز الثالث بنسبة 45.5% منهم 17.2% لا تجدون قوت يومهم في المقابل. من جانب آخر، فإن 13.1% من سكان محافظات الوجه البحري يعانون من الفقر، فيما تعد محافظة المنوفية من أكثر محافظات الوجه البحري فقرا حيث يبلغ الفقراء بها نسبة 21.7% من عدد السكان بينهم 3.7% لا تجدون قوت يومهم. ونصف فقراء مصر لا يأكلون اللحوم والأسماك إلا حسب الظروف وهم يعتمدون في طعامهم البقوليات (الفول والعدس) ويكتفي 58.8% منهم بوجبتين فقط في اليوم، بينما لا يشتري 33% منهم الفواكه لعدم قدرتهم على تحمل أسعارها. وتدل الإحصاءات أن 6 ملايين مواطن لا تصلهم مياه الشرب المأمونة.

وفي المقابل تشهد مصر تضخم ثروات الطبقة الغنية التي يمثل أعضاؤها 20% فقط من المصريين يمتلكون 80 % من ثروة الوطن، ومنهم 1% فقط يمتلكون 50% من حجم ثروات هذه الطبقة.

ولمواجهة هذه الحالة المتردية طلعت علينا حكومة الحزب – المسيطر على الحكم منذ ثلاثين عاماً – بمشروع هلامي أطلقت عليه " مبادرة الألف قرية الأكثر فقراً"، وحددت أهدافها في تحسين نوعية حياة سكان تلك القرى المستهدفة بصورة مستدامة من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتسهيل الحصول عليها

---

[29] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

بصورة عادلة، وبتكلفة مناسبة تعمل على تخفيض مستوى الفقر والتهميش للفئات الأكثر عرضة لذلك.

ومنذ أكتوبر 2008 بدأت الحكومة الذكية تنفيذ المرحلة الأولى للمبادرة في 6 محافظات هي الشرقية، سوهاج، أسيوط، البحيرة، قنا، والمنيا. وتقدر الحكومة أنه في خلال ثلاثة أعوام سينم استهداف 152 قرية بتكلفة استثمارية تصل إلى 4.3 مليار جنيه، وبمتوسط 29 مليون جنيه لكل قرية. ولعرض هذه المبادرة ومناقشة الأسلوب المخطط لمتابعتها وتقييم آثارها عقد منتدى فخم على مدار يومين بأحد أفخم فنادق القاهرة بلغ عدد الحاضرين فيه ما يزيد عن ألف شخص ليس من بينهم واحد يمكن أن يمثل فقراء مصر المستهدفين بتلك المبادرة.

ولا بد في البداية أن نحدد أن الحزب الوطني الديمقراطي وحكوماته على مدى الثلاثين عاماً الماضية هم المسئولون عن حالة الفقر الشديد التي تعاني منها نسبة غالبة من المصريين نتيجة السياسات والممارسات المنحازة ضد الفقراء لصالح رجال الأعمال والأثرياء، وهم المسئولون عن تعاظم الفقر وتأثيراته السالبة على مجمل حياة المواطنين. ولا بد أيضاً من رفض الادعاء بأن الزيادة السكانية هي أصل البلاء حيث أنها نتيجة وليست سبباً فيما آلت إليه أمور البلاد والعباد.

ونرى أنه قبل الشروع في مبادرات جديدة لتنمية القرية لا بد أولاً من دراسة وتقييم ما تم في مشروعات سابقة بنفس الخصوص وتقدير الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع – إن كان ثمة إنجازات – واستخلاص الدروس المستفادة تجنباً لتكرار ما سبق من أخطاء وللبناء على ما أنجز فعلاً. ومن هنا كنا نتوقع أن تعلن الحكومة في صدر مبادرتها الجديدة نتائج مشروع "شروق" الذي تردد أن ما أنفق فيه بلغ ما يقرب من 800 مليون جنيه، وكذا نتيجة ما أسمته الحكومة في مرحلة سابقة بـ "الخطة العاجلة" والتي بمقتضاها خصص لكل قرية مبلغ 250,000 جنيه سنوياً واستمر ذلك لعدة سنوات، كذلك ما هو معلوم من تخصيص مبلغ مماثل لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطني الديمقراطي للمساهمة في تخفيف مشكلات الدوائر التي يمثلونها، وما يجري العمل عليه الآن من تخصيص مائة ألف جنيه لكل وحدة محلية سنوياً.

وتتركز ملاحظاتنا على تلك المبادرة الجديدة في أن الفلسفة الأساسية لمبادرة الحكومة الذكية تبدو غير مناسبة مع حجم المشكلة، فهي لا ترمي إلى القضاء على الفقر أو تخفيضه بمعدلات واضحة من خلال تمكين الفقراء من العمل واكتساب الدخل، ولكنها تعمل بمنطق المسكنات وتخفيف آلام الفقر

بمساعدات غير مستمرة ولا ذات تأثير مهما بلغ حجمها . فعناصر المبادرة لا تحدد معدلاً كمياً لتخفيض الفقر كما هو الشأن في أهداف الألفية للتنمية التي تستهدف تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 . وبذلك لا يمكن الحكم على ما يتحقق عن هذه المبادرة . كما لا يوجد بالمبادرة معيار واضح لقياس الآثار والنتائج المنتظرة من إنفاق 4.3 مليار جنيه للمرحلة الأولى منها ، وعدم توفر معلومات عن تكلفتها والعائد المستهدف منها .

من جانب آخر، لا تتعامل المبادرة بالقدر المناسب مع الأسباب المنتجة للفقر ولا تقدم آليات لمساعدة الفقراء على الخروج من دائرته من خلال إيجاد مصادر للدخل المنتظم والمستمر الناتج عن الاشتغال بأعمال منتجة . وتبدو برامج المبادرة محاولة لتجميل الواقع في القرى الأكثر فقراً من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل الحصول على بعض الخدمات – وهي محاولة طيبة – إلا أنها لا تتعامل مع مشكلة الفقر وأسبابه الجذرية . كذلك فإن المدى الزمني المقدر لاستكمال المبادرة يبدو طويلاً إلى حد غير معقول، ففي خلال السنوات 2008–2011 سيتم التعامل مع 152 قرية من أصل 1000 قرية ولو اعتمدنا ذات المعدل سوف يستغرق الأمر حوالي 26 سنة لاستكمال الألف قرية .

وفي رأينا أن اتخاذ القرية – أو وحدات محلية داخل القرية – نقطة انطلاق للتعامل مع مشكلة الفقر قد لا يكون هو المدخل الصحيح حيث لا يمكن في هذا الحيز الجغرافي المحدود توفر الموارد أو الإمكانيات التي تسمح بخلق فرص عمل منتجة تمكن المستفيدين من أبناء القرية [أو الوحدة المحلية] من الحصول على مصدر دخل يكون أساساً لتطوير مستوى معيشتهم بشكل مستدام . من ناحية أخرى، فإن اتخاذ القرية منطلقاً للتعامل مع قضية الفقر بتوفير بعض الخدمات لن تحقق نقلة نوعية واضحة في حياتهم وذلك بالنظر إلى محدوديته وبساطة ما يمكن إقامته في تلك القرى من تجهيزات للخدمات الصحية أو التعليمية، حيث سيقتصر الأمر على تحسينات جزئية وسطحية فيما يمكن توفيره من خدمات، بينما لو أقيمت تلك المؤسسات الخدمية على مستوى المدينة أو المركز لكان تأثيرها أوضح وامتدت خدماتها إلى قرى أكثر عدداً موفرة بذلك مستويات أفضل من الخدمات وتشغيلاً اقتصادياً للإمكانيات . كما أن إعطاء الأسر مساعدات نقدية قد يساعد في تخفيف حدة الفقر ولكن لفترة قصيرة هي التي يستغرقها إنفاق تلك المساعدات لتعود الأسر بعدها إلى ذات حالتها قبل الحصول عليها .

ونرى أنه كان من الأوفق توجيه جانب من الاستثمارات المخصصة لتلك المبادرة لإنشاء صندوق للإنقاذ والدعم العاجل لمساعدة حالات الفقر المدقع وإنقاذ المواطنين ن يتعرضون للكوارث ويفقدون العائل ومصدر الدخل، وكذلك لتدبير إمكانيات الإيواء المناسب للمواطنين ن يفقدون مساكنهم نتيجة الكوارث والمقيمين في المناطق العشوائية الأكثر خطراً . وتخصص الجانب الأكبر من تلك الاستثمارات لإنشاء صندوق استثمار يتولى الترويج لإقامة مشروعات إنتاجية كبرى يتم توطينها بالمحافظات المستهدفة لخلق فرص عمل منتجة لآلاف الفقراء من مواطني المحافظة تحصلون منها على دخل مستمر يسمح لهم بتخطي حاجز الفقر.

إن اعتراضنا الأساسي على مبادرة الألف قرية الأكثر فقراً – وأمثالها من المشروعات التجميلية – يتبلور في ضعف تأثيرها في التعامل مع مشكلة الفقر، فهي تتعامل مع أسباب الفقر وتكتفي إذا كُتب لها النجاح بالتخفيف من آثار الفقر أو بعض تداعياته.

لذلك أدعو إلى وضع إستراتيجية حاسمة لإحداث تأثير مباشر وقوي وتخفيض حدة الفقر بشكل مؤثر وحاسم وفي مدى زمني محدود والتشغيل الحقيقي للفقراء وخلق فرص العمل المنتج لهم.

6. ويبقى الحال على ما هو عليه[30]!!!

يؤمن نظام الحكم بمنطق الاستقرار وعدم التغيير في كل ما يعرض من قضايا ومواقف على كافة المستويات والمجالات باعتبار ذلك ميزة كبرى جنبت البلاد كثيراً من المشكلات. وإن كان الاستقرار من الأمور المحمودة في الأساس، إلا أن التزيد فيه بحيث يتحول إلى جمود وتوقف عن مسايرة متطلبات التطور والتقدم تحوله إلى نقمة وعقبة في سبيل انطلاق الوطن إلى آفاق تواكب حركة المتغيرات المحلية والعالمية.

ويشهد المصريون أن فترة حكم الرئيس مبارك هي الأطول والأكثر استقراراً، بمنطق أهل الحكم، في تاريخ مصر الحديثة من دون أن تبدو في الأفق احتمالات تغييرها في المستقبل المنظور. كما يشهد المصريون أن هذا الحكم يميل إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه مهما كانت رغبة الناس في التغيير، ومهما كانت الدواعي الملحة لتغيير النظم والسياسات والأشخاص والأفكار كما هو الشأن في أغلب بلاد العالم التي تطورت وتقدمت وحققت لمواطنيها مستويات متعالية من رفاهة العيش ونعيم الحضارة والديمقراطية.

ويعلم المصريون أن ما وقع من تغييرات على مدار فترات رئاسة الرئيس مبارك الخمس منذ 1981 وحتى الآن لم تتم إلا بعد طول انتظار منهم، وبشكل يوحي بأنها كانت تصدر عن غير ترحيب من أهل الحكم ن يفضلون بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وإلى جانب فترات الرئاسة الخمس لرئيس الجمهورية، شهد المصريون وزراء طالت مدد بقائهم في مناصبهم لما يقرب من ربع قرن! ويعاصر المصريون رئيساً أوحد لمجلس الشعب منذ عشرين عاماً. وعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة في تاريخ مصر الحديثة عايش المصريون محافظين طالت مدة بقائهم في مناصبهم لتتجاوز اثنتي عشرة سنة في حالات عدة. كما شهد المصريون رؤساء لمجالس إدارة المؤسسات الصحفية الحكومية [المسماة بالقومية] ورؤساء تحرير لتلك الصحف ظلوا في مناصبهم عشرات السنين.

وبنفس المنطق الساعي إلى الاستقرار يعيش المصريون منذ 1981 تحت حكم الطوارئ الذي يتجدد كل فترة بشكل أصبح تلقائياً تقريباً ولا ينتظر المصريون الخلاص منه في وقت قريب!

وبرغم المشكلات والسخائم والرزايا [على حد تعبير الرئيس الراحل السادات] التي تصيب الشعب نتيجة سوء أداء حكومات ووزراء الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً، فإن منطق الاستقرار يتيح لهؤلاء الوزراء البقاء

---

[30] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

في مناصبهم رغماً عن رغبة المواطنين في التخلص منهم. فلا يزال وزير الثقافة في منصبه على مدى يزيد عن العشرين عاما رغم كل أشكال الفشل التي تحققت على طول فترة شغله لهذا المنصب وآخرها سرقة لوحة زهرة الخشخاش وافتضاح الحالة المزرية للمناحف المصرية وتردي مستويات تأمينها . ولا يزال وزير الإسكان في منصبه رغم كل اللغط الذي دار حول تورط شركة يساهم فيها في عملية شراء جزيرة آمون بأسوان وتدخل الرئيس لوقف الصفقة. ولا يزال وزير الزراعة في منصبه رغم الفشل المزرى في توفير احتياجات البلاد من القمح والهيار زراعة القطن وتبديد ثروة الوطن من المحاجر، فضلاً عن افتضاح حالات نهب أراضي الدولة ومخالفة المشترين لشروط البيع وتحويلها إلى الاستثمار العقاري والسياحي بدلاً من الاستثمار الزراعي وهو ما تحتاجه البلاد. ولا يزال وزير التضامن الاجتماعي في موقعه رغم كل أشكال الفشل وأزمات رغيف الخبز. ورغم فضيحة انهيار شبكة الكهرباء والالتجاء إلى قطع التيار عن مناطق كثيرة بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي التي تصدر إلى إسرائيل بأسعار تقل عن السعر في السوق العالمي، فلا يزال المسئولون عن جريمة تصدير الغاز الطبيعي في مواقعهم.

وعلى الجانب السياسي فقد أصبح مفهوم الاستقرار أن يبقى الحزب الوطني الديمقراطي قابضاً على سلطة الحكم بكل الوسائل التي تشمل صياغة التشريعات واصطناع النظم والأدوات التي تيسر له الفوز بالأغلبية في كل انتخابات تجريها حكومته. وبعد أن كان القضاة يشرفون على عمليات الانتخابات ووجد الحزب صعوبة في الفوز السهل بانتخابات 2005 تم إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات بموجب التعديلات الدستورية التي تم تمريرها في 2007 . وبعد أن كانت الانتخابات التشريعية تجري على مراحل وصادف الحزب الوطني الديمقراطي صعوبة في السيطرة على انتخابات 2005 وإنهاءها لصالحه بسرعة، كان التعديل الدستوري قضى أن تتم الانتخابات في يوم واحد حتى تتمكن الحكومة من السيطرة على الموقف وإنجاز المطلوب في أقل فترة ممكنة.

ومنطق الاستقرار يؤمن به أهل الحكم يكون الواجب على أحزاب المعارضة أن تستقر دائماً في جانب المعارضة ولا تتاح لها فرصة أبداً للانتقال إلى جانب الحكام. فالاستقرار يقضي أن يظل الحزب الوطني الديمقراطي في سدة الحكم إلى الأبد، وأن تبقى أحزاب المعارضة تعارض إلى الأبد!

وتتجلى فلسفة الاستقرار السياسي في اصطناع نظام انتخابي يضمن للحزب الوطني وحكومته استبعاد مرشحي الأحزاب والقوى السياسية من حلبة التنافس الانتخابي وذلك بالاعتماد على جداول انتخابية لا

تعبر حقيقة عن أصحاب الحق والأهلية لمباشرة حقوقهم السياسية. بل نجح النظام الانتخابي في عهد الاستفراد في استبعاد المواطنين أنفسهم من العملية الانتخابية إلى الحد الذي شهدنا معه انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية لا يقبل عليها الناخبون ولا تتعدى نسبة المشاركين بالتصويت في أحسن الأحوال 10 – 15 % ممن لهم حق التصويت.

ووصل الاستبعاد من أجل الاستفراد إلى استبعاد جميع المصريين ن تجوز لهم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلا من يرشحهم الحزب الوطني الديمقراطي من أعضاء هيئته العليا التي تم تشكيلها عمداً بعد تعديل المادة 76 من الدستور في 2007 حتى يمكن للحزب ترشيح أحد أعضاءها لانتخابات الرئاسة في 2011، وبذلك فقد تم استبعاد جميع المصريين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية من التنافس على منصب الرئيس، كما تتوقف فرص الأحزاب السياسية القائمة في الوصول بأحد أعضاءها إلى انتخابات الرئاسة في ضرورة حصول الحزب على مقعد واحد على الأقل في مجلس الشعب أو الشورى وبافتراض أن عضو الهيئة العليا المرشح قد مضى على عضويته عام على الأقل وأن يكون الحزب قد مضى على إنشاءه خمس سنوات. وتلك الفرصة استثناء ينتهي بانتهاء انتخابات الرئاسة في 2011 !

ومن أجل البحث عن فرصة في انتخابات تشريعية نزيهة وحقيقية طالبت أحزاب الائتلاف، الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، بضمانات انتخابية تمثل الحد الأدنى من مطالب الأحزاب والقوى السياسية ولا يثير تطبيقها أي مشكلات لنظام الحكم إن كان فعلاً يريد انتخابات نزيهة كما يردد رموزه.

وتتركز الضمانات التي يطالب بها الوفد وشركاؤه في الائتلاف، ومعهم كافة القوى الوطنية الشريفة، في الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المنقوصة وغير المشروطة، وتعديل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ليكون اختيار أعضاءها بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية والحزب الحاكم بالتالي. كما تتضمن الانتخابات إعداد جداول الانتخابات بناء على قاعدة بيانات الرقم القومي، واعتبار بطاقة الرقم القومي هي المستند الوحيد المعتمد في تحقيق شخصية الناخب. وتشتمل قائمة مطالب أحزاب الائتلاف على ضرورة أن تعين اللجنة العليا للانتخابات عضواً من الهيئة القضائية للإشراف على كل مجمع انتخابي، وأن تجرى عملية فرز الأصوات في ذات المجمع الانتخابي حتى لا يتم نقل صناديق الانتخاب من مقارها تفادياً لما يطرأ عليها من تغييرات أثناء رحلة الانتقال من مقر المجمع الانتخابي إلى مقر اللجنة العليا لإجراء الفرز !

وبرغم وضوح مطالب قوى المعارضة وبساطتها، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن فلسفة الاستقرار وبقاء الأحوال على ما هي عليه هي السائدة. فقد توالت التصريحات من رموز الحزب الوطني الديمقراطي أنه لا تغيير في نظام الانتخابات ولا مجال لإحداث تعديلات تشريعية قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة. كما توالت الأنباء عن ترشيح الحزب الوطني لنفس الشخصيات التقليدية التي استمرت في مواقعها لسنوات طويلة بدءاً من رئيس مجلس الشعب دكتور سرور أو أقدم نائب في مجلس الشعب أ. كمال الشاذلي، أو ترشيح الوزراء لعضوية مجلس الشعب وهو إجراء غير مسبوق في الديمقراطيات التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، ففي تلك الدول على الوزراء والمسئولين الراغبين في الترشيح أن يستقيلوا من مناصبهم حتى لا يكون هناك تعارض في المصالح، وحتى نمنع عليهم فرصة استغلال مناصبهم في السلطة التنفيذية للتأثير في مجرى الانتخابات واصطناع نتائجها لصالحهم.

إن المصريين يواجهون موقفاً غريباً، ففي الوقت الذي كان من المفترض أن ينعالى الحديث والحوار على كافة المستويات للبحث في صيغ تطوير الوطن والدخول إلى مستقبل أفضل، نرى أهل الحكم يؤكدون أن كل شيء باق من دون تغيير، ومن ثم فليس أمام المصريين سوى الانصياع للقول الشائع "يبقى الحال على ما هو عليه، وعلى المنضرر اللجوء إلى القضاء"، في هذه الحالة لا ملجأ أمام المصريين سوى الله سبحانه وتعالى فهو القادر الذي يغير ولا يتغير.

وبحمد الله وتوفيقه، كانت انتفاضة الشعب المصري في 25 يناير 2011 فتم تجاوز مهزلة الانتخابات الرئاسية التي كان مخططا لها أواخر 2011 بتنحي مبارك عن منصبه وسقوط مشروع توريث جمال!

7. وهل . . . سيبقى الحال على ما هو عليه[31]؟

اتخذ الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً موقف الهجوم في الأيام الأخيرة بعد أن أصبح حديث الشارع المصري هو المناداة بالتغيير، وبعد أن بدأت جماعات تتكون لمناصرة ترشيح البرادعي رئيساً للجمهورية. كما أضاف الحديث الذي أدلى به الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى مزيداً من القلق لأهل الحكم حيث أشار فيه إلى أنه فور أن يترك الجامعة سيعود ممارساً بالكامل لدوره كمواطن مصري مؤكداً ذلك بقوله " أنا سياسي مصري في الأساس، سأحاول على الدوام كما قلت الآن أن أكون مصرياً نافعاً ومفيداً لمجتمعه".

ومما يثير القلق لدى أركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قول عمرو موسى حين سأل هل ترشح نفسك رئيساً للجمهورية إذا انفتح الطريق وأزيلت العوائق التي تضعها المادة 76 من الدستور، فقال" يكون لكل حادث حديث، ولكني أقول لك إن الكثيرين جاهزون لخدمة مصر كمواطنين مصريين في ذلك المنصب أو غيره". كذلك انضم الوزير السابق منصور حسن إلى قائمة من يفكرون في الترشيح للمنصب حيث صرح لجريدة الوفد بقوله " سأفكر في ترشيح نفسي لانتخابات الرئاسة لو فتح الباب المغلق".

ولنا أن نتوقع أن يعلن آخرون عن استعدادهم لخوض انتخابات الرئاسة حال تعدل الوضع وأزيحت الموانع التي تقيمها المواد 76 و77 و88 وينفتح الطريق لانتخابات الرئاسة أمام كل المصريين الشرفاء وأفذاذ مصر وشخصياتها الوطنية ذات التاريخ والثقل السياسي والعلمي والقبول الشعبي وتتوفر في كل منهم شروط أن يكون من أبوين مصريين يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولا يقل عمره عن أربعين عاماً حسب ما تقضي به المادة 75 من الدستور.

تلك التطورات لا شك أثارت القلق لدى دوائر الحزب الحاكم فسارعوا لإغلاق كل الأبواب وسد جميع المنافذ التي يمكن أن يتسلل منها أي أمل في التغيير. وبعد أن كانت نغمة الحديث السابقة أنه من السابق لأوانه الحديث عن مرشح الحزب الوطني لرئاسة الجمهورية في 2011، أصبحت النغمة الجديدة كما صرح صفوت الشريف أمين عام الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً " إن حسني مبارك هو رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الآن وهو مرشح الحزب للرئاسة في أي انتخابات مقبلة، وأن مبارك هو صاحب القرار الوحيد

---

[31] [31] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

في هذا الشأن" . ومن جانب آخر، أكد جمال مبارك أنه لن تجرى أي تعديلات دستورية وأن الحزب الحاكم" ليس على أجندته طرح تعديلات دستورية قبل الانتخابات المقبلة" دون أن تحدد أي انتخابات يقصد هل التشريعية في 2010 أو الرئاسية في 2011 .

وتتوالى موجات الهجوم من الحزب الحاكم ووزرائه، فالدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة – وبعد أن فرغ من معركة أنفلونزا الخنازير في استراحة مؤقتة – وفي حوار له مع برنامج "واحد من الناس" أصدر حكماً قاطعاً بأن الدكتور البرادعي لا يصلح أن يكون رئيساً لمصر . . لأنه لا يعلم شيئاً عما تعانيه مصر من مشكلات، واستطرد يقول إنه ليس معنى حصوله على جائزة نوبل أنه مؤهل لشغل هذا المنصب ! كما قال إنه لا يعرف عمرو موسى عن قرب وبالتالي لا يستطيع الحكم على مدى أهليته لمنصب الرئاسة من عدمه !

وقبل أن ننتقل إلى الهدف الحقيقي من تصريحات وزير الصحة نريد الإشارة إلى اعترافه الواضح الصريح أن مصر تعاني من مشكلات وبالقطع فإن سبب تلك المشكلات هي سياسات وممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والذي لم ينجح على مدى تلك السنوات الطوال سوى في خلق المزيد من الكوارث والمصائب للمصريين والهبوط بمستويات معيشتهم وتردي أحوالهم في جميع مجالات الحياة . وهو نفسه قد اعترف في أكثر من حديث صحفي ولقاء تليفزيوني بأن المستشفيات الحكومية منهارة وأود أن أذكره بحديثه إلى صحيفة المصري اليوم في 18 سبتمبر 2007 حين قال متحدثاً عن تلك المستشفيات "لا أريد أن أخفي حزني، فحالتها سيئة، سيئة تحتاج إلى إعادة ترتيب داخل البيت . . ." ويقول " إننا والحمد لله أعدنا الروح في عدد كبير من هذه المستشفيات وقمنا بإعادة تأهيل التمريض فيها ، ثم أعدنا دراسة أوضاع الأطباء حتى نضمن تواجدهم وانتظامهم في العمل، وضعنا أيدينا على ظاهرة تزويغ الأطباء، ولماذا لا ينتظمون . . ." . ومعنى إعادة الروح أنها كانت ميتة، فهل هناك تعبير أكثر بلاغة في تصوير حال مصر بعد ثلاثين عاماً من حكم الحزب الأوحد ؟ كما اعترف الوزير الجبلي بتدني رواتب الأطباء وسوء حالة التمريض، وكلها مشكلات تنصب على رؤوس المواطنين في شكل خدمات صحية مترديه. ثم نأتي إلى أهم ما قاله دكتور الجبلي" أن رجل الشارع البسيط لا يثق سوى في مبارك رئيساً للجمهورية . . لشعور المواطن بأنه صمام أمان له . . فمهما حدث للمواطن من مشكلات يعلم أن الرئيس مبارك سيقبل على حلها" وأضاف وزير الصحة لا فض فوه بقوله إنه " في حالة امتناع الرئيس مبارك عن خوض الانتخابات الرئاسية سينتخب جمال مبارك إذا

كان من ضمن مرشحي الرئاسة لأنه أكثر الشخصيات السياسية إلماماً بمشكلات المصريين" ! وليس لي من تعليق فتلك قناعة شخصية لوزير في حكومة الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً !

ثم تأتي القذيفة الأساس في الغارات الهجومية للحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً حين قدمت الجمعية العمومية والمؤتمر السنوي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر توصيتها بدعوة الرئيس مبارك إلى خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقرارها إرسال برقية تأييد ومبايعة إلى الرئيس متضمنة الإشادة بمجمل سياساته وقراراته في مختلف الشئون الداخلية والخارجية. ويشارك في الحملة الهجومية لمبايعة الرئيس مبارك لفترة رئاسة سادسة كل من وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال !

ثم يعلنها الدكتور علي الدين هلال صراحة أن من حق جمال مبارك رفض تعديل الدستور من دون أن يوضح لنا من أعطاه هذا الحق ! ويدعو علي الدين هلال المطالبين بتعديل الدستور أن يحصلوا على موافقة ثلث أعضاء مجلس الشعب لإجراء التعديلات التي يريدونها متناسياً حقيقة تشكيل مجلس الشعب الذي يسيطر عليه حزبه الحاكم منذ ثلاثين سنة بكل أشكال التزوير والتلاعب في الانتخابات والتي شهدت عليها مئات أحكام محكمة النقض بإبطال نتائج الانتخابات في كثير من الدوائر التي فاز بها مرشحو الحزب الوطني قسراً ولم ينفذ المجلس تلك الأحكام باعتباره "سيد قراره".

ويشارك دكتور أحمد فتحي سرور في تأكيد الحملة الهجومية لوأد أي محاولات من جانب المعارضة والمستقلين ومن يفكر في الاجتراء بترشيح نفسه لمنصب الرئاسة، فالمادة 76 من الدستور في رأيه أفضل كثيراً عما كانت عليه وقت الاستفتاء على مرشح وحيد، ويقول أنه يوجد مثيل لها في دساتير دول متقدمة، وكذلك المادة 77 لا بأس بها وحتى فرنسا لا تحدد عدد مرات تولي الرئاسة ومع ذلك يمكن أن تعدل إذا سمحت الظروف السياسية وتوفرت الكوادر من دون أن يوضح كيف ومتى تسمح الظروف السياسية وكذلك هو يتغاضى عن وجود كوادر أعلنت صراحة رغبتها في الترشح حال إزالة العقبات التي تتضمنها تلك المادة. ويرى دكتور سرور أن أحزاب المعارضة ضعيفة وهي بضاعة سيئة دون أن يعترف بأن أغلب تلك الأحزاب. باستثناء حزب الوفد ذو التاريخ المجيد في الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة 1919 – هي نتاج قانون الأحزاب الذي فرضه النظام الحاكم وألغاها جميعها مرت بموافقة الحكم ووزرائه أعضاء تلك اللجنة، وتلك الأحزاب أيضاً مقيدة بكل ما تفرضه الأجهزة الأمنية من قيود وشروط مانعة لحركتها .

ثم يوجه دكتور سرور دعوة للدكتور البرادعي أن ينضم إلى الحزب الحاكم وأن يعمل معهم في لجنة العلاقات الخارجية علّه يجد نفسه في يوم من الأيام وقد قفز بسرعة إلى أوائل الصفوف ويصل لهدفه في مرحلة أخرى! وأسأل الدكتور سرور ولماذا لا توجه دعوتك إلى الحزب الحاكم كي يتنازل عن نزعته الاحتكارية واستئثاره بالسلطة منذ ثلاثين عاماً وأن يقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على التنافس والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الشفافة ويرضخ لمطالب القوى الوطنية بإلغاء الشروط المانعة في المادة 76، وساعتها لن يكون البرادعي ولا غيره مضطرين للانضمام إلى الحزب الحاكم حتى ينالوا البركات ويستطيعوا الترشح لانتخابات الرئاسة معتمدينَ فعلاً على قدراتهم وكفاءتهم ومدى قبول المصريين لهم؟

وتطرح تصريحات أركان الحزب الحاكم بصورة واضحة إستراتيجيته الجديدة في التعاطي مع موضوع الانتخابات الرئاسية وهي الضرب بعرض الحائط المادة 75 من الدستور والاستبعاد الكامل لأي إنسان في بر مصر لا يرشحه الحزب. وهم يصادرون على آراء المصريين واختياراتهم بإعلاناتهم المسبقة عما يسمونه "المبايعة" للرئيس وهو الأسلوب الذي كان من المفترض نبذه إن كانوا حقيقة يؤمنون بأن اختيار الرئيس أصبح الآن من خلال الانتخابات المباشرة من بين مرشحين متعددين وليس كما كان بالاستفتاء على شخص وحيد. إنهم يغلفون تلك الهجمات على المعارضين والمستقلين بقولهم إنهم حزب الأغلبية، وهذا يطرح السؤال البديهي كيف يكون ذلك الحزب مالكاً للأغلبية وعدد أعضائه لا يتجاوزون - كما يقولون - ثلاثة ملايين عضو بينما سبعة وسبعون مليون مصري ومصرية هم خارج ذلك الحزب فهم بالمنطق غير موافقين على سياساته وبرامجه وإلا كانوا قد سعوا إلى الانضمام إليه، ومن ثم هم في فريق المعارضين والمستقلين. فكيف تتحكم الأقلية في تحديد مصير الأغلبية؟ إن هذه صورة بشعة لدكتاتورية الأقلية. وليست دكتاتورية الأغلبية التي يخوفون بها الناس ويرفضون من أجلها دعوة حزب الوفد إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 والتي جاء فيها ". . لذلك يرى الوفد أن الوقت قد حان للاتجاه إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها، ويضع رئيس الدولة في موقع الضامن لسلامة الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء مؤسسات الدولة لدورها بانتظام ودوام. أما وضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها فيكون من اختصاص مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. فلم يعد مقبولاً ولا معقولاً في القرن الواحد والعشرين أن يتوقف مصير أمة على إرادة فرد".

يا أهل الحكم، لقد توجهت إليكم بسؤال جاء في الآية 78 من سورة هود وهو "... أليس منكم رجل رشيد"، واليوم أضيف سؤالا آخر يستند إلى الآية الكريمة 140 من سورة آل عمران" .. وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين" صدق الله العظيم.

واليوم وبعد مرور ثمانية عشرة عاما على نشر ذلك المقال، ورغم كل التطورات والتغييرات التي وقعت في المحروسة، أستشهد بآية كريمة أخرى: "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون." [الآية 227 من سورة الشعراء. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

https://youtu.be/yrslWDIIxgU

https://youtu.be/a4ueRv-OspY

26/5/2010

نمت تلك المقابلة قبل حوالي ثمانية أشهر من قيام ثورة 25 يناير 2011

وماذا بعد المؤتمر[32]؟

وانتهى مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي بعد ثلاثة أيام من الكلمات والتصريحات والمناقشات تحت شعار "فكر جديد.. لمستقبل بلدنا" وذلك بعد أن كان شعار المؤتمر الرابع في العام الماضي "الفكر الجديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل".

ومن دون محاولة التساؤل حول ما إذا كان الفكر الجديد الذي قاد انطلاقة العام الماضي هو نفسه الفكر الجديد الذي يقودنا هذا العام لمستقبل بلدنا، فإن التساؤل الرئيس الذي يطرح نفسه بقوة هو "وماذا بعد أن انتهى المؤتمر؟" هل فعلاً سنشهد المحروسة عملاً جاداً للتحول نحو المستقبل بكل ما يعنيه ذلك من قبول التغيير باعتباره سنة الحياة؟ هل سيتحقق على أرض المحروسة واقع جديد تختلف عما نعانيه الآن وعلى كافة الأصعدة؟

مفارقة قاسية

ومن المفارقات القاسية أن ينعقد مؤتمر الحزب الوطني قبل ثلاثة أيام فقط من إجراء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية التي خاضها الشعب الأمريكي وتابعها العالم معه على مدار ما يقرب من العامين منذ بدأت معركة الانتخابات الداخلية في كل من الحزبين الرئيسيين لاختيار مرشح كل منهما لانتخابات الرئاسة، وقد حفلت هذه الانتخابات المبدئية بالإثارة نتيجة الصراع الشديد بين أوباما وهيلاري كلينتون للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، بينما اطمأن جون ماكين مبكراً لترشيح الحزب الجمهوري له. وتابعنا مع العالم خطاب كل من المرشحين أوباما وماكين وشهدنا المناظرات التي جرت بينهما حتى حقق أوباما انتصاره التاريخي ليكون أول رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكية.

أما في مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي فقد صدمنا تصريح منسوب إلى أمين السياسات بالحزب قال فيه أن الكشف عن اسم مرشح الحزب لانتخابات رئيس الجمهورية في 2011 سابق لأوانه! ولا أدري متى يحين وقت إعلان الحزب عن اسم هذا المرشح؟ ويبدو أننا لسنا كشعوب العالم المتقدم نستحق لهم المشاركة الفاعلة والحقيقية في اختيار رئيسهم، إذ يجب علينا الانتظار لحين أن يتكرم سادة الحزب الوطني بإعلان

---

[32] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

اختيارهم لمرشح الحزب لمنصب رئيس الجمهورية خاصة وأن المادة 76 من الدستور تكاد تجعل من المستحيل على أي مصري غير الذي يرشحه الحزب الوطني أن يغامر بالحلم بالترشيح لمنصب الرئاسة.

ولا أمل في التغيير!

ونعود للسؤال المحوري، وماذا بعد انتهاء المؤتمر الخامس للحزب الذي تحكمنا منذ ثلاثين عاماً؟ هل نتوقع تطويراً في أداء الحزب والحكومة يرتفع لمستوى الفكر الجديد الذي سيقودنا إلى المستقبل أم سنظل نعاني من تردي مستوى الأداء الحكومي وانصراف الحزب الوطني لتجميع مكاسبه بعد أن انتهي من هجومه الكاسح على أحزاب وقوى المعارضة المجردة من مصادر القوة لمواجهة سيطرة الحزب الحاكم وتقييده لكل فرص الحوار المجتمعي الوطني والمشاركة المجتمعية في إدارة شئون البلاد التي يفضل الانفراد بها؟

إننا نتساءل هل ستصبح الأوراق التي أعدها الحزب هي أساس عمل الحكومة، وهل نتوقع أن تطور برنامجها المعلن والذي قدمه رئيسها إلى مجلس الشعب في ديسمبر الماضي [2007] ليتضمن التوجهات التي جاءت في أوراق وتوصيات مؤتمر الحزب؟

ولكننا نكون واهمين إن تصورنا حدوث تغيير حقيقي في أحوال البلاد والعباد وقد حسم الحزب الوطني موقفه وأعلنها بصراحة "وعدنا فأوفينا"! فالحزب الوطني يعتبر ما قام به من تعديل 34 مادة من الدستور إنجازاً يصب في خانة الإصلاح الدستوري وتعزيز الديمقراطية التي ينادي بها الشعب، ولا يريد الحزب أن يعترف أن تلك التعديلات تمت رغماً عن رفض كافة القوى الوطنية لها، وتم الاستفتاء عليها وتمريرها باستخدام كل صنوف القهر التي وصلت إلى التحرش بالسيدات المتظاهرات ضد تلك التعديلات. ويريد الحزب إيهامنا بأن تعديل المادة 76 كان من أجل تمكين الأحزاب من التقدم بمرشحيها لانتخابات رئاسة الجمهورية وهي أبعد ما تكون عن هذا الوهم بكل القيود التي فرضتها على غير مرشح الحزب الوطني ذاته.

ولا يريد الحزب أن يعترف بأن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات كان نكسة وردة ندد بها جميع المواطنين الشرفاء، وأصر الحزب آذانه عنها بادعاء أن هذا الإلغاء فيه توقير وتبجيل للقضاة ن لم تتورع قوات الأمن أن تسحل قاضياً محترماً وأن يعتدي نفر من ضباط الشرطة على قاضيين آخرين في محطة قطار الأقصر كما ورد في الصحف من دون أي رد فعل من جانب قادة الفكر الجديد.

ويسرد الحزب في بيانه كثيراً مما أسماه تعزيز لمسيرة الديمقراطية وحقوق المواطنة، والتقدم الاقتصادي وارتفاع معدلات التشغيل والاستثمار، وتدعيم العدالة الاجتماعية وتطوير الخدمات العامة، وتعميق وتنمية العلاقات العربية والإقليمية والدولية.

ويبدو أن كاتب ذلك البيان عن الوعد والوفاء يعيش في دولة أخرى غير مصر فلا يرى تلك الصفوف المتراكمة من المواطنين النساء يجاهدون للحصول على بضعة أرغفة لا تمت للخبز بصلة، ولا يدرك كاتب البيان حجم البطالة التي يعانيها شباب مصر ولا يجدون حلاً لها سوى الهرب خارج البلاد متعرضين للموت بحثاً عن فرصة حياة! ولا أتصور كاتب بيان "وعدنا فأوفينا" وقد فاته الحديث عن أكبر إنجازات الحزب الوطني عبر ثلاثين سنة من الحكم المتصل وهو مئات المناطق العشوائية في طول البلاد وعرضها يموت سكانها بفعل احتراق مساكنهم الخشبية أو تحت صخور الجبال المنهارة فوق رؤوسهم، وينجرعون كل أشكال الهوان وهم يعيشون تحيط بهم القمامة من كل مكان، ويعايشون الخنازير في حظائر تتوسط العشش والأكواخ التي يتخذون منها مأوى لهم ولأطفالهم.

إن بيان "وعدنا فأوفينا" الذي طلع علينا به الحزب الحاكم يحتوي الكثير من المعلومات المضللة تثير الضحك والأسى في آن واحد. فالحزب الحاكم يعتبر أن تطوير لائحة الاتحادات الطلابية تضمن زيادة اختصاصاتها واستقلالها وتؤدي إلى تفعيل الأنشطة الطلابية، والكل في المحروسة يعلم كيف تدار تلك الاتحادات الطلابية في جو من التدخلات الأمنية والتضييق من جانب إدارات الجامعات، وكيف يتم استبعاد المرشحين من القوى الطلابية المناهضين للحزب الحاكم، ويصير ترتيب الأمور لإنجاح الطلاب الموالين للحزب بالتزكية أو بوسائل أخرى معروفة وشائعة الاستخدام في جميع عمليات الانتخابات في مصر.

ويتجاهل بيان الوعد والوفاء الأحكام الصادرة بحق خمسة من رؤساء تحرير الصحف المستقلة في دعاوى تتعلق بالنشر، وينص على أنه قد أجرى التعديلات التشريعية الخاصة بإلغاء الحبس في جرائم النشر بما يعزز حرية التعبير. وبالمناسبة تغافل بيان الوعد والوفاء عن ذكر أي شيء يتعلق بوثيقة تنظيم البث الفضائي وكافة أشكال التعبير التي تحاول وزير إعلامه تمريرها بعد فشل محاولة إصدارها بواسطة وزراء الإعلام العرب.

وبينما يتوسع البيان في ذكر أرقام الأداء الاقتصادي غير المسبوق – في رأي أصحاب السياسات الجديدة بالحزب –، لم يتطرق أبداً إلى ذكر الأرقام التي تصف انتشار الفقر في أرجاء المحروسة وكيف أن ما يقرب من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر.

وبينما يردد بيان الوعد والوفاء أرقاماً صادرة عن الأجهزة الحكومية تتحدث عن زيادات في متوسط الأجور الأساسية للموظفين والمعلمين والأطباء، لا يذكر أي شيء عن اعتصام العمال وموظفي الضرائب العقارية وشرائح مختلفة من العاملين بالدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والشركات التي تم تخصيصها وبيعت للأجانب ومدى معاناتهم الرهيبة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وارتفاع معدلات التضخم وتراجع نصيب الأجور من الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 27% لصالح عوائد الملكية التي تحصل على 73% من ذلك الناتج الإجمالي.

إن المواطن المصري يصارع من أجل حياة كريمة رغم كل ما تحوطه من أوضاع تحمل على اليأس والإحباط من أي إصلاح لشئونه، فهل يا ترى يمكن لهؤلاء المواطنين أن يحلموا بتغيير في أحوالهم المعيشية حتى تجد العاطلون منهم فرصاً حقيقية للعمل وحتى تتحقق مقولة وزير التنمية الإدارية ومن قبله وزيرة القوى العاملة أن فرص العمل متاحة ولا يتقدم لها أحد من المصريين الكسالى ن يفضلون البطالة على العمل!

أوهام التطوير والإصلاح على طريقة الحزب الوطني

تحفل الخطاب الرسمي للحزب الوطني بالحديث عن التطوير والإصلاح فيما يشبه أحاديث الأحلام، فهل سيتطور التعليم حقاً في بلادنا ونرى المدارس وقد تحسنت أوضاعها وصارت مقار للتعليم فعلاً بدلاً من بيوت الطلاب التي تستمر فيها الدروس الخصوصية على مدار اليوم، وأن تعود للمدرسة المصرية قيمتها كدار للتعليم والتربية وليست مكاناً للتعذيب والضرب المبرح الذي يودي بحياة التلاميذ؟ هل نتوقع أن يعود المعلم المصري إلى عمله التعليمي والتربوي بعد أن يتخلص من آثار نكسة الكادر ويسترد توازنه النفسي بعد نسيان محنة اختبارات الكادر التي تضرر منها اثنان وأربعون ألف معلم وفق تصريحات مسئولي وزارة التربية والتعليم؟ هل نتوقع أن ينتظم التلاميذ في المدارس ويحصلون على الكتب المدرسية وفق مناهج متطورة منذ اليوم الأول لبدء الدراسة بدلاً من أن تمضي الأسابيع قبل أن تصلهم تلك الكتب وقبل أن يتعرف المدرسون على عناصر المنهاج لكثير من المواد الدراسية؟

هل يجوز للمصريين أن يصدقوا ما جاء في أوراق الحزب الوطني ووعوده بنهضة في الخدمات الصحية والعلاجية، وأن يحلموا بمستشفيات آمنة لا يموت فيها المرضى في غرف العمليات والعناية المركزة نتيجة سوء التجهيزات وضعف مستويات الرقابة الصحية حتى تضطر وزارة الصحة لإغلاق عدد من أكبر مستشفيات المحروسة ومنعها من إجراء العمليات الجراحية في فضيحة طبية غير مسبوقة.

هل يمكن اعتبار مداولات ومناقشات المؤتمر السنوي الخامس لحزب الفكر الجديد بداية لمراجعة أوضاع وتطوير الجهاز الحكومي المترهل قليل الكفاءة والإنتاجية، ونقطة فاصلة لوقف تيار الفساد المستشري في كافة أجزاء ومستويات جهاز الحكومة المركزية وأجهزة المحليات؟ هل يمكن أن نرى نهضة حقيقية في ممارسات الإدارة الحكومية تنطلق فيها من تلمس رغبات المواطنين والخضوع لها، والبعد عن أساليب التعالي والتجبر التي تمارسها أجهزة الحكومة وقادتها في مواجهة المواطنين البؤساء؟

هل نأمل في أن يتبنى الفكر الجديد نظاماً للحكم يقوم على تداول السلطة وحق الشعب في اختيار من يحكمه من دون حديث عن توريث أو غيره من أساليب تكريس حكم الحزب الواحد رغم التعددية الحزبية الظاهرية؟

هل يوافق أصحاب الفكر الجديد على أن المصريين قد نضجوا سياسياً، على خلاف مقولة رئيس الوزراء، وأنهم قادرون على اختيار نوابهم في المجالس التشريعية ومحاسبتهم، وأن لهم الحق في اختيار رئيس الوزراء والوزراء ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم من خلال الاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية والإشراف القضائي الكامل؟

هل نأمل في أن يأتي يوم لا ينفرد فيه الحاكم باتخاذ القرارات المصيرية التي تمس حاضر الشعب ومستقبله وأن يكون الشعب هو صاحب القرار من خلال ممثليه المنتخبين ديمقراطياً ومؤسساته الحزبية والنقابية وهيئات المجتمع المدني التي تشارك في عمل سياسي يقود مسيرة الشعب للتنمية والديمقراطية الصحيحة؟

البديل واضح

لقد أصبح من الأقوال المأثورة لرجال الفكر الجديد بالحزب الوطني أنهم يفكرون ويضعون السياسات والبرامج لمصلحة الشعب ولتحقيق الإصلاح، وينعون على أحزاب المعارضة وعناصر القوى الوطنية أنهم يكتفون بالنقد ولا يقدمون حلولاً وأفكاراً بديلة. ونقول لهم أن البديل موجود وتم طرحه في مناسبات عديدة آخرها إصدار وثيقة مستقبل مصر التي انشغل بها وصاغها نفر من أخلص أبناء مصر

يستلهمون نبض الشارع الحقيقي ويشعرون بآلام المواطنين وآمالهم. تلك الوثيقة التي جعلت واحداً من أبرز قيادات الحزب الوطني وهو دكتور حسام بدراوي يصرح علناً - بكل الشجاعة والحس الوطني - بأنه لا يمكنه الاختلاف مع ما جاء فيها ويعترف بمصداقيتها وتعبيرها عن مقاصد الوطن وآماله.

نقول للحزب الوطني أن البديل الذي نطرحه ونطالب به هو إحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

البديل الذي نطلبه

https://youtu.be/I-51VFhiwWk

إن البديل نقدمه للحزب الوطني نحن نحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة باعتبار ذلك التزاماً وطنياً وضرورة بقاء لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المصريين ،تدعيم دولة المؤسسات ونظام حكم ديمقراطي في إطار سيادة القانون والتعددية الحزبية وتداول السلطة، واستخدام العلم في تخطيط

وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، والإصرار لحين تحقيق الأهداف، ثم المساءلة والمحاسبة عن النتائج.

العودة إلى الوراء؟؟؟

اتهم قادة الحزب الوطني أحزاب المعارضة بأنهم يريدون العودة بالبلاد ثلاثين أو أربعين سنة إلى الوراء معتبرين ذلك ردة عن الإنجازات الاقتصادية ونعيم الديمقراطية التي يرفل فيها الشعب بفضل حكم الحزب الوطني. والحق أقول لكن لماذا نعود سنين سنة أو أكثر إلى الوراء لنعيش عصر الليبرالية والديمقراطية والحرية السياسية التي كافح من أجلها زعماء عظام مثل مصطفي النحاس باشا وصحبه من رجالات الوفد وقادة الحركة الوطنية ضد الاستعمار وفساد القصر. نعم نريد حرية واستقلال للجامعات كما كانت الجامعة المصرية يوم استقال مديرها أحمد لطفي السيد باشا احتجاجاً على طرد الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب، ونريد عمداء لكلياتنا يرفضون منح كبار رجال الدولة وأتباع القصر درجة الدكتوراه الفخرية كما فعل طه حسين. نريد مجلساً نيابياً يكون فيه نائب من نوع مصطفي مرعي بك الذي تقدم باستجواب لرئيس الحكومة وقتها يحاسبه فيه على أن الحكومة قد أنفقت على إصلاح اليخت الملكي المحروسة من ميزانية الشعب، ونريد وزيراً يرفض زيادة مخصصات الملك المالية كما فعلها فؤاد سراج الدين. نعم نحن نريد أن نعود إلى أجواء مصر في رحاب دستور 1923.

8. وعود الحكومة . . . . . والنبش في ذاكرة الوطن[33]!

يعيش المصريون هذه الأيام حلقة مستمرة من حلقات الوعود والأحلام الحكومية والشعارات الحزبية تصبها عليهم ليل نهار صحافة الحكومة وإعلامها الرسمي وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع للحزب صاحب الحكومة.

فبعد الفكر الجديد والعبور إلى المستقبل والانطلاقة الثانية، ينعقد مؤتمر هذا العام تحت شعار "بلدنا بتتقدم بينا" رغم أن الخطاب الرسمي للحكومة والحزب منذ فترة ليست قصيرة ينص على أننا نحن المصريون سبب الكارثة إذ أننا نلتهم عوائد التنمية التي تشقى الحكومة وحزبها – أو الحزب وحكومته لست أدري – في تحقيقها بشق الأنفس.

إننا متهمون من الحزب والحكومة أننا سبب بلاء هذا الوطن، فنحن غير ناضجين سياسياً، ونحن عشوائيون نعتدي على أراضي الحكومة في "القرصاية" و"قلعة الكبش" وغيرهما وتضطر قوات أمن الحكومة إلى هدم بيوتنا العشوائية وإلغاء احتلالنا لأراضيها تماماً كما نجحت في استعادة كامل التراب الوطني من المحتل الإسرائيلي.

وتتهم الوعود والأحلام على الشعب المصري المسكين الذي يعاني الفقر والبطالة والمرض فضلاً عن الجهل، فما يقارب نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر [43.9%]، وما يقترب من 2.1 مليون مصري أي حوالي 10% من قوة العمل متعطلون وأغلبهم في فئة العمر الأزهي [25 – 29 سنة]، ويفتقر أغلب المصريين إلى خدمات العلاج الكافية ويعاني ما يقرب من 30% منهم من الأمية.

ومع ذلك لا يزال المصريون يسمعون ويشاهدون سيلاً من الوعود والأماني من نوع: أولويتنا حماية الفقراء . . وهدفنا تطوير الصحة والتعليم والمواصلات!، سنأخذ بيد محدودي الدخل وسنعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية [وهذا إقرار بأن هذه العدالة ليست قائمة حتى الآن أو غير كاملة]، المواطن البسيط في قمة أولويات الحزب الوطني، والتصدي لمن يسعون للالتفاف على حقوق العمال وقانون العمل، الفلاح أساس المجتمع تعده الحكومة والحزب الحاكم منذ 30 عاما أن توفر تمويل يكفي لزراعته وتسويق محاصيله.

---

[33] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

جاءت تلك الوعود في صدر الصفحة الأولى لصحيفة الأهرام في أعدادها التي غطت بها وقائع مؤتمر الحزب الحاكم. وتضيف الأهرام خبراً مهماً أن وزير الإسكان قد صرح " أنه تم تشكيل مجموعة وزارية للخدمات الاجتماعية تستهدف مد الخدمات للأسر الأكثر فقراً من خلال مجموعة خدمات مثل توصيل التيار الكهربائي إلى المناطق التي تم فيها البناء بالمخالفة، وذلك قبل نهاية العام المقبل" وعلى حد قول العبقري الراحل صلاح جاهين "عجبي ! !"

ألم تقنن وزارة الكهرباء فعلاً عملية مد التيار الكهربائي للمساكن في المناطق العشوائية [التي يصفها وزير الإسكان بالمناطق التي تم البناء فيها بالمخالفة من باب التجميل]، وقد نشرت الصحف منذ شهور أنباء هذا التقنين وصور الآلاف من أصحاب المساكن العشوائية يقفون في صفوف أمام مكاتب شركات الكهرباء لإنهاء هذا التقنين. وهل تتوقف الخدمات التي تحتاجها الأسر الأكثر فقراً على الكهرباء؟ وماذا عن فرص العمل، والتعليم والصحة والعلاج فضلاً عن المساكن ذاتها، التي لم يتمكن وزير الإسكان ومحافظ القاهرة من تدبير مساكن بديلة لمن هدمت قوات الأمن منازلهم في منطقة خلوان قبل إنهم استولوا على أراض الدولة من دون وجه حق.

أما موظفي الدرجة الثالثة فلهم أن يتقافزوا فرحاً وبشراً إذ يبشرهم وزير المالية أن الزيادة في رواتبهم ستتخطى أكثر من 100% خلال ست سنوات. بالمناسبة لم تحدد الوزير ما هي تلك السنوات الست وهل بدأت أم لا.، والوزير يؤكد بذلك أن تلك الزيادة سوف تتخطى ما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي المعلن في 2005 والذي مضى عليه عامان.

ولا يكاد المصريون يستبشرون خيراً من هذه الدفعة من صواريخ النصر ات الملتهبة حماساً حتى يفاجئون وفي نفس الماتشيت لنفس الصحيفة ونفس المتحدث بقنبلة تودي بأحلام اليقظة التي راودتهم في أن الغد سيكون أفضل، إذ يقرأون النصريح القنبلة "الدعم يستنزف مائة مليار جنيه من الموازنة العامة" ! ! !

إن المعنى الوحيد الذي سيفهمه المصريون من ذلك النصريح أن هذا الدعم سوف تختفي وسيتركهم الحزب القائد فريسة سهلة لآليات السوق التي لا ترحم وغيلان التجار والمحتكرين.

ويقرأ المصريون إن حكومة الحزب سوف تنفق مائة مليون جنيه في دراسة تهدف إلى تحديد من هم محدودي الدخل ن سنوجه إليهم الدعم من خلال بطاقات ذكية ويقال إنه سيكون نقداً، وبهذا فإن الحكومة الذكية تقترض أمرين كلاهما من:

الأمر الأول أن محدودي الدخل سيظلون أبد الدهر على حالهم مما يفقدهم الأمل في أي تطور أو إصلاح لما يعانونه من بؤس وفقر ومحدودية في الدخل.

الأمر الثاني، فإن اكتشفت الحكومة أن هؤلاء المحدودين قد تتغير أحوالهم وتخرجوا من قائمة الحكومة إما برحمة الله إذ يتوفاهم ويعفي الحكومة من مشكلاتهم - وهذا الاحتمال هو الأصدق - أو بفعل نجاح خطط التنمية وإعادة توزيع الدخل - وهو ما يعادل عشر إبليس في الجنة-، ففي هذه الحالة سيصبح على الحكومة أن تنفق مائة مليون جنيه أخرى - أو مئات أخرى - لتحديث قاعدة بيانات المحدودين المزعجين.

وسوف تحتاج المصريون إلى قدر هائل من الصبر وضبط النفس للتعامل مع تلك النصوص التي في ظاهرها الرحمة ولكنها تخفي في باطنها العذاب.

إن صاحب تلك النصوص لم يحدد بالضبط كيف سيكون المواطن البسيط في قمة أولويات الحزب الحاكم وهو في نفس الوقت يزايد على ما تمن به الحكومة من دعم لا يصل إلى هؤلاء المستحقين له.

لم تحدد مسئولو الحزب وقادته ومسئولو حكومته من هم من يلتفون حول حقوق العمال وقانون العمل ومن يتظاهر ضدهم عمال الصناعة ويعتصمون ويضربون عن الطعام حتى ينالوا حقوقهم؟

لم يوضح الحزب ولا الحكومة كيف سيكون الفلاح أساس المجتمع وكيف سيحصل على ما يكفيه لتمويل زراعته وتسويق محاصيله وهو يلقى الأمرين من حكومة ترفض شراء محصول القطن الذي بذل الفلاحون في سبيله كل غال، وتماطل في شراء محصول القمح وتقرض من الشروط ما يصيب الفلاح بعنت شديد. وكيف سيتم توفير هذا التمويل والأخبار تترى عن نية الحكومة في خصخصة بنك الائتمان الزراعي بعد أن سمحت للقائمين عليه بإهدار عشرات من ملايين الجنيهات لبناء مقر فخيم لمركزه الرئيسي في الدقي بجوار مقار وصروح وزارة الزراعة وهيئاتها، ثم تخطط لبيع ذلك المبنى لمستثمر غير معروف حتى الآن؟

ولا يزال الخطاب الحكومي والحزبي يندد بالمشكلة السكانية ويشجب سلوك المصريين المعيب أنهم يتزايدون، ويثير خطاب قيادي مهم في مؤتمر الحزب - نقلاً عن صحيفة الأهرام - إلى أن ثمة "قضية مهمة نطرحها هذا العام مجدداً، وهي قضية السكان والزيادة السكانية، وهي قضية لا بد من التعامل معها بواقعية لما تمثله من تحد كبير لعملية التنمية في السنوات المقبلة"!!!

ألم أقل لكم أننا نحن المخطئون وأن علينا أن نبحث لنا عن بلد آخر حتى ينعم قادة الحزب الحاكم بآثار التنمية التي نسلبهم إياها. يا سادة إن القضية ليست زيادة السكان، فقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية في

السكان عبر السنوات الماضية ووصل إلى أدنى مستوياته حيث بلغ في عام 2006 وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – وهو بالمناسبة جهاز حكومي مهم – 1.9% بعد أن كان 2.8% في سنة 1980 . ويبدو معدل زيادة السكان أقل كثيراً من معدل النمو الاقتصادي الذي بشرتنا به الحكومة وهو 7.1 %، أي أن المشكلة ليست في زيادة عدد السكان ولكنها مشكلة سوء توزيع الدخل والثروة .

ولعلي أنبش في ذاكرة المصريين وأضيف إلى ما سبق شهادة مهمة تقول" ان النجاح الذي حققته جهود مصر في مواجهة ضغوط المشكلة السكانية والتي اسفرت في محصلتها النهائية عن انخفاض ملموس في معدل الزيادة السنوية للسكان يشكل نقطة تحول هامة في تاريخ مصر السكاني . فبعد ان ظل معدل النمو السكاني في مصر مستمرا في الارتفاع لأكثر من نصف قرن شهدت السنوات العشر الاخيرة اتجاها تنازليا واضحا في معدل النمو السكاني يؤكد ان تغيرا حقيقيا قد حدث في المجتمع المصري، فقد تغيرت القيم بفعل الآثار التراكمية للتطور الحضاري والاجتماعي " .

هل تتذكر الحكومة وحزبها من صاحب هذه الشهادة المهمة التي هي في حقيقتها حكم بالبراءة للمصريين من تهمة اغتيال التنمية؟ إن صاحب الشهادة هو الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه يوم الثلاثاء, 14يونيو 1994 في احتفال الامم المتحدة بمنحه جائزة السكان العالمية لعام 1994 . وقد استمر معدل زيادة السكان في التراجع من وقتها حتى اليوم، فإذا كانت الحكومة لا تزال مقتنعة بأن مصر لم تزل تعاني من مشكلة سكانية، فهي بحاجة إلى مراجعة ما قاله الرئيس أيضاً في تلك الشهادة التي أدلى بها أمام العالم، قال الرئيس" إن ما يؤكد نجاح الجهود المصرية هو أن الاتجاه التنازلي في معدل النمو السكاني يشير بوضوح إلى الانخفاض المتتابع في نسبة الزيادة السكانية في الريف والحضر على حد سواء كما يؤكد أن نسبة الزيادة السكانية في مصر تتجه الآن إلى نمط معتدل يمكن أن يساعد على احتواء الآثار السلبية لضغوط المشكلة السكانية التي تلتهم عائد التنمية أولا بأول وتحول دون التقدم المنشود في مستويات حياة المجتمع وأفراده". لاحظ التعبير المهم الذي استخدمه الرئيس في تبرئته للسكان من التهام عائد التنمية والذي يؤكد أن نسبة الزيادة السكانية أصبحت نمطاً معتدلاً لا تحتوي الآثار السلبية لضغوط المشكلة السكانية .

ولكن يبدو أن الحكومة هي الأخرى قد أصابها داء النسيان فلم تعد تتذكر تلك الأقوال المهمة للرئيس !

ويأتي الوعد المفاجأة التي اهتزت لها مصر كلها فرحاً وحبوراً حين أعلن الرئيس مبارك أن مصر "تدخل عصر الطاقة النووية" وأن إشارة البدء قد أعطيت لبدء برنامج لبناء عدد من المحطات النووية لتوليد

الكهرباء، وأن الرئيس يترأس بنفسه المجلس الأعلى للطاقة النووية الذي صدر قرار بإعادة تشكيله.
ويزيد الوزراء المختصون الأمر بهجة حين يعلنون أن تكلفة المحطة النووية تتراوح بين مليار ونصف مليار دولار أمريكي، وأن إنشاء المحطة الواحدة يستغرق في المتوسط 8 – 9 سنوات. ويبشرنا وزير التنمية الاقتصادية أنه سيتم تخصيص اعتمادات مالية لإنشاء محطة الطاقة النووية ضمن البرنامج المصري السلمي في خطة الحكومة للعام المالي المقبل 2009/2008 وأن موازنة العام الحالي تضمنت الاستمارات الخاصة بدراسات أنحاء هذا المشروع [الأهرام 3 نوفمبر 2007].

وكما ذكرت في أن المصريين ينصفون بضعف الذاكرة وينسون وعود الحكومة ومؤتمرات حزبها، أضيف اليوم أن الحكومة هي الأخرى تنسى – فقد نسيت الحكومة أنه قد صدر عن مجلس الوزراء في 15 مارس 1997 وثيقة مهمة قامت لها الدولة كلها ولم تقعد في وقت صدورها – ولكنها سرعان ما طوتها وألقتها جانباً بمجرد تغيير رئيس الوزراء الذي أصدرها .. تلك هي وثيقة" مصر والقرن الحادي والعشرون" والتي جاء قسمها الثاني بعنوان " ملامح استراتيجية التنمية حتى عام 2017"، [34]

وهذا ما جاء في الوثيقة عن الاستراتيجية القومية للتنمية حتى عام 2017 للذكرى والتاريخ!

الاستراتيجية القومية للتنمية حتى عام 2017

في الكلمة التي ألقاها السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في مشروع وادي النيل الجديد يوم 9 يناير 1997 قال سيادته " واليوم نخوض هذا الشعب ملحمة بناء جديدة تمثل مدخله الصحيح إلى القرن الحادي والعشرين وسند قوي لمواجهة تحديات عصر قادم والجسر الذي يمكن أن تعبره مصر إلى مستقبل باهر تنتشر فيه الحياة والعمران خارج حدود وادي النيل تستثمر إمكانيات مصر كلها ويوفر للملايين المصريين حياة أفضل"

وقال " لقد أملت ضرورات المستقبل البدء في تنفيذ هذا المشروع العملاق بعد أن أصبح أمراً حتمياً أن ننطلق خارج حدود الوادي الضيق الذي عشنا فيه قروناً طويلة لا نفكر في الخروج منه حتى ضاق بكثافته السكانية العالية ولم يعد في إمكانه أن يستوعب طموحات مصر في غد أفضل: وقال ولو أن الأمور مضت على هذا النحو دون رؤية

[34] ملامح استراتيجية التنمية حتى عام 2017(bing.com) Search -

جديدة شجاعة توسع رحاب التنمية وتزيد رقعة العمران على أرض مصر وتخفف من الاكتظاظ السكاني الذي يأكل ما يتبقى من أرض الوادي القديم التي تعاني الآن من زحف عمراني خطير أكل أجود أراضيها .

2-1 لقد جاء تحديد الصورة المستقبلية لعمران مصر في المجلد الذي نشره مجلس الوزراء تحت عنوان -مصر والقرن الحادي والعشرين- وفي القسم الثاني على التحديد تحت عنوان ملامح استراتيجية التنمية حتى عام 2017 وجاء من أهداف هذه الاستراتيجية:

فتح المجال أمام توطين ملايين من المصريين خارج الوادي الضيق الذي لا يتجاوز نحو 5.5% من مساحة البلاد لينسع الحيز المعمور إلى 25% من تلك المساحة – خلال عشرين عاماً.

مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشرة سنوات بحيث يصل إلى أكثر من أربعة أضعافه عام 2017

زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 4270 جنيه إلى 13750 جنيه سنوياً على الأقل عام 2017

توليد نحو 550 ألف فرصة عمل سنوياً حتى يرتفع عدد المشتغلين من 15.8 مليون مشتغل عام 1997 إلى 26.8 مليون مشتغل في نهاية 2017

الاستراتيجية القومية لتنمية حتى عام 2017-1

لقراءة الاستراتيجية كما أعدها المغفور له دكتور كمال الجنزوري رحمه الله اضغط الرابط التالي:

الاستراتيجية القومية للتنمية حتى عام 2017 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وصحيح أنه بعد تغيير د. كمال الجنزوري الذي أصدر تلك الوثيقة جاء بعده في 1999 رئيس وزراء سابق ثم تلاه في 2004 رئيس الوزراء الحالي، وصحيح أن لكل منهم رؤيته، لكن أعتقد أن ما يصدر عن الدولة باعتباره إستراتيجية للتنمية عبر 20 عاماً لا يمكن تجاهله وتنحيته جانباً لمجرد تغيير رئيس الوزراء إذا كنا حقيقة لا نزال نتذكر اننا في دولة مؤسسات! هذه الإستراتيجية الفخيمة – فقد طبعت على ورق مصقول فاخر وبالألوان- حين تحدثت عن الكهرباء في الصفحات 81-84 لم تأت على ذكر الطاقة النووية كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية، وإنما تحدثت عن المصادر المتاحة من البترول والغاز الطبيعي والتوسع في استغلال الطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح المتوفرتين على أرض مصر!

والأعجب من هذا أنه نسب إلى الرئيس قوله في خطابه يوم 18 يوليو 1992 في الاحتفال بالعيد الخمسين لجامعة الإسكندرية " إن شراء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء يمثل عبئاً اقتصادياً ضخماً على كاهل الميزانية مما يترتب عليه زيادة أعباء الديون التي تتحملها الأجيال القادمة علاوة على عدم توافر الفنيين والعمال اللازمين لتشغيل هذه المفاعلات وصعوبة احتواء أي حوادث تنتج عن تشغيلها كما حدث في مفاعل تشيرنوبيل بالاتحاد السوفييتي" . وللأمانة فقد بحثت عن أصل هذا الخطاب المنسوب إلى الرئيس في موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الإنترنت فاكتشفت أن الأرشيف في موقع الرئاسة يضم خطب الرئيس حتى 1999، وكذلك حاولت البحث عن الخطاب في الموقع الرئيسي لهيئة الاستعلامات المصرية على شبكة الإنترنت فلم أجده إذ لا تحتوى أرشيف الهيئة إلا على خطابين اثنين للرئيس في عام 1992 ليس من بينهما هذا الخطاب اشار إليه دكتور محمد منير مجاهد في صفحة رقم 215 من كتابه " مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها" الصادر في سنة 2002 عن منتدى العالم الثالث، مشروع مصر 2020 كان يشرف عليه الراحل أ.د. إسماعيل صبري عبد الله.

وإذ أرجو الحكومة – وهي تتقافز فرحة متحمسة لتنفيذ توجيهات الرئيس المصاحبة لإعلانه بدء البرنامج النووي المصري – ألا تنسى في غمرة حماسها أن تحسم موضوع موقع المحطة النووية الأولى في الضبعة وهل لا يزال هو الموقع المرشح فعلاً أم سيتم التنازل عنه وبدء مشوار البحث عن موقع آخر من جديد؟

كما أرجو الحكومة ألا تعامل المشروع النووي المصري بنفس معاملتها لمشروع توشكي. فقد زينت الحكومة وثيقة" مصر والقرن الواحد والعشرون" المشار إليها بكلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ "مشروع وادي النيل الجديد" في 9 يناير 1997 أي منذ عشرين عاماً وعشرة شهور ماضية. وأذكر الحكومة إن كانت قد نسيت ببعض ما قاله الرئيس في ذلك الخطاب " تبدأ مصر ملحمة جديدة من ملاحم العمل الوطني تصل الحاضر بالمستقبل في مشروع قومي عملاق يفتح آفاقاً جديدة في تاريخ العمل الوطني، ويغير كثيراً من المسلمات التي حصرت جهود التنمية في حدود الوادي القديم ويتيح الفرصة لخلق مجتمع عمراني جديد يزخر بعمل تنموي شامل يمتد من الزراعة إلى الصناعة والتعدين والسياحة في خطة متكاملة تزيد قدرة الوطن على تحقيق كفايته من الغذاء، وتتيح للمصريين فرصة الخروج من زحام الوادي ضاق ذرعاً بكثافته السكانية العالية وتقدم نموذجاً متكاملاً لحياة جديدة على أرض مصر مع مطلع القرن الحادي والعشرين" .

ويمضي الرئيس في قوله، "لا ينبغي أن نكرر في الوادي الجديد أخطاءنا القديمة التي أفسدت بيئة وادينا القديم ولا ينبغي أن نستسهل حلولاً مألوفة تتجاهل ظروف البيئة الجديدة وتتجاهل متطلبات واقع جديد يفرض رؤية مغايرة تلتزم نهجاً علمياً صارماً يأخذ بأحدث أساليب الإنتاج لتعظيم عائدنا القومي من هذا المشروع العملاق" .

وأظن – وبعض الظن إثم – أن الحكومة قد تكون بسبيلها للوقوع في الأخطاء التي حذر الرئيس منها ، إذ يبدو لي – وأرجو أن أكون مخطئاً – أن الحكومة لم تأخذ بنصيحة الرئيس حين تحدث في 1997 عن مشروع وادي النيل الجديد وقال: "لقد كان من المتعين علينا ونحن نضطلع بمشروع بهذا الحجم غير المسبوق أن نخضعه للدراسة المدققة المتأنية التي تبحث كل جوانب المشروع وتأخذ في اعتبارها كل الفروض والاحتمالات وتعطي الفرصة كاملة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من علماء مصر وخبرائها ، لا تضيق بنقد أو ملاحظة وتهتدي بدراسات متعمقة أعدتها لجنة متميزة من علماء مصر خلال فترة لا تقل عن عشرين عاماً" ويضيف الرئيس كلمة مهمة وفاصلة "لقد مضى منذ زمن عهد اختيار المشروعات وإنجازها لأسباب سياسية لا تضع في حسابها رؤية الخبراء المختصين أو تقدير الحساب الاقتصادي للمشروع أو تتجاهل التقييم العلمي لجدواه . . . " . أرجو ألا تسارع الحكومة في اتخاذ خطوات تنفيذية مكلفة إلا بعد أن تأخذ آراء المختصين من غير أعضائها أو أعضاء الحزب الحاكم عملاً بنصيحة الرئيس التي أراها حتمية في هذه الظروف، خاصة مع ضخامة تكلفة إنشاء وتشغيل تلك المحطات، وأخذاً في الاعتبار أن جانباً مهماً مما تحقق في مجال تنمية طاقة الكهرباء في مصر خلال السنوات الماضية قد تم اعتماداً على قروض أجنبية من بنوك ومصادر تمويل أجنبية ودولية، ومن دول عربية وصناديق التمويل التابعة لها ، وأن قطاع الكهرباء مدين ولسنوات قادمة بمئات الملايين من الدولارات قيمة تلك القروض وفوائدها .

وفي زحمة استعادة كلمات للرئيس مضى عليها أكثر من عشرين عاماً ، فقد نسيت أن أتساءل أين هو ذلك المشروع العملاق " وادي النيل الجديد" ؟

وهل هو ما تم اختصاره إلى المشروع المعروف باسم مشروع توشكي ؟

أم أنه مشروع آخر ؟

وهل يا ترى تم إنجاز المشروع العملاق حسب وصف كلمة الرئيس له ؟ لقد حاولت الحصول على معلومات حول مشروع وادي النيل الجديد الذي خصصت له إستراتيجية التنمية حتى عام 2017 والوارد ذكرها في

وثيقة "مصر والقرن الواحد والعشرين" ثلاثين صفحة من القسم الثالث بها وعرضت لمجالات التنمية الزراعية والصناعية والسياحية والعمرانية التي يشملها . وللأسف فقد تم اختزال هذا المشروع العملاق على موقع هيئة الاستعلامات المصرية فيما أسمته مشروع "الوادي الجديد"، بينما تعرض وزارة الموارد المائية والري في موقعها على شبكة الإنترنت معلومات عن مشروع "تنمية جنوب مصر" ومشروع توشكي بحيث يبدو أنهما مشروعان منفصلان. وأكتفت وزارة الموارد المائية بذكر ما تم تنفيذه في مشروع توشكي وما تكلفه وتوقفت في ذلك عند سنة 1999 وكأن الزمن توقف أو أن المشروع تم تنفيذه [بالمناسبة تقول الوزارة أن ما أنفق حتى 1999 يبلغ 1.9 مليار جنيه تقريبا] .

يا ليت الرؤساء وأهل الحكم في المحروسة يراجعون ما صدر عن السابقين منهم،
ويتأملون التصريحات والخطب والحوارات الصحفية واللقاءات التليفزيونية،
والقرارات والمشروعات التي أعلن عنها أسلافهم، حتى لا يكرروا أخطاءهم ! ! !
كذلك يا ليتهم يتذكرون ما صدر عنهم وعن مرؤوسيهم من تصريحات
ووعود وعهود حتى لا تتوارى عن الأذهان وهم لا يزالون في سدة الحكم !

https://youtu.be/ByiEhn4YfUs

9. مواقف وتصرفات مستفزة . . . .[35]!

لا يكاد الإنسان المصري يجد فرصة لالتقاط أنفاسه بين كم المشكلات والكوارث التي تنوالى بسرعة هائلة لا يدانيها سوى سرعة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المحروسة، فقد عاش المصريون خلال شهر يوليو 2008 . مجموعة من المواقف وطلع عليهم المسئولون بمجموعة من التصرفات لا يمكن وصفها كلها سوى بأنها " مستفزة" . وأقصد بالاستفزاز أنها تثير غضب الحليم وتفجر في الناس مشاعر الإحباط والقنوط وتذكرهم بما آل إليه أمرهم من هوان على حكومتهم ومن ثم هانوا على العالم كله فلم يعد لهم من وزن ولا ثمن .

ويتمثل الموقف المستفز الأول فيما حققته حزب الله اللبناني من نصر جديد يضيفه إلى قائمة انتصاراته على العدو الصهيوني حين أجبر الدولة العبرية على الانحناء لشروطه والموافقة على طلباته وقامت بتسليمه رفات ما يقرب من مائتي فلسطيني ولبناني ممن قتلتهم القوات الإسرائيلية، وكذا تسليم الأسرى اللبنانيين الخمسة وأولهم سمير القنطار وذلك في مقابل حصول إسرائيل على جثتي الجنديين الإسرائيليين الذي كان حزب الله قد أسرهما قبيل نشوب حرب صيف 2006 .

وسبب كون نصر حزب الله مستفزاً لنا نحن المصريين. برغم فخرنا بما حققه لإخواننا اللبنانيين والفلسطينيين. أنه في الوقت الذي تم فيه هذا الانتصار اللبناني يكون قد مر عام كامل على الضجة التي أثارها عرض التليفزيون الإسرائيلي للفيلم الوثائقي عن عملية قتل 250 أسيراً مصرياً في حرب 1967 والتي قامت بها وحدة " شاكيد" بقيادة مجرم الحرب بنيامين بن اليعازر وزير البنية التحتية في حكومة إسرائيل وقت بث هذا الفيلم. أقول قامت الضجة المعتادة في مصر في مثل تلك المواقف، واستدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي في القاهرة وطالبته بتفسير لمحتوى الفيلم الذي أذاعته القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلي، كما طلبت أيضاً من السفير المصري في تل أبيب الحصول على نسخة من الفيلم من الحكومة الإسرائيلية. وانفعل أعضاء مجلس الشعب وطالب بعضهم بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وتجميد الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل وإحالة بنيامين بن اليعازر إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكالعادة صدرت إدانة وشجب من لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الشئون العربية بمجلس الشعب. أما أشد الإدانات فجاءت على لسان صفوت

---

[35] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

الشريف رئيس مجلس الشورى الذي صرح بأن " تلك الواقعة الجريمة التي لا يرتكبها إلا إرهابي خرج من مستنقع الحقد والغل"، وأضاف " علينا أن نتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة لأنها جريمة حرب وحتى نأخذ حق شهدائنا الأبرار"، وأضاف قوله " أن القتل الجماعي هو بعيد عن شرف العسكرية وبعيد عن المعاهدات والاتفاقيات، وجريمة شنعاء لا بد أن نظل نطارد مرتكبيها، وأن جريمة قتل الأسرى المصريين لا تسقط بالتقادم، وتظل قائمة وتفوق كثيراً ما ارتكب من جرائم من قبل" .

أما وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فقد اتخذ موقفاً أشد صلابة وعنفاً ولم يكتف بالنصائح وعبارات الشجب والتنديد، وإنما طالب وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبني ليفني بأن تفتح السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في القضية وموافاة مصر بنتائجه. ولعل هذه المطالبة القاصمة أخذت في الاعتبار أن تسيبني ليفني كانت قد صرحت بأنها لم تطلع على الفيلم. والحقيقة أن موقف وزير الخارجية المصري كان مشهوداً وغير مسبوق، فقد صرح بأن "واقعة قتل إسرائيل للأسرى المصريين ستترك ندبات عميقة في مصر . . وعلى إسرائيل أن تنتبه إلى أن هناك غضباً شعبياً مصرياً وعربياً، وعليها أن تتعامل مع هذا الموضوع بكل المصداقية" . وأفهى أبو الغيط تصريحه بأن " مصر سترى موقف إسرائيل خلال الأيام القادمة وعلى ضوء ذلك ستتعامل مع هذا الأمر في الإطار الدولي والإقليمي والقانوني إذا لم تتحرك إسرائيل في هذا الصدد" .

والآن، وبعد مرور عام على تلك التصريحات يتضح أمامنا الموقف المستفز التالي:

لا إسرائيل ردت وأوضحت موقفها، ولا مصر تسلمت توضيحاً من إسرائيل، ولم نسمع أو نقرأ أن تسيبني ليفني استجابت لطلب وزير خارجية مصر المحروسة وفتحت تحقيقاً حول الفيلم وما جاء به، ولا السادة أعضاء مجلس الشعب ن أقاموا الدنيا حول الموضوع أعادوا الكرة وسألوا وزير الخارجية عما جرى في الموضوع، ولا صوت الشريف تابع ما قاله ولم يقل لنا ماذا فعله هو أو حكومة المحروسة ليأخذ حق " شهدائنا الأبرار" . كذلك لم يوضح لنا وزير خارجيتنا ماذا فعل حين لم ترد إسرائيل على طلبه فتح تحقيق وبالتالي لم توافي سيادته بنتائج التحقيق الذي لم يحدث في الأساس. ولم نعلم بالضبط كيف تعاملت وزارة الخارجية مع هذا الأمر وما هي الأطر الدولية والإقليمية والقانونية التي تم التعامل من خلالها حين لم تتحرك إسرائيل كما هددها وزير خارجية المحروسة. كذلك لم نشهد تحركاً لأي من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي عادة ما تثيرها أحداث أقل أهمية بكثير وتزى وقفاتها الاحتجاجية على سلم نقابة الصحفيين واعتصام أعضاء حركات الرفض السياسي، كما أن الصحف الخاصة والمستقلة أغلقت هي الأخرى ملف

الموضوع. وخلاصة الأمر أن الدبابات العميقة التي أشار إليها وزير الخارجية في تحذيره لإسرائيل لا تزال غائرة في قلب المحروسة.

والشيء الأكيد الذي نعلمه، أن حزب الله قد أجبر إسرائيل على الخضوع لإرادته واستعاد سمير القنطار الذي ظل معتقلاً لمدة تزيد عن تسعة وعشرين عاماً حتى أطلق عليه لقب "عميد الأسرى العرب"، وأن إسرائيل لم تسلم سوى جثتي الجنديين ن تم أسرهما في أوائل يوليو 2006 بعد أن ظلت إلى آخر لحظة قبل إتمام التبادل لا تعلم إذا كانا من الأحياء أم موتى.

والشيء الآخر نعلمه أنه على خلاف موقف حزب الله اضطرت معه الحكومة اللبنانية إلى الاعتراف بفضله في هذه العملية واعتبرت يوم الأربعاء السادس عشر من يوليو 2008 عيداً وطنياً وعطلة رسمية، أنه في المقابل كان تعامل الدولة المصرية متساهلاً إلى أبعد الحدود في قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام تم الإفراج عنه في الخامس من ديسمبر 2004 حيث جرت إعادته إلى إسرائيل من دون مقابل بزعم أنه أمضى نصف المدة المحكوم عليه بها وكان قد صدر ضده حكم بالسجن خمسة عشر عاماً في عام 1997 بتهمة التجسس لحساب المخابرات الإسرائيلية. وقد قيل في تبرير قرار الإفراج عن عزام عزام أنه كان ثمناً لإطلاق سراح الطلاب المصريين الستة ن كانت إسرائيل قد احتجزتهم في أغسطس 2004 بزعم أنهم يخططون لتنفيذ هجمات إرهابية ضد القوات الإسرائيلية بقطاع غزة.

والموقف الأشد إيلاماً لنا نحن المصريين أن نرى حزب الله والشعب اللبناني يحتفل بانتصاره في استعادة أسراه بالفعل وليس بإطلاق الشعارات وعبارات الشجب والتنديد، بينما نحن المصريون لا نعلم شيئاً عن أسرانا في السجون الإسرائيلية، بل حتى أننا لا نعلم إن كانت ثمة جهة مصرية ما تحاول البحث عنهم والتعرف على مصيرهم، ناهيك عن محاولة استعادتهم. وتقول كتابات صحفية أن هناك سبعة وأربعين أسيراً مصرياً في سجون إسرائيل، بينما تقدر بعض المصادر الإسرائيلية ذاتها أن هناك 280 مصرياً في السجون الإسرائيلية ما بين أسير وسجين جنائي. ويبقى السؤال المستفز، هل هناك أسرى مصريين في سجون إسرائيل؟ وكم عددهم؟ وماذا فعلت وتفعل الحكومة المصرية من أجل تحريرهم؟ تلك أسئلة تعبر عن موقف غاية في الاستفزاز فجره انتصار حزب الله الأخير في يوليو 2008.

ومن التصريحات المستفزة، قرأ المصريون حديث رئيس الوزراء د. أحمد نظيف رئيس وزراء المحروسة في لقاءه مع الطلاب في معهد إعداد القادة بحلوان في معرض دفاعه عن تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل

وقوله، "إسرائيل كانت تحتل سيناء بكل ثرواتها وما زالت تنظر لمعاهدة كامب ديفيد كنوع من خداعنا لهم" وذلك حسب رواية صحيفة البديل في عددها الصادر يوم 15 يوليو 2008، أما النص كما أوردته المصري اليوم في عددها الصادر في نفس اليوم أيضاً ، فقد جاء فيه أن دكتور نظيف قال" يجب ألا ننسى أن تصدير الغاز لإسرائيل يتعلق بجانبين أولهما : أن إسرائيل كان معها سيناء كلها بما فيها من غاز وبترول، وأن الإسرائيليين يعتبروننا ضحكنا عليهم باتفاقية تصدير الغاز الطبيعي، أما الجانب الثاني فهو أنه عندما أبرمت هذه الاتفاقية لم يكن للغاز وقتها ثمن، وكان يحرق على البير" . ومما يلفت النظر أن تغطية صحيفة الأهرام لهذا اللقاء جاءت خلواً من الإشارة إلى هذه القضية، كما أنني لم أجد إشارة إلى ذلك اللقاء في الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء على شبكة الإنترنت.

والمثير للعجب والاستفزاز في مقولة رئيس الوزراء أنه يكاد يقول إن تصدير البترول والغاز لإسرائيل دين على مصر واجب الأداء لقاء تفضلها بالانسحاب من سيناء والتخلي عن مواردنا البترولية التي ظلت تنهبها من دون مقابل منذ احتلالها سيناء في 1967 وحتى تحريرها في 1973 ! وليس مفهوماً تماماً ما قصده دكتور نظيف، هل احتلال إسرائيل لسيناء لفترة من الزمن يعطيها الحق في الحصول على البترول والغاز باعتبار أنها كانت صاحبة الولاية عليهما من قبل؟ ألم يفكر رئيس الوزراء قبل أن يدلي بتلك العبارة الصادمة والصاعقة أن مصر لم تحصل على ما كانت تستحقه من تعويضات من إسرائيل عما سلبته من بترول طوال فترة احتلالها لسيناء، فضلاً عما سلبته من موارد وما دمرته من منشآت؟ ألم يقرأ رئيس الوزراء ما نسب إلى الرئيس السادات من أنه كان يفكر أثناء مفاوضات كامب ديفيد في مطالبة إسرائيل بتعويضات قدرها بعشرين مليار دولار أمريكي ولكنه للأسف لم يفعل ! إن قضية إهدار موارد مصر وعدم اتخاذ أي إجراء للحصول على تعويضات من إسرائيل عن جرائمها الاقتصادية ضد مصر أثناء احتلالها لسيناء – ناهيك عن جرائمها الإنسانية البشعة. يمثل موقفاً مستفزاً للشعور الوطني.

والأمر الأكثر استفزازاً هو قول رئيس الوزراء في ذات اللقاء مع الطلاب في معهد إعداد القادة مساء الأحد 13 يوليو 2008 حسب رواية صحيفة البديل " تصدير الغاز لإسرائيل مكسب إستراتيجي لمصر، فالتصدير معناه أنهم يعتمدون علينا وليس العكس" . وقد يكون قول رئيس الوزراء مفهوماً إذا كانت مصر تستخدم هذا البعد الإستراتيجي للضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة مثلاً أو لوقف غاراتها اليومية على مناطق الضفة الغربية، أو للحد من سياسة الاغتيالات التي تطال كل أفراد الشعب الفلسطيني الشقيق

وقياداته، أو للتعويض عن قتل القوات الإسرائيلية للجنود المصريين على الحدود. ولكننا لا نرى شيئاً من هذا، بل ينحصر الدور المصري في التوسط لدى إسرائيل لقبول فكرة التهدئة ولا نسمع سوى تعبيرات غريبة من نوع "تثبيت التهدئة" وكأنها عضو غريب يلفظه الجسم ويحتاج إلى أدوية لتثبيته كما في حالة زرع الكلى للإنسان مثلا. وإذا لم تستخدم مصر سلاح الغاز الإستراتيجي كما يقول رئيس الوزراء لإجبار إسرائيل على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني ووقف عدوانها المستمر بإقامة الجدار العازل والتوقف عن بناء المستوطنات في القدس الشرقية واحترام سيادة مصر على سيناء، فمتى يستخدم هذا السلاح الإستراتيجي؟

ثم يأتي الموقف المستفز الأخير هذا الأسبوع، وكأننا ما نزال في حاجة إلى مزيد من الاستفزاز، إذ نجد فندقاً في قلب القاهرة يستضيف عرضاً سينمائياً تنظمه السفارة الإسرائيلية يعرض فيه فيلم إسرائيلي يدعو إلى التطبيع. وليس مصدر الاستفزاز في عرض الفيلم أو في جهد السفارة الإسرائيلية لتحقيق هدف اختراق حائط الرفض الذي أقامه أدباء مصر ومثقفوها وفنانوها لمنع التطبيع الثقافي مع الدولة العبرية، ولكن المستفزون هم السادة المثقفون والأدباء والصحفيون المائة ن حضروا هذا العرض وكأنهم لا يدركون خطر الاختراق الثقافي الصهيوني على مجمل البناء الوطني في مصر.

إن مصادر الضغط والاستفزاز كثيرة ومتعددة، ونتصور أن السبيل الوحيد أمامنا نحن المصريون أن نحول هذا الاستفزاز إلى طاقة غضب ورفض، وأن نحشد جهودنا ونواصل رفض التطبيع مع الدولة العبرية والضغط على حكومتنا القابعة في القرية الذكية وحزبها الحاكم الذي يقود مسيرة "نحكم عقلنا" لصيانة شرف مصر ومساءلة إسرائيل عن جرائمها في حق أسرانا وشهدائنا، ولا أقل في ذلك من استخدام العنصر الإستراتيجي الذي أشار إليه رئيس الوزراء ووقف تصدير الغاز المصري إليها. وما يزال الاستفزاز مستمراً ونحن على مشارف 2018 للأسباب السابقة . . .وغيرها كثير مما استجد من أوضاع في مصر المحروسة.

10. انسحاب الدولة من مسئولياتها[36]!

اتجهت الدولة منذ بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي نحو الأخذ باقتصاد السوق وإعمال آلياته وإعطاء الدور الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية إلى القطاع الخاص. كما أن الدولة قد قررت الانسحاب من المجال الاقتصادي بتقييد الاستثمارات الجديدة في شركات قطاع الأعمال العام، والتخلي عن كثير من مسئولياتها في توفير الخدمات العامة للمواطنين تاركة المجال للقطاع الخاص.

وتنفيذاً لتوجهات ما اصطلح أهل الحكم على تسميته "الإصلاح الاقتصادي" تم تحرير خدمات الاتصالات وتحويل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة، وتم بيع خدمة الهاتف المحمول إلى شركة خاصة ومنح ترخيصين للشركة الثانية والثالثة، بينما توقف مشروع إنشاء شركة للمحمول من خلال الشركة الحكومية "الاتصالات المصرية". ويعد لطرح شبكة ثانية للهاتف الأرضي للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.

كما تم التفريط في شركات قطاع الأعمال العام من خلال برنامج الخصخصة، وتدني قيمة ما بيع من تلك الشركات رغم أنها شركات رابحة ومنتجة. ومثل صفقات بيع بنك الإسكندرية وما يعد الآن لبيع بنك القاهرة أدلة على اتجاه الدولة للتخلص من ثروة وطنية كان يمكن تحسين أوضاعها وإدارتها بشكل أكفأ من الحاجة إلى بيعها.

كذلك بدأت الدولة عملياً في الانسحاب من مسئولياتها الأساسية عن توفير الخدمات العامة الأساسية للمواطنين لا يتمكنون من الحصول عليها من مقدمي الخدمات في القطاع الخاص.

---

[36] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وقد بدأت ملامح الانسحاب من المسئولية الاجتماعية للدولة بالتوقف عن تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا في الجهاز الإداري للدولة منذ سنوات تفاقمت خلالها مشكلة البطالة بين الخريجين. وقد لجأت الدولة إلى حلول سطحية بتعيين بضعة آلاف من هؤلاء الخريجين بعقود مؤقتة، وذلك على الرغم من الوعد الرئاسي في البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك بإيجاد 4.5 مليون فرصة عمل جديدة خلال السنوات 2005-2011.

وقد تضمنت رؤية وزارة التعليم العالي التي طرحتها منذ عامين تقريباً أن تتحول الجامعات الحكومية إلى وحدات اقتصادية تتعامل بمنطق السوق، ولم يتح لهذه الرؤية الظهور إلى أرض الواقع في شكل قانون جديد للتعليم الجامعي نتيجة للرفض العام لهذه التوجهات.

ثم كان اتجاه الدولة إلى تخفيض اعتمادات التعليم العام، وبدء تطبيق سياسة اتجاه الدولة إلى تخفيض اعتمادات التعليم العام، وبدء تطبيق سياسة إنشاء ما أسمته برامج تعليمية متميزة في الجامعات الحكومية لقاء سداد رسوم تعادل ما تتقاضاه الجامعات الخاصة.

كذلك شهد المصريون تدني حالة المستشفيات العامة ونقص الإمدادات والتجهيزات واضطرار المواطنين المتعاملين معها إلى شراء الأدوية والمستلزمات الطبية على نفقتهم الخاصة، فضلاً عن تقليص الاعتمادات اللازمة لتطوير الخدمات الصحية وسوء حال الكثير منها، ويشهد على ذلك الحادث الأخير لمستشفى المطرية التعليمي الذي راح ضحيته أطفال أبرياء في الحضانات لانقطاع الكهرباء بسبب سوء حالة الشبكة الداخلية وعدم صلاحية المحولات للعمل.

وتحولت الدولة في اتجاه التخلص من خدمة التأمين الصحي بقرار رئيس الوزراء تحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة تمهيداً لاعتبارها مؤسسة اقتصادية تعمل بمنطق السوق، وتخرج بذلك من إطارها كهيئة حكومية تقدم خدماتها للمواطنين مجاناً. كذلك يتيح تحويل هذا التطوير للشركة القابضة أن تنشئ شركات وتحويل المستشفيات التابعة لها إلى وحدات اقتصادية تعمل بمنطق آليات السوق.

ومن حين لآخر تعمد الدولة إلى رفع أسعار الوقود عقب الإعلان عن العلاوة الأخيرة للعاملين بالدولة وذلك تنفيذاً لسياستها في إلغاء الدعم، ومحاولاتها المستمرة للتخلص من مسئولياتها عن دعم رغيف الخبز.

ويشهد المصريون الانسحاب التام للدولة من مجال الإسكان الشعبي والاقتصادي لمحدودي الدخل، وابتداع نماذج غير فعالة لما يسمى " ابني بيتك" في وقت يفتقر فيه أغلبية المواطنين إلى الموارد اللازمة لبناء

منزل حتى ولو كان لا يزيد عن 70 متر، ومع ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء عامة، يصبح تنفيذ هذا المشروع ضرب من الخيال.

وتتعدد مظاهر ودلالات انسحاب الدولة من مسئولياتها التي تضم:

☒ تقاعس الدولة عن تطوير المناطق العشوائية التي يعيش فيها ما لا يقل عن 10 ملايين مصري من معدومي الدخل.

☒ قصور خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وافتقار كثير من قرى مصر إلى مياه الشرب الصالحة الأمر الذي فجر اضرابات واعتصامات الصيف الماضي. عام 2007 كان أشهرها ما قام به مواطنو البرلس من قطع الطريق الساحلي الدولي تعبيراً عن غضبهم من عدم وصول مياه الشرب لهم.

☒ رفع أسعار الكهرباء لمواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج، في الوقت الذي تدعم فيه الدولة المواطن الإسرائيلي وغيره من مواطني الدول التي تستورد الغاز الطبيعي المصري بأقل من تكلفة إنتاجه، وأقل كثيراً من السعر العالمي.

☒ زيادة رسوم كثير من الخدمات التي يتأثر بها الفقراء ومحدودي الدخل بدرجة أعلى كثيراً من أصحاب الدخول العالية، منها رسوم ترخيص السيارات ورسوم استخراج جوازات السفر على سبيل المثال.

☒ سوء حالة وتهالك وحدات النقل العام داخل المدن وفيما بين المحافظات، وترك المواطنين نهباً لاستغلال أصحاب سيارات السرفيس وغيرها من وحدات النقل التابعة لما يسمى جمعيات النقل وهي تعمل بلا رقابة فعالة من الأجهزة الحكومية المختصة.

☑ الدولة مسئولة عن توفير السلع والخدمات العامة

إن الدولة مسئولة عن توفير السلع والخدمات العامة التي تنفرد بقدرتها على تقديمها للمواطنين بتكلفة معقولة أو حتى مجاناً، وهي مجالات إذا تركت للقطاع الخاص الساعي إلى تحقيق الربح، يصبح من الصعب أو حتى المستحيل أن يتمكن الفقراء ومحدودي الدخل من الحصول عليها. فالدولة مطالبة بإنشاء الطرق والمرافق العامة وتقديم خدمات الصحة والعلاج والتعليم والنقل وغيرها مما لا يمكن – أو لا يجوز – للقطاع الخاص أن يقوم به منطلقاً من دافع الربح، فهي خدمات يجب أن تصل إلى عامة المواطنين إما مجاناً أو لقاء أسعار أو رسوم يسيرة يشارك بها المواطنون بقدر إمكانياتهم في تحمل جانب من التكلفة، كما

أن بعض تلك الخدمات العامة تتصل بأمور السيادة مما لا يجوز منطقياً أن تتنازل عنه الدولة إلى غيرها من مؤسسات المجتمع.

☑ تحقيق العدالة في توزيع الثروات والدخول

إن الدولة هي المسئولة في الأساس عن عدالة توزيع الدخل والتقريب بين فئات المجتمع فلا تكون هناك فئة قليلة تستمتع بكل خيرات وثروات الوطن، بينما تكون الأغلبية من الفقراء ومحدودي الدخل. وتحقق الدولة هذه العدالة في التوزيع من خلال نظم الضرائب على الدخل التي تتصاعد شرائحها مع ارتفاع مستويات الدخل من دون أن تتحول إلى عقاب أو مصادرة للدخول الكبيرة التي تحققها أصحابها بجهدهم ومخاطراتهم باستثمار أموالهم.

إن العدالة في التوزيع تتحقق أيضاً بالاتجاه نحو التعامل أساساً بنظم الضرائب المباشرة التي تتناسب مع مستويات الدخل للمواطنين ومصادرها، والتقليل من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل أعبائها الفقراء والأغنياء على السواء من دون تفريق.

كما أن تكافؤ الفرص أمر أساسي في إقامة مجتمع ديمقراطي يرعى العدالة الاجتماعية ويضمن حصول المواطن على حقه العادل لقاء جهده وعمله. وكذلك فإن الدولة مسئولة عن رعاية المعوقين وغير القادرين على العمل والإنتاج بكفاءة لظروف صحية أو اجتماعية وتوفير نصيب عادل لهم من خلال نظم الضمان الاجتماعي العادلة.

☑ تطوير نظم دعم الفئات المستحقة وتفعيل شبكات الضمان الاجتماعي

تشتمل شبكة الضمان الاجتماعي التي يجب على الدولة تفعيلها وتحمل مسئولياتها على الآليات التالية:

نظام متطور لتأمين البطالة يوفر للمتعطلين عن العمل والقادرين عليه تعويضاً شهرياً مناسباً يعادل نسبة لا تقل عن 65% من الراتب الذي تحصل عليه المشتغل والذي يتصف بنفس مواصفات المتعطل من حيث مستوى التعليم والخبرة والتخصص المهني. ويستمر حصول المتعطل على هذا التعويض إلى حين يتم تشغيله بواسطة مكاتب التوظيف الحكومية، أو حصوله على عمل نتيجة جهده الشخصي.

نظام متطور لمعاشات كبار السن لم يسبق لهم الاشتغال بوظيفة منتظمة في الحكومة أو القطاع الخاص. ويتم احتساب قيمة المعاش الشهري بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر.

نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ن لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتساب قيمة الإعانة الشهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد تحتاجها المواطن.

نظام متطور لتوفير السكن البديل لمن يعيشون في المناطق العشوائية، أو ن تنهار مساكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسقوط. وينص النظام على توفير السكن البديل أو سداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحسبة للسكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصة بمدة الاستفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها.

تطوير نظام دعم المواد الغذائية وإحلال نظام بديل يقوم على فكرة تسليم المواطن المستحق للدعم بطاقة ذكية تشحن دورياً بقيمة الدعم المستحق للمواطن، وتستخدم في شراء احتياجاته من السلع التي تحتاجها من فروع شركات التجارة الداخلية المملوكة لقطاع الأعمال العام أو من متاجر مماثلة في القطاع الخاص متعاقد معها وفق نظام وشروط الضمان الاجتماعي. وتتحدد قيمة الدعم للفرد باحتساب متوسط تكلفة سلة الغذاء العادية للمواطن العادي والتي توفر له الحد المعقول من احتياجاته الغذائية.

☑ تطوير نظم رعاية وحماية الأسرة المصرية

تتعرض الأسرة المصرية في الوقت الراهن إلى العديد من المخاطر والمؤثرات السلبية التي تهدد بتفككها وانهيارها كمؤسسة اجتماعية أصيلة تمثل الوحدة المحورية في بناء المجتمع. وتتمثل أهم مصادر الخطر والتهديد للأسرة المصرية فيما يلي:

☒ المخاطر الاقتصادية الناشئة عن محدودية الدخل للقطاع الأكبر من الأسر المصرية، في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه أسعار السلع والخدمات الأساسية وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها عليها.

☒ انتشار البطالة بين الشباب من أبناء الأسرة المصرية ن أنهوا دراساتهم الجامعية أو المتوسطة وطالت سنوات بحثهم عن أعمال منتجة حقيقية من دون نتيجة ملموسة، وعدم فعالية الحلول غير الواقعية التي تلجأ إليها الدولة للتخفيف من مظاهر أزمة البطالة من دون التصدي الحقيقي لعلاجها.

☒ تردي الخطاب الإعلامي والهبار المستوى الفني والأخلاقي والقيمي لكثير من منتجات القنوات الفضائية العربية – للأسف – التي تبث نماذج مترديه من الفن الهابط على مدار الساعة، وتخاص الأسر المصرية من كل مكان، مما أدى إلى ترد مماثل – وكنتيجة طبيعية – في لغة الحوار بين الناس وانتشار أفكار ومفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع المصري بتقاليده الاجتماعية العريقة.

☒ انتشار عادات وتقاليد وقيم اجتماعية واردة من ثقافات أجنبية بفعل العولمة وآلياتها الإعلامية والاتصالية الجبارة من فضائيات وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية، ناهيك عن شبكة الإنترنت بكل ما تحمله من مواقع بها الكثير مما لا يتفق والقيم والتقاليد الدينية، فضلاً عن تجاوزها لمبادئ وأساسيات العقائد الدينية الإسلامية والمسيحية. وتلعب الثقافة الأمريكية دوراً مهماً في هذه الغزوة الخطيرة للمجتمع المصري والأسرة المصرية.

☒ بدء مظاهر وحوادث للتحرش والاعتداء الجنسي والاغتصاب – أو محاولات الاغتصاب – تبدو الآن منفردة وغير متصلة، إلا أنها تنبئ بخطر شديد إن لم يتم التعامل معها والقضاء على أسبابها بشكل جذري.

☒ تفاقم مشكلة العنوسة بين الإناث وتضاؤل فرص الزواج أمام أعداد متزايدة من الفتيات المصريات نتيجة لتأثيرات البطالة والفقر والتصاعد المخل في تكاليف الحياة، مما يحرم الشباب في سن الزواج من فرصة تكوين أسرة بتكلفة معقولة. وقد أدت هذه المشكلة إلى انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب خاصة من طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد العليا، وتراكم آلاف القضايا لإثبات النسب لأطفال تم إنجابهم من هذه الزيجات غير المعلنة.

☑ التعامل مع الأساس الثقافي لمشكلات الأسرة المصرية

- تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للقضاء على أمية القراءة والكتابة باعتبارها المصدر الأساس في كثير من الممارسات الاجتماعية غير السوية تنشأ من جهل المواطنين وافتقارهم إلى مصادر معرفية مناسبة تسهم في تطوير أفكارهم وتعمل على حمايتهم من الوقوع في براثن الثقافات الوافدة والتقليد الأعمى لأنماط السلوك الاجتماعي غير المناسبة.
- مراجعة فلسفة التعليم في جميع المراحل والعودة إلى تأكيد الدور التربوي للمدرسة والجامعة ومؤسسات التعليم جميعها، وتضمين المناهج والمقررات التعليمية القيم المجتمعية الصحيحة، وتفعيل

الأنشطة المدرسية والجامعية التي توجه الطلاب نحو مشروعات الخدمة الاجتماعية وتحفزهم على العمل من أجل تطوير مجتمعاتهم.

- مراجعة فلسفة ودور أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة ووضع ضوابط أساسية لضمان جودة ما تعرضه تلك الأجهزة من مواد، والتأكيد على الالتزام بالقيم والعادات والتقاليد المصرية المحورية وعدم المساس بها ونبذ محاولات الخروج عليها بدعاوى حرية الإبداع والتعبير.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التطوير المجتمعي واستثمار طاقات وموارد ما يصل إلى 20000 جمعية أهلية تنتشر في جميع أنحاء المحروسة للوصول بالخدمات الاجتماعية والثقافية إلى جميع المواطنين.
- إعادة تأهيل الأئمة وخطباء المساجد ليعود المسجد إلى دوره الأصيل في النصح والإرشاد والتوجيه المجتمعي، وتوفير وسائل وموارد لدعم الأسر وتقديم المساندة المجتمعية لها في مواجهة ما قد تتعرض له من مشكلات. إن الوازع الديني من العناصر الرئيسية في تكوين المواطن المصري، ومن ثم يكون استثماره لتوجيه المواطنين نحو أنماط السلوك الاجتماعي القويم. وكذلك نتصور أن الكنيسة تستطيع القيام بنفس الدور بالنسبة للأخوة الأقباط وهم في الهم سواء مع إخوانهم المسلمين.

☑ محاور ضرورية لاكتمال التطوير الاجتماعي الشامل

إن اكتمال التطوير الاجتماعي المستهدف يتطلب اهتمام الدولة بالقضايا التالية:

- رعاية الشيوخ والمسنين وتوفير دور متخصصة لإيواء محدودي الدخل منهم ومن لا يوجد لهم أقارب يتولون رعايتهم. وتنظم الدولة حصول هؤلاء المواطنين الكبار Senior Citizens على معاملة خاصة في استخدام وسائل النقل والمواصلات العامة، وحين التعامل مع جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية حيث تحصلون على الخدمات مجاناً أو بتخفيض كبير في الرسوم المقررة.
- رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والالتزام بتوفير المدارس والمعاهد التعليمية المتخصصة، وتزويد الطرق ووسائل النقل العام والمباني الحكومية وكافة المباني العامة بالتسهيلات التي توفر لهم الحماية وسهولة الحركة.

- التشدد في منع تشغيل الأطفال تحت سن 14 سنة، وتغليظ العقوبة على أصحاب الأعمال ن يستخدمونهم، وكذا فرض عقوبات على أولياء الأمور ن يسمحون بتشغيل أطفالهم في هذه السن.
- مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع والتوسع في إنشاء الدور المتخصصة لإيوائهم ورعايتهم وتأهيلهم لمباشرة حياة سوية ومنتجة حتى يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع.
- رعاية الأرامل والمطلقات من محدودي الدخل، وتوفير سبل الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لهم ولأطفالهم، وتوفير أشكال المساندة القانونية من خلال هيئة حكومية متخصصة لضمان حصولهم على حقوقهن.

وعلى الرغم من أننا نقبل الفلسفة الجديدة السائدة في أغلب الديمقراطيات في العالم المعاصر والتي تروج لدور أكبر للمواطنين في إدارة شئونهم والمساهمة في تكلفة ما يحصلون عليه من خدمات عامة والتقليل من دور الإدارة الحكومية المباشرة لمؤسسات الإنتاج والخدمات العامة التماساً للكفاءة الإدارية والاقتصادية، إلا أننا في نفس الوقت نؤمن بأن هذه الفلسفة الجديدة لا تلغي دور الدولة بل هي تطرح تعديلاً جذرياً فيه بأن تختص الدولة بالجوانب الإستراتيجية وذات الطبيعة السيادية وتقدم التوجهات العامة في إطار الاختيارات الشعبية التي يوافق عليها المواطنون بالطرق الديمقراطية، وتترك الدولة أمور التنفيذ وتقديم الخدمات فعلاً Service Delivery إلى القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي بموجب تعاقدات ملزمة تحدد مستويات الجودة وشروط ومعايير تقديم الخدمة وأسعارها. ويكون على الدولة شراء تلك الخدمات من مقدميها في القطاع الخاص بأسعارها الحقيقية التي تغطي تكلفتها وهامش الربح المناسب، ثم تتيحها للمواطنين المستحقين لها برسوم أقل أو مجاناً.

وبعد انقضاء مرحلة الخصخصة وبيع شركات القطاع العام وبداية انسحاب الدولة من مسئولياتها في توفير الخدمات العامة للمواطنين ودعم أسعارها، تصاعدت حركة الانسحاب الرسمي العام بداية من 2014 بحجة أن الدعم يمثل عبئاً لا يطاق على موازنة الدولة!

11. قراءة غاضبة.....لحوار مستفز[37]!!!

تنبع أهمية الحوار الذي أجراه محرر صفحة مواجهة بجريدة الأهرام مع دكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة مما احتواه من معلومات ومواقف تبين بكل جلاء الأسباب الحقيقية لكارثة الدويقة التي راح ضحيتها تسعة وسبعون مصرياً فقدوا حياتهم تحت صخور لا ترحم بعد أن غابت عنهم عناية الدولة ورعايتها لهم كمواطنين لهم الحق في الحياة الكريمة الآمنة. كذلك يكشف حوار المحافظ عن طبيعة التفكير الحكومي في التعامل مع الكوارث التي تصيب عامة الناس من الفقراء ومحدودي الدخل الي لا يمل الخطاب الرسمي للدولة من الحديث عن اهتمامها بهم وأنهم في قمة الأولويات التي تعمل الحكومة الذكية وحزبها على تحقيقها .

الحقيقة الأولى

التي يكشف عنها الحوار ويؤكدها أن انهيار صخور المقطم وفي المنطقة التي حدثت بها لم يكن مفاجأة لأحد من المسئولين وفي مقدمتهم المحافظ وأجهزته الفنية والإدارية، ومن المفترض أن يكون المحافظ قد أحاط مسئوليات أعلى في الدولة بالموقف ومدى خطورته حيث ان الجيولوجي تعاملت معه المحافظة لتقدير الموقف والإشراف على علاج المواقع الست التي تم تحديدها ضمن مواقع الخطر من المستوى الأول بعد انهيار 1993 حدث بمنطقة المحرقة بعزبة الزبالين إضافة منطقتين تتعرضان لخطر داهم. حسب تعبير المحافظ – إلى المناطق الست السابق تحديدها، وأن إحدى هاتين المنطقتين هي شارع السلام حدث به انهيار سابق.

فالمحافظ – والدولة الرسمية كلها – يعلم أن انهياراً متوقعاً في هاتين المنطقتين قبل وقوعه بسبعة أشهر ومع ذلك لم يتم التعامل مع هذه المعلومة بالجدية اللازمة، وأكتفي المحافظ بالقول إن نائبه حاول إقناع الأهالي

---

[37] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

بإخلاء مساكنهم الواقعة أسفل الجبل والانتقال للسكنى في شقق بمدينة النهضة ولكنهم رفضوا حيث أن عملهم ومصدر رزقهم مرتبط بتلك المنطقة التي يعيشون فيها وطالبوا بأن تحصلوا على مساكن في نفس منطقة الدويقة. وبدلاً من محاولة إجابتهم إلى طلبهم أو البحث عن فرص عمل لهم في مدينة النهضة واتخاذ إجراءات حاسمة لنقلهم وإزالة مساكنهم أسفل الجبل لحمايتهم من خطر داهم ومنعهم من العودة إليها هم أو غيرهم، فقد اكتفي بأنهم وقعوا إقرارات في النيابة بعدم العودة لتلك المساكن الخطرة التي يسكنها الموت المحقق وتركهم يعودون إليها منسللين، ويقول المحافظ " وللأسف فإن بعض من قامت النيابة بإلزامهم بالإزالة عادوا خلسة بالمخالفة لقرار النيابة، والدليل أننا وجدنا جثث خمسة من هؤلاء في المشرحة، بالإضافة إلى عدد آخر من المصابين".

يا الله.. المحافظ يعلم أن الموت يقف بباب هؤلاء المساكين، وقرار الإخلاء الإداري لتلك المساكن صادر منذ 18 سبتمبر 2007 ولا يفعل أكثر من إرسالهم إلى النيابة لأخذ إقرارات عليهم بعدم العودة إلى تلك المساكن أو في الحقيقة القبور. لماذا لم يستخدم المحافظ سلطاته. إن كان له ثمة سلطة. لإزالة هذه المساكن بالقوة الجبرية حماية للناس الذين تضطرهم ظروف الفقر أن تخاطروا بحياتهم وحياة أولادهم بالإقامة في تلك المساكن الخطرة؟ لماذا لم تحاول المحافظ وأجهزته ولجان الحزب الحاكم الذي يصدعنا ليل نهار باهتمامه بتطوير القرى الألف الأشد فقراً بتقديم يد المساعدة لهؤلاء المواطنين ن يعلم المسئولون كافة أن حكم الموت قد صدر بحقهم ولم يبق إلا أن تحدد القدر موعده.

الحقيقة الثانية

التي يكشف عنها الحوار الصادم لمحافظ القاهرة أن الشقق التي كان من المفترض نقل هؤلاء المواطنين المساكين إليها غير جاهزة حسب ما أكده المحافظ في أكثر من موضع. فهو يقول إن هناك ألفي وحدة سكنية تم تشييدها من سنة 1999 بدأت بتمويل من ميزانية الدولة ثم جاءت منحة الشيخ زايد بمبلغ 150 مليون دولار بغرض زيادة عدد الوحدات بهذه المنطقة إلى عشرة آلاف وحدة، ولكن عدم وجود الأرض اللازم لبناء تلك الوحدات وضرورة إزالة مساكن قائمة لبناء مساكن جديدة محلها جعل هذا المشروع ينغش.

ويقول المحافظ أن وزير الإسكان السابق كان مسيطراً على هذه الوحدات السكنية ولم يكن للمحافظ أي دور في توزيعها وكان الوزير يتجاهله لدرجة أن المحافظ يشكو ويقول إنه كان يجلس في الاحتفال

بتسليم وحدات سكنية في محافظته " مثل بقية الضيوف" ! ويقول المحافظ أيضاً أن وزير الإسكان الحالي كان قد وعده قبل الكارثة الأخيرة بأسبوع بتسليم المحافظة الوحدات السكنية الجاهزة لتتولى توزيعها على المستحقين، كما وعد الوزير المحافظ بتسليمه أربعة آلاف وحدة سكنية خلال الشهور القليلة القادمة.
وفي موقع آخر من الحوار الصادم يقول المحافظ " والواقع لو أن الشقق كانت جاهزة قبل حدوث الانهيار لقمنا بتسليمها للسكان، ولكن القدر سبقنا وحدث هذا الانهيار المروع" !
يا عالم خمسة عشر عاماً نمر من وقت حدوث الانهيار الأول ولا تستطيع الدولة – بكل إمكانياتها وبما جاءها من المنحة الإماراتية – أن تبني أربعة آلاف وحدة سكنية من الإسكان الاقتصادي للفقراء، ثم تطلع علينا أجهزة الإعلام الحكومي بأن مجلس الوزراء قد أقر خطة عاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات !
يا عالم إذا كانت مشكلة 35 مسكن بنيت تحت سفح جبل حذر الخبراء من خطورته وطالبوا بإخلاء كامل المنطقة من سكانها تستغرق خمسة عشر عاماً من دون حل مع توفر تمويل من منحة لا ترد، ثم تأتي الحكومة الآن لتقنعنا بأنها سوف تنهي مشكلة 1220 منطقة عشوائية عاجلاً وبإنشاء صندوق بتمويل يبلغ 500 مليون جنيه وهو مبلغ لا يصل إلى قيمة منحة الشيخ زايد رحمه الله [150 مليون دولار تساوي 817 مليون جنيه تقريباً]، فكيف بالله سيتم إنهاء مشكلة العشوائيات بهذا التمويل الهزيل وكم من الوقت سوف يمضي قبل أن يتحقق هذا الحلم؟

الحقيقة الثالثة

أن كارثة الانهيار الأخير هي من صنع الدولة حيث أوضح المحافظ أن المحافظة قامت ببناء مساكن إيواء في الستينيات من القرن الماضي على حافة الجبل، وظلت مياه الصرف الصحي تتسرب منها طوال تلك السنين متخللة صخور الجبل مما أدى إلى " انتفاشها وتقشرها" وكان من الواجب إزالة مساكن الإيواء تلك إلا أن ذلك لم يتم بالكامل إذ بقيت أغلبية تلك المساكن فيما وراء الصف الأول واستمرت حتى الآن.
وثمة سبب آخر ساهم في صنع الكارثة وتعلمه الدولة والمحافظ وهو الحرارة الناشئة عن محرقة القمامة في عزبة الزبالين – وهذا هو اسمها المعترف به والذي استخدمه المسئولون في الإشارة إليها – والتي لم تفعل المحافظة شيئاً في سبيل إنهاء وجودها من الأساس. يا عالم هل يصح أن القاهرة في 2008 لا تزال تعتمد في التخلص من القمامة على جمعها في الأساس بواسطة الزبالين وحرقها في محارق لا تمت إلى المواصفات الصحيحة بأي صلة؟ أين مشروعات إقامة مصانع لتدوير القمامة؟ أين جهود المحافظات في إنهاء هذه

الوصمة عن جبين المحروسة إذ يعيش آلاف من المواطنين في أمثال عزبة الزبالين تلك والتي توجد في كل محافظات مصر بشكل أو آخر.

إن تقاعس الدولة والمحافظات في المقام الأول هو سبب مباشر لكثير من الكوارث البيئية والإنسانية التي تصيب المصريين من دون أن يتعرض مسئول ما للمحاسبة أو المحاكمة! وحتى وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان لم نسمع أن إجراءاً ما قد اتخذ ضده لمساءلته عما أثاره بشأنه المحافظ عبد العظيم وزير والذي اتهمه بأنه كان وراء تأخير إنهاء بناء الوحدات السكنية اللازمة لإخلاء المساكن المعرضة لانهيارات الجبل مما أسهم بشكل مباشر في الكارثة الأخيرة إذ لم تكن الوحدات السكنية جاهزة لإخلاء المساكن المعرضة لانهيار الجبل ونقلهم إليها.

ومن اللافت للنظر الهجوم القاسي على ذلك الوزير السابق شنته عليه صحيفة الحزب الحاكم. وهو الحزب اختاره وزيراً لعدة سنوات وأتاح له أن يكون عضواً بمجلس الشعب نائباً عن منطقة الدويقة المنكوبة. وأفردت له عدة صفحات في عددها الصادر بتاريخ 23 سبتمبر الحالي وراحت تكيل له فيها الاتهامات وتنشر تقريراً للجهاز المركزي للمحاسبات يتهمه بتجاوزات خطيرة ليس أقلها ترسيه عقد إنشاء نفق التجمع الخامس على إحدى شركات المقاولات بالأمر المباشر رغم قرار رئيس الوزراء بمنع هذا الأسلوب في ترسية العقود وذلك تحقيقاً لمنفعته الخاصة إذ لا تخدم هذا النفق سوى المنطقة التي يقطنها قصر الوزير السابق، وكذلك تنشر اتهامات النائب حيدر بغدادي لذلك الوزير.

الحقيقة الرابعة

التي أفصح عنها حوار المحافظ مع صحيفة الأهرام أن كوارث أخرى ما تزال متوقعة في أي لحظة يقرر فيها القدر أن يسبق السيد المحافظ، وتلك المناطق ليست فقط في منطقة الدويقة ولكن توجد في مناطق أخرى بالقاهرة أشار المحافظ إلى واحدة منها وهي منطقة عزبة خير الله بالمعادي التي نفض سيادته يديه منها باعتبارها مملوكة لشركة المعادي وبها خمسة آثار إسلامية، ويقول عنها المحافظ" .. والمحافظة لا تملك فيها شيئاً، ومساحتها 480 فداناً وتعدادها 650 ألف نسمة، فأين سنذهب بكل هؤلاء كما أنها تقع فوق " بطن البقرة" و" الفواخير"!

ويكفي المصريون المفجوعون في إخوانهم شهداء عزبة الزبالين والدويقة أن يطالعوا التحقيق الصحفي الفضيحة والذي نشرته صحيفة الحزب الحاكم في عددها المشار إليه ووصفت فيه الأوضاع المزرية

واللاإنسانية التي يعيش فيها إخوانهم في هاتين المنطقتين اللتين ذكرهما المحافظ من دون أن يقول لنا ماذا سيفعل لإنقاذ الناس فيهما، واللتين أشك أن أحداً من السادة أعضاء مجلس الوزراء ن شاركوا في إقرار الخطة العاجلة لإلغاء مشكلة العشوائيات قد زار أي منهما أو حتى يعرف مكانهما على خريطة القاهرة الكبرى عاصمة مصر أم الدنيا !

كذلك يعترف المحافظ بأن هناك عشوائيات لا بد من إزالتها مثل تل العقارب، وعزبة أبو قرن، وحكر السكاكيني، وعزبة أبو حشيش. فهل يا ترى كانت تلك المعلومات واضحة أمام مجلس الوزراء في اجتماعه الذي طلع علينا بعد انتهائه بالخطة العاجلة لإلغاء مشكلة العشوائيات؟ وهل يمكننا الاقتناع بأن 500 مليون جنيه كافية للتعامل مع منطقة عزبة خير الله وحدها ناهيك عن باقي العشوائيات المنتشرة في طول القاهرة وعرضها وذلك إذا أخرجنا من حسابنا عشوائيات باقي المحافظات؟ وهل يا ترى سينمكن المحافظ من أن يسبق القدر قبل أن تقع الكارثة القادمة وذلك بشرط أن تكون الحكومة قد خصصت ال 500 مليون جنيه لصندوق تطوير العشوائيات الذي سيصدر بإنشائه قرار جمهوري ليبدأ بعد ذلك في إنشاء قاعدة معلومات عن العشوائيات بالمحروسة، بعد أن يكون الصندوق قد استكمل مقوماته الفنية والبشرية وتم اختيار وتعيين رئيس مجلس إدارته وتحديد راتبه ومكافآته هو أعضاء المجلس الموقرين، ومن ثم ينهيأ بعد عمر طويل للبدء في تنفيذ الخطة العاجلة لإلغاء مشكلة العشوائيات؟ أم أن الحكومة ستكون قد تغيرت وحركة المحافظين القادمة ستأتي بمحافظ جديد ليبدأ الجميع في دراسة المشكلة من أولها، ثم يأتي يوم ليس بعيداً ليقول لنا محافظ ما أن " القدر سبقنا خطوة" وهي ذات الجملة التي جعلها حوار الأهرام مع المحافظ الدكتور وزير عنواناً رئيسياً إلى جانب صورة معبرة لسيادة المحافظ.

الحقيقة الخامسة

اتضحت لنا – وإن لم تكن مجهولة تماماً – من سياق ما قاله محافظ القاهرة، وهي الحقيقة المرة الصادمة بأن السياسات والقرارات التي يطلع علينا بها أعضاء الحكومة هي سياسات وقرارات وزراء منفردين وليست سياسات أو قرارات مؤسسة متكاملة متضامنة اسمها " الحكومة". فوزير الإسكان السابق تحدث موضوع بناء وتوزيع الوحدات السكنية اللازمة لإنقاذ سكان المناطق العشوائية وتحرم المحافظين من التعامل فيها وتجعلهم حسب تعبير المحافظ الدكتور وزير " مجرد ضيوف"، ونفس الوزير تحول منحة الشيخ زايد عن غرضها الأصلي وهو إنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية ويستخدمها في أغراض أخرى تحقق منافع

شخصية له وغيره من حلقة المستفيدين منه. ثم يأتي وزير إسكان جديد يعد بأن يسلم المحافظة الوحدات السكنية الجاهزة لتتصرف فيها بمعرفتها . وتتكرر هذه المأساة في مختلف الوزارات بدرجة أو أخرى، فنحن أمام سياسات شخصية لوزراء تعكس أهوائهم وتحقق مصالحهم وتحاول كل منهم أن يحقق مجداً شخصياً لنفسه من دون اعتبار لفكرة المؤسسية والسياسات الإستراتيجية المفترض أن تسير الدولة كلها وفقاً لها ويكون الالتزام بها شرط استمرار الوزراء والمسئولين بها .

والغريب أن الحكومة الحالية وسابقاتها التي اتضحت فيها ظاهرة انفراد الوزراء بوضع وتنفيذ سياساتهم هي حكومة حزبية من المفترض أنها تنفذ برنامج الحزب الحاكم الذي تطور ليصبح البرنامج الانتخابي للرئيس منذ سبتمبر 2005 !

الحقيقة السادسة

التي نكتشفها بسهولة من الحوار الصريح لمحافظ القاهرة هي هوان شأن المحليات وافتقادها للسلطات اللازمة للوفاء بمسئولياتها نحو مواطنيها . فالمحافظات هي مجرد سنيد إلى جانب الوزارات المركزية التي تتحكم في كافة الأمور المتعلقة باحتياجات المواطنين وتسيطر على مصادر التمويل وتنفرد باتخاذ كافة القرارات في أمور هي في الأساس محلية الطابع وتجب أن تترك للمحافظات .

ومن الغريب أنه في الوقت الذي يروج الحزب الحاكم وأمانة سياساته لشعار اللامركزية وضرورة تفعيله بدءاً بقطاع التعليم، نرى وزيري التعليم العالي والتربية والتعليم يصران على بدء العام الدراسي الجديد في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المعظم ضاربين بعرض الحائط المطالب الشعبية الجارفة بتأجيل بداية العام الدراسي إلى ما بعد إجازة عيد الفطر !

يعجز المحافظون عن معالجة المشكلات المحلية أو تحقيق التنمية المتوازنة وتوفير مستويات المعيشة اللائقة لمواطنيهم إلا إذا تصادموا مع الوزراء المركزيين وخالفوا النظم واللوائح التي تكرس سيطرة الوزارات المركزية على كافة مجالات النشاط التي تقع في نطاق مسئولياتهم كمحافظين !

12. يا أهل الحكم لماذا تتحدثون عن اللامركزية.. ولا تطبقونها[38]؟

مع كثرة الحديث عن اللامركزية كهدف تتبناه الدولة لتطوير الجهاز الإداري على المستويين المركزي والمحلي، وفي واقع الأمر لم يتم أي تقدم في سبيل تحقيق ذلك الهدف سوى عقد المزيد من المؤتمرات وإجراء الجديد من الدراسات التي ينفق القائمون بها بملايين الدولارات من المعونات اجنبية وخاصة المعونة الأمريكية! لهذا كان هذا الموضوع جديراً بالتوضيح!

تحديد المقصود باللامركزية

- ☑ نقل السلطة من المستويات الإدارية أو السياسية أو المجتمعية الأعلى إلى المستويات الأدنى. [اللامركزية الرأسية]،
- ☑ نقل السلطة من مركز اتخاذ قرار وحيد وتوزيعها بين مراكز متعددة لاتخاذ القرارات على نفس المستوى في هيكل السلطة، [اللامركزية الأفقية]،
- ☑ نقل سلطة اتخاذ القرارات مكانياً حيث توجد في المواقع الأقرب للمشكلات والأنشطة التي تصدر بشأنها تلك القرارات، [اللامركزية المكانية].
- ☑ إشراك المتأثرين بقرارات سلطة ما في اتخاذ القرارات ذات الصلة بمنافعهم وأهدافهم،
- ☑ إتاحة الحق في المعرفة والحصول على المعلومات لجميع ذوي المصلحة في قضية أو مجال من مجالات الحياة العامة،

[38] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

- ☑ منع سيطرة فرد أو طائفة أو هيئة أو مؤسسة على موارد المجتمع واختياراته، وتمكين أصحاب المصلحة في الاختيار والمفاضلة وتحمل النتائج سلباً وإيجاباً. [منع الاحتكار وحماية المنافسة وحرية الاختيار].
- ☑ انفتاح قنوات ووسائل الاتصالات بين التقسيمات والمستويات التنظيمية داخل المنظمات والهيئات المجتمعية، وكذلك فيما بين تلك المنظمات والهيئات المجتمعية بعضها البعض.

الديموقراطية هي المضمون الحقيقي للامركزية

- اللامركزية في حقيقتها فلسفة إنسانية شاملة تهدف إلى تمكين الإنسان. الفرد والجماعة والمجتمع. من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وتحمل مسئوليات قراراته باعتباره شريك في المجتمع، الوطن، المنظمة. . . .] له ذات الحقوق وعليه نفس الواجبات.
- إن اللامركزية أكبر وأخطر من مجرد النظر إليها في نطاق ضيق اعتاد السياسيون حصرها فيه وهو ربطها بفكرة الإدارة المحلية ونقل السلطات من الوزارات والأجهزة المركزية إلى وحدات الإدارة المحلية.
- إن اللامركزية، في الحقيقة، هي فلسفة حياة ونمط إدارة مجتمعية شاملة تتجاوز مجرد النطاق الإداري الضيق، لتكون تعبيراً عن حق الإنسان في السيطرة على ما يؤثر على فرصه في الحياة والعيش الكريم.
- إن اللامركزية في التحليل الأخير، هي الإقرار بحقوق الإنسان في مجتمعه وتمكينه من ممارسة تلك الحقوق والمشاركة في تقرير مسار المجتمع وتوجهاته.
- وإذا كانت الديموقراطية تعرف بأنها تمكين المواطنين من السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام للانتخابات الحرة حيث يكون لكل مواطن فرصة متكافئة للوصل إلى القوة، وأن جميع المواطنين يتمتعون بحريات وحقوق متساوية، فإنها بذلك تمثل الإطار الحقيقي لفكرة اللامركزية، حيث يكون لجميع المحكومين في مجتمع أو منظمة فرصاً متكافئة للمشاركة في اتخاذ القرارات والوصول إلى السلطة، وأنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.

إن الركائز الرئيسة للديمقراطية هي ذاتها ركائز فلسفة اللامركزية

فالديموقراطية تقوم على سيادة القانون، الفصل بين السلطات، التعددية التنظيمية [الحزبية مثلاً]، والتداول المقنن والسلس للسلطة، وانعدام القيود أو المعوقات التي تعيق أو تمنع أفراداً أو جماعات في الوطن من الوصول إلى السلطة، والمساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وضمان تكافؤ الفرص والتعادل في الحصول على عوائد استخدام واستثمار موارد الوطن.

فكذلك اللامركزية، هي الاتفاق على قواعد ومعايير معلنة تحكم العلاقات بين المستويات والمنظمات والطوائف في المجتمع، وهي التعددية في مراكز اتخاذ القرار وعدم حصرها أو تركيزها في جهة أو مستوى واستبعاد الآخرين، وهي الفرص المتاحة للجميع للمشاركة في تحمل المسئوليات لا تحدهم في ذلك سوى القدرة والخبرة والكفاءة التي يتوافق الجميع على تعريفها وتحديدها بشفافية. واللامركزية أيضاً باعتبارها تعبيراً عن الديموقراطية. هي ضمان التعادل في السلطة والمسئولية بين طوائف المجتمع، وأن تخضع الجميع. حكاماً ومحكومين، رؤساء ومرؤوسين لسلطة القانون وحكم القضاء، ومن ثم فهي أيضاً أن يكون ما تحصل عليه المشاركون في العمل متكافئاً مع ما يقدمونه من جهد وخبرة وكفاءة بغض النظر عن شخوصهم وأصولهم الاجتماعية أو علاقاتهم السياسية.

إن اللامركزية هي انعكاس للفكر الديمقراطي، وهي كذلك الصورة الأصلية لمفهوم الحوكمة الذي يقوم على التوزيع المتعادل للسلطة بين فئات وطوائف ومستويات أصحاب القرار، والمعاملة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة، والشفافية والإفصاح، واعتماد المعايير الموضوعية في المحاسبة والمساءلة.

تحديد الغايات المحورية من المطالبة باللامركزية

تتبلور الغايات المحورية للتوجه نحو اللامركزية فيما يلي:

1. تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أعضاء المجتمع [المواطنين في الوطن، العاملون في المنظمات والأجهزة الإدارية وغيرها من مؤسسات في قطاعات المجتمع المختلفة].
2. تمكين المواطنين وإتاحة الفرص العادلة لهم لمباشرة قدراتهم وطاقاتهم وإبداعاتهم في خدمة الأهداف والقضايا العامة، وكذلك تحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة من دون تعارض بين الاثنين.
3. تأمين مستقبل المجتمع – الوطن، المنظمة – بتوزيع السلطات والصلاحيات وحق اتخاذ القرارات لتجنب الانحصار والتجمد فيما يتاح لسلطة مركزية من خبرات وقدرات هي محدودة بطبيعتها مهما بلغت،

وهي تحكم الطبيعة البشرية منحصرة في أساليب التفكير والرؤى الشخصية والمنافع الذاتية لمن يركزون السلطات في أيديهم مستبعدين أغلبية أصحاب المصالح من المشاركة فيها .

4. سد منابع الفساد الذي ينمو وينتشر في ظل ما تفرضه النظم المركزية عادة من غياب الشفافية، وعدم وضوح معايير وقواعد اتخاذ القرارات، وما تسمح به من تخلق المنافقون والمتسلقون حول صاحب السلطة المركزية مطمئنين إلى حمايته لهم وعدم قدرة سلطات التحقيق والقضاء من الوصول إليهم عادة لارتباطهم بالحاكم، الزعيم، الرئيس، القائد الإداري. . . صاحب السلطة المركزية من دون منازع.

تحديد الفوائد والمزايا من تطبيق اللامركزية

إن اللامركزية ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لتحقيق مزايا ونتائج في صالح المواطنين أو أعضاء المنظمة التي تأخذ بأسلوب اللامركزية.

وتتبلور أهم مميزات اللامركزية والمزايا الناتجة عنها فيما يلي:

1. توسيع قاعدة المشاركة في بحث قضايا الوطن واتخاذ القرارات، ومن ثم استثمار طاقات المواطنين والاستفادة مما لديهم من خبرات وطاقات ذهنية وإبداعية.
2. تنويع الخبرات وطرح حلول وبدائل متنوعة لمواجهة المشكلات، والخروج من أسر الفكر المركزي المتوحد مع شخص القائد أو المسئول التنفيذي، والذي عادة ما يكون الزمن والمتغيرات قد تجاوزته.
3. تكوين كوادر متجددة وأجيال صاعدة من القياديين القادرين على تبوأ مناصب الحكم وتحمل مسئوليات المواقع التنفيذية.
4. تسريع عمليات التنمية الوطنية على المستويات المحلية وزيادة القدرة على الكشف عن الموارد والثروات الوطنية وإتاحة الفرص لاستثمارها بسرعة حيث تكون القيادات من أصحاب السلطة والقادرين على اتخاذ القرارات قريبين من تلك الموارد وعارفين بما يتحقق عن استثمارها من مزايا وعوائد قد تكون في الغالب بعيدة عن إدراك أو اهتمام المستويات المركزية.

بيان المجالات المحورية لتطبيق اللامركزية

إن تطبيق اللامركزية . في رأينا . ينبغي أن ينم على المستوى التنظيمي الأعلى في الوطن، ونقصد بذلك ما يلي:

- ☑ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وإلغاء كل حالات سيطرة السلطة التنفيذية وتحكمها في السلطة التشريعية من خلال تدخلها في عمليات الانتخابات التشريعية ووقف تدخل الأجهزة الأمنية والسلطات المركزية في العمليات الانتخابية.
- ☑ تأكيد استقلال القضاء وإلغاء سيطرة وزارة العدل على شؤون القضاء التي يجب أن تكون في يد القيادات القضائية ذاتها .
- ☑ تحويل أجهزة الوزارات المركزية لتكون مراكز تجمع للخبرات وتتولى بالأساس وظائف التخطيط الإستراتيجي وتوفير المساندة للهيئات التابعة لها والوحدات المحلية في تنفيذ مشروعات وعملياتها المحققة لأهداف الوطن واحتياجات المواطنين.
- ☑ نقل السلطات المركزية في مجالات الخدمات العامة [التعليم، الصحة، تأمين فرص العمل وتوفير فرص تدريب وتنمية القوى العاملة. .].
- ☑ إلغاء سيطرة وزارة التعليم العالي على الجامعات وتطوير قانون تنظيم الجامعات ليمنحها استقلالاً مالياً وإدارياً وأكاديمياً، بحيث تتكفل الجامعة بجميع شؤونها .
- ☑ إلغاء وزارة البحث العلمي وإطلاق استقلال مراكز ومؤسسات البحث العلمي في ممارسة أنشطتها وفق رؤية المسئولين فيها، وتطبيق مفاهيم المساءلة والمحاسبة بالنتائج.
- ☑ التحول إلى الانتخاب كوسيلة أساسية في اختيار المحافظين وقيادات الوحدات المحلية، ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، ورؤساء الهيئات العامة والأجهزة الحكومية على المستوى الوطني [جهاز التعبئة العامة والإحصاء، الجهاز المركزي للمحاسبات، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. . . . .].
- ☑ التحول إلى نظام الحكم المحلي حيث يكون للوحدات المحلية صلاحيات واسعة في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.
- ☑ تطبيق نظم للتمويل المحلي والتشريع المحلي بما يؤكد قدرة المحليات على أداء مهامها وواجباتها نحو مواطنيها، والتخلص من القيود والمعوقات التي تنشأ من تدخلات السلطة المركزية.

طالما ينمسك أهل الحكم بسلطات غير محدودة،

وطالما هم ينفردون بسلطة اتخاذ القرار دون السماح للمواطنين بالمشاركة في تقرير مصير الوطن،

فاعلم أن الديموقراطية غائبة ومغيبة، وأن الوطن في خطر ! ! !

13. في أي مجال إستراتيجي يتحاورون[39]؟

بدأت جولة الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي يوم الثلاثاء 18 يوليو 2006 بعد توقفها منذ عام 1999. وكما تشير الأنباء التي رددتها الصحافة المصرية، فقد انتهى الحوار من دون أي نتائج واضحة أو إيجابية، واكتفى المتحاورون - من الجانب المصري على الأقل - بالتأكيد على متانة العلاقات المصرية الأمريكية وأهميتها الإستراتيجية لكل من الدولتين. وفي محاولة لفهم جدوى هذا الحوار أطرح مجموعة النقاط التالية:

أن يجري حوار إستراتيجي بين طرفين يشير بوضوح لا يقبل الجدل أن لكل منهما إستراتيجيات واضحة ومصممة لخدمة أهدافه وتحقيق غاياته فيما يتصل بعلاقاته مع الطرف الآخر وما يمكن أن يقوم به ذلك الطرف من تيسير أو تعويق الوصول إلى تلك الأهداف. وإذا كنا نستطيع تصور وجود إستراتيجية أمريكية واضحة وفعالة نحو مصر ودورها المستهدف في خدمة المصالح الأمريكية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، فهل نستطيع القول بوجود إستراتيجية مصرية مقابلة؟ وهل نتصور أن المحاورين المصريين قد ذهبوا لجلسات الحوار مسلحون بتوجهات إستراتيجية يواجهون بها الإستراتيجية الأمريكية؟

وثمة بعد آخر، فإن قيام حوار إستراتيجي بين طرفين يفترض وبالضرورة تقارب موازين القوى بينهما - وليس بالضرورة تساويها -، وأن يكون في جعبة كل طرف ما يمكّنه من فرض إرادته على الطرف الآخر في بعض الأمور أو القضايا، بحيث تكون نتيجة الحوار في نهاية الأمر محققة لمصالح الطرفين وإن كانت بدرجات مختلفة إلا أنها ستكون متقاربة. وهنا تحق لنا التساؤل كيف تكون موازين القوى بين مصر وأمريكا متقاربة في حوارهما الإستراتيجي وقد ذهب الوفد المصري آملا في الدعم الأمريكي للصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا والبحوث العلمية - كما جاء في تصريحات بعض أعضاءه التي أوردتها جريدة الأخبار يوم 20 يوليو - وأن مصر تأمل في مزيد من الاستثمارات الأمريكية " لفتح مزيد من المصانع وخلق مزيد من فرص العمل" ! ! وكيف تكون القوة النسبية في الحوار متقاربة إذا كانت مصر تعتمد في الأساس على ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من معونات اقتصادية وعسكرية تخضع استمرارها لمزاج أعضاء الكونجرس - خاصة المنحازين منهم إلى إسرائيل وهم الكثرة - ن يهددون بين

---

[39] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2006.

الحين والآخر بقطع تلك المعونات إن لم تلتزم مصر بما تريده أمريكا سواء في القضايا الإقليمية أو حتى في مجالات الإصلاح الداخلي؟

ومما يزيد في تعقد الموضوع أن الطرفين المتحاورين يبدآن تحاورهما من مواقف جد مختلفة بالنسبة لبعض القضايا الأساسية، فعلى حين ترى مصر أن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع أمريكا هو قضية تجارية بحت – وفق تصريح وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري –، تعتبرها أمريكا شرط لتحقيق إصلاح سياسي داخلي في مصر. من جانب آخر، على حين جاء في تصريحات لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط نشرت بجريدة الأهرام يوم 20 يوليو " إن مصر لا تتحدث عن نزع أسلحة حزب الله كما يدعو القرار رقم 1559 بل توسيع سلطات الجيش اللبناني على الأرض وأضاف أن مصر تعترف بأن حزب الله جزء من الحكومة اللبنانية ومسئولية حزب الله تحددها الحكومة اللبنانية وحدها" فإنه وفي الجانب المقابل نرى كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية – معبرة في ذلك عن رأي الإدارة الأمريكية التي تجري مصر معها حواراً إستراتيجياً – أن صلب القضية كلها هو تطبيق القرار رقم 1559 ونزع سلاح حزب الله ومد سلطة الحكومة اللبنانية على كامل الأرض اللبنانية من دون أن تعترف بأن حزب الله جزء من تلك الحكومة.

ومن المفهوم أن أي حوار بين طرفين. إن لم يكن لمجرد قضاء الوقت والالتزام بالشكليات. إنما يهدف إلى تحقيق نتائج يسعى كل طرف إلى الوصول إليها من أجل غايات لها أهميتها بالنسبة له. وحين يبدأ المتحاورون حوارهم، فإن المنطق يفترض أنهم قد ناقشوا عناصر الحوار وجدول أعماله المتفق عليها مع الطرف الآخر، وحصلوا على التفويض اللازم من أصحاب المصلحة في المجتمع الذي يمثلونه. ولنا أن نتساءل هل شارك أصحاب المصلحة من المصريين في مناقشة جدول الحوار الإستراتيجي مع الجانب الأمريكي؟ ولكي أكون أكثر تحديداً هل تمت مناقشة عناصر ذلك الحوار ومحاوره والنتائج المستهدفة منه في مجلس الوزراء مثلاً؟ وهل طرحت هذه القضايا في مناقشات مجلسي الشورى والشعب أو لجانهما المتخصصة قبل أن يغادر فريق المحاورين المصريين القاهرة متجهين إلى واشنطن لبدء جلسات الحوار؟ وهل كان المصريون على علم بنوايا المحاور المصري وتوجهاته والغايات التي يستهدفها ومدى اتفاقها مع أهداف مصر والمصريين؟ ناهيك عن موافقة المصريين على إجراء الحوار أصلاً في الظروف التي تمر في أجوائها من عدوان صارخ على لبنان سبقه عدوان أشد على غزة والضفة الغربية، بتأييد ومباركة أمريكية أكيدة، عقاباً

لهما على اختيارهما الديمقراطي على خلاف ما تريد أمريكا - شريكنا في الحوار الإستراتيجي - وأداتها في المنطقة، إسرائيل.

وثمة قضية خطيرة تتعلق بموقف مصر وإستراتيجيتها من العدوان الإسرائيلي على لبنان ومن قبله عدوانها على غزة والضفة الغربية، وحيث كان موضوع لبنان محوراً أساسياً في الحوار الإستراتيجي، فهل نستطيع المغامرة بالقول إن هذا الموقف المصري المتمثل بالأساس في الاتصال بإسرائيل ومحاولة "احتواء الموقف" - وفق التعبير الرسمي - هو نتاج اتفاق إستراتيجي عبرت عنه كوندوليزا رايس في مؤتمرها الصحفي عقدته في ألمانيا يوم 13 يوليو وشاركها فيه مستشار الأمن القومي ستيف هادلي حيث قالت بالنص" وأخيراً، دعوني أقول إنه واضحاً الأهمية القصوى أن تلعب دول المنطقة دوراً إيجابياً -وليس دور سلبي- . وفي هذا الخصوص أود أن أبرز الدور الإيجابي جداً الذي لعبته مصر ودول أخرى في محاولة تخفيف Diffuse الأزمة، ومحاولة جمع الأطراف معاً". وهل نستطيع أن نستبدل بالتعبير المصري " احتواء الموقف" التعبير الأمريكي " تخفيف الأزمة"؟ وهل يفسر ذلك اختلاف الصحف القومية المصرية حين أشار بعضها إلى اتفاق أحمد أبو الغيط وكوندوليزا رايس حول ضرورة وقف إطلاق النار في لبنان، بينما قالت صحف أخرى أنه بينما طالب أبو الغيط بالوقف الفوري لإطلاق النار فإن السيدة كوندي تشترط عدم الحديث الآن عن وقف إطلاق النار إلا بعد أن تنهيأ الظروف المناسبة لذلك [أي بعد أن تنهي إسرائيل من تدمير لبنان]؟

كما جاء في تصريحات وزير الخارجية المصري. التي نشرت بجريدة الأهرام يوم 20 يوليو 2006 نقلاً عن مراسليها في واشنطن. " أن الجانبين اتفقا على عقد جولات الحوار الإستراتيجي بشكل منتظم مرة كل عام على مستوى الوزراء بجانب تشكيل ثلاث لجان متخصصة سياسية واقتصادية وأمنية تعقد اجتماعاتها مرتين كل عام كمجموعات عمل".

أخشى ألا يمتد بنا لنرى نتاج ذلك الحوار الاستراتيجي!

وهل إذا انتهي إلى اتفاق فهل سيعرض على الشعب أم يقال إنه بروتوكول تعاون لا يجب عرضه على المجلس كما تم في حالة أتفاق الكويز مع إسرائيل؟؟؟

14. لمصـــــس . . . . لاللوزير[40]!

احتلت قصة فشل وزير الثقافة المصري في الفوز بمنصب مدير عام منظمة اليونسكو اهتماماً كبيراً على الصعيدين العالمي والمحلي وإن كان الاختلاف شاسعاً بين كيفية تناول الموضوع على الجانبين. فقد اهتمت وسائل الإعلام الغربية بتحليل أسباب تعثر المرشح المصري رغم تفوقه في الجولات الثلاث الأولى للتصويت وفوزه بأعلى الأصوات، ثم محاولة تحليل أسلوب إدارة المعركة الانتخابية للمرشحة البلغارية وكيف نجحت بالتخطيط والتنسيق مع المرشحة النمساوية والتي انسحبت في توقيت مهم، ثم كيف نجحت في انتزاع المنصب لما تتميز به من سمات تفوقت بها في التقدير الغربي على منافسها المصري. وكانت أهم أسباب الفوز للمرشحة البلغارية كونها على صلة بمنظمة اليونسكو لسنوات سابقة ومعرفتها بطبيعة المنظمة وآليات العمل بها، ثم كونها صغيرة السن نسبياً حيث تبلغ السابعة والخمسين بالمقارنة بالسيد فاروق حسني الذي تجاوز السبعين سنة أمضى منها ما يقرب من اثنين وعشرين عاماً وزيراً لثقافة مصر من دون أن يكون له إنتاج ثقافي مشهود على المستوى الدولي. بينما كانت أهم عوامل نجاح بوكوفا هي خبرتها في المجال السياسي والدبلوماسي وتاريخها في بلدها وانتصارها للديمقراطية الجديدة بعد الخروج من أسر النظام الشيوعي وإتقانها عدة لغات واتصالها بالثقافة الغربية عموماً.

أما على الجانب المصري فقد تصاعدت وتيرة الغضب وفورة المشاعر المستثارة إلى وهم نظرية المؤامرة التي راح الوزير حسني ينفخ فيها في أحاديثه وتصريحاته، وتلقفها منه كثير من أصحاب الهوى ن شايعوه في تصوير الأمر على أنه مؤامرة حاكت خيوطها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وشاركتهما فيها دول غربية مهمة منها ألمانيا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا استهدفته كونه عربي مسلم ينتمي إلى جنوب العالم. وصور الوزير ومشايعوه الأمر على أنها حرب صليبية جديدة وبرر فشله في الوصول إلى المنصب بأنه شهيد التآمر الغربي والخيانة من أطراف غير غربية لم يسمها. وفي جميع تصريحاته، لم يتعرض الوزير ولو لمرة واحدة لاحتمال أن يكون قد حدثت أخطاء أو سلبيات في إدارة حملته الانتخابية أو أن يكون قد أساء تقدير خطورة منافسته البلغارية ومميزاتها التي قد ترجح كفتها لشغل المنصب. كما أن أحداً ممن شايعوا الوزير وكتبوا مؤيدين لرؤاه لم تحاول مناقشة احتمال أن تكون نتيجة الانتخابات قد أفرزت فعلاً الشخص

---

[40] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

الأنسب لقيادة المنظمة العالمية، أو يقر بأنه لم تتوفر لمرشحنا المصري القدرات والنجارب اللازمة والمناسبة لمتطلبات ذلك المنصب الدولي محل اهتمام العالم، وذلك برغم تربعه على عرش الثقافة المصرية لسنوات عديدة.

وبعد أحاديثه الصادمة فور عودته من فرنسا وما حملته من اتهامات واضحة وصريحة لدول كبرى بلا دليل يؤيد ما ذهب إليه، طرأ تغيير على استراتيجية الوزير وذلك بالنهوين من شأن اليونسكو وكيف أنه أكبر منها وهو الذي ساعد على شهرتها والتعريف بها. ويمثل هذا التحول قمة التناقض في موقف الوزير، فإذا كانت اليونسكو أقل شأناً من أن يهتم بها فلماذا كانت رغبته الشديدة في منصب مديرها العام وفيم كان تهافته على استرضاء إسرائيل واعتذاره عما بدر منه من قول أغضبها ومسارعته إلى الإعلان عن ترميم المعابد اليهودية في مصر؟

ثم ما لبث مشايعو الوزير أن وجدوا قصة أخرى منسوبة إلى صحفي فرنسي نشرها في مقال بصحيفة الأهرام إيبدو، ونقلته عنها صحيفة المصري اليوم، زعم فيها أن عشرة من أعضاء الموساد الإسرائيلي كانوا هم الأساس في إحباط خطة فاروق حسني وإقناع سفراء الدول الأوروبية بالتخلي عن التصويت له، وقد أداروا هذه العملية القائمة على التأثير النفسي في السفراء الأوروبيين باليونسكو من داخل مقر المنظمة ذاتها. ومن أسف أن هذه الرواية المزعومة تؤكد تهافت المنطق الذي روج له الوزير حسني ومشايعوه والمرتكز بالأساس على اتهام أوروبا وأمريكا بالعمل على إسقاطه باعتباره من أهل الجنوب فضلاً عن كونه مصرياً عربياً ومسلماً! وانتهى المشهد البائس ببيان من الوزير قدم فيه الشكر للرئيس مبارك الذي شرفه بترشيحه للمنصب، وأشار فيه إلى عزمه توظيف البرنامج الذي كان قد أعده لتطوير اليونسكو لاستكمال مسيرته المظفرة في تنمية وتطوير الثقافة المصرية، فضلاً عن محاربة العنصرية والإرهاب الثقافي الإسرائيلي!

والحقيقة أن طرح الوزير ومشايعوه لأسباب الفشل قد جانبه الصواب تماماً، ولا أريد هنا أن أكرر ما أفاض في توضيحه كتاب أفاضل منهم فهمي هويدي وعلاء الأسواني وحسن المستكاوي ن قدموا تحليلات موضوعية عاقلة لتفسير منطقية الفشل وكونه غير مستغرب. ولكني أود تناول ثلاث نقاط أساسية يمكن استخلاصها من تلك التجربة والتي تكشف عن أسلوب اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات في مصر وتأثير

الفكر السلطوي الذي اعتاد عليه حكامنا بينما لا يجدي نفعاً حال التعامل في المحيط الخارجي الذي لا تخضع لسيطرة متخذ القرارات المصري.

والنقطة الأولى هي طريقة اختيار المرشح المصري لذلك المنصب الدولي المهم، فقد تمت بنفس الأسلوب المستند إلى سلطة الرئيس وتفضيله الشخصي للوزير حسني، فلم نسمع أو نقرأ أن ترشيح حسني كان نتيجة مفاضلة بين شخصيات مصرية مختلفة وأن قرار ترشيحه كان بناء على عملية تحليل لمزاياه وقدراته ومدى تناسبها مع متطلبات المنصب الدولي المهم. والأهم أننا لم نعلم شيئاً عن مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني التي شاركت في اختيار حسني أو تمت استشارتها قبل اتخاذ القرار الرئاسي. كما لا نعلم إن كان قد أُخذ رأي وزارة الخارجية مثلاً أو سفيرنا في اليونسكو قبل إعلان قرار ترشيح حسني. لقد كان الترشيح قراراً رئاسياً لم يناقشه أحد وقبله الجميع وتعاملوا معه بنفس طريقة الاستجابة التامة بلا نقاش لكل ما يصدر عن الرئيس من قرارات أو توجيهات. ولكن ليس كذلك يتم التعامل في المنظمات الدولية التي لا تخضع لسلطة القيادة السياسية المصرية!

النقطة الثانية وترتبط بالأولى حيث اعتمد الوزير حسني في استراتيجيته لحشد الأصوات المؤيدة له على استخدام علاقات الرئيس مبارك وتزكيته له لدى الرؤساء والقادة في الدول التي يظن أن مصر ترتبط معها بعلاقات وطيدة. وإذا كان هذا الأسلوب يجدي في الدول التي يملك الرؤساء فيها سلطة اتخاذ قرار منفرد وملزم لحكوماتهم بتأييد حسني، إلا أنه لا يفيد في الدول الأوروبية وأمريكا والدول الديموقراطية عامة حيث تتخذ مثل تلك القرارات من خلال مؤسسات ديمقراطية تستطيع حتى أن تخالف رأي رئيس الدولة، وأقصى ما يستطيعه رؤساء تلك الدول هو إخطار تلك المؤسسات والقائمين عليها برغبة القيادة المصرية تاركين لهم سلطة القرار!

النقطة الثالثة تكشف سمة رئيسة في النظام المصري حيث تغيب مفاهيم وآليات المحاسبية والمساءلة عن نتائج ما تتخذه القيادات من قرارات، وما يسود النظام من قدرة متخذي القرارات خاصة في المستويات القيادية العليا على التنصل من مسئولية قراراتهم غير المدروسة وما يترتب عليها من خسائر ومضار للوطن. وتأكيداً لهذا النمط المصري الفريد في عدم مساءلة القادة ومحاسبتهم كان رد الفعل الرسمي بعد الهزيمة والذي تمثل في قول الوزير أن الرئيس طالبه بأن يلقي بالموضوع كله وراء ظهره!

إن قدرة مص على خوض غمار معارك تالية للفوز في المنافسات الدولية والحصول على نصيب أبناءها العادل لشغل مناصب المنظمات الدولية يتوقف على مدى الاستفادة من التقييم الموضوعي الصحيح لتجربة الوزير فاروق حسني وتغيير أساليب ومعايير الاختيار والترشيح وإدارة العمليات الانتخابية بما يتماشى مع القيم والمعايير المتعارف عليها دولياً وديمقراطياً .

إن المحروسة في انتظار نتيجة دعمها للوزيرة السابقة مشيرة خطاب لمنصب مدير عام اليونسكو في أكتوبر 2017، فعل تتكرر قصة الوزير فاروق حسني ! ! !

وختم بقول الحق سبحانه وتعالى" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال " صدق الله العظيم[11 سورة الرعد] . ولك الله يا مص .

بيان منظمة اليونسكو يوضح أسماء مديري المنظمة السابقين وليس من بينهن اسم السفيرة مشيرة خطاب:

UNESCO's former Directors-General[41]

A new Director-General is elected every four years (previously every six years) by the General Conference. Under his/her authority, the Secretariat is expected to translate into reality the programmes approved by the General Conference. UNESCO's former Directors-General:

Irina Bokova (Bulgaria) 2009 - 2017

Irina Bokova served two 4-year terms as Director-General of UNESCO (2009-2017). She was the first woman and the first Eastern European to lead the Organization.

41 UNESCO's former Directors-General

Koïchiro Matsuura (Japan) 1999 - 2009

Koïchiro Matsuura of Japan was appointed by the Organization's General Conference on November 12 1999 to serve a six-year term as Director-General of UNESCO.

Federico Mayor (Spain) 1987 - 1999

Born in 1934. PhD in Pharmacy. Director of the Severo Ochoa Molecular Biology Centre (Madrid, 1973-1978). Under-secretary of the Spanish Ministry of Education and Science (1974-1976).

Amadou-Mahtar M'Bow (Senegal) 1974 - 1987

Born in 1921. After completing his higher education in Paris, he taught history and geography in Senegal, where he directed basic education from 1952 to 1957. Minister of Education and Culture during his country's transitional period of internal autonomy (1957-1958), he resigned in order to engage in the struggle for independence. After this had been achieved, he became Minister of Education (1966-1968) and then of Cultural and Youth Affairs (1968-1970) and was a member of the National Assembly of Senegal. Elected to the Executive Board in 1966, he became Assistant Director-General for Education in 1970. Appointed Director-General in 1974, he was reappointed for a second term of office in 1980.

René Maheu (France) 1962 - 1974 (acting DG 1959, 1961-1962)

Born in 1905. Professor of Philosophy. Cultural Attaché in London (1936-1939). After teaching in Morocco (1940-1942) he occupied a managerial post in the France-Afrique press agency in Algiers, before joining the Executive Office of the Resident-General in Rabat. In 1946 he entered UNESCO as Chief, Division of Free Flow of Information. In 1949 Jaime Torres Bodet appointed him Director of his Executive Office. In 1954 he became Assistant Director-General and was Unesco's representative at UN Headquarters from 1955 to 1958. Promoted Deputy Director-General in 1959, Acting Director-General in 1961, and in 1962 Director-General, for two successive mandates. He died in 1975.

Vittorino Veronese (Italy) 1958 - 1961

Born in 1910. Doctor in Law and an anti-fascist lawyer, he quickly took an interest in social and educational problems and international co-operation...

Luther Evans (United States) 1953 - 1958

Born in Texas in 1902. Specialist in political science and international relations, he organized and directed the Historical Records Survey for the Works Project Administration, before joining the famous Library of Congress. Adviser to the United States delegation from the second to the seventh sessions of the General Conference. He occupied a seat on the Executive Board with effect from 1949, before being appointed Director-General in 1953. He died in 1981.

John W. Taylor (United States) 1952 - 1953 (acting DG)

Born in Kentucky in 1906, John W. Taylor had a doctorate in philosophy and taught in leading universities in Europe and the U.S. As President of the University of Louisville from 1947 to 1949, he helped end racial segregation and pioneered community education programmes. Taylor became Deputy Director-General of UNESCO in 1950 and was appointed acting DG upon the resignation of Jaime Torres Bodet in 1952. He died in 2001.

Jaime Torres Bodet (Mexico) 1948 - 1952

Born in 1903. Head of the Libraries Department of the Ministry of Education from 1922 to 1924 before being appointed Professor of French Literature at the University of Mexico City. In 1929, he joined the diplomatic service, in which he occupied various posts in Europe. Under-secretary for Foreign Affairs (1940-1943) then Minister of Education (1943-1946), in which capacity he launched a campaign on an unprecedented scale to combat illiteracy. Appointed Minister of Foreign Affairs in 1946, he had the previous year led the Mexican delegation to the London conference establishing UNESCO. Appointed Director-General in 1948, he resigned four years later. He died in 1974.

Julian Huxley (United Kingdom) 1946 - 1948

Born in 1887. Zoologist but also philosopher, educator and writer. He played a leading part in the creation of UNESCO. The pamphlet he published on taking up office, UNESCO, its purpose and Its philosophy, aroused impassioned but constructive controversy at the time.

15. رسالة إلى الحزب. . . حاكم المحروسة[42]!

يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي الحكم في مصر المحروسة منذ قام نظام يوليو 1952 وإن كان تحت أسماء مختلفة بدأت هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم عندما تحولت المنابر إلى أحزاب في 1976 تسمى باسم حزب مصر العربي الاشتراكي، وأخيراً وبمبادرة من الرئيس السادات نشأ الحزب الوطني الديمقراطي وانتقل إليه أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي بعد أن اتخذوا قراراً بدمج حزبهم في حزب الرئيس الجديد.

وحيث يعقد الحزب حاكم المحروسة مؤتمره السنوي الرابع خلال الأيام القليلة القادمة، وانطلاقاً من اقتناعي بالدور الخطير لعبه ذلك الحزب في كل ما وصلت إليه الحياة السياسية في مصر من انسداد، وما آلت إليه الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من تردٍ وانهيار لا يستطيع أن يماري فيه أشد المتحمسين لذلك الحزب، فقد رأيت توجيه هذه الرسالة إلى أقطابه لأعبر لهم عما أشعر أنه تعبير عن آراء 77% من المصريين ممن لهم حق الانتخاب وامتنعوا عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2005 تعبيراً عن عدم اقتناعهم بما يقدمه الحزب الوطني الديمقراطي يصف نفسه بحزب الأغلبية.

وبداية، وبصفتي معارضاً لسياسات وممارسات ذلك الحزب وما نتج عنها من تردٍ للحالة المصرية بشكل عام، أتساءل عن مغزى الشعار المرفوع في دعاياته عن مؤتمره السنوي الرابع بأنه "فكر جديد وانطلاقة ثانية نحو المستقبل" وهل يعني ذلك أنه كانت هناك انطلاقة أولى؟ وإذا كان ذلك كذلك فإلى أين وصلت بنا تلك الانطلاقة؟

ويأتي في مقدمة رسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة طلب أن يكون حزباً ديمقراطياً بالمعنى الذي يعكسه اسمه، فنبدأ باختيار كل قياداته بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحين متعددين، وأن تشغل كافة مناصبه لمدة محددة وإن جاز تجديدها فيكون التجديد لمرة واحدة وذلك على كافة المستويات التنظيمية.

واستكمالاً لصفة "الديمقراطي" التي يزين الحزب بها اسمه، ينبغي عليه أن يتبنى موقفاً ديمقراطياً بالنسبة لتكوين الأحزاب الجديدة وذلك بدفع حكومته إلى إلغاء لجنة شئون الأحزاب وما تشترطه من ضرورة الحصول على 1000 توكيل من 10 محافظات على الأقل على ألا يقل العدد عن 50 توكيل من كل محافظة،

---

[42] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2006.

فضلاً عن تحكمها في القبول أو الرفض وما تمنحه لنفسها من سلطة منفردة في الحكم على برامج الأحزاب بالتمايز أو عدمه. ولعلي أطالب الحزب الوطني الديمقراطي بأن يطبق على الأحزاب الجديدة ما تمتع به هو نفسه عند إنشائه، إذ لم تخرج الأمر عن قرار من الرئيس السادات في 6 أغسطس 1978 بإنشاء الحزب وتشكيل هيئاته بالتعيين، ومن ثم لم يطلب إلى مؤسسيه أن يجمعوا 1000 توكيل ولا تم عرض طلبه على لجنة حكومية لشئون الأحزاب. إن العدالة – ناهيك عن الديموقراطية – تفرض أن يكون تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار من المؤسسين من دون أي إجراءات أو تعقيدات إدارية هدفها تعويق المسيرة الديموقراطية وتقييد الحركة السياسية في البلاد لصالح الحزب "الوطني الديمقراطي" !

من جانب آخر، ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي أن يؤكد الممارسة الحزبية الديموقراطية ويعلي من قيمة الالتزام الوطني لأعضائه ويغلبه على الالتزام الحزبي، وبذلك عليه أن يتبنى قضايا الوطن وما هو في صالح الأغلبية من المصريين لا أن ينحاز إلى مصالح أعضائه وممولية من رجال الأعمال.

ولعل موقف الحزب من قضايا الخصخصة وسكوته عن قضايا الفساد وتورطه بالدور المتصاعد لرجال الأعمال في العمل السياسي واشتباك مصالحهم الخاصة بالمصلحة العامة كلها أمور ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي أن تحدد موقفه منها ويعلن هذا الموقف بصراحة وشفافية.

إن موقف الحزب المساند لإغلاق ملفات مهمة كانت مطروحة على مجلس الشعب مثل تقرير لجنة تقصي الحقائق في كارثة العبارة السلام 98 وعدم مناقشته لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات واتجاهه لسد الطريق أمام مناقشة الاستجوابات التي يتقدم بها نواب من غير أعضائه، كلها ممارسات لا تدل على الالتزام الوطني بقدر ما تؤكد انحياز الحزب لمصالح الفئة المسيطرة من أعضائه من رجال الأعمال.

وفيما يشبه أحلام اليقظة، أتمنى أن يرسي الحزب قواعد الديموقراطية ويؤكد قيم الانتماء الحزبي في تعامله مع الأعضاء المنشقين عنه لعدم ترشيحهم في الانتخابات بألا يعود ويضمهم إلى عضويته بعد أن يفوزوا بعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى كمستقلين. إن ممارسة الحزب الوطني في هذا الخصوص تعطي أسوأ مثل للانتهازية السياسية والضرب بعرض الحائط بالقيم والقواعد الديموقراطية السليمة.

كما أتصور أنه بمقتضى الشفافية والديموقراطية – وكما تعلن الأحزاب الديموقراطية في العالم عن مصادر تمويلها وتنشر ميزانياتها –، فإن الحزب الوطني الديمقراطي مطالب بأن يكشف حجم الأموال المتاحة له ومصادرها ومجالات إنفاقها . وفي هذا الصدد ينبغي أن يوضح الحزب مدى استفادته من الإمكانيات

والموارد الحكومية مثل المقار التي يشغلها، والصحف "القومية" التي تتحدث باسمه وتدافع عن مواقفه، ووسائل الإعلام الرسمية ومدى توظيفها لخدمة أهدافه - بينما الأصل فيها أن تكون منابر لكل الأحزاب والقوى السياسية والمواطنين على اختلاف توجهاتهم السياسية - وأن يتحمل الحزب تكلفة هذه الإمكانيات الحكومية المسخرة لخدمته متميزاً في ذلك عن كافة الأحزاب الأخرى، وأن يسدد ما عليه للدولة من مستحقات متراكمة نظير الكهرباء والتليفونات وغيرها من الخدمات التي تحصل عليها من الأجهزة الحكومية.

ويرتبط بقضية اختلاط المال العام بأموال الحزب، اختلاط الحزب ذاته بأجهزة الدولة مما يوجب أن ينفصل الحزب عن الدولة ويمارس دوره كحزب سياسي شأنه شأن أي حزب آخر. إنني أطالب بإنهاء التداخل الشديد بين الحزب وأجهزة الدولة والناشئ عن عدم الفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة واعتياد الحزب على البقاء في السلطة رغم أنه لم يتضح أبداً أنه له دور فاعل في تشكيل الحكومات التي جرى الحزب على تسميتها ب "حكومات الحزب".

كذلك ينبغي أن يتحرر الحزب من ذلك النوع المتصاعد بتمكين رجال الأعمال من مناصبه. بدون انتخابات- وتوزيرهم في حكومة الحزب ووضعهم في وزارات تتشابك مجالات اختصاصها مع مصالحهم الخاصة ومجالات أعمال شركاتهم، مما يثير الشبهات حولهم ومدى استفادتهم شخصياً من خلال شغلهم تلك المناصب الوزارية.

ويكثر الحديث الآن عن التعديلات الدستورية التي يعد الحزب الوطني الديمقراطي لإنجازها خلال الفترة القريبة القادمة وكيف أنها تكرس مصالح الحزب ورغبته في الهيمنة والسيطرة على الحكم من دون إتاحة فرص منكافئة لغيره من الأحزاب أو القوى السياسية الموجودة على الساحة في البلاد. ورسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة، أن تكون نظرته للتعديلات الدستورية نظرة وطنية شاملة وليست حزبية ضيقة. إن الحزب يتجنب الحديث عن تعديل المادة 76 وتنقيتها مما أصابها من تشويه وعوار حين تم تعديلها في فبراير 2005، والمادة 77 التي ينبغي تعديلها لوقف الرئاسة الأبدية لرئيس الجمهورية وتحديد مدة الرئاسة وحصرها في فترتين فقط كما يتجه إلى ذلك غالبية الرأي العام المصري.

إن الأمر بالنسبة للمادة 77 لا يتعدى تغيير حرف واحد من كلمة "لمدد" لتعود كما كانت "لمدة". إن الحزب إذا أراد أن يكون له دور وطني مشهود، عليه الدعوة إلى مؤتمر عام تشارك فيه جميع الأحزاب

سواء منها المرخصة أو التي لا تزال تحت التأسيس وكافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتنظيمات النقابية، وذلك لبحث كافة الجوانب المتعلقة بتعديل الدستور الحالي أو تنحيته جانباً وإعداد دستور جديد يحقق الديموقراطية السليمة ويقوم على مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات وتأكيد حق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس التشريعية واختيار رئيس الجمهورية ونائبه وأيضاً رئيس مجلس الوزراء من خلال الانتخابات المباشرة عن طريق الصناديق الزجاجية الشفافة ومن دون أي تدخلات إدارية أو أمنية من قبل السلطة التنفيذية.

إن ما تشهده البلاد الآن من مشكلات اقتصادية متصاعدة تتمثل في ازدياد نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، والنسب المتزايدة للبطالة سواء الظاهرة والواضحة أو البطالة المستترة المتمثلة في ملايين العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وما تعانيه مصر من تبديد للموارد الوطنية والهرولة في بيع شركات قطاع الأعمال العام، والاستيلاء على فائض أموال التأمينات الاجتماعية – من دون استطلاع آراء من يملكونها وهم جموع الشعب – ،وتفاقم مشكلات عجز الموازنة والدين المحلي العام فضلاً عن المديونية الخارجية، كل ذلك يتحمل مسئوليته الحزب الوطني الديمقراطي وحكوماته التي سيطرت على الحكم طوال 25 عاماً، وعليه أن يقر بتلك المسئولية ويقبل حكم الشعب الحقيقي من خلال انتخابات تشريعية حقيقية تتم من دون تدخلات إدارية أو أمنية وتحت رقابة قضائية كاملة، وعلى أن تكون العملية الانتخابية بجميع مراحلها بعيداً عن سيطرة أو تدخل وزارة الداخلية.

وفي سياق مماثل، أطلب من الحزب الوطني الديمقراطي أن يعلن قوائم بأسماء المعتقلين وأسباب اعتقالهم وهل كان ذلك بأحكام قضائية؟ إن الديموقراطية تقضي بعدم اعتقال المعارضين للحزب الحاكم وعدم تكميم الأفواه وتعقب المخالفين في الرأي أمنياً هم وعائلاتهم. هل نتوقع أن يعلن الحزب في مؤتمره القادم موقفه الواضح من هذه القضية؟

وأنتقل في رسالتي إلى الحزب حاكم المحروسة إلى منطقة مهمة تتصل بورقة المناقشة التي أعلن الحزب أنه سيناقشها في مؤتمره السنوي الرابع والرامية إلى بلورة رؤية مصرية لمستقبل الشرق الأوسط. وأسأل أقطاب الحزب أن يبينوا موقف الحزب من القضايا التالية:

? ماذا يعني الحزب بإعادة إحياء مسار التسوية، وهل يكون ذلك وفق الأجندة والشروط الإسرائيلية-الأمريكية؟ وما هو الموقف المصري في تلك التسوية، وهل تتضمن التسوية تقنين ما قامت وتقوم به

إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وزرع المستوطنات في الضفة الغربية والاستمرار في اقتطاع أراضي الفلسطينيين وإقامة الجدار العازل؟ وهل يوافق الحزب على ممارسات إسرائيل غير المشروعة باختطاف المسئولين الفلسطينيين واعتقال وزراء وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين انتخاباً ديمقراطيا ؟

? كذلك أسأل ما موقف الحزب الوطني من المقاومة اللبنانية وهل يوافق على تجريد حزب الله من سلاحه؟ هل لا يزال الحزب يعتبر ما قام به حزب الله مغامرة غير محسوبة؟ هل الحزب على استعداد للتعامل مع حزب الله باعتباره جزء من البنية السياسية في لبنان بما له من ممثلين في مجلس النواب ووزراء في الحكومة؟

? ماذا يعنيه الحزب حين يتحدث عن إعادة صياغة أسس العمل العربي، وما هي الأسس الجديدة المقترحة من جانبه، وما هي الآليات التي يزمع استخدامها للوصول إلى توافق عربي حول تلك الأسس المعاد صياغتها ؟ وحين يستخدم الحزب وصف "العربي" هل يقصد النظم الحاكمة العربية أم الشعوب العربية؟ وما هي فرص مناقشة تلك الأسس المقترحة للعمل العربي الجديد على نطاق شعبي واسع في مختلف الدول العربية؟

? أما فيما يخص مسألة إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهل ينطلق الحزب في تلك العملية من منظور حزبي أم وطني ؟ وكيف يتعامل الحزب في ذلك مع مواقف أمريكا المعلنة والمشاهدة حول تأييدها العدوان الإسرائيلي على لبنان وانحيازها الكامل والصريح لإسرائيل ضد كل القيم الإنسانية، ومدى موافقة الحزب على مواقف أمريكا الداعمة لإرسال قوات دولية إلى دارفور والتدخل السافر في شؤون دولة مستقلة هي السودان على الرغم من الرفض القاطع للحكومة السودانية لقرار مجلس الأمن رقم 1706 والذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية وضغطت من أجل الموافقة عليه؟ هل يقر الحزب ما فعلته وتفعله الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؟ هل يدخل في اهتمامات الحزب بإدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية البحث في مصير المصريين المحتجزين في معتقل جوانتانامو؟ هل لدى الحزب تفسير لتعليق الولايات المتحدة الأمريكية لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع مصر إلا أن تتم وفق شروطها ؟ وكيف يرى الحزب التهديد المتكرر من جانب

عناص في الكونجرس الأمريكي بقطع المعونات الاقتصادية عن مصر إذا لم تستجب لما تطلبه أمريكا ؟

? وحين يتحدث الحزب في ورقته عن " تنامي النفوذ الإيراني وضبط التوازنات الأمنية في المنطقة" هل يشير بذلك إلى تبنيه الموقف الأمريكي في معالجة أزمة الملف النووي الإيراني ؟ أم يسعى إلى تحقيق التوازن مع القوة النووية الإيرانية من خلال إحياء المشروع النووي المصري؟ وألا تثير مخاوف الحزب القوة النووية الإسرائيلية وتنامي نفوذها في المنطقة مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية وتكالب كثير من الأنظمة العربية على تأييد مواقفها سراً وأحياناً علانية؟

? وأخيراً، أتصور أن الحزب مطالب بإعلان موقف واضح وصريح وبلا مواربة من قضية التوريث التي تثير كثيراً من اللغط في أوساط المجتمع المصري بكافة فئاته. هل يفعلها الحزب الوطني ويعلن صراحة موقفاً ديمقراطياً يحسب له أنه لا توريث مطلقاً، وأنه مع تعديل المادة 76 من الدستور بحيث تتاح الفرص كاملة لكل من يرى في نفسه الكفاءة التقدم للترشح لمنصب رئيس الجمهورية؟

تلك كانت رسالة إلى الحزب حاكم المحروسة من مواطن يعارض توجهات ذلك الحزب ومما رساته وفي نفس الوقت يأمل أن يطور الحزب نفسه ديمقراطياً ويقبل مبدأ أن يكون يوماً خارج الحكم ويمارس دور المعارضة.

وآمل أن يصدر عن مؤتمر الحزب إجابات مقنعة للقضايا التي أثرتها في رسالتي وغيرها من القضايا التي تشغل المواطنين جميعاً وفي مقدمتها قضية مستقبل مصر.

وبالمناسبة كنت قد توجهت بأسئلة مماثلة للحزب في مقال نشر بجريدة الأهرام بتاريخ 15 سبتمبر 2002 بمناسبة انعقاد مؤتمره الأول والذي أطلق فيه شعار " الفكر الجديد" ولم أتلق عنها رداً حتى انتفض المصريون في 25 يناير 2011 وسقط مبارك وحزبه الذي ترحله بحكم قضائي.

16. محاولة لفهم مواقف وتصرفات الحكومة الذكية[43] !

اتخذت حكومة دكتور أحمد نظيف لنفسها صفة "الذكية" منذ بداية تشكيلها في صيف 2004، وأشاعت عن نفسها أنها حكومة تستخدم التقنيات الحديثة وسوف تتحول بإذن الله إلى حكومة إلكترونية. والمنطق يقول بأن كل ما يصدر عن حكومة ذكية يجب أن يكون أيضاً ذكياً. ولكن الواقع يشهد بأن كثيراً من تصرفات وقرارات الحكومة الذكية ليس على قدر الذكاء المتوقع، بل أكثر ما يصدر عنها من قرارات وما تتخذه من مواقف يتسم بالغموض وانعدام الشفافية، ناهيك عن كونه ليس في التوقيت الصحيح.

الدقة في التوضيح وفي التخطيط

ومن سمات الأداء الذكي الإحاطة بالأمور والدقة في الإفصاح والتوضيح. ولكن بعض تصرفات الحكومة الذكية تفتقد تلك السمات. فقد نشرت صحيفة الوفد يوم الخميس 14 أغسطس الجاري [2008] تحقيقاً على مساحة صفحة كاملة بعنوان "فاسدون فوق القانون" تناول معلومات عن 3 أشخاص نسبت إليهم وقائع فساد خطيرة، وجاءت إشارة إلى علاقة ما بين نجل رئيس الوزراء وأحد المستثمرين استولى على أراض مملوكة للدولة وحقق من وراء ذلك ثروة تصل إلى 5 مليارات جنيه. بحسب المعلومات التي أوردتها الصحيفة- وفور نشر التحقيق بادر المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بإرسال نفي قاطع لهذه المعلومة نشرته صحيفة الوفد في عددها الصادر في اليوم التالي الجمعة 15 أغسطس 2008، وأكد المتحدث الرسمي في نفيه على ضرورة أن تتأكد الجريدة مسبقاً من المعلومات التي تنشرها وضرورة عدم نشر معلومات مرسلة غير مستندة إلى حقائق التي تستهدف المسئولين. ولم يأت الرد الرسمي من الدكتور مجدي راضي من قريب أو بعيد إلى الموضوعين الآخرين المنشورين في ذات الصفحة من الجريدة وأحدهما يتعلق بوقائع فساد في مترو الأنفاق ويشير إلى رئيس المرفق بالتورط فيها، وموضوع آخر يتعلق بوقائع فساد في الشركة المصرية لتجارة الجملة التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية. فهل عدم تعرض دكتور مجدي راضي لهذين الموضوعين يعني أنهما صحيحان؟ أم أن اهتمامه انصب فقط على ما يخص رئيس الوزراء حين أنهى رده بقوله" وناشد عدم الزج باسم السيد رئيس مجلس الوزراء وأسرته في موضوعات ليس لها هدف سوى الإثارة"، ولا شك أن تعبير "ناشد" جاء ضعيفاً وأقرب إلى التوسل ! وفي نفس السياق، نشرت صحيفة الوفد

---

[43] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

بعددها الصادر يوم 7 أغسطس 2008 موضوعاً جعلت عنوانه "اختفاء بخل وزير الشيخة الاقتصادية بعد صدور حكم بحبسه 3 سنوات غيابيا"، ولم يصدر نفي أو تكذيب لما نشرته الصحيفة، ولم نقرأ رداً من وزير الشيخة الاقتصادية أو المتحدث باسم وزارته تعقيباً على هذا الخبر، ويظل الأداء العام للحكومة الذكية في مواجهة مثل تلك الأمور بعيداً عن الذكاء!

ومظهر آخر من مظاهر افتقاد الذكاء المفترض في الحكومة إذ نقرأ في أهرام 14 أغسطس 2008 أن اللجنة الوزارية للتخطيط العمراني في اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الوزراء قد وافقت على المواقع المقترحة لإنشاء أربع مدن مليونية جديدة أي تتسع كل منها لمليون مواطن. وذلك في شرق بورسعيد، وغرب مدينة السادات، ومنطقة العلمين، وغرب مدينة العياط. ويوضح الخبر المنشور على لسان رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني أن العمل في تخطيط المواقع الأربعة سيبدأ فور صدور القرار الجمهوري بإنشائها وذلك بعد انتهاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة من تحديد تبعية الأراضي المختارة. والغريب في الأمر أن الحكومة الذكية قررت وحددت مواقع أربع مدن مليونية جديدة بينما هي ما زالت تبحث في إنشاء "المجلس الأعلى للتخطيط والشيخة العمرانية" والذي سيكون إنشاء المدن المليونية الجديدة من أهم اختصاصاته. بعد أن يصدر القرار الجمهوري بإنشائه واستكمال هيكله التنظيمي وشغل وظائفه وتعيين رئيسه.. الخ- وعجبي!

ومن سمات الأداء الذكي مواصلة العمل لتحقيق النتائج المستهدفة، ولكن نلاحظ أن حكومتنا الذكية لا تطبق هذه القاعدة، ومثالنا على ذلك الخطة المتكاملة لتطوير مصانع الغزل والنسيج بكفر الدوار والتي ناقشها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 13 إبريل 2006 والتي كانت تتجه إلى إخراج ما بين 7 و8 آلاف عامل للمعاش المبكر وتوجيه استثمارات قدرها 901 مليون جنيه لتشغيل شركات البيضا والحرير الصناعي والبوليستر وغزل كفر الدوار بدلاً من تصفيتها لسوء حالة المعدات بها وعدم جدوى نشاطها اقتصادياً. ولكن يبدو أن الحكومة الذكية قد اتجهت اتجاهاً آخر في هذه القضية حيث يعلن الوزير رشيد محمد رشيد في تصريحات نشرتها صحف 4 أغسطس الجاري أن هناك خطة لإحياء كفر الدوار كمنطقة صناعية متخصصة في الغزل والنسيج والملابس، وأن هناك تخطيط لإنشاء أربع مناطق صناعية جديدة في الدلتا وتقسيم فراغات أراضي الشركات العامة كمصانع. ويأتي تصريح الوزير أثناء افتتاحه أول مصنع باستثمارات تركية في التجمع الصناعي الجديد بكفر الدوار!

والسؤال أين خطة تطوير مصانع قطاع الأعمال العام في كفر الدوار؟ هل تم تنفيذها ؟ وماذا تحقق عنها من نتائج؟ وهل التوجه لجذب الاستثمارات التركية هو البديل الذكي لتطوير الصناعة المصرية؟ وماذا سيكون مصير الطاقة الإنتاجية للغزل المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام وتبلغ 65% من الطاقة الكلية لتلك الصناعة؟

وفرحة لم تتم!

وثمة نموذج آخر لافتقاد التناسق والتناغم الوزاري. وهما في الأساس من سمات الحكومات الذكية –، فقد أعلن وزير الاستثمار ضخ استثمارات عامة تبلغ 25 مليار جنيه من شركات قطاع الأعمال العام في قطاعي الأسمنت والحديد. وقد أثار هذا الخبر اهتمام أ.د. مصطفي السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والعضو البارز في الحزب الوطني الديمقراطي، فكتب مقالاً في صحيفة الأهرام يوم الخميس 14 أغسطس الجاري جاء فيه " نشرت معظم صحف يوم الجمعة الموافق الأول من أغسطس الحالي تصريحاً للسيد وزير الاستثمار يعلن فيه أن الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وهي إحدى شركات قطاع الأعمال، ستقوم بإنشاء مصنع ضخم لإنتاج حديد التسليح بقيمة استثمارية تصل إلى نحو خمسة مليارات من الجنيهات، وذلك بتمويل يأتي معظمه من مواردها الذاتية مع طرح 30% من أسهم المشروع للجمهور في أكتوبر عام، وأن النية تتجه لإقامة المزيد من المشروعات في الصناعات المهمة بمساهمة فعالة من شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة" . واعتبر دكتور مصطفي السعيد تلك بادرة مهمة إذ تعتبر" نقطة تحول جوهرية داخل تيار مشار ومؤثر في الحزب الوطني الديمقراطي، ويعكس الفهم الصحيح لاقتصاديات السوق التي تتعدد صور تطبيقاتها، كما تعكس الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في مصر لتحقيق النمو وعدالة التوزيع في ظل هذا النظام الاقتصادي، وفي الأمر تفاصيل كثيرة" . وبعد أن أفاض الدكتور السعيد في نقد السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة دكتور نظيف منذ تشكيلها إذ لجأت إلى تطبيق السياسات الاقتصادية التي عرفت باسم "توافق أو إجماع واشنطن" وذلك بتأثير المجموعة الوزارية الاقتصادية وخص بالذكر وزير المالية ووزير الاستثمار، وبعد أن أوضح الدكتور السعيد رأيه بأن إعلان وزير الاستثمار عن التوجه الجديد نحو قيام الشركات العامة باستثمارات في الصناعات المهمة لا يعتبر عدولاً من الحكومة عن المبدأ الاقتصادي تؤمن به، ولكن "عدولاً عن طور من أطوار تطبيقه إلى صورة أخرى أكثر كفاءة" وبين دكتور السعيد أن أسباب هذا التطور تشمل الفهم الصحيح لدور الدولة في ظل اقتصاديات السوق

وفقاً للظروف التاريخية للدولة، وثبوت عدم ملائمة المبادئ التي نادى بها إجماع واشنطن وأنها تنحاز في الأساس لصالح الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، وإدراك الحكومة أن تخليها عن دورها في تخطيط الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق أفرز كثيراً من المشكلات" خاصة مشكلة الغلاء، وعدم تدفق الاستثمار الأجنبي بالقدر الكافي، وعدم قدرة القطاع الخاص على تحمل المسئولية ولأسباب عديدة، وزيادة الممارسات الاحتكارية" . وانتهي دكتور السعيد إلى القول" لا شك أن إعلان السيد وزير الاستثمار بتدخل الدولة كمستثمر في صناعة الحديد بداية لتخلي الدولة في مصر عن التمسك الحرفي بمبادئ إجماع واشنطن، التي لا تقدم علاجاً ناجحاً إلى قضايا التنمية في دولة نامية كمصر": وأنهي دكتور السعيد مقاله بقوله " إن وجود الاستثمارات الحكومية ليس بديلاً أو تعطيلاً لدور القطاع الخاص، ولكنه مكمل ومدعم للقطاع العام ما دام كلاهما يخضعان لقواعد المنافسة دون تمييز أو تحيز من جانب الدولة"، كما أعلن تفاؤله بهذا التحول في فكر الحكومة واستبشاره بحلول عهد جديد يقوم على أن " النظرة للقطاع العام هي نظرة برجماتية قابلة للتغير من وقت لآخر وإذا قامت الدولة بدورها كمستثمر وفقاً لهذه الأسس فإن القطاع الخاص الواعي لا بد أن يرحب بهذا الدور. . ".

ولكن يا فرحة ما تمت كما يقول المثل الشعبي، فقد عاجلنا الوزير رشيد محمد رشيد بتصريح بات قاطع مانع لأي محاولة للتمادي في الخيال وتصور أن الحكومة الذكية قد غيرت موقفها ، فقد قال سيادته في تصريحه المنشور بجريدة المصري اليوم في 5 أغسطس الجاري" أن الاستثمارات الجديدة في صناعتي الأسمنت والحديد كلها للقطاع الخاص، وأنه لا نية " أبداً" للحكومة للدخول في استثمارات في المصانع الجديدة في هذين المجالين" وتقول الجريدة " وأوضح الوزير أن دخول قطاع الأعمال العام في إنتاج حديد التسليح لا يزال قيد الدراسة، نافياً أي اتجاه للحكومة لزيادة الاستثمارات العامة في الصناعة" . وعجبي !

ويأتي هذا التصريح من الوزير رشيد بعد يوم واحد فقط من جولته المشتركة مع الوزير محي الدين في كفر الدوار والتي أعلن خلالها وزير الاستثمار وفي حضور وزير التجارة والصناعة حسب المنشور في صحيفة الأهرام بتاريخ 4 أغسطس الجاري" إن دخول شركات قطاع الأعمال العام في مشروعات جديدة لا يعتبر ردة عن برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، ولكن أصبح واجباً أن تخرج الدولة من أنشطة

بعض استثماراتها والدخول في أنشطة أخرى بعد تحقيق بعض الشركات لفوائض في أرباحها"، وفي تلك الزيارة لم يصدر عن الوزير رشيد ما يفيد اعتراضه على تصرفات الوزير محي الدين!

أهي حكومة واحدة أم حكومات متعددة؟ أهي سياسات وزراء منفصلين ليس بينهم تنسيق أو تناغم، أم هي سياسات حكومة متناسقة ومسئولة؟

أهي سياسات منفلتة غير مدروسة للحكومة في غياب وابتعاد عن التوجهات الجديدة في الحزب صاحب الحكومة والتي يشير إليها دكتور السعيد بوجود "تيار متنامٍ ومؤثر" بداخل الحزب؟

والمثير للانتباه أن الحزب صاحب الحكومة الذكية لم يصدر عن مسئول فيه - باستثناء مقال دكتور مصطفي السعيد - أي تعقيب أو توضيح. والأمر إذن يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الحكومة الذكية فقدت ذكاءها!

كان ذلك عام 2008 ونحن الآن على مشارف 2018 وقد تطورت التقنيات تطوراً هائلاً، ومع ذلك فقد تخلف الأداء في مختلف أجهزة الدولة وتخلفت عن التطور التقني الذي تفوقت في استثماره دول أخرى كانت تحبو في 2008 بالقياس إلى مصر التي كانت مهيأة للانطلاق!!!!

17. حكومة دكتور نظيف والملفات المفتوحة[44] !

عندما يغيب المصري عن وطنه حتى لأيام قليلة لا يستطيع أن يمنع نفسه من التفكير في شئونه وقضاياه، يفرح لما يتحقق من نجاحات وإنجازات، ويعصر الألم قلبه لما يتعرض له من مشكلات وتحديات. وأثناء فترة غياب لم تزد عن عشرة أيام كنت خلالها أتابع أحوال المحروسة، ثم بعد العودة راجعت الصحف الصادرة في تلك الفترة فهالني أن كثيراً من القضايا التي يعاني منها المصريون لا تزال بلا حسم. وفي ظني أن بقاء تلك الأمور على تلك الحال من اللاحركة تشابه إلى حد كبير ما كانت عليه حالنا أيام فترة اللاحرب واللاسلم التي تم إنهاؤها بحرب رمضان المجيدة في 1973، وبالتالي فنحن على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة كاملة لأمورنا تعادل في تأثيرها زلزال حرب أكتوبر الرائعة.

وفي سرد سريع لأهم تلك القضايا نجد في مقدمتها مشكلة طوابير الخبز وعجز الحكومة حتى الآن عن إيجاد حل لها. وبرغم أن مثل تلك الأمور قد أضحت بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء من ذكريات الماضي ولم نعد نجد دولة متحضرة يشكو مواطنوها من صعوبة الحصول على رغيف الخبز في عصر التقنية والعلم والعولمة، إلا أن مصر المحروسة لا تزال تعاني من تلك المشكلة ولا نزال نقرأ التصريحات للمسئولين عن ابتكاراتهم لحلها وأن ما يخططون له من فصل الإنتاج عن التوزيع ماض في طريقه وأن على المواطنين الانتظار حتى تكتمل تلك الخطط وتظهر آثارها.

متى.. لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى!

إن الحكومة لا تريد الاعتراف أن معالجة المشكلات الجماهيرية لا يتأتى من حلول مكتبية وتجارب يقوم بها بيروقراطيون تنقصهم الحنكة السياسية والحس الاجتماعي الرهيف. إن رغيف الخبز بالنسبة للمصري هو أساس حياة لا يمكنه العيش بدونه، ومن ثم لا يمكن الاعتماد في إنتاجه وتوزيعه على المخابز البلدية غير المؤهلة والتي تفتقد أبسط معايير الجودة، فضلاً عن تواجدها في أماكن تهدد بمخاطر كبيرة لافتقادها معايير وإمكانيات الأمان الصناعي.

---

[44] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وقد يكون من المفيد دراسة تكوين شركة مساهمة كبرى لتقوم بإنشاء سلسلة من المخابز الحديثة تنتشر في جميع المحافظات لإنتاج الرغيف المدعم وفقاً للمواصفات الصحيحة [بالإضافة إلى المنتجات الأخرى من الحلوى والخبز الفاخر غير المدعم]، وينشر في نفس الوقت إحياء دور الجمعيات الاستهلاكية وتخصيصها لتوزيع الرغيف المدعم. وتتولى الحكومة من خلال الشركة المقترحة تطوير المخابز البلدية خاصة في المناطق الريفية والنائية كي تستطيع المساهمة فقط في إنتاج الرغيف الشعبي - المدعم - فضلاً عما تقوم به من خدمات أخرى للمواطنين.

ثم أقرأ تصريحات وردت في كلمة وزير التجارة والصناعة أمام مؤتمر دافوس يقول فيها " أن تفاوت مستويات الدخل للمواطنين مسؤولة بالدرجة الأولى عن ضعف معدلات النمو، وتراجع معدل الاستثمار واهتزاز الثقة بالأسواق، وأنه يمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية" . ورغم أن الوزير أشار إلى بعض محاولات جزئية لعلاج الاختلال في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين بزيادة الضرائب العقارية على العقارات الكبيرة مرتفعة القيمة ورفع الحد الأدنى للمعاشات، إلا أنه لم يوضح أن هناك ثمة إستراتيجية وطنية شاملة لوضع الأسس الصحيحة والمستقرة لعدالة التوزيع وضمانات تحقيقها .

ويكفي أن أشير إلى ما طرحه المهندس حسب الله الكفراوي في حديثه إلى جريدة الوفد بتاريخ 24 يناير 2008 وما أشار إليه من نهم الكبار وتصارعهم على نهب أموال مصر. ولعل ما يثير الأسى أن نقرأ تلك التصريحات وما سبقها من إعلان مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع أن الجهاز قام خلال العام القضائي الماضي بإبلاغ النيابة العامة ضد المئات من المتهربين من تقديم إقرار الذمة المالية وعددهم 1655 موظفاً عاماً بالحكومة و4385 ممولاً و549 عضواً سابقاً بمجلس الشعب و22 بمجلس الشورى. ولكن ما لم يشمله تصريح السيد مساعد الوزير هو هل انتهت النيابة العامة إلى نتائج ما في تحقيقاتها حول تلك البلاغات؟ كذلك لم نقرأ تعليقاً ما من أي مسئول حكومي يوضح ما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعامل مع ظاهرة الكسب غير المشروع ومدى تحققها من سد الثغرات التي ينفذ منها هؤلاء المكتسبين للثروات غير المشروعة من تعاملاتهم مع الحكومة؟

وقد تناولت الصحف وخاصة جريدة الوفد قضية شراء بعض رجال الأعمال وكبار المسئولين لملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار تكاد تكون رمزية ثم ينتظرون سنوات كي يتم " تسقيعها" وتكوين ثروات هائلة من فروق الأسعار، ورغم أن الجريدة أشارت إلى توجيه الرئيس مبارك

بضرورة حسم هذه المسألة ومطالبته أمثال هؤلاء برد فروق الأسعار إلى الدولة، فإن أحداً من المسئولين في الحكومة لم يتفضل بتوضيح الأمر للناس ويطمئنهم أن أموال الدولة - وهي في الأصل أموالهم - تدار بطريقة سليمة وليست نهباً لكل من يستطيع اغتراف ما يريده منها !

وعلى نفس الوتيرة لا تزال الشكوى تتصاعد من ارتفاع الأسعار وتم إحالة المسئولين عن شركات الأسمنت إلى المحاكمة بقرار من النائب العام لاتهامهم بالتواطؤ لرفع الأسعار والإضرار بمصالح المواطنين، وفي الوقت نفسه تشهد أسعار الحديد ارتفاعات متوالية ونسمع نغمة تشير إلى إلصاق التهمة بوكلاء إحدى أكبر الشركات المنتجة بأنهم هم وراء رفع الأسعار. وفي جميع الأحوال نرى الدولة غائبة عن حسم القضية واتخاذ أي إجراءات من شأنها ضبط الأسواق وممارسة مسئولياتها الدستورية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ولا نزال نقرأ العناوين المكررة والمعتادة من أن مجلس الوزراء حدد في اجتماعه يوم الثلاثاء 22 يناير خمسة محاور لتعامل الحكومة مع ظاهرة ارتفاع الأسعار، ثم تبدأ الأسطوانة غير المفهومة من نوع "اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل آليات السوق بالشكل السليم" من دون أن يشرح لنا أحد ما هي تلك الآليات التي سيتم تفعيلها ولا ما هو الشكل السليم لها، وإذا كان مجلس الوزراء يعلم تلك الآليات والإجراءات اللازمة لتفعيلها فلماذا ينتظر حتى الآن ولماذا لم يتم تفعيلها من قبل أن تكوي الأسعار المواطنين محدودي ومعدومي الدخل بنيرانها المتصاعدة ؟

ولا يزال ملف الاحتكار في صناعة الحديد يثير الكثير من الملاحظات التي استغلق فهمها على كثير من أهل المحروسة، فجهاز منع الاحتكار يدرس الملف منذ أكثر من سنة، ثم يعلن أن تقريره سينشر في نهاية ديسمبر الماضي، ويعود فيعلن أن التقرير ليس جاهزاً بعد. وتتسرب أنباء أو تصريحات على لسان رئيسة الجهاز أنه لا توجد شبهة احتكارية، ثم تسارع بنفي تلك التصريحات وتقول إن الموضوع لا يزال أمام مجلس إدارة الجهاز. ويقرأ الناس عن استقالة بعض أعضاء المجلس. وحتى الآن لا نعلم إلا حقيقة واحدة هي استمرار ارتفاع أسعار الحديد من دون توقف !

وقد تكررت دعوات كثير من المختصين والدارسين للاقتصاد أنه ينبغي زيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات بما يسمح بمواجهة الارتفاعات الهائلة في نفقات المعيشة عبر السنوات الماضية والتي شهدت معدلات مستمرة من التضخم، وكذا ضرورة إيجاد آليات واضحة لربط مستويات الأجور مع حركة الأسعار

من ناحية ومع معدلات الإنتاجية من ناحية أخرى حتى يتحقق للمواطنين أن يمثل العمل مصدر دخلهم الوحيد نصيب من ناتج جهدهم في تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية في الجهات التي يعملون بها. كذلك ينبغي مراجعة مستويات المعاشات بصفة مستمرة لضمان توافقها مع التطورات في نفقات المعيشة. ولعل قضية معاشات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وتدني ما يحصلون عليه خاصة من تجاوز منهم السبعين عاماً تعتبر نموذجاً صارخاً على الفجوة الرهيبة بين الدخول ونفقات المعيشة.

وحتى الآن لم نسمع من الحكومة ما يشير إلى أنها تتعامل بالجدية اللازمة مع هذا الموضوع مع كل ما يترتب على التأخير في علاجه من تداعيات اجتماعية وسياسية. ولا يزال الأطباء ونقابتهم في حالة استنفار دائم يطالبون بتحسين مرتباتهم وإصدار كادر خاص بهم، وكذلك يصرخ موظفو الشهر العقاري ويهددون بالاعتصام، وأساتذة الجامعات يمهلون الحكومة أياماً لتعلن عن مشروعها بتحسين رواتبهم، وأعضاء في مجلس الشورى يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور إلى 600 جنيهاً على الأقل. الكل يصرخ وينادي وينذر والدولة لا تجد ما تقدمه لهم سوى تصريح للرئيس أن " الموارد لا تسمح بزيادة الرواتب"! والسؤال وماذا يفعل هؤلاء إن لا تكفي رواتبهم لتوفير الحد الأدنى من الحياة الآدمية؟

وتأتي المواجهة بين الجهاز المركزي للمحاسبات والحكومة أمام مجلس الشعب نموذجا صارخاً لأسلوب الحكومة في تجاهل القضايا الكبرى والاعتماد على ميزة النسيان التي منحها الله سبحانه وتعالى للمصريين كي يستطيعوا تحمل الحياة في المحروسة التي تحكمها الحزب الوطني الديمقراطي منذ ثلاثين عاماً . !

فالجهاز المركزي للمحاسبات يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس الشعب يعرض فيه ملاحظاته حول الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة عن العام المنصرم. كما يصدر الجهاز تقارير حول مختلف الموضوعات المتصلة بالمشروعات القومية الكبرى، ومتابعة الأداء الاقتصادي العام، ومتابعة وتقويم المديونية الخارجية لمصر ، ومتابعة وتقويم الدين العام الداخلي ،و متابعة وتقويم نتائج المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال ميزان المدفوعات، ومتابعة وتقويم سياسة الاستثمارات العامة و الخاصة للدولة خلال سنوات الخطة الخمسية، وتقويم الإطار التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة وتقويم اتفاقيات القروض والمنح المبرمة مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية الجاري استخدامها . كما تختص الجهاز بمتابعة وتقويم أداء سوق الأوراق المالية وكذلك متابعة وتقويم

حركات أسعار أهم السلع الاستهلاكية والخدمات، وما يتعلق بوحدات الموازنة العامة للدولة، وأنشطة القطاع المالي والمصرفي.

وبصفة عامة فإن الجهاز الذي ينيط رئيس الجمهورية مطالب وفق قانونه أن يقدم تقاريره عن تلك الموضوعات المهمة إلى رئيس الجمهورية وإلى مجلس الشعب، ومن ثم فإن ما قام به رئيس الجهاز من عرض ملاحظات الجهاز كان تنفيذاً لواجباته وأداءا لمسئولياته التي نص عليها القانون. ومن عجب أن الحكومة استثارها تقرير د. جودت الملط وراح وزير المالية يهاجمه بضراوة بينما نجد نفس الحكومة لا تستطيع أن تعلق على التقارير التي تصدرها السفارة الأمريكية ولا غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، كما لا تعلق على ما تصدره المنظمات الدولية من تقارير تتناول أوضاع الاقتصاد المصري وشئون مصر الداخلية. بل نرى وزراء مصر يسارعون للمشاركة في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس ويعتبرونه منبراً لطرح آرائهم وتصوراتهم ويتقبلون المناقشات والمداخلات بصدر رحب في الوقت الذي تضيق فيه صدورهم بما يوجه إليهم من ملاحظات من رئيس جهاز ينيط رئيس الجمهورية ويؤدي واجبه امتثالاً للقانون. ودائماً في مثل هذه المواقف لا بد من تذكر الكلمة الشهيرة لشاعر الشعب صلاح جاهين. . . .

"وعجبي!".

ويستمر تقرير اللجنة الخاصة بمجلس الشعب عن حادث غرق العبارة السلام 98 – والذي راح ضحيته أكثر من 1000 من أبناء المحروسة – محفوظاً في أدراج مجلس الشعب ولم يطرح للمناقشة في المجلس. ثم يتحدثون بعد ذلك عن الشفافية واحترام حق المواطنين في معرفة الحقائق وتجري إعداد قانون تيسير الحصول على المعلومات. فأي تناقض هذا، ولا عزاء في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات إن كان مجلس الشعب لا يناقش تقارير لجانه التي شكلها من أعضاء أنفسهم!

واستمراراً لمصادر الألم للمصريين، لا تزال أنباء انفلونزا الطيور تتوالى والحكومة – والحق يقال والناس أيضاً – يتعاملون معها باعتبارها أحد عناصر الأمة المصرية، فلا تلحظ أي إجراءات غير عادية للوقاية منها أو الحد من تأثيراتها، ويستقبل الناس بهدوء غير عادي أنباء احتمالات توطنها في مصر وإمكانيات تحور الفيروس المسبب لها ومن ثم انتقال العدوى من البشر المصابين إلى غيرهم من أبناء المحروسة.

وتسنس العشوائيات في التزايد وتتوالى صور المواطنين وهم يعايشون الطيور والحيوانات في بيوت تفتقر إلى أدنى المقومات الصحية، ويمارسون حياتهم بالأكل والشرب من الباعة الجائلين وعرباتهم التي يعرضون عليها ألوان الطعام الشعبي الرخيص وبغض النظر عن أي شروط للصحة أو النظافة. ويسلك الناس في كثير من مناطق المحروسة طرقاً تلوثت بكل أنواع الملوثات من روث البهائم ومياه الصرف الصحي ومخلفات المقاهي وأكوام هائلة من القمامة لا تجد من يرفعها . وتلك الصورة التي أعرضها ليست من وحي الخيال أو من ألوان الدراما السوداء ولكنها هي الصورة التي يشاهدها – على سبيل المثال وليس الحصر – أي عابر للطريق الزراعي القادم من بني سويف في طريقه إلى الجيزة مارا بمدن العياط والحوامدية والبدرشين وغيرها من مدن محافظة الجيزة الزاهرة، فما بالكم بما وراء الطريق الزراعي !

في خضم كل تلك الملفات المثيرة للأسى والشجن، يلمع نور على استحياء يضيف بسمة إلى شفاه المصريين ويتيح لهم جرعة قصيرة من السرور والانشراح بفوز المنتخب الوطني لكرة القدم على فريق الكاميرون في أول مبارياته في مسابقة كأس الأمم الإفريقية ومن قبله بأيام فوز المنتخب الوطني لكرة اليد بالبطولة الإفريقية منتزعاً إياها من الفريق التونسي حامل اللقب.

وأنا أكتب هذه الكلمات عصر السبت 26 يناير 2008 وأمسك قلبي بيدي خوفاً من مفاجآت منتخبنا الوطني حيث يلعب مساء اليوم ضد السودان وربنا يستر ! وحيث فاز المنتخب المصري على السودان في مباراة 2008، نرجو أن يتكرر تفوق المنتخب المصري في مباراته القادمة يوم 8 أكتوبر 2017 ضد منتخب الكونغو في تصفيات كأس العالم ! ! ! !

https://youtu.be/ihd2CVrXQjs

قليل من الفرحة لتأهل مصر إلى كأس العالم 2018،

ولكن فرحة ما تمت لخروج المنتخب المصري بعد الهزيمة من منتخب السعودية ! !

18. حكومة الأزمات وحتمية التخطيط الإستراتيجي[45]!!!

تعيش مصر والغالبية الساحقة من أبنائها سلسلة متصلة من الأزمات الطاحنة التي لا تترك لهم فرصة لالتقاط الأنفاس وممارسة حياة طبيعية كما خلق الله في أغلب بلاد العالم، وكما كان المصريون أنفسهم في فترات من تاريخ المحروسة مضت بلا أمل في أن تعود، وبرغم شعارات "العبور إلى المستقبل" و "الانطلاقة الثانية إلى المستقبل" و" بلدنا بتتقدم بينا" وغير ذلك من نتاج الفكر الجديد للحزب القديم تحكم مصر منذ أكثر من ثلاثين عاما، تعيش مصر أزمات متواترة كل منها كفيل بإهدار طاقات الملايين من مواطني المحروسة، وتبديد ملايين الساعات التي يقضيها المصريون في بحث لاهث عن رغيف الخبز أو استخراج شهادات الميلاد الإلكترونية أو تسجيل أبنائهم في بطاقات التموين أو انتظاراً لوصول جثامين أبنائهم الغرقى في العبارات والقطارات، أو في قوارب الموت التي يهرب بها الأبناء إلى سواحل إيطاليا واليونان وغيرها من بلاد العالم طلباً للعمل والرزق وليس طمعاً في الثروة كما وصفهم فضيلة المفتي.

إن الدولة بكل أجهزتها وقياداتها وعلى قمتها السيد رئيس الجمهورية منشغلة ومستغرقة في بحث أزمات اليوم الآنية وهي بذلك تنشغل بقضايا المدى متناهي القصر، ومن ثم لا يتوفر لها الوقت أو القدرة للاهتمام بالمستقبل وقضايا التطوير الإستراتيجي على المدى البعيد. إن تلك المشكلات الآنية هي نتاج فشل الدولة وعجزها عن تحقيق ما تعد به من تنمية.

ومن المحزن أن ينصرف وقت رئيس الدولة وقياداتها ومجلس وزرائها لبحث مشكلة طوابير الخبز ومتابعة تطور هذه الطوابير على مدى الساعة، وبدلاً من أن تعرض الحكومة على الرئيس تقارير منجزاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى التقدم نحو المستقبل، نراها تعرض عليه تقريراً أسبوعياً عن حالة طوابير الخبز.

وقبل شهور قليلة كانت المشكلة الصارخة هي عدم توفر مياه الشرب في كثير من المحافظات واعتصام مئات المواطنين وقطعهم الطرق الرئيسية مطالبين في حقهم بتوفير ماء صالح للشرب يصلهم بانتظام وبطريقة آدمية تناسب عصر الانطلاق إلى المستقبل. ورغم عدم انتهاء المشكلة، فقد خفتت الأصوات وتراجعت

---

[45] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

القضية من عناوين الصفحات الرئيسية للصحف انتظاراً لموجة جديدة من الاحتجاجات والاعتصامات مع بواكير الصيف القادم.

وتتفاقم الأسعار ويشكو الناس من الغلاء الفاحش يلتهم دخولهم المتواضعة وتحرمهم من الحصول على ما يقيمون به أودهم، ويسمعون الرأي الحكومي أن الغلاء ظاهرة عالمية وأن معدلات التضخم تحت السيطرة، ويطالعون أنباء أن الحكومة تفكر في زيادة الحد الأدنى للأجور ثم ينفض السامر ولا تتحقق أياً من الوعود ويواصل الغلاء مسيرته الصاعدة وتتفلت أسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء، كما تلتهب أسعار المواد الغذائية، وتواصل معدلات البطالة الارتفاع وينتظر المصريون المؤتمر القادم للحزب الوطني الديمقراطي ليعلموا نسبة ما تحقق من البرنامج الانتخابي للرئيس.

إن ثلاثين عاماً منصلة من حكم الحزب الوطني الديمقراطي قد فشلت في إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي الحالي – وعبر الثلاثين عاماً الماضية – لم ينجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت نجد الواقع الاقتصادي يتيح الفرص للاحتكارات أن تظهر وتقوى، ويمنح النصيب الأكبر من الدخل القومي لأصحاب رأس المال.

وعلى نفس المنوال، نرى أجهزة الدولة في مختلف القطاعات معنية بالأساس بمشكلات الوقت الحاضر –التي هي تراكمات الفشل وسوء الإدارة الممتد من الماضي –، فوزارة التربية والتعليم لا تزال تناضل من أجل إيجاد نظام للثانوية العامة رغم سنوات طوال مضت على تجارب غير موفقة في هذا المجال، ولا تزال تراوح نفس المكان الذي كان فيه أحمد نجيب الهلالي باشا حين كان وزيراً للمعارف في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي وألقى محاضرة في جمعية المعلمين موضحاً مشكلات نظام الثانوية العامة آنذاك ومقترحاً لها الحلول المناسبة لزمانه.

ولا تزال وزارة التعليم العالي تفكر في رؤية جديدة لتطوير التعليم الجامعي وتجاهد في وقف مسيرة أعضاء هيئات التدريس المطالبين بتحسين رواتبهم، وتسعى إلى الحد من أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات بما يؤدي إليه ذلك من زيادة أعداد العاطلين غير المتعلمين فضلاً عن المتعلمين منهم. ووزارة

الصحة تلهث وراء تشغيل مستشفيات أقيمت بملايين الجنيهات ولكنها لم تدخل حيز التشغيل لأسباب بيروقراطية وإدارة مدنية، ووزارة الداخلية لا تزال تصارع فوضى المرور في شوارع وطرق مدن المحروسة وفيما بين المحافظات وهي تفقد في هذا المجال عشرات من جنودها وضباطها شهداء الفوضى المرورية القاتلة جنباً إلى جنب آلاف من إخوانهم المصريين.

وطبعاً وزارة التضامن الاجتماعي منشغلة بتغيير اسم عيد الأم ليصبح عيد الأسرة، وإلى جانب ذلك لا بأس من بعض زيارات ليلية في جنح الظلام يقوم بها وزير التضامن للاطمئنان على سلامة الطوابير أمام المخابز المغلقة أو منافذ التوزيع غير العاملة.

ووزارة الزراعة لا تزال تبحث في أسلوب لزيادة إنتاج القمح، ومن حسن الحظ أنها اتجهت للتفكير في زراعته على الأرض الحدودية مع السودان بدلاً من استئجار أراض في كندا لزراعتها قمحاً كما اقترح وزير سابق للتموين في مصر المحروسة.

ويزداد الموقف تأزماً حين نرى الدولة تلجأ إلى القوات المسلحة للمساهمة في حل أزمة طوابير الخبز وللتعويض عن فشل الإدارة المدنية. وإن كان جهد القوات المسلحة مشكوراً وملموساً في هذا المجال وغيره من مجالات الخدمة الوطنية، إلا أننا نربأ بقواتنا المسلحة أن تشغل عن مهامها الأصيلة بقضايا وقتية لا ترقى إلى مستوى دورها في حماية الوطن والدفاع عن ترابه.

إن ما تعانيه البلاد الآن من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية متتالية ومستمرة، وما ينتج عنها من تصدعات في البنية الأساسية للمجتمع، هي نتاج لغياب إستراتيجية وطنية واضحة ومتماسكة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية في إطار ديمقراطية سياسية سليمة تمارس فيها الدولة مسئولياتها في التخطيط للتنمية وتوفير مقوماتها ومراقبة تنفيذها، وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للغالبية من المواطنين محدودي الدخل.

إن ضمور الديموقراطية السياسية قد نتج عنه بالضرورة تقلص مساحة الديموقراطية الاقتصادية وبذلك يفتقر النظام الاقتصادي إلى الموضوعية والشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين. ولذلك فشل النظام الاقتصادي في معالجة عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما فشل النظام الاقتصادي الديمقراطي في مواجهة حالات الاحتكار وتغول

قلة من رجال الأعمال ن تحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وما يؤدي إليه ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولقد كان العمل بآليات السوق والتحول إلى نظام الاقتصاد الحر هو نوع من الحق يراد به باطل، فليست الحرية الاقتصادية وإطلاق فرص العمل لمبادرات القطاع الخاص أن يجري إطلاق قوى السوق من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتتصل الدولة من مسئوليتها عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق العمل بمنطق الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة إذ أن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً لإستراتيجية وطنية شاملة ينير في ضوءها وضع خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية.

إن" الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية" ينبغي أن تحسم قضية تأكيد دور الدولة ومسئوليتها في قيادة العمل التنموي وتحدد أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي بما يحقق التكامل بين تلك القطاعات المحورية من دون تفريط في مسئولية الدولة في نهاية المطاف عن مستوى التنمية المستهدف والالتزام بتحقيق مستوى المعيشة اللائق للمواطنين.

وبنفس قدر التردي في الأداء الاقتصادي من زاوية القدرة على الوفاء باحتياجات الجماهير، فإن قطاعات العمل الوطني المختلفة في التعليم والصحة والنقل وكافة الخدمات تشهد حالات مماثلة من سوء الأداء وضعف الإنجاز يتبدى في تراجع مواقع المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والعلاجية عن مستويات الأداء المقبولة دولياً والتي نجحت كثير من البلدان العربية والأفريقية والآسيوية النامية في تجاوزها.

ولقد عانينا نحن في مصر من النقيضين،

الأول، أسلوب التخطيط المركزي وإدارة المجتمع بالقرارات الحكومية وحجب مؤسسات المجتمع عن المشاركة الفاعلة في إدارة التنمية بكل ما ترتب على ذلك من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام وشل قدرات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي.

والثاني على النقيض هو أسلوب اللا تخطيط وإطلاق المجال بلا روابط ولا معايير بدعوى تطبيق آليات السوق وما يصاحبه من تخلي الدولة عن مسئولياتها الأساسية في قيادة وتوجيه التنمية المجتمعية الشاملة.

إن معالجة أزمات المجتمع المصري الحالية والانطلاق إلى رؤية مستقبلية أفضل تحتم ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الإستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات المجتمع المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق التنمية الشاملة.

إن بناء المجتمع المتقدم والاقتصاد الوطني القوي ومجتمع العدالة الاجتماعية لا يتحقق بقرارات متفرقة وفق ضغوط الأزمات والرغبة في إطفاء الحرائق، ولكنه يتم بالالتزام بإستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة تنظر للمستقبل وترسم طريق الوصول إليه تبني مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات المجتمع بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، ويعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي وتحقق عدالة توزيع الدخول والثروة بين المواطنين.

إن إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة المأمولة ينبغي أن تكون حاسمة في المجال الاقتصادي بتحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي، وبيان قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

وتترجم الإستراتيجية في خطط وآليات لتنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.

كما تهتم الإستراتيجية بتصميم خطط وآليات لتنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.

وينبغي أن تتضمن إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة اختيارات واضحة لضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ورفع مستويات الخدمات العامة وتأكيد حقوق المواطنين في الحرية والعدالة والمعرفة والمشاركة في اختيار السياسات والقيادات على مختلف المستويات.

وإذا كانت وزارة التخطيط قد تم إلغاؤها في التعديل الوزاري الأخير لحكومة د. أحمد نظيف وأعيد تعيين وزير التخطيط بمسمى وزير الدولة للتنمية الاقتصادية، فإن الواقع يشهد بأنه لا تخطيط تم ولا تنمية اقتصادية تحققت.

وليست القضية الآن هي الحديث عن وزارات وهياكل إدارية وأجهزة بيروقراطية تنشأ وتلغى، ولكن الأهم هو مضمون العمل الذي تقوم به تلك الوزارات وما تنجزه من نتائج ملموسة على أرض الواقع. إن إحياء دور التخطيط الإستراتيجي على مستوى الدولة هو المطلب الأساس الآن لتجنب الاستمرار في سياسات إطفاء الحرائق وعلاج الأزمات بأساليب وقتية قد تنجح في التخفيف من مظاهرها، ولكنها بالقطع تفشل في القضاء على جذورها وأسبابها الحقيقية.

إن المواطن المصري يريد أن يطمأن ليس فقط إلى يومه وحاضره، بل في الأساس يريد الاطمئنان إلى المستقبل له ولأولاده وأحفاده، وتأمين حصوله على الخدمات الأساسية ومستوى المعيشة اللائق بإنسان القرن الحادي والعشرين. ومن ثم يكون على الدولة الالتزام بأهداف محددة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، ووضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالحهم، وتأمين الاستقلال الوطني وتنمية الاعتماد على الذات.

إننا حين نؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الإستراتيجي كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، ندرك تماماً أننا لا نريد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما نحن نتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق.

كما ندرك أن التخطيط المقصود هو من النوع التأشيري مع ترك آليات وقوى السوق تتفاعل بحرية لتحديد الاختيارات وترشد المستثمرين إلى القرارات المناسبة في إطار التوجهات الإستراتيجية الوطنية.

من جانب آخر، نرى ضرورة الأخذ بالتطورات العالمية في استخدام مؤشر التقدم الحقيقـــي Genuine Progress Indicator (GPI) والذي يقصد إلى بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP التقليدي وذلك بالأخذ في الاعتبار معدلات الجريمة والانهيار الأسـر، معدلات استهلاك الموارد الوطنيـة، تكلفة التلوث وتدمير البيئة طويل الأجـل، قصر العمر الافتراضي للمرافق العامـة، وغير ذلك من مؤشرات تدل على جودة الحياة في المجتمع.

إن أحد فروع علم الإدارة الحديث هو ما يسمى " إدارة الأزمات"، ولكن الأصل في الأزمة أنها طارئة وغير مستمرة، كما أنها تنشأ نتيجة لمتغيرات قد يصعب التنبؤ بها . ولكن حين تتحول الأزمات إلى نمط حياة، وتنشأ تحت سمع وبصر المسئولين، فإن التعامل معها يتحول من نطاق علم الإدارة إلى مجال الكوميديا السوداء !!!

وها نحن نعيش السنوات منذ 2011 في سلسلة أزمات مستمرة، أغلبها نتيجة سوء التخطيط وغياب الرؤى الاستراتيجية ومرحلة صنع القرار !!!

https://youtu.be/AAbOA3MTeTM

19. تساؤلات حول التشكيلات والتعديلات الوزارية[46]؟

جاء التعديل الوزاري المحدود الذي أعلن مساء الأحد 27 أغسطس 2006 ليؤكد سمة مهمة من سمات نظام الحكم في مصر وهي أن تأتي التشكيلات الوزارية وتعديلاتها بشكل مفاجئ ومن دون توضيح القواعد أو المنطق الذي يقوم عليه التشكيل أو التعديل.

ولا ينحصر عنصر المفاجئة والتغيير على أشخاص رئيس مجلس الوزراء والوزراء فقط، بل الأمر الأخطر هو في افتقاد المنطق في تحديد مجموعة الوزارات التي يتضمنها التشكيل - أو يصيبها التعديل -.

إن قراءة سريعة للتشكيلات الوزارية الأخيرة تدلنا على أن هناك مجموعة من الوزارات أو وزارات الدولة هي دائماً عرضة للتبديل وعدم الاستقرار سواء كان ذلك بالإنشاء ثم الإلغاء أو الدمج في وزارات أخرى ثم إعادة فصلها، ناهيك عما ينتج ذلك من تنظيم وإعادة تنظيم وتداخل في الاختصاصات وتصارع على الصلاحيات فضلاً عن الخلل وعدم الاستقرار اللذان يصيبان الأجهزة والهيئات التابعة لتلك الوزارات غير المستقرة.

إن هيكل الحكومة في النظم الديموقراطية المستقرة وفي الدول المتقدمة إنما يكون تعبيراً عن فلسفة الحكم وتوجهاته الرئيسية في إدارة شئون الوطن، ومن ثم فإن ما تحدث في مصر من عمليات إدماج وفصل وإنشاء وإلغاء للوزارات إنما يعكس غياب مثل تلك الفلسفة وافتقاد لإستراتيجية شاملة لإدارة الدولة، ويؤكد أن الدولة تدار بمنطق التجربة والخطأ وتفصيل التشكيلة الوزارية حسب مواصفات الأشخاص بدلاً من أن يتم البحث عن الأشخاص ذوي المواصفات والقدرات المناسبة لمتطلبات وخصائص الوظائف الوزارية.

لقد صدر في سنة 1996 قرار رئيس الجمهورية رقم 31 بشأن إعادة تنظيم بعض الوزارات قضى بدمج ديوان عام وزارة الزراعة وديوان عام وزارة استصلاح الأراضي في ديوان عام واحد لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك الحال بالنسبة لوزارتي التأمينات والشئون الاجتماعية، ووزارتي النقل والمواصلات، ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ووزارة الإسكان والمرافق ووزارة التعمير، ووزارة التعاون الدولي ووزارة الاقتصاد.

---

[46] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2006.

وكانت عمليات الدمج نتيجة للتشكيل الوزاري الذي ترأسه السيد/ كمال الجنزوري. وفي تعديل حكومة الجنزوري 1997 تم فصل وزارة التعليم إلى وزارتين واحدة للتربية والتعليم والثانية للتعليم العالي، كما تم إلحاق وزارة الدولة لشئون البحث العلمي لمسئوليات وزير التعليم العالي بعد أن كانت منفصلة وتشغلها د. فينيس جودة، كما تضمن نفس التعديل الوزاري إنشاء وزارة دولة لشئون البيئة بعد أن كان د. عاطف عبيد يشغل منصب وزير قطاع الأعمال العام ووزير دولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة. ومنذ حكومة نظيف الأولى وحتى الآن حلت وزارة الاستثمار محل وزارة قطاع الأعمال العام وضمت قطاعات مما كان سابقاً وزارة الاقتصاد.

وفي سنة 1999 تشكلت وزارة عاطف عبيد الأولى حيث استحدث وزارة للاقتصاد والتجارة الخارجية شغلها د. يوسف بطرس غالي بعد أن كانت وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري، ثم ألغيت وزارة الاقتصاد منذ وزارة نظيف الأولى وحتى الآن، كذلك أنشأت وزارة الدولة للتنمية المحلية بعد أن كانت وزارة الإدارة المحلية وشغلها د. محمود شريف في وزارة الجنزوري ثم عدلت في 1997 إلى وزارة التنمية الريفية وشغلها أيضاً د. محمود شريف، ثم تغيرت إلى وزارة التنمية المحلية في حكومة عاطف عبيد ووزارة نظيف الأولى لتلغى في وزارته الثانية وتصبح جزءاً من وزارة التخطيط وأخيراً أعيدت مرة أخرى في تعديل 2006 ، وتغيرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى وزارة للصناعة والتنمية التكنولوجية لتندمج بعد ذلك مع وزارة التجارة في حكومة نظيف الأولى باسم وزارة التجارة الخارجية والصناعة ثم تصبح في حكومته الثانية وزارة التجارة والصناعة، وتم تغيير وزارة النقل والمواصلات إلى وزارة النقل وأنشئت وزارة جديدة باسم وزارة الاتصالات والمعلومات لتضم بعضاً من قطاعات وزارة النقل والمواصلات السابقة.

وفي حكومة عاطف عبيد انفكت وزارته التي كان يشغلها في وزارة الجنزوري "قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة" إلى وزارة لقطاع الأعمال العام ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة الدولة لشئون البيئة.

وفي وزارة د. نظيف الأولى عدلت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية التي يشغلها د. محمود أبو زيد إلى وزارة الموارد المائية والري، وأنشأت وزارة مستقلة للتعاون الدولي بعد أن كانت جزءاً من وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري الأولى، ثم كانت وزارة مستقلة يشغلها رئيس مجلس

الوزراء الجنزوري نفسه وفق تعديل 1997 إلى جانب كونها جزء من وزارة الدولة للتخطيط والتعاون الاقتصادي التي شغلها ظافر البشري، وعدلت في وزارة عاطف عبيد إلى وزارة التخطيط ووزارة الدولة للتعاون الدولي، ثم عادت وزارة مستقلة في حكومة نظيف الأولى وحتى الآن.

وبينما كانت وزارة التجارة والتموين مستقلة في وزارة الجنزوري في 1996 تحولت إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية في وزارات عاطف عبيد وفي وزارة نظيف الأولى، ثم ألغيت تماماً في وزارة نظيف الثانية ونشأ مكانها وزارة جديدة باسم التضامن الاجتماعي تضم أجزاء مما كانت وزارة التموين وأجزاء مما كانت وزارة الشئون الاجتماعية، أما وزارتي الشئون الاجتماعية والتأمينات فقد طرأ عليهما تحولات حيث كانت كل منهما وزارة مستقلة ثم أدمجتا في وزارة واحدة للتأمينات والشئون الاجتماعية منذ وزارة الجنزوري في 1996 وحتى وزارة نظيف الأولى حين تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وتحويلها إلى وزارة التضامن الاجتماعي أما وزارة التأمينات فقد ابتلعتها وزارة المالية حلاً لمشكلة استيلاء الحكومة على فائض أموال التأمينات الاجتماعية.

وقد جاء تبرير التعديل الوزاري الأخير فيما أعلنه د. نظيف حسب ما أوردته جريدة الأهرام في عددها يوم الثلاثاء 29 أغسطس 2006 " أن مغزى هذا التعديل الوزاري المحدود تحقيق مزيد من التوازن بين التخطيط المركزي والتخطيط الإقليمي في برامج التنمية، وإعداد الخطط الخمسية، وتعميق اللامركزية في التنمية المحلية والإقليمية، بما تحقق لوزارة التنمية المحلية دوراً أكبر في إعداد خطط التنمية الإقليمية، وخطط المحافظات"، وإذا كان علينا أن نصدق هذا التبرير فإن التساؤل يطرح نفسه وبقوة هو لماذا ألغى د. نظيف نفسه وزارة التنمية المحلية السابقة وألحقها بوزارة التخطيط؟ وإذا كان التخطيط سواء المركزي أو الإقليمي لا يزال أسلوباً تعتمده الحكومة، فكيف يتفق هذا مع إلغاء وزارة التخطيط وتحويلها إلى المجلس القومي للتخطيط وكلنا يعرف مصير تلك المجالس القومية أو العليا التي لا تنعقد، وإذا كان العمل التنفيذي اليومي للخطة سيظل من مسئوليات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية حسب تصريح د. عثمان محمد عثمان فلماذا كان إلغاء وزارة التخطيط؟

إن عمليات إنشاء وإلغاء ودمج وفصل الوزارات وتعديل أسمائها فضلاً عن كونها تعبير عن عدم الاستقرار وغياب الوضوح في فلسفة الحكم، إلا أنها أيضاً تمثل إهداراً لموارد الوطن بكل ما يترتب عليها من تعديلات تنظيمية وإعادة توزيع الاختصاصات والعاملين وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة

مادية ومضيعة للوقت وتعطيل مصالح الجماهير وإهدار طاقات وموارد كانت قد استنفذت في وضع خطط وبرامج وإقامة إنشاءات وتحريك أنشطة لا تلبث أن تتوارى جميعها لأنها لا تتفق مع معطيات الوضع الجديد بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة.

ويلاحظ أن قرارات تشكيل الوزارات لا تتم بناء على دراسات أو في إطار توجهات إستراتيجية وبرامج عمل محددة، بل عادة تختار رئيس الجمهورية من يكلفه بتشكيل الوزارة بشكل مفاجئ لا يسمح له بدراسة متأنية وشاملة، ويتم هذا في وقت قصير لا يتعدى أيام معدودة تستغرق في مشاورات اختيار الوزراء ويتم خلالها تعديلات غير مدروسة في الحقائب الوزارية لتتوافق ورغبات أو قدرات المرشحين لشغل مناصب وزارية، ومن هنا تأتي التشكيلات الوزارية غير مستقرة ولا واضحة المعالم.

من جانب آخر، تعلن التشكيلة الوزارية الجديدة بمجرد موافقة رئيس الجمهورية عليها ومن دون إتاحة أي فرصة للرأي العام أو السلطة التشريعية في مناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، بل يفاجئ الجميع بحكومة جديدة أو تعديلات في حكومة قائمة بدون إبداء الأسباب، فلا يعرف أحد أسباب إنشاء أو إلغاء الوزارات ودمجها وفصلها، أو أسباب اختيار الوزراء الجدد وخروج الوزراء القدامى.

ولعل من المفارقات الطريفة والمحزنة في آن واحد ما حدث لجهاز تخطيط الطاقة صدر بإنشائه قرار من رئيس الجمهورية في سنة 1983 على أن يكون تابعاً لوزير البترول، ثم صدر قرار آخر في 2001 بنقل تبعية الجهاز إلى وزارة الكهرباء والطاقة، وفي سنة 2003 نقلت تبعية الجهاز مرة أخرى إلى وزارة التخطيط، وفي 2006 صدر قرار من رئيس الجمهورية يقضي بإلغاء جهاز تخطيط النقل وأن تتولى وزارة التخطيط والتنمية المحلية ضمن اختصاصاتها ومسئولياتها " تخطيط الطاقة وجمع وتحليل وحفظ البيانات الخاصة بها وإجراء الدراسات الخاصة بالاحتياجات منها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة والعمل على تقديم المساندة الفنية إلى المجلس الأعلى للطاقة". وقد تضمن ذات القرار إلغاء المركز الديموجرافي على أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالدور الذي كان يقوم به المركز من أنشطة. والآن وقد ألغيت وزارة التخطيط والتنمية المحلية ما مصير هذه الاختصاصات، وما مصير العاملين ومن تم نقلهم إلى ديوان عام الوزارة الملغاة؟؟

إن تعديل أسلوب تشكيل الحكومة هو عنصر أساس في تطوير نظام الحكم ليكون ديمقراطياً ينبع بالشفافية وينيح فرص المشاركة المجتمعية في اختيار الوزراء وتغييرهم. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن يكون الهيكل الأساسي للحكومة متمثلاً في الوزارات مستقراً وينظمه قانون لا يجوز الخروج عليه إلا من خلال موافقة السلطة التشريعية على التعديل، وبذلك نضمن الاستقرار لجهاز الدولة الرئيسي وتتاح الفرصة لتحقيق إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة في إطار ديمقراطية الحكم والإدارة الرشيدة.

نفس المشكلة في العراق!

20. الحاجة إلى قانون لضبط أداء الوزراء ومن في حكمهم![47]

لقد دفعني إلى الكتابة في موضوع ضبط أداء الوزراء – ومن في حكمهم من المحافظين ورؤساء الهيئات القومية وما شاكلها من مؤسسات الدولة التي يتربع على قممها من يشغلون درجة "وزير" – ما نشاهده وما نسمع عنه من تردي مستويات الأداء وعشوائية القرارات وتضارب السياسات الصادرة عن بعض هؤلاء المخاطبين بهذا المقال.

كذلك فقد أثار انتباهي والملايين غيري من أبناء المحروسة ما يتردد عن اختلاط المصالح الخاصة لبعض الوزراء ومن في حكمهم وتداخلها في نطاق سلطاتهم ومسئولياتهم في وظائفهم العامة وتراجع وغموض الخطوط الفاصلة بين العام والخاص في ممارسات هؤلاء المسئولين.

إن قضية أجريوم وغيرها توضح الأضرار التي تنشأ عما يتخذه بعض الوزراء والمسئولين الكبار من قرارات وتصرفات مضادة لرغبات الناس وصادمة لآمالهم في الحياة الحرة الكريمة. وفي الماضي القريب كانت هناك مشكلات نشأت عن مثل تلك القرارات والتصرفات منها مشكلة جزيرة القرصاية وما كان يخطط لها من تدبير لإخراج أهلها منها تمهيداً – كما تردد – لتجهيزها لصالح الاستثمار السياحي الذي يقوم عليه مجموعة من رجال الأعمال القريبين من الحكم.

وكذلك ما يتردد من مواقف تهدد بتسليم أرض الضبعة إلى فئة مماثلة من أصحاب الحظوة لاستثمارها سياحياً وعمرانياً على حساب المشروع النووي المصري الذي أعلن رئيس الجمهورية الالتزام به باعتباره ضرورة حياة لمصر.

ويكتب الأستاذ سعيد عبد الخالق على مدى أيام مستمرة عن مشروع تحويل طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي إلى طريق حر وما يشوب هذا المشروع من احتمالات وجود مصالح شخصية لبعض الوزراء ن تمتلك شركات لهم فيها مصالح أراض على ذلك الطريق واستفادتهم بالتالي من تطويره.

وتثار مشكلات كبرى يتفاعل بها الرأي العام وتثور ثائرة المواطنين المدافعين عن ثرواتهم المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام والتي تباع بأقل من قيمتها بلا مبرر أو سبب معلوم كما حدث عند بيع شركة عمر أفندي وما سبقها من بيع شركة المراجل وغيرها، وما ينتظر أن يحدث الشهر عند بيع بنك القاهرة

---

[47] نشر المقال في 2008 ضمن المقال عن قضية أجريوم.

ليلحق ببنك الإسكندرية. في جميع تلك الحالات كانت هناك قرارات مهمة اتخذها وزراء ومسئولون كبار بغير اهتمام كاف بالرأي العام ولا محاولة للتوضيح والإقناع من جانبهم.

وتتوالى مشاهد انصراف بعض الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين عن الالتزام بقواعد واضحة وأسس معلنة في اتخاذهم للقرارات أو إبداء الآراء وإعلان النصائح. كما نرى تراخي الكثيرين منهم عن التعامل مع مجلسي الشعب والشورى ولجانهما بما هم جديرين به من عناية واحترام. فبعض الوزراء لا يحضرون اجتماعات لجان المجلسين المخصصة لمناقشة أعمال وزاراتهم، والبعض منهم يتعالى في خطابه للناس ولأعضاء المجلسين.

ومن جانب آخر، نرى كثيراً من هؤلاء الوزراء والمسئولين الكبار لا يعيرون ما ينشر عنهم اهتماماً ولا يعتقدون أنهم مطالبين بالرد والتوضيح ليس فقط لإبراء ساحتهم مما قد ينسب إليهم في وسائل الإعلام، بل لإبداء احترامهم للرأي العام في المقام الأول. وفي هذا المقام قرأنا في العدد الأسبوعي لجريدة الوفد يوم الخميس 24 إبريل 2008 موضوعاً ينسب لوزير التعليم العالي استمراره في رئاسة مجلس جامعة سنجور رغم كونه الوزير المختص وما يثيره ذلك من شبهة تضارب المصالح. وبرغم النشر وفي مكان واضح من الجريدة التي وضعت عنواناً مثيراً للموضوع احتل مساحة مهمة في أعلى الصفحة الأولى، إلا أن نفياً قاطعاً أو توضيحاً يفسر الأمر لم يصدر حتى الآن.

كذلك تحفل الصحف ووسائل الإعلام بمعلومات عن مواقف لوزراء يتصادمون مع مؤسسات وشرائح مجتمعية تقع في نطاق مسئولياتهم، إلا أن أحداً منهم لا يبدي محاولة للرد أو التوضيح، ناهيك عن محاولة التصحيح والاعتراف بوجود خطأ.

إن تباعد مواقف المسئولين الكبار وتصادمها مع مطالب الناس وأمانيهم ورغباتهم تثير تساؤلات مهمة نتصور أن الإجابة عنها تتضح حين النظر في أسلوب اختيار هؤلاء المسئولين ومعايير تقييم أدائهم والحكم على كفاءتهم، إذ يأتي أسلوب اختيار الوزير - أو المحافظ وغيرهم من كبار المسئولين - في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام. ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينهم بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة،

ويأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها . فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمسمى " وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة . وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي.

وفي أغلب الحالات لا يكون لدى المرشح لمنصب وزير أو محافظ مثلاً برنامج عمل واضح حين اختياره للمنصب حيث يبدأ في تكوين برنامج عمله بالتجربة والخطأ مدفوعاً بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجده، ومن ثم يطلق التصريحات ويعلن عن برامج وخطط لم تسنح له فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر يسبب درجة عالية من الإحباط - له وللمجتمع- حين يكتشف عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها-كذلك ينطلق الوزراء - وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي - في أعمالهم كأفراد تحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه، وتبدو خطورة هذه القضية في أن اختيار المرشحين لرئاسة الوزراء حيث تجري اختيارهم بنفس الطريقة، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة وتجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من استراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً .

ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح،

وحين ينخرط الوزير أو المسئول الكبير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية. ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح، وهذا ما يبدو الآن في قضية أجريوم إذ اعتبر الوزراء والمحافظون أن القضية تخص وزيري البترول والبيئة ومحافظ دمياط دون غيرهم من مسئولي المحروسة، فلم نسمع لأحد خلاف الثلاثة المذكورين - رأياً ولو بصفته مواطناً مصرياً قبل أن يكون وزيراً أو محافظاً. وتكرر الموقف ذاته في أزمة طوابير الخبز فلم يهب لنجدة وزير التضامن الاجتماعي أحد من زملاء الوزراء، ونفس الشيء حدث حين تواجه وزيرة القوى العاملة مشكلات اعتصام العمال وإضرابهم في مصانع المحروسة المختلفة، ولا أحد يهب للدفاع عن مواقف وزير الاستثمار حين يواجه وحده عواصف الرفض الشعبي العارم لبيع أصول المحروسة التي يسميها إدارة أصول الدولة.

وتصل بنا هذه الملاحظات إلى حقيقة عدم وجود معايير واضحة لضبط أداء الوزراء ومن في حكمهم من المسئولين أو معايير للحكم على أدائهم، ومن ثم نجد وزراء أُنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن النوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم. وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة.

من أجل مواجهة مثل تلك المواقف التي تفسد العلاقة بين الحكومة والشعب، وتفقد الوزراء والمحافظين مصداقيتهم، نجد الحكومة البريطانية ومنذ سنوات بعيدة قد ابتكرت ما يسمى "كتاب القواعـــــد" The Rule Book، ويقول توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق في تقديمه لذلك الكتاب حين تحديثه بعد توليه رئاسة الوزراء لأول مرة " إن إصدار هذا الميثاق خطوة ضرورية في سبيل تأكيد ثقة الشعب في حكومته. نحن جميعاً هنا كي نخدم بكل أمانة وبما يحقق مصالح الناس ن جاءوا بنا إلى مناصبنا هذه، وأتوقع أن يلتزم جميع الوزراء بقواعد هذا الميثاق نصاً وروحاً. إن الوزراء مسئولين ويجب أن يحاسبوا على أداءهم من البرلمان والشعب".

وقد بدأ إصدار كتاب القواعد في الحكومة البريطانية منذ حكومة كليمنت أتلي في سنة 1945 وكان التركيز فيه بالأساس على مسائل إجرائية ينبغي على الوزراء الالتزام بها في عملهم خاصة في رئاسة اللجان الوزارية. واستمر التعديل والتطوير في كتاب القواعد مع قدوم كل رئيس جديد للوزراء. ويتضمن الكتاب في نسخته الأخيرة - والتي أصبحت الآن منشورة ومعلنة للكافة - توضيحاً لدور الوزير ومسئولياته، والقواعد المنظمة لأداء الوزراء باعتبارهم أعضاء في الحكومة وما يتوجب عليهم الالتزام به من حضور اجتماعات مجلس الوزراء واللجان الوزارية، وضرورة الإعداد والتجهيز للمشاركة الفاعلة في تلك الاجتماعات، وضبط حركة الوثائق والمستندات المتعلقة بمجلس الوزراء.

كذلك يوضح الكتاب قواعد ضبط علاقات الوزراء مع البرلمان، كما تحدد القواعد ما يسمح للوزراء به من صلاحيات في إدارة شئون وزاراتهم وما يمكنهم استخدامه من مستشارين على سبيل المثال سواء كانوا بأجر أم بدون أجر. وفي مجال ضبط علاقات الوزراء بأفراد الشعب من دوائرهم الانتخابية [لاحظ أننا نتكلم عن حكومة منتخبة شعبياً يتم اختياره بواسطة الناخبين ويكون الوزراء في الأساس أعضاء في البرلمان ومسئولون أمام الناخبين]. وتنظم قواعد عمل الوزراء ما يقومون به من زيارات سواء داخل البلاد أو خارجها، والتي تفرض الفقرة 68 من الكتاب ضرورة أن يراعي الوزراء في تخطيط الزيارات الخارجية أن تكون أثناء عطلة البرلمان، وأن يكون لاجتماعات مجلس الوزراء الأولوية على أي مهام أخرى، ويفضل أن تتم الزيارات للبلاد الخارجية في عطلات نهاية الأسبوع، وأنه في جميع الأحوال ينبغي أن يكون عدد كاف من الوزراء متواجداً في كل وقت لتسيير الأمور والحفاظ على مصالح الناس.

وينص كتاب القواعد طريقة تقديم الوزراء لبياناتهم وشرح سياساتهم وأسلوب عقد المؤتمرات الإعلامية وإصدار البيانات وغيرها من وسائل التوضيح والبيان. وتقول الفقرة 89 من الكتاب في شأن عقد المؤتمرات الصحفية " أن أي مؤتمر صحفي يعقده الوزير ليبان سياسته وتوضيحها أو لإعلان سياسة جديدة ينبغي أن يكون ممثلا فيه المسئول الإعلامي بالوزارة ويدعى إليه جميع ممثلي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية. ويجب أن تكون المؤتمرات الصحفية مسجلة، وإذا أراد الوزير أن يلتقي بالصحافة أو وسائل الإعلام بعد المؤتمر لمزيد من الشرح والتوضيح ينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع إدارة الإعلام برئاسة مجلس الوزراء".

ترى هل يتفق ذلك مع ما يجري عليه العمل عندنا من منع مندوبي الصحف المعارضة أو المستقلة من حضور المؤتمرات الصحفية أو التمييز ضدهم بعدم الاستجابة إلى أسئلتهم أو عدم تزويدهم بالمعلومات والبيانات الرسمية البيانات الصادرة عن الوزير.

ولعل من أهم ما يتضمنه كتاب القواعد للوزراء في الحكومة البريطانية ما يتعلق بالاهتمامات الخاصة للوزراء. وتنص الفقرة 111 من القواعد أنه بمجرد تولي الوزير منصبه الرسمي يجب عليه التخلي عن أي وظيفة عمومية أخرى، وفي حالة ضرورة احتفاظ الوزير بوظيفة عمومية كان يشغلها قبل توليه المنصب الوزاري ينبغي استشارة رئيس مجلس الوزراء. أما فيما تختص الارتباط بمؤسسات غير حكومية، تقول الفقرة 112 من القواعد أن الوزراء ينبغي أن يكونوا على حذر من ارتباطهم بجهات غير حكومية قد تتعارض أهدافها مع أهداف الحكومة، ومن ثم تنشأ حالات تضارب المصالح بين التزامات الوزير ومسئولياته العامة وما قد تهدف إليه تلك المؤسسات الخاصة. ولذلك يجب أن يمنع الوزراء عن رعاية أو مساعدة أو الارتباط بمؤسسات خاصة لها مصالح بشكل أو آخر مع الحكومة. وتشير القواعد أن الارتباط بالجمعيات الخيرية مسموح به، إلا إذا ثار شك في احتمال وجود تضارب مصالح فيجب استشارة رئيس مجلس الوزراء.

ويعطي كتاب القواعد أهمية خاصة للمعاملات المالية للوزراء ويفصل في عشر فقرات طوال ما يجب عليهم الالتزام به لضمان الشفافية وتجنب تضارب المصالح والبعد عن مواطن الشبهات. وتتركز تلك القواعد بشكل عام في التأكيد على عدم استفادة الوزير بمصالح مالية خاصة نتيجة موقعه الوزاري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتبين القواعد بوضوح مصادر نشأة تضارب المصالح حين يستفيد الوزير مثلاً بمعلومات غير متاحة للغير وينجه إلى الإفادة منها شخصياً أو تسريبها لمن يهمه ممن تتأثر أعمالهم بتلك المعلومات. وتؤكد القواعد على ضرورة تخلي الوزراء عن أي مناصب إدارية أو عضوية في مجالس إدارات لجهات كانوا على اتصال بها قبل تعيينهم في مناصبهم الوزارية.

وإن كانت القواعد لم تمنع تعيين الوزراء من بين رجال الأعمال أو المهنيين وغيرهم من أصحاب الخبرات، إلا أنها تؤكد على ضرورة توقفهم عن ممارسة تلك المهن أو مزاولة أي أعمال تتصل بتسيير الشركات أو المؤسسات التي يملكونها أو يشاركون في ملكيتها . وتنصح القواعد الوزراء المعنيين باستشارة القانونيين

لتجنب الوقوع في الأخطاء التي قد تصل بهم إلى المحاكمة مع الشبه أن المحاكم في المملكة تتشدد في حالات تضارب المصالح وتأخذها بكل جدية.

لقد تواترت في مسيرة الحكومات المصرية المتوالية كثير من الأحداث التي تجعل الناس يتساءلون هل توجد قواعد تنظم عمل الوزراء وتضبط سلوكهم العام والخاص؟ وبغض النظر عن عدم وجود قانون لمحاكمة الوزراء، فهل هناك سلطة ما تستطيع محاسبة الوزراء على ما يصدر عنهم من تصرفات قد تكون مجافية للمصلحة العامة أو تصب في مصالحهم الخاصة؟

إننا كمصريين لم نعلم أبداً – وعبر سنوات طوال بدأت مع حركة يوليو 1952 – عن أسباب ومبررات اختيار الوزراء والمحافظين ومن في حكمهم، كما لم نخطط علماً بأسباب خروجهم من مناصبهم سواء في تعديلات أو تغييرات وزارية، أو في حركات المحافظين الدورية أو شبه الدورية. لم يقل لنا أحد في يوم من الأيام أن وزيراً أو محافظاً قد أخطأ في بعض تصرفاته أو أنه خالف مواد الدستور أو انحرف عن جادة الموضوعية في قراراته مما ترتب عليه ضرورة إقالته. وباستثناء حالات محدودة لما أشيع عن بعض المسئولين من انحرافات وفساد تم إحالتهم للمحاكمة بسببها، فلم نعلم أبداً عن وزير أو محافظ ترك موقعه وتمت محاسبته برلمانياً أو شعبياً على ما قام به وما أنجزه أو فشل في إنجازه. بل عادة يترك المسئول موقعه من دون أي مساءلة علنية معروفة لنا، وينزوي الرجل في طي النسيان تختزل ذكرياته أو ينطلق في مجالات الأعمال لاستثمار ما طرأ عليه أثناء توليه منصبه العام من زيادات معرفية وغيرها من منافع.

إذا استعرضنا بعضاً من ممارسات الوزراء والمحافظين تتضح لنا أهمية وجود قواعد متفق عليها توجه أعمال هؤلاء المسئولين وتنظم علاقاتهم بمجلسي الشعب والشورى، وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وبالناس أجمعين.

إذ يبدو هؤلاء الوزراء والمسئولين الكبار وكأنهم لا يعيرون أفراد الشعب ومؤسساتهم أي انتباه، إننا نشعر بأن المسئولين – حين يتصرفون ويتخذون القرارات ويعلنون التصريحات – لا يحاولون التعرف على رغبات الناس واهتماماتهم ومشكلاتهم، كما لا يقدرون وقع قراراتهم وتصريحاتهم على المواطنين وما يصيبهم من وراءها من إحباط واكتئاب ناهيك عن فقدان الأمل في الإصلاح.

21. كيف تعمل الحكومة البريطانية؟[48]

How government works

In the UK, the Prime Minister leads the government with the support of the Cabinet and ministers. You can find out who runs government and how government is run, as well as learning about the history of government.

Contents

Who runs government
How government is run
Civil service
Get involved
Legislation
Access to information
Devolved government
Local government
Parliament
History of government

Who runs government

The Prime Minister

The Prime Minister is the leader of His Majesty's Government and is ultimately responsible for all policy and decisions.

The Prime Minister also:

oversees the operation of the Civil Service and government agencies
appoints members of the government
is the principal government figure in the House of Commons

The Prime Minister is The Rt Hon Elizabeth Truss MP.

Read more about the Prime Minister's Office, 10 Downing Street

The Cabinet

The Cabinet is made up of the senior members of government. Every week during Parliament, members of the Cabinet (Secretaries of State from all departments and some other ministers) meet to discuss the most important issues for the government.

See who is in the Cabinet

[48] How government works - GOV.UK (www.gov.uk)

Ministers

Prime Minister

1

Prime Minister

Cabinet minister

22

Cabinet ministers

Other ministers

97

Other ministers

Total ministers

120

Total ministers

Ministers are chosen by the Prime Minister from the members of the House of Commons and House of Lords. They are responsible for the actions, successes and failures of their departments.

See full list of ministers

How government is run

Government departments and agencies

Departments and their agencies are responsible for putting government policy into practice.

Government departments

Some departments, like the Ministry of Defence, cover the whole UK. Others don't – the Department for Work and Pensions doesn't cover Northern Ireland. This is because some aspects of government are devolved to Scotland, Wales and Northern Ireland.

Non-ministerial departments are headed by senior civil servants and not ministers. They usually have a regulatory or inspection function like the Charity Commission.

Executive agencies

These are part of government departments and usually provide government services rather than decide policy - which is done by the department that oversees the agency. An example is the Driver and Vehicle Licensing Agency (overseen by the Department for Transport).

Other public bodies

These have varying degrees of independence but are directly accountable to ministers. There are 4 types of non-departmental public bodies (NDPBs).

1. Executive NDPBs do work for the government in specific areas - for example, the Environment Agency.
2. Advisory NDPBs provide independent, expert advice to ministers - for example, the Committee on Standards in Public Life.
3. Tribunal NDPBs are part of the justice system and have jurisdiction over a specific area of law - for example, the Competition Appeal Tribunal.
4. Independent monitoring boards are responsible for the running of prisons and treatment of prisoners - for example, His Majesty's Inspectorate of Prisons.

23 Ministerial departments

20 Non-ministerial departments

300+ Agencies other public bodies

Civil Service

The Civil Service does the practical and administrative work of government. It is co-ordinated and managed by the Prime Minister, in their role as Minister for the Civil Service.

Around half of all civil servants provide services direct to the public, including:

paying benefits and pensions

running employment services

staffing prisons

issuing driving licenses

The Civil Service is on GOV.UK.

Work for us

Find and apply for vacancies in departments, executive agencies and non-departmental public bodies.

Work with us

Search Contracts Finder for any government contract over £10,000 and get details of all previous tenders.

Get involved

Read about ways to get involved.

Engage with government

Interact with government through consultations and petitions to inform and influence the decisions it makes.

Take part

Offer your skills and energy to a project in your neighbourhood, around the UK or overseas.

Legislation

Laws go through several stages before they are passed by Parliament. The House of Commons and the House of Lords work together to make them.

They can include:

Draft legislation

White papers outline proposals for new laws. Green papers ask for public comments before the white paper is published.
Bills are proposals for new laws or changes to existing ones. Once agreed by Parliament, they have to be approved by the King before becoming law.
Acts of Parliament
These are bills which have been approved by the Commons, the Lords, and the King. The relevant government department is responsible for putting the act into practice.
Visit www.legislation.gov.uk
Access to information
Freedom of information
The Freedom of Information Act gives you the right to ask any public sector organisation for all the recorded information it has on any subject. Anyone can make a request for information – known as a Freedom of Information (or FOI) request. There are no restrictions on your age, nationality or where you live.
How to make a freedom of information request
See FOI releases on GOV.UK
Statistics
Government produces Official Statistics about most areas of public life. Statistics are used by people inside and outside government to make informed decisions and to measure the success of government policies and services. Find out about the legislation that governs the publication of UK national and Official Statistics.
See statistics publications on GOV.UK
Transparency
The government publishes information about how government works to allow you to make politicians, public services and public organisations more accountable. We are committed to publishing information about:
how much public money has been spent on what
the job titles of senior civil servants and how much they are paid
how the government is doing against its objectives
See transparency releases on GOV.UK
Data
Putting data in people's hands can help them have more of a say in the reform of public services. On data.gov.uk you can easily find, review and use information about our country and communities - for example, to develop web applications.
Devolved government
In Scotland, Wales and Northern Ireland, devolved administrations are responsible for many domestic policy issues, and their Parliaments/Assemblies have law-making powers for those areas.
Areas the Scottish Government, Welsh Government, and the Northern Ireland Executive are responsible for, include:
health

education
culture
the environment
transport
Local government
Councils make and carry out decisions on local services. Many parts of England have 2 tiers of local government: county councils and district, borough or city councils.
In some parts of the country, there's just one tier of local government providing all the functions, known as a 'unitary authority'. This can be a city, borough or county council – or it may just be called 'council'. As well as these, many areas also have parish or town councils.
Understand how your council works
Parliament
Parliament is separate from government. Made up of the House of Commons and the House of Lords, its role is to:
look at what the government is doing
debate issues and pass new laws
set taxes
Find out about how Parliament works
Read The Official Report at Hansard
History of government
Britain has one of the oldest governments in the world. Find out more about how it has worked and who has shaped it in the history section.
Read about past Prime Ministers, Chancellors and Foreign Secretaries in notable people.
Learn more about historic government buildings on Whitehall and around the UK.
You can also find links to historical research, documents and records.

Topics
Benefits
Births, death, marriages and care
Business and self-employed
Childcare and parenting
Citizenship and living in the UK
Cost of living support
Crime, justice and the law
Disabled people

Driving and transport
Education and learning
Employing people
Environment and countryside
Housing and local services
Money and tax
Passports, travel and living abroad
Visas and immigration
Working, jobs and pensions

Government activity

Departments
News
Guidance and regulation
Research and statistics
Policy papers and consultations
Transparency
How government works
Get involved

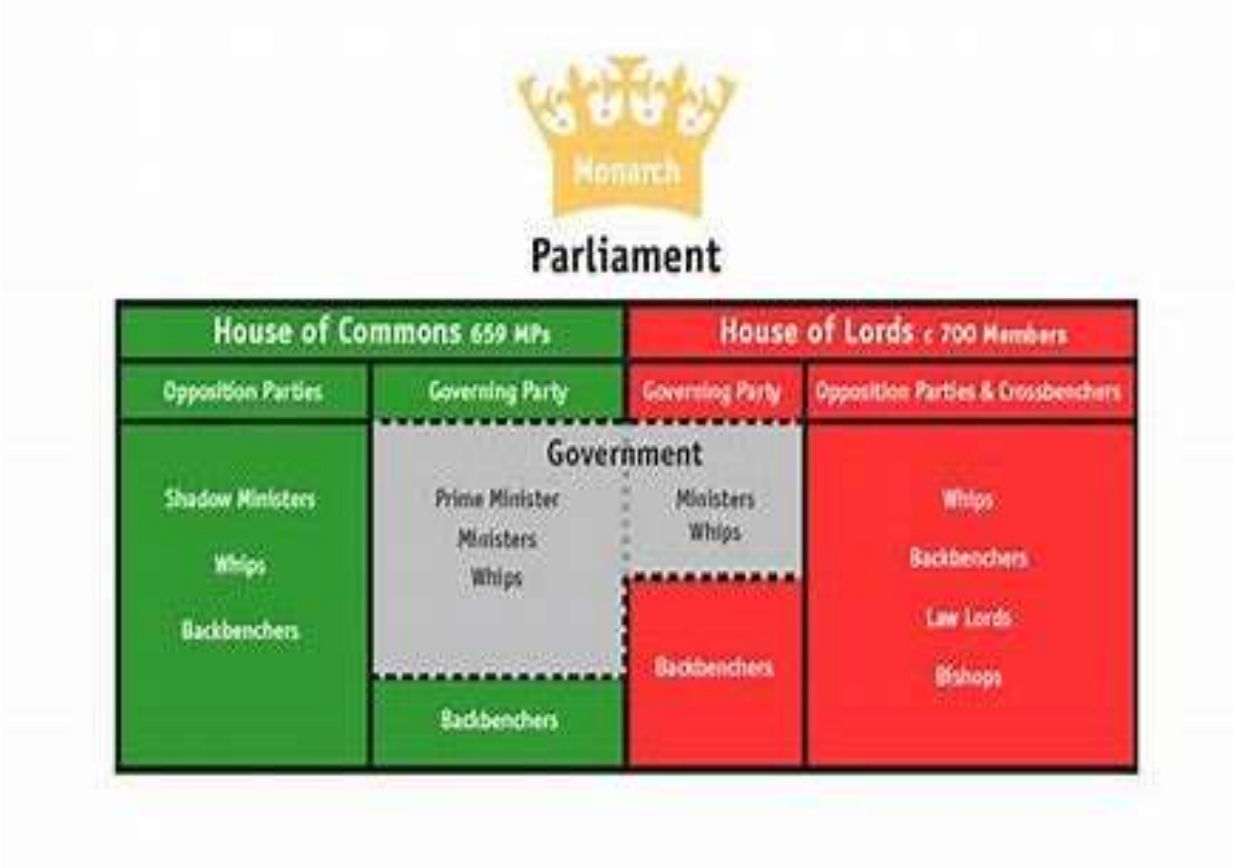

22. إذن . . . متى يستقيل الوزير في المحروسة[49] ؟

شاركت في حلقة تليفزيونية حول موضوع استقالة الوزراء في مصر وذلك في ضوء ما صرح به بعض المسئولين حديثاً عن استعدادهم للاستقالة في حالة ثبوت مسئوليتهم عن حادثة اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي في قرية البرادعة بمحافظة القليوبية وما أدى إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من المواطنين بمرض التيفويد. وكان الانطباع السائد في المناقشات هو أن ثقافة الاستقالة ليست مقبولة في نظام الحكم في المحروسة منذ قيام نظام يوليو 1952، إذ أن عدد حالات الاستقالة عبر أكثر من خمسين عاماً لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة وكنت أنا شخصياً واحداً ممن استقالوا عام 1979 اختلاف مع رئيس الوزراء المرحوم دكتور مصطفي خليل، وقبلها كانت استقالة الوزير إسماعيل فهمي والوزير محمد رياض لرفضهما مبادرة الرئيس السادات بالذهاب إلى القدس ثم تلاهما الوزير محمد إبراهيم كامل اعترض على أسلوب الرئيس السادات في مفاوضات كامب دافيد، ثم استقال الوزير أحمد رشدي لاستشعاره المسئولية عن أحداث الأمن المركزي في فبراير 1986.

ومنذ تلك الاستقالة لم يستقل وزير آخر حتى يومنا هذا ! وفي مداخلة للأستاذ سليمان جودة أوضح أن الاستقالة حتى في حالة قبولها فإنها تعلن للناس في صيغة إقالة، وهذا ما حدث بالنسبة لي فقد نشر خبر استقالتي من الوزارة في صيغة إعادة تعييني أستاذاً بكلية التجارة بجامعة القاهرة من دون الإشارة إلى أنني استقلت من الوزارة مما أحدث حالة من الارتباك بين الكثيرين الذين لم يفهموا كيف يعين وزير في وظيفة أستاذ، واضطررت إلى إرسال خطابات لكل من أعرفهم لتوضيح الأمر مرفقاً به صورة للخطاب الذي وصلني من الرئيس السادات يشكرني فيها على أدائي أثناء فترة الوزارة !

وقد كان رأيي أن ثقافة الاستقالة مرتبطة بنظام الحكم الديمقراطي حيث يكون اختيار رئيس الوزراء والوزراء ومن على شاكلتهم من المسئولين كالمحافظين ورؤساء الهيئات والمؤسسات الوطنية بالانتخاب الحر النزيه ومن ثم يستشعرون مسئوليتهم أمام من انتخبهم وهم الذين يملكون حق طرح الثقة بهم، ومن ثم حين يدرك المسئول المنتخب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وتنفيذ ما كلف به من مهام

---

[49] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

سيكون أولى به التقدم باستقالته من دون الانتظار حتى تتم إقالته واستبعاده بقرار من صاحب السلطة في النظم غير الديموقراطية.

وفي استعراض سريع لحالات الاستقالة في العالم الديمقراطي نجد أن توني بلير أعلن في مايو 2007 أنه سوف يترك منصبه في يونيو من نفس العام وذلك على خلفية هبوط شعبيته والانتقادات المرة التي وجهت إليه لدوره التابع لجورج بوش الابن في حربه على العراق. وكان الوزير في الوزارة البريطانية روبين كوك قد قدم استقالته من منصبه قبل ذلك احتجاجا على سياسة توني بلير بشأن العراق وانسياقه وراء القرار الأمريكي بشن الحرب من دون صدور قرار من مجلس الأمن. وتتوالى الاستقالات في الحكومة البريطانية الحالية منذ ظهرت فضيحة استغلال أعضاء البرلمان للمخصصات المالية المتاحة لهم لمباشرة أعمالهم ولكنهم استغلوها في أغراض شخصية وترتب على ذلك أن تقدم ثلاثة وزراء باستقالاتهم من حكومة جوردون براون ومنهم وزيرة المالية التي اتهمت باستخدام أموال البرلمان في تجديد منزلها ثم قامت ببيعه بعد تعديل بياناتها الضريبية بحيث تهربت من سداد ضريبة الأرباح الرأسمالية. ولم يكتف الوزراء البريطانيون بالاستقالة بل أن أحدهم دعا رئيس الوزراء براون أن يتقدم هو نفسه بالاستقالة حفاظاً على كيان حزب العمال وتفويتاً لفرصة أن يستغل حزب المحافظين المعارض الفضيحة ويحقق انتصاراً في الانتخابات المقبلة على حساب حزب العمال.

وفي جنوب إفريقيا استجاب الرئيس ميبكي لطلب حزبه وتقدم باستقالته من رئاسة الجمهورية حتى قبل انتهاء مدته القانونية، وفي الدانمرك سبق أن استقال وزير الدفاع في عام 2004 احتجاجاً على موافقة الحكومة على الحرب في العراق بادعاء كاذب أن صدام حسين لديه أسلحة للدمار الشامل. وشهد العام 2007 استقالة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي بعد أقل من عام واحد في منصبه، وتبعه تاسو فكودا كرئيس للوزراء وما لبث أن استقال هو الآخر بعد عام واحد بالضبط، وكانت استقالة الرجلين لشعورهما بفقد التأييد الشعبي وفشلهما في تحقيق السياسات والأهداف التي ينتظرها المواطنون. وفي يناير من العام الحالي استقال رئيس وزراء إيسلندا وهي الدولة الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن 320 ألف نسمة وكان السبب أيضاً سوء الحالة الاقتصادية في البلاد. وتبعه في شهر فبراير رئيس وزراء لاتفيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق والتي حصلت على استقلالها عام 1991، وكان السبب المعلن للاستقالة هو سوء الوضع الاقتصادي للبلاد. وشهدت بلجيكا العام الماضي استقالة رئيس الوزراء بعد

أربعة أشهر فقط من توليه المنصب وذلك لفشله في تحقيق الوفاق بين المواطنين المتحدثين باللغة الفرنسية والمتحدثين باللغة الهولندية فيما يتعلق بتعديلات دستورية مقترحة.

ولا تختلف الحالة في كثير من الدول العربية عنها في مصر إلا في النذر اليسير، ولعل من الاستثناءات في هذا الصدد هو استقالة وزيرة الصحة في الكويت د. معصومة المبارك لاستشعارها المسئولية عن وفاة شخصين في حادث حريق نشب في إحدى المستشفيات الحكومية، بينما احترق عشرات الأطفال في حضانات المستشفيات الحكومية المصرية وسجلت عشرات حالات الوفاة للمرضى ن أجريت لهم عمليات جراحية بمستشفى جامعي من دون أن يفكر مسئول ما في الاستقالة.

وفي النهاية نأتي إلى السؤال المهم وهو لماذا لا يستقيل الوزراء والمسئولون في مصر؟

والإجابة أن الاستقالة معناها الخروج عن طاعة النظام والتصادم مع القيادة السياسية صاحبة سلطة التعيين والإعفاء حسب المادتين 141 و143 من الدستور اللتين تحصران هذه السلطة في رئيس الجمهورية.

وبالتالي فإن القضية ليست فقط أن يتقدم المسئول باستقالته بل أيضاً أن يتم قبول هذه الاستقالة. وقد ذكرنا الأستاذ سليمان جودة أن الرئيس السادات حين وافق على قبول استقالة الوزير محمد إبراهيم كامل اشترط عليه ألا يذيع الخبر هو بل سوف يعلنه الرئيس شخصياً.

ويكون السؤال المهم الثاني هو متى يستقيل الوزراء في مصر، وأجيب أن ذلك سوف يتحقق يوم يكون الشعب هو صاحب القرار في اختيارهم وسحب الثقة منهم، أي حين تحصل مصر على دستور يضع السلطة حقيقة في يد الشعب. وحين تكون الديموقراطية هي أساس الحكم، وحين يكون النظام البرلماني هو السائد وتخرج مصر من أسر "النظام الرئاسي" الذي كرس سلطة الحاكم منذ بداية العهد الجمهوري إلى الآن!!

23. أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية[50]

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون وتفخر بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهدت مصر صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

الحكم الأول:

هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر 2008 بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

الحكم الثاني:

كان القرار التاريخي الثاني لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر 2008 ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات

---

[50] نشر المقال في صحيفة الوفد عام 2008

قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي ثمناً لـ 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

الحكم الثالث:

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر 2008 الماضي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات أمن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مسبقة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما يتكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ومنضوب لنشاط البحث العلمي مما يجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والآسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

الحكم الرابع:

قد أصدرت محكمة جنايات القاهرة في 20 نوفمبر 2008 حكماً بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية "الميدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة رائدا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها. وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية. وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد

القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تتيح قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين. وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد الميدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تديرها بهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن قيمتها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة يجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير

عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد – حال استمرارها واستفحالها – بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مستوردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر لها الشروط والمواصفات الصحية.

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تتحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/ يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار.

من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007. وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك

45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية. ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر إن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً. أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية للتنمية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم. لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

إن تلك الأحكام التاريخية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير

الزراعة الأسبق يوسف والي وغيره من المسئولين في الدولة ن يصدرون قرارات ويتخذون مواقف ضارة بأمن الوطن واستقراره واقتصاده، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها .

دلالات مهمة لأحكام القضاء بإلغاء قرارات للحكومة!

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار. كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها . كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل و يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها ، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها .

24. تساؤلات مشروعة لأهل الحل والربط في المحروسة. . . .[51]!

شأن كل المصريين المهمومين بحال المحروسة ومستقبلها، قفزت إلى ذهني مجموعة أسئلة لم أجد لها إجابات، ورحت أفحص جميع الصحف – خاصة الحكومية – والصادرة خلال الأسابيع الماضية باحثاً عن معلومات أو تصريحات لمسئول [وما أكثرها !] تشفي حاجتي للفهم فلم أجد، ولم يعد لي من سبيل سوى أن أطرح تلك التساؤلات في هذا المقال عسى أن تثير شهية بعض المسئولين إلى تصريح يقدم تفسيراً لما أعانيه – وملايين المصريين معي – من حيرة.

الاتحاد من أجل المتوسط

انعقدت في باريس يوم الأحد الماضي القمة المشتركة لقادة الاتحاد الأوروبي مع قادة دول جنوب المتوسط ومن بينها سوريا وإسرائيل وقادة دول شمال أفريقيا ما عدا العقيد القذافي لإعلان قيام الاتحاد من أجل المتوسط الذي تشارك مصر في رئاسته ممثلة لدول جنوب المتوسط، بينما تقوم فرنسا بدور الرئيس المشارك ممثلة لدول شمال المتوسط. والمثير للدهشة هو القدر المحدود من المعلومات المتاحة حول هذا الاتحاد كان اسمه " الاتحاد المتوسطي" حين طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي فكرته لأول مرة في فبراير 2007 ليكون اتحاداً لدول حوض البحر المتوسط تقوم بينها علاقات متعادلة وتتعامل في نطاقه على قدم المساواة، ثم تحول إلى " الاتحاد من أجل المتوسط" يضم دول أوروبا أعضاء الاتحاد الأوروبي إل 27 بكل ما حققته من تقدم اقتصادي وتقني وديمقراطي في إطار وحدة شبه كاملة من خلال " الاتحاد الأوروبي"، وفي نفس الوقت يضم مجموعة من دول جنوب المتوسط بينها من الخلافات والتناقضات أكثر كثيراً مما بينها من توافق. فضلاً عن ذلك فإن ما تعانيه دول جنوب المتوسط من تواضع معدلات التنمية ومستويات المعيشة وانحسار الحريات السياسية وغلبة النظم اللاديمقراطية تجعلها في الموقع الأضعف في علاقاتها مع دول شمال المتوسط والمجموعة الأوروبية.

ليست هناك معلومات واضحة عن أهداف هذا الاتحاد وأسباب تغيير اسمه، كما لا نعلم تفاصيل عن آليات إنشاءه أو أجهزته ومسئوليات الأعضاء وفرصهم في الاستفادة منه. وتقول بعض التحليلات أن هذا الاتحاد هو مشروع طرحه ساركوزي في الأساس لمحاولة استعادة الدور الفرنسي في المنطقة واعتباره بديلاً لعملية

---

[51] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

برشلونة التي بدأت منذ 1995 ولم تحقق المطلوب منها. كما يشير بعض المحللين أن ثمة خلافات فرنسية ألمانية كانت وراء تقزيم مشروع الاتحاد المتوسطي وتحويله إلى الصورة الحالية، من تلك الخلافات مناوئة فرنسا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهو الأمر تشجعه ألمانيا والتي أصرت على انضمام مجموعة الدول ال27 أعضاء الاتحاد الأوروبي جميعاً إلى الاتحاد الجديد ليكون ذلك وسيلة لإحياء عملية برشلونة، ولكي تشارك كل دول الاتحاد الأوروبي في بحث وتقرير مشروعات الاتحاد الجديد ومصادر تمويلها بمراعاة مطالب دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي ولها احتياجاتها الواضحة لملاحقة التقدم الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي غرب أوروبا. أي أن هناك صراعاً مكبوتاً بين ألمانيا وبين فرنسا هدفه ألا يكون الاتحاد الجديد كياناً مستقلاً يخدم أحلام فرنسا في السيطرة والانفراد بالتأثير السياسي والثقافي والاقتصادي على منطقة حوض المتوسط، بل يؤسس منضوياً تحت لواء الاتحاد الأوروبي وفي إطار سياساته المتوسطية.

وليس يعنينا كثيراً هذا الخلاف الألماني الفرنسي رغم أهميته وتداعياته، بل ما يخصنا هو كيف تم اتخاذ القرار المصري بالانضمام إلى هذا الاتحاد غير الواضح المعالم؟ على حد علمي – وأرجو أن أكون مخطئاً – لم تتم مناقشة هذا الموضوع في مجلس الشورى أو مجلس الشعب، ولم نسمع عن مناقشة جرت في مجلس الوزراء حول الاتحاد ومسئوليات مصر حال الانضمام إليه وما هي الفوائد والمزايا التي نتوقعها عن طريقه. لم نقرأ بياناً من وزارة الخارجية المصرية توضح أبعاد هذا الاتحاد ودور مصر فيه، وما هي تداعياته وتأثيراته على التزامات ومصالح مصر المقررة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ ثلاث سنوات. وبالمناسبة لم نسمع أو نقرأ تقييماً لاتفاقية الشراكة تلك وما حققته لمصر من فوائد، ومدى ما يمكن تحقيقه أو تجنبه في اتفاقية الاتحاد من أجل المتوسط.

بقدر ما أعلم مما هو منشور حول هذا الموضوع فإن الأمر الخص في قرار الرئيس وقبوله رئاسة الاتحاد بالمشاركة مع الرئيس الفرنسي. لم توضح الدولة المصرية قرارها الانضمام إلى مشروع ساركوزي بالرغم من اعتراض ليبيا وإعلانها الانسحاب من المشروع وتحفظ الجزائر وتردد تركيا. وبنفس القدر من عدم الوضوح، لا نجد توضيحاً رسمياً لآثار هذا الاتحاد الجديد ودوره في جعل التطبيع مع إسرائيل أمراً واقعاً ستلتزم به الدول العربية جميعاً بحكم عضويتها للاتحاد الجديد والتزامها بسياساته! وفي الحقيقة فإن مقالة الأستاذ مكرم محمد أحمد في الأهرام يوم السبت 12 يوليو كانت هي التفسير الأوضح في غياب التفسير

الرسمي ! ! إن الدولة المصرية مدعوة لتوضيح مواقفها واختياراتها من مثل تلك المشروعات، والأهم أن تتبع الطرق والوسائل الدستورية والديموقراطية قبل الموافقة عليها .

وما الحقيقة في موضوع أجريوم ؟

أصبح موضوع مصنع أجريوم للسماد المقرر إقامته في دمياط أو تحديداً في رأس البر من الأمور المثيرة للعجب في مصر المحروسة، ولا نكاد نصل إلى نقطة نعتبرها نهاية للمشكلة إلا وتبرز مشكلات جديدة . فبعد معارضة متواصلة من أهالي دمياط ورأس البر للمشروع يباركها محافظ دمياط أدت إلى تصدي مجلس الشعب للقضية بتكليف لجنة من أعضائه لتقصي حقائق المشروع استعانت بآراء اثنين من كبار علماء البيئة في مصر لهما سمعتهما الدولية المشهودة، وبعد أن اقتنع أعضاء مجلس الشعب بما جاء في تقرير اللجنة أصدر توصية غير محددة بنقل المصنع خارج محافظة دمياط . واحتفل الدمايطة بما اعتبروه نصراً لقضيتهم، وبدأ أبناء المحافظات المرشحة لنقل المصنع إليها في الاستعداد لشن حركة مقاومة مشابهة لحركة أبناء دمياط . ولكن الأمر لم يهدأ، إذ ترددت الأنباء مرة أخرى عن حلول مختلفة للمشكلة وافق عليها نواب مجلس الشعب عن دمياط . وبدأ أهالي دمياط يستعدون مرة أخرى للمعركة حين خرج أحد نواب مجلس الشعب ليعلن في لقاء مع مقدم برنامج 90 دقيقة على قناة المحور الأسبوع الماضي اتهاماً صريحاً لمحافظ دمياط بأنه وراء هذه الضجة لمعارضة مشروع أجريوم، وأنه – أي المحافظ – سبق له الموافقة على مشروع مماثل لشركة هندية كان سيعتمد على تقنيات متقادمة ومعدات مستهلكة ولكن هذا المشروع رفض من وزارة البترول ومن الشركة القابضة للكيماويات الأمر أثار حفيظة المحافظ وجعله راغباً في إفشال مشروع أجريوم حظي بموافقة وزارة البترول وتدخل فيه الشركة القابضة شريكاً بنسبة 40% .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل راجت الشائعات عن أن القضية لا تتصل بتهديدات بيئية ولا تلويث لهواء رأس البر، بل القضية في الأساس صراع من أجل الأرض والرغبة في تسقيعها من خلال إثارة هذه الزوبعة، والأخطر من ذلك أن البعض يربط بين قضية أجريوم وبين أرض الضبعة التي يثور حولها صراع، إذ يرون أن رفض مشروع أجريوم تجنباً لآثاره الضارة على البيئة في منطقة آهلة بالسكان ولها بعدها السياحي سيكون مبرراً مهماً لنقل المشروع النووي من الضبعة بحجة أخطاره البيئية المحتملة على كامل منطقة الساحل الشمالي، ومن ثم تخلو أرض الضبعة للاستثمار السياحي ! والآن أين الحقيقة ؟

وشهد شاهد من أهلها !

نشر في جريدة الأهرام منذ ما يقرب من أسبوعين مقالان للدكتور مصطفي السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب وعضو الحزب الوطني الديمقراطي كانت الرسالة الأساسية فيهما رفض واضح وصريح لبيع البنوك المصرية إلى بنوك أجنبية أو عربية، وتنبيه واضح من الدكتور السعيد عن خطوة سيطرة البنوك العربية والأجنبية على أكثر من 40% من الجهاز المصرفي المصري، وكيف أن تلك البنوك غير المصرية لا تهتم إلا بزيادة أرباحها من خلال التوسع في الائتمان الاستهلاكي والتباعد بشكل واضح عن تمويل مشروعات التنمية الأساسية في البلاد .

وأضاف الدكتور السعيد شهادة مهمة يوم الجمعة الماضي 11 يوليو في حوار أجرته معه محررة بالأهرام أوضح فيها معارضته للتعديلات التي اقترحها أحمد عز على المادة 26 من قانون منع الممارسات الاحتكارية، وأكد عدم اقتناعه بتلك التعديلات وأنه لا يدافع عن تعديلات لا يؤمن بها، كما بين دكتور السعيد أنه كان من الأوفق ألا يتقدم أحمد عز باقتراح تلك التعديلات، مشيراً في الوقت نفسه أنه لا يعتقد أن أحمد عز تقدم بتلك الاقتراحات من دون موافقة الحزب والحكومة !

ويقول دكتور السعيد في شهادته " وفي مصر حيث الممارسة الديموقراطية ما زالت وليدة، وحيث أن الشفافية غير مكتملة، فإن هناك تحيزاً قد تحدث من رجال الأعمال لمصالحهم الخاصة. . "، وكان هذا في معرض تعقيبه على سؤال للمحررة بأن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون الآن قوة مسيطرة على محركات التشريع داخل مجلس الشعب مما يشكل تعارضاً بين مصالح رجال الأعمال والمصلحة العامة للمجتمع.

ويلقي دكتور السعيد برأيه الواضح أن أسعار بيع الغاز المصري لإسرائيل وغيرها مدينة وأنه كان من الواجب أن يتضمن العقد نصاً للمراجعة الدورية لأسعار التصدير بما يواكب حركة الأسعار العالمية للغاز. ثم ينهي د. السعيد شهادته بقوله " ومع تقديري للاعتبارات التي أملت على الحكومة ضرورة فرض ضرائب جديدة، فإن هناك من يقول إنه قد يكون الأفضل التريث في إصدار الضرائب الجديدة وإرجاء ذلك لفترة معقولة من تاريخ إقرار العلاوة" .

هل نتوقع يا ترى تفسيراً وتوضيحاً من مسئول حكومي في هذه الأمور التي أثارها دكتور السعيد وهو يعبر في ذلك عن أراء ومشاعر ملايين المصريين ن يفزعهم ذلك النمو السرطاني لنفوذ وسيطرة حفنة من

رجال الأعمال على مقدرات الوطن، وتزعجهم قرارات الجباية الحكومية التي تستلب ما تقرره لهم من علاوات ضئيلة لا تسمن ولا تغني من جوع في مواجهة موجات الغلاء والتضخم مع استمرار تفاقم حالة البطالة؟

من فعلها برمسيس العظيم؟

يذكرني تمثال رمسيس العظيم بما آل إليه مصير كوبري أبو العلا الشهير الذي تم تفكيكه على وعد بإعادة نصبه في مكان آخر على النيل ليكون متحفاً ومرسماً مفتوحاً للفنانين، ومزاراً ثقافياً للمواطنين والسائحين، ثم لا يدري أحد الآن أين هو!

تمثال رمسيس الآن في المتحف الكبير

السيد الوزير الفنان فاروق حسني،

أنت مطالب باعتذار لرمسيس العظيم ولمصمم كوبري أبو العلا الذي هو في ذات الوقت مصمم برج أيفل – إن لم أكن مخطئاً – وعليك المبادرة بتصحيح الوضع وإعادة التمثال والكوبري إلى حالة كريمة تليق بهما وتقديم الدليل على إتمام ذلك ضمن مسوغات ترشحك لمنصب مدير عام اليونسكو.

https://youtu.be/xZ5nsLng8eQ

25. تساؤلات حول برنامج الحكومة لمواجهة الأزمة[52]؟

كان الإنذار المبكر عن وقوع الأزمة المالية العالمية يوم السابع من فبراير 2007 حين أعلن بنك HSBC تحقيقه خسائر بسبب مشاركته في عمليات إقراض غير جيدة، وتبعته شركة "القرن الجديد المالية New Century Financial حين تقدمت في الثالث من إبريل في نفس العام بطلب تطبيق الفصل الحادي عشر والذي يوفر لها الحماية من الإفلاس وأعلنت تسريح نصف عدد العاملين بها . وتتوالى الأحداث وكلها تشير إلى تراكم سحب تنذر بعاصفة شديدة سوف تضرب اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والعالم كله. ففي الثلاثين من شهر أكتوبر 2007 تقدم الرئيس التنفيذي لبنك ميريل لنش Merrill Lynch باستقالته بعد أن تبين للبنك أن 7.9 مليار دولار أصبحت في عداد القروض السيئة التي لا يتوقع تحصيلها . وفي السادس من ديسمبر 2007 أعلن الرئيس الأمريكي بوش عن خطط لمعاونة أكثر من مليون من أصحاب المساكن العاجزين عن سداد أقساط القروض التي حصلوا عليها لشراء مساكنهم ومن يهددهم المقرضون باتخاذ إجراءات بيع المساكن المرهونة لهم لاسترداد القروض. وفي السابع عشر من ديسمبر أتاح بنك الاحتياطي الفدرالي [البنك المركزي الأمريكي] 20 مليار دولار وقدم البنك المركزي الأوروبي 500 مليار دولار لمساندة البنوك التجارية في التغلب على مشكلة نقص السيولة في فترة الأعياد . وفي التاسع من يناير 2008 أعلن البنك الدولي أن معدل النمو الاقتصادي العالمي سينخفض نتيجة لأزمة القروض. وفي الحادي والعشرين من يناير حدث أكبر هبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 . وفي السابع من مارس 2008 قدم بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أكبر مساعدة للبنوك التجارية وقدرها 200 مليار دولار وذلك لمواجهة أزمة نقص السيولة.

وتتوالى الأحداث وتتصاعد حدة الأزمة مع بدايات سبتمبر 2008 حين اضطرت الحكومة الأمريكية للتدخل لمساعدة أكبر شركتين للتمويل العقاري وهما فاني ماي Fannie Mae، وفريدي ماك Freddie Mac وذلك بدفع 200 مليار دولار فضلاً عن 144 مليار دولار لشراء سندات رهن إضافية للشركتين. ثم جاء إفلاس بنك ليمان برازرز في منتصف سبتمبر إعلاناً واضحاً عن ضخامة حجم الكارثة الاقتصادية. ومرور الأيام تشتد حدة الأزمة، وتعلن الحكومة الأمريكية عن خطة إنقاذ تتكلف 700 مليار

---

52 52 نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

دولار، كما يعلن الاتحاد الأوروبي عن خطة مماثلة. وتتسابق حكومات العالم في التداعي لمواجهة الأزمة وحماية اقتصاديات بلادها من تأثيرات العاصفة الكارثة. وتجتمع وزراء مالية الدول السبع الكبرى وممثلين عن صندوق النقد الدولي في واشنطن يوم الحادي عشر من أكتوبر 2008 ليعلنوا خطة من خمس نقط لمواجهة الكارثة وفي مقدمتها إنفاق مليارات الدولارات لإعادة بناء النظام المصرفي العالمي وتنشيط تدفق الائتمان. ويعترف آلان جرينسبرج الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أنه كان مخطئاً حينما اتخذ موقفاً سلبياً من أزمة النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي التاسع من نوفمبر 2008 تعلن الصين عن خطة مدتها عامين يتم بمقتضاها إنفاق 586 مليار دولار لتنشيط الاقتصاد بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاجتماعية وكذلك تخفيض الضرائب على الشركات. وينعقد مؤتمر القمة للدول العشرين G-20 في واشنطن يوم الخامس عشر من نوفمبر والذي ضم بعض رؤساء الدول النامية إلى جانب قادة الدول الكبرى وذلك لبحث تداعيات الأزمة ويقرر المؤتمر ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاولة منع الاقتصاد العالمي من الوقوع في مستنقع لا قرار له. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الأحداث الدرامية تتوالى وتتصاعد تأثيراتها في العالم، كان الخطاب الحكومي في مصر يهون من الأزمة ويستبعد أن تكون لها تأثيرات على الاقتصاد الوطني في مصر. وظلت تصريحات رئيس الوزراء ووزير المالية تصب في اتجاه تأكيد قوة الاقتصاد المصري وعدم تأثره بتلك الأزمة التي تهدد الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند ومختلف دول العالم. ففي حوار د. أحمد نظيف مع رئيس تحرير الأهرام وكوكبة من كتابه والمنشور يوم 18 أكتوبر 2008 وجه له سؤال مضمونه " أنه أمس طيب أن تعلن الحكومة أن الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية علينا ضعيفة، وأننا نترقب الآثار غير المباشرة لمواجهتها، ولكن هناك بعض الشكوك، لعل من أهمها وأخطرها تزايد حجم الأموال الساخنة في البورصة، والخوف من حدوث أزمة تضر باقتصاداتنا، الأمر يؤكد أن تدخل الدولة لضبط تلك الأموال أمر ضروري"، وكانت إجابة رئيس الوزراء أن السؤال يتناول مشروعية تدخل الدولة وانطلق يدافع عن "اقتصاد السوق" متجاهلاً الحديث عن لب السؤال وهو ما كانت تردده المصادر الحكومية من ضعف تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري فيما يبدو أنه موافقة منه على هذا الرأي.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع د. فاروق العقدة محافظ البنك المركزي ود. محمود محي الدين وزير الاستثمار عقب اجتماعين عقدا برئاسة الرئيس مبارك لبحث تأثيرات الأزمة العالمية على مصر، جاءت تصريحات الجميع على نفس السياق من التقليل من أهمية الأزمة والتأكيد على قدرة الاقتصاد المصري على مواجهتها واستيعاب آثارها، وإن كان د. محمود محي الدين قد أشار في نغمة هادئة جداً أن هناك أوجهاً للتأثر بالأزمة من خلال تأثيراتها على تجارة مصر الدولية وتحويلات المصريين بالخارج وإيرادات السياحة وقناة السويس والتي ستتأثر نتيجة الأزمة في الدول التي تعتمد عليها مصر للحصول على تلك الإيرادات. وفي هذا المؤتمر الصحفي والذي انعقد يوم الثاني عشر من أكتوبر 2008 أكد د. نظيف أمله في أن يواصل الاقتصاد المصري معدلات النمو التي سبق تحقيقها والتي تراوحت بين 6.8% و7.2%. واللافت للنظر أنه لم تكن هناك ولا إشارة واحدة في هذا المؤتمر الصحفي إلى إجراءات من أي نوع سوف تتخذها الحكومة للتعامل مع الأزمة وتحدياتها، بل تبارى أعضاء طاقم القيادة الاقتصادية للدولة في تأكيد قوة الاقتصاد المصري ومتانة الجهاز المصرفي ولم يشر واحد منهم إلى الحاجة لاتخاذ إجراءات من أي نوع ولو على سبيل الاحتياط.

وحسب ما جاء في أهرام الثلاثاء 21 أكتوبر 2008 حول فعاليات مؤتمر اليورومني فقد "أكد الدكتور يوسف بطرس غالي أن الاقتصاد المصري يسير بخطى ثابتة، متجاوزاً الأزمة المالية العالمية الراهنة، مشيراً إلى أن معدل النمو سيتراوح ما بين 6% و7.2% وهو معدل آمن، موضحاً أن مصر لن تتأثر بالأزمة المالية الراهنة، حيث إن معظم الاستثمارات المالية لا تستثمر في الأسواق المالية الخارجية، ولا تعاني مصر أي مشكلات في القطاع المالي، حيث تمتلك السيولة الكافية". وأضافت الأهرام أن د. محمود محي الدين "أكد اهتمام الحكومة بشكل أساسي بتأثير الأزمة العالمية على المواطن العادي، ومحاولة تخفيف آثارها، مشيراً إلى وجود مشكلات وتحديات أساسية في الاقتصاد المصري يجب التركيز عليها، أما الأزمة المالية العالمية فستنتهي مثل غيرها من الأزمات". وفي اجتماع اللجنة المالية والنقدية بصندوق النقد الدولي يوم الثاني عشر من أكتوبر، أكد د. يوسف بطرس غالي الذي تم اختياره رئيساً لها "أن القطاع المصرفي المصري لن يتأثر بسبب الأزمة المالية العالمية حيث أن أغلب عمليات الإقراض تقتصر على السوق المحلية وبالتالي فإن البنوك المصرية لا تمتلك الكثير من الأصول التي فقدت قيمتها في أزمة التمويل العقاري الراهنة ولذلك لم تتأثر كثيراً بأزمة السيولة العالمية، هذا بالإضافة إلى قوة الاقتصاد المحلي مما سوف يساعد مصر على تخطي تداعيات الأزمة الراهنة بسلام".

والشاهد أن رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تغافلا تماماً عن تقدير أثر الأزمة العالمية على أنشطة اقتصادية حيوية في مصر وهي السياحة وحركة العبور في قناة السويس وحجم الصادرات السلعية إلى دول العالم وتدفق تحويلات المصريين بالخارج، كما حصر وزير المالية مبرراته في سلامة الجهاز المصرفي المصري في كونه لا يشارك في عمليات الرهن العقاري، وكأن البنوك المصرية ستكون في مأمن من الآثار السلبية لتراجع الطلب المحلي وتراخي النشاط الاقتصادي في البلاد وانكماش الطلب على الائتمان المصرفي لتوقف حركة الاستثمارات الجديدة من جانب القطاع الخاص نتيجة توقع المزيد من المشكلات الاقتصادية التي تجعل تلك الاستثمارات غير آمنة وكذا نتيجة ارتفاع سعر فائدة الإقراض مع إصرار البنك المركزي على عدم تخفيضها خلافاً لكل توجهات وقرارات البنوك المركزية في العالم التي أجرت تخفيضات متتالية على سعر الفائدة من أجل تنشيط الاستثمار وإحياء حركة الأسواق، أو أن البنوك المصرية لن تتأثر بالخسائر الهائلة التي أصابت المتعاملين في سوق الأوراق المالية نتيجة هبوط أسعار الأسهم وأغلبهم من المدينين للبنوك وسوف تتأثر قدرتهم على سداد القروض التي حصلوا عليها لتوظيفها في تعاملاتهم في البورصة.

تلك التصريحات الرسمية المتفائلة أو غير المنزعجة عن تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري بدت متغافلة لحقيقة الأزمة والتي أوضحنا أن بداياتها كانت منذ أوائل 2007، ورغم كل البيانات والتصريحات الصادرة عن المنظمات الدولية عن خطورة الأزمة وتأثيراتها على دول العالم وخاصة الدول النامية.

ومع مرور الوقت ووضوح آثار الأزمة العالمية على حقيقتها، اضطرت الحكومة إلى التراجع عن موقفها السابق وبدأت نغمة جديدة في تصريحات المسئولين بما يفيد أن الأزمة سوف تصيب الاقتصاد المصري إصابات قاسية سوف تؤدي إلى انخفاض معدل النمو إلى 5% أو أقل. ورأينا وزير الدولة للتنمية الاقتصادية يصرح يوم الناسع عشر من أكتوبر أنه تقرر زيادة الاستثمارات الحكومية بمبلغ خمس مليارات جنيه لتصبح 42 مليار بدلاً من 37 مليار وذلك لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي سيترتب عليها انخفاض الإيرادات المصرية بنحو أربع مليارات دولار، كما توقع أن يقل معدل النمو الاقتصادي عن 6% في حين أن المستهدف هو 7%. وبرغم بداية الاعتراف الحكومي بأن هناك أزمة، إلا أن نغمة الخطاب الرسمي حتى ذلك التاريخ كانت تسير على منطق التقليل من حجم الأزمة والتهوين من تأثيراتها السالبة على الاقتصاد المصري والتمسك بأحلام معدل نمو اقتصادي مرتفع في حدود 6%. ويشارك د. محمود الدين في التهوين من التأثيرات المحتملة للأزمة المالية العالمية على مصر ويقول في حوار طويل مع الصحيفة الاقتصادية

بالأهرام يوم 19 أكتوبر أنه لا يزال متمتعاً بقدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدل نمو 6% برغم ظروف الأزمة [وهو ضعف متوسط معدل النمو المتوقع في الاقتصاديات الكبرى في العالم]، كما أنه لم يذكر حرفاً واحداً عن إجراءات ستتخذها الحكومة للتعامل مع ظروف الأزمة سوى التلميح إلى القواعد الجديدة لتوسيع قاعدة الملكية للأصول المملوكة للدولة وهو المشروع أعلن يوم التاسع من نوفمبر بعد انتهاء المؤتمر السنوي للحزب الوطني من دون العرض على المؤتمر، و عرف بعد ذلك باسم البرنامج المصري للملكية الشعبية، و لا علاقة له بالتعامل مع الأزمة المالية العالمية!

وفجأة يتوجه د. أحمد نظيف إلى مجلس الشعب يوم الخامس عشر من ديسمبر 2008 ليقدم بياناً لتأكيد قوة الاقتصاد المصري وقدرته على تحمل الأزمات بدأه بمجموعة من الأرقام والمؤشرات التقليدية التي تكررها الحكومة في كل مكان وكل وقت والتي تتحدث عن نمو غير مسبوق لمدة ثلاث سنوات على التوالي أكسب الاقتصاد المصري - كما يقول د. نظيف ويكرر وزير الاستثمار - قوة دفع ذاتي. ويفيض رئيس مجلس الوزراء في تعداد الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومته - والتي لا يشعر بها المواطنون في المحروسة - ومن بينها أن متوسط دخل الفرد قد زاد إلى نحو 10100 جنيه في السنة بعد أن كان 7000 جنيه. ووجه المغالطة في هذا الرقم أنه يتحدث عن متوسط ينتج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ولكنه لا يعبر أبداً عن حقيقة مستوى الدخل للملايين المصريين الذين يقع أكثر من 40% منهم تحت خط الفقر. وقد يكون مفيداً لو تكرم رئيس مجلس الوزراء وأعلن عن عدد المصريين الذين يبلغ دخل الفرد منهم 10100 جنيه سنوياً من بين الثمانين مليون مصري يعيشون على أرض الكنانة. كما يفاخر رئيس الوزراء أنه قد تم رفع المرتبات بمقدار 30% وهو ما لم تتحدث من قبل حسب تعبيره، ولكنه لا يذكر أن تلك العلاوة قد تم تمويلها برفع أسعار عدد من السلع الأساسية وقبل أن يصرف الناس العلاوة!

مناقشة فلسفة البيان وتوجهاته

وفي نص البيان المنشور على موقع رئاسة مجلس الوزراء في شبكة الإنترنت عاد د. نظيف إلى التهوين من الأزمة الحالية بقوله إنها أزمة وقتية تتحرك كافة الدول لمواجهتها، وفي ضوء هذا التوجه يقول رئيس الوزراء "هذا يعني أننا نجب ألا نحيد عن السياسات التي نتبعها للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري والتحول إلى اقتصاد السوق والاستثمار من أجل التشغيل والتوازن بين متطلبات الإنتاج الاقتصادي والبعد الاجتماعي والاستثمار في البشر من خلال تطوير التعليم والخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية الداعمة للنمو [

المرافق ،النقل ، الطاقة]" . إن رئيس الوزراء بقوله هذا يخالف الاتجاه العام في أعتى الدول الرأسمالية التي بدأت في مراجعة سياساتها من أجل الخروج من الدائرة الضيقة للفكر الرأسمالي التقليدي الذي كان يرفض أي دور للدولة في ضبط وتسيير الاقتصاد الوطني ويعتمد سياسات مماثلة لما يريده د. نظيف التمسك بها بالاعتماد الكلي على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص. لقد رأينا الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى ممارسة دور واضح للدولة في مواجهة الأزمة الاقتصادية بما يعد خروجاً غير مسبوق عن الفكر الرأسمالي التقليدي، ووصل الأمر إلى تأميم بعض البنوك وتدخل الدولة في تقد إدارة الشركات الكبرى المنغرة وتوجيه القائمين على إدارتها بضرورة تطوير أساليبها وعلاج أوجه الخطأ والفساد فيها حتى تواصل الحكومة مساعدتها . بل امتد نفوذ الإدارة الأمريكية إلى التدخل لوقف الرواتب والمكافآت التي كان يتقاضاها كبار المديرين في الشركات المنغرة لدرجة أن أحدهم أعلن أنه يتقاضى دولاراً واحداً سنوياً لمساندة شركته على عبور الأزمة من خلال الدعم الحكومي. لقد كانت نتيجة السياسات الاقتصادية لحكومات الحزب الوطني عبر سنوات طويلة . وخاصة حكومة د. نظيف . ازدياد حدة الفقر وتردي مستويات المعيشة لملايين المصريين ن يعيش 20 مليوناً منهم في 1221 منطقة عشوائية معرضين لكل الأخطار ومصادر التهديد التي تمس حتى وجودهم ذاته. إن السياسات التي يريد دكتور نظيف التمسك بها لمواجهة الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية هي ذاتها السياسات التي تنصح المنظمات الدولية الآن بمراجعتها والتخفيف منها .

وتحتوي حزمة الإجراءات – التي أعلن عنها رئيس الوزراء في بيانه إلى مجلس الشعب – على زيادة الإنفاق العام بنحو 15 مليار جنيه حتى نهاية يونيو 2009 أي في مدى سنة أشهر . ونتوقف عند الرقم والفترة المقدرة للتنفيذ . سبق أن أعلن وزير الدولة للتنمية الاقتصادية أنه تقرر زيادة الاستثمارات الحكومية بخمسة مليارات جنيه، وبعدها بأسابيع قليلة ارتفع رئيس مجلس الوزراء هذا الرقم إلى ثلاثة أمثاله.

? والسؤال هو على أي أساس تم تحديد هذا الرقم؟ ومن أين سوف تأتي الحكومة بهذه المليارات الخمسة عشر؟ لقد سبق أن أعلنت الحكومة قرارات 5 مايو الشهيرة التي ادعت اضطرارها إلى تطبيقها لتدبير ما يقرب من أربعة عشر مليار جنيه لتمويل علاوة 30% للعاملين بالدولة والقطاع العام، ونحن نعلم أن الموازنة العامة تعاني من عجز تجاوز الخمسة والسبعين مليار جنيه، فمن أين

سنأتي الحكومة بهذه المليارات الخمسة عشر؟ أتصور أن نواب الشعب كان يجب أن يسألوا رئيس مجلس الوزراء هذا السؤال المنطقي، وكان من الواجب أن يجيب د. نظيف بوضوح وشفافية.

إن تدبير هذا الرقم الكبير من الاستثمارات الحكومية الإضافية ليس له تفسير إلا أن الحكومة تبالغ في الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة لبعض الاستخدامات وخاصة الدعم حيث تلجأ إليها في مثل هذه الأوقات.

كما إن مسألة تدبير هذه المليارات الإضافية تبدو غير ممكنة أخذاً في الاعتبار ما صرح به رئيس مجلس الوزراء نفسه في بيانه حين ذكر أن الأزمة المالية العالمية سوف يترتب عليها نقص الصادرات المصرية إلى الخارج، نقص الاستثمارات الواردة من الخارج، نقص دخل قناة السويس، نقص دخل وإيرادات السياحة، نقص معدلات النمو القطاعية ومن ثم نقص معدل النمو الكلي.

بمعنى آخر، أن نقص معدل النمو الكلي سينشأ عنه تراجع في حجم أعمال شركات القطاع الخاص وكذا قطاع الأعمال العام، ومن ثم سنقل الضرائب المحصلة عن المستهدف تحصيله، كما سنتأثر كثير من البنوك سلباً نتيجة تعثر المدينين من قطاعات الأعمال، وهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى تراجع مساهمات البنوك في شراء أذون الخزانة التي تعتمد عليها الحكومة بدرجة كبيرة في تمويل عجز الموازنة العامة. وقد يقول قائل إن انخفاض أسعار القمح والمواد الغذائية سوف يوفر للدولة مبالغ طائلة يقدرها البعض بما يقرب من سبع مليارات جنيهاً، ولكن هذا القول مردود عليه بأن الحكومة أعلنت التزامها بالاستمرار بأن يبقى الدعم بجميع صوره رغم الأزمة الاقتصادية، وأنه لن يتم إلغاء الدعم على أي خدمة أو أي سلعة على الإطلاق!

? وثمة تساؤل آخر، هو هل تستطيع الحكومة فعلاً – وبفرض توفر هذه المليارات الخمسة عشر – أن تنفق هذا المبلغ في سنة أشهر؟ إن قدرة الحكومة على إنفاق خمسة عشر مليار جنيه يتطلب أن تكون المشروعات جاهزة وخطط وبرامج التنفيذ تم إعدادها حيث ينطلق العمل فيها فور ضخ الأموال، وأشك كثيراً أن هذا هو الواقع. أي أن تأثير هذا الإنفاق الضخم لن يظهر بالمعدلات المأمولة في سنة أشهر، ولن تتمكن الحكومة في هذه الفترة القصيرة من خلق فرص عمل وإتاحة مصادر للدخل لملايين المواطنين، ومن ثم تنشيط الطلب في الأسواق وإحياء حركة التجارة والسماح بتدفق الأموال والأرباح في شرايين الاقتصاد الوطني.

إن النتيجة الواضحة أن الحكومة قد تأخرت في إعداد هذا البرنامج وتقاعست عن المواجهة الحاسمة مع ظهور أول بوادر الأزمة العالمية.

ويكفي أن نشير إلى تصريحات م. رشيد محمد رشيد الذي طالب الصناع والتجار بتخفيض أسعار منتجاتهم والتخلص من المخزون لديهم ولو بأسعار تقل عن التكلفة محذراً إياهم بكارثة قادمة خلال الثلاث شهور القادمة!

فهل سيتعامل برنامج الحكومة مع آثار الأزمة التي تحققت فعلاً، أم أنها سوف تحتاج إلى برنامج آخر لمواجهة العاصفة التي تحذرنا منها الوزير رشيد؟

إن مشروع الحكومة غير كاف للتعامل مع الأزمة وتداعياتها، ويتطلب الأمر مستوى آخر من الفكر والقدرة على تطوير مجموعة من السياسات المتفوقة تسمح بإحداث طفرات اقتصادية تعالج آثار الأزمة وتهيئ لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس صحيحة ومضمونة.

ولم يتغير الحال كثيراً بعد مرور سنوات عديدة ليجد المصريون أنفسهم في نفس الموقف يعانون الأزمات بسبب تباطؤ الحكومات في المحروسة في الإعداد والاستعداد لمواجهة الاحتمالات التي تشير إليها مؤشرات لا يلاحظها مسئولينا لا سامحهم الله!

26. رسالة إلى المحافظين الجدد![53]

أعلنت منذ أيام قليلة حركة المحافظين وقد خرج بعضهم واستمر آخرون في مواقعهم وانتقل ثلاثة منهم إلى محافظات غير التي كانوا فيها، كما تم تعيين عشرة محافظين جدد. وهؤلاء المحافظين على اختلاف حالاتهم هم من أتوجه إليهم برسالتي اليوم. وأبدأ بالقول إنني أتمنى أن يكونوا على بينة ووضوح من أسباب اختيارهم سواء للخروج أو الاستمرار أو النقل إلى محافظة أخرى، إذ أنني لا أعلم – ولا أظن أحداً من أبناء شعب مصر المحروسة – يعلم أي شيء عن تلك الأسباب، ناهيك عن التوقيت، فقد أعتدنا أن نفاجئ بمثل تلك الحركات – أقصد حركة المحافظين – من دون أن يكون لنا رأي في هذه الموضوعات رغم أننا نحن الشعب مصدر السلطات بحكم المادة الثالثة من الدستور.

والغرض من رسالتي إلى السادة المحافظين أن أنقل لهم مشاعر رعاياهم من المصريين ن تكالبت عليهم المحن والمشكلات وأضحت حياة الغالبية منهم عبارة عن سلسات من المعاناة المستمرة على مدى اليوم. ولست متأكداً من أن السادة المحافظين قد تلقوا أية توجيهات أو إرشادات حين تم اختيارهم – سواء بالتجديد أو التعيين أو النقل – عما يجب عليهم عمله وإنجازه لتحقيق مستويات أفضل من الحياة لمواطنيهم. لست متأكداً أنهم حين أدوا اليمين أمام الرئيس – أو بعد أداءه – قد أتيحت لهم الفرصة للتعبير عن برامجهم لإصلاح حال محافظاتهم وتوجهاتهم الفكرية وأساليبهم القيادية التي سيعتمدون عليها في تسيير شئون العباد.

إن المحافظين يمثلون فئات محددة من المصريين، فهم إما من قيادات الشرطة أو القوات المسلحة، أو من أعضاء الهيئات القضائية أو من أساتذة الجامعات. وقليل من المحافظين تختارون من غير تلك الفئات. والسمة المشتركة بين هؤلاء جميعاً أنهم يفاجئون باختيارهم كمحافظين من دون أي إعداد أو تهيئة لمتطلبات المنصب، ومن ثم ينجح أغلبهم للتعلم من خلال التجربة والخطأ.

لذا أتمنى على السادة المحافظين أن يأخذوا بعض الوقت في دراسة مهام المحافظ ومسئولياته، وأن يتعرفوا على الجوانب القانونية والمالية والإدارية فضلاً عن المهام والمسئوليات التنموية التي يضطلع بها المحافظون الناجحون.

---

[53] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

إن المطلوب من المحافظين بالدرجة الأولى أن يتعرفوا على مشكلات وأوجاع محافظاتهم، كما ينبغي عليهم رصد فرص ومقومات التنمية بها حتى يمكنهم وضع برامج للعلاج والتطوير وتيسير التنمية مبنية على الدراسة والتحليل.

لذا قد تكون النصيحة الأساسية للسادة المحافظين أن يتركوا مكاتبهم فور انتهاء وفود المهنئين، وينزلوا إلى الشارع للاتصال المباشر بالناس والتعرف عن قرب على الأوضاع التي يعن منها الناس – ومن هم سبب لها كذلك – . وليسمح لي السادة المحافظون باقتراح مجالات للعمل السريع والإنجاز الأسرع حتى يتم التخفيف من احتقان البيئة المصرية وعلاج جانب مهم من مشكلاتها .

الواجب الأول

إنني أبدأ بالتأكيد على أن المهمة الأولى للمحافظين هو العمل على إعادة تخطيط وتنسيق البيئة المصرية والسعي إلى تخليصها من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية كثيرة وخطيرة مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين أنفسهم يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إن هدف تطوير البيئة المصرية هو توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة.

ولا شك أن المحافظين سوف يواجهون – وإن كان ذلك بدرجات مختلفة – مشكلة انتشار مناطق عشوائية في مختلف المدن والقرى المصرية لا تتوفر بها مقومات الحياة الصحية السليمة، وتزدحم بأنشطة طفيلية تمثل مصادر للخطر على الصحة العامة وسلامة وأمن المواطنين.

في ذات الوقت سيكتشف المحافظون مدى اختلال النسق المعماري في المدن المصرية وتباين الأنماط المعمارية المستخدمة بما يشكل حالة تنافر غريبة وشاذة تؤذي النظر وتهدر كل أشكال الجمال والاتساق فيها . وقد نتج عن تلك العشوائية أن تفاقمت الاعتداءات الرهيبة على المناطق السكنية في المدن والقرى وتم إهدار أسس ومعايير التخطيط العمراني، وتداخلت استخدامات الأراضي بحيث بات من الصعب التمييز بين ما هو مخصص للسكنى، وما هو مخصص للأنشطة الصناعية والحرفية، أو الخدمات التعليمية والصحية وغيرها . وقد تحولت العقارات والأحياء السكنية إلى مجالات للأنشطة الصناعية

والحرفية والتجارية ومختلف المهن مما لا تتوفر مقوماتها ومتطلباتها الصحية والفنية في تلك العقارات والأحياء [مثل استخدام الشقق السكنية كمقار لمستوصفات علاجية ومستشفيات].

ويرتبط بتلك القضية ظاهرة خطيرة هي التردي الكبير في أوضاع الريف المصري واتساع نطاق الاعتداء على الأراضي الزراعية وتبويرها وتحويلها إلى مبان سكنية، مما يهدر العماد الأساسي للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية. إن التصدي لمشكلة الاعتداء على الأرض الزراعية هو مطلب أساسي لتوفير فرص أفضل للتنمية الزراعية وتوفير احتياجات الوطن من الحاصلات التي تمثل مصدراً مهماً لغذاء المصريين وما يؤدي إليه ذلك من تقليل الاعتماد على استيراد القمح والحبوب وكذا المنتجات الحيوانية من لحوم وأسماك ودواجن مجمدة.

الواجب الثاني

وثمة مشكلة خطيرة تحتاج إلى التدخل الحاسم والسريع من السادة المحافظين هي انخفاض مستوي النظافة وبدائية أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها، فضلا عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة.

بل تصل مشكلة انعدام المستوي اللائق من النظافة لنصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن والتي أصبحت جميعاً تئن مما يلقى فيها من قاذورات وحيوانات نافقة وغيرها من مصادر التلوث.

ونرى أن حسم مشكلة النظافة العامة ينبغي أن تكون في قمة اهتمامات المحافظين مع تنشيط آليات إشراك مؤسسات المجتمع المدني في القضاء على تلك السبة في جبين مصر، والابتعاد عن تقليعة استقدام شركات أجنبية لأداء تلك المهمة.

الواجب الثالث

وكذلك فإن من القضايا الجديرة باهتمام المحافظين تقادم مواقع تقديم الخدمات العامة وسوء أحوالها وافتقارها إلى المقومات اللازمة لاستقبال المواطنين وغيرهم من طالبي تلك الخدمات وتوفيرها لهم بيسر وفق معايير إنسانية تحترم الإنسان وتحافظ على كرامته.

وتشمل المواقع المقصودة مكاتب البريد والاتصالات ومكاتب السجل المدني والشهر العقاري بل وكثيراً من أقسام الشرطة وإدارات المرور، بل إن اغلب الإدارات الحكومية والمحاكم ومقار النيابة العامة

ومواقع شركات قطاع الأعمال العام التي يتعامل معها الجمهور تعاني من فقر شديد في متطلبات النظافة ومقومات الأداء السليم للخدمات.

الواجب الرابع

من جانب آخر فإن تحدياً مهماً سيواجه المحافظين الجدد يتمثل بشكل واضح في تردي حالة الشارع المصري سواء بالمدن الكبرى وأحيائها الراقية أو المدن الصغرى والقرى والأحياء الفقيرة فيها . وتبدو الصورة محزنة من حيث افتقار الكثير من شوارعنا – حتى تلك التي في المدن الكبرى والأحياء التي توصف بالراقية – إلى التصميم العلمي والمقومات السليمة للطرق المتعارف عليها عالميا مثل ضرورة أن تكون الأرصفة مهيأة للسير وخالية من الإشغالات والمعوقات، وان يكون فرش الطريق ممهدا لسير وسائل النقل في مسارات محددة، وأن تخصص مواقع لعبور المشاة، وأن ترفع من الطرق تلك الأعمال الصناعية المسماة "المطبات" والتي تقام بهدف إجبار السائقين علي تخفيض السرعة في أماكن معينة ولكنها تفتقر إلى المواصفات الفنية السليمة ويأتي تنفيذها على غير المستهدف منها وتصبح في أكثر الأحيان مصادر للخطر على السيارات.

كذلك تفتقر الشوارع المصرية إلى التنظيم الجيد لأماكن الانتظار للسيارات وإرشادات المرور الواضحة وفق القواعد العالمية فضلاً عن أماكن لدورات مياه عامة نظيفة وصحية. يضاف إلى كل ذلك انتشار العمالة الهامشية والطفيلية التي تمارس مهناً غير مطلوبة وتسهم في إحداث الفوضى والازدحام غير المبرر.

كذلك مطلوب من المحافظين جميعاً – الجدد والقدامى – علاج مشكلات تزايد أفواج المتسولين وتزدحم مناطق الآثار في القاهرة القديمة وغيرها من الجهات التي يتردد عليها السائحون وكذا في جميع مناطق وشوارع المدن المصرية.

ويزيد المشكلة تعقيداً الباعة المتجولون وهم يعرضون سلعهم الرديئة متطفلين على المارة وركاب السيارات ووسائل النقل العامة ويتخذون من أرصفة الشوارع مقاراً لتجارتهم بل ومعيشتهم في كثير من الأحيان بكل ما يترتب على ذلك من عشوائية وتلويث للبيئة.

وعن فوضي المرور في الشارع المصري فحدث ولا حرج، حيث يهدر الناس من مختلف المستويات الاجتماعية قواعد المرور وآدابه، ولا يلقى شرطي المرور الاحترام الجدير به كما يفتقد القدرة على التصدي لتلك المخالفات الجسيمة وما ينشأ عنها من مخاطر نتيجة تجاوز حدود السرعة المسموح بها والسير

عكس الاتجاه على الطرق السريعة وداخل المدن وإهمال صيانة السيارات والتفريط في شروط الأمان والسلامة المحددة قانونا .

الواجب الخامس

ولعل الأهم أن يلتفت المحافظون إلى تطوير خطط متكاملة للتنمية بمحافظاتهم باستثمار الموارد والطاقات المحلية. وأقصد بالتنمية المحلية كافة أبعادها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إن الدور الأساس للمحافظ هو أن يكون رائداً للتنمية ومحفزاً لها . وسوف يُحكم على كفاءة المحافظين بقدر ما تحققه كل منهم من تنمية متوازنة ومستدامة في محافظته.

إن كثيراً من محافظات مصر لا تزال بكراً لم يتم تعميرها واستثمار ما لها من موارد وإمكانيات للأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من الخدمات. إن محافظات سيناء والوادي الجديد والصعيد ومحافظات القناة كلها محافظات واعدة وبها الكثير من الموارد القابلة للاستغلال والاستثمار الاقتصادي شريطة أن تتوفر العناية بها والدراية بآفاقها .

وسوف يكون الواجب الأساس على السادة المحافظين هو ترويج محافظاتهم كمناطق واعدة للاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي، كما سيكون عليهم التخلص من أساليب التفكير التقليدية والانفكاك من مجالات النشاط التي اعتاد المحافظون الاقتصار عليها إيثاراً للسلامة وتجنباً للمشكلات.

الواجب السادس

إننا ننظر من المحافظين الجدد – وأيضا القدامى – أن يتقدم كل منهم لشعب محافظته ببرنامج عمل واضح تحدد الأولويات والأساليب والنتائج والإنجازات المستهدفة. وعليهم نشر تلك البرامج وإتاحتها للنقاش الشعبي والمجتمعي، والاستماع إلى آراء المختصين والمخلصين من أبناء محافظاتهم سواء بالجامعات ومراكز البحث العلمي أو من الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الملموس بكل محافظة.

وينبغي أن يتوافق المحافظون على إصدار تقارير دورية يبينون فيها للناس ما تم إنجازه، ويوضحون ما قد يكون صادفهم من عقبات ومشكلات. بهذه الشفافية والعلانية سيتمكن المحافظون من الحصول على ثقة مواطنيهم وتعاونهم من أجل تفعيل برامج التنمية والإصلاح المحلية، كما سيحصلون على مساهمات المواطنين القادرين سواء كانت مساهمات مالية أو عينية أو خبرات تخصصية.

ومن حق المحافظين جميعاً أن نضم صوتنا إلى أصواتهم لتخويلهم صلاحيات واضحة وكافية تمكنهم من اتخاذ القرارات الجريئة في مجالات التنمية المختلفة من دون التوقف عند حد استئذان الوزارات المركزية. إن المحافظات بحاجة إلى تطوير مصادر تمويلها وإتاحة الفرص لها للحصول على نصيب عادل مما تسهم به محافظاتهم في تكوين الدخل القومي. وربما يكون من المناسب في هذه المرحلة الإسراع بإصدار تشريع جديد يخرج بالمحليات من أسر أفكار الإدارة المحلية المقيدة إلى مجالات أرحب في صورة من صور الحكم المحلي تتمتع الوحدات المحلية فيه بدرجة واسعة من اللامركزية.

صحيح أننا لم نشترك في اختيار المحافظين، ولكننا بالقطع نستطيع تقييم أداءهم والحكم على إنجازاتهم. ومن ثم يجب علينا جميعاً أن نرصد ذلك الأداء ونعلن آراءنا بكافة الوسائل للتعبير عن مدى رضائنا عما يقوم به المحافظون وما يحققونه من نتائج. ورجاء إلى السادة المحافظين، أن يتوجهوا باهتماماتهم وجهودهم إلى خدمة مواطنيهم وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم، فضلاً عن اهتمامهم بالالتزام بمتطلبات العمل الرسمي باعتبارهم مكلفين من رئيس الدولة وليسوا منتخبين من الشعب.

ورغم أن دستور 2014 قد جعل اختيار المحافظين إما بالتعيين من رئيس الجمهورية أو عن طريق الانتخابات من بين مرشحين متعددين، لكن الدولة ما تزال تصر على أسلوب التعيين وترفض التحول إلى انتخابهم، والسبب واضح . . .تمكينا للدولة من السيطرة والتحكم، وإهداراً للامركزية التي يتشدق بها أهل الحكم ولا يطبقونها !!!

السيد/ عادل لبيب المحافظ الأنجح في قنا !

27. بس إحنا منعرفش[54]!!!!!!!

أعتذر عن استخدام اللغة العامية في صياغة عنوان المقال وذلك بحكم أنني أردت استخدام نفس لغة التصريح التاريخي للسيد/ صفوت الشريف خلال لقائه وأعضاء وقيادات المنتدى الإعلامي لأمانة إعلام القاهرة بالحزب الوطني الديمقراطي حين قال أن " مصر عارفة رايحة على فين" بحسب العنوان صاغه محمود مسلم في عدد الثامن والعشرين من يوليو من صحيفة المصري اليوم، أو بحسب النص أوردة كاتب الخبر على لسان السيد/ الشريف "إن مصر آمنة ومستقرة وعارفة طريقها ولها ثقلها في المنطقة وتعرف رايحة على فين وأن روح الأمر تبنى بمعنويات شبابها".

ويثير هذا التصريح تساؤلاً مهماً عن مصر التي يقصدها السيد/ الشريف والتي "هي عارفة طريقها"؟ هل هي مصر كما يراها رموز الحكم والحزب الوطني؟ أم هي مصر التي نعرفها نحن عامة المصريين الغارقين في مشاكلها والمهمومين بحاضرها ومستقبلها؟ إن كانت الأولى، فقد صدق السيد/ الشريف فهم من يعرفون ويقررون ويفرضون ما يريدون من دون إشراك المصريين أصحاب الوطن في الاختيار واتخاذ القرارات، وهم من يصنعون الانتخابات على هواهم وتختارون القيادات وفق معاييرهم ويديرون شئون الوطن وكأنه ملكية خالصة لهم.

وإن كانت الثانية فقد جانبه الصواب، إذ إنني أزعم أن غالبية المصريين لا يعرفون سوى أن مصر تتجه من حال سيئ إلى الأسوأ، وهم يعرفون أن أحوالهم ومستويات معيشتهم في تدهور مستمر نتيجة سياسات الحكومة الذكية المنحازة إلى الأثرياء ورجال الأعمال ومنهم المحتكرين والمفسدين والناهبين لأموال البنوك وأصحاب العبارات الغارقة. يعرف عامة المصريين أن الأسعار في انفلات وتصاعد وأن دخولهم ومدخراتهم – لمن كان منهم لديه مدخرات – تتآكل نتيجة لذلك، ويعرفون أن البطالة تتزايد وأن مئات الآلاف من أبنائهم – ن ضحوا من أجل تعليمهم بكل غال لديهم – يتخرجون من جامعات المحروسة ومعاهدها ليمضوا سنوات على المقاهي والتسكع في الشوارع لعجزهم عن الحصول على عمل، كما يعرفون أن مئات الملايين من مدخراتهم في منظومة التأمينات الاجتماعية قد استولت عليها الحكومة وبددتها لسد عجز الموازنة ثم تحايلت عليهم بإصدار صكوك لإثبات مديونيتها على الورق. ويعرف

---

[54] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

المصريون أن حكومتهم الذكية تفرط في ثرواتهم بتصدير البترول والغاز الطبيعي إلى إسرائيل بأسعار متدنية وتبيع البنوك الوطنية رغم إنفاقها المليارات لتصحيح أوضاعها . كما يعرف المصريون أن حكوماتهم المتعاقبة قد بددت المليارات من أموالهم على مشاريع وصفها يوماً ب "العملاقة" ثم عادت الآن لتعترف بفشلها وفي مقدمتها مشروع توشكي، في الوقت نفسه الذي أهملت فيه تنفيذ المشروع القومي لتنمية وتعمير سيناء. وأهدرت المليارات في تنفيذ خاطئ لترعة السلام في غير مسارها الصحيح وأضاعت بذلك فرص استصلاح واستزراع ما يقرب من 1.5 مليون فدان من أراضي وسط سيناء، ومن ثم سدت الطريق أمام توطين ثلاثة ملايين مصري يضيق بهم الوادي القديم وتشكو الحكومة من تزايدهم !

ذلك مبلغ علم المصريين بشئون بلادهم، أما ما تجهلونه فأكثر وأخطر. هم تجهلون متى ترفع عنهم حالة الطوارئ ليعيشوا كباقي خلق الله في البلاد الديموقراطية، وتجهلون من سيترشح في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، ولا يعلمون متى ستتغير الحكومة الحالية، كما تجهلون المدى الزمني المفترض أن يمضيه القادة والمسئولون السياسيون في مناصبهم وأغلبهم تجاوز الخامسة والسبعين أطال الله في أعمارهم. ولا يعرف المصريون متى ستكون علاقات مصر وإيران على نفس مستوى علاقاتها مع إسرائيل، ولا متى يتم الوفاق مع قطر أو سوريا !

ويطرح السيد/صفوت الشريف في تصريحه المنسوب إليه بصحيفة المصري اليوم أن "مشاكلنا تزيد يوماً بعد الآخر.. لو كان تعدادنا 60 مليون ما كنش حالنا وصل لكده ولكن يجب أن نتحمل بعضنا"، وهذا التصريح استمرار للنهج الرسمي في إلقاء النبعة على المصريين في فشل سياسات حكومات الحزب الوطني المتعاقبة وتخلف التنمية وتراجع مستويات الأداء الاقتصادي. إن نغمة زيادة السكان وتحميلهم مسئولية المشاكل التي يعاني منها الوطن مردود عليها بالنظر إلى الصين والهند والتي يزيد عدد سكان كل منهما عن الألف مليون ومع ذلك تحققان تقدماً اقتصادياً وتقنياً غير مسبوق وتصلان إلى مصاف الدول الكبرى عالمياً من دون استخدام النغمة المعجوجة عن ضخامة عدد السكان. وكذلك الحال بالنسبة لدولة مثل إندونيسيا التي وصل عدد سكانها إلى 235 مليون نسمة أي أكثر من ثلاثة أمثال سكان المحروسة، ويتحدث أهلها 583 لغة ولهجة وينقسمون إلى أكثر من عشرة أعراق. ورغم ضخامة عدد السكان وسنوات الديكتاتورية والفساد والنهب المنظم أثناء حكم سوهارتو على مدى اثنين وثلاثين عاماً، فقد استطاع الحكم الديمقراطي بعد التخلص من سوهارتو عام 1998 أن يحقق إنجازات مشهودة حيث بلغ

الناتج المحلي الإجمالي 400 مليار دولار أمريكي في 2008 – مقارناً ب 130 مليار دولار في مصر عام 2007 –، كما حققت إندونيسيا معدلات للنمو الاقتصادي بلغت في المتوسط أعلى من 5% خلال السنوات القليلة الماضية، وزاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2008 بنسبة 6.1%.

ويقول السيد/ الشريف لو كان عددنا 60 مليوناً ما كنا وصلنا إلى هذا الحد من المشكلات، وأقول لسيادته لقد كان عددنا 60 مليوناً في 1996 ومع ذلك لم تستفد الحكومة من هذه الفرصة ومنع تضخم المشكلات حتى وصلنا إلى ما نحن فيه! وكان عددنا 40 مليوناً في 1979 ولم نشعر وقتها أن الدولة تعتبر عددنا مقبولاً وعملت على إنجاز خطط للتنمية تستفيد من تلك الفرصة السانحة! كما تسلمنا نظام يوليو 1952 ونحن أكثر قليلاً من 20 مليون فماذا فعل بنا حتى أوصلنا إلى ما نحن فيه؟

وفي الوقت الذي ينعى فيه السيد/ الشريف على المصريين تزايدهم وأنهم سبب الحال الذي وصلنا إليه، يفاجئنا رئيس الوزراء أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج بلغت العام الماضي 8.4 مليار دولار وأن هذه التحويلات أصبحت – ولعدة عقود ماضية – تمثل مصدراً مهماً من مصادر العملة الصعبة لتحسين ميزان المدفوعات وبرغم فشل الحكومة في إعداد إستراتيجية واضحة للهجرة على حد قوله.

إذن المصريون يسهمون في تنمية دخل الوطن من العملات الأجنبية ويؤدون ما عليهم، فلماذا لا تتحملهم حكومتهم كما يتحملونها، أم كتب عليهم أن يكونوا هم "حالين الأسية"؟

28. هل تتحقق رؤية الرئيس لمستقبل مصر . . . وكيف؟

طرح الرئيس مبارك رؤيته لمستقبل مصر في خطابه أثناء الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الجديدة يوم السبت 21 نوفمبر 2009 معبراً عن أمله في بناء مجتمع يرسخ الديموقراطية وحقوق المواطنين وحرياتهم، ويوطد اللامركزية وتحقق تنمية متواصلة في الموارد وتطويراً متواصلاً في البنية الأساسية بما تجذب مزيداً من الاستثمارات وتخلق المزيد من فرص العمل والدخول للمواطنين. ويواصل الرئيس تصويره للمجتمع الذي يبشر به ويتمنى تحققه – خلال العشر سنوات القادمة وما بعدها – موضحاً أنه مجتمع يتمتع فيه المواطنون بمستوى أفضل من الخدمات ومستوى أفضل للمعيشة ويتصدى بشجاعة لمشكلات زيادة السكان وتحقق تطويراً جذرياً للتعليم بجميع مراحله ويولي الأهمية الواجبة للبحث العلمي ليكون قاطرة للنمو وليقود حركة المجتمع نحو المستقبل.

ولا يستطيع أي مصري محب لوطنه إلا أن يتفق مع تلك الرؤية، ولكن يظل السؤال الأهم وهو ما السبيل إلى تحقيقها؟ حيث ينعم المصريون بآثارها على أرض الواقع؟ إن خطاب الرئيس لم يقدم توضيحاً لآليات تحقيق هذه الرؤية سوى بعبارة عامة " وأقول بكل الثقة والاقتناع إننا قادرون على تحقيق هذه الرؤية وهذا الحلم بفكر وسواعد المصريين، بشعب وضع أقدامه على الطريق الصحيح، وأثبت – بسجل مشرف عبر تاريخه – قدرته على قهر المستحيل عندما تتوحد طاقاته حول هدف قومي واحد من أجل الوطن" . تلك العبارة لا تشير أبداً إلى آليات وإجراءات سيتخذها النظام الحاكم لتأمين انتقال المجتمع من حالته الراهنة إلى الرؤية المستقبلية، ولا تضمنت عبارة الرئيس توضيحاً للأولويات وبرنامجاً زمنياً لتحقيقها خاصة وقد حدد الفترة اللازمة لتحقيق تلك الرؤية بعشر سنوات – وما بعدها – !

لقد كان الرئيس محقاً تماماً وهو يقول في خطابه " إن مستقبل الأمم والشعوب هو جنين حاضرها بصعابه وطموحاته، وهو نتاج ما تقدمه أجيال الحاضر لأجيال الغد"، أي أن النتائج تنبع من المقدمات، ولذا فإن استمرار المشهد السياسي الحالي في مصر على ما هو عليه لا يوفر البيئة المناسبة للتطور الديمقراطي وتحقيق الصورة المستقبلية التي تضمنها خطاب الرئيس. ونضيف أن ثمة تغييرات جذرية ينبغي على القوى السياسية في مصر أن تضغط في سبيل دفع النظام الحاكم إلى القبول بها حتى تتحقق البيئة الصالحة لتطبيق رؤية مصر المستقبل التي طرحها الرئيس والتي لا شك تحظى بقبول كل المصريين.

وتنقسم تلك التغييرات المأمولة إلى شرطين؛ تغييرات عاجلة في الفترة القصيرة من الآن وحتى إجراء الانتخابات التشريعية في 2010 ثم الانتخابات الرئاسية في 2011، وتغييرات تتم على مدى زمني أطول قد يستغرق فترة الرئاسة القادمة.

وتتبلور أهم التغييرات السياسية العاجلة في إطلاق حرية تأسيس الأحزاب وذلك بتعديل قانون الأحزاب بما يحقق إلغاء لجنة شئون الأحزاب وإسقاط الشروط التي يتضمنها القانون الحالي والاكتفاء بقيام الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار مع التأكيد على ألا يكون لها أي أساس ديني أو عسكري. ويواكب هذا التعديل التشريعي أن ترفع الأجهزة الأمنية يدها عن الأحزاب وتمتنع عن التدخل في شئونها، كما تجب إلغاء كافة القيود المفروضة على حركة الأحزاب وفعالياتها في الاتصال بجماهيرها والدعوة إلى برامجها!

كذلك يعتبر مطلباً للتغيير الديمقراطي العاجل إصدار قانون جديد لممارسة الحقوق السياسية يجعل الانتخابات التشريعية بنظام القوائم النسبية، ويؤكد استقلال الهيئة العليا للانتخابات باعتبارها هيئة مستقلة بذاتها – على غرار المحكمة الدستورية العليا – وذلك ضماناً لعدم تعرضها لأي شكل من أشكال الضغط والتدخل من قبل السلطة التنفيذية أو تأثير الحزب الحاكم. ويتطلب تأكيد هذا الاستقلال النص على أن يتم تشكيلها من قضاة سابقين وشخصيات عامة غير حزبيين وعدم جواز عزلهم، وأن ينتخب رئيسها من بين أعضائها. ومن المهم أن ينص القانون الجديد على إجراء الانتخابات على مراحل وقد يقتضي ذلك تعديل المادة رقم 88 من الدستور التي تنص على أن تجري الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الشعب في يوم واحد. ومن الضمانات المحورية لسلامة العمليات الانتخابية ومنع فرص التزوير فيها اتخاذ قاعدة بيانات الرقم القومي أساساً لبناء الجداول الانتخابية وتحديثها باستمرار واعتماد بطاقة الرقم القومي لإثبات شخصيات الناخبين عند التصويت، وكذا استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في كافة مراحل العملية الانتخابية حتى إظهار النتائج بما يضمن صحتها وامتناع فرص التلاعب فيها، وبما يسمح بمنح المصريين المقيمين بالخارج حق التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وتستكمل إجراءات التغيير الديمقراطي العاجلة بضرورة تعديل المادة رقم 76 من الدستور لإزالة ما بها من عوار وتبسيط الشروط الواجب توفرها للترشيح في منصب رئيس الجمهورية وذلك باعتماد نص مقارب لما جاء في مشروع دستور 1954 بأن يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أب وجد مصريين وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية وألا يقل سنه يوم الانتخاب عن

خمس وأربعين سنة وألا يزيد عن خمس وسبعين سنة. كما ينبغي تعديل المادة 77 بالنص على أن تكون مدة الرئاسة خمس سنوات وألا ينتخب أحد للرئاسة أكثر من مرتين.

ومن المهم أن تشمل التغييرات الديموقراطية قصيرة الأجل تعديل مواد الدستور من المادة رقم 137 وحتى المادة رقم 152 المتعلقة برئيس الجمهورية بغرض الحد من سلطات الرئيس وتمهيداً للتحول إلى نظام برلماني مع وضع الدستور الجديد.

إن تهيئة المشهد السياسي في الفترة القصيرة يتطلب وبكل الوضوح أن تضغط القوى الوطنية من أجل انتزاع وإطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات، والحد من سيطرة الحزب الحاكم وحكومته على وسائل الإعلام الرسمي وتدخلاتهما في الإعلام الخاص وتقييد حريته في تناول قضايا الوطن. كما ينبغي الضغط من أجل إطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والتظاهر السلمي والاحتجاج.

ويأتي في قمة التغييرات الديموقراطية العاجلة المطلوبة إلغاء حالة الطوارئ وتقييد حق الحكومة في طلب العمل بقانون الطوارئ، ويتطلب ذلك مراجعة المادة 179 من الدستور والتي تطلق يد الدولة في الانتهاكات على الحريات الشخصية وتلغي عملياً ما جاء في المواد 41 و44 و47 من تأكيد حماية الحريات الشخصية وحرمة المساكن وحريات التعبير وإبداء الرأي. ولعل ما يؤكد حتمية تلك المراجعة هو ذلك الموقف الأخير الذي شهد اقتحام أجهزة الأمن لمنزل المغفور له المستشار عبد الغفار محمد واعتقال ابنه بدون اتهام ثم إطلاق سراحه من دون تبرير أو بيان ماهية التهم الموجهة إليه ومدى ما أسفر عنه التحقيق معه – إن كان ثمة تحقيق قضائي قد تم – ناهيك عن عدم الاعتذار عن تلك الواقعة أو التصريح بأسباب ذلك التصرف المخالف للدستور، وكذا عدم توضيح ماهية المستندات والأوراق التي استولت عليها القوة المهاجمة لمنزل المستشار.

إن تفعيل تلك التغييرات الديموقراطية يتطلب تحالفاً وطنياً بين كافة القوى السياسية المعتبرة وهيئات المجتمع المدني والشخصيات العامة ذوي الاعتبار والمصداقية، وأن يتوافق المتحالفون على برنامج وطني للإصلاح السياسي والدستوري، ويمارسون كل آليات الضغط والتأثير على النظام الحاكم للاستجابة لمطالب الإصلاح والالتزام بتطبيقها تجنباً لسيناريوهات بديلة لفرض التغيير قد لا تحقق الصالح الوطني وقد تهدد أمنه واستقراره. وفي اعتقادي أن البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد يوفر نقطة انطلاق مهمة يمكن أن ينعقد عليها هذا التوافق الوطني المنشود.

مرة أخرى وليست أخيرة، المستقبل الزاهر تصنعه الشعوب الحرة التي تملك أمرها بيدها، لذلك يدعو حزب الوفد لأن يعيد الشعب تملك الوطن!

وما تزال هذه المقولة صحيحة رغم اختلاف الأوضاع في المحروسة بعد التغيرات الهائلة في 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، ولكن لم يتمكن المصريون من إعادة تملك مصرهم!!!

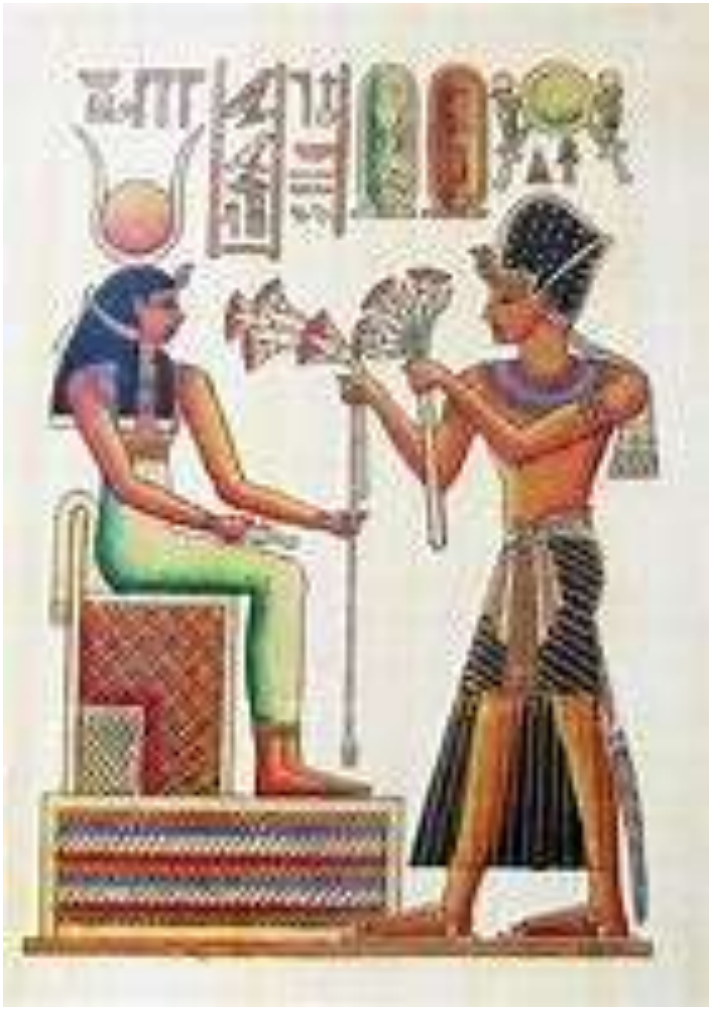

29. النزاهة والشفافية..... على طريقة الحكومة الذكية[55]!

جاء تشكيل اللجنة الدائمة للشفافية والنزاهة بوزارة التنمية الإدارية استجابة رسمية للاتجاه العام في معظم دول العالم وإتباعا للتوصيات التي جاءت في تقارير منظمات دولية مهتمة بشأن الفساد ومكافحته، وفي مقدمة تلك المنظمات " الأمم المتحدة" التي قامت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في 15 نوفمبر 2005 .

وقد جاء التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة المصرية الصادر في أغسطس 2008 أقرب إلى الدراسات الأكاديمية حيث تعرض لما أسماه في الفصل الأول " تشخيص الحالة الراهنة للشفافية والنزاهة في مصر"، وهو عنوان يوحي في قراءته الأولى أنه سيعرض تقريراً عن مستوى الشفافية والنزاهة ورصد حالات الفساد وتحليل أسبابها، ومن ثم تقديم توصيات للتعامل مع تلك الأسباب. إلا أن التقرير اتجه إلى عرض أكاديمي للمنظومة التشريعية الوطنية التي يراها أصحاب التقرير أنها داعمة للشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري بالدولة والتطورات والتغيرات التي لحقت بها، وانتهي التقرير إلى نتيجة غاية في الغرابة وهي أن لدى مصر إطاراً مؤسسياً شبه متكامل لمحاربة الفساد، كذلك ترسانة تشريعية متطورة من حيث التجريم والعقاب بما تحتاج فقط لمزيد من التعاون والتكامل والعمل المشترك بما تحقق الإرادة السياسية المنعقدة لمحاصرة الفساد الإداري والالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. وتلك النتيجة يدحضها الواقع حيث لا نلحظ دلائل وجود تلك الإرادة السياسية لمكافحة الفساد ترصده المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة برصد الفساد ومنها "منظمة الشفافية العالمية" و"منظمة بيت الحرية" وغيرها والتي أشار إليها التقرير وجميعها يضع مصر في ترتيب متقدم من حيث درجة الفساد وترتيب متأخر من حيث درجة الشفافية والنزاهة، والتي اهتم التقرير بعرض مختصر لنتائج تقرير مؤشرات النزاهة العالمية عام 2007 و حصلت فيه مصر على تقدير ضعيف جداً في 15 مؤشر من إجمالي 29 مؤشراً وتقدير ضعيف في 9 مؤشرات وتقدير معتدل في 3 مؤشرات، بينما حصلت على تقدير قوي في مؤشر وحيد وقوية جداً في مؤشر آخر وبتقدير عام ضعيف جداً

---

[55] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

ونرى أن ما ذهب إليه التقرير أن توفر ترسانة من القوانين كفيل بالقضاء على الفساد هو تسطيح للقضية بدرجة غير مقبولة، إذ أن القوانين وإن كانت شرطاً ضرورياً للتعامل مع مظاهر الفساد، إلا أنها ليست كافية لمكافحته والقضاء على أسبابه وجذوره. فالقوانين عادة تتعامل مع ظاهرة الفساد بعد حدوثها وظهورها واستشرائها، أما الأهم فهو التعامل مع منابع الفساد ومسبباته التي تتواجد وتنمو في الأساس في ظل النظام السياسي اللاديمقراطي الذي يعادي الشفافية بطبيعته، ويكرس التوجهات المركزية القائمة على تركيز السلطة والانفراد بحق اتخاذ القرارات، في نفس الوقت الذي لا تتوفر فيه آليات واضحة قابلة للتطبيق في شأن مساءلة ومحاسبة المسئولين المتربعين على القمة السياسية للدولة.

من ناحية ثانية، فقد أرجع التقرير ظهور الفساد في جزء كبير منه إلى إغفال تطبيق قواعد الحوكمة، ويرى محررو التقرير أن الفساد ينتشر بصورة أكبر عندما يتاح للمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة، ومن الواضح أن التقرير قد أغفل حقيقة مهمة وهي أن استمرار المسئول – أي مسئول – في موقعه لفترات ممتدة بلا حدود يتيح له الانفراد بالسلطة والاستئثار بحق اتخاذ القرارات من دون شريك ولا معقب، الأمر يعطيه فرصاً لا نهائية لاتخاذ ما يشاء من قرارات وإقرار ما يشاء من تصرفات قد تكون في أساسها فاسدة أو محفزة للفساد!

وفي رأي أصحاب التقرير أن أمثلة الفساد " تتراوح بين تقديم الرشاوى والاحتيال والتهرب من الضرائب إلى غسل الأموال وسوء تقدير السلع التجارية إلى الممارسات الأخرى والتي لا يمكن حصرها في هذا المجال". وفي ظني أن التقرير أغفل أهم صور الفساد في المجتمعات والدول النامية ومنها مصر، وهي تبديد موارد الدولة في مشروعات غير مدروسة وتعريض أمن الدولة ومستقبلها للخطر نتيجة مغامرات سياسية غير مبررة تنطلق من رغبات الحاكم في تحقيق إنجازات وبطولات حتى ولو على حساب مصالح الدولة والمواطنين. إن تصرفات الحاكم المطلق الذي يتمتع بسلطة وصلاحيات غير محدودة من دون أن تخضع لأي شكل من أشكال المساءلة والمحاسبة البرلمانية أو الشعبية هي في ظني المصدر الأكبر لبذور الفساد في المجتمع، حيث يلتف أصحاب المصالح والانتهازيون حوله ينافقونه ويزينون له أعماله ويمجدون قدراته وصفاته الزعامية، ومن خلال توثيق علاقاتهم به وتحزبه الحاكم وبطانته من كبار المسئولين يستطيعون تحقيق مزايا ومكاسب وثروات بطرق وأساليب غير مشروعة وبغض النظر عن ترسانة القوانين التي يتحدث عنها التقرير ويراها شبه متكاملة!

ومن الملاحظ على التقرير أنه تفادى تماماً التعامل مع قضية النظام السياسي ونظام الحكم ومسئولية الحكومة عن ظهور الفساد وانتشاره، حيث يشير إلى أن مكافحة الفساد "يرتبط بمسار وسلوكيات وليس فقط بقرار، وتتقاطع مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة، وينولى فاعلون مختلفون في الأهداف والتوجهات وضع سياسات مكافحته، مما يتطلب ضرورة إشراك العديد من الجهات في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته" . وبرغم طول العبارة السابقة وعدم وضوح المعنى المقصود، فإن النتيجة المستفادة منها هي تجميع قضية الفساد ومكافحته بإسناد المهمة إلى جهات وأطراف عديدة وغير محددة . من ناحية أخرى، فإن هذا الرأي يؤكد ما ذهبنا إليه من تجاهل التقرير لتأثير النظام السياسي وسلطة الحكم والتي تعطي الفرص للفساد إذ يتحلق حولها المفسدون بزعم أنهم مناصرون للسياسات التي ينتهجها الحاكم ومؤيدون لبرامج حزبه الحاكم، ومن ثم تتاح لهم فرص التداخل مع سلطة الحكم وتختلط المال والسلطة السياسية بما يؤدي إلى أن تتميع الفروق بين مجال العمل الاقتصادي وأهداف الربح وتكوين الثروات وبين مجال العمل السياسي . وعادة تحصل هؤلاء المفسدون على حماية الحاكم المباشرة والصريحة وفي أكثر الأحيان تختلقون هم هذه الحماية وينسبون صدورها إلى الحاكم وتخضع المرؤوسون في مواقع العمل العام المختلفة لطلبات المفسدين تحت وهم تلك الحماية الرئاسية، بل وقد يستفيد بعضهم منها ويساعد المفسدين على إنجاز أطماعهم محققين لأنفسهم بعض المزايا على الهامش .

ويرى التقرير أنه لا بد من اتخاذ إجراءات وطنية تساهم في رفع أداء الجهاز الحكومي وتنظيم عمله من جهة، وتعيد بناء الثقة بينه وبين المواطن من جهة أخرى" . ومرة أخرى، نرى أن ما ذهب إليه التقرير ليس كافياً، فليست القضية في الأساس هي انخفاض كفاءة الجهاز الحكومي - وإن كان ذلك أحد العوامل المشجعة على انتشار الفساد - إلا أن القضية الأساسية وفي المقام الأول هي تغول السلطة التنفيذية وتمتعها بصلاحيات غير محدودة، في وقت تتضاءل فيه قدرة السلطة التشريعية في الرقابة على الحكومة ورئيس الجمهورية، وتعجز في أغلب الأحيان عن مباشرة دورها في المحاسبة . ويكفي أن نذكر أنفسنا بالعبارة الشهيرة التي ينهي بها رئيس مجلس الشعب مناقشة أي استجواب مقدم ضد وزير أو رئيس الوزراء " جاءني طلب موقع عليه من خمسة وعشرين عضواً بطلب الانتقال إلى جدول الأعمال"، وفوراً ترتفع الأيدي بإشارة من مايسترو الحزب الحاكم في مجلس الشعب وتوافق الأغلبية على الانتقال إلى جدول

الأعمال. من جانب آخر، فإن السطوة الأمنية كفيلة بوأد أي محاولات لجماعات الرفض السياسي ولتجمعات المجتمع المدني لإبراز الأخطاء ومناقشة حالات الفساد.

ولنا أن نذكر مصير شباب 6 إبريل ومأساة الفتاة إسراء عبد الفتاح!

وقد استشهد التقرير بصدور مجموعة من القوانين الجديدة في مصر كدليل على استكمال المنظومة التشريعية الكفيلة بمكافحة الفساد، وذكر التقرير من بينها قانون منع الممارسات الاحتكارية. ويبدو أن معدي التقرير لم يتابعوا ما حدث في مجلس الشعب ليلة تمت إضافة المادة رقم 26 إلى القانون والتي قضت بتجريم الإبلاغ عن الممارسات الاحتكارية وفرض غرامة تصل إلى 150 مليون جنيه وهي نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها المحتكر. ويعتبر ذلك في رأي الكثيرين – وأنا منهم – أن هذا التعديل هو قمة الفساد!

وتعرض باقي فصول التقرير الجهود الدولية في محاربة الفساد والنزاهة والشفافية في الجهاز الإداري في مصر، ومدى الشفافية في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة ثم دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد. واتسمت معالجة تلك الموضوعات بالنهج الأكاديمي الذي لا يضيف جديداً غير معلوم للمهتمين بقضايا الفساد، وما كانت تتطلب تشكيل لجنة دائمة للشفافية والنزاهة. ثم يعرض التقرير ما قامت به اللجنة من أنشطة، والتوصيات التي زينها عنوانٌ فخمٌ هو " برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة".

وتتبلور ملاحظاتنا على اللجنة وتقريرها وما انتهت إليه من توصيات في أن تبعية اللجنة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الوزير لها تعتبر من أهم نقاط الضعف التي تعوق عملها وتحد من حرية أعضائها في التقصي والتحليل واقتراح أوجه العلاج اللازمة لمكافحة الفساد. وقد أوضح التقرير ذاته أن مثل هذه اللجنة ينبغي أن تكون مستقلة عن جهاز الدولة وتتمتع بالحرية والاستقلال، وأن تبعيتها للوزارة مخالف لنص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تشترط استقلال جهاز مكافحة الفساد عن الأجهزة الحكومية والسلطة التنفيذية.

من ناحية أخرى، جاء تشكيل اللجنة في بدايته محصوراً في مجموعة مختارة من الأفراد بزعم أنهم يمثلون منظمات المجتمع المدني [كلية الآداب جامعة القاهرة، مركز منتدى حوارات الإسكندرية، جريدة الأهرام]، بالإضافة إلى ممثل عن حزب الوفد ونقطة اتصال مع المنظمات الدولية ممثلة في مساعد وزير

الخارجية للمنظمات الدولية. وقد جرى توسيع عضوية اللجنة من خلال ضم أعضاء بصفة الجهات التي يمثلونها وهم ممثل عن كل من الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، المجلس القومي لحقوق الإنسان. كما تم ضم أربعة أعضاء بصفتهم الشخصية وممثلين عن الصحافة والإعلام. وباستثناء عدد محدود من أعضاء اللجنة، فإن أغلبية الأعضاء موظفين عموميين تخضعون في ممارستهم لمتطلبات عضويتهم في اللجنة لكثير من الضوابط والقيود المعلنة وغير المعلنة ليس أقلها رئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية للجنة بما يعكسه ذلك من سيطرة الإطار الحكومي الرسمي على أعمالها، فضلاً عن ذلك فإنها ورغم توسيع عضويتها لا تضم ممثلين عن جهتين يتصل عملهما بقضايا الفساد مباشرة وهما إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل ووحدة غسل الأموال.

كما أنه على الرغم من أن المادة الثالثة من قرار تشكيل اللجنة أورد ضمن اختصاصاتها "رصد حالات الفساد الإداري وجهود الجهات الحكومية وأداءها في مكافحة الفساد"، إلا أن التقرير لم يتطرق إلى ذكر حالة فساد واحدة! وبدلاً من ذلك نجد التقرير يدافع عن الحكومة حين أشار إلى تناول الصحافة المستقلة والمعارضة لحالات الفساد حيث يوضح "وجود اتجاه كبير لتحميل الحكومة والنظام السياسي وحدهما المسئولية الأولى والمباشرة لتفشي ظاهرة الفساد دون التركيز على ضرورة تضافر كافة قوى المجتمع وعناصره في التصدي لهذه الظاهرة". والحقيقة أن التقرير أغفل ذكر كيف يمكن لكافة قوى المجتمع أن تتضافر في التصدي للفساد إذا كانت الحكومة والحزب الحاكم والنظام السياسي تحتكرون كل السلطة والصلاحية ويمنعون ممثلي تلك القوى المجتمعية من المشاركة في الحياة العامة بكل أشكال القيود والمعوقات التي توضع في سبيل تكوين الأحزاب وتقييد النقابات المهنية وفرض الحراسة على أغلبها، وتحييد النقابات العمالية، فضلاً عن كل الممارسات اللاديمقراطية في أعمال الانتخابات التشريعية والمحلية.

وقد ركز التقرير على المناخ الاقتصادي الداعم للشفافية والنزاهة في وضع ومناقشة وإعلان الموازنة العامة للدولة، ومع تقديرنا لأهمية الموازنة العامة كأداة لتخطيط الأداء الحكومي وضبط الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلا أن اختيارها كمحور مهم في معالجة قضية الفساد لم يكن موفقاً. فكلنا يعلم أن الموازنة في مصر هي أداة حكومية صرف تتصرف فيها الحكومة كما تشاء برغم ما أدخلته التعديلات الدستورية عام 2007 من أنه يجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذاً لالتزام محدد على الدولة. وكان الأجدر بالتقرير أن يهتم بقضايا اقتصادية على أعلى درجة

من الأهمية والخطورة في فتح الأبواب للفساد، منها قضايا الخصخصة وطريقة تقييم الأصول المعروضة للبيع، وإصدار السندات الحكومية الدولارية [حسب ما تم في 2004]، واتفاقات تصدير الغاز الطبيعي والبترول، وأساليب ترسية العقود الحكومية الكبرى على الشركات وما قد تحدث من تجاوزات ومثالنا على ذلك رفض مجلس الدولة للعقد أبرمته الشركة القابضة للكيماويات مع شركة أجريوم الكندية و لا نعلم مصيره بعد الاتفاق غير المعلن أعلنت الحكومة توصلها إليه مع الشركة قبل أسبوعين. كذلك من مجالات الفساد الفسيحة ما يجري في استخدام المنح والمعونات الأجنبية وغيرها من القضايا التي تثار حولها كثير من التساؤلات، فضلاً عن قضايا تغيب فيها المعايير الموضوعية وأهمها تخصيص أراضي الدولة واشتباك مصالح رجال الأعمال ن يتولون مناصب وزارية وقيادية في الحزب الحاكم.

وختاماً، أشير إلى ما جاء في التقرير من أن اللجنة قامت بالتعاقد مع كلية الآداب بجامعة القاهرة لإعداد دراسة حول "الأطر الحاكمة لاختيارات المصريين وسلوكياتهم: دراسة لقيم الفساد والشفافية والنزاهة"، وحيث أن عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة التي جرى تعاقد اللجنة معها هو عضو باللجنة، فلا يستقيم ذلك التعاقد مع ضوابط الشفافية. كما أن اللجنة لم توضح في تقريرها قيمة هذا التعاقد المالية ! وعلى نفس المنوال ما جاء بالتقرير من موافقة اللجنة على التعاون مع البنك الدولي من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في وضع وتطوير مؤشرات وطنية لرصد الفساد في مصر، بينما مدير المركز هو الآخر عضو باللجنة ! ألا يؤدي هذا التصرف من جانب اللجنة إلى التشكيك في مصداقيتها ومدى التزامها بضوابط الحوكمة والشفافية !

وأخيراً، فإن برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة الذي اقترحته اللجنة يقدم توصيات تبدأ باقتراح تشكيل لجنة وطنية للشفافية والنزاهة تتبع رئيس مجلس الوزراء وهو أمر لا يضيف جديداً طالما كانت تلك اللجنة تحت الوصاية الحكومية. وفي ظني أن البرنامج المقترح لا يمس جوهر قضية الفساد في مصر وإنما تدور حول أطرافها الخارجية، وتظل القضية في الأساس قضية سياسية بالدرجة الأولى تتعلق بنظام الحكم وافتقاد عناصر الحوكمة القائمة على تداول السلطة والمساءلة والمحاسبية، وضرورة أن تشغل الوظائف العامة من أعلاها – رئيس الجمهورية – إلى أدناها لمدد محددة.

إنه رغم مرور ما يقرب من سنة كاملة على صدور قرار تشكيل اللجنة إلا أن أغلب أنشطتها خلال تلك الفترة انحصرت في الدراسات وحضور المؤتمرات والمشاركة في مناقشات، ولم تحاول اللجنة تفعيل

الاختصاص الأساسي الذي قامت من أجله وهو "رصد حالات الفساد الإداري وجهود الحكومة وأداءها في مكافحة الفساد"، كما أن اللجنة – وأعضائها غير متفرغين – قد حصرت اهتمامها في الجهاز الإداري للدولة ولم تطرق باب الفساد في القطاع الخاص وهو من أكبر منتجي الفساد ومصدريه عادة !

وفي انتظار التقرير الثالث للجنة وبأمل أن تتدبر الآية الكريمة" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم [الروم، 41] !

وفي العام 2014 أصدرت حكومة م. إبراهيم محلب "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" وحُدد نطاقها الزمني بالفترة 2014.2018 . وقد اعتمدت الاستراتيجية على عدة مبادئ أهمها مبدأ سيادة القانون والفصل بين سلطات الدولة والالتزام والإرادة السياسية وهذا يشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعمل مع بعضها البعض من اجل ضمان تنفيذ الاستراتيجية والالتزام الكامل بالتعاون والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والالتزام بمبدأ الحوكمة ينعين علي الحكومة ان تطبقه في إتباع مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة والفاعلية والمساءلة والمحاسبة ووضع إجراءات واضحة وفعالة واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون والتدخل المبكر لحصر فرص وقوع الفساد والقضاء عليه في الوقت المناسب.وها نحن أهالي المحروسة على مشارف 2018 والتي من المفترض أن تكون الاستراتيجية قد قاربت على تحقيق أهدافها ، ولكن الفساد زاد واستشرى بعنف عما قبل إطلاقها ! ! ! ! !

30. وارتفع نداء التغيير . . . . . فهل من مستمع[56]؟

تموج الساحة السياسية في مصر هذه الأيام بآراء وأفكار ومواقف تصب جميعها في اتجاه ضرورة التغيير الديمقراطي والتحول نحو نظام الجمهورية البرلمانية من أجل تقليص السلطات غير المحدودة لرئيس الجمهورية في النظام الحالي وإعادة التوازن بين السلطات، وما يؤدي إليه ذلك من تأكيد احترام حقوق المصريين في المشاركة الإيجابية في تقرير شئون حياتهم وفتح أبواب الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما تحقق مصالح الناس وتحمي حقوقهم ويقيم العدل ويؤكد سيادة القانون.

وقد كان حزب الوفد في طليعة المطالبين بتعديلات دستورية تفتح المجال بلا قيود أمام جميع المصريين للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وإلغاء القيود التي تفرضها المادة 76 من الدستور والتي تجعل الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية حكراً على من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما طالب حزب الوفد بتحديد مدة رئاسة الجمهورية في مدتين اثنتين فقط. وتوج الوفد مطالبه بطرح التحول نحو الجمهورية البرلمانية. وقد أوضح الوفد في بيانه إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 أنه لم يعد مقبولاً وضع مصير الأمة في يد شخص واحد، وأن من يأتي بعد الرئيس مبارك لن ينتفع بنفس سلطاته. كما أكد ضرورة التحول إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بحيث يكون الرئيس في موقع الضامن لسلامة الوطن وأن يكون مجلس الوزراء هو المسئول عن وضع السياسات وتنفيذها.

وقد شهدت الساحة السياسية في مصر ومنذ أعلن الوفد بيانه المشار إليه حركة غير مسبوقة حين بدأت شخصيات مصرية رفيعة المستوى تلقي بثقلها وراء قضية إعادة بناء نظام الحكم على أسس ديمقراطية تضمن مستقبلاً أفضل للوطن وتخرجه من عثراته الحالية التي نشأت وتفاقمت نتيجة سياسات الحزب الحاكم على مدى ثلاثين عاماً تدهورت خلالها أحوال البلاد والعباد في كافة مجالات الحياة. فقد طرح الدكتور محمد البرادعي نفسه كمرشح محتمل في انتخابات رئيس الجمهورية القادمة عام 2011 وحدد لذلك شروطاً تبلورت في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تنظم العملية الانتخابية، والإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، ووجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، وفتح باب الترشيح أمام جميع المصريين وتنقية الجداول الانتخابية. وأفاض دكتور البرادعي في لقاءات تليفزيونية مع قناة CNN وفي حوارات صحفية في

---

[56] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

توضيح رؤيته عن تردي الأوضاع العامة في مصر وضرورة العمل على الانتقال إلى دستور جديد يحد من سلطات رئيس الجمهورية التي وصفها بأنها " طاغية على كل السلطات" منددا باستلاب حق المستقلين في دخول الانتخابات الرئاسية. وركز البرادعي على ضرورة ألا تزيد مدة الرئيس عن فترتين، وأشار إلى غياب القيم وتشرذم المجتمع مؤكدا بشكل قاطع أن " الشعب المصري يستحق أفضل مما يعيشه". وفي رأي أن كل ما ينادي به دكتور البرادعي يتفق تماما مع نداء حزب الوفد إلى التحول نحو جمهورية برلمانية وما يدعو إليه من تعديلات دستورية عاجلة تمهيدا لنتيجة الانتخابات الرئاسية القادمة من شوائب المادة 76 على سبيل التحديد.

وشارك الطبيب والعالم الكبير دكتور محمد غنيم في رفع نداء التغيير منتقدا بشدة ما آلت إليه أحوال الوطن، وقدم رؤيته والتي أطلق عليها " مصر 2025 . . رؤية لمستقبل ووطن أفضل". ولم تختلف رؤية دكتور محمد غنيم عما دعا إليه حزب الوفد، فقد تبلورت في ست نقاط محورية هي حتمية التغيير الدستوري وقيام دولة مدنية تضمن حقوق المواطنة والحريات والتعددية وتداول السلطة، سيادة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، إقامة دولة العدالة الاجتماعية التي تعمل علي تحجيم التفاوت الطبقي وتضمن حقوق المواطنين في مجالات التعليم والصحة والتأمين ضد البطالة وتوفير المعاش الإنساني عند السن القانونية، أن يكون التعليم له الأولوية الأولي كمشروع قومي، تغيير الخطاب السياسي الاسترضائي [الشعبوي] والخطاب الديني المغلق، ثم حتمية التوسع الأفقي في الزراعة وطرح الحلول العلمية لمجابهة مشكلة الفقر المائي المتوقع. ويطرح دكتور غنيم آراءه مشددا على أهمية تخليص الدستور الحالي من سلبياته ويؤكد على أهمية أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا ومباشرا ومن قبل الشعب مع ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية ينتخب مع رئيس الجمهورية في بطاقة واحدة . . . على أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية فور توليه السلطة، والنص على إمكان محاسبة رئيس الجمهورية ونائبه أمام مجلس الشعب.

ثم كان حوار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى منذ أيام مؤكدا وقوفه في ذات الصف مع كل المنادين بأن تغييرا جذريا في أوضاع الوطن أصبح أمرا محتما. فالرجل أعلنها صراحة أن الطريق إلى الرئاسة مغلق "فالمادة 76 مقيدة للغاية أمام من يريد الترشح" و"المادة 77 ضد سنة الحياة فمن المعقول جدا أن يكون هناك إطار زمني لمنصب رئيس الدولة". ويؤكد عمرو موسى أنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات

في أوسع صورة ممكنة، وهو لا يرى عيباً أو نقيصة في الرقابة الدولية. ويوضح عمرو موسى أن "المجتمع المصري في حالة اضطراب كبير" فالتعليم في مصر لم يتصلح حاله، والبحث العلمي تراجع نشاطه وإسهامه في رفاهة المجتمع، والرعاية الصحية تحتاج إلى إعادة نظر. ويتحسس عمرو موسى على حال القرية المصرية التي كانت يوماً ما مكاناً جميلاً ثم أصبحت الآن مكدسة بلا تخطيط" وما تعرفش فين بدايتها وفين نهايتها".

ويحدد عمرو موسى السبب الرئيس لتردي الأحوال العامة في أن الحكومة لا تخضع للمساءلة البرلمانية الكاملة، وأن هذا الحال لن يتصلح إلا بالمشاركة وتلك لن تتحقق إلا بالديموقراطية!

وقد سبق إلى تحليل الحالة المصرية المتردية كثير من المفكرين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين المهمومين بحاضر مصر ومستقبلها وكان منهم الكاتب محمد حسنين هيكل، والمستشار طارق البشري والدكتور يحيى الجمل ونخبة من أبناء مصر بلغ عددهم ما يقرب من المائة أبدعوا "وثيقة مستقبل مصر" وشرحوا فيها رؤية واضحة للتطوير الديمقراطي. واتفق الجميع على أمرين محوريين وإن كانت هناك بلا شك اختلافات في الرؤى، فقد اتفقوا على أن الحالة المصرية الراهنة لا يمكن لها أن تستمر، وأن سبب تردي الوضع العام في مصر هو غياب الديموقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية من دون أن يوجد نص دستوري يجعله خاضعاً للمساءلة. وإن تباينت أفكار الإصلاح والتطوير، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري في نظام الحكم بالتحول إلى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية التي يكون رئيس الجمهورية فيها حكماً بين السلطات بينما تكون السلطة التنفيذية مسئولية مجلس الوزراء ورئيسه المنتخب والخاضع للمساءلة البرلمانية.

ورغم ارتفاع النداء بالتغيير الدستوري والإصلاح السياسي، إلا أن الحزب الحاكم وأركان الحكم يتبعون إستراتيجية واضحة تقوم على التجاهل والتغافل عن تلك الأصوات المعارضة، ويلتزمون الصمت في مواجهة كل ما يطرح على الساحة من رؤى وتوجهات للإصلاح، ويمعنون في السير قدماً لتكريس سيطرتهم على الحكم من دون أي بادرة توحي بإمكان قبولهم بشكل من أشكال تداول السلطة. فالاستعدادات للانتخابات التشريعية تجري على قدم وساق في ظل غياب الإشراف القضائي واهتراء الجداول الانتخابية وكل القيود الأمنية التي تمارس إلى الحد الذي يصل إلى إغلاق لجان الانتخاب ومنع الناخبين من الوصول إليها لأداء واجبهم في التصويت. وبالنسبة للمطالب بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور فهي مرفوضة تماماً بحجة أن الدستور قد أدخلت عليه تعديلات عام 2007 ولا تجوز إجراء

تعديلات كل فترة وأخرى. ورغم وجاهة أفكار ورؤى شخصيات مصرية معتبرة لها تاريخها وقدرها، إلا أنها لا تلقى من جانب النظام الحاكم وحزبه إلا الصمت. وحين شذ النظام عن تلك القاعدة وتعامل مع إعلان الدكتور البرادعي شروطه لإمكان ترشيح نفسه لمنصب الرئيس، فقد انطلقت أقلام كتبة النظام تهاجم الرجل هجوماً غير أخلاقي ونسبت إليه كل عورة وحكموا بعدم صلاحيته ليكون رئيساً من دون أن يدركوا أنهم بذلك قد فتحوا الباب أمام الكثيرين من أبناء الوطن ليقارنوا بين مؤهلات البرادعي وبين مؤهلات رؤساء مصر في العصر الجمهوري وقت توليهم المنصب الرئاسي!

يا أهل الحكم وأركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً لقد رُفع نداء التغيير من أجل مستقبل الوطن أفلا تسمعون؟ يا أهل الحكم ألم تسمعوا إلى قول الحق سبحانه وتعالى "..أليس منكم رجل رشيد"؟ وبعد 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 ومع اقتراب نهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو 2018 ما زال المصريون يكررون ذات النداء "..أليس منكم رجل رشيد"؟؟؟؟؟

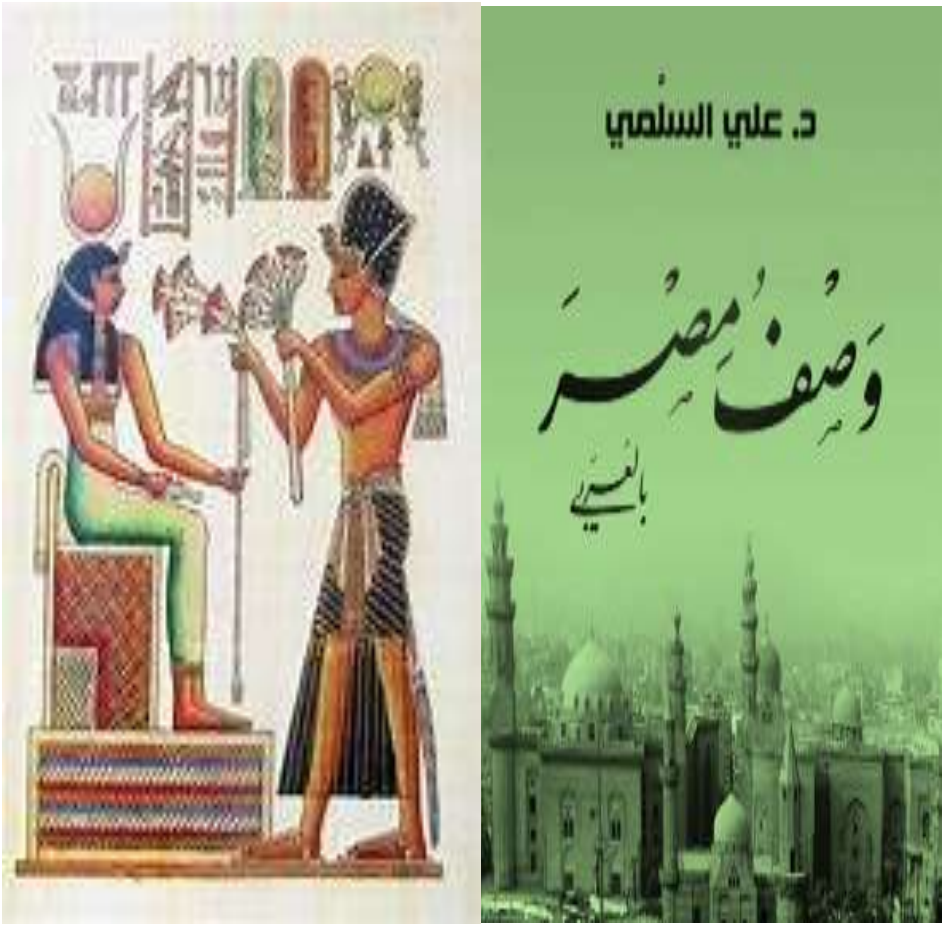

31. انتبهوا يا أهل الحكم . . . . أطماع إسرائيل في مياه النيل[57]!

أشرت في مقال سابق عن "سيناء . . الجنة المهجورة" إلى خطورة تركها فارغة من دون كثافة بشرية تحميها من أطماع إسرائيل. وفي مقال اليوم أطرح ما يثار حول مشاريع إسرائيل للحصول على مياه النيل عبر سيناء ومحاولاتها اختراق دول حوض النيل من أجل التأثير في علاقاتها بمصر وتمرير مشروعات زراعية وبناء سدود تهدد حصة مصر من مياه النيل. إن العلاقات الإسرائيلية مع أغلب تلك الدول باتت قوية إلى درجة بعيدة خاصة مع إثيوبيا، وغرضها من استثمار تلك العلاقات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً تكوين ذراع إسرائيلي طويلة في المنطقة لحصار مصر والسيطرة على حوض النيل.

محاولات إسرائيل للحصول على مياه النيل

من المعروف أن إسرائيل كانت تضغط دائماً من أجل تحقيق حلمها في الحصول على مياه النيل من مصر عبر سيناء لتصل إلى صحراء النقب منذ عرض هرتزل تلك الفكرة على الحكومة البريطانية عام 1903 ضمن اقتراحه توطين اليهود في سيناء، وكانت فكرته هي تحويل مياه النيل إلى سيناء من ترعة الإسماعيلية عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس لتصل إلى الأجزاء الشمالية الغربية منها، وقد قدر، في ذلك الوقت، أن المياه المطلوبة من النيل تبلغ 4 ملايين متر مكعب يوميا. ورغم أن الاقتراح لم يتحقق نتيجة الرفض المصري، فإن هذا المشروع ظل في أذهان الصهاينة، ولا يترك قادة بني صهيون فرصة لإحياء المشروع إلا انتهزوها.

ويفسر هذا الحلم الصهيوني اهتمام إسرائيل بتدعيم نفوذها في دول منابع النيل، في محاولة لكسر مقاومة مصر لمحاولات إسرائيل فرض سيطرتها على المنطقة، وذلك بتهديد حصتها من مياه النيل التي تمر عبر تلك الدول الإفريقية الموالية لإسرائيل. وتتوالى تقارير تفيد أن إسرائيل تساعد دول منابع النيل في إقامة سدود على فروع النيل وتنمية مشروعات زراعية هناك بما يقلل من حصيلة مصر من المياه. ويتردد أن إسرائيل قدمت دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود وهي جزء من مشروع أكبر للسيطرة النامية على مياه البحيرات العظمى. وقد وقعت إسرائيل وأوغندا اتفاقية في مارس 2000 أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية يقضي بالمساعدة في تنفيذ مشروعات للري في المناطق التي أصابها الجفاف في

---

[57] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

شمال أوغندا عند المنطقة الحدودية بينها وبين السودان وكينيا، وذلك باستخدام المياه الفائضة من بحيرة فيكتوريا، بما يؤدي إلى تقليل المياه المندفقة في النيل الأبيض.

وتوضح بعض المصادر المتخصصة أن هناك أربعة مشاريع أساسية يتطلع إليها اليهود بهدف استغلال مياه النيل الأول هو مشروع استغلال الآبار الجوفية التي قامت إسرائيل بحفرها بالقرب من الحدود المصرية، لاستغلال الخزان الطبقة التي يوجد فيها المخزون المائي صوب اتجاه صحراء النقب، وقد كشف مهندسون مصريون أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء وعلى عمق 800 متر من سطح الأرض، وهو ما أكده تقرير أعدته لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري في يوليو 1991.

أما المشروع الثاني فقد طرحه المهندس الإسرائيلي اليشع كالي عام 1974 يقوم على نقل مياه النيل إلى إسرائيل عن طريق توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها ثم نقلها عن طريق سحارة أسفل قناة السويس. والمشروع الثالث معروف باسم مشروع [يؤر] وقدمه الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروف [النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية] للرئيس السادات خلال مباحثات كامب ديفيد بهدف نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس لنقل 1 مليار متر مكعب تستخدم لري صحراء النقب منها 150 مليون متر مكعب لقطاع غزة. ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة سوف يبقي أهلها رهينة لدى إسرائيل فتنهيب مصر من قطع المياه عنهم. والمشروع الرابع هو مشروع ترعة السلام الذي اقترحه الرئيس السادات في حيفا عام 1979.

دور إسرائيل في إفريقيا وعلاقته بقضية مياه النيل

إن السياسة الإسرائيلية ترمي إلى تهديد أمن مصر، ومن ثم العالم العربي، بتمتين علاقاتها وزيادة نفوذها في الدول الإفريقية المتحكمة في منابع النيل، مصدر الحياة لمصر، ويتحقق لها ذلك بالتوسع في مشروعات زراعية في تلك الدول يتم ريها بمياه النيل الآتية من بحيرة فيكتوريا مما يؤثر في حصيلة مصر من تلك المياه.

وتعمد إسرائيل في سبيل إنجاح خطتها إلى زيادة التوتر بين الدول العربية والإفريقية، كما تسعى للحصول على موطأ قدم لها في أفريقيا بإقامة قواعد عسكرية في منطقة حوض النيل لتمكين قواتها الجوية والبحرية من العمل بحرية. كما تجتهد إسرائيل في بيع الأسلحة إلى الدول الإفريقية لتكوين كوادر من العسكريين والسياسيين يدينون لها بالولاء.

وتتسنم محاولات إسرائيل للتواجد في منابع النيل للضغط على مصر من أجل توصيل مياه النيل إليها حيث تدرس إثيوبيا إقامة مشروعات مشتركة معها على النيل مباشرة يفترض أنها ستؤثر على حصة مصر بحيث تقتطع منها 7 مليارات متر مكعب سنويا . كما تبدو أصابع إسرائيل في إعلان كينيا في ديسمبر 2006 نيتها الانسحاب من اتفاقية 1929، وكذلك في تصريح وزير الثروة المائية التنزاني أن بلاده ترغب في تزويدها بمياه بحيرة فيكتوريا عبر أنابيب تمتد إلى 170 كيلومتر لتوصيلها إلى 24 قرية وأجزاء واسعة في الشمال الغربي لبلاده، كل ذلك رغم اتفاق دول حوض النيل في الاجتماع الوزاري انعقد في أديس أبابا سبتمبر 2003 على آلية جديدة لحل النزاعات بينها بالطرق الودية دون اللجوء إلى استعمال القوة بحيث تساهم الصناديق الدولية والدول المانحة والغنية في تمويل مشروعات لصالح شعوب دول حوض النيل تشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي بالإضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وإعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات التي ترغب بعض دول حوض النيل إقامتها .

إن إسرائيل – مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية – تعد مخططات تهدف إلى حرمان مصر من مياه النيل. كذلك يرى بعض المراقبين أن المخطط الإسرائيلي الأمريكي تحاول وضع مصر أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التسليم بتزويد إسرائيل بالمياه وإما نقل مخزن المياه من بحيرة ناصر إلى إثيوبيا وإجبار مصر على تمرير المياه إلى إسرائيل.

فكرة تدويل مياه النيل

من جانب آخر، تحاول إسرائيل ترويج فكرة تدويل مياه النيل وجعلها قضية دولية وليست مسألة إقليمية تخص مصر ودول حوض النيل فقط، وتقوم تلك الدعوة على أساس أفكار أمريكية يروجها البنك الدولي لإنشاء بنك للمياه وبورصة دولية لها . إن إسرائيل تحاول أن تجد لنفسها موضعاً كشريك في مياه العرب سواء تلك الآتية من نهر النيل أو من نهري دجلة والفرات وكذلك نهر الأردن ونهر الليطاني، وتعمد إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وإثيوبيا فضلاً عن باقي الدول الإفريقية حول منابع نهر النيل، معتمدة في ذلك على استثمار السياسة الأمريكية التي تبغي هي الأخرى السيطرة على قضية المياه لتثبيت نفوذها وتأثيرها في المنطقة، وهي من أجل ذلك تساند وتدعم حكام تلك الدول وتجندهم لخدمة أغراضها، ومن ثم أغراض إسرائيل.

وفي هذا السياق يؤكد خبراء مياه مصريون المخطط الإسرائيلي الأمريكي لتدويل مياه نهر النيل، والضغط على مصر لإمداد إسرائيل بالمياه عبر ترعة السلام في سيناء نظراً لاقتراب مواردها المائية من النفاد، وفشل مشروع إمدادها بالمياه من تركيا بعد هزيمتها في لبنان. ويرى هؤلاء الخبراء أن الولايات المتحدة تحاول طرح فكرة نقل تخزين المياه من خيرة ناصر إلى إثيوبيا مع تشجيع مخطط قديم يقضي بمحاولة تحويل مجرى نهر النيل في إثيوبيا، وأن المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي يقوم بعمل الدراسات الخاصة بهذا المخطط، وأن الولايات المتحدة تطرح أيضا خطة في جنوب حوض نهر النيل تقضي بتحويل كل مصادر المياه في تلك المناطق لنصب في منطقة البحيرات العظمى وسط القارة كخزان عملاق للمياه على أن يتم بيعها لمن يريد كالبترول تماما، كما يمكن أيضا تعبئتها في براميل تحملها السفن أو عن طريق أنابيب. وفي سبيل ترويج ذلك المشروع تطرح الولايات المتحدة الأمريكية حافزاً يغري المملكة العربية السعودية بمؤازرته وهو عبارة عن مشروع مد خط الأنابيب بينها [السعودية] والسودان عبر البحر الأحمر لتزويدها بالمياه من نهر النيل بتكلفة اقل من تكلفة تحلية مياه البحر.

ترعة السلام وهل هي جزء من مشروع لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل؟

تثير مسألة ترعة السلام أسئلة مهمة في قضية توصيل مياه النيل إلى إسرائيل. فقد بدأت دراسات إنشاء الترعة عام 1964 ثم أعيدت دراستها خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1978، وكان الهدف منها توفير مياه الري لمساحة 400 ألف فدان في سيناء منها نحو 2.11 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً. وقد أثارت تصريحات الرئيس السادات في 17 ديسمبر 1979 القلق حين أعلن البدء في تنفيذ ترعة السلام والتي ستعبر تحت قناة السويس إلى سيناء ومنها إلى صحراء النقب! وفي خطاب أرسله الرئيس السادات إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل وعده بأنه مع التقدم في حل المسألة الفلسطينية، سوف تصل مياه النيل إلى إسرائيل لتكون زمزم الجديدة لتأكيد أن مصر تعمل من أجل السلام والحياة والرفاهية. وقد أكدت هذه المعلومات مقالة بعنوان "مشروع زمزم الجديدة" نشرت في مجلة أكتوبر في 16 يناير 1979. وفي خطاب من الرئيس السادات إلى الملك الحسن الثاني ملك المغرب أشار مرة أخرى إلى المشروع موضحاً أنه ذهب إلى أبعد ما يمكنه مع بيجين حيث وعده بجزء من مياه النيل بشرط حل مشكلة القدس والضفة الغربية. ويقال إن بيجين رد على ذلك العرض بأنه غير مستعد للتنازل عن القدس من أجل مياه النيل قائلاً إن القدس موضوع وتوصيل مياه النيل إلى النقب موضوع آخر.

ومن غير المعلوم ما إذا كانت هذه الفكرة ما تزال قائمة في السياسة المصرية تجاه إسرائيل، إلا أنه من المعلوم أن إسرائيل كانت ترغب في إقناع مصر بتحويل 1% من مياه النيل إليها أي ما يعادل 550 مليون متر مكعب، بينما اختلفت تقديرات بعض الخبراء حول تلك الكمية وتراوحت تقديراتهم بين 100 – 365 مليون متر مكعب. ويرى بعض الخبراء أن فكرة ترعة السلام وردت في خطط إسرائيلية كانت تقوم بها هيئة تخطيط المياه في إسرائيل بمعاونة شركة استشارية هولندية هي TAHAL لها فرعين في إسرائيل، وقد نشر رئيس مجموعة التخطيط طويل الأجل في هيئة المياه الإسرائيلية الدكتور إليشا كالي مقالاً في 1986 عن هذه الفكرة تضمنت خريطة توضح مسار ترعة السلام بدءاً من مأخذها على النيل مروراً بقناة السويس من خلال نفق تحت القناة متجهة شرقاً عبر شمال سيناء ومتجاوزة العريش حتى تصل إلى غزة وبداية شبكة المياه الوطنية الإسرائيلية.

وبرغم تنفيذ ترعة السلام إلا أنها لم تحقق الغرض المعلن من إنشائها بزراعة 400 ألف فدان في سيناء وتوقفت دون الوصول إلى منطقة السرو والقوارير الواعدة زراعياً. ويعتقد كثير من خبراء المياه والري أنها لا تمثل ضرورة حقيقية لري أراضي سيناء نظراً لوفرة المياه الجوفية مع إمكانية بناء سدود رخيصة لاحتجاز مياه الأمطار وهي غزيرة في سيناء حيث تتدرج في الزيادة من الغرب إلى الشرق في منطقة سهل الطينة وبئر العبد من 40–50 مم في السنة، وتصل في العريش إلى 100–150 مم، وفي رفح 250–300 مم. كما يؤكد الخبراء أنه مع الزيادة السكانية المضطردة في مصر، فإن تحويل مياه النيل من أراضي الدلتا التي تحتاجها إلى سيناء التي يمكن زراعتها بالمياه الجوفية يعتبر إسرافاً لا تتحمله موارد المياه المحدودة، كما أن ارتفاع درجات الحرارة عالمياً بتأثير ظاهرة الاحتباس الحراري يهدد بنقص تدفق مياه النيل بمعدل قد يصل إلى 25%، ومن ثم يصبح التفكير في توصيلها إلى إسرائيل جريمة في حق الوطن والأجيال القادمة.

ماذا قال بيريز عن احتياجات إسرائيل من المياه؟

في كتابه عن "الشرق الأوسط الجديد" الصادر في 1993، كتب شيمون بيريز فصلاً بعنوان "المياه الحية" أكد فيه ضرورة زيادة موارد إسرائيل من المياه وبسرعة، وأوضح أنها لا تستطيع الانتظار عشرين عاماً حتى يتم مشروع مقترح بمد خط أنابيب من تركيا يوفر ملايين الأمتار المكعبة من المياه لإسرائيل. واستمر بيريز في تقديم فكرته تحدث متحدثاً عن ضرورة نقل المياه من المناطق التي تتوفر بها إلى المناطق المحتاجة، قاصداً بذلك أن تنقل المياه من مصر والدول العربية ذات الموارد المائية الوفيرة إلى إسرائيل التي تحتاج تلك المياه.

ويقول بيريز إن أفضل موارد المياه توجد عادة خارج حدود الدول التي تحتاجها بشدة، ومن ثم يكون من المفيد إنشاء خطوط أنابيب دولية تنقل المياه من دولة لأخرى! ومن المعلوم أن إسرائيل تحصل على جانب مهم من احتياجاتها المائية من هضبة الجولان ومن الأردن وهي تتطلع كذلك إلى مياه النيل. وقد يفسر هذا تشدد إسرائيل في عدم التفريط في هضبة الجولان حيث صرح إيهود باراك في فبراير 1996 حين كان وزيراً للخارجية بأنه لن يفرط في قطرة ماء للسوريين. وكذلك يفسر البعض عدوان إسرائيل على جنوب لبنان لمدة ستة عشر يوماً في إبريل من نفس السنة برغبتها في الاستحواذ على المياه اللبنانية حيث ركز العدوان على تدمير خزانات المياه اللبنانية بما يؤدي إلى زيادة المياه المتدفقة إليها من جنوب لبنان.

موقف مصر من الأطماع الإسرائيلية

في حديثه إلى صحيفة الأهرام يوم 27 فبراير الماضي قال الدكتور محمود أبوزيد وزير الري "إن إسرائيل لن تحصل على قطرة واحدة من مياه النيل". وأضاف "إن الحديث عن تدويل مياه نهر النيل حديث يثار بشكل عام يتناول تدويل كل الأنهار المشتركة من خلال وجود هيئة مشتركة من مختلف الدول المتشاطئة في نهر ما وهذا لا يعتبر تدويلا ولكن مشاركة"! وفيما يتعلق بمدي صحة تحذير بعض الخبراء من وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتدويل نهر النيل ونقل تخزينه إلى إثيوبيا والضغط على مصر لإمداد تل أبيب بالمياه عبر ترعة السلام بعد فشل إمدادها بالمياه من تركيا، وحقيقة تدخل إسرائيل لدي دول حوض النيل قال الوزير إنه يثار من حين إلى آخر مثل هذه الآراء والهدف منها هو الوقيعة بين مصر ودول حوض النيل. ونفي الوزير أن إسرائيل تسرق مياهنا الجوفية من سيناء وقال "لا لأن حركة المياه الجوفية من شبه جزيرة سيناء إلى صحراء النقب وليس إلى إسرائيل!!! [علامات التعجب من عندي من دون تعليق].

وحتى الآن نجحت إثيوبيا في بناء سد النهضة وكاد أن يكتمل مع نهاية 2017 ويبدأ ملأ الخزان خلفه بسعة 74 مليار متر مكعب من مياه النيل مهدداً حصة مصر من المياه، ولا نجد من الدولة المصرية أي ردود فعل عملية!!! وفي المحروسة الآن يتحدث المسئولون والخبراء عن "مجاعة المياه" التي تهدد مصر، ويبحثون في مشاريع تحلية مياه البحر، ويستنزفون ما بقي من المياه الجوفية، في حين أن مصر هي "هبة النيل"!!!!

32. الوعود المنسية . . . . . والتناقضات الحكومية[58]!

يتابع المصريون ما تحفل به صحف الحكومة من أنباء عن مشروعات واتفاقيات وإنجازات بما تجعل الواحد منهم يتخيل أنه يعيش في جنة الله على الأرض. مئات المصانع تقام ومئات المشروعات تفتتح، ومئات آلاف فرص العمل تتيحها تلك المصانع والمشروعات، والإصلاح يأخذ مجراه في كل مجال ومكان بالمحروسة، والأسعار تنخفض والتضخم يتناقص والنمو الاقتصادي يتجاوز 7% وأكثر. وتتنافس وسائل الإعلام الحكومية في ترديد وعود يطلقها الوزراء والمسئولون الحكوميون تصور الحال في المحروسة أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان أوما هو كائن، وليس هناك مجال للشكوى والتذمر. واسمحوا لي أن أستعير كلمات صلاح جاهين التي تغنت بها سعاد حسني رحمها الله الاتنين "الدنيا ربيع والجو بديع، قل لي على كل المواضيع"!

ومن جانب آخر، تبدو في كثير من تصرفات الحكومة درجات واضحة من التناقض والتضارب تعكس افتقاد إستراتيجية معتمدة تجري العمل على أساسها، كما يبدو أن الأداء الحكومي يتم في معزل عن البرامج والوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في بياناتها المتكررة لمجلس الشعب.

الوعود المنسية

تتعدد وعود الحكومة للمواطنين وتبلغ مداها في بياناتها التي تقدمها إلى مجلس الشعب. وفي بيانها الأخير الذي ألقاه د. أحمد نظيف يوم 30 ديسمبر 2007 استعرضت الحكومة مجموعة المؤشرات الكلية للإنجازات في 2007/2006 مقارنة بما تم في 2006/2005، وكما اعترفت الحكومة على لسان وزرائها وأكد ذلك قادة الحزب الوطني، فإن النسبة الغالبة من المصريين لم يشعروا بآثار تلك الإنجازات. بل لقد كانت 2008 من أصعب السنوات التي مرت على المصريين نتيجة ارتفاع الأسعار الذي تنسبه الحكومة عادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية، وبتأثير قرارات 5 مايو الشهيرة التي رفعت أسعار الوقود واستبلت ما كان تحلم به المصريون من انفراجة بعد إقرار علاوة ال 30% قبلها بأيام قليلة. ومع ذلك فقد قدمت الحكومة في بيانها الأخير وعوداً قاطعة لمواجهة ثلاث تحديات أكدت الحكومة أن لديها الحلول لها حيث قال البيان " فقد شهد العالم بالطفرة التي تحدث في مصر الآن. هذا عبء ولكن كما قلت هي تحديات

---

[58] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

ولدينا الحلول وسنركز على التحديات الثلاثة: موضوع البطالة والتشغيل وارتباطه بالاستثمار، موضوع الأسعار والدعم، الخدمات التي يطلبها المواطن في كل مكان" واستطرد رئيس الوزراء قائلاً " هذه التحديات تعتبر أولويات الشارع المصري التي تحرص الحكومة على تقديمها وتحسينها في الفترة المقبلة".

وحين نقارن تلك الوعود البراقة بما يجري على أرض الواقع نتأكد من أن كل ما تعد به الحكومة هو سراب، وإن تحقق منه شيء فالمستفيد الأول هم مجموعة رجال الأعمال وأصحاب الثروة والجاه المتحلقين حول الحزب الحاكم وحكومته. أما الملايين من أبناء المحروسة فهم يعانون شظف العيش ويتجدون الأمرين في الحصول على كوب ماء نظيف أو رغيف خبز مطابق للمواصفات، ناهيك عن مشكلات البطالة والفقر المدقع الذي يعانيه ما لا يقل عن 40% من المصريين. ويؤكد ما تقول تلك الإحصاءات التي أعلنها وزير الدولة للتنمية الاقتصادية يوم الخميس 4 سبتمبر من أن موجات الغلاء وارتفاع الأسعار قد طالت 9.5% من المصريين أي ما يقرب من ثمانية ملايين مصري ساءت أوضاعهم خلال الشهور الأولى من 2008 وبرغم كل وعود الحكومة.

وقصة الوعود الحكومية متكررة عبر سنوات عمر الحكومة، ومن أجل التذكير نشير إلى تصريح أدلى به دكتور مفيد شهاب – وكان وقتها وزيراً للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي – ونشرته صحيفة الأهرام يوم 16 ديسمبر 2004 أكد فيه " أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً بتنمية جنوب الوادي لإحداث تنمية شاملة ومستدامة تهدف تحقيق أفضل استفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة".

? وأتوجه بالسؤال لكل المصريين هل شهد منكم أحد أي دليل على نتائج هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لجنوب الوادي؟ هل تمت تنمية شاملة أو حتى جزئية؟ هل تمت تنمية مستدامة أو حتى وقتية؟ وأنا أعرف كما يعرف كل مصري الإجابة عن تلك الأسئلة وهي بالنفي إذ لم ير أي شيء مما وعدت به الحكومة على لسان الدكتور مفيد شهاب، ولا تزال محافظات جنوب الوادي هي أفقر المحافظات في المحروسة برغم الوعود المتكررة بالاهتمام بضخ الاستثمارات هناك وتقديم حوافز لرجال الأعمال للتوسع في مشروعات استثمارية بالصعيد. ومع ذلك لا شيء يتم.

ونقرأ في الأهرام أيضاً بتاريخ 12 إبريل 2006 خبراً يقول إن المجالس القومية المتخصصة برئاسة كمال الشاذلي تطالب بإستراتيجية للهندسة الوراثية واستخدامها في النبات لتوفير الغذاء اللازم للمواطنين. كما تطالب المجالس بوضع خطة علمية لتعظيم الاستفادة من الكائنات الدقيقة في مجال إنتاج اللقاحات

لحماية الثروة الحيوانية. ويضيف الخبر أن وزير الزراعة أمين أباظة شهد اجتماع المجالس الذي جاءت فيه هذه المطالبات!

? ومرة أخرى نسأل هل تم شيء مما طالبت به المجالس التي اعتبر إنشاؤها إضافة وطنية كبرى وهي تابعة لرئيس الجمهورية وترفع تقاريرها إليه مباشرة. ومع ذلك لا شيء يتم، ولا يلتفت أحد في الدولة إلى تلك المجالس وتقاريرها ومطالباتها، ويعتبر الوزراء حضورهم لاجتماعاتها نوعاً من إبجاد صلتها حتى إذا تركوا مناصبهم الوزارية يجدون فيها ملاذاً يبعدهم عن الجلوس في البيت أو في النادي بلا عمل.

? وعن المصانع الجديدة وتجديد وتحديث المصانع القائمة فحدث ولا حرج، فالصحف مزدحمة بالنصف صفحات الوردية والملونة بكل اشتقاق من اللون الأحمر الفاتح - لون الزهور أو ما يسميه المصريون "بمبي" ومنهم صلاح جاهين في أغنيته السابق الإشارة إليها -، ففي الأهرام يوم 7 مارس 2004 خبر عن 252 مصنعاً تجري إنشاؤها في مدينة العاشر من رمضان بتكلفة استثمارية 957 مليون جنيه وتتيح 9 آلاف فرصة عمل.

وفي الأهرام أيضاً يوم 11 إبريل 2006 خبر عن اجتماع برئاسة رئيس الوزراء لبحث خطة توفير 900 مليون جنيه لإصلاح مصانع الغزل في كفر الدوار ضمن منظومة شاملة للنهوض بكفر الدوار! ولعل القارئ الكريم يلاحظ إسراف المسئولين والكبار منهم على سبيل التحديد في استخدام الألفاظ من نوع "شاملة، منظومة، مستدامة، تعظيم وغيرها من تعبيرات الفخامة والتجلي ولكنها لا تتحقق أبداً على أرض الواقع. وأتصور أن المجموعة الوزارية التي انعقدت في 2006 لتدبير المبلغ لم تفلح حتى الآن في تدبيره بدليل أن مصانع الغزل في كفر الدوار أصبحت في حال مذن، كما أن وزارة الاستثمار بدأت في بيع مساحات الأراضي المحيطة بتلك المصانع للمستثمرين الأجانب ليقيموا فيها مصانع للغزل ومنهم المصنع التركي الذي تم افتتاحه منذ فترة وجيزة وحضور وزير الاستثمار ووزير التجارة والصناعة، ويبدو أن أي منهما لم يتذكر حكاية الـ 900 مليون جنيه وهو هناك يقص شريط المصنع التركي.

? أما الاتجاه إلى التعامل مع الأسواق الواعدة في إفريقيا فقد كان موضع اهتمام غير عادي من الحكومة حين رأس د. أحمد نظيف اجتماعاً وزارياً موسعاً يوم 3 يناير 2005 للنظر في إعداد أول إستراتيجية متكاملة للتواجد المصري في إفريقيا - لاحظ أيضاً حكاية الإستراتيجية المتكاملة -، وتطرق البحث

إلى منح تيسيرات لشركات المقاولات المصرية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في إفريقيا، وإنشاء مشروعات سياحية مشتركة في كينيا وأوغندا وزيادة خطوط النقل البحري لنقل الصادرات المصرية إلى دول إفريقيا . وأعتقد أنني لست في حاجة إلى توضيح أن أكثر من ثلاث سنوات ونصف قد مضت على هذا الاجتماع ولم نسمع شيئاً جديداً عن تفاصيل تلك الإستراتيجية ولا شهدنا آثارها إن كانت قد وضعت فعلاً !

? كذلك فإن الحديث لا ينقطع عن مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولا تمل قيادات الحزب الحاكم من تكرار القول بأن هذه الموضوعات تتصدر أولويات مؤتمرات الحزب ومجلس سياساته ولا نرى في أرض الواقع أي دليل على تحقق هذه الدعاوى، اللهم إلا إذا كان الحزب يعتبر التعديلات الدستورية التي تمت في 2007 هي من قبيل تلك الإصلاحات الموعودة . والحديث عن الإصلاح السياسي لا ينقطع منذ بدأت الضغوط الخارجية – والأمريكية خاصة – تتصاعد من أجل فرض الديموقراطية في مصر، فنقرأ في أهرام 20 يونيو 2004 تصريح للأستاذ صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي بأن موضوعات الإصلاح السياسي ستكون في مقدمة ما يبحثه مؤتمر الحزب لذلك العام وتشمل قضية الحوار الوطني ونتائجه، مشروع قانون الانتخاب الجديد، ومشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون ممارسة الحقوق السياسية، ووثيقة المواطنة وميثاق الشرف طالب به الرئيس مبارك الأحزاب السياسية، وقوانين الأحوال الشخصية، ومشروع قانون إلغاء حبس الصحفيين. وقل نفس الشيء على سيل من الموضوعات الاقتصادية التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر المشار إليه، وكذا كل ما تلاه من مؤتمرات في السنوات بعد 2004 وحتى المؤتمر المتوقع في نوفمبر القادم 2008، والنتيجة يشهد عليها حال المحروسة. . . . سلسلة من الأصفار الكبيرة .

? وحين نقرأ التقرير المنشور بجريدة الوفد يوم الجمعة 5 سبتمبر 2008 عما آل إليه مصير مشروع توشكي فإننا ندرك المعنى الحقيقي لما تمثله الوعود الحكومية. فقد كان هذا المشروع أحد المشروعات العملاقة التي وعدت بها حكومة سابقة كان يرأسها د. كمال الجنزوري واعتبرته مشروع القرن والسد العالي الجديد، وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة. وتدفقت المليارات من الجنيهات لتضيع في رمال الصحراء من دون أن تظهر أي بادرة لإنجاز حقيقي يعوض المصريين عما تكلفوه في تنفيذ هذا المشروع السراب !

إن الوعود الحكومية لا ينقطع تدفقها من أفواه الوزراء وكذا رجال الحزب الوطني، ويكفي أن نطالع كمية الملصقات التي امتلأت بها شوارع المحروسة أيام انعقاد المؤتمر القومي الثاني للسكان وما حفلت به من وعود من نوع "لما نحكم عقلنا . نشبع كلنا" إلى آخر هذه السلسلة من الشعارات الفارغة التي لا يليق إليها مصري عاقل!

المناقضات الحكومية

في كثير من الأحيان تبدو تصريحات المسئولين متضاربة أو غير متناسقة، فرئيس الوزراء يصرح – حسب أهرام 3 سبتمبر 2008 – أن هناك مؤشرات على تراجع معدل التضخم بعد انخفاض أسعار السلع الغذائية، وذلك وفق تقارير المتابعة التي استعرضها مجلس الوزراء والتي تشير "إلى اتجاه أسعار كثير من السلع الغذائية إلى الاستقرار والتراجع عن الذروة التي بلغتها قبل شهور متأثرة بالارتفاع العالمي في الأسعار الغذائية"، بينما قبل ذلك بأيام قليلة أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء صورة مختلفة لحالة التضخم حيث أوضح أن معدل التضخم السنوي بالجمهورية صعد بنسبة 21.1 % مقارنة بشهر مايو 2007 مدفوعا بالارتفاع الحاد في أسعار الوقود والنقل وبعض المواد الغذائية حيث كانت الحكومة قد رفعت أسعار الوقود بين 35 و57 % في الأسبوع الأول من مايو 2008 لتوفير إيرادات لتمويل الزيادة في أجور العاملين بالدولة والقطاع العام بنسبة 30 % والذي كان الهدف منها في الأساس التصدي للتضخم.

وقد يكون من الصعب قبول تصريحات رئيس الوزراء بأن التضخم يتراجع وأن أسعار السلع آخذة في الانخفاض في نفس الوقت الذي نطالع معلومات الجهاز المركزي للإحصاء تؤكد أن معدل التضخم السنوي لريف الجمهورية ارتفع بنسبة 22.9 % مقارنة بشهر مايو 2007، وأن معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية فقد ارتفع بنسبة 19.7 % مقارنة بشهر مايو 2007، وأن معدل التضخم السنوي فيما يخص الطعام والشراب بالجمهورية ارتفع بنسبة 20.1 % مقارنة بشهر مايو 2007 .

إن المصريين يدركون أن إهدار المال العام وتبديد ثروة الوطن هو هواية الحكومات المصرية منذ يوليو 1952، فالمشروعات تبدأ ثم لا تنتهي وملايين الجنيهات تنفق في مغامرات اقتصادية وسياسية وزيارات خارجية ومؤتمرات ومؤسسات صحفية لا تتحدث إلا باسم الحكومة والحاكم. ومن المعتاد في المحروسة ألا تجد أي من المسئولين يعقب على ما ينشره الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه

الشئون، ومنها ما نشر عن تقرير الجهاز حول مشروع فوسفات الوادي الجديد – أبوطرطور و أهدرت فيه تسعة مليارات ومائة مليون جنيه عبر 29 عاماً أي بمعدل 310 ملايين من الجنيهات سنوياً، وأكد الجهاز " أن هذا المشروع يعتبر مثلاً بارزاً لإهدار المال العام على مدى 29 عاماً نتيجة سوء التخطيط والقصور الشديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأخطاء الجسيمة في التصميم والتشغيل والتنفيذ وما صاحب ذلك من تضارب في سياسات الوزارات والهيئات المعنية دون تحقيق أي من الأهداف المرجوة. كل ذلك فضلاً عن انخفاض جودة فوسفات هضبة أبو طرطور مقارنة بالدول المجاورة مما تطلب إنشاء مصنع لتركيزه فأدى ذلك إلى رفع تكلفة طن الخنام بنحو 50%".

ويلاحظ أن الخبر المنشور عن هذا التقرير كان بتاريخ 25 أغسطس 2004 بينما التقرير يعرض نتائج أعمال المشروع في 2002/2001 والتي حقق فيها إيرادات بلغت أربعة ملايين جنيه مقابل مصروفات 124 مليون جنيه.

وثمة مثال صارخ على التناقض الحكومي الذي يترتب عليه إهدار ثروات البلاد وتهديد أمنها للخطر. فقد علت أصوات المواطنين وجماعات المجتمع المدني والخبراء مطالبين الحكومة بوقف تصدير الغاز الطبيعي والذي اعتبره الكثيرون جريمة في حق الوطن، إلا أن الحكومة تصر على تصديره بأسعار تقل كثيراً عن أسعاره في السوق العالمية وترفض أن تزيح الستار عما تدعيه من مفاوضات تجريها مع الدول المستوردة لرفع أسعار التصدير. ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ أوضح بعض خبراء الزراعة أن جريمة تصدير الغاز الطبيعي تتضح حين تعيد الحكومة استيراده مصنعاً في شكل أسمدة بأسعار تبلغ أضعافاً كثيرة من سعر تصدير الغاز مما يكلف الاقتصاد الوطني مليارات الدولارات فضلاً عن إهدار فرص تصنيعه محلياً وتحقيق قيمة مضافة وطنية. ثم فاجئنا المنشور في صحيفة الأهرام يوم 4 سبتمبر الجاري من أن رئيس الوزراء يكلف المجموعة الاقتصادية بدراسة كيفية التعامل مع تحديات ثلاث تواجه المحافظة على معدل النمو الاقتصادي ومن بينها" أهمية العمل على الاستجابة لمتطلبات الطاقة من كهرباء وغاز أو المنتجات الأخرى اللازمة للصناعة سواء الصناعات الجديدة أو التوسعات للصناعات القائمة". وأكدت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء " شدد على أهمية التنسيق بين وزارتي الكهرباء والبترول من جانب ووزراء المجموعة الاقتصادية لضمان توافر الطاقة ووضع

تصور مستقبلي لاحتياجات مصر من الطاقة في قطاع الصناعة بهدف ضمان عدم حدوث أي مشكلات تحول دون توافر الطاقة اللازمة لنمو القطاع الصناعي".

? فبالله عليكم إذا كانت الحكومة لم تضع بعد التصور المستقبلي لاحتياجات الطاقة ليس فقط لقطاع الصناعة ولكن لكل قطاعات الاقتصاد الوطني، فكيف تجرؤ على تصدير الغاز بهذا الكم الذي يكاد يبلغ حد التبذير؟ ولعلنا ندرك حقيقة النصر تحات الحكومية إذا علمنا أن تلك الإستراتيجية الموعودة للطاقة جاء ذكرها في بيان الحكومة الأخير منذ ثمانية أشهر حيث ذكر البيان " والسيد رئيس الجمهورية قد وجه بوضع إستراتيجية متكاملة لموضوع الطاقة بما فيها وضع مصر كمركز محوري للطاقة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها أكبر قدر من الطاقة". ولن نلتفت إلى ضعف الأسلوب البادي في تلك العبارة، ولكننا نتساءل إذا كان توجيه الرئيس يستغرق أكثر من ثمانية أشهر حتى تبدأ الحكومة في وضع الإستراتيجية المطلوبة، فكم سنغرق تنفيذ وعودها التي تطلقها من غير توجيه من الرئيس؟

? ويبلغ التناقض الحكومي مداه حين نقرأ أن وزير الاستثمار يعرض على مجلس الوزراء تقريراً عن المجمعات الاستهلاكية ودورها في توفير السلع من خلال فروعها البالغ عددها 2948، وأن خطة تطوير هذه المجمعات ستبدأ المرحلة الأولى منها في 332 فرعاً وتتكلف 168 مليون جنيه، ويفيض الوزير في ذكر إنجازات المجمعات الاستهلاكية وكيف أنها توفر السلع بأسعار تقل 15% عن أسعار السلع المثيلة في السوق وبكميات أكبر 20% عن العام الماضي. ورغم اتفاقنا مع هذا التوجه الجديد للحكومة وقد طرحنا الرأي في مقالات سابقة بأن تفعيل شبكة المجمعات الاستهلاكية هو أحد الحلول الحاسمة لمساعدة المواطنين على مواجهة مشكلات الغلاء وعدم توفر السلع الضرورية، إلا أننا نتساءل حين نقرأ هذه النصر تحات كيف ظلت هذه المجمعات مهملة وخارج نطاق الاهتمام الحكومي لسنوات طويلة؟ ولماذا فرطت الحكومة في أحد أهم قلاع التجارة الداخلية الوطنية وهي شركة عمر أفندي؟

? ألم تكن الحكومة قادرة على تطوير عمر أفندي واستثماره في ضمان استقرار الأسواق ومواجهة موجات الغلاء التي يعاني منها المواطنون؟ وكذلك نتساءل لماذا يبحث الوزير في استقدام شركات أجنبية تعمل في مجال التجارة الداخلية كما ورد في الخبر نشرته الأهرام، حيث ذكر الوزير أن هناك

محاولات تبذل لجذب شركات ألمانية وأمريكية وكورية، ونحن نتساءل عن جدوى هذه الاستثمارات في مجال التجارة التي لا تضيف كثيراً إلى القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بل هي تشجع على استيراد السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات المحلية وتسهم في زيادة الميل إلى الاستهلاك لدى المواطنين القادرين الأمر يتناقض مع هدف تنمية الادخار المحلي والوصول به إلى نسبة 40% كما هو الحال في ماليزيا والتي كان الوزير في زيارتها منذ أسابيع قليلة وأعجب بنجربتها وقرر الاستفادة منها في مصر!

? أليس الأفضل أن تعمل وزارة الاستثمار على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجالات التصنيع والزراعة التي تحتاجها البلاد بدرجة أكثر كثيراً من التوسع في المحال التجارية الفخمة والمراكز التجارية الكبيرة.

33. مأزق الوطن[59]!

يمر الوطن بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحه وضروراته استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

- ☒ احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المنضرين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي – وهم في العراء – يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.
- ☒ بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 يتعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.
- ☒ عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين يتهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.
- ☒ توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.

---

[59] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

☒ مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي لإدارته – على حد ما نشرت الصحف–

☒ مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا تحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب ولا تحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.

☒ نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا تنسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.

☒ أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!

☒ بث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.

☒ التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنتهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

☒ في هذا المناخ المعتم تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به!

☒ ويجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية ويثير أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه.

☒ ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية.

☒ ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً.

يعيش المصريون في الألفية الثالثة في مأزق خطير، في الوقت الذي يسابق العالم حولنا في النمو والنهض وتدعيم الديموقراطية حتى في موريتانيا!!

والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ.

ولا يزال المأزق مستمراً ويشتد تأثيره السالب على مصر والمصريين ونحن نقترب من 2018 وبعد ثورتين!!!!

34. القاهرة 2008 أولى بالاهتمام والرعاية [60]!

جميل أن تهتم الدولة بإعداد مخطط للقاهرة في العام 2050، ولكن الأجمل أن تهتم بتحسين الأحوال في القاهرة 2008 . لقد طالعتنا الصحف منذ أيام قليلة بأنباء المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني معلناً عن انعقاد مؤتمر في مارس القادم 2009 لاعتماد الرؤية المستقبلية لمشروع القاهرة 2050، وقد كنا نأمل في أن ينعقد قبل ذلك مؤتمر لمناقشة أوضاع القاهرة الآن حتى يمكن لمن يبقى من قاطنيها ويمتد بهم العمر ليبلغوا قاهرة 2050 أن يكونوا أصحاء بدنياً ونفسياً وفي حالة اقتصادية واجتماعية وثقافية مقبولة.

وقد سبق أن أعلن الحزب الوطني عن ورقة حول إستراتيجية القاهرة 2050 وصدر عن مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء دراسة حول نفس الموضوع نشرت في أغسطس 2007، ولكن وبرغم وجود تلك الدراسة فقد تم استحداث محافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، كما تم إنشاء محافظة 6 أكتوبر فصلاً من محافظة الجيزة، ولم تعلن حتى الآن الأسباب الحقيقية وراء إنشاء هاتين المحافظتين والسرعة والفجائية في إعلان قراري الإنشاء وما ترتب على ذلك من مشكلات أدت إلى استصدار قرارات تالية لإعادة تصويب النطاق الجغرافي للمحافظتين الجديدتين.

والحقيقة أن مشكلات التضخم والتلوث وانتشار العشوائيات وارتفاع معدلات تلوث الهواء وفوضى المرور وحالة الانفلات شبه التام لحركة المرور، كل تلك المشكلات ليست قاصرة على القاهرة ولكنها عامة في مختلف مدن مصر الأمر الذي يجعل إعادة النظر في مجمل الحالة العمرانية في مصر كلها أمراً محتماً.

وبذلك فإن أحد أهم التحديات التي تواجه مصر هو إعادة هندسة وتطوير مجمل مظاهر الحياة فيها على أسس وقواعد ترتفع إلى المستويات العالمية، وإعادة النسق الحضاري المتميز للبيئة المصرية في مختلف المدن والقرى، وتطوير الوعي الشعبي وأنماط السلوك العامة والمثقفة مع القيم والتقاليد المصرية الأصيلة.

ولا تصدر أهمية هذا التطوير والتنسيق من أجل إضفاء رونق على مجالات الحياة يستمتع به المصريون فقط، بل فضلاً عن ذلك فإنه بمثابة إجلاء الصدأ عما تملكه مصر من ثروة سياحية هائلة تتمثل في مناطق الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية وغيرها من مناطق الجذب السياحي والتي تعاني الآن من مظاهر

---

[60] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

رهيبة من الإهمال الحكومي والعدوان الشعبي عليها، كما حدث في سور مجري العيون العظيم في القاهرة وكل المنطقة المحيطة بقلعة محمد علي وما حولها من مساجد تاريخية، والمنطقة حول الجامع الأزهر ومسجد الحسين وخان الخليلي وما حلها نتيجة طغيان الأنشطة الحرفية والصناعية والمحال التجارية وإهدار القيمة التاريخية العظيمة لما في هذه المناطق من مبان أثرية لا تعوض وقد دمر الحريق بعضا منها وأفسد المستغلون الباقي.

كما تعاني القاهرة ومختلف المدن المصرية من اختلال النسق المعماري وتباين الأنماط المعمارية المستخدمة بما يشكل حالة تنافر غريبة وشاذة تؤذي النظر وتهدر كل أشكال الجمال والاتساق فيها.

لذلك فإن إعادة تخطيط وتنسيق البيئة المصرية تمثل تحدياً حضارياً للشعب والحكومة وكافة منظمات المجتمع المدني ن تجب أن يشاركوا جميعاً في السعي إلى تخليصها من عيوب وشوائب حضارية واجتماعية متصاعدة ومتفاقمة، مع الاعتراف بأن جانباً مهماً منها يتسبب فيه ممارسات وتصرفات فريق من المصريين يسيئون إلى وطنهم وإخوانهم والوافدين إلى بلدهم بقدر ما يسيئون إلى أنفسهم.

إننا نرى ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة للمواطنين وتقويم أنماط السلوك العام بما يتوافق والتعاليم الدينية ومبادئ الأخلاق وقواعد الثقافة المصرية العريقة، وتلك المقومات هي التي ستكون خير تعبير عن قدرات مصر على مواجهة تحديات التطور والتحديث، فضلاً عن تنمية القدرة على اجتذاب ملايين السائحين وتوفير أفضل الخدمات وأحسن الظروف المعيشية لهم.

إننا نرى أهمية العمل على معالجة مشكلة انتشار المناطق العشوائية في مختلف المدن والقرى المصرية والتي لا تتوفر لها مقومات الحياة الصحية السليمة، والتصدي لمشكلات ازدحام المدن المصرية بأنشطة طفيلية تمثل مصادر للخطر على الصحة العامة وسلامة وأمن المواطنين.

إن مصدراً مهماً لما تعانيه المدن المصرية من تردي في أوضاعها العمرانية والحضرية وتدني مستويات جودة الحياة فيها هو إهدار أسس ومعايير التخطيط العمراني، وتداخل واختلاط استخدامات الأراضي في المناطق المختلفة بحيث يصعب التمييز بين ما هو مخصص للسكنى، وما هو مخصص للأنشطة الصناعية والحرفية، أو الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. فقد تفاقمت مشكلات التطوير الحضري في المدن المصرية نتيجة الاعتداءات الرهيبة على المناطق السكنية وتحويلها إلى مجالات للأنشطة الصناعية والحرفية والتجارية ومختلف المهن، وتحويل العقارات والأماكن المخصصة للسكنى إلى مقار لممارسة أنشطة لا

تتوفر مقوماتها ومتطلباتها الصحية والتقنية في تلك العقارات مثل استخدام الوحدات السكنية كمقار لمستوصفات علاجية ومستشفيات وورش لصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات الجلدية وصناعات الأثاث بكل ما تحمله تلك الأنشطة من مخاطر على السكان والمناطق المحيطة بها فضلاً عما يتعرض له العاملين فيها من مخاطر نتيجة انعدام وسائل الأمن الصناعي ومستلزمات مواجهة مخاطر الحريق وغيرها من مصادر التلوث البيئي.

ومن المعلوم أن تدني المستوى الحضاري للمدن المصرية يعود في جانب كبير منه إلى انخفاض مستوي النظافة وبدائية أساليب التخلص من القمامة التي تنتشر في مداخل كثير من المدن المصرية المهمة والأبنية الخاصة والعامة ووسائل النقل العام والقطارات وأماكن انتظار السيارات وأسطح المنازل وشرفاتها, فضلا عن الأسواق ومناطق الحرفيين والأنشطة الصناعية المختلفة، بل تصل مشكلة انعدام المستوي اللائق من النظافة لنصيب نهر النيل وشواطئه والقنوات المائية التي تتخلل المدن والتي أصبحت تئن مما يلقي فيها من قاذورات وحيوانات نافقة وغيرها من مصادر التلوث.

المحاور الرئيسية لمخطط القاهرة 2050

اتجهت إستراتيجية القاهرة 2050 إلى بناء تصور مستقبلي متكامل لمصر في ذلك العام يقوم على أساس التوسع في الظهير العمراني لوادي النيل، والعناية بالإقليم الشرقي يشمل ساحل البحر الأحمر وسيناء مع التأكيد على أهمية توطين أعداد كافية من المصريين في هذا الإقليم خاصة في سيناء، ويمثل الإقليم الغربي بضم الصحراء الغربية أكبر الصحارى المصرية المحور الثالث في تلك الرؤية المستقبلية، كما تشمل الرؤية الاهتمام بتنمية الإقليم الساحلي الشمالي لما يتميز به من إمكانيات تجعل في الميسور تنميته سكنياً وسياحياً وصناعياً وزراعياً. وفي ضوء هذه التوجهات الإستراتيجية، التي لا نكاد نشعر أنها تقع في أولويات الحكومة، فقد رجحت إستراتيجية القاهرة 2050 ضرورة إنشاء عاصمة جديدة لمصر وتعددت الأسباب المؤيدة لتلك الفكرة من النواحي العمرانية والأمنية والبيئية والسياسية، فضلاً عن الأسباب والدواعي الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعلوم أن القاهرة قد أصبحت واحدة من أكبر المدن في العالم، وهي الآن أكبر مدينة في أفريقيا حيث وصل عدد سكانها في 2007 إلى ما يقرب من 12 مليون مواطن ينتظر أن يصلوا في 2015 إلى 13.4 مليون ومن المتوقع أن يكون العدد في 2025 حوالي 15.5 مليون نسمة. إن مشكلة القاهرة – وغيرها

من المدن المصرية – ليست وليدة اليوم ولكنها نتيجة سياسات تنموية غير سليمة نتج عنها تراكمات وأخطاء جعلت أكثر من نصف حجم الخدمات والاستثمارات تتركز في القاهرة مما تحفز المصريين للهجرة إليها من مختلف مناطق البلاد بحثاً عن فرص العمل والحصول على الخدمات التي يفتقدونها في مناطق إقامتهم الأصلية. ومن ثم يتضح أن حل مشكلة القاهرة لن يتحقق إلا بتحسين أوضاع المناطق الحضرية الأخرى في مصر حتى تستطيع استبقاء ساكنيها واستعادة من هجرها منهم نظراً لما سوف يتوفر بها من خدمات وفرص عمل. وفي هذا الصدد نتفق مع ما جاء في تقرير القاهرة 2050 المشار إليه من إن أي تخطيط لمستقبل مصر يجب أن يفرض توزيعاً عادلاً للاستثمارات والخدمات إلى مناطق أخرى خارج القاهرة.

هل إنشاء عاصمة جديدة تحل المشكلة؟

كلنا نتذكر حين أعلن دكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء منذ بضعة أشهر أن الحكومة قد انتهت من إعداد الدراسات الخاصة بإنشاء عاصمة جديدة لمصر، ويومها بادر الرئيس مبارك إلى الإدلاء بتصريح نفى فيه هذا المشروع وقلل من أهميته قائلاً إنه ليس في أولوياتنا الآن.

ويظل السؤال قائماً هل تنجح العاصمة الجديدة في حل مشكلات العاصمة القديمة؟ أم أن بناء عاصمة جديدة سيحول الاهتمام إليها وتنسحب الدولة من مسئولياتها عن إصحاح القاهرة وتصبح كماً مهملاً لا يلتفت إليه المسئولون؟ ومن الجدير بالذكر أن ورقة " الحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمراني في مصر" الصادرة ضمن أوراق سياسات الحزب الوطني الديمقراطي لم يرد بها أي شيء يتعلق بالقاهرة 2050 أو عاصمة جديدة لمصر!

ومن المعلوم أن دولاً أخرى لجأت إلى فكرة إنشاء عواصم جديدة بديلاً عن عواصمها القديمة وما تعانيه من مشكلات، إلا أن التركيز على هذه الفكرة في الحالة المصرية أمر يجب أخذه بكل الحذر، ويكفينا أن صعيد مصر لا يزال حتى يومنا هذا يعاني إهمال الدولة ونقص الاستثمارات الموجهة لتنميته، كما أن المشروع القومي لتنمية سيناء لا يزال حبيساً ولم يتحقق منه إلا النذر القليل بالقياس إلى الأهمية الإستراتيجية لسيناء وما تحويه من موارد وإمكانيات.

إضافة إلى ذلك فإن تجربة إنشاء المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لا بد أن تكون محلاً للتقييم الموضوعي قبل التفكير في مشروع العاصمة الجديدة، إذ لا تزال معظم تلك المدن والتجمعات الجديدة غير مكتملة المقومات الضرورية لجذب الأعداد المستهدفة من المواطنين للإقامة بها، ولا تزال تلك المدن

تعاني من قصور الخدمات الصحية والتعليمية بالأساس، ولا يزال أغلب العاملين في مدن مثل العاشر من رمضان يقطنون في محافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية وذلك رغم مرور سنوات على إنشائها .

إننا نرى الاهتمام بالقاهرة ومعالجة أمراضها الحالية بالتعامل العلمي مع أسبابها هو الحل الأفضل لاستعادة رونق القاهرة التاريخي واستثمار ما تحويه من كنوز أثرية وعوامل جذب سياحي لا يمكن بأي حال تكرارها في العاصمة الجديدة المقترحة.

وفي هذا الصدد نختلف مع أصحاب دراسة القاهرة 2050 وحماسهم الزائد لفكرة العاصمة الجديدة، فهم يقولون " إن إنفاق المزيد من المال لتحسين القاهرة دون نقل العاصمة منها سيكون سبباً في زيادة المشكلة لا حلها، حيث هم يعتبرون أن تحسين بيئة القاهرة العمرانية وتحويلها إلى مدينة مرتبة سيكون نتيجته جذب المزيد من السكان"، وسيكون هذا صحيحاً إذا استمرت الحكومة على تركيز اهتمامها بالقاهرة وإهمال باقي مناطق البلاد، بينما لو اتبعت الدولة سياسة متوازنة للتنمية العمرانية، فإن تلك المناطق المحرومة في صعيد مصر وغيرها من المناطق خارج إقليم القاهرة الكبرى سوف تتحول إلى مناطق جاذبة ويقل ميل سكانها لمغادرتها والانتقال إلى القاهرة.

فكرة الهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري

إن مشكلات وقضايا التنمية العمرانية والتطوير الحضاري لمدن وأقاليم مصر تتوزع بين عدد من الوزارات والأجهزة مما يؤدي إلى غياب رؤية متكاملة وافتقاد التنسيق والتكامل اللازم لتحقيق أي تقدم له قيمة في علاج مشكلات القاهرة ومدن مصر الأخرى. وتشمل قائمة الوزارات التي تتوزع بينها مسئولية التنمية العمرانية كلا من وزارة الإسكان والتنمية العمرانية وينبعها هيئة المجتمعات العمرانية والجهاز المركزي للتعمير، وجهاز التنسيق الحضاري التابع لوزارة الثقافة، كما تضم القائمة المحافظات ووحدات الإدارة المحلية والتي من المفترض أن تنسق بينها وزارة الدولة للتنمية المحلية. كذلك فإن وزارة الزراعة وهيئة التنمية الريفية التابعة لها تلعبان دوراً مهماً في قضية تحديد استخدامات الأراضي والحفاظ على الأرض الزراعية من الاعتداء عليها لأغراض البناء.

ومن المعلوم أن القوات المسلحة بمسئوليتها عن أمن البلاد تشارك في القرارات المتصلة باستخدامات الأراضي سواء داخل المدن والأحوزة العمرانية المحددة أو خارجها . والنتيجة أنه لا توجد سلطة مركزية واحدة يمكنها أن تضبط حركة العمران في مصر وتخطط للتنمية العمرانية وفق إستراتيجية وطنية معتمدة

تراعي الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورات الأمن القومي وأحوال وتوقعات النمو السكاني في مناطق مصر المختلفة.

إن التعامل مع مشكلات النمو العمراني غير المخطط وما يترتب عليها من سلبيات وأضرار مجتمعية يتطلب تطوير رؤية شاملة وإستراتيجية متكاملة لن تتحقق من خلال الجهاز الحكومي الحالي بكل ما يعانيه من ترهل وتقليديه في التفكير والحصار في أطر جامدة من الإجراءات المالية والإدارية التي تهدر الوقت والموارد فضلاً عن التعدد والتناقض بين الوزارات والأجهزة, بل ينبغي التفكير في إيجاد " هيئة وطنية للتنمية والتحديث الحضاري " تنشأ بقانون خاص وتتبع مباشرة لرئيس الوزراء وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتعمل على حشد جهود الجهات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والمواطنين وهيئات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال العامة والخاصة جميعا للتعامل الإيجابي والمخطط مع المظاهر السلبية للنمو العمراني العشوائي وتعظيم فرص التنمية الحضارية الشاملة.

ونرى أن تكون تلك الهيئة المقترحة على مستوي تنظيمي عال يضعها في قمة الجهاز الحكومي وتجند لها كفاءات عالية، وتقوم عليها قياده غير تقليديه تتوافر لها من الصلاحيات والإمكانيات التقنية والاستقلال المالي والإداري ما يسمح لها بأن تكون أداة مؤثرة وفعالة.

وسوف يكون من الضروري إعادة صياغة اختصاصات ومجالات عمل كثير من الوزارات المركزية ووحدات الإدارة المحلية في ضوء قيام الهيئة الجديدة التي تختص بوضع الإستراتيجية العامة والخطط والبرامج الرئيسية ودراسات الجدوى وتصميم مشروعات التنمية العمرانية والتنسيق الحضاري وتتولى تنفيذها ذاتيا أو بواسطة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة وبناء على إجراءات ومعايير اختيار دقيقة، ثم الإشراف الصارم والرقابة المستمرة على تشغيل وإدارة تلك المشروعات.

كما يكون للهيئة المقترحة إنشاء شركات مساهمة في المحافظات المختلفة أو المساهمة في شركات قائمة فعلا أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات تختص بتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية العمرانية والتنسيق الحضاري وتحديث وتطوير ظروف الحياة في تلك المحافظات، وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي تندرج ضمن إستراتيجية التنمية والتطوير.

وحيث تقع المسئولية الأساسية في تنفيذ برامج تطوير وتحسين النسق الحضاري للبيئة المصرية على عاتق الأجهزة المحلية في المحافظات والمراكز والمدن والقرى والأحياء، لذلك نرى إعادة هيكلة الأجهزة المحلية

المعنية بشئون البيئة ودمجها في صورة فروع " للهيئة الوطنية للتنمية والتحديث الحضاري" تتولى تنفيذ البرامج والتحقق من توفر الشروط والمعايير التي تحددها الهيئة للتعامل مع كل متطلبات تحسين البيئة.

مسئولية المواطنين عن النسق الحضاري للبيئة المصرية

إن المواطن هو العنصر الحاسم في المحافظة على البيئة وتنميتها وتحسينها أو الإضرار بها وإهدار مقوماتها. لذلك نؤكد على أهمية الارتفاع بوعي المواطنين بقضية البيئة ومسئوليتهم تجاهها من خلال تضمين مناهج التعليم في جميع المستويات مقررات وموضوعات تشرح للطلاب قواعد وأنماط السلوك الواجبة في تعاملهم مع عناصر البيئة المحيطة بهم [الشارع، الحدائق العامة، المباني العامة، أعمدة الإنارة في الطرق، وسائل النقل العامة...].

كذلك يجب توجيه عناية أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة إلى الاهتمام بطرح قضايا البيئة ومتطلبات المحافظة على سلامتها والالتزام بالرونق العام للمحيط المادي الذي يتعامل معه المواطنون. وقد يكون من المقترحات واجبة الدراسة إصدار قانون " السلوك العام الحضاري" ليحدد الواجبات المفروضة على المواطنين في كافة صور تعاملهم مع البيئة والعقوبات المقررة لمخالفتها. ويشمل القانون المقترح قواعد الالتزام بالنمط المعماري لكل منطقة والألوان ومواد تشطيب الواجهات المسموح بها، وتحديد قواعد السير في الشوارع والالتزام بتجنب السير في نهر الطريق أو محاولة العبور من غير المناطق المحددة لعبور المشاة، وقواعد تسيير سيارات الركوب وسيارات النقل باختلاف أنواعها وغيرها من وسائل النقل المتحركة على الطرق، وتنظيم مناطق انتظار السيارات وتجريم استخدام الشوارع الرئيسية أو الجانبية لانتظار السيارات إلا في الأماكن المخصصة لذلك وفي الأيام والمواعيد المصرح بها.

وسيكون مهماً أن يتضمن القانون المقترح مواد لتجريم الاعتداء على الأرصفة أو أجزاء من الشوارع لاستخدامات غير المخصصة لها وإقامة الأكشاك والإشغالات المختلفة التي تستقطع مساحات مهمة منها وتعوق السير. كما يتصدى القانون المقترح لتنظيم أعمال الإعلانات على الحوائط وأعمدة الإنارة وعلى جوانب الطرق في المدن والطرق السريعة، وتنظيم أعمال البناء وتجريم استخدام الأرصفة والشوارع لتشوين مواد البناء، وقواعد المحافظة على نظافة الأبنية ومنع استخدام الشرفات وأسطح المنازل لتخزين المخلفات. ويتكامل قانون السلوك العام المقترح مع حزمة القوانين ذات العلاقة وخاصة قانون المرور، وقانون التخطيط العمراني، وقانون البيئة.

مقترحات أساسية لتحسين القرية المصرية

إن إحياء مشروع إعادة بناء القرية المصرية هو عنصر أساسي في برنامج تحسين البيئة المصرية باعتباره مشروعاً وطنياً في مرتبة متقدمة من الأهمية، الأمر الذي يحتم الاهتمام بتحديد برنامج تخص القرى المشمولة في المشروع وتوقيت البدء والانتهاء من تطوير كل قرية، والموعد النهائي لإنجاز المشروع كله. وسيكون من أساسيات تحسين القرى المصرية وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على الأراضي الزراعية وإزالة كافة الاعتداءات عليها والاستخدامات غير الزراعية. حتى ولو كانت قد رخص بها . مع تعويض المتضررين من عمليات الإزالة.

يتكامل مع هذه التوجهات لتحسين جودة الحياة في بيئة حضارية ضرورة تخطيط المناطق السكنية بحيث تشتمل على مساحات خضراء كافية، وتخصيص مناطق مخططة للخدمات التعليمية والصحية والدينية وأماكن للتسوق بشكل حضاري، وتنقية الترع والقنوات والمصارف المائية وتنسيق المناطق المحيطة بها وتشجيرها لتكون مناطق للترفيه والتنزه الصحي لأبناء المحروسة في الريف كما في الحضر، واستكمال تزويد كافة المناطق المحرومة بمصادر مياه الشرب النقية وأساليب مناسبة للصرف الصحي. كل تلك الجهود سيكون لها مردود إيجابي حين تتحول مصر لمناطق جاذبة للسكان الأمر الذي يخفف من تجعلها مجتمع صحي متحضر يليق ببناء تاريخها وموقعها الفريد في العالم.

وفي عصر الرئيس السيسي بدأ تشييد ما أُطلق عليه "العاصمة الإدارية الجديدة" ! وفي انتظار ما يتحقق من أهداف لهذه العاصمة الجديدة نُذكر بمشروع مدينة السادات الذي كان مخططاً له أن يكون مقراً للحكم أيام الرئيس الراحل السادات ! ! ! !

35. الفساد في الحكومة وأهمية قانون محاكمة الوزراء[61]!

شاركت في حلقة من برنامج العاشرة مساء حول مدى مسئولية الوزراء عن نتائج فساد معاونيهم. وقد أثير في الحلقة نقاش واسع حين أشارت مقدمة البرنامج أنها من اجل الإعداد للحلقة قد استطلعت آراء الوزراء المعنيين وكانت ردودهم تصب في معنى واحد هو إنكار مسئولية الوزير عن انحراف مساعديه بدعوى أنهم ليسوا مطالبين بتتبع كل من يعمل معهم وأن تلك وظيفة أجهزة الرقابة بالدولة. ويضيف الوزراء أنهم لا يسألون إلا عن تصرفاتهم وطالما كانوا بعيدين عن التورط في تلك القضايا فلا مسئولية عليهم!

والملاحظ أن المتورطين في قضايا الفساد بالوزارات المصرية هم من أقرب المساعدين للوزراء ومن ثم اختيارهم بصفة خاصة بقرارات مباشرة حيث يأتي بهم الوزراء في أغلب الأحيان من غير العاملين بالوزارة، مما يجعلهم يهبطون بقرار فوقي من الوزير، متخطين المختصين بالوزارة والمستحقين لشغل تلك المناصب، ويتجلسون مباشرة في قمة التنظيم وتسند إليهم اختصاصات مهمة وحساسة تقع في دائرة الاهتمام المباشر للوزير شخصياً، كما يمنحهم الوزراء صلاحيات واسعة لا تتناسب وخبراتهم المحدودة في مجالات عمل الوزارة، وكثير من هؤلاء المساعدين المقربين يأتي بهم الوزراء رجال الأعمال من شركاتهم الخاصة ويمنحونهم مكافآت هائلة من أموال المنح الأجنبية والمشروعات التي تجري تمويلها بقروض خارجية، فهم خارج نطاق الكادر الوظيفي وسلم الرواتب الحكومي يسري على المستضعفين من موظفي تلك الوزارات.

والملاحظ كذلك، وهو ما لا يستطيع السادة الوزراء إنكاره، أن أول ما يفعله الوزير حين يتولى منصبه أن يأتي بفئة جديدة ممن يثق بهم تأكيداً لفلسفة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، ويجعلهم في مناصب حساسة قريبة منه مباشرة، وهم من كثرت حالات الفساد بينهم. ولعله يكون محتماً أن يتشكل كل وزير قائمة بهؤلاء الأشخاص ن جلبهم معه إلى الوزارة والكشف عن خباياهم وما تحصلون عليه من مكافآت ومزايا، وما منحهم من اختصاصات وصلاحيات.

والحال كذلك، فإن أي وزير ممن حدثت حالات الفساد في وزارته، وتورط فيها مساعدوه الأقرب إليه، لا يملك أن ينفصل من مسئوليته عن انحرافاتهم، كما لا يستطيع أن يتعلل بأنه شخصياً غير متورط في هذا

---

[61] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

الفساد، فالوزير هو المسئول الأول عن كل ما يقع في وزارته من أعمال وجميع ما يترتب عليها من نتائج.
ولعلي أذكر السادة الوزراء بنص المادة رقم 157 من الدستور التي تنص على أن " الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته، ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها". إذن هو صاحب الكلمة العليا في وزارته، وهو المسئول الأول والأخير عن تنفيذ سياسة الوزارة، فإذا اخرف مساعدوه عن الطريق القويم وتعثرت بذلك سياسات الوزارة وخططها، فهو المسئول وتجب محاسبته عن تلك النتائج السلبية، فضلاً عن محاسبة ومساءلة من تورط من مساعديه في تلك الجرائم.
ويبدو أن السادة الوزراء لم يقرؤوا دستور البلاد الذي ينص في المادة رقم 126 على أن "الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته". كما يبدو أن الوزراء لا يتذكرون القسم الذي أقسمه كل منهم قبل مباشرة مهام منصبه "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه".
فكيف يكون الوزير أميناً على رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة وهو ينتصل من مسئوليته عما يرتكبه معاونوه الأقربون من جرائم تهدر مال الشعب وتقض مصالحه؟ وكيف تحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وهو يدعي عدم مسئوليته عن الخرافات خطيرة تحدث في وزارته ويرتكبها كبار معاونيه ن انتقاهم شخصياً وخصهم بمساحات عريضة من الاختصاصات والصلاحيات بكل ما يترتب على تلك الاخرافات من إضرار بالوطن وبالشعب؟
كذلك ينص الدستور في المادة رقم 86 أن مجلس الشعب يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وتضم الوزراء ورئيس مجلسهم، فهم جميعاً عرضة للمساءلة والمحاسبة وقد يصل الأمر إلى سحب الثقة منهم. ومن حق كل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وعلى من يوجه إليه السؤال أو من ينيبه أن يقدم إجابة للمجلس. ومقتضى هذا الحكم الدستوري أن الوزير يمكن أن يُسأل في أي عمل في اختصاص وزارته ولا يجوز له أن ينتصل من الإجابة عن سؤال يوجه إليه بحجة أن هذا العمل من فعل أحد مساعديه.
وإذا كان القانون لا يعفي الشخص العادي من العقوبة لجهله بالقانون، فمن باب أولى ألا يعفي الوزراء من مسئوليتهم لجهلهم بما يفعله معاونوهم.

وبرغم أن الوزير قد لا يكون مسئولاً جنائياً عن أفعال معاونيه، إلا أنه بالقطع مسئول إدارياً أمام رئيس مجلس الوزراء، ومسئول سياسياً أمام الشعب ومجلس الشعب. وكذلك فإن الوزراء ورئيس مجلسهم، مسئولون أمام رئيس الجمهورية الذي يرأس السلطة التنفيذية، وهو الذي يعينهم ويعفيهم من مناصبهم. ويقضي هذا المنطق أن رئيس الجمهورية – وهو رأس السلطة التنفيذية – مسئول بالضرورة عن أفعال رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وغيرهم من القيادات التنفيذية ن تختارهم ويعينهم في مناصبهم!!

ولعلنا نذكر أن الحكم الذي صدر ضد مجموعة من قيادات وزارة الزراعة في قضية المبيدات المسرطنة قد أشار بجلاء وصراحة إلى مسئولية وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، وطالبت المحكمة في حكمها بمحاكمته حيث اعتبرته مسئولاً عن تلك الجريمة التي ارتكبها معاونوه!

ويقول بعض السادة الوزراء دفاعاً عن أنفسهم وتأكيداً لتنصلهم من مسئولية أخطاء معاونيهم، إن وجود أجهزة الرقابة بالدولة كاف لرصد هذه الانحرافات وكشفها، وأنهم – أي الوزراء – يتعاونون مع تلك الأجهزة الرقابية حين تبلغهم بالمخالفات معاونيهم. وهذا القول حق يراد به باطل، فهيئة الرقابة الإدارية أو مباحث الأموال العامة أو الجهاز المركزي للمحاسبات يمثلون عملية الرقابة التي تأتي بعد وقوع الانحراف فهي رقابة كاشفة ولكنها لا تمنع ما ينتج عن الفساد من الأضرار والكوارث وإهدار المال العام الاعتداءات على حقوق المواطنين وأخذ الرشاوى.

ولكن الرقابة الحقيقية هي الرقابة المانعة لوقوع الأخطاء والانحرافات وهي مسئولية الوزير ومن في حكمه من المسئولين على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم. إن مسئولية الوزير بالدرجة الأولى هي حسن اختيار المعاونين وفق معايير موضوعية تؤكد الخبرة والنزاهة وطهارة اليد، وتصميم نظم وآليات لتخطيط أعمال هؤلاء المساعدين ووضع معايير وآليات مراقبتهم وتقييم أدائهم، ومن ثم الكشف مبكراً عن أي احتمالات للانحراف في تصرفاتهم. ولا يستطيع أي مسئول مهما كان أن يعفي نفسه من تلك المسئولية المحورية. ولعل الوزراء في حكومتنا الذكية قد سمعوا المقولة الشهيرة المنسوبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب حين حدد مسئوليته عن كل شيء يقع في دائرة اختصاصه ومجال سلطته فقال "والله لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني الله لم لم تصلح لها الطريق يا عمر؟".

إن قانون محاكمة الوزراء رقم 79 لسنة 1958 الصادر وقت الوحدة مع سوريا والذي تعطل تنفيذه حتى اليوم بحجة تعذر تعيين ثلاثة من مستشاري محكمة النميز السورية ضمن أعضاء المحكمة العليا المنوط بها محاكمة الوزراء بسبب الانفصال. والغريب أن يظل القانون معطلاً حتى اليوم رغماً عن صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير المقدم من وزير العدل بكتابه المؤرخ 2 فبراير 1977 والمقيد بجدول المحكمة العليا برقم 1 لسنة 8 قضائية عليا " تفسير"، والذي قضى في الفقرة "ب" بأن " المحكمة التي تتولى محاكمة الوزراء تشكل في مصر بعد انفصال الإقليمين المصري والسوري من ستة من مستشاري محكمة النقض بدلاً من مستشاري محكمة النقض ومحكمة النميز".

رغم عدم تفعيل قانون محاكمة الوزراء، فإن من الجرائم التي نص على أن تحاكم الوزراء إذا ارتكبوها أثناء تأدية وظائفهم جريمة " مخالفة الأحكام الأساسية التي يقوم عليها الدستور"، وحيث يقرر الدستور أن الوزير مسئول عن أعمال وزارته، فحين يراوغ الوزير ويتنصل من نتائج الخراف مرؤوسيه، فقد خالف حكم الدستور ووجبت محاكمته.

وفي مثال حديث على فساد الوزراء، قبض على وزير الزراعة السابق د. صلاح هلال وكان ضمن حكومة إبراهيم محلب بتهمة الرشوة، وكان قد استقال من منصبه في سبتمبر 2015 وتم القبض عليه فور مغادرته مبنى رئاسة مجلس الوزراء عقب تقديمه لاستقالته، وحوكم وصدر ضده حكم في 2017 بالسجن عشرة سنوات!!

36. الحكومة .... وذاكرة المصريين[62]!

دعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة تهاكل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها. وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. واكتفت الحكومة -كعادتها- بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب -كعادته- سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى الشمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشاهد بمهارة الحكومة - ليست فقط الحكومة الحالية ولكن كل الحكومات السابقة - في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أتحدث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روجت لها حكومتنا الذكية - ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية - وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

---

[62] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

والسؤال الأول

أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال إن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من وراءها. وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روجت حكومة سابقة لفكرة " المشروعات العملاقة"، وتعللت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج

توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضراواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة.

والسؤال الثاني

أتقدم به إلى وزير الري المسئول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال إنها تجاوزت ثماني مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث

فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001. وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002–2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر – لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان – جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النصر الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

السؤال الرابع

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مص أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مص قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن ألها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

السؤال الخامس

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل إن المؤتمر الناسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مص وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ المليارى جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسئول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

السؤال السادس

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها – تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه – أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها؟

السؤال السابع

وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهي المؤتمر إلى إقرار الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي.

ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي.

ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم ترَ النور حتى الآن!

السؤال الثامن

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهي خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة.

ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة!

وفي ذات المجال، فقد نسي المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي بارك رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

أسئلة قصيرة

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة.

? وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة؟

? وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قمت بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول "عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

? وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة – فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم تحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

? وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها: الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

? ثم سؤالان إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في أكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون؟ وهل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في 2004 وهو يزور أمريكا؟

أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

ولا تزال ذاكرة المصريين ضعيفة مثل ذاكرة السمك، فقد نسوا انتفاضتهم في 25 يناير 2011 ضد مبارك، ثم انتفاضتهم الثانية ضد حكم الإخوان المسلمين ومطالبتهم بعزل محمد مرسي. كما نسي المصريون أنهم في عيون الرئيس وأن مصر "قد الدنيا".

ومن أسف أن المصريين لا يتذكرون سوى أشياء غير مهمة مثل انخفاض دخولهم ومدخراتهم إلى النصف نتيجة تحرير سعر الصرف، وارتفاع الأسعار وتصاعد التضخم بشكل غير مسبوق، كما يتذكرون أن مصر "فقيرة قوي"!

37. الحكم الرشيد . . . هو الطريق إلى مص الواحدة[63] !

طُرحت إشكالية الاستبعاد في مص بشقيه السياسي والاجتماعي. ويتضح من تدارس هذه الظاهرة أن المجتمع المصري ينقسم – على الأقل – إلى مجتمعين متباعدين ومتناقضين وغير متوازنين. فالفقراء والمهمشون سياسياً تجري استبعادهم من حركة الحياة الاقتصادية والسياسية ولا يكون لهم وزن ولا صوت في اتخاذ القرارات المصيرية التي تمس حاضرهم ومستقبلهم، ولا تصل إليهم عوائد ما يسمعون عنه من أخبار النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البلاد، ولا يشعرون بأي تأثير في حياتهم البائسة انعكاساً لما يردده المسئولون في حكومتهم الذكية عن تقدير الجهات الدولية وإشادتها بقوة الاقتصاد المصري.

ولا تقع المصائب والكوارث إلا على هذا الفريق المهمش المطحون، فالمئات من أفراده يموتون حرقاً في كوارث القطارات، وغرقاً في كوارث العبارات، ودفناً تحت أنقاض البيوت المنهارة، وتتزف دماؤهم على أسفلت الطرق غير المنضبطة في حوادث مرور فوضوي. وعلى حين ترتفع أسعار كل شيء في مص، إلا الإنسان المصري من هذا الفريق البائس المستبعد، فثمنه رخيص لا يكاد يساوي ثمن طلقة رصاص تطلقها عليه بارجة أمريكية تعبر قناة السويس من دون اعتبار لكونه صاحب تلك القناة التي حفرها أجداده بأظافرهم واستردها إخوانه بدمائهم ومات محمد فؤاد عفيفي بعد أن تلقى دفعتين من الرصاص من مسافة قدرت بين 20 و30 ياردة من مقدمة السفينة الأمريكية حسب رواية الأهرام نقلاً عن بيان أصدرته السفارة الأمريكية في القاهرة. وكان المقابل معاش استثنائي من وزارة التضامن الاجتماعي – لم تحدد الصحيفة مقداره – وآخر من محافظة السويس يبلغ 900 جنيهاً لإعالة زوجته وطفليه وأمه بما لا يصل إلى قيمة وجبة عشاء فاخرة يلتهمها أحد رجال الأعمال المنتفعين باتفاقية الكويز مع إسرائيل، وهذا هو ثمن المصري في 2008 !

وعلى الجانب الآخر من خارطة المجتمع، يوجد الأثرياء والناعمون بخيرات مص وثرواتها من رجال الأعمال وأهل الثقة المقربون من الحكم والمتمتعون بالسلطة والثروة والجاه. هؤلاء يعيشون في الفيلات والقصور والمنتجعات، ولا يضطرون للوقوف في طوابير الخبز ولا تحتاجون لإضافة أسماء أولادهم إلى

---

[63] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

بطاقات التموين، وبذلك لا يقفون لأيام متتالية في الطوابير للوصول إلى مكاتب السجل المدني لاستخراج شهادات الميلاد الإلكترونية حسب أوامر قراقوش العصر الجديد.

وأعضاء هذا الفريق الناعم الهانئ هم من يرفعون أسعار كل شيء في مصر ويحققون أرباحاً خيالية وثروات هائلة نتيجة احتكارهم لأهم الصناعات، وتعاملاتهم الميسرة مع الدولة مما يتيح لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأبخس الأثمان ليبيعوها بعد ذلك بمليارات الجنيهات، كما تحصلون على مليارات أخرى من الجنيهات قروضاً من بنوك المحروسة بأيسر الشروط، ثم يتعثرون عن السداد وتهب الحكومة لمساندتهم والتخفيف من وقع التعثر على ثرواتهم.

هم المتعاملون مع إسرائيل تصديراً واستيراداً، وهم المستفيدون من تصدير منتجاتهم إلى أمريكا بدون رسوم جمركية بفضل الـ 11% من المكونات الإسرائيلية الداخلة في منتجاتهم، وهم الذين سيصدرون الغاز الطبيعي إلى إسرائيل!

إن مصر المنقسمة إلى مصرين اثنين لا يمكن أن تكون إلا ساحة للفوضى الاجتماعية والتناحر السياسي وانعدام العدل والمساواة. إن وطناً هكذا ينقسم أبناؤه لا يستقيم معه الحديث عن "المواطنة"، ولا يصمد فيه أي حديث عن رعاية محدودي الدخل والانحياز إلى الفقراء كما تتغنى أبواق الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته الذكية.

إن مستقبل مصر يتوقف بدرجة كلية على إلغاء هذا الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإعادة هيكلة المجتمع كي يندمج أفراده وطوائفه - اندماجاً حقيقياً ومستداماً - في نسيج وطني متكامل ومتراص ينعم أفراده بالحرية بأجلى معانيها، ويتمتعون بالفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية، ويشاركون مشاركة كاملة ومسئولة في إدارة شئون بلادهم على أسس من التعددية السياسية الحقيقية وتداول السلطة وسيادة القانون والمحاسبية والشفافية.

ولقد حققت دول أخرى تلك المعادلة الصعبة، وانقذت مجتمعاتها من أحلك أوضاع الاستبعاد والإذلال التي كانت شعوبها تعاني منها على أيدي القلة المتحكمة سواء كانت من مواطني نفس الدولة أو كانت من سلطة استعمار وحكم أجنبي. ولعلنا نستفيد من طرح النموذج الأوضح في العصر الحديث لدولة استطاعت أن تنتقل من جحيم العنصرية والفصل العنصري للمواطنين الأفارقة أصحاب البلاد إلى دولة ديمقراطية تكاد تصل إلى مستويات الدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

دعونا نتأمل ما حدث في جنوب إفريقيا، والتي كانت تحكم بواسطة الأقلية البيضاء منذ 1948 وحتى 1994 وسادت فيها سياسة صارخة للتمييز والفصل العنصري تم بموجبها حرمان الأفارقة أصحاب البلاد الأصليين من جميع حقوقهم السياسية وعزلهم في مناطق سكنية مغلقة عليهم ووسائل نقل خاصة بهم لا تختلطون بالبيض. وبفضل جهود الوطنيين الأفارقة لم يكن أمام حكومة الأقلية إلا الانصياع والتخلي عن الحكم لتبدأ مسيرة الديموقراطية وليعود البطل الوطني نيلسون مانديلا من منفاه ويتسلم حكم البلاد في 1994 لمدة واحدة فقط حيث ترك الرئاسة في 1999 وجرى انتخاب نائبه ميبكي رئيساً وأعيد انتخابه مرة ثانية وأخيرة في 2004.

ومنذ بداية الحكم الديمقراطي جرت 3 انتخابات برلمانية ومحلية شهد لها المجتمع الدولي.

وقد اهتمت الحكومة الوطنية في جنوب أفريقيا بإصلاح ما أفسدته سنوات الحكم العنصري وعمدت إلى تطبيق حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية منها نظام للضمان الاجتماعي الذي بدأ تطبيقه في العام 2000 وتحصل بمقتضاه أكثر من 12 مليون مواطن – من إجمالي شعب يقترب من 49 مليون – على دخل شهري مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة.

ونتيجة لتحسن مستوى الدخل زادت نسبة إنفاق المواطنين السود لتصل في 2006/2005 إلى 44.3 % من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات، وقد صاحب هذا انخفاض نسبة السكان البيض من 10.1% إلى 9.2% في نفس الفترة.

ورغم أن فجوة الفقر لا تزال واضحة حيث تحصل أغنى 10% من السكان على 50% من الدخل وتحصل أفقر 40% على أقل من 7% من الدخل، إلا أن إدراك الحكومة لتلك المشكلة يدفعها إلى الإصرار على تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية لعلاجها. وما يؤكد سلامة السياسة الاجتماعية في تلك الدولة الأفريقية أن نصيب الأجور يبلغ 64.4% من إجمالي الدخل الوطني.

وتقدم حكومة جنوب أفريقيا منحاً لمساعدة العجزة وغير القادرين، كما تمنح الأسر مساعدات لإعالة أطفالها، ويعلن وزير المالية أن هذه المساعدات لإعالة الأطفال ستمتد لتشمل الأبناء حتى سن الخامسة عشر ابتداء من يناير 2009. وفي مقابل الحصول على تلك الإعانات تدرس الحكومة فرض بعض المعايير التي من شأنها تأكيد التحول الاجتماعي في البلاد نحو الأفضل، ومنها مثلاً التزام الأسر بانتظام أبنائها في

المدارس، والالتزام بمواعيد التطعيم ضد الأمراض. ومن المهم التأكيد أن تلك الإعانات تتماشى مع معدلات التضخم وزيادات الأسعار حتى لا تفقد قيمتها .

ويحصل المواطن الجنوب افريقي على معاش التقاعد عند سن 65 وتم تخفيضه هذا العام إلى 63 سنة، ثم سيخفض إلى 61 سنة في عام 2009 وإلى 60 سنة في العام 2010 ليتساوى الرجال والنساء في هذا الحق. ويعتبر تأمين المعاش الاجتماعي للمواطنين هو أهم برامج الحكومة لمعالجة الفقر. وتتعاون الحكومة والمؤسسات غير الحكومية وقطاعات الأعمال في تنفيذ تلك البرامج الاجتماعية. وكانت نتيجة تلك الجهود لمكافحة الفقر أن الدخل الحقيقي للمواطن الجنوب أفريقي زاد في المتوسط بنسبة 22% عما كان عليه في 1999 .

ولا يتوقف سعي حكومة جنوب أفريقيا في معالجة الفقر على منح المساعدات المالية، ولكنها تستثمر أيضاً في زيادة فرص المواطنين للحصول على عمل منتج من خلال التدريب ورفع الكفاءة وتنمية المهارات. فالحكومة تدرك أن معالجة الفقر لا تتم إلا من خلال منهج متكامل يتعامل مع كافة مصادره وأسبابه وبأسلوب متوازن.

ويأتي اهتمام حكومة جنوب أفريقيا بعلاج مشكلة العشوائيات التي يقطنها المواطنون السود دليلاً على سياسة اجتماعية متوازنة، فهي تسعى إلى توفير مساكن مناسبة للتخلص من العشوائيات بحلول عام 2014، حيث تخطط الدولة لتسليم 500.000 وحدة سكنية سنوياً بدلاً من 300.000 . ولتيسير الحصول على تلك المساكن الجديدة تراعي الحكومة أن تكون تكلفتها في متناول الفقراء، وذلك من خلال اتفاقات تم عقدها مع البنوك الرئيسية في البلاد. وتسعى الحكومة إلى إصدار قانون الإسكان الاجتماعي الذي ينص على دعم كافة أشكال الأماكن المستأجرة وذلك للمساعدة في القضاء على عشوائيات السكن.

وتتعدد صور الدعم الاجتماعي لمواطني جنوب أفريقيا من إتاحة الفرص للتعليم بالمدارس إلى برامج الرعاية الصحية وإزالة القمامة والمخلفات، ومشروعات الإنارة وتوصيل الكهرباء لكافة المناطق، وتحسين الطرق ووسائل المواصلات العامة، وتطوير خدمات الاتصالات.

كل ذلك تحقق مستويات أفضل من إدماج المواطنين في المجتمع والقضاء على حالات الإبعاد القسري الذي عانوا منه أيام الفصل العنصري. وفي ذات الوقت حقق الحكم الديمقراطي فرصاً أفضل للمواطنين السود في المشاركة السياسية من خلال التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة.

إن تأمل تجربة جنوب أفريقيا التي لم تبتعد أربعة عشر عاماً والتي تكررت في دول أخرى مثل الأرجنتين والمكسيك وفي فترات زمنية محدودة، يجعلنا نعيد اكتشاف الطريق للقضاء على حالات الاستبعاد السياسي والاجتماعي في مصر. إن الطريق واضح وضوح الشمس ويتلخص في كلمات الديموقراطية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الشفافية، والمحاسبية. وقد أجملت الممارسات العالمية الحديثة تلك الكلمات في تعبير واحد ولكنه فاصل وقاطع وحاسم، ذلك هو تعبير "الحكم الرشيد":

[وقوامه مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم وحقهم في عضوية الأحزاب والجمعيات وغيرها من المنظمات المجتمعية وكذا حقهم في التعبير وإبداء الرأي من دون خوف أو تردد].

ويتضمن مفهوم "الحكم الرشيد" كذلك مبدأ سيادة القانون وخضوع الكافة لحكمه، والشفافية ووضوح القرارات وأسبابها ونتائجها، والحق في المعرفة والحصول على المعلومات للجميع، واستجابة الحاكم لرغبات المواطنين والانصياع لطلباتهم وسرعة الاستجابة لشكاواهم والعمل على تلافي أسبابها، والسعي لإحداث التوافق بين فئات المجتمع ونبذ آليات الاستبعاد والتفريق والانحياز لفئات دون أخرى.

ومن السمات البارزة في نظم "الحكم الرشيد" المساواة والعدالة في الفرص وفي الحصول على نصيب عادل من الثروة في المجتمع، والسعي الدائم لإدماج المواطنين واستيعابهم في دائرة الوطن، والكفاءة والفعالية في التخطيط والتنفيذ لتحقيق رغبات الناس واحتياجاتهم.

وتأتي المحاسبية في نهاية تلك الأسس حيث تخضع الجميع وعلى كافة المستويات للمساءلة والمحاسبة عما فعلوه وما لم يفعلوه.

وسوف تحقق تلك الأسس للحكم الرشيد القضاء على الفساد، كما تؤكد فرص متكافئة لجميع المواطنين ليكونوا سواء في الحقوق والواجبات أمام القانون لا يميز بعضهم عن بعض إلا العمل والكفاءة والالتزام الوطني والمشاركة الجادة في صنع الحياة وتطويرها على أرض الوطن.

إن "الحكم الرشيد" لا يستقيم مع أبدية السلطة واحتكارها لفئة معينة، ولا يقبل مفهوم التوريث في السلطة أو احتكار الحكمة والمعرفة.

ولقد كان مبدأ "الحكم الرشيد" أحد أهم أركان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد" والتي شاركت مصر مع أربع دول أفريقية أخرى في إصدارها في العام 2001 حيث نص في إعلان المبادرة أن من بين أهدافها العاجلة نشر الديموقراطية والحكم الرشيد.

وبينما قطعت جنوب أفريقيا أشواطاً مهمة في تطبيق تلك المبادرة فهي في مصر منسية تماماً ولا يعلم عنها إلا فريق محدود من المختصين في وزارة الخارجية الذين يشاركون - بحكم وظائفهم وليس بسبب اهتمام الدولة - في الاجتماعات المتصلة بمتابعة تنفيذها .

إن الانتقال بمصر من مرحلة التشرذم والانقسام السياسي والاجتماعي وما يعانيه المصريون من استبعاد وعزل عن المشاركة في أمور الوطن وقضاياه يتطلب العودة مرة أخرى إلى ما كان ينادي به الزعيم الوطني مصطفي كامل " إن من يتهاون في حق من حقوق دينه وأمته ولو مرة واحدة يعش أبد الدهر مزلزل العقيدة سقيم الوجدان".

ولا أظن أن المصريين قادرون على التهاون في حقوقهم. إن المصريين جديرون بالحرية والديموقراطية حتى تتحقق لهم ولهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأفضل. وهم مطالبون بتفعيل شعار الزعيم الوطني مصطفي كامل "لا معنى لليأس مع الحياة ولا معنى للحياة مع اليأس".

إن طريق الديموقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام القانون وحقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للوصول إلى مصر الواحدة المتحدة التي تتوفر فيها الفرص المتكافئة لجميع أبنائها وتخضع الجميع فيها لحكم القانون ويشاركون جميعاً في صنع مستقبل أبنائهم وضمان تقدم الوطن وحمايته من الأخطار.

إن أقصر الطرق إلى الهدف هو الطريق المستقيم، واسم ذلك الطريق للوصول إلى "الحكم الرشيد" هو " تفعيل الدستور"!!!

الفصل الخامس

أحوال أهل المحروسة

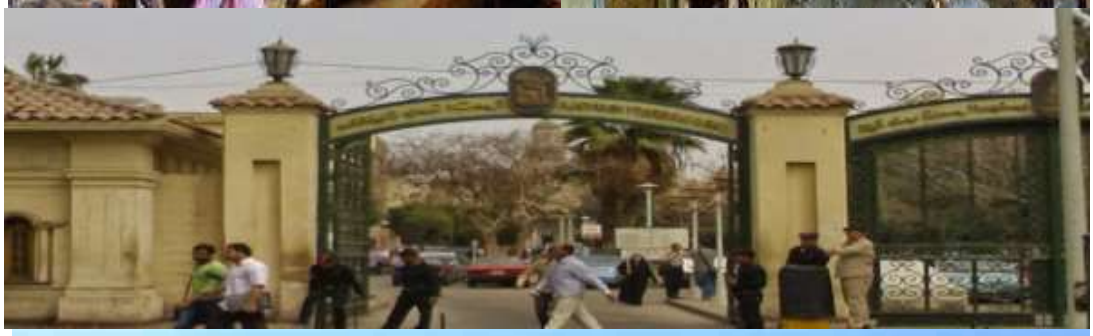

بانوراما 6 أكتوبر 1973

كيف تدار أموال أهل المحروسة !

1. يا أهل الحكم . . . أليست تجربة طلعت حرب أفضل[64]؟

طلع علينا المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بقوله إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات. وكان مما صرح به المتحدث الرسمي حسب ما أوردته صحيفة الوفد أنه قد تم إرسال العديد من الخبراء وعلى رأسهم وزير الاستثمار إلى دول أوربا الشرقية لدراسة تجربتها في الخصخصة وكان ذلك حسب قول المتحدث الرسمي " بتكليف خاص من رئيس الوزراء". وأتساءل ألم يكن من الأجدى أن يفرغ هؤلاء الخبراء لدراسة تجربة مصرية صميمة قام بها طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وشركاته من خلال تجميع مدخرات المصريين فأصبحوا يملكون صرحاً اقتصادياً هائلاً بدأ في 1920 ولا يزال قائماً حتى الآن؟ أليس في تجربة حث المصريين على توجيه مدخراتهم – مهما كانت بسيطة – لإنشاء أول بنك وطني أفضل من التماس الخبرة من روسيا وغيرها من الدول التي طبقت عمليات الخصخصة عن طريق توزيع الصكوك على المواطنين والتي يريد الحزب الوطني تقليدها في مصر على الرغم مما تسببت فيه من مشكلات وأضرار كبيرة في تلك الدول التي زارها وزير الاستثمار؟

افتقاد إستراتيجية وطنية للتنمية المتكاملة

إن المشكلة الأكبر فيما يروج له الحزب الوطني عن الملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنه لا يستند إلى إستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن نظاماً فعالاً للاقتصاد الوطني ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. وليس في توزيع أسهم مجانية على فئة من المواطنين ما يكفل تحقيق غايات اقتصادية سليمة تمكن من تطوير شركات قطاع الأعمال العام أو تضمن تحسيناً في اقتصاداتها.

---

[64] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

كذلك لن يكون مفيداً أن يجري التخلص من الشركات المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، بل الأفضل أن تخطط الدولة لإقامة توازن مدروس بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام وتؤكد مسئوليتها عن توجيه القطاعين ومساندة جهودهما وإبداعاتهما في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية بين المواطنين.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها . وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي بدأ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 ثم استمر في صورة جديدة أطلق عليها "إدارة أصول الدولة" مع بداية حكومة د. أحمد نظيف في 2004 وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم.

والأمر كذلك، يصبح واجباً على كافة القوى المجتمعية أن تنشغل بالمناقشة الموضوعية لعناصر المشروع الجديد الذي يروج له الحزب الحاكم كبديل لنظام الخصخصة القديم حتى تتضح أهدافه ومراميه، ويتبين المواطنون مزاياه وسلبياته. كما يجب على الحكومة وحزبها إتاحة كل المعلومات عن المشروع والشركات الداخلة فيه وخطوات تمليك الأسهم للمواطنين المستهدفين وآليات التنفيذ وتكلفته وتأثير كل ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

إن إطلاق مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة لا يمكن أن يتم في غيبة رؤية شاملة وإستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يصبح الهدف هو تمليك فئة من المواطنين نصيباً فيما يملكونه أصلاً هم وكافة المصريين، بل تصبح الملكية الشعبية آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وقد أفاض الكثيرون من المختصين والمعنيين بالشأن الوطني في توضيح سلبيات مشروع الحزب الوطني وأبرزوا مصادر العوار فيه فضلاً عن ضخامة العبء الإداري المصاحب بالضرورة لعمليات حصر المستفيدين وضمان توصيل الصكوك إليهم، وتتبع الآثار المترتبة عن التمليك الشعبي وما قد ينجم عنه من

اتجاه أغلبية مالكي الحصص الجديدة إلى بيعها، ومن ثم احتمال أن تتركز ملكية الشركات الداخلة في البرنامج في أيدي قلة من الرأسماليين بما يهدم الأساس قام من أجله المشروع.، وفي الوقت ذاته تفقد الدولة قيمة تلك الشركات حيث منحت أسهمها بالمجان للمواطنين.

هل تصحح الملكية الشعبية لأصول الدولة سلبيات الخصخصة؟

لقد بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 موازياً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد شاب البرنامج – منذ بدايته وحتى الآن – الكثير من السلبيات التي كانت محل نقد واعتراض من كافة القوى الوطنية.

والسؤال المطروح الآن هل يعالج مشروع الملكية الشعبية تلك السلبيات؟ والإجابة الواضحة أن هذا المشروع لا يفيد في علاج سلبيات الخصخصة بل يزيدها تفاقماً إذ يؤدي إلى التخلص من الشركات من دون تقييم حيث المفهوم أن المشروع يقوم على اتخاذ القيمة الاسمية للشركات الداخلة في البرنامج أساساً في تحديد قيمة الصكوك التي ستمنح مجاناً للمواطنين ليتولوا هم بيعها بأنفسهم، ومن ثم تصل الحكومة إلى غايتها بتصفية قطاع الأعمال العام بأيدي المواطنين! ومن اللافت للنظر أن مشروع الحزب الوطني لا يحقق الأهداف المعلنة له من حيث تحسين اقتصاديات الشركات وضمان حقوق العاملين بها، حيث لا يحتوي المشروع على أي آلية جديدة لتحسين الإدارة والإنتاجية في تلك الشركات. بل يزيد المشروع الموقف تعقداً بإضافة حلقة جديدة في خط السلطة المشرفة على الشركات التابعة بإنشاء الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة والذي سوف تضم إليه الشركات القابضة العشر مع استمرار إشرافها على الشركات التابعة!

أهمية استمرار دور قطاع الأعمال العام

وتجدر بنا الاتفاق على أن قطاع الأعمال العام هو شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة. ورغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط

وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في المناطق المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها .

ولقد أثبتت ظروف الأزمة المالية التي يعيشها العالم الآن أهمية وجود دور مؤثر للدولة في ضبط أداء الاقتصاد الوطني وإقامة التوازن بين عناصره وفي نفس الوقت تأكيد مسئوليتها عن إقامة العدل الاجتماعي وأدائها في ذلك قطاع أعمال عام يملك توجيهه مباشرة لتحقيق أهداف وطنية عامة، مما يقطع بأن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب إيديولوجية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

وفي تصورنا أن المصلحة الوطنية تدعو إلى الإبقاء على شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة والتي هي بنص الدستور ممثلة لملكية الشعب لها، إلا أن إدارة تلك الشركات ينبغي أن تخضع للتطوير والترشيد بحيث تعامل معاملة القطاع الخاص، وأن تطبق فيها معايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وأن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج وبقدر ما حققته من إنجازات لصالح الشعب المالك الحقيقي لها، وأن تلتزم بتنفيذ قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

البديل المقترح لملكية الشعب لشركات قطاع الأعمال العام

يهدف مشروع الملكية الشعبية كما يزعم الحزب الوطني الديمقراطي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين بها وإشراك المواطنين في عوائدها . وتلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالتوزيع المجاني لأسهم الشركات وما يترتب عليه من عمليات البيع الجزافية وتبديد ثروة الشعب وضياع العوائد والإيرادات التي كان يمكن الحصول عليها حالة بقاء تلك الشركات في الملكية العامة. لذا نقدم مشروعاً بديلاً يهدف إلى تحقيق صورة حقيقية للملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام مع استمرارها في الملكية العامة.

ويتلخص المشروع البديل في نقل ملكية جميع شركات قطاع الأعمال العام الباقية والأنصبة في الشركات المشتركة إلى بنك الاستثمار القومي وإلغاء الشركات القابضة العشر القائمة الآن. وتأتي أهمية هذا الاقتراح أنه يفادى تفتيت ملكية شركات قطاع الأعمال العام ويتجنب احتمالات انتقالها إلى ملكية رأسماليين مصريين أو أجانب قد لا يلتزمون بأهداف التنمية الوطنية، ومن ثم حرمان الدولة والمواطنين من عوائد تلك الشركات وتفريغ مشروع الملكية الشعبية من مضمونه. لقد أنشئ بنك الاستثمار القومي بالقانون رقم 119 لسنة 1980 لينولى تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض المساهمة في المشروعات المختلفة وفي رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية وفي شركات القطاع العام والمشترك والخاص، كما يقوم البنك بإدارة أمواله ومحفظة أوراقه المالية وتنظيم عمليات إصدار الأسهم في المشروعات التي يشارك فيها وكذلك السندات وتسويتها. ويتوافق هذا الحل مع الهدف الأصلي من إنشاء بنك الاستثمار القومي حيث كانت الفكرة أن تتجمع فيه ملكية كافة شركات القطاع العام والأنصبة في الشركات المشتركة المملوكة للدولة.

وحال تطبيق هذا الحل البديل، تكون كل شركة من الشركات التابعة مملوكة بالكامل للبنك والذي يتولى تعيين مجلس إدارتها ومتابعة أعمالها وتقويم نتائجها. كما سيعمل البنك على إعادة هيكلة الشركات التي تحتاجة إلى إصلاح اقتصاداتها. ورغبة في تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية لتلك الشركات يتولى البنك طرح صكوكاً استثمارية للاكتتاب العام لتجميع مساهمات المصريين فقط من الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات التي لها حق المشاركة في تأسيس الشركات أو تملك أسهمها، وذلك على نسق ما تفعله صناديق الاستثمار. ويعطي الصك لحامله حقاً في حصة على الشائع من مجمل قيمة الشركات التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية لبنك الاستثمار القومي مما يتيح له الحصول على حصة من العائد الصافي القابل للتوزيع من جميع تلك الشركات والذي يؤول إلى البنك.

ولتيسير إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تملك شركات قطاع الأعمال العام تحدد سعر الصك بفئات تبدأ من جنيه واحد وتتدرج حتى ألف جنيه وبذلك يكون في مقدور ملايين المصريين شراء تلك الصكوك كل على حسب قدرته، مع إعطاء الحق لكل مصري في شراء أي عدد من تلك الصكوك من دون تحديد حد أدنى لقيمة ما يمتلكه إذ يكفي المواطن أن يشتري صكاً واحداً قيمته جنيه واحد فقط إن أراد ذلك. كما لا يتصور وضع سقف لقيمة ما يمتلكه أي مواطن من تلك الصكوك حيث تنتفي

مخاوف سيطرة كبار الملاك على الشركات إذ أن ملكية الصكوك لا علاقة لها بإدارة الشركات وإنما هي بمثابة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري لحساب بنك الاستثمار لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، كما تضمن الصكوك حقوق أصحابها لدى البنك الذي يقوم باستثمار أموالهم من ناحية، وتأمين حصولهم على عائد ذلك الاستثمار من ناحية أخرى.

ويتميز هذا الاقتراح بأنه يفصل بين الإدارة والملكية، فإدارة الشركات التابعة يقوم عليها مديرون محترفون يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة بنك الاستثمار القومي، وتجري محاسبتهم وفق النتائج التي يحققونها. وسيكون مطلوباً تعديل قانون إنشاء البنك كي يتضمن نصوصاً تحدد صلاحياته بالنسبة للشركات المملوكة له وقواعد اختيار مجالس إدارتها وتشكيل جمعياتها العامة وتحديد معايير وإجراءات اختيار أعضاء تلك الجمعيات من بين حملة صكوك بنك الاستثمار القومي فضلاً عن ممثلي المال العام ن تحددهم مجلس إدارة البنك، وكذا تحديد صلاحيات الجمعيات العامة ومسئولياتها.

وتكون مهمة بنك الاستثمار القومي في الأساس هي إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في الشركات المملوكة له والتي تتخذ شكل شركات مساهمة مغلقة حيث يكون البنك هو المالك الوحيد لرؤوس أموالها، كما تضم محفظة الاستثمارات الحصص المملوكة في الشركات المشتركة. وسوف يطبق البنك قواعد ومعايير التقييم السليمة لإدارة عمليات إعادة هيكلة شركاته ومساندتها لتنمية قدراتها التنافسية وتحسين اقتصاداتها. كذلك يكون للبنك استخدام حصيلة صكوك الاستثمار التي يصدرها في تأسيس شركات مساهمة تابعة له للقيام على تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي يتبناها، وكذا المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات وفق الأغراض الموضحة في قانون إنشاءه.

في علاقة البنك بشركاته

في ظل اقتراحنا المشار إليه سنكون للشركات المملوكة لبنك الاستثمار القومي الحرية التامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومي، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة. ووفق التعديل المقترح لقانون إنشاء البنك يمكن النص على تحرير شركاته من كافة المعوقات والقيود التي كانت تعاني منها شركات القطاع العام مع

تخويلها كافة الحقوق والصلاحيات التي منحها إياها القانون رقم 203 لسنة 1991، بل ويمكن النص على اعتبارها من شركات القطاع الخاص.

المقارنة مع مشروع الحزب الوطني

بالمقارنة مع المشروع المطروح من الحزب الوطني نجد أن الدولة في حالة تطبيق اقتراحنا ستظل مالكة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال بنك الاستثمار القومي والذي يقوم على توظيف طاقات شركاته التابعة لصالح المواطنين جميعا وليس مجرد من بلغ سن الحادية والعشرين، وفي نفس الوقت تحقق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية وإشراك أكبر عدد من المواطنين في ملكية الشركات العامة عن طريق شرائهم صكوك بنك الاستثمار القومي.

كما أنه وفق اقتراحنا سوف يتحقق هدف اقتصادي واجتماعي مهم هو تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين ن سينجهون لشراء الصكوك والاحتفاظ بها بدلاً من حصولهم على أسهم مجانية لا يشعرون بقيمتها ومن ثم يسارعون إلى بيعها لتحصيل أي قيمة من وراءها وهو الأمر المتوقع حال تطبيق مشروع الملكية الشعبية للحزب الوطني.

وقد يكون من المفيد أن يطبق بنك الاستثمار القومي وسائل مبتكرة لتشيط بيع الصكوك للمواطنين من خلال تيسير شراءها وسداد قيمتها بالتقسيط وذلك للتوسع في تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها بكفاءة في توسيع مجالات نشاط شركاته وإنشاء شركات جديدة. كما يمكن النظر في تطبيق أسلوب منح جوائز مالية معتبرة للفائزين من بين حملة الصكوك مما يدفعهم للاحتفاظ بها.

ومن المقترح ألا تسجل تلك الصكوك في بورصة الأوراق المالية ومن ثم لا تجري عليها التعامل حماية لمدخرات المواطنين من أن تكون عرضة لعمليات المضاربة غير الرشيدة وما يترتب عليها من صعود وانهيار غير مبررين في قيمة الصكوك، وإنما يقتصر تداول تلك الصكوك على تسجيلها في بنك الاستثمار القومي وفي شركاته وأن ينجه مالكو الصكوك الراغبون في البيع والمشترون إلى إتمام عمليات التبادل بالأسعار التي يتفقون عليها عن طريق فروع البنك وجميع البنوك التي يتم تخصيصها للتعامل في الصكوك. كما يمكن توسيط مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد في عمليات التبادل. وكما هو الحال بالنسبة لشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك حالياً، يمكن لبنك الاستثمار القومي أن تحدد كل فترة وفي مواعيد منتظمة القيمة الاستردادية للصك بحيث يستطيع حملة الصكوك الراغبون في التنازل عنها ولا

يجدون من يقبل شراءها أن يعيدوها إلى البنك ويحصلوا على قيمتها في تاريخ الاسترداد. وفي جميع الأحوال، سيعمل البنك على طرح المزيد من الصكوك لمواجهة الطلب المتجدد من فئات المواطنين من دون خشية انخفاض قيمتها حيث أنها في مأمن من عمليات المضاربة في البورصة.

إن موضوع "صندوق الأجيال" الذي يقترحه الحزب الوطني فإننا نرى أن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتأكيد مسئولية الدولة في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وتوفير خدمات العلاج والتعليم وصيانة فائض التأمينات الاجتماعية وإعادته إلى أصحابه وتثميره في مشروعات اقتصادية ذات جدوى، كل ذلك كفيل بتوفير الرعاية الحقيقية للأجيال الحاضرة والقادمة من دون حاجة لابتكار مشروع وهمي لا تتوفر له مصادر التمويل الحقيقية.

وبرغم مرور ما يقرب من سبع سنوات على انتفاضة المصريين وثورتهم في 25 يناير و30 يونيو، لم نسمع أي برنامج عملي لإحياء قطاع الأعمال العام!!!!!!

2. ولا يزال النقاش مستمراً حول صكوك الملكية الشعبية[65]!

إذا كنا جميعاً – شعباً وحكومة – نحاول صنع مستقبل أفضل لمصر ليكون جهدنا في هذا السبيل هو بداية عهد جديد من العمل الوطني يلتزم به الجميع، فإن من أساسيات النجاح في هذا السبيل أن يلتزم الحزب الحاكم وحكومته الشفافية والموضوعية في عرض مواقفهم ومشروعاتهم النابع من سياسات الحزب وفكره الجديد سعياً لكسب ثقة الناس وقبولهم لتلك الأطروحات والمشاريع. كما يجب أن نلتزم نحن أفراد الشعب ومؤسساته وأحزابه السياسية نفس النهج في الشفافية والمصارحة حين نتعرض بالتحليل والنقد لما يطرحه الحزب الحاكم وحكومته من أفكار ومشاريع. وأزعم أن معارض الحكومة والحزب الحاكم هم أكثر التزاماً بالوضوح والمصارحة في نقدهم ومعارضتهم السياسات الحكومية، بينما الحزب الحاكم وحكومته هما اللذان ما يزالا بحاجة لمراجعة مدى التزامهم بالشفافية والمصارحة والمكاشفة بحقيقة الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها من وراء ما يعلن من سياسات وما يتخذ من قرارات.

الملكية الشعبية لأصول الدولة والسياسات الاقتصادية للحزب الوطني!

برغم أن كلمة "الشفافية" أصبحت من أكثر الكلمات تردداً على ألسنة المسئولين وتصريحات الكبار في هذا البلد الطيب! فإنني حتى الآن لم أجد إجابات شافية أستطيع الاعتماد عليها وإقناع نفسي بها، ناهيك عن محاولة إقناع الآخرين من زملائي في الوطن الحزين... مصر بما يجري في المحروسة.

ويدرك المصريون أن إهدار المال العام وتبديد ثروة الوطن هو هواية الحكومات المصرية منذ يوليو 1952، فالمشروعات تبدأ ثم لا تنتهي وملايين الجنيهات تنفق في مغامرات اقتصادية وسياسية وزيارات خارجية ومؤتمرات ومؤسسات صحفية لا تتحدث إلا باسم الحكومة والحاكم. ومن المعتاد في المحروسة ألا تجد أي من المسئولين يعقب على ما ينشره الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه الشئون، ومنها ما نشر عن تقرير الجهاز حول مشروع توسعات الوادي الجديد – أبوطرطور و أهدرت فيه تسعة مليارات ومائة مليون جنيه عبر 29 عاماً أي بمعدل 310 ملايين من الجنيهات سنوياً، وأكد الجهاز " أن هذا المشروع يعتبر مثلاً بارزاً لإهدار المال العام على مدى 29 عاماً نتيجة سوء التخطيط والقصور الشديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأخطاء الجسيمة في التصميم والتشغيل والتنفيذ وما صاحب ذلك من

---

[65] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

تضارب في سياسات الوزارات والهيئات المعنية دون تحقيق أي من الأهداف المرجوة. كل ذلك فضلاً عن انخفاض جودة فوسفات هضبة أبو طرطور مقارنة بالدول المجاورة مما تطلب إنشاء مصنع لتركيزه فأدى ذلك إلى رفع تكلفة طن الخنام بنحو 50%". ويلاحظ أن الخبر المنشور عن هذا التقرير كان بتاريخ 25 أغسطس 2004 بينما التقرير يعرض نتائج أعمال المشروع في 2002/2001 والتي حقق فيها إيرادات بلغت أربعة ملايين جنيه مقابل مصروفات 124 مليون جنيه.

وحتى نجد إجابات شافية مقنعة، فإن مستقبل مصر مهدد بأن يكون امتداداً لما نحن فيه ولن يكون المستقبل أفضل من الحاضر وبالقطع لن يصل إلى مستوى ماضي مصر المجيد. ولمساعدة الحكومة الذكية في تذكر الموضوعات التي وعدتنا بها والقضايا التي كانت محل اهتمامها واهتمام المصريين ثم اختفت من عناوين الصحف وامتنع الكلام عنها، نقدم لها عينة من الأسئلة التي تشغل بال المصريين وتثير قلقهم على حاضر البلاد ومستقبلها، لعل الحكومة أو مسئول فيها يشفي غليل المصريين إلى المعرفة والفهم!

البديل: ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة!

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاثا مكتبيا وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

- ☑ تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
- ☑ تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
- ☑ تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
- ☑ نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الراكد الموجودة في جهات أخرى.
- ☑ إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
- ☑ وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
- ☑ تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
- ☑ حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
- ☑ وينم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقا لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

كان مشروع صكوك الملكية الشعبية نوع من أحلام الوريث ثم انتهي قبل أن يبدأ والحمد لله، وكفي ما سببه برنامج الخصخصة من خراب وإهدار لثروة مصر!

3. ملاحظات على تمليك المواطنين حصة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام![66]

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية".

وبموجب ذلك البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيطت هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و41 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

---

[66] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، وينعم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم – إن لم يكونوا جميعاً – مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.

وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات:

? لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

? وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه تخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟

? وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن تحتفظوا بها بل

سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

? وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟

? ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟

? وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما تحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟

? وما موقف الأطفال والقصر ن فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا تحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية!

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة تخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا تجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ تحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

? وكيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات.

وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فُهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟

وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أُعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسية إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم.

ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على المواطنين لن تحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال 153 التي قيل إنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟

وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

? ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟

? هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون – وأنا منهم ومعهم – عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال 41 مليون سنبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها ! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه – وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية – فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

? وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات ال 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟

? ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيدي ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيسي؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

كان رموز الحزب الوطني الديمقراطي يقولون إن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمناها ن خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

واليوم ونحن نقترب من نهاية 2017 نقول يا ليتنا نعود إلى ما كنا فيه قبل أن يهل علينا الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاما وكل ما جرى بعده!!!!

4. الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل[67]!

إن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن ينحو بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم، وكذلك لابد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية في شركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان "مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغول قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

---

[67] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث" الذي ينهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني:

النمط الأول:

فقد تمثل في سياسات التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق التي كانت سائدة في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام،

النمط الثاني:

وقد عشناه فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين ن يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم

[ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية ! !].

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لابد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بثمارها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

الملامح العامة للفكرة المطروحة لصكوك الملكية الشعبية !

- ? توزيع صكوك / أسهم على كل مواطن بلغ 21 سنة بملكية حصة في شركات قطاع الأعمال العام البالغ عددها 153 والتي لم يتم بيعها حسب برنامج الخصخصة أو إدارة أصول الدولة كما تسميها الحكومة.
- ? إقامة جهاز قومي بقرار جمهوري لإدارة وتعظيم قيمة الأصول العامة بدلاً عن وزارة الاستثمار.
- ? إنشاء صندوق للأجيال تؤول إليه نسبة من أسهم الأصول العامة ليعمل على تنميتها ! [كيف ؟].
- ? وضع آلية لتوزيع نسب من أسهم الشركات على المواطنين بقيمتها الاسمية [كيف يتم التوزيع بالتساوي على المواطنين ؟].
- ? تجري توزيع الصكوك/ الأسهم على المصريين بمن فيهم المقيمين في الخارج، وبصرف النظر عن دخل كل منهم أو موقعه.
- ? يمنح الحاصلون على الصكوك/ الأسهم حرية التصرف فيها من اليوم الأول لتملكها، والسماح لكيانات مالية مصرية قائمة لشرائها !

انتقادات للملامح العامة للفكرة

- لم تحسم معيار توزيع الصكوك/ الأسهم حتى الآن وسيحسمه رئيس الجمهورية، وبالتالي سوف يتحدد العدد الصحيح للمواطنين الذين سيحصلون عليها . [من أين جاء رقم 41 مليون الذي أُعلن عنه ؟].

- بدأ البحث في هذا الموضوع منذ عامين بغرض الوصول إلى مخرج لنعش برنامج الخصخصة. وكان الرئيس قد طالب الحكومة والحزب في نوفمبر 2007 إشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بعوائد برنامج إدارة أصول الدولة.
- سيتم توزيع الصكوك/ الأسهم مرة واحدة عن طريق شركة قابضة "بياعة" تنشأ لإتمام المهمة وتنفض بعدها وبالتالي تنعدم فرص المحافظة على حقوق من توزع عليهم الصكوك!
- تحتفظ الدولة من خلال الجهاز القومي الجديد:
  - ☒ بكل أو نسبة تصل إلى 67% من أسهم شركات حيوية.
  - ☒ 50% +1 من أسهم شركات أخرى مهمـــــــــــــــة.
  - ☒ حصة لا تقل عن 30% في مجموعة ثالثة من الشركـــات.
- أرض الشركات التي تجري توزيعها لن يشملها التوزيع فهي مخصصة لممارسة نشاط الشركات فقط. وسوف تؤول ملكية بعض أراضي تلك الشركات إلى صندوق الأجيال أو لجهاز القومي الجديد.
- يؤول فائض عمليات الجهاز القومي إلى وزارة المالية.
- تحصل المواطن على نصيب حصته من الأسهم من إجمالي أرباح المحفظة الاستثمارية جميعها التي تم توزيع أسهمها [153 شركة].
- لن يرأس وزير الاستثمار الجمعيات العامة للشركات القابضة، وسيتفرغ لعمله السياسي ودوره الرئيس في جذب الاستثمارات الخارجية.
- الهدف من هذا المشروع تحقيق الكفاءة الاقتصادية للشركات والحفاظ على حقوق العاملين بها، ولكن ضمانات تحقيق ذلك الهدف غير محددة!
- رُفضت فكرة حظر بيع الصكوك/ الأسهم لمدة معينة بعد الحصول عليها بحجة أن ذلك تقييد لحرية المواطن! [جمال مبارك].
- ستتاح الصكوك لمدة سنة كي تحصل عليها المواطنون، والصكوك التي لا يتسلمها أصحابها تودع في صندوق الأجيال.
- غير معلوم قيمة الصكوك/ الأسهم حتى الآن، وليست 2000 جنيه كما تردد في الصحف.
- تقرر وقف برنامج الخصخصة القديم والامتناع عن بيع أي شركة بعد الآن.

- الشركات الخاسرة، والجمعيات الاستهلاكية والشركات الكبرى وهيئة قناة السويس والمرافق العامة لن ينطبق عليها مشروع الملكية الشعبية.

مدى تعارض الفكرة مع الدستور؟

☒ تتعارض فكرة الملكية الشعبية لفئة من المواطنين مع المادة رقم 8 من الدستور التي تنص على أن "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين".

☒ التناقض واضح مع المادة 25 من الدستور وتنص على أن "لكل مواطن نصيب في الناتج القومي تحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة"

☒ التناقض مع المادة 30 من الدستور التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"

☒ تتعارض فكرة الملكية الشعبية أيضا مع المادة 33 من الدستور حيث نصت على أن " للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون"

☒ التعارض واضح مع المادة 40 حيث نصت على أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. "

هل صحيح أن مشروع الصكوك كان محل دراسة على مدى عامين؟

لا يبدو هذا الزعم صحيحاً، بل تبدو العملية مفاجئة وتقررت بسرعة ودون دراسة حقيقية، والأدلة على ذلك:

1. لم يتعرض خطاب الرئيس في افتتاح مؤتمر الحزب للفكرة.
2. لم يتعرض رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر للفكرة.
3. لم تتضمن بيانات الحكومة أمام مجلس الشعب وبرامجها السبعة المعلنة من قبل أي إشارة إلى هذه الفكرة. كذلك لم يتضمن البرنامج الانتخابي للرئيس تلك الفكرة.
4. تم الإعلان عن الفكرة في مؤتمر إعلامي بعد اجتماع طارئ لمجلس السياسات بالحزب بعد أيام قليلة من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب ولم تناقش الفكرة في المؤتمر ذاته.
5. جاءت إشارة عابرة للفكرة في ورقة "الاستثمار والتشغيل" تحت عنوان " إرساء الكفاءة الاقتصادية في إدارة الأصول المملوكة للدولة" تحدثت عن حتمية التوصل إلى منهجية جديدة غير تقليدية، قادرة

على إيجاد حلول جذرية للمشكلات التي تعاني منها شركات قطاع الأعمال العام، وبما يسمح للمواطن المصري بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأصول والشركات العامة، وتعظيم الاستفادة من عوائدها الناتجة سواء عن بيعها أو تحسن أدائها .

6. كانت كل الدلائل السابقة تشير إلى أن الدولة تسير في اتجاه تأكيد وتدعيم برنامج الخصخصة التقليدي القائم على بيع الشركات.

تساؤلات حائرة تبحث عن إجابات؟؟

لماذا الآن؟ العالم يسير في اتجاه تشديد قبضة الحكومات على الاقتصاد لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وهذه الفكرة تسير عكس الاتجاه!

ما هي الدوافع وراء هذا المشروع؟

? التخلص من مسئولية تلك الشركات وأغلبها فاشل وصعب بيعه بالأسلوب التقليدي.

? التخلص من الدعم السلعي وتقديم هذه الصكوك لتكون شكل للدعم النقدي.

? تسهيل عملية بيع الشركات بواسطة المواطنين حملة الصكوك/الأسهم حتى تتفادى الحكومة الاتهامات المصاحبة لعمليات البيع بواسطتها .

? تسهيل حصول بعض كبار رجال الأعمال على تلك المجموعة من الشركات بأسعار بخسة من خلال تجميع الصكوك/الأسهم بشرائها من أصحابها الفقراء ومحدودي الدخل الذين لن تحاولوا الاحتفاظ بها وانتظار تحصيل عائد سنوي عند توزيع الأرباح قد لا يتحقق.

? لماذا توزع الصكوك/الأسهم بالمجان؟ وقد كان من الممكن طرحها بأسعار بسيطة واقتضاء قيمتها بالتقسيط كما فعلت الدول التي استخدمت هذا الأسلوب في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي؟

? كيف يتساوى المواطنون الفقراء ومحدودي الدخل مع المواطنين الأغنياء في الحصول على الصكوك/الأسهم لها نفس القيمة؟

? لماذا تحرم طوائف المواطنين ممن هم أقل من 21 سنة؟ أليست هذه التفرقة مخالفة للدستور الذي ينص على أن المصريين كلهم متساوون في الحقوق والواجبات؟

? وماذا بعد انتهاء هذه الدفعة الوحيدة من توزيع الصكوك/الأسهم؟ كيف تحصل المواطنون بعد ذلك على نصيبهم العادل من قيمة أصول الدول؟

? إذا كان سيتم إلغاء القانون 203 لسنة 1991 فكيف تدار الشركات المملوكة للشعب؟

? هل تظل تحت وصاية الشركات القابضة وبعد أن تصبح من شركات القطاع الخاص؟

? كيف يمثل المالكون الجدد في الجمعيات العامة للشركات وهم لا يحملون أسهماً في شركات محددة، بل هم يحملون صكاً يعطيهم حق الملكية في الشركات جميعاً بنسبة معينة؟

? من أين تحصل الشركات التي يتم توزيع أسهمها على التمويل اللازم بعد تحولها إلى شركات قطاع خاص لا تستفيد بضمان الشركات القابضة لها؟

? إذا كان الغرض كما يقولون هو أن يشارك المواطنون في عوائد بيع الأصول المملوكة للدولة، فلماذا تحرم فريق من المواطنين؟ ولماذا لم توزع الدولة نصيب المواطنين من حصيلة بيع 154 شركة تنج عنها ما يقرب من 50 مليار جنيه منذ بدأ برنامج الخصخصة وحتى توقف؟

? إذا كان الهدف هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وتحسين كفاءته الاقتصادية، فكيف يسمح بتداول الصكوك/ الأسهم في البورصة من أول يوم لتوزيعها حيث يمكن أن يؤدي هذا التداول إلى وصولها إلى ملكية غير المصريين ن قد ينصرفون بها على خلاف ما تريد الدولة؟

? ماذا لو حكم بعدم دستورية القانون المنظم لعملية الملكية الشعبية؟

? ما مصير الشركات التي لم تدرج في برنامج الملكية الشعبية الآن؟ ألا يعتبر احتفاظ الدولة بها نوعاً من التناقض؟

? هل تعتبر الدولة أن نظام الخصخصة بالأسهم [الملكية الشعبية لأصول الدولة] هو وسيلة لتنشيط بورصة الأوراق المالية؟

? هل سنوضع قيود على تعامل البنوك في الصكوك/ الأسهم؟ وماذا عن البنوك الأجنبية في مصر هل سيسمح لها بذلك؟

أهم المشاكل العملية في تنفيذ المشروع

☒ لن ينسى لحملة الصكوك/ الأسهم ممارسة دورهم الرقابي بصفتهم ملاك، ولن يكون أمام الغالبية منهم سوى بيعها لمن يشتري.

☒ بيع الصكوك/ الأسهم سوف يترتب عليه زيادة عرض النقود لإقبال المواطنين على إنفاق حصيلة البيع في مجالات استهلاكية مما يهدد بزيادة التضخم.

☒ سنحرم الدولة. ومن ثم المواطنون. من الموارد التي كان يمكن تحصيلها الى بيع تلك الشركات كما سبق وبيعت شركات كثيرة من قبل.

☒ الخوف الأساسي هو تردي الإدارة في الشركات التي سيتم تمليكها للشعب، وحدوث فراغ إداري ومؤسسي نتيجة إلغاء دور الشركات القابضة بالنسبة لها وعدم قدرة الملاك الجدد من المواطنين سد هذا الفجوة.

☒ ما سيتم توزيعه على المواطنين هو حصص في أصول الشركات، ولكن ماذا عن الخصوم [أي المديونية التي على تلك الشركات، والخسائر المرحلة، والالتزامات المختلفة]؟

☒ ألا يشبه توزيع الصكوك/ الأسهم على فئة من المواطنين ما حدث عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وما أدى إليه من تفتيت الملكية والإضرار بخطط التنمية الزراعية الشاملة؟

ماذا فعل الآخرون؟

- طُبق هذا الأسلوب في دول أوربا الشرقية بالأساس كمحاولة للخروج من النظام الشيوعي الشمولي. وكان الهدف في الدول التي طبقت هذا الأسلوب هو إنشاء اقتصاد سوق وإحياء دور لمؤسسات مالية وبورصات لم تكن موجودة أثناء الحكم الشيوعي.
- كانت الصكوك/ الأسهم تطرح في الغالب بقيمة بسيطة ومتاحة لجميع المواطنين من دون استثناء.
- وقد شملت عمليات طرح الأصول المملوكة للدولة في تلك التجارب كل الشركات والمؤسسات العامة والمرافق العامة ولم تقتصر فقط على بعض الشركات.
- وتم إعمال مبدأ فصل الملكية عن الإدارة، وتم إنشاء صناديق استثمار كانت تتولى شراء الأسهم من المواطنين مقابل صكوك استثمار تتيح لهم الاستفادة من خبرة تلك الصناديق في إدارة محافظ الأوراق المالية.
- وقد طُرحت تعديلات "حسنة النية "على المشروع! منها تطبيق مبدأ إلغاء قيد السن، فتكون الصكوك/ الأسهم متاحة لجميع المواطنين على السواء.
- وقد قامت تلك الدول بتطوير نظام لإدارة الشركات والهيئات التي تمليكها شعبياً بما يضمن فصل الملكية عن الإدارة، وخلق آليات لتوفير التمويل ومصادر الخبرة الإدارية والتطوير التقني للشركات والهيئات التي تملك للشعب.

- كان تمليك الصكوك/ الأسهم بقيمة اسمية في ضوء التقييم العادل للأصول المملوكة للدولة، على أن يتم تقسيط سداد تلك القيمة على 30 سنة، وتم تقييد الحق في البيع أو التنازل عن الصكوك/ الأسهم إلا من خلال الجهاز القومي لإدارة أصول الدولة المقترح إنشاءه، بحيث لا تطرح في بورصة الأوراق المالية، بمعنى أن البيع والشراء يكون من خلال آلية يطورها الجهاز. كما أتيح لجهاز الصكوك/ الأسهم شراءها من أصحابها الراغبين في بيعها ولا تجدون مشتر، ويتحدد ثمن الشراء بحسب متوسط أسعار لجميع حالات البيع، مع فرض رسم على حصيلة البيع يتحمله البائع وذلك بنسبة تحددها القانون للفرق بين القيمة الاسمية وثمن البيع.

وثمة بديل آخر !

- ☑ إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى "شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار [أي ألها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري.
- ☑ تطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبقيمة اسمية للسهم جنيهاً واحدا .
- ☑ يتم تسجيل هذه الأسهم في بورصة الأوراق المالية وتجري التعامل عليها بشرط أن يمتنع على غير المصريين تملكها .
- ☑ يتيح السهم في الشركة القابضة لمالكه حق الملكية في جميع ما تشتريه وتستحوذ عليه من شركات وكل ما لديها من أصول.
- ☑ تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين.
- ☑ يكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته "المؤسسة الاقتصادية" في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل

وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

- ☑ تتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها وإسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة ويحاسبون على النتائج - متحررين من كل أشكال التقييد التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال العام - وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه.
- ☑ تحصل المصريون ممن ساهموا في تلك الشركة على نصيبهم في الأرباح الموزعة حسب عدد الأسهم التي يمتلكونها.
- ☑ يستفيد باقي المصريين من فرص العمل التي تتيحها الشركات ومن حصيلة الضرائب التي تسددها للدولة ويتم توجيهها لمشروعات النفع العام.

وبذلك يتحقق بذلك النص الدستوري أن الملكية العامة هي ملكية الشعب
متمثلة في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة،
فالنصوص الدستورية لا تكفي، والأهم هو تفعيل الدستور وليس تجميده!!!

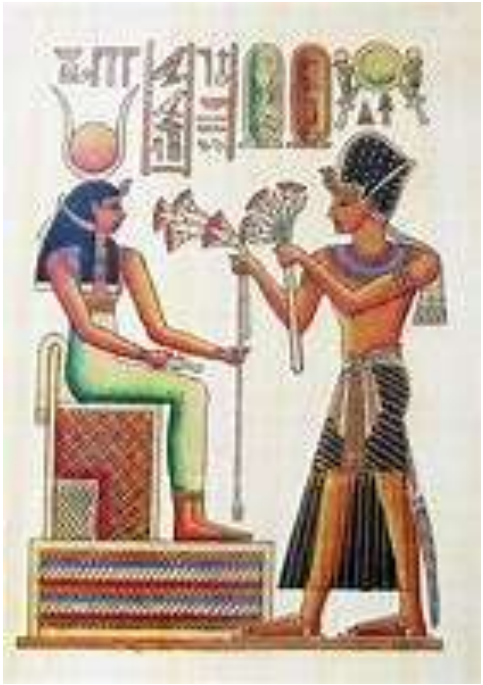

5. ولا تزال الشفافية غائبة[68]!

إذا كنا - الشعب والحكومة - نحاول صنع مستقبل أفضل لمصر يجب علينا جميعاً الالتزام بأكبر قدر ممكن من الشفافية والمكاشفة والمصارحة حتى تتحقق المصداقية المطلوبة وهي شرط بناء الثقة بين الشعب وبين الحكومة والحزب الحاكم الذي يوجهها بسياساته المنبثقة من فكره الجديد.

وأزعم أننا أفراد وطوائف الشعب ومؤسساته المدنية وتنظيماته السياسية نمارس قدراً أكبر من الشفافية حين تعرضنا بالتحليل لسياسات الحزب الحاكم ومشروعات الإصلاح التي يروج لها في مؤتمراته ومن خلال وسائل الإعلام الحكومية، والتي تترجمها حكومة الحزب إلى قرارات وقوانين صادمة لآمال الناس وتطلعاتهم.

وعلى الجانب الآخر، أقرر أن كثيراً من تصرفات الحزب الحاكم وحكومته ينتقصها القدر اللازم من الشفافية والإفصاح عن الأهداف الحقيقية لتلك التصرفات مما يجعل الناس من مواطني المحروسة البسطاء البعيدين عن حلقات الحكم والسلطة في حالة من التشكك المستمر والريبة المبررة في تلك التصرفات وما ترمي إليه.

أقول ذلك بمناسبة حدثين مهمين:

الأول

هو مشروع الحزب الوطني للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة وقد تم الإعلان عنه باقتضاب ولا تزال الأسئلة عن مضمونه وتوجهاته الحقيقية حائرة بلا جواب شاف.

الثاني

هو ما تسربه الحكومة من أنباء عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد الذي بشرنا وزير المالية بأنه جاهز للعرض على مجلس الوزراء خلال أيام قليلة.

عودة إلى مشروع الملكية الشعبية

ما دعاني لإعادة الكتابة عن مشروع الحزب الوطني الديمقراطي للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنني كنت أقرأ ورقة السياسات الاقتصادية للحزب والمنشورة على موقعه في شبكة الإنترنت

---

[68] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وأدهشني أن تلك السياسة التي تمثل أساس حركة الحزب في المجال الاقتصادي، وقد فضلت رؤيته لأسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة، قد جاءت خالية من أي حديث يتصل بمشروع تمليك أسهم شركات قطاع الأعمال العام المتبقية بعد أن توقف برنامج الخصخصة بلا مقابل للمواطنين البالغين إحدى وعشرين عاما .

وقد جاء في ورقة السياسات الاقتصادية المشار إليها جزء خاص بعنوان " إدارة الأصول المملوكة للدولة، الأسس والتوجهات في المرحلة القادمة"، وقد أكد الحزب في بدايتها التزامه بأن الأفضل لمصر هو نظام يقوم على اقتصاد السوق، وآليات العرض والطلب، والاعتماد على قدرات الأفراد في ظل المنافسة الحرة، باعتبار كل ذلك هو الضامن لأكفأ توزيع وأفضل استخدام للموارد الوطنية.

ويدهش القارئ لتلك الورقة حين تجدها تؤكد على سياسة خالفها الحزب بإعلانه عن ذلك التوزيع المجاني لأصول الدولة، فقد أكدت الورقة على أن الدولة في ظل اقتصاد السوق "هي المسئولة عن تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار والنمو وضمان سلامة عمل آليات السوق وحسن توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع، على النحو الذي يرسي ركائز العدالة الاجتماعية وتحقق التنمية الشاملة للمجتمع المصري، وهي تقوم بذلك من خلال إدارتها للأصول التي تمتلكها" .

ويزداد العجب والاندهاش حين تعلن الورقة إيمان الحزب وحكومته " بالدور الحاكم الذي تلعبه الأصول المملوكة للدولة في تحقيق المعادلة الاقتصادية للمجتمع المصري بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية" .

ومع اتفاقنا الكامل مع هذه الرؤية الصحيحة لدور الأصول المملوكة للدولة في التأثير على مسيرة الاقتصاد الوطني، فإن المنطق كان يقضي بأن تحتفظ الدولة بالأصول المملوكة لها وألا تفرط فيها طواعية وتقدمها لقمة سائغة لمن سوف يستطيعون امتلاكها بشراء الصكوك والأسهم التي ستوزعها الدولة مجاناً على مواطنين يعاني أغلبهم من الفقر وتدني مستويات المعيشة مما سيحفزهم بالقطع لبيع ما حصلوا عليه مجاناً مقابل أي أسعار يعرضها عليهم من يملك المال والقدرة على الشراء .

ويزداد اندهاش القارئ لورقة "إدارة الأصول المملوكة للدولة" – التي لا تزال منشورة حتى الساعة على موقع الحزب الوطني بشبكة الإنترنت – حين تجدها تعترف بأن "الموارد الوطنية التي تمتلكها الدولة وتديرها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر تتمثل في مجموعة هائلة من الأصول التي تملكها الهيئات الخدمية والشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام داخل وخارج قانون رقم 203 لعام 1991 .

إضافة إلى الأصول الكبيرة التي تمتلكها الهيئات الاقتصادية ومساهمات الحكومة في رؤوس أموال الشركات المشتركة".

ويعترف الحزب في ورقة سياسته الاقتصادية أن الأصول المملوكة للدولة "قد تكونت عبر عقود طويلة"، ويوالي الحزب اعترافاته – والتي نتفق معه فيها – بأن الدولة نجحت في تحقيق تطور هام على الاستثمار العام في الهيكل والنوعية، حيث استخدمت الأصول التي تمتلكها في ضخ استثمارات بلغت نحو 44 مليار جنيه من جملة استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005/2004 وبنسبة تصل إلى 51.8% من إجمالي تلك الاستثمارات، *وأن الدولة بفضل ملكيتها وإدارتها لتلك الأصول قد تمكنت من الاستمرار في إرساء دعائم العدالة الاجتماعية على نحو كفء إذ كانت تحرص على أن تأخذ الهيئات الاقتصادية المملوكة لها بأساليب الإدارة الاجتماعية من أجل تقديم خدماتها بأسعار اجتماعية رغم أن قوانين تلك الهيئات تنص على أن تدار وفق أساليب اقتصادية.*

ليست فقط شركات قطاع الأعمال العام هي المقصودة

لقد ركز الحزب الحاكم في طرحه لمشروع الملكية الشعبية على أن غرضه هو تمليك نسب تتراوح بين 30% و70% من شركات قطاع الأعمال العام المتبقية بعد توقف برنامج الخصخصة وعددها سنة وثمانين شركة، ولكن ورقة سياسات الحزب توضح أن تعبير "الأصول المملوكة للدولة" لا يقتصر على تلك الشركات بل يشمل أيضاً 59 هيئة من الهيئات الاقتصادية والتي تعتبر جزءً حيويا ومهما من الاقتصاد القومي؛ حيث تتنوع الخدمات التي تقدمها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية في مصر كما تقدم خدماتها في كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، و90 هيئة خدمية تتنوع أنشطتها في كافة القطاعات الخدمية والاجتماعية وأهمها الجامعات والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وهيئة الأبنية التعليمية وهيئة الطرق والكباري، ومجموعة الشركات العامة بقطاع الأعمال العام والقطاع العام والتي بلغ عددها 204 شركة في 2004/6/30 (بدون شركات الإنتاج الحربي وعددها 18 شركة)، هذا بالإضافة إلى الشركات المشتركة والتي بلغ عددها 695 شركة حتى عام 2003 وتبلغ القيمة الدفترية لحصة المال العام فيها 62 مليار جنيه تقريباً. ومن بين شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم 97 لسنة 1983 شركة المقاولون العرب وشركات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكباري.

كما تتضمن قائمة الأصول المملوكة للدولة مجموعة الشركات القابضة النوعية ومنها على سبيل المثال: شركات مصر للطيران وكهرباء مصر والشركة القابضة للغازات والشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية وشركة ميناء القاهرة الجوي والشركة القابضة للمطارات.

وعلى الرغم من أن سياسة إدارة الأصول المملوكة للدولة، كما جاءت في ورقة السياسات الاقتصادية للحزب الحاكم، أكدت احتفاظ الدولة بتلك الهيئات الاقتصادية والخدمية، إلا أن الإشارة إلى تحويل بعضها إلى شركات قابضة قد يثير الشكوك حول توجه الحزب والحكومة إلى خصخصة تلك الهيئات بعد تحويلها إلى شركات.

ونعود للتأكيد أن غياب الشفافية يفتح الطريق أمام كثير من الاجتهادات والشائعات التي تقلل من مصداقية ما يعلنه الحزب من أفكار وسياسات ويؤدي إلى مصادمات فكرية بينه وبين الناس كما حدث في قضية تحويل هيئة التأمين الصحي إلى شركة قابضة، فقد خشي الناس أن يكون ذلك مقدمة لخصخصتها، وكان أن لجؤوا إلى القضاء الذي حكم بإلغاء قرار رئيس الوزراء بتحويل الهيئة إلى شركة قابضة!

الحزب يعترف

ثم تمضي ورقة الحزب الوطني لتكشف عن التوجهات المستقبلية في تطوير أسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة بالقول إنه قد "استقر لدى الحزب وحكومته إيمانا راسخا بأن الحكومة ليست أفضل مستثمر في النشاط الاقتصادي وأن توسيع قاعدة الملكية بالنسبة للأصول الإنتاجية التي تمتلكها الدولة له مردود اقتصادي أكبر مما لو استمرت هي المالكة الوحيدة لها".

كما أصبح مؤكداً لدى الحزب أن العائد الذي تحصل عليه المجتمع في صورة تيارات متواصلة من الإيرادات السيادية بأنماطها – من جراء توسيع قاعدة ملكية تلك الأصول وتحويل إدارتها إلى أطراف أكثر تخصصاً ومهارة في مثل هذه النوعيات من الاستثمارات المنتجة– يفوق بكثير ما تحصل عليه الحكومة من فوائض من تلك الشركات في حال استمرار الدولة مستحوذة تماما على ملكية وإدارة تلك الشركات. كما استقر لدى الحزب أن اعتبارات الكفاءة، بجانب العائد المتوقع، إضافة إلى وقف هدر المال العام الذي ينتج من الخسائر الكبيرة التي تحققها العديد من تلك الشركات العامة هي أمور تؤكد في مجملها على ضرورة الأخذ بمفاهيم وأنماط توسيع قاعدة الملكية".

إذن يعترف الحزب بأن مشكلة الأصول المملوكة للدولة تتمثل في عجز الإدارة الحكومية وانخفاض كفاءة الإدارة في القطاع العام وليست الملكية العامة للأصول في حد ذاتها هي المشكلة. ويثير هذا الاعتراف العجب من أن تلجأ الدولة إلى التخلص من ملكية الشركات والأصول بدلاً من البحث عن أساليب بديلة لتحسين الإدارة وتطويرها بإعمال قواعد فصل الملكية عن الإدارة وتسليم الشركات العامة إلى مديرين محترفين يتم اختيارهم على أسس سليمة ويحاسبون على قدر ما يحققونه من رفع كفاءة الأداء وتحسين العائد من تلك الأصول ووقف نزيف الخسائر الذي تعاني منه العديد من الشركات العامة.

توجهات الحزب وحكومته حول إدارة الأصول المملوكة للدولة!

وقد حددت ورقة الحزب أن التوجه الرئيسي للحزب والحكومة يقوم "على أهمية تفعيل الكفاءة في تلك المؤسسات المختلفة، وبما يمكن الدولة من القيام بدورها على نحو فعال ويتيح الفرصة للفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع للقيام بدورها أيضا". وبلورت الورقة تلك التوجهات في ضرورة تفعيل الإدارة الحديثة في الهيئات العامة الاقتصادية وتبني أنماط حديثة من الإدارة للهيئات العامة الخدمية.

أما بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام، فقد حدد الحزب توجهاته بشأنها في توسيع قاعدة الملكية من خلال برنامج الطرح العام لبعض الأصول باعتبار ذلك من وسائل إحداث انتعاش وتسارع في النمو الاقتصادي. ويؤكد الحزب توجهه للسير في برنامج توسيع الملكية بطريقة شاملة حيث يمكن بيع الشركات الخاسرة بتيسيرات وتسهيلات وأيضاً طرح الشركات ذات الرغبة العالية للبيع بطريق مباشر أو عن طريق المشاركة بتفعيل مشاركات استثمارية لتعلية رأس المال في عدد من الشركات ذات الرغبة العالية، مع انتقال الإدارة من المالك العام إلى المالك الخاص.

ويفصح الحزب عن نواياه للتخلص من باقي الشركات غير الخاضعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 حين تشير ورقة "إدارة الصول المملوكة للدولة" إلى اعتزامه التخطيط للتعامل مع تلك الأصول والتي تمثل أغلبية ما تملكه الدولة وهي أيضاً تتمتع بمعدلات نمو عالية، فمثلا يبلغ رأس مال الشركة المصرية للاتصالات حوالي 18 مليار جنيه أي ما يعادل كل حصيلة الخصخصة منذ عام 1994 حتى الآن. ويؤكد الحزب على ضرورة أن تكون تبعية هذه الأصول إلى الوزارات المعنية خاضعة لعملية تقييم مستمر ويوضع لها جدول زمني واضح تتخارج بعده من تبعيتها للوزارة المعنية وذلك لكفالة تحقيق أهداف الكفاءة وتفعيل فوائد الإدارة الاقتصادية التي من اجلها تم تكوين هذه الأصول. كما تعترف ورقة الحزب بأنه تخطط لتحرير القطاع

المالي ومراجعة دور الدولة في امتلاك المؤسسات المالية والتي تتحكم في 75% من الأصول المالية، حيث لا تكتمل عملية التحرير للاقتصاد المصري دون تفعيل دور القطاع الخاص في القطاع المالي.

ويواصل الحزب سرد توجهاته بالنسبة لتطوير أسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة فيقرر أهمية إعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة، وتخارج المال العام من الشركات المشتركة، وتفعيل أنظمة التشارك بين الحكومة والقطاع الخاص في الاستثمار والإدارة، وأخيراً تفعيل نظم تحفيز العاملين من خلال ملكية جزء من أسهم الشركات.

من أين جاءت فكرة التمليك المجاني؟

وكما نرى فإن ورقة الحزب الوطني عن "إدارة الأصول المملوكة للدولة، الأسس والتوجهات" قد خلت تماماً من أي ذكر لفكرة التوزيع المجاني لأسهم شركات قطاع الأعمال العام، فمن أين أتت تلك الفكرة التي طلع علينا بها أمين السياسات بالحزب وراح وزير الاستثمار يروج لها باعتبارها سياسة الحزب وتوجهه الأصيل.

ألا يعتبر الإعلان عن ذلك المشروع الخيالي خروجاً على السياسات المعلنة للحزب والتي التزم بتحقيقها؟ وهل تعتبر ممارسة حزبية ديمقراطية أن يعلن عن مثل ذلك المشروع من دون عرضه على قواعد الحزب ومؤتمره السنوي الذي انتهى قبل أسبوع واحد من ذلك الإعلان؟ وهل أخطأ الذين اعترضوا على المشروع، حين وجدوه فارغاً من أي قيمة حقيقية، ومنهم الأحزاب السياسية والمفكرين والناشطين في المجال السياسي والوطني والخبراء في الاقتصاد والإدارة والمنشغلين بالشأن العام؟

وإذا كان الحزب الوطني في ورقة سياساته الاقتصادية قد اعترف بأهمية تملك الدولة لتلك الأصول وضرورتها لتوليد عائد مجز تستخدمه الدولة في تمويل خدماتها للمواطنين، فكيف لنا أن نوافق على فكرة تفتقر إلى المنطق الاقتصادي إذ لن يترتب عليها أي عائد للدولة، كما أنها لا تتيح أي فرص لتحسين إدارة وزيادة كفاءة الشركات التي سيتم توزيع أسهمها؟ فضلاً عن كونها فكرة يتضح فيها بجلاء شبهة عدم الدستورية إذ تفرق بين المواطنين وتميز بعضهم على بعض؟

وهل أخطأ معارضو مشروع التمليك المجاني لأسهم شركات قطاع الأعمال حين أوضحوا أن مشكلة انخفاض كفاءة الإدارة في الشركات العامة لا تعالج بالتخلص من ملكيتها بمثل الأسلوب الذي أعلنه الحزب

الوطني، ولكن يمكن تصحيح مسار تلك الإدارة والالتجاء إلى نماذج مختلفة ومتعددة منها الاستعانة بشركات إدارة متخصصة كما تفعل الدولة في إدارة الفنادق المملوكة لها ؟

وكيف يمكن للحزب أن يبرر تطوعه بتوزيع أسهم الشركات بدون مقابل وقد اعترف في ورقته ب "التقدم الهام التي شهدتها إدارة الأصول في قطاع الأعمال العام، من خلال تبعيتها لكيان سياسي تنفيذي واحد يتمثل حالياً في وزارة الاستثمار على نحو تحقق إدارتها بشكل منسق ومن خلال معايير محددة للحوكمة" ؟

ولماذا يقرر مشروع الملكية الشعبية إلغاء دور وزارة الاستثمار وإسناد مهمة الإشراف على الشركات العامة إلى جهاز جديد سيتم إنشاءه ؟

أليس من حقنا أن نتساءل عن الدافع للتفريط في تلك الشركات رغم أن الحكومة كانت قادرة على الاستمرار في تحسين الإدارة بها وتنمية العوائد الناتجة منها لمصلحة هؤلاء المواطنين الذين يتم تصويرهم الآن على أنه قادرون على المحافظة على ملكيتهم المجانية والقيام بدور فاعل في الرقابة على إدارة الشركات بينما نسبة كبيرة منهم لا يجيدون القراءة والكتابة ؟

أليس من حقنا كمواطنين غيورين على مصلحة الوطن وحماية ممتلكات الشعب أن تثور لدينا الشكوك من العبارة الواردة في الصفحة رقم 4 من ورقة الحزب الوطني تحت عنوان " توجهات الحزب وحكومته حول إدارة الأصول المملوكة للدولة" والتي نصها " يقوم التوجه الرئيسي للحزب والحكومة على أهمية تفعيل الكفاءة في تلك المؤسسات، وبما يمكن الدولة من القيام بدورها على نحو فعال ويتيح الفرصة للفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع للقيام بدورها أيضاً" ؟ فما هي يا ترى تلك الفئات الأخرى التي ترغب الدولة في نقل ملكية شركاتها العامة إليها ؟ وألا يعتبر ذلك تأكيداً للخوف الذي أبداه كثير من المعارضين لمشروع الملكية الشعبية من أنه مجرد جواز مرور تنتقل بمقتضاه الملكية العامة إلى نفر قليل من أصحاب المال والمحتكرين عبر المواطنين ن سنوزع عليهم أسهم الشركات من دون مقابل ؟

وماذا عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد ؟

إن أهم ما يعاب على الحزب الوطني وحكومته أنهما يتحدثان عن الشفافية من دون أن يمارساها فعلاً .

ومن أسف أنهما - الحزب وحكومته - يكرران نفس المشهد مرة أخرى حين يتم تسريب معلومات غير كافية عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد و سوف يكون أمراً واقعاً بعد فترة وجيزة من دون

إتاحة الفرصة الكافية لمناقشته وإبداء الرأي بشأنه من جانب جموع المواطنين ن سوف تتأثر مصالحهم بهذا القانون سلباً أو إيجاباً ، ويكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى ما أعلنه وزير المالية أن القانون الجديد بما يتضمنه من مزايا جديدة سوف يطبق علي الداخلين الجدد لسوق العمل ولن يطبق علي المؤمن عليهم حالياً وفقاً للقوانين المعمول بها الآن ، ألا يفتح هذا التميز المقصود بين المواطنين باب الطعن على القانون بعدم الدستورية؟ لقد انتهي عصر مبارك في 11 فبراير 2011، ولكن ما يزال المصريون يعانون من نظامه وسلبياته إلى اليوم. 20 سبتمبر 2017 .!!!!

6. أهمية تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام وليس بيعه[69]!!!

يرتكز برنامج تطوير قطاع الأعمال العام – الذي نقترحه – على المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها .
3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.
4. أن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها تجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.
5. أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق

---

[69] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.

6. أن شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني والتغييرات التي لحقت هياكله وآلياته في الاتجاه نحو إعمال اقتصاد السوق وآلياته، نرى إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الإستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة بمسمى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، وينبعها جميع الشركات التي يقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.

6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% تخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.
8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:
9. إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.
10. تصويب الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال العام وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.
11. حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.
12. تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة للشركات في قطاع الأعمال العام.
13. حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة في شركات القطاع ومعالجة أسبابها.

14. مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما تحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكونات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.
15. تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.
16. تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها .
17. تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.
18. تتم "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها، واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.
19. تُجري " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، وتتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة[70]

بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 موآكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه،

[70] المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت.

بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً . ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة – منذ بدايته وحتى الآن – الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصخصة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية.

وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

☒ يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم "برنامج إدارة الأصول" والواقع يؤكد أنه "برنامج بيع الأصول"، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسيلة الوحيدة للخصخصة فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها . كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمستثمر رئيسي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شكل أسهم. وقد يكون البيع متاحا للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسبة للأجانب. وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أدائها، كما تتضمن إدارة الأصول تعديل مجال نشاطها . ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع. لذا ينبغي إعادة صياغة وتوضيح أهداف البرنامج بعدم قصرها على عمليات البيع والتخلص من الشركات المملوكة للدولة، بل يجب دراسة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.

☒ عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتحديد شركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الإستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007 . هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة النبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البترو كيماويات والأسمدة . وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات

لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها ."

- ومن سلبيات البرنامج الحالي مسألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.
- وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشركات بأي سعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه "على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.
- عدم وجود معايير متفق عليها وشفافة لتقييم الشركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو سياسة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشركات يتار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
- كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف نفس الجهة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشتر رئيسي، وهذا يتيح فرصاً لتضارب المصالح حيث قد تعمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسريب معلومات عن القيمة المقدرة للشركة إلى بعض المشترين ومن ثم يتقدمون بعروضهم وهم على معرفة مسبقة بالسعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصة غير منكافئة مع غيرهم من راغبي الشراء ن لا تتوفر لهم نفس الصلات بجهة التقييم والترويج.

☒ كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.

☒ عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين ن يتقرر الاستغناء عنهم.

☒ تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.

☒ إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

☒ من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة!

نرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي مشرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

✓ ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتتة وإنما لابد وأن تجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك،

والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.

- ✓ ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
- ✓ التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.
- ✓ التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض. وتجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا تجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب تجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث تحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.
- ✓ عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا تجوز خصخصتها لأهميتها الإستراتيجية وضرورة بقائها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.

- ✓ تجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما تجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها .
- ✓ حصر بيع الشركات ذات الأهمية الإستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الإستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال – أو الأصول العامة بشكل عام – إلى المصريين.
- ✓ التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.
- ✓ الحرص على توافر المشروعية لبرنامج الخصخصة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفة وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمساواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بتقييم عادل وأن الثمن المعروض مناسب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.
- ✓ التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسهم في تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها . وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز استخدام الحصيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

محاور إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية!

إن ما طرحه الحزب الحاكم في شكل مشروع لتمليك فئة من المواطنين حصصاً مجانية في بعض الأصول المملوكة للدولة [عدد من شركات قطاع الأعمال العام] إنما يمثل بادرة خطيرة يمكن أن تنتهي إلى آثار سلبية عميقة إن لم يدرس في إطار نظرة كلية وإستراتيجية اقتصادية شاملة.

إن إحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء إستراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.
- ✓ قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها .
- ✓ خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.
- ✓ أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
- ✓ تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها .
- ✓ تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.
- ✓ تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمية، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجدر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

أهمية إحياء دور التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي

إن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً لإستراتيجية وطنية شاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. وفي هذا الصدد نرى ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الإستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ونرى ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وتنشيطه في تحديد التوجهات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني وخاصة المحاور التالية:

1. تحديد مجالات وتوجهات التنمية الاقتصادية الشاملة ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.
2. تحديد المستوى المطلوب من الخدمات الأساسية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
3. وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما تحقق مصالح المواطنين.
4. وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما تخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، تنمية تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.
5. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم المختلفة وعلى سبيل الخصوص دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والإفريقية.
6. تحديد أسس ومعايير توجيه الأداء الاقتصادي وكفالة أفضل الظروف لتحسين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشكلات.
7. تحديد الإطار المؤسسي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي.
8. رصد ومتابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم آثارها على الأداء الاقتصادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصادي المستهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية اللازمة للوصل إليه.

9. ضمان الاستقرار الاقتصادي والقضاء على مصادر تبديد وإهدار الموارد الوطنية.
10. دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.
11. دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة الوطنية المتمثلة في نهر النيل، والبحيرات، والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.
12. دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.
13. إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي توضح مدى التغيير الديمقراطي الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى الأهداف المحددة في الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحققه الدول الأخرى المماثلة لنا في أوضاعها وظروفها.

تلك كانت نزوة من نزوات جمال مبارك الذي كان مبشراً برئاسة مصر، وكان يريد تحويل ملكية شركات القطاع العام إلى أنصاره من رجال الأعمال أعضاء لجنة سياساته في الحزب الوطني وذلك عبر فقراء مصر الذين صمم المشروع بطريقة تؤدي آلياً إلى بيع من تحصل على صكوك الملكية الشعبية إلى المشترين الجاهزين للشراء وهم رجال الأعمال!!!!

وما يزال المصريون يتطلعون إلى برنامج وطني لإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وتطوير مؤسساته وأساليب إدارته على نمط الشركات المتحررة التي تحاسب بالنتائج والإنجازات وفق معايير الإدارة الحديثة وباتباع اقتصاديات السوق والمنافسة!

7. أسئلة تبحث عن إجابات[71]؟

? أين ذهبت ال 3 مليار دولار سندات التي تم طرحها في 2004 بواسطة حكومة عاطف عبيد في السوق العالمي وبفائدة 8%؟

? أين مشروع نقل الوزارات من منطقة وسط القاهرة؟

? ما مصير تمثال رمسيس وما هي الخطة والبرنامج الزمني لإلغاء المتحف المصري الكبير تم تشوين التمثال في موقعه بعد نقله من باب الحديد؟

? أين هيئة ضمان الجودة في التعليم؟

? ما مصير التحقيق الذي طلبه وزير التجارة والصناعة من جهاز منع الاحتكار لبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟

? ماذا تم فيما أعلن عنه من تخصيص 5 مليار جنيه من حصيلة بيع رخصة شبكة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وماذا تم في تخصيص 2 مليار جنيه تنمية الصعيد؟

? وماذا تم في ال 10 مليار جنيه التي وعدت الدول والجهات المانحة في مؤتمر شرم الشيخ عام 2004 بتقديمها لمصر؟ وماذا تم في تحصيل ديون الدولة لدى المؤسسات الصحفية القومية والتي ذكر أنها تعدت ال 6 مليار جنيه؟

? هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح بذلك دكتور أحمد نظيف في زيارته الأولى للولايات المتحدة الأمريكية بعد توليه منصب رئيس الوزراء؟

? متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في أكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟

الشعب يسأل، وأهل الحكم لا يجيبون منذ 1952 حتى الآن! ورحم الله أيام كان لمصر برلمان تحاسب الحكومة ويستجوبها بسبب إنفاق المال العام لإصلاح تخت الملك فاروق، وبالمناسبة اليخت كان اسمه "المحروسة" ومقدم الاستجواب كان اسمه "مصطفي مرعي بك"!!!

---

[71] طرحت هذه الأسئلة عام 2007 ولا يزال أكثرها بدون إجابات شافية حتى الآن!!!

8. قضايا الفقر ومخاطر التحول إلى الدعم النقدي[72]؟

تطرح الحكومة وبقوة هذه الأيام قضية تفاقم الاعتمادات المخصصة لدعم بعض السلع والخدمات حتى جاوزت في تقدير رئيس الوزراء 65 مليار جنيهاً سنوياً . ومع هذا الطرح تلوح الحكومة بضرورة إعادة النظر في هذا الدعم وتروج لفكرة التحول عن الدعم السلعي إلى نظام يقوم على الدعم النقدي لمن تسميهم "مستحقي الدعم". ولعله من المفيد ابتداء أن نحذر من مغبة التحول إلى الدعم النقدي لما سيفجره من مشكلات هائلة، وحسناً ما تقول به الحكومة من أنها تتعامل مع هذه القضية بأسلوب تدريجي وتنفي فكرة الانتقال المفاجئ إلى الدعم النقدي.

ومن المهم الإجابة عن سبب الاحتياج إلى الدعم وذلك قبل الخوض في اختيار شكله سواء كان غير مباشر في صورة تحمل الدولة لنسبة من تكلفة بعض السلع والخدمات المهمة للمواطنين وطرحها في الأسواق بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية أو كان دعماً مباشراً في صورة مبالغ نقدية تقدمها الدولة لفئات من المواطنين لمساعدتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات التي تحتاجونها بأسعارها الحقيقية كما تحددها قوى العرض والطلب في الأسواق. وفي التحليل الاقتصادي والاجتماعي البسيط والمنطقي في نفس الوقت، تلجأ الدولة إلى تطبيق شكل من أشكال الدعم حين يرتفع متوسط نفقات المعيشة عن القدرة الشرائية للسواد الأعظم من المواطنين بحيث يعجزون عن الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم من السلع والخدمات الضرورية والأساسية لضمان حياة آدمية مقبولة سواء بالمعايير الدولية أو حتى المعايير المحلية وهي عادة أقل.

السبب الأول

والرئيسي للحاجة إلى تقديم دعم للمواطنين هو الفقر وسوء توزيع الدخل في المجتمع. وفي مصر تعتبر مشكلة الفقر الآن هي الأهم والأكثر خطراً ليس فقط من منظور اقتصادي، بل أيضا من المنظور الاجتماعي والسياسي، فهي قضية أمن الوطن في الأساس. وبذلك فقد أصبحت مشكلة الفقر أحد أهم المشاكل التي يجب أن نوليها كل عناية واهتمام وهي محل الاهتمام العالمي إذ ينبني الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة التي أطلقتها الأمم المتحدة فكرة تخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015 . وحسب الإحصائيات

---

[72] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

المتاحة فإن ما يقرب من 17% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ومقداره 2 دولار في اليوم. وتؤدي مشكلة الفقر إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية حيث توضح المعلومات المتاحة أن مؤشر توقع الحياة يبلغ في المتوسط 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط. وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين ن يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى 25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

والسبب الثاني

لضرورة وجود نظام للدعم هو سوء توزيع الدخل في مصر وما ينتج عنه من حرمان أغلبية المواطنين من نتائج التحسن الاقتصادي وما يقال عن ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الوطني إلى 7% أو يزيد بحسب التقارير الحكومية، وما ترددة الحكومة عن التحسن في المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني سواء من حيث زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو زيادة الصادرات وارتفاع الرصيد من الدولار الأمريكي لدى البنك المركزي وتحسن قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار وبعض العملات الأجنبية الأخرى، وتكرار الحديث عن ثقة الأسواق العالمية والمنظمات الدولية في قوة الاقتصاد المصري كما صرح د. أحمد نظيف في حوارة مع رئيس تحرير الأهرام " عندما تطرح إحدى المجموعات المصرية أسهمها في البورصات العالمية تحدث عليها إقبال تضاعف 17 مرة . . وهذا يعني ثقة في مناخ الاستثمار في الاقتصاد المصري" . وتبين الإحصاءات أن نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي يميل إلى الانخفاض ليصل إلى 21% تقريباً، بينما يزايد نصيب عوائد التملك ويصل إلى 79% تقريباً، أي أن الفقراء يزيدون فقراً والأغنياء يزيدون غنى. وهناك نقطة مهمة إذ تدل إحصاءات الفقر في مصر أن أفقر 20% من السكان تحصلون على 8.3% من الدخل القومي وتحصل أغنى 20% من السكان على 44.8% وذلك وفق إحصاءات 2004-2005 ولا يزال الحال على ما هو عليه من تردٍ في أوضاع الفقراء.

إن القضية الأكبر في هذا الموضوع هي اتساع الفجوة بين القلة من المصريين ن يستفيدون من الأوضاع الاقتصادية القائمة وما تحمله من سمات الاحتكار في بعض المجالات الأساسية ومنها صناعات الحديد والأسمنت، والفرص غير المتعادلة لهذا النفر من المصريين للاستحواذ على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار أقل ما توصف به أنها لا تمثل أبداً قيمتها الحقيقية ثم بيعها بأسعار تزيد مئات المرات على أسعار

الشراء محققين بذلك أرباحاً خرافية تبلغ مليارات الجنيهات من دون فضل لهم سوى الارتباط بالنظام الحاكم وأعمدة الحزب الحاكم. وهناك النفر الأقل المتاح لهم اقتراض مليارات الجنيهات من بنوك القطاع العام ويتعثرون في السداد وتضيع أموال المودعين، والمضاربين في بورصة الأوراق المالية والمتعاملين مع إسرائيل من خلال اتفاقية الكويز وغيرهم من فئة رجال الأعمال ن تتحصن فيهم النسبة الأغلب من عوائد التنمية ونتائج التحسن الاقتصادي.

ونرى، أن الحكومة ليس لديها إستراتيجية واضحة للتعامل مع مشكلة الفقر، ولا تتوجه بعناية خاصة للتخفيف من حدته سوى من خلال سياسة دعم بعض السلع التي تحاول الآن التخلص منها وابتداع أساليب مختلفة لتخفيض ما تخصصه لهذا البند. وبسبب الفقر فإن النساء والأطفال معرضين بدرجة كبيرة لسوء التغذية والأمراض وعدم القدرة على مواصلة الدراسة. ومن المقدر في بعض الدراسات أن 10% من السكان [حوالي 7.5 مليون مواطن] ن ينتمون إلى فئة الفقر المدقع منهم الكثير من الأرامل والمعاقين والمرضى بأمراض مزمنة والذين يعتمدون تماماً على الإعانات وليس لهم أي مصادر للدخل.

وقد كان إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في 1991 بهدف المساعدة في تخفيف الفقر ولكن لا يبدو أن شيئاً ذا بال قد تحقق في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، فلا يوجد في الحكومة الآن جهة واحدة مهمتها تنسيق كافة البرامج والأنشطة الموجهة للتعامل مع قضية الفقر.

السبب الثالث

والذي يدعو إلى ضرورة التعامل بحرص وتأن مع قضية الدعم ذلك هو الارتفاع المتوالي في الأسعار والذي يشمل تقريباً كافة السلع والخدمات التي تحتاجها المواطن البسيط محدود الدخل. إن استمرار الارتفاع في الأسعار بدأ بشكل واضح منذ تعويم الجنيه المصري وتخفيض قيمته بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم استمر الارتفاع بمعدلات واضحة حتى أن دراسة حكومية صادرة عن مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء قدرت أن أسعار مجموعة الطعام زادت بنسبة 48.3% خلال الفترة بين عامي 2000 . 2005 . من جانب آخر، يقدر تقرير " الاتجاهات الاقتصادية في مصر" الصادر عن السفارة الأمريكية في مايو 2007 أن نسبة التضخم وصلت في يناير 2007 إلى 12.4% وإن كان التقرير يرى أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك لأن سلة السلع التي تحسب مقياس التضخم على أساسها تحتوي سلعاً مدعمة أي أن أسعارها ليست حقيقية. ولا يبدو في الأفق ما يبشر بإمكان السيطرة على الأسعار، فإذا كان الحال كذلك ونسبة

لا بأس بها من السلع التي تحتاجها الناس لا تزال مدعومة من الدولة، فما بالنا إذا ألغي الدعم السلعي وانطلقت الأسعار لا تحدها إلا قوى السوق التي تعمل دائماً في غير صالح الفقراء. ولعلنا نتذكر أن موجة تضخمية انطلقت فور تخفيض الدعم على الوقود في يوليو 2006. ويساعد التصاعد المستمر في عجز الموازنة في تفاقم مشكلة التضخم ومن ثم توالي انخفاض قيمة النقود وضعف القوة الشرائية لمحدودي الدخل.

وفي ظل هذه الأوضاع الضاغطة على المصريين تزداد معاناتهم نتيجة الارتفاع المتوالي في أسعار السلع والخدمات الأساسية التي لا مناص لهم من الحصول عليها إن أرادوا ضمان الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

السبب الرابع

لضرورة بقاء شكل من الدعم المرشد إذ يتزاكب مع مشكلة الفقر ويؤثر فيها تزايد أعداد المتعطلين عن العمل، فقد بلغت نسبة البطالة ما يقرب من 17% من قوة العمل أغلبهم من خريجي الجامعات والشهادات المتوسطة. ويفاقم من هذه النسبة أعداد ن يعملون في أعمال هامشية غير منتجة وكذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإناث غير العاملات لا تحسب ضمن قوة العمل. وتقدر الزيادة في أعداد الباحثين عن عمل بما يتراوح بين 600 – 700 مواطن سنوياً يضافون إلى الرصيد المتراكم من المتعطلين مما يجعل نسبة البطالة الحقيقية من بين قوة العمل أكثر كثيراً من تلك المعلنة رسمياً من الحكومة.

إن الحديث عن الدعم لا يكتمل إلا بالنظر إلى مكوناته حتى تتضح الصورة ويتأكد السبب الحقيقي لما يسببه من ألم للحكومة. فحسب موازنة 2006-2007 تم تخصيص مبلغ 53.8 مليار جنيه للدعم المباشر لعدد من السلع تضم: السكر، الخبز، المنتجات البترولية، وعدد من الخدمات تضم النقل، والإسكان منخفض التكلفة. وقد كان هذا الرقم 52.6مليار جنيه في موازنة 2005 – 2006 أي بزيادة قدرها 2.3% وهي أقل كثيراً من نسبة الزيادة السنوية في معدل التضخم ومستوى الأسعار. ومع ذلك إذا نظرنا إلى توزيع اعتماد الدعم نجد أن النسبة المخصصة لدعم السلع الغذائية لا تتعدى 8.4 مليار جنيه أي بنسبة 15.6%من الإجمالي وهي في نفس الوقت قد انخفضت عما كانت عليه في 2005 – 2006 بمقدار 1.1 مليار جنيه. وفي نفس الوقت نجد أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي يلتهم الجانب الأكبر من مخصصات الدعم حيث يصل إلى 40 مليار جنيه] أي 75% من إجمالي الدعم تقريباً]. ومن المعروف أن أغنى فئة في المجتمع تستفيد بنسبة لا تقل عن 90% من دعم وقود السيارات و65% من دعم الغاز الطبيعي والبالغ قدرهما

12 مليار جنية. من جانب آخر، تتضمن اعتمادات الدعم مبلغ 5 مليار جنيه غير محددة التفاصيل موجهة لدعم النقل العام، تنمية الصادرات، الإقراض وإنشاء المساكن منخفضة التكلفة. من تلك الأرقام تتضح صورة مغايرة تماماً لما تروج له الحكومة أن دعم الغذاء يلتهم الجانب الأكبر من موازنة الدعم السنوية ومن ثم يصبح ما تطالب به من تحويله إلى دعم نقدي بهدف ترشيده أمراً مشكوكاً في جدواه العملية.

وثمة بعد مسكوت عنه في قضية الدعم كشفت عنه تصريحات وزير البترول في لقاء مع لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى – على حد رواية جريدة الوفد في عدد 29 نوفمبر 2007– " أبدى وزير البترول ندمه على توسع مصر في تصدير الغاز والبترول خلال السنوات الماضية في وقت سادت فيه الأسعار المتدنية. وأعلن أن الأجيال القادمة أمامها تحديات لا يسعها عقل تتعلق بإمكانية توفير الطاقة لهم وزيادة الأسعار بصورة لا يمكن توقعها" . والغريب أن الوزير كما تقول "الوفد" أعرب عن أمله أن تتوقف مصر عن تصدير البترول والغاز مؤكداً أن الاحتفاظ بالبترول لتصنيعه في الداخل أفضل للمواطنين والصناعات الحيوية التي يمكن أن تتطور لو توفرت لها الإمكانات اللازمة كالبتروكيماويات والبلاستيك والمنسوجات" .

يا الله، أبعد كل هذا يأتي وزير البترول ليأمل في وقف تصدير البترول والغاز ويدعو الله أن يبارك لمصر في مصادرها البترولية التي ستنضب على حد قوله خلال العقدين القادمين؟ ألا يستطيع الوزير وقف اتفاقية إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة 25 سنة وبأسعار ثابتة تقل عن الأسعار العالمية.

إن مصر بوضوح تدعم الاقتصاد الإسرائيلي على حساب المواطن المصري الذي تريد الحكومة أن تلغي ما تقدمه له من دعم يسير للسلع الغذائية الضرورية. وثمة مثل آخر للدعم الذي تقدمه حكومة مصر لدول خارجية حين تصر على استيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وتستورد الدقيق الفاخر من فرنسا وبأسعار أعلى مما تعرضها لشراء الأقماح المحلية مما حدا بالمزارعين المصريين للتحول عن زراعة القمح. أليس هذا دعم مباشر يكلف الحكومة مليارات تفوق كثيراً كل موازنة الدعم التي تريد تقليصها .

أليس تقديم معونات نقدية لدعم الصادرات هو يصب في مصلحة المستهلك الأجنبي الذي يشتري السلع المصرية بأقل من قيمتها الحقيقية بينما المواطن المصري هو يتحمل تلك الفروق في شكل أسعار أعلى لنفس السلع. أليس بيع شركات قطاع الأعمال العام بأقل من قيمتها الحقيقية وضياع فرص تطويرها وتحسين العائد منها هو شكل من الإهدار للموارد الوطنية يصب في مصلحة المستثمرين الأجانب والعرب ن تلهث

الحكومة وراءهم وتفاخر بثقتهم في الاقتصاد المصري، بينما أصحاب تلك الشركات الحقيقيين يتضورون جوعاً ويزدادون فقراً على فقرهم. ألم تقدم الحكومة دعماً مباشراً للمستثمرين الأجانب أصحاب مشروعات توليد الكهرباء بنظام الBOT [وقد تم إلغاءه بحمد الله] حين تعاقدت معهم على شراء ما ينتجونه من كهرباء بأسعار محددة تسدد بالدولار الأمريكي كانت تحمل الدولة مبالغ باهظة مع كل ارتفاع في سعر الدولار مقابل الجنيه المصري؟ ألم تقدم الحكومة دعماً للمستثمرين الأجانب الذين اكتتبوا في السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمية سنة 2004 وبفائدة وصلت إلى 8% في حين كانت الفائدة السائدة على الدولار وقتها أقل من 2%؟

إن المغالطة النارتخية التي ترتكبها الحكومة جهاراً هي في تصوير الدعم على أنه استنزاف لموارد الدولة، والحقيقة أنه مجرد آلية لتصحيح النشوه الفادح في منظومة توزيع الدخل والثروة في البلاد.

إننا نعتقد أن المعالجة الصحيحة لقضية الدعم ينبغي أن تكون في إطار إستراتيجية متكاملة للقضاء على الفقر، حيث يصبح دعم الدولة للسلع والخدمات الضرورية عنصراً في تلك الإستراتيجية يتكامل مع عناصر أخرى لا تقل أهمية منها تطوير سياسة الأجور والعمل على رفع الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ووفقاً لمعدلات التضخم المعلنة رسمياً منذ عام 1987 بدأت فيه الدولة منح علاوات خاصة للعاملين بها، وتقدر بعض الدراسات أن الحد الأدنى للأجور لا يجب أن يقل عن 214 جنيهاً تقريباً بالمقارنة بمستواه الحالي وهو في المتوسط 35 جنيهاً يصل بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى نحو 168 جنيهاً بعد إضافة العلاوات والأجر المتغير، بينما يصل أجر العامل في القطاع الخاص في المتوسط إلى نحو 154 جنيهاً شهرياً. وتبدو هذه الأرقام ضئيلة بالقياس إلى معدلات التضخم حيث لا تمثل أكثر من 6% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في 2005، بينما تصل هذه النسبة في غالبية دول العالم إلى 25%. ويتكامل مع ذلك ضرورة ربط الحد الأدنى للأجور بإستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وبذلك ينبغي زيادته بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية بالصعيد حيث تشتد حدة الفقر، فمن المعلوم أن 75% من فقراء مصر يقطنون في المناطق الريفية، وأن 55% منهم يوجدون في ريف الصعيد، كما أن 64% من إجمالي الفقراء يقطنون في الصعيد على الرغم من أن 37% فقط من سكان مصر يقطنون في الصعيد. كذلك فإن 22% من سكان المناطق الريفية بالصعيد يعانون من سوء التغذية ولا تكفي دخولهم الحالية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ويأتي ربط الأجر بالإنتاجية عنصراً مهماً في

تصويب سياسة الأجور، حيث يجري تعديل الحد الأدنى للأجر بالزيادة بنفس نسبة تحسن الإنتاجية، مما يحفز العاملين على التجويد في أعمالهم.

ومن اللافت للنظر أن رئيس الوزراء حين سأله أسامه سرايا رئيس تحرير الأهرام "أليست هناك حاجة لوضع حد أدنى للأجور في مصر؟ أجاب "يوجد مجلس أعلى للأجور في مصر، وهناك مراجعة مستمرة لهذه الأجور"، ولكنه لم يفصح عن نتيجة تلك المراجعات وما هو الحد الأدنى للأجور الذي أوصى به ذلك المجلس. كما لا تتوفر لدينا معلومات عن اجتماعات هذا المجلس.

وقد ألقى رئيس الوزراء باللائمة على المصريين أنفسهم في انخفاض الحد الأدنى للأجور، حيث يشتركون في التأمينات الاجتماعية بالحد الأدنى للأجر، مما يعني أنه في حالة زيادة هذا الحد الأدنى سترتفع قيمة الاشتراك التأميني الذي يتحمله العامل! والسؤال ألم تفكر الحكومة في تحمل فرق هذه الزيادة عن المواطنين مقابل استخدامها فوائض هيئتي التأمينات الاجتماعية واستيلاءها على ما يزيد عن 300 مليار جنيه، لن ترد لها إلى أصحابها، بل أصدرت مقابلها صك تعترف فيه بالمديونية وكفي الله المؤمنين القتال؟

ومما لا بد منه أن تراجع الحكومة سياساتها في تصدير البترول والغاز. عملاً بنصيحة وزير البترول –، والتوسع في زراعة القمح والحد من استيراده وذلك برفع سعر الشراء من المزارعين حتى ولو تعدى الأسعار العالمية فدعم الفلاح المصري أفضل من دعم الفلاح الأمريكي أو الأسترالي. وفي نفس الوقت لا بد من مراجعة وترشيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضبط حيث تتجه فعلاً إلى المستحقين وينم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة سوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمستهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.

ولا نستطيع إغفال أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. ومما يثير المزيد من القلق تأثير عدم توفر الغذاء الكافي والآمن على نمو الأطفال وصحتهم، وما يؤدي إليه سوء التغذية من تأثير سيئ على القدرات الذهنية للأطفال ومدى قابليتهم للتحصيل الدراسي. إن النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل

القضاء على الفقر بتحسين قدرات الفرد المصري وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل مما يساعد على إخراجه من دائرة الفقر.

في العام 2007 وقت نشر هذا المقال تمنيت أن تلتزم الحكومة بما صرحت به من عدم اتخاذ قرارات مفاجئة في قضية الدعم، فمصر ليست في حاجة إلى مزيد من أسباب التوتر الاجتماعي.
واليوم في أواخر 2017 يتجدد الحديث الحكومي عن ضرورة التحول إلى نظام الدعم النقدي تخفيفاً لأعباء الدولة بسبب زيادة مخصصات الدعم العيني التي تلتهم - على حد قول الحكومة - 340 مليار جنيه في موازنة 2018/2017.

9. بالله عليكم . . . لا تخصخصوها[73]!!!

أثارت خصخصة وبيع بنوك مصر للأجانب شجون وهموم المصريين ن يتابعون بقلق وانزعاج تسرب الثروة الوطنية وقطاعات الاقتصاد الوطني الحيوية إلى ملكية الأجانب. وإذ أؤيد تماماً ضرورة الحفاظ على قطاع المال المصري في أيدي المصريين، فإنني أترحم على رائد الاقتصاد الوطني طلعت حرب باشا الذي أسس النهضة الاقتصادية المصرية الوطنية. واتساقاً مع الرأي المنادي بأن الخصخصة لا يجب أن تعني فقط البيع للأجانب، بل هي في الأساس نقل الملكية من الدولة إلى مواطنيها باعتبارهم أصحابها الحقيقيين، فإني أطرح قضية أخرى في نفس السياق، فقد نشرت صحف الخميس 12 أكتوبر 2006 قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية. ولمن لا يعرف فإن الشركة الشرقية هي الشركة الكبرى المنتجة للسجاير في مصر والشرق الأوسط، وقد أنشأت في عام 1920 ثم خضعت للتأميم وتحولت إلى شركة تابعة وفق القانون رقم 203 لسنة 1991. وقد أثار نشر نتائج أعمال الشركة عن عام 2006/2005 خوفي وجزعي على الشركة حيث أنها واحدة من الشركات المرشحة للخصخصة والتي تقع ضمن مجموعة الشركات التي وصفتها وزارة الاستثمار في موقعها على الإنترنت بأنها "هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البترو كيماويات والأسمدة. وقد تكون انطباع سلبي – هكذا تقول الوزارة – مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع."، فالوزارة تنفي الشائعات التي تروج أن مثل هذه الشركة غير قابلة للبيع، ومن هنا خوفي على تلك الجوهرة المرشحة للبيع ليخطفها مستثمر أجنبي رئيسي في صفقة رديئة تكرر مأساة شركة عمر أفندي وبنك الإسكندرية ومن قبلهما حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للشركة المركز المالي ونتائج الأعمال عن السنة المنتهية في 2006/6/30 وكانت خلاصتها كما يلي:

---

[73] نشر هذا المقال في صحيفة الأسبوع عام 2006.

1. مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء 7013 مليون جنيه، وضرائب مسددة للدولة 1251 مليون جنيه، علماً بأن الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية وتم فحص ميزانياتها ضريبياً حتى عام 2005/2004، فالشركة مصدر مهم لإيرادات الضرائب على الدخل وضرائب الدمغة والمرتبات والمبيعات.
2. إجمالي قيمة الأصول الثابتة 2.8 مليار جنيه، منها أراض قيمتها 220 مليون جنيه – وجميعها مملوكة للشركة ولا يوجد عليها منازعات قضائية –، مبان وإنشاءات 423 مليون جنيه، آلات ومعدات 1871 مليون جنيه، فضلاً عن وسائل النقل والعدد والآلات والأثاث ومعدات المكاتب.
3. بلغ إجمالي مجمع الإهلاك 1520 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح سنوياً لمقابلة ما يقع على الأصول الثابتة من تناقص في القيمة نتيجة الاستخدام.
4. بلغت المخصصات 512 مليون جنيه، وهي المبالغ المحتجزة من الأرباح السنوية لمواجهة مشكلات مثل هبوط أسعار الأوراق المالية أو تغير قيمة العملات الأجنبية والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأمور التي قد تسبب خسائر للشركة.
5. حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ 508 مليون جنيه بينما رأس المال المصدر والمدفوع 375 مليون جنيه، أي أن الأرباح الصافية بلغت 135% من رأس المال. كما بلغت نسبة الأرباح الصافية 31% من إجمالي الاستثمار وقدره 1606 مليون جنيه [هذا المعدل تتمكن الشركة من استرداد إجمالي الاستثمار كل 3 سنوات تقريباً].
6. بلغت الاحتياطيات 1.6 مليار جنيه، ما يعادل تقريباً 4 أمثال رأس المال المصدر والمدفوع.

وأنا أتساءل – وفي ظني أن كل المصريين يشاركونني هذا التساؤل – لماذا يباع مثل هذا الصرح الاقتصادي الهائل الذي يملكه شعب مصر؟

وبكل الموضوعية والتجرد، ومن دون التشكيك في صدق نوايا القائمين على برنامج بيع الأصول – آسف أقصد إدارة الأصول كما يسمونه – أتمنى أن يقتنعني أحدهم ويقنع شعب مصر – أن بيع مثل هذه الشركة هو الحل الوحيد! ويا حبذا لو تكرم هذا المسئول وشرح لنا ما هي المشكلة التي سيحلها بيع الشركة الشرقية! وأشير إلى قضية مهمة قد تكون غائبة عن مسئولي بيع شركات قطاع الأعمال العام، أنه إذا تم

بيع الشركة الشرقية فكيف للحكومة أن تتخذ قراراً بعد ذلك بزيادة أسعار السجاير حتى تحصل على تمويل إضافي لبرامجها ومنها مثلاً تطوير التأمين الصحي كما أعلن وزير الصحة في بعض تصريحاته؟

وبهذه المناسبة دعونا نستعرض بعض الملامح المهمة من برنامج الخصخصة، فقد بدأ البرنامج في العام 1991 باعتباره جزءاً من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار التوجه للتحول إلى اقتصاد السوق وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص.

وفي البداية كانت الدولة تعلن أن الخصخصة هدفها التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة والتي لا ينبغي أن تستمر في الملكية العامة، وكان التصور أن القطاع الخاص أقدر على تصحيح أوضاع تلك الشركات وإدارتها بأساليب أفضل تنقلها من حالة الخسارة إلى الربح، وأن الحكومة – وهذا حق – ليست مؤهلة ولا من وظائفها أن تدير شركات وتباشر أنشطة إنتاجية –. كما كانت الدولة تعلن وتؤكد أن هناك شركات ومجالات إستراتيجية لن تكون محلاً للخصخصة.

ولكن تغير هذا التوجه الإستراتيجي وتراجعت الدولة عن التمسك بما كانت تطلق عليه المشروعات الإستراتيجية وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007"، والمعنى الواضح أن الحكومة تتنصل من وعدها السابق بعدم بيع تلك الشركات الإستراتيجية. كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها ." [البند الماثل من عندي لإيضاح حجم الكارثة التي تبشرنا بها وزارة الاستثمار].

وفي ظل هذا التوجه الجديد أصرت الحكومة على بيع حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي والتي اشتراها بنك كاليون الفرنسي [ومن المساهمين فيه وزراء في الحكومة الحالية وتمت عملية الشراء وهم في مناصبهم الوزارية !] وأصبح الآن يعرف باسم كريدي أجريكول، ثم تم بيع بنك الإسكندرية ذاته إلى بنك سان باولو الإيطالي ليصبح للبنوك الأجنبية ما يزيد عن 19% من القطاع المصرفي الوطني وبذلك خرج من شرنقة بنوك القطاع العام بنك مهم كان له دور مهم في تمويل الصناعة المصرية، كما تم بيع الجانب الأكبر من بنك الدلتا الدولي إلى مجموعة بنوك خليجية.

وقد كان الجهاز المصرفي مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة منذ تأميم البنوك في 1961، مما جعل تراجع الملكية العامة وملكية المصريين عامة للبنوك أمراً يثير القلق نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شرائها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة.

كذلك حققت الحكومة نزولها الجامحة في بيع كل شيء، وتخلصت من شركة عمر أفندي بقيمة زهيدة بالقياس لما يمكن تحقيقه من أرباح حال وضعت تلك الشركة تحت إدارة محترفة واعية وفي إطار محفظة استثمارات لمالك جديد بتلك الملكية حريص عليها وعلى تنميتها، وليس مالك يفرط فيها من دون محاولة لإصلاحها – وهو المنسب أساسا فيما أصابها من تدهور بالإهمال والتقييد وسوء التوجيه –.

لقد بلغت عمليات الخصخصة منذ بدايتها وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المنبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وتثير هذه المعلومات سيلاً من الأسئلة تطرح نفسها بقوة ولا تجد إجابات شافية من جانب القائمين على بيع قطاع الأعمال العام:

- ☒ ماذا حققت الخصخصة من فوائد للاقتصـــــــــــاد الوطني؟
- ☒ وهل نجحت في حل أي مشكلة من مشكلات مصر المحروسة؟
- ☒ هل انخفضت البطالة؟ وهل تحسن مستوى المعيشة لملايين الفقراء من المصريين؟
- ☒ هل أدى تخفف الحكومة من مشكلات القطاع العام إلى تحسن أداءها في قطاعات العمل الوطني الأخرى؟
- ☒ هل نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة؟ وهل اتجه الدين المحلي العام إلى الانخفاض؟
- ☒ هل أعادت الحكومة جانباً من فوائض التأمينات الاجتماعية والبالغة ما يقرب من 300 مليار جنيه التي استولت عليها عبر سنوات طويلة من دون حتى أن تسدد الفوائد المستحقة عليها؟
- ☒ هل تمكنت الحكومة من تسديد قيمة السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمي بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي [وفي قول آخر 3 مليار دولار] والتي طرحتها حكومة د.

عاطف عبيد – واستمات وزير ماليته د. مدحت حسنين في الدفاع عنها أمام مجلس الشعب – وبمتوسط سعر فائدة يصل إلى 8% في وقت كانت الفائدة فيه على الدولار لا تتجاوز 2%؟ وقد قيل وقتها في تبرير هذا السفه أنه لتأكيد ثقة العالم في الاقتصاد المصري!!!

إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة السابقة هي بالنفي:

☒ فلم تحقق الخصخصة وعائداتها أي مساهمة تذكر في تحسين الواقع الاقتصادي المتردي في البلاد، بل إنها فضلاً عن ذلك ساهمت في خلق مشكلات جديدة وتعميق أخرى كانت موجودة. فقد واكب عمليات الخصخصة التوسع في تطبيق نظام المعاش المبكر للتخلص من العمالة والتخفيف عن المستثمرين ن يشترون شركات قطاع الأعمال العام. وقد انضم المحالون إلى المعاش المبكر إلى زمرة المتعطلين ومعدومي الدخل حيث نجح الكثيرون منهم في تبديد ما حصلوا عليه من مبالغ مالية في فترة قصيرة وأصبحوا بلا مصدر للدخل. كما تهاوت كل الأحلام التي سيقت في تجميل فكرة المعاش المبكر من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية – والذي تم إنشاءه خصيصاً لهذا الغرض – سوف يقدم لهؤلاء العاملين قروضاً مالية ومساندة إدارية وتقنية ليبدؤوا مشروعات إنتاجية يستثمرون فيها ما حصلوا عليه من مكافآت عند الإحالة إلى المعاش المبكر، فلم تحقق هذا الصندوق أي إنجاز يذكر في هذا الصدد.

☒ وقد شاب برنامج الخصخصة منذ بدايته وحتى الآن – والذي يطلق عليه الآن اسم "برنامج إدارة الأصول" – الكثير من السلبيات التي تؤدي بالضرورة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. ومن هذه السلبيات اتخاذ البيع باعتباره الوسيلة الوحيدة للخصخصة، بينما توجد وسائل عدة لتحقيق ذات الغرض وهو التخفف من إدارة الحكومة لمشروعات إنتاجية. فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها، وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات في بعضها أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تحسن أوضاع شركات كثيرة بتغيير مجال نشاطها. ولكن ما يحدث الآن هو مجرد البيع، وحتى في هذه الحالة فإن البرنامج يفتقد معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو بطرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار بينها يتم في كل مرة وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.

☒ كذلك فإن من سلبيات النظام الحالي لما يسمى إدارة الأصول "الخصخصة سابقاً" عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتقييم الشركات التي تطرح للبيع، فإن سياسة الحكومة كما تبدو الآن هي

التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام بأي سعر، وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة. ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه "على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس"، أي أن الحكومة تفضل بيع الشركات بأقل من قيمتها عن أن تحتفظ بها وتحاول إصلاح أوضاعها أو حتى تصفيتها، ففي الأغلب قد تكون التصفية أفضل من البيع بقيمة متدنية نظراً لما تملكه تلك الشركات من أراض وأصول ومواقع ذات قيم عالية تبخس عند البيع.

☒ ويعتبر سوء التوقيت من أهم سلبيات البرنامج الحالي للخصخصة حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية. فضلاً عن ذلك، فإن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى سحب استثمارات – وطنية وأجنبية – كان من الممكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

☒ كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف جهة واحدة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع وفي ذات الوقت العمل كمروج يبحث عن مشتر رئيسي، وهذا الأسلوب يخلق حالة من تضارب المصالح حين تختلط مسئولية وأمانة التقييم مع الرغبة في جذب مستثمر وإغراءه بتحديد قيمة أقل للشركة.

☒ ولعل من أهم عيوب برنامج الخصخصة عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم، فقد تضاربت الأرقام الحكومية عن مصير تلك الحصيلة وأثيرت بشأنها تساؤلات في مجلس

الشعب، ومهما كانت التوضيحات الحكومية، إلا أن الحقيقة هي أن أحداً من مواطني المحروسة لم يشعر بأي تحسن في أحواله نتيجة هذه الخصخصة إلا ذلك النفر القليل من السعداء ن يعملون في إنجاز عمليات البيع ومن يقع عليهم الاختيار لشراء ثروات مصر بأقل الأسعار. ونحن نشهد الآن عجباً يتمثل في استخدام حصيلة الخصخصة من دون أي تخطيط أو إستراتيجية واضحة مثل استخدام حصيلة بيع بنك الإسكندرية لسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك من غير أن يصحب هذا التصرف أي محاولة جادة لإعادة هيكلة تلك الشركات وتصويب مسارها بعد تخففها من أعباء الديون، ولا برنامج واضح لضخ تلك الأموال العائدة إلى البنوك لتشيط الاستثمار في طاقات إنتاجية جديدة.

☒ ومن العجب أن البرنامج المصري للخصخصة لا يتضمن نصاً لتفضيل البيع للمصريين حتى وإن كانت عروضهم تقل بنسبة محددة عن العروض التي يقدمها غير المصريين منعاً لتسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً، خاصة وقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث شملت تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

وكحل بديل لأسلوب الخصخصة الحالي وتأكيداً للمعنى الذي تريده الحكومة حين تتحدث عن "إدارة الأصول":

نقترح إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى "شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار [أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاث مرات.

والفكرة أن تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين. ويكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته

"المؤسسة الاقتصادية" في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها وإسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة ويحاسبون على النتائج - متحررين من كل أشكال التقييد التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال العام - وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه. وقد ترى الشركة القابضة الجديدة - وفق إستراتيجية مدروسة - القيام بدور صندوق استثمار يصدر صكوكاً للمصريين تستخدم حصيلتها في تمويل عملياتها الاستثمارية.

ومن المفهوم أن الشركة القابضة الجديدة ستعمل على تطوير وتجديد محفظتها الاستثمارية ببيع شركات تملكها وشراء أسهم في شركات جديدة يؤسسها آخرون، كما يمكن أن تمارس دوراً مهماً كصانع سوق في سوق الأوراق المالية. وللتاريخ نذكر أن إنشاء بنك الاستثمار القومي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومع بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان يقصد أن تؤول إليه ملكية شركات القطاع العام وقتها وتحرير إدارتها بإخراجها من التبعية للوزارات ومتابعة أوضاعها بصفته مالك لمحفظة استثمارات من دون التدخل في شئونها. إننا نتصور هذا الحل تحقق غايات الحكومة في التخلص من مشكلات إدارة شركات القطاع العام والتخفيف من أعبائها وخسائرها، مع بقاء تلك الشركات في نطاق الملكية الوطنية.

كما تحقق هذا الاقتراح حلاً لمأزق تجد الحكومة نفسها فيه إذ تعلو الأصوات الآن - وبحق - أنه لا يجوز عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات، ولكن حين تؤول ملكية تلك المرافق إلى الشركة القابضة المقترحة، فإنها ستكون في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية وستكون إدارتها متفهمة للجوانب الاجتماعية فضلاً عن المتطلبات الاقتصادية والإدارية واتباع آليات وأنماط متطورة لإدارتها.

10. أيها المصريـــون..... تذكروا[74]!

يبدو لي أن الآلة الحكومية من وزارات وهيئات وأجهزة كانت في موقف الاستعداد انتظاراً لانتهاء الرئيس من إلقاء خطابه معلناً اختتام فعاليات المؤتمر التاسع للحزب منذ أيام قليلة. فقد انطلقت الحكومة بكل قوتها في عمل مذهل لتنفيذ توصيات المؤتمر من الألف إلى الياء- كما أكد الرئيس في حواره مع رئيس تحرير صحيفة المساء - بشكل يوحي بالخير العميم لكل المصريين بلا استثناء.

والمتابع للإعلام الرسمي للدولة هذه الأيام لا يكاد يلتقط أنفاسه من سرعة الحركة والنشاط البادي على الساحة الوطنية، فرئيس الوزراء يعلن أن الاقتصاد المصري بدأ يسترد عافيته وأن نتائج الإصلاحات الاقتصادية سوف تظهر بلا تردد حيث "ارتفعت معدلات التنمية في كل المجالات". ومع تلك البشرى وعد رئيس الوزراء بأن يشعر المواطن المصري بعائد هذه الإصلاحات بعد أن تنتهي الحكومة من "بحث البرامج التنفيذية والتشريعية لترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية".

وقرر رئيس الوزراء في خطابه أمام مجلس الشورى في افتتاح دورته البرلمانية الجديدة أن ارتفاع الأسعار يقابله في الوقت نفسه ارتفاع في الدخول، وأن الحكومة تسعى وتأمل [لاحظ أن الحكومة لن تكتفي بالسعي ولكنها أيضاً تأمل] في أن يزيد معدل ارتفاع الدخول على معدل ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة، كما أعرب عن أمله في أن يصل الدعم لمستحقيه.

والآن يا أيها المصريون لماذا هذه الشكوى من ارتفاع الأسعار طالما أن دخولكم ترتفع هي الأخرى؟ ولماذا أنتم هكذا ناكرين للجميل بينما الحكومة تسعى وتأمل في أن ترتفع دخولكم بمعدل يزيد على معدل ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة التي لم تحددها قرار السيد رئيس الوزراء ولكنها آتية إن شاء الله وكل آت قريب!

ويا محدودي الدخل ومستحقي الدعم أبشروا فقد خصتكم حكومة الحزب بعناية فائقة، فقد بدأت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ مشروعين لتحديد من أنتم يا مستحقي الدعم.

---

[74] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

المشروع الأول يتضمن حسب تصريحات وزير التنمية الإدارية إنشاء قاعدة بيانات الأسرة ويتم على مرحلتين الأولى إدخال بيانات جميع مستحقي البطاقة التموينية وتنتهي هذه المرحلة أوائل مايو المقبل [أي بعد سبعة أشهر تقريباً]، والمرحلة الثانية تستغرق ثلاث سنوات [وليس أشهر] لإعداد البحث الاجتماعي الميداني لتحديد الأسر التي تحتاج إلى دعم سلعي ومادي.

والمشروع الثاني إصدار البطاقات الذكية [التموينية] لـ 11 مليون أسرة وهم المستفيدون من السلع التموينية التي سيبدأ الصرف بها اعتباراً من أول مارس المقبل في 8 محافظات هي بني سويف وبورسعيد والشرقية وسوهاج والمنوفية والأقصر والسويس، وحي المعادي بالقاهرة.

والغريب في الأمر، طالما أن الحكومة تعلم أن هناك 11 مليون أسرة تستحق الدعم السلعي وتصرف السلع التموينية بالبطاقات فلماذا البحث الجديد الذي سيستغرق 3 سنوات لإعادة تحديد هؤلاء المستحقين مرة أخرى؟ وهل المحافظات السعيدة التي سيبدأ محدودو الدخل بها في صرف السلع التموينية بالبطاقات الذكية هي المحافظات الأكثر فقراً والتي كشف عنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مؤخراً؟ لقد حدد الجهاز أفقر ألف قرية وأفقر قرية على الإطلاق التي وصلت نسبة الفقر فيها إلى 100% وهي قرية بمحافظة البحيرة، كما أكد الجهاز أن إجمالي الفقراء في الألف قرية الأكثر فقراً يبلغ 10.5 مليون مصري ومصرية وأن محافظات الصعيد لها نصيب الأسد من هذا الفقر ومنها محافظة المنيا التي استأثرت وحدها بـ 316 قرية من الألف الأكثر فقراً واحتلت بذلك الترتيب الثاني في نسبة الفقر. وتلك المعلومات معلنة في شهر أغسطس الماضي عن نتائج تعداد السكان لعام 2006، فلماذا تتجاهلها الحكومة وتبدأ من أول الطريق؟

وإذا كانت محافظة القاهرة عاصمة المحروسة لن يشملها مشروع البطاقات الذكية إلا حي المعادي – ربما لأن غالبية قاطنيه هم من الأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين الفقراء – فقد عوضها السيد محافظها بأنه سيتم [لاحظ حرف "س" الذي يسبق كلمة يتم!] وضع خطة عاجلة [لاحظ أيضاً كلمة عاجلة] لاستكمال تطوير المناطق العشوائية حيث تجري أعمال التطوير وفقاً للبرنامج المعد لهذا الغرض ولم يبق من المناطق العشوائية التي تضم 81 منطقة سوى 4 مناطق تجري الإعداد لاستكمالها حيث تم تطوير 68 وإزالة 13 منطقة وبذلك تكون القاهرة خالية من المناطق العشوائية غير المطورة.

وكم كنت أتمنى أن يبين تصريح السيد محافظ القاهرة ما هي تلك المناطق الباقية من غير تطوير، كما يبين لنا ماهية التطوير الذي شمل 68 منطقة عشوائية. وأليس من حقنا نحن المصريين أن نعيش في عاصمة خالية

من المناطق العشوائية أساساً؟ أم أنه من باب التقدم والتحديث أن تضم قاهرتنا مناطق عشوائية مطورة على وزن الرغيف المطور؟

ويبدو أن حي المعادي بشرق القاهرة على موعد مع التطوير والتحديث، فقد أعلن وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه سيتم [مرة أخرى يظهر الحرف الشهير س قبل يتم] البدء فوراً [هذه المرة أضيفت كلمة فوراً بدلاً من عاجلة التي استخدمها محافظ القاهرة] في تنفيذ المرحلة الأولى للمنطقة الاستثمارية الأولى للأعمال التكنولوجية والتي ستستخدم في تطوير صناعة مراكز الاتصال - " الكول سنتر" حسب توضيح الوزير لمن لا يعرف ما هي مراكز الاتصال- وسوف تنتهي هذه المرحلة خلال عام [لم يحدد الوزير متى يبدأ ومتى ينتهي ذلك العام] ولعله يقصد العام الحزبي قياساً إلى العام الهجري والعام الميلادي والعام الجامعي، ومن ثم نتوقع أن تشتمل موضوعات المؤتمر العاشر للحزب على إفادة حول هذا الموضوع] !

ونظراً لأن سكان مصر هم سبب البلاء والتخلف الذي تعانيه البلاد إذ يلتهمون عائد التنمية ولا يتركون منه شيئاً، فقد " بدأت جهات وهيئات الدولة المعنية بمواجهة مشكلة الزيادة السكانية وعلى رأسها المجلس القومي للسكان في تحديد خطة العمل والتحرك السريع [جديدة السريع وهي أفضل من العاجل والفوري] وفقاً لإستراتيجية السياسة السكانية التي تستند إلى أن مواجهة المشكلة تمثل توجهاً سليماً لحل المشكلات التي يواجهها مجتمعنا وذلك على ضوء توجيهات الرئيس حسني مبارك وبناء على ما طرحه في الجلسة الختامية للمؤتمر التاسع للحزب الوطني، حيث أكد ضرورة الاعتراف بأن الزيادة السكانية تلتهم أولاً بأول جانباً كبيراً من عوائد الإصلاح والتنمية" .

هل فهمتم شيئاً يا أيها المصريون الزائدون الملتهمون لعوائد التنمية؟

ذلك والله ما كتبه محمد جمال أبوزيد محرر الأهرام يوم 8 نوفمبر 2007 صفحة رقم 9 تحت عنوان" خطة تحرك سريع لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية" . والطريف أن المحرر أورد ما أكده اللواء خليفة فرغلي مقرر المجلس القومي للسكان رئيس اللجنة التنفيذية " أن الرئيس مبارك يضع هذه المشكلة ومواجهتها في أولويات الاهتمام باعتبار أن ذلك يمثل التوجه السليم لكل المشكلات التي يواجهها مجتمعنا لا سيما المشكلة الاقتصادية والواقع الاجتماعي الراهن. وقال إن هذا الاهتمام ركز على ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للسكان واستعادة دوره في مواجهة المشكلة على المستوى المركزي ومستوى فروعه بالمحافظات" .

هل فهمتم شيئاً أيها المصريون؟ وهل وضح لكم الآن ما يدبر لكم أيها العشوائيون المتزايدون غير منضبطي الصحة الإنجابية؟ إن لم تكونوا قد فهمتم بعد كل ما التهمتموه من عوائد التنمية، فقد كشف اللواء مقرر المجلس القومي - عن عناصر الخطة للتخلص منكم أيها السكان -التي سنعيد للمجلس الموقر دوره حيث قال حسب ما أوردته محرر الأهرام المشار إليه أن "الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة والسكان يولي اهتماماً كبيراً بتفعيل دور المجلس، حيث أصدر تعليماته بضرورة توفير وسائل تنظيم الأسرة خاصة بالمناطق العشوائية والريفية وتأهيل الأطباء والرائدات الريفيات القائمين على هذه الخدمة. . . مع توسيع خيارات وسائل تنظيم الأسرة المقدمة حالياً".

لا يملك الإنسان إذ يقرأ هذا الكلام إلا أن يجأر بالشكوى إلى الله فالشكوى لغير مذلة. ماذا تريد الحكومة وحزبها أن تفعل بالسكان في هذا البلد الطيب؟ هل يريدون التخلص منهم؟ ألا تعلم الحكومة أن هناك دولة عظيمة متطورة اسمها الصين تضارع الدول المتقدمة اقتصادياً في أوروبا وأمريكا وتنافس على صدارة الاقتصاد العالمي ويبلغ عدد سكانها ما يزيد عن مليار وربع إنسان نجحت في استثمار طاقاتهم وحققت نموهم تفوقاً ملحوظاً في جميع المجالات وأصبح العالم يتوقع أنها ستكون القوة الاقتصادية الأولى في العالم في عام 2020 [حقيقة وليس هزلاً].

ألم تسمع الحكومة عن دولة بدأت مسيرتها للتنمية الاقتصادية مع مصر في ذات الفترة تقريباً وهي الهند التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار إنسان، ومع ذلك فقد حققت الاكتفاء الذاتي في الغذاء وفي مقدمته القمح، وصنعت الطائرات وأصبحت تصدر ما تزيد قيمته عن 20 مليار دولار سنوياً من البرمجيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات؟

وبالمناسبة فقد جاء ترتيب الصين متقدماً عن مصر في تقرير التنمية البشرية لعام 2006 إذ كان ترتيبها 81 من 177 دولة بينما جاءت مصر في المرتبة 111.

وقد شارك في سباق تنفيذ توصيات المؤتمر الناسع للحزب الوطني كافة الوزارات وتبارت جميعها في إطلاق النصائح من عينة سوف يتم خلال الفترة المقبلة. والقارئ لصحافة الحكومة هذه الأيام يتساءل:

☒ ألم تكن تلك الحكومة قائمة قبل انعقاد ذلك المؤتمر الناسع؟

☒ ألم تأت هذه الحكومة إلى الحكم في العام 2004 وتقدمت ببلاث بيانات إلى مجلس الشعب أفاضت فيها في شرح ما سوف تفعله لخدمة الوطن وأصحابه المصريين؟

☒ أليس من حقنا أن نسأل فيم كانت جهود تلك الحكومة خلال سنوات أربع مضت – ناهيك عن كل حكومات الحزب التي سبقتها – ؟

☒ أليس من واجب الحكومة أن تقس لنا كيف استشرى الفقر وتفاقم ليشمل أكثر من 20% من السكان حسب تصريح وزير التنمية الاقتصادية لصحيفة "الأهرام" الحكومية في 19 أغسطس 2007 حيث قال إن نسبة الفقراء في مصر تبلغ نحو 20 في المائة بما يعادل 14 مليون مصري، وإن 3 في المائة فقط منهم يعيشون تحت خط الفقر، مشيرا إلى أن الحكومة تعترف بوجود مشكلة الفقر ولا تتحرج منها وتسعى إلى قياس حجمها بأساليب علمية.

☒ أليس من حقنا أن نسأل الحكومة كيف نشأت العشوائيات واستشرت وتفاقمت عبر السنوات الماضية حتى وصلت إلى أهم أحياء القاهرة والجيزة وكافة محافظات مصر، ولماذا لم توضع خطط التحرك السريع والعاجل والفوري للقضاء على أسبابها وتأمين ظروف الحياة الكريمة لسكانها بدلاً من تشريدهم كما حدث لأهالي قلعة الكبش وعشوائيات حلوان وغيرها ؟

☒ أليس من حقنا كمصريين أن نُذكِّر الحكومة أنها خصصت ما يزيد عن 800 مليون جنيه من أموال المنح والمعونات الأجنبية لتنفيذ مشروع أطلقت عليه اسم مشروع "شروق" لتطوير العشوائيات وكان ذلك في عهد حكومة د. عاطف صدقي رحمة الله عليه وقامت على تنفيذه وزارة التنمية الريفية التي شغلها في ذلك الوقت د. محمود شريف إن لم تكن الذاكرة قد خانتني ؟

☒ أليس من حق المصريين أن يتحفظوا في تقبل كل ما يطرح عليهم من أنباء اهتمام الدولة بهم وأنهم يحتلون المرتبة الأولى في اهتمام الحكومة، وهم في نفس الوقت يعانون الأمرين في الحصول على رغيف الخبز ويقفون صفوفاً متراصة أمام المخابز يكادون ينسولون الرغيف "المدعم"؟

☒ ألا يتعجب المصريون وهم يقرأون أخبار مئات الشباب الغرقى أمام سواحل إيطاليا وغيرهم ممن تم إنقاذهم أمام سواحل اليونان وينابعون بكل الحسرة أنباء ما يلاقيه أبناءهم وإخوانهم من مهانة وسوء معاملة في دول شقيقة ذهبوا إليها بحثاً عن فرصة العمل التي افتقدوها في وطنهم؟

☒ لماذا يغامر الشاب المصري بحياته هرباً من المحروسة إذا كان يجد فيها مجرد الأمل في فرصة وليست الفرصة ذاتها ؟

☒ ألا يطالب المصريون حكومتهم وحزبها أن تكون تصريحات المسئولين أقل استفزازاً وأن تحترم عقولهم فيما تطرحه من آمال ووعود تقترب من مستوى الخيال؟

إن تلك التصريحات المتوالية التي شغلت صفحات كاملة من صحف الحكومة منذ انتهي مؤتمر الحزب الوطني هي التزام في عنق الحكومة ينبغي أن تقدم عنه حساباً شهرياً موثقاً بالأرقام الحقيقية ومدعوماً بالصوت والصورة حتى يتيقن المصريون أن ما يقال حق.

لن يكتفي المصريون بالاستماع إلى رئيس الوزراء وهو يصرح بأنه تم استخدام 76 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة وبيع أصول الدولة في إقامة مشروعات، بل هم ينتظرون أن يُسمي تلك المشروعات ويعرض عليهم ما خصص لكل منها من أموال وما تم تحقيقه من تطوير.

لا يكفي أن تقول الحكومة أنه قد تم تخصيص 5 مليارات من الجنيهات لتطوير مرفق السكك الحديدية بينما المصريون يشاهدون بأعينهم ويعانون بأنفسهم حال القطارات والمحطات وتدني مستوى الخدمة في هذا المرفق الحيوي.

لا يكفي المصريون أن يستمعوا إلى أهازيج الوزراء والمسئولين تزف لهم بشرى مؤشرات النمو الاقتصادي وشهادات المنظمات الدولية بقوة الاقتصاد المصري ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن المصريين يأملون في الحصول على عائد حقيقي لذلك النمو يتمثل في فرص عمل للمتعطلين منهم، ومسكن تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على كرامته، وخدمات تعليمية وصحية وماء للشرب ومرافق للصرف الصحي والطرق والنقل تحترم آدميتهم وتعترف بأنهم أصحاب الحق الأصيل في هذا الوطن، وأنهم أساس نموه وتقدمه، وأنهم قد سئموا الخطاب الرسمي يعيرهم ليل نهار بأنهم كارثة على الوطن!

لقد أورد الرئيس حسني مبارك عدداً من التساؤلات المهمة في خطابه أمام الجلسة الختامية للحزب الوطني، قال سيادته" طرحنا رؤية لمستقبل الوطن.. فما السبيل للإسراع بتحقيقها؟ وقال سيادته" لنجتاز مرحلة انتقالية على طريق الإصلاح.. فكيف نتغلب على تحدياتها؟، وقال سيادته" اقتصادنا تجاوز سنوات الركود.. فأين نحن مما كنا عليه منذ 5 سنوات؟، وقال سيادته" قطعنا شوطاً طويلا بخطوات واثقة.. فما هي خطواتنا المقبلة؟، وقال سيادته" كيف نحقق عدالة توزيع ثمار التنمية.. وماذا عن تنمية سيناء والصعيد؟، كما قال سيادته" كيف نرتقي بما نقدمه للمواطنين من خدمات؟

وأتصور أن المعني بالإجابة عن تساؤلات الرئيس هما الحكومة والحزب الوطني وقد كان رموزهما حاضرين في تلك الجلسة ومشاركين بفعالية واضحة في التصفيق وإبداء التأييد الكامل لكل ما ذكره الرئيس.

- كنت أتوقع بدلاً من ذلك السيل المنهمر من التصريحات الوردية، أن تقدم الحكومة والحزب برامج واضحة محددة التوقيت والتكلفة ومصادر التمويل وتقدير للعائد تجيب عن كل ما طالب به الرئيس في تساؤلاته المهمة.
- كنت أتصور أن تسارع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية – التخطيط سابقاً – أن تعيد النظر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعيد حساباتها وتطالب الوزارات المختلفة بمراجعة برامجها وخططها لاستيعاب طلبات الرئيس التي هي في الواقع ما يطالب به المصريون، وأن تتقدم الحكومة إلى مجلس الشعب بخطة معدلة تبين للناس ما سوف يتم تحقيقه لا أقول حتى 2011 بل حتى موعد المؤتمر القادم للحزب الوطني، على أن يتم الالتزام بتلك الخطة سواء بقيت الحكومة أم أصابها تغيير أو تعديل.

كذلك أتصور أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى السياسية والمجتمعية مطالبة بألا تكتفي بالنقد والاعتراض على ما تقوله الحكومة وحزبها، بل تجب أن تعيد صياغة برامجها التي تطرحها في مواجهة التوجهات الحكومية لتوفير الإجابة الصحيحة عن تلك التساؤلات وغيرها مما يتصل مباشرة بمستقبل المصريين وحقهم في تقرير مصير الوطن واختيار توجهاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل ديمقراطية صحيحة.

وأنتم أيها المصريون تذكروا كل ما قيل وما سيقال وحاسبوا الحكومة والحزب واثبتوا للجميع أنكم شعب لا ينسى.

شئ آخر مطلوب من المصريين أن يتذكروه، أنه كان في مصر أحزاب وقوى سياسية وهي الآن مينة أكلينيكيا وقد بلغ عدد الأحزاب في 2017 ما يربو على المائة حزب!!!!!

11. إهدار المال العام . . . جريمة في حق الوطن[75]!

الناس في مصر يشتكون من الغلاء وتوالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويعاني أغلبية أبناء المحروسة من الفقر وتصل نسبة معتبرة منهم إلى مستوى الفقر المدقع. ومع استمرار التردي في مستوى الخدمات العامة وخاصة في مجالات التعليم والصحة والنقل تزداد صعوبة الحياة للملايين المصريين ن يعتمدون على الحكومة ومؤسساتها في الحصول على تلك الخدمات الضرورية والتي يمنع عليهم التعامل فيها مع مؤسسات القطاع الخاص.

وفي نفس الوقت، يرتفع عجز الموازنة العامة وتستمر الحكومة في الاقتراض المحلي والخارجي ويصل حجم الدين العام إلى مستويات عالية تنذر بالخطر، كما تعمد الحكومة إلى التوسع في كل أشكال الجباية بمزيد من الضرائب من ناحية، والتخلي عن مسئولياتها في دعم خدمات أساسية للمواطنين من ناحية أخرى.

وتتصاعد حركة الحكومة في التخلي عن الشعب إذ تتوقف – أو تكاد – عن تعيين الباحثين عن عمل في أجهزة الدولة وهيئاتها تاركة إياهم يصارعوا مصاعب الحياة في ظل البطالة، كما انسحبت الحكومة من مسئوليتها في توفير السكن الملائم للمواطن المصري وتركته "يبني بيته" محترقاً بأسعار الحديد الملتهبة وأسعار الأسمنت المتصاعدة وغيرها، كما تتركه ضحية سهلة للمخادعين ن يبنون عقارات من دون تصاريح ومخالفة للمواصفات ثم تفاجئه بعد ذلك بقرارات إزالة يفقد معها حصيلة شقاء العمر ليهيم على وجهه في الطرق من دون مأوى.

وفي جميع المواجهات مع الدولة حين توجه لها الاتهامات بتردي الأداء والتقصير في خدمة المواطنين وحمايتهم وتخليها عن مسئولياتها الدستورية، يكون دفاع أهل الحكم أن موارد الدولة محدودة وأن الزيادة في أعداد السكان هي السبب وراء تردي الأحوال فهم يتزايدون ويلتهمون عوائد التنمية! ولكن نظرة سريعة على أحوال الحكومة وتصرفاتها تؤكد أن ما تعانيه ليس قلة موارد ولكن سوء إدارة وإهمال وإهدار للموارد الغالية وتبديد لثروة الوطن. فجميع تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والقضايا التي تفجرها هيئة الرقابة الإدارية كلها تحمل الأدلة الدامغة على ما تقوم به حكومات المحروسة من إهدار للمال العام يصل في حالات كثيرة إلى درجة التعمد من أجل الرشاوى أو التربح واستغلال النفوذ تحصل

---

[75] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

بمقتضاها مسئولون كبار. منهم وزراء ومن في حكمهم. على منافع ومزايا على حساب المواطنين وحقوقهم المهدرة.

وقد رصدت دراسة حديثة قيمة الأموال المهدرة التي أمكن التعرف عليها خلال فترة عام من نوفمبر 2008 حتى نوفمبر 2009 بما يقرب من 1.1 مليار جنيه في 13 محافظة وبمشاركة وحدات الإدارة المحلية، ووزارات التعليم، الري، الزراعة، النقل ووزارة الصحة، وكذلك هيئات السلع التموينية والضرائب والبريد، فضلاً عن شركات من قطاع الأعمال العام.

وتتمثل حالات إهدار المال العام في صور مختلفة تتبلور جميعها في حقيقة أساسية هي "تبديد موارد ثمينة من دون تحقيق العائد المستهدف منها". وليس ما ينتج عن إهدار المال العام هو مجرد الفشل في تحقيق نتائج كانت مرجوة من وراء الإنفاق العام في مجال أو مشروع محدد، ولكن أكثر من ذلك فإن إنفاق الموارد في المشروعات الفاشلة يحرم الوطن أيضاً من استخدام تلك الموارد في أي مجال آخر، وهذا ما يسمى "تكلفة الفرص البديلة" Opportunity Cost.

ومن صور إهدار المال العام المتكررة البدء في مشروعات واستنزاف الموارد المخصصة لها، ثم يتوقف العمل ولا يتم المشروع. ويبدو الإهدار أيضاً في إنجاز مشروعات ثم إهمال استخدامها فيما كانت مخصصة له والمثال على ذلك المجمع التعليمي في الإسماعيلية الذي أشار إليه الأستاذ فاروق جويدة في مقال قريب له. ويعتبر معهد وردان التابع لهيئة السكك الحديدية مثال صارخ للإهمال وإهدار المال العام وتبديد أموال المعونة الأجنبية، فقد أنشئ المعهد بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في سبعينيات القرن الماضي بهدف تأهيل وإعداد العاملين بهيئة سكك حديد مصر كما كان معداً كمركز تأهيل الأفراد على مستوى منطقة الشرق الأوسط للعمل في مجال السكك الحديدية، وقد تم إنشاء شاملاً مركزاً للتدريب ومبان لسكن الدارسين وفيلات لإقامة الخبراء والمدربين وقاعة سينما ومطاعم وأماكن خدمات، ثم توقف كل شيء من سنوات وأصبحت مباني المعهد ومرافقه هباً للإهمال وانعدام الصيانة وعدم الاستخدام رغم أن المكان يصلح تماماً ليكون مقراً لمعهد دراسي عال أو جامعة متخصصة.

وتهدر الحكومة ملايين الجنيهات بالإسراف في الإنفاق على مشروعات وأنشطة بما يفوق التكلفة الحقيقية، والتصرف في أصول الدولة بأسعار متدنية تمثل تفريطاً في الثروة الوطنية. فالحكومة تطلق تعبير

" إدارة أصول الدولة" على ما تقوم به من بيع شركات قطاع الأعمال العام بأقل من قيمتها وبيع الشركات الرابحة وضياع فرص تحقيق الأرباح وإهدارها للمستثمرين.

كما لا تخجل حكومتنا السنية من تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل وغيرها بأسعار مدنية تقل عن الأسعار العالمية كما تقل عن أسعار شرائه من الشريك الأجنبي متعللة في ذلك أن من يقوم بالتصدير هي شركة خاصة وليست الدولة.

إن إهدار المال العام يدمر الأراضي الزراعية ويؤدي إلى تبويرها وتحويلها إلى أراض غير منتجة سواء لأغراض البناء أو غيرها من الاستخدامات بمشاركة الدولة ذاتها في هذه الجريمة حين تبني مدارس ومحطات مياه ومحطات صرف صحي على أراض زراعية. كما يؤدي إهمال مشروعات الصيانة إلى تبديد وتآكل الثروة العقارية المملوكة للدولة - وللمواطنين - نتيجة سوء شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.

وعند الحديث عن إهدار المال العام ليصل إلى مليارات الجنيهات المهدرة في الموجودات الراكدة في المخازن الحكومية والتي تتعرض للسرقة والتلف. والمحصلة النهائية لاستنزاف المال العام وإهداره هي ضياع موارد الوطن وتبديد فرص الحصول على عائد يضيف إلى ثروة الوطن.

ولا شك أن المسئولية الأساسية عن هذه الجريمة هو إهمال الحكومة ومؤسساتها لأسلوب التخطيط الإستراتيجي الذي يحسب لكل العوامل والظروف ذات التأثير على احتمالات النجاح في تنفيذ المشروعات العامة، وضعف أو إهمال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وغياب الشفافية وعدم طرح المشروعات العامة للمناقشة والحوار المجتمعي. وثمة سبب مهم لهذه الظاهرة هو تغلب مفهوم القرار السياسي الذي يهدر الأسس الاقتصادية والإدارية السليمة عند إطلاق كثير من المشروعات الحكومية كما حدث في توشكي، شرق التفريعة، شمال خليج السويس وذلك انصياعاً لقرار رئاسي وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة من الخبراء والمتخصصين لتلك المشروعات. ويشارك في صنع الجريمة الضغوط التي يمارسها أصحاب المصالح ذوي الارتباط بالحزب الحاكم والقريبين من السلطة التنفيذية للحصول على أراض بأسعار مدنية أو الحصول على تراخيص لخدمات مهمة بأقل من قيمتها - رخصة المحمول الأولى على سبيل المثال -، أو تأخير تنفيذ مشروعات وطنية مهمة نتيجة أطماع ذوي المصالح كما هو حاصل في قضية أرض الضبعة

وتأخير مشروع المحطة النووية لتوليد الكهرباء حتى يتم تخليص الأرض من مساعي الكبار للاستئثار بها واستغلالها في إقامة مشروعات سياحية.

ومما يساعد في تجذير مشكلة إهدار المال العام عدم استفادة الحكومة الذكية من تقنيات الاتصالات والمعلومات في المتابعة الفورية للمشروعات والأنشطة، ومن ثم الاقتصار على منطق الرقابة اللاحقة – بعد التنفيذ – وإهدار منطق الرقابة قبل التنفيذ، وعدم نضوج الوعي المجتمعي بأهمية كشف حالات الإهدار واتخاذ مواقف للدفاع عن المال العام من جانب المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني. ويأتي تراجع دور مجلس الشعب الرقابي في قمة أسباب استمرار مسلسل إهدار المال العام وعدم تفعيل أدوات الرقابة المتاحة لأعضاء المجلس بسبب سيطرة الحزب الحاكم والأغلبية الميكانيكية التي يوظفها لوأد الاستجوابات المقدمة من الأعضاء المستقلين وممثلي المعارضة.

من أجل مواجهة هذا الإهدار الذي يقف وراءه ويخلفه كثير من الفساد، أطلق حزب الوفد برنامجه الانتخابي منادياً بإقامة جمهورية برلمانية تخضع حكومتها المنتخبة لرقابة مجلس الشعب ويتوقف بقاءها واستمرارها على ثقته بها. ولا شك أن النهب وإهدار مال الشعب كان من الأسباب وراء دعوة الوفد لأن يعود الشعب إلى تملك الوطن.

ومن أجل الكشف عن هذا الإهدار والفساد أصدر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات السابق المستشار هشام جنينة تقريرا في 2016 قدر فيه قيمة الفساد في ثلاث سنوات بمبلغ 600 مليار جنيه. والنتيجة كانت عزل جنينة من رئاسة الجهاز ومحاكمته بتهمة إشاعة معلومات كاذبة تهدد الأمن الوطني!!!!!!!!!!!!

12. المصريون. . . . . بين رفع الأسعار. . وتصادم القرارات[76]!

وقع في المحروسة الأسبوع الماضي تصادماً هائلاً نتجت عنه إصابة ملايين من أبنائها بحالة مؤقتة من السرور أعقبتها حالات من الاكتئاب والإحباط والغضب، ثم تحولت تلك المشاعر جميعاً إلى حالة من الإحساس بالهوان وضآلة الشأن. وأشير هنا إلى ذلك التصادم بين قرار الرئيس مبارك بمنح علاوة اجتماعية نسبتها 30% من الراتب الأساسي لكل من العاملين بالدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام في مناسبة عيد العمال، وبين قرار مجلس الشعب حين وافق على طلب الحكومة زيادة ضريبة المبيعات على البنزين والسولار والكيروسين والسجائر بما يؤدي إلى زيادة اسعارها، وفرض رسم تنمية موارد على الطفلة المستخرجة من المحاجر ورخص تسيير السيارات، وإلغاء الإعفاء الضريبي المقرر للجامعات والمدارس الخاصة وعوائد أذون الخزانة، فضلاً عن إلغاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة في مجال الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام للطاقة، ورفع أسعار الغاز الطبيعي لتلك الصناعات.

هذا التصادم بين قرار رئيس الجمهورية وبين ما نجحت الحكومة في تمريره من قرارات بمجلس الشعب - بعد أربعة أيام فقط من إعلان الرئيس عن العلاوة الاجتماعية -يثير التساؤل حول أسلوب اتخاذ القرارات في المحروسة ومدى اتفاقه مع الأسس العلمية التي تفرق بين "صنع القرار" أي الدراسة والتحليل والبحث عن البدائل لعلاج مشكلة ما، و" اتخاذ القرار" أي اختيار بديل معين والالتزام به كأساس للتنفيذ.

والعبرة دائماً حين تقييم جودة وفعالية القرارات هي مدى تحقق النتائج المستهدفة وما قد يترتب عليها من مشكلات أو نتائج سلبية تختلف عن المقصود منها. وبداية لا بد من التسليم بأن قرار العلاوة وما تبعه من قرارات الحكومة قد أدت فعلاً وفور إعلانها إلى موجة من ارتفاع الأسعار لم تقتصر فقط على السلع البترولية والسجائر، بل تخطتها إلى كثير من السلع والخدمات المستخدمة للمنتجات البترولية، وحتى قبل أن يصرف الموظفون علاوة الـ30% والتي لن تصل إليهم إلا في آخر شهر مايو، مما يؤكد أن تلك القرارات لم تستوف مرحلة "صنع القرار" أي لم تخضع للدراسة الكافية، بل انطلقت إلى مرحلة "اتخاذ القرار" ويشهد على ذلك الحوار الهامس بين الرئيس وبعض المسئولين أثناء إلقاءه خطابه وقبل لحظات من إعلانه نسبة

---

[76] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

العلاوة، كما يؤكد ذلك اعتراض أعضاء مجلس الشعب من غير الحزب الوطني حيث لم تتح لهم فرصة دراسة تقرير لجنة الخطة والموازنة وتم إقرار مقترحات اللجنة في وقت قياسي رغم اعتراضهم.

وقد أدى هذا التعجل إلى نتائج سلبية أحس بها الناس مما دعا كثير من المصريين الأمل في يستجيب الرئيس إلى طلبهم بإلغاء العلاوة وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه يوم 4 مايو [لاحظ التطابق مع الأمل العربي بعيد المنال في أن تقبل إسرائيل العودة إلى حدود 5 يونيو 1967 !].

وتبرر الحكومة قرارها بالبحث عن موارد حقيقية لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي المترتبة على فرض العلاوة الجديدة. ولكن الحكومة تتناسى أمراً مهماً لم يلتفت إليه الكثيرون في خضم الفوضى الإعلامية التي صاحبت الإعلان عن قرارات زيادة الأسعار، وهو أن الحكومة كانت تعلن دائماً أن العلاوة المقررة في الموازنة هي 15% الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن موارد تمويل تلك العلاوة السنوية المخططة كانت مناحة ومدرجة في مشروع الموازنة تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب، أي أن الموارد الإضافية المطلوبة لتمويل زيادة العلاوة إلى 30% هو الفرق بين تكلفة علاوة بنسبة 30% وما كانت الحكومة قد أدرجته في الموازنة لتمويل العلاوة المعتادة بنسبة 15%. أي لو أن الرئيس كان قد وافق الحكومة على أن تكون العلاوة فقط 15% مثل الأعوام الماضية، فإن المنطق يقضي بأنه لم يكن هناك مبرر للبحث عن موارد جديدة. ولكن ما فعلته الحكومة يكشف عدم مصداقيتها حتى حين كانت تص على أن تكون العلاوة 15% فقط، أو أن الحكومة قد انتهزت الفرصة لتمرير قرارات 4 مايو ليس فقط لتمويل العلاوة الجديدة، بل أيضاً لسد جانب من العجز المتفاقم في الموازنة.

وكنت في مقال الأسبوع الماضي قد أوضحت أن العلاوة الاجتماعية حتى ولو كانت نسبتها 30% أو أكثر ليست هي السبيل الأمثل لتحسين حال المصريين ومساعدتهم على مواجهة موجات الغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة. وقدمت الرأي القائل بأن ما يسعى إليه المصريون هو تحقيق زيادات حقيقية في دخولهم وعرضت نماذج لبعض وسائل تحقيقها. وفي ذات الوقت تم التأكيد على ضرورة تفعيل دور الحكومة في ضبط الأسواق وتقييد أسعار السلع والخدمات الأساسية. ووعدت في نهاية المقال أن أطرح بعض المقترحات عن طرق تمويل ما تقرره الحكومة من زيادات في مستوى الحد الأدنى للأجور كما يطالب المختصون فضلاً عن العاملين أنفسهم، وما تقدمه لهم من علاوات وتحسينات في نظم الحوافز وأشكال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

وجاءت قرارات 4 مايو لتثير سؤالاً أساسياً وهو ألم تكن هناك وسائل بديلة تلجأ إليها الحكومة لتدبير ما تحتاجه من تمويل من دون تحريك اسعار السلع والخدمات التي وقع اختيارها عليها والتي اعترف رئيس الوزراء نفسه أنها سوف تقتطع 12% من علاوة ال 30% حسب ما أشارت إلى ذلك صحيفة الأهرام يوم 6 مايو.

وأعود لمحاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحته، هل هناك بدائل غير ما قررته الحكومة لتدبير اموال إضافية؟

والإجابة نعم هناك بدائل لا تمس المواطنين البسطاء محدودي الدخل، ولا تلتهم العلاوة التي لم تحصلوا عليها بعد، ولا تمس مصداقية الدولة حين تتراجع عن مميزات وإعفاءات ضريبية من المفترض أنها قررتها لتشجيع الاستثمار كما تدعي، ولا يترتب عليها أن يتحول عبء الزيادة في الأسعار أو فرض ضرائب على السلع والخدمات الأساسية إلى عامة الناس من محدودي ومعدومي الدخل.

وأؤكد أن الحكومة كان يجب عليها رسم إستراتيجية من شقين؛

الشق الأول يتعلق بمراجعة هيكل الإنفاق الحكومي وإعمال معايير ترشيده لوقف نزيف الإسراف ومنع تبديد موارد الدولة.

الشق الثاني فيتعلق بإيجاد موارد جديدة وحقيقية قبل أن تلجأ إلى الاقتصاص من دخول الناس البسطاء.

وفي إطار ترشيد الإنفاق الحكومي يأتي في المقدمة مراجعة وتقليص موازنة وزارة الخارجية وتقييد الإنفاق على السلكين الدبلوماسي والقنصلي وقصر وجود السفارات والقنصليات المصرية على الدول المهمة التي تربطنا بها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية محورية، والاكتفاء بإنشاء مكاتب تمثيل في عديد من الدول التي لا تكاد تقوم بيننا وبينها علاقات تبرر الإنفاق غير العادي بإقامة السفارات وتشكيل أطقمها من سفراء وقناصل ووزراء مفوضين وغيرهم فضلاً عمن يتم استخدامهم من الموظفين المحليين بتلك الدول.

لا بد من مراجعة موازنات المؤسسات السيادية بالدولة والأجهزة الأمنية وترشيد الإنفاق فيها أخذاً في الاعتبار أننا دولة نامية تعاني مشكلات اقتصادية ضخمة – باعتراف الدولة – وتحتاج إلى توفير كل ما يمكن توفيره من الإنفاق الحكومي وتوجيهه لتطوير الخدمات وتحسين مستويات الرواتب للعاملين بالدولة.

ورغم أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى حري بهم أن يضربوا المثل ويكونوا قدوة في ترشيد الإنفاق العام، إلا أننا فوجئنا بأن اللجنة العامة بمجلس الشعب وافقت على زيادة بدلاتهم ومكافآتهم بداية من أول مايو الحالي تمشياً مع علاوة ال 30% وبذلك ارتفعت مكافأة العضو الشهرية من 5 آلاف جنيه إلى 7 آلاف جنيه، كما تمت زيادة مكافآت حضور اللجان وبدل الجلسات والعلاج والتليفونات!!! إننا نطالب بإلغاء تلك الزيادات بل وتخفيض المكافآت بالأساس، وكذا الحد من نفقات الوفود البرلمانية والزيارات الخارجية.

ويسري نفس الحكم على تكاليف سفر الوزراء ومرافقيهم إلى دول العالم المختلفة لأغراض لا يعود أغلبها بنفع على المجتمع، أما الزيارات الخارجية المتصلة بأعمال مهمة مرتبطة بمصالح الوطن فأهلاً وسهلاً بها مع وضع الضوابط الكفيلة بترشيد الإنفاق وحساب العائد من تلك الزيارات والمهام الخارجية، كأن يلتزم الوزراء والوفود المرافقة لهم بالسفر بالدرجة السياحية على طائرات الشركة الوطنية، ومن يرغب منهم السفر بدرجة رجال الأعمال أو الدرجة الأولى فليتحمل فرق ثمن التذكرة من ماله الخاص!

ويجب في إطار الترشيد، من دون الإخلال بواجبات الدولة ومسئولياتها، أن يتوقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل، وكذلك وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية، وكان الدكتور علي لطفي إبان رئاسته لمجلس الوزراء قد حدد الدخل بما لا يزيد عن 20 ألف جنيه سنوياً، بينما نحن نسمع عن مسئولين كبار تتجاوز رواتبهم ومكافآتهم أضعاف هذا الرقم من دون مبرر أو مسائلة. ويتردد مثلاً أن رواتب ومكافآت مستشاري بعض الوزراء وأفراد السكرتارية الخاصة بهم تقع في تلك الشريحة المتعالية وغير المبررة.

كذلك نقرأ أن رؤساء تحرير الصحف الحكومية يتقاضون رواتب خيالية في الوقت الذي تحقق فيه صحفهم ومؤسساتهم الخسائر وتتوقف عن سداد ما عليها من تأمينات اجتماعية ورسوم وضرائب للدولة قدرت بأكثر من سبع مليارات من الجنيهات. وبالمناسبة فقد كان تم تشكيل لجنة برئاسة دكتور علي لطفي لبحث هذه المديونيات والتوصية بما ينبغي في شأن سدادها وتصحيح الأوضاع المالية لتلك المؤسسات الصحفية، ولكن اللجنة لم يصدر عنها شيء وانتهت الدولة إلى الاستكانة للأمر الواقع، وراحت تبحث عن مصادر أخرى تجلب منها المليارات اللازمة لها فلم تجد سوى زيادة الأعباء على المواطنين الفقراء ومتوسطي

الحال، ونقرأ في صحيفة البديل في عدد الخميس 8 مايو تصريحاً منسوباً لوزير الإسكان "أن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة برفع الأسعار حققت 7 مليارات جنيه خلال يومين"!!!

وعلى الجانب الآخر، فإن الحكومة قد أهدرت مصادر مهمة لتنمية مواردها الحقيقية من دون الإضرار بمحدودي الدخل من المواطنين ن تزعم أنها تعمل على حمايتهم وتحسين أوضاعهم. ومن أهم تلك المصادر إعادة النظر في هيكل الضريبة على الدخل التي يتوقف سقفها عند 20% بينما نجد أن هذا السقف في النظام الضريبي الأمريكي يصل إلى 35%. وقد كان في مقدور الحكومة التفكير في تعديل أسعار الضريبة على الدخل ليصل إلى فئات أعلى على شرائح الدخل المتعالية والتي تصل إلى الملايين بالنسبة لكثير من رجال الأعمال والفنانين ولاعبي كرة القدم وغيرهم. وبينما لا تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع قيمة الأصول المملوكة للأفراد أو الشركات نتيجة عوامل لا دخل لهم فيها، نجد أن تلك الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لفئات من الضرائب تتصاعد بدءاً من 10% لتصل إلى 35% بالنسبة للأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل، كما تصل إلى 15% بالنسبة للأرباح الرأسمالية طويلة الأجل.

وفي الوقت الذي لم تفكر فيه الحكومة في إخضاع الأرباح الناشئة عن التعاملات في بورصة الأوراق المالية للضريبة ضمن حزمة إجراءاتها الأخيرة، نرى هذه الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لضريبة تتراوح بين 10% و28% حسب أسعار الضريبة لعام 2008. كذلك تخضع للضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة العقارات وتصل فئة الضريبة إلى 25% بينما لا تخضع تلك الأرباح في مصر للضريبة رغم ما تحققه نفر من أثرياء مصر ورجال الأعمال بها من أرباح خيالية نتيجة تسقيع الأراضي التي حصلوا عليها من الحكومة بأثمان بخسة.

وفي ظني أنه كان من الممكن إلى جانب فرض رسم تنمية الموارد على رخص تسيير السيارات، أن ترفع نسبة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة بحيث تتصاعد فئة الرسم الجمركي مع تصاعد قيمة السيارة وما تحويه من كماليات. كذلك لا بد من مراجعة التخفيضات الهائلة التي أدخلت على الرسوم الجمركية لكثير من السلع الكمالية والاستفزازية. وبنفس المنطق كان في مقدور الحكومة أن تقرر زيادة الضريبة على المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً بدلاً من زيادتها على البنزين والكيروسين والسولار، كما يمكن النظر في فرض ضريبة عالية على حالات الحج والعمرة

بعد المرة الأولى إذ ينفق المصريون القادرون مبالغ هائلة في هذا الصدد تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات سنوياً .

كما كان يجب على الحكومة أن تفكر في فرض ضريبة استثنائية على أرباح شركات الهاتف المحمول وشركات الحديد والأسمنت وشركات التنمية العقارية التي تحقق أرباحاً خيالية تقدر بالمليارات.

النتيجة أن تصادم القرارات قد كشف عورة مهمة،
أن الحكومة تتخذ القرارات من دون أن تمر بمرحلة صنع القرار،
فتأتي النتائج وخيمة كما شهدنا .
وما يزال المشهد مستمراً حتى تاريخه ! ! !

13. المصريون والعلاوة . . . ومسلسل الأزمات[77]!

يبدو أن المصريين أصبحوا غير قادرين على الحياة من دون أزمات. كما يبدو أن الحكومة مشكورة قد تبنت منهجاً يرضي حاجة المصريين إلى الأزمات فأصبحت قراراتها المفاجئة والمنوالية مصدراً مهماً لأزمات يعيشها المصريون ولا يكادون يفرغون من أزمة حتى تفاجئهم أزمة جديدة أشد وأقسى.

وقد عشنا - ولا نزال- سلسلة من الأزمات نشأت جميعها نتيجة لتراجع مستوى الأداء الحكومي في عدة مجالات كان أولها أزمة رغيف الخبز وما ألحقته بملايين المصريين من أضرار حتى لجأت الحكومة بتوجيه من الرئيس لتفعيل سياسة فصل إنتاج الرغيف عن عملية التوزيع واستعانت بالقوات المسلحة والشرطة، الأمر الذي تحققت معه انفراجه في الأزمة. وقد أوضحت تطورات الأزمة أنها لم تكن أبداً نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً، بل هي في الأساس أزمة إدارة، فقد خف الاحتقان رغم أن أسعار القمح العالمية لم تنخفض بنسبة مؤثرة يمكن أن يعزى إليها تحسن موقف الطوابير وقرب انتهاء الأزمة.

وفي الأسابيع الأخيرة رأت الحكومة أن أزمة طوابير الخبز في اتجاهها إلى الحل، الأمر الذي هداها معه تفكيرها إلى ضرورة صنع أزمة جديدة، وكانت قصة مصنع أجريوم في دمياط هي الحل. وتتخذ الأزمة الجديدة شكلاً غير مسبوق في أسلوب الحكومة، إذ برغم الانتفاضة الشعبية الدمياطية ضد مشروع إقامة المصنع، وبرغم التعاطف الشعبي العام مع موقف أبناء دمياط في رفضهم للمشروع، وبرغم تصريح الرئيس أن المصنع لن يقام إلا بموافقة أهل دمياط، وبرغم إعلان محافظ دمياط أن المصنع لن يقام ضد رغبة المواطنين وكان ذلك أمام التظاهرة الشعبية الكبرى الرافضة للمشروع يوم الثلاثاء الماضي، الأمر فهم منه أن قراراً بنقل المصنع إلى مكان آخر قد صدر وهو ما روّجت له الصحافة الحكومية، أقول برغم كل ذلك لم يصدر من الحكومة تصريحاً يفيد أنها قررت إلغاء الأزمة بشكل أو آخر، ولا تزال الأزمة مرشحة للانفجار في أي لحظة يتضح فيها للدمايطة أن المصنع لن ينقل من محافظتهم كما فهموا من تصريح المحافظ! وحتى لو حدث ما توقعه الناس وقررت الحكومة نقل المصنع إلى السويس أو العين السخنة كما يتردد، فإن أزمة جديدة ستكون في الطريق فما أهل السويس بأقل حرصاً على صحتهم وصحة أبنائهم ولا هم أقل رفضاً لتلوث البيئة عندهم من أهل دمياط!

---

[77] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وبينما أزمة شركة أجريوم ومعركتها مع أهل دمياط تتفاعل، تفاجئنا الحكومة كعادتها باصطناع أزمة تقسيم القاهرة والجيزة إلى أربع محافظات بسلخ بعض أجزاء من كل محافظة وإنشاء محافظة 6 أكتوبر على أجزاء من محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، وبذوق غير مسبوق في صنع الأزمات شمل القرار تعديل أوضاع بعض المناطق سلخاً وضماً مس محافظتي الفيوم والمنيا الأمر الذي حدا بالرئيس لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء المحافظتين الجديدتين بعد أيام قليلة من صدوره. وليس هدفي من الإشارة إلى هذه الأزمة الدخول في تفاصيل الحيز العمراني لكل محافظة وما اتصف به القرار من عوار فذلك شأن أفاض الكتاب فيه خلال الأيام الماضية. ولكن ما يعنيني هنا هو التساؤل عن حكمة القرار وسر توقيته وإعلانه المفاجئ من دون أي مقدمات، والعجلة التي تبدت في إعلانه وتنفيذه برغم أن الحكومة لم تكن قد أدرجت أي اعتمادات في الخطة والموازنة لعام 2009/2008 والتي تقدمت بهما إلى مجلس الشعب ومن المنتظر مناقشتهما خلال الفترة القادمة. أي أن القرار لم ينشأ عن تخطيط أو دراسة! والأزمة الآن ليس فقط تدبير الأماكن والمقومات المادية والتنظيمية لأجهزة المحافظتين الجديدتين بقدر ما هي أزمة فك الاشتباك بينهما وبين المحافظتين الأصليتين – القاهرة والجيزة – وإعادة ترتيب الأمور على نحو طبيعي! والسؤال الذي يطرحه الناس في كل مكان هو هل كانت هناك حاجة حقيقية لإنشاء هاتين المحافظتين أم أن الأمر لا يعدو إشباع ولع الحكومة بصنع الأزمات؟

وقبل الالتفات إلى أحدث الأزمات صناعة الحكومة، لا بد من الإشارة إلى أزمة في مرحلة الصنع الآن وهي المتعلقة بمشروع قانون المرور الجديد وما يتضمنه من تغليظ للعقوبات على المخالفات المرورية واستحداث عقوبات جديدة لأنواع جديدة من المخالفات، الأمر الذي يتوقع معه من تصدى لمناقشة مشروع القانون بأن آلاف المصريين مهددون بالسجن سنوياً نتيجة تطبيق القانون إذا صدر عن مجلس الشعب بالصورة التي قدمته بها الحكومة. وليس من شك أننا جميعاً نطلب الانضباط في الشارع المصري، وننادي بضرورة إلزام المصريين باحترام قواعد المرور ومراعاة آداب السير، إلا أننا في الوقت ذاته نرى أن حل المشكلة لا يقتصر فقط على إصدار قانون جديد، بل الحل في الأساس هو إعادة تخطيط الطرق وتحسين حالها وتطوير أساليب إدارة حركة المرور داخل المدن وخارجها بتطبيق قواعد علمية جرى بها العالم كله. وعلى سبيل المثال فقد شهدت حركة المرور في القاهرة انفراجاً واضحاً نتيجة قرار المحافظ بمنع مرور

سيارات النقل في ساعات النهار، الأمر الذي يؤكد أن القضية أساساً هي قضية تنظيم وإدارة قبل أن تكون قضية قانون وعقوبات مغلظة.

كذلك عاش المصريون ولا يزالون أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وتأثرت بالأساس أسعار السلع الغذائية وضروريات الحياة التي تحتاجها أغلبية المصريين. وقد عانى الناس من هذه الأسعار المرتفعة في الوقت الذي لم تتحرك دخولهم لتواجه تلك الأزمة الطاحنة. وتوالت الاحتجاجات والاعتصامات في مناطق كثيرة من مصر وارتفعت أصوات العمال وغيرهم من الفئات محدودة الدخل يناشدون الحكومة التدخل لوقف تيار الغلاء الطاغي. ولكن براعة الحكومة في صنع الأزمات تجلت في ابتكار الأعذار عن تلك الموجة من غلاء الأسعار ملقية بالاتهام إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومستكينة إلى القول بأن الغلاء هو ظاهرة عالمية من دون أن تتخذ إجراء ما لضبط الأسواق والحد من تصاعد الأسعار حتى بالنسبة لسلع منتجة محلياً ولا تتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار العالمية. وزاد الإحساس العام بوطأة الغلاء وكان يوم 6 إبريل شاهداً على أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتبحث عن حل.

https://youtu.be/I-JVk7GR1Es

10/4/2008

وبدأت الحكومة حالة من النوهان في مجال تحديد نسبة العلاوة الاجتماعية التي قدرت أن تكون هي الحل لما يعانيه الناس من أزمة الغلاء. وبدأت المساومات الذاتية بين الحكومة ونفسها، فتارة تعلن أن العلاوة ستكون 10%، ثم ترفعها في مرحلة تالية إلى 15%، ثم تحت وطأة الإحساس بالمشكلة كما عبرت

عنها أحداث المحلة يوم 6 إبريل بدأت الآلة الإعلامية الحكومية تبشر بأن العلاوة ستكون أكثر من 15% وقد تصل إلى 25%. وفي جميع الأحوال كان المفهوم والمعلن أن العلاوة ستطبق مع بداية السنة المالية الجديدة أي مع مرتب شهر يوليو القادم. وفي خطابه بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس المفاجأة حين أعلن أن نسبة العلاوة هي 30% ويبدأ العمل بها اعتباراً من أول مايو الحالي من دون انتظار لبداية السنة المالية الجديدة.

وعلى طريقة الحكومة في حل الأزمات تخلق أزمات جديدة، جاءت العلاوة الاجتماعية على شكل أزمة للحكومة في تدبير موارد لتمويل تلك العلاوة التي قدرت تكلفتها بما يقارب 5- 6 مليار جنيه سنوياً. وفضلاً عن أزمة تدبير الأموال لصرف تلك العلاوة لموظفي الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام، فقد بدأت بوادر أزمة أخرى هي مطالبة العاملين بالقطاع الخاص بعلاوة مماثلة لا يعلم أحد ما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات وزارة القوى العاملة مع اتحاد نقابات العمال وممثلي القطاع الخاص في هذا الشأن.

وبفرض نجاح الحكومة في تدبير موارد لصرف العلاوة ونجاح عمال القطاع الخاص في الحصول على علاوة مماثلة، فإن مشكلة الغلاء لن تحل بهذه الطريقة، ولن يشعر الناس بتأثير تلك العلاوة التي تبلغ - وفقاً لتصريح وزير المالية - في الحد الأقصى 180 جنيهاً شهرياً لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة وتصل في حدها الأدنى إلى 38 جنيهاً لشاغلي الدرجة السادسة أي بمتوسط عام 95 جنيهاً شهرياً. فإذا استبعدنا شاغلي وظائف الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام، إن متوسط قيمة العلاوة سينخفض إلى 63 جنيهاً لشاغلي وظائف الدرجات من الأولى حتى السادسة وهم الغالبية العظمى من العاملين المستفيدين بالعلاوة، وهو مبلغ يسمح بالكاد بشراء اثنين كيلو لحم هذا إذا بقيت الأسعار على ما هي عليه بعد الإعلان عن العلاوة.

صادف أول أيام عيد الأضحى المبارك هذا العام 2017 يوم أول سبتمبر، وانتظر المصريون صرف رواتبهم قبل العيد كما انتظر أصحاب المعاشات صرف معاشاتهم في موعد مناسب قبل حلول العيد، لكن شاءت الحكومة "الرشيدة" تأجيل صرف المعاشات حتى يوم 3 سبتمبر أي ثالث أيام العيد... وعجبي على مستوى الأداء الحكومي!

14. المصريون هم الثروة الحقيقية.. وليسوا المشكلة[78]!

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان يومي التاسع والعاشر من يونيو 2008، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000.

وزادت الدولة مطالبها من السكان باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر. بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت – ولا تزال تنفق – ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية – وفي قول آخر وقفة مصيرية – عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى نتعلم كلنا، ونشبع كلنا، نستريح كلنا، نشرب كلنا، ونشغل كلنا. إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون. تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 . 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار لدعم الغذاء، 14.9مليار للرعاية الصحية، 9.8 مليار للنقل والمواصلات و5.3 مليار لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة. ولكن الحكومة الرشيدة لم تنشر في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة. كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشئ عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار مدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها لشراء حصة الشريك الأجنبي من البترول والغاز الطبيعي. ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة من شركائهم المصريين ن يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية.

---

[78] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بنائه ونموه.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تنشأ المشروعات وينمو الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين من دون من أو أذى [يقول الحق تبارك وتعالى" يا أيها ن آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين بل هي تؤدي واجباتها نحوهم.

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، نحن نرى سكانها هم مصدر قوتها وعزتها ووسيلتها الأساسية للتقدم والنهضة. ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي. إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

1. خصائص الهيكل البشري [صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية [النوع والعمر]، الخصائص النفسية، الاجتماعية، المعرفية، المهارية.....]،
2. التوزيع الجغرافي للهيكل البشري [توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، [التوزيع بين الريف والحضر مثلاً]،
3. التوزيع المهني للهيكل البشري [عاملون في الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، [عاملون بالحكومة، القطاع العام، القطاع الخاص..]، عاطلون، مجندون.....].

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن ينم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى ينم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في الخطاب وفي أوراق العمل التي قدمت في جلسات

المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان. وبرغم ما تشير إليه الإحصاءات نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى ومن المهم توضيح أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث تركز الطرح الرسمي في قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني.

ويردد الخطاب الرسمي في مصر حين الحديث عن السكان مقولة أن الزيادة السكانية تلتهم عائد التنمية، وأن البشر الزائدون عبء على الاقتصاد الوطني يستهلكون أكثر مما ينتجون.

ومن الواضح أن مروجو الخطاب الرسمي المصري يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتفاقت الخصائص وسوء التوزيع [وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في التعرف على الهيكل البشري وتوفير متطلبات تطويره وتنميته بما يخدم مطالب التنمية الوطنية].

- ☒ وينبلور الحل الرسمي للمشكلة في تخفيض أعداد السكان بالعمل على تجفيف المنابع من خلال تنظيم الأسرة والسعي لتخفيض أعداد المواليد، وكذا تشجيع هجرة السكان إلى خارج البلاد وترويج ثقافة تحابي فكرة الخروج من الوطن للمساهمة في حل مشكلاته الاقتصادية.
- إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بإسناد مسئوليتها على المواطنين والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتجاهل فيه المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتفاقت نتائجها.
- إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل دور الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس عولمية Global تجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديموقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة
- إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما نملك مصر.

- ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. أي أنه يجب التعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على بعد الأعداد، بما يسمح بالتركيز على أن يسود المجتمع المحاور التالية:

☑ نظم متطورة للتعليم والإعداد والتأهيل والتدريب والتنمية المستمرة،

☑ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع بين الجميع بدون تمييز إلا على أساس الكفاءة والقدرة والالتزام بأهداف وقيم المجتمع،

☑ موضوعية التقييم والمحاسبة على أساس الإنجازات ومدى المساهمة في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة،

☑ حرية الحركة المجتمعية وكفالة حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً والتي تحددها البيان العالمي لحقوق الإنسان، وتعادل فرص المشاركة في بحث وتقرير شئون ومصير وتوجهات المجتمع في مناخ ديمقراطي للحوكمة السياسية.

☑ إستراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تعتمد على التقنيات الحديثة والبحث العلمي وشفافية تامة في إعلان نتائج التنمية وأسس توزيع عوائدها بين الأطراف المشاركة فيها .

إن تطوير إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية يجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها .

وأرجو رجاء ملحاً أن يتوقف أهل الحكم عن استخدام شماعة "المشكلة السكانية" لتبرير فشلهم في تحقيق التنمية الشاملة، وليتذكر أولو الأمر أن مصر لم يصل عدد سكانها في العام 2017 إلى مائة مليون نسمة، بينما الصين تستثمر مواردها البشري يصل إلى 1.375.170.000 نسمة، والهند ويبلغ عدد سكانها 1.285.300.000 نسمة، و الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ عدد سكانها 322.963.000 نسمة، واندونيسيا ويبلغ عدد سكانها 258.705.000 نسمة، والبرازيل ويبلغ عدد سكانها 205.713.000 نسمة، وهكذا دول أخرى لا تعلق فشلها في التنمية على "المشكلة السكانية" !

15. الفقر والعشوائية.. وجهان لمشكلة واحدة[79]!

"لا تردد في تنفيذ برامج الإصلاح.. والتركيز على المناطق الأشد فقراً"، كان هذا تصريح جمال مبارك في مؤتمره الحزبي عقده بقرية العصايد في محافظة الشرقية واتخذته صحيفة الأهرام العنوان الرئيسي لعددها الصادر صباح السبت السادس من سبتمبر 2008. وفي الوقت الذي كان المصريون يتحصون تفاصيل الخبر كان مئات منهم قد أصبحوا جثثاً تحت الأنقاض أو مصابين يحتون عن مغيث أو مشردين في العراء نتيجة انهيار كتل صخرية ضخمة من جبل المقطم على مساكنهم وهم الفقراء المطحونين من سكان سفح الجبل في منطقة الدويقة ن يدخلون في زمرة الأشد فقراً.

وكالعادة بدأت الحكومة في تنفيذ خطة دفاعية بمحاولة توجيه الاتهام إلى الضحايا كونهم أقاموا تلك المساكن العشوائية من دون تراخيص، وأنهم لم يستجيبوا للتحذيرات المتوالية الصادرة إليهم من أجهزة المحافظة بضرورة إخلاء تلك المنطقة لخطورتها. وكانت الحكومة في ذلك تحاول التغطية على كونها هي التي تجاهلت تحذيرات متعددة أطلقها خبراء ينبهون إلى خطورة الموقف في هذه المنطقة بعد انهيار مشابه وقع في العام 1993 ولم تتخذ الحكومة أي إجراء حاسم لتنفيذ التوصيات التي ناقشها الخبراء آنذاك ورصدها مجلس الشعب حتى أن رئيس المجلس دكتور أحمد فتحي سرور وجه نقداً لاذعاً للحكومة لهذا التجاهل – ولكن بعد أن كانت الكارثة قد وقعت فعلاً –. ثم لم تلبث الحكومة تحت وطأة ضغط الرأي العام وغضب الجماهير أن بدأت في تغيير النغمة الإعلامية بالحديث عن تكثيف الجهود لإنقاذ الضحايا والبحث عن جثث القتلى تحت الركام، ثم تعالت نغمة الحديث عن الجهود المكثفة لإقامة خيام الإيواء لاستيعاب المشردين ممن تهدمت مساكنهم وتوفير المساعدات العاجلة لهم، مع تقديم خدمات علاجية وطبية عاجلة بلغت ذروتها بتصريح لوزير الصحة أنه سيجري توقيع الكشف الطبي على جميع طلبة المدارس بمنطقة الدويقة استعداداً للعام الدراسي الجديد، وللتأكد من خلوهم من أي أمراض.

وتتوالى الأنباء التي تكشف عن قصور أسلوب الحكومة في معالجة الكارثة، إذ نقرأ صباح السبت 13 سبتمبر 2008– أي بعد أسبوع من الكارثة – أن مجلس الوزراء قرر " تنفيذ خطة عاجلة لنقل سكان العشوائيات الخطيرة إلى مساكن بديلة، وسيتم استكمال بناء عشرة آلاف و500 وحدة سكنية لهذا

---

[79] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

الغرض، بتمويل مباشر وفوري من الدولة" . ولم تحدد المتحدث باسم مجلس الوزراء وهو يعلن الخبر المدى الزمني لهذه الخطة " العاجلة " متى تبدأ ومتى تنتهي، كما لم تحدد ما هي مناطق العشوائيات الخطيرة التي سيشملها هذا القرار، فضلاً عن أنه لم تحدد المناطق التي ستقام فيها المساكن البديلة التي سينقل إليها سكان تلك العشوائيات. كذلك لم يبين المتحدث الرسمي حجم ومصدر الموارد غير التقليدية التي أكد رئيس الوزراء على ضرورة توفيرها لإلغاء المشكلة!

ويبدو القصور في أسلوب تعامل الحكومة – رغم أنها حكومة ذكية – مع الكارثة في حصرها في وجه واحد وهو المساكن الآيلة للسقوط والمقامة في مناطق خطيرة تقع في مجرى السيول أو المنحدرات الجبلية أو المقامة تحت خطوط كهرباء الضغط العالي.

ومن ثم كان الحل الذي تقدمه الحكومة هو نقل هذه المساكن إلى مناطق أخرى يتوفر فيها عنصر الأمان، أي مبادلة مبنى بآخر ومنطقة عشوائية بأخرى. وبغض النظر عن أن مشكلة العشوائيات قد تفاقمت خلال السنوات الماضية حتى وصلت في بعض التقديرات إلى ما يزيد عن 1220 منطقة في جميع محافظات المحروسة يعيش فيها أكثر من 15 مليون مصري، وبغض النظر عن الإعلانات المتكررة عن إنشاء آلاف الوحدات السكنية والاحتفال بين الحين والآخر بتوزيع الرئيس لعقود بضع عشرات من تلك المساكن، وإذا خينا جانباً المهانة الوطنية حين يتبرع أمراء الخليج لبناء مساكن لفقراء المحروسة ثم لا توجد على أرض الواقع، فإن الحقيقة التي لا تريد أو لا تستطيع الحكومة إدراكها أن المشكلة ليست أساساً في سوء حالة المباني وتعرضها للانهيار أو تواجد العشوائيات في مناطق خطرة، ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة فقر متعدد الأوجه أو ما نطلق عليه الفقر الشامل ومشكلة سوء إدارة من حكومات غير مهتمة بقطاع عريض من البشر يكاد يبلغ نصف عدد المصريين جميعاً.

ولإدراك حجم المشكلة وأبعادها دعونا نسترجع ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2008 من أن مصر تقع في المرتبة 112 من بين 177 دولة ومؤشر بلغ 0.708 والذي يقيس التنمية البشرية على ثلاثة محاور هي توقع الحياة عند الميلاد والتي تعبر عن الفترة التي يتوقع أن يعيشها الإنسان في صحة، ومستوى التعليم الذي تحصل عليه الإنسان ويقاس بنسبة من يعرفون القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، والحصول على مستوى معيشي معقول معبراً عنه بالقوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي. وتدل المؤشرات أن توقع الحياة للإنسان المصري يبلغ 70.7 سنة مقارنة ب 82.3 سنة في اليابان، كما تبلغ نسبة معرفة القراءة

والكتابة بين المصريين في فئة العمر 15 سنة فأكثر 71.4% بينما تبلغ هذه النسبة في جورجيا 100%، وتبلغ نسبة استيعاب المصريين في التعليم الأساسي 76.9% وهي في أستراليا 113%! أما القوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي في مصر فتبلغ 4337 دولار أمريكي بينما نفس النسبة في لوكسمبورج تبلغ 60228 دولار أمريكي!

ولعل الأرقام السابقة غير كافية لتوضيح حجم مشكلة الفقر في مصر، لذا قد يكون من الصادم للمصريين حكومة وشعباً أن نقرأ على شبكة الإنترنت إعلانات في شكل توسل لتقديم التبرعات إلى فقراء مصر، وتقوم على نشر تلك الإعلانات جهات مختلفة منها جمعية تسمى " أراضي الإنجيل Bible Lands " وكان عنوان موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت هو [80]

http://www.biblelands.org.uk/support_us/appeal_index.htm [81]

وجاء في إعلانها لعام 2008 أن أكثر من 60% من سكان مصر العليا يعيشون تحت خط الفقر، وأن 95% من المصريين يعيشون على 5% من أرض مصر وأن المناطق المزدحمة بالسكان سوف تزداد ازدحاماً خلال السنوات الخمس عشرة القادمة حيث سيزيد عدد سكان مصر ب 30 مليون ثم يزيدون مرة أخرى ب 20 مليون خلال السنوات الخمس والعشرين التالية. وجاء في التوسل لتقديم تبرعات لفقراء مصر أن 20 مليون مصري يعيشون في مساكن هي في أحسن الأحوال غير صحية وفي كثير من الحالات غير آمنة أيضاً، وأن مياه الشرب النقية والأراضي الخصبة القابلة للزراعة محدودة. وفي إعلانها لعام 2007 نشرت الجمعية صورة لحي عزبة النخل لتستدر العطف على الحال السيئة التي يعيشها أهل الحي، كما أوضحت أنها تساعد الأهالي من خلال مركز طبي أقامته هناك اسمه مركز السلام Salaam وأهابت بقراء الإعلان أن يتبرعوا لفقراء مصر وبينت أن التبرع بمبلغ 55 جنيهاً إسترلينيا سيكفي لتوفير سرير في مستشفى لمريض وأن 101 جنيه إسترليني هو مبلغ يكفي لرعاية شاملة لأم حامل، بينما التبرع بمبلغ 202 جنيه إسترليني يسهم في تغطية نفقات تجهيز مكان في مدرسة لطفل واحد والإنفاق على تعليمه لمدة عامين، ولو زاد المتبرع كرماً وجعل المبلغ 300 جنيهاً إسترلينياً فإن هذا الطفل سيحصل على تعليم لمدة 3 سنوات.

ويظهر الموقع الجديد للجمعية. 2017. على النحو التالي:

---

[80] عند تطوير هذه الطبعة من الكتاب اتضح أن موقع تلك الجمعية لم يعد موجود!

[81] اسم الموقع الحالي لتلك الجمعية Embrace the Middle East (embraceme.org)

وبه معلومات عن نساء مص:[82]

Tuesday, 8 August, 2017 - 17:04 Egypt: Woman by woman, story by story

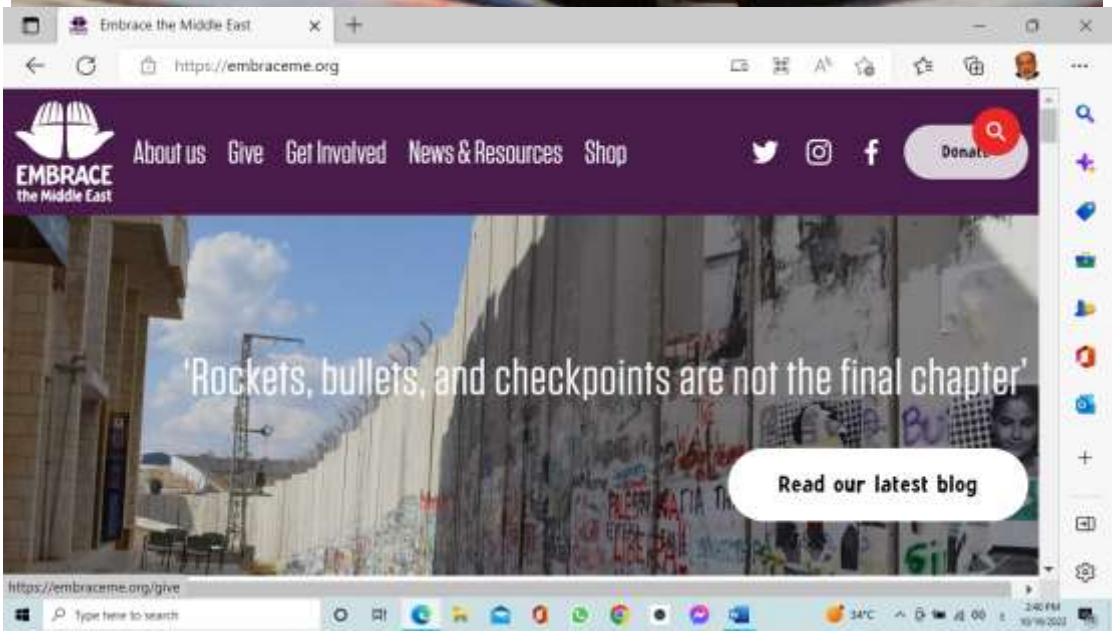

في زيارة لذلك الموقع الجديد يوم 19 أكتوبر 2022

[82] http://www.embraceme.org/news/egypt-woman-woman-story-story

هكذا بلغ الفقر بالمصريين مداه، فهو السبب الحقيقي لاضطرار الملايين منهم لسكنى القبور والمناطق العشوائية والمخاطرة بحياتهم وحياة أولادهم بالسكنى في مساكن آيلة للسقوط ومعرضة لانهيار صخور الجبال واجتياح السيول. وهو السبب في أن مئات الآلاف من المصريين تعرضوا لمرض أنفلونزا الطيور نظراً لاضطرارهم لإخفاء الطيور المريضة أو المشتبه في إصابتها بالمرض لأنهم لا يملكون رفاهية إعدامها.

والفقر هو الذي يدفع مئات آلاف شباب المصريين خريجي كليات القمة بالجامعات وكذا خريجي المعاهد العليا لقبول أعمال يدوية ومهنية متدنية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج فيهربون لها في النهاية أفضل من اللا شيء الذي يوفره لهم سراب الحكومة الذكية وحزبها. وهذا الفقر هو الذي يجعل عشرات الآلاف من المصريين يلاقون الأمرين في بحثهم عن عمل في دول عربية وخليجية متعرضين لكل صنوف العنت والإذلال الذي يصل إلى حد احتجاز المئات منهم في سجن الإبعاد بالكويت أو سجن الترحيلات بالسعودية من دون أن يجدوا من يساعدهم في الخروج من الحبس والعودة إلى وطنهم، ناهيك عن أن يجدوا من يسترجع حقوقهم المغتصبة وكرامتهم المهدرة. إنه هو الفقر الذي يجعل شباب المحروسة يغامر بحياته في سبيل الحصول على فرصة حياة – ولا أقول فرصة عمل – في بلد أوروبي حتى ولو كان السبيل إلى ذلك غير مشروع، أو البحث عن تلك الفرص في إسرائيل!!!

يا حكومتنا الذكية، ليس علاج مشكلة العشوائيات قاصراً على تدبير خيام للإيواء أو نقل المتضررين إلى مساكن بديلة، ولكن العلاج الحقيقي هو في المواجهة الشاملة لمأساة الفقر في المحروسة.

إن العشوائيات وقد انتشرت في جميع محافظات مصر هي المقياس الحقيقي لجودة الحياة التي يعيشها المصريون بفضل ثلاثين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي. فلم تعد العشوائيات منحصرة في بعض الأماكن على أطراف المدن الكبرى كما كانت في السابق، بل انتشرت في جميع الأحياء وتخللت كل الأحياء على اختلاف مستوياتها وحتى الراقية منها كما كانت تسمى في الماضي.

فالعشوائيات تحتل الآن مباني وسط العاصمة القاهرة والتي بنيت في عصر الخديوي إسماعيل على نمط مباني باريس، كما تنتشر في أحياء القاهرة الفاطمية وتحيط بكل الآثار الإسلامية الرائعة بل وتتخذ منها مساكن لفقراء لا يجدون عنها بديلاً. وانظر إلى سور مجرى العيون. تلك التحفة الهندسية الرائعة التي أقامها السلطان الغوري منذ 800 سنة كي تكون وسيلة نقل المياه من النيل إلى قلعة صلاح الدين. وما آل إليه من هوان وانهيار وتحول كثير من فتحاته إلى مساكن عشوائية لفقراء هداهم ذكاؤهم الفطري إلى إنشائها، وعلى

الرغم من مشروع تطوير المجرى المعلن عنه منذ سنوات فإنه لا يزال على حاله. وانظر إلى ما صارت إليه مدينة كانت جميلة اسمها حلوان كان لها ركن للملك السابق فاروق، وكان الناس يقصدونها للاستشفاء فضلاً عن التمتع بجمالها وكان من معالمها البارزة الحديقة اليابانية الشهيرة والتي طالتها يد الإهمال والتجاهل لسنوات طوال حتى تم الانتباه إليها حديثاً. إن المصري المحب لوطنه لا يملك إلا الحزن والأسى على ما آلت إليه المحروسة من عشوائية وقبح وفوضى لا تتحصر في مكان دون غيره، بل أصبحت شاملة وعامة في جميع الأرجاء، حتى المدن الجديدة أصابت العشوائية كثيراً من أحيائها، والمباني الحكومية والمنشآت والمرافق العامة طالها الإهمال وسيطرت عليها العشوائية. ويكفي المرء أن يتجول في المنطقة المحيطة بمقر مجلس الوزراء ومجلس الشعب وصولاً إلى ميدان لاظوغلي وشارع المبتديان، أو تحاول زيارة ما كان يسمى حي جاردن سيتي وحي المنيرة المقابل له، ثم يصل إلى حي السيدة زينب حتى يكتشف مدى الفقر وتردي البيئة العشوائية وكيف أحالا المحروسة إلى حال يندى له الجبين وتخجل الوجوه خجلاً. وما يقال عن القاهرة ينطبق ويصور أبشع في مختلف المحافظات والمدن والمراكز والقرى والأحياء المصرية.

ولا تجب أن نستمع إلى الخطاب الرسمي للحكومة وحزبها الذي يلقي باللائمة على المصريين وتكاثرهم، فقد أوضحنا أكثر من مرة أن زيادة السكان ليست هي سبب المشاكل التي تعانيها مصر – ومنها مشكلة العشوائية –، بل إن فشل الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة هي أصل البلاء. وكم من بلاد لها من السكان أضعاف أضعاف سكان المحروسة، ولكنها أبداً لم تتخذ حجم السكان الهائل ذريعة لتبرير فشل التنمية وسوء إدارة الموارد الوطنية وإهدار التوزيع العادل للدخل والثروة بين السكان.

لقد دأبت حكومات ما بعد يوليو 1952 على التشدق بالحديث عن مشروعات كبرى لغزو الصحراء ولم يتحقق منها شيء له معنى. ودأبت الحكومات المتعاقبة على الإعلان عن اهتمامها بالقرية المصرية وكيف أن مشروعات تطوير ما يقرب من خمسة آلاف قرية هي على قمة الأولويات، ولم يتحقق شيء من هذا حتى وقتنا الحالي إذ لا نزال نقرأ تصريحاً منشوراً في نفس عدد الأهرام يوم 6 سبتمبر على لسان وزير الإسكان يقول فيه " أنه سيتم البدء في تخطيط 27 ألف منطقة تابعة فور الانتهاء من التخطيط العام للقرى، ليتم الانتهاء منها جميعاً مع نهاية عام 2011" ! وهذا القول سمعناه عشرات المرات من جميع وزراء الإسكان السابقين وأظن أننا سوف نسمعه أيضاً من الوزراء القادمين. وبفرض أن تخطيط القرى والتوابع تم كما يقول الوزير بنهاية 2011 فكم من الوقت لا بد أن ينتظره الملايين من سكانها حتى يتم تنفيذ المخططات

وتطوير شكل الحياة فيها ؟ إن مجرد التخطيط لن يجدي في تخفيف معاناة الناس إن لم تتحول الخطط إلى برامج تجري تنفيذها على أرض الواقع.

إن الإهمال الحكومي للقرية وللريف بشكل عام هو الذي أدى إلى النتيجة التي أعلنها جهاز مبارك من أن ثلث عدد الفقراء على مستوى الجمهورية يتركز في الألف قرية الأشد فقراً في مصر. إن هؤلاء الفقراء لم يطلبوا الفقر ولم يسعوا إليه، بل أصابهم الفقر نتيجة فشل سياسات الدولة التي انحازت إلى أصحاب الأعمال والرامية إلى تمكين القطاع الخاص وتسليمه قيادة الاقتصاد الوطني خاصة في السنوات الأخيرة. لقد انحرفت سياسات التنمية في مصر عن الاتجاه المحابي لخلق فرص العمل لملايين المصريين بالتوسع في الاستثمار العام، وقبضت الدولة يدها عن الاستثمار في الزراعة والصناعة وأوكلت المهمة إلى نفر من رجال الأعمال ن اتجهوا بكل قوة لتحقيق الأرباح الهائلة عن طريق التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر وفوق الفاخر وإنشاء المنتجعات السكنية لأصحاب الملايين وبناء القرى السياحية على طول الساحل الشمالي الغربي وشرم الشيخ والعين السخنة وغيرها من مواقع الترفيه لفئة من المصريين لا يزيدون في أحسن الأحوال عن 5% من السكان. وفي ذات الوقت انصرف القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعات الأساسية وركز اهتمامه في الصناعات الاستهلاكية كثيفة رأس المال التي لا تساعد في خلق فرص عمل تستوعب الملايين من أبناء مصر العاطلين وذلك التماساً للأرباح السهلة والسريعة. وحتى حين أقام القطاع الخاص صناعات ثقيلة نسبياً كالحديد والصلب فقد تم هذا في إطار ممارسات احتكارية لا تخطئها أحد إلا جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الذي لا يزال يبحث هذا الملف منذ أكثر من عامين ولا يزال يتردد في إعلان نتيجة دراسته للموضوع.

وقد طال الإهمال الحكومي الزراعة المصرية التي كان الرئيس السادات رحمه الله بشرنا بثورة خضراء تعيد لمصر مكانتها كدولة زراعية قادرة على إنتاج غذائها والتوسع في الصادرات الزراعية، والذي حدث هو العكس فقد انهارت الزراعة في مصر، كما أهملت الثروة الحيوانية والسمكية وزاد الاعتماد على الاستيراد كما لا تزال الحكومة الذكية تبحث عن أراض في السودان وأوغندا وغيرها لتزرعها قمحاً ! وفقدت مصر مركزها الرائد في زراعة القطن حتى جاء وزير الزراعة اليوم يبشرنا أن القطن لم يعد ذلك المحصول الذي كان يمثل عماد الاقتصاد الوطني في وقت من الأوقات وقد انصرف عنه المزارعون بعد أن أهملته الدولة.

إن الفقراء ساكني المناطق العشوائية هم في الأساس من أبناء الصعيد والريف قدموا إلى القاهرة والمدن الحضرية بحثاً عن فرص عمل افتقدوها في قراهم، كما جاؤوا يبحثون عن فرصة حياة وشيء من عدالة اجتماعية وعدوا بها لسنوات طويلة ولم تتحقق. لقد أصبحت معظم محافظات صعيد وريف مصر طاردة لأبنائها لا تجدون في الحضر سوى العشوائيات يقيمون فيها ويعيشون حياة لا يمكن قبولها.

إن علاج العشوائيات لا يتحقق إلا بمواجهة الفقر مواجهة حاسمة وقاضية تعتمد على قيام الدولة والقطاع العام بواجبهما الوطني في توجيه المزيد من الاستثمارات العامة لتنمية زراعية شاملة، وخلق فرص عمل منتجة في مشروعات صناعية كبرى ومساندة آلاف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتمويلها بفرض ضرائب تصاعدية على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية فيما يزيد عن حد معين حتى لا يضار الصغار من أصحاب الأعمال، وكذلك فرض ضريبة عالية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع أسعار الأراضي التي حصل البعض عليها من الدولة بأسعار مدنية وفي بعض الأحيان بدون ثمن، وفرض ضريبة على أرباح التعامل في البورصة. إنه بذلك يمكن إحداث حالة من التوازن في توزيع الدخل والثروة ويتحقق لملايين المصريين دخول حقيقية تسمح لهم بحياة كريمة في محافظاتهم، ومن ثم يتوقف النزوح إلى القاهرة وغيرها من المراكز الحضرية.

إن الدولة مطالبة بعمل سريع وحاسم لإحياء مشروع التنمية الشاملة لسيناء باعتباره مشروعاً وطنياً تتكاتف كل الجهود لإنجازه وتوجه إليه مليارات الجنيهات التي تستحوذ عليها مشروعات فاشلة غير مجدية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وغيرهما من المغامرات الحكومية الفاشلة.

يا حكومتنا الذكية وحزبها الحاكم، إن ملايين فقراء مصر لن ينتظروا حتى يكمل الحزب برنامجه للتعامل مع القرى الأشد فقراً وهو الأمر الذي – في حالة نجاحه – يستغرق سنوات، وساكني العشوائيات لن يصبروا كثيراً حتى تنهي الحكومة من دراساتها ووضع إستراتيجياتها. كما أنه لن تجدي في حل مشكلة العشوائيات أن يقوم الحزب الحاكم أو الحكومة بمنح المساعدات للفقراء وتوزيع حقائب بها بعض مواد الإغاثة الضرورية للمنتشرين من حوادث انهيار المساكن وأخطار الحياة العشوائية كما حدث في حريق قلعة الكبش. إن الأمر جلل والموقف جد خطير ينبغي أن يؤخذ بكل الجدية والحسم واعتباره بمثابة حالة حرب تستنفر الدولة كل إمكانياتها للتعامل معها، وإلا فلن تجدي الندم والبكاء على اللبن المسكوب لو نفذ صبر الفقراء والعشوائيين في مصر المحروسة.

إن الحكومة مطالبة بأن تتقدم إلى مجلس الشعب بخطتها العاجلة التي وعدت بها لإلغاء أزمة العشوائيات في إطار توجه واضح لمعالجة مأساة الفقر، على أن تكون الخطة شاملة حجم التمويل ومصادره والبرامج الزمنية للتنفيذ، وطرحها كذلك للمناقشة المجتمعية، ثم الالتزام بالتنفيذ مع تقديم تقرير شهري للشعب مباشرة عن تقدم الإنجاز. بذلك فقط سوف يكون التعامل مع قضايا الفقر والعشوائية مجدياً وإلا فعلى الحكومة الذكية أن تحمل عصاها على كتفها وترحل. ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

يا أهل الحكم في مصر المحروسة، إنه برغم أخطاءكم وفشل سياساتكم منذ 1952 وحتى الساعة،
لا يزال المصريون يأملون في أن تقوموا بواجبكم نحوهم،
وإلا فلا حاجة لهم لوجودكم، وارحلوا يرحمكم الله عسى أن يغفر لكم خطاياكم في حقهم!

وقد وجدت تعليقاً على خبر حضور جمال مبارك ذلك المؤتمر وغيره، أنقله عن مصدره على شبكة الإنترنت على النحو التالي:

http://lesa-3aish.blogspot.com.eg/2008/09/blog-post_06.html

جمال بيه . . . في بلدى

16. الفقر المدقع في بر مصر[83]!

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضمن ثمانية أهداف في مقدمتها استئصال الفقر المدقع في دول العالم خاصة النامية منها وتخفيض أعداد الفقراء ن يقل الدخل الفردي لكل منهم عن دولار أمريكي واحد إلى النصف بحلول العام 2015.

ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952 وكان من أهدافه القضاء على المثلث المصري الشهير " الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسة وعشرين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي أسهمت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات متعالية.

ونعني بالفقر الشامل أنواع الفقر التالية:

- ☒ نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه.
- ☒ الجوع بمستوياته المختلفة.
- ☒ شيوع الأمراض وانخفاض المستوى الصحي.
- ☒ التشرد وافتقاد المأوى.
- ☒ الجهل وانتشار الأمية بين المواطنين.
- ☒ وافتقاد المساواة وغلبة التمييز بين الذكور والإناث.
- ☒ فقر البيئة وافتقارها إلى المقومات الصحية والحياتية الملائمة لحياة صحية للمواطنين.

إن معالجة الفقر بمعناه الشامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مستوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسان العالمية وهي الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الحصول على المأوى المناسب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي السليمة، وكذا المساواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

---

[83] نشر هذا المقال في صحيفة الدستور عام 2006.

إن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري – وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع –: التغذية الأساسية، الخدمات الصحية التي تساعد على حياة طويلة خالية من الأمراض، المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السليمة، معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط، وإن كانت الأحداث الأخيرة في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين ن يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. إن استقراء بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبلي [34.2% يليها حضر الوجه القبلي 19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%.

ويتراكب مع مشكلة الفقر مأساة الجوع وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نسبة الأشخاص ن لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية 25.6 % من سكان مصر، ويتركز أغلبهم في المناطق

الريفية في الوجه البحري [نسبة 32.09%]، والمناطق الريفية في الوجه القبلي [45.5%]، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%] . من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8 % في مناطق صعيد مصر، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصري ومصرية، بينما ينتشر قصور النمو [طول قليل بالنسبة للعمر] ليشمل 15.6 % من المصريين [ما يقرب من 11 مليون] .

إن لعدم توفر الغذاء الكافي والآمن تأثيرات سلبية على نمو الأطفال وصحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصيل الدراسي . وبذلك يكون النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما تحققه من تحسين قدرات الفرد المصري وارتفاع مستوى تحصيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجه من دائرة الفقر . إن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، تجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر . كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق آثارها التغذوية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض .

ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها . يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء في إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر وتسعي إلى تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما تحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة .
- تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه .
- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات على مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة وسلامة الغذاء .

? من ناحية أخرى، نلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وسياسات الاستيراد المكملة، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

? وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات – أو بالأحرى اعترافات – وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

☒ لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم على العلاج، وهو ما يعني أن الفقراء يدفعون من جيوبهم أكبر نسبة من دخلهم على العلاج،

☒ أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة لنا أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات،

☒ أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة، وأخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلا فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسية سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله،

☒ أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر . . . ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!

☒ الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوى الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك النصيحات – الاعترافات – تعيد إلى ذهني سؤالاً جوهرياً طرحه على حفيدي منذ فترة وهو ابن الأربع سنوات وقتها، إذ كنا نسير في شارع جامعة الدول العربية أهم شوارع الجيزة إذ رأي الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستوٍ وبه من النتوءات والكسور ما يجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة ولكنها موجعة "مين عمل كده في مصر يا جدو؟". وحفيدي عمر الذي أروي عنه تلك الواقعة هو الآن مهندس معماري تخرج من جامعة نوتنجهام الإنجليزية.

وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا تجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكأن محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 25 سنة!!

ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المدقع وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، اسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة

للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأورو-بي. ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير قدمته الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة المزمنة في مصر تتراوح بين 15%-25%، كما أن مصر تعاني من انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ولقد بلغت حدة الفقر في مصر أن تخصصت جمعيات خيرية في الخارج لإرسال المعونات إلى المصريين ومنها مثلاً " جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا – واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتستكمل منظومة الفقر الشامل في مصر بمشكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصر من تحديات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19%وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصل هذه النسبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما سبق القول فإن تقرير المساعدات الأمريكية لمصر يقدرها بما يتراوح بين 15%- 25%]. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

ومما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح.

ومن المعروف أن سوق العمل ينمو سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجة يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية – والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون – وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن ينبغي مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات 4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/2000 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة تحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 – 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلي بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلي تتراوح بين 17 – 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

وإذا تأملنا باقي عناصر منظومة الفقر الشامل في مصر المحروسة نجد ما يلي: الجهل متمثلا في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين وترتفع تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع شبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في استخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سنة متصلة وتقييد حريات التعبير والمشاركة السياسية وانصراف المصريين عن تلك المشاركة في كافة صورها بدءاً من الإعراض عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومروراً بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية [ما يقرب من 77% من المصريين لا يشاركون في تلك الانتخابات]، المحاصرة المستمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد

النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسة عليها وحرمان أعضاءها من مباشرة حقوقهم النقابية، ضعف إحساس المصريين بالأمن الشخصي مع انتشار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسب تصريح وزير الداخلية في حديثه إلى صحيفة الأسبوع الصادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشئة عن سوء حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات من السكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف السيارات التي انتهت مدة صلاحيتها وأعمارها الافتراضية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

إن لب مشكلة الفقر الشامل في مصر مستمرة منذ 1952 حين بدأت سياسات الإفقار – التأميم والمصادرة وتمكين الجهاز الحكومي الفاشل من مجمل الأنشطة الإنتاجية والتموينية ومختلف الخدمات العامة - ، فكان تردي الأداء وتراجع الكيانات الإنتاجية التي سيطر عليها البيروقراطيون في الحكومة ، وانخفضت بالتالي عوائد التنمية وتقلص نصيب المواطن من تلك العوائد ، في ذات الوقت عمدت الدولة للتوسع في الاقتراض من مصادر محلية وخارجية وارتفعت تكاليف خدمة الديون، وزاد العجز في الموازنة العامة للدولة، ارتفعت معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع الأسعار، والتهم العجز في الموازنة مدخرات المصريين في أوعية التأمينات الاجتماعية والمعاشات!!!

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاقته الثانية؟ ولله الأمر من قبل ومن بعد،

الفصل السادس

أحوال التنمية والفساد في مصر المحروسة

2030
EGYPT VISION

أهداف النسخة الجديدة لرؤية مصر ٢٠٣٠
١ جودة الحياة
٢ عدالة واندماج
٣ اقتصاد قوي
٤ معرفة وابتكار
٥ الاستدامة البيئية
٦ الحوكمة
٧ السلام والأمن
٨ المكانة الريادية

1. سيناء.....الجنة المهجورة[84]!!!

في ندوة غاية في الأهمية نظمها حزب الوفد عن تعمير سيناء تحدث فيها المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق واللواء منير شاش محافظ شمال سيناء الأسبق والدكتور حسن راتب رجل الأعمال الذي سبق إقامة مشروعات استثمارية في شمال سيناء. كما شارك في الندوة أمين القصاص رئيس لجنة الوفد في شمال سيناء. وقد كان الاقتناع الأساسي الذي خرجت به من الندوة أننا قد أهملنا قطعة نادرة من الوطن، وأهدرنا ثروة وطنية غالية لا تعوض حين هجرنا سيناء بكل أهلها وثرواتها وأهميتها الإستراتيجية لحماية الأمن القومي المصري والعربي. لقد أصبحت سيناء تحكم الإهمال الرسمي لها والانشغال العام عنها وعن قضاياها هي الجنة المهجورة.

وقد كانت الهجمة الإسرائيلية البربرية على غزة مناسبة لنذكرنا بقضية تعمير سيناء التي تراجعت لتكون مجرد احتفال روتيني يتكرر في عيد تحرير سيناء حيث يعاد طرح المقالات التقليدية والخطابات الرسمية التي تتحدث عن أهمية سيناء وكيف أنها في محل الاهتمام الأول من الدولة من دون أن نرى شيئاً على أرض الواقع يؤكد هذه المقولات، كما يذكرها الإعلام في احتفالات السادس من أكتوبر في كل عام مرة.

ومن ناحية أخرى، نتذكر سيناء بين حين وآخر حين يهب أهلها غاضبون مما يلقونه من معاناة في حياتهم ومن اشتداد الحملات الأمنية عليهم منذ أحداث طابا وذهب الإرهابية. كما تبرز سيناء إلى دائرة الاهتمام حين نفاجأ بأخوتنا في سيناء يشكون من نظرة الحكومة إليهم وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فهم محرومون من حق امتلاك أراضيهم وعقاراتهم، وهم يعاملون معاملة خشنة من الأجهزة الأمنية وينظر إليهم نظرة ريبة تشكك في وطنيتهم وانتمائهم لمصر.

وبين الحين والآخر، تتجدد المقالات الصحفية عن تعمير سيناء ويتذكر بعض المسئولين أن ثمة مشروعاً قومياً لتعميرها كانت الدولة قد بدأته في العام 1994 على أن ينتهي في عام 2017 وقيل إن إجمالي الاستثمارات المخصصة له تبلغ خمسة وسبعين مليار جنيه. ولكن المشروع توقف فجأة ولم نعد نسمع عنه شيء، ولا نجد أي إشارة إليه في وثائق الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية.

---

[84] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

وبقدر ما نتعرف أكثر على حقيقة سيناء وأهميتها، بقدر ما يزداد العجب من السلوك المصري الرسمي والشعبي الذي انصرف عن تلك الجنة الرائعة وفضل الاحتشار في الوادي الضيق. إن مساحة سيناء تبلغ 61000 كيلومتر مربع، أي حوالي 6% أو 16/1 من مساحة مصر أو ما يقرب من 3 أمثال مساحة الدلتا بينما يعيش فيها أقل من نصف مليون مصري!

معاناة أهل سيناء

تعتبر قضية حرمان أهل سيناء من تملك الأراضي وما يقام عليها من مبان هي المشكلة الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل إقدام المواطنين على النزوح إلى سيناء والحياة بها، وذلك إلى جانب المشكلات الكبرى الناشئة عن انعدام الاستثمارات وانحسار فرص العمل الحقيقية لأبناء سيناء، وتراجع الخدمات العامة وضيق فرص الحياة. وكان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 632 لسنة 1982 في شأن بعض حالات الاعتداد بالملكية في الوادي الجديد وشبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر وبعض المناطق بالصحراء الغربية و جاء في المادة الثانية منه أنه يعد مالكاً كل غارس أو زارع فعلي لحسابه أرضاً بالكثافة المتعارف عليها ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية قبل العمل بالقانون رقم 143 لسنة 1981، كذلك يعد مالكاً للأرض المقام عليها بناء مستقراً بحيث لا تزيد على مثلي المساحة المقام عليها البناء وبشرط أن يكون البناء قد أقيم قبل العمل بالقانون المشار إليه، وأن يكون البناء ما يزال قائماً حتى تاريخ العمل بذلك القانون. إلا أن هذا القرار أوقف العمل به عملياً لمدة طويلة. ثم أصدر رئيس الوزراء قراره رقم 2041 لسنة 2006 والذي نسف فكرة الاعتداد بالملكية الخاصة لأهالي سيناء وأوقف العمل فعلياً بقرار رئيس الجمهورية رقم 632 حين اعتبر أن كل أراضي سيناء وما عليها من عقارات ومبان هي أملاك خاصة للدولة، وأن يتم بيعها أو تأجيرها أو الترخيص بالانتفاع أو الاستغلال بموجب إجراءات قانون المناقصات والمزايدات. وأوجب قرار رئيس الوزراء المشار إليه أن على راغبي تقنين أوضاعهم أن يتقدموا بطلباتهم خلال مدة محددة ثم تشكل لجان لفحص الطلبات وأخرى للتقييم لتحديد المقابل الذي تتقاضاه الدولة للتعامل سواء كان بالبيع أو التأجير أو الترخيص بالانتفاع أو بالاستغلال.

ويرى أبناء سيناء، ونحن معهم، أن ذلك القرار بدلاً من أن ينفذ قرار رئيس الجمهورية بالاعتداد بملكياتهم، فقد جاء في الحقيقة ليصادر تلك الملكيات ويتعامل معها وفق منطق المناقصات والمزايدات الحكومية وبأسعار وقت التعامل. إن تعطيل قرار رقم 632 إنما يعود بالأمر إلى منطق الاحتلال

الإنجليزي لسيناء حين أصدر محافظها الإنجليزي في الثامن عشر من فبراير 1935 قراره رقم 61 الذي قضى بأن جميع أراضي سيناء هي ملكية خالصة للحكومة وأن يسمح فقط للمواطنين بحق انتفاع لزراعة الأراضي دون تملكها .

ويتساءل أهل سيناء، ونحن معهم، لماذا تتراجع الحكومة في مسألة ملكيتهم للأراضي والعقارات؟ وما هي الأسباب التي تجعلهم يحرمون من حق يقرره الدستور لجميع المواطنين المصريين، فالمادة رقم 8 من الدستور تنص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وبذلك فإن حرمان مواطني سيناء من حق تملك الأراضي والعقارات أو تقييد ذلك الحق فيه مخالفة لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين باقي المصريين خارج سيناء. والمادة رقم 40 تحدد أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا تجوز التمييز بينهم، ونحن نرى بوضوح أن أهل سيناء يتم التمييز ضدهم بحرمانهم من حقهم في تملك أراضيهم ومساكنهم وذلك إخلال واضح بما ينص عليه الدستور. وبعد كامب ديفيد وعودة سيناء للسيادة المصرية مازالت الحكومات المتعاقبة ترفض الاعتداد بملكية أبناء سيناء لأرضهم مرة بحجة أن سيناء أرض ومسرح عمليات حرب بين العرب والصهاينة، وأخرى بحجة أن أراضي سيناء من أملاك الدولة وتجرى عليها ما ينبغي في شأن إجراءات بيع أراضي الدولة. ومن المثير للدهشة أن الدولة في الوقت الذي تسعى فيه إلى تمرير مشروع تمليك كل من بلغ الحادية والعشرين نصيباً في شركات قطاع الأعمال العام، فإنها تحرم أهل سيناء مما يتملكونه فعلاً من أراض ومبان. ولنا أن نتساءل هل سيشمل مشروع صكوك الملكية الشعبية أهل سيناء أم هم مستبعدون منه كما يستبعد أبناؤهم من دخول الكليات العسكرية، وكما تحظر عليهم التعيين في المواقع القيادية بالدولة ومن الوظائف الدبلوماسية والمواقع الإعلامية، وكما يستبعدون عند تجنيدهم من الخدمة في الأسلحة القتالية. ولا يزال السؤال لماذا تتخذ الدولة هذا الموقف مع أهالي سيناء من دون إجابة. لا أحد يجيب، ولا نسمع أو نقرأ سوى الشعارات الرنانة أن سيناء في القلب وهي صمام الأمان لمصر من اعتداءات إسرائيل المتكررة، التي كما يقول جمال حمدان أننا عودناها أن تنقل الحرب فور قيامها إلى سيناء بتركنا لها من دون كثافة بشرية!

لماذا تجمد المشروع القومي لتنمية سيناء؟

وقد كتب جمال حمدان في كتابه "سيناء في الإستراتيجية والسياسة والجغرافيا" أن سيناء ليست مجرد صندوق من الرمال، إنما هي صندوق من الذهب مجازاً كما هي حقيقة، استراتيجياً كما هي اقتصادياً. ومع ذلك تتعامل الدولة معها على أنها صندوق من الرمال وتركتها فارغة من العمران.

لقد تحررت أرض سيناء نتيجة حرب 1973 وأكتمل التحرير بعودة طابا بعد معركة التحكيم الدولية، ورفع العلم المصري على أرض طابا يوم 25 إبريل 1982. كما قامت وزارة التعمير ووزيرها حسب الله الكفراوي بوضع خطة لتعمير سيناء تشمل عمل امتداد لترعة الإسماعيلية على أن تمر من تحت قناة السويس وتصل إلى القطاع الأوسط في سيناء ويتحقق عنها زراعة 400 ألف فدان. ولكن وحسب رواية المهندس الكفراوي في ندوة حزب الوفد يوم 14 فبراير الحالي، فإن ما تم تنفيذه باسم ترعة السلام انحرف بها عن الموقع الأصلي لمشروع الترعة، وحسب الدراسة كان من المفترض أن ينشأ نفق تمر من تحته، إلا أن ترعة السلام قد تم حفرها في الشمال مروراً بمنطقة سهل الطينة وهي منطقة شديدة الملوحة تصل لمستوى ملوحة مياه البحر الأبيض المتوسط وتحتاج إلى فترة أكثر من خمس سنوات لغسيلها. الأمر الذي أفقد تلك الترعة أهميتها ولم تحقق شيئاً من الغرض الذي أنشأت من أجله. وفي عهد حسب الله الكفراوي تم إنشاء جهاز تعمير شمال سيناء وجهاز آخر لتعمير جنوب سيناء وتم إنشاء شبكة طرق ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، ولكن بعد خروجه من الوزارة توقف كل شيء!

لقد كان المستهدف في المشروع القومي لتنمية سيناء حين إقراره في سبتمبر 1994 استقطاب ثلاثة ملايين مصري للحياة في سيناء بحلول العام 2017، ولكن ها نحن بعد أربعة عشر عاماً من بدء المشروع نراه وقد تباطأ تنفيذه بشكل ملحوظ حتى أن الخطة الخمسية السادسة 2012/2007 لا تتضمن سوى مشروعات متناثرة لا تعبر عن حجم الموارد المتاحة في سيناء ولا تقارب آفاق التنمية المستهدفة لتحقيق غاية المشروع القومي. لا توجد مشروعات صناعية كبرى ولا مشروعات ضخمة للتنمية الزراعية أو تنمية الثروة الحيوانية. إن سيناء عامرة بالموارد الطبيعية ومع ذلك لا يوجد في مشروعات خطة التنمية الاقتصادية ما يشير إلى استهداف إحداث نقلة نوعية في مستوى التنمية في سيناء. إن الأراضي القابلة للزراعة تقدر بما يقارب مليون فدان. كما أن تنمية الثروة السمكية تمثل فرصاً مهمة للاستثمار. وتذخر سيناء بالثروات المعدنية وقد كان المشروع القومي يستهدف إنشاء عشرة مناطق صناعية وحرة لإنشاء مشروعات لاستثمار

الفحم في المغارة والكبريت في شرق العريش، والرمال البيضاء في شمال وجنوب سيناء، والرمال السوداء على شاطئ شمال سيناء والجبس وخامات الاسمنت والرخام الجرانيت والألباستر، كل ذلك فضلاً عن البترول والمنجنيز والكاولين وغيرها من الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية، ولكن شيئاً من كل ذلك لم يتحقق على أرض الواقع!

سيناء معزولة عن الوطن

إن السؤال الذي يطرحه أهالي سيناء ونحن معهم، لماذا ترتضي الدولة المصرية فرض تلك العزلة على سيناء وإبقاءها خالية أو شبه خالية من الأنشطة الاقتصادية الكبرى ومن ثم تفريغها من السكان؟ ألا تزال الفكرة القديمة مسيطرة بأن إبقاء سيناء خالية تجعلها مناسبة لتكون ساحة للحروب؟ ألم تصبح تلك الفكرة غير مجدية بعد تطور تقنيات الحروب وتنوع الأسلحة وخاصة الطيران الذي تجعل تلك النظرية العسكرية القديمة بلا مضمون؟ وتبدو عزلة سيناء واضحة جلية إذا علمنا أنها لا يصلها إرسال التلفزيون أو الإذاعة المصرية إلا عن طريق الأقمار الصناعية في وقت تسيطر فيه القنوات الإسرائيلية على الموجات، مما أوقع المصريين تحت تأثير الإعلام الإسرائيلي.

الكلام الرسمي كثير والفعل قليل

وفي الوقت الذي يشدد فيه كل الرسميين المصريين على أهمية سيناء، نراهم جميعاً يركزون على البعد الأمني متغافلين عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضرورة دمج سيناء وأهلها في نسيج الوطن. وفي ذلك يقول صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى أن أولوية الأمن القومي تفوق كل الاعتبارات عند بحث التنمية في سيناء بسبب الأهمية القصوى للمنطقة بالنسبة للأمن القومي المصري، ورغم أنه أشار إلى خطاب الرئيس مبارك أمام المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي في السادس من نوفمبر 2007 وتأكيده على أن سيناء مجال حيوي لمستقبل التنمية في مصر، إلا أنه لا يبدو أن الدولة المصرية تعمل في نفس الاتجاه.

لقد أشار تقرير أعدته لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى ونوقش في شهر مارس 2008 إلى عدم التزام الحكومة بالقرار رقم 632 لسنة 1982 بالاعتداد بملكية المواطنين في سيناء للأراضي، وأن الحكومة فشلت في تحقيق أهداف التنمية بنسبة 70% في المشروعات الزراعية والسمكية و66% في الصناعة والتعدين والبترول و83% في السياحة و95% في التنمية العمرانية، و57% في النقل والاتصالات و86% في المياه والصرف الصحي و97% في برامج البيئة و90% في الخدمات التجارية والمصرفية و90% في

الخدمات البشرية.وأشار التقرير إلى توقف الأعمال بمشروع ترعة السلام بسبب الأخطاء الفنية في تحديد مسار الترعة وعدم وجود التمويل اللازم للترع الجانبية. كما توقف العمل بمشروع قطار العريش برفض الحكومة تمويل مساره من بئر العبد إلى رفح، مما عرض الخطوط الحديدية للسرقة والتلف. وأوضح التقرير القصور الشديد في الخدمات المقدمة للمواطنين من سكان المدن والقرى الأمر الذي تحول دون حصولهم على احتياجاتهم المعيشية.

إن تحقيق تنمية شاملة في سيناء يعتمد بالدرجة الأولى على اعتراف الدولة أن أهل سيناء مصريون متساوون في الحقوق والواجبات مع إخوانهم في الوادي. كما يتطلب تفعيل المشروع القومي لتنمية سيناء وتعويض ما فات من وقت تراخى فيه التنفيذ، والعودة إلى منطق الاعتداد بملكية المواطنين هناك للأراضي والعقارات وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لتحقيق نهضة صناعية وتعدينية وزراعية تستقطب ملايين المصريين للهجرة إليها . وليكن شعارنا المقولة التاريخية لجمال حمدان" إن انسحاب يونيو 1967 ينبغي، بعد التحرير، أن يكون آخر انسحاب مصري من سيناء في التاريخ، كما أن خروج إسرائيل بعد 1973 ينبغي أن يكون آخر " خروج " من مصر منذ يوسف وموسى" . إن مسئولية الدولة في سيناء كما قال جمال حمدان، هي التعمير البشري، والتبشير العمراني . فالفراغ العمراني هو وحده الذي يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ . إن التعمير هو التمصير . ولنا عودة إلى قضية نمط التنمية الأفضل لسيناء وأدواتها والدور الشعبي المهم في إنجازها، كما لنا حديث آخر عن أطماع إسرائيل في مياه النيل عبر سيناء ! ! !

https://youtu.be/-VVJ7od8iW0

11/11/2018

https://youtu.be/tqdY7K2IkWs

8/2/2020

☒ والآن في أواخر 2017 يتحدثون عن "صفقة القرن" التي تتضمن. حسب مصادر إعلامية غير مؤكدة :.

☒ تتنازل مصر عن جزء من أرضها في رفح، الشيخ زويد، العريش لتضاف إلى غزة وتصبح أرضا يعيش فيها الفلسطينيون تحت السيادة الصهيونية على ألا يسمح لها بجيش وتكون سيادتها منقوصة وتظل بقية الأرض المخلاة من سكانها منطقة حدودية عازلة.

☒ يبنى على هذه الأرض مطار دولي في المنطقة الجنوبية الغربية (داخل حدود مصر الحالية) لخدمة السياحة، وميناء كبير لتصدير النفط على البحر الأبيض.

☒ تصل مياه النيل عبر نفق من أسفل قناة السويس إلى إسرائيل، وفي المقابل يتم تكليف دولة إقليمية بتحمل تكاليف مشروع لتحلية مياه البحر فيما تبقى من سيناء، لتغطية احتياجات الاستثمار السياحي، الذي سيكون إسرائيلياً أمريكيا ثم خليجيا.

☒ يفتح ممر برى من مصر إلى الأردن عبر صحراء النقب، وتمد طريق وخطوط سكك حديدية بموازاة الحدود المصرية الفلسطيني

تلك المعلومات كما قلت مصادرها غير مؤكدة ونتمنى ألا تكون صحيحة وتبقى سيناء مصرية خالصة وتتحول بالتنمية والحكم الرشيد إلى جنة وارفة الظلال.

https://youtu.be/iNwzOuolMYA

29/1/2020

2. تنمية سيناء . . . . . بين الأقوال والأفعال[85] !

مع حلول الخامس والعشرين من شهر إبريل من كل عام تبدأ الاحتفالية السنوية بعيد تحرير سيناء بالعديد من المقالات الصحفية والبرامج التليفزيونية التي تكرر ذات المعاني عن أهمية سيناء وأنها في قلب مصر والمصريين، وتتوج الاحتفالات بكلمة رئيس الجمهورية بهذه المناسبة الوطنية، ثم ينفض السامر ويتوقف الكلام عن سيناء وأهمية تنميتها حتى يأتي الخامس والعشرون من إبريل من العام التالي.

ولكن هذا العام بدا نوع من التغيير في أسلوب وعناصر الاحتفال بمرور سبعة وعشرون عاماً على تحرير سيناء، فقد قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة لبحث تنمية سيناء وعهد برئاستها إلى الدكتور سامي سعد زغلول الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية ممثلين للحكومة ووزارات الدفاع والداخلية والاستثمار. وقد تم تحديد مهمة اللجنة في "وضع الضوابط والمحددات والحوافز، التي يمكن وضعها في إطار عام للتنمية في سيناء وجذب الاستثمارات إليها" ! ! ! وأعتذر عن وضع علامات التعجب لأن الأمر يدعو فعلاً إلى الاستغراب ليس فقط لتشكيل اللجنة الذي لا يرقي إلى الأهمية الإستراتيجية لقضية تنمية سيناء مما يجعلها جديرة بألا يقل مستوى أعضاء لجنة تهتم بشأنها عن أن يكونوا وزراء على الأقل وأن يرأسها رئيس الوزراء. ومصدر الاستغراب الثاني هو المهمة التي كلفت بها اللجنة وهي "وضع الضوابط والمحددات والحوافز التي يمكن أن تكون إطاراً لتنمية سيناء وجذب الاستثمارات إليها"، وذلك بعد مرور سبعة وعشرون عاماً على عودة سيناء إلى الوطن، وبعد إقرار البرنامج القومي لتنمية وتعمير سيناء منذ 1994 والذي قالت الحكومة أن إجمالي استثماراته تبلغ خمسة وسبعين مليار من الجنيهات، وفي ظل وجود جهازين لتنمية شمال وجنوب سيناء، بعد كل ذلك لا تزال الحكومة تشكل اللجان لبحث كيف تتم تنمية سيناء؟

إن ما يعيب جهود الحكومة الحالية وسابقاتها منذ تحرير سيناء في 1982 أنها اكتفت بالكلام المعسول ولم تقرن القول بالفعل. ففي ورقة مصر والقرن الواحد والعشرين التي أصدرتها حكومة الدكتور كمال الجنزوري في 15 مارس عام 1997 اعتبرت تنمية سيناء هي أحد محورين رئيسيين لتحقيق هدف الخروج من الوادي القديم، وكان المحور الثاني هو تنمية جنوب مصر. وللأسف لم يتحقق شيء جوهري في مشروع

---

[85] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

تنمية سيناء، بينما اتجهت جهود الحكومة فيما يخص تنمية جنوب مصر إلى مشروع توشكي الذي أنفق عليه أكثر من سبع مليارات من الجنيهات بأمل استزراع نصف مليون فدان، ثم يتمخض المشروع عن زراعة عدة آلاف معدودة، ويصرح وزير الموارد المائية والري السابق دكتور محمود أبوزيد أن توشكي تحتاج إلى عشرين عاماً حتى تكتمل وتظهر نتائجها !

لقد حددت ورقة مصر والقرن العشرين أن هدف الخروج من الوادي القديم يستهدف أن تبلغ مساحة المعمور من أرض مصر 25% على الأقل بدلاً من المساحة المحشور فيها المصريون والتي لا تزيد عن 6% من مساحة مصر. ولم يتحقق شيء من هذا حتى الآن، فلا يكاد عدد سكان سيناء يبلغ نصف مليون مواطن وهو أقل من عدد سكان أحد أحياء القاهرة. كما لم تزد المساحة المزروعة في سيناء عن 300 ألف فدان على الأكثر بينما يؤكد الخبراء أن هناك 1.7 مليون فدان صالحة للزراعة في أرض الفيروز.

ويوضح تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن نتيجة متابعة مشروع تنمية شمال سيناء عن العام 2008/2007 أن إجمالي الاستثمارات المنفقة بلغت 3.4 مليار جنيه، ولكن لم يتم الاستفادة منها نظراً للتأخر الشديد في إنجاز المشروعات وصلت في بعض الأحيان أكثر من 200 شهر. والطريف أن تقرير الجهاز أشار إلى مأساة أو ملهاة تتمثل في أن مجلس الوزراء كان قد أصدر قراراً في 30 نوفمبر 2006 بإلغاء العقود مع الشركات المتعثرة في تنفيذ مشروعات تنمية شمال سيناء، وتنفيذاً لهذا القرار فقد تم تشكيل لجنة بتاريخ 12 أغسطس 2008 لعمل حصر للأعمال المنفذة على الطبيعة بالاشتراك مع المكتب الاستشاري المتعاقد معه وتقدير الختاميات لمصلحة الميكانيكا والكهرباء خلال عشرة أيام من انتهاء أعمال لجنة التسلم. ورغم ذلك فإن الجهاز اكتشف أنه حتى 13 نوفمبر 2008 لم تكن أعمال تلك اللجنة وما يترتب عليها من إعادة طرح الأعمال المتبقية قد انتهت. أي أن قراراً لمجلس الوزراء مضى عليه سنتان من دون أن تتحقق النتائج التي استهدفها، ومع ذلك لا يزالون يتحدثون عن تنمية سيناء.

ومن أجل إنجاز تنمية حقيقية في سيناء نرى ضرورة إعلان الإرادة السياسية- والالتزام بهذا الإعلان - بالعمل الجاد لتنفيذ مشروع وطني لاستثمار الطاقات والموارد المتاحة بسيناء، ويتطلب ذلك إنشاء كيان رسمي على أعلى مستوى لوضع إستراتيجية شاملة لتنمية سيناء وإعداد الخطط والمشروعات التفصيلية للتنمية المكانية التي تراعي طبيعة كل منطقة وإمكانياتها، والإشراف على تنفيذها. وقد يكون هذا الكيان وزارة لشئون سيناء على غرار وزارة السد العالي التي أنشأت في الستينيات، أو قد يكون هيئة

وطنية مستقلة يرأسها أحد المحافظين السابقين أو الحاليين لشمال أو جنوب سيناء ن درسوا المنطقة وعاشوا مع أهلها وتكونت لديهم الخبرة بطبيعة المجتمع السيناوي واحتياجاته، على أن يكون بدرجة نائب رئيس الوزراء، وتتجمع في الوزارة أو الهيئة جميع الاختصاصات والصلاحيات والاعتمادات المالية التي توفرها الدولة لمشروعات تنمية سيناء، وتنتقل إليها اختصاصات كافة الوزارات فيما يتعلق بسيناء وذلك كما حدث حين أسندت وزارة التعمير إلى المهندس عثمان أحمد عثمان وكلف بإعادة إعمار منطقة القناة وتم منحه كافة الصلاحيات الإدارية والمالية وإعفاء عمليات إعادة التعمير من القوانين ونظم العمل الحكومية.

من جانب آخر، سيكون من المحتم حل مشكلة حرمان أهل سيناء والمقيمين بها من المصريين من تملك الأراضي والعقارات حيث يعتبر ذلك عائقاً يحول دون إقدامهم على المشاركة بحماس في جهود التنمية، ونرى أن يرفع ذلك الحظر حتى من على الشركات والمنشآت المصرية والمملوكة للمصريين فقط، وأن يستبدل بحظر التملك منع البيع والتصرف لغير المصريين.

وفي الأساس، فإن المشاركة الشعبية في مشروعات تنمية سيناء. ومشروعات التنمية الوطنية بشكل عام .ستكون عنصراً فاعلاً في الانتقال بتنمية سيناء من مجرد الأقوال والنصوص للترجمين إلى أفعال وإنجازات على أرض الواقع يراها أهل سيناء والمصريون جميعاً ويتمتعون بعوائدها .

3. دور القطاع الخاص في التنمية. . .هل هو بديل عن مسئولية الدولة[86]؟

أشارت التقارير الصحفية عن فعاليات مؤتمر دافوس الذي انعقد في شرم الشيخ إلى مشاركة الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في مناقشة مفتوحة تحت عنوان الدور الاجتماعي للشركات، وكان روبرت زوليك رئيس البنك الدولي بالإضافة إلى بعض مديري الشركات العالمية الكبرى العاملة في المنطقة العربية مثل كوكا كولا وبارامكس من المشاركين في تلك المناقشة.

وقد تمحورت هذه المشاركة. حسب التقرير المنشور في الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت – حول الرؤية الجديدة لتقسيم الأدوار بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في عملية التنمية وكيف أن الحكومة ترى أهمية الاعتماد على القطاع الخاص في مجالات التنمية الاجتماعية بعد تزايد دوره في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات –.

ويضيف التقرير " ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لتعظيم دور مجتمع الأعمال في الجانب الاجتماعي بما يتناسق مع سياسات الحكومة الاجتماعية وبما تحقق قيام مجتمع الأعمال بدور أكبر في الجوانب الاجتماعية سواء منها المتعلق بالخدمات أو السياسات أو التوجه نحو مساندة دور الحكومة في هذا المجال".

كذلك أشار التقرير أن المناقشات شملت أهمية الدور الاجتماعي للمجتمع المدني، وأوضح أن د. أحمد نظيف أكد أن مصر تبنت هذا التوجه لتحفيز قطاع الأعمال على القيام بدور أكبر في النهوض بالمجتمع ومساندة الحكومة في الشأن، وأن هناك حوار مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص لبلورة رؤية أوضح ومبادرات محددة في هذا الشأن. وقيل الحكومة. حسب التقرير المنشور. إلى أن تكون مساهمات القطاع الخاص في المجالات الاجتماعية طوعية وغير مفروضة من الدولة " انطلاقا من أن قيام قطاع الأعمال بهذا الدور سينعكس في النهاية بالعائد على قطاع الأعمال نفسه".

ويثير هذا التوجه تساؤلات مهمة تجب طرحها والبحث عن إجابات مرضية ومقنعة لها. أول هذه التساؤلات يتعلق بقول رئيس الوزراء أن " مصر تبنت هذا التوجه" فليس هناك ما يشير أبداً أن الحكومة قد أشركت أصحاب المصلحة الحقيقيين وهم المصريون أنفسهم في بحث هذا التوجه، ولا يوجد دليل واحد أن توجه الحكومة لإشراك القطاع الخاص في تحمل جانب من مسئولية النهوض بالمجتمع كان موضوعاً لنقاش

---

[86] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

أو حوار مجتمعي تم الاتفاق على نتائجه. لذا من المستغرب أن ينطلق رئيس الوزراء في فتح مزيد من الأبواب لقطاع الأعمال الخاص لممارسة التأثير المجتمعي المباشر بكل ما يترتب على ذلك من احتمالات تناقض المصالح المجتمعية مع مصالح أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال بما يهدد سلامة التركيب الاجتماعي ويسهم بدرجة خطيرة في خلط الأوراق وتداخل المصالح.

ولنكن صرحاء في تأكيد الخطر الذي أوضحه الشاعر والكاتب القدير فاروق جويدة في هوامشه الحرة المنشورة في أهرام الجمعة 23 مايو حين تحدث عن سيطرة رجال الأعمال على لجان مجلس الشعب في ذات الوقت الذي يتولى هؤلاء الأشخاص أنفسهم مناصب مؤثرة في الحزب الحاكم وهم أيضاً يسيطرون من خلال شركاتهم على قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني تصل بالبعض منهم إلى مستوى الاحتكار.

إن الدور الاجتماعي المنشود لرجال الأعمال في مصر والذي يراهن عليه رئيس الوزراء خطوة كبيرة من الشكوك مما يجعلنا نطرح سؤالاً آخر حول تصريح رئيس الوزراء بأن الرغبة في تنمية الدور الاجتماعي لقطاع الأعمال الخاص كانت نتيجة لتزايد دوره في "وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات" حيث يشير هذا التصريح بوضوح إلى تأثير رجال الأعمال في رسم السياسات الاقتصادية للوطن والذي قد يستهدف مصالحهم الذاتية في المقام الأول. والشواهد على ذلك واضحة، فلم تكن اتفاقية الكويز مع إسرائيل إلا باباً يستفيد منه حفنة من رجال الأعمال ذوي التأثير نجحوا في دفع الحكومة إلى توقيع الاتفاقية من دون عرضها على مجلس الشعب متعللة بأنها مجرد بروتوكول وليست اتفاقية واجبة العرض على المجلس. وكذلك يبدو واضحاً تأثير فريق من رجال الأعمال ذوي السطوة في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بكل ما تحيط بتلك العملية من ملابسات تنتقصها الشفافية والوضوح وبرغم آثارها المدمرة للاقتصاد المصري.

كذلك فإن مما يلقي بظلال الشك على جدوى الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ما يسعى إليه نفر منهم لتعطيل التطبيق الفعلي لقانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار ومحاولة الالتفاف على غايته الأساسية من خلال زيادة الغرامات على المحتكر – وليس وقف نشاطه الاحتكاري وإخضاعه للعقوبات المناسبة –، كما كانت تجربة الاستعانة بمساهمات رجال الأعمال في تطوير وتجميل بعض مناطق الإسكندرية غير مشجعة إذ حصلوا في مقابل ما أنفقوه على منافع كبرى استثناءً من القواعد العامة.

إن الحديث عن زيادة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص إنما يشير بالدرجة الأولى إلى تلك الشرحة قليلة العدد عظيمة السطوة والتأثير من كبار رجال الأعمال ن يمتلكون الشركات والمجموعات الاقتصادية، ويحصلون على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار بخسة ثم يعيدون بيعها بأعلى الأسعار محققين أرباحاً تصل إلى مليارات الجنيهات لا تحصل الدولة على نصيب منها، ومن يوجهون استثماراتهم إلى استيراد السلع الكمالية والاستفزازية، ويقيمون القرى والمنتجعات السياحية والمجمعات السكنية الفاخرة وهم في نفس الوقت يتباعدون عن مشروعات الإسكان الاقتصادي أو قليل التكلفة الموجه لخدمة الملايين من بسطاء المصريين، كما ينصرف أغلبهم عن مجالات الاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي تحقق مصالح الملايين من المواطنين ويفتح آفاق العمل لملايين المتعطلين. أما الغالبية العظمى من صغار ومتوسطي رجال الأعمال العاملين في مجالات التجارة والصناعات الخفيفة من أصحاب الورش ومثيلاتها من وحدات الإنتاج الصغيرة فلا يتوفر لهم القدرة أو المعرفة التي تمكنهم أن يكون لهم أي دور اجتماعي من النوع الذي يأمل فيه رئيس الوزراء.

والأصل في الأمور أن تأتي مساهمات قطاع الأعمال الخاص في التنمية الاجتماعية والتخفيف من مشكلات المجتمع مساندة لجهود الدولة وليست بديلاً عنها، بمعنى أن التنمية الاجتماعية بكل متطلباتها ومقوماتها هي مسئولية أساسية للدولة تقوم بتوفيرها للمواطنين من خلال إقامة البنية الأساسية للتعليم والصحة والنقل والإسكان والمرافق وغيرها من المجالات الحيوية لبناء حياة اجتماعية سليمة يتحقق للمواطنين فيها الفرص المتكافئة للحصول على مستوى معيشي يضمن لهم الأساسيات الضرورية للحياة الكريمة، وهذا في الأساس مبرر قيام الدول وسبب وجود الحكومات، وهو التزام دستوري لا تستطيع أي حكومة التخلي عنه بزعم أن رجال الأعمال سوف يقومون به عوضاً عنها.

فإذا كانت الدولة بكل أجهزتها المتخصصة قد عجزت عن أداء هذا الدور المحوري، وفشلت في توفير ما تحتاجه المواطنون من خدمات وذلك برغم ما يتاح لها من فرص وإمكانيات لتخطيط وتنسيق مشروعات التنمية الاجتماعية، فكيف يتصور أن ينجح نفر من رجال الأعمال – لا تربطهم رابطة ولا يتيسر لهم التنسيق بين ما قد يقدمون عليه من مساهمات اجتماعية – أن ينجحوا فيما فشلت فيه الدولة.

والواقع يؤكد ما نثيره من تساؤلات حول حجم أو تأثير ما يسهم به رجال الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية، إذ لا توجد أي مؤشرات على ما يقوم به قطاع الأعمال الخاص من مساهمات للتخفيف مما

تعانيه مصر وغالبية أبناءها من مشكلات الفقر والجهل والمرض والبطالة وسوء الأحوال المعيشية في العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، وما يتعرض له الملايين من المصريين من عنت في الحصول على الخبز أو مياه الشرب النقية، كما لم يتقدم أي من مؤسسات الأعمال الخاصة بتقديم يد العون لمواجهة أنفلونزا الطيور أو مساندة أسر ضحايا حوادث القطارات والطرق، أو ضحايا العبارة السلام 98 أو منكوبي العقارات المنهارة وغيرها من الكوارث التي تتوالى على المحروسة.

كذلك فإن المنطق يقضي أن تكون تلك المساهمات الاجتماعية بعد أن يكون أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال قد أوفوا تعهداتهم والتزاماتهم قبل الدولة. ولكن الأمر يبدو غريباً أن تطلب الحكومة من رجال الأعمال أن يزيدوا من دورهم الاجتماعي وكثير منهم متخلفون. ولا أقول متهربون – من سداد الضرائب المستحقة على أرباحهم، وهم يتنازعون في دفع العلاوة الاجتماعية للعاملين في شركاتهم وفق النسب التي تحددها الدولة للعاملين بها، وهم كذلك يقترون في توفير الخدمات وأشكال الرعاية الاجتماعية والطبية والاقتصادية للعاملين معهم وأسرهم وهم الأقرب لهم والأولى بالرعاية.

إن لرجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص دور مشهود في كثير من دول العالم، ويكفي أن نتذكر أن أهم وأكبر الجامعات الأمريكية هي جامعات خاصة تم إنشاؤها وتجري تمويلها من مؤسسات اجتماعية مرادفة لشركات كبرى مثل "مؤسسة فورد"، " مؤسسة فرانكلين"، ومؤسسة بيل جيتس وزوجته وغيرها من مؤسسات للعمل الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والخدمات الإنسانية وتمويل المشروعات العلمية والبحثية لخدمة المجتمع والتي قام رجال أعمال كبار بتخصيص نسب مهمة من أرباح شركاتهم لتمويلها. وهي مؤسسات منظمة تقدم تلك الخدمات بأساليب راقية ومتقدمة ومستمرة وليست مبادرات مقرقة ومتباعدة لا تنطلق من رؤية واضحة ولا تستهدف إلا التلميع الإعلامي لأصحابها واتخاذها جواز مرور لدى الدولة بهدف الحصول على مميزات وقضاء مصالح لشركاتهم.

وفي الأساس ينظر العالم المتحضر إلى المسئولية الاجتماعية للشركات من زاوية ضرورة التزامها بالمحافظة على البيئة واحترام النظم والقوانين وإزالة آثار أي أضرار تلحق المجتمع أو شرائح منه نتيجة أنشطتها وممارساتها. إن المعنى أن تلتزم شركات القطاع الخاص بعدم التأثير سلباً على المجتمع بممارساتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح والنمو المتزايد. ويستفاد من ذلك أن رجال الأعمال وشركاتهم ومؤسساتهم واجب عليهم أن يحافظوا على حقوق المواطنين ويلتزموا بالقوانين ويقدموا للمجتمع سلعاً جيدة

مطابقة للمواصفات وخدمات مقدمة بأساليب مرنة وتكلفة معقولة، ثم بعد ذلك فقط يجوز لهم المساهمة في التنمية الاجتماعية، وفي هذه الحالة فقط تصبح تلك المساهمات مقبولة اجتماعياً . ولكن إذا نظرنا إلى الحالة المصرية نكتشف صعوبة تحقق الدور الاجتماعي للقطاع الخاص يأمل فيه رئيس الوزراء في ضوء ما يمارسه كثير من رجال الأعمال من تدمير للبيئة، وإضرار بصحة المواطنين نتيجة إنتاج وعرض سلع غير مطابقة للمواصفات، ونشر للفساد بتقديم الرشاوى والتلاعب في المستندات، والإسراف في الإعلان عن مشروعات لا تتوفر لها الضمانات القانونية، ونشر المعلومات غير الصحيحة عن مشروعاتهم ونتائج أعمالهم، وهي نماذج منتشرة ومتكررة كان كثير منها موضوعات لتحقيقات النيابة وصلت إلى اتهامات وقضايا نظرتها المحاكم المصرية وأثارت الرأي العام.

لذا كنا نأمل أن تهتم الحكومة بالتفكير في ضبط وتنظيم ممارسات قطاع الأعمال الخاص والحد من ممارساته الضارة بالمجتمع على نفس النسق الذي تقوم به حكومات العالم المتقدم ومنها انجلترا ومجموعة الاتحاد الأوروبي. ففي انجلترا أنشأت الحكومة وحدة خاصة لمراقبة وتأكيد الدور الاجتماعي للشركات في كونه المساهمات الطوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحمل المسئولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الأنشطة التي تقوم بها في سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة، كل ذلك فضلاً عن الالتزام بالشروط والقواعد والنظم القانونية الحاكمة لمجالات نشاطها . وتشارك الحكومة الإنجليزية في تنظيم وتنسيق مبادرات القطاع الخاص في ثلاث مجالات محورية هي المبادرات الاقتصادية، المبادرات الاجتماعية، والمبادرات البيئية.

قد يكون مفيداً أن تنظر الحكومة فكرة إنشاء صندوق للمساندة الاجتماعية يتم تمويله بمساهمة سنوية 5% من الأرباح الصافية لشركات ومؤسسات الأعمال الخاصة فيما يزيد عن خمسة ملايين جنيه، وتوجه تلك الحصيلة لتنفيذ مشروعات مكملة لبرامج الحكومة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمرافق العامة والتي تقص موازنة الدولة عن تمويلها . كما تخصص جانب من تلك الحصيلة لمواجهة الكوارث ومساعدة ضحاياها وأسرهم ممن تعجز موارد الدولة عن توفير الرعاية والمساندة اللازمة والفورية لهم.

ومن المفيد أن يكون هذا الصندوق تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء ويضم مجلس إدارته ممثلين للقطاع الخاص وعناصر من ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلين للمواطنين المستفيدين من خدماته، فضلاً

عن ممثلين للوزارات ذات العلاقة. والأهم أن يدار الصندوق وفق قواعد الإدارة المتقدمة منحرراً من الأساليب والقيود الحكومية، ويتم اختيار مدير تنفيذي من بين أصحاب الخبرة الإدارية العالية، كما يكون له مراقب حسابات خاص يتم اختياره بواسطة مجلس الإدارة، ويكون الصندوق في ذات الوقت خاضعاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. ومن المنصور أن يتم إنشاء هذا الصندوق بقانون خاص.

من المطلوب تقنين الدور الاجتماعي
لمؤسسات القطاع الخاص ووضعه في إطاره السليم
باعتباره مكملاً لدور الدولة وليس بديلاً عنه.

https://youtu.be/EoHi_lhl-w0

27/9/2022

THE SOVEREIGN FUND OF EGYPT
صندوق مصر السيادي

صندوق مصر السيادي[87]

صندوق مصر السيادي هو صندوق ثروة سيادي، تملكه جمهورية مصر العربية،[5][6] أنشأ بقانون رقم 177 لسنة 2018 والمعدل بقانون رقم 177 لسنة 2020،[7][8] بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية المالية لمصر من خلال إدارة الأموال والأصول المملوكة أو المنقولة له وكذلك الاستثمار في العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة،[7] يبلغ رأس مال الصندوق حوالي 12.7 مليار دولار أمريكي.[4] وأصول تُقدر بحوالي 637 مليون دولار أمريكي،[7]

يتكون مجلس إدارة الصندوق من رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي وهو وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، وعضوية المدير التنفيذي للصندوق، وممثلين عن وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي المصري، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالإضافة إلى سبعة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة،[9] كما يضم الصندوق أربعة صناديق فرعية تابعة تعمل في العديد من المجالات،[10] واحتل صندوق مصر السيادي المركز رقم 41 من بين 100 صندوق سيادي عالمي في الربع الأول من 2021 حسب مؤسسة "جي وورلد" لتحليل الاستثمارات.[11][12]

الصناديق الفرعية التابعة

يضم صندوق مصر السيادي أربعة صناديق فرعية هي:[13][14]

- ☑ صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي.
- ☑ صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية.
- ☑ صندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار.
- ☑ صندوق مصر الفرعي للخدمات الصحية والصناعات الدوائية.

الاستثمارات

- ☑ يشارك الصندوق في مشروعات الهيدروجين الأخضر داخل مصر.[15][16]
- ☑ يمتلك مجمع التحرير،[17] أرض الحزب الوطني السابق، القرية الكونية،[18] أرض وزارة الداخلية بالقاهرة.

---

[87] صندوق مصر السيادي - ويكيبيديا(wikipedia.org)

☑ يمتلك حصص في ثلاثة محطات كهرباء داخل مصر من إنشاء شركة سيمنز هي البرلس، العاصمة الإدارية الجديدة، وبني سويف.[19]

☑ يمتلك حصص في شركات الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية، والوطنية لإنتاج وتعبئة المياه الطيعية.

https://youtu.be/k5o_P2mPHb8

18/9/2022

4. ليست أزمة سكان. . .بل أزمة تنمية[88]!

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان في شهر يونيو 2008، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000.

وزادت الدولة مطالبها من السكان. باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر. بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت – ولا تزال تنفق – ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية – وفي قول آخر وقفة مصيرية – عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى نتعلم كلنا، ونشبع كلنا، نستريح كلنا، نشرب كلنا، ونشتغل كلنا . إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون. تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 – 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار جنيه لدعم الغذاء، 14.9مليار جنيه للرعاية الصحية، 9.8مليار جنيه للنقل والمواصلات و5.3 مليار جنيه لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة. ولكن الحكومة الرشيدة لم تنشر في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة، ولا أعلنت عن قيمة المخزون الراكد في المخازن الحكومية. كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشئ عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار متدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها لشراء حصة الشريك الأجنبي من هذين المنتجين الحيويين. ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة

[88] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

من شركائهم المصريين ن يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية، ولعل قراءة متأنية لمقال الدكتور مصطفي السعيد في صحيفة الأهرام يوم السبت 14 يونيو تفتح العيون على حجم تلك المشكلة وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بنائه ونموه.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تنشأ المشروعات وينمو الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين بدون مَن أو أذى [يقول الحق تبارك وتعالى "يا أيها ن آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمَن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المَن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين بل هي تؤدي واجباتها نحوهم.

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي. إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

البعد الأول

خصائص الهيكل البشري أي صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية مثل النوع، العمر، الخصائص النفسية والاجتماعية والمعرفية، وما يتمتعون به من مهارات وقدرات.

البعد الثاني

يتعلق بالتوزيع الجغرافي للهيكل البشري، أي توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، وكذلك التوزيع بين الريف والحضر.

البعد الثالث

التوزيع المهني للهيكل البشري في الوطن وتوزيعهم على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، وكذا العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص. كما يضم هيكل السكان العاطلين والمجندين وكبار السن من المتقاعدين والمرضى بالمستشفيات وغير ذلك من فئات السكان.

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في خطاب الرئيس وأوراق العمل التي قدمت في جلسات المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان فقط. وبرغم ما تشير إليه نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى 1.9% وأن معدل الخصوبة قد انخفض إلى 3.1 مولود/ لكل سيدة، إلا أن المؤتمر وكل من فيه عمد إلى مجاراة الرأي الرسمي بأن ما تحقق غير كاف وأن المطلوب هو مزيد من تقليص هذه المعدلات. بل أن الخطاب الرسمي ذهب إلى الرفض الصريح للرأي القائل بأن السكان نعمة يجب استثمارها بادعاء أن الاستفادة من طاقات هؤلاء السكان يتطلب موارد تفوق قدرة الوطن " هناك من يزعمون أن الزيادة السكانية يمكن أن تصبح نعمة.. تدفع النمو والتنمية.. وليس عائقاً على الطريق، وأقول لهؤلاء إن ذلك يحتاج لاستثمارات هائلة وموارد ضخمة.. ليست في مقدورنا وتتجاوز قدراتنا"!!!

إن المؤتمر الذي انعقد الأسبوع الماضي ليس الأول من نوعه، بل سبقه مؤتمر في 1984، كما تم عقد سبعة وثلاثين مؤتمراً سنوياً للسكان والتنمية كان آخرها في ديسمبر 2007 وذلك بواسطة المركز الديموجرافي بالقاهرة والذي تم إنشاءه في فبراير 1963 طبقا لاتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية ليكون أول مركز إقليمي للدراسات والبحوث السكانية ثم ألحق بوزارة التخطيط في عام 2003 والتي تم إلغاءها وحلت محلها وزارة التنمية الاقتصادية. وأفرزت تلك المؤتمرات السياسة القومية للسكان في مصر حتى 2020. وقد أصدر المجلس القومي للسكان التابع لرئاسة مجلس الوزراء تقريراً في يناير 2002 حول " الرؤية المستقبلية للسياسة القومية للسكان في مصر حتى عام 2020" أوضحت فيه " أن المستهدفات ذات العلاقة بزيادة السكان، والخصوبة، والوفيات وما يتعلق بإستراتيجيات الأمومة الآمنة وبقاء الطفل،

وممارسة تنظيم الأسرة تقترب من المستهدفات الموضوعة لعام 2002 . في حين أن المستهدفات ذات العلاقة بتنمية المرأة، والعمل والعمالة، والشباب، والتعليم ومحو الأمية، والبيئة، والتوزيع السكاني يستدعي تحقيقها في التاريخ المستهدف إلى تفعيل أكبر للبرامج ذات العلاقة. " .

إذن اتضحت الرؤية وهي أن استمرار ما يسمى المشكلة السكانية هو نتيجة حتمية لتخلف برامج مشروعات التنمية الاقتصادية. إن استمرار التدني في جودة التعليم وانتشار الأمية – خاصة بين النساء – وتزايد البطالة هو السبب الأهم لزيادة السكان فوق المعدلات المستهدفة.

فقد وضح من تجارب مصر وغيرها من دول العالم أن معدلات زيادة السكان والخصوبة تتراجع مع التقدم في التعليم وزيادة الدخل وارتفاع نسبة قاطني الحضر بالقياس إلى الريف، وتلك المؤشرات لا تزال متدنية في مصر. أي أن التعامل مع مشكلة زيادة السكان يكون بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس بمحاولة خفض أعداد المواليد وخفض خصوبة المرأة إذ أن هذه النتائج سوف تحدث نتيجة للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخول وتحسن ظروف الحياة للمصريين.

وما يؤكد هذا الاستنتاج أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث اتجهت الدولة إلى تبرير تعثر مشروعات التنمية وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي بإثارة قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني.

ومن الواضح أن مروجي الخطاب الرسمي حول قضية السكان يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتفاقت الخصائص وسوء التوزيع، وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في توفير متطلبات تطوير القوة البشرية وتنميتها واستثمارها بما يخدم مطالب التنمية الوطنية.

إن الهيكل البشري المصري يتميز بأن النسبة الكبرى من المصريين هم في سن العمل والإنتاج حيث يبلغ عدد من هم في الفئة العمرية من 15 سنة حتى أقل من 60 سنة 62% من إجمالي عدد السكان، بينما لا يزيد من هم أكثر من 60 سنة عن 7% تقريباً، ومن هم أقل من 15 سنة 11%. معنى هذا أن النسبة الأعظم من المصريين هم من القادرين على العمل والإنتاج لو توفرت لهم الفرص المنتجة الحقيقية، أي لو تم بذل

جهود أكبر في مجال تخطيط وتوجيه التنمية. ومن ثم لا تصمد الدعاوى الحكومية التي تركز على أن السكان كلهم عالة على الدولة.

☒ إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بتحميل المواطنين المسئولية والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتم فيه تجاهل المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتفاقت نتائجها.

☒ إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة.

☒ إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديموقراطية والصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

ومن اللافت للنظر أن الوزارات المسئولة عن إعداد وتنمية وتشغيل الموارد البشرية في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت غائبة تماماً عن فعاليات المؤتمر. فلم تطرح في المؤتمر – حسب الملف الصادر بملخصات الأوراق – سوى أوراق من متخصصين لا يمثلون الرأي الرسمي للوزارات المعنية وكانت أغلبها ترديد لمفاهيم واجتهادات أكاديمية لا تعبر عن التزام حكومي ببرامج محددة للتعامل مع أسباب الزيادة السكانية.

☒ فلم نجد في المؤتمر بياناً من وزير التنمية الاقتصادية بما تم إدراجه في الخطة الخمسية وخطة عام 2009/2008 فيما يتصل بقضية المؤتمر، ولم نجد بياناً من وزير التربية والتعليم ولا وزير التعليم العالي حول ما أعدته الوزارتان لرفع جودة التعليم وتحسين خصائص الإنسان المصري ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية، ولم نجد وزيرة القوى العاملة لتقدم برنامج وزارتها – بالتنسيق مع باقي الوزارات ذات العلاقة – للتعامل مع قضية البطالة وما أعدته الوزارة لتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة للتدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة خاصة من الإناث.

☒ ولم يقدم لنا رئيس الوزراء برنامج حكومته للتعامل مع قضية سوء توزيع السكان وتركزهم في 7% تقريباً من مساحة مصر بينما باقي المساحة غير مأهولة. ولم نسمع من أي مسئول حكومي ما هي خطة الدولة في إحياء المشروع القومي لتنمية سيناء وعدد المصريين ن سيصير توطينهم هناك. إن نتائج

تعداد السكان لعام 2006 توضح أن ثلاث محافظات هي القاهرة والشرقية والدقهلية والتي لا تزيد مساحتها مجتمعة عن 8595 كم2 – أي أقل من 1% من مساحة مصر – لها ما يقرب من ربع سكان مصر، بينما محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر – والتي تبلغ مساحتها مجتمعة 56% من مساحة مصر – يقطنها أقل من 1% من السكان، ورغم ذلك لم نجد مسئولاً حكومياً واحداً تخاطب المؤتمر ويطرح أمامه برنامج الدولة لتعمير تلك المحافظات وإقامة المشروعات التنموية القادرة على حفز ملايين المصريين للهجرة إليها بدلاً من محاولاتهم المتكررة للهرب إلى دول أوروبا غرقاً .

لكم كنت أتمنى أن أجد مسئولاً حكومياً – وهو يعيّر المصريين بأنهم يتزايدون ويلتهمون عائد التنمية – أن يتذكر القول التالي" هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على كل المصريين.

" تلك كانت من كلمة الرئيس مبارك في الحفل أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد في 9 مارس 1997 – أي منذ 11 عاماً مضت لم يتحقق فيها ما كان الرئيس يبشر به – كان المشروع أعلن الرئيس بدء العمل فيه منذ أحد عشر عاماً يستهدف زيادة الحيز المعمور إلى 25% من مساحة مصر الكلية، زيادة معدل النمو ليصل إلى 7.6% سنوياً في المتوسط خلال الخطط الخمسية في الفترة 2002–2017، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات ليصل إلى 1100 مليار جنيه عام 2017 [نحو 324 مليار دولار] بينما بلغ في العام 2006 ما يقرب من 107 مليار دولار!

إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما تملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من كونها زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على جانب زيادة الأعداد.

حمى الله أبناء المحروسة وأعانهم على تحمل مشكلاتهم، ووفق المسئولين إلى اكتشاف قيمة المصريين.

5. التنمية هي الغاية.. وليس مجرد النمو الاقتصادي[89]!

لم يعد معدل النمو الاقتصادي كافياً كمؤشر لما حققه المجتمع من تقدم، ويصبح الحديث المتكرر عما حققته سياسات الحكومة الاقتصادية من ارتفاع في معدل النمو وصل العام الماضي إلى أكثر قليلاً من 7% – بحسب الأرقام الحكومية – فارغاً من المضمون إن لم ينعكس هذا النمو الاقتصادي في تقدم مجتمعي واضح. ولعلنا لا نزال نتذكر الحوار المجتمعي الصاخب الذي دار العام الماضي حول التساؤل لماذا لا يشعر المواطنون بأثر هذا النمو الذي تدعيه الحكومة، وشهدنا أمين السياسات بالحزب الحاكم وعدداً من وزراء المجموعة الاقتصادية يسارعون إلى التأكيد بأن المواطنين لن يشعروا بتحسن في أحوالهم إلا بعد فترة طويلة لم تحددوها.

لذا أصبح العالم يهتم الآن بقياس آثار النمو الاقتصادي ونتائجه المجتمعية ولا يقتصر على مجرد رصد معدلاته. إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP هو مجرد حصر لإجمالي الإنفاق القومي من دون تمييز بين ما يسهم في تحسين أحوال الناس وتقلهم إلى مستويات أعلى من الرفاهية وبين ما يؤدي إلى العكس. لذا تهتم كثير من دول العالم المتقدم الآن بإنتاج مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم والرفاهية في المجتمع باعتبارها أدلة أوضح على ما تحقق للأفراد والجماعات من تحسن في مستويات المعيشة والحياة الأفضل باعتبار أن الرفاهية المجتمعية المستدامة هي الغاية التي تستهدفها الحكومات الواعية بحقوق شعوبها ومتطلبات المعيشة الراقية لهم بمختلف فئاتهم.

وتأكيداً لهذا التوجه العالمي الجديد فقد صدر *إعلان اسطنبول* في نهاية اجتماع المنتدى العالمي للإحصاءات، والمعرفة والسياسة العامة انعقد أيام 27–30 يونيو 2007 برعاية عدة منظمات دولية منها الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومنظمة المؤتمر الإسلامي – ليعلن أهمية وجود مؤشرات لقياس تقدم المجتمعات تتجاوز المؤشرات التقليدية لقياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وأن ترويج حضارة الأدلة المستندة على الحقائق في عملية صنع القرارات أمراً ضرورياً من أجل زيادة رفاهية المجتمعات، كما يؤكد أهمية الشفافية والمساءلة في صنع السياسات العامة. ويضيف إعلان *اسطنبول* أن توافر المؤشرات الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنتائج البيئية وتوزيعها على المواطنين يمكن أن يسهم

---

[89] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

في تعزيز الحكم الرشيد وتحسين العمليات الديموقراطية، وهو ما يؤدي إلى تعزيز قدرة المواطنين في التأثير على أهداف المجتمعات التي يعيشون فيها من خلال المناقشة وتبادل الآراء وزيادة المساءلة في السياسات العامة. وقد حث إعلان اسطنبول الدول المختلفة على اتخاذ مفهوم "التقدم" مقياساً مهماً للتعرف على ما تحققه المجتمعات من تحسن في أوضاعها ومستويات الحياة فيها، وتوسيع دوائر المشاركة في أفضل ممارسات قياس تقدم المجتمع.

واستمراراً للاهتمام العالمي بقضية قياس تقدم المجتمعات، فقد انعقدت بالقاهرة خلال شهر مايو الماضي ورشة عمل على هامش المنتدى الإحصائي العربي الرابع لتعزيز القدرات الإحصائية واستضافه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وافتتحه د. عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية نائباً عن د. أحمد نظيف. وجاءت توصيات الورشة لتؤكد أهمية مشروع قياس التقدم في المجتمعات والالتزام بالتفاعل الإيجابي مع المبادرة الدولية في هذا الشأن، ورغم ذلك لم نسمع أو نقرأ أي استجابة رسمية من الحكومة لتفعيل تلك المؤشرات الدالة على تقدم المجتمع، ربما لأن نتائجها لن تكون سارة للحكومة، بينما يعيشها مواطنو المحروسة في كل وقت وكل مكان بدءاً من حلوان إلى الدويقة وعزبة الهجانة ومنشية ناصر وعزب القرود ومزارع الخنازير وما تجاورها من عشوائيات تنتشر في كافة الأرجاء، بل وتتخلل المناطق والأحياء التي كانت راقية! كما يعيش المواطنون حالات تردي الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات وحالة الطرق المنهالكة وتلوث البيئة وانتشار السحب السوداء وتلال القمامة تملأ شوارع المحروسة وتحتل مكانها المختار فوق أسطح المنازل وتحت الكباري والجسور، ناهيك عن استمرار حالة الطوارئ لمدة ثلاثين عاماً متصلة وبشاعة تزوير الانتخابات وانسداد الحياة السياسية وتلاعب الحزب الحاكم بمقدرات البلاد وانتشار الفساد على كافة المستويات، وبشاعة الجرائم المنكرة!

ولقد توافق المجتمع العالمي على تحديد المقصود بـ "تقدم المجتمع" - حتى يمكن البحث عن المقاييس المناسبة لرصده وتقييمه- بأنه التحسين والتطور إلى الأفضل في مجالات الحياة المجتمعية واستدامة الظروف المعيشية الإيجابية بما ينعكس في نهاية الأمر على مستوى جودة الحياة للمواطنين، وتمتعهم على اختلاف فئاتهم بدرجات متساوية من تلك الحياة الأفضل. إن المقصود برصد تقدم المجتمع هو النظر في مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تمثل حالة المجتمع وما تحصل عليه أفراده من خدمات وما يتاح لهم من فرص، وكذلك ما يقدمونه للمجتمع من مساهمات وإبداعات في مختلف المجالات.

وفي هذا الاتجاه، فقد بدأت دول كثيرة منذ العام 1995 في استخدام " مؤشر التقدم الحقيقـــي" Genuine Progress Indicator (GPI) و يأخذ في الاعتبار عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي تأثير معدلات الجريمة والانهيار الأسر، ومعادل العمل التطوعي داخل الأسرة، ونمط توزيع الدخل، ومعدل استهلاك الموارد الوطنية، وتكلفة التلوث، وآثار تدمير البيئة طويل الأجل، والتغير في نسبة الوقت المخصص للترويح والترفيه، وتكلفة الحماية الشخصية، وقص العمر الافتراضي للسلع الاستهلاكية المعمرة والمرافق العامة، والاعتماد على الاقتراض الخارجي، وذلك بقصد بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها المؤشر التقليدي.

وتعتبر كلا من أيرلندا وأستراليا من أهم الدول التي نجحت في تطوير منظومة وطنية متكاملة لمؤشرات قياس تقدم المجتمع. فعلى سبيل المثال يتم قياس تقدم المجتمع في أيرلندا بمجموعة مؤشرات عن الاقتصاد الوطني، الابتكار والتقدم التكنولوجي، حالة التوظف ومستوى البطالة بين المواطنين القادرين على العمل والراغبين فيه، ودرجة الترابط والتماسك الاجتماعي، وحالة التعليم، والمستوى الصحي ومدى تقدم الخدمات الصحية وتوافرها للمواطنين، والتركيبة السكانية وما تحدث فيها من تطورات في النوعية والتوزيع بين مناطق المجتمع المختلفة، ومدى توافر الإسكان، ومستوى الجريمة وحالة البيئة.

كذلك يتضمن البرنامج الأسترالي لقياس تقدم المجتمع مؤشرات عدة تتوزع على محاور أربعة رئيسية هي " الأفراد" وما يحصلون عليه من خدمات الصحة والتعليم والتدريب وفرص العمل، ومحور "الاقتصاد" شاملا قياس الناتج المحلي الإجمالي والثروة القومية والإسكان والإنتاجية، ويتضمن محور "البيئة" مؤشرات عن التنوع البيولوجي، واستخدامات الأرض، والموارد المائية الداخلية، وجودة الهواء، والمناخ والمحيطات والبحار. أما المحور الأخير فيقيس "الحياة المجتمعية" بمؤشرات عن الأسرة والترابط الاجتماعي، والجريمة، والديموقراطية ونظام الحكم والمواطنة. وتبدو أهمية هذا المحور الأخير في أنه يقيس أبعاداً ثلاثة مهمة في حياة البشر هي ما يتمتعون به من حرية سياسية، وقدرة على التعبير ونقد السياسات العامة، والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة على مسيرة المجتمع ومصيره. إن نظام الحكم الاستبدادي يحرم المواطنين من حقوقهم ويحيلهم إلى شخوص تابعة يتحكم فيها الحاكم ومن ثم يفتقدون الإحساس بالحياة الحرة الكريمة على الرغم مما قد يحققه النظام الاستبدادي من معدلات نمو اقتصادي عالية. إن الديموقراطية توفر للمواطنين فرصاً للإبداع والابتكار وممارسة حياتهم من دون قيود تصنع لحماية الحكام. كذلك فإن

مبدأ المواطنة تحقق لجميع المواطنين حياة تقوم على التساوي في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص من دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو العقيدة أو النوع.

إن المجتمعات الديموقراطية هي التي تحترم سيادة القانون والحريات العامة وتكفل للمواطنين مباشرة حقوقهم السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتقوم نظم الحكم فيها على أساس الاختيار الديمقراطي من خلال صناديق الانتخابات الشفافة وتداول السلطة سلمياً وفق قواعد وآليات يرسخها الدستور وتحميها القوانين وسلطة المجتمع في الرقابة والمساءلة.

ويتبلور تخلف المجتمع – وهو عكس التقدم- في مظهرين أساسيين هما سوء الإدارة وتراجع جودة الحياة.

وفي محاولة للتعرف على مستوى التخلف المجتمعي في مصر بمقياس سوء الإدارة يكفي زيارة للصالة الجديدة بمطار القاهرة ومشاهدة الفوضى والمعاناة التي يعيشها الواصلون إلى مصر في محاولة للوصول إلى حقائبهم وذلك برغم فخامة المبنى وروعة التجهيزات، ولكن للأسف تفسد الإدارة السيئة تلك اللوحة الجمالية.

Genuine Progress Indicator (GPI)[90]

By

ADAM HAYES

Updated July 25, 2021

Reviewed by

ERIC ESTEVEZ

What Is Genuine Progress Indicator (GPI)?

A genuine progress indicator (GPI) is a metric used to measure the economic growth of a country. It is often considered an alternative metric to the more well-known gross domestic product (GDP) economic indicator. The GPI indicator takes everything the GDP uses into account but adds other figures that represent the cost of the negative effects related to economic activity, such as the cost of crime, cost of ozone depletion, and cost of resource depletion, among others.

The GPI nets the positive and negative results of economic growth to examine whether or not it has benefited people overall.

KEY TAKEAWAYS

The genuine progress indicator (GPI) is a national-level measure of economic growth and prosperity.

GPI is an alternative metric to GDP but which accounts for externalities such as pollution.

As such, GPI is considered to be a better measure of growth from the perspective of green or social economics.

---

[90] Genuine Progress Indicator (GPI) Definition (investopedia.com)

Proponents suggest that GPI is a better metric as it provides a full view of the health of a nation.
Critics suggest that some GPI measures are too subjective, rendering it a less effective tool for measuring economic growth.

How the Genuine Progress Indicator Works

The Genuine Progress Indicator is an attempt to measure whether the environmental impact and social costs of economic production and consumption in a country are negative or positive factors in overall health and well-being.
The GPI metric was developed out of the theories of green economics (which sees the economic market as a piece within an ecosystem). Proponents of the GPI see it as a better measure of the sustainability of an economy when compared to the GDP measure. Since 1995, the GPI indicator has grown in stature and is used in Canada and the United States. However, both these countries still report their economic information in GDP to remain in line with the more widespread practice.

History of Genuine Progress Indicator

In the 1930s, the Roosevelt administration sought ways to measure the United States's economic output after instituting policies to address a failing economy using questionable data.1 The Department of Commerce enlisted National Bureau of Economic Research economist Simon Kuznets to establish more suitable economic metrics than what was previously used. In response, he presented to Congress his report "National Income 1929-1935", which gave birth to the concept of gross domestic product (GDP).
Prior to the 1930s, there was no way to measure national income and output.2
However, Kuznets warned that the GDP would not be able to measure the welfare of a nation. So, some 30 years later in 1995, U.S.-based organization Redefining Progress built upon this notion, creating a pathway for Clifford Cobb, Ted Halstead, and Jonathan Rowe to create the Genuine Progress Indicator (GPI), which consists of 26 indicators.3 This new metric was designed to define a nation's welfare not only by its economic measures but also by the state of its social, environmental, and human conditions.
Because GPI is loosely defined, practitioners developed their own parameters for which to measure economic welfare. The inconsistencies made it difficult to compare one economy to another and, therefore, rendered some minimally useful.
Two GPI summits were held to address these inconsistencies, and, as a result, researchers and practitioners modified GPI—GPI 2.0—to streamline the accounting processes and replace antiquated methodologies that did not provide an accurate and complete picture of an economy.4 A pilot is underway in select U.S. states and Canada to test the efficacy of GPI 2.0.

GPI vs. GDP

GDP increases twice when pollution is created – once upon creation (as a side-effect of some valuable process) and again when the pollution is cleaned up. By contrast, GPI counts the initial pollution as a loss rather than a gain, generally equal to the amount it

will cost to clean up later plus the cost of any negative impact the pollution will have in the meantime. Quantifying the costs and benefits of these environmental and social externalities is a difficult task.

By accounting for the costs borne by the society as a whole to repair or control pollution and poverty, GPI balances GDP spending against external costs. GPI advocates claim that it can more reliably measure economic progress as it distinguishes between the overall "shift in the 'value basis' of a product, adding its ecological impacts into the equation."

The relationship between GDP and GPI mimics the relationship between the gross profit and net profit of a company. The net profit is the gross profit minus the costs incurred, while the GPI is the GDP (value of all goods and services produced) minus the environmental and social costs. Accordingly, the GPI will be zero if the financial costs of poverty and pollution equal the financial gains from the production of goods and services, all other factors being constant.

Advantages and Disadvantages of GPI

Genuine Progress Indicator (GPI) measures the economy holistically by considering economic indicators that the GDP doesn't. For example, it accounts for negative externalities, such as pollution and crime, and other social breakdowns that compromise the economy and the welfare of the people it serves. These events create large societal costs from the resulting damages.

Benefits to society, such as volunteerism, housework, and higher education are significant contributions to society but were largely ignored because they were difficult to quantify. And as no consideration is given in exchange for these types of services, they are not included in the GDP. However, to account for their impact on the economy, the GPI prescribes values to each.

Accounting for these activities and events that ordinarily have no assigned values can be problematic. Including them requires values to be assigned, and these values can differ based on who is ascribing them. This level of subjectivity can make it difficult to compare GPIs.

Also, the broad definition of GPI allows for different interpretations and calculations. These inconsistencies can make it difficult to get an accurate accounting of factors and compare GPIs. They also make it difficult for GPI to be adopted as the economic standard of measurement.

Pros

Includes environmental and social factors not considered in the GDP

Assigns values to societal contributions, such as volunteering

Cons

Makes it difficult to compare GPIs due to subjectivity

Allows for different interpretations and calculations due to broad definition

Genuine Progress Indicator FAQs

How Is GPI Different From GDP?

Genuine Progress Indicator (GPI) factors in all the components of the Gross Domestic Product (GDP) and includes environmental and social elements that impact the economy, such as pollution, volunteerism, crime, and climate change. Some economists suggest that GPI is a better metric than GDP as it gives a holistic view of the wellbeing of a nation's economy.

How Is GPI Calculated?

The GPI formula is GPI = C_{adj} + G + W - D - S - E - N5

Where:

C_{adj} = personal consumption with income distribution adjustments

G = capital growth

W = unconventional contributions to welfare, such as volunteerism

D = defensive private spending

S = activities that negatively impact social capital

E = costs associated with the deterioration of the environment

N = activities that negatively impact natural capital

What Are the Component Indicators of the GPI?

The GPI consists of 26 indicators, grouped into three categories (social, economic, and environmental). Each measures a different condition of the economy. Within the social category, you will find crime, family structure, academics, and more. In the environmental category, you will find pollution, climate change, and other factors that positively or negatively affect the environment.

Who Created the Genuine Progress Indicator?

Taking on Simon Kuznets's disclaimer that GDP could not adequately tell how a nation is faring overall, Clifford Cobb developed the Genuine Progress Indicator (GPI) along with Ted Halstead and Jonathan Rowe in 1995.

The Bottom Line

Genuine Progress Indicator (GPI) is an economic tool used to measure the health of a nation's economy. It incorporates environmental and social factors, such as family structure, benefits from higher education, crime, and pollution, not considered in the GDP. GPI determines whether these other factors negatively or positively the economy, and can provide a holistic view into how they affect the lives and welfare of society.

كما يبدو التخلف المجتمعي في مصر بمراجعة موقعها على مقياس جودة الحياة Quality of Life في العام 2005 حيث كانت في المرتبة الثمانين من بين مائة وأحد عشر دولة شملها استقصاء أجرته وحدة الدراسات بمجلة الإيكونيميست وكان يسبقها من الدول العربية كل من الكويت، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، المملكة العربية السعودية والأردن، بينما كانت إسرائيل في مقدمة دول المنطقة حيث جاءت في المرتبة الثمانية والثلاثين!

مقال مهم عن الثقافة والتنمية للدكتور معتز خورشيد . . وزير التعليم العالي الأسبق[91]

فى مقالات سابقة بـ "المصري اليوم" ناقشت مفهوم "القوى الناعمة" ودورها التنموي، ومساهمتها فى صياغة مسار حركة الاقتصاد العالمي بالألفية الثالثة. وتقع "الثقافة" فى بؤرة منظومة القوى الناعمة، حيث تساهم فى تقدم الدول ورقى الشعوب والارتفاع بمستوى رفاهية المجتمعات.

كما تُعد الثقافة عنصرا فاعلا فى خطط التنمية المستدامة لمعظم الدول، بصرف النظر عن توجهاتها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية. ومن ثم كان من المطلوب، بل من الضروري، قياس أبعادها المتشابكة وتأثيراتها المُتشعبة فى مسار التنمية على المستوى العالمي. وهي مهمة تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بحكم التخصص والاهتمام.

والجدير بالذكر أيضا أن الصناعات والخدمات الثقافية تُعد فى الوقت الراهن أحد المخرجات الإبداعية بالأدلة العالمية للابتكار، وفق رؤيتها الحديثة متعددة الأبعاد، بما يضيف وزنا خاصا لأهميتها النسبية كأحد عناصر التنمية.

---

[91] الثقافة والتنمية | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

ويمكن تقسيم المنتجات الثقافية بوجه عام، وفق تصنيف المنظمة الدولية للملكية الفكرية، إلى التراث الثقافي (المُتضمن الحرف الفنية، والتعبير عن التقاليد، والمهرجانات الثقافية، والمسارح الشعبية)، والمواقع الثقافية (مثل المواقع الأثرية، والمتاحف، والمكتبات، والمعارض).

بيد أن رؤية اليونسكو في مشروعها عن إصدار مؤشرات وأدلة شاملة عن "الثقافة من أجل التنمية" تتضمن عدد (22) مؤشراً كمياً ونوعياً مُجمعة وفق (7) أبعاد حاكمة، تم اختيارها لإلقاء الضوء على دور الثقافة في جهود التنمية، وعلى وجه الخصوص في الدول ذات الدخل المُنخفض والمتوسط.

ومن ثم فإن الدليل المُركب للثقافة يعتمد على المنطق الشموي والوضوح الفكري، ويُمثل نهجاً مستنيراً لإدماج الثقافة في استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، ورسم السياسات الثقافية.

وفي هذا الإطار، تُعرف منظمة اليونسكو الثقافة من مُنطلقين بديلين يعتمد كل منهما على الآخر في إطار الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

يتحدد المُنطلق الأول بالتوجه المهني، بمعنى التعامل مع الثقافة من خلال الأنشطة الحالية والسابقة التي تضيف لرأس المال الفكري والإبداع الفني. ومن هنا تُمثل العمالة الثقافية والمعرفية، والفنانين، والمهن الإبداعية الأُخرى في الأعمال والتجارة، ومؤسسات المُجتمع غير الهادفة للربح في مجالات الفنون والآداب، بالإضافة إلى المؤسسات العامة الثقافية مثل المتاحف والمعارض، ومواقع التراث، والمكتبات، أحد روافد العمل الثقافي.

ويعتمد المُنطلق الثاني على علم الأنثروبولوجي وعلوم الإنسان، أخذاً في الاعتبار حياة الأفراد، والقيم، ومعايير السلوك والأعراف، والمعرفة، والمهارات والمعتقدات الفردية والجماعية، التي تقود حركة الأفراد والمجتمع.

وفي هذا الإطار يُمكن النظر إلى المُنطلق الثاني كمخزون للموارد غير الملموسة (Intangible Renewable Resources) التي تقود حركة الأفراد، بما يُعبر عن المعاني المرتبطة بوجودهم وتنميتهم.

من ناحية أُخرى، تعتمد مؤشرات اليونسكو على تعريف التنمية (Development) كعملية التوسع في اختيارات الأفراد، من أجل الارتقاء بالقدرات وتحسين مستويات رفاهية الشعوب. أي أن المؤشرات تتبنى الرؤية الاحتوائية للتنمية البشرية، التي تختص بالارتقاء بحياة الأفراد، وليس قوة الاقتصاد الذي يعيش

فيه الإفراد، إذ برغم سعى الإنسان لمدى زمني طويل إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التطور الاقتصادي والتكنولوجي فى إطار جهود التنمية، فقد اقتنع فى نهاية الأمر بأن التنمية التي سعى إلى تحقيقها بكافة الطرق لن تتحقق إلا به، ومن ثم ارتبطت التنمية بتوسيع خيارات الشعوب الأساسية من أجل تحقيق حياة مادية صحية، واكتساب المعرفة، والحصول على موارد تحقق مستوى معيشة لائقا.

بناء على ما سبق، تنقسم المؤشرات المُركبة للثقافة إلى (7) مجموعات ترتبط بتأثير الثقافة فى:

- ☑ جهود التنمية الاقتصاديـــــة.
- ☑ ودعم التعليم الاحتوائـــــي.
- ☑ وتحسين أساليب الحوكمـــــة.
- ☑ وتعظيم المشاركة المُجتمعية.
- ☑ والمساواة بين المرأة والرجل.
- ☑ وتحرير الاتصالات والتوسع فى حرية الرأي.
- ☑ وتعزيز التـــــــــــراث.

فعلى المستوى الاقتصادي، على سبيل المثال، يتمحور الاهتمام حول دور قطاع الثقافة فى الناتج المحلى الإجمالي، ومساهمته فى توفير قوة عمل مناسبة، ومعدل إنفاق القطاع العائلي على الخدمات الثقافية. فزيادة نصيب قطاع الثقافة فى الناتج المحلى الإجمالي يعنى اهتمام الدولة بالصناعات والخدمات الثقافية، وينطبق ذلك أيضا على حجم العاملين بقطاع الثقافة والمشاركين فى فعالياته.

كما أن زيادة الإنفاق العائلي على الخدمات الثقافية تعد مؤشرا على رقى الشعوب وزيادة مستوى رفاهية المجتمعات. وعلى مستوى آخر، يُمثل التعليم الاحتوائي الشامل وما يتضمنه من زيادة فى معدلات الإتاحة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أحد معايير زيادة التأثير الثقافي. كما يفترض الدليل أن التعليم متعدد اللغات يفتح المجال للاطلاع على ثقافات مختلفة. وأخيرا، فإن الارتقاء بتعليم الفنون والآداب والاهتمام بالتدريب المهني من الممكن أن يرتقي بالبُعد الثقافي للدولة.

ومما لا شك فيه أن الأدلة والمؤشرات الكمية والنوعية لليونسكو عن الثقافة تُمثل أداة مهمة ومرنة تساهم فى ربط الثقافة بجهود التنمية على مستوى الدول وعبر القارات، وصياغة الاستراتيجيات ورسم السياسات الثقافية كأحد عناصر خطط التنمية المستدامة، فهل من مُتابع؟

7. مصير قطاع الأعمال العام بعد إقرار التعديلات الدستورية[92]!

طالت التعديلات الدستورية خمسة مواد كانت في دستور 1971 ترعى القطاع العام وتوفر له الغطاء الدستوري الذي وإن لم تحقق له الحماية اللازمة ضد هجمة الخصخصة إلا أنها كانت على الأقل تمثل نوعاً من الرادع الأدبي والتذكير للدولة بأنها مطالبة بتبرير تخليها عنه. ففي المادة الأولى من الدستور تم نزع صفة الاشتراكي عن النظام الديمقراطي في مصر، وفي المادة الرابعة أصبح الاقتصاد الوطني يقوم على حرية النشاط الاقتصادي بدلاً من الكفاية والعدل الذي كان نص المادة قبل التعديل يؤكدهما كأساس اقتصادي لمصر باعتبارها دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي. كذلك تم تعديل ذات المادة رقم 4 بإلغاء عبارات "بما تحول دون الاستغلال، ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخول، وتحمي الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة" وحل محلها أن الاقتصاد الوطني يقوم على "... العدالة الاجتماعية، وكفالة الأشكال المختلفة للملكية، والحفاظ على حقوق العمال". وكان نصيب المادة الرابعة والعشرين من التعديل جذرياً فقد ألغيت عبارة "يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة" وحل محلها "ترعى الدولة الإنتاج الوطني، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وجاء تعديل المادة الثلاثين من دستور 1971 ليكمل تصفية القطاع العام التي كانت المادة قبل تعديلها تؤكد دعمه باستمرار ليقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية.

تلك التعديلات من عليها الكثيرون من مرور الكرام باعتبارها تحصيل حاصل وتقنين وضع قائم فعلاً منذ بدأت الدولة في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وإطلاق العنان للقطاع الخاص باعتباره أساس تحقيق التنمية، ومنذ تخلت الدولة عن دورها الأساسي في ضبط الأسواق ومنع الاحتكار وحماية المنافسة، ومنذ بدأ الحديث عن تقليص الدعم باعتباره عبئاً تنوء به موازنة الدولة.

وإذا كان هذا التبرير صحيحاً في ظاهره، إلا أن الأخطر وراء تلك التعديلات الدستورية هو استشراف المصير الذي ينتظر قطاع الأعمال العام بعد زوال الغطاء الدستوري عنه. إن السيناريو المنتظر قد بدت ملامحه حتى من قبل الإفصاح عن التعديلات الدستورية وإقرارها، فقد طالت هجمة الخصخصة المئات من

---

[92] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

شركات قطاع الأعمال وقطاع البنوك على وجه الخصوص وفي ظل حالة من نقص الشفافية دعت حتى الرئيس مبارك للتصريح بضرورة التزام الشفافية في عملية إدارة أصول الدولة وهو الاسم الجديد لبرنامج الخصخصة وتأكيده أن البنك الأهلي المصري وبنك مصر لن يتم تخصيصهما [صحف الأربعاء 7 فبراير 2007] .

كما تصاعدت في الأسابيع الأخيرة حركة الاعتصام والإضراب عن الطعام بين عمال شركات المحلة للغزل والنسيج، وشبين الكوم وكفر الدوار وغيرها . ثم انتقلت الظاهرة إلى عمال مطاحن قطاع الأعمال العام اعتراضاً على قرار وزير التضامن الاجتماعي بالسماح لمطاحن القطاع الخاص العمل في مجال إنتاج الدقيق البلدي. وقد أوضحت حركة الاعتصام مدى الإهمال الذي يلقاه قطاع الأعمال العام من الحكومة حيث كان تعاملها كاشفاً عن نواياها في التخلص من هذا القطاع. فقد مضت أيام وعمال المحلة الكبرى في اعتصامهم من دون أن يصدر عن الحكومة توضيح لموقفها تاركة المسألة برمتها تتعامل فيها وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال ومسئولي الشركة القابضة، ولما بلغ التوتر أقصاه وبدأت تذر الخطر تتصاعد، فجأة أقرت الحكومة بمطالب العمال وتم الاستجابة لها وعادوا إلى أعمالهم. ثم تكررت نفس القصة مع عمال شبين الكوم وكفر الدوار إذ ظلت الأزمة محتدمة لعدة أيام ثم فجأة تستجيب الحكومة بعد طول رفض لمطالبهم. كما تدعم الحكومة الآن موقف وزير التضامن الاجتماعي الذي يبدو مفهومه للتضامن الاجتماعي غير ما يتصوره الكثيرون من عمال مصر وفلاحيها وفقرائها .

ونؤكد على أنه رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها . إن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المناح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

إننا لا نرى أن تنفرد الحكومة أو وزارة أو وزير معين باتخاذ القرار فيه وبرغم التعديلات الدستورية التي قال لها ما يزيد عن 70% من المصريين لا. وإنما ينبغي أن يطرح هذا الموضوع لحوار وطني مفتوح تتبلور من خلاله البدائل الأفضل لإعادة هيكلة وتطوير ذلك القطاع، ثم يطرح الأمر كله في استفتاء وطني ليكون القرار نابعاً من مالكي تلك الثروة الوطنية وليس مفروضاً عليهم.

المحافظة على قطاع الأعمال العام.. ضرورة وطنية

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة حركة الاعتصام والإضراب عن الطعام بين عمال شركات الغزل والنسيج مطالبين بصرف المنح والحوافز والنصيب في الأرباح والتي يرون أن إدارات الشركات ومعها الشركة القابضة ترفض تطبيق قرار صدر في هذا الشأن من رئيس الوزراء. وقد شملت هذه الحركات العمالية بصورة ملفتة للنظر أعداداً كبيرة منهم في شركات المحلة للغزل والنسيج، شبين الكوم وكفر الدوار وغيرها. وقد اتخذت الحركة العمالية طابعاً مميزاً بالتوقف عن العمل والاعتصام في مقار المصانع ثم بدأت أعداد منهم في الإضراب عن الطعام. وخلال أيام الأزمة منذ بدأت في المحلة الكبرى وحتى تكرارها في الحالات التالية، فقد كان تعامل الحكومة معها مثيراً للتساؤل. فقد مضت أيام وعمال المحلة الكبرى في اعتصامهم من دون أن يصدر عن الحكومة توضيح لموقفها تاركة المسألة برمتها تتعامل فيها وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال ومسئولي الشركة القابضة، ولما بلغ التوتر أقصاه وبدأت نذر الخطر تتصاعد، فجأة أقرت الحكومة بمطالب العمال وتم الاستجابة لها وعادوا إلى أعمالهم. ثم تكررت نفس القصة مع عمال شبين الكوم وكفر الدوار إذ ظلت الأزمة محتدمة لعدة أيام ثم فجأة تستجيب الحكومة بعد طول رفض لمطالبهم. والملفت للنظر أن الحكومة تحتاج دائماً إلى تدخل من الرئيس مبارك حتى تحسم أمرها وتقرر الاستجابة للمطالب، فقد جاء في صدر الصفحة الأولى لجريدة الأهرام يوم الجمعة 9 فبراير الحالي يبشر بانتهاء الأزمة، ما يلي: "الرئيس مبارك يتدخل لإنهاء أزمة عمال الغزل".

والغريب أن ما تم الاتفاق عليه مع العمال وتم بناء عليه فض الاعتصام، هي مجموعة من الأمور التنظيمية لا يتصور أن تظل عالقة بدون حل حتى يصل الأمر بالعاملين إلى الاعتصام لتحريك اهتمام الحكومة بها. فقد تضمنت الإجراءات التي التزمت الحكومة بتنفيذها لتحسين الأحوال المعيشية لعمال شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج زيادة بدل الوجبات الغذائية من 32.5 جنيه إلى 42 جنيه شهرياً على أن تصرف الفروق فوراً وبأثر رجعي من يوليو 2006 [وسوف تسري هذه الزيادة على جميع العاملين بشركات

الغزل والنسيج]، تعديل لوائح تسعيرات الإنتاج المعمول بها منذ عام 1960 – أي أن تلك اللوائح ظلت لمدة 46 سنة من دون تعديل –، إعادة النظر في نظام الحوافز بصفة عامة، وفتح باب الترقيات وتعديل لوائح الأجور. وقد تقرر تشكيل لجنة مشتركة من إدارة الشركة والتنظيم النقابي ووزارة القوى العاملة والشركة القابضة لدراسة هذه الموضوعات والانتهاء منها خلال شهر إبريل المقبل.

وتثير هذه القضية تساؤلات مهمة: هل هذا التردي الإداري وقف على تلك الشركة فقط أم هو حالة عامة في كل أو أغلب شركات قطاع الأعمال العام؟ وكيف تم اختيار قيادات تلك الشركات؟ ومن المسئول عن اختيارهم؟ وما هي معايير تقييم أدائهم، ومن ثم تقرير استمرارهم في وظائفهم أو تنحيتهم عنها؟ كذلك يثور التساؤل عن دور الشركة القابضة ومسئوليتها عن تردي أوضاع شركاتها التابعة إلى هذا المستوى؟ ويأتي السؤال الأهم وهو أين كانت وزارة الاستثمار وما هي مسئولية وزيرها، وما هي الإجراءات التي اتخذها لتطوير تلك الشركات؟ وهل برنامج "إدارة الأصول المملوكة للدولة" ويقوم الوزير على تنفيذه لا يعني إلا بأمر وحيد هو التخلص من تلك الشركات وتسليمها للمستثمرين الأجانب فقط؟

ومن المفيد تأمل بعض الدروس المستفادة من تلك الأحداث، فقد أعلن العمال عدم ثقتهم في إدارة الشركات التي يعملون بها وطالبوا بإقالتهم، وقد تم فعلاً اتخاذ قرار بحل مجلس إدارة شركة شبين الكوم وتعيين مفوض عليها . الأمر الثاني، أن العمال أعلنوا سحب الثقة من أعضاء في اللجان النقابية بشركاتهم واتهموهم بالانحياز إلى جانب الإدارة تحقيقاً لمصالحهم الخاصة. أما الأمر الثالث، فهو الدرس الذي تعلمه العمال وأعتقد أنه سيكون في وعي كل المصريين من الآن فصاعداً وهو أن الحصول على الحقوق لا يكون إلا بإظهار القوة والالتجاء إلى الاعتصام والإضراب.

إننا نرى أنه من الخطر الجسيم الانتظار لحين تنشأ حالة الاعتصام التالية ثم التعامل معها بنفس الطريقة العقيمة. إن أوضاع شركات قطاع الأعمال العام ينبغي أن تخضع لمراجعة سريعة وحاسمة بغرض تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للمحافظة عليها وتنميتها وتطوير أوضاعها وتحسين الكفاءة والإنتاجية فيها، باعتبار أن هذا القطاع يمثل شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات هائلة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة، إلا أنها في أغلب الأحيان مقيدة نتيجة قصور

مصادر التمويل والخسارة اهتمام الدولة بهذا القطاع والرغبة العارمة في التخلص منه تحت مسمى الخصخصة.

ونؤكد على أنه رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها . إن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج. وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة الالتزام بما نشر عن تشديد الرئيس مبارك على عدم المساس ببنكي مصر والأهلي وضرورة المضي في برامج تطويرهما، وكذا مراعاة الشفافية الكاملة في إجراءات الخصخصة [صحف الأربعاء 7 فبراير 2007]، وألا تجري الالتفاف حول تلك القرارات.

إن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب أن تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل الشركات الخاصة المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.

ومن ثم نرى أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.

كما أننا نؤكد على ضرورة إلزام شركات قطاع الأعمال العام بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

كما نؤكد إن مصر لا زالت تنتظر من حكومات ما بعد 30 يونيو 2013 إعلان نوايا صريح وبرنامج عمل له توقيتات محددة لإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وفق استراتيجية تحظى بحوار مجتمعي جاد وحقيقي يشارك فيه كل طوائف المجتمع ومؤسساته الحزبية والعلمية وكل أصحاب الخبرة للوصول إلى صيغ تكفل مساهمة قطاع الأعمال العام في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة جنباً إلى جنب القطاعين الخاص والأهلي !

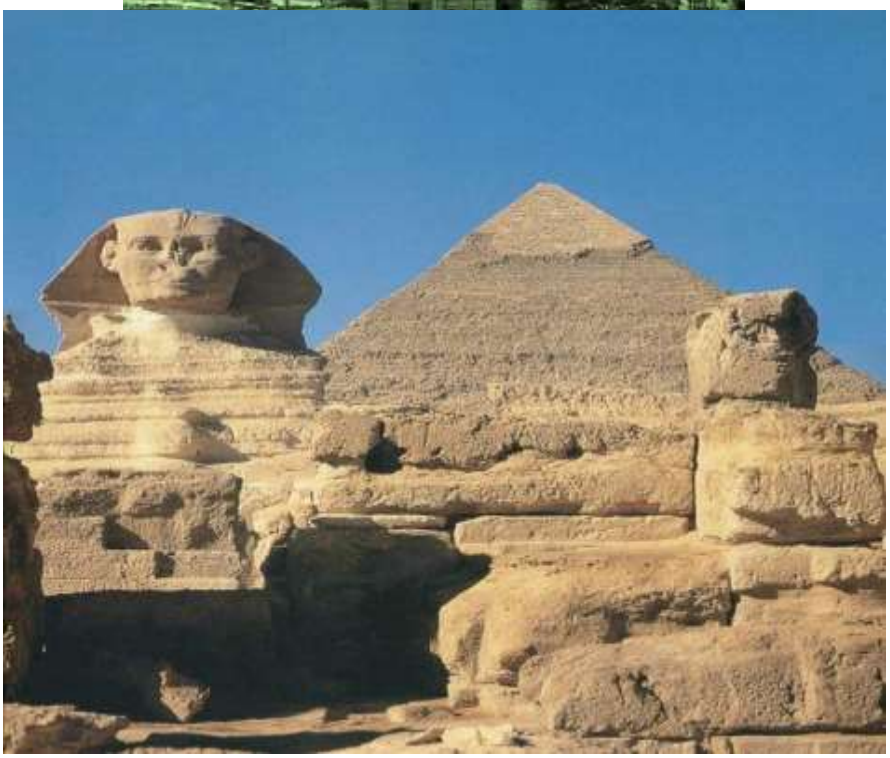

8. عقبات على طريق الشمية والنهضة الوطنية[93]!

انشغل الناس في المحروسة خلال الأيام القليلة الماضية بعدة مآس تعبر كل منها عن عقبة رئيسية في طريق نهضة وتقدم الوطن. فقد كانت جريمة نجع حمادي نموذجاً بشعاً للتخلف الفكري والجمود السياسي الذي أصاب نظام الحكم لسنوات طويلة حيث ترك جذور تلك النعرة الطائفية الخاطئة تنمو وتتشند من دون مواجهة حقيقية لأسبابها ومصادرها. وأكتفي النظام الحاكم بحكومته وحزبه بإلقاء المشكلة في عهدة الأجهزة الأمنية من ناحية ورجال الدين الرسميين من ناحية أخرى، فلم تحقق أياً من الطرفين الأمني والديني نجاحاً يذكر في نزع فتيل الشقاق والخلاف بين المصريين، وأكتفي الجميع بإطلاق الشعارات وتبادل الزيارات المظهرية التي يعرف الجميع مسبقاً أنها لا تتعامل مع أسباب المشكلة الكامنة في ثقافة متخلفة تغذيها نظم بالية للتعليم ووسائل إعلام حكومية وخاصة غير مؤهلة للتعامل مع مثل تلك القضايا.

كذلك روع المصريون بفشل ذريع للحكومة الذكية في التعامل مع كارثة السيول في أسوان وسيناء والتي فاجأت المسئولين جميعاً سواء في الحكومة المركزية أو في المحافظات وهم غير مستعدين ولا واعين باحتمالات السيول رغم تحذير هيئة الأرصاد الجوية، ولتكشف السيول عن جهل فاضح حين وافقت أجهزة حكومية على إقامة مبان ومنشآت عامة في مواقع معروف من مئات السنين أنها مخرات للسيول، وكان العذر الذي قدمته تلك الأجهزة أن المنطقة لم تشهد سيولاً منذ ثلاثين عاماً! وكان تعامل الحكومة في إدارة الأزمة بعد وقوعها مظهراً كئيباً للفشل وعدم القدرة على المواجهة المنظمة لغياب الخطط والسيناريوهات وافتقاد أجهزة الدولة على مختلف المستويات من أعلاها إلى أدناها لمنطق وتقنيات وثقافة إدارة الأزمة.

وكان استقبال أهالي العريش للدكتور نظيف رئيس الوزراء دليلاً على الوعي الشعبي الرافض للحكومة التي تفتقد الحس السياسي في التعامل مع الناس، لذا كان خير ما فعله هو مغادرة المكان. ولكن العجيب أن دكتور نظيف لم يرس قبل مغادرته لموقع الكارثة أن يلقي قنبلة توضح مدى العشوائية في الفكر الحكومي والانتهازية التي تتمتع بها الحكومة الذكية في استغلال مآسي الوطن لترويج مقولات غير صحيحة وتقديم وعود يعلم رئيس الوزراء قبل غيره أنها لن تتحقق. فقد أعلن دكتور نظيف قبل مغادرته العريش

---

[93] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

أنه «تم وضع خطة متكاملة لتنمية شمال سيناء سياحيا وعمرانيا وصناعيا وتحسين وتطوير حالة البنية الأساسية ورفع كفاءة المرافق وتطوير الميناء والعمل على الحد من آثار وأضرار السيول"، ولم يوضح السيد رئيس الوزراء متى تم إعداد تلك الخطة ولماذا لم يعلن عنها قبل كارثة السيول وما هي الاستثمارات المقدرة لها وهل تتوفر فعلاً أم سيكون مصيرها كمصير الخطة السابقة لها والتي أعلنها رئيس وزراء سابق هو دكتور الجنزوري عام 1995 وقال يومها أن الاستثمارات المخصصة لها تبلغ 75 مليار جنيه، ثم انفض السامر ولم يتحقق شيء !

وتأبى السيدة الفاضلة ميرفت التلاوي وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة إلا أن تتكأ مزيداً من جروح الوطن والمواطنين في حديثها مع صحيفة المصري اليوم حين كشفت عن نجاحها في الحصول على تمويل ياباني لإنشاء كوبري السلام بزعم أنه أساسي في خطة تنمية وتعمير سيناء وتوطين ثلاثة ملايين مصري هناك، ثم يكتشف اليابانيون أنه لا تنمية ولا تعمير والناس جميعا يشاهدون الكوبري ينعى من بناه .

كذلك أوضحت الوزيرة ميرفت التلاوي الضغوط التي كان يوسف بطرس غالي وزير المالية يمارسها عليها من أجل أن توافق على استثمار أموال التأمينات – 200 مليار جنيه في ذلك الوقت - في بنك أمريكي، وكيف أنها رفضت هذه الضغوط وأنهت مقابلة يوسف بطرس غالي ورفيقه رئيس البنك الأمريكي حين قالت لهما " المقابلة انتهت" ! تلك المعلومات الخطيرة تعتبر في الحقيقة بلاغ إلى النائب العام للتحقيق مع المسئولين عن إهدار فرص التنمية في سيناء والذين كان جمودهم الفكري وعلاقاتهم برجال الأعمال وراء إهدار موارد الوطن وتمكين المستغلين والانتهازيين من اغترافها ونهبها . ومن عجب أن أحداً ممن ذكرتهم السيدة التلاوي في حديثها لم يرد ليوضح أو يفند ما قالته الوزيرة السابقة الشجاعة مما يؤكد صحة قولها .

ويأبى أهل الحكم إلا أن يضيفوا إلى آلام الناس في المحروسة المزيد بتقديم نماذج متكررة لخطاب سياسي متخلف يراوغ ويلتف حول حقيقة ما يريدونه، من ذلك مشروع " العقد الاجتماعي الجديد" بدأت دوائر الحكم والحزب الحاكم في الترويج له من دون أن تتاح الفرصة الحقيقية للطرف الآخر في العقد أن يناقشوه – وهم المواطنون - ، ومن دون أن يتعرض إلى القضايا الجوهرية التي تجب أن يتضمنها مثل هذا العقد الجديد وهي قضايا نظام الحكم وإقامة الديموقراطية وإزالة ما يعترضها من عقبات تتمثل في النظام الرئاسي المفرط في منح الصلاحيات كلها لرئيس الجمهورية مع عدم خضوعه لأي شكل من أشكال المساءلة ! وفي ذات الوقت، ينشدق الجميع في دوائر الحزب الحاكم وحكومته بأنهم ديمقراطيون وأنهم

منحازون للفقراء ومحدودي الدخل، بينما كل ممارساتهم تؤكد الرغبة الجارفة في الاستئثار بالحكم والسيطرة على مقاليد الأمور ونبذ أي احتمالات لتداول السلطة على أساس ديمقراطي.

وفي مواجهة كل تلك الأوضاع المثيرة لليأس والإحباط يكون من المهم تأكيد حقيقة أساسية، أن ما أصاب مصر من تخلف وتردي على كافة الأصعدة هو نتاج نظام حكم بدأ مع ضباط يوليو 1952 وقام على إلغاء الديموقراطية وترسيخ الحكم الفردي الذي أطاح بكل القيم العلمية والأسس الإدارية والاقتصادية التي تقوم عليها مؤسسات الدولة وفعالياتها. وبذلك تتضح الصورة جلية، إن إصلاح الأوضاع العامة في مصر لا يمكن تحقيقه بجدوى وفعالية إلا باعتماد نظام حكم وتنظيم سياسي يؤكدان المسلمات التي قامت على أساسها نهضة الشعوب المتقدمة، والتي كانت بداياتها قائمة في مصر قبل يوليو 1952.

إن إزالة العقبات على طريق النهضة المصرية يبدأ من تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل باعتبارهما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن العنصر الأول في مشروع تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي يجب أن يكون إعداد دستور عصري يحدد المبادئ الأساسية لقيام نظام جمهوري برلماني ديمقراطي يتيح اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. كما يوفر الدستور الجديد الأسس والآليات الديموقراطية التي تضمن أن يحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي الدستور الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء للمحاكمة أمام قضائهم الطبيعيين.

إن الهدف من صياغة دستور جديد لمصر هو توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديموقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع

المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم لحقوقهم النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل في نظام للحكم يساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين على اختلاف عقائدهم الدينية الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

ومن أجل إقامة حكم برلماني ديمقراطي ينعم فيه المصريون جميعاً بالفرص المتكافئة ويمارسون حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرياتهم الدينية، ويؤدون ما عليهم من واجبات والتزامات نحو الوطن، يدعو حزب الوفد في برنامجه الانتخابي الجديد إلى " إعادة تملك الوطن" بالعمل السياسي الناضج واقتحام حلبة الانتخابات التشريعية القادمة لمجلسي الشورى والشعب تحت إشراف قضائي كامل، وإعلاء كلمتهم واضحة صريحة فيمن يريدونه رئيساً لهم في 2011.

ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد قامت ثورة 25 يناير 2011 وثورة 30 يونيو 2013 ولم تتحقق دعوة حزب الوفد بعد، وأيضاً لم يعد حزب الوفد فاعلاً في المشهد السياسي المصري كما كان متوقعاً، ولم يتمكن المصريون من " إعادة تملك الوطن" بعد، ولا يدري أحد في المحروسة متى يتحقق ذلك الحلم!!!

عن الفساد والإهمال. . . أتكلم!

9. قصة فساد علمي . . . . . حكاية جامعة النيل[94]!

أصبحت حكاية جامعة النيل موضوعاً للاهتمام العام بعد ما نشر عن أسلوب تكوينها وكيف آلت ملكيتها إلى جمعية أهلية صدر لها قرار باعتبارها ذات نفع عام بينما تحملت وزارة الاتصالات – ولا تزال – كامل قيمة الأرض والمنشآت والتجهيزات. وابتداء أؤكد أنني مع قيام جامعة تكنولوجية متميزة على أساس جاد تنهض برسالة التعليم التكنولوجي وتضيف إلى المنظومة الوطنية للجامعات. ولكن يهمني أيضاً إبراز بعض الجوانب المهمة التي لم تحظ بقدر كاف من التحليل والتمحيص حتى الآن في موضوع تلك الجامعة.

أول تلك الجوانب هو كونها جامعة خاصة لا تهدف إلى الربح كما نص على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم 255 لسنة 2006 الصادر بإنشائها، ثم وبعد صدور قانون رقم 12 في شأن الجامعات الخاصة والأهلية في مارس 2009 اكتسبت جامعة النيل – دون غيرها صفة الجامعة الأهلية. ولا نعلم إن كان قد صدر قرار من رئيس الجمهورية بذلك حيث تنص المادة رقم 12 من القانون المذكور على أن يصدر بإنشاء الجامعة الأهلية قرار من رئيس الجمهورية؟

وكون الجامعة قد اتخذت صفة "الأهلية" فإن ذلك يثير قضية مهمة حيث الأصل في الجامعات الأهلية أن يقوم بإنشائها وتمويل عملياتها والإنفاق عليها مواطنون من الأهالي. ولذلك سميت أهلية نسبة إليهم – أو مؤسسات خيرية أو أوقاف تخصص للإنفاق على الجامعات الأهلية – ولم نسمع في تاريخ الجامعات الأهلية في العالم أن هناك جامعة أهلية يتقدم بطلب إنشائها مؤسسة تتخذ شكل جمعية أهلية، بينما تتولى الدولة ممثلة في وزارة مهمة سداد قيمة الأرض التي تقام عليها الجامعة وتمويل كامل الاستثمارات اللازمة لإقامة منشآتها وتجهيزاتها.

ومما يزيد الأمر غرابة أن الجامعة تصف نفسها على موقعها في شبكة الإنترنت بأنها جامعة لا تسعى إلى الربح ومملوكة ملكية خاصة ومستقلة إدارياً، كما تؤكد الجامعة أنها الأولى من نوعها في مصر التي يتم إنشاءها بأسلوب الشراكة بين القطاع الخاص وممثله منظمة غير حكومية هي المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي والحكومة ممثلة في وزارة الاتصالات ثم الصناعة ممثلة في عدد من الشركات.

---

[94] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

وإذا كان الأصل في الشراكة أن يقدم كل شريك حصة في رأسمال المشروع الذي تشاركوا في إقامته، إلا في حالة جامعة النيل حيث لا نعلم ما هي مساهمات باقي الشركاء، خلاف وزارة الاتصالات! ومما يثير الشك أن يتضمن قانون الجامعات الخاصة والأهلية في المادة الرابعة منه تعديلاً ينص على أن يستبدل بنص المادة 189 من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972 نصاً جديداً يتيح لتلك الجامعات أن تساهم في إنشاء ودعم الجامعات الأهلية! فهل القصد من ذلك التعديل فتح الأبواب أمام الجامعات الحكومية لكي تقدم مزيداً من الدعم والتمويل لجامعة النيل؟

وبرغم أن الجامعة تصنف على أنها "أهلية" إلا أن انفراد وزارة الاتصالات بتحمل كافة نفقات إنشائها يمثل مخالفة واضحة للقانون رقم 12 لسنة 2009 بشأن الجامعات الخاصة والأهلية و تخضع له الجامعة، حيث تنص المادة رقم 13 منه على أن " تتكون موارد الجامعة فضلاً – عما يؤول إليها ممن طلب إنشاءها – ومن المساهمات المالية والأصول العينية التي يقدمها لها المواطنون والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والجمعيات الأهلية والمؤسسات ذات النفع العام وهيئات المجتمع المدني، وذلك بالإضافة إلى المصروفات الدراسية ومقابل الخدمات والموارد البحثية"، حيث لا دليل على أن من طلب إنشاء جامعة النيل وهي المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي قد قدمت أي موارد للجامعة، بل على العكس فقد آلت ملكية الجامعة إلى تلك المؤسسة!

والسؤال الذي تحتاج إجابة واضحة ومحددة كيف تم تمليك الجامعة إلى الجمعية الأهلية التي تقدمت بطلب إنشائها بينما لم يقدم أعضاء تلك الجمعية أي مساهمة مالية وتحملت وزارة الاتصالات كافة تكاليف الإنشاء شاملة قيمة الأرض؟ من جانب آخر، فإن اعتبارها جامعة أهلية يعفيها من الخضوع للضرائب على خلاف الجامعات الخاصة التي ألغت الحكومة ما كانت تتمتع به من إعفاء ضريبي!

الموضوع الثاني يثير الاهتمام في حكاية جامعة النيل أنها مصنفة باعتبارها جامعة بحوث Research University في المقام الأول ويؤكد هذا التصنيف نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء الجامعة بأنها " تهدف إلى إنشاء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة تعنى أساساً بالبحث العلمي التطبيقي في كافة المجالات العلمية المتقدمة والتخصصات البينية من خلال شراكة وثيقة مع الصناعة ومؤسسات الأعمال المصرية وبالتعاون مع أكبر الجامعات والمراكز البحثية العالمية"، والأساس في جامعة البحوث أن البحث العلمي يمثل الجانب الأكبر من نشاطها، ولكننا لا نعلم حتى الآن أن جامعة النيل لها نشاط بحثي ملموس.

وكان الواجب على المهتمين بالدفاع عنها أن يبرزوا هذا الدور البحثي الذي تقوم به الجامعة، وما هي مجالات البحوث المنشغلة بها والمشاريع البحثية الجاري تنفيذها وحجم التمويل المخصص لها ومصادره. كما يجب على الجامعة أن تبرز قوائم بأسماء وتخصصات الباحثين والعلماء ن يشكلون قاعدتها العلمية والبحثية وتوضح خلفياتهم وإنجازاتهم العلمية سواء محلياً أو عالمياً.

وإذا كان البحث العلمي هو الجناح الأول لأي جامعة بحثية، فإن الدراسات العليا تمثل جناحها الثاني.

وبرغم أن المادة الرابعة عشرة من قرار رئيس الجمهورية تسمح للجامعة بمنح درجة البكالوريوس، إلا أن التركيز على الدراسات العليا وبرامج الماجستير والدكتوراه كان ينبغي أن يكون هو محل الاهتمام الأكبر للجامعة، الأمر الذي يبدو مثاقضاً مع عدم وجود برامج لدراسة الدكتوراه بها واتجاهها إلى التوسع في برامج البكالوريوس في مجالات مكررة بكثير من الجامعات الحكومية والخاصة والتي تركز أنشطتها أساساً في الجانب التعليمي.

وثمة أمر يثير الدهشة أن جامعة النيل التي يتصور أنها أنشأت على أعلى مستوى أكاديمي لا تتيح معلومات حول سعيها للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد التي تعتبر الحكومة أن إنشاءها كان واحداً من أهم إنجازاتها السنين! وفي موقع الجامعة بشبكة الإنترنت اعتراف بأنها لم تحصل على "الاعتماد" وإن كانت الجامعات التي تتعاون معها تعترف بها!

ونأتي إلى قضية أن الجامعة لا تهدف إلى الربح والتي تساق للتدليل على استحقاقها صفة أنها جامعة أهلية تستحق الرعاية والدعم من الدولة، وهو قول حق يراد به باطل. فإذا كانت وزارة الاتصالات قد تكفلت بكافة متطلبات الجامعة ونفقاتها ابتداء من تخصيص مبان لها في القرية الذكية تباشر منها نشاطها لحين اكتمال مبانيها في موقعها الجديد بمدينة الشيخ زايد، فإن ما سوف تحصل عليه الجامعة من الرسوم الدراسية المرتفعة سوف ينفق في الأساس على رواتب أعضاء هيئة التدريس والعاملين، ثم مكافآت إدارة الجامعة وأعضاء مجلس الأمناء، وهو الأمر الذي يوحي بأنها ستكون مكافآت سخية استناداً إلى ضخامة الرسوم والتي تبلغ مستويات قياسية حتى بالنسبة للجامعات الخاصة في مصر!

وقد يكون لازماً أن تنشر الجامعة بياناً بإيراداتها ومصروفاتها وما تحقق من فائض أو خسائر عن سنوات عملها منذ إنشاءها.

وبعد صراع قضائي استمر عدة سنوات بقيادة المغفور لهما أستاذ دكتور إبراهيم بدران رئيس مجلس الأمناء السابق لجامعة النيل وأستاذ دكتور عبد العزيز حجازي عضوي المجلس، تمكنت الجامعة من استرداد أرضها ومبانيها في ميدان جهينة بمدينة السادس من أكتوبر واستخلصتها من القائمين على أمر مدينة زويل.

والأمر الآن مسئولية مجلس الأمناء الحالي برئاسة السيد/ عمرو موسى لتحقيق أهداف الجامعة وتحقيق الأمل في أن تصبح الجامعة البحثية الرائدة في مصر!

بنك التعمير والإسكان يساهم في أعمال جامعة النيل ب 3 مليون جنية

10. إهمال جامعات البحوث. . . تعطيل للعلم والمجتمع[95]!

أثار الحديث المنكرر عن جامعة النيل قضية مهمة وهي الدور الرئيس الذي تلعبه جامعات البحوث في تقدم العلم والمجتمع في الدول المتقدمة، وضرورة التحول بجامعاتنا الرئيسة كجامعة القاهرة وعين شمس والإسكندرية إلى جامعات تهتم بالدرجة الأولى بالبحث العلمي الأساسي والتطبيقي.

إن جامعات البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً هي القاطرة التي تقود حركة التقدم العلمي وما يترتب عليها من تطوير مجالات الحياة من الطب والعلاج إلى الصناعة والزراعة وكافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تحدد مكانة الدولة وتبني قدراتها التنافسية.

وحين الحديث عن جامعة النيل باعتبارها نشأت في الأساس لتكون جامعة بحوث أسترجع ما كتبه أستاذنا الدكتور إبراهيم بدران في كتابه القيم "دراسة في فقه التنمية التكنولوجية والتعليمية" من أن جامعة البحوث هي "نموذج جامعي جديد يركز على منظومة تعليمية تعتمد على البحوث المتقدمة التي تهدف إلى الامتياز". ويرى الدكتور بدران أن "تلك الجامعات تركز على إجراء بحوث متقدمة تخدم أهدافاً اجتماعية اقتصادية وعسكرية، كما يكون اهتمامها الأساسي هو الدراسات بعد الجامعية والتي تركز على مشاكل التنمية، مع التركيز على استمرارية تطوير التعليم وإعادة تأهيل الأفراد في مراحل متتالية"، وتلك صفات لا نزال ننتظر تحققها في جامعة النيل.

كتاب عن "فقه التنمية" للدكتور إبراهيم بدران

يعرضه الأستاذ السيد ياسين

---

[95] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

هوامش على فقه الشمية !

بتاريخ 14 نوفمبر 2009

تفضل العالم الجليل الدكتور إبراهيم بدران بإهدائي نسخة من كتابه الذي أصدرته أخيرا "دار الشروق" بعنوان لافت للنظر هو "دراسة في فقه الشمية التكنولوجية والتعليمية" . والدكتور بدران أستاذ الجراحة بكلية طب قص العيني جامعة القاهرة، ولكنه تحكم حبه الشديد للمعرفة العلمية، تجاوز تخصصه الدقيق وأصبح خبيرا في قضايا الشمية التكنولوجية والتعليمية.

وقد شغل الدكتور بدران مناصب رفيعة، فقد كان رئيسا لجامعة القاهرة، وشغل منصب رئيس أكاديمية البحث العلمي، وكان وزيرا للصحة.

وهو في هذا الكتاب الفريد يجمع خلاصة فكره العميق في مشكلات الشمية بوجه عام، وقضايا الشمية التكنولوجية بشكل خاص، بالإضافة إلى اجتهاداته في موضوع تطوير التعليم الجامعي.

وهو يقدم لكتابه بالعبارات التالية ذات الدلالة:

لقد أيقنت منذ مقتبل العمر أن المعرفة والبحث هما السبيل القويم لإحراز الشمية التي تأكد بعدها أنها شريعة للتقدم والبقاء في زمن أصبحت فيه قدرة العقل وكفاءة الابتكار هما المؤهل للتنافس والرفعة للدول والشعوب، لذلك دعتني الظروف في أخريات رحلة الحياة أن أعتصر الذاكرة عما اجتبيناه في مسار الرحلة الشاقة التي كتبت علينا ومشيناها من أوائل أربعينيات القرن العشرين عندما التحقنا بكلية الطب جامعة القاهرة وحتى اليوم.

والآن رأيت أن أختص محصلة هذه الرحلة الشاقة في وريقات رؤية لا أدعي أنها شخصية، ولكنها خلاصة خبرة وجهد جيل كامل قدمنا فيها ما أمكننا وقدر لنا من جهد وعطاء مخلص في مرحلة من تاريخ مصر.

وهكذا .بتواضع العلماء. يعتبر الدكتور بدران أن اجتهاداته الفكرية هي جزء من إنتاج جيل كامل من العلماء والمتخصصين لا يتردد في الاقتباس الموثق من أهم أفكارهم.

والكتاب ينقسم إلى كتابين:

الأول منهما عنوانه "بين التعليم والتطور التكنولوجي والسياسي"

والثاني عنوانه "بناء القدرات القومية عبر إصلاح الجامعات"

ويتضمن كل كتاب منهما مباحث متعددة.

وأنا لست في مجال عرض تقليدي للكتاب، ولكنني أريد أن أناقش عددا من أهم الأفكار التي طرحها الدكتور بدران، من واقع اطلاعاته النظرية وخبراته العملية الفريدة والمتنوعة.

ولقد لفتت نظري بشدة الفقرة الرابعة من المبحث الأول وهي بعنوان "صرخة ألم عن مرحلة سبقت"، تحاول فيها أن يراجع مراحل تاريخية سابقة، ويركز فيها على ما شاب عملية صنع القرار من سلبيات متعددة، مما أدي إلى صدور قرارات متعجلة سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت لها من بعد آثار بالغة السلبية.

وفي تقديري أن الخواطر العشرة التي طرحها الدكتور بدران عن أحداث في تاريخ مصر الحديث والتي تحتاج كما قال. إلى وقفة، تستحق كل منها مناقشة بالغة العمق، لأنه انتقى بخبرته العميقة عددا من أهم القرارات التي أدت إلى تفاعلات اجتماعية معقدة من بعد، تسببت في حالة من حالات التدهور في الأداء المجتمعي في مصر، على مستوي الحكومة وعلى صعيد الجماهير على السواء.

الخاطر الأول

ويطرحه الدكتور بدران في شكل سؤال مؤداه، هل الإقدام على الإصلاح الزراعي بعد قيام الثورة كان خيرا أم غير ذلك؟ والرجوع عنه أخيرا هل كان صوابا؟ لا شك أنها قرارات تحتاج التقييم والتوقف.

والدكتور بدران بطرحه هذا السؤال، إنما يبدأ من البدايات الأولي لمحاولة التغيير الجذري للمجتمع المصري، والتي أقدمت عليها ثورة يوليو 1952.

والواقع أن قصة الإصلاح الزراعي في مصر طويلة وتمتد جذورها إلى ما قبل الثورة. وذلك لأن المتتبع للتاريخ السياسي والاجتماعي لمصر في الأربعينيات والخمسينيات على وجه الخصوص، يعرف أن مشكلة الإقطاع كانت مشكلة مزمنة لأنها تمثلت في انقسام طبقي حاد بين حفنة من كبار ملاك الأرض ن امتلكوا آلاف الأفدنة، والملايين من الفلاحين الفقراء ن كانوا يحوزون ملكيات بالغة الصغر أو يعملون أجراء، وكان يطلق عليهم "عمال التراحيل"، ن "يشحنون" من قرية إلى أخري للقيام بالأعمال الزراعية الشاقة في أراضي كبار الملاك مقابل أجور ضئيلة.

وبالرغم من أن المجتمع المصري قبل الثورة كان مجتمع الباشوات والبكوات من طبقة الأعيان ن يملكون الثروة ويسيطرون على السياسة أيضا من خلال عضويتهم في مجلسي النواب والشيوخ، إلا أن عددا من الساسة المثورين ن ينتمون جميعا إلى الطبقة البورجوازية الحاكمة، أحسوا بأن هذا الموقف الطبقي بالغ الخطورة على الاستقرار السياسي في مصر وعلى الأمن الاجتماعي. ولذلك بادر عدد منهم. بحكم عضويتهم لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ. بتقديم مشروعات قوانين للإصلاح الزراعي، رفضت جميعا لأن غالبية أعضاء المجلسين هم. بكل بساطة. من كبار الملاك، فكيف يوافقون على تشريعات تهدف إلى الحد من ملكياتهم؟

أول هذه المشروعات لقوانين قدمه الدكتور إبراهيم يومي مذكور باسم "جماعة النهضة القومية"، وهي جماعة تشكلت من عدد من المثقفين الليبراليين ن يؤمنون بأهمية إصلاح المجتمع. والجمعية كانت لديها خطة للإصلاح الشامل، وكانت مجلة "الفصول " التي كان يرأسها الكاتب الكبير محمد زكي عبد القادر، هي منبر هذه الجمعية التي نشرت عديدا من المقالات التي كتبها اعضاؤها .

وقد اهتممت اهتماما خاصا "بجماعة النهضة القومية" حين كنت مديرا لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، لأنها جماعة رائدة في مجال الإصلاح الاجتماعي. وكلفت المرحوم الدكتور رءوف عباس المؤرخ المعروف والذي كان رئيسا لوحدة البحوث التاريخية بالمركز، لكي يكتب كتابا عن هذه الجماعة ويسرت له الحصول علي محاضر الجمعية وأوراقها، ونشر الكتاب بالفعل الذي أصبح المرجع الوحيد عن هذه الجماعة.

وقد أتيح لي أن أطلع على مشروع القانون المقترح للإصلاح الزراعي الذي قدمه الدكتور إبراهيم يومي مذكور باسمه لمجلس الشيوخ. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية المقترحة للمشروع ما نصه تقريبا "إن لم نقم بإصلاح زراعي في مصر ستقوم ثورة في البلاد، ونحن نريد تحاشي قيام الثورة". وهكذا أدرك هذا الجناح من أجنحة البورجوازية المصرية المثورة أن الإصلاح الزراعي ضرورة للاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي. وقدم أيضا المناضل المعروف ابراهيم شكري مشروعا للإصلاح الزراعي لمجلس النواب بحكم عضويته للمجلس ورفض. وقدم أيضا محمود خطاب مشروعا مماثلا لمجلس الشيوخ ورفض أيضا ومعني ذلك كله أنه حتى البورجوازية المصرية أدركت ضرورة القيام بإصلاح زراعي.

ولذلك لم يكن غريبا أن تبادر ثورة يوليو 1952 بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول، بعد ستة أسابيع فقط من قيام الثورة، لأن الأرض كانت ممهدة لحكم المشاريع الثلاثة السابقة التي قدمت للمجالس النيابية ورُفضت.

وقد عدل قانون الإصلاح الزراعي الأول عدة مرات، واعتبرته الثورة أحد الأعمدة الأساسية في مشروعها لتحقيق العدالة الاجتماعية. وكان توزيع الأراضي الزراعية المصادرة على الفلاحين المعدمين حدثا سياسيا واجتماعيا، أدي إلى شعبية واسعة للثورة في بداية حكم الضباط الأحرار ن مثلهم مجلس قيادة الثورة.

يتساءل الدكتور بدران هل كان الإصلاح الزراعي ضرورة؟

ويجيب. بناء على التحليل الاجتماعي للمجتمع المصري قبل الثورة والذي شهد فجوة طبقية كبري بين الأغنياء والفقراء في مصر المحروسة وكان يطلق عليها "المشكلة الاجتماعية". أنه كان بالفعل ضرورة.

غير أن تطبيق القانون ذاته شابه عديد من الأخطاء نتيجة التفسيرات القانونية العقيمة أو المنحيزة، وبسبب البيروقراطية المصرية التي أفقدت القانون محتواه الثوري. وقد توصلنا في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى هذه النتائج بناء على مشروع بحثي كبير أشرفت عليه حين كنت خبيرا بالمركز، وشاركني مجموعة من كبار أساتذة القانون والتاريخ والاجتماع. وقد أجرينا بحثا ميدانيا واسعا لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقانون أشرفت عليه، وقام بكتابة تقريره النهائي الدكتور علي ليلة أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.

الخاطر الثاني

غير أن الشق الثاني من السؤال الذي يطرحه الدكتور بدران بالغ الأهمية وهو هل الرجوع عن الإصلاح الزراعي أخيرا كان صوابا؟ وهو سؤال يحتاج للإجابة عنه إثارة تساؤلات عدة أهمها على الإطلاق، لماذا صدر القرار السياسي بالرجوع عن قوانين الإصلاح الزراعي؟ وماهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على ذلك؟

أسئلة هامة فجرها سؤال واحد من "خواطر" الدكتور إبراهيم بدران التي تعكس قراءته الدقيقة لتاريخ مصر المعاصر، ورؤيته النقدية لطريقة صنع القرار في عديد من المجالات!

والآن نعود لاستكمال موضوع جامعة النيل

ولو نظرنا إلى جامعات البحوث في الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنها تتصف بعدة خصائص تميزها عن الجامعات التقليدية – وهو ما نرجوه في جامعة النيل وجامعاتنا الحكومية الكبرى- ، وأول تلك الخصائص أن يكون البحث العلمي هو مجال نشاطها الرئيس، ويقاس ذلك بحجم الإنفاق على المشروعات البحثية وحجم ما تحصل عليه الجامعة من عقود حكومية لإجراء بحوث في موضوعات تهتم بها الدولة. وفي أهم جامعات البحوث الأمريكية يصل الإنفاق على البحث العلمي إلى مئات الملايين من الدولارات سنوياً وتشكل العقود الحكومية نسبة كبيرة منها تصل في بعض الجامعات إلى 50%. وعلى سبيل المثال بلغ الإنفاق على البحوث عام 2006 في جامعة جونز هوبكنز وهي جامعة خاصة ما يقرب من 1.4 بليون دولار، وفي جامعة ويسكنسون بمدينة ماديسون وهي جامعة حكومية حوالي 831 مليون دولار. وأغلب هذه البحوث ممولة بعقود حكومية. وقد احتلت الجامعات الحكومية الأمريكية المراكز من الثاني وحتى السابع على المستوى الوطني في حجم الإنفاق على البحوث عام 2007 . كذلك تهتم جامعات البحوث بالدراسات العليا في المجالات العلمية رفيعة المستوى، وبلغ عدد درجات الدكتوراه التي منحتها جامعة ساوث إيسترن مثلاً 911 درجة وذلك في عام 2007 بينما منحت جامعة كاليفورنيا [بركلي] 903 درجة في نفس العام. وإذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية بها ما يزيد عن مائتين وخمسين جامعة بحوث لأدركنا حجم الإنجاز العلمي الذي تحققه تلك الجامعات وهو ما يمثل القاعدة الأساسية لتقدم الدولة اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً . وتعتبر جامعات البحوث مراكز تنمية واحتضان العلماء والباحثين المبرزين، فقد بلغ عدد العلماء الحاصلين على تقدير وطني National Merit في عام 2007 بجامعة هارفارد الأمريكية 359 عالماً وفي جامعة تكساس [أوستن] 291 عالماً وذلك على سبيل المثال.

ومن أسف، فإن جامعاتنا الكبرى تفتقد ذلك المحور البحثي المهم، وينحصر البحث العلمي فيها على ما يقوم به أعضاء هيئات التدريس من بحوث منفردة تهدف استيفاء متطلبات الترقية إلى الوظائف الأعلى من دون أن يكون لها أي انعكاس على قضايا التنمية أو تطوير وتنمية المعرفة والإضافة إلى منظومة العلم والتطبيق. ومن المؤسف أن موازنات الجامعات المصرية لا تتضمن اعتماداً مالياً لتمويل البحوث، كما يندر أن تجد جامعة مصرية بها خطة بحثية واضحة. وهي تولي اهتماماً أقل كثيراً لبرامج الدراسات العليا بينما

تنصرف إلى التركيز على التعليم وخاصة في مستوى الدرجة الجامعية الأولى [البكالوريوس والليسانس]، وهو ما اتجهت إليه أيضاً جامعة النيل من قبل أن تبدأ برامج الدكتوراه مثلاً - وكانت الدولة قد أعلنت منذ عدة سنوات عن إنشاء أربع كليات للدراسات العليا، في إطار الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم الجامعي، وأسندت إلى كل جامعة من الجامعات الأربع الكبرى مسئولية إنشاء واحدة من تلك الكليات، ثم ما لبثت الفكرة أن اختفت وتوقف المشروع.

كما تعتمد جامعات البحوث على جمع التبرعات والهبات وأموال الوقف التي تخصصها الأفراد والمؤسسات المجتمعية لدعم البحوث، فقد بلغ ما حصلت عليه جامعة ستانفورد في عام 2007 ما يقرب من 835 مليون دولار وحصلت جامعة هارفارد على 613 مليون دولار في ذات السنة. وتعتبر قدرة الجامعة على اجتذاب الأموال من المجتمع دلالة على تفوقها العلمي وتعبيراً عن ثقة المجتمع في قدراتها البحثية، تستوي في ذلك الجامعات الخاصة والحكومية، وهذا يذكرنا بما فعلته الأميرة فاطمة إسماعيل التي أوقفت مساحة كبيرة من أراضيها للإنفاق من ريعها على الجامعة المصرية عند نشأتها كما تبرعت بمجوهراتها الثمينة لتوفر للجامعة سيولة مالية كانت في أمس الحاجة إليها، وهو ما نأمل أن يتجه إليه أفراد ومؤسسات المجتمع المصري وقطاعات الأعمال به لدعم الجامعات وتمويل خططها البحثية والعلمية.

وحين تطرقت إلى قضية تخصيص أرض الدولة لجامعة النيل التي تحملت وزارة الاتصالات قيمتها، أود اليوم أن أضيف أن هذا تقليد متبع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمنح الحكومة الفدرالية أو حكومات الولايات أراض لجامعات يطلق عليها Land Grant Universities, ويبلغ عددها الآن 106 جامعة وذلك تطبيقاً لقانون يسمى قانون موريل Morrill صدر في العام 1862 ثم عدل في عام 1890 وكان الهدف هو إتاحة أراض تستخدمها الجامعات المستفيدة من القانون [أو تستفيد من عائد بيعها] في تطوير تعليم الزراعة والعلوم والهندسة. وبموجب هذا القانون تم تخصيص مساحات من الأراضي بلغت ما يقرب من 70000 كيلومتر مربع، وفي المقابل تلتزم الجامعات المستفيدة بتطوير مجالات التعليم المنصوص عنها في القانون والتي تمثل احتياج مجتمعي ترعاه الدولة. ولا بأس من أن تطبق الدولة في مصر نفس هذه الفكرة ولكن بشرط أن يتم تعميمها على الجامعات الحكومية والخاصة ولا تقصرها على جامعة النيل، وعلى أن يكون ذلك بإصدار قانون تحدد الشروط الواجب توفرها في الجامعات الراغبة في الاستفادة

من أراضي الدولة وضمانات التزامها بتنفيذ توجهات الدولة في تنمية العلوم وإعداد الباحثين والعلماء، وكذلك بيان قواعد وإجراءات منح تلك الأراضي مع ضمان الشفافية التامة في تلك العملية.

إن غايتنا من طرح هذه القضية والتأكيد عليها هو التنبيه على أهمية تطوير الجامعات الحكومية الرئيسة والجامعات الخاصة الواعدة لتصل إلى مستوى جامعات البحوث القادرة على النهوض بمستوى العلم والمعرفة العلمية ونشر تطبيقاتها في جميع مجالات الحياة وحشد العلماء والباحثين لدراسة وحل مشكلات التنمية ورفع القدرة التنافسية للوطن.

من جانب آخر، نحن ندعو إلى أهمية الشفافية والمصارحة المجتمعية عند إسباغ صفة المؤسسات ذات النفع العام على الجمعيات الأهلية التي تنشأ بغرض إقامة جامعات أهلية لا تهدف إلى الربح كما حدث في حالة جامعة النيل والجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني المعروفة باسم EELU حتى يستطيع أصحاب الحالات المماثلة من غير المتصلين بالدوائر الحكومية الاستفادة كذلك!

11. فساد خطط استصلاح الأراضي.. ولقاء مع الوزير حسب الله الكفراوي[96]!

نظم حزب الوفد لقاءاً مهماً في 2009 كان موضوعه قضية استصلاح الأراضي في مصر باعتبارها ضرورة للتوسع في الأراضي الزراعية وتنمية الإنتاج الزراعي بما يسد حاجة البلاد من المحاصيل الأساسية ويتيح فرصة لتخفيض قيمة الواردات الزراعية خاصة من القمح والحبوب.

وكان المهندس حسب الله الكفراوي هو نجم اللقاء حيث قدم تقريراً وافياً عن قصة استصلاح الأراضي في العشرين سنة الماضية وما كان مستهدفاً تحقيقه وما تحقق فعلاً وأسباب القصور في التنفيذ. وحكى المهندس الكفراوي قصة توشكي وترعة السلام وأوضح الأخطاء التي شابت قرار تنفيذ المشروعين.

والمهندس الكفراوي نموذج فائق للمصري الصميم الذي يعيش مشكلات وهموم الوطن، هو عاشق لمصر يتنفس هواءها ويسعد لتقدمها ويتوجع لحمل مشكلاتها ويألم لآلامها. ورغم أنه ترك منصبه الوزاري منذ خمسة عشر عاماً تقريباً، إلا أنه وهو يتحدث عن مشروعاته لاستصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة يبدو وكأنه يقرأ من كتاب مفتوح. الرجل يتكلم عن الأيام التي عاشها في التخطيط والإعداد لتنفيذ برنامج الحفاظ على الأراضي الزراعية ذي الثلاثة مراحل وكأنه يتكلم عن الأمس القريب، فقد بدأ حديثه عن برنامج مواجهة الزيادة السكانية وتوفير الاحتياجات الغذائية للمواطنين من خلال استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية في ست مناطق هي سيناء، منطقة القناة، البحر الأحمر، الساحل الشمالي ممتداً حتى سيدي برّاني والشيخ زويد، الوادي الجديد وخيرة السد العالي. تلك المناطق الست جرى اختيارها لما يتوفر بها من أراض وشواطئ ومحاجر ومناجم مما يجعلها فرصاً مناسبة لجذب الاستثمارات في مجالات الزراعة والتعدين والسياحة بالدرجة الأولى.

وكانت خطة استصلاح الأراضي نتيجة لدراسة أعدها مكتب استشاري هولندي تحت إشراف لجنة من الخبراء المصريين المتميزين هم المغفور لهم د. عثمان بدران، د. مصطفي الجبلي، ودحسن إسماعيل. وكانت نتيجة تلك الدراسة هي الخطة العامة لاستخدامات الأراضي في مصر. ويقول الكفراوي إن مساحة مصر تبلغ مليون كيلومتر مربع أي ما يعادل 240 مليون فدان يتم زراعة 8 مليون فدان فقط بنسبة 4% تقريباً، وبالتالي فإنه من الضروري العمل على استثمار أكبر مساحة ممكنة من هذه الثروة التي وهبها

---

[96] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

الله للمحروسة. من أجل ذلك كانت الخطة تستهدف استصلاح 3.4 مليون فدان تم تحديد مواقعها بدقة في 26 محافظة وذلك أخذاً في الاعتبار الموارد المائية المتاحة. وأشار المهندس الكفراوي إلى أن الخطة كانت تصل بمساحات الأراضي الممكن استصلاحها إلى حوالي 7–8 مليون فدان حال توفر موارد مائية جديدة نتيجة تنفيذ مشروعي تطهير بحر الغزال وإنشاء قناة جونجلي فضلاً عن تنفيذ وسائل الري الحديثة التي توفر المياه.

وإلى جانب الخطة العامة لاستخدامات الأراضي، فقد ذكر المهندس الكفراوي أن المرحوم المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الري على عهد الرئيس السادات رحمه الله كان قد أعد خطة عامة لاستخدامات المياه تم فيها حصر كافة مصادر المياه المتاحة لمصر من مياه النيل والمياه الجوفية ومياه الأمطار، وكذا ما يمكن توفيره بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي.

وقد أفاض المهندس الكفراوي في شرح مأساة مشروع توشكي والذي بدأت قصته منذ أيام الرئيس السادات في العام 1977، فقد أتاح البنك الدولي ثلاثة ملايين دولار لدراسة إمكانيات الزراعة في جنوب الوادي حيث كان المهندس أحمد هلال وزير البترول وقتئذ قد اكتشف المياه في منطقة شرق العوينات حينما كانت تجري هناك محاولات لاستكشاف البترول. ونتيجة لدراسة البنك الدولي تم الإقرار بعدم جدوى زراعة تلك المنطقة، والملاحظ أن بدايات مشروع زراعة جنوب الوادي كانت تركز على استخدام المياه الجوفية وليس الري بمياه النيل كما حدث في مشروع توشكي بعد ذلك. ثم عادت قصة شرق العوينات للظهور مرة أخرى في أواخر أيام السادات حوالي 1980 حين تم الإعلان عن بدء العمل في زراعة جنوب الوادي وأن الرئيس سوف يقوم بزيارة المنطقة، ولكن بعد أن قام المهندس الكفراوي بتذكير الرئيس بنتيجة دراسة البنك الدولي تقرر إلغاء الزيارة الرئاسية للمنطقة والتي كانت مقررة وتوقف الحديث عن المشروع لينجدد مرة أخرى حين تم توقيع اتفاقية مع وزير الزراعة الإيطالي لزراعة جنوب الوادي، ولما علم المهندس الكفراوي وزير استصلاح الأراضي وقتها بقصة تلك الاتفاقية– ولم يكن طرفاً في المشاورات التي أدت إليها – فقام بعرض القصة على الرئيس مبارك أشار بوقف المشروع لعدم جدواه.

ثم كانت النهاية التي نعرفها جميعاً حين طلعت علينا وزارة الدكتور كمال الجنزوري في مارس 1997 بورقة مصر والقرن الواحد والعشرون لتتبنى مشروعين عملاقين هما تنمية وتعمير سيناء وقدرت استثماراته بما يبلغ 75 مليار جنيه وبدأ تنفيذه ثم توقف تماماً بعد أن خلف وراءه ترعة السلام التي لم تحقق أهدافها ولم

تستكمل مراحلها . والمشروع العملاق الثاني الذي خرج به علينا د. الجنزوري كان مشروع توشكي لزراعة جنوب الوادي برفع مياه النيل النادرة وصبها في ترعة يصل طولها 68 كيلومتر وتم تبطينها بطبقة إسمنتية لمنع تسرب المياه إلى الصحراء ولكنها لا تمنع تبخرها نتيجة درجات الحرارة العالية. وحسب المهندس الكفراوي، فإن كل فدان يروى في أرض توشكي بمياه النيل تحرم خمسة أفدنة في وجه بحري من المياه. وبالنسبة لترعة السلام فالكل يعرف الآن أنها انحرفت عن مسارها كان مخططاً لها كامتداد لترعة الإسماعيلية لتمر في سحارة تحت قناة السويس لتصل إلى وسط سيناء لري وزراعة 400 ألف فدان والتي كانت مسرحاً للدبابات أيام الحرب، وكانت وزارة التعمير قد أعدت مشروعات لإقامة مجتمعات عمرانية في تلك المنطقة، ويتساءل المهندس الكفراوي ونحن معه لماذا تم تحريك مسار الترعة 80 كيلومتر شمالاً لتعبر سهل الطينة وهي منطقة منخفضة حيث يستحيل أن تمر المياه منها إلى الأرض المرتفعة المستهدف زراعتها في سيناء ، فضلاً عن الملوحة الشديدة في سهل الطينة؟

وليس من شك أن الموقف الحالي لاستصلاح الأراضي وتنمية موارد مصر من المياه وترشيد المتاح منها ينصح عن توقف وتجمد النشاط وعدم التحرك لزيادة الأراضي المستصلحة منذ 1993، فقد تم استصلاح مليون وأربعين ألف فدان خلال الفترة 1982/ 1992 من بينها استصلاح 300 ألف فدان في غرب النوبارية يتكون من 300 قرية زمام كل منها ألف فدان، بينما تم استصلاح 572000 فدان في الفترة 1992/1997، ولا يزال موقع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على شبكة الإنترنت يؤكد أن المستهدف استصلاحه في الفترة 1997/2017 هو 3.4 مليون فدان بمتوسط سنوي 170 ألف فدان، بينما نجد الخطة الخمسية السادسة تتضمن هدف استصلاح 3.4 مليون فدان خلال فترة 2007/2012 وبمتوسط سنوي 150 ألف فدان، فأي الوزارتين نصدق؟ والغريب أن وزارة التنمية الاقتصادية لا تزال تنص على أن الملايين الثلاثة وأربعمائة ألف فدان سيتم استصلاحها في مناطق توشكي، شرق العوينات، درب الأربعين وترعة السلام فضلاً عن مناطق أخرى، بينما الموقف المعروف هو تجمد العمل في مشروعي توشكي وترعة السلام وأن ما يجري في شرق العوينات لا يعدو أن يكون استصلاح محدود لتوفير احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الزراعية. ثم تضيف وزارة التنمية الاقتصادية أن برنامج الرئيس الانتخابي يتضمن استصلاح مليون فدان في ست سنوات تنتهي أيضاً في 2012 من دون أن توضح هل هي ضمن الثلاثة ملايين وأربعمائة ألف فدان أم إضافة إليها، كما لم تبين مواقعها !!!

ولعل ما يزيد الموقف صعوبة ما نشهده الآن من تهديد خطير لحاض مص ومستقبلها نتيجة منازعة بعض دول حوض النيل لحقوق مص التاريخية في مياه النيل مما يضاعف من خطورة الموقف ويؤكد الأخطاء الجسيمة التي وقعت فيها الدولة بتنفيذ مشروعي توشكي وترعة السلام ن يمثلان إهداراً لا مثيل له لموارد مص المحدودة من المياه من دون أن يكون لهما أثر يذكر في زيادة الأراضي المنزرعة.

وبالمناسبة، حينما سألت المهندس الكفراوي وما الحل الآن مع ترعة السلام؟ كان رده "يمكن نعملها مزرعة سمكية"!

إن استصلاح الأراضي وزيادة مصادر المياه وترشيد استخدامها قضية حياة لمص بما تختم اعتبارها مسألة أمن قومي توضع على أعلى مراتب الأولوية في برنامج الحكومة.

https://youtu.be/Pb8wTmjxqgA

6/8/2021

12. " أجريوم " والتهوين الحكومي بالصالح العام![97]

لا تزال أصداء قضية مصنع السماد الذي تقيمه شركة أجريوم الكندية في رأس البر تتردد وتتصاعد على المستوى الشعبي في مصر كلها وبصفة خاصة في دمياط.

ويثير العجب في تلك القضية أن إقامة المصنع قد تمت بموافقة الدولة وأجهزتها المتخصصة والتي كانت حريصة بأن تكشف الأضرار والكوارث التي سيأتي بها المصنع لتلك المنطقة السياحية المهمة. وبرغم كل الاعتراض الشعبي المتصاعد والغضب المتفجر عند عامة الناس، تخرج علينا رئيس الوزراء بتصريح يثير العجب والاستغراب حين يقول إن التوافق الشعبي شرط لإتمام المشروع! هكذا يتناسى رئيس الوزراء اليمين الذي أقسمه عند توليه منصبه أن يحافظ على مصالح الوطن والمواطنين، ويهدر رئيس الوزراء كل التقارير العلمية والمعلومات الفنية التي تؤكد مضار إنتاج اليوريا والتلوث البيئي المؤكد من إنشاء المصنع في تلك المنطقة، ويعلق الأمر كله على التوافق الشعبي. هل يعني التوافق الشعبي أن تتغاضى الحكومة عن مسئولياتها في حماية الناس وحماية البيئة وإعمال القانون والعلم في كافة مشروعاتها أو ما توافق عليه من مشروعات لمستثمرين مصريين أو أجانب؟ وكيف يمكن أن يتحقق التوافق الشعبي ورئيس الشركة الكندية يصرح بعد مقابلته لرئيس الوزراء أن الشركة سوف تبذل جهداً أكبر في توضيح الأمر للناس وإقناعهم بجدوى المشروع؟ هل يترك رئيس الوزراء المواطنين فريسة لحملات العلاقات العامة والإعلام الموجه المدفوع الثمن، ويرى أن خضوعهم للضغوط المتزايدة عليهم هو من قبيل التوافق الشعبي؟

---

[97] نشر المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

أجريوم.. كلاكيت ثاني مرة

وقد نجحت الحكومة الذكية بامتياز في تعمية موضوع أجريوم، ففي الوقت الذي أوهمنا أن مشروع أجريوم قد ألغي وأن موبكو استحوذت على أجريوم المصرية بما يعني أن أجريوم الكندية لم يعد لها وجود، تفاجئنا أنباء أن أجريوم الكندية توصلت إلى اتفاق لبيع مشروعها للأسمدة في رأس البر البالغة قيمته 1.4 مليار دولار إلى شركة مصر لصنع البترول "موبكو" والتي استحوذت بموجب الاتفاق على مشروع أجريوم مصر عن طريق مقايضة للأسهم تتملك من خلالها أجريوم [المفروض أنها الكندية] 26% في موبكو. وذكرت المصري اليوم في عدد 12 أغسطس أن موبكو سترتب تمويلا يبلغ 1.1 مليار دولار لتمويل تكاليف المشروعات المستقبلية، وأن أجريوم غير ملزمة بموجب خطة التمويل تلك بتقديم أي مساهمة أخرى في رأس مال المشروع تختلف حوالي 280 مليون دولار من المساهمة التي التزمت بها بالفعل لمشروع أجريوم مصر.

هل فهم أي منا أي شيء؟

هل نعرف الآن على وجه الدقة من اشترى من؟ ومن يملك ماذا في مشروع اليوريا برأس البر؟ ولكي نفهم دعونا نلقي نظرة على الموقف من وجهة نظر أجريوم الكندية كما أعلنته على موقعها على شبكة الإنترنت يوم 11 أغسطس 2008 "أن شركة أجريوم. من خلال شركتين تابعتين ومملوكتين بالكامل. قد توصلت إلى اتفاق مع شركة مصر لصنع البترول "موبكو" بموجبه تستحوذ موبكو على مشروع أجريوم مصر، ويصبح لمساهمي أجريوم مصر حصة ملكية في الشركة المدمجة [موبكو وأجريوم مصر] والتي تمتلك أجريوم [الكندية] فيها نسبة 26% والتي تشمل مشروع إنتاج 675000 طن يوريا الذي انتهت موبكو من إنشائه" ! هل فهمتم شيء؟

ولكن رئيس أجريوم الكندية يلقي بعض الضوء على الاتفاق حين يقول" نحن سعداء أننا تمكنا من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية يسمح لنا بإنشاء تواجد فوري ومركز إستراتيجي طويل الأجل في مصر، بالإضافة إلى توفير إيرادات إضافية وتدفق نقدي تقريباً فورياً ." !

الخلاصة

أن مشروع أجريوم مصر لم يتم إلغاء كما زعم بيان المجلس الأعلى للطاقة، وأن أجريوم الكندية متواجدة في موبكو ولها مصلحة فيها تحقق لها مزايا لم تكن تحلم بها أهمها تخفيها من أعباء تدبير ما يزيد عن مليار دولار لتمويل المشروع والتي أصبحت موبكو هي الملتزمة الآن بتدبيرها . في نفس الوقت ستحصل أجريوم الكندية على حصة من الإنتاج السنوي من اليوريا تبلغ 175000 طن حتى اكتمال مشروع التوسع في الإنتاج سنة 2011 وعندها ستزيد حصة أجريوم إلى 525000 طن سنوياً .

أن الحكومة الذكية مطالبة بنشر الاتفاق الذي تم مع أجريوم والالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية التي تنص عليها قواعد "حوكمة الشركات" التي يفرضها الوزير محي الدين على جميع شركات مصر !

وفي انتظار رد ذكي من الحكومة الذكية !

توابع قضية أجريوم

كثيرة هي تلك الظروف والأوضاع في مصر المحروسة التي تثير الغضب وتدعو إلى الاكتئاب والإحباط، وتدفع المصريين لترديد مقولة " ما فيش فايدة" المشهورة والمنسوبة إلى الزعيم خالد الذكر سعد زغلول الذي لا أتصور أنه قالها ! وفي مقدمة تلك الأسباب الداعية إلى الغضب هو أسلوب التعالي والتجاهل والنظرة الدونية للمصريين من رعاياها – المضطرين بلا اختيار منهم – التي تتعامل به الحكومة الذكية مع القضايا المحورية والمثيرة لاهتمام ملايين الناس البسطاء أصحاب الحق في الحياة والحرية والكرامة في بلادهم.

ولعل قضية أجريوم توفر لنا المثال الواضح والدليل الأكيد أن الحكومة قد اختصت نفسها بصفة الذكاء وافترضت أن المصريين محرومون منه بدرجة كاملة. فقد ظلت الحكومة – وعلى مدى شهور منذ أثيرت الاعتراضات الجماهيرية في دمياط ضد مشروع أجريوم – تلتزم الصمت المريب إلا من تصريحات بين حين وآخر تردد التزامها بتوجيهات الرئيس أن المشروع لن يقام إلا بالتوافق الشعبي وموافقة أهل دمياط. ثم سمحت الحكومة بتسريب أنباء عن مفاوضات تجري مع الشركة الكندية للوصول إلى حل للمشكلة من دون أن يصدر توضيح حكومي رسمي عن طبيعة تلك المفاوضات والبدائل التي تجري

التفاوض حولها ! واستمرت الحكومة الذكية توصية مجلس الشعب الصادرة يوم 19 يونيو الماضي بنقل المصنع، بأن أوحت للناس أن مفاوضاتها مع أجريوم الكندية لا تدور حول مبدأ نقل المصنع فذلك أمر محسوم، بل هي تتفاوض مع الشركة على أمور تتعلق بالتعويضات التي تطالب بها الشركة وما تطرحه الحكومة من أفكار في هذا الشأن.

ثم كان يوم الثلاثاء الخامس من أغسطس، فقد فاجأت الحكومة الناس في مصر، وفي مقدمتهم أهل دمياط، بنبأ أوردته الإذاعة في نشراتها الإخبارية أن المجلس الأعلى للطاقة، وبعد الديباجة المعتادة من الاستجابة لتوجيهات السيد الرئيس واتفاقاً مع توصية مجلس الشعب، واستجابة لمطالب أهل رأس البر، فقد تقرر " إلغاء مشروع شركة أجريوم المصرية الذي كان من المزمع إقامته بمنطقة رأس البر" . ويلاحظ حرص البيان الحكومي على تجنب ذكر اسم الشركة الكندية صاحبة ال 60% من المشروع الذي تقرر إلغاءه، وركز البيان على أن الذي تم إلغاءه هو مشروع شركة أجريوم "المصرية" .

وفي اللغة فإن كلمة إلغاء تعني إحالة الأمر إلى العدم بمعنى انعدام وجوده، ولكن حكومتنا الذكية استخدمت تعبير الإلغاء بطريقة عجيبة، فقد جاء في البيان الصادر عن المجلس الأعلى للطاقة " وقرر المجلس قيام شركة "موبكو" المصرية بإتمام الاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع شركة أجريوم المصرية للاستحواذ على أسهم الأخيرة، وتنفيذ الخطط الخاصة بالشركة على الأرض المخصصة لها بالمنطقة الصناعية العامة غرب القناة الملاحية بما تحقق مزايا فنية واقتصادية كبيرة لمصر" .

إن أكثر الناس ذكاء وقدرة على فك الطلاسم والألغاز سوف يقف حائراً معدوم الحيلة أمام هذه الفزورة الذكية، المشروع يلغى وفي ذات البيان سيقام بواسطة شركة "موبكو" المصرية التي سوف تشتري أسهم شركة " أجريوم المصرية" التي تساهم فيها "موبكو المصرية" بنسبة 24% . هل فهمتم أي شيء ؟ هل يستطيع أي متحدث رسمي باسم الحكومة أن يشرح لنا من اشترى من ؟ ومن هي " الأخيرة" التي سوف تستحوذ موبكو على أسهمها ؟ وما هو الاتفاق الذي تم التفاوض عليه ؟ ومن تفاوض مع من ؟ هل أجريوم المصرية تفاوضت مع أجريوم الكندية ؟ أم أن أجريوم المصرية تفاوضت مع نفسها ؟

هل ينكر مرد . أحمد نظيف بتوضيح القصة للرأي العام بحيث يذكر لنا بدقة معنى عبارة " وبناء على ما تم الاتفاق عليه مع المستثمرين وبعد التفاوض معهم" التي جاءت في حيثيات قرار المجلس الأعلى للطاقة بإلغاء المشروع ! هل يوضح لنا السيد رئيس الوزراء ما هي قيمة الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع أجريوم

"المصرية" أو " الكندية"؟ هل تضمن الاتفاق تعويض أجريوم – أياً ما كانت – عن مبلغ 280 مليون دولار أمريكي تدعي الشركة الكندية أنها استثمرتها في مصر مضافاً إليها ما يعادل 45 مليون دولار أمريكي فروق في أسعار الغاز الطبيعي؟ وهل تضمن الاتفاق تعويض الشركة الكندية عن الأرباح المستقبلية التي ضاعت عليها نتيجة "إلغاء" المشروع، خاصة مع الارتفاع الكبير في قيمة مبيعاتها وأرباحها من مشروعاتها الأخرى في العالم؟ وهل وافقت الحكومة على تعويض الشركة الكندية عن تكلفة الانخفاض في سعر أسهمها بواقع 6.83 دولار نتيجة إلغاء مشروعها في مصر؟

ومما يثير الرغبة في المعرفة أن نسأل كيف ارتضت الشركة الكندية التنازل عن مشروعها في مصر وهو المفترض أن يكون أكثر مشاريعها ربحية حيث كان سيقام في منطقة حرة معفاة من الضرائب، وكان سيحصل على الغاز الطبيعي وهو مكون أساسي في إنتاج اليوريا بثمن بخس من الحكومة المصرية لا يتجاوز دولار لكل مليون وحدة حرارية، وكان من المقدر أن منتجات ذلك المصنع ستكون الأقل تكلفة في العالم، ولما كانت أجريوم الدولية ستشتري كل الإنتاج لتصديره للخارج فقد كانت أجريوم الكندية هي المستفيد الأول من ارتفاع أسعار منتجات اليوريا في العالم.

وعلى الجانب الآخر، هل طالبت الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع أجريوم بتعويضات للمصريين ن تضرروا من جراء ما قامت به الشركة فعلاً حين شرعت في إنشاء المصنع الملغى، وما أصاب البيئة هناك من أضرار؟

ودعونا من كل ذلك، ولنقرأ مرة أخرى فقرة خطيرة في بيان المجلس الأعلى للطاقة الذي يقول " استجابة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب بتاريخ 2008/6/19، والتي أوصت بنقل المشروع إلى منطقة صناعية أخرى، والتي أكدت في ذات الوقت على سلامة الإجراءات الحكومية، وعدم وجود مخالفات أو تجاوزات في النواحي الإدارية أو الإجرائية أو المالية الخاصة بالمشروع، وأقرت بأن المشروع ذو فائدة اقتصادية وعائد كبير على الوطن، وأن الدراسات البيئية كاملة وآمنة. ثم يلقي البيان قنبلة حين يوضح أنه" . . .تقرر إلغاء مشروع أجريوم إدراكاً لأهمية الطبيعة السياحية الخاصة لمنطقة رأس البر، باعتبارها تحتل موقعاً فريداً على مستوى مصر والعالم، فضلاً عن وجودها في منطقة التقاء فرع النيل بالبحر المتوسط".

بالله عليكم كيف يكون المشروع ذو فائدة اقتصادية كبيرة لمصر، وأنه ليس هناك أي مخالفات أو تجاوزات، وأن الدراسات البيئية كاملة وآمنة، ثم يتقرر إلغاءه؟

ألم تكتشف الجهات التي وافقت على مشروع المصنع في موقعه الذي أثار كل تلك الضجة تعلم أن لرأس البر طبيعة سياحية خاصة؟ كيف لم يشبه القائمون بالدراسات البيئية الكاملة والآمنة أن رأس البر التي وافقوا على إقامة المصنع بها "تحتل موقعاً فريداً على مستوى مصر والعالم"؟

لماذا راوغت الحكومة فترة طويلة في محاولة إقناع الناس في دمياط – وفي بر مصر كلها – أن المشروع سليم ولا تأثير له على البيئة، ثم تأتي اليوم لتقرر نقله "إدراكاً لأهمية الطبيعة السياحية لرأس البر"؟

وإذا كان إلغاء المشروع على الطريقة الحكومية الذكية بنقله من شرق القناة الملاحية إلى غربها – وهي مسافة لا تتعدى مائتين متر في أحسن الافتراضات حسب ما قاله لي الوزير حسب الله الكفراوي – سوف "تحقق مزايا فنية واقتصادية كبيرة لمصر"، فلماذا وافقت الحكومة ابتداء على إهدار تلك المزايا بالتصريح بإقامة المصنع شرق القناة الملاحية؟

ألا يجب أن يتحمل مسئولية إهدار تلك المزايا هؤلاء ن أصدروا الموافقات وأنهوا الإجراءات التي شهدت لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب أنها سليمة وليس بها أي مخالفات أو تجاوزات وفي مقدمتهم السادة رئيس الوزراء، ووزراء البترول والري والموارد المائية ووزير البيئة؟

وقضية أخرى أراها على جانب كبير من الأهمية أغفل توضيحها بيان المجلس الأعلى للطاقة وهي إذا كانت شركة "موبكو" المصرية تمتلك من الخبرة والقدرة والملاءة المالية ما يؤهلها لكي تتولى تنفيذ المشروع بعد نقله إلى الأرض المخصصة لها غرب القناة الملاحية، فلماذا كانت الاستجابة إلى مشروع الشركة الكندية في المقام الأول؟

وإذا كانت الشركة المصرية تستطيع بمثل تلك السهولة تنفيذ مشروع استغرق شهوراً طويلة من الإعداد والدراسات من شركة كندية كبرى لها باع طويل في تلك الصناعة، فلماذا لم تكلف موبكو بالمشروع، ولماذا ساهمت في الأساس في إقامة أجريوم المصرية بنسبة 23% من رأسمالها؟

وبالمناسبة هل يوضح لنا أي من المسئولين العارفين ببواطن الأمور من هم المساهمين المصريين من القطاع الخاص ن يملكون ال 16% الباقية من رأس مال أجريوم المصرية؟

مرة أخرى، تغيب الحقائق وتنعدم الشفافية وتثور الشائعات حول صفقة الاتفاق مع أجريوم لإلغاء مشروعها في رأس البر، ولم يوضح لنا حد ما هي التكلفة المالية التي تحملتها مصر نتيجة هذه القصة من أولها ؟

وما هي قيمة الأسهم التي تقرر أن تشتريها "موبكو" عند استحواذها على "أجريوم المصرية" ؟

وهل ستتحمل "موبكو" التعويضات التي تم الاتفاق عليها مع أجريوم المصرية أم ستتحملها جهات حكومية أخرى وما هي تلك الجهات؟

وإذا أردت أن ألعب لعبة التذاكي التي تلعبها الحكومة معنا، فإني أتوجه بالسؤال التالي، هل سيعود إلى موبكو نسبة 24 % مما سوف تحصل عليه " أجريوم المصرية" من تعويضات باعتبارها تملك 24% من أسهم تلك "الأخيرة" ؟ وهل سيستفيد المساهمون من القطاع الخاص في "أجريوم المصرية" بقيمة التعويضات التي ستحصل عليها الشركة بنسبة 16% من رأسمالها ؟ ومرة أخرى أسأل من هم هؤلاء الشركاء المصريين؟

https://youtu.be/EqlytqKrTNO

28/7/2008

https://youtu.be/jt_G52ndtNc

15/11/2011

ألم أقل لكم إن القضية كلها لعبة ذكاء، ولكن للأسف لكل ذكي هناك من هو أذكى منه، والمصريون بلا منازع هم من أذكى شعوب العالم ! ! !

13. طوابير الخبز والاستبعاد الاجتماعي . . . صور واضحة للفساد ![98]

تناولنا سابقاً ظاهرة الاستبعاد السياسي الرسمي أو القهري وما ينتج عنها من الاستبعاد السياسي الطوعي الذي ألزم المصريون أنفسهم به، وما يعنيه ذلك من خلو الساحة السياسية من التفاعل بين قوى مختلفة تتحقق من خلاله أهداف الوطن في التقدم والتنمية والعدالة والمساواة.

ونستكمل الحديث عن ظاهرة موازية ومتأثرة بمشكلة الاستبعاد السياسي هي ما تعارف علماء الاجتماع على تسميته بالاستبعاد الاجتماعي، وهو انسحاب طوائف مجتمعية من الحياة العامة وابتداع كل طائفة لنفسها عالماً خاصاً ابتعاداً بنفسها عن مستويات ونظم وتفاعلات اجتماعية تراها متدنية ولا تتناسب مع تطلعاتها وإمكانياتها، وذلك هو الاستبعاد الطوعي أو الإرادي عند القمة. كما قد تحدث الاستبعاد الاجتماعي القهري حين يعمل المجتمع على استبعاد القابعين في القاع ويعزلهم قسراً عن المشاركة في الحياة العامة بتأثير انعدام تكافؤ الفرص وضعف آليات تحقيق المساواة الاجتماعية. ومن صور الاستبعاد الاجتماعي الشهيرة إضعاف الطبقة الوسطى أو اختفاءها تماماً من الهيكل الاجتماعي.

وفي مصر تظهر ملامح ونتائج الاستبعاد الاجتماعي بصور جلية ومتعددة في كافة مجالات الحياة ومعظم مرافق المجتمع المعاصر. وحسب عنوان هذا المقال، تمثل ظاهرة طوابير الخبز سمة أساسية للاستبعاد الاجتماعي حيث يصطف فيها المصريون المهمشون الباحثون عن رغيف مدعم يستطيعون تحمل ثمنه برغم سوء مواصفاته، فهم غير قادرين على شراء أنواع الخبز الأغلى ثمناً والتي تباع في محال لا يترددون عليها بل لا توجد في مناطق سكناهم أصلاً. إن عدم قدرة ملايين المصريين تأمين احتياجاتهم الضرورية من الخبز، الذي يمثل عنصراً أساسياً في غذائهم، هو قمة استبعادهم من النظام الاجتماعي العام وهو تعبير عن انعدام تكافؤ الفرص حتى في الحصول على ضروريات الحياة.

وتبدو مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري يمارس ضد الغالبية من المصريين في سوء توزيع الثروة حيث تدل الإحصائيات التي أوردها دكتور إبراهيم العيسوي في كتابه الموسوعي "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً" على أن أغنى 20% من السكان حصلوا في العام 2005/2004 على 44.8% من الدخل القومي، بينما كان نصيب أفقر 20% من السكان في نفس السنة 8.3% من الدخل، كما تدل الإحصائيات على أن

---

[98] نشر المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد في نفس السنة عن 21% بينما تحصل عوائد التملك [أي نصيب أصحاب رأس المال] على 79% من هذا الناتج المحلي الإجمالي، ونعتقد أن الحال لم يتحسن كثيراً في الوقت الحالي وبرغم ما تعلنه الدولة من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على مصر، فعوائد التنمية تتجه إلى أصحاب الدخول الأعلى ولا يصل تأثيرها إلى غالبية المصريين كما اعترف بذلك وزراء المجموعة الاقتصادية بالحكومة في أكثر من مناسبة.

ونستطيع بالطبع أن نتصور حال هؤلاء الأفقر في المجتمع ونمط الحياة التي يعيشونها في ظل فقر مدقع وبطالة تضرب الملايين منهم. فقد انتشرت ظاهرة المناطق العشوائية التي يتراوح عددها بين 900 منطقة يسكنها 6 مليون مصري في بعض التقديرات وفي تقدير آخر تبلغ 1034 منطقة يعيش بها 20 مليون مواطن بنسبة 27% تقريباً من سكان المحروسة. ويوجد بالقاهرة فقط 79 منطقة عشوائية والقليوبية بها 60، بينما توجد 49 منطقة في أسيوط و46 في بني سويف و40 في الإسكندرية.

ويعود انتشار المناطق العشوائية إلى عوامل متعددة تساعد جميعها في تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي حيث يتقوقع سكانها على أنفسهم وينعزلون فعلياً عن مسار الحياة الاجتماعية التي يشاهدونها على شاشات التليفزيون. من تلك العوامل الزيادة الطبيعية في أعداد السكان التي لا تقابلها زيادات مخططة في أنشطة التخطيط العمراني والتنمية البيئية المتكافئة مع مطالب هؤلاء السكان. كذلك فإنه نتيجة عدم توازن جهود التنمية وحرمان مناطق الصعيد في الأساس من مشروعات تنموية قادرة على خلق فرص العمل للملايين المواطنين بها، يتجه أبناء تلك المناطق المحرومة للهجرة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل ومصادر للدخل مما يؤدي إلى نشأة تجمعات سكانية عشوائية تتسم بجميع مظاهر الفقر وسوء الحالة البيئية. ومع استمرار عجزهم عن الحصول على فرص عمل حقيقية ومع تدفق أقاربهم وأصدقائهم، تتفاقم الأوضاع المعيشية في تلك المناطق العشوائية وتشهد حالات من النمو السرطاني، وفي الوقت ذاته يستمر تغافل الدولة عن تطويرها وتوفير الحد الأدنى من الخدمات بها.

ومما ساعد على تفاقم أزمة المناطق العشوائية تراجع دور الدولة في السنوات الأخيرة عن الاستثمار في مشروعات الإسكان الاقتصادي والمتوسط واتجاه شركات التشييد والإسكان الخاصة إلى التوسع في مشروعات الإسكان الفاخر وإنشاء المنتجعات التي تخاطب الشرائح الأغنى في المجتمع متجاهلة تماماً الطلب على الإسكان من شرائح المجتمع الأكثر فقراً. وقد ساهمت الزيادات المستمرة في أسعار مواد البناء في

إفشال مشروعات روجت لها الحكومة مثل ابني بيتك وكذا مشروعات إسكان الشباب التي وعد بها برنامج الرئيس الانتخابي والتي يعجز الكثيرون من طالبيها عن تحمل تكلفتها .

وفي رأي كثير من دارسي مشكلة العشوائيات في مصر، فإن سياسة الدولة تجاهها قد تمثلت أساساً في التجاهل والتغاضي عن نشأتها واستمرارها ونموها الذي ساعد على تسارعه انتشار الفساد في الإدارات المحلية المختصة. كذلك اتسمت ردود أفعال الدولة حيال بعض تلك المناطق بالقسوة والعنف غير المبررين إذ تعمد على فترات إلى إزالة بعض مساكن في تلك المناطق من دون تدبير السكن البديل للقاطنين بها مما يحيل مأساتهم من العشوائية إلى التشرد، وما أزمة أهالي كفر العلو في حلوان أو منطقة قلعة الكبش ببعيدة .

وتتجلى سياسة الاستبعاد الاجتماعي القهري بأوضح صورها فيما تلاقيه أجزاء مهمة من الوطن من تغافل وتجاهل من الدولة. وأعني بذلك سيناء التي طال هجرها وتقاعست الدولة عن تنميتها ودمجها في نسيج الوطن منذ تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي. فقد تراجعت الدولة عن تنفيذ مشروعات تنمية سيناء وظل أهلها مستبعدون من السياق الوطني العام حتى تفجرت مشكلاتهم في الأشهر الأخيرة وشاهدنا ملامح أزمة كبرى تتراكم عوامل اشتعالها، ولا يزال التعامل الأمني هو السبيل الوحيد الذي تتبعه الدولة في معالجة تلك الأزمة. وكذلك الحال بالنسبة لصعيد مصر.

وإلى جانب حالات الاستبعاد الاجتماعي التي تفرضها عشوائية المكان، هناك حالات أخرى للاستبعاد تفرضها عشوائية السياسات والقرارات الحكومية. إن كثيراً من المصريين مستبعدون من الالتحاق بكليات الشرطة والكليات العسكرية بدعوى عدم الملاءمة الاجتماعية. وكذلك تستبعد وزارة الخارجية من التعيين بها من يتم تصويرهم على أنهم من أصول اجتماعية متواضعة، والمثال الأقرب والمعلن لتلك السياسة هو حالة الشاب المتفوق الذي منع من التعيين في الوزارة لتواضع حالته الاجتماعية فانتحر بإلقاء نفسه من أعلى كوبري قصر النيل منذ سنوات قليلة. وكذلك الشأن بالنسبة لوظائف النيابة العامة والهيئات القضائية التي يتم فرز المتقدمين إليها ليس فقط على أساس التفوق العلمي والسمات الشخصية، بل أيضاً على أساس الأصل والمكانة الاجتماعية.

وتتوالى مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري، فنرى وزارة المالية تخصص مبنى فاخراً تتم فيه معاملة كبار الممولين ضريبياً رغم أن نسبة المنهربين بينهم أعلى من غيرهم من صغار ومتوسطي الممولين. وتخصص

هيئة ميناء القاهرة الجوي خدمة مميزة للقادرين على سداد الرسوم فيتم استقبالهم في صالونات مميزة ويتولى موظفو العلاقات العامة إنهاء إجراءات الجوازات واستلام الحقائب نيابة عنهم، بينما آلاف القادمين أو المغادرين من أبناء المحروسة غير القادرين على سداد تلك الرسوم يواجهون أشد العناء في إنجاز معاملاتهم خاصة في أيام الذروة حين يعود المصريون العاملون في الخارج أو في فترات الحج والعمرة.

وفي سنوات ما قبل يوليو 1952 كان المصريون على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يسعون إلى إلحاق أبنائهم في مدارس الحكومة التي كانت توصف بالمدارس الأميرية نظراً لتميزها وتفوقها، وكانت المدارس الأهلية " الخاصة " هي الملجأ للتلاميذ الأقل تفوقاً ن ترفضهم المدارس الحكومية. أما الآن، وبفضل عوامل الاستبعاد الاجتماعي اتجه الموسرون إلى إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة توصف بأنها مدارس لغات، أو مدارس دولية يعلمون الأبناء فيها بلغة أجنبية، بينما ينحشر أبناء الفقراء من المصريين في مدارس الدولة التي أصبحت تفتقد للكثير من مقومات التعليم وتعاني أكثرها من سوء حال المباني ونقص الخدمات.

وقد طال التمييز الاجتماعي التعليم الجامعي واتجهت الدولة مؤخراً إلى ابتداع ما أطلق عليه البرامج المتميزة وتسعى كذلك إلى إنشاء كليات متميزة تتوفر لها إمكانيات لا تتوفر للبرامج التعليمية والكليات العادية في جامعات المحروسة، وذلك لقاء بضعة آلاف من الجنيهات يدفعها القادرون لأبنائهم لتجنيبهم الاختلاط بأبناء الناس العاديين من فقراء مصر وكادحيها.

إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري أصبحت شائعة وواضحة في مختلف مجالات الحياة المصرية المعاصرة. إن المصريين ذوي الدخول المرتفعة يستطيعون الحصول على الخدمات الحكومية فورياً ومن دون معاناة لقاء سداد رسوم إضافية، وقد بدأت تلك الظاهرة منذ سنوات بعيدة حين كان الحصول على تليفون أرضي يقتضي الانتظار لسنوات بينما كان يمكن الحصول عليه فوراً بسداد رسم إضافي. ويستطيع المصري القادر أن تحصل على جواز سفر جديد بعد ساعة من تقديم طلبه إذا سدد رسم الجواز الفوري، وعلى المصري غير القادر أن ينتظر حتى تحصل على الجواز بعد يوم أو أكثر.

والمصريون الذين يتعاملون مع مرفق السكك الحديدية أعلم الناس بحالة الاستبعاد الاجتماعي المتمثلة في سوء مستوى عربات الدرجتين الثانية والثالثة على جميع الخطوط، بينما يتمتع ركاب الدرجة الأولى والممتازة بخدمات أفضل لعل أوضحها أن العربات مكيفة الهواء ونوافذها الزجاجية سليمة.

وقد طال التمييز السلبي والاستبعاد الاجتماعي المدن المصرية ذاتها فأصبحت تنقسم إلى درجات، فهناك مدن المستوى الأول التي تلقى كل العناية وأخرى مهمشة ومهملة. فحين يزور المصري مدينة شرم الشيخ مثلاً يشعر بأنه قد انتقل إلى دولة أخرى غير مصر التي يعرفها، أما إذا قرر زيارة أي مدينة أخرى في صعيد مصر ولنكن أقربها إلى القاهرة مثل الفيوم أو بني سويف، أو في الدلتا مثل بنها أو طنطا فلا شك أنه سوف يصدم من الفرق الهائل بين المدينتين. وعلى مستوى المدينة الواحدة تلحظ فروقاً هائلة بين أحيائها، ففي القاهرة لا يكاد المصري يصدق أن شارع العروبة مثلاً ينتمي إلى ذات المدينة التي بها شارع الفجالة أو شارع جسر السويس. ولا يمكن لمواطن مصري في الجيزة أن يصدق أن صفط اللبن أو ناهيا أو الوراق تنتمي إلى ذات المحافظة التي بها شارع الجيزة أو شارع النيل. وحتى في المدن التي كانت تسمى بالجديدة، لا يستطيع المصري أن يدرك سر الاهتمام ببعض الأحياء كالحي المنميز أو الحي الأول بمدينة السادس من أكتوبر في الوقت الذي تعاني فيه أحياء أخرى بذات المدينة من الفوضى والعشوائية وسوء حال المباني والخدمات.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاستبعاد الاجتماعي القهري يطال الفقراء ومحدودي الدخل والفرص، بينما ينجه الموسرون وعلية القوم إلى حالات من الاستبعاد الطوعي. فنرى المصريين أصحاب الدخول والفرص الأعلى في المجتمع يتباعدون عن باقي المصريين بالسكنى في تجمعات سكنية تحوطها الأسوار العالية ويقوم على حراستها رجال أمن يعملون لدى شركات أمن خاصة. وتراهم يقيمون الحواجز بينهم وبين باقي أفراد الشعب، فهم في المصايف يعمدون إلى إنشاء ما يسمى شواطئ خاصة تحوطها الأسوار وتمنع غير أعضائها من ارتيادها. وهم يذهبون إلى أقصى الساحل الشمالي للإقامة في فيلات وقصور فارهة في مارينا وغيرها من المنتجعات السياحية. وكما رأينا فهم يتأون بأبنائهم عن المدارس والجامعات الحكومية ويلجئون إلى المدارس الخاصة والجامعات الأجنبية. ونرى الكثيرين من هؤلاء يسعون للحصول على جنسيات دول أخرى لأبنائهم حتى يضمنوا لهم مستقبلاً أفضل خارج المحروسة.

إن جانباً مهماً من ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي ينشأ ويزداد تأثيره مع انصراف الدولة عن القيام بدورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، وفي تخليها عن دورها المحوري بإقامة العدل الاجتماعي ورعاية غير القادرين. وفي مصر، فقد بدأت تلك السياسات التباعدية تتجلى

مع بدء برامج الاصلاح الاقتصادي وفق منهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع التوجه إلى تكريس اقتصاد السوق والتخلص من القطاع العام ووضع مسئولية التنمية الاقتصادية في أيدي القطاع الخاص.

ونحن نشاهد ونتابع الآن محاولات الدولة للتخلص من مسئوليتها في دعم غير القادرين بزعم أن مخصصات الدعم تذهب إلى غير مستحقيه. وترى الدولة تسعى إلى غسل أيديها من مسئولية التأمين الصحي بتحويل هيئة التامين الصحي إلى شركة قابضة تمهيداً لتكوين شركات خاصة تتولى مسئوليات إدارة وتشغيل مستشفيات التأمين الصحي بكل ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة العلاج وإخراج طوائف مهمة من المصريين غير القادرين من مظلة التأمين الصحي. كما نشهد حالات قبض الدولة يدها عن زيادة رواتب أساتذة الجامعات والأطباء والمعلمين وكثير من موظفي الحكومة ن يعانون من ارتفاع تكلفة الحياة مع ضمور وتراخي نظم الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية التي تقدمها الدولة لهم.

إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي تحمل معها أخطاراً جسيمة تهدد أمن الوطن ومستقبله، وتتطلب كما يقول أ.د. محمد الجوهري في مقدمة ترجمته لكتاب "الاستبعاد الاجتماعي" الصادر عن سلسلة عالم المعرفة [العدد 344] ضرورة "توفير مقاييس دقيقة وجيدة، وتطبيقها تطبيقاً أميناً ومستمراً، والالتزام بقدر من الإفصاح العلمي والسياسي يتسم بالجرأة والشفافية".

إن مصر في سعيها إلى تحسين أوضاع الحياة فيها ورفع مستوى المعيشة للملايين من فقرائها لا تملك رفاهية الاستمرار في تجاهل مظاهر الاستبعاد الاجتماعي وأسبابه والعوامل المساعدة على تفاقمه. إن الدولة وحزبها الحاكم، وكافة القوى الوطنية مدعوة وبقوة لدراسة تلك الظاهرة الخطيرة وطرح الأفكار والحلول للتغلب عليها تجنباً لمخاطر وتهديدات لا يعلم مداها إلا الله.

الفصل السابع

أحوال السياسة في مصر

المشهد السياسي في المحروسة

1. عجائب المشهد السياسي المصري[99]!

أثار الإعلامي عمرو أديب في مقدمة إحدى حلقات برنامجه " القاهرة اليوم" تساؤلاً مهماً حيث أبدى اندهاشه من سكون الحركة السياسية في مصر وهدوء المشهد السياسي بعد حالة من الفوران أطلق عليها في فترة ماضية قريبة "الحراك السياسي" بدأت مع إعلان الرئيس مبارك دعوته لمجلس الشعب للنظر في تعديل المادة 76 من الدستور في فبراير 2005 وانتهت فجأة بعد أقل من عامين على بدايتها التي استبشر بها الكثيرون وعدوها بداية لحركة تغيير وطني شامل. وحسب تعبير عمرو أديب فإن هناك جهة ما قد نجحت في "تبطيط" هذا الحراك السياسي! وبقدر أهمية التساؤل الذي طرحه، فإن أحداً لم يعلق عليه مما يؤكد حالة الخمود التي أصابت القوي السياسية في البلاد ويثبت أن الحراك السياسي قد أصيب بضربة قاصمة أفقدته القدرة على الحركة.

وأعتقد أن هذا المشهد السياسي اللامتحرك في مصر إنما هو نتاج طبيعي وأمر متوقع في ضوء المعطيات التي تعيشها مصر منذ سنوات طويلة. فقد تم تجميد وتلجيم وتحجيم مصادر الحركة السياسية والقوى القادرة على تحريك المشهد السياسي في اتجاه يخالف ما استقر عليه الحال تحت حكم استمر أكثر من ربع قرن. إن الأحزاب السياسية والتي يفترض أن تكون محركات النشاط والفعل السياسي في أي مجتمع قد صار تقييدها وتحويلها إلى أحزاب ورقية هامشية تنشأ بقرار من الحكومة التي يفترض في تلك الأحزاب أن تعارضها وتعمل على الوصول إلى السلطة بدلاً عنها، كما تعيش تلك الأحزاب المصطنعة على إعانات حكومية وتسعى إلى الحصول على رضاها أملاً في اختيار بعض رؤسائها ضمن الأعضاء المعينين بمجلسي الشعب والشورى. ومن غريب صور المشهد السياسي المصري أن بعض رؤساء الأحزاب المعارضة لهم مساحات ثابتة في صحف الحكومة المعروفة باسم "الصحف القومية" وأن أغلب – إن لم يكن – جميع رؤساء الصحف الحزبية والمستقلة – أي المعارضة – ومحرريها يعملون أساساً في تلك المؤسسات الصحفية الحكومية ويتقاضون رواتبهم منها في نفس الوقت.

وباستثناء حزب الوفد بتاريخه العريق – جنبه الله السوء وحماه مما يهدده من خلافات –، فإن مشهد الأحزاب السياسية القائمة ينبئ بأنها كلها فاقدة القدرة على الحركة والتأثير وليس لها وجود حقيقي خارج مقارها،

---

[99] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

ولا يتجاوز هذا التأثير ما تنشره الصحف القليلة الانتشار التي تصدرها بعض تلك الأحزاب، فضلاً عما تعانيه معظم الأحزاب من صراعات وخلافات داخلية تهدر طاقاتها في منازعات لا طائل من ورائها بين المتصارعين على الرئاسة فيها .

وإذا بحثنا عن القوى السياسية الأخرى بخلاف الأحزاب المسماة بالمعارضة لن نجد سوى جماعة الإخوان المسلمون وهي ما تص الحكومة على تسميتها " الجماعة المحظورة" رغم أن لها ثمانية وثمانين عضواً في مجلس الشعب لم تحدث وجودهم تأثيراً ملموساً في المشهد السياسي المصري، وانصرفوا إلى أداء روتيني لا يختلف كثيراً عن أداء باقي الأعضاء من الحزب الوطني، ولم يستطيعوا تقديم نموذج واضح لبرنامج وطني شامل يناهض ما تفرضه الحكومة وحزبها من توجهات لا يرضى عنها الشارع المصري وتصب في أغلبها في غير صالح المواطنين البسطاء ن يعانون الفقر والبطالة وسوء التغذية وتدني الخدمات التعليمية والصحية ويعيشون حياة تتسم بالعشوائية واللاآدمية. وحين اتجهت الجماعة إلى إعلان برنامج لحزب تنوي إنشاءه فقد أثارت شكوكاً وتساؤلات حول توجهاتها أكثر مما قدمت من إجابات وتوضيحات.

أما جماعات الرفض السياسي والتي انطلقت وفي مقدمتها حركة "كفاية" فقد أجهدها التعامل مع قوى الأمن في وقفاتها الاحتجاجية أمام نقابة الصحفيين وعلى درجات سلمها الشهير، واستنفذت طاقاتها هي وغيرها من الحركات مثل حركة 9 مارس لأساتذة الجامعات وحركة "لا لبيع مصر" و" مهندسون تحت الحراسة" " وشباب من أجل التغيير"، وانطفأت جذوة حماسها وتأثيرها بسرعة متوقعة في ظل القمع الحكومي والأمني لكل الأصوات المعارضة والقوى الواعدة بالقدرة على إحداث التغيير.

وعادة ما يتحقق الحراك السياسي نتيجة الضغط الشعبي المطالب بحقوقه والراغب في تطوير حياته والارتفاع بمستوى معيشته. ولكن الحال مع الشعب المصري هو على خلاف ذلك، فأغلب الناس في مصر المحروسة منشغلين بالبحث عن لقمة العيش يقفون ساعات طوال في صفوف متراصة التماساً لبعض الأرغفة من الخبز المدعم قبل أن تفي الدولة بوعدها وتحول هذا الدعم إلى ما تسميه الدعم النقدي، وما يدري أحد بعد ذلك ماذا سيكون عليه حال هؤلاء ن يستكملون عشاءهم نوما حين ينطلق سعر رغيف الخبز ليصبح خمسة وعشرين قرشاً كما يبشرنا رئيس الوزراء الذي تباهي أنه وقف مرة في طابور العيش وهو وزير للاتصالات. إن عمال مصر في شركات قطاع الأعمال محبطون مهددون بالخصخصة والمعاش المبكر الإجباري، وهم يعتصمون ويضربون طلباً لحقوقهم المالية ولا تحصلون عليها إلا بشق الأنفس وبعد معاناة

مع الاعتصام والإضراب عن الطعام ناهيك عن التعاملات الأمنية المجحفة. وفلاحو مصر يكابدون مشكلات التخلص من زراعات القطن والقمح التي لا تريد الحكومة استلامها منهم وإذا فعلت فبأسعار بخسة لا تعوضهم عما بذلوه من جهد ومال وتخبطهم وتدفعهم إلى التحول عن زراعة هذين المحصولين الأهم بالنسبة للاقتصاد المصري. والمعلمون في مدارس المحروسة عانوا الأمرين حتى صدر كادر المرتبات الجديد الذي انتظروه طويلاً ومع ذلك فلم تتحسن أحوال الغالبية العظمى منهم ولا يزالون يكافحون في اقتسام ما تحصل عليه أولياء أمور طلابهم من دخل يسير من خلال الإسراف في الدروس الخصوصية. وأساتذة الجامعات المصرية يكشفون عن سوء أوضاعهم المالية - ناهيك عن تردي ظروف وإمكانيات الجامعات مما لا يسمح لهم بفرص للبحث العلمي والإبداع - ويهددون بالاعتصام والإضراب إن لم تلتزم الدولة بتحسين أوضاعهم المالية وتزيل ما أصاب شيوخهم من عنت وعسف نتيجة العبث بقانون تنظيم الجامعات وإهدار حقوق وكرامة من بلغ السبعين من عمره من الأساتذة بإقصائهم عن مجال التدريس وهم عمالقة العلم والفكر ن يمثلون رأس المال الحقيقي للوطن. وتبلغ الأزمة قمتها حين يضرب آلاف الموظفين في مصلحة الضرائب العقارية مطالبين بمساواتهم بزملائهم في مصلحة الضرائب ويصرون على نقل تبعيتهم الوظيفية من المحليات إلى وزارة المالية. وبعد شهور من الاحتجاجات والاعتصامات الجزئية لجأوا إلى اعتصام مفتوح أمام مقر مصلحة الضرائب وعلى بعد خطوات من مقر مجلس الوزراء واستمر اعتصامهم عشرة ايام، ثم - وكالعادة - صدر التوجيه الرئاسي بالنظر في مطالبهم، وكان أن وعدهم وزير المالية بالاستجابة وأن مشكلتهم سوف تحل خلال عام، فأنهوا اعتصامهم إلى أجل محدد هو يوم 9 يناير حتى يتحققوا من صدق ما وعد به الوزير.

وكيف يثور المصريين أو يتحركوا على الساحة السياسية وهم مغرقون طوال الوقت بسيل من الإنتاج الإعلامي يصرف انتباههم عن قضاياهم ويلهيهم في أمورها مشية تستغرق ساعات طوال من أيامهم ولياليهم يضعونها أمام أجهزة التليفزيون يشاهدون مسلسلات وأغان وبرامج أقل ما توصف به أنها لا تحترم عقولهم ولا تزيدهم إلا جهلاً وتسطيحاً. ويستوي في ذلك الإعلام الرسمي للدولة من صحف ومجلات وإذاعة وتليفزيون، والقنوات الفضائية المصرية والعربية التابعة لحفنة رجال الأعمال وذوي اللحى ممن يسمون أنفسهم دعاة. إن ما يتعرض له المواطن المصري من وسائل الإعلام إلا النذر القليل يصرفه - سواء عن

عمد أو بغيره – عن الاهتمام بقضايا مصيرية وأمور حيوية تتصل بحياته ومستقبله وشئون وطنه، ناهيك عن محاولة التفكير أو المشاركة فيما كان يسمى "الحراك السياسي".

وكيف يمكن للمصريين أن يشاركوا بفعالية في أمور وطنهم ويتفاعلوا بإيجابية مع حركات التغيير السياسي ومحاولات الحراك المجتمعي وهم يعيشون في ظل قانون الطوارئ منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وهم يشاهدون مواطنين أمثالهم من المدنيين يحاكمون أمام محاكم عسكرية وليس أمام قاضيهم الطبيعي، وهم أيضاً يسمعون عن آلاف المعتقلين السياسيين يمضون سنوات في معتقلات الحكومة من دون محاكمة وتختلف الأقوال في أعدادهم؟ وكيف يتفاعل المصريون مع مشكلات وطنهم ويشاركون في الحراك السياسي وهم يشاهدون ما يتعرض له قضاة مصر من تهديد واستفزاز من جانب الحكومة، ويتابعون ما انتهت إليه محاولات الحكومة المستمرة لإقصائهم عن المشاركة في تدعيم الديموقراطية وإلغاء إشرافهم على الانتخابات، كما يشاهدون أحد قضاة مصر يسحل على الأرض ويضرب بأحذية رجال الشرطة التي هي في خدمة الشعب!

ولعل أبلغ ما يصرف الناس في مصر عن العمل السياسي – فضلاً عن كل ما سبق – هو ما اعتادوا عليه من ممارسات السلطة في عمليات الانتخابات والاستفتاءات. فقد اعتادوا لسنوات طوال أن يقرأوا نتائج الاستفتاءات الرئاسية التي لم يشارك أغلبهم فيها وكيف كانت تبلغ عادة ما يزيد عن 99% في معظم الحالات. ثم يشهد المصريون ما يجري في الانتخابات التشريعية من تزوير وتدخل للأجهزة الأمنية ورشاوى تقدمها الدولة لدعم مرشحي حزبها المختار، وكيف يهرول الحزب الحاكم لاستعادة أعضاء من رفض ترشيحهم في الانتخابات فترشحوا كمستقلين وفازوا فيعود الحزب ليضمهم إليه بعد أن كان فصلهم وذلك حتى تتحقق له الأغلبية المريحة التي يتمناها ليحكم قبضته على البلاد والعباد. ويشهد المصريون أحكام محكمة النقض تقضي ببطلان انتخاب مرشحي الحكومة في كثير من الدوائر ومع ذلك لا يلقي مجلس الشعب بالاً إلى تلك الأحكام ويستمر الأعضاء المطعون في صحة عضويتهم يمارسون دورهم في "الرقابة على السلطة التنفيذية"!!

ويأتي دور الحكومة الذكية في صرف اهتمام المصريين عن العمل السياسي بدءاً بتعطيل تعديل الدستور لسنوات طوال رغم إلحاح الناس جميعاً برغبتهم في دستور عصري يكفل الممارسة الديموقراطية وتحد من سلطات الحاكم وتجعله موضع مسائلة كما في دساتير العالم كلها، ثم تفاجئ المواطنين بتعديل 34 مادة في

الدستور وفق هواها وبغض النظر عن كل الاعتراضات ووجهات النظر المخالفة لرغبتها، وتستمر في نهجها المعادي للديمقراطية بتعطيل إرادة الجماهير في انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية الشعبية التي انتهت دورتها وذلك بتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في أكتوبر 2006.

ثم تتوالى مسيرة وأد الديموقراطية بتعطيل انتخابات معظم النقابات المهنية العريقة وتصادر حرية أعضائها في انتخاب مجالس إدارتها وتضع تلك النقابات تحت الحراسة، وتواصل نهجها في منع طلاب الجامعات من ممارسة الديموقراطية وتتدخل في انتخابات اتحاداتهم بشطب أسماء المرشحين غير الموالين للسلطة وافتعال أزمات لتعطيل الانتخابات وتشكيل الاتحادات بقرارات من عمداء الكليات من طلاب تابعين لحزب الحكومة، كل ذلك استكمالاً لضرب نوادي هيئات التدريس وتشكيل معظمها بقرارات إدارية.

وهي حكومة ليست فقط ذكية، بل هي أيضاً ظريفة تشغل الناس الآن بقضية الدعم وهل يبقى سلعياً أم يدفع نقداً، وبعد أن كانت الحكومة تقول إن الدعم يجب أن يذهب إلى مستحقيه، أصبح شعارها المرفوع اليوم "الدعم لمن يطلبه"، وبعد أن كان رئيس الوزراء يصف المصريين بأنهم غير ناضجين سياسياً أصبح اليوم يعتمد على مروحتهم في تنفيذ خطته لتوفير الدعم النقدي لمن يطلبه من أصحاب المروءة منهم.

وهي حكومة تصرح باستيراد "التوك توك" وسيلة النقل الشعبية التي يستخدمها الفقراء ثم تمنع الترخيص بتسييرها، وهي تتشدق بتقدير وإشادة المنظمات الدولية بما تحققه من إنجازات اقتصادية وكيف أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD دعت مصر لعضوية لجنة الاستثمارات بينما الحقيقة أن تلك المنظمة تجاهلت رغبة مصر في الانضمام لعضويتها ووجهت الدعوة لعضويتها من باريس في مايو الماضي إلى إسرائيل وأربعة دول أخرى هي شيلي، استونيا، روسيا وسلوفينيا والتي سوف تبدأ محادثات الانضمام إلى العضوية خلال الفترة القادمة كما أعلنت المنظمة على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت بتاريخ 3 ديسمبر 2007، وكذلك أعلنت المنظمة أنها تبدي اهتماماً بتعميق العلاقات مع مجموعة دول أخرى مهمة هي البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا وجنوب أفريقيا بينما لم يرد ذكر مصر التي أشاع أحد كبار المسئولين في حكومتها الظريفة أنها ستدعى إلى عضوية المنظمة وأنه بعد دراسة لعرضها على الرئيس بشأن هذه العضوية وذلك على حد ما كتبه الصحفي مصباح قطب في صحيفة المصري اليوم منذ عدة أشهر، وعلى رأي العبقري صلاح جاهين ... "وعجبي"!!!

أو ليس من الطبيعي بعد كل ذلك أن تهبط حرارة النقاش حول مشكلات الوطن ومستقبله وتخفت شدة الحراك السياسي من أجل التغيير الديمقراطي وقد انشغل المصريون - عدا الفئة القريبة من السلطة والموالين للنظام - بصراعهم اليومي ضد الغلاء الفاحش، ومحاولات الحكومة إخراجهم من أراضيهم وبيوتهم في المناطق التي يطمع كبار رجال الأعمال في الحصول عليها وتحويلها إلى مشروعات سياحية فاخرة؟ وكيف ينتبه المصريون إلى أمور السياسة وهم يغالبون مشكلات التعليم المتدني، والخدمات الصحية المتدهورة، والتهديد بخصخصة كل ما ضحوا من أجله عبر سنوات طوال وعدوا خلالها بالعزة والكرامة وكان نداء الحاكم إلى كل منهم أن " ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستغلال"، وشنف الإعلام الحكومي آذانهم وغسل أدمغتهم بأن القطاع العام هو ركيزة الاقتصاد الوطني وقاطرة التنمية.

واليوم يقال لهم عكس ذلك تماماً من نفس الإعلام الحكومي أن القطاع العام هو أس البلاء ينبغي التخلص منه، وأن التأمين الصحي وبال عليهم ينبغي أن يتحول إلى شركات خاصة، وأن التعليم الموازي والكليات المتميزة بمصروفات كاملة تضاهي ما تتقاضاه مؤسسات التعليم الخاص هو الحل لنهضة التعليم.

كيف يفكر المصريون في المستقبل وهم يعيشون حاضراً أقل ما يوصف به هو العشوائية في أجلى صورها؟ كيف يأمنون إلى مصداقية الحكم وهم يرون رجال الأعمال أصحاب المصالح الخاصة يتحكمون في أهم شئون الاقتصاد الوطني يديرونه وفق مصالحهم وأهوائهم، أليس رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب هو من هؤلاء ومن المتهمين بالاحتكار حيث أحال وزير التجارة والصناعة ملف الصناعة التي يسيطر عليها إلى جهاز منع الاحتكار لدراسته منذ ما يقرب من عام تقريباً ولم يصدر الجهاز تقريره بعد؟ ألم تضع الدولة أمور الصحة والعلاج بين أيدي من يملكون المستشفيات الخاصة ويؤمنون بفكر القطاع الخاص بينما هم يتحدثون عن خدمات صحية وعلاجية مجانية للشعب المريض!!!!

الشاهد أن المصريين قد أنهكتهم المشكلات، وبددت الدولة طاقاتهم بما تثيره لهم من مخاطر ومهددات، وتستنفد إمكانياتهم الفكرية في البحث عن سبل لضمان استمرارهم على قيد الحياة، فلم يعودوا قادرين على التفكير في أمور السياسة، ولا عادوا يهتمون بأمور يرونها الآن ترفاً لا يملكون حتى التفكير فيه من أمثال الحرية والديموقراطية والمواطنة وسيادة القانون وتداول السلطة!!!!!ولن استرسل حتى لا يصبح باقي المقال علامات تعجب لا نهاية لها!!!!!!!

2. ماذا تجري في المحروســـــة[100]؟

ماذا تجري في المحروسة هو السؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع في مصر هذه الأيام. فالكل يتساءل هل ما نشاهده ونقرأ عنه يومياً هي أحداث طبيعية أم أنها علامات على أوضاع غير مستقرة ومؤشرات على تصدعات خطيرة في بنية المجتمع المصري؟

وهل ما تكتب عنه الصحف يومياً هو تطور طبيعي في بلد عريق مثل مصر، أم هو أزمات عابرة توشك أن تنتهي؟

وفي خضم تلك التساؤلات يبرز دائماً سؤال يلح على الجميع، وهو أين الدولة من كل ما تجري؟

هل لاتزال سلطة الدولة واضحة وقابضة على زمام الأمور، أم أنها منشغلة بموضوعات محددة أكثر أهمية مما تحدث للمصريين كل يوم؟

وتشهد مصر كل يوم ألواناً من الأحداث والجرائم التي لا يتصور حدوثها إلا في مجتمع غابت عنه سلطة القانون فما بالنا ومصر تحت حكم قانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما؟ أليس قانون الطوارئ كما تقول الحكومة موجهاً لتجار المخدرات ومرتكبي الجرائم؟ فكيف لم تطبق أحكامه على الاقتتال الذي تم في قرية الكلافين في بنها وراح ضحيته العشرات من المواطنين منهم نساء وأطفال رضع؟

وكيف لا تطبق أحكام قانون الطوارئ على من قاموا بتسريب امتحانات الثانوية العامة وأسهموا في ضرب النظام التعليمي المصري في مقتل؟

وأين سلطة الدولة من كبار المسئولين ممن تم القبض عليهم بتهمة الاستيلاء على أراضي الدولة وأقاموا مشروعاً وهمياً في محافظة قنا؟

ونسمع عن مذبحة "ميت العطار" حيث قام المتهم الرئيسي بإطلاق وابل من الأعيرة النارية بصورة عشوائية، ونتساءل من أين تلك الأسلحة التي يستخدمها الأشقياء والمجرمين؟ وكيف لا تصل أيدي سلطات الأمن على مصادر توريد الأسلحة؟

وتتوالى أحداث الفساد وتحال 8 من مسئولي هيئة السد العالي للمحاكمة بتهمة تورطهم في شراء هيدروفيل مائي بمبلغ 4 ملايين جنيه للعمل في نقل الركاب والسياح ثم يتبين أنه غير صالح للعمل وأنه مجرد خردة؟

---

[100] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وهتز مصر لأحداث إطلاق النار على محل المجوهرات في ضاحية الزيتون بالقاهرة وقتل من فيه، واختطاف القساوسة في المنيا، وكلها حوادث تدل بشكل أو بآخر على أن القائمين بها لا تخشون سلطة الدولة ولا القانون أو القائمين عليه.

فماذا حدث في بر مصر؟

لقد تزايد معدل تلك الحوادث وتنوعت بين وقائع القتل والسرقة والفساد بكل ألوانه، وما يسود الشارع المصري من انفلات يصل إلى حد إغلاق مجموعة من الأشقياء مدخل التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة واعتراض سيارة تقودها سيدة ومعها أطفالها من دون أن يبدو أثر لأفراد الأمن، ولولا العناية الإلهية التي ألهمت تلك السيدة أن تنطلق بسيارتها غير عابئة بالمعترضين لكان مصيرها وأطفالها معروفا.

ونحن نرى أن تلك الحالة تعود في الأساس إلى عنصرين أساسيين:

الأول، هو الضائقة الاقتصادية الآتي تأخذ بخناق النـــــــــــــــاس.

والثاني، هو التركيز على الأمن السياسي والانشغال عن الأمن بمفهومه العام.

مصر تعاني من مشكلات كثيرة!

إن مصر "المحروسة" تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها - بل وتهدد كيانها وبقاءها - وتصنع همومها وأحزانها، وفي مقدمتها ما يلي:

☒ افتقاد المواطنين للحرية وتهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.

☒ احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها على أسس ديمقراطية تكفل للمواطنين حرية اختيار الحاكم، في نفس الوقت الذي ينفرد فيه رئيس الجمهورية بالقرار ويهيمن على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

☒ تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي وتضاؤل الأمل في تحقيق الانفتاح الديمقراطي، وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير وانحرافه حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح الدستوري.

☒ استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرين عاما، فضلا عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال

بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب وهو ما تحتاج إعداده إلى عامين حسب تقدير رئيس الجمهورية.

- تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين في المجالس المحلية وذلك بتأجيل انتخاباتها عن موعدها الذي كان مقرراً في شهر أكتوبر 2006 لمدة عامين، مما يتيح الفرصة للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية فيها على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات في موعدها .
- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي تجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والتكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً ودقيقة إطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
- تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
- انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي. ويكرس هذه الحالة ما نشاهده من هوان وضآلة التأثير المصري في الموقف العربي والعالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن أبناء الوطن ن تغنالهم إسرائيل في سيناء من دون أن يكون للدولة المصرية موقف يدافع عن الكرامة الوطنية ويثأر لدماء الشهداء. إن الدور المصري يبدو في أضعف حالاته حين التعرض للقضايا العربية

المصيرية، وينحصر في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان، وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، وتبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان وإلقاء اللوم على المقاومة الإسلامية بأنها دخلت في مغامرة غير محسوبة، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

- ☒ افتقاد الإبداع والابتكار والخسارة الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
- ☒ الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.
- ☒ التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته، وانتشار حالات غير مسبوقة من الخلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة اللاانتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
- ☒ إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات فوسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها. ولعل أحدث النماذج في هذا الصدد إزالة الجراج متعدد الطوابق الذي أقامته هيئة السكك الحديدية في مواجهة مبنى محطة باب الحديد بحجة المحافظة على النمط المعماري لميدان رمسيس وإهدار مبلغ يفوق الخمسين مليوناً من الجنيهات من أموال شعب المحروسة.
- ☒ تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 219 مليار جنيه حسب التقديرات في أواخر عام 2006 وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

☒ التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها، وانتشار وتعاظم مشكلات الفساد على كافة المستويات في جميع مرافق العمل الوطني.

☒ التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

ولا تزال أسباب ومظاهر ذلك التردي في الأداء العام لكافة الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني مستمرة وواضحة للعيان،

يعيش المصريون وطأتها ويعانون آثارها ونحن في أواخر العام 2017 وبعد أن انفجرت انتفاضة الشعب مرتين في غضون ما يقرب من سبع سنوات. 25 يناير 2011 ثم 30 يونيو 2013 .!

كان الله في عون مصر والمصريين!

3. ليس بالقانون وحده تتصلح الأمور[101]!

تنحصر أغلب محاولات الإصلاح والتطوير التي تمارسها الحكومة في إصدار التشريعات المنظمة للمجالات المراد إصلاحها أو تطوير وتحديث التشريعات القائمة فعلاً، والاكتفاء بذلك عن التعامل مع باقي العناصر والعوامل المسببة للمشكلات والاختناقات التي يشكوا منها الناس مطالبين بالإصلاح والتطوير.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك الانحصار التشريعي في الإصلاح، محاولات تطوير شئون وقواعد الوظيفة العامة والإصلاح الإداري، وتطوير الإدارة المحلية، والتعليم، والضرائب والجمارك إلى جانب كثير من مجالات الحياة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد، والتي صدرت لها قوانين جديدة متعددة أو تعديلات لقوانين قائمة من دون استكمال حلقات الإصلاح سواء بالتعديل الهيكلي للمنظمات المختصة بالتنفيذ، أو تدبير الموارد المالية والتقنيات الحديثة اللازمة لتحسين الأداء. كما لم يتم جهد واضح في تطوير الكفاءات البشرية والقيادات الإدارية بتلك المنظمات بما يتناسب مع أهداف التشريع ومقتضياته، فبقيت الأمور على حالها ولم تتحقق مستويات الكفاءة المرغوبة ولا شعر الناس بتحسن الخدمات التي تقدم لهم.

ويتضح الانشغال بالجانب التشريعي في برامج الإصلاح من تضخم قاعدة التشريعات السارية إذ بلغ عددها 680 تشريعاً، منها 11841 قانوناً، بالإضافة إلى 11653 قرار رئيس الجمهورية وما يعادله، و2227 قرار مجلس الوزراء وما يعادله، و23933 قرارات وزارية، و3720 قرار محافظ وما يعادله، و507 أوامر عسكرية، وذلك حسب موقف النمو التشريعي في يونيو 2008 المعلن على موقع " البوابة القانونية" على شبكة الإنترنت.

وتبدو الحكومة الحالية هي الأكثر انشغالاً بإصدار القوانين وتعديلها حيث بلغ عددها 680 قانوناً خلال السنوات 2005 – 2008 بمتوسط 170 قانوناً سنوياً، منها قوانين لا بد من إصدارها سنوياً وتتعلق بربط الموازنة العامة للدولة وموازنات الجهات الحكومية المختلفة. ومن أهم القوانين الصادرة في عام 2008- مثلاً - والتي أثارت جدلاً شديداً، القانون رقم 190 بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005 والذي ما لبث أن تبعه إصدار القانون

---

[101] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

رقم 193 بإضافة مادة جديدة إليه برقم 26 والتي ثار بشأنها جدل واسع سواء داخل مجلس الشعب أو في وسائل الإعلام ودوائر الرأي العام. كذلك القانون رقم 196 بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية، والقانون رقم 197 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1983 بشأن إصدار قانون المحاماة، والقانون رقم 126 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل، ثم القانون رقم 120 بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، وأخيراً القانون رقم 121 بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973 وهو محل التركيز في مقالنا اليوم.

والقضية الأساسية التي نطرحها اليوم هي أن القانون - على أهميته وضرورته كأداة لتنظيم المجتمع وترتيب الحقوق والواجبات وضمان العدالة للجميع - إلا أنه ليس كافياً لتحقيق أهداف الإصلاح وأمنيات المجتمع في تطوير الحياة وتحسين حال الوطن والمواطنين.

إن القانون - وأؤكد برغم أهميته وضرورته وبرغم ما قد يكون عليه من دقة الصياغة وكفاءة القائمين على إعداده وإصداره - لا يعدو أن يكون عنصراً في منظومة ينبغي أن تتوازن وتتكامل عناصرها حتى يكون لها تأثير في إعادة صياغة المجال الذي صدر القانون بشأنه. ولا شك أن إدارة المجتمع وأي مجال من مجالاته العديدة، تحتاج إلى جانب القانون المنظم إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية وهي الموارد البشرية المدربة ذات القدرة والكفاءة والرغبة في العمل والإنجاز، والقيادة الإدارية القادرة على توجيه الموارد المتاحة ومواجهة الصعاب والتحديات وتحقيق إنجازات يرضى عنها المستفيدون من خدمات المرافق القائمين على إدارتها وغيرهم من المتعاملين معها .

كذلك تحتاج إصلاح وتطوير الأداء في أي مجال إلى الأموال والتجهيزات والتقنيات المتناسبة مع حجم الأداء المستهدف ومستوى الأهداف المرغوبة. وتعتبر المعلومات الحديثة وتقنياتها المتجددة القائمة على استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات من أهم العناصر اللازمة لضبط حركة الأداء وضمان توجيهه فيما تحقق الأهداف المرغوبة.

فإذا افتقدت محاولات الإصلاح والتطوير أحد أو بعض تلك العناصر المتداخلة وانحصرت في عنصر التعديل التشريعي، فقد غاب عنها الضمان الأساسي لنجاحها وتحقيق الغرض منها، وذلك برغم تميز التشريع وضرورته.

وإذا نظرنا في بعض مواد القانون رقم 121 لسنة 2008 من زاوية مدى احتمال نجاحها في ضبط المرور وتحسين الحالة في شوارع وطرق المحروسة، نكاد نتوقع ومن الآن، أن تلك الاحتمالات محدودة للغاية.

فليست قضية انفلات المرور في شوارع وطرق مدن المحروسة والطرق الرئيسية بين المحافظات هي قضية غياب القانون المنظم بقدر ما هي قضية عدم توازن المنظومة المرورية وافتقاد عناصر مهمة لن يستطيع القانون وتعديلاته مهما كانت من براعة الصياغة أن تعوض عدم وجودها. ويؤكد هذا الرأي أن وجود قانون لتنظيم المرور منذ 1973 لم يمنع التجاوز والانفلات الحادث في الشارع المصري وتحاول الدولة علاجه بتعديلات القانون التي صدرت منذ أسابيع وندعرض لبعض منها اليوم بالتحليل.

وعلى سبيل المثال، تنص المادة رقم 4 [بند 2] على أنه "لا تجوز الترخيص بالسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي يكون قد مضى على صنعها خمس سنوات بما فيها سنة الصنع، وذلك عند الترخيص بها لأول مرة، وكذلك لا تجوز الاستمرار في الترخيص للسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي مضت على صنعها عشرون سنة". والسؤال الذي يفرض نفسه هو.. ما هي آلية تنفيذ هذا النص القانوني، وما هي فرص نجاحه في التطبيق؟ إن هذا القيد على عمر السيارة لا يتصل فقط بالجوانب التقنية والفنية المؤثرة في كفاءة السيارة، بقدر ما يعبر عن حالة اقتصادية عامة تخيم على المشتغلين في مجال خدمة نقل الركاب ضرورة استخدام تلك السيارات المتهالكة التي انتهي عمرها الافتراضي نظراً لضمور قدراتهم المالية وعدم توفر وسائل وآليات التمويل الميسرة التي تمكنهم من شراء سيارات أحدث وفق القانون.

كما أن ركاب تلك السيارات المتهالكة من عامة الشعب ذوي الدخول المحدودة لن يستطيعوا تحمل تكلفة ركوب السيارات الأحدث حيث ستكون تعريفة الركوب بها أعلى بالضرورة. والمثال الواضح أمامنا هو تجربة تسيير سيارات تاكسي متطورة في القاهرة والإسكندرية والارتفاع غير العادي في تعريفة الركوب بها، ومن ثم ضآلة تأثيرها في الموقف العام لخدمة نقل الركاب واستمرار سيارات التاكسي القديمة والمتهالكة في السيطرة على هذه المجال.

كذلك قررت المادة رقم 6 من القانون حظر استيراد أو تسيير أو الترخيص بمقطورة تجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى بعد نفاذ حظر تسييرها، مع استثناء مقطورات الجرارات الزراعية. والمهم في هذا الحظر – رغم سلامته وضرورته – هو كيف يمكن تحقيقه وما هي الإجراءات التالية اللازمة لمواجهة تأثيراته على صناعة نقل البضائع ومن ثم تأثيراته على تكلفة النقل وأسعار السلع المنقولة!

إن أصحاب تلك المقطورات من الأفراد أو شركات النقل سوف يضطرون إلى تعديل شروط النقل وأسعاره لمواجهة الآثار المترتبة على إلغاء المقطورات والالتجاء بالتالي إلى زيادة أعداد السيارات المعدة لنقل البضائع أو تغييرها لاستخدام سيارات أكبر ذات تصميم يعوض عن عدم وجود المقطورة، وكذا تعديل نظم التشغيل وإعادة هيكلة العمالة لمواجهة تلك الشروط الجديدة بكل ما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتشغيلية سوف تنعكس بالضرورة على تكلفة النقل ومن ثم أسعار السلع المنقولة يدفعها في النهاية المواطنون. فما هي الإجراءات والآليات التي اتخذتها الحكومة -أو ستتخذها - لتفعيل هذا النص القانوني المستحدث في قانون المرور؟

ورغم اتفاقنا مع نص المادة رقم 66 التي تحظر على من كان واقعاً تحت تأثير خمر أو مخدر أن يتولى قيادة أي مركبة، وبرغم إدراكنا لأهمية وضرورة هذا الحظر، إلا أن السؤال الأهم هو.. ما هي آليات تنفيذه ومدى توفرها في الحالة المصرية ومع تطبيق القانون بعد أيام قليلة. ففي دول العالم المتقدم التي تطبق مثل هذا الحظر يزود رجال الشرطة بوسائل سريعة للكشف عن الخمر والمخدرات في نفس الموقع حيث يتم إيقاف السائق المشتبه به، فهل تم تدبير وتوفير تلك الأدوات وتجهيز أعضاء شرطة المرور لها؟

والطريف في القانون ما جاء في المادة رقم 70 من فرض غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف وخمسمائة جنيه على كل سائق مركبة أجرة مرخصة بالعداد أو بدونه امتنع عن نقل الركاب، أو تشغيل العداد، أو طلب أجراً أكثر من المقرر، أو نقل عدداً من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر، أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة لمركبات الأجرة بدون عداد. ووجه الطرافة في هذه الغرامة أن النص - بدون توفير مقومات تطبيقه - سوف تخلق كثيراً من المشكلات منها على الأقل مشكلة توفير العدد اللازم من أفراد شرطة المرور في جميع أنحاء المحروسة لمراقبة مدى التزام السائقين بهذا النص - وغيره من الالتزامات التي فرضها عليهم القانون -، ومشكلة التعامل مع شكاوى الركاب ومنازعاتهم مع السائقين غير الملتزمين وضرورة توفير آليات اتصال سريعة في مختلف الأنحاء يتمكن من خلالها المواطنون من استدعاء شرطي المرور حين نشوء خلاف بينهم وبين سائقي سيارات الأجرة الممتنعين عن تنفيذ ما جاءت به المادة.

ومن أطرف المشكلات هو ضرورة قيام السادة المحافظين ورؤساء المدن والأحياء بإعداد مواقف مخصصة لانتظار مركبات الأجرة بدون عداد! وماذا عن السيارات بعداد ومن أين يستطيع المواطنون ركوبها،

كذلك نتساءل لماذا لم ينص القانون على ضرورة إيجاد مواقف لسيارات الأجرة في مختلف المناطق والأحياء كما كان الحال في المحروسة أيام الزمن الجميل؟

وإذا كانت المادة رقم 81 مكرراً [1] قد نصت على أن يعاقب قائدو المركبات التي تتسبب دون مقتضى في تعطيل حركة المرور أو تعويقها، بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه، فلا شك أننا نتساءل عن مدى تطبيق ذات المبدأ في حالات تعطيل المرور لفترات تصل إلى ساعات في حالات مرور مواكب كبار المسئولين من دون أن يكون للمواطنين حق الاعتراض مهما طالت فترة التعطيل بكل ما يترتب عليها من ضياع الوقت وتأخير الناس عن أعمالهم فضلاً عن تعرض حياة المرضى منهم للخطر بما يصل إلى الوفاة.

وليس موقف تأخر طلاب الثانوية العامة عن امتحاناتهم ببعيد حين كان الرئيس في زيارة لمدينة 6 أكتوبر من أسابيع قليلة! وهل نتوقع أن يطلع علينا أحد كتاب الصحف الحكومية بقصة عن تسديد الرئيس غرامة تعطيل المرور كما طلع علينا بقصة سداد الرئيس الرسوم الجمركية على صندوق النمر المرسل إليه من أحد الأمراء السعوديين؟

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يكفي النص في القانون على ضرورة وجود حقيبة الإسعافات الأولية وغيرها من التجهيزات الحيوية، بل يجب العمل على توفير الآليات والمنافذ التي يمكن للمواطنين أن يحصلوا منها على تلك التجهيزات بتكلفة معقولة وألا تترك كي تكون مجالاً للربح المغالى فيه من جانب فئة من التجار يسلبون مزايا القانون ويحيلونه إلى مصدر ثراء غير مبرر.

وقد أحسن وزير الداخلية صنعاً حين قرر مد أجل تنفيذ الشروط الخاصة بحقيبة الإسعافات الأولية والمثلث العاكس للضوء مدة ثلاثة أشهر، ولكن الأحسن أن يتم – من خلال رقابة حكومية واعية – الاتفاق على مصادر توفير تلك التجهيزات وضبط أسعارها وضمان توفرها طول الوقت.

ونؤكد أننا لا نعترض على نصوص قانون المرور الجديد، بل نحن من أشد المؤيدين لما جاء به من تغليظ العقوبة على كثير من المخالفات التي تعتبر في حقيقتها أمراضاً اجتماعية ومظاهر للتخلف الثقافي تسيء إلى مصر وتعوق حركتها الاقتصادية، ولكننا نؤكد أيضاً أن القانون وحده لن يحقق المستهدف إلا إذا تضافرت مجموعة من العناصر لتوفير البيئة الصالحة لتطبيقه، في مقدمتها إعادة هيكلة الشارع المصري وتطبيق القواعد والأسس العلمية المتعارف عليها في العالم لتصميم الطرق وتنفيذها والإشراف على ضمان كفاءتها،

كما أن من أهم متطلبات تفعيل قانون المرور الارتفاع بالمستوى الثقافي والمادي وتحسين ظروف العمل لرجال المرور، وذلك بتحسين رواتبهم وحوافزهم وتوفير وسائل انتقالهم إلى مواقع عملهم ومنها إلى بيوتهم، وتدبير إمكانيات لتوزيع وجبات خفيفة لمن تطول فترات خدمتهم وهو ما لا يعتبر ضرباً من الرفاهية بقدر ما هو ضرورة حتمية لإتاحة الفرصة لتطبيق القانون بكل ما احتواه من عقوبات وغرامات يمثل تجنبها مصدر إغراء لضعاف النفوس من المخالفين.

إن الإصلاح التشريعي وتطوير القوانين وتحديثها ومطلب دائم ومستمر طالما تتغير أوضاع الوطن والعالم من حوله، وطالما نشأت احتياجات وتطلعات جديدة للمواطنين استجابة للتطور العلمي والمعرفي ومستحدثات التقنية الدائبة التطور والتغير! ويظل الأساس هو استخدام المنهج العلمي والمنطق السياسي الرشيد للوصول بالتشريعات إلى ما يلبي احتياجات المواطنين ويتكافأ مع المعطيات الوطنية. وفي الأساس، لابد من تفعيل الدستور حتى تتكرس دولة القانون ويتصلح الأداء العام للدولة والمواطنين!

4. ليس بالدعم وحده تحيا المصريون[102]!

دعا الرئيس مبارك المصريين إلى حوار وطني من أجل البحث عن حل لمشكلة الدعم. وطرحت الحكومة رأيها مبكراً بأنها تبحث الاستفادة من التجربة المكسيكية في تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي تقدمه لمن يطلبه من المصريين "ذوي المروءة" ن سيطلبون الدعم فقط إذا كانوا بحاجة إليه. وقد رأيت أن أطرح على الحكومة مجموعة من الأفكار لعلها تساعدها في الخروج من مأزق الدعم الذي وضعت نفسها فيه من خلال سياسات عقيمة استمرت لسنوات طويلة باشرت فيها الدولة مع الشعب نفس الطريق الذي اعتادت عليه في تعاملاتها مع العالم الخارجي – ألا وهو طريق السؤال وطلب المنح والمعونات – حتى وصل بنا الأمر إلى تلقي منح من لحوم الأضاحي التي يقدمها حجاج بيت الله الحرام وتتولى إحدى المنظمات الإسلامية تجميعها وتوزيعها على فقراء المسلمين في دول كثيرة من بينها مصر المحروسة.

لقد بلغ حجم المعونات الاقتصادية التي تلقتها مصر من هيئة المعونة الأمريكية فقط خلال الفترة من 1975 حتى الآن ما يزيد عن 25 مليار دولار أمريكي بخلاف 1.3 مليار دولار سنوياً معونة عسكرية، بما يرفع حصيلة المعونة الأمريكية كلها إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار أمريكي في فترة 32 عاماً. والسؤال الذي يطرح نفسه، أين ذهبت تلك المليارات؟ وماذا حققت للمواطن المصري الذي تريد حكومته اليوم أن تنزع عنه غطاء الدعم وتتركه لهباً لارتفاع الأسعار وتغول آليات السوق التي لا تحمي الفقراء؟ وفي مقال نشر في مجلة كريستيان ساينس مونيتور بتاريخ 12 إبريل 2004 كتب شارلز ليفنسون أحد كتاب المجلة ما يلي " إن الأموال التي تقدمها المعونة الأمريكية لمصر ينظر إليها على أنها مساعدة على تحقيق الاستقرار في مصر، ودعم لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وتمكين المرور الأمريكي عبر قناة السويس، واستمرار السلام مع إسرائيل." ثم يقول الكاتب نقلاً عن إدوارد والكر السفير الأمريكي في مصر من 1994 حتى 1998 " إن المعونة توفر سيلاً سهلاً لمصر كي تتفادى الإصلاح، وأهم – أي المصريين – يستخدمون أموال المعونة لدعم برامج مقاومة ولمقاومة الإصلاح" ويواصل الكاتب نقل كلمات السفير الأمريكي الأسبق بقوله" إنه بدلاً من أن تكون المعونة سبيل للمساعدة، فهي تحبط الرغبة في الإصلاح". ويلاحظ الكاتب أن المعونة الأمريكية لمصر زادت بشكل ملحوظ عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979.

---

[102] [102] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

وفي موقع على شبكة الإنترنت لما يسمى "المكتبة اليهودية النخيلية" نشرت معلومات مستخرجة من تقرير الكونجرس الأمريكي بتاريخ مارس 2005 يبين مبررات المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة عن العام المالي 2006 جاء فيه أن مصر حصلت على معونات أمريكية بلغت خلال الفترة من 1948- 1997 ما يقارب 45.7 مليار دولار وحتى 2006 بلغ إجمالي مبالغ المعونة 63.5 مليار دولار. ويتكرر السؤال، أين ذهبت هذه الأموال وفيما استخدمت وما تأثيرها على المواطن المصري؟

ونعود إلى القضية الأهم وهي تحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري وزيادة قدرته على مواجهة متطلبات الحياة في ظل أوضاع تتسم بالأساس في خطة مستمرة تتخلى الدولة بمقتضاها عن مسئولياتها نحو تيسير حياة المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، بالرغم من أن الخطاب الرسمي لا يمل من تكرار مقولة أن هؤلاء المهمشين هم في قلب اهتمام الدولة! وأؤكد أن الدعم سواء كان سلعياً أو نقدياً ليس هو السبيل الحقيقي لتحسين حياة المواطنين، بل الحل المنطقي والعملي يكون في زيادة مصادر الدخل الحقيقي للمواطنين، ومن ثم زيادة قدراتهم الشرائية وتمكينهم من تطوير أنماطهم الاستهلاكية واختياراتهم في مجالات الحياة المختلفة بحرية وانطلاق.

وقد يكون من أهم الوسائل لزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود هو إعفاءهم تماماً من كافة أشكال الضرائب المباشرة وتخفيف أعباء الرسوم وغيرها من الضرائب غير المباشرة التي يتحملونها هم والأغنياء سواء. وفي تقديري أن كل مواطن يقل دخله السنوي عن اثني عشرة ألف جنيه يجب أن يعفى من ضريبة الدخل تماماً. ففي الوقت الذي تخضع فيه المواطن الذي يزيد دخله عن 5000 سنوياً من إيرادات المرتبات وما في حكمها وإيرادات الثروة العقارية فإنه تخضع للضريبة بنسبة 10% حتى 20000 جنيه و15% للدخل من 20000 حتى 40000 و20% لما يزيد عن 40 ألف جنيه، بينما لا تخضع للضريبة ما يتقاضاه رؤساء أعضاء مجالس الإدارة من مكافآت العضوية أو بدلاتها في شركات الأموال. وبينما تخضع عمال اليومية إلى الضريبة إذا زاد الدخل السنوي عن 5000 جنيه بعد احتساب الإعفاء الشخصي وقدره 4000 جنيه، فإن ما تحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المساهمين من حصص الأرباح وأرباح الأسهم الموزعة ومقابل حضور الجمعية العمومية لا تخضع للضريبة.

من جانب آخر، فإن العدالة تقتضي إدخال نظام الشرائح في تحديد الرسوم التي تتقاضاها أجهزة الدولة مقابل تقديم خدماتها للمواطنين بحيث تقل معدلات الرسوم أو تعدم تماماً بحسب مستوى الدخل الكلي

للمواطن طالب الخدمة و يمكن تقديره اعتماداً على ذات المؤشرات والدلائل التي تعتمدها الدولة في إصدار بطاقات التموين مثلاً، أو الشهادات الصادرة عن جهات عملهم التي توضح ما تحصلون عليه من دخل من عملهم، أو بالالتجاء إلى المعلومات المسجلة في هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين غير النظاميين، أو بطاقات الحيازة أو معلومات الجمعيات التعاونية الزراعية وبنك الائتمان الزراعي بالنسبة للمزارعين وعمال الزراعة. كما يكون من المنطقي رفع الحد الأدنى للمعاش إلى 500 جنيه على الأقل، فضلاً عن رفع الحد الأدنى للأجور والذي تطالب بعض الدراسات بأن يكون أيضاً في حدود 300 جنيهاً شهرياً.

وقد اتبعت كثير من الدول أشكالاً مختلفة من أساليب رعاية المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل بهدف تحسين مراكزهم الاقتصادية، من ذلك مثلاً تخفيض أسعار الكهرباء، المياه، مقابل خدمات الصرف الصحي، مقابل خدمات النظافة وتكلفة خدمات الهاتف وذلك بالنسبة لقاطني المناطق الشعبية والفقيرة في نفس الوقت الذي تجب فيه زيادة أسعار تلك الخدمات بمعدلات تصاعدية على المواطنين القاطنين في المناطق الراقية والمنتجعات ومناطق الترفيه ومناطق السكن الاستثماري في المدن الجديدة. كما يكون من المنطقي توفير خدمات المواصلات العامة مجاناً لفئات المواطنين المستحقين للدعم وإثبات ذلك من خلال بطاقات تصدر لهم من هيئات التأمين الاجتماعي.

وحيث حصلت الدولة على فوائض التأمينات الاجتماعية والتي يقدرها البعض بما يزيد عن 300 مليار جنيه، فإن العدالة تقتضي احتساب فائدة على تلك الأموال حسب المعدلات السارية التي تحددها البنك المركزي على الإقراض [باعتبار الدولة مقترضة لهذه الأموال]، واستخدام حصيلة هذه الفوائد في سداد جانب من تكلفة دعم الفقراء ومحدودي الدخل بمختلف صوره.

ولا تزال مشكلة استيلاء الحكومة على أموال التأمينات قائمة إلى اليوم في 2017 وقد تشكل اتحاد لأصحاب المعاشات يرأسه النائب السابق البدري فرغلي للحصول على تلك الأموال!!!!

5. نحو تحالف وطني لإعادة تملك الوطن[103] !

تتعدد الهموم العامة التي يعيشها أبناء المحروسة، يتنفسونها مشكلات ومتاعب في سعيهم من أجل الحصول على حقهم في الحياة، ويمارسونها اعتصام واحتجاج ورفض متصاعد لما تبديه الدولة من تجاهل لمشكلاتهم. وبعد هذه المناقشات ومحاولات تحليل مصادر آلام وأوجاع المحروسة، يثور السؤال الذي يطرحه كل مصري على نفسه ويتداوله المصريون فيما بينهم كلما التقى اثنان منهم: وما العمل؟ وباللغة المصرية الدارجة يكون السؤال" وبعدين"؟ يقولها المصري المطحون وهو ينفث معها قدر هائل من الزفير ليخفف الثقل عن صدره لعله يسترد بدلاً منه شهيقاً تحمل إلى صدره الموجوع هواء نقياً يساعده على الاستمرار والمقاومة.

والإجابة عن هذا السؤال بسيطة وسهلة، ولكن تنفيذ مضمون الإجابة هو الأصعب الذي تحتاج إلى نهضة شعبية وحركة وطنية شاملة تحقق للوطن الانتقال من حالة الفقر والتخلف والتردي الحالية إلى مستوى التقدم والنمو والحياة الديمقراطية التي تحلم بها أبناؤه. إن العمل من أجل المستقبل يتطلب حشد جهود المواطنين في مشروع وطني شامل يتحمل فيه المصريون مسئوليتهم في إنقاذ الوطن وتطوير أوضاعه ديمقراطياً واقتصادياً واجتماعياً. وفي هذه الآونة الخطيرة التي تمثل مفترق طرق لمصر، أصبح الغموض وعدم وضوح الرؤية هما الصفتان الأساسيتان للوضع العام في مصر.

فإن أحداً لا يستطيع الوصول إلى إجابات واضحة للسؤال عمن سيترشحه لانتخابات رئيس الجمهورية القادمة في 2011، ولا ما إذا كانت تلك الانتخابات ستتم في موعدها أو يتم تبكيرها؟ وتحاول المصريون فك شفرة المادة 76 من الدستور بغرض تبين كيف ستتمكن الأحزاب القائمة - خلاف الحزب الوطني الديمقراطي طبعاً - أن تقدم مرشحيها لتلك الانتخابات بينما لا يملك أي حزب منها نسبة ال 3% من أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو كليهما؟ وكيف ستكون الانتخابات بين مرشحين متعددين وفرص الترشيح متعدمة لغير أعضاء الحزب الوطني حيث لا تتيح شروط المادة 76 لأي من ممثلي الأحزاب أو المستقلين فرصة الترشيح لصعوبة - بل واستحالة - الحصول على تزكية من عدد لا يقل عن 250 من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية وفق الشروط التي حددتها المادة " الخطيرة" كما يصفها أستاذنا

---

[103] [103] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

الدكتور يحيى الجمل؟ وبرغم الاستثناء الذي أوردته المادة 76 لمدة عشر سنوات بدءاً من 2007 وأجازت فيه ترشيح أحد أعضاء الهيئة العليا لأي حزب مضى على تأسيسه وممارسته العمل خمس سنوات وحصل في آخر انتخابات على مقعد واحد في مجلس الشعب أو مجلس الشورى، فإن هذا الاستثناء أمر يصعب التنبؤ بفرصة تحققه في الانتخابات التشريعية القادمة أياً كان موعدها !

ويصبح المخرج من هذا المأزق الوطني أن يكرر حزب الوفد تجربته الوطنية الرائعة ليقود الشعب المصري في حركته نحو مستقبل أفضل وأن يجمع كلمته وتحشد قواه كلها في مشروع وطني هادر ينهض بالأمة من عثرتها ويعيد توجيه مؤشر الحركة الوطنية إلى الأمام. لقد احتفل حزب الوفد ومعه ملايين المصريين منذ شهور قليلة بمرور تسعين عاماً على ثورة 1919 التي كانت علامة مضيئة في التاريخ المصري الحديث جعلت سلطة الاحتلال البريطاني تتنبه إلى أن هناك شعب يريد الحياة الحرة المستقلة، وأن المصريين لا يمكن أن يحكموا إلى الأبد بالقوة الغاشمة، بل هم قادرون على إقامة حكم وطني متحرر. وكان سعد زغلول هو القائد الملهم الذي التف حوله المصريون مطالبين بالاستقلال.

إن السبيل إذن واضح، فقد ثار المصريون منذ 90 عاما من أجل تحرير بلادهم من الاحتلال والاستعمار، واليوم هم مطالبون بوقفة حازمة من أجل مستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة. إن المصريين لا يواجهون اليوم استعماراً أجنبياً يريدون التخلص منه، ولكنهم يعيشون حالة من الفقر والتخلف وغياب الديمقراطية ينبغي عليهم الضغط من أجل الخروج منها .

إن حزب الوفد مطالب أن يجمع المصريين في وقفة شعبية من أجل التحرر من الفساد والاستغلال، ومن أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة والحرية، وفي سبيل ضمان الفرص المتكافئة لهم جميعاً في العمل والحياة الكريمة والحفاظ على حقوقهم الأساسية. وفي ذلك يقول المستشار طارق البشري وهو يصف الموقف في مصر الآن " لذلك لا بد من الخروج من هذه الحال، ولا بد من التجمع، لن يشعر الفرد بقوته وبأثره إلا وهو في جماعة فاعلة. وأن قوة الجماعة هي أضعاف مجموع أفرادها" .

ويقيناً يستطيع حزب الوفد بمشروعه الوطني الليبرالي أن ينشأ تحالفاً وطنياً يضم القوى السياسية والمجتمعية ذات التوجهات المتوافقة مع الأسس والثوابت الوطنية التي يؤمن بها الوفد وفي مقدمتهم جماعة الوطنيين ن قاموا بصياغة وثيقة "مستقبل مصر" والتي تحتوي أفكاراً يتبناها حزب الوفد ويضمنها مشروع برنامجه الجديد.

إن تحالفاً وطنياً يقوده الوفد سيكون عناصره قادرة على خوض معارك الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة بما يتوافق عليه الجميع من حتمية إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية. إن التحالف الوطني بقيادة الوفد سيكون عنواناً على الممارسة الديمقراطية الحقة بتطبيق مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن. وسوف يكون التحالف الوطني بقيادة الوفد آلية محورية في تعميق الممارسة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية وهي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.

إن الهدف الأساس من قيام التحالف الوطني أن يمثل قوة سياسية ومجتمعية قادرة على تهيئة الواقع المصري من أجل إقرار دستور جديد يتفق مع معطيات البناء الديمقراطي، وتخليص الوطن من آفة الحكم بقانون الطوارئ ومفاسد الاحتكار وسيطرة رجال المال والأعمال على السلطة السياسية.

إن الغاية هي تفعيل مفهوم المؤسسية والتحول من نظام الحكم الفردي والقيادة الفردية إلى نظام يقوم على توزيع السلطة بين مؤسسات الوطن الديمقراطية.

6. الانتخابات المصرية. . . والتجربة الهندية[104]!

بدأت الأنباء تتسرب في الأيام القليلة الماضية لتمهد الساحة السياسية المصرية لمفاجأة تقديم الحكومة مشروع قانون الانتخابات الجديد إلى مجلس الشعب قرب انتهاء الدورة البرلمانية الحالية، والتي تنتهي في 30 يونيو المقبل، حتى يتم إقراره اعتماداً على الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطني في المجلس. وتكتمل الرواية الشائعة بأن قراراً سوف يصدر بالدعوة إلى استفتاء شعبي لحل مجلس الشعب، ومن ثم تجرى انتخابات تشريعية مبكرة قبل موعدها المحدد في 2010.

والهدف من هذه المناورة السياسية على ما يبدو أن يتحقق للحزب الوطني الديمقراطي عنصر المباداة والمفاجأة ليتمكن من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات حيث لن تستطيع أحزاب المعارضة والقوى السياسية التي تدخل الانتخابات عادة تحت راية المستقلين الاستعداد بشكل كاف لدخول تلك الانتخابات المبكرة، كما أن الحزب الوطني سيتمكن من حصد مقاعد المرأة التي سوف يستحدثها القانون الجديد حيث لا يتوفر للأحزاب المعارضة ولا للمستقلين عناصر كافية للتنافس على تلك المقاعد.

وكعادة الحكومة في التعتيم على مشروعات القوانين المهمة فإنه من غير المعلوم ما إذا كانت الانتخابات ستجري بنظام القوائم النسبية أو نظام الدوائر الفردية، وبذلك تكون القوى السياسية المختلفة في موقف لا يسمح لها بالاستعداد بشكل يتلاءم مع نظام الانتخابات الجديد.

وكانت الأحزاب السياسية قد طالبت قبل انتخابات 2005 بإجراء الانتخابات بالقائمة النسبية غير المشروطة حتى يمكن أن تكون الانتخابات بين برامج سياسية وليست علاقات فردية أو قبلية أو انتخابات يتحكم فيها المال والنفوذ وهو ما رأته الأحزاب أحد العيوب الرئيسية في الانتخابات الفردية.

إلا أن الحكومة لم تلتفت إلى تلك المطالب وأجريت الانتخابات بالنظام الفردي وبذات الجداول الانتخابية المعيبة، ولم يتح لأحزاب المعارضة ذات الفرصة التي أتيحت للحزب الحاكم في وسائل الإعلام والتي سيطر عليها كاملة منذ أكثر من نصف قرن.

ومن المعلوم أن النظام الانتخابي في مصر يعاني من عدم الاستقرار التشريعي، فقد أدخلت عدة تعديلات بقوانين على نظام انتخاب مجلس الشعب، ففي عام 1983 تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية

---

[104] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

والتمثيل النسبي. وفي عام 1986 صدر قانون بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والنظام الفردي. وفي المرتين صدرت أحكام من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية التعديلات التي أدخلت هذين النظامين وتم حل مجلس الشعب الذي تشكل في ظل نظام الانتخاب بالقائمة في عامي 1984 و1987. وتمت العودة إلى نظام الانتخاب الفردي في عام 1990.

وحسب تقرير لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر الانتخابات النيابية التي جرت في عام 2000 أكثر الانتخابات المصرية نزاهة في العقد الماضي. وكان التصويت قد تم على ثلاث جولات في الفترة الواقعة بين منتصف أكتوبر ومنتصف نوفمبر. وكانت هذه أول انتخابات نيابية في تاريخ مصر يشرف عليها القضاء، ولكن الإشراف القضائي على الانتخابات ألغي بموجب التعديل الذي جرى على المادة 88 من دستور 1971 حسب التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء عام في شهر مارس 2007، وبذلك انتهت قاعدة "قاض لكل صندوق" ونقلت المادة المعدلة الإشراف على الانتخابات في أكثر من 34,000 لجنة فرعية إلى "لجنة عليا"، تضم أعضاء هيئات قضائية حاليون أو سابقون، وتشرف على 333 لجنة انتخابية عامة فقط، فيما يشرف على اللجان الفرعية موظفون حكوميون.

وتتركز مطالب القوى السياسية الوطنية بشأن تطوير نظام الانتخابات في الأخذ بنظام القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة سواء كانت القوائم حزبية خالصة أو قوائم من المستقلين أو قوائم مشتركة من أكثر من حزب أو من حزب وعدد من المستقلين. وتطالب تلك القوى والأحزاب بتنقية الجداول الانتخابية ورفع سيطرة وزارة الداخلية عليها وربط الجداول ببطاقة الرقم القومي، والعودة إلى نظام الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية حيث يتولى قضاة المنصة فقط عملية الإشراف بدءاً من القيد في الجداول الانتخابية وحتى الفرز وإعلان النتائج. كما تطالب القوى السياسية الوطنية بأن تتم الانتخابات بواسطة حكومة محايدة وليس حكومة الحزب الوطني، وان تعطى الفرصة لجميع الأحزاب في عرض برامجها بالإذاعة والتليفزيون والصحف القومية بشكل متساو وكف سيطرة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام القومية. وبالطبع فإن إلغاء حالة الطوارئ يمثل مطلباً منكراً لأحزاب المعارضة والقوى السياسية قبل إجراء أي انتخابات عامة.

ورغم أن مصر والهند بدأتا المسيرة الاستقلالية في نفس الوقت تقريباً، إلا أن التحول الديمقراطي استمر ونضج في الهند لتكون أكبر ديمقراطية في العالم على حد وصف الإذاعة البريطانية، بينما تعثرت المسيرة

الديموقراطية في مصر. وفي الوقت الذي تشهد فيه مصر تغييرات في النظام الانتخابي حكم على بعضها بعدم الدستورية وتم حل مجلس الشعب مرتين نتيجة حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان الانتخابات، فقد استقر النظام الانتخابي في الهند وتجري الانتخابات التشريعية هناك في ظل حكم ديمقراطي يلتزم الشفافية طبقا للدستور الذي تم تطبيقه بداية من 26 يناير 1950.

ويشهد العالم هذه الأيام دورة انتخابية جديدة تستمر شهراً كاملاً وتتم على خمس مراحل بدأت يوم 16 إبريل وتستمر حتى بداية شهر مايو 2009، وتشرف عليها لجنة الانتخابات الهندية التي تم تأسيسها طبقا للدستور وهي لجنة مستقلة تماما يوكل لها مهمة الإشراف على الانتخابات سواء العامة أو تلك التي يتم إجراءها على مستوى الولايات. ويبلغ عدد جمهور الناخبين اللذين لهم حق التصويت في الهند حوالي 714 مليون ناخب تضمهم جداول الانتخاب التي تجري تنقيتها وتحديثها باستمرار وهي متاحة لجميع الأحزاب والمرشحين في صورة أقراص مضغوطة CD يمكن لأي مواطن الحصول على نسخة منها. وتتم عملية التصويت في 828804 مركز اقتراع منتشرة على مستوى البلاد تستخدم فيها ماكينات الاقتراع الآلية بما يضمن عدم حدوث أي تلاعب في الاقتراع حيث لا يتمكن أي شخص من التصويت أكثر من مرة أو في مناطق مختلفة بالإضافة إلى سهولة نقل هذه الماكينات في المناطق البعيدة التي يصعب الوصول إليها أو التي يصعب لسكانها الانتقال إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم ويبلغ عدد الماكينات المقرر استخدامها في انتخابات هذا العام 1.37 مليون ماكينة. كما قامت لجنة الانتخابات الهندية بإصدار بطاقات انتخاب مزودة بصورة للناخب بغرض التحقق من شخصية المتقدم للإدلاء بصوته الانتخابي.

المؤكد أن التجربة الديموقراطية في الهند هي التي هيأتها للانطلاق الاقتصادي والعلمي وترسيخ مكانتها السياسية في العالم، وهو ما نصبو إليه في مصر المحروسة.

أما عن التجربة الديموقراطية المصرية فحدث ولا حرج... مثلاً إجراء الانتخابات المحلية ما زال ينتظر إقرار مجلس النواب لقانون الانتخابات المحلية وإصداره من رئيس الجمهورية، وللعلم فإن المجالس المحلية غير قائمة منذ صدور حكم قضائي بحلها في 2011!!!!

7. أما آن لهذه الأزمات أن تنتهـــي[105]؟

تعيش مصر سلسلة لا تتوقف من الأزمات تمس كل جوانب الحياة فيها، وتكشف بكل الوضوح مدى فشل السياسات والتوجهات التي جاءت بها حكومات الحزب الوطني الديمقراطي الذي يحكم البلاد منذ ثلاثين عاماً. إن الوطن يرزح تحت ضغوط وتأثيرات سلبية للعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تعوق انطلاقه وتحد من فرصه في تحقيق النمو والتقدم، ناهيك عن اللحاق بدول أخرى كانت دون مصر كثيراً في جميع المجالات ثم أصبحت الآن سابقة لها ومتفوقة عليها بمعدلات متصاعدة. ويبدو نظام الحكم اللاديمقراطي والمستمر من أيام يوليو 1952 هو المصدر الحقيقي للأزمة الأساسية التي تنبع منها باقي الأزمات. فقد حرم هذا النظام مصر من استثمار مواردها البشرية وقدرات أبنائها في بناء مجتمع ناهض يقوم على العلم ويحترم تداول السلطة ويعطي لأبناء الوطن الحق في اختيار من يحكمهم ومحاسبتهم ومساءلتهم. لقد سد نظام يوليو – والمستمر حتى الآن – كافة المنافذ لإقامة حكم ديمقراطي رغم أن ذلك كان واحداً من الأهداف الستة التي أعلن ضباط يوليو أنهم قاموا بحركتهم من أجل تحقيقها. لقد تم إلغاء الأحزاب السياسية الشرعية القائمة على الاختيار الحر لأعضائها من أبناء الوطن واستبدل بها نظام شمولي يقوم على فكرة التنظيم السياسي الواحد بدأ بما سماه ضباط يوليو هيئة التحرير ثم توالى تغيير مسمياته عبر السنوات حتى وصل إلى صورته الحالية، صورة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً. وتم تأميم الصحف وسيطرت أجهزة الحكم على وسائل الإعلام وأصبحت الصحف مملوكة للاتحاد الاشتراكي ثم لما تم إنشاء مجلس الشورى انتقلت ملكية الصحف المسماة بالقومية إليه ولا تزال خاضعة تماماً لسيطرة الحزب الحاكم. وعلى طريق نسف أركان الديموقراطية التي كانت قائمة قبل 1952 تم إلغاء دستور 1923 وصدرت دساتير مؤقتة ودائمة متعددة حتى صدر الدستور الحالي وما جرى عليه من تعديلات. وكانت السمة الرئيسة لتلك الدساتير هي تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية مع إعفائه من جميع صور المساءلة والمحاسبة إلا في حالة الخيانة العظمى، والعمل بأسلوب الاستفتاء على شخص وحيد يسميه مجلس الشعب عند اختيار رئيس الجمهورية وإطلاق مدد رئاسة الجمهورية بلا قيد. ولما تم تعديل المادة 76 من الدستور الحالي في عام 2005 ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من بين

---

[105] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

مرشحين منعدين، ثم تعديلها مرة أخرى في 2007 كان الهدف الأساسي من تلك التعديلات تضييق الخناق على أي مصري يفكر في الترشيح لهذا المنصب من خارج دائرة من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي.

وتتصاعد أزمة نظام الحكم مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة السياسية في مصر حين بدأ المصريون يفكرون في شخصيات مصرية من خارج دائرة الحزب الوطني الديمقراطي يتمنى أن يكون لهم دور في انتخابات الرئاسة القادمة، وبدأ الناس يتبارون في طرح أسماء زويل والبرادعي وعمرو موسى ومنصور حسن، وشارك الأستاذ محمد حسنين هيكل في إثارة هذا الاهتمام حين تقدم باقتراحه تشكيل مجلس أمناء يضم عدداً من الشخصيات الوطنية من بينهم تلك الأسماء. وقد كان بروز اسم دكتور البرادعي مثيراً ومستفزاً للنظام إلى الحد تبلور في هجوم غير مسبوق على الرجل من جانب الصحافة الحكومية لمجرد أنه أعلن عن استعداده للاستجابة لطلب الناس أن يترشح لرئاسة الجمهورية إذا تحققت ضمانات عددها كانت محلاً لغضب النظام وكتابه رغم أنها ترديد لما تطالب به قوى المعارضة السياسية وفي مقدمتها حزب الوفد دعا إلى التحول إلى جمهورية برلمانية وطالب بتعديلات دستورية عاجلة بتعديل المواد 76، 77، 88 من الدستور لفتح الطريق أمام انتخابات رئاسية تتاح فيها الفرص للكفاءات المصرية من دون أن تقتصر على من يرشحهم الحزب الحاكم كما هو الحال حالياً.

وتتسم أزمة نظام الحكم مع الديموقراطية وتفقد الانتخابات التشريعية والمحلية معناها بكل ما تقوم به السلطة التنفيذية من تدخلات سافرة في العملية الانتخابية بدءاً من التلاعب في جداول الناخبين ورفضها الاعتراف بقاعدة معلومات الرقم القومي أساساً لإعداد تلك الجداول وتحديثها، مروراً بكل أشكال التضييق والتعويق التي توضع في طريق المرشحين المستقلين ومن أحزاب المعارضة، وصولاً إلى منع المرشحين ومندوبيهم من التواجد في لجان الإدلاء بالأصوات، بل ومنع الناخبين أنفسهم من الوصول إلى اللجان، وإلغاء الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، مما جعل الانتخابات مطعوناً فيها في كثير من الدوائر وتتوالى أحكام محكمة النقض بإثبات التزوير والتلاعب في نتائج الانتخابات في كثير من الدوائر، ثم ينتهي الأمر برفض تنفيذ هذه الأحكام بمقولة أن مجلس الشعب سيد قراره في موضوع صحة عضوية أعضائه.

ولا يقتصر عداء نظام الحكم لفكرة الانتخابات الديموقراطية كحق أصيل للمواطن في اختيار من يحكمه، بل تعدى ذلك إلى إلغاء نظام انتخاب العمد والتحول إلى تعيينهم بقرارات من وزير الداخلية، كما ألغيت انتخابات عمداء الكليات الجامعية واستبدل بها نظام التعيين. وبرغم ما يزعمه النظام من ميل

إلى اللامركزية وسعيه إلى التوسع في تطبيق نظام لا مركزي في الإدارة المحلية، إلا أن الحزب الحاكم لا يتقبل فكرة أن يكون المحافظين والقيادات المحلية بالانتخاب حتى لا يفقد سيطرته المستمدة من تحكمه في اختيار من يتم تعيينهم في تلك المناصب.

وحين نتأمل المشهد الحالي وما يعانيه المصريون من أزمات متكررة في الحصول على رغيف الخبز وأسطوانة البوتاجاز وقرار للعلاج على نفقة الدولة، وما يتعرض له المصريون من هوان يمثل أزمات متكررة يومية حين يحاولون الحصول على خدمات علاجية من المستشفيات الحكومية، وما يضطر إليه كثير من المصريين للاعتصام في الشوارع أمام مجلس الشعب ومجلس الوزراء لأيام طوال حتى يتعطف المسئولون بالنظر في مطالبهم كما حدث مع موظفي الضرائب العقارية وخبراء وزارة العدل والمعلمين والأعضاء الإداريين في وزارة التربية والتعليم، وما تحدث الآن لعمال شركة طنطا للكتان والزيوت، وما يلاقيه أساتذة الجامعات من هوان في سبيل تحسين دخولهم ليواجهوا مصاعب الحياة. في جميع تلك الحالات نجد نظام الحكم وقد فقد قدرته على استشعار ما يعانيه الناس من عذاب، ويميل المسئولون إلى النهوين من شأنها، ويتبارون في ترديد أقوال مجوجة عن إنجازات تنم على الورق ومؤشرات مستمدة من بيانات يصطنعونها وشهادات لمؤسسات دولية مشكوك في حيادها بالنظر إلى خضوع حكومات الحزب الحاكم لتنفيذ توجيهاتها فيما يسمى الإصلاح الاقتصادي. يعيش المصريون أزمات حين تمطر السماء فتهار بيوتهم ولا يجدون المأوى، ويعيشون أزمات حين تنتشر بعض الأمراض وتعجز الدولة عن التعامل معها وتتبدد في سبيل التغلب عليها ثروات الوطن كما حدث أيام أنفلونزا الطيور ومن بعدها أنفلونزا الخنازير! ويعيش المصريون أزمة مستمرة يومياً تتمثل في الغلاء الفادح الذي وصل إلى حد أن أصبح ثمن كيلو اللحم المستورد من أثيوبيا ثلاثين جنيهاً كما بشرتنا إحدى الصحف الحكومية. ويعيش المصريون أزمة مستمرة في العشوائيات والبيوت المنهارة على رؤوسهم ومياه الصرف الصحي المختلطة بمياه الصرف الزراعي وتروى بالخليط زراعات الخضر والفاكهة ليأكلها الناس. ويعيش المصريون أزمة الفساد الذي طال كل مجالات الحياة وأهدرت نتيجة له موارد الوطن وثرواته.

إن الواقع يشهد أن كل تلك الأزمات التي يعيشها المصريون ويعانون من سلبياتها هي نتاج ومحصلة لسياسات نظام الحكم وتصرفات حكومات الحزب الحاكم على مدى الثلاثين عاماً الماضية، ويصبح السبيل المنطقي

للخروج من تلك الأزمات هو التحول نحو نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية وتداول السلطة وتوزيع السلطات، ويكون الشعب فيه هو مصدر السلطة وصاحب القرار.

إن التحول الديمقراطي هو طريق إنهاء الأزمات وبناء مجتمع الرفاهية لشعب طال حرمانه من حقوقه وامتهنت عليه فرص المشاركة الحقيقية في تقرير مصيره!

والتحول الديمقراطي هو السبيل لاستعادة طاقات الوطن وإعادة احتضان أبنائه ليعملوا من أجل بلدهم وينعموا بنتاج عملهم.

لذا يدعو حزب الوفد في برنامجه الانتخابي إلى إعادة تملك الوطن.

8. لهذا نريدها برلمانية[106] !

برغم انتشار أفكار ودعوات الإصلاح السياسي والدستوري التي تموج بها الساحة السياسية في مصر، وبرغم تزايد نبرتها وتعدد الاجتهادات من مصادر مختلفة في الآونة الأخيرة مع اقتراب الانتخابات التشريعية للتجدد النصفي لمجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب في 2010 ثم الانتخابات الرئاسية في 2011، إلا أن النظام الحاكم وحزبه الوطني الديمقراطي وحكومته الذكية قد أوصدوا الأبواب أمام المطالبة الشعبية بضرورة مناقشة قضية نظام الحكم بعد انتهاء فترة الرئاسة الحالية والخامسة للرئيس مبارك.

وبرغم تصاعد نغمة القوى السياسية والشعبية الرافضة لفكرة التوريث ونقل الحكم من الرئيس مبارك إلى ابنه جمال، إلا أن أركان النظام الحاكم تصر جميعاً على أنه من المبكر الكشف عن مرشح الحزب الوطني الديمقراطي لانتخابات الرئاسة، وفي نفس الوقت يتم التأكيد على رفض المطالب بتعديل المادة 77 من الدستور التي تفتح الباب لاستمرار رئيس الجمهورية في منصبه مدى حياته إن أراد هو ذلك، ناهيك عن المادة 76 التي تضع من القيود والموانع ما تجعل إمكانية فوز أي مصري بمنصب رئيس الجمهورية ضرباً من المستحيل إن لم يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي.

وكما توصد الأبواب في وجه التعديلات الدستورية التي يطالب بها الشعب وتعبر عنها القوى السياسية المعتبرة في الوطن، فقد تم القضاء على فكرة أن تجري الانتخابات التشريعية بنظام القائمة الحزبية النسبية غير المشروطة، وأكد الرئيس مبارك أن الانتخابات القادمة ستتم على أساس نظام الدوائر الفردية مما يتيح الفرص للحزب الحاكم وأجهزة الإدارة الحكومية للتلاعب بها كيفما شاءت. وكانت استقالة وزير النقل السابق – على خلفية حادث تصادم قطاري الصعيد يوم 24 أكتوبر الماضي – مناسبة لانتشار التخمينات حول من سيخلفه في هذا المنصب.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي السادس للحزب الحاكم فقد راجت التكهنات أن تعديلاً وزارياً سوف يعلن عقب انتهاء أعمال المؤتمر. وتسابقت وسائل الإعلام في محاولات الكشف عن أبعاد هذا التعديل المرتقب وهل هو محدود لمجرد شغل منصب وزير النقل أم سيتسع مداه ليطال عدداً من الوزراء ن طال

---

[106] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

اشتياق الناس أن يغادروا مناصبهم لهول ما سببوه لهم من أضرار وكوارث. وكالعادة، صاحبت التكهنات بالتعديل الوزاري تكهنات أخرى حول حركة للمحافظين.

وفي جميع الأحوال لا تجد المصريون من يستمع إلى آرائهم أو يأخذها ويستطلع رغباتهم في شأن اختيار هؤلاء الوزراء والمحافظين، بينما هم أصحاب هذا البلد والمتأثرين سلباً أو إيجاباً بكفاءة الوزراء والمحافظين ن يتم اختيارهم بقرارات فوقية من رئيس الجمهورية. لهذا يتابع المصريون أخبار التعديل الوزاري وحركة المحافظين بدهشة في البداية ثم بعدم اكتراث ولا مبالاة بعد ذلك حيث أنهم يسمعون ويقرأون أن أحداً في مصر كلها لا يعلم شيئاً عمن سيأتي ومن سيخرج إلا رئيس الجمهورية، فهو صاحب القرار.

وكذلك الشأن عند تسمية رئيس الوزراء فاختياره سلطة مطلقة لرئيس الجمهورية هو وحده الذي تحدد معايير الاختيار، وهو الذي يقرر متى يأتي ومتى يرحل! ويظل الناس في المحروسة مغيبين تماماً عن المشاركة في اختيار رئيس وزرائهم، وتروج الشائعات والتكهنات كما هو حادث هذه الأيام، فهناك من يتوقع استمرار د. أحمد نظيف في موقعه حتى ما بعد انتخابات الرئاسة في 2011، وهناك من يقدر أو يتمنى أن يتم تغييره، والكل لا يملك سوى التكهن أو التمني، أما القرار فلا يملكه إلا الرئيس!

وبعد اغتيال الرئيس السادات تولى الرئيس مبارك منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من 6 أكتوبر 1981 حتى 3 يناير 1982، ثم اختار سبعة رؤساء للوزراء هم د. فؤاد محي الدين، كمال حسن علي، د. علي لطفي، د. عاطف صدقي، د. كمال الجنزوري، د. عاطف عبيد، وأخيراً د. أحمد نظيف. وفي جميع الحالات لم يكن للناس رأي فيمن يتم اختياره وأسباب الاختيار، كما لم يكن لهم رأي في تغييره وأسباب التغيير وذلك استناداً إلى السلطة المطلقة التي تخولها الدستور في المادة رقم 141 التي تنص على أن " يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء وينهي من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء".

وهكذا فإن النظام الرئاسي كما يطبق في مصر يمنح رئيس الجمهورية سلطات غير محدودة، وهو في الوقت ذاته لا يسأل برلمانياً ولا شعبياً برغم أنه هو رئيس السلطة التنفيذية بنص المادة 137 من الدستور. ويتفق كثيرون من المهتمين بالشأن الدستوري في مع دراسة لباحثين من مؤسسة كارنيجي " أن دستور 1971 معيب بسبب تركيزه الصلاحيات بشكل مفرط في يدي رئيس الجمهورية، الأمر الذي لا يوفر ضمانات كافية لحقوق الإنسان [أو أنه يتيح الالتفاف عليها]، كما أن دستور 71 يسلب العناصر الديموقراطية في النظام

السياسي من مضمونها . وقد شدد المنتقدون على ضرورة نقل السلطة إلى البرلمان، وعلى منح القضاء بالاستقلال التام، وتعزيز الحريات، وبناء ضمانات تثبت اتباع الممارسات الديموقراطية" .

ويرى الكثيرون أن التعديلات الدستورية التي مررها النظام في 2007 وإن بدا أنها تتجه إلى توسيع اختصاصات السلطة التشريعية نسبياً وزيادة صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، إلا أنها لم تؤد في الواقع إلى الحد من سلطات رئيس الجمهورية. فقد أعطت تعديلات المواد 115 و118 و127 و133 مجلس الشعب حق التصويت التفصيلي على الموازنة العامة للدولة وسحب الثقة من مجلس الوزراء وإجبار رئيس الجمهورية على قبول استقالة الوزارة حال إصرار مجلس الشعب على سحب الثقة، إلا أن المادة 136 المعدلة تمنح رئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب دون الرجوع إلى الناخبين في استفتاء عام. وبينما تغير الموقع الحقيقي لرئيس مجلس الوزراء بما استحدثته المواد 82 و84 و85 و138 و141 حيث بموجبها تحصل رئيس مجلس الوزراء على صلاحيات نائب رئيس الجمهورية عند عدم وجود الأخير وأهمها تلك المرتبطة بالخلافة السياسية في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه عن العمل. كما يصبح رئيس مجلس الوزراء شريكاً للرئيس في ممارسته لسلطاته التنفيذية وشبه التشريعية الواسعة من خلال نص التعديلات المقترحة على ضرورة موافقته أو أخذ رأيه.

إلا أنه برغم هذه التعديلات الظاهرية فإن الدستور لا يزال يمنح رئيس الجمهورية سلطة تعيين وإقالة رئيس مجلس الوزراء منفرداً دون شريك أو رقيب، فكيف سيكون لرئيس الوزراء أن يشارك الرئيس في اتخاذ القرارات أو أن يلتزم الرئيس بأخذ رأيه بينما مصيره معلق على إرادة الرئيس؟

لذا كانت دعوة حزب الوفد.....

إلى أهمية التحول إلى النظام البرلماني الذي يتكون من سلطة تنفيذية ممثلة في الوزارة ورأس الدولة وسلطة تشريعية ممثلة في البرلمان الذي يتكون من مجلس أو مجلسين أحدهما ديمقراطي منتخب مباشرة من الشعب والآخر ديمقراطي نسبياً حيث به عدد من الأعضاء المعينين. وينميز النظام البرلماني بالفصل المرن بين السلطات مع التوازن بينها فيكون للسلطة التنفيذية حق حل البرلمان، بينما يستطيع البرلمان حق طرح الثقة بأعضاء الحكومة جميعهم [مسئولية جماعية] أو بكل وزير على حدة [مسئولية فردية]، وإذا تم سحب الثقة فعلى الوزير أو الوزارة الاستقالة فوراً .

وفي حال حل البرلمان المنتخب، يعاد الأمر إلى الأمة لتقول كلمتها في الانتخابات، فإذا جاء البرلمان الجديد وأقر ما سبق للبرلمان القديم إقراره وكان سببا لحله، فلا تستطيع السلطة التنفيذية حل البرلمان مرتين لنفس السبب. كما يتميز النظام البرلماني بالفصل بين شخصية رئيس الدولة – الذي لا يملك صلاحيات تنفيذية واسعة كما هو الشأن في النظام الرئاسي – ورئيس مجلس الوزراء وهو الرئيس الحقيقي للحكومة والذي ينبثق في الأغلب انتخابه بأن يكون رئيس حزب الأغلبية أو تحالف الأغلبية في البرلمان. وهو يختار الوزراء ويمكن إنهاء حكومته فور تقديم استقالته لرأس الدولة، وله سلطة فصل الوزراء وحل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة.

ومن مميزات النظام البرلماني أنه لا يضع أمور الدولة ومصيرها كلها في يد رئيس الجمهورية كما هو الشأن في نظامنا الرئاسي، بل تكون هناك درجات من التداخل العضوي وهو ان يكون من حق الوزير ان يكون عضوا منتخبا في البرلمان، والتداخل الوظيفي حيث يكون فمن حق السلطة التنفيذية (الحكومة) مشاركة البرلمان في سلطة التشريع وعمل القوانين ، وكذلك بالنسبة للعمل التنفيذي يتصل بالمصلحة العليا مثل المعاهدات الدولية والتي تبرم من جانب الوزارة لكنها تظل معلقة في نفاذها على تصديق البرلمان ومن هنا فالبرلمان يشارك في العمل التنفيذي .

إن العودة إلى النظام البرلماني هي دعوة كي يتملك الشعب الوطن ويمتلك إرادته، يختار من يريد لتولي الحكم ويراقب ويحاسب ويُسائل القائمين على السلطة التنفيذية، ويمنح ثقته لمن يراه جديراً بها من الأحزاب والقوى السياسية والأفراد في الانتخابات التشريعية ويحجبها عمن لا يرضى عن برامجه أو توجهاته أو أدائه.

وتلك هي الديموقراطية التي يقرر فيها الناس أمورهم بأنفسهم وتُرفع عنهم الوصاية، ولا تجوز فيها توريث الحكم أو وضع آلية للخروج الآمن للرئيس!

9. غياب منظومة القيم" وحديث إلى فاروق جويدة[107] !

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أهديك أطيب تحية وأبدي إعجابي الشديد بمقالك يوم الجمعة 21 يناير 2005 عن " غياب منظومة القيم . . . مسئولية من ؟"، وأرجو ألا يتوقف الأمر عند مجرد مقال وحيد بل أرى أن ينال هذا الموضوع حظاً وافراً من الدراسة والتحليل وصولاً إلى تبين السبيل لاستعادة تلك القيم المفقودة .

الأخ الفاضل

اتفق معك في وصفك لمظاهر المشكلة التي يعيشها مجتمعنا، كما اتفق مع بعض التفسيرات التي أوردتها، ولكني أعتقد أنك لم تلمس السبب الحقيقي والرئيس في وأد منظومة القيم وإطلاق العنان لمنظومة الفساد . ذلك السبب أذكره بلا مواربة ولا محاولة للتجميل هو " نظام ثورة يوليو" الذي بدأ في 1952 ولا يزال مسيطراً على فكر الدولة وتوجهاتها حتى يومنا هذا . لقد أفرز نظام ثورة يوليو الأوضاع التالية وكل منها كان له نصيب واضح في قتل جانب من قيم الشعب المصري الأصيل وإحلال مجموعة بديلة من قيم الفساد والخوف والانكفاء على الذات والشعور بالإحباط والاكتئاب لدى ملايين المصريين الشرفاء:

إلغاء الديموقراطية كنظام حياة عاش المصريون في ظله عقوداً طويلة مارسوا خلالها حرية الحركة في انتخاب من يحكمهم من خلال صناديق الانتخابات ومن بين مرشحين لأحزاب متعددة لكل منها برنامجها وتاريخها . وقد تم قتل الحياة السياسية للمجتمع المصري بإلغاء الأحزاب وإقامة التنظيم السياسي الوحيد الذي تديره السلطة الحاكمة وفق معاييرها السلطوية فأصبح الجسر الوحيد للوصول إلى المناصب والوظائف والاحتماء من غضب السلطة، فأنتج قيم التملق والنفاق والانتهازية والوصولية وسرعة التخلي عن المبادئ والتركيز على المصالح الذاتية. ولعل في حادثة هرولة جميع أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي حين تركه الرئيس السادات وتحولهم إلى الحزب الوطني الديمقراطي خير دليل على دور الدولة في هدم القيم. كذلك لا بد أن نذكر كيف يغير نواب الشعب هويتهم كمستقلين والتي انتخبهم الناس على أساسها ويتحولون إلى الحزب الحاكم ويرحب بهم هذا الحزب رغم أنه لم يرشحهم في الأساس وفصلهم من عضويته حين أصروا على الترشح كمستقلين، ثم يعود ويرحب بهم ويضيفهم إلى مجموع المقاعد التي فازها . أليس هذا أيضاً معول

---

[107] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2005.

يهدم مبادئ الانتماء والارتباط ببرامج موضوعية دفاعاً عن مصالح الجماهير ويكرس مفهوم الانتهازية والسعي إلى تحقيق المصالح الخاصة.

سد أبواب ومنافذ التعبير عن الرأي وإلزام الناس بالانصياع إلى رأي الدولة تحت شعارات فارغة المحتوى مثل "لا صوت يعلوا على صوت المعركة" و"النقد في إطار الميثاق". وقد غيبت تلك الممارسات القمعية قيم الصراحة والمصارحة وشجاعة إبداء الرأي المعارض، وألزمت الناس في مصرنا المحروسة الصمت التماساً للأمن وابتعاداً عن الوقوع تحت طائلة ألوان متعددة من التشريد والاعتقال والتعذيب في السجون والمعتقلات، وما قصص حمزة البسيوني مدير السجن الحربي ببعائبة عن ذاكرة المصريين.

لقد انقلب رجال يوليو على الديموقراطية التي عايشها الشعب المصري قبلهم لكي يقيموا بديلاً عنها نظام ديمقراطي وحياة نيابية سليمة، ومع ذلك فقد كانت تلك الديموقراطية الناقصة تسمح لنائب في البرلمان مثل مصطفي مرعي أن يقدم استجواباً للحكومة عن سبب تحمل الخزانة العامة نفقات إصلاح اليخت الملكي المحروسة، وكانت تسمح للبرلمان بسحب الثقة من الحكومة، كما كانت تسمح بصدور صحف معارضة تنشر إحداها مثلاً صوراً للمنشر دين وساكني الأرصفة مخاطبة الملك فاروق بعنوان يملأ الصفحة "رعاياك يا مولاي". صحيح أن هذه الصحف كانت تصادر وأمثال هؤلاء المعارضين كانوا يحالون إلى المحاكمة، ولكنهم كانوا يحاكمون أمام قاضيهم الطبيعي وليس أمام محاكم عسكرية أو استثنائية مثل تلك التي جاءت مع ديمقراطية يوليو.

روج نظام يوليو أسلوب الاستفتاء في اختيار رئيس الدولة وعاص الناس مرحلة تحصد فيها الرئيس 99.9% من الأصوات أغلبها للموتى والممتنعين عن التصويت. لقد رأينا في انتخابات مجلس الشعب نواباً يفوزون بالعضوية بمجموع أصوات لا يتعدى الألفين أو الثلاثة آلاف في دوائر يتجاوز عدد الناخبين فيها المائة ألف وتسمى هذه ديمقراطية، في نفس الوقت الذي تفرض الدولة ذاتها قيوداً على انتخابات النقابات المهنية لمنع نفس الظاهرة وهي فوز أصحاب الآراء المعارضة لها بأعداد تقل كثيراً عن نصف أعداد الناخبين المسجلين من أعضاء تلك النقابات. كما شهدنا سيلاً من انتخابات المجالس النشريعية عبر الخمسين عاماً الماضية تجمع الناس على أنها كانت غير صادقة إلا في مرة واحدة هي الانتخابات التي أدارها المرحوم ممدوح سالم في 1976.

لقد أنشأ نظام يوليو أوضاعاً جعلت المواطن أسير الحكومة، فهي التي تسيطر على كل شيء من تعليم وصحة وتنمية وتشغيل ورعاية اجتماعية وتوزيع للمواد الغذائية، وهي المتحكمة في كل شيء في حياة المصريين بقوة القرارات الإدارية وسلطة التحكم الجبري للحاكم من دون أن يكون للمحكومين صوت ولا رأي. فقد مارست الدولة حريتها كاملة في مصادرة أملاك المواطنين بدعوى محاربة الإقطاع وفرضت الحراسة على أموال وممتلكات الكثيرين بدعوى أنهم من فلول الرجعية المناوئة للثورة، وأممت شركات المصريين بدعوى الاشتراكية وتقريب الفوارق بين الطبقات، وباعت ثروة الوطن بدعوى خصخصة القطاع العام من دون أن تستشير أصحاب تلك الثروة وهم المواطنون – على الرغم من أن الدستور لا يزال ينص في المادة الرابعة منه بأن "القطاع العام ركيزة الاقتصاد الوطني". وبذلك أصبح المواطن المصري عبداً للحكومة يعتمد عليها في كل شيء، ومن ثم فقد قدرته على الاختلاف معها – ناهيك عن الاعتراض على ما تفعله به – وضاعت قيم الكرامة والنزاهة والشموخ والاعتزاز بالنفس وبالوطن.

لقد ضيق نظام يوليو على الناس وقرب إليه "أهل الثقة" وحرم "أهل الخبرة" من الفرص التي يستحقونها في شغل المناصب والمشاركة في العمل الوطني. ومن ثم تكرست قيم النفاق والوصولية وإرضاء الحاكم بكل وسيلة ابتغاء الحصول على المغانم التي يسيطر عليها ويوزعها على الأنصار والمقربين بغير حساب. في ذات الوقت رأي المصريون – ولا يزالون – ملايين الشباب معطلين عن العمل يقفون في صفوف العاطلين المتزايدة يوماً بعد يوم من دون أمل، وحتى حين تلجأ الدولة للتخفيف من هذا الاحتقان بتعيين بضع آلاف منهم فإنها تكون وظائف هامشية ومؤقتة وغير مناسبة مع تأهيلهم ورغباتهم. فكيف بالله تقوى منظومة القيم على الصمود في وجه الفقر والعوز والتعطل؟ وكيف تنهض منظومة للقيم في وطن يعيش أكثر من نصف أبنائه تحت خط الفقر؟

سيطر نظام يوليو على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمشاهدة والمسموعة، وفرض رجاله وحواريه لإدارة تلك الآلة الإعلامية لتزيين القبيح وترويج كل ما يتفق مع آراء أهل الحكم، وسد المنافذ عن غيرهم للتعبير عن وجهات نظر مخالفة. ومارس الإعلام الحكومي كل أشكال التغييب وتسطيح المشكلات وتضخيم الإنجازات التي لا يراها الناس على أرض الواقع فضاعت المصداقية وتكرست قيم الكذب والابتذال. وعانى الفن الأصيل والثقافة الجادة الإهمال بل والرفض حتى كان لا بد أن يوافق الرئيس

الراحل عبد الناصر شخصياً حتى يعرض فيلم مثل "ميرامار" ويصادر كتاب توفيق الحكيم "عودة الوعي"، وتهدر كرامة شيخ القانونيين المصريين د. عبد الرزاق السنهوري لمخالفته توجهات الدولة.

ولا شك أن الخطيئة الكبرى لنظام يوليو ومن يشايعه حتى اليوم هي هزيمة الإنسان المصري يوم الهزيمة الكبرى في 1967. لقد انكسر الإنسان المصري وهو يرى أبناءه من جنود وضباط القوات المسلحة يواجهون أكبر هزيمة ليس لعدم قدرتهم على الحرب والدفاع عن الوطن، ولكن لسوء القيادة وفسادها وسيطرة العشوائية على القرار السياسي وفقد القدرة على إدارة الحرب. لقد انهزم المصريون من قبل أن تبدأ المعركة التي لم يتم التخطيط لها ولم يتوفر لها فرص الإعداد والتجهيز الملائمة فوقعت مصر فريسة لعدو صهيوني استثمر الضياع والفساد والعشوائية التي أفرزها نظام يوليو.

ورغم مرور أكثر من خمسين عاماً على قيام نظام يوليو، ورغم التحول الشكلي في مظاهر الحكم وآلياته وتغير لغة الخطاب السياسي ومفرداته للحزب الحاكم، فلا يزال فكر يوليو هو السائد في الواقع السياسي المصري ويعبر عن نفسه في صور شتى منها ما يلي:

تجمد النظام السياسي والتردد في الانفتاح الديمقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي وفق تعددية حزبية حقيقية بعيدة عن سيطرة وتحكم لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم،

استمرار قانون الطوارئ لمدة تقرب من الخمس وعشرين سنة واستمرار العمل بالقوانين والممارسات المقيدة للحريات وما تعانيه النقابات المهنية من تقييد على سبيل المثال،

التردد في تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ومحاولات السلطة الحاكمة السيطرة عليها وإخضاعها لرقابة أجهزة حكومية متعددة رغم التوجهات المعلنة بأنها أصبحت شريك في صنع القرار،

استمرار السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام الرئيسية وانعدام فرص المواطنين في إبداء الرأي حين اختيار قيادات الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الصحفية،

انفراد الدولة وحزبها الحاكم في تحديد الهوية الاقتصادية للوطن وإدارة الاقتصاد الوطني وفق رؤى حكومية تتصرف في ثروة الشعب من دون الرجوع إليه بكل ما يترتب على ذلك من مواقف وتصرفات تفتقد الشفافية وتثير الشكوك حول مصداقية القائمين عليها، وتفتح أبواب الفساد للمنتفعين والانتهازيين من دون رقابة شعبية واعية،

انفراد السلطة بالقرار السياسي وغياب الشفافية وفرص المشاركة في الأمور المحورية التي تهم الوطن وتتصل بمستقبله، والأمثلة كثيرة منها الإفراج عن الجاسوس الصهيوني عزام عزام وتوقيع اتفاقية "الكويز" والقبول الرسمي للتغنت الشاروني والسكوت عما يجري من تقتيل للشعب الفلسطيني وتدمير للعراق الشقيق. كل ذلك لابد وأن يصيب المواطن المصري بالاكتئاب وفقد الثقة في الحاضر والمستقبل والانكفاء على الذات ومحاولة الانتقام لذاته المهدرة من خلال كافة أشكال السلوك غير الصحي التي نراها ونعاشيها في الشارع المصري المعاصر.

لقد تعاونت كل تلك العوامل على هدم منظومة القيم التي تكونت عبر عشرات السنين في مصر، وحل محلها التفكك المجتمعي وأنماط ثقافية فاسدة لا تنسجم مع قيم المجتمع المصري الأصيلة، وشاع إهدار الطاقات والموارد المجتمعية وتبديد الوقت لفئات كثيرة من المصريين في أنشطة طفيلية لا تضيف كثيراً إلى الثروة الوطنية التي يسيطر على الجانب الأكبر منها فئة من المحتكرين ورجال الأعمال المقربين من الحكم.

الأخ الكريم

إنك تتساءل في مقالك القيم هل الفساد مناخ عام أم مسئولية أشخاص؟ وأصارحك القول أن الفساد في مصر مناخ عام نشأ واستشرى وتضخم تأثيره نتيجة ممارسات السلطة عبر خمسين عاماً، وما النماذج التي أشرت إليها – مثل المحاولات الجادة لكل من اللواء محمد عبد السلام المحجوب واللواء عادل لبيب في النهوض بمحافظتي الإسكندرية وقنا، وما يتحقق في هيئة قناة السويس من عمل جاد ومتمس ، وما ينفذه أفراد وهيئات القوات المسلحة من مشروعات وطنية متميزة منها طريق العين السخنة يضرب به المثل في الدقة والروعة وكفاءة التخطيط والتنفيذ – إلا استثناءات تتكالب قوى الفساد لإجهاضها وتتحين الفرص لتحويلها كي تتفق والمناخ العام نجحت لفترة في الإفلات منه. كما أنك تطرح علاجاً لهذه الحالة أن نستعيد مرة أخرى الأسس التي قامت عليها منظومة القيم وأن لابد من تحريك ماء النهر الذي سكنت الحركة فيه منذ زمن بعيد، وأضيف إلى قولك إن ذلك يتحقق إذا تعاملنا مع الأسباب الحقيقية لركود الحركة

أخي العزيز

إنني أرى ما تحدث لنا وحولنا الآن نتيجة طبيعية لأحداث ومتغيرات لم يكن لنا فيها رأي ولا شاركنا في صنعها وأتساءل ألا تحق للمواطن المصري أن تحبط ويكتئب وهو يرى مشاهد توجع القلب وتثير الحسرة؛ فمن مشاهد ملايين العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد ثم عليهم السنوات الطوال وهم في جحيم

البطالة، إلى مشهد أبناء من الجنود يقتلون على حدود مصر في سيناء بأيدي الصهاينة ثم يكون رد الفعل الرسمي المصري هو طلب إيضاحات من الكيان الصهيوني والتشديد على عدم تكرار هذه الفعلة مرة أخرى إلى منظر حكومة بلاده تفتح أبواب الاقتصاد الوطني على مصاريعها لصالح حفنة من رجال الأعمال وتوقيع من أجلهم اتفاقية الكويز مع الكيان الصهيوني وبحضور إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الصهيوني يعلن في كل مناسبة أنه لا مجال لخريطة طريق ولا مفاوضات مع الفلسطينيين ويدعو إلى التكيل بهم ليل نهار، ثم يمر به مشهد انهيار عملته الوطنية وانخفاض قيمتها إلى أقل من النصف في غضون أيام، وأخيراً وهو يرى أساطين الحزب الحاكم وقد حسموا نتيجة الاستفتاء القادم على رئيس الجمهورية لصالح الرئيس مبارك وحددوا موعد جلسة مجلس الشعب التي سيؤدي فيها الرئيس اليمين الدستورية في بداية ولايته الخامسة بينما الرئيس نفسه يقول أنه لم يحزم أمره بعد ولم يتخذ قراره في مسألة الترشح لولاية خامسة!!!

إن بداية الطريق نحو استعادة منظومة القيم المفقودة واستعادة الوعي المصري وإعادة مصر إلى خريطة العالم المتقدم هي الإصلاح السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس ديمقراطي يلتزم بأهداف " المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا" NEPAD والتي كانت مصر فاعلة في صياغتها وإظهارها إلى حيز الوجود، والتي دعت مصر القمة الأفريقية للانعقاد في القاهرة لمتابعة تنفيذها . ومن أهم مبادئ تلك المبادرة "الحوكمة الصالحة Good Governance باعتبارها " متطلب رئيسي للسلام والأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة". ولعله من المهم أن تستكمل مصر استيفاء الاستقصاء الخاص بالآلية الأفريقية لمقارنة النظراء African Peer Review Mechanism والمصاحبة لمبادرة التنمية. ويتناول ذلك الاستقصاء أربعة جوانب رئيسية في المجتمع في مقدمتها " الديموقراطية والحوكمة السياسية الصالحة" ! وأنهي تعليقي بأبيات من قصيدتك الرائعة "حتى الحجارة . . أعلنت عصيانها . .":

من كان مثلي لا يموت وإن تغير حاله وبدا عليه . . ما بدا

بعض الحجارة كالشموس يغيب حينا ضوؤها

حتى إذا سقطت قلاع الليل وانكسر الدجي جاء الضياء مغردا

سيظل شيء في ضمير الكون يشعرني بأن الصبح آت إن موعده غدا

ليعود فجر النيل من حيث ابتدأ . .

10. لا . . . لرئيس وزراء عسكري[108]!

في مقاله الرصين المنشور بصحيفة الشروق في 27 يونيو 2010، أفاض الأستاذ فاروق جويدة في توضيح وجهة نظره في المطالبة برئيس وزراء عسكري، وتفضل بالإشارة في مقدمة المقال إلى اعتراضي على تلك الفكرة مثقفاً في ذلك مع آراء الأستاذين السيد الغضبان وأبو العز الحريري.

ولأهمية الموضوع وانعكاساته الخطيرة على قضية التطوير الديمقراطي في مصر، رأيت أن أعاود الكتابة ليس بغرض منازلة شاعرنا الكبير والاختلاف معه، خاصة وأن كثيراً مما جاء في مقاله يؤكد أن المسألة أكبر من مجرد شخص رئيس الوزراء وهل هو مدني أو عسكري، ولكن لطرح جوانب مهمة من القضية أرى ألها جديرة بالبحث وصولاً إلى توافق عام يصب في طريق التوجه نحو تعميق الديموقراطية وتطوير نظام الحكم في مصر بما يسمح للناس – أصحاب المصلحة الحقيقية – أن يكون رأيهم معتبراً وصوتهم مسموعاً في اختيار من يحكمهم ويدير شئون حياتهم.

وأبدأ بالجانب الأخطر في الموضوع، ذلك أن اختيار رئيس وزراء عسكري يعني بالضرورة أنه سيأتي بالتعيين ومن اختيار رئيس الجمهورية، وفي ذلك استمرار للوضع القائم حالياً الذي يملك فيه الرئيس – بحكم الدستور – سلطة تعيين رئيس الوزراء وإعفائه، فضلاً عن تعيين الوزراء والمحافظين وإعفائهم من مناصبهم.

ونحن في حزب الوفد – وبالتوافق مع قناعة فريق متزايد من المواطنين – ندعو إلى التحول للنظام البرلماني الذي تنقلص فيه سلطات رئيس الجمهورية ويأتي فيه رئيس الوزراء نتيجة انتخابات تشريعية تسمح للحزب الفائز بالأغلبية أن يشكل الوزارة على أن تحصل على ثقة البرلمان، وتنحصر سلطة رئيس الجمهورية في تغيير رئيس الوزراء في أن يقبل استقالته إذا حجب البرلمان ثقته عنه.

في هذا الإطار يصبح من العسير تصور أن يأتي رئيس وزراء عسكري إلا أن يكون قد تخلى عن عسكريته وانضم لحزب سياسي تخوض الانتخابات ويفوز فيها، ومن ثم سيكون في وضع يماثل أيزنهاور مثلاً الذي انتخبه الأمريكيون ليس لصفته العسكرية – وإن كان تاريخه العسكري محل اعتبار – ولكن لوضعه السياسي كونه مرشحاً عن الحزب الجمهوري الذي قدم لهم برنامجاً انتخابياً تقبلوه وأعطوه

---

[108] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

أصواتهم. لذا يبدو اختلافي مع فكرة رئيس الوزراء العسكري ليس لكونها فقط عودة إلى الوراء إلى أيام يوليو 1952 وما تلاها، ولكنها - وبالدرجة الأولى - فكرة مانعة من التقدم إلى الأمام ومعوقة للانطلاق في طريق التغيير الديمقراطي في مصر.

ويبين الأستاذ فاروق جويدة - ونحن - أن ما يدفعه إلى المطالبة برئيس وزراء عسكري هو ما يعاني منه الناس من غياب الانضباط والحسم في أجهزة الدولة. وأرى أن تلك الحالة من التسيب وانخفاض الأداء وانتشار صور متصاعدة للفساد في أجهزة الدولة المركزية والمحليات لا تعود في الأساس لكون رئيس الوزراء غير عسكري، كما أنها لن تتصلح بمجرد وجود شخصية عسكرية على رأس جهاز الدولة مع استمرار باقي عناصر المنظومة الإدارية على ما هي عليه.

إن رئيس الوزراء - عسكرياً كان أو مدنياً - ليس إلا عنصر في منظومة تضم العشرات والمئات من القادة والمسئولين والنظم والقواعد والتشريعات، وتتشابك مع العديد من المنظمات في علاقات متداخلة، والأمر كذلك لا يتوقف إصلاح الأداة الحكومية وتحسين الأداء فيها على مجرد إسناد الأمر إلى رئيس وزراء عسكري، بل يجب أن يتم تغيير كافة عناصر المنظومة بالتوازي حتى يمكن تحقيق الإصلاح المنشود.

ولعلنا في هذا السياق نذكر بموقف مشابه حين قرر الرئيس عبد الناصر تعيين المهندس محمود يونس وزيراً للنقل والمواصلات ليعيد الانضباط إلى المرور في القاهرة بالدرجة الأولى وذلك اعتماداً على خلفيته العسكرية ونجاحه الكبير في إدارة عملية تأميم قناة السويس، إلا أن الرجل فشل في المهمة مما يؤكد وجهة نظرنا أن المسألة لا تنحصر في شخص المسئول بقدر ما تحتاج إلى مراجعة وتطوير لكافة عناصر المنظومة التي يعهد لها إلى ذلك المسئول.

إن قضية ضعف وتراجع الأداء وتدني مستويات الخدمات في أغلب وحدات الجهاز الإداري للدولة هي قضية سياسية في الأساس تعود إلى سيطرة المركزية وغياب فلسفة واضحة تحكم دور الدولة في المجتمع، وافتقاد منطق التخطيط الاستراتيجي الذي يفرض التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة وعلى كل المستويات التنظيمية. كما تعود المشكلة إلى افتقاد الإدارة الحكومية منطق الرقابة والمتابعة اليقظة ونظم وآليات استخدام تدفقات المعلومات لقياس الأداء وتقييمه والمحاسبة بالنتائج.

إن أخطر مرض أصاب الجهاز الإداري الحكومي هو غياب المعايير الموضوعية في اختيار القيادات وتقييم أدائهم ومحاسبتهم على النتائج، وتغليب منطق "القرار السياسي" والولاء للحزب الحاكم في اختيار الوزراء

والمحافظين ورؤساء الجامعات والهيئات العامة وغيرهم من القيادات المسئولين عن تقديم الخدمات الجماهيرية وتدبير شئون الناس. وفي ظل هذا الوضع المتردي يتم اختيار رؤساء الوزراء والوزراء وغيرهم من القادة كما يتم تغييرهم من دون توضيح أسباب ومعايير الاختيار أو الإبعاد سواء كانوا مدنيين أو عسكريين!

والحقيقة أن الأستاذ جويدة قد ذكر بصراحة في مقاله كثيراً من تلك الأمراض وأكد أن الجهاز الإداري للدولة أصيب بالشيخوخة وأن " القرارات العليا تنعش في المناطق الأقل ثم تنعش مرة أخرى في منحنيات كثيرة أمام البيروقراطية وغياب المحاسبة والاستهتار وعدم الجدية..."، وتلك في الواقع شهادة تؤكد ما ذهبنا إليه من أن علاج وإصلاح أحوال الجهاز الإداري للدولة لا ولن يتم بتعيين رئيس وزراء عسكري، بل بإعادة هيكلة ذلك الجهاز وتطوير كافة عناصره بحسم وجرأة وتلك قضية كما أؤكد سياسية تتشبك مع طبيعة نظام الحكم وطريقة اتخاذ القرارات المصيرية.

ولعلي أشير هنا إلى مثال صارخ، فقد هدد الاتحاد الأوروبي بمنع طائرات شركة مصر للطيران من الهبوط في المطارات الأوروبية بسبب عدم استيفاء شروط السلامة التي تفرضها القواعد الدولية، ورغم أن على رأس قطاع الطيران الفريق أحمد شفيق ومع كل الاحترام لإنجازاته، إلا أن الرجل أوضح في لقاء تليفزيوني أن أسباب تلك الواقعة خلل إداري وإهمال من جانب مسئولين تابعين له وعدم الالتزام بأمور تبدو بسيطة.

مرة أخرى، إن خلفية القائد العسكرية لم تمنع عناصر في المنظومة من الخروج عن النظام وارتكاب الأخطاء وتهديد إنجازات المنظومة كلها.

لقد كان الأستاذ جويدة رائعاً وصريحاً حين قال بكل الصدق" إن بقاء الوزراء فترة طويلة في مواقعهم مع غياب الرؤى والبرامج والسياسات ترتبت عليه نتائج خطيرة من حيث الإنجاز والإنتاج والتقدم والمتابعة فقد اكتفي كل وزير بأن يرتب أحواله ومبررات بقائه أمام سلطة القرار بحيث لم يعد يعنيه مصالح مواطن أو حساب مسئول أو نتائج مرحلة". وتلك المقولة تصدق على كافة المسئولين وليس فقط الوزراء، ويدفعني قوله هذا أن أتساءل وهل يا ترى يكون تغيير تلك الحالة السيئة بتعيين رئيس وزراء عسكري أم بمعالجة أسبابها بالعمل على منع تركيز سلطة التعيين والإقالة والمحاسبة والثواب والعقاب عند رئيس الجمهورية!

واتفق تماماً مع كل ما أثاره الأستاذ فاروق جويدة من غياب الرؤى وسقوط التخطيط والمتابعة، وغياب الرغبة في الحساب ثواباً أو عقاباً، ومشكلة اختلال العلاقات بين رئيس الوزراء والوزراء حين يتم اختياره من بينهم، وكيف أن بعض الوزراء لهم سطوة وقوة تفوق ما لرئيس الوزراء.

كما اتفق معه تماماً فيما يتعلق بدور الحزب الحاكم في التأثير السالب على كفاءة الحكومة وتغيير مساراتها بحكم ما يتمتع به بعض رموز الحزب من نفوذ. وأؤيد ما ذهب إليه من مشكلة تعدد جهة القرار بين الحزب والحكومة ورجال الأعمال في المجالس التشريعية وما أدى إليه كل ذلك من غياب دور رئيس الوزراء وتراجع مسئولياته وعدم قدرته على اتخاذ قرارات تتناسب مع موقعه كرئيس للحكومة.

أقول إنني اتفق مع شاعرنا الكبير في كل ما ذهب إليه من رصد لمشكلة تردي دور الحكومة وضعف دور رئيس الوزراء واشتعال الصراع حول سلطة القرار والتطلع إلى منصب رئيس الوزراء والسعي للوصول إليه بأي ثمن.

ولكنني أختلف تماماً مع ما انتهي إليه شاعرنا الكبير من المطالبة برئيس وزراء عسكري. لقد أشار الأستاذ جويدة إلى أن آخر رئيس وزراء عسكري كان المرحوم كمال حسن علي وأن من جاء بعده كلهم مدنيون كانوا وراء الانفتاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة وبيع القطاع العام ونهب البنوك وسيادة طبقة رجال الأعمال، ثم تجارة وتوزيع أراضي الدولة وهروب أصحاب القروض للخارج، ثم انهيار منظومة التعليم والإعلام والثقافة والبحث العلمي، ثم احتكار الحزب الوطني للساحة السياسية.

وأقول للأخ الكريم الأستاذ فاروق جويدة أن رؤساء الوزراء المدنيين الذين تسببوا في تدهور مصر قد سبقهم رؤساء وزراء عسكريون تسببوا في نكسة مصر وخرابها وضياع أرضها وقتل الحريات وتدمير حقوق المواطنين وامتلاء السجون والمعتقلات بالآلاف من أبناء مصر الشرفاء المناضلين في سبيل الحرية والديموقراطية، وكلهم عسكريين ومدنيين كانوا يعملون في إطار نفس نظام الحكم غير الديمقراطي، فالمشكلة في أساسها هي طبيعة نظام الحكم أكثر مما هي مشكلة أشخاص رؤساء الوزراء. لقد كانت الغلبة طوال السنوات منذ 1952 لرؤساء الوزراء العسكريين إذ شكلوا 14 وزارة بينما شكل رؤساء الوزراء المدنيين 12 وزارة فقط.

وختاماً يقول الأستاذ جويدة " إننا نريد الانضباط ونبحث عن الحسم. . والشفافية والمصداقية والانتماء الحقيقي ووضع أسس لحماية المال العام. .."، وأنا أقول إن هذه الغايات الرائعة لا ولن تتحقق بتعيين

رئيس وزراء عسكري، ولكنها سوف تتحقق يوم يملك الشعب قراره وتكون له سلطة اختيار من يحكمونه ومحاسبتهم ومساءلتهم وسحب الثقة منهم.

إن الحل أخي الكريم يوم تتحقق الديموقراطية التي يكون القرار والاختيار فيها لصندوق الانتخاب الشفاف، يوم يعود الشعب لنملك الوطن. إن الآمال والغايات العظام تتطلب جهوداً وتضحيات وإجراءات على نفس القدر من العظمة، لهذا نطالب في حزب الوفد بدستور جديد وجمهورية برلمانية تكون الأمة فيها هي مصدر السلطات.

ورسالة إلى الشاعر فاروق جويدة . . . لا لرئيس وزراء عسكري

وكان الشاعر الكبير فاروق جويدة فاجأنا باقتراحه الذي كان صدمة حين أكد أنه يفضل أن يأتي رئيس وزراء عسكري من القوات المسلحة باعتبار ذلك هو الحل الوحيد في رأيه لمواجهة حالة الانفلات العام الذي تعيشه مصر في مختلف المجالات، وقد سبق تقديم الاقتراح إلقاء قصيدته الجديدة الرائعة " هذا عتاب الحب للأحباب".

ومع كل الحب والتقدير لشاعرنا الرقيق اسمح لنفسي بالاختلاف معه اختلافاً جذرياً. فقد جاء اقتراحه معاكساً لكل التحليل الدقيق الذي قدمه للحالة المصرية وتشخيصه لمظاهر الفساد واختلاط السلطة بالمال وسيطرة فكر الحزب الواحد رغم التعددية الحزبية الظاهرية وغياب الديموقراطية وضبابية المستقبل.

وكان الأستاذ جويدة - في تحليله الرائع للموقف في مصر - صادقاً مع نفسه ومع الناس الذين يعيشون أسوأ فترات حياتهم في ظل الديموقراطية الممسوخة التي يروج لها أركان الحزب الوطني الديمقراطي حين وصف مؤتمر ذلك الحزب بـ "المهرجان".

فالمصريون - كما أوضح الأستاذ جويدة - يعانون في سبيل البقاء على قيد الحياة، فهم يواجهون المرض والفقر والجهل والبطالة، ويعيشون حالة غير مسبوقة من التهميش وهم يشاهدون ثرواتهم ينهبها رجال أعمال تحصلون على قروض بالمليارات من البنوك ويهربونها خارج البلاد، ويشهدون الآلاف منهم يموتون غرقاً في عبارات يملكها ويديرها رجال أعمال فاسدون، ويموتون حرقاً وتحطماً في حوادث تصادم قطارات تديرها هيئة حكومية من المفترض أن تكون مسئولة عن ثاني شبكة خطوط سكك حديدية عرفها العالم، كما ينابعون بكل الأسى مصانعهم وأراضيهم تباع بأثمان بخسة لمستثمرين أجانب وعرب، ويتحسرون على ثروة وطنهم من الغاز الطبيعي تحصل عليها العدو الإسرائيلي بأسعار تقل عن الأسعار

العالمية. هؤلاء المصريين يعيشون أوهام التنمية والنمو وإنجازات بلغت السنين في سنين شهراً وهم يشربون ماء اختلط بمياه الصرف الصحي، ويأكلون فواكه وخضروات رُويت بمياه الصرف الصحي، ويتحسرون على مدخراتهم في منظومة التأمينات الاجتماعية بعد أن بددتها حكومات الحزب الوطني.

وقد يسألني شاعرنا الكبير، وما شأن تلك الحالة المأساوية باقتراحه أن يشكل رجل عسكري حكومة جديدة تعمل على إنقاذ مصر والمصريين من حالة الفوضى العارمة التي تعيث الفساد في البلاد، ويعيد الضبط والربط إلى منظومة المجتمع، ثم يسلم المسئولية إلى حكومة مدنية تستكمل المسيرة وفق ما يتمناه المصريون من ديمقراطية؟ وأقول له يا شاعرنا الكبير أنت تعيدنا باقتراحك إلى المربع رقم 1 مرة أخرى لنعيش أيام نظام يوليو 1952 مرة ثانية! لقد قالها رجال يوليو من قبل أنهم لا يتطلعون إلى الحكم، بل هم ثوار أرادوا تحرير الوطن من الملكية الفاسدة والأحزاب المفسدة والاحتلال الإنجليزي، ثم يكملوا مهمتهم بالقضاء على الإقطاع وتحرروا الحكم من سيطرة رأس المال ويقيموا حياة برلمانية سليمة، وبعد أن ينهوا المهمة المقدسة سوف يعودون إلى ثكناتهم.

ولعلي أنعش ذاكرتك حين أسترجع معك بعض مقاطع من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني يوم أول يونيو 1956 "هذا الشهر نقطة تحول في تاريخ وطننا، ففي شهر يونيو تنتقل الثورة .. ثورتكم.. ثورة الشعب.. ثورة مصر.. الثورة التي كافح آباؤنا وأجدادنا طويلاً من أجلها ومن أجل تحقيقها، في شهر يونيو تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى".

ويقول عبد الناصر" وبعدين إحنا النهاردة في هذه المرحلة من تاريخ هذا الوطن، بعد 4 سنين من الثورة بنتجه إلى المستقبل لنحافظ على ما حققته هذه الثورة، ولنعزز ونقوي وننمي ما حققته هذه الثورة".

وبعدين انتهت فترة الانتقال وبدأ نظام جديد من نظم الحكم؛ نظام الحكم لم يكن أبداً غاية من الغايات، ولكن نظام الحكم في ذاته.. أي نظام حكم في العالم في ذاته وسيلة، ولكن الغاية من هذا النظام أو الغاية اللي يطلبها كل واحد – زى ما قلت لكم – إقامة مجتمع تسوده الرفاهية، وتحقيق أصلح مجتمع إنساني. ويكمل عبد الناصر فيقول "النهاردة ما باقولش إن هذه المعارك انتهت، ولكن باقول إن إحنا وصلنا إلى وقت تنتقل فيه السلطة إلى هذا الشعب، وقال الدستور في المادة 194: "تجري استفتاء لرياسة الجمهورية يوم السبت 23 يونيو، وتبدأ مدة الرياسة ومباشرة مهام منصبها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء". مجلس الثورة اللي كان متولي سلطة السيادة منذ قيام الثورة حتى العمل بهذا الدستور

يتخلى عن هذه السلطة إلى الشعب بطريقة تحفظ للشعب حقوقه. مجلس الثورة اجتمع وبحث هذا الأمر وقرر، وجد أن جميع أعضاء مجلس الثورة أحرار يأخذوا حريتهم اللي هم ما كانوش أحرار فيها في الأربع سنين الماضية، يأخذوا حريتهم في يوم 23 يونيو، ما عدا أحد أفراد هذا المجلس يستثنى عليه كرئيس جمهورية وغير حر في إنه يمشي يوم 23 يونيو. بعد كده يقدر هذا الفرد . . يستطيع هذا الفرد إنه يبقى حر، زي بقية إخوانه ما أخذوا حريتهم، دي الحكمة في إقامة الاستفتاء بهذا الشكل، بتنتقل من مرحلة إلى مرحلة".

وسؤالي إليك أخي العزيز هل فعلاً انتقلت مصر إلى مرحلة جديدة؟ وهل فعلاً أقام نظام يوليو مجتمعاً تسوده الرفاهية، وتحقق أصلح مجتمع إنساني؟ أنت تعلم وكلنا يعلم أن شيئاً من هذا لم يتحقق، ولم يتغير نظام الحكم الذي اعتبر عبد الناصر أنه وسيلة، بل استمر نظام الحكم ليتحول إلى غاية في حد ذاته لا يريد أركانه أن يتركوا أماكنهم!

من جانب آخر كلنا يعلم ما فعله حكم العسكريين بمصر، فقد تم إلغاء الديمقراطية كنظام حياة عاش المصريون في ظله عقوداً طويلة مارسوا خلالها حرية الحركة في انتخاب من يحكمهم من خلال صناديق الانتخابات ومن بين مرشحين لأحزاب متعددة لكل منها برنامجها وتاريخها. وتم سد أبواب ومنافذ التعبير عن الرأي وإلزام الناس بالانصياع إلى رأي الدولة تحت شعارات فارغة المحتوى مثل "لا صوت يعلوا على صوت المعركة" و" النقد في إطار الميثاق". كما روج نظام يوليو أسلوب الاستفتاء في اختيار رئيس الدولة وعاص الناس مرحلة تحصد فيها الرئيس 99.9% من الأصوات أغلبها للموتى والممتنعين عن التصويت.

كما أنشأ نظام يوليو أوضاعاً جعلت المواطن أسيراً للحكومة، فهي التي تسيطر على كل شيء من تعليم وصحة وتنمية وتشغيل ورعاية اجتماعية وتوزيع للمواد الغذائية، وهي المتحكمة في كل شيء في حياة المصريين بقوة القرارات الإدارية وسلطة التحكم الجبري للحاكم من دون أن يكون للمحكومين صوت ولا رأي.

لقد ضيق نظام يوليو على الناس وقرب إليه " أهل الثقة" وحرم " أهل الخبرة" من الفرص التي يستحقونها في شغل المناصب والمشاركة في العمل الوطني، ومن ثم تكرست قيم النفاق والوصولية وإرضاء الحاكم بكل وسيلة ابتغاء الحصول على المغانم التي يسيطر عليها ويوزعها على الأنصار والمقربين بغير حساب.

كذلك سيطر نظام يوليو على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمشاهدة والمسموعة، وفرض رجاله وحواريه لإدارة تلك الآلة الإعلامية لتزيين القبيح وترويج كل ما يتفق مع آراء أهل الحكم، وسد المنافذ عن غيرهم للتعبير عن وجهات نظر مخالفة. ولا شك أن الخطيئة الكبرى لنظام يوليو ومن يشايعه حتى اليوم هي هزيمة الإنسان المصري يوم الهزيمة الكبرى في 1967.

أخي العزيز، لا أظنك كنت تقصد عودة تلك الأيام حين قدمت اقتراحك بكل الرغبة الصادقة في البحث عن وسيلة لانتشال مصر من وهدتها. وما أظنك قد غاب عنك أن وظائف الإدارة المحلية بدءاً من وزير التنمية المحلية وعدد كبير من المحافظين والقيادات من نواب المحافظين وسكرتيري العموم في المحافظات ورؤساء المدن والقرى وأجهزة المدن الجديدة يشغلها عسكريون سابقون سواء من رجال القوات المسلحة أو الشرطة، ومع ذلك فالحال في المحليات لا تخفي على أحد مما جعل الدكتور زكريا عزمي يقول كلمته الشهيرة "الفساد في المحليات وصل للركب"! كما أنك تعلم بلا شك أن هناك وزراء عسكريين من بين هيئة الوزارة الحالية – التي ينتظر المصريون يوم رحيلها – !

أخي العزيز، أظننا نتفق على أن مشكلات مصر مثاقمة تحتاج إلى حكومة قادرة على استعادة هيبة الدولة وتأكيد سيادة القانون وضرب الفساد والمفسدين، والانتقال بمصر إلى حالة من النمو والعدالة والحرية والمساواة. وكل ذلك لن تحققه حكم العسكريين، بل الديمقراطيين الحقيقيين، من أجل ذلك ندعو في حزب الوفد إلى العودة إلى نظام حكم برلماني يتيح للمصريين استعادة ملكهم وطنهم.

وللأمانة أورد فيما يلي نص مقال الأستاذ فاروق جويدة الموجود على بوابة الشروق الرابط

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27062010&id=63567198-7966-4f46-b202-bab421b4d523

لماذا أطالب برئيس وزراء عسكري؟ مقال فاروق جويدة

نشر في: الأحد 27 يونيو 2010

انزعج الكثيرون مني عندما طرحت فكرة أن يكون رئيس الوزراء رجلا عسكريا مع الإعلامية منى الشاذلي في برنامجها الأشهر العاشرة مساء على قناة دريم. لقد كتب بعض الأصدقاء رافضين الفكرة من أساسها .. بينما حاول البعض الآخر التنبيه إلى خطورة هذه الدعوة ..

لقد تناول القضية الدكتور على السلمي العالم الجليل والأستاذ السيد الغضبان الإعلامي الكبير والنائب المحترم أبو العز الحريري وهم جميعا عارضوا الفكرة على أساس أنها عودة للوراء.

قالوا إنني أريد العودة إلى بدايات ثورة يوليو عندما استولى الضباط الأحرار على كل مقاليد الحكم ابتداء بالوزراء وانتهاء بالمحافظين مرورا على المؤسسات الكبرى المهمة التي جلس على قمتها رجال الجيش المصري، في ذلك الوقت كان من الممكن في هذه الفترة أن تجد ضابطا يدير بنكا أو مؤسسة صحفية كما حدث مع دار أخبار اليوم والجمهورية ومروز اليوسف وكان من السهل أيضا أن تجد ضابطا في مؤسسة للتأمين أو التجارة الخارجية أو أجهزة الخدمات ..

والحقيقة أنني حين تحدثت عن رئيس وزراء عسكري لم أكن أتحدث عن زي عسكري ولكنني كنت أتحدث عن غياب الانضباط والحسم في أجهزة الدولة المسئولة وكنت أطالب بروح العسكرية المصرية في العمل وليس برتبها وزيها ومناصبها كنت أتحدث عن روح أكتوبر التي صنعت نصرا . . وروح التحدي التي شيدت السد العالي .

كنت أتحدث عن غياب هيبة الدولة بكل ما يعنيه من مظاهر التسيب . . والانفلات في الأجهزة الحكومية وفي سلوكيات الشارع المصري . . كنت أتحدث عن ضرورة الحسم في القرارات والحزم في إدارة شئون الدولة لأن ما وصلنا إليه من مظاهر الانفلات والتسيب تجاوزت كل الحدود ابتداء بغياب القدوة وانتهاء بما يحدث في الشارع المصري أمام فشل تجارب كثيرة في الإدارة ما بين رجال الأعمال وأساتذة الجامعات ورجال القضاء وفئات أخرى كثيرة تحمل لها الكثير من التقدير ولكنها عجزت عن تقديم نموذج متميز في العمل والإدارة ورعاية شئون الناس .

إن قضايا الحريات والديمقراطية لا ترتبط بزي أو مؤسسة سواء أكانت عسكرية أم مدنية فما أكثر العسكريين ن دافعوا عن قضايا الحريات وما أكثر المدنيين ن تنكروا لها وعصفوا بها . . لن أتحدث هنا عن عسكريين وقادة أمثال إيزنهاور أو تشرشل ولكنني سأتحدث عن نماذج رفيعة عاشت بيننا وشاهدناها . . في عتمة الاستبداد في السودان الشقيق ظهر الفريق سوار الذهب الرجل العسكري الذي قاد انقلابا وصل به إلى السلطة ثم ترك المنصب بكل التجرد والترفع والقناعة ليترك للشعب السوداني حقه في اختيار من يحكمه . . وفي موريتانيا جاء العقيد محمد ولد فال للسلطة بانقلاب عسكري ولكنه سرعان ما انسحب من السلطة ليجري انتخابات حرة تأتي برئيس اختاره الشعب .

وبين ثوار يوليو العسكريين أشخاص وهبوا أنفسهم لقضايا الديمقراطية كان في مقدمتهم الرئيس محمد نجيب الذي اختلف مع رفاقه من البداية وطلب الحوار بين الثورة والأحزاب السياسية ودعا للديمقراطية ودفع ثمن ذلك حين اختفي في السجن.

وبين صفوف الضباط الأحرار أيضا ظهرت وجوه بارزة كانت تمثل فكرا حقيقيا يؤمن بالحريات تجسد ذلك في مواقف يوسف صديق وخالد محيي الدين وثروت عكاشة وعبدالقادر حاتم وصدقي سليمان ويوسف السباعي وجمال حماد وأحمد حمروش.. وكان آخر رجل عسكري تولى منصب رئيس الوزراء في مصر هو السيد كمال حسن علي منذ أكثر من 25 عاما.. وفي عهد الرئيس السادات كان معظم رؤساء الوزارات من المدنيين ابتداء بالدكتور محمود فوزي وانتهاء بفؤاد محيي الدين.. وفي عهد الرئيس مبارك كان جميع رؤساء الوزارات من المدنيين ولم يأت عسكري واحد باستثناء السيد كمال حسن علي.. وفي مصر الآن شخصيات عسكرية تتولى مسئولية قطاعات مهمة مثل الوزير عمر سليمان وبين يديه أخطر الملفات المصرية ابتداء بالقضية الفلسطينية وانتهاء بملف مياه النيل والسودان.. وقد شهد قطاع الطيران طفرة كبيرة في عهد الوزير أحمد شفيق.. ولن ننسى تجربة محمد عبد السلام المحجوب في الإسكندرية محافظا وفي الحكومة وزيرا ..

كنت ومازلت أرى أن منصب رئيس الوزراء يحتاج إلى درجة عالية من الحسم والقدرة على اتخاذ القرار والانضباط في العمل وهذه أشياء تراجعت كثيرا في السنوات الماضية.

مازلت أرى أن المؤسسة العسكرية في مصر من أكثر مؤسسات الدولة انضباطا حتى الآن في العمل والسلوك والحسم وأنها مازالت تخضع لمعايير ثابتة في اتخاذ القرار والمحاسبة السريعة وتغليب المصلحة العامة على كل شيء ..

هناك مشروعات كثيرة في مصر قامت بتنفيذها وحدات من المؤسسة العسكرية وأدت مهامها بكفاءة وتميز.. وعلى الجانب الآخر وحدات مدنية قدمت نماذج غاية في السوء من حيث مستوى الإجادة والعمل والالتزام.. تجد أحيانا طريقا قامت المؤسسة العسكرية بتنفيذه وبجواره طريق آخر قامت به شركة مقاولات أهلية وتشعر أن الفارق كبير جدا.. انظر إلى عمارات القوات المسلحة والعمارات التي تقوم بإنشائها الوزارات المختلفة تشعر أن العمل هنا غير العمل هناك.. وفي منشآت كثيرة كان الإهمال واضحا

في الجانب المدني بينما كان متكاملا ومميزا في أداء المؤسسة العسكرية.. مازال الانضباط يمثل أحد الأركان المهمة والرئيسية في عمل أجهزة القوات المسلحة..

من هنا أجد أن الفوضى التي لحقت بأجهزة الدولة المصرية كانت نتيجة طبيعية لغياب الحسم في القرار والالتزام في العمل والحرص على مصالح المواطنين.. نحن الآن أحوج ما نكون لقدر كبير من الانضباط.. والانضباط هنا لا يعنى الصوت المرتفع أو الصراخ والضجيج ولكنه يعنى وضوح الرؤى وشفافية القرار وأمانة المسئولية.

إن الأزمة الحقيقية التي يعيشها الجهاز الإداري في مصر الآن هي انفلات دورة العمل والإنتاج.. هناك مؤسسات لا تعمل وموظفون كسالى لا يؤدون واجباتهم ورغبة في الحصول على أي شيء وكل شيء حلالا كان أم حراما وهذه الصورة القاتمة تهبط عليك من أعلى أجهزة الدولة حتى قاع العمل الإداري.. ومن السهل في هذه الحالة أن يفقد العمل الإداري انسيابيته وتلقائيته وشفافيته لأن القرارات العليا تنغش في المناطق الأقل ثم تنغش مرة أخرى في منحنيات كثيرة أمام البيروقراطية وغياب المحاسبة والاستهتار وعدم الجدية..

حينما تنغش الرؤى أمام الوزير يصعب أن تجدها عند مساعديه ومستشاريه حتى تهبط إلى أسفل السلم لتجد واقعا كئيبا في كل شيء.. أن أخطاء الصغار تسبقها عادة خطايا الكبار.. وحين تغيب الشفافية والمصداقية عن مسئول كبير يصبح من حق الصغار أن يسيروا على نفس الدرب.

إن المشكلة الحقيقية في مصر الآن أن الجهاز الإداري للدولة أصيب بالشيخوخة وهي هنا لا تعنى أبدا التقدم في العمر ولكنها تعنى غياب الرؤى وحين تغيب الرؤى يسقط معها جانب خطير يسمى التخطيط والمتابعة.. ثم تغيب الرغبة في الحساب ثوابا أو عقابا.

إن هناك مشكلة حقيقية في علاقة الوزراء برئيس الحكومة.. في وزارات مثالية ومتعددة كان رئيس الحكومة وزيرا من الوزراء وتم تصعيده ليصبح رئيسا للوزراء.. حدث هذا في عهد الرئيس السادات مع د. عزيز صدقي وكان وزيرا للصناعة.. ود. حجازي وكان وزيرا للمالية ود. عبد القادر حاتم وكان وزيرا للإعلام.. والسيد ممدوح سالم وكان وزيرا للداخلية.. ثم جاء د. على لطفي رئيسا للوزراء وكان وزيرا للمالية.. والجنزوري وكان وزيرا للتخطيط.. ود. عاطف عبيد وكان وزيرا لقطاع الأعمال ثم د. أحمد نظيف وكان وزيرا للاتصالات.

في أحيان كثيرة كان اختيار رئيس الوزراء من بين الوزراء يوجد حساسية شديدة في قمة السلطة.. هناك من ينتظر دوره ليكون رئيسا للوزراء وقد حدث ذلك في فترة من الفترات بين ثلاثة وزراء هم د. عبد العزيز حجازي.. ود. عبد القادر حاتم.. والسيد ممدوح سالم وتولوا جميعا منصب رئيس الوزراء بالتعاقب في عهد الرئيس الراحل أنور السادات.

لقد ترتب على ذلك في أحيان كثيرة أن بعض الوزراء كان أقوى من رئيس الوزراء وقد حدث ذلك كثيرا في تاريخ العمل الوزاري في مصر ومازال يحدث حتى الآن وقد أدى ذلك إلى منافسات وصراعات وخصومات والسبب في ذلك أن انتقال الوزير بين زملائه ليصبح رئيسا لهم قضية تحمل الكثير من الحساسية والرفض أو على الأقل تطرح هذا السؤال لماذا كان هو وليس أنا رئيسا للوزراء؟

وفي السنوات الأخيرة دخل عنصر جديد في هذه المعادلة أن الحزب الوطني أصبح يمثل ضلعا مهما وخطيرا في الأداء الحكومي لأن الوزارة تنفذ سياسة حزب ولا تنفذ سياسة حكومة أو وزراء.. وقد تداخلت هذه العلاقة بدرجة خطيرة حتى أصبح من السهل أن يشعر المراقب أنه أمام جهتين وزارة وحزب.. وأنه بين أكثر من رئيس حكومة وأكثر من وزير.. وفي الوقت الذي أصبحت الحكومة فيه تنفذ برامج حزب كانت هناك مناطق أخرى تعارضت فيها الرؤى بين رجال الحزب.. ورجال الحكومة ورجال مجلسي الشعب والشورى ورجال الأعمال سواء أكانوا في الحكومة أم خارجها.

هناك وزير للاقتصاد والمالية وهناك رئيس للجنة الخطة والموازنة وهو مسئول في الحزب.. هنا أيضا تضاربت القرارات والسياسات والمصالح ولم يعد رئيس الوزراء صاحب الكلمة الأولى ولم يعد الوزير صانع القرار وحده ولكن الحزب يمارس دوره في توجيه الحكومة وتحديد أولوياتها بل وإصدار قراراتها بل إن في الحزب نفسه مستويات تتجاوز صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء.. ومع تعدد جهة القرار بين الحزب والحكومة ورجال الأعمال في المجالس النشريعية غاب دور رئيس الوزراء وتراجعت مسئولياته وأصبح من الصعب عليه أن ينفرد بقرار أو أن يمارس المسئوليات التي تتناسب مع موقعه كرئيس للحكومة.

هذه الأسباب جميعها فتحت أبوابا كثيرة للصراعات حول سلطة القرار وفي ظل اعتقاد خاطئ لدى المسئولين بأن كل قرار حتى ولو كان صغيرا جاء بتوجيهات من السيد الرئيس أصبح من الصعب أن يكون الوزير صاحب فكر أو موقف أو رؤى.. إن المطلوب منه أولا أن ينفذ توجيهات الرئيس حتى ولو لم تصدر..

وأن ينفذ بعد ذلك قرارات الحزب.. وفي آخر المطاف يسمح لرئيس الوزراء إن وجد له مكان.. أما رأيه وسياسته وفكره فهذه أشياء لا محل لها من الإعراب.. ومن هنا يأتي الوزير ويحاول أن يرضي كل هذه الأطراف وحتى ولو لم يفعل شيئا غير ذلك.

وقد يجلس الوزير ويمارس حقه في الحلم بأن يصعد في لحظة ما إلى منصب رئيس الوزراء.. ولماذا لا يحدث ذلك؟، هل من جاءوا قبله في هذا المكان كانوا أفضل منه؟

هذه التركيبة في العمل الوزاري في مصر ترتبت عليها نتائج خطيرة.

ألها فتحت أبواب الصراع والمنافسة على المنصب الأعلى دائما حتى ولو كان الشخص غير مؤهل لذلك..

وفي زحمة العشوائيات في الاختيار والبقاء لفترات طويلة في السلطة وغياب المراجعة والحساب كان من السهل أن تختفي الانضباط وأن يتراجع الحسم وأن يصبح الانفلات والنسيب سمة العمل الإداري في مواقع كثيرة.

إن التداخل بين مسئوليات الوزارة ومسئوليات السلطة التشريعية أوجد شكلا غريبا في العلاقة بين هذه الأجهزة جميعها وإذا أضفنا لذلك دخول رجال الأعمال كطرف أساسي في هذه اللعبة السياسية لاكتشفنا إلى أي مدى اختلفت الموازين والقيم والحسابات.. إن رجل الأعمال هو الوزير.. وهو صاحب العمل.. وهو رئيس اللجنة في مجلسي الشعب أو الشورى وقبل هذا كله هو المسئول الحزبي بكل ما يفرضه المنصب على الحكومة كسلطة تنفيذية.. ومجلس الشعب كسلطة تشريعية..

إن شيوع المسئولية أدى إلى غيبة المساءلة والحساب.. فمن تحاسب من.. هل تحاسب الحزب الحكومة أم تحاسب مجلس الشعب.. أو الشورى أم أن سلطة مجلس الشعب قد سقطت تماما أمام سلطة الحزب وسطوة رجال الأعمال وغياب سلطة الحكومة وضياع هيبتها أمام سطوة الفساد في أجهزة الدولة على كل مستويات العمل؟

إن بقاء الوزراء فترة طويلة في مواقعهم مع غياب الرؤى والبرامج والسياسات ترتبت عليه نتائج خطيرة من حيث الإنجاز والإنتاج والتقدم والمتابعة فقد اكتفى كل وزير بأن يرتب أحواله ومبررات بقائه أمام سلطة القرار حيث لم يعد يعنيه مصالح مواطن أو حساب مسئول أو نتائج مرحلة.. إن الأهم دائما والأجدى أن يبقى في السلطة بكل ما تمثله من المصالح والمكاسب والبريق أطول فترة ممكنة..

هذه العوامل جميعها تقف وراء ترهل الجهاز الإداري للدولة المصرية.. حيث الوجوه هي نفس الوجوه.. والمؤسسات هي نفس المؤسسات وفي ظل غياب الضوابط.. يغيب الحسم.. وتختفي المسئولية.. وتسقط قيمة الحساب والعقاب..

لكي تعود كل هذه العلاقات مرة أخرى يجب أن نبحث عن هذه المعادلة.. الانضباط هو الابن الشرعي للحسم.

وفي ظل غياب المسئولية.. يصعب الحساب أو العقاب وتختفي الأسس التي تحدد العلاقات بين مؤسسات الدولة حيث لا رابط بينها..

وما أطالب به هو أن تعود هذه المعادلة مرة أخرى في صورة مؤسسات مسئولة.. وعلاقات محددة واضحة المعالم وواجبات ملزمة لكل طرف.. مع سيادة تامة لمبدأ الحساب والعقاب والمساءلة..

أقول للأصدقاء الذين اعترضوا على طرح هذه الفكرة إن آخر رئيس وزراء عسكري كان السيد كمال حسن علي منذ أكثر من ربع قرن من الزمان وأن الذين وضعوا سياسة الدولة المصرية طوال هذه السنوات كانوا من المدنيين.. فقد كانوا وراء سياسة الانفتاح الاقتصادي.. ثم برامج الخصخصة وبيع القطاع العام.. ثم نهب البنوك وسيادة طبقة رجال الأعمال.. ثم تجارة وتوزيع أراضي الدولة.. ثم هروب أصحاب القروض للخارج ثم انهيار منظومة التعليم والإعلام والثقافة والبحث العلمي ثم احتكار الحزب الوطني للساحة السياسية كل هذا حدث في السنوات الماضية دون أن يكون هناك رئيس وزراء عسكري..

هذا ما قصدته من المطالبة برئيس وزراء عسكري.. بمعنى أننا نريد الانضباط ونبحث عن الحسم.. والشفافية والمصداقية والانتماء الحقيقي ووضع أسس لحماية المال العام.. مال الشعب كل الشعب وإنقاذ ما يبقى لهذه الأمة من جوانب القوة والتميز والريادة.

انتهى مقال الأستاذ فاروق جويدة الذي كتبه في 2010، والآن وبعد 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 وفي إطار المشهد المصري الحالي.. يصبح الشعب هو الحَكَم بين الرأيين وهو صاحب السيادة كما نص على ذلك دستور 2014 الذي لم يُعطل أو يُلغي شأنه شأن دستوري 1971 و2012، ولكنه لم يُفعل أيضاً!!!!

11. مشروع وثيقة فكرية للتوافق الوطني من أجل مصر المستقبل[109] !

مقدمة

أن الوطن يواجه أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مترديه، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بتباعد خطوات الإصلاح الدستوري وتباطؤ نظام الحكم في تنفيذ وعوده بالإصلاح، فإن مصر قد شهدت ثمرين تعديلات دستورية شملت 34 مادة تم تعديلها وفق رأي نظام الحكم وبغض النظر عن الرفض الشعبي العام لتوجهاتها.

كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية تجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

وأن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات لما يسمى الإصلاح والتطوير إن هي إلا محاولات جزئية لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولا تنطلق من رؤية شاملة توافقت عليها الأمة، مما يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي، فسوف نواجه بموقف تفرض علينا فيه أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء

---

[109] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، وتصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته ويتزلق إلى مصاف التابعين.

مبررات القلق على المستقبل المصري

يشعر المصريون بالقلق الشديد مما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن يحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.

كل ذلك فضلاً عن عدم القدرة المصرية في التخفيف مما يعانيه الأشقاء في فلسطين والعراق من عدوان باغ وهجمة استيطانية استعمارية غاشمة واحتلال أمريكي وبريطاني ومداراة أوروبية متلونة.

كما أن الموقف المصري المحابي للهجمة الأمريكية الأوروبية على المشروع النووي الإيراني والمتغافل عن خطورة التهديد النووي الإسرائيلي والموافق على تمييع المشروع النووي المصري في الاستخدامات السلمية يؤكد ضرورة التغيير الجذري في هياكل وآليات وقواعد صنع القرار الوطني في مصر ويقضي على احتكار السلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين.

ولا بد من الاعتراف أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكل الاستعماران القديم والجديد أهم مصادرها، إلا الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 كانت من العوامل المساعدة في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

إن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها – بل وتهدد كيانها وبقاءها – وفي مقدمتها ما يلي:

☒ افتقاد الحرية للمواطنين باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الوطن وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم، وسيطرة الأداة الأمنية على القرار الحكومي في كل المجالات تقريباً.

- تكريس مبدأ احتكار السلطة وتفرد الحاكم بالقرار وهيمنته على كافة عناصر ومقومات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- تباطؤ التطوير الدستوري والسياسي والانفتاح الديمقراطي وتردد نظام الحكم في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير والخروج حتى عن الوعود التي قدمها بالإصلاح السياسي.
- استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من خمسة وعشرون عاما، فضلاً عن حزمة القوانين الأخرى والنظم المقيدة للحريات، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب متوافقاً مع ما تم من تعديلات دستورية كان هدفها تأكيد سيطرة الحكم وتشديد قبضة الأجهزة الأمنية على الحريات العامة.
- تعطيل حق الجماهير في اختيار ممثليها الشرعيين وذلك بتأجيل الانتخابات المحلية لمدة عامين وإتاحة الفرص للمجالس المحلية القائمة لمواصلة تواجدها تحسباً لتغير التركيبة السياسية لتلك المجلس على خلاف ما يريد الحزب الحاكم حال إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المقرر في شهر أكتوبر 2006.
- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
- استمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي يجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والتكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
- الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.

☒ تراجع واختلال دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.

☒ التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته.

☒ إهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد عشرات المليارات من الجنيهات في مشروعات تفتقد الجدوى الاقتصادية وتكشف عن سوء إدارة للموارد القومية مثل مشروعات توسفات أبو طرطور وتوشكي وفحم المغارة وغيرها .

☒ تبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية بما يصل إلى 300 مليار جنيه وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلى سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك المركزي مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام.

☒ انخفاض مستويات الأداء وتراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضية والفنية، فضلاً عن تراجع الأداء الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي.

☒ افتقاد الإبداع والابتكار وخسارة الريادة الثقافية والعلمية والتحول في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.

☒ التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها .

☒ التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.

☒ الهوان وضآلة التأثير في الموقف العالمي، فضلاً عن حالة العجز العام حتى في الدفاع عن القضايا العربية المصيرية، بل والمشاركة في تبرير العدوان على الأوطان العربية في العراق وفلسطين والسودان،

وتأييد الحملة الأمريكية على المشروع النووي الإيراني، والركون إلى القوى الخارجية كمصادر للعون والمساعدة.

التطوير الوطني سبيل البقاء

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين.

إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطارها القائم على تعميق دولة المؤسسات وحكم القانون وتداول السلطة.

ركائز التطوير الوطني

إن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديموقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في حماية الشريعة الإسلامية لغير المسلمين منهم، والجدية في معالجة شئون الوطن من منظور علمي، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المساءلة والمحاسبة عن النتائج.

مقومات التطوير الوطني

إن "التطوير الوطني" المنشود يتطلب توفر المقومات الأساسية التالية:

- ✓ الاتفاق على أن هدف التطوير الوطني هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديموقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الوطني يتبلور في كونها " إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الوطني ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".
- ✓ الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
- ✓ التوافق على ضرورة البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية. إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديموقراطية هي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.
- ✓ الاتفاق على أن إعداد دستور جديد لمصر هو ركن أساس في عملية التطوير الوطني الشامل، وأن انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور الجديد شرط ضروري للاطمئنان إلى صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
- ✓ الاتفاق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاء الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

- ✓ الاتفاق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء الصحف والترخيص لها، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديموقراطية وحرية التعبير.
- ✓ الاتفاق على أن التطوير الوطني الشامل يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي.
- ✓ الاتفاق على أن التطوير الوطني يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الوطني وآلياته في المجتمعات الأخرى، والنحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات؟ ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت المصرية.
- ✓ الاعتراف بأن إحداث التطوير الوطني هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي المتكامل القائم على منهجية إدارية سليمة تتبنى مفاهيم "الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الوطني.
- ✓ الإيمان بأن وسيلة التطوير الوطني الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن على أرض الوطن وأن يبدأ كل مصري في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير الوطني في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً، وبالتالي إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة.
- ✓ ضرورة تحديد المسئولية عن قيادة التطوير الوطني على كافة المستويات والأصعدة، وأهمية الاتفاق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج

قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات – ولفترات محددة لا تقبل التمديد – سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الوطني.

- ✓ الاتفاق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه.

مبادئ أساسية لتحقيق التطوير الوطني

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتفاع إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

- ☑ مبدأ المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
- ☑ مبدأ تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديموقراطية.
- ☑ مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
- ☑ مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
- ☑ مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
- ☑ مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديموقراطية في المجتمع.
- ☑ مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

- ☑ مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
- ☑ مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
- ☑ مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ☑ مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
- ☑ مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً.

على الرغم من أن دساتير مصر منذ دستور 1923 حتى دستور 2014 قد احتوت على الكثير من تلك المبادئ التي نراها ركائز حيوية للتطوير الوطني وإقامة حياة ديموقراطية سليمة أساسها المواطنة والدولة المدنية وسيادة القانون واستقلال القضاء، إلا أن آفة الدساتير في مصر هي إما التعطيل والإلغاء أو التجميد والتغافل عن التفعيل الحقيقي.

ولا حول ولا قوة إلا بالله!

12. محاور رئيسة للإصلاح الوطني الشامل[110]!

تموج الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة بكثير من الأنباء والتيارات المتناقضة. فهناك من يؤكدون قرب حل مجلس الشعب مستندين إلى تمرير قانون تخصيص أربعة وستين مقعداً للمرأة ولفترة دورتين فقط، بينما ينكر آخرون هذا الاحتمال لانتفاء الضرورة التي نص عليها الدستور لحل المجلس. كما يري البعض استحالة حل المجلس وإجراء الانتخابات التشريعية في غضون الأسابيع القليلة القادمة بينما لم تتم إعادة تحديد الدوائر الانتخابية بعد إضافة الدوائر المخصصة للمرأة.

وكانت قيادات مهمة في الحزب الوطني ومجلس الشعب قد نفت أنباء حل المجلس ووصفتها بالشائعات، بينما نسب إلى قيادات أخري تأكيدها قرب قرار الحل. وسواء تم حل مجلس الشعب وأجريت الانتخابات التشريعية مبكرة أو استكمل المجلس مدته وتقرر إجراء الانتخابات في موعدها المقرر العام القادم، فإن القضية الأساسية المطلوب التصدي لها بكل حسم هي كيف تتم الانتخابات بما يضمن نزاهتها وتعبيرها بصدق وشفافية عن اختيارات المواطنين أصحاب الحق الأصيل في اختيار من يحكمهم.

إن لب اللعبة الديموقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوي السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل مع الجماهير بحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج بحيادية وأمانة. وتستكمل اللعبة الديموقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج تنفيذي يترجم برنامجها الانتخابي إلى واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديموقراطية. لقد انتهي عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديموقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء.

---

[110] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

ولو كانت مصر تعيش عصر الديموقراطية لما صار حالها إلى ما هي فيه الآن من هوان وتدهور وانهيار تنعكس كلها على شعبها الذي يعيش ما يقرب من نصفه تحت خط الفقر. إن المواطنين أصحاب البلد لا يعلمون من أمور حكمها وإدارتها شيئاً، فالوزراء يعينون ويقالون ويمنحون الأوسمة من دون تفسير أو توضيح، ثم تسند إليهم رئاسة بنوك وشركات لا يؤهلهم لها فشلهم في مناصبهم الوزارية ولا ما يقدم ضدهم من اتهامات بالفساد والإكراهية المواطنين لهم، ثم يحصلون علي رواتب خيالية لا يمكن تبريرها للملايين من أبناء المحروسة المتعطلين والمرضي والباحثين عن مأوي.

وبرغم أن دوائر الحكم لا تعترف بافتقاد الديموقراطية وتصر علي أنها قطعت أشواطاً مهمة علي طريق الإصلاح السياسي فضلاً عن الإصلاح الاقتصادي، فإن الغالبية العظمي من المواطنين لا يشعرون بهذا الإصلاح وتبقي المسئولية الوطنية أن يعمل المواطنون والقوي المجتمعية والسياسية من أجل تصحيح مسار الديموقراطية وتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مطالب الجماهير وتشوقها إلي الحرية والديموقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات لتحقيق التنمية والتقدم.

وثمة محاور سبعة

لابد من اكتمالها لإعادة وضع مصر على طريق الديموقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية. كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شعوب أخري من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديموقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

المحور الأول

إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر ومتغيراته ويكرس المشاركة الفاعلة للمصريين في تقرير مصير الوطن وتوفير أمنه ورفاهيته، كما تحقق السلام الاجتماعي المستدام. وينبع ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب الدستور الحالي ويكرس مفاهيم الديموقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللامتناهية لرئيس الجمهورية الذي يجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سنوات فقط، على أن تتم صياغة الدستور الجديد بواسطة جمعية وطنية منتخبة ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

المحور الثاني

إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحرياتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديموقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

المحور الثالث

تحقيق انطلاقة تنموية كبري ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

المحور الرابع

تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل علي حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز علي تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز علي الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

المحور الخامس

حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفاعلية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

المحور السادس

بتأكيد هوية مصر كمجتمع يؤمن بالليبرالية ويبني على أساس المواطنة وترجمة النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلى واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

المحور السابع

استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال قرار مصر في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وأن ينطلق فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

إن الإصلاح الشامل مطلب وطني وضرورة لأمن مصر في حاضرها ومستقبلها،
ولن يتحقق إلا بتوافر إرادة الإصلاح والخضوع لسلطة الشعب.

إغلاق "القومية للأسمنت"

تعد الشركة القومية للإسمنت ، إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة الكيماوية ،تأسست عام 1956 , بتاريخ 2018/10/2 صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بحل الشركة وتصفيتها ، ،والذي انتهى الى عدم الجدوى الاقتصادية للمشروع الإصلاحي المقترح لإعادة تشغيل مصانع الشركة القومية للأسمنت وأوصى بعدم ضخ اية أموال استثمارية جديدة لإعادة التشغيل.

13. "مصر.. رؤية مستقبلية".. مشروع تحرك حزبي وشعبي لحزب الوفد[111]

الموقف الوطني الحاضر:

يتسم الموقف الوطني الحاضر بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستغرق قضايا الحاضر المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف.

تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدى الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.

الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال دون تزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي.

الحزب الوطني الديمقراطي يسيطر على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية.

الأحزاب السياسية – عدا حزب الوفد – عاجزة تماماً عن أي فعل وتنحصر في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب.

تعاني معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.

تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات ومقدرات المنطقة.

---

[111] كان هذا المشروع في شهر يونيو 2008 قد أعد وقت أن كنت نائباً لرئيس حزب الوفد.

النتيجة الأساسية للموقف الوطني الحاضر

الجميع منشغل بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل - عدا سلطة الحكم. غير قادر على التأثير ويتخذ موقف الدفاع عن مصالح ذاتية محدودة

وغياب رؤية مستقبلية لمصر، وعدم وضوح صورة المستقبل، وافتقاد التوجهات الإستراتيجية لضمان أمن ونمو وتقدم الوطن وسلامة أبنائه.

مشروع رؤية مستقبلية لمصر

- ? مستقبل مصر قضية مصيرية لا يهتم بها أحد.
- ? مستقبل مصر قضية مصيرية تبحث عمن يوليها عنايته وتجمع الشعب بكافة قواه السياسية والمجتمعية حول مشروع قومي متكامل يرسم صورة المستقبل.
- ? مستقبل مصر قضية تتعدى مجرد التنظير ووضع الأطر الفكرية والسيناريوهات والدراسات المستقبلية.
- ? مستقبل مصر قضية تبحث عن قيادة شعبية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها .
- ? مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة، ويتبناه حزب الوفد.

عناصر المشروع

يشمل المشروع المقترح ثلاثة عناصر متكاملة:

العنصر الأول: تكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر

ويتم تحقيق هذا العنصر من خلال تشكيل مجموعة فكرية تضم عناصر متميزة من أعضاء الحزب ومؤازريه والشخصيات العامة ذات الاعتبار.

ويكون لهذه المجموعة أمانة من شباب الحزب يتم تدريبهم لهذا الغرض.

وتحدد المجموعة خطة عملها لإنجاز وثيقة أساسية تمثل رؤية متكاملة للمستقبل تشمل المحاور الجوهرية التالية:

- ✓ نظام الحكم ومؤسساته، ومبادئ تفعيل التعددية الحزبية والديموقراطية وسيادة القانون.

- ✓ المبادئ الأساسية لدستور جديد يؤكد الحقوق الرئيسية للمواطنين ويضع سلطة الدولة في خدمة الأهداف الوطنية، ويقوم على أساس الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتأكيد استقلال القضاء.
- ✓ النظام الاقتصادي ومؤسساته، وتأكيد مسئولية الدولة عن تحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل، وتأمين العدالة الاجتماعية.
- ✓ المبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي].
- ✓ المبادئ الأساسية لإدارة الاقتصاد الوطني وفق المصالح الوطنية للغالبية من المواطنين، وتأكيد حرية المنافسة ومنع الاحتكار، وتفعيل دور الدولة في ضبط الأسواق وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية بما يتوافق واستراتيجية وطنية متفق عليها شعبياً.
- ✓ حماية الموارد الوطنية، وتحديد المبادئ المنظمة لصيانة الثروات الوطنية من الموارد الطبيعية وتجريم تصديرها إلا بموافقة مجلس الشعب وفي إطار موافقة شعبية عامة نتيجة استفتاء عام.
- ✓ صياغة جديدة لدور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع، ومبادئ إعادة هيكلة منظومة الإعلام الوطني وتحريره من سيطرة الدولة عليه.
- ✓ المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.
- ✓ صياغة جديدة لنظام الحكم المحلي وتأكيد التوجه نحو اللامركزية.
- ✓ المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية.
- ✓ المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
- ✓ المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية.
- ✓ المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب.

العنصر الثاني: مشروعات لتحقيق الرؤية

تنفيذ مشروعات للخدمة المجتمعية والتهيئة لتحقيق الرؤية المستقبلية

يقترح التركيز في المرحلة الأولى للمشروع على ثلاث قضايا محورية تمثل أهم مصدر للخطر على حاضر مصر ومستقبلها:

☒ قضية البطالـــــة .....ويتفرع عنها:

- قضية الفقـــــــس
- قضية العشوائيـــة
- قضية سوء التغذية

☒ قضية الأميـــــة.....ويتفرع عنها:

- تدني المهارات المهنيـــــة
- سلبية السلوك الاجتماعي
- سلبية السلوك السياســي

☒ قضية الأمن الغذائي .....ويتفرع عنها:

- قضية الشمية الزراعيــة
- قضية تأمين الخـــــبز
- قضية الثروة الحيوانيـــة
- قضية الثروة الداجنـــة
- قضية الثروة السمكية

ويقترح – حال قبول هذه الأفكار – تشكيل مجموعة عمل من أعضاء الحزب لوضع تصورات لمشروعات يروّج لها الحزب ويقود حركة شعبية لتنفيذها في المجالات السابقة.

العنصر الثالث: نشر الرؤية المستقبلية وتوضيحها وحشد توافق مجتمعي حولها

يتم تفعيل هذا العنصر من خلال طرح فكرة مستقبل مصر وإثارة الاهتمام الشعبي العام بقضية ضرورة وضع رؤية لمصر المستقبل يشارك الشعب في صياغتها، وحشد توافق مجتمعي حول وثيقة "الرؤية المستقبلية لمصر" من خلال الفعاليات والآليات التالية:

- ☑ التخطيط لسلسلة من اللقاءات [ورش العمل] لعناصر من الحزب ينسقها معهد الدراسات بالحزب برئاسة د. وحيد عبد المجيد.
- ☑ تخطيط حملة إعلامية بجريدة الوفد في شكل سلسلة مقالات وحوارات وتحقيقات صحفية تتناول هذه القضايا وتبرز موقف الوفد منها.
- ☑ تخطيط سلسلة من اللقاءات الجماهيرية في مقار الوفد بالمحافظات لشرح تلك القضايا وإبراز موقف الحزب منها وحصد التأييد الشعبي لهذا الموقف.
- ☑ تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجالس إدارات النقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة لتوضيح هذه القضايا والتوصل إلى تفاهمات مشتركة حولها، وأيضاً من أجل تنمية رأي عام ضاغط على الدولة للتوجه في المسار الصحيح لحل المشكلات الوطنية وتطوير أساليب الحياة في مصر.
- ☑ التنسيق مع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب في مجلس الشعب لإثارة القضايا حسب ترتيب الأولويات وطرح الموقف الوفدي منها.
- ☑ بحث إمكانية استثمار الإنترنت في إنشاء قناة تليفزيونية تبث المواقف الوفدية وتتيح الفرص لكل الآراء المؤيدة وحتى المعارضة لمناقشة قضايا مصر بوضوح وموضوعية.
- ☑ وقد يكون أيضاً التفكير وارداً في إنشاء قناة تليفزيونية فضائية.
- ☑ النظر في تطوير سلسلة من الإصدارات عن جريدة الوفد ومعهد الدراسات لتوثيق ما تصل إليه هذه الحوارات والمناقشات من آراء وحلول وتيسير الحصول عليها لكل المهتمين من أبناء الشعب.
- ☑ وتتبلور هذه المبادرات في مؤتمر عام للحزب يعقد سنوياً لطرح القضايا المتعلقة بمستقبل مصر ومراجعة ما يتم تنفيذه من أفكار ومقترحات وحشد الجهود الوطنية لتأكيد التوجه نحو المستقبل وفق استراتيجية وطنية شاملة.

للأسف تحولت تلك الأفكار من أجل مصر إلى كم من الأوراق القديمة ولم تجد طريقاً إلى الوصول لأسماع أهل الحكم، خاصة مع انحسار حزب الوفد، كما غيره من الأحزاب المصرية القديم والحديث، ودخوله في مرحلة الكمون الإرادي والبيات الشتوي والصيفي معاً!!!

14. برنامج الوفد الانتخابي . . . . . وأجواء الاعتداء الجزائري[112] !

صادف أن جاء إعلان حزب الوفد عن برنامجه الانتخابي الجديد في نفس اليوم الذي وقع فيه الاعتداء الهمجي للمليشيات الجزائرية على المشجعين المصريين بعد انتهاء المباراة الفاصلة مع الفريق الجزائري في الخرطوم. وقد أجمع المصريون الذين عاشوا مأساة الاعتداء الجزائري على مدى الشعور بالمهانة والغضب فضلاً عن الألم الذي أصاب المصريين جميعاً لما اعتبروه غدراً مدبراً من دولة كانوا ينصورونها شقيقة قدمت لها مصر كل العون والدعم أيام كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي من أجل الاستقلال، ولا يزال المصريون يسهمون في بناء اقتصادها حتى اليوم.

ويبدو التزامن غير المقصود بين إعلان الوفد لبرنامجه وبين أحداث الخرطوم فرصة مهمة لمراجعة وطنية شاملة لأوضاعنا المصرية وضرورة إعادة اختيار توجهاتنا المصيرية وهو ما قصد إليه البرنامج حين حدد غايته الكبرى في أن يعمل المصريون على " إعادة تملك الوطن" . فقد صار واضحاً أن مصر تعيش مرحلة يشعر فيها المصريون بالمهانة داخل الوطن وخارجه، كما يرى الكثيرون منهم أن ما يلاقونه من سوء المعاملة في كثير من الدول العربية هو امتداد لما يواجهون من تعامل نظام الحكم معهم داخل الوطن، فضلاً عن ضعف أداء الدولة في مواجهة الإهانات الخارجية الموجهة لمصر والمصريين من دول عربية وأجنبية. فالمصريون يلاقون أشكالاً من العسف والامتهان في كثير من الدول العربية حيث لا تجدون الحماية في قوانين تلك البلاد التي يسود في أغلبها نظام الكفيل الذي تحتجز جواز سفر من يعملون لديه وتجور على مستحقاتهم إذا طالبوا بها، وكثيراً ما تختلق لهم قضايا وهمية وتجد المصريون أنفسهم سجناء ويتعرضون للجلد بغير ذنب سوى مطالباتهم بحقوقهم. والمصريون عادة لا تجدون الرعاية والدعم من سفارات بلدهم في تلك البلاد، والدليل على تباعد السفارات المصرية عن مشاكل وهموم مواطنيهم تجده في تصريحات القنصل المصري في الخرطوم معتز كامل إلى برنامج العاشرة مساء التي أكد فيها أن شكاوى المصريين من اعتداء الجزائريين عليهم به مبالغة شديدة وأن ما أذاعته الفضائيات المصرية نقلاً عن هؤلاء المشجعين لم تحدث بالصورة التي رددوها .

---

[112] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

وإذا عدنا إلى تأمل أحداث الخرطوم نجدها دليلاً فاضحاً على سوء التدبير الحكومي وضحالة التفكير من جانب الحزب الحاكم، فقد شجعت الدولة – ممثلة في وزارة الطيران المدني – المصريين على السفر إلى الخرطوم لمؤازرة المنتخب الوطني لكرة القدم من دون دراسة لما تخطط له الجانب الجزائري، وعمد الحزب الوطني لركوب الموجة فحشد ألفين من المواطنين الأبرياء والزج بهم إلى الخرطوم مسلحين بأعلام مصرية بينما المشجعون الجزائريون ذهبوا مسلحين بالسكاكين والخناجر. وبينما وصلت طائرات المصريين يوم المباراة متأخرة ولم يتح لكثير منهم دخول الاستاد ومشاهدة المباراة، كان الجزائريون هناك قبل المباراة بثلاثة أيام وقد استعدوا تماماً لما خططوا له واشتروا السلاح الأبيض ودرسوا جغرافية المدينة وأقاموا في المناطق المحيطة بالإستاد وكانت لهم بذلك اليد الطولى التي مكنتهم من حصار المصريين والإيقاع بهم ومنه السيدات والأطفال وكبار السن. وفي الوقت الذي قامت فيه طائرات القوات الجوية الجزائرية بنقل آلاف الجزائريين من خرجي السجون وأمثالهم والجنود في ملابس مدنية، قامت طائرات مصر للطيران وشركات طائرات خاصة بنقل الأدباء والفنانين والإعلاميين غير المؤهلين للتعامل في مثل تلك الظروف الخطرة التي لم يكلف أركان السفارة المصرية في الخرطوم أنفسهم لتنبيه الدولة المصرية إليها وتحذيرها مما يجري أمام أعينهم من علامات ومؤشرات العدوان الجزائري الوشيك. وقد تابع المصريون ليلة الخميس الماضي تطورات المأساة على شاشات الفضائيات والتي قام مقدمو البرامج فيها بإدارة الأزمة – نيابة عن الحكومة الغائبة – بالتواصل مع المصريين في الخرطوم عبر الهواتف المحمولة وإرشادهم إلى ما يجب عليهم عمله اتقاء لأخطار الهمجية الجزائرية، وشاهدنا وسمعنا وزير الصحة المصري يأخذ تعليماته من عمرو أديب وهو يكلفه بضرورة الاتصال بالمسئولين في مطار الخرطوم لفتح أبوابه أمام المصريين المحتشدين خارج أسواره والمعرضين لاعتداء المليشيات الجزائرية، والوزير يقول له "حاضر".

ويرصد برنامج الوفد ما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدن على المستويين العربي والدولي، وقد أكدت أحداث الخرطوم وما سبقها من عدوان جزائري على المواطنين المصريين العاملين في الجزائر مشاعر المصريين بعدم تناسب إجراءات الحكومة المصرية مع ما وصلت إليه التجاوزات من الجزائر وغيرها ضد مصر، الأمر الذي يؤكد أننا بحاجة إلى تطوير شامل يعيد لمصر احترامها وقدرها العالي بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي.

وتبدو العلاقة واضحة تماماً بين ما حدث في الخرطوم وبين برنامج الوفد الانتخابي الذي دعا إلى انتهاج دبلوماسية مصرية جديدة تقوم على تغليب مصالح الوطن وإدارة علاقات مصر الخارجية من موقع القوة وليس الضعف. كما يعرض البرنامج لأحوال الوطن ويقدم رؤية متكاملة لإصلاح الأحوال المتردية التي كانت أحداث الخرطوم - في جانب منها - نتيجة لها. لقد رصد برنامج الوفد ما يعانيه المصريون من مصاعب في وطنهم، فهم يخضعون لحكم الطوارئ منذ ثلاثين عاماً، ويعانون من تهميش دورهم في تقرير مصائرهم ومصير الوطن نتيجة احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها التي تكفل لهم حرية اختيار من يحكمهم. وفي نفس - ورغم تصاعد المطالبة بالتغيير - فإن النظام الحاكم يتباطأ في إحداث التطوير الدستوري الشامل لتحقيق الانفتاح الديمقراطي، كما يستمر في تقييد حركة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها. كما يستمر النظام الحاكم في الالتفاف حول مطالبة القوى السياسية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني بالديموقراطية وذلك بتقديم بعض التنازلات أو الإصلاحات الجزئية التي تبدو في ظاهرها محاولات من أجل التقدم الديمقراطي بينما هي في الحقيقة تأكيد لسيطرة الحكم وابتعاده عن الديموقراطية. وتتبلور تلك السلبيات جميعاً في سوء الإدارة وتردي الأداء وانفصال السلطة عن الناس.

ويركز برنامج الوفد الانتخابي على أن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر هو وجود نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم. إن محاور الارتكاز في نظام الحكم المستهدف هي دستور جديد يؤسس لبناء الديموقراطية ويهيأ الوطن للانطلاق وتحقق إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وتجريم استخدام العنف والممارسات الأمنية غير المبررة في تعامل الدولة مع المواطنين، ويؤكد إقامة العدل واحترام سلطة واستقلال القضاء، وتجعل الالتجاء إلى الحكم بقانون الطوارئ هو الاستثناء وليس القاعدة، كما يقيد سلطة الحكومة في إعلانها وتحديد حد أقصى لفرضها.

كما يهدف برنامج الوفد إلى إعادة بناء الوطن بإعادة الصياغة الشاملة والجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين

أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني.

ويؤكد برنامج الوفد أهمية إطلاق مشروع للتنمية الوطنية الشاملة لتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وتطبيق مشروعات للخروج من الوادي بتنمية وتعمير سيناء وجنوب الوادي واستصلاح واستزراع الصحراء وإقامة المجتمعات العمرانية بما يتيح توطين ملايين المصريين في تلك المناطق المهجورة حالياً رغم كل ما لها من موارد، كما يساعد في خلق فرص العمل للقضاء على البطالة وقهر الفقر.

ويأتي في قمة أولويات برنامج الوفد الاهتمام بالإنسان المصري بتوفير أفضل التعليم والتدريب والتنمية البشرية المتكاملة، وتأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات المواطنين لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.

إن تنفيذ برنامج حزب الوفد كفيل بإعادة مصر إلى وضعها التاريخي قائدة للأمة العربية وصاحبة صوت مسموع في الساحة الإقليمية والدولية، وإعادة الاعتبار والاحترام للمواطن المصري، تسانده دولة قوية تحمي حقوقه وتصون كرامته في الداخل والخارج.

هكذا كان حزب الوفد في يوم من الأيام، لكن لا تسئس الأحزاب على حال، والآن في عام 2017 وبعد الثورتين انضم حزب الوفد إلى بقية الأحزاب والتيارات السياسية في حالة مشاهدة للمشهد السياسي المصري . . . من بعيد . . . ولا مشاركة حتى بالقلب وهذا أضعف الإيمان ! ! !

لماذا تلك الهجمة الشرسة على حزب الوفد[113]؟

كنت اعتزم مواصلة الكتابة في موضوعات برنامج الوفد الانتخابي الجديد لأعرض للمواطنين أطرافاً مهمة من السياسات والأفكار التي يقدمها الوفد بديلاً عن سياسات الإفقار والانهيار الوطني الشامل التي يمارسها الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والتي أوصلت البلاد إلى مستنقع غير مسبوق يشيع فيه الفقر والمرض والجهل، كما يفشي الفساد ويهدر ثروات الوطن ويستنزف خيراته المتحلقون حول الحزب الحاكم من أصحاب المصالح والانتهازيين من كل شكل ونوع.

---

[113] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

ولكن ما جعلني أتحول إلى الكتابة عما يجري في حزب الوفد تلك الهجمة الشرسة التي تتبارى بعض الصحف والكتاب في توجيهها إلى الوفد مبشرين بأنه واقع في صراع وخلافات وأنه مهدد بالانقسام والانشقاق تكراراً لما حدث من قبل أيام 2006 .

قلق على الوفد من كاتب مخلص !

وكان ما دفعني للكتابة في هذا الموضوع بشكل مباشر مقال للأستاذ مكرم محمد أحمد في عموده بصحيفة الأهرام يوم الخميس 8 إبريل 2010 جعل له عنواناً " قلق على الوفد !" والذي بدأه برغبته في أن تنهي صحيفتا الوفد والمصري اليوم " خلافاتهما حول قضية احتمالات قيام تحالف أو توافق بين الحزب الوطني وعدد من الأحزاب المدنية في الانتخابات البرلمانية القادمة تسمح بدرجة أوسع من التمثيل لقوى المعارضة المدنية داخل مجلس الشعب . . "، ثم انتقل الأستاذ مكرم إلى توضيح أن " ما من شك في أن ضعف الأحزاب المدنية يشكل واحداً من أهم معوقات مسيرة الديموقراطية سواء كان ذلك بسبب التضييق الذي تتعرض له هذه الأحزاب من الحزب الحاكم أم نتيجة قصور وتقصير داخل الأحزاب ذاتها " .

ويبدي الأستاذ مكرم قلقه على ما وصفه بأنه " الصراعات الداخلية المتزايدة داخل عدد من هذه الأحزاب منافسة على رئاسة الحزب ومراكز قيادته العليا التي ربما تهدد وحدة هذه الأحزاب في ظروف بالغة الصعوبة خاصة حزب الوفد نأمل جميعاً في أن تحافظ على وحدته رغم المعركة القاسية المتوقعة صراعاً على رئاسة الحزب بين السيدين محمود أباظة وفؤاد بدراوي التي يرجو الجميع أن تكون معركة تنافس حضاري لا يترتب عليه قسمة الحزب . . "، وينهي الأستاذ مكرم عموده القيم متمنياً عدم تكرار المواجهات العنيفة التي حصلت في الأزمة السابقة بين نعمان جمعة ومحمود أباظة ليس فقط حفاظاً على حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة وأهمها ، ولكن لأن تجربة الديموقراطية المصرية لا تتحمل انقساماً جديداً في حزب الوفد يهدد وحدته ويشل وجوده " .

حول فريضة الصفقة !

لقد حرصت على نقل تلك المقاطع المطولة مما كتبه الأستاذ مكرم محمد أحمد لأهميتها وما تعكسه من إخلاص وخوف على حزب الوفد ضمير الأمة والمعبر عن آمالها والقادر على أن يقدم البديل الآمن لسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً من دون أن يسمح بانفراجه ديمقراطية تلبي تطلعات المصريين ورغباتهم في الحرية والعدالة والمشاركة .

وأبادر بالقول إن الأستاذ مكرم قد عرض لقضيتين بالنسبة لحزب الوفد؛

- القضية الأولى

هي تلك الفرية التي طلعت بها صحيفة المصري اليوم منبنيه ما جاء في مقال لأحد كتابها الذي أدعى وجود صفقة بين الوفد والحزب الوطني تحصل بمقتضاها الوفد على 23 مقعداً في مجلس الشعب في الانتخابات القادمة. ولم يتردد حزب الوفد بقياداته وأعضائه وصحيفته – وبقرار بالإجماع من المكتب التنفيذي للحزب صادقت عليه الهيئة العليا – في تفنيد تلك الكذبة واتخاذ الإجراءات القانونية بإبلاغ النائب العام حيث بدأت النيابة العامة في سؤال المنسوب إليهما نشر تلك الفرية، والأمر برمته بين أيدي قضاء مصر العظيم.

ويرى قادة الوفد وأبنائه الوفد أن ما حدث ليس اختلافاً بين صحيفتي الوفد والمصري اليوم، ولكنه وبالأساس افتراء واتهام صارخ يسيء للوفد وتاريخه العريق وليس مصداقيته بين أعضائه وجماهير الشعب المصري جميعاً، بل وبين دوائر وأحزاب ديمقراطية ليبرالية في العالم كله ترى الوفد نموذجاً في قيادة حركة الشعب الواعي من أجل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية. كما أعلن قادة الوفد – وأيدهم في ذلك أعضاؤه جميعاً – أنه إذا كان هناك من سبيل إلى طوي تلك الصفحة فلن يكون ذلك إلا بتكذيب واضح وصريح واعتذار أوضح وأصرح من جانب المصري اليوم.

إن الوفد أكبر من أن تهزه فرية من كاتب يسعى إلى الشهرة، كما لا يضيره التعرض إلى أمثال تلك المحاولات المتوالية والمتكررة عبر تاريخه التي تصدر من أعداء الديموقراطية وأصحاب المصالح المدافعين عن استمرار الوضع الحالي للبلاد ليستمروا في نزف خيرات الوطن وإفقار أبنائه على النحو الذي آلت إليه الأمور مما لا تخفي على كائن ذي عينين. ويكفي مشاهدة جوع المواطنين يفترشون أرصفة مجلسي الشعب والشورى وحول مجلس الوزراء وفي جميع الأنحاء ينضرون من الفقر وتدني ظروفهم المعيشية وسوء حالة الخدمات التعليمية والصحية وانهيار المرافق العامة واختلاط مياه الشرب مع نواتج الصرف الصحي وانتشار الأمراض والأوبئة على نحو غير مسبوق. إن الوفد يجاهد من أجل إقامة نظام ديمقراطي قوامه جمهورية برلمانية يكون الشعب فيها هو مصدر السلطات يختار حكامه في انتخابات ديمقراطية ويحاسبهم ويغيرهم إذا لم يفوا بوعودهم أو يلتزموا بقواعد اللعبة الديموقراطية.

? ألا يكفي أهل الحكم الذين يثيرون الغبار حول الوفد أن يدركوا نتائج سياساتهم وسلبيات حكوماتهم التي تروي صحيفة الأهرام يوم الجمعة الماضي طرفاً منها حين تبشر المصريين أن هناك 400 ألف حالة سرطان كبد سنوياً بعد 10 سنوات من الآن وذلك بسبب فوضى المبيدات وفيروسات "سي" و"بي".

? ألا يفزع أهل الحكم وهم يشاهدون سرطان الكبد – حسب رواية الأهرام – وقد انتقل من المرتبة الثانية عشرة بين الأورام التي تصيب المصريين إلى صدر قائمة السرطانات بين الرجال؟

? ألا تثير تدني الحالة المعيشية لملايين المصريين ن هم تحت خط الفقر قلق أهل الحكم فينجهوا إلى نبذ سياساتهم التي بددت ثروة الوطن في برنامج مشبوه للخصخصة وأن يثوبوا إلى رشدهم ويتركوا مقاعد الحكم لمن يستطيع أن يقدم بديلاً أفضل لشعب مصر.

هل هناك صراع داخلي في الوفد؟

القضية الثانية

التي أثارها الأستاذ مكرم محمد أحمد في مقاله القيم فهي القلق من أن تتحول المنافسة على رئاسة الحزب في الانتخابات القادمة إلى صراع يهدد وحدة الوفد ويشل وجوده. وأبادر إلى توجيه الشكر والتقدير لكاتبنا الكبير لحرصه على الحزب الأهم في تاريخ مصر الحديثة الذي نشأ بقرار الشعب وتفويضه لزعيمه الخالد سعد زغلول ورفاقه والمستمر متمسكاً بثوابته الوطنية لا تحيد عنها. كما أطمأن أستاذنا الكبير أن الوفد بخير وأن سنده الرئيسي هو ديمقراطيته التي تأسست معه منذ أول أيامه. إن الوفد تنظيم سياسي وطني يقبل الاختلاف في الرأي بين أعضائه، ولا يضيق بالتنوع الفكري بين قادته، بل ويستوعب التطورات الحديثة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من دون أن يفقد هويته الوطنية أو تتشق صفوفه نتيجة تلك الاختلافات – ولا أقول الخلافات – والتي لا تفسد للود قضية بينهم.

إن ما يجري اليوم في الوفد هو تجربة ديمقراطية رائعة يتنافس من أجل الحصول على ثقة أعضائه الرئيس الحالي الأستاذ محمود أباظة وله سجله الناصع وخبراته السياسية وتواصله الإيجابي مع جموع الوفديين، والأستاذ فؤاد بدراوي العضو المؤسس في الوفد منذ 1977 والذي يعكس في فكره وتصرفاته مبادئ الوفد الأصيلة ورؤيته المتجددة. إن التنافس بين الرجلين لا يمثل أزمة في الوفد كما كتبت بعض الصحف، ولا يعبر عن مشكلة تخشى الوفديون آثارها المدمرة، بل هي ممارسة ديمقراطية نزيهة يتبارى فيها

الرجلان من أجل تقديم أفضل ما لدى كل منهما من خبرة ورؤى يريانها في صالح الوفد والوطن، والاثنان يتمسكان بثوابت الوفد ويرتبطان بتاريخه ويسعيان إلى تأكيد دوره الرائد في قيادة الوطن إلى مستقبل أفضل تزهو فيه الديموقراطية وتسوده العدالة الاجتماعية.

وسيكون الاحتكام يوم الانتخابات إلى صناديق التصويت الزجاجية الشفافة على مرأي ومسمع من الجميع وتحت إشراف حكماء الوفد ومحبيه من غير أعضائه – وهذا نهج الوفد دائماً –، ويومها سيكون الفائز بأعلى الأصوات هو أول من يتقدم لزميله في المنافسة بالشكر على معركة ديمقراطية تعطي المثل والأمل لمصر أن الوفد هو أول من يطبق ما يدعو إليه من ديمقراطية. كذلك لن يعتبر الوفديون أن من حصل على عدد أصوات أقل خاسراً، بل كان له شرف المشاركة في تجربة وفدية وطنية تعطي المثل والقدوة للآخرين، وسيواصل الرجل دوره في الوفد بأقوى مما كان قبل المنافسة الانتخابية انطلاقاً من إيمانه بأن الأشخاص زائلون، وأن الوفد باق في ضمير الأمة في حاضرها ومستقبلها، كما كان معبراً عنها في ماضيها منذ ثورة 1919 المجيدة.

كلمة قالها فؤاد سراج الدين باشا في حديثه إلى إبراهيم البعثي والمنشور بمجلة المصور عام 1977 " أولاً نخطئ من يقول الآن بأننا نعيد الوفد القديم لأننا ندعو لقيام حزب جديد ببرامج جديدة تتفق مع ما طرأ على المجتمع المصري من تغيرات جذرية خلال ربع القرن الأخير، ولو أن الذين يهاجموننا الآن بالافتراءات الكاذبة والدعاوى الباطلة تريثوا قليلاً حتى يطلعوا على برامج الحزب الجديد إذا قدر له أن يقوم لكفوا أنفسهم مئونة هذه الحملة المسعورة . . . " . إن التاريخ يعيد نفسه والحملات ضد الوفد 2010 هي امتداد لحملات 1977 وما قبلها .

رحم الله زعماء حزب الوفد ن كانوا من أصلب الرجال دفاعا عن حق المصريين في الاستقلال والدستور ودولة المواطنة وسيادة القانون.

رحم الله سعد زغلول ومصطفي النحاس وفؤاد سراج الدين ن من بعدهم ضل الوفد طريقه وآثر الصمت ! !

قراءة في برنامج الوفد الاقتصادي[114]!

إن عنصراً أساسياً في برنامج الوفد الانتخابي الجديد هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المستهدف يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني بمساهمات إيجابية وفعالة للقطاع الخاص الوطني والاستثمارات والمشاركات الأجنبية مع مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة في كل ما يجري في الوطن. كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي وفق برنامج الوفد الانتخابي هو القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين ن يعيشون تحت خط الفقر.

أهمية بناء إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لابد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكل تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي وتزايد عجز الموازنة العامة، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بثمارها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية يجب أن تركز على الاستخدام الأمثل لموارد الوطن وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ومن المهم أن تحدد تلك الإستراتيجية معدل نمو الناتج القومي الإجمالي المستهدف، وقطاعات الاقتصاد الوطني الأولى بالتنمية ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وبيان الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي، ثم وضع خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.

---

[114] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

إن وضع تلك الإستراتيجية يقتضي إحياء دور التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي وتفعيل المجلس القومي للتخطيط أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وإنشاء أمانة فنية متخصصة به تختص بإعداد الدراسات وتجميع المعلومات الضرورية لقياس معدلات التنمية واقتراح أسس ومعايير إدارة الاقتصاد القومي.

إن برنامج الوفد الانتخابي حين يؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الاستراتيجي كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، لا يقصد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما يتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط الإستراتيجي كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق.

من جانب آخر، يوصي برنامج الوفد الاقتصادي بعدم الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس النمو الاقتصادي، بل أيضاً يجب استخدام مؤشرات التقدم الحقيقي التي تعكسها معدلات الجريمة والانهيار الأسري، مدى انتشار العمل التطوعي داخل الأسرة ونمط توزيع الدخل، تكلفة التلوث وتدمير البيئة طويل الأجل، ونقص العمر الافتراضي للمرافق العامة.

الجهاز المصرفي الوطني ركيزة التنمية

يركز برنامج الوفد الاقتصادي على أهمية الجهاز المصرفي الوطني في تمويل التنمية، ومن ثم يدعو إلى ضرورة مراجعة شاملة لأوضاعه بهدف رسم الحدود الآمنة التي لا يجب تعديها في بيع البنوك المصرية لغير المصريين وبيان الحد الآمن لمدى نفاذ رأس المال الأجنبي [والعربي] في ملكية القطاع المصرفي المصري، وضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يحقق تأكيد الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي المصري على جميع البنوك العاملة في مصر، وتحديد الحجم الأمثل للقطاع من حيث عدد البنوك ودرجة الانتشار ونمط الملكية والإدارة ونوع النشاط [تجاري، صناعي، عقاري...]، وكذا تحديد الحجم الأمثل للبنوك المملوكة للقطاع العام من حيث العدد ودرجة الانتشار ونوع النشاط.

نحو إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية

إن الانطلاقة المستهدفة لمصر ينبغي أن تتضمن بناء إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية المستدامة تستهدف زيادة مساهمة الصناعة في توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي في المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المستمر للصناعة باعتباره ضرورة حياة لمواجهة المتغيرات ومواكبة المنافسة الآتية من دول حققت معدلات عالية في هياكلها الصناعية.

ويشير برنامج الوفد الانتخابي إلى أهمية زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وتوفير الحوافز المناسبة لتوجيه نسب متزايدة من المدخرات المحلية إلى مجالات التصنيع. إن الاستثمار السنوي في الصناعة يبلغ ما يقرب من 120 مليار جنيه والمطلوب مضاعفته على الأقل لإحداث طفرة كافية في معدل مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي الذي يراوح نسبة ال 20% حالياً. وبذلك يكون على الدولة – ممثلة في قطاع الأعمال العام – القيام بدور واضح في تنفيذ إستراتيجية التصنيع بمساندة إنشاء صناعات جديدة، حيث لا يمكن الركون فقط إلى مبادرات القطاع الخاص لإنجاز خطة التصنيع. ومن المهم دراسة إمكانيات وجدوى التعاون الإقليمي في إنشاء الصناعات الجديدة بما يسهم في تعزيز القدرة التفاوضية لمصر والدول المتعاونة معها في مجال نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة، وكذا في الحصول على شروط أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

إن مفهوم التنمية الصناعية في برنامج الوفد لا يقتصر فقط على إنشاء المصانع الجديدة، ولكن أيضاً العناية بتأهيل المصانع القائمة وتشغيل ما بها من طاقات عاطلة والمحافظة على ما تراكم بها من خبرات صناعية وإدارية وكوادر بشرية مدربة.

التنمية الزراعية محور أساس في برنامج الوفد

يؤكد الوفد ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، وفي نفس الوقت زيادة القيمة المضافة وفرص العمل بالتوسع في مجالات التصنيع الزراعي.

ويؤكد البرنامج أهمية مراجعة برامج استصلاح الأراضي الجديدة في سيناء وجنوب الوادي على وجه الخصوص وإعادة تصميمها بالتركيز على المناطق الأعلى إنتاجية، والتعجيل بتنفيذ خطة استغلال الموارد

الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر [أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الوادي الجديد]، وكذا تنفيذ برامج التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية بالعمل على تحسين التربة وتخفيض نسب الملوحة فيها. ومن المهم التأكيد على معالجة مشكلة تفتت الملكية والحيازة الزراعية وآثارها السالبة على الإنتاج الزراعي وتطوره.

كذلك يطالب الوفد بضرورة الحسم في مواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلاً لأغراض غير زراعية والتي تبلغ في المتوسط 60 ألف فدان سنوياً، ووضع آليات حاسمة لوقف تلك التعديات ومحاولة استعادة الأراضي المستقطعة وإعادتها إلى الإنتاج الزراعي. كما يرى الوفد ضرورة تطوير سياسة وطنية مستقرة لزراعة القمح والذرة والحبوب الزيتية، وتطوير آلية لتحديد أسعار عادلة لشراء المحاصيل من المزارعين ضماناً لحفز المزارعين على التوسع في زراعتها مما يقلل الحاجة إلى استيرادها ويوفر في النقد الأجنبي الموجه لهذا الغرض. وكذلك الاهتمام بتطوير برنامج وطني لتحسين إنتاج القطن واستعادة المركز التنافسي للأقطان المصرية في أسواق العالم.

كما يتضمن برنامج الوفد التأكيد على تطوير برنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

تلك قراءة سريعة في برنامج الوفد الاقتصادي الذي يرمي إلى علاج المشكلات الناجمة عن سياسات الحزب الحاكم التي ثبت فشلها في تحقيق غايات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

الدروس المستفادة من تجربة الوفد الديموقراطية[115]!

كان يوم الجمعة الماضي السادس عشر من إبريل 2010 علامة بارزة في تاريخ حزب الوفد حين انعقدت الجمعية العمومية غير العادية للتصويت على اقتراح تعديل المادة 22 من النظام الداخلي للحزب بما يسمح بمد فترة الهيئة العليا إلى خمس سنوات بدلاً من أربعة، ومن ثم الفصل بين موعد انتخابات تجديد الهيئة العليا وانتخابات رئيس الوفد التي كانت تتم وفق اللائحة في نفس اليوم. وبغض النظر عن جدوى التعديل الذي جرى عليه التصويت ونتيجته، فإن الدرس الأساسي الذي قدمه الوفديون في ذلك اليوم الرائع هو الحرص

[115] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

على المشاركة في تجربة ديمقراطية يباهي الوفد بها ويطرحها نموذجاً لما يدعو إليه من تطوير نظم الانتخابات في مصر. فقد جرت عملية التصويت تحت إشراف لجنة عليا ترأسها الفقيه الدستوري الكبير الدكتور إبراهيم درويش وضمت الدكتور أنس جعفر رئيس جامعة النهضة والأستاذ القانون البارز والأستاذ حسين عبد الرازق القيادي الكبير بحزب التجمع والمستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الأسبق. كما ترأس لجان التصويت عدد من الشخصيات العامة من المفكرين والصحفيين والمثقفين وجميعهم من غير أعضاء الوفد وكان منهم دكتور عمرو الشوبكي، الأستاذ نبيل زكي، الأستاذ نبيل عبد الفتاح، الأستاذ نبيل عمر. وكان إقبال الوفديين على الحضور والمشاركة مشهوداً إذ بلغت نسبة المشاركة ما يقرب من 50% من أعضاء الهيئة الوفدية.

وحين أعلن دكتور إبراهيم درويش نتيجة التصويت بموافقة 501 من أعضاء الهيئة الوفدية على التعديل المقترح بينما رفضه 420 عضواً اتضحت قيمة الاحتكام إلى صناديق التصويت الزجاجية حيث مارس الوفديون حقهم في إبداء الرأي، ثم تقبل الجميع نتيجة التصويت بنفوس راضية احتراماً منهم لرأي الأغلبية.

لقد أعطى الوفديون لنظام الحكم درساً بليغاً في قدرة المصريين على ممارسة الديموقراطية وتحمل مسئولياتها خلافاً لرأي رئيس الوزراء دكتور أحمد نظيف الذي صرح في أول زيارة له إلى الولايات المتحدة بعد تعيينه في منصبه أن المصريين غير ناضجين سياسياً وأنهم غير مؤهلين للديمقراطية. كذلك أعطى الوفد درساً لنظام الحكم حين سعى إلى لجنة مميزة من أساتذة القانون ورجال السياسة للإشراف التام على كافة مراحل وإجراءات إبداء الرأي في الجمعية العمومية غير العادية وذلك على العكس من ممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً الذي يرفض إشراف القضاء على الانتخابات وألغى ما كانت تنص عليه المادة 88 من الدستور من الإشراف القضائي على الانتخابات وأيضاً رفضه المستمر للرقابة الدولية على الانتخابات في نفس الوقت الذي لا يتحرج فيه من إرسال وفد مصري للمشاركة في الإشراف على الانتخابات في السودان!

وثمة درس آخر في الديموقراطية واحترام الرأي المعارض قدمه حزب الوفد حين أفرد مساحة مهمة من عدد يوم الخميس 15 إبريل من صحيفة "الوفد" لعرض تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي دعا إليه الأستاذ فؤاد بدراوي نائب رئيس الحزب والمعارض لاقتراح تعديل المادة 22 من النظام الداخلي وأبدى فيه ملاحظات على إجراءات سداد الاشتراك السنوي للحزب للحصول على بطاقة حضور الجمعية العمومية

والإدلاء بالرأي. لقد ضرب الوفد وجريدته مثلاً رائعاً في الديموقراطية ينتقده الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والإعلام الرسمي لنظام الحكم الذي يلجأ إلى التعتيم على أنباء المعارضة وحرمان أصحاب الآراء المعارضة لنظام الحكم من فرص التعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة رغم أنها تتمسح في مسمى "القومية"!

لقد أنفق القائمون على الإعداد لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية للوفد وقتاً وجهداً لضمان إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع أعضاء الهيئة الوفدية والتأكيد على تيسير أدائهم لواجبهم الحزبي بالتصويت على اقتراح تعديل النظام الداخلي في جو سادته الشفافية والموضوعية والحرية الكاملة من دون أي محاولة للتأثير على عملية التصويت أو التدخل في عمل لجان إبداء الرأي أو لجنة الإشراف العامة. وبالمقابل نحن نعلم أشكال الممارسات الأمنية التي يلجأ إليها الحزب الحاكم لتعويق عمليات الترشيح والتصويت وإظهار النتائج في كافة الانتخابات الأمر الذي يؤكده عدد قرارات محكمة النقض بقبول طعون كثير من المرشحين ن تعرضوا لأعمال التزوير وتسويد بطاقات الإدلاء بالرأي وتعديل النتائج لصالح مرشحي الحزب الحاكم!

ويكفي أن نظام الحكم يرفض إتباع النظم الحديثة المعتمدة على تقنيات الاتصالات والمعلومات في إعداد جداول الانتخابات وإجراءات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وذلك رغم أن حكومته تسمي نفسها بالحكومة الذكية نسبة إلى اقتناعها بأهمية تلك التقنيات الحديثة. لقد كان على كل وفدي أن يبرز بطاقة الرقم القومي كشرط للسماح له بإبداء رأيه، بينما ترفض الحكومة الذكية اعتماد هذا الرقم القومي كأساس لإعداد الجداول وإبداء الرأي!

وثمة درس مهم أوضحته تجربة الوفد الديموقراطية حين احتوت بطاقة إبداء الرأي على النص الحالي للمادة 22 والنص المعدل المطلوب أخذ الرأي عليه بإحدى كلمتين "موافق" أو "غير موافق"، بينما لجأت الدولة حين الاستفتاء على التعديلات الدستورية وعددها أربعة وثلاثين مادة جرى تعديلها إلى طرح سؤال وحيد هو "هل توافق على التعديلات الدستورية" وكان المطلوب الإجابة بنعم أو لا وبغض النظر عن أن المواطن يمكن أن يوافق على بعض التعديلات ويرفض أخرى، ولكن لم تكن له الفرصة للتعبير عن رأيه وتلك هي ديمقراطية الحزب الوطني الديمقراطي! والحقيقة أن ديمقراطية الوفد ليست وليدة اليوم بل هي إحدى السمات الرئيسية التي تميزها الوفد منذ نشأته حيث كانت تلك النشأة بناء على رغبة الجماهير ن سارعوا بعمل التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه كي يمثلوهم في طرح القضية الوطنية على المحافل الدولية،

وكانت استجابة سعد زغلول بمقولته الشهيرة " قد وكلنا الأمة للسعي إلى تحقيق استقلالها ولن نتخلى عن مهمتنا، وسنبقى في أماكننا، ولتفعل بنا القوة ما تشاء أفراداً وجماعات".

المصريون هم ثروة الوطن

وإذا كان من نتيجة محورية لتجربة الوفد الديموقراطية، فهي إعادة الثقة في الإنسان المصري وقدرته على ممارسة حقوقه السياسية وتحمل مسئوليات الممارسة الديموقراطية مرشحاً وناخباً، مؤيداً ومعارضاً ! لقد درج أهل الحكم على النهوين من قدرة الإنسان المصري واعتباره في حاجة إلى من يقوده وتحدد له اختياراته السياسية وتحرمونه من فرص الترشيح والتصويت بحرية في مختلف أشكال الانتخابات. إن أهل الحكم يضعون كافة المعوقات والعراقيل في طريق المصريين حين يريدون ممارسة حقوقهم السياسية الأمر الذي ينجم عنه انصرافهم عن المشاركة في الانتخابات حتى وصلت نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية والاستفتاء على تعديلات الدستور إلى مستويات مذهلة لا تتجاوز ال 20% في أحسن الحالات.

لقد أثبتت تجربة الوفد الديموقراطية أن الإنسان المصري هو الثروة الحقيقية للوطن التي ينبغي إطلاقها وتمكينها لبناء الوطن وذلك بإتاحة الفرص له للعمل السياسي والمشاركة بالرأي وتحمل مسئولية إدارة شئون الوطن، بينما لا يلقى هذا المواطن من أهل الحكم سوى التهميش والنهوين من قدراته وسد طرق العمل السياسي أمامه بالاعتقال والتضييق وتجميد نشاط الأحزاب التي يرتبط بها والتي تحاول من خلالها إحداث تغيير يخرج بالوطن من أزمته.

في كلمته التي ألقيت نيابة عنه في احتفال نقابة المحامين بذكرى سعد زغلول ومصطفي النحاس يوم 23 أغسطس 1977، قال نقيب المحامين آنذاك مصطفي البرادعي " أبنائي المحامين، أكرر ما سبق أن قلته.. البلد تحترق.. ويتهدده الصراع.. ولن ننفادى الكارثة إلا بضمان وتأييد معاني الحرية لكل الناس، للصحافة، للرأي المعارض، للأحزاب، والشعب هو خير ضمان يفرض باختياره الطريق، لا تفرض عليه الوصاية".

15. دعوة . . . من أجل الديموقراطية[116] !

طوال شهر رمضان المبارك وفي جميع صلواتهم، لم ينقطع المصريون عن الدعاء إلى الله سبحانه وتعالى والتضرع إليه أن يرفع مقته وغضبه عنهم. وأتصور أن المصريين لم يغفلوا مصر في دعائهم طالبين إلى الله أن تحقق لهم أمنياتهم في أن يروها في حالة زاهية وقد نفضت عن نفسها الفقر والتخلف والهوان، وانطلقت على طريق الديموقراطية متحررة من أسر الحكم اللا ديمقراطي الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى الآن.

ومع اقتراب الانتخابات التشريعية القادمة في 2010، وبرغم كل المثالب والسلبيات التي تطفح بها عمليات الانتخابات في مصر والتي جعلت المصريين يعزفون عنها، فإنهم مطالبون بأكثر من الدعاء، إذ عليهم الخروج من عزلتهم والعودة للمشاركة بقوة وإيجابية في العملية الانتخابية، والكفاح من أجل تهيئة الظروف لتغيير وجه الحياة في مصر لتعود مشرقة بالديموقراطية والحرية والعدالة، ولتنطلق في آفاق التنمية الحقيقية التي تتوزع عوائدها بينهم توزيعاً عادلاً.

إن أول مسئوليات المصريين أن يكونوا أكثر انشغالاً واهتماماً بمستقبل الوطن وأن يشاركوا بجدية وحيوية في الضغط الشعبي العام من أجل إقامة نظام حكم ديمقراطي قوامه التعددية الحزبية الفعالة وسيادة القانون وتداول السلطة من خلال الانتخابات النزيهة وصناديق إبداء الرأي الزجاجية. إن المصريين مدعوون للانخراط في عضوية الأحزاب السياسية الجادة ذات الرصيد الوطني والتي لم تخرج من عباءة الحزب الوطني الديمقراطي والمشاركة بحيوية وجدية واستمرارية في فعالياتها من أجل خلق رأي عام قوي وضاغط يرغم النظام الحاكم على الاستماع لصوت الشعب المطالب بالحرية والديموقراطية. كما أن المصريين مطالبون بالمسارعة لقيد أنفسهم في جداول الانتخابات والتأكد من صحة المعلومات الخاصة بهم في تلك الجداول والحرص على تحديثها، واستخراج البطاقة الانتخابية حتى يشاركوا بفعالية في الانتخابات التشريعية ثم الانتخابات الرئاسية في 2011. وإذا كان قد أعلن رسمياً أن نظام الانتخاب بالقائمة النسبية مرفوض وأن الانتخابات القادمة ستكون وفق النظام الفردي فإن ذلك يضع مسئولية كبرى على المصريين لممارسة دورهم بإيجابية في اختيار المرشحين الجديرين بثقتهم والاجتهاد في سد منافذ التزوير والتلاعب بالأصوات والنتائج حتى تأتي الانتخابات معبرة بصدق – وبقدر الإمكان – عن اختياراتهم الحقيقية،

---

[116] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

وعليهم الاعتراض وإعلان الرفض إذا استشعروا أن نتائج الانتخابات المعلنة لا تتفق مع اختياراتهم وتوقعاتهم.

وعلى الأحزاب السياسية الوطنية، أن تقوم بدورها وتتحمل مسئولياتها في تطوير برامجها لتعبر عن الآمال الوطنية في الحرية والديموقراطية والتنمية، وأن تبذل الجهد في التواصل مع الجماهير وحفز المواطنين المهمومين بمشكلات الوطن على الانضمام لعضويتها وإطلاق طاقاتهم البناءة في عمل سياسي رائد يستهدف إعادة رسم الخريطة السياسية في الوطن والمشاركة بقوة في توجيه مسار الحكم بما يتفق ومصالح الناس. وعلى أحزاب المعارضة استثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة في الاتصال المباشر مع ملايين المواطنين وخاصة الشباب منهم ن يصعب الالتقاء بهم في الندوات أو المؤتمرات الحزبية التقليدية، كما أنهم لا يقبلون على الصحافة الحزبية. كذلك فإن الأحزاب السياسية الجادة وفي مقدمتها حزب الوفد مطالبة بالاجتهاد في اختيار وإعداد مرشحيها ليخوضوا الانتخابات القادمة بقوة وليقدموا بديلاً مقبولاً وقادراً على المنافسة والحصول على ثقة وتأييد المواطنين.

إن أكثر الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية الآن لا تعدو أن تكون مقر وحيد وحفنة من الأعضاء ينصارعون على رئاسة الحزب ويعتمدون على الإعانة الحكومية وينتظرون تعطف النظام الحاكم بتعيين بعضهم أعضاء في مجلس الشورى ويسعدون بدعوتهم لحضور اللقاءات الرئاسية. لذلك انصرف المصريون عن تلك الأحزاب الورقية وانعدم تأثيرها في الحياة السياسية المصرية. إن حزب الوفد – وهو الحزب ذو التاريخ الوطني الطويل والقاعدة الشعبية العريضة منذ أيام سعد زغلول ومصطفي النحاس – تقع عليه مسئولية كبرى في تنشيط الحياة الحزبية والسياسية والتعامل بقوة في محاولة تغيير المسار نحو مزيد من الديموقراطية. إن أحزاب المعارضة الجادة – وحزب الوفد في مقدمتها – مسئولة عن دراسة مشكلات الوطن والتفاعل المتصل مع الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني وتبني قضايا الشعب ومطالبه وطرح الحلول البديلة لسياسات الحزب الحاكم والسعي لجمع المواطنين وحشدهم وراء المطالب الوطنية في الديموقراطية والتنمية والعدل والمساواة

إن أحزاب المعارضة الوطنية مطالبة بالحركة والقيام بدور مؤثر في خدمة الجماهير وجمع صفوفهم وإثارة اهتمامهم وحفزهم للعمل السياسي الفعال. ومن المنصور كذلك أن تطور الحركات الاحتجاجية وقوى الرفض السياسي فعالياتها من مجرد الاعتصام والرفض السلبي لممارسات الحكم وحزبه الحاكم، وأن

تنظم في الأحزاب السياسية الجادة ذات التاريخ والقدرة على العمل فتضيف إليها زخم الارتباط بالشارع السياسي وحيوية المطالب الشعبية الضاغطة. كما قد يكون وارداً أن تجتذب أحزاب المعارضة الكبرى النشطاء ن ترفض لجنة الأحزاب التصريح بإقامة الأحزاب التي تحاولون تأسيسها منذ سنوات.

إن على الأحزاب الوطنية أن تركز جهودها لخلق حالة من الضغط الشعبي من أجل تحقيق التطوير الديمقراطي المرتكز على دستور جديد يتبنى النظام البرلماني ويضمن استقلال السلطة القضائية ويقيم التوازن بينها وبين السلطة التشريعية ويمنع تغول السلطة التنفيذية عليهما، وتحد من سلطات رئيس الجمهورية. كما ينبغي على الأحزاب والقوى السياسية المندمجة فيها – أو المتحالفة معها – أن تضغط من أجل إلغاء حالة الطوارئ قبل إجراء أي انتخابات قادمة، وأن تجري تطوير نظام الانتخابات ذاته ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة والتحول إلى اعتماد الرقم القومي أساساً للقيد في الجداول الانتخابية والإدلاء بالأصوات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل العملية الانتخابية بما تحقق الديموقراطية الرقمية التي حققت الهند عن طريقها تقدمها السياسي ومن ثم طفرتها الاقتصادية.

وفي جميع الأحوال، فإن إلغاء لجنة الأحزاب الحكومية سيكون خطوة مهمة على طريق الديموقراطية وذلك بتحرير تأسيس الأحزاب من سيطرة الحزب الحاكم وإطلاق الحرية للمواطنين في اختيار الاتجاهات السياسية التي يوافقون عليها والأحزاب التي تعبر عنها .

16. الديموقراطية. . . . أو الكارثـــــة[117]!

اتصالاً بموضوع مأساة سكان العشوائيات وما تمثله من كارثة منتظرة في أي وقت إذا انفجر الغضب الشعبي لجموع المصريين، فقد اخترت عنوان كتاب دكتور زكي نجيب محمود " مجتمع جديد أو الكارثة" الصادر في 1978 لأعاود التحذير من الكارثة المحتملة. ومن أسف أن يتصل بي صديق فلسطيني ليقول لي أن ما كتبته عن مأساة سكان العشوائيات فإن الحال في غزة، ورغم العدوان الإسرائيلي والحصار الخانق المستمر منذ سنوات، أفضل كثيراً مما عليه حال المصريين سكان عزبة القرود والعصارة وغيرها من العشوائيات في قلب مدن مصر المحروسة.

? وكيف لا نتوقع كارثة انفجار غضب المصريين وقد أصبح نصف عددهم تحت خط الفقر يعيش الفرد منهم بما مقداره دولار واحد في اليوم، وعشرين مليوناً يتكدسون في ألف ومائتين منطقة عشوائية لا تتوفر لهم فيها أدنى مقومات الحياة الإنسانية ويشاركهم فيها الحيوانات الضالة والثعابين والقوارض بينما على مرمى أبصارهم تقام المباني السكنية الشاهقة والتي تتوفر لها كل مقومات الرفاهية، وعدة ملايين مصري يشاركون الأموات في مقابرهم، والجميع يحلمون بسكن آدمي لا تزيد مساحته عن سبعين متراً بينما كثير من المقابر أكبر مساحة من ذلك؟

? وكيف لا يغضب المصريون بينما ثلاثة ملايين شاب من أبنائهم أغلبهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عاطلون وفاقدو الأمل في فرصة عمل على الرغم من البرنامج الانتخابي للرئيس وما تتباهى به الحكومة من تحقيق معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة وتتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية ، وبرغم تصريحات وزرائهم التي لا تنقطع عن تجاوز الأزمة المالية العالمية بينما هم يعانون من التضخم وارتفاع الأسعار وتآكل العائد على مدخراتهم القليلة نتيجة التخفيضات المتوالية في سعر الفائدة، وتزايد أعباء الضرائب، حتى رسوم التأمين الصحي تمت زيادتها ؟

? وكيف لا يغضب المصريون وهم يعانون هم وأسرهم من تردي الخدمات الصحية وسوء حال المدارس وانهيار التعليم، وسوء حال السكك الحديدية ووسائل النقل العامة، فضلاً عن الحال المزرية التي وصلت إليها معظم مدن وأحياء المحروسة نتيجة تصاعد مشكلة القمامة وعجز الإدارات المحلية عن

---

[117] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

إزالتها ومنع تراكمها . وكيف لا يغضبون وهم يشربون مياهاً اختلطت بها مخرجات الصرف الصحي التي تستخدم أيضاً في ري ملايين الأفدنة ليأكلوا خضروات وفاكهة ملوثة تصيبهم بأنواع من الأمراض كانت قد انقرضت مثل التيفويد ؟

? وإلى متى يتصور المسئولون أن صبر المصريين سيطول وهم يشهدون الفساد وقد استشرى وتوحش، فأراضي الدولة يغتصبها الكبار، ومن يطلق عليهم رجال الأعمال يسلبون البنوك مليارات الجنيهات ويهربونها خارج البلاد، وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تكشف لهم عن إهدار أموالهم في مشروعات غير مدروسة ولا تحقق عائداً يذكر، والبنوك الوطنية وشركات قطاع الأعمال العام تباع بأثمان بخسة، ويفقد الوطن ثرواته بينما أبناؤه في أمس الحاجة إلى بضع ملايين من تلك المليارات المنهوبة والمهدرة لانتشالهم من الفقر والمرض وسوء التعليم.

? وكيف لا يغضب المصريون وهم يشهدون خطة ممنهجة عقولهم وتتغافل عن مشكلاتهم الحقيقية وتحاول أن تبيعهم الوهم في صيغة ما شاع الحديث عنه باسم التوريث ! فقد اختص الحزب الحاكم وقادته مشكلات المصريين وتطلعاتهم إلى حياة أفضل في أحد أمرين؛ الأول أن يرشح الرئيس مبارك نفسه في 2011 لفترة سادسة، والبديل الثاني أن يؤول حكم البلاد – وبفضل الذين صاغوا المادة 76 من الدستور– إلى جمال مبارك؟

? وكيف لا يغضب المصريون وهم يتم إلهاءهم عن مشكلاتهم الحقيقية وصرف أنظارهم عن الفشل القومي العام على كافة الأصعدة . فأمن الوطن من الداخل معروف للجميع، قلة تملك كل شيء وتسيطر على المال والسلطة والإعلام وحق رسم خريطة مستقبل الوطن وفق أهوائها ، وأغلبية لا يملكون قوت يومهم وتغتال أيامهم ومستقبل أولادهم قوى الفقر والأمراض والجهل والفساد وقسوة السلطة في التعامل معهم حين تأخذ بعضهم الجرأة للمطالبة بحقوقهم والاعتراض على حالهم. أما حال الوطن في الخارج فيثير الشفقة لما يبدو عليه من عجز وتراجع القدرة على التأثير، فإسرائيل تعربد في المنطقة وتفرض إرادتها على الجميع حيث غزة محاصرة منذ فازت حماس في الانتخابات التشريعية وشكلت الحكومة، والضفة الغربية مستباحة يتم اجتياحها يومياً وتعيث فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي الفساد، وأكثر من سبعمائة حاجز تفتيش فضلاً عن الجدار العازل قطعت أوصال الضفة وأحالت حياة الناس فيها إلى جحيم، وعشرة آلاف معتقل وأسير فلسطيني غيبتهم إسرائيل وراء جدران سجونها ؟

? كيف لا يغضب المصريون وقد وصل استهتار إسرائيل إلى حد إغراق المنطقة الحدودية بين مصر ورفح بغارات جوية بزعم تدمير الأنفاق - التي تحمل بعض أسباب الحياة لأهالي غزة المحاصرين - وتتعاون مصر الرسمية معها وتنفذ سياسة أمريكا المتواطئة مع إسرائيل للكشف عن الأنفاق وتدميرها وما يصحب ذلك من ترويع إخوانهم سكان رفح المصرية من جراء القصف الجوي الإسرائيلي؟

☑ إن المصريين مطالبون بالغضب حتى يتم القضاء على الفقر واحترام حقهم في حياة كريمة تتوفر لهم فيها فرص متكافئة للعمل والكسب الشريف، وتلتزم الدولة بتقديم الخدمات الأساسية بدرجة مناسبة من الجودة والاحترام.

☑ كذلك يجب أن يغضب المصريون حتى يتم تعديل المادتين 76 و77 من الدستور وتغيير نظام الانتخاب ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة واستخدام الرقم القومي وتقنية المعلومات في جميع مراحل العملية الانتخابية.

☑ كما ينبغي أن يغضب المصريون حتى ترفع الدولة يدها عن النقابات المهنية وتطلق حرية التنظيمات النقابية ونوادي هيئات التدريس والأحزاب السياسية ويتحقق بذلك الحراك السياسي والمجتمعي بما يتيح لهم ممارسة حقهم الطبيعي في اختيار من يحكمهم والمشاركة الإيجابية في تقرير مصير بلدهم.

إن القضية ليست التمديد أو التوريث، بل هناك دائماً الطريق الثالث الذي يتغافل عنه أصحاب الحزب الحاكم، وهو طريق الديموقراطية والاستماع إلى صوت الشعب والاستجابة لرغباته وقبل أن تحل الكارثة.

إن المصريين مطالبون بأن يعلنوا غضبهم وألا يستدرجهم الحزب الحاكم وكُتابه وأدوات إعلامه إلى قضية فرعية وهي التوريث التي ينساق وراءها الآن الكثيرون وهم بذلك ينشغلون عن قضية مصر الحقيقية وهي إقامة حكم ديمقراطي وإعادة تملك الوطن الذي تم سلبه منهم.

إن المصريين المخلصين لوطنهم مطالبون بالغضب لإجبار الدولة على إعادة ترتيب الأولويات بما يتوافق مع مصالحهم وضرورات بناء مستقبل أولادهم. إن إقامة العدل بين الناس وتأمين حرياتهم واحترام حقوق الإنسان المصري واستقلال القضاء هي القضايا الأجدر بالاهتمام.

17. الديموقراطية.. أساس الشمية والعدالة الاجتماعية[118]!

يدعو حزب الوفد وأحزاب المعارضة والقوى السياسية إلى إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديموقراطية لنظام الحكم. وقد تجلت المحاور الرئيسية لتلك الدعوة في البيان الختامي الذي أصدره أمس المؤتمر الدستوري الذي انعقد برعاية حزب الوفد وأحزاب الائتلاف الثلاثة – التجمع، الناصري، الجبهة الديموقراطية –. وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية في ذلك المؤتمر وكل ما سبقه من حراك وما سوف يتبعه من متابعة. وتواجه حملة الوفد والمعارضة من أجل الديموقراطية بتوجهات سلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديموقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهى عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثم لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي تنادي فيها قوى المعارضة بالديموقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ إن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين ن لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني بأنه "صخب في القاهرة". وفي رأي أهل الحكم أن المواطن يسعى للحصول على عمل ويريد مسكناً وخدمات تعليم وصحة وهي الأمور التي اهتم بها البرنامج الانتخابي للرئيس منذ 2005، أما مسائل الديموقراطية والدستور وغير ذلك من أمور فهي خارج نطاق اهتمام المواطن. وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعوهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديموقراطية يصفه الفقيه الدستوري الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله " أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، يجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [أي حزب الحكومة] يسيطر على أداة

---

[118] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة، كما تجد الهيئة التشريعية ضعيفة إزاء الرئيس يسيطر كذلك عليها" . وبرغم وجود منصب رئيس الوزراء، إلا أن مجمل الخصائص التي أوردها الوصف السابق تنطبق تماماً على نظام الحكم في مصر!

ويقيناً فإن ما تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952 وحتى الآن. وندعونا نعطي بعض الأمثلة. ألم تقم حركة ضباط يوليو لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مجتمع النصف في المائة وتذويب الفوارق بين الطبقات؟ فلننظر الآن إلى النتيجة؛ فمن ناحية نرى ثراء فاحشاً لقلة من المقربين من أهل الحكم وتزاوج مريب بين أصحاب المال والأعمال وسلطة الحكم وسيطرة رجال الأعمال على مناصب تنفيذية غاية في الأهمية فمنهم الوزراء والقياديين في الحزب الحاكم والمسيطرين على أهم لجان مجلسي الشعب والشورى. ومن ناحية أخرى، نرى الفقر المدقع يعصر أجساد عشرات الملايين من المصريين يعيشون تحت حد الفقر في عشوائيات تأبى الحيوانات العيش فيها، لا تجدون ماء الشرب ولا خدمات الصرف الصحي أو الكهرباء، ناهيك عن الخطورة القصوى التي يتعرضون لها نتيجة تهالك المساكن البدائية التي يسكنونها في مواقع يتعرضون فيها لمخاطر انهيار صخور الجبال عليهم وجرف مياه السيول لهم ولمساكنهم والإصابة بكل الأمراض الناشئة عن سكناهم تحت خطوط الضغط العالي للكهرباء، فضلاً عما يتعرضون له من مآس نتيجة هجمات الثعبان والكلاب والثعابين التي تعايشهم الشقوق التي يسكنونها تحت سمع وبصر حكومات الحزب الوطني "الديمقراطي" .

ونؤكد لإخواننا المصريين إن خلاصهم مما هم فيه من فقر ومرض وجهل وتردٍ في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديموقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق.

في ظل حكم ديمقراطي يخضع لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً ستنهدم دولة الفساد وسيكشف المفسدون ويعاقبون بدلاً من أن يمنحوا قلادة النيل أو يتصبوا رؤساء مجالس إدارات شركات وبنوك ينزفون منها الملايين من أموال الشعب الكادح بلا مبرر من خبرة أو كفاءة إلا الاقتراب من سلطة الحكم وتنفيذ رغباتها.

وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر الممثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه رأي الناس أصحاب تلك الشركات.

ورغم أن الله أنطق أحد المقربين إلى أهل الحكم حين أعلن في لجنة بمجلس الشورى " أن لعنة الله على الخصخصة"، فإن تلك الصيحة جاءت متأخرة ولم يلتفت إليها أحد من أهل الحكم وهم سادرون في تنفيذ مخطط تصفية ممتلكات الشعب والوطن تحت شعار خادع "إدارة أصول الدولة" !

إذ لو كانت مصر تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد وتجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم عنه لاهون، بل معه يتضامنون ويتحالفون.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة تكمن مشكلتهم في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية وتشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

إن الديموقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تتعرى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

ويتساءل بعض الموالين لأهل الحكم في خبث " وهل ستشيع الديموقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم نعم يا أهل الحكم إن عماد الديموقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول.

إن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل ستكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي. إن إفراط الحكومات غير الديموقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات

العامة، هذا في نفس الوقت الذي ترفض فيه حكومات الحزب الحاكم لحساب رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذين لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما تخالفها . إن الناس في مصر يشكون مثلاً من سياسات وزير المالية، وتتصاعد المعارضة الشعبية لمشروع قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، ولكن هل من يستمع إلى رأي الشعب؟ وهل يملكون وسيلة لتغييره إلا بإرادة الرئيس؟ وحين زار رئيس الوزراء العريش أيام نكبة السيول وقابله الناس بالغضب ورفضوا الحوار معه، سارع إلى إعلان تصريح عنتري أن الحكومة قد انتهت من إعداد خطة كاملة لتنمية سيناء اقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً إلى آخر ما جاء بذلك التصريح. ثم توالت الأيام ومضى أكثر من شهر ونصف على تلك الكارثة وذلك التصريح من دون أن تبدو أي بادرة لوفاء رئيس الوزراء بما قاله، ولا يزال أهل سيناء يعيشون في العراء ولم تصلهم أي مساعدات أو معونات، ناهيك عن أن موضوع الخطة المتكاملة ليس أكثر من تصريح! ولو كنا في نظام حكم ديمقراطي لوجب على مجلس الشعب سحب الثقة من الحكومة وكان من المحتم أن ينتقل الحكم إلى حكومة أكثر ارتباطاً بالناس وأقدر على تحقيق مطالبهم.

وفي النهاية نقول إن الديموقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعط صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه. بل واجبه. الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في أي انتخابات قادمة.

18. خواطر على هامش زيارة الرئيس الأمريكي أوباما للقاهرة[119] !

تموج الساحة السياسة المصرية بالكثير من الآراء المرحبة والمتحفظة والرافضة منذ الإعلان عن الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى مصر لينوجه منها بخطاب إلى العالم الإسلامي. فنجد الإعلام الرسمي وأجهزة الدولة تقدم الزيارة إلى المواطنين على أنها نص مهم وفتح كبير للإدارة المصرية إذ جعلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يأتي إلى القاهرة عاصمة العروبة والإسلام كي ينوجه منها بخطابه المنتظر إلى العالم الإسلامي متراجعاً بذلك عن فكرته السابقة بأن يكون ذلك الخطاب من تركيا والتي زارها فعلاً في إبريل الماضي من دون أن يلقي خطابه المشار إليه حيث اكتفي بتوجيه خطابه إلى الشعب التركي مؤكداً أن أمريكا ليست ولن تكون في حرب مع الإسلام بل هي تحارب الجماعات المتطرفة مثل القاعدة ودعا إلى شراكة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي لمحاربة ما أسماهم المتشددين الإسلاميين.

وعلى الجانب الآخر، نرى فريقاً من الإعلاميين والسياسيين المصريين – من المعارضين والمستقلين – يقلل من أهمية تلك الزيارة ويحاول تخفيض سقف التوقعات والآمال التي يبشر بها الإعلام الحكومي والخطاب الرسمي، ويعتقد كثير من أفراد هذا الفريق أن مصر الرسمية قد دفعت ثمناً غالياً في سبيل الحصول على شرف تلك الزيارة ابتداء من التمهيد قام به جمال مبارك في زيارته إلى الولايات المتحدة قبل أسابيع، واستقبال الرئيس مبارك لرئيس الكيان الصهيوني في شرم الشيخ يوم 11 مايو الماضي برغم أنه لم يقدم الاعتذار الواجب عن تصريحات وزير خارجيته ليبرمان وإهانته لمصر ورئيسها، ثم كان الإفراج الصحي عن أيمن نور وأخيراً إلغاء الحكم بالسجن على سعد الدين إبراهيم كلها في رأي الفريق المعارض لزيارة أوباما مقدمات تدل على الثمن قبضه الرجل حتى يقوم بزيارته.

ويشير هذا الفريق أنه بدلاً من أن تصر مصر على ضرورة اعتذار إيهود باراك وزير دفاع إسرائيل عن جريمته في قتل الأسرى المصريين بقيادته لفرقة شاكيد أيام حرب 1967، يتطوع فاروق حسني بالاعتذار وإبداء أسفه على زلة لسانه حين أعلن أنه لو كانت في مصر كتباً عبرية لحرقها. وبالمناسبة الرجل هو وزير ثقافة مصر والساعي إلى الحصول على رضاء إسرائيل حتى يتم اختياره مديراً عاماً لليونسكو.

---

[119] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

ويعتقد الكثيرون أن هذا الإعلان بالأسف هو الثمن الذي طلبه نتنياهو في الصفقة التي أبرمها في شرم الشيخ حتى توقف إسرائيل حملتها ضد اختيار فاروق حسني لإدارة اليونسكو.

وفيما بين هذين الفريقين يقف ملايين المصريين من سواد الشعب غير مهتمين بتلك الزيارة التي لا تصرفهم أنباؤها عما يعانونه من شظف العيش وكآبة الحياة وصعوبتها، وهم لا يكترثون إلا بمشكلاتهم التي تزيدها حكومتهم الذكية تعقيداً كما نرى في تراجع وزارة المالية عن اتفاقها مع الصيادلة حول أسلوب محاسبتهم ضريبياً مما يهدد بعودتهم إلى الإضراب مجدداً وبرغم أنباء الزيارة السعيدة!

وقد تمثل الاهتمام الرسمي بزيارة أوباما المرتقبة في ترويج مقولة أن تلك الزيارة هي اعتراف أمريكي بقيمة مصر وأهمية دورها، وقد عبر الوزير رشيد محمد رشيد عن ذلك الاتجاه في حديثه لصحيفة الأهرام بتاريخ 26 مايو حين قال" فعلا هناك متغيرات إيجابية كثيرة في توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة واختيار الرئيس أوباما لتوجيه خطابه إلى العالم الإسلامي يعكس هذه التوجهات. ومعنى هذا أن الإدارة الأمريكية الجديدة تقدر دور مصر ومكانتها."

ويثير هذا التفكير إشكالية أن قيمة مصر أصبحت مرتبطة بزيارات الرؤساء الأجانب لها وفي مقدمتهم أوباما! فهل يعني ذلك أن الإعلان المفاجئ عن توجه أوباما إلى السعودية قبل حضوره إلى القاهرة فيه تقليل من قيمة مصر؟

وهل تتناسب قيمة مصر مع فترة الزيارة بحيث نعتبر أن تقصير الفترة إلى ثمان ساعات بدلاً من سبعة عشر ساعة - كما كان معلناً قبل نبأ زيارة السعودية - هو مؤشر على تراجع قيمة مصر في رأي أوباما؟

والحقيقة أن الاهتمام الرسمي غير المسبوق بزيارة رئيس أمريكي هو الذي يقلل فعلا من قيمة مصر.

إن أقصى ما يتوقع من الزيارة هي كلمة كتبها مستشارون يلقيها رئيس تحاول تجميل وجه بلاده بعد ما أصابها من تشويه نتيجة تصرفات سلفه جورج بوش الابن.

لكن دعونا نسأل بصراحة هل حدث تحول حقيقي في سياسة وتصرفات أمريكا في عهد أوباما بما يجعله مختلفاً في التوجهات الأساسية عن بوش الابن؟

حتى الآن لا يوجد هذا الاختلاف إلا في الشكل وزيادة جرعة الكلمات الناعمة مع بقاء المواقف الحقيقية على ما هي عليه. لقد تولى بوش وإدارته تخطيط وتنفيذ الهجمة الإجرامية على الشعب العراقي الشقيق

وساهم في تدمير بنية العراق وتقسيم شعبه وإزكاء النعرات الطائفية بين أبناءه وإشاعة الفساد بين حكامه.

وفي المقابل تولى أوباما نقل المعركة إلى باكستان التي تمزقها حرب غير معلنة تقوم بها حكومة آصف زرداري بتعليمات من أوباما وحكومته ضد سكان منطقة وادي سوات Swat Valley حيث تمارس حرب بشعة ضد المواطنين المدنيين بحجة القضاء على طالبان وتنظيم القاعدة في باكستان، وهي في الحقيقة تنفيذ لخطة أوباما لتوسيع الحرب في أفغانستان ونقلها إلى باكستان فيما تسميه الإدارة الأمريكية الآن حرب "الأفباك AfPak War".

ومن المعلوم أن خطة أوباما لنقل الحرب الأمريكية إلى باكستان لم تبدأ بعد توليه منصبه رسمياً في 21 يناير 2009، بل أعلنها الرجل وهو لا يزال مرشحاً في انتخابات الرئاسة، فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 2 أغسطس 2007 أن المرشح الديمقراطي باراك أوباما وجه تحذيراً شديداً إلى الرئيس الباكستاني وقتها برفيز مشرف قائلاً إنه حين يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية سيكون على استعداد لتوجيه القوات الأمريكية منفردة لغزو باكستان إذا فشلت حكومتها في القضاء على المتطرفين الإسلاميين. وجاء في الخبر أن أوباما أعلن أن حرب العراق قد جعلت أمريكا أقل أمناً مما كانت عليه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وأنه في حالة انتخابه رئيساً سيعمل على سحب القوات الأمريكية من العراق وتوجيه الاهتمام والتركيز العسكري الأمريكي على أفغانستان وباكستان.

وتدل الأنباء الواردة من باكستان أن قوات حكومية تبلغ 18000 تعززهم الطائرات والمدفعية الثقيلة تقوم بغارات كثيفة على قبائل الباشتون في شمال غرب باكستان مما أدى إلى هروب مئات الآلاف من المدنيين العزل هرباً من القتل الجماعي الذي يتعرضون له بتعليمات حكومة أوباما.

من جانب آخر، من المهم التساؤل عما يستطيعه - أو يريده - أوباما لحل مشكلة فلسطين. إن أقصى ما سمعناه من أوباما حتى الآن لا تخرج عن اهتمامه بتطبيق حل الدولتين وإصدار توجيه صارم من وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون إلى نتنياهو بعدم التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية وقد رفضته إسرائيل فور إعلانه من دون رد فعل من جانب أوباما وإدارته.

وفي نفس الوقت لا يزال الرئيس الأمريكي يقاطع حكومة حماس المنتخبة في غزة ويقر إسرائيل في حصارها للقطاع ويقدم خمسين مليون دولاراً معونة إضافية لمصر لتشجيعها على وقف نقل الأسلحة إلى

غزة عبر الأنفاق، وفي ذات الوقت لا يمانع أحد فيما تقوم به إسرائيل من دك منطقة الحدود بين مصر وغزة بآلاف الأطنان من القنابل!

ويتساءل كون كوجلن في جريدة التليجراف البريطانية بعدد 28 مايو الماضي "إلى أي مدى يستطيع أوباما الضغط على إسرائيل في وجود رئيس موظفي البيت الأبيض راحم إيمانويل اليهودي المتعصب للصهيونية؟"، ونحن نتساءل معه هل يستطيع أوباما أن يعلنها صرخة من القاهرة أنه ضد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأنه مع الحق العربي في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي المحتلة منذ 1967؟

إن ما سيدفع أوباما – أو أي رئيس أمريكي بعده – إلى احترام العالم الإسلامي هو ما يديه قادة وحكومات وشعوب ذلك العالم الإسلامي من جدية في المطالبة بحقوقهم والإصرار على استخلاصها باستثمار مواطن قوتهم وليس باستجداء عطف أعدائهم ومن يوالونهم.

الدروس المستفادة... من محاضرة أوباما "العلامة"[120]!!

وجاء أوباما إلى القاهرة قلب العروبة والإسلام ووقف على منصة قاعة جامعتها الكبرى واتخذ سمت "الأستاذ" يلقي بنصائحه على ما يقرب من ثلاثة آلاف تلميذ جلسوا في مقاعدهم ينتظرون حضوره أكثر من أربع ساعات في المتوسط، فضلاً عن الملايين الذين تابعوا الحدث عبر شاشات التليفزيون.

وجعل الرجل يتلو خطاباً نجح معدوه في تطعيمه بمعاني ثلاث آيات من القرآن الكريم وشحنوه بنسبة عالية من المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة التي لا يستطيع معها المستمعون إلا التصفيق!

وقد بدأ أوباما بداية ذكية حين قال باللغة العربية "السلام عليكم" بعد كلمات إطناب في مآثر الجامع الأزهر وجامعة القاهرة عبر سنوات طويلة وإسهامهما في نشر تعاليم الإسلام وتنمية الفكر وإزكاء التقدم.

---

[120] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

ثم أخذ "الأستاذ العلامة" أوباما يؤكد عدة حقائق يتغافل عنها كثير من الرسميين في مصر وعدد كبير من المنبهرين بالرئيس الأمريكي الجديد ويحاولون كبتها ومنعها من الظهور. تلك الحقائق تتركز في رسالتين مهمتين حرص أوباما على تأكيدهما بكل وضوح:

الرسالة الأولى:

أن تأييد ودعم أمريكا لإسرائيل حقيقة مؤكدة ومبدأ مستقر في صميم البناء الأمريكي الرسمي، ومن ثم لا يجب أن يأمل المتفائلون أن أوباما سيضغط على إسرائيل لتحقيق ما يدعو إليه من إعطاء الفلسطينيين حقوقهم في دولة مستقلة، بل عليهم أن يعترفوا بإسرائيل أولاً ويقنعوا عن المقاومة ثانياً مكتفين بالشكوى والضراعة والأمل في أن تتعطف إسرائيل وتمنحهم حقوقهم كما فعل أصحاب أوباما من زنوج أمريكا الذين تحملوا الكثير من العنصرية والاستبعاد والاستعباد من بيض أمريكا حتى نالوا حقوقهم منذ أقل من خمسين عاماً ومن دون - وهذا هو المهم - أن يمارسوا المقاومة أو ما يسميه أوباما "العنف".

ولكي يؤكد أوباما انتماءه إلى معسكر مؤيدي إسرائيل، أصر على أن يذكر مستمعيه أنه بعد أن يغادر القاهرة إلى ألمانيا سيقوم بزيارة معسكر الاعتقال "بوخنوالد" Buchenwald الذي استخدمه النازيون في محرقة اليهود، بينما لم يذكر في حديثه - ولو بكلمة واحدة - المحرقة التي نفذتها إسرائيل في غزة قبل أيام قليلة من تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في يناير الماضي!

الرسالة الثانية:

التي أوضحها أوباما هي أن على المسلمين أن يراجعوا أنفسهم ويلتزموا بالرؤية الأمريكية للقضايا السبع التي أشار إليها حتى يمكن أن تتقبلهم أمريكا وتتخذهم شركاء لها لاستكمال مسيرتها في السيطرة على العالم بأسلوب ناعم ولطيف على خلاف طريقة بوش في استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذات الغاية. والدرس المستفاد هنا أن على العرب والمسلمين أن يغيروا أساليبهم ونظم الحكم في بلادهم وألا ينتظروا أن تحارب أحد آخر قضيتهم حتى ولو كانت أمريكا أوباما!

ومن الدروس المستفادة من محاضرة "العلامة" أوباما أن مصالح أمريكا هي الأساس في تحديد علاقاتها بدول العالم، ومن ثم نراه يؤكد اهتمامه بالحوار مع إيران بعد أن يعترف بأن بلاده - رائدة الديموقراطية في العالم - قد شاركت في إسقاط حكومة محمد مصدق الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً لحساب الشاه وقتئذ،

وهو يشير إلى رغبته في تناسي ما قامت به حكومة الثورة في إيران من احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران وما سببته لأمريكا من إذلال، كل ذلك من أجل تحقيق مصالح بلاده.

والغريب أننا في مصر لم نستوعب هذا الدرس وما تزال الدولة تعادي إيران بلا سبب واضح وتقاطع أي محاولة للتقريب بين البلدين رغم أنه لم يكن بيننا وبين إيران أي مشكلات تعادل ما بينها وبين أمريكا من عداء!

☒ وإذا أعملنا التفكير في الموضوعات السبع التي ركز "العلامة" أوباما معظم خطابه لتوضيحها، نجد أنه قد استبدل بكلمة "الإرهاب" التي روجها سلفه بوش بتعبير أخف وطأة على السمع ولكنه يؤدي نفس المعنى، وهو "التطرف العنيف" Violent Extremism، وانطلق يبرر ما تفعله قواته وقوات حلف الناتو في أفغانستان وما تجبر عليه حكومة باكستان من قتال مواطنيها في شمال غرب البلاد بحجة القضاء على المتمردين والمتطرفين من عناصر القاعدة وطالبان.

ومن عجب أن يصفق له الحاضرون حين استعان بالآية رقم 32 من سورة المائدة وهي " أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً" واصفاً بذلك ما تفعله طالبان ومشاسياً في ذات الوقت أفعال بلاده في قتل آلاف المدنيين من النساء والأطفال في هذين البلدين المسلمين والتي ينطبق عليها تماماً المقطع الأول من الآية الكريمة!

☒ وحين ينتقل "العلامة" أوباما إلى الموضوع الثاني مما يسميه مصادر التوتر، فنراه يقدم رؤيته لعلاج الموقف بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، وهي لا تخرج عن الموقف الأمريكي المعلن من ضرورة وقف التوسع في بناء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل. ولكنه ينحى باللائمة على الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال ويعيشون تحت الحصار في غزة وتسلب إرادتهم وحريتهم في الضفة الغربية التي تستبيحها القوات الإسرائيلية في أي وقت تفعل فيها ما تشاء، تهدم البيوت وتعتقل الشباب في ظل كيان وهمي يسمى "السلطة الفلسطينية".

☒ وخلاصة ما قاله "العلامة" أوباما في هذا الصدد أن على الفلسطينيين أن يعترفوا بالاتفاقات السابقة – والتي تهدرها إسرائيل وتتنصل منها بأقوالها وأفعالها على الأرض –، وأن يمتنعوا عن المقاومة، في مقابل وعده بأنه سيواصل التركيز على وقف التوسع في المستوطنات!

☒ وكان الموضوع الثالث الذي يعتبره "العلامة" أوباما من مصادر التوتر في العالم هو قضية امتلاك السلاح النووي وضرورة وقف سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط.

وهو يؤكد أنه يستخدم أسلوب الحوار والدبلوماسية مع إيران لوقف برنامجها النووي. وبينما يركز "العلامة" أوباما على أنه لا يجب أن نمتلك دولة ما سلاحاً نووياً، فهو لم يذكر تحديداً وبشكل قاطع أن إسرائيل أيضاً يجب أن تتخلص مما لديها من أسلحة نووية. وحين أشار إلى معاهدة منع انتشار السلاح النووي لم يذكر أن إسرائيل يجب عليها التوقيع على المعاهدة الالتزام وبما جاء فيها من قيود!

☒ وكان موضوع الديموقراطية هو الموضوع الرابع في محاضرة "العلامة" أوباما حيث ذكرنا الرجل بقيمة الديموقراطية وأهمية التزام حكومات العالم بالنهج الديمقراطي وأن تعمل في خدمة الناس وتطلق حريات التعبير والاختيار الديمقراطي لكل الناس. ولست أدري إن كان كبار رجال الدولة المصرية الذين استمعوا إلى المحاضرة وشاركوا في التصفيق قد استوعبوا الدرس عن الديموقراطية؟

☒ وفي حديثه عن حرية الأديان – وهو المصدر الخامس للتوتر في رأيه. لم ينس "العلامة" أن يغمز مصر بإشارته إلى الأقباط ووصفهم بالأقلية حين ذكر أن بعض المسلمين يقيسون إيمانهم برفض معتقدات الآخرين، وتأكيده على أهمية احترام التنوع في العقائد. ووجه الخطأ في كلام أوباما أن مسيحي مصر ليسوا أقلية بل هم جزء أساسي في نسيج الوطن المتكامل لتجمعهم بإخوانهم المسلمين روابط المواطنة الحقة، فهم أبناء وطن واحد متساوون في الحقوق والواجبات.

☒ وفي حديثه عن حقوق المرأة لم يأت "العلامة" بجديد بل سرد بعض الأفكار عن أهمية إعطاء المرأة حقوقها وتيسير فرص التعليم للإناث، وأشار إلى أن بعض الدول الإسلامية وصلت المرأة فيها إلى منصب الرئاسة كما حدث في إندونيسيا وبنجلاديش.

☒ كذلك لم يسترسل كثيراً في حديثه عن المصدر السابع للتوتر وهو ضرورة التنمية للعالم وتأكيده على أن التعليم والابتكار هما أركان العالم المتقدم في القرن الواحد والعشرين.

وبعد استعراض أفكار الأستاذ "العلامة" أوباما هناك سؤال يفرض نفسه هو ماذا سيكون عليه رد الفعل المصري الرسمي؟

وثمة ملاحظة أخيرة، أن أوباما لم يذكر اسم مضيفه الرئيس حسني مبارك ولا مرة واحدة في خطابه المحاضرة!!!

لك الله يا مصر، فقد قبل أهل الحكم الهوان لأنفسهم بأن جلسوا في مقاعد التلاميذ يتلقون العلم والنصائح والدرر الغالية من حليف عدو مصر والعرب اللدود "إسرائيل" وهم يصفقون في انتظار انتهاء المحاضرة "الأوبامية" ليشرعوا لاستظهارها وتقريغها في وسائل إعلامهم ومجالس شعبهم ووزرائهم، وأمانة سياسات حزبهم ومؤتمرهم العام السنوي!!!!!!

وها قد انقضى عهد أوباما هي ثمان سنوات عجاف بالنسبة للعرب وقضاياهم العادلة التي فشلوا في الدفاع عنها ولاذوا بمحاولات استرضاء الرئيس الأمريكي ومن وراءه العدو الأكبر للعرب "إسرائيل"!

واليوم تتكرر ذات المشاهد ولكن بصورة أصرح حين يعلق الزعماء العرب آمالهم على السيد/ترامب باعتباره الملهم الجديد والرئيس المتفوق لمجلس إدارة العالم!

فهل ينجح ترامب فيما فشل فيه أوباما؟ أو بمعنى أصح، هل ينجح الزعماء العرب هذه المرة مع ترامب ليعوضوا فشلهم مع أوباما؟

https://youtu.be/W8BbSprVoRQ

19. وبلغت الحيرة مبلغها في أمور المحروسة[121]!

بلغت الحيرة مبلغها مع نوعية النقاشات التي تجرى في مصر والتي تختلف عن كل النقاشات التي يعرفها العلم فيما يخص الشأن العام؛ فالحكومة منهمة على الدوام ألها لا تفعل شيئا إزاء الأوضاع الماثلة، ولن ينس أحد من المناقشين التذكير بضعف الخطط والمبادرات والمشاركة في السباق مع العالم، وسوف تعقد المقارنات في كل الأحوال بين مصر والدول السباقة في التنمية والتي سارت بأسرع مما سرنا .

والأكثر من ذلك سوف يكون لدى البعض من الشجاعة التي تنم فيها المقارنة بين الأوضاع الراهنة والأوضاع التي كانت موجودة في مصر خلال السبينيات حيث كانت الأخيرة كانت أيام العز والكرامة؛ وبالطبع لن يتذكر أحد في هذه الحالة شيئا عن مصر المحتلة، ولا مسنويات الصحة والعمر المتوقع عند الميلاد في تلك الأيام، ولا السباق الضخم الذي كان يجرى بين المصريين من أجل الحصول على دجاجة وأحيانا بضعة قطع من الصابون أو بعضا من علب الكبريت غير المتخصصة في الإطاحة بعيون من يشعلها، ولا الحاجة الماسة دائما إلى واسطة من أجل تقيض زمن الحصول على تليفون لكي يقل عن عشرين عاما، ولا شيء سوف يأتي ذكره أبدا عن سجون وتعذيب ومعتقلات.

ومن التهم الذائعة للحكومة المصرية ألها "تنفرد" بالقرار، ولا تتشاور مع أحد، ولا تستمع إلى طرف من أطراف اللعبة السياسية في البلاد، ولا تحاول بناء "توافق مجتمعي" حول القضايا الجوهرية؛ حتى ولو كان الأمر هو أن لا أحد يتذكر أبدا ما يجري في كل مرة تطرح فيها الدولة موضوعا للنقاش العام للحصول على التوافق المجتمعي بشأنه.

المدهش بعد ذلك كله أنه بمجرد أن تبدأ الحكومة في طرح برنامج للإصلاح حتى تبدأ المعزوفة المعروفة وبطريقة مثالية بداية من اسنيان علاقة البرنامج "بالتوريث" حتى ولو كان ما يتم الحديث عنه هو إصلاح التعليم وبالطبع لن تفهم أبدا كيف سيكون إصلاح المقررات وبناء المدارس وإنضاج قدرات المعلمين أحد أدوات تغيير النظام السياسي في مصر من النظام الجمهوري إلى النظام الملكي.

---

[121] نشر هذا المقال في صحيفة نهضة مصر عام 2008.

وبعد أن يستفذ موضوع "التوريث" أغراضه ينم الانتقال فورا إلى كيف أن مشروع التغيير والإصلاح هو في جوهره واحد من أدوات العلاقة بين المال والسلطة السياسية، وبالطبع لن تفهم أبدا لماذا تكون تنمية الألف قرية الأفقر في مصر أداة لدعم الأغنياء في مصر.

وهكذا الحال يكون في وجه كل إصلاح حتى تصل إلى تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي وتنفيذ أوامر المحافظين الليبراليين الجدد في الولايات المتحدة حتى ولو كانت كل التقارير الدولية كلها تقول إن الاقتصاد المصري لا يمكن اعتباره ضمن اقتصاديات السوق وإنما هو من الاقتصاديات المقيدة، أي التي تتحكم فيها الدولة.

ولم تختلف الأمر كثيرا عندما عرضت الحكومة اقتراحا بمشروع لتمليك جزء من شركات القطاع العام إلى الشعب المصري بحيث تحصل كل من تجاوز سنه 21 عاما نصيبا من الثروة العامة. وفي هذه المرة تحركت الحكومة، وفي الحقيقة الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار الذي لم يترك مكانا سواء كان مؤسسة بحثية أو صحفية أو حزبية إلا وذهب إليه، ولم يترك مكانا دعاه أو دعا نفسه إليه إلا وخصص وقتا كافيا لعرض المشروع وبتفاصيل دقيقة زادت دقتها مع كل لقاء جديد ذهب إليه. ولما كان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام هو أول المنصات التي انطلقت منها مناقشات المشروع فإن التجربة تشهد بقدر هائل من الشفافية والتفاعل مع كل أشكال الفكر من اليسار إلى اليمين. ومع كل هذا الانفتاح السياسي فإن مسار التعامل مع المشروع ظل على حاله، وجاءت المفاجأة الأولى من صحيفة الوفد التي كانت، مع القيادة الوفدية، قد تبنت منذ فترة غير بعيدة فكرة اكتتاب المصريين في شراء بنك القاهرة باعتباره نوعا من ملكية الشعب للمؤسسات العامة كبديل لفكرة بيع البنك لمستثمر رئيس.

ولذلك لم يكن مفهوما كيف يكون الاعتراض والتشكك عندما يتم ذلك وبطريقة أخرى تعطي "الشعب" نسبا متفاوتة في ملكية المؤسسات العامة من المؤكد أنها سوف تتزايد في مستقبل الأيام.

وما كان أكثر مدعاة للدهشة أن صحيفة الأهالي المعروفة عادة بتوجهاتها اليسارية ما لبثت أن خاضت في الموضوع من بوابة التوريث حتى وصلت إلى أقصى القائمة من الاتهامات المعلومة والتي تبدأ من "بيع مصر" حتى أن يكون إعطاء صكوك الملكية للشعب المصري مقدمة لبيع الأهرامات وقناة السويس. ولم يكن مفهوما أبدا في أي من الحالات اليسارية المعلومة أن يتم الاعتراض اليساري على ملكية الشعب

لوسائل الإنتاج، ويطرح معها حجة أخرى أن الشعب سوف يقوم ببيع الصكوك ومن ثم تحتاج وصاية الدولة لكي تتملك، هي والبيروقراطية نيابة عنه وهي المقدمة الطبيعية لكي تحل الدولة محل الشعب في السياسة أيضا فمن يبيع صكه لماذا لا يبيع صوته أيضا ؟

بالطبع والحالة هذه في صحيفة الوفد والأهالي فإنه لا يوجد ما يدعو إلى عرض ما جاء في الصحف الأخرى التي جرت في القائمة المذكورة أعلاه مرددة نفس الاتهامات حتى ولو كان وزير الاستثمار يشرح الموضوع يوما بعد يوم في نوع من "الكعب الدايز" لدى كل الهيئات والمؤسسات بحثا عن التوافق المجتمعي المنشود .

والطريف أنه وسط هذه الحملة برزت إلى مقدمة الصحف قمة جديدة كلية وهي أن الحكومة لم تأخذ بعد درسا من الأزمة العالمية المعاصرة التي راجعت عمليات الخصخصة في العالم . ولم يكن معلوما أن توجد مثل هذه المعلومة، حيث كانت الأزمة العالمية في أولها أزمة لها علاقة بالائتمان ومنح القروض بلا ضمانات كافية، أو بلا ضمانات على الإطلاق أحيانا ، للشعب من أجل شراء العقارات أو السيارات أو أوجه الاستهلاك المختلفة؛ كما كانت في آخرها أزمة إدارة أسواق المال التي حولت الديون، وضماناتها لدى شركات التأمين، إلى نوع من الأوراق التي تجرى التداول عليها والمضاربة بشأنها حتى سقطت العلاقة تماما بين الأوراق والديون والعقارات ومشابهها وعملية العرض والطلب في الأسواق .

فما هي علاقة كل ذلك بما يجري في مصر حيث الإقراض العقاري يقوم في الأساس على نطاقات ضيقة تفوق فيها الضمانات كل أنواع العقارات، وفي بلد لم تتحدث فيه نقل الديون إلى مجال التأمين، ولا تم فيه التداول في البورصة بين أوراق لها علاقة بالديون العقارية الفاسدة التي لم تحدث من الأصل؟

والإجابة هنا هي أن العلاقة بين الحديث عن النقاش والحوار وبناء التوافق المجتمعي يسير في اتجاه، وتطبيقه فعليا يسير في اتجاه آخر؛ في الاتجاه الأول يظهر الجميع في أبهى الصور الديموقراطية والليبرالية، وفي الاتجاه الثاني يسبح الجميع في مياه المزايدة على ما لا يجب المساومة عليه .

فهل نعلم الآن لماذا يصعب الحوار في مصر ؟!

20. بل هناك خيارات أخرى[122] !

سألني أحد الأبناء من محرري الوفد عن رأيي فيما يسود الساحة السياسية من أقاويل ينسب ترويجها إلى الحزب الوطني الديمقراطي تفيد بأن المستقبل المصري ينحصر في خيارين لا ثالث لهما، الأول أن يعيد الرئيس مبارك ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2011 لفترة سادسة وهو ما يطلق عليه سيناريو "التمديد"، أو أن يرشح الحزب الوطني أمين سياساته وعضو هيئته العليا جمال مبارك – وهو ما يتفق مع أهداف التعديلات التي أدخلت على المادة 76 من الدستور عامي 2005 ثم 2007 – وهذا هو سيناريو "التوريث".

وكانت إجابتي أن هناك دائماً خيارات أخرى ولا يجب أن تنحصر أمورنا في إما "هذا" وإما "ذاك". وفي جميع المواقف السياسية والنظم الاقتصادية والتطورات الاجتماعية نجد دائماً اختيارات متعددة يمكن تصنيف بعضها في أحد طرفي نقيض والبعض ينتمي إلى الطرف النقيض الآخر، مع وجود نسبة لا بأس بها من الاختيارات تتوزع على مدى أكثر رحابة – بين طرفي النقيض – وتترك لمتخذي القرارات مساحة من الحرية بل والمناورة في تصمير الاختيار النهائي الذي يمكن أن يلقى قبول الغالبية من المهتمين وذوي المصلحة.

وأردت بمقال اليوم أن أتوسع في مناقشة تلك القضية لأهميتها ودلالاتها بالنسبة للتطور الوطني في مصر منذ قيام نظام يوليو 1952. فقد حصرنا أصحاب يوليو حين اتخاذ قراراتهم دائماً بين بديلين لا ثالث لهما في تقديرهم؛ إما أن يكون المواطن معهم أو ضدهم، مع "الثورة" أو ضدها، مع الإقطاع أو مع تحديد الملكية الزراعية، من أهل الثقة أو من أهل الخبرة، إما الخضوع للنظام الشمولي والحزب الواحد وإما قبول الرجعية والأحزاب الفاسدة، إما الخضوع للرأسمالية الجشعة المفسدة وإما الترحيب بالتأميم وسيطرة الدولة على كافة وسائل الإنتاج وإدارة الاقتصاد الوطني بقرارات إدارية تتصادم مع المنطق والعلم وتبرير ذلك عندهم أنها "قرارات سياسية".

ولو راجعنا خطاب الرئيس عبد الناصر في المؤتمر التعاوني الثاني في الأول من يونيو 1956 لوجدناه يطرح بديلاً يرفضه وينفر الناس منه وتحث الناس على رفضه يتشكل ممن أسماهم الرجعية وأعداء الثورة

---

[122] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

وأعوان الاستعمار والإقطاع مشككاً فيما يطلقون عليه الحرية والديموقراطية، ثم يقدم البديل الآخر الوحيد الذي يفضله ويدعو مستمعيه إلى قبوله – وقد تم تنفيذه فعلاً من دون انتظار موافقة الناس – .

وهذا البديل هو كل ما قامت به "الثورة" من حل الأحزاب السياسية والاعتقالات ونصب المحاكم الاستثنائية والانفراد بالحكم والسلطة من خلال ما أسمته "الاتحاد القومي" وغير ذلك من تصرفات غير ديمقراطية، كل ذلك من دون أن يشير ولو بكلمة واحدة إلى بديل آخر يتوسط المساحة بين الحكم الفردي المتسلط وما كان يسميه الرجعية الحزبية و تمثل في حركة المطالبة بالديموقراطية في مارس 1954 ومشروع الدستور أعد في تلك الفترة ورفضه الثوار وعش الكاتب الصحفي صلاح عيسى على مسودته وأصدر عنه كتابه " دستور في صندوق القمامة" في 2001 .

وهكذا منذ أيام يوليو الأولى كان الانحياز إلى هذا الإطار الفكري المنحصر في إما "هذا" وإما "ذاك" وعلى المواطن أن يقبل ما يقرره أصحاب يوليو وإلا كان مصيره إلى المعتقل أو أن يوضع تحت الحراسة أو يقدم لمحاكمة يتولاها عسكريون.

وكان ابتكار فكرة اختيار رئيس الجمهورية بنظام الاستفتاء على شخص وحيد بدعة حاول أصحاب يوليو تمريرها باعتبارها قمة الديموقراطية، ولنقرأ معاً ما قاله الرئيس عبد الناصر في تقديمه لتلك الفكرة أثناء خطابه في المؤتمر التعاوني الثاني المشار إليه:" النهاردة ما باقولش إن هذه المعارك انتهت، ولكن باقول إن إحنا وصلنا إلى وقت تنتقل فيه السلطة إلى هذا الشعب. وقال إن دستور 16 يناير 1956 ينص في المادة 194 على أن "تجرى استفتاء لرياسة الجمهورية يوم السبت 23 يونيو، وتبدأ مدة الرياسة ومباشرة مهام منصبها من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء. مجلس الثورة اللي كان متولي سلطة السيادة منذ قيام الثورة حتى العمل بهذا الدستور يتخلى عن هذه السلطة إلى الشعب بطريقة تحفظ للشعب حقوقه. مجلس الثورة اجتمع وبحث هذا الأمر وقرر، وجد إن جميع أعضاء مجلس الثورة أحرار يأخذوا حريتهم اللي هم ما كانوش أحرار فيها في الأربع سنين الماضية، يأخذوا حريتهم في يوم 23 يونيو، ما عدا أحد أفراد هذا المجلس يستفتى عليه كرئيس جمهورية وغير حر في انه يمشي يوم 23 يونيو. بعد كده يقدر هذا الفرد . . يستطيع هذا الفرد انه يبقى حر، زي بقية إخوانه ما أخذوا حريتهم، دي الحكمة في إقامة الاستفتاء بهذا الشكل، بتنقل من مرحلة إلى مرحلة." ولا تعليق على هذه الحكمة التي عشنا في ظلها تسعة وأربعون عاماً حتى جاءنا التعديل الشهير للمادة 76 من دستور 1971 ! ! !

واستمراراً لنهج نظام يوليو جاء الرئيس السادات ووضعنا في خيار ثنائي آخر شهير، ففي مجال التنظيم الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الوطني خيّرنا الرئيس بين "الانغلاق" وبين "الانفتاح" واختار هو الانفتاح وقد أطلق عليه الكاتب أحمد بهاء الدين " انفتاح السداح مداح" ! كما اعتبر انتفاضة الشعب ضد رفع أسعار السلع الضرورية " انتفاضة حرامية" مقابل تفسيرها باعتبار أنها حركة شعبية تعلن رفض الناس لسياسات تقض أوضاعهم الاقتصادية المتردية أصلاً، وبدلاً من الأحزاب السياسية التي تنشأ برغبة الناس وبأسلوب ديمقراطي اختار لنا الرئيس السادات أن تنشأ الأحزاب بمسمى" منابر " ثم أنشأ الحزب الوطني الديمقراطي [الحزب الحاكم] بقرار منه وبرئاسته ولم يترك مجالاً لأحد في الاختيار فكانت فضيحة هرولة أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي [الحزب الحاكم القديم] إلى الحزب الجديد، ومن ثم كانت إضافة نظام السادات أنه جعل الاختيار منحصراً في بديل وحيد [إذا جاز تعبير الاختيار في هذه الحالة].

ومنذ الرئاسة الأولى للرئيس مبارك وحتى الآن كان الاختيار محصوراً بين الحزب الوطني الديمقراطي أو الإخوان المسلمون، وبين حكم الطوارئ أو الإرهاب، والمفاضلة بين استمرار سوء الإدارة في شركات القطاع العام وإهمال الدولة له وبين التخلص منه باسم الخصخصة وبيعه وإهدار أصوله بأثمان بخسة.

وفي نهاية المطاف تخيّرنا الحزب الوطني الديمقراطي بين "التمديد" أو" التوريث"، وكالعادة يطرح البديلان وكأن الفكر الإنساني وتجارب المجتمعات قد توقفت عندهما وليس ثمة بدائل أخرى.

ولكن كما أثبت التاريخ دائماً فإن الشعوب قادرة على فرض اختياراتها وعدم الرضوخ لما يفرض عليها من اختيارات لا تعبر عن أمانيها ورغباتها، وسوف يقول شعب المحروسة كلمته: أن هناك خيارات أخرى وأنه قادر على الاختيار الصحيح امتثالاً وتصديقاً لقول الحق سبحانه وتعالى " وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين" [آل عمران،140]

والله المستعان.

21. أهمية المؤسسية الديموقراطية في العمل الحزبي[123] !

تفجرت في الأسابيع الأخيرة مشكلات في حزب الجبهة الديموقراطية الذي كان يمثل أملاً في قيام حزب ليبرالي ديمقراطي يسعى إلى تنشيط الحياة السياسية في مصر وتشجيع الأغلبية الصامتة من المصريين للمشاركة في العمل السياسي بحثاً عن مستقبل أفضل لمصر.

وقد كانت الموافقة السريعة للجنة شئون الأحزاب على الترخيص لحزب الجبهة الديموقراطية مثار تساؤلات وتعليقات ذهب بعضها إلى القول بأن الحزب الجديد هو مشروع متفق عليه بين أحد الداعين إلى تأسيسه والحزب الوطني الديمقراطي. ولكن كان البعض يستبعد تلك المقولة ويرى في الحزب الجديد انطلاقة لمجموعة من الناشطين السياسيين ومعهم فريق من شباب مصر وأبنائها المخلصين ويمثل نموذجاً جديداً لتكوين سياسي طال انتظاره. وكان رأي هذا الفريق الأخير أن الموافقة السريعة غير المسبوقة على الترخيص لحزب الجبهة الديموقراطية هي في الحقيقة تحدياً لقدرات الحزب واستفزاز لطاقات مؤسسيه من أجل المسارعة إلى تفعيل برنامجه والالتحام بالمواطنين والمشاركة في بحث مشكلات الوطن وتقديم الأفكار والبدائل لحلها.

وكانت التجربة منذ الترخيص للحزب وحتى أسابيع قليلة غير إيجابية، وتعرض الحزب لأزمات متتالية تبلورت في استقالة بعض قياديه وتضاؤل دوره وغيابه تقريباً عن الساحة السياسية. ورغم محاولة قيادة الحزب استعادة الأضواء مرة أخرى من خلال المشاركة في صياغة وثيقة الائتلاف الوطني مع أحزاب الوفد والتجمع والناصري، فإن ذلك لم يفلح في تحسين صورة الحزب أو إعادة الحيوية إليه.

ثم ظهرت على السطح الخلافات بين قيادات الحزب وانتقلت إلى الفضائيات ووسائل الإعلام وكذلك النيابة العامة. وقضية حزب الجبهة الديموقراطية. برغم ما توفر له من عناصر متميزة وشخصيات لها تاريخ. هي في الحقيقة تعبير عن غياب المؤسسية وتغلب الفردية والشللية في التكوينات السياسية المصرية، إذ تعاني معظم الأحزاب المصرية القائمة. القديم منها والحديث. من مشكلات تؤثر على كفاءتها وتحد من قدراتها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وتنشأ أغلب تلك المشكلات من أسباب وعوامل داخلية كامنة أو ظاهرة، كما تنشأ مشكلات أخرى من عوامل ومؤثرات خارجية، ولكنها جميعاً تنجح في إحداث

---

[123] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

التفكك والفرقة والتردي في الأداء الحزبي نتيجة لغياب العوامل المؤسسية الديموقراطية التي تحمي البناء الحزبي وتوفر المعايير والآليات اللازمة لمواجهة المشكلات والحفاظ على تماسك الحزب واستمراريته.

إن المؤسسية الديموقراطية في العمل الحزبي هي النقيض من الفردية والشخصنة التي تختزل الحزب كله في شخص رئيس أو زعيم، وتهدر كافة العناصر الموضوعية والقيم والأهداف التي تربط الحزب بقاعدته الأساسية وهم أعضاءه وقاعدته الجماهيرية. إن ضمان فاعلية الأحزاب هي في التزامها بالنهج المؤسسي والالتفاف حول المبادئ والقيم والأهداف التي تحقق غايات ورغبات الجماهير، كما تتأكد فرص النجاح الحزبي وقدرته على التأثير في المشهد السياسي بابتعادها عن الممارسات الفردية والتزامها بجماعية القيادة والاحتكام إلى قواعد موضوعية تعبر عن أهداف الحزب وسياساته بدلاً من التوجه بتحيزات القادة أو المؤسسين ورغباتهم في التألق الإعلامي.

وتتضح المؤسسية الديموقراطية في حزب ما حين ينشأ بإرادة وتوافق مؤسسيه، وليس بقرار من فرد أو أفراد أو من سلطة حاكمة. وتتأكد المؤسسية الديموقراطية للحزب حين يلتزم المؤسسون على اختلاف مراتبهم ومواقعهم التنظيمية بأن الحزب منظمة تنشأ استجابة لرغبة مجتمعية، وليس لتحقيق منفعة أو مجد شخصي لمؤسسيه، وأن الحزب منظمة تسعى لتحقيق أهداف ونتائج لها مردود إيجابي على المجتمع، وليس لمجرد التواجد الشكلي في البناء السياسي للدولة.

إن الحزب - أي حزب - عبارة عن منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والمعايير والنظم تتوافق مع قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه السائدة، وليس مجرد شعارات التي لا تجري تفعيلها والالتزام بها. وبذلك يتوقف نجاح الحزب وتفعيل برامجه وتوجهاته على بناء مجموعة من الهياكل وعلاقات العمل تتيح لكافة أعضاءه فرصاً متكافئة للمشاركة في فعالياته وشغل مواقعه القيادية بالانتخاب الحر المباشر، وبذلك يمكن القضاء على آفة تصيب كثير من الأحزاب المصرية هي التنازع على المواقع القيادية وسعي بعض المتنازعين إلى تشويه صورة منافسيهم والعمل على إبعادهم أو إجبارهم على الابتعاد بوسائل مختلفة من الاستفزاز والتصعيد لقضايا شخصية بعيدة تماماً عن أغراض الحزب ومصالح الجماهير التي يدعي القائمون على تلك الأحزاب أنهم مهمومون بها.

ومن أسف أن كثيراً من قيادات الأحزاب المصرية - القديمة منها والناشئة - غير مؤمنين بأن الحزب منظمة يجب أن تسودها قيم وتوجهات الديموقراطية القائمة على الشفافية والمحاسبية والتقييم والمساءلة، وأن الجميع

- أعضاء وقادة - سواء أمام قانونه الأساسي، يخضعون جميعاً للمساءلة من أعضاء الحزب فضلاً عن المواطنين جميعاً.

إن بعض قادة الأحزاب المصرية أو الساعين لاحتلال مناصب قيادية فيها يعتبرون أشخاصهم هي أساس الحزب، وأن قوة الحزب مستمدة من قدراتهم الشخصية وأنه لا حياة للحزب حال ابتعادهم عنه، فتراهم ينشبون مناصبهم ويقاتلون في سبيل المحافظة عليها ضاربين بعرض الحائط مبادئ الديموقراطية التي ينشدقون بها. إنهم لا يعيرون اهتماماً واحتراماً كافياً لأعضاء أحزابهم باعتبارهم أساس قوته وأصحاب السلطة والقرار فيه، وليسوا مجرد تابعين يوافقون على ما تقرره القيادة الحزبية. إن مصدر شرعية القيادات الحزبية هو اختيار الأعضاء لهم من خلال انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين، ومن ثم تتناقض رغبة وسعي بعض الشخصيات الحزبية لفرض أنفسهم في مواقع القيادة مع مفهوم المؤسسية الديموقراطية.

ومن أخطر مشكلات الأحزاب المصرية انفصام علاقاتها بأعضائها على قلة أعدادهم في كثير من تلك الأحزاب التي لا يزيد عدد الأعضاء في كثير منها عن بضع مئات لا تكاد تصل في أقصى حالاتها إلى بضعة آلاف معدودة. إن الأساس في البناء الحزبي المؤسسي هو ارتباط الحزب بأعضائه ومؤيديه والمؤازرين له، وليس بأشخاص مؤسسيه وقياداته. وبذلك فإن مواقف الحزب وتوجهاته ينبغي أن تصدر عن القيم والمبادئ والأهداف التي يرتضيها الأعضاء، وهم القاعدة الأساسية للحزب، وليس عن تحيزات أو رؤى شخصية للقيادات الحزبية - جميعها أو بعضها -.

وبناء على تلك التوجهات المؤسسية الصحيحة تتوفر للحزب إمكانيات الحركة والتطور في الأداء وزيادة التأثير في الواقع السياسي نتيجة لتوافق أعضاءه من خلال تشكيلاته وآلياته الديموقراطية، وانصياع قياداته لمطالبهم ومصالحهم عن رغبات طوائف الشعب واحتياجاتهم، وتجنب التجمد والتقولب والانحصار فيما يقرره القادة. ولعلي أضرب مثالاً بتجربة دعوة حزب الوفد لإدارة حوار مع أحزاب أخرى للتوصل إلى صيغة توافق وطني، فقد صدرت دعوة حزب الوفد بناء على قرار من الهيئة العليا للوفد، بينما سارع قياديون من أحزاب أخرى للحوار من دون عرض الأمر على تشكيلات أحزابهم المنتخبة أو الاعتداد حتى بإعلان ذلك التوجه من جانبهم لأعضاء أحزابهم، علموا عن مشاركة أحزابهم في الحوار من الصحف شأنهم شأن أي مواطن من غير أعضاء تلك الأحزاب.

إن من أخطر مظاهر غياب المؤسسية في الأحزاب المصرية ما نشاهده من اختزال الحزب في شخص رئيسه أو الساعي لاحتلال موقع الرئيس. فترى رئيس الحزب أو المتطلع للرئاسة منشغل طول الوقت بالظهور الإعلامي وطرح تصوراته وآراءه مؤكداً المقولة الشهيرة " أنا الحزب والحزب أنا". ويؤدي هذا التوجه لشخصنة الحزب واختزاله في رئيسه إلى تغلب الانفرادية في القرار والميل إلى تركيز السلطة في يد هذا الرئيس أو الساعي للرئاسة، بما يعطل آليات الحزب الديموقراطية وتجمد تشكيلاته المؤسسية، ومن ثم انصراف العناصر الواعدة من أعضاءه عن المشاركة في فعالياته التي يوظفها رئيسه في خدمة تحقيق ذاته وتطلعاته الشخصية. كما يؤدي هذا التوجه الشخصاني إلى تغييب الفرص المتكافئة لظهور قيادات حزبية قادرة على العمل والعطاء وكسب ثقة الأعضاء، وتجد تلك الأحزاب تشكو من فقر القيادات وعدم وجود من تحل محل رؤساءها إذا أعجزهم المرض أو غيبهم الموت وهو آت لا محالة! إن إعمال قواعد المؤسسية والالتزام بمبدأ شغل المناصب القيادية بالانتخاب من بين مرشحين متعددين ولفترة محددة لا يتجاوزها شاغل المنصب القيادي. إن الاحتكام أساساً إلى صندوق الانتخابات لاختيار القيادات من بين أعضاء الحزب هو الضمان الرئيسي لتجنب الصراعات والمنازعات بين الأفراد على شغل المناصب.

إن علاج مشكلات الأحزاب المصرية وتفعيل دورها في تطوير الحياة السياسية وإحداث تأثير إيجابي لحل مشكلات الوطن يتطلب تأكيد عناصر التنظيم المؤسسي للأحزاب التي تعتمد مبادئ ومفاهيم الإدارة العلمية والفكرة الديموقراطية والتي تتركز في أن الحزب آلية لتحقيق أهداف ورغبات أعضاءه وضمان مشاركتهم الفاعلة في تقرير توجهاته ومواقفه. وتتبلور أهم مظاهر المؤسسية الديموقراطية الواجبة في أحزابنا في ضرورة تأكيد دور أعضاء الحزب باعتبارهم قاعدته التنظيمية الأساسية ومصدر كل السلطات فيه، وتنظيم فعالياتهم وتمكينهم من ممارسة واجباتهم بطريقة ديمقراطية من خلال تشكيلات الحزب المبينة في لائحته الأساسية والمعتمدة من جمعيته العامة [كل الأعضاء].

ومما يدعم التكوين المؤسسي لأي حزب تنمية فرص التكامل والتواصل بين تشكيلات الحزب على المستوى الوطني والفروع والوحدات المحلية كأساس في تنسيق المواقف وحشد الجهود من أجل تأكيد قيم الحزب وترسيخ وجوده في ساحات العمل الوطني والأنشطة المحلية.

ومن أهم مظاهر المؤسسية الحزبية أن تلتزم مؤسساته وتشكيلاته بتخطيط فعالياته وإتباع أساليب الإدارة العلمية والتخطيط الإستراتيجي لتوجيه أنشطة الحزب وتحديد مواقفه في مختلف القضايا، وتجنب

القرارات الفوقية أو الفردية، بما يتطلبه ذلك من التزام قواعد ومعايير العمل الديمقراطي في إدارة الاجتماعات الحزبية وتنظيم المداخلات واستقصاء الآراء واتخاذ القرارات، ووجود آلية مؤسسية لإدارة الأزمات بمنهجية علمية.

وتستكمل الأحزاب المعارضة مقوماتها المؤسسية الديموقراطية بتشكيل حكومة ظل من بين أعضائها تمارس دوراً مهماً في دراسة أوضاع الوطن وتحليل مشكلاته وابتكار حلول لها. وتتولى حكومة الظل ترجمة أهداف الحزب وسياساته ومواقفه إلى برامج متكاملة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة ومعالجة كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتخطط لتحقيق الحرية والعدالة وتعميق الديموقراطية في البلاد. كما تعد حكومة الظل مشروعات القوانين واللوائح في كافة مجالات العمل الوطني وتنسيق متطلبات تنفيذها حال إصدارها، كما تبدي رأيها فيما تقدمه الحكومة القائمة من تشريعات وما تصدره من قرارات، وتقدم البدائل الأفضل من وجهة نظر الحزب.

وأخيراً، يعتبر وجود نظام وآليات محددة لتقييم الأداء الحزبي من أهم مقومات المؤسسية الديموقراطية في الأحزاب، وذلك لضمان التعرف أولاً بأول على تقييم الأعضاء لأداء الحزب وفعاليته على مختلف المستويات وفي جميع المجالات، ومن ثم الكشف عن الأخطاء أو التجاوزات وتحليل أسبابها واتخاذ الإجراءات النظامية لعلاجها ومنع تكرارها [أو منعها من الأساس]. ومن مزايا تقنين أسلوب واضح وشفاف لتقييم الأداء الحزبي أن يعلم قادة الحزب أنهم ليسوا بمنأى عن المساءلة والمحاسبة، كما يتأكد للأعضاء أهمية دورهم في توجيه الأداء الحزبي ومسئوليتهم عن التزام الحزب بأهدافه ورسالته في خدمة جماهيره والوطن عامة.

ويشمل التقييم أداء جميع تشكيلات الحزب وقياداته في جميع المستويات التنظيمية ومدى إيجابية أعضاءه ومشاركتهم في فعالياته. كما يتجه التقييم لتحديد فاعلية السياسات والبرامج الحزبية في مختلف مجالات العمل الوطني، ومدى كفاءة وفعالية الحزب في الانتخابات العامة وجميع عمليات الانتخابات التي يشارك فيها، وتقييم أداء هيئاته البرلمانية في المجالس التشريعية.

ومن أهم مجالات التقييم تحليل فاعلية الإعلام الحزبي وقياس مدى تأثيره في تشكيل الرأي العام. وفي النهاية فإن التنظيم العام للحزب وهياكله ولوائحه ونظم العمل به وكوادره الإدارية والتخصصية تخضع جميعها للتقييم المستمر وبناء على نتائجه تتحدد مجالات وخطط التطوير الحزبي.

نتيجة لغياب المؤسسية في الأحزاب المصرية، فإنه يتم التعامل فيها بقرارات فردية. في الغالب. من رؤساءها أو من الجماعة ذات النفوذ فيها إما بحكم القدرة التمويلية التي يستطيع أعضاء الجماعة ذات النفوذ حجبه أو تيسيره للحزب، وإما بسبب السبق في تأسيس الحزب واحتلال مناصب مهمة فيه.

ومن أخطر التعاملات تأثيراً في مصائر الأحزاب المصرية. خاصة حديثة النشأة. تلك المتعلقة بدمج الحزب في حزب آخر، أو تغيير هويته وتغلب جماعة مؤثرة في قيادة الحزب وتغيير هياكله ولوائحه.

https://youtu.be/V1DP9QdpVkM

22. شروط ضرورية لحوار وطني فعال[124]!

دعا حزب الوفد إلى حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وطوائف الشعب من أجل بحث مستقبل البلاد والتوافق على رؤية واضحة تحكم اختياراتنا الوطنية في كافة المجالات. كذلك دعا حزب الجبهة الديموقراطية إلى عقد مؤتمر لجميع القوى السياسية من أجل بحث قضية مصيرية وهي "مستقبل مصر بعد مبارك".

ولا شك أن هذا الحوار الوطني مطلوب وضروري كي يشارك الناس على اختلاف طوائفهم ومن خلال الأحزاب والتشكيلات النقابية وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني جميعها في تقرير مصير بلدهم. ولكن يظل الأمر مرهوناً بضرورة توفير الظروف الموضوعية والشروط الضرورية لإنجاح هذه التجربة في الممارسة الديموقراطية الشعبية بعيداً عن توجيهات وتدخلات الحكومة والحزب الحاكم التي سبق لهما إفشال محاولات سابقة لما سمي مرة بالحوار القومي ومرة باسم الحوار بين الحزب الوطني الديموقراطي والأحزاب الأخرى.

وفي رأيي أن أهم الشروط الضرورية لتكون تجربة الحوار الوطني الجديد فعالة ومثمرة أن تتحدد تماماً وبكل وضوح الغاية من هذا الحوار والنتائج المستهدفة من عقده. إن مجرد بدأ حوار بين أطراف مختلفة ليس هو غاية المطلوب. وإن كان في حد ذاته أمراً طيباً يرطب أجواء العمل السياسي ويزيل ما بها من احتقان.، ولكن الأهم أن ينتهي هذا الحوار إلى نتائج ملموسة واضحة يمكن ترجمتها إلى أفعال على الساحة الوطنية تؤتي ثمارها في صالح الشعب بجميع طوائفه. والمنصور أن الغاية الرئيسة للحوار الوطني هي الوصول إلى توافق وطني حول أهم القضايا المصيرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يدور حولها الجدل طول الوقت وتتوزع وتنقسم بشأنها الآراء مما يهدر جانباً مهماً من الموارد والطاقات الوطنية فيما لا طائل من ورائه، ويثير الفتنة والشقاق في المجتمع. ولعل ما يقرب هذه الفكرة إلى الأذهان أن نسترجع موقف الشعب المصري بجميع فئاته واتجاهاته الفكرية والسياسية وراء الوفد المصري أيام الزعيم سعد زغلول والإصرار على مطلب الاستقلال التام وجلاء المستعمر البريطاني عن البلاد، وكذلك التفاف المصريين حول دعوة طلعت حرب لتمصير الاقتصاد الوطني وإنشاء بنك مصر والدفاع عنه في مواجهة

---

[124] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

مؤامرات ومحاولات القضاء عليه. مثل هذه المواقف الوطنية هو ما نحلم به ونحب أن نسعى إليه من خلال تحريك القوى السياسية والمجتمعية وصهرها في حوار متصل ومنظم للوصول إلى حالة مماثلة من التوافق الوطني.

وقد عبر بعض المتابعين للشأن الوطني والمنشغلين بالعمل السياسي عن عدم تفاؤلهم بفكرة الحوار وتدني سقف التوقعات بالنسبة للنتائج التي يمكن التوصل إليها عبر هذا الحوار. وهم محقون في هذا التوجس - أو إن شئت قل التشاؤم - حيث تتسم الساحة السياسية في مصر بالنشز ذمر والتباعد والاختلاف حتى بين القوى التي يفترض أن تكون في خندق واحد نظراً لاشتراكها في توجهاتها الفكرية ومعتقداتها السياسية. كما تفتقر كثير من الأحزاب القائمة إلى القواعد الشعبية والقدرات التنظيمية والمؤسسية التي تتيح لها الانخراط في مثل الحوار الوطني المستهدف متحررة من سيطرة قياداتها ورموزها التي تكاد أن تكون مجهولة على المستوى الوطني.

كذلك فإن التنظيم النقابي مخترق ويقع تحت السيطرة الحكومية والأمنية وكثير من النقابات المهنية تحت الحراسة من سنوات وانتخابات مجالسها موقوفة، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات تحت الحصار وأنشطتها مقيدة إلى بعيد إلى الحد الذي يراها وزير مسئول أنها مجرد أماكن لتناول القهوة والدردشة. لذا فإنه ينبغي على الداعين للحوار الوطني الجديد السعي الجاد لحشد تلك الأحزاب والمنظمات المجتمعية والاقتراب منها وطرق أبوابها بشكل مستمر وبلا كلل وتيسير مشاركتها في الإعداد للحوار وفي فعالياته ضماناً لجديته وتعظيماً للنتائج التي يمكن تحقيقها من خلاله. كما ينبغي أن يسبق بدء فعاليات الحوار الوطني مرحلة مهمة من الإعداد تقوم على محاولة تحقيق حد أدنى من التوافق والتصالح الفكري بين الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المرشحة للمشاركة في الحوار، وذلك لإيجاد أرضية مشتركة ولغة حوار ومفردات سياسية مقبولة بينهم، مع ضرورة تمثل التجربة التي قادها الدكتور عزيز صدقي ولم تنجح في حشد تجمع من أحزاب المعارضة لتشكيل قائمة مشتركة من المرشحين في انتخابات مجلس الشعب الماضية 2005 عام.

وثمة شرط ضروري تجب توفيره حتى يكون للحوار معنى وهو أن يشارك الحزب الحاكم فيه بجدية واقتناع وهو أمر لا يضمن تحققه نظراً لما يمثله ذلك الحزب من حالة غير ديموقراطية تكرست عبر انفراده بالحكم لسنوات طويلة رغماً عن افتقاره إلى القاعدة الشعبية والممارسة الديموقراطية الصحيحة.

ولعل السعي لإشراك الحزب الحاكم في الحوار الوطني تحتاج إلى تكتل وضغط متواصل من أحزاب المعارضة والقوى السياسية الوطنية الرئيسة لبلورة رأي عام ضاغط يؤكد للحزب أن زمن انفراده بالساحة الوطنية قد انقضى وأنه مطالب بالمشاركة الديموقراطية في حوار وطني شامل كي يكون له مكان في مستقبل هذا البلد.

وإن كنت أقدم هذا الرأي وأنا مقتنع بصعوبة تحقيق هذا التحول في فكر القائمين على الحزب الحاكم، نظراً لأن الخطاب الحزبي يكرره رموزه من مجموعة أمانة السياسات يطرح صيغة حالمة تقول بأن فريق الإصلاحيين في الحزب تحاول تحقيق الإصلاح والتطوير السياسي من داخل الحزب وباستثمار الجوانب الإيجابية فيه، وأن الحزب منذ 2002 ينجه ناحية الفكر الجديد ويقدم صورة للعمل الحزبي تختلف عما كان عليه الحال قبل ذلك، والمعنى أنهم قادرون على تحقيق الإصلاح والانطلاق نحو المستقبل بمن دهم من دون حاجة إلى إشراك أحزاب أو منظمات مجتمعية أخرى، لذا فهم غير متحمسين أن يشاركهم أحد في رسم طريق المستقبل والانفراد بالسيطرة على الحكم.

ويذكرنا هذا الحديث عن الإصلاح من داخل الحزب الوطني بنكتة "النقد في حدود الميثاق" التي شاعت في العهد الناصري بعد إصدار وثيقة "الميثاق الوطني" ودعوة المواطنين إلى ممارسة حقهم في النقد ولكن في حدود الميثاق.

إن الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه الحزب الوطني على قدم المساواة مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى تصطدم بترسانة الموانع والعقبات التي شيدها الحزب الحاكم وينخندق وراءها لمنع أي إصلاح أو تطوير مهما كان شكلياً تكريساً لسيطرته على الحكم وتحقيقاً لمنافع أعضاءه والتي تجب على دعاة الحوار الوطني حشد الرأي العام للمطالبة بالتخلص منها. وأذكر من تلك الموانع: المادة 76 من الدستور والتي تكاد تحرم الترشح لرئاسة الجمهورية إلا على من يرشحه الحزب الوطني، المادة 77 من الدستور والتي تبقي رئيس الجمهورية في منصبه بلا حدود، التعديلات الدستورية التي تم إقرارها بسرعة البرق وتم الاستفتاء عليها بسرعة أسرع من البرق وكانت أهم نتائجها إلغاء الإشراف القضائي[أو بمعنى أصح الإشراف الحقيقي يثق به الشعب] على الانتخابات، تأجيل انتخابات المجالس المحلية لتقويت الفرصة على أي قوى سياسية غير الحزب الوطني ،سيطرة الحكومة على النقابات العمالية وتجفيف منابع النقابات المهنية العريقة بوضعها تحت الحراسة وحرمان أعضائها من انتخاب مجالسها الشرعية وتعطيل كافة الإجراءات القانونية

التي يلجئون إليها، سيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم ومجلس الشعب والحكومة والانحراف عن القانون والدستور كما اعترف بذلك الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور مفيد شهاب تعليقاً على عدم إسقاط عضوية عضو المجلس عماد الجلده - بعد الحكم عليه بالسجن في قضية فساد - والاكتفاء بقبول استقالته تحت ضغط أمين التنظيم بالحزب رجل الأعمال ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو هل يمنع الحوار الوطني إن لم يشارك فيه الحزب الوطني الديموقراطي؟ بالقطع يجب أن يتم الحوار سواء شارك فيه الحزب الحاكم أم لم يشارك، ولكن تبقى مسئولية الأحزاب والقوى المشاركة في الحوار متركزة في أمرين رئيسيين حال امتناع الحزب الحاكم عن المشاركة: الأمر الأول، تعرية موقف الحزب الحاكم أمام الرأي العام المصري وكشف الزور في ادعاءه الديموقراطية لمخالفته أبسط مظاهرها وهي الحوار والنقاش والاستماع إلى الرأي الآخر والانفتاح على المعارضة الوطنية. والأمر الثاني، إيجاد آليات لحشد الرأي العام الوطني ورراء نتائج الحوار وتوافقاته، ورص الصفوف وتفعيل الطاقات الوطنية كلها من أجل إيجاد فرص تنفيذ ما يتوصل إليه الحوار من متطلبات لتطوير الواقع المصري وتيسير الانتقال إلى مستقبل أفضل.

وثمة قضية مهمة لابد أن ينتبه إليها الداعون إلى الحوار الوطني وهي الاتفاق فيما بينهم على أجندة الحوار أي الموضوعات والقضايا التي يجب أن يتطرق إليها المتحاورون. وفي ظني أن قائمة الموضوعات والقضايا لانهائية، ولكن يجب لنجاح التجربة الاقتصار على القضايا المحورية والموضوعات الإستراتيجية ذات التأثير على مجمل الحالة المصرية.

ويأتي في مقدمة تلك القضايا المصيرية الاتفاق على شكل نظام الحكم وآليات تداول السلطة وفق قواعد ديموقراطية تحتكم فيها إلى صناديق الانتخابات الزجاجية وفق المعايير الديموقراطية المتعارف عليها في العالم المتقدم وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية محايدة ومراقبين دوليين، وبعيداً عن تأثيرات وتدخلات السلطة التنفيذية. وينبع ذلك ضرورة التوافق حول أسس وتوجهات التطوير السياسي والانفتاح الديموقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي لجميع المصريين، وضرورة إلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، بل واستمرار

اعتقال من تصدر لهم أحكام بالبراءة وكذلك ن ألهوا فترات العقوبة المحكوم عليهم بها، والتحول بمص من دولة بوليسية إلى دولة ديموقراطية يسودها القانون وتحترم فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ويرتبط بقضية نظام الحكم ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، مسألة الفصل الحقيقي بين السلطات وضمان استقلال القضاء وعدم تدخل وتغول السلطة التنفيذية في أعمال السلطتين القضائية والتشريعية.

وتمثل قضايا السياسة الخارجية لمص وأسلوب وقواعد تحديد علاقاتها بدول العالم المختلفة واحدة من الموضوعات المطلوب مناقشتها بصراحة بهدف وضع الضوابط التي تحول دون انفراد رئيس الدولة برسم تلك السياسات الخارجية وضرورة خضوع قراراته السياسية الإستراتيجية لرقابة السلطة التشريعية، والعودة في الأمور المصيرية إلى الشعب من خلال الاستفتاءات الديموقراطية المنضبطة. ولا نبالغ إذا قلنا إن العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تحتاج إلى مراجعة وفق ما تقضي به المصلحة الوطنية كما يراها جموع الشعب وأحزابه وقواه السياسية. كذلك لا بد من مناقشة القطيعة المصرية مع إيران ومدى اتفاقها مع المصلحة الوطنية.

كذلك من قضايا الوطن التي يجب أن يوليها الحوار الوطني مساحة مهمة ضرورة تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ورفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التي تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة في التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة في تقرير مصيره، وإطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ووقف محاكمة أصحاب الرأي وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلاً عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات، وفي الأساس منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وتأكيد المبدأ الدستوري في أن يمثل المواطنون أمام قاضيهم الطبيعي.

ومن قضايا مص المصيرية ضرورة الاتفاق على أسلوب وآليات بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني وحماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة، في نفس الوقت يكافئ أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة

وكذا الأعباء الاقتصادية. إن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديموقراطي المستهدف ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين ن يعيشون تحت خط الفقر. ويكون على المتحاورين أن يتجهوا بفكرهم إلى بحث أساليب القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس بالقضاء على تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال – وسيدات – الأعمال.

وينبغي أن يوجه الحوار الوطني جانباً مهماً لقضية إعادة صياغة دور الدولة وتحديد مسئولياتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وكفالة الظروف والآليات والموارد اللازمة لضمان مستويات مقبولة – وفق المعايير الدولية – من الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المرافق العامة والإسكان والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لمساعدة المتعطلين على اكتساب المهارات التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل منتجة. ومن المنصور أن يتوجه الحوار الوطني لتحليل عميق وموضوعي لمدى نجاح مصر في تحقيق أهداف الشمية للألفية الثالثة والتي أطلقتها الأمم المتحدة وتوافق العالم على أنها تمثل الحد الأدنى الواجب تحقيقه في الدول النامية، والاتفاق على مستويات الإنجاز الضرورية من تلك الأهداف وضمانات تحقيقها.

كما أن إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي هي من أهم الموضوعات التي يجب أن تحتل مكاناً متقدماً في أجندة الحوار الوطني من أجل إعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة وتأكيد استقلال الجامعات باعتبارها مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية.

وتعتبر إدارة الحوار الوطني قضية محورية يتوقف على كفاءتها وفعاليتها نجاح أو فشل التجربة، لذا فإن الداعين إلى تنظيم هذا الحوار ينبغي أن يتفقوا ابتداء على تشكيل مجموعة عمل تضع إستراتيجية الحوار وبرامجه وآلياته وأساليب إدارته بما يضمن تحقيق الغاية منه. ومن المنصور أن الحوار لن يكون في شكل مؤتمر لمدة محدودة ثم ينفض، بل أتصوره عملية ممتدة على مدى فترة زمنية وعلى مستويات ومراحل متكاملة، وباستخدام آليات وتقنيات الاتصالات والمعلومات لضمان مشاركة حاشدة ليس فقط من الحضور في جلسات الحوار ومنتدياته، ولكن من كل المواطنين والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة من خلال المداخلات في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام التي تتعاون في تقديم حلقات الحوار ونتائجه إلى الشعب المصري.

وثمة قضية أخيرة، وهي أن تحدد رعاة الحوار والداعين إليه المخرجات التي تجب التوصل إليها، وفي ظني أنهم لن يكتفوا بمجرد سرد العيوب والأخطاء والمشكلات التي تعاني منها مصر، ولكن سوف ينطلقون إلى:

- ☑ إنتاج مخرجات قابلة للتطبيق تم التوافق عليها وفي مقدمتها مشروع دستور جديد،
- ☑ مجموعة القوانين الأساسية المكملة للدستور وقوانين جديدة بدلاً من ترسانة القوانين سيئة السمعة،
- ☑ إستراتيجيات واضحة للتطوير السياسي الشامل ومشروعات قوانين ديموقراطية لممارسة الحقوق السياسية وتيسير إنشاء الأحزاب ودعم التعددية الحزبية،
- ☑ إستراتيجية متكاملة تحدد الهوية الاقتصادية للبلاد وتضع العناصر الأساسية لتنمية اقتصادية شاملة ومستدامة،
- ☑ مشروعات قوانين لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني تحقق لها الانطلاق وترفع عنها القيود الأمنية والتدخلات الحكومية،
- ☑ إستراتيجيات واضحة لتطوير التعليم والبحث العلمي وجعل العلم أساس القرار الوطني على كافة المستويات وبما تحقق تطلعات المصريين في مستقبل أفضل،
- ☑ هيكل جديد للجهاز الإداري للدولة يكرس اللامركزية ويتسم بالاستقرار ويعكس الوظائف الإستراتيجية للدولة،
- ☑ معايير وعناصر لنظام ديموقراطي للحكم المحلي.

إن الحوار الوطني ركن أساس من أركان النظام الديموقراطي تحترمه نظم الحكم التي تحترم شعوبها، وتلتزم تشجيع ودعم المشاركة الشعبية في مناقشة قضايا الوطن في الحاضر والمستقبل، على أن تكون للمواطنين فرص كاملة لتحديد اختياراتهم وتفضيل البدائل التي تتوافق مع رغباتهم، وذلك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق ممثليهم في البرلمان. ولكن تلك الشروط تهدر في نظم الحكم غير الديموقراطية!!!

23. السراب ..... هو الحقيقة في المشهد المصري[125]!

وتتوالى المحن وتشتد النوازل بمصر وشعبها الكريم بينما أهل الحكم مستمرون في أسلوبهم القائم على تبسيط الأمور ومحاولة تجميل الواقع وتقديم المزيد من الوعود التي لا تتحقق. وتتكالب على المصريين الشدائد وتلجأ طوائف متعددة منهم إلى الاعتصام والاحتجاج متخذين من أرصفة مجلسي الشعب والشورى مكاناً مختاراً لهم عسى أن يتكرم بعض المسئولين من أهل الحكم ورموز الحزب الحاكم بالنظر إليهم والاستماع إلى مطالبهم، ناهيك عن محاولة الاستجابة لها، ولكن لا ينالون إلا المزيد من التجاهل.

وحتى مياه النيل التي ما توقع المصريون على مدار تاريخهم أن تنقطع عنهم يوماً، هي الآن مهددة بالانقطاع ويبدو فشل أهل الحكم في إدارة ملف المفاوضات مع دول حوض النيل التي رفعت راية العصيان في وجه الشقيقة الكبرى ووقعت خمس دول منها اتفاقية لتعديل حصص مياه النيل ضاربين عرض الحائط باعتراضات مصر! ويرى المصريون أهل الحكم يتقللون من أهمية الكارثة معتمدين على أن مؤسسات التمويل الدولية لن تمول مشروعات السدود على النيل في نطاق دول الحوض من دون موافقة مصر والسودان، وهو سراب كبير.

وليست حالة عدم الوضوح وافتقاد الرؤية بجديدة على أهل المحروسة، فهم يعايشونها منذ يوليو 1952 وحتى اليوم حيث دأب أهل الحكم على تقديم الوعود التي تثبت الأيام أنها لا تتحقق، ويكتشف المصريون أنهم يعيشون في سراب ويمسكون الهواء بأيديهم! فقد وعدنا أصحاب يوليو أنهم قاموا بحركتهم - التي سموها ثورة بعد ذلك - لتحقيق أهدافاً ستة هي القضاء على الاستعمار، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطني قوي، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة. ثم يكتشف المصريون أن ثوار يوليو استبدلوا بالاستعمار الإنجليزي احتلالاً إسرائيلياً لسيناء، وأنهم في سبيل القضاء على الإقطاع أهدروا الزراعة المصرية وفتتوا الملكية وأعاقوا التنمية الزراعية الشاملة القائمة على الميكنة والتقنيات الحديثة التي تمتع على أصحاب الفدادين الخمسة. كما عاد الاحتكار وسيطرة رجال الأعمال على الحياة السياسية أشد مما كانا عليه وقت إعلان تلك

---

[125] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010.

الأهداف "الثورية" وأصبح أصحاب المال والأعمال عنصراً أساسياً في توجيه سياسات الحكم وقراراته بما يتفق ومصالحهم ورؤاهم. كما انتشر الفقر والعشوائية وسوء توزيع الدخول بين المصريين ليعود مجتمع النصف في المائة مرة أخرى.

وكانت قمة إنجازات يوليو 1952 إهدار الديموقراطية والقضاء على التعددية السياسية واصطناع الهياكل الحزبية بدءاً بهيئة التحرير وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي والتحكم في تشكيل المجالس النشريعية للحصول على أغلبية غير حقيقية كشفتها قرارات محكمة النقض المتوالية وفي جميع الانتخابات النشريعية والمحلية بلا استثناء، كما قدموا للمصريين ابتكاراً ديمقراطياً مهماً هو الفوز في الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية بنسبة 99.9%، وأصبحت أزهي عصور الديموقراطية التي تباهي بها أهل الحكم مجرد سراب!...

لقد توالت وعود أهل الحكم عبر ما يزيد عن خمسين عاماً تُمني المصريين بالرخاء والتنمية وغزو الصحراء وبناء القلاع الصناعية، ثم يصحو أهل مصر ليكتشفوا أن تلك الوعود أقرب إلى السراب منها إلى الحقيقة. فالرخاء تحول إلى فقر غير مسبوق، وبطالة تضرب الملايين من شباب مصر وتدفعهم إلى مخاطر الهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، ومهانة قبول العمل بدول عربية في أعمال متدنية وظروف معيشية غير إنسانية وأغلبهم من خريجي الجامعات. كما انتشرت عشوائيات يسكنها ما يقرب من خمسة وعشرين مليوناً من المصريين منهم ما لا يقل عن ستة ملايين يعيشون في المقابر.

ورغم أخطاء أصحاب يوليو الجسيمة في حق قواتنا المسلحة ومسئوليتهم النارتخية عن هزيمة يونيو 1967، فقد استطاع أبناء مصر إعادة بناء قواتهم المسلحة بعزيمة المصريين وقوة إيمانهم، ثم حققوا نصر 1973 ليكون الحقيقة الوحيدة في خضم تاريخ طويل ومسنس من الوعود الزائفة والأهداف التي تحولت إلى سراب.

وإذا كان نظام يوليو قد اهتم في فترة الرئيس عبد الناصر ببناء قاعدة صناعية مشهودة كانت ركيزة مهمة لقطاع عام ساهم في دعم العمل الوطني ومساندة جهود القوات المسلحة أيام حرب الاستنزاف والتمكين لنصر أكتوبر 1973 ، وذلك برغم نقص الكفاءة وسوء الإدارة في كثير من وحداته بتأثير تدخلات أهل الثقة من رجال نظام الحكم، فإن ورثة نظام يوليو قد فرطوا في هذه القلاع الصناعية وأهدروها من خلال برنامج مشبوه للخصخصة بزعم تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ليجد المصريون أنفسهم يقبضون على الهواء

بعد أن كانوا يمتلكون ثروة هائلة من الوحدات الإنتاجية التي يصعب أو يستحيل عليهم استعادتها الآن، وكذلك انضمت الإنجازات الصناعية إلى مسلسل السراب.

ورغم انقضاء سنوات طويلة على تحرير سيناء في 1973، لا تزال مشروعات التنمية والتعمير فيها مجرد عناوين زاهية للخطب الموسمية في أعياد سيناء، ولا يزال أهلنا في سيناء يعانون من فقر الفرص وتراخي الدولة في تنفيذ مشروعات التنمية وتوطين المصريين، بل وحتى الاعتراف لهم بحقهم في تملك أراضيهم!

وتتوالى الوعود والبرامج الحكومية التي يكتشف المصريون أنها لا تزيد عن سراب لا يصلون إليه مهما بذلوا من جهد وتضحيات. فالمشروعات العملاقة التي تكلفت المليارات من أموال الشعب لم يتحقق عنها شيء له معنى.

ويتحسس المصريون على مشروع توشكي الذي تحول إلى بالوعة تستنزف أموالهم من دون أن تتحقق عوائده التي وعدهم بها أهل الحكم ووصفوه بأنه الخطوة الأولى للخروج من الوادي القديم والبدء في توسيع المعمور من أرض مصر للوصول به إلى 25% على الأقل بدلاً من الرقعة الضيقة التي يتحشر فيها أهل مصر ولا تتعدى 6-7% من مساحة مصر. وكذلك لم يتحقق من وعود تنمية الصعيد شيء يكافئ سيل الشعارات والخطب والكلمات التي تغنى بها أهل الحكم يمنون أهل الصعيد أنهم هم الغاية ومحل الاهتمام والتركيز!

وتوهم الفقراء من أهل مصر أن الفرج قد جاءهم حين اهتم بهم أمين السياسات في الحزب الحاكم وأطلق مبادرة "ألف قرية الأكثر فقراً"، إلا أن الأيام والشهور تمر ويكتشف أهل تلك القرى أنهم مجرد ديكور في خلفية البرامج التليفزيونية والتحقيقات الصحفية التي ترصد زيارات أمين السياسات من دون أن تتحقق على أرض الواقع أية نتائج إيجابية أو إنجازات ذات بال تغير من أوضاع هؤلاء البشر ين يعيشون ظروفاً غير إنسانية.

أما التنمية والرخاء فقد تبلورا في ثروات طائلة لحفنة من الرأسماليين وأصحاب الأعمال وثيقي الصلة بالحزب الحاكم وأهل السلطة بينما ضلت عوائد التنمية طريقها إلى الأغلبية من المصريين، ولا تجد أهل الحكم غضاضة في الاعتراف بأن عوائد التنمية لن تصل إلى غالبية أبناء الشعب في المستقبل المنظور. وفي المقابل استنزفت حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً فائض أموال التأمينات الاجتماعية وحولتها إلى صك أصدره وزير المالية، ويزداد عجز الموازنة ويرتفع الدين المحلي الإجمالي والديون الخارجية إلى

مسنويات تنذر بالخطر، وتعمد الحكومة إلى تمويل العجز بمزيد من الاقتراض! وتتبدد أحلام النمو والرخاء لملايين المصريين وتتحول إلى سراب تحسبه الظمآن ماء!!

أما على الصعيد السياسي، فما يزال أهل الحكم يصمون آذانهم عن مطالب الأحزاب والقوى السياسية لإجراء الإصلاحات الدستورية وتوفير الضمانات الحقيقية لانتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة. ولا يزال أهل الحكم يصرون على تغييب الحقائق حول مستقبل الحكم في البلاد مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2011 ويمتنعون عن إلغاء القيود المفروضة على الترشيح لتلك الانتخابات والتي تضمنتها المادة 76 الشهيرة في الدستور. وإذا كانت شعوب العالم المتحضر تشارك بفعالية في رسم مستقبلها باختيار من تحكمها، فإن الشعب المصري مطالب بالقعود وأن ينتظر الفرج من السماء!

وإذا كان السراب يفسر علمياً بأنه خدعة بصرية [ضوئية] تحدث نتيجة ظروف البيئة المحيطة من اشتداد درجة الحرارة والأرض المستوية واختلاف في معامل الانكسار مما تجعلها في حالة توهج شديد حيث تبدو كالماء يلتصق بالأرض ليعكس صورا وهمية للأجسام وكأنها منعكسة عن سطح مرآة كبيرة، فإن السراب يعيشه المصريون هو خدعة سياسية تحدث نتيجة نظام حكم لا ديمقراطي تشتد فيه وطأة الحكم الفردي ويتم تغييب إرادة الجماهير وتزويرها بأشكال تبدو ديمقراطية في ظاهرها وهي في حقيقتها أوهام، كما تجري اصطناع إنجازات ليس لها جذور على أرض الواقع، بل هي أوهام لا يصل إليها غالبية المصريين.

https://youtu.be/JGmBGMOK-fQ

26/7/2020

يا أهل مصر، لا تجعلوا السراب تخدعكم فليس هو بماء، ولن تجدوا الماء الحقيقي إلا بالضغط من أجل التغيير الدستوري وإعادة تملك الوطن، وتلك دعوة لكم أعانكم الله وسدد اختياراتكم فيما أنتم مقبلون عليه في عامي الانتخابات.

24. ولا يزال الأمل في التغيير . . . . . مفقوداً[126] !

من يوم 18 يونيو منذ عدة أيام من دون أن تصاحبه تلك الضجة المعتادة ولم نشهد سيل الخطب والاحتفالات التي اعتاد أهل الحكم أن ينظموها بمناسبة "عيد الجلاء" احتفالاً بخروج آخر جندي إنجليزي من مصر في مثل هذا اليوم من عام 1956، واكتفي الإعلام الرسمي بنشر خبر مقتضب عن تلقي الرئيس برقيات تهنئة من بعض المسئولين بهذه المناسبة، كما وضع ذات الخبر على الموقع الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي من دون إن يكلف أحد نفسه بذكر أي شيء عن المناسبة ذاتها، والسبب في ذلك بالطبع هو أن الدولة ألغت الاحتفال بعيد الجلاء !

وتبدو أهمية هذه المفارقة أن الناس الطيبين في مصر المحروسة كانوا يأملون أن يكون يوم جلاء المحتل بداية حقيقية لإعادة بناء الوطن والانطلاق في التنمية الاقتصادية وتكريس العدالة الاجتماعية وإقامة نظام حكم ديمقراطي وحياة نيابية سليمة كما وعدهم رجال يوليو 1952 . ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فما هي إلا شهور معدودة حتى وقع العدوان الثلاثي، وبعدها دخلت البلاد في دوامة من الأزمات الداخلية والخارجية كانت قمتها هزيمة يونيو 1967 . واستمر مسلسل الأزمات يأخذ بخناق المصريين، لا يكادون يخرجون من أزمة حتى تصدمهم أخرى أكبر وأعتى .

وجاء نصر أكتوبر 1973 ليحيي الأمل في نفوس المصريين ن شعروا بقيمتهم ونتيجة جهدهم وعرقهم واستعادوا سيناء واستعدوا لمرحلة جديدة من العمل الوطني المنظم لاستثمار هذا النصر العسكري وتحويله إلى انتصار شامل على التخلف الاقتصادي والتراجع المجتمعي والانتقال إلى حالة متفوقة من التنمية والتقدم والازدهار .

وبدلاً من التنمية المخططة انطلقت فكرة الانفتاح غير الواعي وسادت البلاد نغمة الانتهازية والإغراق في تحقيق المصالح الخاصة لطبقة المستفيدين من ظروف الانفتاح السداح مداح كما أسماه الكاتب الراحل احمد بهاء الدين، وكان أن فشلت الدولة في نقل نموذج إدارة حرب أكتوبر إلى الحياة المدنية، ولم تنجح في تحقيق إنجازات في ميادين الإنتاج والخدمات وتطوير الحياة على أرض مصر المحروسة ترقى إلى مستوى نصر أكتوبر العظيم.

---

[126] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2010

وتوالت الانتكاسات الاقتصادية والسياسية وأكتشف المصريون عدم تحقق الرخاء الذي وعدهم به السادات بمقولة أن موارد مصر التي كانت توجه وتبدد في الحروب سوف توجه إلى اقتصاديات السلام وإنعاش الاقتصاد المصري، وأن إلغاء حالة الحرب مع "إسرائيل" سوف تجعل المعونات والاستثمارات الأجنبية تتدفق على مصر للإسراع بخطاها على طريق النمو. وتفاقمت الأزمات التي وصلت ذروتها في انتفاضة 18 و19 يناير 1977 والتي أطلق عليها السادات " انتفاضة الحرامية" ثم حكم القضاء بعد ذلك ببراءة كل من قدموا للمحاكمة بتهمة تدبير تلك الانتفاضة.

وكانت قرارات 5 سبتمبر 1981 بداية النهاية لحكم السادات الذي اغتيل بعدها يوم 6 أكتوبر من نفس العام لتبدأ رحلة جديدة للمصريين مع أحلام الاستقرار والتنمية أشعل الأمل فيها أن الرئيس مبارك استهل حكمه بعقد "المؤتمر الاقتصادي" وضم نخبة مختارة من الاقتصاديين المصريين وعقد أيام 13 – 15 فبراير 1982، وشارك الرئيس في حضور بعض جلساته. وجاءت توصيات المؤتمر معبرة إلى حد كبير عن آمال وتطلعات الناس في مصر في تلك الفترة من حيث ضرورة المحافظة على استمرار قيادة الدولة للاقتصاد الوطني وضمان دور فاعل للقطاع العام والتنسيق بينهما وبين الدور الضروري للقطاعين الخاص والتعاوني والاستمرار في سياسة الانفتاح والتعاون الدولي الخارجي مع التعديلات التي تزيل ما شابها من سلبيات.

كما أكد المؤتمر على أهمية حشد الطاقات القومية الطبيعية والبشرية والمالية والتنظيمية، حكومية كانت أو شعبية، ووضع السياسات الفعالة في مختلف المجالات وفقا لتخطيط قومي شامل، تلتزم به الدولة والقطاع العام، ويسترشد به القطاع الخاص والفردي بما تخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأسلوب التخطيط القومي المناسب مما يؤدى إلى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات وتحديد الأولويات. كذلك ركزت توصيات المؤتمر على العناية بالبعد الاجتماعي حين تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بالتركيز على خلق فرص للعمالة الحقيقية المنتجة، والعمل على تحسين توزيع الدخول ورعاية الطبقات الأقل دخلا.

كما تبنى المؤتمر قضية مكافحة البطالة ومواجهة عجز الموازنة العامة بتخفيض الإنفاق العام غير الضروري والإنفاق المظهري، وضرورة تحسين تحصيل الضرائب وزيادة الضرائب على الاستهلاك الترفي. كذلك تدارس المؤتمر قضية الدعم وسبل ترشيده وعدم المساس به إلا بعد استنفاذ إجراءات الوقف في أوجه الإسراف في الإنفاق الحكومي وبقدر ما يتحقق من زيادة في الأجور وتحسين في توزيع الدخل.

ومن الغريب أن مجمل القضايا التي تعرض لها المؤتمر الاقتصادي في 1982 لا تزال تفرض نفسها على الساحة المصرية، ولا يزال الناس يعانون من آثارها نتيجة عدم تفعيل ما انتهي إليه ذلك المؤتمر من توصيات. مثال ذلك أن المؤتمر نبه إلى غلبة النشاط التجاري والمضاربات العقارية على ممارسات القطاع الخاص وتركيزه على إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية وأهمية توجيه أنشطته مستقبلاً ناحية المشروعات التي تساعد في توفير الاحتياجات الضرورية للشعب، ورفع المستوى التكنولوجي وتشجيع التصدير السلعي، وحفزه على إقامة المشروعات خارج المدن وفي المناطق الجديدة، ورغم ذلك انطلق القطاع الخاص في نفس مسيرته غير المتوافقة مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية المستدامة التي ترجوها البلاد. لقد كانت توصيات المؤتمر الاقتصادي بداية لتكوين إستراتيجية شاملة لتنمية مصر ونهوضها.

ولكن مع الأسف لم تنعكس في إصلاح مسار الاقتصاد الوطني وانتهت إلى أن تصبح مجرد أوراق في أضابير مخزونة في أدراج المسئولين.

ونحن سنوات حكم الحزب الوطني الديمقراطي منذ 1981 حتى الآن والمصريون يحصدون مرارة الفشل والتخلف على مختلف الأصعدة وفي أغلب مجالات الحياة، وقد اعتادوا على أنواع من الأزمات تتكرر في نظام دقيق، منها أزمات اختفاء رغيف الخبز أو اسطوانات البوتاجاز، وصعوبة الحصول على مياه الشرب النقية وسوء الخدمات التعليمية والصحية. كما تتوالى أزمات ارتفاع الأسعار وانهيار العقارات الآيلة للسقوط وحوادث تصادم القطارات وغرق العبارات وغيرها من صور الفشل العام، فضلاً عن حالات الاحتقان بين العمال والمستثمرين ن آلت إليهم شركات قطاع الأعمال العام نتيجة برنامج الخصخصة، وبين الدولة والنقابات تحت الحراسة وتلك المهددة بفقد استقلالها وفرض الحراسة عليها، وبين القضاة والمحامين، وبين الصحفيين وأصحاب الرأي ومسئولين في الدولة يضيقون بالنقد وتحيلونهم إلى المحاكمة الجنائية، وبين الطلاب وذويهم ووزراء التربية والتعليم المتعاقبين احتجاجاً على صعوبة اختبارات الثانوية العامة وغيرها من أشكال الاحتقان العام المعبرة عن الغضب الشعبي والرفض الكامل لسياسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً.

إن النتيجة الواضحة لسيطرة الحزب الوطني على السلطة طوال ما يقرب من ثلاثين عاماً هي الفشل في تحقيق التنمية التي يستحقها أبناؤها ومقومات العدالة الاجتماعية، مما أدى إلى تراجع الأداء العام وتدني مستويات

المعيشة لملايين المواطنين الذين يقع أغلبهم تحت خط الفقر ويعيش الملايين منهم في عشوائيات لا تتوفر بها متطلبات الحياة الآدمية عند حدها الأدنى.

إن ممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً تقتل الأمل في تحقيق نهضة وطنية شاملة تنتقل بمصر إلى مستقبل يرقى لما يستحقه أبناؤها. فالحزب القابض على السلطة لا يزال يمارس هوايته التقليدية في تزوير الانتخابات وسد كافة المنافذ في وجه المعارضين لحكمه وأصحاب الرؤى المخالفة لسياساته، وتأتي نتائج الانتخابات التي يجريها ذلك الحزب دائماً غير معبرة عن آمال الناس ورغبتهم في التغيير. وكانت انتخابات مجلس الشورى التي أجريت مؤخراً شاهداً على إصرار الحزب الحاكم على تصميم نتائجها بما يتفق وأهدافه في الاستمرار في الحكم ومنع المعارضين بشتى السبل من الوصول إلى السلطة.

ويرى الكثيرون أن انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر القادم ستكون على ذات المنوال مما يثير الدعوة إلى مقاطعتها في دوائر كثير من الأحزاب السياسية. كما لا تزال العوائق التي تضعها المادة 76 من الدستور مانعة لفرص المستقلين في الترشح لرئاسة الجمهورية وتقصرها على مرشحي الحزب الوطني ومن يتفضل عليهم من الأحزاب التي يمنحها مقعد أو أكثر في مجلس الشعب أو الشورى ليكون لهم مرشحين في الانتخابات الرئاسية القادمة عام 2011 ليستكمل الشكل مع بقاء الأمور كلها في نطاق ما يريده أهل الحكم وحزبهم الحاكم.

ولن يتحقق للمصريين أملهم في صنع مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم من بعدهم إلا إذا تكاتفوا وحشدوا جهودهم لتشييق مواقفهم والضغط من أجل التغيير الديمقراطي الشامل وما يتيحه ذلك من فرص أفضل لتنمية اقتصادية مستدامة تستند إلى منظومة متفوقة للعلم والتكنولوجيا، وعدالة اجتماعية تقوم على تكافؤ الفرص في الحصول على نصيب من ثروة الوطن والمشاركة العادلة في عوائد التنمية. إن الإصلاح الدستوري والسياسي وتدعيم قواعد وممارسات الديمقراطية هو السبيل الأهم لتوفير مقومات التنمية الوطنية الشاملة والقضاء على ما تعانيه مصر من مشكلات وأزمات تتبدى مظاهرها كل يوم وتهدد بالقضاء على هيكل المجتمع ومقومات تماسكه واستمراره.

إن مستقبل البلاد الأفضل لن يتحقق بالشعارات ولا بالخطب الرنانة واستثارة مشاعر الجماهير بالكلمات الجوفاء دون وجود رؤية شاملة لصنع المستقبل على أسس من العلم والتفكير الإستراتيجي المعبر عن رغبات الناس وأهدافهم، وبتوضيح رؤية شاملة لصورة الوطن كما يريده أبناؤه، وإتاحة الفرص

لهم للمشاركة في اختيار الطرق المؤدية إلى تحقيق تلك الصورة. والخطوة الأولى في هذا الطريق الطويل الشاق هي صياغة نظام جديد للانتخابات تحقق تكافؤ الفرص ويسد الثغرات التي تتسلل منها أدوات التزوير وتشويه إرادة الجماهير. إن طريق المستقبل يبدأ بالانتخابات النزيهة التي تمر عبر الصناديق الزجاجية الشفافة وباستخدام تقنيات المعلومات الحديثة في كافة مراحلها بدءاً من إعداد جداول قيد الناخبين مروراً بعمليات الترشيح والتصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج.

يوم ينجح المصريون في فرض إرادتهم ليكون لهم نظام انتخابي صحيح،
يوم يتجدد الأمل في انطلاقهم إلى مستقبل أفضل.

قلعة قايتباي - الإسكندرية

25. وفقدت الكلمات معانيهـــــــــا[127] !

حين نقرأ الصحف ونتابع وسائل الإعلام في مصر المحروسة تصدمنا حقيقة ساطعة كالشمس ولكننا نتغافل عنها وهي أن كثيراً من الكلمات المتداولة على ألسنة الحكام والمسئولين قد فقدت معانيها ولم تعد تعكس المعاني الحقيقية التي كانت لها في يوم من الأيام. وتظهر هذه الحقيقة حين نتأمل ما يصدر من تصريحات وبيانات على ألسنة الحكام وما يتبارون في إعلانه في مؤتمراتهم الإعلامية. وقد التزم الوزراء والمسئولون على مختلف المستويات نهج الحكام الكبار وصاروا هم أيضاً يتبارون في استخدام كلمات ضخمة فخمة لوصف أعمالهم والإشادة بإنجازاتهم ويعاونهم في ذلك مساعدوهم والعاملون تحت إمرتهم، ويروج لها الإعلاميون المرتبطون بالحزب الحاكم.

ومن أكثر الكلمات شيوعاً في أيامنا هذه كلمة "تفعيل"، فترى المسئول الكبير ينفخ أوداجه ويعلن بكل ثقة أن الحكومة أو الوزارة أو أياً ما كانت الجهة التي يتحدث باسمها، قد قررت "تفعيل" نظام جديد أو قانون حديث أو ما شاء له أن يعد الناس بأنه قد استخار الله وقرر أن يضع ذلك النظام أو القانون أو غيره من قرارات موضع التطبيق بفعالية حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه. وفي أغلب الأحيان تكون النتيجة الفعلية لذلك التفعيل أن يتوارى الموضوع بعد أيام وينزلق إلى متاهة النسيان شأنه شأن آلاف القرارات والنظم والقوانين التي تزخر بها أضابير الأرشيف في مختلف قطاعات الدولة.

وبنفس المنطق ترى المسئولين ينشدقون بكلمة فخمة ضخمة أخرى هي "الإستراتيجية". فكلما تفاقمت مشكلة وزادت معاناة الناس من آثارها، وكلما تأكد الفشل الحكومي في تحقيق ما سبق أن وعدت به الناس، يبرز إلى السطح مسئول همام ليعلن بكل ثقة أن الحكومة بصدد وضع "إستراتيجية" متكاملة للتعامل مع تلك المشكلة وكأنه يمكن أن تكون الإستراتيجية غير متكاملة. والنتيجة المتوقعة دائماً أن المعنى المقصود بالإستراتيجية المتكاملة هو مجموعة من الشعارات الرنانة والتعبيرات الإنشائية تتشغل بها الصحف ووسائل الإعلام لفترة ثم يطويها النسيان.

ترى هل يعلم أحدكم مرة وضعت إستراتيجية لتطوير التعليم بمختلف مراحله؟ وكم مرة اعتمدت الدولة إستراتيجيات لتنمية الصعيد وتعمير سيناء؟

---

[127] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

وهل يتذكر أحد أو يعلم مصير كثير من الإستراتيجيات التي كانت موضوعات لأحاديث وندوات ومؤتمرات في شتى المجالات من الصحة والعلاج إلى الصناعة وتنمية الصادرات مروراً بالتنمية الزراعية؟

حين أسمع مسئولاً يتحدث عن "إستراتيجية" ما، أفوض أمري إلى الله وأعلم مقدماً أن هذا الموضوع محكوم عليه بالفشل والاندثار في طي النسيان.

وفي المجال الاقتصادي ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية نسمع ونقرأ عبارات كثيرة يلوكها المسئولون في أحاديثهم من نوع "الانحياز إلى محدودي الدخل" و"وصول الدعم إلى مستحقيه" و"مجانية التعليم" الذي هو حق دستوري لجميع المصريين. تلك العبارات يعلم قائلوها قبل غيرهم أنها لا تعني شيئاً ولا يقابلها الناس إلا بالسخرية وعدم التصديق، فقد اعتادوا مع سماعها أن تزيد أحوالهم المعيشية سوءاً وتنهار مقومات حياتهم من سكن غير صحي فضلاً عن تفاقم ما يلاقونه من العنت في تدبير تكاليف الحياة اليومية عند أقل المستويات المتصورة آدمياً، وصعوبات الحصول على الخدمات الأساسية التي يعانون في الوصول إليها من المرافق الحكومية في الصحة والتعليم والمواصلات.

إن المواطن الذي لا يجد ماء الشرب النظيف ويفتقد خدمات الصرف الصحي ويعيش مهدداً في كل لحظة بانهيار صخور الجبال ومخاطر خطوط الضغط العالي لشبكة الكهرباء التي اتخذ مسكنه العشوائي تحتها، وتحوطه وأولاده تلال القمامة والمخلفات من كل نوع، هذا المواطن لا يمكن أبداً تصور أنه يصدق ما يقوله المسئولون من أنهم مهمومون بمشكلاته ومنشغلون بتأمين احتياجاته، وأنهم جادون فيما يعلنونه من إستراتيجيات وتوابعها من الخطط والبرامج إلى آخر قائمة المسميات التي فقدت معناها.

وأذكر أن رئيس وزراء أسبق[128] طلع علينا بفكرة "البرامج" وأعلن وقتها عن وضع أربعة عشر برنامجاً يتعامل كل منها مع قضية محورية من قضايا التنمية الوطنية، ثم ما لبث أن نسيتها الحكومة وضاعت في سلة مهملات التاريخ، وكان من قبله رئيس وزراء[129] خرج علينا بما أسماه "وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون" صدرها بكلمة للرئيس مبارك في الحفل أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد يوم 9 يناير 1997 قال فيها "هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسس الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على المصريين"، واليوم وقد

---

[128] هو الزميل الراحل دكتور عاطف عبيد.

[129] هو الراحل دكتور كمال الجنزوري.

انقضى ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً على هذا الكلام الزاهي، هل يستطيع أي مصري أن يدلني أين يقع وادي النيل الجديد وكم مصرياً خرجوا من أسس الوادي القديم إلى رحاب مصر كلها ؟

ومن الكلمات التي فقدت معناها كلمة " إنجازات " حيث ابتذلت بشكل غير مسبوق وأصبحت فارغة من المضمون خاصة بعد أن أصدرت الحكومة منذ عدة أسابيع كتابها الشهير الذي أطلقت عليه اسم " 60 إنجازاً في 60 شهر "[130] وذلك احتفالاً بعامها الخامس في سدة الحكم. فقد احتوى الكتاب على إنجازات ما أنزل الله بها من سلطان من نوع " طفرات قياسية في الأداء التنموي" و" تحولات غير مسبوقة من أجل تحديث مصر وزيادة القدرة التنافسية" ثم " إنجازات تحققت على أرض الواقع لأول مرة" وكلها أشياء لم تصل إلى علم أغلبية المصريين ولم تنعكس بأي شكل على الواقع المرير الذي يعيشونه في ظل تفاقم الفقر والعشوائية وتردي الخدمات الأساسية وفقدان الأمل في مستقبل أفضل !

وفي حقل السياسة الخارجية توجد مجموعة من التعبيرات يستخدمها الحكام ومساعدوهم من السياسيين المحترفين من نوع " عملية السلام " و"الشرعية الدولية" وغيرهما من التعبيرات الفارغة التي تستخدم لمجرد إيهام المستمع أو القارئ أن هناك حركة يقوم بها هؤلاء من يتصدون للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي منذ ما يزيد عن ربع قرن من دون أن يتحقق أي إنجاز له معنى على أرض الواقع. ويتابع المواطنون باندهاش كبير تلك العبارات التي تصف زيارات الرئيس للدول الخارجية بأنها " تاريخية" بينما لا يكاد الإعلام في تلك الدول يذكر شيئاً عنها ! كما يندهشون وهم يتابعون أخبار زيارات الوزراء للدول الأجنبية وسيل الاتفاقات التي يوقعونها والاستثمارات التي ستهمس على مصر والخير العميم الآتي بفضل الزيارات الميمونة، ثم يعود الوزير من رحلته ليستريح قليلاً وينسى الناس أخبارها ويستعد هو لزيارة جديدة !

ثم أضيفت مؤخراً عبارة تقول إن عام 2010 سيكون حاسماً لتحديد مستقبل مصر، وكل ذلك مما ينطبق عليه قول الحق تبارك وتعالى في سورة الصف " يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" [آية 2 و3].

وكان الله في عون مصر وأهلها ووفقهم في سعيهم لإعادة الاعتبار لتلك الكلمات.

---

[130] هي حكومة دكتور أحمد نظيف.

26. مناقشة هادئة لقضية هادرة[131]!

نموج الساحة المصرية بالعديد من القضايا الساخنة المثيرة للجدل والاختلاف والتي تؤثر في جودة المناخ العام الذي يعيشه المصريون، كما تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل الوطن وفرصه في الوصول إلى مراتب الدول المتقدمة اقتصادياً والمتمتعة بالديمقراطية والاستقرار الاجتماعي. ورغم سخونة القضايا وشدة الخلاف في شأنها، إلا أنها تحتاج إلى مناقشة هادئة تستجلي أبعادها وتبحث عن كلمة سواء يمكن أن يجتمع عليها الغالبية من أبناء المحروسة أصحاب المصلحة الأساسية في حل تلك القضايا وحسمها لصالح أهدافهم في التنمية والعدالة والحرية.

أهم تلك القضايا هي مسألة تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو إلى حين إصدار قانون جديد للإرهاب أيهما أقرب كما وافق على ذلك أغلبية أعضاء مجلس الشعب استجابة لطلب الحكومة والتي ظلت تؤجله حتى آخر لحظة قبل انتهاء فترة العمل بذلك القانون والتي سبق إقرارها قبل عامين وقالت الحكومة وقتها أنها ستكون المرة الأخيرة التي تطلب فيها هذا التمديد. وتنشأ خطورة هذه القضية مما أعلنه رئيس الوزراء في معرض دفاعه عن طلب تمديد العمل بقانون حالة الطوارئ والتي استمرت منذ أصدر رئيس الجمهورية المؤقت قراره رقم 560 لسنة 1981 وحتى الآن، إذ قال سيادته " أن طلب الحكومة مد حالة الطوارئ جاء لمواجهة أخطار محدقة تشهدها الساحة وحماية لمناخ الاستثمار في مصر" !

والعجب هنا أن يقول رئيس الوزراء في نفس واحد أن مصر تحيطها أخطار محدقة أي حالة وقريبة وواضحة للجميع، ثم يقول إن تمديد العمل بحالة الطوارئ هو لحماية مناخ الاستثمار. فهل بقي في مناخ الاستثمار ما يمكن حمايته بعد قوله الأول وتأكيده بخطورة ما تتعرض له البلاد من أخطار؟

وهل تتوقع الحكومة أن يستمر تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على نفس المعدلات التي أمكن تحقيقها في السنتين الأخيرتين؟

وكيف يأمن المستثمرون على استثماراتهم في بلد تحدق به الأخطار وتتهدد أمنه وسلامته باعتراف حكومته؟

---

[131] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

ويزيد رئيس الوزراء في إثارة مشاعر الفزع لدى المستثمرين سواء منهم من جاء بأمواله ويعمل فعلاً في مصر أو من يفكرون في ذلك ولم يتخذوا قراراتهم بعد. يقول رئيس الوزراء مبرراً اتجاه الحكومة إلى مد العمل بقانون حالة الطوارئ " لأن رياح الإرهاب تهب عاتية من حولنا، والأعداء يتربصون بنا، والدوائر والقوانين العادية لا تردع الجريمة الإرهابية ومرتكبيها ومخططيها" ! ! ! وعلامات التعجب سببها أن هذا القول لن يفزع المستثمرين والسائحين ن تعوّل البلاد عليهم كثيراً للإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وإخراج الاقتصاد الوطني من أزماته المتصاعدة، بل أنه يفزع المصريين أنفسهم ويجعلهم في حيرة من أمرهم إذ يتساءلون عن هؤلاء الأعداء المتربصين بهم؟ هل هم أعداء مختبئين لا نعلمهم ولا نراهم سوى أعين الحكومة التي لا تغفل؟ هل هؤلاء الأعداء هم أنفسهم ن فرضت حالة الطوارئ في عام 1981 من أجل تعقبهم أم هم أعداء جدد؟ وإذا كانوا كذلك من أين جاؤوا ولماذا لا تعلن أجهزة الأمن عنهم وتحذر المواطنين منهم وتشركهم معها في مسئولية الدفاع عن أنفسهم وحماية استقرارهم وأمنهم الذي يرتعون فيه؟ وأين هي تلك الجرائم الإرهابية التي وقعت وتحتمل وقوعها مجدداً وفشلت الدوائر والقوانين العادية في التعامل معها؟ على حد علمي وعلم المواطنين جميعاً أنه لم يقدم لمحاكمة عسكرية سوى نفر من المواطنين المصريين المدنيين الذين تمت إحالتهم للقضاء العسكري بتهمة الانتماء إلى تنظيم محظور يمثله في مجلس الشعب ثمانية وثمانون عضواً تم انتخابهم في انتخابات تشريعية رسمية وأعلنت وزارة الداخلية نجاحهم في دوائرهم. فمن هم الأعداء ن يلوح رئيس الوزراء بخطورتهم؟

وفي قول منسوب للدكتور مفيد شهاب أنه قال ما معناه أن المصريين لو علموا حجم العمليات الإرهابية التي تم إجهاضها لكان عليهم أن يحمدوا الله على أنهم يحكمون بقانون الطوارئ! مرة أخرى ألا يهدم هذا التصريح كل ما يقوم به وزير الاستثمار من جهد لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر؟ أليس في هذا الموقف الحكومي تناقضاً واضحاً مع كل ما تروّج له الأداة الإعلامية الحكومية عن الاستقرار والأمن والأمان الذي ينعم به المصريون؟

إن قضية تمديد العمل بقانون حالة الطوارئ يضع مصداقية الحكومة على المحك ليس فقط أمام مواطنيها، ولكن وبنفس القوة أمام كل الجهات والمنظمات الأجنبية والدولية التي لا تنقطع الحكومة عن ترديد ما يصدر عنها من إشادة بمناخ الاستثمار في مصر؟ ألا يتوقع وزير الاستثمار مثلاً أن ترتيب مصر سوف يتراجع في تقرير " ممارسة الأعمال في مصر" والذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي وبعد ما حققته من تقدم

باعتبارها أحسن دولة في العالم أنجزت إصلاحات تصب في تيسير أداء الأعمال فيها ؟ لقد كان ترتيب مصر في هذا التقرير 165 من بين 178 دولة في العام 2006، ثم تحسن الترتيب بشكل دراماتيكي حيث تقدمت للمركز 126 في 2007، والآن بعد الإعلان الرسمي عن التهديدات التي تتعرض لها مصر وبعد إعادة تذكير العالم بما تبيحه حالة الطوارئ للحكومة والأجهزة الأمنية من سلطات استثنائية، فهل يتوقع المسئولون استمرار التقدير العالمي للإصلاحات الإجرائية التي نفذتها مصر خلال العام الماضي ؟

إن مصر ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تشعر حكومتها بأنها مهددة من قوى الإرهاب، ولكنها الدولة الوحيدة في العالم التي تنفرد باستمرار حالة الطوارئ فيها لمدة ستصل إلى ثلاثين عاماً متصلة بعد هذا التمديد الأخير. إن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرضت لحادث تفجير برجي مركز التجارة العالمية في 11 سبتمبر 2001 وإن كانت قد لجأت إلى إصدار قانون خاص لمواجهة تلك الحالة، إلا أنها لم تستمر على الحكم بقوانين استثنائية أو تطبيق حالة الطوارئ. وفي مقال نشره أستاذ للقانون في جامعة نورث كارولينا الأمريكية تساءل فيه هل يمكن أن تحدث في الولايات المتحدة ما حدث في باكستان حين أعلن الرئيس مشرف حالة الطوارئ واستبعد قضاة المحكمة الدستورية ن قضوا بعدم دستورية قراراته ثم استولى على السلطة منفرداً مستخدماً سلطاته الاستثنائية بحكم حالة الطوارئ. وقد أجاب أستاذ القانون الأمريكي عن هذا التساؤل بقوله إن ذلك مستبعد لأن في أمريكا وثيقة لحقوق الإنسان تقيد سلطة الحكومة وتخضع لها الجميع، وأن الرئيس تجري انتخابه مرة كل أربع سنوات ولا يستطيع الحكم لأكثر من فترتين متصلتين، كما تخضع الدولة لسيادة القانون !

وفي دول العالم المختلفة تنظم الدساتير والقوانين إعلان حالة الطوارئ وتقيد سلطة الحكومات والرؤساء في إعلانها واستمرار العمل بها بلا حدود. في الدول الموقعة على الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية، تسمح المادة الرابعة من الإعلان بوقف بعض هذه الحقوق في حالات الطوارئ العامة وذلك في حدود ما يتطلبه الموقف، وعلى الدولة المعنية إعلان ذلك وإبلاغه للسكرتير العام للأمم المتحدة. وفي استراليا مثلاً حيث تختلف قوانين الطوارئ بين الولايات المختلفة، نجد القانون في ولاية فيكتوريا يسمح لرئيس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ إذا نشأت تهديدات لانتظام العمالة أو الأمن أو النظام العام، وتنتهي فعالية هذا الإعلان بعد مرور ثلاثين يوماً، كما يمكن نقض قرار رئيس الوزراء بقرار من أحد مجلسي البرلمان قبل مرور تلك الفترة. ويمكن لرئيس الوزراء اتخاذ إجراءات استثنائية بشرط موافقة

البرلمان عليها خلال سبعة أيام. أما في كندا فيمكن إعلان حالة الطوارئ في أوقات الأزمات إلا أنها تنتهي آلياً بمجرد مرور تسعين يوماً إلا إذا تم تجديدها بواسطة الحاكم العام في اجتماع لمجلس الحكم. وفي فرنسا أعلنت حالة الطوارئ أربع مرات فقط خلال الفترة منذ 1955. ونتيجة لأحداث الشغب التي وقعت في فرنسا عام 2005 أعلن الرئيس جاك شيراك حالة الطوارئ في 8 نوفمبر 2005 وامتدت لمدة ثلاثة أشهر بقرار من البرلمان في 16 نوفمبر، وفي 10 ديسمبر قضى مجلس الدولة أن قرار إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر هو قرار قانوني لمواجهة انتشار أعمال الشغب والعنف وما كان يمكن أن تؤدي إليه من أضرار وطنية جسيمة. وفي الهند أعلنت حالة الطوارئ ثلاث مرات في حالات حروب خاضتها مع الصين في 1962 ومع باكستان في 1965 و1971.

والعبرة من كل ما سبق أن إعلان حالة الطوارئ جائز لمواجهة أحداث أو تهديدات محددة تودي بأمن المجتمع ومصالحه، إلا أنه يرد عليها شروط وضوابط أهمها تحديد المدة وقصرها على فترة الأحداث أو شهور قليلة، وأنها تخضع لرقابة البرلمان والقضاء وليست الحكومات أو الرؤساء مطلقي السراح تحددونها متى شاءوا ولأي فترة يريدون.

إن استمرار الاعتماد على حالة الطوارئ وما تتضمنه من تدابير استثنائية لن يكون أبداً هو الحل الأفضل لمواجهة تهديدات الإرهاب بفرض وجودها، بل الأهم هو أن يتم تأمين الوطن بتدعيم الديمقراطية وإقامة مجتمع الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. تلك فقط هي الضمانات الحقيقية لحماية الوطن من أي تهديدات حالية أو محتملة.

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه سيادة القانون حقاً وليس مجرد الشعار، والتعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التغيير الديمقراطي من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية في أصولها العربية الإسلامية وجذورها المسيحية.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية وفي قمتها العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين وتقديم نموذج حضاري مصري يكافئ النموذج الغربي ولا يتصادم مع العلم والتغيير الديمقراطي الشامل والتقنية الحديثة.

إن التغيير الديمقراطي الشامل يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في معناها الصحيح القائم على مبادئ سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس النشريعية والمحلية.

إن الضمانة الحقيقية لأمن مصر ومواطنيها هي الدولة الديمقراطية التي يتم انتخاب عناصرها ومؤسساتها بطريقة ديمقراطية يغلب فيها رأي أصحاب المصلحة من المواطنين. فهي دولة العدل والحرية والمساواة وليست دولة القهر والاستبداد والتسلط.

إن الدولة التي تسعى إلى الأمان والاستقرار هي التي تتمثل في حكومة منتخبة ديمقراطياً وتتشكل عناصرها ومؤسساتها بموافقة البرلمان المنتخب الذي يعبر عن مصالح الأغلبية من المواطنين ولا يهدر مصالح الفئات الأخرى ممن لهم آراء سياسية أو تطلعات اجتماعية مختلفة عن تلك التي يؤمن بها أعضاء الحزب الحاكم والمسيطر على الحكم في ظل حالة الطوارئ لمدة تقترب من الثلاثين عاماً.

27. تحديث نظام الحكم والإصلاح السياسي . . . قضية للحوار الوطني[132] !

في إطار دعوة حزب الوفد إلى بدء حوار وطني بينه وبين مجموعة من الأحزاب لهدف مناقشة مستقبل البلاد والتوصل إلى توافق وطني حول قضايا التطوير الرئيسية والاتفاق على رؤية واضحة للإصلاح الشامل في مصر، واستكمالاً للحديث بدأته في مقالي السابق عن " شروط ضرورية لحوار وطني فعال" أعرض اليوم لقضية نظام الحكم والإصلاح السياسي باعتبارها القضية الوطنية المصيرية الأولى التي أراها في موقع القلب من كل قضايا الإصلاح الوطني والتي ينبغي أن يتصدى لها المشاركون في الحوار المستهدف.

إن الأمر المؤكد أننا فعلاً بحاجة إلى حركة ديمقراطية حقيقية يشارك فيها الشعب بكل فئاته ومؤسساته المجتمعية وأحزابه السياسية الفاعلة، تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي التي انحدرت إليها في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ويكون الناتج الأساس لتلك الحركة أن يتحقق في مصر مجتمعاً ديمقراطياً ونظاماً للحكم يحترم عقول وحقوق المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم ويقتضي قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

ووفق وثيقة الإسكندرية التي صدرت في 2004 فإن المقصود بالإصلاح السياسي هو كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمع في طريق بناء نظام ديمقراطي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى لتحقيق السيادة للشعب كي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية وما يترتب عليها من تداول السلطة.

كما تتضمن الديموقراطية المنشودة احترام كافة حقوق الإنسان التي عبرت عنها المواثيق الدولية وتؤكدها الممارسة في الدول الديموقراطية فعلاً. وتهدف النقلة نحو النظام الديمقراطي إلى تأكيد دور الأحزاب السياسية الفاعلة والمجالس التشريعية المنتخبة انتخاباً حراً من دون أي معوقات أو تدخلات تخل بحقوق أفراد الشعب في اختيار ممثليهم اختياراً حراً، وضمان حرية واستقلال القضاء، وخضوع رئيس الدولة والحكومة للمساءلة الدستورية والشعبية.

---

[132] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2007.

وقد سارعت الدولة في مصر بإطلاق مبادرة في نفس الشهر صدرت فيه وثيقة الإسكندرية – مارس 2004 – تدعوا إلى الإصلاح السياسي والتطوير المجتمعي في العالم العربي وتفعيل حركة إيجابية تقوم على تكاتف وتكامل الجهود الحكومية وفعاليات مؤسسات المجتمع جميعها من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية.

وقدمت المبادرة المصرية أربعة بنود أساسية هي:

1. استمرار عمليات التحديث والإصلاح استجابة لرغبة وحاجات الشعوب العربية،
2. ودعم جهود المنظمات الشعبية المستنيرة لدعم الإصلاح في إطار الشرعية،
3. والترحيب بالتعاون مع الدول الصديقة المستعدة للتفاعل على أساس من الندية الكاملة وعدم محاولة فرض نموذج معين وتجنب ما يتعارض مع توجهات الثقافة الذاتية والتقاليد الدينية والقومية المستنيرة للمجتمعات العربية،
4. وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة واحترام سيادة الشعوب.

وبرغم صدور وثيقة الإصلاح العربي من الإسكندرية، وإعلان مصر لمبادرتها للإصلاح والتطوير المجتمعي في العالم العربي، إلا أن الوثيقتين ظلتا حبراً على ورق وتحولت وثيقة الإسكندرية إلى مجرد مادة لمزيد من المؤتمرات من دون أن تجري أي محاولة لتفعيلها لا من جانب مصر ولا غيرها من الدول العربية.

وحين تنطلق الدعوة الوفدية الجديدة لبدء حوار وطني أرى أن الواقع المصري يفرض أن تكون:

قضية الحوار الأولى

هي التوافق على شكل نظام الحكم نريده ومحاور الإصلاح السياسي المؤدية إلى بناء النظام الديمقراطي الحقيقي في مصر لتهيئة الأرضية المناسبة للانطلاق في مجالات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون عقبات، واستثمار المناخ الديمقراطي وآلياته لضمان حرية المصريين في الاختيار والتعبير وممارسة كافة حقوقهم السياسية من دون معوقات.

إن الحوار المستهدف ينبغي أن ينطلق من حقيقة أساسية أن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي الشامل هما ضرورة حياة وشرط بقاء في ظل ظروف وتطورات إقليمية وعالمية لا تسمح بأن نستمر فيما نحن فيه من تباعد عن شروط وقواعد تقدم الأمم، وتحتم إطلاق الحريات السياسية والالتزام الكامل

بتوفير فرص الحياة الكريمة للإنسان وحماية حقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والمسئولة في تقرير مصير وطنه وتحمل مسئوليات تصرفاته والتمتع بعوائد مشاركته في الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن الحوار الوطني يجب أن يكون مشروعاً مصرياً وطنياً تجتمع عليه كلمة الأمة وتتكاتف من أجل تحقيقه كل القوى السياسية.

وفي ظني إن أهم محاور الحوار في قضية تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي في البلاد تتبلور فيما يلي:

- ✓ تحديد مفهوم التطوير والإصلاح في ذاته والتعبير عنه في رؤية واضحة لصيغة مجتمعية جديدة تجمع بين مواكبة التطورات العالمية الاقتصادية والتقنية والسياسية، وتحافظ في ذات الوقت على هوية المجتمع المصري وأصوله الدينية وتقاليده الاجتماعية وتحميه من تيارات الغزو الثقافي ومهددات الأصالة المصرية التاريخية.
- ✓ تحديد مجالات التطوير والإصلاح المقصودة، ومدى شمولها لكافة عناصر النظام السياسي في البلاد وطبيعة الركائز الديموقراطية التي يستهدف التطوير إحداثها وتدعيمها، والآليات المقترحة لتحقيق المشاركة الفاعلة للمواطنين وتنظيماتهم المختلفة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات المصيرية، وأسس وآليات تداول السلطة بطريقة حضارية وفق معايير معلنة ومعروفة للجميع مسبقاً.
- ✓ توضيح أسس تنظيم العلاقة بين رئاسة الدولة ومؤسسات الحكم المختلفة وبين المواطنين على اختلاف مراتبهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. والهدف هو الاتفاق على حدود دور الرئاسة ومؤسسات الحكم في إطار توجهات التطوير والإصلاح بحيث لا يطغى على أدوار طوائف المجتمع ذات العلاقة، وأهمية الانتقال من مفهوم "الحاكم" المنفرد بالسلطة إلى مفهوم "الحوكمة" القائم على توزيع الأدوار والمشاركة المتعادلة لطوائف المجتمع جميعها في إدارة شئونه.
- ✓ الاتفاق على آليات ومعايير ومراحل التحول إلى نظام الحكم الديمقراطي، وتحديد أدوار المشاركين في تحقيقه، واقتراح إطار خطة إستراتيجية شاملة لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود بمشاركة كل المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية وطوائف المجتمع في هذا المشروع الوطني الأكبر، حتى لا يتحول التطوير إلى مبادرات منعزلة واجتهادات تلتف في الغالب – وفق التجربة المصرية في تعديل الدستور – على أهداف وغايات التطوير والإصلاح الحقيقيين.

إن العنصر الأول

على قائمة أولويات الحوار الوطني في شأن تطوير نظام الحكم والإصلاح السياسي والدستوري يجب أن يكون:

مناقشة قضية الدستور

حيث توجد آراء مختلفة بعضها يطالب بوضع دستور جديد تماماً وفريق آخر يذهب إلى إحياء دستور 1923 باعتباره من أحسن الدساتير التي عاشت في ظلها مصر حقبة ديمقراطية معقولة، وينادي البعض بأن مشروع دستور 1954 يصلح أن يكون نقطة بداية جديدة للوصول إلى الصيغة المطلوبة لدستور عصري يحقق لمصر غاياتها في بناء نظام ديمقراطي سليم. وأياً كان الاختيار ينتهي إليه الحوار في هذا الصدد، فإن المتحاورين ينبغي أن يتعرضوا لمبادئ أساسية يقوم عليها الدستور وخاصة ما يتعلق بشكل نظام الحكم وهل يكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً أو نظاماً رئاسياً. وفي الحالين يجب أن ينص النظام على أن يجري اختيار رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة محددة قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط.

وفي نظام الحكم الجديد يناقش المتحاورون توفير الأسس والآليات الديموقراطية التي تضمن أن تحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وقواعد تحديد سلطاته وآليات مساءلته دستورياً وشعبياً. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضائهم الطبيعيين.

كما ينبغي أن يحسم المتحاورون مسألة وجود نائب لرئيس الجمهورية وتحديد قواعد اختياره وهل يجري انتخابه على قائمة واحدة مع رئيس الجمهورية أم يترك للرئيس المنتخب حرية اختياره وفي هذه الحالة ينبغي التطرق إلى الضمانات الكفيلة بمشاركة أو رقابة الشعب في هذا الاختيار.

كما يرتبط بهذه القضية مسألة اختيار رئيس الوزراء وأسلوب تشكيل هيئة الوزارة وهل تترك تلك الأمور لقرار رئيس الجمهورية من دون معقب كما هو الحال الآن حيث للرئيس سلطة لا محدودة في اختيار رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم في أي وقت ومن دون أي معايير معلنة ولا أي شكل من أشكال المشاركة من جانب الشعب والقوى السياسية.

وفي الطرف الآخر من القضية، يمكن للمتحاورين مناقشة الأساليب البديلة في الاختيار الديمقراطي لرئيس الوزراء، كأن يتم ذلك بانتخابه مباشرة من بين مرشحين متعددين أو من خلال تكليف رئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الانتخابات التشريعية أو ممثل تتفق عليه الأحزاب المشاركة في ائتلاف لتشكيل حكومة لا يتوفر لأي حزب من الفائزين في الانتخابات المقاعد الكافية في المجلس التشريعي لتشكيلها منفرداً.

وبذلك يمكن أيضاً الاتفاق على أسلوب وآليات تشكيل الوزارات والمدى الزمني لاستمرارها في الحكم توافقاً مع بقاء الحزب [أو الأحزاب] قائم بتشكيلها حائزاً على الأغلبية في مجلس الشعب.

كما ينبغي مناقشة دور مجلس الشعب في الموافقة على تعيين رئيس الوزراء والوزراء وسحب الثقة منهم.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديموقراطية نتصور أن المتحاورين سوف يحثون في سبل إطلاق حرية تكوين الأحزاب وضمان حريتها في الحركة والتعبير من غير تدخلات أمنية أو قيود تفرضها السلطة التنفيذية.

وفي إطار تيسير التحول إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي على المتحاورين طرح الأفكار الأساسية لقانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، وتتوفر به القواعد والآليات اللازمة لتنقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب.

ونتصور أن الحوار سيطرح حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد.

كما ينبغي أن يحسم الحوار أسلوب الرقابة على الانتخابات وهل تتم من خلال القضاء كما كان الأمر قبل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية أم من خلال إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي وفي هذه الحالة يجب تحديد من يشغل مناصب هذه الهيئة وأسلوب اختيارهم وضمانات عدم تعرضهم للضغوط أو الهيمنة من جانب السلطة التنفيذية.

إن هدف الحوار الوطني يجب أن يكون توضيح أسس ومقومات بناء دولة المؤسسات الديموقراطية، وضمانات سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، وضمان تحرير المواطن من

الخوف وحمايته من التعرض لأساليب القمع البوليسية، والنص على آليات تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارستهم الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حريتهم في الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

إننا نأمل أن ينجح الحوار الوطني في تحديد نظام الحكم المساعد على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحدي الأساس لفعاليات الحوار الوطني هو كيفية إعادة صياغة نظام الحكم على أسس الديموقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد. وسوف يؤدي إعادة تصميم نظام الحكم على أسس ديمقراطية إلى ضرورة التطرق لبحث التطوير في منظومة الحكم سواء على المستوى المركزي [الحكومة المركزية] أو على المستوى المحلي وإعادة ترتيب العلاقات بين المستويين على أساس يكفل اللامركزية ويتحول تدريجياً إلى شكل " الحكم المحلي".

ونتصور أن ينجه جانباً مهماً من الحوار الوطني لبحث كيفية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي يقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما تحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة.

كذلك سيكون مهماً أن يتطرق المتحاورون إلى توضيح دور المواطن في عملية التحول الديمقراطي وكيفية حفزه على الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة، وضمانات تأكيد الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية، والأهم كيفية تنمية وعي المواطن بمسئوليته عن المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري.

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على تطوير نظام الحكم والنظام السياسي في البلاد بما يكفل:

- ✓ المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وتأكيد مبدأ أن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
- ✓ تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديموقراطية وذلك باعتماد أساليب الاختيار الديموقراطية والاختيار الحر من بين مرشحين متعددين يتنافسون للحصول على أصوات الناخبين لشغل مناصب الحكم القيادية.
- ✓ حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
- ✓ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة عن طريق الانتخاب من بين مرشحين متعددين، واعتبار آراء أصحاب المصلحة عند إعمال قاعدة التعيين في بعض الوظائف أو المستويات التنظيمية.
- ✓ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديموقراطية في المجتمع.
- ✓ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
- ✓ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ✓ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ "الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.

ولعلنا نؤكد على ضرورة التفات المتحاورين إلى دراسة التجربة الديموقراطية في مصر قبل 1952 وتدارس قدرات الشعب المصري وحماسه للممارسة الديموقراطية للبناء عليها في تدبر التطوير الديمقراطي المستهدف لمصر.

من ناحية ثانية، فإنه من المفيد متابعة حركة التطوير الديمقراطي في العالم النامي وتدارس تجارب بعض الدول التي حققت تقدماً مهماً وملموساً في تهيئة بنية صالحة لنظم الحكم الديموقراطية. ويشار إلى ما اتجهت إليه مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من ضرورة تحقيق تقدم في نظم الحكم واتباع مفهوم

"الحكم الرشيد" في الدول الإفريقية كشرط ضروري لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً قد يكون من المهم تدارس المد الديمقراطي في دول عربية مثل المغرب وما حققته التجربة المغربية في هذا المجال.

إن ما يمكن أن يتحقق نتيجة للحوار حول قضية نظام الحكم والتطوير السياسي رهن بكفاءة وقدرة المنظمات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة فيه على أن تماذج في ذاتها للتطوير الديمقراطي والأداء المؤسسي حتى يكون لما يصدر عنها من توصيات وتوافقات مصداقية لدى المواطنين.

كذلك فإن نجاح الحوار رهن بقدرة القائمين على إدارته في الخروج به من الغرف المغلقة وتوسيع دوائره شعبياً وإشراك المواطنين واستثارة حماسهم للمساهمة بالآراء والمقترحات وتقييم ما يصدر عن أفكار وتوجهات.

الحوار الوطني 2022

الفصل الثامن

أحوال العالم حول مصر المحروسة

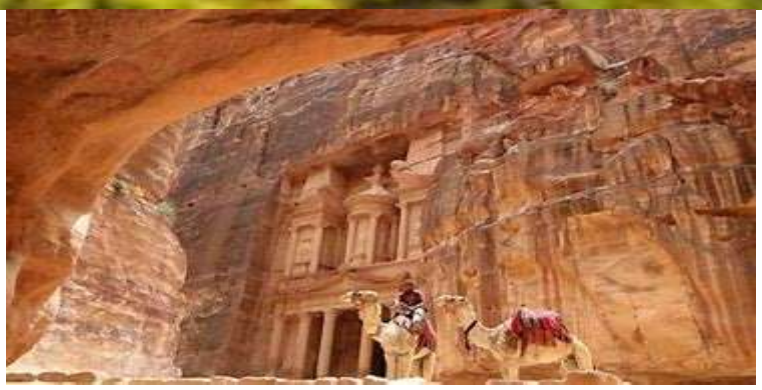

البتراء

1. مصر والعالم في 2020[133] !

تهتم كل دول العالم بالتخطيط للمستقبل والإعداد للتعامل مع المتغيرات المتسارعة والمتصاعدة التي تغير كل مجالات الحياة. وفي دول العالم المتقدم توجد مراكز متخصصة للدراسات المستقبلية تتوفر على دراسة الأوضاع الجارية واستنتاج مؤشرات التغيير والتطور وتتضح التصورات للتعامل مع الظروف المتوقعة بما يضمن للدولة أن تحافظ على مقوماتها الأساسية وتحمي شعبها من الأضرار الناجمة عن تلك التغيرات، كما تسمح للدولة بتحقيق أهدافها في النمو والتطور وتحسين حال شعبها وتطوير أوضاعه اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وتتبلور كل تلك الدراسات المستقبلية والسيناريوهات البديلة في استراتيجيات وطنية شاملة وخطط استراتيجية تكون الأساس والمرشد في مواجهة التطورات والسير على طريق المستقبل.

وفي معظم دول العالم المتقدم فإن مراكز الدراسات المستقبلية تلك لا تتحصر في مجال الدراسات الأكاديمية التي لا تصل إلى الواقع التنفيذي، ولكنها في أغلب الأحيان تقوم بتلك الدراسات بناء على تكليف وتعاقد مع جهات مسئولة في الدولة التي تطرح الأسئلة وتشير إلى التحديات التي تلمسها مهددة لمستويات الإنجاز الوطني، وتطلب إلى مراكز البحث والدراسات المستقبلية دراستها وتقديم الحلول الممكنة والاقتراحات المناسبة للتعامل معها أخذاً في الاعتبار الواقع المحلي وتطوراته والمتغيرات الإقليمية والدولية المحتملة. وتتلقى الجهات الحكومية المسئولة اقتراحات ونتائج الدراسات المستقبلية وتتعامل معها بكل الجدية وتتخذها أساساً في اختيار السياسات وتشريع القوانين ووضع البرامج التنفيذية واتخاذ القرارات التي تلتزم بها مؤسسات الدولة والمجتمع كله.

وإلى جانب مراكز الدراسات المستقبلية الخاصة أو المستقلة والتي في كثير من الأحيان تكون تابعة للجامعات الكبرى، فإن الحكومات في العالم المتقدم تتخذ لنفسها أجهزة للدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي وتكون تابعة لأعلى سلطة في الدولة سواء رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء بحسب طبيعة النظام السياسي في الدولة. وتعمل تلك الأجهزة في رصد التطورات المحلية والإقليمية والعالمية وتحليل آثارها على الواقع الوطني ومسارات التنمية المستقبلية، وتستخرج المؤشرات الدالة على ما يواجه الدولة – أو تحتمل أن يواجهها – من مهددات ومخاطر، كما توضح الفرص السانحة والمحتملة والتي يمكن

---

[133] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

حال استثمارها لتحقيق فوائد ومزايا مهمة للوطن. كذلك تستخدم الحكومات المتقدمة أجهزة التخطيط الاستراتيجي وإعداد الدراسات المستقبلية في مراجعة وتقييم السياسات والخطط والبرامج لتقدير مدى فعاليتها واتفاقها مع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، ومن ثم تشير إلى مجالات وحدود تعديلها أو تغييرها بما يجعلها أكثر اتفاقاً مع الأوضاع الجارية واتجاهات التطور المستقبلي الأكثر احتمالاً.

كما توجد كثير من المنظمات الدولية المتخصصة والمهتمة بإجراء الدراسات المستقبلية ووضع السيناريوهات البديلة لقطاعات مهمة من النشاط الاقتصادي والقضايا الاجتماعية والتقنية على مستوى العالم، أو لمناطق محددة ذات أهمية خاصة، ومن ثم نجد كثيراً من الدراسات حول مستقبل الطاقة في العالم، وتوقعات التركيبة السكانية في العالم، وأوضاع مناطق ودول واعدة كالدراسات المتاحة عن آسيا، أو روبا والصين والهند على سبيل المثال.

توقعات للعالم في 2020

وقد صدر عن "المجلس الوطني للاستخبارات" في الولايات المتحدة الأمريكية وهو مركز أبحاث حكومي تقرير مهم عن " خريطة العالم في المستقبل" في نطاق مشروع 2020 يقوم عليه هذا المجلس. وقد تبلورت في التقرير الصادر في 2004 مجموعة مهمة من المؤشرات عن حالة العالم في 2020 بعضها كبير الاحتمال أو شبه مؤكد، والبعض الآخر غير مؤكد. ومن المؤشرات كبيرة الاحتمال أن العولمة ستستمر في نموها وتأثيراتها ولا تبدو أنها ستتراجع، وإن كان تأثير الفكر والتوجهات الأمريكية سيكون أقل. كذلك يتوقع التقرير أن الاقتصاد العالمي في 2020 سيكون أكبر كثيراً مما هو عليه الآن، بزيادة تقرب من 80% عما كان عليه في عام 2000 وأن متوسط الدخل الفردي سيبلغ 150% من مستواه في 2000.

كما سيتزايد عدد الشركات الكبرى عابرة الأممية أو ما تسمى الآن " الشركات عبر الوطنية" وسيزيد تأثيرها في نشر وتوسيع نطاق استخدام التقنيات الجديدة، لذا يتوقع التقرير أن عوائد العولمة ستكون من نصيب الدول والمنظمات التي ستكون قادرة على استيعاب واستخدام تلك التقنيات الجديدة. من جانب آخر، فإن تطور التقنيات الجديدة وخاصة تقنيات الاتصالات والإنترنت، سوف تجعل دور الدول والحكومات أصعب في مواجهة قوى الرفض والمعارضة التي ستجد في تلك التقنيات وسيلة مهمة وسهلة وسريعة الانتشار تصل من خلالها إلى ملايين البشر في ثوان قليلة. ولعل ما حدث من شباب 6 إبريل واستخدامهم لموقع الفيس بوك على الإنترنت وما حققوه من انتشار سريع في الوصول بدعوى الإضراب إلى

عشرات الآلاف من المصريين في أيام قليلة خير شاهد على تلك الحالة المتوقعة. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يزيد المد الديمقراطي وتشتد الضغوط على الحكومات والنظم غير الديموقراطية. من ناحية أخرى، فقد تدفع تلك الضغوط الدول والنظم غير الديموقراطية للتحالف والتساند لتستطيع مواجهة الضغوط المطالبة بالتحرر الوطني وإقامة نظم حكم ديمقراطية.

ومن أبرز التوقعات للعالم في 2020 بروز قارة آسيا وتزايد تأثيرها كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي وعلى سبيل التحديد لهضة كبرى للصين والهند ستجعل منهما قوة اقتصادية عالمية تزيد في حجمها وتأثيرها عن كثير من الاقتصادات الأوروبية. ويوضح التقرير أن تأثير ظهور الصين والهند على الساحة العالمية في 2020 سيكون مماثلاً للتأثير أحدثه ظهور ألمانيا الموحدة على المسرح العالمي في القرن التاسع عشر أو الظهور الدراماتيكي للولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن العشرين، وستكون كل منهما من الدول الرائدة تقنياً. كما أن دولاً أخرى أصغر وأفقر سيكون لها فرصاً معقولة للاستفادة من التقنيات الرخيصة لدعم جهودها في التنمية.

كما يتوقع التقرير أن يكون من بين الدول الأساسية في 2020 كلاً من البرازيل وإندونيسيا. وعلى عكس التفكير الرسمي في مصر يرى في النمو السكاني كارثة تطيح بعوائد التنمية ومن ثم ضرورة الحد من عدد السكان، نرى التقرير يعتبر أن الحجم السكاني الضخم لكل من الصين [1.4 مليار] والهند [1.3 مليار] من أسباب لهضتهما كقوتين اقتصاديتين وسياسيتين وإن كان مستوى الحياة لشعبيهما سيكون أقل من مثيله في الدول الأوروبية مثلاً. كما تتوفر توقعات بأن عدد السكان في الهند سيزيد في المستقبل عن عدد سكان الصين، ولا تعتبر أي من الدولتين أن عدد سكانها عقبة على طريق التنمية والانطلاق إلى مستقبل زاهر والدخول بقوة في منافسة مع الاقتصادات الكبرى في العالم.

وتبرز توقعات 2020 أنه سيكون لأوروبا دور متزايد وثقل أكبر في المسرح العالمي بفضل ما تحقق لها من حجم السوق المشبع والعملة الأوروبية الموحدة وقوة العمل عالية المهارة ونظم الحكم الديموقراطية المستقرة ومنطقة التجارة الموحدة. كما يبرز التقرير أن اليابان وإن كانت ستظل بين القوى الاقتصادية الكبرى في 2020 إلا أن حالة الازدهار الاقتصادي التي تمتعت بها طويلاً سيصيبها نوع من التراخي، كما أنها ستكون مواجهة بخيار إستراتيجي في التعامل مع قوة الصين الناهضة، إما التصادم وإما التحالف والتكامل معها.

وثمة قضية جديرة بالنظر تلك التي يثيرها التقرير إذ يتوقع تزايد قوة وتأثير روسيا وتعاظم دورها على المسرح العالمي بفضل كونها من أكبر منتجي ومصدري البترول والغاز، وأن أوروبا ستكون في حاجة متزايدة إلى التعامل مع روسيا بشكل ودي لضمان استمرار حصولها على احتياجاتها من البترول والغاز الروسي، كما ستحاول أوروبا الحصول على احتياجاتها من دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر التي تعتبر الثامنة على مستوى العالم من حيث مخزون الغاز لها . ويوضح التقرير أن روسيا في 2010 ستكون هي المورد لما يقرب من 31% من الطلب الأوروبي على البترول والغاز وستكون أكبر منتج ومصدر للبترول خارج منظمة الأوبك. ونتيجة لارتفاع طلب الصين والهند وغيرهما من الدول النامية على مصادر الطاقة سيتركز الاهتمام في تلك الدول على تأكيد وضمان احتياجاتها من الطاقة الأمر سيجعلها محوراً رئيسياً في سياساتها الخارجية.

وتبدو أهمية هذه المعلومات بالنظر إلى حالة التفريط المصري في الغاز الطبيعي بتصديره إلى إسرائيل وغيرها من الدول بأسعار مدنية، الأمر يقطع بغياب رؤية مستقبلية لهذه السلعة الإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذلك غياب استراتيجية وطنية للحفاظ عليها واستثمارها بشكل صحيح في ضوء التوقعات العالمية.

ويتوقع التقرير أن يتزايد دور وتأثير المنظمات غير الحكومية في كثير من دول العالم، وأن يبقى الإسلام السياسي قوة واضحة على مسرح الأحداث مع استمرار حالات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا . ورغم أن التقرير يشير إلى توقع تزايد القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل لبعض الدول، إلا أنه يستبعد أن يتحول الصراع بين القوى الكبرى إلى حرب شاملة. كما يوضح التقرير استمرار الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأكثر قوة اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً .

ويتناول صلب التقرير المشار إليه أربع سيناريوهات متخيلة يمكن أن يكون كل منها هو الحالة المتوقعة للعالم في 2020 . وتنطلق السيناريوهات من رؤى مختلفة للعالم، واحدة تقدم تصوراً لحالة العالم تقود حركته الاقتصادية الصاعدة الصين والهند مما سيؤدي إلى إعادة صياغة عملية العولمة وفق مفاهيم ومعايير غير غربية بل آسيوية، وكذا تغيير اللعبة السياسية العالمية تبعاً لذلك. ويتخيل مؤلفو التقرير الموقف الناجم عن سيطرة الصين الاقتصادية على العالم مع احتمال بزوغ قوى أخرى على الساحة العالمية إلى جوار الصين والهند وفي مقدمتها البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا ! ويشير التقرير إلى احتمالات نهوض إندونيسيا

لتحقق معدل نمو 6% -7%في السنوات القادمة وليصبح عدد سكانها 250 مليون نسمة مما سيجعلها واحدة من أكبر الاقتصادات الصاعدة.

ويطرح التقرير توقعات استمرار تعرض الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لضربات الإرهاب الدولي خاصة مع احتمال امتلاك إيران وكوريا الشمالية لأسلحة الدمار الشامل مما قد تحد من انطلاق العولمة. ويستطرد التقرير في تصور احتمال أن تشتد قوة الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بمساندة دول أخرى وكيف أن الاهتمام بحماية الأمن الداخلي في الولايات المتحدة سوف يتزايد. ويتعرض التقرير لدراسة حالة العالم إذا نجحت الحركات المستندة إلى الدين في السيطرة والانتشار وتدعيم قواعدها خاصة ما يطلق عليه الإسلام السياسي. وقد يؤدي هذا الاحتمال إلى تدعيم التحالف الأمريكي الأوروبي مع عدم وضوح مدى استعداد أوروبا لتحمل المزيد من المسئوليات الدولية.

مصر 2020

من الملفت للنظر أن تقريراً مهماً بهذا الشكل بلغت صفحاته 118 صفحة وتعرض لأحوال العالم وتناول معلومات وتوقعات عن مناطق العالم المختلفة بما فيها الشرق الأوسط ومع ذلك لم يرد فيه ذكر اسم مصر ولا مرة واحدة! وهذا يدفعنا للتساؤل أين مصر من هذه الحركة العالمية الهادرة؟ وهل هناك جهة ما في مصر تهتم بمتابعة موضوع الدراسات المستقبلية وتحاول رصد موقع مصر فيها، ناهيك عن الاهتمام بوضع رؤية استراتيجية لمصر 2020. لقد ظهرت فورة من عدة سنوات لإنشاء مراكز للدراسات المستقبلية منها مركز بجامعة القاهرة وآخر بجامعة أسيوط. كما تردد اهتمام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بهذا الموضوع وأن تكليفاً صدر للمركز من رئيس الوزراء لوضع رؤية مصر 2020، ومع ذلك لا يبدو على الساحة أي دلائل على وجود مثل تلك الرؤية، وحتى إذا كانت موجودة فإن استمرارها في طي الكتمان يجعلها خارج نطاق الصلاحية.

إن التردي العام في أحوال مصر المتمثل في الأزمات والكوارث المتلاحقة والفشل يلاحق أبناءها في المجالات الرياضية وتعاظم حالات الفساد واختلاط الثروة والسلطة، كل تلك الأوضاع السالبة تكشف عن غياب أي توجه واضح للتعامل مع المشكلات المتراكمة من سنوات طويلة ناهيك عن مواجهة المتغيرات المحتملة وتأثيراتها المتوقعة. وفي ظل هذه الظروف التي تكاد تتفوق على نكسة 1967 فإنه يصبح من الهزل الحديث عن رؤية مستقبلية لمصر. إن الرؤية الوحيدة الممكنة حال استمرار الأوضاع القائمة حالياً هي

إلى مزيد من الانهيار والتخلف بينما بلاد العالم تصعد إلى قمم أعلى من النمو والتقدم في ظل نظم ديمقراطية وأسس قوية للحرية والعدالة. ولنا أن نتصور تدني الموقف المصري إذا علمنا أن كلا من اليمن والسودان قد أعدت ما تسميه كل منهما "رؤية 2025".

كيف لنا أن نتصور أن تهتم الحكومات المصرية – الذكية وما قبلها من حكومات غير ذكية – بالدراسات المستقبلية ووضع رؤية استراتيجية لمصر في 2020 إذا كانت تلك الحكومات قد فشلت في توقع كوارث غرق العبارات واحتراق القطارات ومجلس الشورى وانهيار الصخور فوق منازل المواطنين على سفح جبل المقطم، وإذا كانت الحكومة وأجهزتها وهيئاتها البحثية قد فشلت في وضع وتطبيق نظم لحماية المباني العامة وصيانة المرافق الأساسية لدرجة أن وصلة في كوبري أكتوبر انتبهت محافظة القاهرة لعمل صيانة لها لأول مرة منذ أسبوعين بعد أن مر على إنشائها ثلاثون عاما !

إن العمل الجاد الوحيد في مجال تشكيل رؤية لمصر عام 2020 هي سلسلة الدراسات التي قام بها منتدى العالم الثالث وهو منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح وقد قام مكتبها في القاهرة بمشروع بحثي كبير تحت قيادة الراحل الدكتور إسماعيل صبري عبد الله. وكان هدف المشروع تحسين عملية اتخاذ القرارات على المستوى الوطني وخلق مناخ فكري يسمح بابتكار حلول غير تقليدية لمشاكل مصر. وكانت الطريقة التي قام عليها المشروع هي افتراض ثلاث سيناريوهات لمسار التنمية في مصر حتى 2020 أحدها ينطلق من مفاهيم الحل الإسلامي، والثاني يعتمد على منطق الحل الاشتراكي والسيناريو الثالث يعتمد على فكر الاقتصاد الحر. وقد حاول الباحثون تقدير التكلفة والمزايا الاجتماعية المرتبطة بكل من هذه السيناريوهات الثلاث، ومن ثم إتاحة الفرصة للمقارنة بين تلك السيناريوهات ونتائجها المتوقعة. وقد شارك في هذا المشروع البحثي عدد كبير من الباحثين والمؤسسات البحثية في اثني عشر مجالا شملت الزراعة والمياه، الصناعة، النقل، الصحة، التعليم، الجهاز المصرفي، الكهرباء والطاقة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن أسف أن حصيلة هذا العمل الكبير لم تجد طريقها لاهتمام المسئولين عن تخطيط مستقبل مصر إن كان هناك ثمة مسئولين يتعاملون مع هذه القضية الحيوية !

أهمية تفعيل الدراسات المستقبلية

على الرغم من كل عوامل الإحباط المحيط بالمناخ العام في مصر، وبرغماً عن عدم الاهتمام الرسمي بقضية مصر المستقبل – باستثناء تلك الكلمات العارضة عن المستقبل التي تظهر في بعض المناسبات في الخطب

الرئاسية – ، فإننا نطرح تصوراً سريعاً لمصر يتحدد في أنه بحلول العام 2020 ستكون مصر أمة متقدمة، يضمها مجتمع مصري متماسك واثق من نفسه، مشبع بقيم أخلاقية وسلوكية قوية، يعيش في ديمقراطية تتسم بالتحرر والتسامح والعناية بأفراد الشعب، ويتمتع فيه المصريون بالعدالة والكرامة والأمان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وستكون مصر مجتمعاً تقدمياً تحقق نمواً مستمراً ،ويقوم على اقتصاد عالي التنافسية والحركية والقوة والمرونة.

ووفق هذه الرؤية يمكن إنجاز نقلة موضوعية في الواقع المصري تعالج ما يعانيه المصريون من متاعب ومعاناة وتحقق تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين والارتفاع بمستوى وجودة التعليم والوصول إلى المعايير العالمية في جودة التعليم واستهداف مضاعفة الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي بإصرار على تحقيق معدل نمو سنوي 7% على الأقل ومعدلات عالية في مجالات تنمية الموارد البشرية، والارتفاع بمستوى المهارة للمواطن المصري لتكوين مورد بشري فعال ومنتج يستطيع استيعاب التقنية الجديدة والتعامل مع وسائل الإنتاج الصناعي.

إن وضع مثل تلك الرؤية المستقبلية وتفعيلها بقوة وإصرار هو التحدي الحقيقي للشعب المصري ويتطلب وجود نظام سياسي ديمقراطي تختار الشعب في ظله حكومة قوية تنسق أدوار مختلف الطوائف والفرق في المجتمع وتشجع نظاما اقتصاديا يقوم على آليات السوق مع الضبط الحكومي المتعقل للأسواق والأسعار، وتحرير التجارة والتركيز على تنمية الصادرات.

إن شرط فعالية أي استراتيجية مستقبلية هو أن تحقق العدالة في توزيع عوائد التنمية بين أفراد الشعب المصري وتتيح فرص المشاركة في جهود التنمية للجميع، وتنشر فلسفة مصر 2020 في كل الأوساط وتنمية ثقافة وقيم تحابي التنمية والتطور والاعتزاز بالقيم الدينية للمصريين مسلمين ومسيحيين ومحاربة الغزو الثقافي الأجنبي وما تحمله من قيم تعادي القيم الوطنية وتصرف الناس عن الاهتمام بالعمل والإنتاج.

إن نجاح وضع وتطبيق استراتيجية مستقبلية لمصر2020 يتطلب الإفادة من تجارب الآخرين واستثمار الخبرات والمنهجيات التي أثبتت نجاحها في دول أخرى والاستفادة من مفاهيم الإدارة التي تمثل أساسا وركيزة في نجاح المشروعات إذا أحسن تطبيقها .

وكلمة أخيرة، إن الدخول إلى المستقبل يتطلب الخروج من الماضي !

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل

تطبيع العلاقات بين البحرين وإسرائيل

نتنياهو مع السلطان قابوس

2. حكومة الحرب في إسرائيل.. وخيار السلام العربي[134]!

لقد أنتجت الانتخابات الإسرائيلية حكومة يمينية متطرفة ينكر أعضاؤها حقوق الفلسطينيين في أرضهم ودولتهم، ويؤمنون باستخدام القوة لإجبار العرب على قبول الشروط الإسرائيلية، رافضين في ذات الوقت حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وهو الحل الذي خدر به بوش الابن القادة العرب ومسئولي السلطة الفلسطينية طوال السنوات الماضية. وأعضاء الوزارة الإسرائيلية الجديدة يرفضون الوجود العربي في غزة والضفة الغربية، ويؤكدون ضرورة طرد عرب 1948 من إسرائيل ويصرون على أن يقسم هؤلاء العرب على الولاء لدولة إسرائيل حتى يسمح لهم بالبقاء فيها.

لقد انتهت لعبة التفاوض بين نتنياهو وليفني من أجل تشكيل الحكومة، والخص الأمر في ائتلاف ضيق من الأحزاب اليمينية والدينية يتكون من الليكود وحزب إسرائيل بيتنا بزعامة الإرهابي ليبرمان وحزب العمل فقد مكانته بين الناخبين الإسرائيليين وحقق أقل عدد من مقاعد الكنيست في تاريخه. كما تضم الحكومة الائتلافية عناصر من حزب شاس وحزب البيت اليهودي وهما من الأحزاب الدينية المتطرفة. وهكذا اتضحت الهوية اليمينية المتطرفة لتلك الحكومة ورفضها التام لفكرة السلام بداية من رفض ليبرمان ما دعت إليه قمة أنابوليس وانتهاء بتنصل نتنياهو من حل الدولتين، وتأكيد الانحياز للمستوطنين المتطرفين. إن الأمر المقطوع به الآن أن حكومة الحرب الإسرائيلية سوف تعلق المفاوضات مع الفلسطينيين، وسوف تباشر التوسع في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وهي أمور سوف تحفز عمليات المقاومة الفلسطينية وتعيد جو الحرب والعدوان مرة أخرى إلى الأرض الفلسطينية، ناهيك عن تهديد لبنان وسوريا.

ودعونا نقرأ الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الجديدة كما جاء على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت. يأتي على قمة أولويات الحكومة الجديدة تكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم، وهو ما يعني في المنطق الإسرائيلي الضرب بقوة ووحشية في العمق الفلسطيني والعدوان الوحشي لتجفيف منابع المقاومة الفلسطينية التي يسمونها في إسرائيل " إرهاب". ويضيف برنامج حكومة الإرهاب الإسرائيلية أن

---

[134] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

الحكومة "سنضع قضية استقدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم"، فأين سيقيم هؤلاء المستقدمين سوى في مستوطنات على أرض فلسطينية، وكيف سيتحقق لهم الأمان إلا بقتل الفلسطينيين وتدمير مدنهم واقتلاع مزارعهم وسلبهم مقومات الحياة. ثم تجاهر برنامج إعلان الحرب للحكومة الجديدة بأنها سنعمل على" صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها سنعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشياً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال"، ولا شك أن الفقرة الأولى من تلك العبارة تلغي تماماً فقرة احترام الديانات والأعراف لغير اليهود المقيمين في إسرائيل، ويؤكد هذا التفسير ما يدعو إليه ليبرمان وأنصاره من طرد العرب من إسرائيل، فهم يريدونها دولة يهودية خالصة! وحين يتعرض برنامج الحكومة الجديدة لقضية السلام نجد عبارة جوفاء تقول بأن " الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا مع صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل". وتلك العبارة الجوفاء لا يساندها الواقع العملي والمؤشرات الأولى لعمل تلك الحكومة.

ويزداد الأمر وضوحاً عند تأمل التشكيلة الوزارية الجديدة إذ نجد اختلافات مهمة عن حكومة أولمرت، فرئيس الوزراء نتنياهو هو في نفس الوقت وزير الإستراتيجية الاقتصادية والوزير المكلف بشؤون المتقاعدين، ووزير الصحة. كما تضم الحكومة منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الإستراتيجية. كما استحدث منصب نائب رئيس الوزراء ووزير دولة مسئول عن الأجهزة الاستخباراتية، وقد استحدثت وزارة مستقلة للاستيعاب بعد أن كانت ضمن وزارة تطوير منطقتي النقب والجليل مما يؤكد الاتجاه الحكومي نحو فتح أبواب الهجرة لليهود من مختلف أنحاء العالم. وتأكيداً للتوجه نحو تهويد الدولة ضمت الحكومة الجديدة وزارة مستقلة للشؤون الدينية بعد أن كان يتولاها في حكومة أولمرت وزير في ديوان رئيس الوزراء مسئول عن المجالس الدينية. وفي حفل استلامه أعمال وزارة الخارجية أفصح الإرهابي ليبرمان، الذي سبق له أن هدد بتدمير السد العالي وأساء إلى الرئيس مبارك بوقاحة مشاهية، عن توجهاته الحقيقية حين يقول إنه من الصعب عليه أن يسمي الصومال دولة بكامل معنى الكلمة، كذلك نجد من الصعب حتى تسمية دولة مثل العراق دولة بكامل معنى الكلمة. وهو يطالب بتغيير سلم أفضليات المجتمع الدولي، طبعاً ليتفق مع رؤية إسرائيل وأهدافها . فهو يعتبر أن النزاع

العربي – الإسرائيلي يشكل اليوم تهديدا على العالم ويرى ذلك بمثابة هروب من الواقع، فهو يرى أن المشاكل الحقيقية هي الناشئة من باكستان، أفغانستان، إيران والعراق. والرجل لا تخفي كراهيته لكلمة السلام ويقول إن ترديدها عشرات المرات في اليوم لن يقرب السلام، وينعى على حكومتي شارون وأولمرت أنهما قاما في رأيه بخطوات بعيدة المدى متمثلة في خطة الانفصال [الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة] التي نفذها شارون، ومشاركة حكومة أولمرت في مؤتمر أنابوليس. وليبرمان الإرهابي يصور عدوان إسرائيل في حرب لبنان الثانية في صيف 2006 والعدوان الهمجي على غزة فيما أسمته إسرائيل عملية الرصاص المصبوب في ديسمبر 2008 على أنها تنازلات إسرائيلية لم تجلب السلام. ويؤكد الرجل إن جميع التنازلات والأحاديث عن السلام لن تجلب سوى المزيد من الضغوط والمزيد من الحروب فقط، ويقول إن هناك مقولة باللغة اللاتينية معناها "من يرغب في السلام، عليه أن يستعد للحرب"، ولذلك يا عرب توقعوا المزيد من الحرب لأن حكومة إسرائيل الجديدة تدعي أنها تريد السلام!!! وبكل نجاحه واستخفاف بعقول الناس يقول ليبرمان" ما من دولة في العالم قدمت تنازلات مثل دولة إسرائيل. منذ عام 1977 تنازلنا عن مناطق تفوق مساحة دولة إسرائيل بثلاثة أضعاف"، وهو لا يعترف بأي اتفاقات سابقة لا أوسلو ولا أنابوليس، والوثيقة الوحيدة التي يعترف بها هي "خريطة الطريق" رغم أن حزبه قد عارضها وصوت ضدها. ويستخف الإرهابي بما نتج عن مؤتمر أنابوليس ويقول" إن حكومة إسرائيل لم تصادق قط على أنابوليس، لذلك فإن من يريد أن يتسلى بذلك، فليواصل التسلي". وللتذكرة، فإن مؤتمر أنابوليس دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ليجمل صورة حكومته بعد كل الفشل الذي واجهته في العراق وأفغانستان، وانعقد المؤتمر يوم 27 نوفمبر 2007 وانفض من دون أي نتائج سوى إعلان تكررت فيه فكرة حل الدولتين الذي لم يجد مجالاً للتطبيق. وفي ذات الوقت، فإن رأي نتنياهو معلن وواضح في عدم الانسحاب من الجولان، ومن ثم فإنه من غير المنصور أن تحدث أي تطور إيجابي في المسار السوري – الإسرائيلي، وذلك على الرغم مما أعلنته تركيا من استعدادها لمواصلة التوسط لاستئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية، طالما ظلت الحدود بين الدولتين هادئة والمدافع صامتة بينهما، وطالما كانت سوريا راضية وقادرة على استيعاب الضربات الإسرائيلية وآخرها الضربة الجوية لما أشيع أنه موقع مفاعل نووي سوري في منطقة دير الزور يوم 6 سبتمبر 2007.

وإذا أردنا أن نتلمس موقف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أوباما نحو حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، نجد أن أوباما لا يزال يردد مقولة حل الدولتين وأن الواقع الفلسطيني الحالي لا يمكن السكوت عليه، ولكن الأمر الحقيقي أنه لا تختلف عن سلفه من حيث الخضوع للتأثير الإسرائيلي والقبول بما تفعله إسرائيل، بل والمشاركة معها فيما تفعل. ولعل الضربة الجوية الإسرائيلية لقافلة سودانية على أرض السودان، بادعاء أنها تحمل أسلحة مهربة إلى حماس، هي خير دليل على التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي.

والأسئلة الأهم التي تفرض نفسها على الدول العربية ومصر في مقدمتها هو:

- ماذا أنتم فاعلون؟
- هل يتابع القادة العرب السير على وهم "السلام خيارنا الإستراتيجي"؟
- هل يستمرون في البحث عن حل لدى أوباما؟
- هل ستسي مصر إهانة ليبرمان وتهديداته بتدمير السد العالي وتتخذ مما قاله من أنها دولة هامة في العالم العربي وأنه يعتبرها شريكاً هاماً ويسره زيارتها وأن يستضيف زعماء مصريين بما في ذلك وزير الخارجية المصري على أساس الاحترام المتبادل!

إن حكومة إسرائيل الجديدة فرضت واقعاً جديداً لا مكان فيه للسلام، وليس أمام العرب إلا أن يتعاملوا بمنطق ليبرمان نفسه" أن من يريد السلام، عليه الاستعداد للحرب".

3. العرب بعد الانتخابات الإسرائيلية[135]؟

اهتمت وسائل الإعلام العربية اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات الإسرائيلية حتى أن بعض الفضائيات العربية قدمت بثاً حياً أسنس إلى ما بعد منتصف ليلة إعلان نتائج الانتخابات وراحت تنقل على الهواء خطابات ليفني ونتنياهو. كما اهتم المحللون العرب بالتعليق على نتائج الانتخابات وراحوا يقدمون السيناريوهات المختلفة حول احتمالات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة ليفني أو نتنياهو، وتبارزوا في الظهور أمام كاميرات الفضائيات والكتابة في الصحف والإدلاء بالتصريحات على مدار الأيام السابقة على الانتخابات وما تلاها حتى الآن.

وعلى الصعيد السياسي طالعتنا الصحف بتصريحات لرئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته محمود عباس يطالب فيها الحكومة الإسرائيلية الجديدة – حتى قبل أن يعرف من سيشكلها – بأن تفي بالالتزامات الدولية المتعلقة بمواصلة محادثات السلام [الأهرام 12 فبراير] وكأنه لا يعرف ما هي طبيعة إسرائيل المنقلبة دائماً على أي عهود أو اتفاقات، وكأنه أيضاً لا يدري ما آلت إليه عشرات الاجتماعات التي عقدها مع أولمرت من دون أي مردود. وكأني برئيس السلطة الفلسطينية يتغافل عن الحقيقة المرة أنه لا يستطيع مغادرة رام الله من دون الحصول على إذن من الحكومة الإسرائيلية وكان هذا هو السبب المعلن لاعتذاره عن عدم حضور قمة الدوحة التي انعقدت قبل يومين من انعقاد قمة الكويت، ويومها صرح وزير الخارجية القطري أن قطر كان بإمكانها الحصول على هذا الإذن لو شاء أبو مازن الحضور!

ونقرأ أيضاً تصريحاً للمتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية سليمان عواد في صدر الصفحة الأولى من نفس عدد الأهرام يقول فيه "مصر لديها القدرة على التعامل مع أي حكومة إسرائيلية تفرزها الانتخابات"، بينما نقرأ أن نتيجة تلك الانتخابات تسبب مشكلة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للدولة العبرية حيث أن حكومة يرأسها أو يشارك فيها المتشددون اليمينيون أمثال نتنياهو وليبرمان فضلاً عن ليفني مهندسة الحرب الإجرامية على غزة، سوف يمثل عائقاً أمام الرئيس أوباما في التعامل مع إيران بإستراتيجية لا تقوم على العمل العسكري تفضله إسرائيل وقد تلجأ إليه منفردة من دون إذن

---

[135] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

أمريكا . كما أن هذه الحكومة الإسرائيلية المتشددة سوف تكون عقبة في الطريق الذي التزم به أوباما بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة !

ونقرأ أيضاً أن أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري يؤكد في تصريح له من واشنطن، حسب رواية "الوفد" في عدد الجمعة 13 فبراير، أن " أية حكومة قادمة في إسرائيل تجب أن تعمل بجدية مع مصر والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي لتحقيق السلام القائم على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في أسرع وقت ممكن" .

والذي لم يتطرق إليه الوزير أبو الغيط هو توضيح الأسس التي يعتمد عليها في تقرير أن إسرائيل "تجب عليها" ، ولم يوضح سيادته ما الذي يملكه مصر أو السلطة الفلسطينية أو المجتمع الدولي من وسائل الضغط حتى تخضع إسرائيل وتلتزم بتحقيق السلام ؟

ألم يقرأ وزير خارجية مصر ما كتبه باراك رافد مراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني بتاريخ 30 يناير الماضي نقلاً عن المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل من أن عملية السلام في فلسطين تواجه عقبات كبيرة وأنه يتوقع مزيداً من التراجع فيها ، وقد جاء هذا التقييم المتشائم بعد مباحثاته مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تدعيم وقف إطلاق النار الهش بعد اثنين وعشرين يوماً من العدوان على غزة . وقال جورج ميتشل إن مواجهة الحالة الإنسانية المتردية في غزة تحتل أولوية كبرى للإدارة الأمريكية برئاسة أوباما ، ثم بعد ذلك يمكن النظر في بعث عملية السلام المتوقفة والتي خرجت عن مسارها بفعل الحرب على غزة . وفي لقاء ميتشل مع نتنياهو قبل أيام من الانتخابات الإسرائيلية، أكد الأخير ضرورة مواجهة التأثير الإيراني السلبي في المنطقة حتى يمكن التقدم في مباحثات السلام مع السلطة الفلسطينية .

وإلى الساسة العرب الذين يأملون في حل القضية الفلسطينية على يد أوباما كما سبق لهم أن بنوا الأحلام على جورج بوش الابن، أنقل نص ما جاء في الصحيفة الصهيونية من حديث جورج ميتشل حين لقاءه بالساسة الإسرائيليين" من أن الإدارة الأمريكية الجديدة ملتزمة بأمن إسرائيل، وخريطة الطريق [التي لم ولن تقود إلى نهاية سوى الضياع]، وهي كذلك ملتزمة بخطاب جورج بوش في 2004 الذي أكد فيه عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل، وأن الحدود بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع على الأرض بمعنى بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على حالها .

وتختتم مراسل هآرتس بالتأكيد على ما ذكره شيمون بيريز رئيس الكيان الصهيوني بعد لقاءه ميتشل من أنه إذا كان هناك حديث عن ضغوط ستمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل من أجل دفع عملية السلام، فإن إسرائيل هي التي سوف تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق السلام ومحاربة الإرهاب [طبعاً على الطريقة الإسرائيلية وبما يتفق وأهدافها] !

نظرة على النظام الانتخابي في إسرائيل

والغريب في الأمر أن الساسة والمحللين العرب الذين تكلموا في الشأن الانتخابي الإسرائيلي اهتموا بالجانب الإسرائيلي من المعادلة السياسية في صراعها مع العرب، وراحوا يقدمون الآراء والتحليلات والأحكام حول الحالة الإسرائيلية. بينما لم يتطرق إلا نفر قليل من المحللين العرب للتذكير بالجانب العربي في المعادلة. فما حققته إسرائيل من مستوى متقدم في نظامها السياسي الديمقراطي لم تحظ بكثير من اهتمام الساسة العرب ليقارنوا بين الحالة الإسرائيلية وبين ما يجري عليه الحال في جميع الدول العربية بلا استثناء. ولعل مراجعة سريعة لمقدمات الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تكشف لنا عن أوجه التقدم الديمقراطي في إسرائيل عن العالم العربي.

إذ دعا شيمون بيريز تسيبي ليفني لتشكيل ائتلاف حكومي جديد برئاستها عقب فوزها بزعامة حزب كاديما في سبتمبر 2008، إلا أنها فشلت في إبرام تحالفات تمكنها من تشكيل الحكومة، على الرغم من موافقة حزب العمل بزعامة إيهود باراك على الاشتراك فيها، نظراً لمواقف الأحزاب الدينية المتشددة خاصة حزب شاس الذي يعارض أي حديث حول تقسيم القدس بين إسرائيل والفلسطينيين، ومن ثم اقترحت ليفني على بيريز الدعوة إلى انتخابات مبكرة. وقد وافق بيريز على هذه النوصية حين لم تتقدم الكتل السياسية الأخرى في الكنيست باقتراح تشكيل حكومة بديلة.

وحسب القانون الإسرائيلي لا بد من الانتظار فترة تسعين يوماً قبل إجراء الانتخابات تظل فيها الحكومة القائمة برئاسة إيهود أولمرت في تسيير الأمور حتى تمت الانتخابات بالفعل يوم العاشر من فبراير الحالي.

وتجري الانتخابات للكنيست الإسرائيلي بطريقة القائمة الحزبية النسبية حيث يكون التصويت للحزب وليس لأفراد القائمة، كما يجب أن يحقق الحزب نسبة 2% على الأقل من مجموع أصوات الناخبين حتى يحصل على مقاعد في الكنيست تتناسب مع مجموع الأصوات التي حصلت عليها قائمته والتي يتم توزيعها باستخدام طريقة رياضية معروفة باسم عالم رياضيات بلجيكي هو فيكتور داهوندت D'Hondt .

وقد تنافس في الانتخابات الأخيرة ثلاثة وأربعون حزباً . وكانت لجنة الانتخابات المركزية قررت استبعاد حزبين عربيين هما "التجمع الوطني الديمقراطي" و"القائمة العربية الموحدة" حيث أنهما لا يعترفان بإسرائيل كدولة يهودية، وكان قد سبق استبعادهما أيضاً في انتخابات 2003 ولكنهما حصلا على حكم من المحكمة العليا سمح لهما بدخول تلك الانتخابات، ثم عادت المحكمة العليا وأصدرت حكماً في 21 يناير 2009 بإلغاء قرار لجنة الانتخابات بعدم قبول قائمة كل من الحزبين. وقد حصل التجمع الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد بينما حصلت القائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد.

وأياً كان رئيس الحكومة الإسرائيلية القادمة، فإنه ليس مطلق السراح يفعل ما يشاء، ولكنه مقيد بمواقف حزبه والتفاهمات مع الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، كما أنه مقيد بالوعود التي قطعها على نفسه للناخبين، وأولاً وقبل كل شيء هو مقيد بنظام انتخابي وقانون أساسي للدولة العبرية يجعله باستمرار تحت طائلة المحاسبة والمؤاخذة، وهو وضع لا يوجد له مثيل في أي بلد عربي، فالحاكم العربي متحرر من أي قيود ولا تخضع لمساءلة قانونية أو برلمانية من أي نوع!!!

الواقع العربي المحزن

يمكن بقليل من التأمل اكتشاف أن طريق المحادثات والمفاوضات من أجل تحقيق السلام في فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية الموعودة قد اعترضته عقبة كبرى تمنع من السير فيه لفترة استمرار الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الأقل. وكما جاء في تقرير نشرته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في الرابع من فبراير الحالي أن جورج ميتشل بعد عودته من زيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية بات مقتنعاً أن حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية أصبح خارج نطاق الخدمة ولم يعد في الواقع أحد البدائل التي يمكن التعويل عليها في حل المشكلة الفلسطينية. من جانب آخر، لا تزال مسألة اتفاق التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار وفق المبادرة المصرية تراوح مكانها ومع انتهاء الانتخابات الإسرائيلية وتأكد تشكيل حكومة يمينية متشددة، يصبح احتمال وفاء إسرائيل بإبرام الاتفاق محل كثير من الشك. وفي نفس الوقت، لا تزال حماس تتغنى بانتصار لا يراه سواها، ولا تزال الفصائل الفلسطينية تتحدث عن الوفاق الوطني فيما بينها وتحقيق الوحدة الفلسطينية البعيدة المنال!

ولا يزال ما يفرق الساسة والحكام العرب أكثر مما يجمعهم برغم مؤتمرات القمة العربية التي لا ينمّ تفعيل أي من قراراتها، وتزداد يوما بعد يوم أسباب الخلاف والفرقة بين "الأشقاء العرب" على الرغم من كل ما

يقال عن لم الشمل ورأب الصدع وغير ذلك من التعبيرات الشهيرة في القاموس السياسي العربي من دون طائل، إن لم يتغير الحال، وما أظنه سيتغير إلا بإصرار الشعوب العربية على التغيير الديموقراطي، وحينها ستخضع إسرائيل - أياً كان حكامها - لإرادة السلام.

قراءة في إستراتيجية إسرائيل 2020[136] !

يتساءل كثيرون من العرب عن مصادر قوة إسرائيل وأسباب تطورها، ويريح هؤلاء المتسائلين أنفسهم بترديد مقولة أن إسرائيل ربيبة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزودها بالسلاح والتكنولوجيا الحربية المدمرة، كما تساندها اقتصادياً وسياسياً من دون حدود. وبذلك يتغافل هؤلاء القوم من حكام العرب ومواطنيهم عن المخططات والإستراتيجيات المستقبلية والبناء العلمي والتكنولوجي القوي وهي كلها مصادر القوة الذاتية لدى الدولة الصهيونية.

إن العرب يعرضون بلادهم لخطر داهم وجسيم حين لا يحاولون التعرف على التوجهات الإستراتيجية للمستقبل الإسرائيلي كما يتصوره القادة الإسرائيليين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، والتي يتبناها معهم كثير من مواطنيهم.

عداء إسرائيل للعرب عميق الجذور

ويخطئ الكثيرون من العرب حين يتصورون أن نزعة الشر والتدمير عند الدولة الصهيونية هي نتاج ظروف حاضرة ومواقف عابرة تنشأ كما يدعي الإسرائيليون نتيجة العمليات الإرهابية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية أو غيرها، ويمكن كبحها بمفاوضات واتفاقات سلام.

بل الحقيقة أن تلك النزعة العدوانية هي انعكاس لفكرة المستقبل الإسرائيلي كما تخطط له قادة الكيان الصهيوني حيث يحلمون بامتداد سيطرة إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية بعد أن يتم القضاء على آخر فلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في غزة. وتأكيداً لذلك:

- ? هل كانت الهجمة الصهيونية الشرسة على فلسطين من قبل 1948 بسبب إرهاب الفلسطينيين؟
- ? وهل كان العدوان الإسرائيلي على مصر في 1956 و1967 نتيجة لعمليات إرهابية قامت بها مصر ضد إسرائيل؟

---

[136] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

? وهل كانت الحروب الإسرائيلية المتكررة ضد لبنان وآخرها في يوليو 2006 بسبب عمليات إرهابية قام بها اللبنانيون ضدها ؟

الإجابة عن كل تلك التساؤلات هي بالنفي، فإسرائيل دائماً هي البادئة بالعدوان متعللة بأوهى الحجج وذلك تنفيذا لمخطط إستراتيجي أساسي يقوم على إفراغ المنطقة من كل ما يعترض التوسع الإسرائيلي في كامل الأرض الفلسطينية كخطوة نحو إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات !

ولنقرأ معاً تلك الصيحة الإجرامية التي نطق بها حاييم رامون عضو حزب كاديما وعضو الكنيست والذي كان وزيراً للعدل في الحكومة الإسرائيلية واضطر للاستقالة في 18 أغسطس 2006 نتيجة اتهامه بالتحرش الجنسي، ثم أعيد تعيينه في يوليو 2007 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً في مكتب رئيس الوزراء لشئون السياسة الداخلية. هذا الصهيوني قال عندما فشلت القوات الإسرائيلية في غزو قرية بنت جبيل أثناء الحرب ضد لبنان "يجب أن نسوي تلك القرى بالتراب.. وأنا لا أفهم كيف لا تزال هناك كهرباء". أما مجرم الحرب أفيجور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي عينه أولمرت منذ فترة وزيراً للشئون الإستراتيجية، فقد قال منذ أيام تعليقاً على موقف أهل غزة الأبطال " أني أعجب كيف لا يستطيع وزير الدفاع القضاء على هذه المجموعة من الإرهابيين حتى الآن. إن أي وزير دفاع عادي يمكنه التخلص منهم في شهر أو اثنين وليفعلهم كما فعل الروس في الشيشان".

خطط إسرائيل للمستقبل

إن تصور إسرائيل لمستقبلها هو المحرك الأساس لسياساتها وحروبها وعدوانها المتصل ضد العرب حتى تلك الدول التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام. ففي دراسة صادرة عن "معهد صامويل نيمان للدراسات المتقدمة في العلم والتكنولوجيا" التابع لمعهد إسرائيل للتكنولوجيا – تيكنيون، عنوانها " إسرائيل 2020. خطة إستراتيجية لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين"، نجد تأكيداً على الأهمية التي توليها إسرائيل للتخطيط الإستراتيجي طويل المدى وقدر الموارد التي تخصصها في هذا المجال. فالدراسة التي نشير إليها شارك في إعدادها ما يزيد عن مائتين وخمسين عالماً وباحثاً من المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل عملوا لمدة ست سنوات وتعاون معهم عشر وزارات رئيسية منها وزارة الدفاع، كما شاركت في الدراسة الوكالة اليهودية.

وتقول مقدمة الدراسة أن التخطيط طويل الأجل كان لازماً عند بداية إنشاء إسرائيل لضمان توفير المقومات الأساسية للدولة الناشئة التي كانت فقيرة وضعيفة ولها مساحات ضخمة من الأرض غير مستغلة مما كان يجعلها عرضة للاعتداء عليها [ومع ذلك لم تحاول أصحاب الأرض الحقيقيين استعادتها ! ! ! ! !].

وتعبر الدراسة أن إستراتيجية التخطيط في ذلك الوقت كان ينطبق عليها القول الشائع "سوف نكسو الأرض برداء من الأسمنت المسلح" كناية عن التعمير واسع النطاق.

وتمضي الدراسة للقول إن احتياج إسرائيل الآن إلى التخطيط الإستراتيجي طويل المدى ينبع مما حدث لها من تطورات تمثلت في التقدم الاقتصادي والتقني فقد أصبحت إسرائيل تتمتع بمستويات معيشة عالية، كما أضحت من أكثر دول العالم من حيث كثافة السكان وذلك بالأساس نتيجة الهجرة من الخارج. ففي العام 1950 كان عدد السكان 1.25 مليون ارتفع عددهم في 2007 إلى 5.92، وفي تقدير حديث وصل الرقم إلى 7.11 مليون. ونظراً لاستمرار إسرائيل في دعوة يهود العالم للهجرة إليها وفق "قانون العودة"، فإن التخطيط من أجل المستقبل يصبح ضرورياً.

السيناريوهات الثلاث لمستقبل إسرائيل

السيناريو الأول

يقوم على أساس افتراض أن إسرائيل سوف تتبع نفس الطريق التي اتبعته الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث تمت دراسة حالات أربع وعشرين دولة غربية، ومنها تم التوصل إلى أن إسرائيل يمكنها تكرار نموذج التطور لتلك الدول وبكفاءة عالية وأنها تستطيع سد الفجوة الحالية التي تفصلها عن تلك الدول بشرط أن يتوفر لها هيكل سكاني متميز لبناء رأس المال البشري من خلال التعليم وكذا باستثمار الهجرة من الخارج للحصول على النوعيات المتميزة من الأفراد. وهذا ما يفسر لنا التوجه الذي يعبر عنه كثير من الساسة الإسرائيليين حين يشيرون بضرورة التخلص من السكان العرب في إسرائيل وتحبذون فرض الضغوط عليهم لمغادرة إسرائيل إلى الضفة الغربية ومنها إلى الأردن في يوم من الأيام، وكذا إجبار أهل غزة على النزوح إلى سيناء المصرية.

السيناريو الثاني

يقوم على فكرة أن إسرائيل هي أرض الميعاد ليهود العالم، ومن ثم فعليها أن تكون مستعدة لاستقبال اليهود من كل مكان، وتقدر الخطة أنه بحلول العام 2020 سوف تصبح إسرائيل موطناً لنصف يهود العالم

تمثل الأجيال الشابة حوالي الثلثين منهم. وفي هذه الظروف المتوقعة مستقبلاً ستتحمل إسرائيل مسئولية متزايدة لتعليم هؤلاء الشباب مما يساعد على تقوية مركزها بين يهود الشتات Diaspora وهم اليهود المنتشرين خارج أرض الميعاد كما تزعم الرواية الإسرائيلية. ومن أجل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من اليهود سيصبح توسيع رقعة الأرض في إسرائيل أمراً محتماً، ويكون واجب إسرائيل تحقيق الاندماج بين حدودها الحالية وفكرة "الأرض المقدسة" وذلك باستعادة جميع المواقع والمساحات التي تحتل مكاناً في تاريخ وثقافة اليهود. مرة أخرى ندرك الهدف من العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة وتشجيع الدولة العبرية لإقامة المستوطنات في أراضيهما، كما يفسر الهجوم الشديد الذي تعرض له شارون في 2004 ورفض المستوطنون اليهود ترك مستوطناتهم حين أعلن عن مشروع الانسحاب الأحادي من غزة.

السيناريو الثالث

لإسرائيل 2020 يقوم على افتراض أنه في غضون فترة الخطة ستكون اتفاقات السلام قد وقعت بين إسرائيل وبين جيرانها العربية [أي سوريا ولبنان والفلسطينيين] وستنمو العلاقات الاقتصادية بينهم. وفي هذا الافتراض لن تكون إسرائيل مجرد جزيرة محاطة بدول معادية، بل ستنفتح الحدود بينها وبين جيرانها ومن ثم سيكون مهماً إعادة تعريف معنى " الحدود الوطنية" ! إن إسرائيل وفق هذا السيناريو وبما تملكه من قدرات اقتصادية وتفوق تقني ستكون مركز النشاط الاقتصادي والخدمات المالية في المنطقة. ويشير هذا السيناريو إلى احتمالات الصراعات الداخلية نتيجة عدم عدالة توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين سكان إسرائيل الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة، كما يتوقع أن الترابط والتماسك الوطني الذي تتمتع به إسرائيل في أوقات الحروب سوف يضعف في حالة السلام، الأمر الذي سوف يدفع الدولة للاهتمام بالمناطق الحدودية وتنميتها وتعميرها لتكون وسيلة لتخفيف تلك الضغوط والصراعات الداخلية. مرة أخرى نرى الفكر الإسرائيلي يتجه لعلاج مشكلاتها على حساب جيرانها العرب وأنها لا تزدهر إلا بالحرب ضدهم.

ماذا يقول شيمون بيريز . . . ومايكل وارشاوسكي؟

يرى بيريز أن مستقبل إسرائيل مرهون بتقدمها العلمي والتقني، وحين سئل عن سر اهتمامه بالنانو تكنولوجي، أجاب إنها مجال جديد ومهم يشمل كل مناحي الحياة من الأمور العسكرية إلى المدنية.

ويسطرد أننا بفهم طبيعة النانو تكنولوجي واستخداماتها سوف نفهم ليس فقط كيف تبنى الأشياء، بل أيضاً كيف تنمو. ويشير أن النانو تكنولوجي ممكن أن تكون مدمرة إذا استخدمت في إنتاج القنابل الذرية حيث يترتب على تفكيك أي هيكل انطلاق قوى هائلة. ويؤكد حقيقة غائبة عن كثير من الحكام العرب أن القوة لا تتوقف على الحجم، فإن القنبلة الذرية بها ما لا يزيد عن ست أو سبع كيلوجرامات من البلوتونيوم ولكنها تستطيع تدمير مدينة كاملة، بينما لا نستطيع بناء مدينة بهذه الكيلوجرامات المحدودة من أي مادة.

ولعل بيريز بقوله هذا يفسر لنا قوة الصمود الفلسطيني في غزة!

ويسطرد بيريز إلى قول خطير يدل على اتجاهات إسرائيل المرعبة في استخدام النانو تكنولوجي لتطوير وسائل حربية مشاهية الصغر ولكنها أكثر تدميراً، فهو يقول إنه من غير المنطقي أن تستخدم طائرة حربية من طراز F-16 قيمتها 40-50 مليون دولار لتطارد إرهابياً واحداً، ولكن باستخدام تقنية النانو يمكنك تصغير الأشياء لتكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة!

أما مايكل وارشاوسكي فهو كاتب وصحفي إسرائيلي من أصل بولندي ومن المعارضين للصهيونية وسبق اعتقاله بتهمة التعاون مع السياسيين العرب، وقد أقام تحالفاً مع العرب في إسرائيل من المسلمين والمسيحيين وأنشأ ما يسمى "وجهة النظر الدولية" ولها موقع على شبكة الإنترنت. كتب يعلق على حرب إسرائيل ضد لبنان في صيف 2006 " في هذه الحروب لا تكون لحياة البشر من المدنيين أي قيمة، بل هي تصبح أهدافاً مرغوبة يسهل اصطيادها بزعم أنهم إرهابيون". ويقول وارشاوسكي أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تطور الإنسان الإرهابي إلى الدولة الإرهابية ثم أخيراً إلى الشعوب الإرهابية. وهو يصف ما كان الإسرائيليون يفعلونه في جنوب لبنان حين يرسلون رسائل على الهواتف المحمولة للبنانيين تحذرهم من أن قراهم سوف تضرب ويطلبون منهم مغادرتها، وهو نفس ما تفعله آلة الحرب النفسية الآن في غزة، ولكن وارشاوسكي يوضح أن ذلك الأسلوب لم يفد الإسرائيليين كثيراً فبعد حرب استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً لم يمكنهم احتلال جزء من جنوب لبنان كما كانوا يأملون واضطروا لقبول وقف إطلاق النار والانسحاب من مواقعهم على الحدود، وكذلك سيكون الأمر في غزة بإذن الله.

وفي خصوص الحرب الدائرة ضد غزة، يقول وارشاوسكي أنه في يوم من الأيام سيكون على أولمرت وباراك وتسيبي ليفني وقائد الجيش جابي أشكناز أن يدافعوا عن أنفسهم باعتبارهم مجرمي حرب.

ويصدر الرجل حكماً قاسياً على كل من يساندون إسرائيل في حربها الوحشية ضد أهالي غزة ويرى أن أوروبا سعيدة بما تفعله إسرائيل باعتبارها تحارب بدلاً عنهم ضد الخطر الإسلامي كما يتصورونه، وأنه في الوقت الذي تصمت فيه أوروبا والدول العربية عما يجري في غزة، فإنها لا ترى بأساً من إرسال بعض المساعدات للأهالي لن تسحقهم آلة الحرب الإسرائيلية نيابة عن الجميع.

وبرغم التناقض الواضح بين الرؤية المستقبلية الوردية كما يصورها مشروع إسرائيل 2020 وأقوال وتصريحات زعمائها والمروجين لفكرة إسرائيل الكبرى، وبين الصورة المظلمة التي يطرحها وارشاوسكي وأمثاله من المناهضين للصهيونية، فإن الحقيقة الوحيدة أن مستقبل إسرائيل الزاهي يصنعه الموقف العربي الواهي!

مقال مهم للخبير المصري اللواء حسام سويلم[137]

استراتيجية اسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية المستقبلية: بقلم: لواء ركن/ حسام سويلم

التاريخ 02 :يوليو 1999

منذ قيامها تسعى اسرائيل لتحقيق العديد من الأهداف التي تضمن لها وجودها وأمنها وسط المحيط العربي. فإسرائيل تدرك ان وجودها في المنطقة العربية مرهون بقوتها وبضعف الأخرى، أي باستمرار ضعف الدول العربية، وهي في ذلك تعمل لتحقيق اهدافها من خلال تقوية نفسها عسكريا واستراتيجيا، واضعاف العرب يوما بعد يوم. وفي الحلقة الثانية تناولنا أول أهداف اسرائيل القومية وهو الغاية القومية العليا كدولة مهيمنة على المنطقة وفي هذه الحلقة نواصل شرح بقية أهداف وغايات اسرائيل. ب ـ الهدف السياسي لإسرائيل: ضمان بقاء الدولة الاسرائيلية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها اقليميا ودوليا، في ظل تفوق حضاري، وعلاقات عميقة مع جيرانها العرب، وبما يؤمن سيادة اسرائيل في المنطقة سياسيا واقتصاديا، ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة قوية مجاورة لإسرائيل، ويضع الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي. في حال قيام الدولة الفلسطينية. تحت السيطرة الاسرائيلية المباشرة عسكريا وغير المباشرة سياسيا واقتصاديا . هذا مع التكيف مع التأثيرات التي تفرضها عملية السلام، وتهويد المناطق التي

[137] استراتيجية اسرائيل لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية المستقبلية: بقلم: لواء ركن/ حسام سويلم(albayan.ae)

سنضم لإسرائيل من خلال تكثيف الاستيطان، وتقليص التواجد العربي فيها لأدنى حد، والسعي الى مد السيطرة الاسرائيلية بأساليب مباشرة وغير مباشرة الى منابع أنهار الأردن وجنوب لبنان وجبل الشيخ، مع محاولة الحصول على حصة من مياه النيل في إطار التعاون الاقليمي مع مصر. ج ـ الهدف السياسي العسكري لإسرائيل: احتفاظ اسرائيل بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على جميع الدول العربية، وبما يمكن اسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، واستمرار سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي، وفرض ارادتها في المنطقة. هذا مع الاستعداد للجوء للعمل العسكري المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح اسرائيل، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو استزافية من جانب جيرانها، أو دلائل تهدد بكسر الاحتكار النووي الاسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي، مع السعي لزيادة قدرة اسرائيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح. أهداف سياسية واقتصادية د ـ الهدف السياسي ـ الاقتصادي لإسرائيل: استقرار وتنمية الاقتصاد الاسرائيلي باستثمار الامكانات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الامثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة، وفتح اسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم، والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية من اجل الاستفادة من الميزات التي تمنحها لأعضائها، وخلق المصالح المشتركة. هذا مع تأمين حصول اسرائيل على المزيد من احتياجاتها المائية والنفطية والمعدنية، وبما يمكنها من استيعاب مزيد من المهاجرين، والسعي التدريجي للتحول من الاقتصاد الموجه (القطاع العام) الى اقتصاد السوق (قطاع خاص)، وتقليص الاعتماد على المساعدات الاجنبية. هـ ـ الهدف السياسي ـ الاجتماعي لإسرائيل: استمرار البقاء القومي بدرجة عالية من الصلابة وبقاء الجنس اليهودي من خلال زيادة القوة البشرية، وذلك باستكمال هجرة يهود العالم الى اسرائيل، وزيادة النسل اليهودي، وتقليص التواجد العربي في ارض اسرائيل، مع السعي لتقوية روابط التماسك الاجتماعي والقضاء على التناقضات التي تسود المجتمع الاسرائيلي، وترسيخ قواعد التضامن بين فئاته، ورفع المستويات الثقافية والخدماتية في مجالات الصحة والتعليم والاسكان والتأمين، وتوازن التركيبة السكانية رأسيا وأفقيا داخل اسرائيل، وبما تحقق اهداف مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. و ـ الهدف السياسي ـ الايديولوجي لإسرائيل: احياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الاسرائيلي، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، واثراء فكرة الصهيونية كمبدأ اساسي عنصري، وذلك

من خلال تنشيط الثقافة والتاريخ اليهوديين في نفوس الشبيبة الاسرائيلية, وبالتقدم والرقي في كافة المجالات العلمية, وزيادة نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الصهيونية في الدول الكبرى, وتقوية النفوذ اليهودي في روسيا وباقي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية, مع العمل في الوقت ذاته على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكري في البلدان العربية, وبما يؤدي الى زيادة التطرف الديني والعرقي, والقضاء على فكرتي القومية العربية والتضامن الاسلامي, وإحلالهما بفكرة التعاون الاقليمي الشرق اوسطي, وتوظيف الاصولية الاسلامية وأيديولوجية الاقليات العرقية والطائفية لصالح اسرائيل, وذلك في تعاون وثيق مع قوى التطرف الصليبي في العالم. ز ـ الهدف السياسي ـ التكنولوجي لإسرائيل: تطوير البنية الاساسية القومية المقامة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية الآلية والصناعات كثيفة العلوم, خصوصا في مجالات البيوتكنولوجيا, والميكروالكترونك, والذكاء الصناعي, والأدمغة الالكترونية, وغزو الفضاء, وأنظمة المعلومات, ونظم التوجيه الذاتي, وبما يشكل ركيزة وقاعدة للانطلاقة التكنولوجية التي ستسود بها اسرائيل المنطقة خلال القرن المقبل, وبحيث تكون مالكة لكل المعارف العلمية والتكنولوجية التي تملكها الدول العظمى وليست متخلفة عنهم, وبما يساعد على الانطلاق أفقيا ورأسيا في مجالات التنمية الشاملة, ويهيئ الشعب الاسرائيلي ليعيش في عصر متقدم تكنولوجيا وعلميا . الحركة الصهيونية العالمية ح ـ أهداف الحركة الصهيونية العالمية لصالح اسرائيل: تنشيط حركة الهجرة إلى اسرائيل وبما يؤمن وصول عدد سكانها في عام 2010 إلى 10 ملايين نسمة، مع توجيه المهاجرين الجدد بصورة منهجية ومخططة نحو مشروعات استيطانية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتربوية وثقافية وتكنولوجية، تساعد على سرعة دمجهم في المجتمع الاسرائيلي، وبما يساهم في تنفيذ خطط التنمية والدفاع، ويعوض الفجوة البشرية بينها وبين الدول العربية بتفوق نوعي. هذا مع السعي إلى اعادة انشاء حركة صهيونية شعبية في الخارج تؤمن استعادة المضامين الروحية للحركة الصهيونية التي تآكلت بفعل انغماس يهود الشتات في المجتمعات الأخرى، واعادة ربطهم بالوطن الأم بطرق وأساليب مناسبة، وتنشيط مناهج التربية اليهودية بين يهود الشتات. ط ـ الهدف الاستراتيجي للقوات المسلحة الاسرائيلية: حماية وجود اسرائيل وسيادتها وجهودها من أجل تنمية وتطوير قدراتها في كافة المجالات دون أية قيود داخلية أو خارجية يمكن أن تعرضها للخطر، وذلك بمنع أية قوة عسكرية في الدول المتواجدة في دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، أو قوى الارهاب في الداخل والخارج من خلق مناخ أو مواقف تهدد أمنها، وبإجهاضها

مبكرا. كذلك تحقيق تفوق عسكري اسرائيلي على جيوش دول المواجهة والمساندة العربية (في العمق) في البر والبحر والجو، وامتلاك قدرات ردع ذات مصداقية عالية وعلى درجة عالية من التأهب قادرة على تدمير أية قوات مسلحة أو ارهابية مناوئة لإسرائيل. وذلك بالاستعداد لشن ضربات وقائية ومسبقة عند اللزوم داخل الأراضي العربية، وبما يقضي على التهديد قبل انتقاله إلى داخل اسرائيل، مع الاستعداد لاستغلال نجاح العمليات القتالية لأقصى حد ممكن وطبقا لظروف المواقف التي تنشب في حينه، وبما تخلق أوضاعا اقليمية جديدة تؤمن حصول اسرائيل على مزيد من الأراضي والموارد الطبيعية، وتنقل حدود اسرائيل إلى خطوط جديدة يمكن الدفاع عنها والتمسك بها. المجال الحيوي الاسرائيلي ي - دائرة المجال الحيوي لإسرائيل: عندما كان اريل شارون وزيرا للدفاع في اسرائيل في عام 1982, حدد أمام لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست في جلستها بتاريخ 12 ديسمبر 1982 أبعاد دائرة المجال الحيوي لإسرائيل قائلا: (هي المنطقة التي تضم مصالح اسرائيل الاستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المناخمة، علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال افريقيا وحتى زيمبابوي جنوبا). الا ان هذه الدائرة اتسعت بعد ذلك في عقد التسعينات لتمتد من الساحل الشرقي للأطلسي غربا إلى إيران وباكستان شرقا، ومن دول آسيا الوسطى الاسلامية شمالا إلى كيب تاون في جنوب افريقيا جنوبا. وفي الحقيقة فإن المصالح الأمنية الاسرائيلية لم تعرف اتساعا على النطاق العالمي كهذا من قبل، أو بروز اهتمامات أمنية لإسرائيل في دول اسلامية بعيدة عنها مثل إيران وباكستان وتركيا. فبالنسبة لتركيا من المعروف أن تعاونها الدفاعي مع اسرائيل يستهدف حصار سوريا من الشمال والجنوب لما تشكله لهما من تهديد مشترك على حد زعمهما، وهو ما انعكس في الاتفاقيات الدفاعية الموقعة بين الدولتين في عام 1996 وشملت مجالات المخابرات والمعلومات، والتمركز المتبادل لاسراب مقاتلات في مطارات الدولتين، والتدريب الجوي المشترك في أجوائهما، كذلك التدريب البحري المشترك في شرق البحر المتوسط مع الاسطول السادس الامريكي، بجانب التعاون في الصناعات الحربية.. الى غير ذلك من مجالات التعاون الدفاعي التي تشكل تهديدا واضحا لأمن سوريا وفيما يتعلق بباكستان، فان اسرائيل تخشى من البرنامجين النووي والصاروخي لباكستان، لذلك وضعت مخططا لضرب مفاعل (كاهوتا) النووي في باكستان بواسطة ضربة جوية، بالتعاون مع الهند وسريلانكا. الأمر نفسه بالنسبة لإيران، حيث لا تخفي اسرائيل مخاوفها من البرامج النووية والصاروخية في إيران، لذلك وضعت ايضا خططا تقصف اهدافا حيوية في إيران سواء بمفردها، او

بالتعاون مع الوجود العسكري الامريكي في الخليج. اما في افريقيا فان اسرائيل تهتم كثيرا بمناطق تجمعات اليهود في دول وسط وجنوب وغرب افريقيا، وتعمل على تهجيرهم الى اسرائيل (كما فعلت مع يهود الفلاشا في اثيوبيا)، كما تأمل في استئناف تعاونها الدفاعي مع جنوب افريقيا والذي توقف بعد سقوط نظام الحكم العنصري هناك. وكان يشمل مجالات نووية وصاروخية ومشروعات تصنيع حربي وتطوير مشترك لأسلحة ومعدات قتال (أبرزها صاروخ كروز)، بالإضافة الى التعاون في مجالات الامن والمخابرات والتدريب المشترك. ويبرز في دائرة المجال الحيوي لإسرائيل اهتمامها الزائد بالمدخل الجنوبي للبحر الاحمر، لذلك تسعى للحصول على تسهيلات بحرية وجوية وانذار مبكر في منطقة الجزر المحيطة بمضيق باب المندب، وهذا هو السبب في تعاونها الاستراتيجي مع اريتريا فيما يتعلق بجزر حنيش الكبرى، وكذلك اثيوبيا . وفي الشمال، حيث توجد جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ويرجع اهتمام اسرائيل بها بعد انفصالها عن الاتحاد السوفييتي السابق، وما ورثته عنه من ترسانة اسلحة ضخمة تقليدية وفوق تقليدية اخطرها بالنسبة لإسرائيل ما يتعلق بالجوانب النووية والصاروخية والفضائية، وتتنافس بعض الدول العربية والاسلامية على الاستفادة منها (مثل ايران والعراق وتركيا)، لذلك لم يكن غريبا ان تسعى اسرائيل لشراء 50% من اسهم محطة تتبع الاقمار الصناعية المقامة في كازاخستان، هذا الى جانب ما تختزنه هذه الجمهوريات الاسلامية في اراضيها من ثروات نفطية ومعدنية ضخمة تشكل ثاني أكبر احتياطي عالمي بعد الخليج تطمع اسرائيل في أن يكون لها نصيب فيها . - تعمل اسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال استراتيجية ذات مضامين- كالموسيقى نغاما - مقام أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومقام أدنى تطلق عليه (مشاكل الأمن الجاري)، وترسم (الخطة الكبرى) استراتيجية تنفذ غايات وأهداف اسرائيل العليا التي تسعى لتحقيقها طبقا لمراحلها الزمنية المخططة من قبل كل عشر سنوات، أما استراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجاري) فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة اسرائيل في كيانها الحالي وما تحتله من أراض عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية. - وفي المقابل فان استراتيجية الردع تسعى لإجبار خصوم اسرائيل على الكف عن العمل (بخططهم الكبرى) التي تستهدف القضاء على اسرائيل واستعادة كل فلسطين، وبالتالي اتباع سياسات واستراتيجيات متواضعة وأقل طموحا في تعاملهم مع اسرائيل، ذلك لان تخلي خصوم اسرائيل عن العمل (بخططهم الكبرى) لفترة زمنية طويلة، سيؤدي تلقائيا الى اسقاطها من حسابهم نهائيا، ولا تعدم السياسة الاسرائيلية وسائل ضغط عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءاً بالتلويح

بالرادع العسكري والعمل به عند اللزوم، وانتهاء بالضغوط الأمريكية السياسية والاقتصادية، مروراً بتصدير الاضطرابات والمتاعب الى الجبهات الداخلية في الدول العربية، ناهيك بالطبع عن رادع الاحتكار النووي، ويعتبر إبرام الدول العربية معاهدات سلم مع اسرائيل نجاحاً لهذه الاستراتيجية الردعية. المخطط الاستراتيجي لتنفيذ (الخطة الكبرى): - وضع هذا المخطط لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الاسرائيلية على المدى الطويل، وذلك عبر ثلاثة مخططات فرعية على النحو التالي: أ - مخطط (بلقنة المنطقة): يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي، وتعميقها نحو مزيد من تفتيت الدول العربية الى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية من خلال استغلال مشاكل الاقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو الى الانفصال والاستقلال، أو الاندماج في دول أخرى مجاورة تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا الى جانب استغلال الخلافات الطائفية والمذهبية، مع سعي اسرائيل الدائب الى اثارة النعرات الانفصالية، واشعال الخلافات الطائفية باستمرار (كما حدث في لبنان ابان الثمانينات)، وهو ما نرى له انعكاساً فيما اثير على سبيل المثال حول احتمال تقسيم العراق الى ثلاث دويلات (كردية وشيعية وسنية)، وفصل جنوب السودان عن شماله، وتقسيم لبنان الى خمس كنتونات (سنية وشيعية ودرزية وفلسطينية ومارونية) واقامة دويلة (البربر) في دول المغرب العربي بشمال أفريقيا . . الى غير ذلك من أحاديث الانفصال والتقسيم التي تثار بين حين وآخر، والتي نجد لها أساسا نظريا في مخططات مذخرة مثل (الكومنولث العبري) للزعيم الصهيوني القديم جابوتنسكي صاحب الحركة التنقيحية في الثلاثينات، ومحاولة فرنسا لإقامة أربع دويلات في سوريا بالقوة في مطلع العشرينات، ومخططات أخرى حديثة. . مثل (تفتيت قوس الأزمات) الذي ورد في كتاب بريجنسكي (بني جيلين) وكان مستشارا للأمن القومي الأمريكي في ادارة الرئيس الاسبق كارتر، ومخططات (برنارد لويس) صاحب كتاب (رهينة الخميني) و(استراتيجية اسرائيل في الثمانيات) التي وضعها (عوريد بنيون) مستشار مناحم بيجين للأمن القومي في السبعينات، وقبل ذلك مشروع (بن جوريون) لتقسيم لبنان سنة 1954 . وبذلك يمكن - كمرحلة اولى - اضعاف الكيانات العربية القائمة، ثم الحاقها - كمرحلة ثانية - بدائرة الكومنولث العبري المستهدف اقامته، وما اقتراح نتانياهو الأخير عن الحاق سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بإسرائيل، بنفس النمط الذي يربط الدومينيكان بالولايات المتحدة، إلا انعكاس لسير اسرائيل نحو تنفيذ هذا المخطط. ب - مخطط (شد الأطراف): وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في

أطراف الوطن العربي في نزاعات ومعارك جانبية مع دول أخرى غير عربية متواجدة في دائرة الجوار الجغرافي, وذلك بهدف جذب الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي, ومن ورائها بالطبع دول القلب, بعيداً عن الصراع الرئيسي بين العرب واسرائيل, وبما يخفف الضغط عليها, وبحيث تدخل كل الدول العربية في دوامة من الصراعات الجانبية الطويلة تستقطب جهودها وتستنزف قواها الشاملة وتنهكها حتى لا تصبح قادرة على الاستمرار في خوض الصراع المصيري ضد اسرائيل, وقد وجدنا تطبيقا واضحا لهذا المخطط في حرب الثماني سنوات بين العراق وايران, والنزاع القائم بين سوريا وتركيا, وبين السودان واثيوبيا, وبين موريتانيا والسنغال, وأخيرا بين اليمن واريتريا . جـ - مخطط (تكثيف الاستيطان): ويستهدف هذا المخطط تكريس الاحتلال الاسرائيلي الحالي في الضفة الغربية وجنوب قطاع غزة والجولان, واستكمال تهويد الاراضي في هذه المناطق, وبما يخلق أمراً واقعاً يصعب تغييره في المستقبل أو حتى التفاوض بشأنه, وبحيث تشكل هذه المستوطنات منطلقا لاستيعاب مزيد من المهاجرين اليهود الجدد, وبما يخفف من وطأة المشكلة الديموجرافية التي تعاني منها اسرائيل, وتخلق حافزاً للتدخل العسكري الاسرائيلي مستقبلا ضد المناطق العربية حتى في حالة انسحاب القوات الاسرائيلية منها في اطار التفاوض حول مستقبل الاراضي المحتلة (كما هو الوضع حاليا في مدينة الخليل حيث تشكل المستوطنة الصغيرة داخل المدينة مبرراً للتدخل العسكري الاسرائيلي في المدينة بزعم حماية المستوطنين), ويرتبط بمخطط الاستيطان المكثف, مخطط آخر يطلق عليه (الترانسفير) والذي يستفيد من المستوطنين في إزعاج السكان العرب وحثهم بمختلف وسائل الترغيب والترهيب على ترك اراضيهم, وبما يؤدي الى ضمها الى ارض اسرائيل. - كما تستهدف (الخطة الكبرى) تحقيق التوازن السكاني في جميع اراضي اسرائيل, وذلك بإعادة توزيع السكان فيها عرضيا وطوليا في كل ارضها وبما لا يسمح بوجود فراغات سكانية كبيرة مثل النقب, وذلك على حساب وجود تجمعات سكانية كثيفة في مناطق أخرى تشكل أهدافا هامة لصواريخ وقاذفات الخصوم المحملة بأسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية, كما هو قائم في منطقة الساحل الشمالي المكتظة بالسكان والاهداف الاقتصادية الحيوية ذات القيمة الاستراتيجية لذلك تسعى هذه الخطة الى تخفيف الكثافة السكانية المتمركزة بشدة في مناطق شمال ووسط اسرائيل, ونقلهم الى جنوب اسرائيل ومنطقة النقب, وبما يحقق في ذات الوقت افضل استثمار انمائي للموارد الطبيعية غير المستغلة في النقب والجليل, ويساعد كذلك على تحويل اقتصاد اسرائيل الموجه حاليا الى اقتصاد السوق, وبناء بيئة

اقتصادية منتجة تقلل الى حد كبير من الاعتماد على المساعدات الخارجية, خاصة بعد استثمار موارد المياه العربية التي تسعى اسرائيل للحصول على نصيب وافر منها في اطار المفاوضات متعددة الاطراف, وبما يمكنها في النهاية من استصلاح وزراعة آلاف الهكتارات الصحراوية. معالجة مشاكل الامن الجاري تعالج اسرائيل مشاكل امنها الجاري فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول العربية والسلطة الفلسطينية من خلال ما تطلق عليه استراتيجية (العشر لاءات), تتقيد بتنفيذها على مستوى كل من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية, وبما يعكس ثوابت السياسة الامنية لإسرائيل وتتمثل في الاتي: لا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تماما, لا لمناقشة قضية القدس, لا لإيقاف عمليات الاستيطان, لا لانسحاب كامل من الجولان والضفة وغزة او التخلي عن الحزام الأمني في لبنان دون ترتيبات أمنية, لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين, لا لتحالف استراتيجي عربي يضم كل او بعض دول المواجهة والعمق العربي, لا لامتلاك اي دولة عربية لسلاح او برنامج نووي, لا لاي خلل في الميزان العسكري القائم حاليا بين العرب واسرائيل لغير صالح الاخيرة, لا لحرمان اسرائيل من مطالبها المائية في الانهار العربية, لا لضغوط امريكية على اسرائيل لقبول ما يتعارض مع متطلبات امنها واهدافها . اهمية التطور التكنولوجي في الاستراتيجية الاسرائيلية يقول شيمون بيريز في كتابه لا لشرق اوسط جديد: (ان كل من يتكلم عن الامن بمفهوم الكيلومترات والمطالب الجغرافية فقط - رغم كونها اعتبارات هامة في حد ذاتها - فإنه لا يفهم ان الجغرافيا ستعتبر في المستقبل امرا ثانويا مقارنة بأهمية التطور التكنولوجي في القرن المقبل, ذلك لان نجاح اية دولة في المنطقة مستقبلا في تحقيق اختراق تكنولوجي حاسم في ميادين الشمية بشقيها الانتاجي والخدماتي, خاصة في ميدان التصنيع الحربي, سيشكل تحديا خطيرا لباقي دول المنطقة لاسيما في الصعيد الامني واعتقد ان اسرائيل تستطيع ان تواجه هذا التحدي وتفوز فيه اذا ما نجحت في ان تتحول الى مركز متقدم ثقافي وعلمي وتكنولوجي تستمد منه باقي دول المنطقة احتياجاتها العلمية والتكنولوجية وذلك من غير الاعلان عنه, وبهذا يمكنها ان تقدم مساهمة كبيرة لنفسها والى البلدان الاخرى, وتحقق في ذات الوقت الانطلاقة التي تنشدها اقليميا وعالميا . يعكس هذا القول لشيمون بيريز - احد صناع القرار الاسرائيلي المهمين حتى منتصف التسعينات ومن مؤسسي مجمع الصناعات الحربية في اسرائيل - اهتمام النخبة الحاكمة في اسرائيل بالتطور التكنولوجي, وضرورة احراز التفوق المطلق على الدول العربية في هذا المجال, باعتباره ميدان التنافس المستقبلي على الساحة العالمية كلها وليس الاقليمية فقط, لذلك صاغت اسرائيل هدفها التكنولوجي في القرن المقبل على

النحو الذي سبق الاشارة اليه, وخصصت لتحقيقه الموارد المالية والبشرية والمخابراتية اللازمة لكي تحصل على جميع اسرار التكنولوجيا المتاحة في العالم شرقه وغربه, بل والمنتظر ان تتاح مستقبلا والجاري بشأنها حاليا اعمال بحوث وتطوير في المراكز والمؤسسات المعنية بذلك خاصة في الولايات المتحدة, كما وضعت الخطط الاستراتيجية التي تكفل تعبئة الطاقات البشرية واعدادها بما يمكنها من خوض هذا الميدان بتبعاته ومجالات العلوم والتكنولوجيا, وتدعيم جهود البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي بالجامعات والمعاهد العلمية والمصانع وشركات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص, الى جانب خطط تطوير مناهج واساليب التعليم في جميع مراحله وحتى بعد انتهاء التعليم الجامعي ليواكب الطفرة المطلوبة في التفوق التكنولوجي. ومن مظاهر الاهتمام الذي توليه اسرائيل في هذا المجال بجانب تطبيق أحدث ما انتجته التكنولوجيا عالميا في ميدان الصناعة الحربية التصدي للنتائج المتوقعة من التطور التكنولوجيا في المستقبل.. مثل تقليص الحاجة الى القوى البشرية في المهن كثيفة العمل مثل الزراعة، وتحديد متوسط العمر المتوقع، وزيادة ساعات الفراغ، واستخدام الانسان الآلي في مهام عسكرية ومدنية.. الى غير ذلك من التأثيرات المتوقع حدوثها في القرن المقبل نتيجة التقدم التكنولوجيا السريع. تطور ركائز نظرية الامن الاسرائيلية انطلاقا من المفاهيم التي تواجهها اسرائيل وضع مخططو الاستراتيجية والسياسة الدفاعية نظرية امنية تعتمد على الجيش باعتباره المرتكز الاساسي لحماية امن اسرائيل, ووضعوا له عقيدة قتالية ونظرية حرب تنسجم مع القيود الجيولوليتيكية التي تعاني منها اسرائيل وطبيعة التهديدات التي تواجهها وكانت ابرز ركائز هذه العقيدة التي اطلق عليها الكثيرون (نظرية الامن) - والتي تم تطبيقها بدقة منذ نشأة اسرائيل وحتى اوائل التسعينات خاصة في الحروب التي خاضتها - ضرورة تمتع الجيش بتفوق نوعي على الجيوش العربية في انظمة التسليح والتنظيم والتدريب واساليب الاستخدام القتالي للقوات وانظمة القيادة والسيطرة والمخابرات بجانب الروح المعنوية وبما يعوض النقص الذي يعانيه في القوة البشرية كذلك اتباع اساليب الحرب القصيرة الحاسمة بالنظر لصعوبة استمرار التعبئة لفترات طويلة لما لذلك من تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية, والاعتماد على حجم محدود من القوات العاملة دائمة الخدمة في مقابل حجم أكبر من قوات الاحتياط جيدي التدريب ولهم نظام تعبئة متطور يكفل سرعة استدعائهم في الوقت المناسب, هذا بالإضافة لاتباع اساليب استخدام قتالي تحقق اختراقاً سريعاً لدفاعات واراضي الخصم والوصول الى عمقه, وذلك بالاعتماد على أنظمة تسليح هجومية (ثنائي الطائرة والدبابة) ووفقا لأساليب الاقتراب غير المباشر

والعمل من خطوط داخلية (نظرية نقل الحرب من اتجاه لآخر طبقا لأسبقية التهديد) . ومن اجل تعويض الافتقار الى العمق الاستراتيجي الناتج عن صغر المساحة اهتمت اسرائيل بخلق عمق صناعي من خلال شبكة المستعمرات والمستوطنات التي اقامتها على حدودها وداخلها وفي الاراضي العربية المحتلة باعتبارها خط الدفاع الاخير لها الا ان ذلك لم يلغ الاحساس بالخطر من احتمالات ان تصل نيران الحرب الى الاهداف الحيوية ذات القيمة الاستراتيجية في العمق وأبرزها التجمعات السكانية لذلك لجأت الى تبني مفهوم هجومي ينقل الحرب الى ارض الخصم من بدايتها وعند الانذار بالخطر من خلال الضربات الوقائية والاستباقية والتي تنقل الدفاع الى حدود بعيدة آمنة في أراضي الخصم ترتكز على موانع طبيعية وصناعية يمكن التمسك بها والدفاع عنها بسهولة ولكي تنجح اسرائيل في تنفيذ هذه الاستراتيجية ذات الابعاد التعرضية، اهتمت بضرورة الوثوق الى قوة دولية كبرى تدعم اسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا قبل واثناء وبعد الحرب، خاصة اذا ما خرجت نتائج العمليات العسكرية عن الحسابات التي افترضتها اسرائيل وأوشكت على الهزيمة او كانت في حاجة ماسة لكبح سياسي وعسكري لخصومها يفوق قدراتها .

ولقد تم تطبيق هذه النظرية بدقة في الحروب التي خاضتها اسرائيل ضد العرب، فكانت حرب **1948** تهدف تثبيت استقلال اسرائيل في قلب فلسطين ثم حرب **1956** وقائية تهدف اجهاض عملية تطوير الجيش المصري بعد صفقة الاسلحة التشيكية لمصر عام **1955** وفتح مضايق تيران امام السفن الاسرائيلية الى خليج العقبة وميناء ايلات، كذلك حرب **1967** التي استهدفت تدمير القوات المسلحة العربية وتوسيع رقعة اسرائيل ونقل حدودها الى خطوط آمنة تقضي على العيوب الجغرافية التي تعانيها . اما حرب **1973** فكانت دفاعية ووقائية فرضت على اسرائيل لأول مرة في تاريخها خاضتها اسرائيل بهدف محاولة الحفاظ على مكتسباتها ثم كانت الحرب في لبنان (عملية سلام الجليل) عام **1982** تجسيدا للحرب الوقائية والتوسع في آن واحد حيث قضت اسرائيل على المقاومة الفلسطينية في لبنان وانشأت في الوقت نفسه منطقة الحزام الامني في الجنوب اللبناني لأبعاد التهديدات عن حدودها الشمالية في منطقة الجليل الاعلى والاستيلاء على الموارد المائية في هذه المنطقة. وبعد حرب أكتوبر **1973** التي هزمت فيها اسرائيل وفي ضوء التحقيقات التي اجرتها لجنة (إجراءات) حول اسباب الهزيمة، وما واكب ذلك وتلاه من دراسات وابحاث استراتيجية ثبت فشل الاعتماد على مفهوم الحدود الآمنة لعدم قدرة اسرائيل على التمسك بها الى ما لانهاية، وحيث واجهت اسرائيل الخيار بين دوام الحرب بل خوض حروب استنزافية على أكثر من جبهة، او خيار لتراجع عن هذه الحدود في

مقابل معاهدات سلام مع جيرانها تؤمن لإسرائيل احتياجاتها الامنية، لذلك جاء القرار الاسرائيلي بالدخول في عملية السلام من منطلق اثبتته حرب أكتوبر 1973 وسلام الجليل 1982 من ان الانتصارات العسكرية قد لا تحقق دائما مكاسب سياسية بل ان الحدود الآمنة غالبا ما تكون سببا في افتقاد الامن الذي تنشده اسرائيل بما تدفعه من ثمن باهظ نتيجة الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي تتكبدها اسرائيل من اجل محاولة الاحتفاظ بهذه الحدود التي تظن انها آمنة، كما هو الحال اليوم في جنوب لبنان حيث تريد اسرائيل الخروج من هذا المستنقع بأي ثمن بعد تفاقم خسائرها البشرية هناك وافتقادها الاجماع الوطني حول قضية وجودها في جنوب لبنان. اما العامل الآخر الذي فرض على اسرائيل اعادة النظر في ركائز نظريتها الامنية فهو يتمثل في الانقلاب الجغرافي السياسي العالمي الذي وقع مع بداية السبعينات من حيث غروب الاستعمار الاقليمي بنوعيه الغربي والشرقي على السواء والقائم على مفهوم الاحتلال العسكري للأراضي وما ثبت من عدم القدرة على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة في مواجهة الشعوب الرافضة لذلك وما يسببه ذلك من كلفة بشرية واقتصادية باهظة لا تقدر عليها حتى الدول الكبرى مثل بريطانيا التي سحبت قواتها طواعية من منطقة الخليج في نهاية السبعينات ثم الولايات المتحدة التي سحبت قواتها من فيتنام في السبعينات كذلك الاتحاد السوفييتي السابق الذي انسحب ايضا من افغانستان في الثمانينات تحت وطأة الخسائر البشرية والمادية والسياسية الجسيمة التي تكبدها هناك. لذلك اجتهد الاستراتيجيون الاسرائيليون خلال عقد التسعينات من اجل تطوير ركائز نظرية الامن وبما يقضي على سلبياتها ويؤمن افضل نظام امني لإسرائيل في عالم يعتقدون ان مصيره سيظل غامضا وفي طي المجهول بالنظر لتراجع تهديدات مؤلمة وبروز تهديدات وتحديات جديدة وفي ظل ثورة تكنولوجية عارمة، وفي منطقة ستحتاج الى سنوات حتى يتوافر فيها باتفاقيات سلام نظام آمن اقليمي يمكن ان يبعد الاخطار التي تهدد الوجود الاسرائيلي، وقد تمثلت ابرز مظاهر التطوير الذي جرى في نظرية الامن الاسرائيلي في ظل عملية السلام في الآتي: أ. ينبغي ان تؤمن الحدود الجديدة التي بلا عمق استراتيجي بري في حالة التخلي كليا او جزئيا عن الاراضي المحتلة ابعاد عمق استراتيجي يعتمد على (سعة) تشمل الجو والبر، وترتيبات امنية في البر تتيح فترة انذار كافية تمكن من تعبئة ونشر الاحتياط بجانب تعاون استراتيجي على المستويين الاقليمي والدولي. ب. وأمام اخطار القوة النيرانية الاستراتيجية المتنامية للدول العربية (صاروخية وجوية) والمزودة بأسلحة دمار شامل يمكن ان تصيب العمق الاسرائيلي، فإن على اسرائيل ان تحتفظ برادع استراتيجي قوي يعتمد على قوة

نووية وصاروخية وجوية هجومية بجانب اجراءات دفاعية مضادة للصواريخ العربية المزودة بأسلحة دمار شامل بحيث تقيم سدا دفاعيا منوع الوسائل والاساليب امام هذه الصواريخ ويمنعها من الوصل الى العمق الاسرائيلي . ج. سرعة الحسم في الحرب اذا فرضت على اسرائيل وهو ما لا يجب ان يرتبط فقط بتدمير اهداف بعينها عند الخصم وانما باستمرار العمل بسياسة تجمع بين كل عناصر الامن القومي, وابرزها الاجماع الوطني وكفاءة الجيش, ونوعية القوة البشرية العاملة في جميع مجالات قوى الدولة الشاملة, ودعائم البنية الاساسية والموارد القومية, واعداد الدولة والشعب والارض والسياسة الداخلية والخارجية لخوض حرب طويلة وفي ذلك يقول الجنرال (يسرائيل طال) ان قضية الحسم في المعارك البرية والجوية والبحرية والتي تعني تحقيق الاهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة في اقل وقت ممكن تتطلب ضرورة مواصلة تعزيز نوعية عناصر جيش الدفاع القائمة وهو ما يتمثل في تطوير الفرق والوحدات المقاتلة وانظمة التسليح الرئيسية ونظم القيادة والسيطرة واعمال المخابرات بما فيها الفضائية وقد تبلور بعد حربي أكتوبر 1973 وسلام الجليل في لبنان 1982 رأي عام في اسرائيل يقول (انه بينما يتعين على الجنرالات ان يضعوا في الحسبان احتمال تعرض اسرائيل لضربات نيرانية مفاجئة او هجمات برية, او ارهاب قاتل, وهو ما يتطلب مزيدا من الاستعداد الدائم لأجهزة المخابرات واهتماما بتقاريرها وتقديراتها وتنبؤاتها المستقبلية فإنه يجب على السياسيين ان يقدروا دوما حجم الفرص المتاحة من اجل ابراز تقدم في عملية السلام والامن. * خبير عسكري واستراتيجي مصري

ونكمل بسؤال آخر ضروري، أين إستراتيجية مصر 2020 ؟

في فبراير 2016 أطلق الرئيس السيسي استراتيجية مصر 2030 للتنمية المستدامة، وبرغم عدم إصدار تقارير دورية عن نتائج تنفيذها، إلا أنها لا تتعامل مع القضية الأكبر وهي الخطر الإسرائيلي ! ! !

4. ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمراً![138]

برغم توقف إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المعتدية على شعب غزة المسالم، وبرغم ارتياح العرب إلى هذه النتيجة التي رفعت عن كاهلهم أعباء البحث عن حل لوقف إطلاق النار وهم عاجزون تماماً، فإن قرار إسرائيل وقف العدوان وسحب قواتها من غزة لا يجب أبداً أن يؤخذ على أنه انتهاء للعدوان وعودة الأمور إلى ما كانت عليه.

لا يمكن أن يهنأ العرب بهذا القرار الإسرائيلي فإنه مجرد خطوة مرسومة على طريق تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على مقدرات المنطقة جميعها وليس فقط غزة وأرض فلسطين السليبة. إن الهدف الإسرائيلي هو مصر أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يغيب هذا الأمر عنا جميعاً شعباً ودولة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تؤكد إصرارها دائماً على تأكيد انفرادها باتخاذ القرارات في علاقاتها بالعرب. فقد اتخذت قرار الانسحاب الأحادي من غزة في 2005 منفردة، كما اتخذت منفردة قرارات العدوان عليها مرات عدة طوال الفترة منذ ذلك الانسحاب الأحادي وحتى العدوان الأخير في 27 ديسمبر 2008. وكذلك تجاهلت قرار مجلس الأمن رقم 1860 الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب حتى تحدد هي الانسحاب بقرار منفرد لوقف إطلاق النار قبل يومين فقط من موعد تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد أوباما. وهكذا كانت إسرائيل دائماً في حربها المستمرة ضد أهل فلسطين وضغطها المتواصل على كل من مصر والأردن واللتين وقعنا اتفاقيات سلام معها، وذلك حتى تظل دائماً صاحبة اليد العليا في توجيه علاقاتها بتلك الدول.

قضية الأنفاق

ولعل استغلال إسرائيل لقضية الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة دليل واضح على الأسلوب الإسرائيلي في الضغط والابتزاز لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة. وقد استغلت إسرائيل قصة الأنفاق لابتزاز مصر من خلال ضغطها على الولايات المتحدة لقطع معونتها العسكرية عنها بدعوى أنها - أي مصر - لا تقوم بعمل حاسم لمنع تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة عبر الأنفاق. وفعلاً استجاب الكونجرس الأمريكي لتلك الضغوط وقرر تجميد مبلغ 100 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر في موازنة 2008 وذلك حتى

---

[138] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

تقدم وزيرة الخارجية في ذلك الوقت كوندوليزا رايس شهادة تقنع الكونجرس بأن مصر نجحت في وقف التهريب عبر تلك الأنفاق، فضلاً عن شرطين آخرين تستخدمهما واشنطن دائماً للضغط على مصر لتحقيق غايات لها، وهما التقدم في مجال استقلال القضاء ومنع تجاوزات الشرطة ضد المصريين.

ولما رفضت مصر هذا الموقف الأمريكي ووجه الرئيس مبارك تهديداً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني واصفاً إياها بأنها قد "تجاوزت الخط الأحمر معه" فقد عادت الولايات المتحدة للإفراج عن تلك المائة مليون دولار بموجب قرار من نائب وزير الدفاع لجورجيوني في 29 فبراير 2008، وذلك بعد حادثة اجتياح آلاف الفلسطينيين من غزة لمعبر رفح ودخولهم إلى مصر. كذلك يبدو أن قرار رفع الحظر عن المائة مليون دولار كان نتيجة وعد مصر بأنها سوف تخصص 25 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لتأمين الحدود مع غزة.

ولعلنا نتوقف قليلاً عند قصة الأنفاق لنحاول تبين أهداف إسرائيل من تكرار إثارتها وهل هي فعلاً سبيل لتهريب الأسلحة إلى حماس في غزة أم أنها تخدم أغراضاً أخرى؟ وقد بدأت إسرائيل في التركيز على قضية الأنفاق منذ انسحابها من غزة في أغسطس 2005 بادعاء أن الأسلحة الثقيلة يتم تهريبها إلى غزة عبر أنفاق سيناء مما يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية لحركة حماس التي أحكمت سيطرتها على القطاع في يونيو 2007. وكانت إسرائيل دائماً تردد أن مصر لا تقوم بمراقبة الأنفاق ومنع التهريب بالجدية المفترضة، وتضيف إسرائيل أن تلك الأنفاق يتم استخدامها لتهريب أسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا، وصواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطائرات وهي من الأسلحة التي استخدمها حزب الله ضد إسرائيل في حرب يوليو 2006.

وتعود قصة الأنفاق إلى عام 1982 حين وافقت مصر على تقسيم مدينة رفح بموجب اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل الموقعة في 1979 وتم بموجب ذلك ضم الجزء الأكبر من رفح والأكثر سكاناً إلى قطاع غزة والتي كانت إسرائيل تحتله في ذلك الوقت، وبقي الجزء الأصغر من رفح وهو ما يسمى الآن رفح المصرية ضمن حدود مصر. وكان شارون نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت يطالب بضم كل رفح إلى الجانب الإسرائيلي حتى لا يصبح الجزء المصري منها وسيلة لتسرب الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى غزة كما كان يدعي، وهو المطلب الذي رفضته مصر. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمس

في مقال لمراسلها في المنطقة دافيد شيبلر نشرت يوم 19 يناير 1982 إلى طلب إسرائيل تعديل الحدود بين مصر وغزة حتى تصبح رفح كلها في قبضة إسرائيل.

وفي تقرير أعدته خدمات البحوث لأعضاء ولجان الكونجرس الأمريكي ما يشير إلى أن العائلات الفلسطينية التي انقسمت نتيجة تقسيم رفح هم أول من بدأ حفر الأنفاق كوسيلة لتحقيق التواصل بين فروع العائلات التي تفرقت بين مصر وغزة نتيجة لتقسيم مدينة رفح! ويمضي التقرير في تصوير الموقف أن الأنفاق بدأت تستخدم في تهريب السلع المدعومة من مصر لإعادة بيعها بأسعار أعلى في غزة، وكذلك تهريب الدولارات الأمريكية والسجائر والبريد وقطع غيار السيارات، وكما يقول التقرير فقد كانت المخدرات من بين ما يتم تهريبه.

ويقرر تقرير الكونجرس المنشور في فبراير 2008 أن إسرائيل بدأت تستشعر خطورة الأنفاق في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ومع بدأ الانتفاضة الثانية في عام 2000 تعاونت إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية في تعقب عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وقبل انسحابها من غزة في 2005 قامت إسرائيل بعمليات عديدة هدفها تدمير الأنفاق لعل أشهرها عملية "قوس قزح" في 2004 والتي استخدمت فيها كاسحات مسلحة من نوع كاتربلر D9 لهدم مئات المنازل التي يعتقد بأن الأنفاق تختفي تحتها، وأدى ذلك إلى مصرع عشرات الفلسطينيين المحتجين على هدم بيوتهم.

وقد يكون من المنطقي تصور أن ارتفاع حركة تهريب البضائع عبر أنفاق سيناء كان نتيجة لحظر المعونات الدولية عن السلطة الفلسطينية لسماحها أن تشكل حماس الحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وحلا لمشكلة الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007.

واستمرت إسرائيل تكيل الاتهامات إلى مصر بأنها تعلم كل شيء عن تهريب الأسلحة بل وتتعلم من هم المهربين ولا تتخذ الإجراءات الواجبة لوقفهم.

وفي ديسمبر 2007 بلغت الحماقة الإسرائيلية ذروتها حين أعلنت وزيرة خارجيتها ليفني في شهادتها أمام إحدى لجان الكنيست أن" فشل مصر في حماية الحدود مع غزة هو مريع ويثير المشاكل ويدمر القدرة على التقدم في عملية السلام". وكما سبق أن أوضحنا نجحت إسرائيل نتيجة حملتها ضد مصر في حفز الكونجرس الأمريكي على تجميد مائة مليون دولار من المعونة العسكرية لعام 2008. وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقرار الكونجرس الأمريكي غضب الرئيس مبارك الذي صرح

مخاطباً إسرائيل قائلاً" إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في معالجة مسألة تهريب الأسلحة، فأهلا بكم لأداء العمل بأنفسكم"!!!

واستمر الخلاف المصري الإسرائيلي بشأن الحدود مع غزة، حيث طالبت مصر بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2005 لزيادة عدد قوة حرس الحدود المصرية التي قررتها تلك المذكرة وقوامها 750 جندياً مسلحين تسليحاً خفيفاً ومحدوداً. كذلك طلبت مصر حتى تعديل اتفاقية كامب دافيد ذاتها لتيسير إضافة فرقة أو فرقتين من القوات المصرية على الحدود مع غزة. وكان رد إسرائيل دوماً أنه على مصر أن تحسن استخدام القوة الحالية لحرس الحدود بدلاً من طلب زيادة عددها. ومع ذلك فقد نشرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم 31 يناير 2008 أن محادثات نشطة تجري بين مصر وإسرائيل لزيادة عدد قواتها على الحدود مع غزة!

الدور الأمريكي في قصة الأنفاق

وكعادتها في كل ما يتصل بدعم إسرائيل بلا حدود، مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في تعزيز الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود. وفي تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد أوفدت أمريكا في نوفمبر 2007 اثنين من مساعدي كوندوليزا رايس لمعاينة منطقة الحدود المصرية مع غزة وتقييم مسألة الأنفاق، وقد جاء في توصياتهما أن على أمريكا أن تزود مصر بوسائل تقنية متقدمة تساعدها في الكشف عن الأنفاق وتدميرها. كما أوصى المندوبان الأمريكيان بتبني فكرة سبق لإسرائيل اقتراحها بأن تقوم مصر بخفض قناة موازية للحدود، وأن يتم بناء عوازل مانعة تصل أساساتها إلى أعماق بعيدة تحت الأرض، وأن تشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل لجنة للأمن تتعامل مع جميع الأمور المتصلة بقضية التهريب وعبور الإرهابيين للحدود ومراقبة الحدود بشكل عام. ولكن إسرائيل اعترضت على تشكيل تلك اللجنة.

ومرة أخرى توفد الولايات المتحدة الأمريكية فريقاً من مهندسي الجيش الأمريكي إلى مصر في ديسمبر 2007 لتقديم المعونة الفنية والتدريب لمصر. وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أنها تعتقد بأن على مصر أن تبذل جهداً أكبر في قضية منع التهريب عبر الأنفاق، وأنه رغم أن الولايات المتحدة استجابت لرغبة مصر الحصول على معونة فنية في هذا الصدد " إلا أن إرادة العمل مطلوبة أيضاً"! وفي هذا الصدد صرح المبعوث الأمريكي إلى رفح عضو مجلس النواب سنيف إسرائيل [لاحظ الاسم] بأنه

مع تزويد مصر بالمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، ومع استمرار الدعم الفني الأمريكي، فإن ذلك سوف يكون فارقاً مما يؤدي إلى إغلاق موضوع الأنفاق ويمنع العودة إليه عند نظر المعونات الأمريكية لمصر في الفترة القادمة".

وماذا عن معبر رفح؟

إن معبر رفح هو الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل ويعتبر وسيلة أهل غزة الوحيدة للخروج منها والعودة إليها. ومن المعروف أن اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في 2005 لتنظيم مراقبة المعبر بعد انسحاب إسرائيل من غزة. وعقب استيلاء حماس على السلطة في غزة، فقد ترددت الأنباء عن تعاون مصر وإسرائيل في غلق المعبر خاصة بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولم يكن المعبر يفتح إلا في حالات استثنائية. وحسب ما جاء في نشرة بعثة الاتحاد الأوربي للمساعدة في تشغيل معبر رفح والمعروفة باسم EUBAM بتاريخ 15 يونيو 2007 أن المعبر قد تم إغلاقه مؤقتاً بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية في القطاع، وأنه رغم ذلك فإن بعثة المشرفين الأوروبيين سوف تظل في المنطقة حتى تتمكن من إعادة تشغيل المعبر بسرعة حال أن يتقرر ذلك. وقد أوضحت إحصائيات تشغيل المعبر بأن أيام التشغيل طوال الفترة من 25 يونيو 2006 حتى 13 يونيو 2007 لم تتجاوز 83 يوماً فقط وأن عدد العابرين كان 165000 شخص.

وقد سمحت مصر بفتح المعبر وعبور 2200 فلسطيني من غزة لأداء فريضة الحج في يناير 2008 مما أثار حفيظة كل من إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مدعياً أن تصرف مصر يضعف موقف السلطة. وكانت مصر بالاتفاق مع إسرائيل قد سمحت في أوائل 2007 بعبور 500 من أنصار فتح للعودة عبر المعبر إلى غزة بعد حصولهم على تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشاع. ثم كان اجتياح ما يزيد عن 200000 فلسطيني للمعبر يوم 23 يناير 2008 بترتيب من حكومة حماس وذلك بعد أسبوع من حصار إسرائيلي كامل شل الحياة في غزة وحرمها من الكهرباء والوقود والغذاء وكل احتياجات الناس الضرورية.

أسئلة مهمة تبحث عن إجابات

لقد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرياً بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوماً وأوقع ما يقرب من 1500 شهيد وما يزيد عن 4000 جريح ودمر آلاف المنازل وهدم البنية التحتية وأدى إلى تلويث البيئة

بالآثار الناجمة عن غازات انبعثت من قنابل فسفورية وغيرها من مقذوفات محرمة دولياً – إلا لأغراض التجربة في أهالي غزة ومن على شاكلتهم – وتوقعات كثير من الأطباء والمختصين بأن تلك القنابل مخصبة باليورانيوم مما ستظهر آثاره بعد فترات تطول أو تقصر وتؤدي إلى إصابة الآلاف بأمراض سرطانية وأخرى غير معروفة.

إن توقف إطلاق النار لا يمثل حلاً للمشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على الحدود مع غزة، ولم تزل حالة الحصار على غزة كما هي فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حول القطاع براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، وحالة النشز الفلسطيني والانقسام بين الفصائل على حالها. كما أن تجاهل التعامل مع حكومة حماس في غزة لا يزال هو المسيطر على موقف إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة. وحتى مصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل، فإن حصاراً مضروباً حول وفود حماس التي تأتي للقاهرة فلا يلقاها سوى السيد/ عمر سليمان ولا تتاح لهم فرص اللقاء وزير الخارجية أو غيره من المسئولين، ناهيك عن أن يلتقوا بالرئيس.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً من أصحاب القمة لم تخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام.

وتثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات:

? أولها هل تظل مشكلة معبر رفح هكذا من دون حل وتظل مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المقذوفات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح "المصرية" وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

? وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها؟

? وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟

? وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

? وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟

? وهل يجوز أن تحرم حكومة حماس من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقاءها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا ترضى مصر أن تضع مصيرها بين أيدي الأوربيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

5. مصر وإسرائيل بعد 60 عاماً . . . . . مقارنة لا بد منها[139] !

احتفلت إسرائيل منذ أسابيع قليلة بمرور 60 عاماً على إنشائها، وشاركها الاحتفال قادة من دول مختلفة كان على رأسهم الرئيس الأمريكي بوش وقد جاء ليعلن مساندته الكاملة للدولة العبرية شريكة أمريكا في كفاحها من أجل الديموقراطية وضد الإرهاب، وكان بوش واضحاً في تأكيده على الاتفاق التام بين الدولتين في التوجهات والاهتمامات.

ومنذ أيام مرت في مصر الذكرى الواحدة والأربعون لهزيمة يونيو 1967 النكراء التي صورها قادة يوليو 1952 على أنها نكسة، وأننا خسرنا جولة ولم نخسر الحرب. مرت ذكرى الهزيمة على استحياء، ولم تنشط الصحف الحكومية ولا الإعلام الرسمي لتناول تلك الحرب الخديعة التي لم نهزم فيها إسرائيل بقدر ما هزمنا قادة يوليو 52.

وبعد أسابيع قليلة سينقلب الحال في مصر إذ تهل الذكرى السادسة والخمسون لحركة يوليو، وسوف نشهد الضجة الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام الحكومي تشيد بالإنجازات غير المسبوقة وترسم صورة زاعمة لمسيرة التطور والتحديث بفضل " الحركة المباركة " للضباط الأحرار التي تحولت إلى " ثورة" بقرار من قادتها .

وما بين الحدثين – احتفال الشعب الإسرائيلي بدولته، واحتفال الدولة الرسمية في مصر بثورتها – تبقى دلالات ومشاهد ومقارنات لا بد من التعرض لها بكل الصراحة والموضوعية حتى تتضح لنا معالم الطريق نحو المستقبل الذي نحلم به لبلدنا .

وتبدأ المقارنة المؤلمة بما كانت عليه كل من مصر وإسرائيل في 1952 !

- فقد كانت إسرائيل دولة ناشئة لا تزال تعيش مرحلة تفكير العصابات وأساليبها في العمل، وكانت تتصارع فيها توجهات متناقضة وفرق متعددة تريد كل منها أن تفرض نفسها في قيادة الدولة الوليدة، وكانت دولة لا يؤيد قيامها كثير من كبار الشخصيات اليهودية في العالم ومنهم ألبرت اينشتاين الذي رفض منصب رئيس الدولة في عام 1952 وقد عرضته عليه الحكومة الإسرائيلية بعد وفاة الرئيس الأول للدولة العبرية.

---

[139] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2008.

- وكانت دولة إسرائيل التي – ظل الإعلام العربي ينعتها ب "المزعومة" لسنوات بعد قيامها في 1948 – محصورة في مساحة الأرض التي حددها قرار مجلس الأمن الصادر في 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود والثانية للفلسطينيين، وكانت الضفة الغربية والقدس الشرقية ضمن مملكة شرق الأردن، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية فضلاً عن كل سيناء، والجولان ضمن الأراضي السورية.
- وكان عدد السكان لا يزيد عن بضع مئات من آلاف اليهود قدموا إلى إسرائيل في الأساس من الدول العربية وبعض دول أوروبا، وكان ما يقرب من مائتي ألف منهم يعيشون في خيام مؤقتة، وكان الغذاء والملابس والأثاث تخضع لنظام الحصص المقيدة نظراً لضعف موارد الدولة التي اعتمدت في الدرجة الأولى على الإعانات من يهود العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وكانت الأزمة الاقتصادية الخانقة سبباً لاتجاه بن جوريون رئيس الحكومة لعقد اتفاق التعويضات مع ألمانيا وبموجبه حصلت إسرائيل على عدة بلايين من المارك الألمانية وذلك رغم معارضة الكنيست الإسرائيلي وزعيم حزب حيروت مناحم بيجين وتبادل الرجلان الاتهامات بالفاشية والنازية. وفي تلك الفترة كان اعتماد إسرائيل أساساً على الزراعة فضلاً عن بعض الصناعات التقليدية ومنها المنسوجات. وكانت إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على التدفقات المالية الآتية من الخارج في شكل معونات، كما كانت تستورد معظم احتياجاتها وكانت صادراتها تتركز بالدرجة الأولى في الموالح [برتقال يافا !].

وعلى الجانب الآخر، كيف كانت مصر عند قيام حركة الضباط الأحرار؟

☑ كانت مصر دولة ملكية لها نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس وجود مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكانت التعددية الحزبية أساس العمل السياسي بحضور قوي لحزب الوفد – حزب الأغلبية الشعبية الساحقة –، وكانت الانتخابات البرلمانية هي أساس تداول الحكم بين الأحزاب.

✓ ورغم ما يسجل عن مفاسد الملك فاروق فقد كانت في الأساس مشكلات شخصية ولم يكن للملك سلطة حقيقية في إدارة شئون البلاد ولا كان يستطيع فرض إرادته على كل مقدراتها كما حدث مع حكام يوليو.

✓ كانت مشكلة مصر الأساسية في تلك الفترة هي استمرار الاحتلال البريطاني لجزء من الوطن في منطقة قناة السويس بعد انسحاب قوات الاحتلال من القاهرة والإسكندرية. ومع ذلك كانت

القوى الوطنية متصاعدة في مقاومة الاحتلال والفدائيون يمارسون أعمالهم البطولية ضد قوات الاحتلال وحكومة حزب الوفد تأمر بسحب العمال المصريين العاملين في معسكرات الإنجليز، وقوات الشرطة المصرية تخوض معركتها الباسلة التاريخية ضد الإنجليز في الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952.

- ✓ كانت المحروسة في الفترة ما قبل قيام حركة الضباط الأحرار منهيئة للانطلاق، فمؤسساتها الاقتصادية قائمة ومتطورة حيث كان بها جهاز مصرفي يتضح فيه دور بنك مصر باعتباره البنك الوطني الأول وما أنشأه من شركات في صناعات استراتيجية، وكانت بورصتا الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية وبورصة البضائع في ميناء البصل بالإسكندرية تعمل وفق آليات ذلك العصر، وكانت بواخر شركة البوسطة الخديوية التي يملكها أحمد عبود باشا تعبر المحيطات حاملة الركاب والبضائع، وشركات الغزل والنسيج في القلاع الصناعية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار تقدم للعالم أفخر أنواع الغزل والمنسوجات. بل كان علية القوم في دول أوروبا يتفاخرون بأنهم يدخنون السجائر المصرية. وكانت صادرات القطن المصري طويل التيلة هي أساس الاقتصاد الوطني. وقد تراكمت لمصر حتى تلك الفترة ديون على المملكة المتحدة بلغت ما يقرب من 400 مليون جنيه إسترليني الذي كان يساوي آنذاك 97.5 قرشاً مصرياً.
- ✓ كان بالمحروسة جامعة فؤاد الأول وجامعة فاروق الأول فضلاً عن الجامع الأزهر، وكانت مؤسسات التعليم المصرية هي قبلة الجميع من الدول العربية والإفريقية. وكانت دار الأوبرا المصرية تشهد على تقدم الفنون والآداب المصرية والتي يترأسها أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأحمد رامي وحسن والعقاد وناجي. وكانت صناعة السينما المصرية ناشطة والمسرح المصري يقدم أرقى العروض من خلال فرق يوسف وهبي وفاطمة رشدي وعزيز عيد والريحاني. كما ازدهرت الصحافة المصرية وصناعة الكتاب والنشر وأصبحت مصر قبلة العالم العربي في تلك الأمور.
- ✓ في تلك الفترة التي كانت إسرائيل تحاول إقامة كيان دولة بدلاً من المؤسسات العصابية الإرهابية التي استولت على أرض فلسطين وأخرجت منها أصحابها الأصليين، كانت مصر دولة ديمقراطية مستكملة الأركان تحكمها دستور 1923 ويسودها حكم القانون وتتطلع إلى مستقبل

اقتصادي زاهر بالرغم من تأثيرات وتدخلات سلطة الاحتلال البريطاني وسلبيات أحزاب الأقلية ومؤامراتها مع القصر الملكي.

? والآن، وبعد 60 عاماً أين تقف إسرائيل وأين نحن في مصر؟ دعونا نلقي نظرة على الجغرافيا قبل أن نتعرض إلى السياسة والاقتصاد. إسرائيل 2008 تتحكم في أغلب أرض فلسطين، فقد ضمت القدس الشرقية وتعتبر أن القدس الموحدة هي عاصمتها الأبدية ويؤيدها في ذلك حكام العالم الغربي حتى باراك أوباما الفائز بترشيح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية! كما تحتل إسرائيل هضبة الجولان السورية وتحاصر قطاع غزة حصاراً شاملاً ومستمراً، وتستبيح الضفة الغربية ليل نهار من دون أي مقاومة من عناصر السلطة الفلسطينية التي يرأسها رئيس يفاوض رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عام من دون جدوى، وتقيم الجدار العازل لتقتطع به مساحات مهمة من أرض السلطة الفلسطينية.

? كما نجحت إسرائيل في جعل سيناء منزوعة السلاح بفضل اتفاقية كامب دافيد. وبجميع المقاييس فإن إسرائيل اليوم هي القوة الأعلى صوتاً وتأثيراً في المنطقة يسعى العرب جميعاً لخطب ودها وهي تتمنع، ويعرض عليها قادة العرب مبادرة سخية وهي ترفضها وتضع الشروط المحققة لأهدافها متجاهلة تماماً الحقوق العربية. وفي الوقت نفسه لا تنقطع فيه الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة والتوغل في أراضي الضفة الغربية وعشرات الشهداء والجرحى والمعتقلين يومياً والتهديد بعملية عسكرية قاسية في غزة، واستمرار احتجاز عشرات الألوف من الفلسطينيين في سجون إسرائيل، فإن العرب وفي مقدمتهم مصر لا يزالون يعتبرون السلام هو خيارهم الاستراتيجي، ولا يزالون يمنون أنفسهم أن يصدق الرئيس الأمريكي وعده بقيام دولة فلسطينية قبل نهاية 2008!!!

? إسرائيل اليوم حسب ادعاءاتها - التي يصدقها العالم الغربي - هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة التي تنشر في دولها العربية النظم الأوتوقراطية والديكتاتورية. وتقول آلة الدعاية الإسرائيلية أن سكان إسرائيل نهاجروا إليها من أكثر من مائة دولة يتمتعون بحرياتهم السياسية والدينية ويبلغ غير اليهود منهم 5/1 عدد السكان ومنهم المسلمين والمسيحيين والدروز والبهائيين.

? ووفق المعلومات الإسرائيلية يتمتع السكان العرب في إسرائيل بحقوق متساوية مع المواطنين اليهود ويشاركون في جميع مناحي الحياة ويشغلون أعمالاً في كافة المجالات والمستويات ومنهم أعضاء في المحاكم

العليا، والعبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان للدولة الإسرائيلية. وتفاخر إسرائيل بأنها تطبق كافة الحقوق التي تضمنتها وثيقة الحقوق Bill of Rights وحقوق الإنسان في أمريكا.

? وحسب النظام الإسرائيلي يتمتع الإسرائيليون بحرية التعبير والتجمع والعقيدة. ويفاخر النظام الإسرائيلي أن العرب مواطني السلطة الفلسطينية لا يتمتعون بالحقوق والحريات التي يعيشها إخوانهم عرب إسرائيل. وهم في إسرائيل يعتبرون أن الصحافة فيها تتمتع بحرية واسعة عكس الحال بالنسبة للصحافة المقيدة حكومياً في معظم دول المنطقة المحيطة بإسرائيل.

? وحسب الطرح الإسرائيلي فإن المواطن في إسرائيل له حرية الاختيار في الانتخابات بين مرشحي أكثر من اثني عشر حزباً سياسياً من بينها أحزاب عربية حصلت في الانتخابات الأخيرة على ثمانية مقاعد في الكنيست. وتعتبر إسرائيل نفسها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع فيها المرأة بالمساواة التامة في كل الحقوق عكس كثير من البلدان العربية التي لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوقها السياسية وحتى ممارسة أنواع من النشاط كقيادة السيارات.

? وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي والعلمي نجد إسرائيل اليوم وقد تحولت من دولة تمثل المنتجات الزراعية فيها 70% من قيمة الصادرات في فترة الستينيات من القرن الماضي لتصبح الآن 3%، بينما تقفز صادراتها من برمجيات الحاسب الآلي إلى ما يقرب من 3 بليون دولار في 2005 بعد أن كانت تعادل الصفر في 1990، وبلغت صادرات منتجات التقنية العالية في 2003 مثلاً 9 بليون دولار. وحسب بيانات البنك الدولي لعام 2006 يبلغ الدخل القومي الإجمالي 49 بليون دولار تقريباً ونصيب الفرد حوالي 7500 دولار.

وفي المقابل،

☒ نرى المحروسة ما تزال تحكم بقانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما، ويعاني أبناؤها من مشكلات تثير الأسى إذ يضطرون للوقوف في طوابير لساعات طويلة للحصول على الخبز المدعم، وتعلن الإمارات العربية المتحدة عن تقديمها مليون طن قمح هدية لمساعدة مصر في مواجهة أزمة الرغيف، كما تزف الصحف المصرية لشباب مصر نبأ إنشاء مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، المزمع إنشاؤها في مدينة القاهرة الجديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة بتبرع من سمو الشيخ وأن دولة الإمارات قد وضعت شروطاً أهمها منح الوحدات لشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وطرح

الوحدات «مجاناً» أو بإيجار رمزي للمستحقين، وحسب تعبير "المصري اليوم" أن ذلك يأتي على خلفية "أن إنشاء المدينة يعد «مكرمة» - زكاة - من الشيخ خليفة للشباب.

مصر 2008 لا تزال تعاني من مشكلات تجاوزتها بمراحل دول العالم المتقدم - ومن بينها إسرائيل - ولا تزال حكومتها الذكية تفاضل بين أساليب توزيع الخبز وهل ينبغي بموجب الرقم القومي للمواطنين بينما لا يستخدم الرقم القومي في إثبات شخصية الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم، ولا يزال سجل الناخبين بعيداً عن التطوير باستخدام معلومات الرقم القومي وتقنيات المعلومات المتقدمة.

وفي مصر 2008 يمثل الفقراء ما يقرب من نصف عدد السكان ولا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 1360 دولاراً. ورغم انخفاض معدل زيادة السكان إلى 1.8% وثباته عند هذا المستوى منذ سنة 2000، لا تزال حكومة مصر الذكية تلوم المواطنين وتعلن أنهم سبب المشكلات الاقتصادية في البلاد نتيجة تكاثرهم.

وفي مصر 2008، عكس الحال في إسرائيل، لا يعلم المواطنون من سيكون رئيسهم القادم ولا من سيخلف الحكومة الحالية ولا متى ينبغي تغييرها، فكل تلك قرارات لا يشارك المواطنون في صنعها وإنما عليهم قبولها حين تعلن وفي الوقت الذي تحدده صاحب القرار.

وانك معك يا محروسة!

6. إسرائيل . . . وأسطورة القوة التي لا تقهر[140]!

في مقال سابق ضاقت المساحة عن طرح مجموعة من التساؤلات التي تدور في ذهن كل مصري وعربي حول العدوان الإسرائيلي ومستقبل الوضع في غزة، وبالأساس كانت التساؤلات كلها تدور حول مستقبل منطقتنا التي نعيش فيها في ظل عدوان إسرائيل الطاغي ضد إخوتنا في فلسطين وتصلبها في فرض رؤيتها بما يتفق ومصالحها ضاربة بعرض الحائط قرارات مجلس الأمن ومبادرات القمة العربية وجهود الوسطاء، فضلاً عن تهديدها المستمر لأمن واستقرار الوطن العربي ومستقبله.

إن قراءة الموقف تدلنا على أن توقف إطلاق النار في غزة لم تحل المشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على حدودها مع القطاع، ولم تزل حالة الحصار على أهل غزة كما هي، فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حولهم براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة والتوغل في مناطقها يتكرر برغم وقف إطلاق النار، ناهيك عن كل ما يجري في الضفة الغربية من انتهاكات واعتقالات للمواطنين بينما السلطة الفلسطينية لا تحرك ساكنا وهي بلا حول ولا قوة. كذلك فإن حالة النشر ذم الفلسطيني والانقسام بين الفصائل ما تزال على حالها ومع كل ما تبذله مصر في هذا السبيل فلا يبدو أن الصورة ستتحسن عما قريب.

ومما يزيد في تعقد الموقف ما تبديه كثير من الدول العربية – ومنها مصر – والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من تجاهل ورفض التعامل مع حكومة حماس في غزة، فضلاً عن الموقف الإسرائيلي المبدئي من إنكار شرعية حماس والتصميم على إبعادها عن الساحة تماماً سواء بالحرب أو بالحصار. ومصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل كما تدير حواراً بين الفصائل الفلسطينية بغية حفزهم لإقرار مصالحة وطنية، لا تعترف بحكومة حماس وتعتبرها انقلاباً على الشرعية التي ترى أن محمود عباس هو ممثلها.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً لم توجه له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام. من جانب آخر، لا تزال حماس تعلن

---

[140] نشر هذا المقال في صحيفة الوفد عام 2009.

عن انتصار لا يراه سواها، وتعتبر أن آلاف الشهداء والمصابين والمهددين بالموت نتيجة آثار القنابل الفوسفورية الإسرائيلية هم جميعاً ثمناً رخيصاً لقاء استمرار سيطرتها على حكم غزة الشهيدة.

وعلى الجانب الآخر، جاء باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ليخيب آمال الحكام العرب – حتى الآن على الأقل – الذين تمنوا أن يكون هو البطل المنقذ سيعيد الحق لأصحابه وينتصر لقضية فلسطين السليبة، فقد صمت طوال العدوان الوحشي على غزة طوال ثلاثة وعشرين يوماً، ثم كان التأكيد الوحيد في خطاباته بعد تنصيبه رئيساً هو الالتزام بأمن إسرائيل!

والتساؤلات كثيرة وملحة

في مثل الموقف الحالي الذي ينسم بالغموض إلى حد بعيد وتتداخل فيه أطراف متعددة كل منها له مصالحه الخاصة ويريد توظيف المأساة الفلسطينية لخدمة تلك المصالح، تثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات:

- وأول تلك التساؤلات هو هل حقيقة أن إسرائيل لا تزال هي القوة التي لا تقهر في المنطقة؟
- وهل كتب على العرب أن يظلوا في موقف الانتظار لما تسمح به الإرادة الإسرائيلية المنصلبة وأن يكون كل دورهم هو تقديم التنازلات والمبادرات من أجل إرضاء إسرائيل وهي ترفض وتتمنع؟
- وهل تظل القضية الفلسطينية معلقة على إرادة وتدخلات قوى دولية من دون أن يكون للفلسطينيين والعرب عموماً دور في حلها بما يعيد لهم حقوقهم المشروعة؟
- وهل تظل مشكلة قطاع غزة منحصرة في فتح أو غلق معبر رفح، وهل تبقى مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المتفجرات مما أثر على سلامة كثير من مباني رفح "المصرية" وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟
- وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق في أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها؟
- وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟

? وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

? وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟

? وهل يجوز أن يحرم الفلسطينيون سواء حماس غزة أو فتح رام الله من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها ؟

7. بناء القدرة الذاتية المصرية... هي الحل!

دعونا نتفق شئنا أم أبينا أن مصر هي مفتاح حل القضية الفلسطينية، بل وحل كل قضايا ومشكلات العالم العربي. ودعونا نتفق أيضاً أن أي ضعف أو وهن يصيب الموقف المصري يترتب عليه تفكك الموقف العربي كله وضياع قدرة العرب - وفي مقدمتهم الفلسطينيين - في مواجهة قوى الشر والعدوان ممثلة في إسرائيل ونواياها المعلنة والمعروفة في فرض سيطرتها على كامل المنطقة من النيل إلى الفرات، بل وزعزعة الموقف المصري بضرب مصالح مصر في القارة الإفريقية، والتآمر على تشويه علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وثمة مسألة مهمة تجب التوافق عليها بين العرب، القادة منهم قبل الشعوب، هي أن ما درجوا على إعلانه والتمسك به من "السلام هو الخيار الإستراتيجي" قد أفقدنا ورقة حيوية في الصراع مع إسرائيل. ولا أعني بذلك دعوة إلى الحرب، بل كل ما أريد التأكيد عليه أن أي تفاوض أو حوار سياسي يجري مع عدو مغتصب يفقد كثيراً من فعاليته إذا تخلى صاحب الحق منذ البداية عن وسيلة مهمة قد تحتاج أن يستخدمها كورقة ضغط ضد الطرف المغتصب، ناهيك عما تحدثه تلك المقولة من تخفيض سقف الحركة وتفكيك مواقف القوى الوطنية في دول المواجهة وحتى بين الدول الصديقة التي تريد المساعدة في دعم الموقف العربي.

ولعلنا نتفق كذلك على أن مصدر قوة الموقف الإسرائيلي يعود في جانب كبير منه ليس فقط لاعتمادها على الدعم الأمريكي غير المحدود والمساندة الأوروبية المستمرة، ولكن هناك مصدر مهم للقوة الإسرائيلية لا ينبغي أن نتغافل عنه هو ما تملكه إسرائيل من القوة العسكرية والعلمية والتقنية والاقتصادية، فضلاً عن نظام سياسي يتسم بدرجة عالية من الديموقراطية تفتقدها معظم إن لم يكن جميع نظم الحكم العربية. أضف إلى ذلك أن إسرائيل لم تتنازل أبداً عن خيار الحرب ولم تذهب إلى ما ذهبت إليه الدول العربية من استبعاد هذا الخيار. إن العرب بتسليمهم بلا مقاومة لخيار السلام الذي لا تختاره إسرائيل قد أغفلوا عنصراً محورياً في أي صراع وهو حشد القوى وتوجيه الطاقات البشرية والعلمية والاقتصادية لمواجهة احتمال جدلي يمكن أن يضطروا إليه في يوم من الأيام وهو الاستناد إلى القوة المسلحة لحسم تخاذل المواقف التفاوضية الممتدة إلى ما لا نهاية. ولنا في حرب أكتوبر - رمضان - المجيدة خير مثل يدلنا كيف أن تلك الحرب كانت آلية مهمة لتحريك القضية من سباتها وإعادة تذكير المصريين أولاً والعالم ثانيا أن القوة هي السلاح الماضي لتحقيق السلام.

ولا أظن ان القادة العرب لم يدركوا المعنى الجليل في قول الحق تبارك وتعالى " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"، وقوله سبحانه وتعالى " وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، فنراهم قد جنحوا للسلم بينما عدوهم وعدو الله لم يجنح له.

ونحن لا نقصد بحشد القوة والإعداد للحرب الحديث عن القوة العسكرية فحسب، بل إن مصادر القوة وأشكال الحروب تتعدد. فالقوة العلمية والاقتصادية وحشد طاقات المجتمع المدني وتوجيهها جميعاً للتفوق في مجالات الإنتاج وتطوير المجتمع وبناء القدرات الذاتية للأوطان، كلها مظاهر لحشد وتجييش القوى الوطنية لا تقل في أهميتها عن تطوير القدرات العسكرية وتكوين الجيوش النظامية.

إن تطوير نظم التعليم وتحسين جودة المؤسسات والبرامج والتقنيات التعليمية هي أساس جوهري في بناء قوة الدول. كما أن تنظيم المجتمع والقضاء على مصادر الفساد والسلبية والعشوائية ورفع المستوى الثقافي العام للمواطنين يضيف طاقات جوهرية للوطن بما يضيف قوة تفاوضية هائلة تجعل المفاوضات مع المعتدين متوازنة يتحقق بها لأصحاب الحقوق مقاومة ما يفرض عليهم من ضغوط وينجحون في تحرير أوطانهم بكفاءة قد لا تقل عما يمكن تحقيقه بالحرب والتدمير. إن القوة تحمي السلام ولن يتمكن العرب من الحصول على السلام العادل الذي ينشدونه من دون حشد مصادر قوتهم الاقتصادية والعلمية والثقافية والإيمانية.

هل ما تزال إسرائيل هي القوة الأعظم في المنطقة؟

لقد كانت إسرائيل تروج لمقولة أنها تملك جيشاً لا يقهر قادر على هزيمة الجيوش العربية مجتمعة كما حدث في 1948 و1967. وكانت بدايات تلك القوة العسكرية الإسرائيلية في العصابات المسلحة وأهمها "الهاجاناه"، ثم تطورت بعد حرب فلسطين 1948 لتشمل جيش الدفاع الإسرائيلي وسلاح الجو وقوات البحرية، وأصبحت تتعاون مع جهازي المخابرات الموساد والشاباك. وتطبق إسرائيل نظاماً لتجنيد الشباب الذكور لمدة ثلاثة أعوام والإناث لمدة عامين، وبعد الانتهاء من فترة الخدمة العسكرية الإجبارية ينضم المجندون إلى قوات الاحتياط ويؤدون تدريبات متعددة سنوياً حتى بلوغهم سن الأربعين، ويقدر عدد أفراد الجيش النظامي بحوالي 168000 يساندهم حوالي 408000 من جنود الاحتياط، ويعفي عرب إسرائيل – ماعدا الدروز – ورجال الدين من الخدمة العسكرية، ومن ثم ينضمون إلى "نظام الخدمة العامة" متضمناً برامج للخدمة في المستشفيات والمدارس وغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية. وفي مجال رصد القوة العسكرية الإسرائيلية كتب دافيد وود في 2002 أن إسرائيل تستطيع تحريك 19 فرقة من

القوات على الأرض مقارنة بثلاثة عشر فرقة تستطيع أمريكا حشدها في المنطقة. وأن طائرات F-15 وF-16 الإسرائيلية تستطيع القيام بثلاثة آلاف طلعة يوميا مقارنة بألف وسبعمائة طلعة تستطيعها القوات الجوية الأمريكية في المنطقة. وبشكل عام يؤكد الإسرائيليون أنهم يستطيعون الآن القيام بأي عمليات عسكرية من دون انتظار أن تهب أمريكا لنجدتها كما كان الحال في السابق.

واستمر العرب لسنوات طويلة متأثرين بوهم الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر حتى كان النصر المصري في حرب رمضان 1973 بما مثله من عبقرية عسكرية في عبور قناة السويس وإزالة سد بارليف، ثم انتصار المقاومة اللبنانية واضطرار الجيش الإسرائيلي للانسحاب من لبنان عام 2005، ثم الأداء المتميز لحزب الله في صد العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006، وأخيراً الصمود الأسطوري لشعب غزة الأعزل في مواجهة عدوان إسرائيل في ديسمبر 2008. وفي جميع تلك المعارك تأكد للعرب أن الجيش الإسرائيلي يمكن هزيمته وأن أدوات المقاومة قادرة على شل قدراته رغم تجهيزه بأحدث تقنيات الحرب وترسانة الأسلحة الأمريكية. إن فشل آلة الحرب الإسرائيلية المتكررة وإخفاقها في تحقيق الغايات السياسية التي تريد إسرائيل تثبيتها على أرض الواقع يثبت أن الانتصارات الحاسمة في الحروب الحديثة لا تتحقق بضخامة الجيوش وكم الأسلحة، ولكنها تتوقف على إرادة المقاومة والرغبة في النصر عند الشعوب وإرادة المقاومة عند القادة والحكام. ولعل ما نطق به جون بولتون سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السابق [2005-2006] في تعليقه على أداء إسرائيل في غزوتها الأخيرة ضد غزة يؤكد هذه النتيجة حين قال" أن إسرائيل يجب أن تفعل ضد حماس بأفضل مما فعلت ضد حزب الله، إذ أنه ببساطة، إن مجرد بقاء حماس سيجعلها تبدو وكأنها انتصرت – وهو ما يتجاهل كل الدمار الذي أحدثته إسرائيل. إنه بدون نتائج عسكرية حاسمة، سيكون دور الدبلوماسية ثانوياً".

كما يؤكد كثير من المراقبين أن القوة العسكرية لإسرائيل لم تؤدي إلى تحسين مركزها الإستراتيجي، وأن قدرتها على بناء إستراتيجيات فعالة قد تراجعت منذ السبعينيات واتضح ذلك القصور الإستراتيجي في غزو لبنان عام 1982 فضح انغماسها في أوهام إستراتيجية لا تستطيع تحقيقها على أرض الواقع.

وعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر إسرائيل وفق المصادر الغربية واحدة من أكثر البلاد المتقدمة اقتصادياً وصناعياً في منطقة جنوب غرب آسيا. ويقدر الناتج القومي الإجمالي في 2007 بما يقرب من 233 مليار دولار أمريكي وهي بذلك في المركز الرابع والأربعين على مستوى العالم. كما يصل الدخل الفردي إلى

33299 دولار وهو ما يمثل المركز الثاني والعشرين عالمياً، وتسجيلاً لتفوقها الاقتصادي فقد تمت دعوتها لعضوية منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون OECD في نفس العام. ورغم ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي مرشح للدخول في أزمات شديد خاصة في 2009، وفي ذلك يقول دافيد بودت المدير العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية "أن إسرائيل لم تشهد بعد قمة الأزمة الاقتصادية والمتوقع أن يكون عام 2009 شديد البرودة وعاماً غير سعيد". وبتوقع انخفاض الصادرات الإسرائيلية ومن ثم اضطرار كثير من الشركات لإغلاق مصانعها وتسريح أعداد كبيرة من العمال، وأن الاستهلاك العام سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الحياة.

وفي المجال العلمي فقد حققت الجامعات الإسرائيلية مراكز متقدمة في قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، وتحتل إسرائيل المركز الثالث عالمياً في عدد المواطنين الحاصلين على درجات جامعية إذ يبلغون 20% من السكان، كما كانت هجرة أكثر من مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل في أعوام السبعينيات من القرن الماضي سبباً مهماً في نهضة قطاع التكنولوجيا العالية حيث كان 40% منهم من خريجي الجامعات. كذلك حصل أربعة علماء إسرائيليين على جائزة نوبل. ومع ذلك فقد فشلت هذه المستويات العلمية والتكنولوجية العالية في تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على القوات المصرية في حرب 1973 ومقاتلي حزب الله في 2006 والمجاهدين الفلسطينيين عبر الانتفاضة الأولى والثانية ثم في مجزرة غزة 2008.

ومحصلة القول، إن إسرائيل ليست هي القوة الأعظم في المنطقة، ويمكن لمصر والعرب أن يواجهوا صلفها وعدوانها بمواقف أكثر حزماً وتحققوا في مواجهتها مراكز إستراتيجية أكثر تقدماً لو أخذوا بأسباب القوة وبناء قدراتهم الذاتية، وتخلصوا من الميل لتقديم التنازلات بلا مقابل.

8. لماذا تعثرت ثورة يناير 2011 ؟

هذه هي الأسباب:

- ☒ قرار حسني مبارك عند تنحيه عن منصبه كرئيس للجمهورية تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شؤون البلاد" بالمخالفة لنص دستور 1971 الذي أقسم على احترامه، حيث نصت مادة 84 أنه "في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة. ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية. ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة".
- ☒ قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعادة تشكيل لجنة التعديلات الدستورية وجعل رئاستها للمستشار طارق البشري بعد أن كانت وفق القرار الأصلي الذي كان قد أصدره نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان برئاسة المستشار سري صيام ! وقد ترتب على إعادة تشكيل اللجنة دخول أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين هما صبحي صالح المحامي الإخواني شديد الأخونة، و د. عاطف البنا الذي كان محسوباً على حزب الوفد ! وفضلاً عن ذلك ضمت اللجنة المستشار حاتم بجاتو الذي تم تعيينه وزيراً في التعديل الأخير لحكومة هشام قنديل قبل أسابيع قليلة من عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية في 3 يوليو 2013 !
- ☒ الاستمرار في إجراءات تعديل بعض مواد في دستور 1971 كان مبارك قد اقترح تعديلها في خطابه الأول يوم 28 يناير 2011 في محاولة لامتصاص غضب الجماهير ومطالبته بالتنحي. ورغم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان قد أعلن في بيانه الأول يوم 13 فبراير 2011 تعطيل دستور 1971 إلا أنه الخاز إلى قرارات لجنة طارق البشري وتم إجراء استفتاء 19 مارس 2011 على تلك التعديلات لدستور "معطل" ! ! !
- ☒ إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 تبنى فيه توصيات لجنة البشري كاملة وأهمها ما نصت عليه من ضرورة قيام أول مجلسين للشعب والشورى بتم انتخابهما باختيار – وذكر في موضع آخر بانتخاب – مائة عضو للجمعية التأسيسية التي ستقوم بوضع دستور جديد، وبذلك الخاز المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى فكرة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع

دستور جديد للبلاد محل محل دستور 1971 "المعطل"، وذلك رغم الاتجاه العام كان سائداً بين الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية المطالبة بضرورة وضع دستور جديد قبل إجراء الانتخابات التشريعية!

☒ انحياز المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مطلب جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من الأحزاب السلفية، وقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في 2012 وقبل أن يُعد دستور جديد للبلاد ومن ثم جرى انتخاب أول رئيس للجمهورية بعد الثورة في ظل دستور تم تعطيله بقرار نفس المجلس الأعلى للقوات المسلحة!!!

☒ التهاون في تطبيق شروط تأسيس الأحزاب السياسية التي نص عليها القانون رقم 40 لسنة 1977 وخاصة ما جاء في المادة 4 من عدم جواز قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم 23 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة. وبذلك تم السماح بتأسيس أحزاب دينية كان من أهمها حزب "الحرية والعدالة" الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وحزب "النور" السلفي، وقد تمكنا من الفوز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب 2011 ومجلس الشورى 2012، ومن ثم تحكما في تشكيل "الجمعية التأسيسية" التي أنتجت دستور 2012 الإخواني!!!

☒ الانسياق إلى فكرة المحاكمات الجنائية لمبارك ورموز نظامه بتهم قتل المتظاهرين في أيام الانتفاضة الشعبية التي بدأت في 25 يناير أو اتهامات بالفساد وإهدار موارد البلاد، مما كان من الصعب إثباته ومن ثم توالت أحكام البراءة للجميع من أول مبارك وتجليه، وأساطين الحكم أيامه.

والسبب هو عدم إجراء محاكمات سياسية بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات وتعطيل الحياة الحزبية والإلغاء الفعلي لمبدأ التعددية السياسية وإهدار أسس الديموقراطية والمواطنة وتجميد الدستور، وعدم احترام مبادئ استقلال القضاء والجامعات وسيادة القانون!

وبتأثير تلك الأسباب مجتمعة حادت ثورة 25 يناير 2011 عن مسارها الذي تمناه المصريون.

المشهد السياسي المصري 2017

تمر مصر الآن بمنعطف خطير يهدد حاضرها ومستقبلها، ويعيش السواد الأعظم من أبنائها ظروفاً اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة. وتتعقد الأمور في مصر أكثر نتيجة الفراغ السياسي وغياب دور الأحزاب والقوى السياسية، وانحصار منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن توجهات الدولة غير المتحمسة للتحول الديموقراطي وغير الداعمة لمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان!

وتبدو مظاهر ذلك المنعطف في أمور عبّر فيها رئيس الجمهورية أن مصر "ليست دولة ولكنها شبه دولة، وأن مؤسسات مصر هي أشباه مؤسسات".

وزاد رئيس الجمهورية بأن خاطب المصريين وذكرهم بأنهم "فقراء"، وردا على سؤال بشأن حقوق الإنسان في مصر خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون في باريس، يوم 24 أكتوبر 2017، قال رئيس الجمهورية: "لا يجب أن نقص حقوق الإنسان سياسيا فقط". وأضاف قائلاً "إننا في مصر ليس لدينا تعليم جيد ولا علاج جيد ولا تشغيل وتوظيف جيد، ولا إسكان جيد"! وأضاف سيادته قوله بما معناه "أننا نفتقد الوعي الحقيقي المفترض ترسيخه في نفوس المصريين". واستطرد رئيس الجمهورية "نحن لا نهرب من الإجابة عن حقوق الإنسان، لكن يجب وضع مصر في سياقها الطبيعي، لدولة في ظروفها، فنحن لسنا في أوروبا، بتقدمها الفكري والثقافي والحضاري والإنساني. نحن في منطقة أخرى".

ذلك هو أخطر - كما أنه أصدق - تعبير عما آلت إليه الأوضاع التي يعيشها المصريون!

ومنذ عزل د. محمد مرسي بدأت الموجة الأولى من الإرهاب[141] اعتراضاً على "الانقلاب العسكري" الذي أطاح بمرسي في 3 يوليو 2013، واستمرت العمليات الإرهابية في مختلف محافظات مصر فجرها الإخوان المسلمين دفاعاً عما أسموه "الشرعية" التي غابت في رأيهم بعزل "الرئيس المنتخب مرسي"!

ثم مع بداية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس السيسي، تصاعدت الموجة الإرهابية في كل أنحاء الوطن واستمرت حتى الاقتراب من نهاية تلك الفترة الرئاسية وكان أحدثها مجزرة الواحات يوم 20 أكتوبر 2017 التي راح ضحيتها ما يقرب من عشرين من ضباط الشرطة، ثم وقعت المجزرة الأكبر في تاريخ الإرهاب في

---

[141] دأب أعضاء الجماعة الإرهابية على استخدام تعبير "الانقلاب العسكري" على ثورة 30 يونيو 2013 وعزل محمد مرسي.

مصر يوم الجمعة 24 نوفمبر 2017 بالهجوم على مسجد الروضة بمدينة العريش في سيناء وقتل 310[142] وإصابة 128 من المصلين أثناء خطبة الجمعة!!!!!

والمهم والأخطر ما تجدد الحديث عنه بعد عملية مسجد الروضة وهو قضية صفقة القرن التي جاء ذكرها في لقاء الرئيس السيسي مع دونالد ترامب في البيت الأبيض يوم 3 إبريل 2017 حيث قال الرئيس لترامب: "سنجدني بكل قوة ووضوح داعماً لأي مساع لإيجاد حل للقضية الفلسطينية في (صفقة القرن)، ومنأكد أنك تستطيع أن تحلها"، ورد "ترامب" قائلاً: "سنفعل ذلك سوياً، سنحارب الإرهاب سوياً وسنمتد صداقتنا طويلا".

وكانت الصدمة في نهايات العام 2017 هي إعلان قرار الرئيس الأمريكي ترامب يوم الأربعاء 6 ديسمبر 2017 "القدس" عاصمة أبدية للدولة الصهيونية وتوجيه تعليماته إلى وزارة الخارجية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ثم أكد ترامب تصميمه على المضي إلى نهاية الشوط في تمكين إسرائيل من تهويد القدس وطمس ما تبقى من هويتها العربية حين وجه باستخدام حق "الفيتو" لإبطال مشروع القرار المصري في مجلس الأمن والمطالب بإلغاء قرار ترامب بشأن القدس لتعارضه مع قرارات المجلس السابقة!!!!

الملامح المهمة للمشهد السياسي

☒ غياب الرؤية الشاملة لمسيرة الوطن بعد الخلاص من حكم جماعة الإخوان المسلمين، وذلك على الرغم من أن الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي المشير عبد الفتاح السيسي كانت قد أطلقت "رؤية السيسي لمستقبل مصر" ثم اختفت تلك الرؤية كما اختفي الموقع الإلكتروني لحملة السيسي الانتخابية.

[142] جاء في كلمة اللواء توحيد توفيق مساعد وزير الدفاع أمام اجتماع رؤساء أركان الحرب لدول التحالف الإسلامي الذي انعقد في الرياض يوم 26 نوفمبر 2017 أن عدد شهداء تلك المجزرة بلغ 350 شهيداً.

وبرغم إطلاق ما سمي "رؤية مصر 2020 / 2030 " إلا أن نتائجها غير واضحة، ولا يبدو أداء الدولة متفقاً معها .حتى الآن.!!

- ☒ برغم أن الدستور قد نص على صلاحيات محددة لرئيس الجمهورية، كما نص على دور واضح للحكومة بما تجعلها شريك في مسئوليات الحكم مع رئيس الجمهورية حيث يكون نظام الحكم وسطاً بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، إلا أن الممارسة الفعلية منذ انتخاب الرئيس السيسي جعلت النظام أقرب كثيراً للنظام الرئاسي وبعدت به كثيراً عن طبيعة النظام البرلماني، الأمر يؤكد إن الحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ما تزال في الواقع المصري أقرب إلي كونها "أداة معاونة للرئيس" تتلقى "التوجيهات" وتحاول التنفيذ، ولم تكن الحكومة في أي وقت "شريك" للرئيس كما أرادها الدستور ،
- ☒ وبرغم أن الدستور لم يرد فيه نص على منصب نائب أو نواب لرئيس الجمهورية، فإنه في ذات الوقت لا يمنع في وجود نائب أو أكثر للرئيس، ولا يمنع بالتالي من وجود فريق رئاسي على مستوى عال من الخبرة والكفاءة يضم مساعدين ومستشارين للرئيس ويتولون دراسة ومتابعة الموضوعات الحيوية بالنسبة لمسيرة الوطن وهم متخصصون في مجالات علمية وسياسية واقتصادية قد لا تحيط بها الرئيس !
- ☒ وكذلك الحال فيما يتعلق بمجلس النواب الذي حدد له الدستور في مادته رقم 101 مهام رئيسة هي: سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور.
- ☒ ويؤكد الواقع المصري أن مجلس النواب ومنذ تشكيله وانعقاده الأول في يناير 2015 لم يمارس تلك السلطات على النحو الذي كان متوقعا من أول مجلس تشريعي "حقيقي" بعد 2011 ! تجمد المشهد السياسي وضآلة تأثير الأحزاب والقوى السياسية وتشرذمها وابتعادها عن المشاركة المجتمعية، مع تجاهل الدولة لوجودها . في نفس الوقت ما يزال تجاهل النص الدستوري بعدم جواز تأسيس أحزاب على أساس ديني أو طائفي قائماً ! ! !
- ☒ تعقد المشكلة الاقتصادية وخطورة التداعيات السلبية لما أطلق عليه "برنامج الإصلاح الاقتصادي" وتحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصري وارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق، وتصاعد

الدين الإجمالي العام وخاصة الدين الخارجي والاعتماد شبه الكلي من الدولة على الاقتراض الخارجي، مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ حسب التقرير الشهري للبنك المركزي عن شهر يونيو 2017، قفز إجمالي الدين الخارجي لمصر إلى 73.9 مليار دولار بنهاية مارس الماضي مقابل 67.3 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2016 ! ! !

- ☒ استمرار أحداث العنف وما أُصطلح على تسميته ب "الإرهاب" المنسوب إلى جماعة الإخوان المسلمين تارة، وإلى الجماعات التكفيرية مثل داعش وغيرها تارة أخري.
- ☒ شيوع نظرية " المؤامرة" في الخطاب الرسمي والتوسع في مفهوم "أهل الشر" ليشمل كل المخالفين والمعارضين من مصريين وغيرهم في الداخل والخارج، وتعاظم محاولات تأكيد هذه النظرية باعتبارها سبب كل المشكلات التي يعانيها المصريون، ومحاولة الدولة تصدير هذا المفهوم أيضاً إلى الدول والحكومات الأجنبية وإلى المنظمات الدولية التي تبدي عدم ارتياح إلى سلوك الدولة المصرية خاصة في قضايا "حقوق الإنسان" !
- ☒ تصاعد الانتقادات الدولية ومن منظمات حقوقية دولية ومحلية لحالة حقوق الإنسان في مصر، وتكرار صدور تقارير بعضها من المفوضية العامة لحقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة تبرز انتشار التعذيب في السجون وأقسام الشرطة المصرية.
- ☒ التأميم الفعلي للإعلام المصري من الصحف والفضائيات التابعة للدولة والخاصة والمستقلة، واستحواذ كيانات تابعة لمؤسسات سيادية على كل الفضائيات الخاصة تقريباً وتسييرها بما يتوافق مع التوجهات الرسمية.
- ☒ إغلاق الكثير من المواقع الإخبارية المصرية والأجنبية على شبكة الإنترنت والتي تعارض توجهات الدولة، وخاصة الكثير من المواقع التي تديرها منظمات حقوقية مصرية ودولية.
- ☒ تجاهل الدولة للانتخابات المحلية والتي تم حلها في 2011 بناء على حكم القضاء الإداري، وكذا تجاهل تفعيل المرسوم بقانون 116 لسنة 2011 بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للانتخابات المحلية وإجراء الانتخابات التي وعدت بها الحكومة منذ سنوات ولم تفي بالوعد !
- ☒ عدم الالتفات الكافي لمشروعات انتاج الطاقة الشمسية بالرغم من أن مصر من أكثر الدول الواعدة في ذلك المجال، والتوجه إلى إقرار مشروع الضبعة لإنتاج الطاقة النووية رغم مشكلاتها في مختلف دول

العالم وتكلفة المشروع الذي يتم تمويله بقرض روسي يبلغ خمسة وعشرين مليار دولار فضلاً عن تكاليف التشغيل والصيانة والتحديث.

- تزايد خطورة مشكلة العجز المائي وفشل الدولة في إدارة المفاوضات مع أثيوبيا في موضوع "سد النهضة" واعتراف وزير الري المنشور في صحيفة الأهرام يوم الاثنين 27 نوفمبر 2017 بأن إثيوبيا أعلنت إعلان إثيوبيا بشكل منفرد عام 2011 بناء سد النهضة بعيدا عن التوافق وبشكل منفرد ودون أي إخطار مسبق. !
- استغراق طاقات القوات المسلحة في مشروعات مدنية لا تعجز عن تنفيذها الشركات والكيانات المتخصصة في القطاع الخاص أو القطاع العام والقطاع المدني بشكل عام !
- استفحال مظاهر الفساد المالي والإداري في الجهاز الإداري للدولة، وتخلف النظم الإدارية والمالية بذلك الجهاز، افتقاد القيادات الإدارية الفاعلة والقادرة على التطوير والتحديث والارتفاع بقدرات وإنتاجية أجهزة الدولة.
- عدم الاستفادة بالتقنيات المتجددة والمتاحة لكثير من أجهزة الدولة وتقادمها دون أن تحقق المستهدف منها في تطوير وتسريع وضبط الأداء في مؤسسات الدولة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.
- التعلل الرسمي بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها السبب الرئيس في التهام عوائد التنمية، على حين أن المشكلة ليست في الزيادة العددية للسكان، بل هي في تدهور خصائصهم التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، والفشل في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة، كل ذلك فضلاً عن الفشل الرسمي في خلق الوظائف وتطوير نظم وآليات التوظيف.
- ويزيد من خطورة مظاهر "المشكلة السكانية" توزيع السكان غير المتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فترى السكان مزدحمين في مناطق فقيرة في الموارد وغير متواجدين في مناطق التنمية الغنية بالموارد.
- قصور وتخلف أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، وتقليدية الحلول للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأرض الزراعية، والعدوان على النيل وتلويثه بالقاذورات ومخلفات المصانع وغيرها. كل ذلك

يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

☒ ومع بقاء تلك الملامح السلبية للمشهد الوطني في مصر دون حل أو علاج، تصبح مسيرة التنمية الوطنية الشاملة والتحول الديموقراطي والتقدم نحو المستقبل كلها أموراً أقرب إلى المستحيلات منها إلى الممكن!!!!

ونحن نقترب من نهاية عام 2017 وقد مضى أكثر من خمسة عشرة عاما على الأحداث التي تناولتها مقالاتي، وسقط نظام مبارك، وانتهت إدارة شؤن البلاد بواسطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وسقط نظام مرسى وجماعة الإخوان المسلمين وانتهت فترة الرئيس المؤقت للجمهورية المستشار عدلي منصور، وقاربت فترة الرئاسة الأولى للرئيس المنتخب عبد الفتاح السيسي على الانتهاء.....، لاتزال أسباب انذاري لمصر قائمة!!!!!!!

الفصل التاسع

توثيق بالفيديو

لأهم أحداث وصف مصر بالعربي !

https://youtu.be/Ds822IJrEDM

https://youtu.be/kjsML1ERa3s

https://youtu.be/WE0tGQZJXQg

https://youtu.be/3_BR6ywZQ54

https://youtu.be/xSsVDdFICk8

https://youtu.be/tKYLMsXovEc

https://youtu.be/lQ3Ba_Gv_S4

https://youtu.be/vhiV35Dz-QU

https://youtu.be/2M_8yysRabs

https://youtu.be/hp6nx7wJRZk

https://youtu.be/ccuGRBf5SI8

https://youtu.be/-pDNZpOZOMo

https://youtu.be/VQ2WXqxhH8U

https://youtu.be/kWr6MypZ-JU

https://youtu.be/Ux5AII_fpDI

https://youtu.be/_6YfGhG2Sno

https://youtu.be/le8UEGuKOB8

https://youtu.be/RWrKdOmDVuO

https://youtu.be/KWw-_ye2vFs

https://youtu.be/V6iV-4h4etU

https://youtu.be/rhu6wPG8qXs

https://youtu.be/TFI7Vy5yRV8

https://youtu.be/VefPrZ9TSOs

https://youtu.be/NvnW3j1HiqU

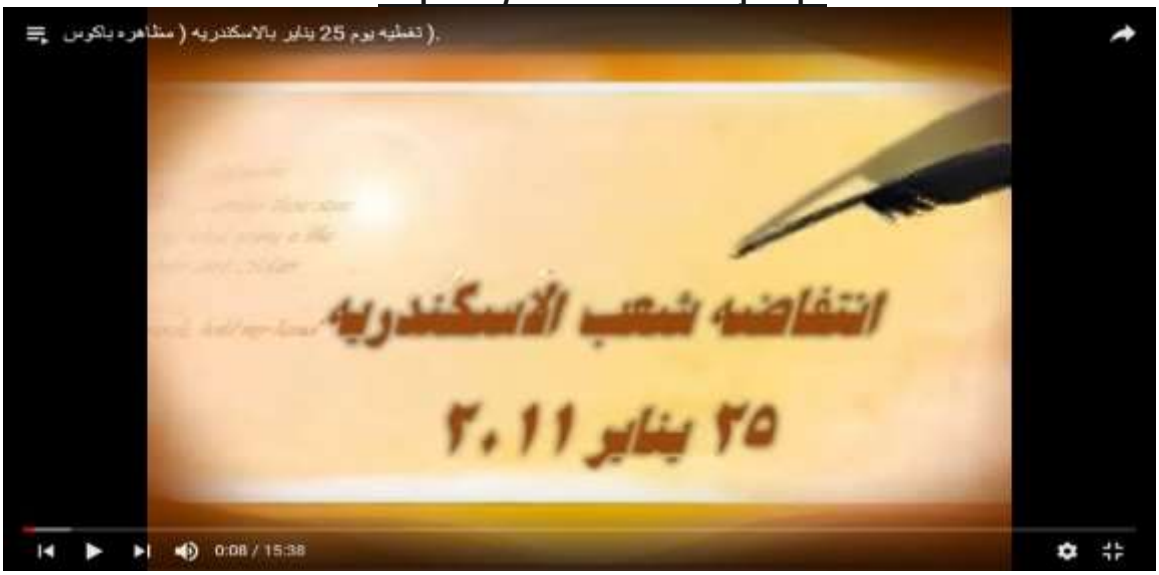

https://youtu.be/7i4G45P9J9Y

https://youtu.be/OkMsRKUEjfU

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

https://youtu.be/0AgpbsTZ4R8

https://youtu.be/Gs2IBTCt9to

https://youtu.be/-YYUhs6b0ts

https://youtu.be/oHlveyYZcE0

https://youtu.be/NXPSm7M5N88

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

https://youtu.be/2HHPl3o7i0g

بيانات وإعلانات دستورية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

البيان رقم 1

https://youtu.be/JrgOYc8mHpM

البيان رقم 2

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

البيان رقم 3

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

بيان يوم 12 يوليو 2011

https://youtu.be/niRSmZmRXC4

البيان رقم4

https://youtu.be/11DeEgKquoc

البيان رقم5

https://youtu.be/1enlBhaMgKk

البيان رقم 6

https://youtu.be/9mlpCMfy1RO

بيان 21 نوفمبر 2011

https://youtu.be/Plyd5g8WAxo

الإعلان الدستوري في 13 فبراير 2011

https://youtu.be/27q_pRaWGM8

الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/vqxb4_dyrbo

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

https://youtu.be/PW18kjpv-L4

المؤتمر الصحفي في 9 إبريل 2011

https://youtu.be/0o-Tvz-c6xU

https://youtu.be/XoqB_DDQ9hc

https://youtu.be/88w4xMEI3II

https://youtu.be/hWzvQnvY_Lw

https://youtu.be/i8wf7wprWsc

https://youtu.be/DOppf-VDSRk

https://youtu.be/_KqlRaetKy8

https://youtu.be/TYRP-bNjSXo

https://youtu.be/8NuqtlyHLnY

https://youtu.be/xFBAE2lI12E

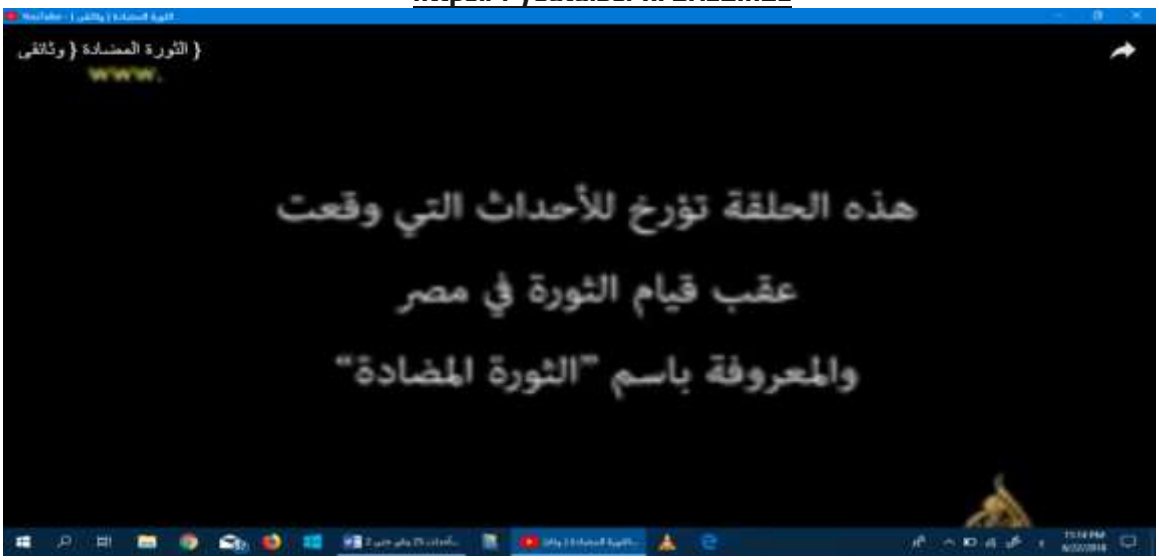

https://youtu.be/8jzrdTKQkFM

مؤشرات الثورة المضادة

https://youtu.be/rDFtYnvQOSU

https://youtu.be/LiS1crLfZW4

https://youtu.be/bBLHOtzcc9g

https://youtu.be/VbXSq_tiJWs

https://youtu.be/waM81u2mKNk

https://youtu.be/aVuAaJvxfYg

https://youtu.be/dSVlqggmiMM

https://youtu.be/6U6M6McedTY

حكومة د. عصام شرف الأولى

https://youtu.be/j0h8RLbmaE0

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

مبارك يحذر من استيلاء الإخوان على الحكم إذا هو تنحى ! !

https://youtu.be/b3ddbwKqEl

مؤتمر الوفاق القومي مايو 2011

https://youtu.be/TmJA7gKqlzk

وبعده مؤتمر الحوار الوطني في 22 مايو 2011

https://youtu.be/NtCQvVETcME

https://youtu.be/MNTR29oNMOQ

https://youtu.be/OkZrYWZVtCE

https://youtu.be/Gs2IBTCt9to

https://youtu.be/fnk8qT2bBfw

أسباب قيام الثورة

https://youtu.be/pZKsy3mrzoQ

https://youtu.be/EnUaQOZSrHg

https://youtu.be/htwzdz1SiW8

https://youtu.be/Tb5f1cjZNpc

https://youtu.be/9fhNX7R4Dk0

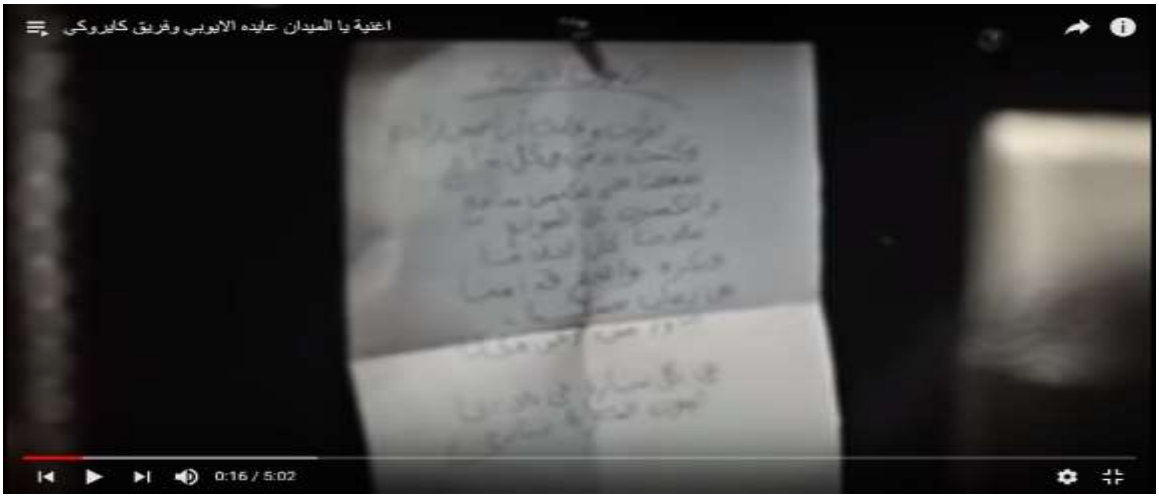

https://youtu.be/hp6nx7wJRZk

بيان تنحي مبارك عن الحكم

https://youtu.be/feF8DGk_0-I

ورأي الممثل أحمد بدير وبكائه على تنحي مبارك

https://youtu.be/dEQqphgNNH8

https://youtu.be/l7i4AJH8_8Y

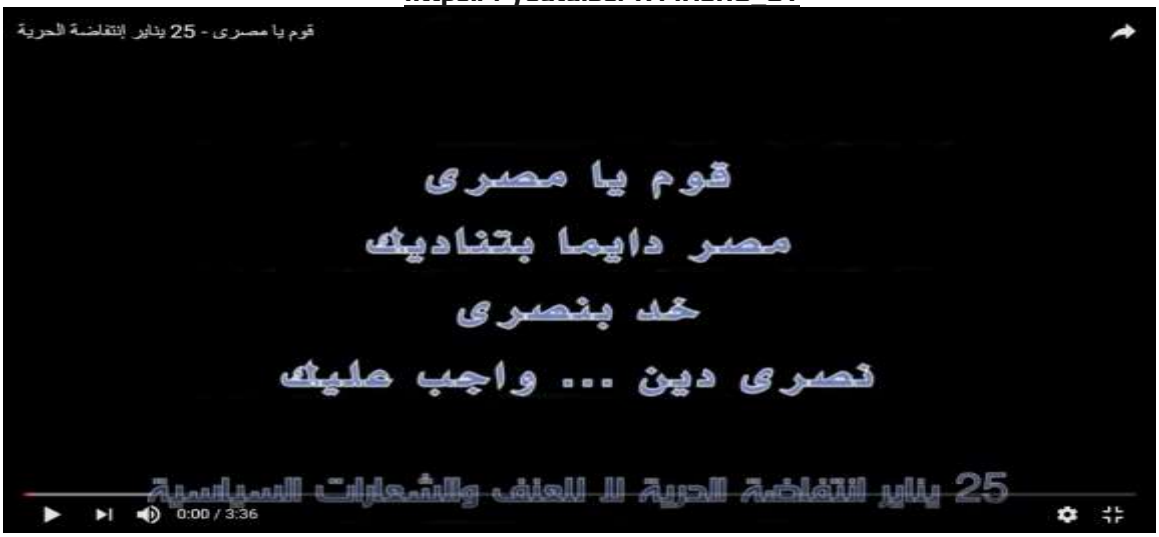

https://youtu.be/a7YTvQASM_A

https://youtu.be/dS5stvi2Ohk

https://youtu.be/IWxLDPX5DOM

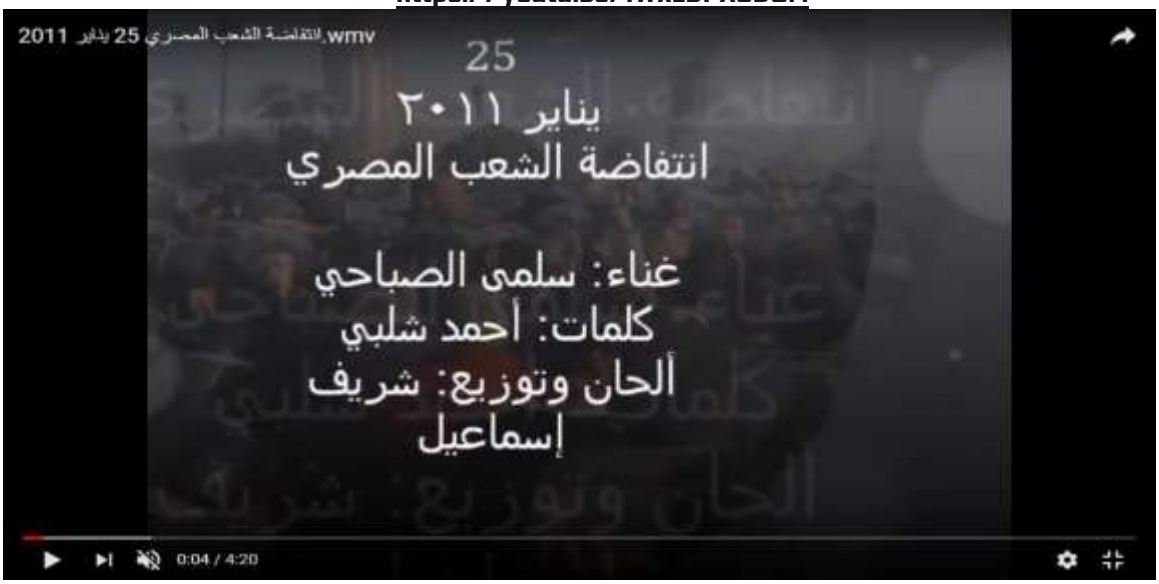

https://youtu.be/tXMHWLoj_mg

https://youtu.be/OPA2XUiHkn4

https://youtu.be/G_iRdVPKhws

https://youtu.be/uJ8unrke7jU

https://youtu.be/2lkZflcuN_A

https://youtu.be/9-ug9HhRGQY

https://youtu.be/skGv3AtoNLg

https://youtu.be/_Fr2c44ulWo

https://youtu.be/mm070uCl83o

https://youtu.be/qR8gs5TMQo4

خطاب عمر سليمان لم يعرض!

https://youtu.be/fUXny5_F21A

https://youtu.be/CutUSvlOwsA

https://youtu.be/V5Y2GwPkKtU

https://youtu.be/iXGoHP2TBgU

https://youtu.be/d7wNcB8TtPs

https://youtu.be/x0odl7PF_Xc

https://youtu.be/Y5wjCl2YRag

https://youtu.be/F3_D4Tgk13o

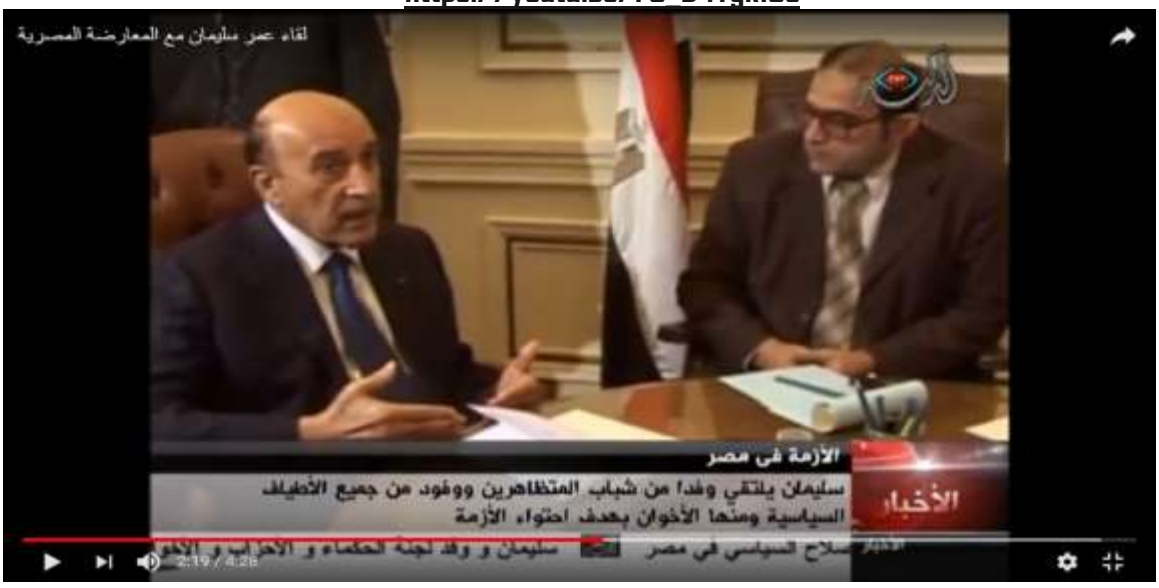

https://youtu.be/SpS_vD7_W_M

https://youtu.be/t_R1GXmvcCE

https://youtu.be/VLsWDPGx-tc

https://youtu.be/_s_-Xnm9zOQ

https://youtu.be/Bf8KgAflCOc

800

حوار عمر سليمان مع التليفزيون المصري يوم 3 فبراير 2011[143]

https://youtu.be/7ghy5f0v25g

https://youtu.be/SMGVTJ_grRw

https://youtu.be/ylbUQjUuYDc

[143] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110203_egypt_solieman.shtml

https://youtu.be/yGdQOfdQiTM

https://youtu.be/p0n0_x8sHfk

https://youtu.be/RmBxa8E37OY

https://youtu.be/BiNs7gqXDxk

https://youtu.be/Y5wjCl2YRag

https://youtu.be/68BZXas53cA

https://youtu.be/GqblDVdvDQg

https://youtu.be/AWkFUIXZq5Q

https://youtu.be/i-zv9y3zT78

https://youtu.be/-TrWBduO-SA

https://youtu.be/PwDDPkZQR34

https://youtu.be/JMxDTR2sUHk

https://youtu.be/U6epg7kA9zA

https://youtu.be/oHlveyYZcE0

https://youtu.be/kQwFuU4PV3g

https://youtu.be/TOi5AOiW4aU

https://youtu.be/t5DivlkNQIo

https://youtu.be/HbmTcrgoqrQ

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

https://youtu.be/zigQCfc97xc

https://youtu.be/g8nrxAewV04

https://youtu.be/0UrtJDFRfIA

https://youtu.be/NTAx1VZszog

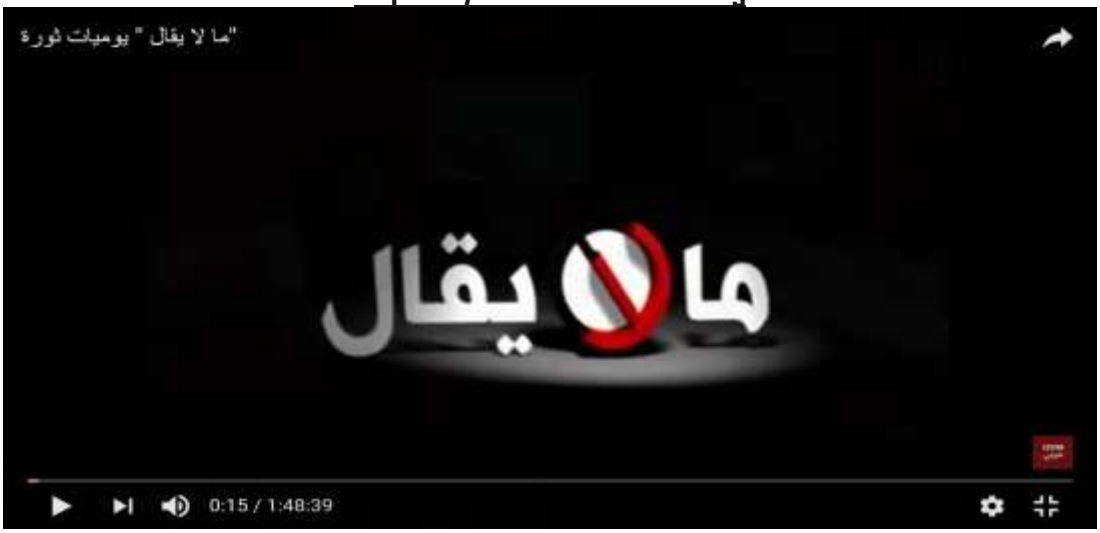

https://youtu.be/4A3OHSA_YkA

https://youtu.be/LI5fNqaKABO

https://youtu.be/8k7WRFqfNbU

https://youtu.be/sNVsvEo46YY

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

https://youtu.be/oVMtd164PtQ

https://youtu.be/_Eue3Oc-NC8

https://youtu.be/qqCVLyn7nQA

https://youtu.be/fC1K5rQaMeA

جميع رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من 1–73

https://youtu.be/nS474tsEbX4

https://youtu.be/fhqZl78u0Es

https://youtu.be/Doh408Z5zP4

https://youtu.be/dk08RmUCloU

https://youtu.be/matoq1nWDCU

https://youtu.be/4jGlecpbB9A

https://youtu.be/NRWJHxGOXDE

https://youtu.be/Db3iYPMuxGg

https://youtu.be/2MydLGughLQ

https://youtu.be/F-kh2aLijxc

https://youtu.be/NSDiNRm6cyI

https://youtu.be/zBbi5cdvPSc

https://youtu.be/BmL9dR15DI4

https://youtu.be/5BQxBEOy7kc

https://youtu.be/BhEBZGfdrhU

رأي صفوت الشريف في ثورة 25 يناير ! ! !

https://youtu.be/BdeLGASWtDY

وائل غنيم يبكي شهداء الثورة ! ! !

https://youtu.be/2Xaf68RcFes

https://youtu.be/kulyrFS7gAk

https://youtu.be/HKduMkStbVs

https://youtu.be/t-7aWRVp98A

ماذا قال رؤساء العالم عن ثورة المصريين؟

https://youtu.be/pUD40-qqwP0

https://youtu.be/UGd56GFyApg

https://youtu.be/94lnN55Sjaw

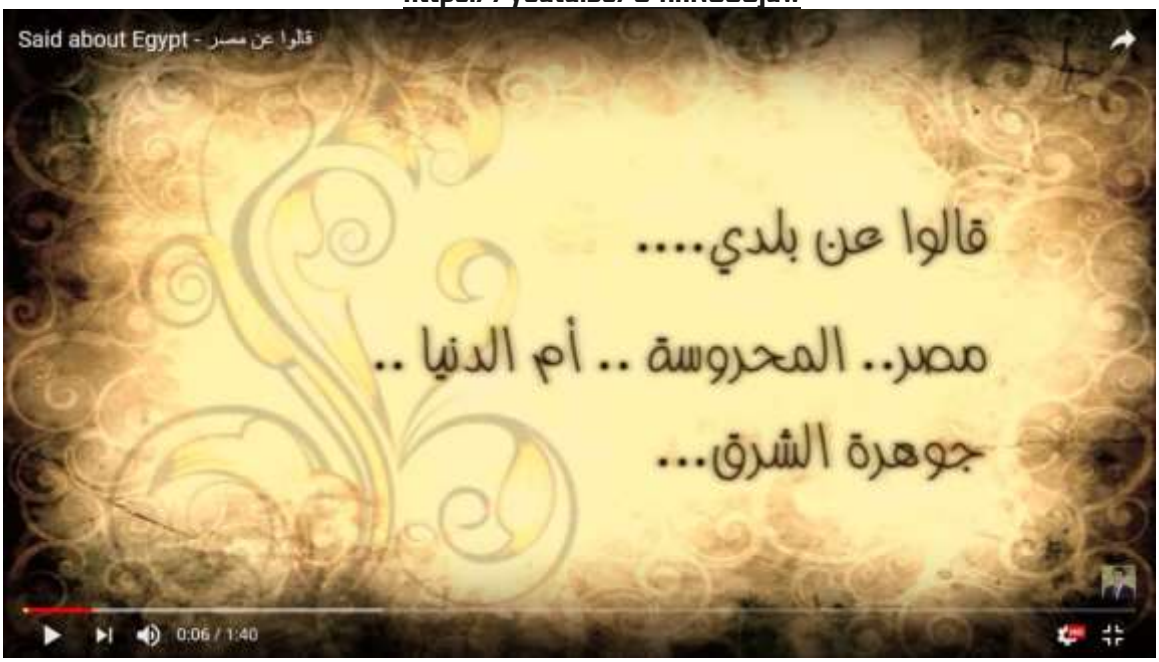

https://youtu.be/AD9dhK6c5Lo

https://youtu.be/CwmgwkYkVwY

https://youtu.be/mxZulGb1DPA

https://youtu.be/eqIiWRea-4Y

https://youtu.be/1mtdqMf-d1A

https://youtu.be/D4jHP_XYEC8

https://youtu.be/tDuD15AzLvM

https://youtu.be/ThvBJMzmSZI

https://youtu.be/AOACHT9gPzg

https://youtu.be/MMa7149g_L4

أحداث يوم 25 يناير 2011 . . هكذا انطلقت ملاحم الثورة المصرية

https://youtu.be/xSsVDdFICk8

https://youtu.be/PujwO_iY5BU

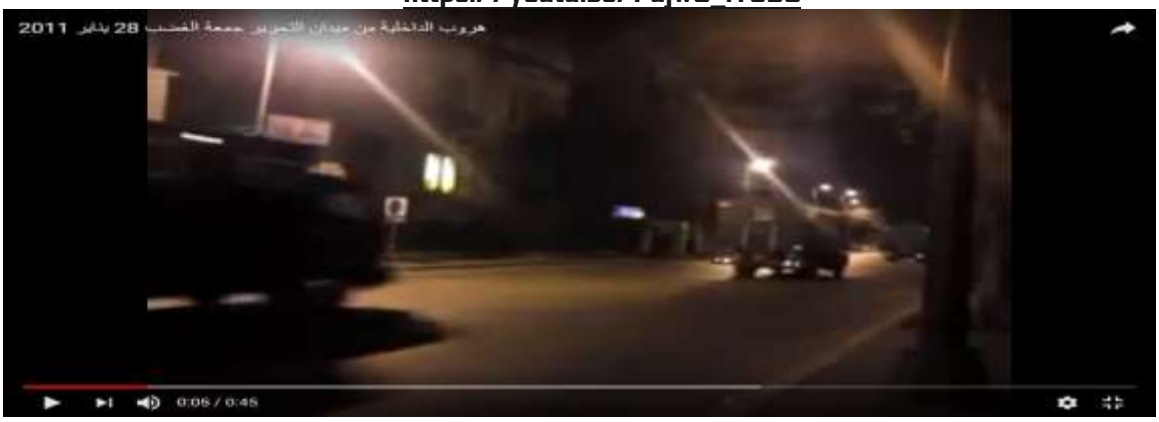

https://youtu.be/iJVqIIV1NnE

https://youtu.be/XjDt7FLJDQs

https://youtu.be/7txVGkLPLD8

https://youtu.be/vg6MaBpkP1A

"الثريا" السر الأكبر فى تخطيط العمل الإجرامي

https://youtu.be/GBk5dGVbriE

معركة «الجمل" واللحظات الحاسمة

https://youtu.be/ZI8agBGkaoI

حرق الحزب الوطني ومقار أمن الدولة

https://youtu.be/RL4oA8JOb2M

826

الفرار الجماعي لمحمد مرسي وأعضاء الجماعة من سجن وادي النطرون

https://youtu.be/jqSXjDYy--A

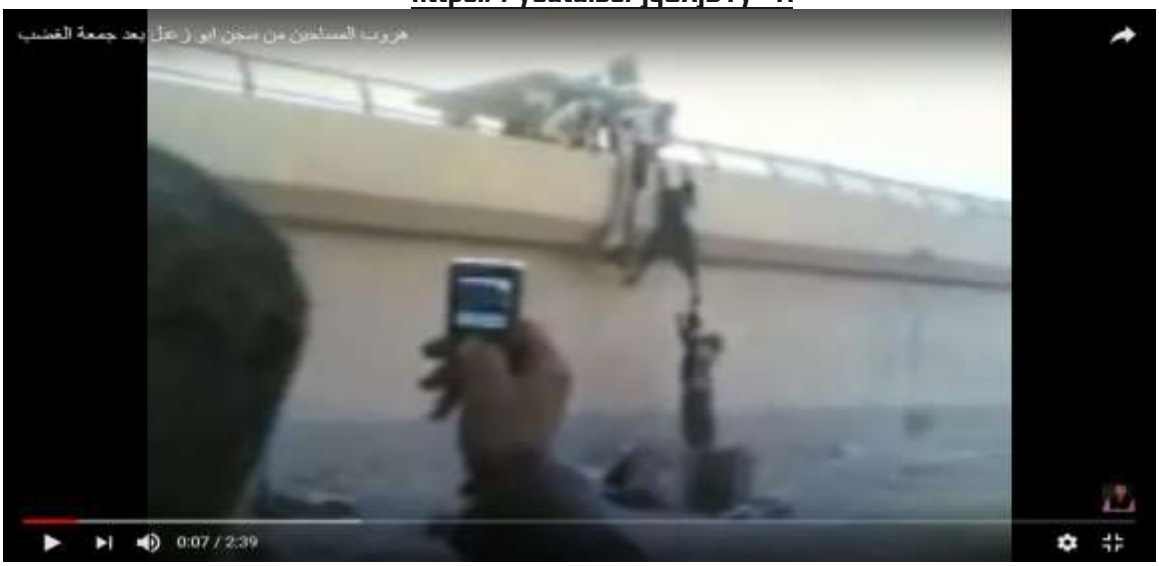

https://youtu.be/59iVq1Pqw4w

https://youtu.be/mfUY9nOnjR4

https://youtu.be/bgmbOtNrH-E

https://youtu.be/e5shlsot3Aq

https://youtu.be/J_IR3XJ1zTw

https://youtu.be/1DAADjNbJGI

https://youtu.be/8ihir8JwA9Y

الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الأول 28 يناير 2011

https://youtu.be/r-2FIXT5OnM

خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك يوم 1 فبراير 2011

https://youtu.be/ITdMvS-JetU

خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك الأخير يوم 10 فبراير 2011

https://youtu.be/9_06qCKV3bE

https://youtu.be/mm070uCl83o

https://youtu.be/NgBCEFLI08k

https://youtu.be/6PnzSYDjffA

الإعلان الدستوري المكمل والصادر في 17 يونيو 2012

https://youtu.be/QOQXR_u694M

https://youtu.be/K5LPzW6A5Sc

https://youtu.be/TtE19gpQrIM

أفلام سينمائية عن ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/EUvp37OacdA

https://youtu.be/8hWWg5LaKdc

https://youtu.be/t4yY5R5zL4Q

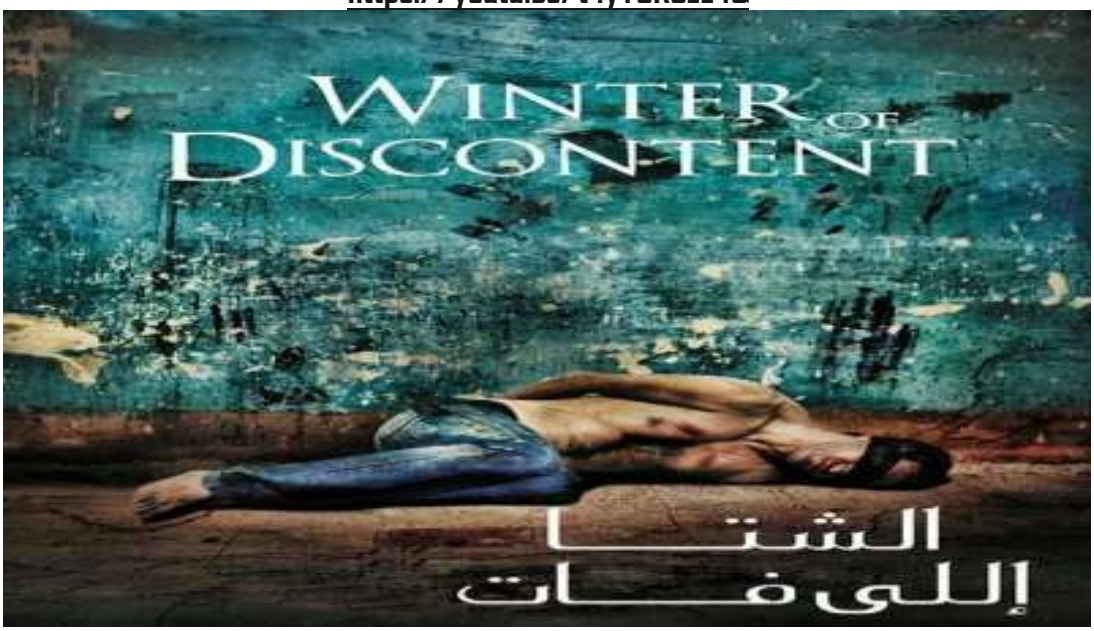

https://youtu.be/yk04--x5H0o

https://youtu.be/8Ri_gb1SB1Y

https://youtu.be/2a6SLuVtiVU

https://youtu.be/aSVOuzvGPzE

قال نائب الرئيس المصري عمر سليمان أن حركة 25 يناير حركة مطالب وليست حركة تخريبية، وقد اندست بينها عناصر وصفها بانها "مشبوهة ربما مدفوعة من اجندات خارجية او داخلية".

وقال في تصريحات للتليفزيون المصري إن مطالب حل البرلمان ستعني عدم القدرة على اجراء التعديلات الدستورية

https://youtu.be/dp4oWUKkGYQ

https://youtu.be/DiAy1d1XZMQ

https://youtu.be/PNd8liL4FU4

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/19JxqJfeTlo

https://youtu.be/7MDQIhTq4nU

https://youtu.be/7EuFlScvOOA

https://youtu.be/bSaVKdbK_BE

https://youtu.be/1pXSANUZqxo

https://youtu.be/ZqwmituADw8

https://youtu.be/fbGWip8RWoU

https://youtu.be/DwoVdjmjxG4

https://youtu.be/kXEZNqt2Nuk

https://youtu.be/kRq5_cdIAVA

https://youtu.be/QMR_Suy-zEU

https://youtu.be/e3iYETnYGiQ

حصاد عام 2011 في مص

https://youtu.be/r2oeAjVLQMM

https://youtu.be/L37U_03iZG0

https://youtu.be/xMfPvGK566g

https://youtu.be/7OJwVUhc3vQ

https://youtu.be/ZnM4DyF3Nbc

أحداث 2012 في مصر

https://youtu.be/EcDDSguOcbc

https://youtu.be/4q07x9_bicA

https://youtu.be/cB1GFCNrqok

https://youtu.be/B2GzcSlRGzE

https://youtu.be/rM6xy8CKFu8

https://youtu.be/Ex6pCuE0ITc

https://youtu.be/CJcUb0OTSsg

https://youtu.be/f0eWYusmhPw

https://youtu.be/jlinePUnmcg

العيد الأول للثورة . . . . في ظل تردي الأوضاع الأمنية والسياسية

https://youtu.be/9OTrgrOVLYY

https://youtu.be/PChOEVyNlPs

https://youtu.be/UWF-VVatqKA

https://youtu.be/6gbV_DVju00

https://youtu.be/9Flydesq_00

https://youtu.be/yKPU81bOEE4

https://youtu.be/DEXDK6g6bD4

https://youtu.be/uKza68MzwK8

https://youtu.be/J9jmipLaBM4

https://youtu.be/S3RFrk4HAco

أحداث لا تنسى

https://youtu.be/Ydw9BVg88os

https://youtu.be/KJVxZOkD9CE

https://youtu.be/7YEps-Oju-Y

أحداث 19 نوفمبر أو أحداث محمد محمود

https://youtu.be/5uJOCJjEeJE

دعونا نشاهد هذا الفيلم عن تنحي مبارك

"أروقة القصر . . كيف تنحى مبارك" ! !

https://youtu.be/1VGrVl2SB1k

أنهيت هذا الكتاب في السادس من أكتوبر 2022

وبهذه المناسبة أهدي الكتاب بفيديو عن حرب أكتوبر 1973

https://youtu.be/svZzEjmltsw

الفصل العاشر

اعتذار لمصر!

اعتذار لمصـــــــــر !

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الحامي لمصر المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين.

كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبناءها عليها له الأولوية على حمايتها من أعداءها عملاً بالقول المأثور "اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما سبيناه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يُلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقهـــا والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها .

ثمة عبارة معبرة عن الهم المصري: "فساد الحكام من فساد المحكومين" ! والمعنى أن الفساد منشأه فساد المحكومين أي المواطنين أي نحن المصريين! ومزيد من التوضيح أن الحكام الفاسدين منبعهم مواطنين فاسدين وليس العكس !

دعنا نتأمل في قول رب العزة في سورة الروم الآية 41

تفسير الطبري:

وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن الله تعالى ذكره، أخبر أن الفساد قد ظهر في البرّ والبحر عند العرب في الأرض القفار، والبحر بحران: بحر ملح، وبحر عذب، فهما جميعا عندهم بحر، ولم يخصص جلّ ثناؤه الخبر عن ظهور ذلك في بحر دون بحر، فذلك على ما وقع عليه اسم بحر عذبا كان أو ملحا. إذا كان ذلك كذلك، دخل القرى التي على الأنهار والبحار.

فتأويل الكلام إذن إذ كان الأمر كما وصفت، ظهرت معاصي الله في كل مكان من برّ وبحر)بِمَا كَسَبَتْ أيْدِي النَّاسِ :(أي بذنوب الناس، وانتشار الظلم فيهما. وقوله) :لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا (يقول جل ثناؤه: ليصيبهم بعقوبة بعض أعمالهم التي عملوا، ومعصيتهم التي عصوا) لَعَلَّهُمْ يَرجِعُونَ (يقول: كي ينيبوا إلى الحقّ، ويرجعوا إلى التوبة، ويتركوا معاصي الله.

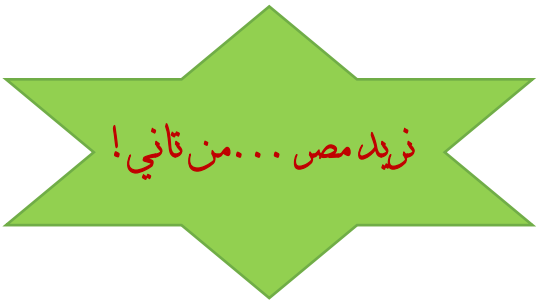

مص . . . . من تاني !

لا يستطيع المصري أن يتجاهل مشكلات مص ولا أن يتوقف عن التطلع إلى المستقبل متمنياً حل تلك المشكلات سواء المتراكمة من سنوات وعهود سابقة أو المشكلات المستجدة والآخذة في التعقد ما بعد 25 يناير 2011 !

وقد استعرت عنوان "مص . . . . من تاني !" من كتابين لكبير الساخرين محمود السعدني بذات العنوان، إذ أن حلم المصريين الآن أن تعود مص إلى عصرها الزاهر يوم كانت مصدر العلم والثقافة والريادة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لكل الوطن العربي ومثلاً تحتذي به الدول الساعية إلى التقدم والتطور في إفريقيا وآسيا، وكانت على مسافة قريبة من النهضة في أوروبا وعلى اتصال بمستجداتها باستمرار.

اليوم تعاني مص من تراجع ترتيبها في أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس جودة نظمها الإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفنية وكافة مصادر قوتها الناعمة التي كانت مصدر تفوقها في زمن مضى.

كما تراجع ترتيب مصر في المؤشرات التي ترصد مستويات الكفاءة والإنتاجية في مرافق مصر الأساسية ومدى الجودة والقدرة على توفير احتياجات الناس من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والنقل، ومؤسساتها الصناعية والخدمية في جميع المجالات.

وتتطلب عودة "مصر .... من تاني!" عملية مجتمعية شاقة لتقييم أوضاع الوطن الحالية وتطوراتها المستقبلية تشارك فيها كل منظمات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والقوى السياسية وأصحاب الرأي والفكر والخبرة.

ثم يكون من المحتم - في ضوء نتيجة التقييم ولو كانت سلبية - أن يتم التوافق المجتمعي الأهداف الرئيسة وأولويات عملية التنمية الشاملة للانتقال إلى مستقبل أفضل.

ثم تكون المهمة الأصعب والأكثر أهمية تخطيط وتنفيذ برامج إعادة بناء الوطن وفق الأصول العلمية وفي ضوء تجارب الأمم الناهضة والتي حققت نجاحاً في الخروج بمجتمعاتها إلى الأفضل في جميع مجالات الحياة.

ويتبلور ذلك المنهج في جلسات مشتركة بين ممثلي المواطنين ذوي المصلحة من قوى المجتمع المدني وأصحاب الخبرة والاختصاص من جانب، وبين المختصين في أجهزة الدولة من جانب آخر. ويتم خلال جلسات ذلك الحوار المجتمعي الجاد والمخطط، تحليل الشروط الموضوعية لكل عناصر عملية إعادة البناء الوطني والبدائل المختلفة المطروحة، ومدى صلاحية كل بديل في ضوء حساب تكلفته المادية والمعنوية والوقت المطلوب اللازم لتحقيق الهدف منه، ثم - وهذا الأهم - تقدير العائد المتوقع من بديل، وبناء ذلك التحليل الموضوعي المسند إلى المعلومات الصحيحة والاختبارات الفنية والاقتصادية والتأثيرات البيئية والقبول المجتمعي يتم اختيار البدائل الأكثر عائداً والأقرب إلى احتمال التحقق، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الوطنية والإقليمية والعالمية ذات التأثير.

ولعل المشكلة التي لمسها المصريون - في سنوات سابقة - هي غياب ثقافة الحوار المجتمعي الجاد في بحث قضايا الوطن، والميل إلى انفراد المسئولين في أجهزة الدولة باتخاذ القرارات في كل القضايا المجتمعية، وبغض النظر عن مدى اتفاق ذلك الانفراد مع المنهج العلمي والتوجهات الديموقراطية.

وكثيراً ما كان يفاجأ المواطنون باتخاذ قرارات محورية تمس حاضر الوطن ومستقبله دون أن يعلموا بتلك القرارات رغم أنهم المتأثرين بها إن سلباً أو إيجاباً، وقد شاع وصف مثل تلك القرارات الفجائية بأنها "تصب في مصلحة المواطنين"!!!

ويجري الآن أمرين:

الأول

"الحوار الوطني" الذي بدأ في الأسبوع الأول من سبتمبر الماضي 2022 .

الحوار الوطني(presidency.eg)

الثاني

"المؤتمر الاقتصادي" المخطط له أن يستمر من 23 – 25 أكتوبر 2022 .

PowerPoint Presentation (eec2022.gov.eg)

والأمل أن تحقق الحوار الوطني والمؤتمر الاقتصادي

الأهداف المرجوة منهما بتنفيذ ما سيصدر منهما من توصيات!

نريد "مص . . . . من تاني"

ومن أجل أن تعود مص من تاني. . . .

- ☑ نحن مطالبون بحسم قضية مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا، ونحن مطالبون بتحديد صورة المستقبل الذي نريده لبلدنا وأجيالنا القادمة، واختيار الطريق الموصل إلى هذا المستقبل.
- ☑ نحن مسئولون عن إيجاد صيغة جديدة لنظام الحكم ومؤسساته تتبنى الأفكار والمفاهيم الديمقراطية الحقة وصوغها في دستور جديد يكون أساس إعادة بناء المجتمع المصري ويعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع ويبين خريطة توزيع الصلاحيات وحدود اتخاذ القرارات بين سلطات الدولة، كما تحدد المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.
- ☑ نحن مطالبون بالاتفاق على أسس النظام الاقتصادي لمص المستقبل والمبادئ الأساسية لتوزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]، وقواعد إدارته بما يحقق التنمية الوطنية الشاملة ويؤكد عدالة توزيع الثروة بين المواطنين ويرسي دعائم العدالة الاجتماعية.
- ☑ نحن مسئولون عن إيجاد صياغة جديدة لنظام للحكم المحلي يؤكد التوجه نحو اللامركزية ويعطي الفرص الكاملة لأقاليم مص ومناطقها أن تنطلق في مشروعات تنموية تخرج بمص من الحيز الضيق الذي لا يتجاوز 7% من مساحتها، ويتيح الاستثمار الواعي والمخطط لكافة مصادر الثروة والإنتاج في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والتي تشكل ما يقرب من 60% من مساحة الوطن الكلية.
- ☑ نحن نحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، كما نحن في حاجة إلى إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحي الحكومية والخاصة والأهلية نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب، ذلك إذا أردنا أن تكون لنا مكانة في المستقبل.

- ☑ نحن مسئولون عن أن نحقق لمصر اكتفاءها الذاتي من الغذاء، وأن نتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، وأن تستعيد مؤسساتنا التعليمية والثقافية والعلاجية قدرتها على اجتذاب طالبي التعليم والعلاج والثقافة من خارج مصر كما كان شأنها في الماضي المجيد.
- ☑ نحن مسئولون عن أن نحقق لمصر عودتها إلى مصاف الدول المتقدمة بالعودة بقلاعنا الصناعية في كفر الدوار والمحلة وحلوان إلى سابق مجدها، وبتعيد للقطن المصري مكانته العالمية التي فقدها، وبنجح في اختراق الصحراء وتعميرها، وتنفيذ المشروع الوطني لتنمية وتعمير سيناء.
- ☑ نحن مسئولون عن أن نحقق لمصر انتشار شعبها في أرجاء مساحة المحروسة يعملون وينتجون ويعمرون، وتخرجون من أسر الانحشار فيما لا يزيد عن 6% من مساحة المحروسة.

للقراءة والتحميل يضغط الرابط أسفل كل كتاب

كتابي . . . "مصر من تاني"

مصر المحروسة من تاني خواطر من أجل المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وكتابي عن "مصر المستقبل"

دكتور علي السلمي" -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

رسائل لأهل بلدي

دكتور علي السلمي

2019

دكتور علي السلمي يكتب "رسائل لأهل بلدي - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وتعيشي يا محروسة

https://youtu.be/XVx1xokGG4E

إلى لقاء في كتاب جديد

على السلمي